

﴿ فهرسة الجزء الثاني من التجريد على مختصر السعد على متن التلخيص ﴾

صحيفة

﴿ تمت ﴾

اهداءات ١٩٩٩

المرحوم فضيلة الاستاذ

الدكتور/ محمد عبد الله دراز

﴿ الجزء الثانى ﴾

من تجريد العلامة البنانى على مختصر
الامام سعد الدين التفتازانى على متن التلخيص
فى علم المعانى تغمدهما الله برحمته
وأسكنهما فسيح
جنته

﴿ الطبعة الاولى ﴾

﴿ بالمطبعة العلميه سنة ١٣١٥ هجريه ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

(قوله الانشاء) أى هذا باب الانشاء وقوله ان كان ابتداء الكلام كما لا يخفى أطول وكتب أيضا قوله الانشاء ترجمة فالمقصود به المعنى وقول الشارح قد يطلق أى الانشاء أى هذا اللفظ أعنى لفظ الانشاء ففى كلام الشارح استخدام (قوله تطابقه أولا تطابقه) أى تقصد مطابقته أولا مطابقته وهذا محط النفى والا فهو لنسبته خارج (قوله مثل) زائدة وكان الاوضح أن يسقطها كما فى المطوّل اه (قوله كذلك) أى يطلق على الكلام وعلى فعل المتكلم فنرى (قوله والاظهر أن المراد ههنا هو الثانى) فيه اشارة الى صحة ارادة الاول أى نفس الكلام على ارتكاب الاستخدام فى قوله ان كان طلبا أو تقدير المضاف أى ان كان مدلوله مثلا وبحث الفنرى فى دعوى الشارح أظهرية ارادة الثانى بانه قد عدّ سابقا الانشاء من الابواب الثمانية المحصور فيها هذا الفن وقد جعل هناك عبارة عن نفس الكلام فالمناسب أن يراد به هنا أيضا نفس الكلام وكذا بأقسامه التى هى التمنى وغيره ويؤوّل فى ضمير قوله واللفظ الموضوع له قال سم لا يخفى أن المراد بالانشاء بالمعنى الاول الكلام المخصوص كلفظ الامر والنهى وأن المراد بالانشاء الذى جعل أحد الابواب الالفاظ المبينة لحكم الكلام المخصوص لانها هى التى تكون جزأ من الكتاب فكيف يكون من الابواب اذا حمل على الكلام المخصوص كلفظ الامر والنهى مع ظهور أن هذا الكلام المخصوص ليس أحد الابواب فلا وجه لهذا البحث (قوله والمراد بها) أى بالتمنى والاستفهام وغيرهما وكتب أيضا قوله والمراد بها الخ هذا فى معنى العلة أى لان المراد بها الخ أى انما كان ذلك التقسيم قرينة دالة على ما ذكر لان المراد الخ أى واذا كانت هذه الاقسام بمعانيها المصدرية كان المقسم كذلك لئلا يكون بين المقسم والاقسام تباين وسياقه يقتضى أن التمنى بالمعنى المصدرى القاء عبارة التمنى والاستفهام كذلك القاء عبارة الاستفهام وهكذا فيكون التمنى والاستفهام وغيرهما تطلق على القاآت التراكيب المخصوصة كما تطلق على الاحوال القلبية ولا مانع من ذلك لكن الاولى أن يراد بالانشاء فى الترجمة نفس الكلام وبضميره المستتر فى قول المتن ان كان طلبا المعنى القلبى المتعلق بالنسبة التى اذا ذكر معها اللفظ المشعر بذلك المعنى صارت النسبة انشاء على الاستخدام وانما كان هذا أولى لما ستعرفه من احتياج كلام الشارح الى تكلف

ومن

الانشاء

قد يطلق على نفس الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه أولا تطابقه وقد يقال على ما هو فعل المتكلم أعنى القاء مثل هذا الكلام كما أن الاخبار كذلك والاظهر أن المراد ههنا هو الثانى بقرينة تقسيمه الى الطلب وغير الطلب وتقسيم الطلب الى التمنى والاستفهام وغيرهما والمراد بها معانيها المصدرية

ومن الضعف وكتب على قوله ولا مانع من ذلك مانصه قال فى الاطول التمنى مثلا لم يأت بمعنى القاء
الكلام المفيد للتمنى مثلا حتى يجعل الانشاء بهذا المعنى منقسما اليها ومادعا الشارح اليه من تصحيح مثل
قوله واللفظ الموضوع له ليت لم يدعه لحق فان القاء كلام التمنى ليس الموضوع له ليت كما ان نفس الكلام
ليس كذلك (قوله لا الكلام المشتمل عليها) أى على أدواتها (قوله بقرينة قوله الخ) لا يصلح ذلك لان يكون
قرينة الا ان حملت اللام فى قول المصنف واللفظ الموضوع له على الغاية والتعليل لظهور أن ليت ليست
موضوعة لالقاء الكلام المخصوص وانما هى موضوعة للطلب القلبى أو الحالة يلزمها الطلب على مافيه
يس وقد يقال لا يصلح قرينة على ماذكره حتى مع حمل اللام على التى للتعليل اذ مع حملها على التعليل
يصح ان يراد من الانشاء نفس الكلام وكذا من أقسامه أى واللفظ الموضوع لاجل هذا الكلام أى
لاجل تحصيله كما ذكره صاحب الاطول (قوله لمعنى التمنى) أى فى معنى التمنى الذى هو بالمعنى المصدرى
أعنى القاء نحو ليت زيدا قائم هذا ما يقتضيه سياقه وهو غير مسلم فان ليت لم توضع لفعل المتكلم الذى هو
القاء هذا الكلام وانما وضعت لنفس التمنى الذى هو الحالة القلبية ولذلك يقال ان ليت تتضمن معنى أتمنى
فان تأول كلام الشارح على معنى أن لفظ ليت موضوع لاجل أن يلقى أى يوجد ويحقق به الكلام
الانشائى فتكون اللام للعلة الغائية صح كلامه لكن فيه تكلف (قوله لا لقولنا ليت الخ) أى لا فى قولنا
أى مقولنا (قوله فالانشاء) أى القاء الكلام الانشائى يس (قوله ان لم يكن طلبا) أشار الى أن قسيم قول
المصنف ان كان طلبا محذوف لعدم البحث عنه ههنا (قوله كافعال المقاربة) أى كالقاء أفعال المقاربة
وكتب أيضا قوله كافعال المقاربة ظاهر فيما يدل منها على الترجى كعسى وحرى واخلولق لا ما لا يدل منها
عليه تأمل (قوله ونحو ذلك) مثل فعلى التعجب وكم الخبرية على مافى المطول قال السيد ولا ينافى ذلك أى
كون رب وكم للانشاء كون ما دخلا عليه كلاما محتملا للصدق والكذب بحسب نسبة الظرف الى الرجال
فى كم رجال عندى ورب رجل عندى مثلا وأما باعتبار استكثارك اياهم فلا يحتملهما الا انك استكثرتهم
ولم تخبر عن كثرتهم اه وفى العروس بعد نقل نحو هذا عن ابن الحاجب ما نصه هذا الكلام ضعيف والذى
نقطع به أن هذا خبر لان التكثير ليس المعنى به جعل القليل كثيرا حتى يكون انشاء بل معناه اعتقاد
الكثرة الواقع فى النفس والتعبير عن ذلك بكم اخبار عن هذا الاعتقاد فقولنا كم رجال عندى من جهة
التكثير اخبار عن اعتقاد الكثرة كقولك اعتقدت هذا كثيرا فليس من الانشاء فى شئ وتعليل ابن
الحاجب كونه انشاء من جهة التكثير بان المتكلم عبر عما فى باطنه من التكثير يستلزم أن يكون نحو
أبغضت زيدا وعزمت على كذا انشاء ولا قائل به وقوله عقب ذلك والتكثير معنى ثابت فى النفس لا وجود
له من خارج صحيح لكن لا ينفعه (قوله البيانية) أطلق البيان على ما يعم المعانى (قوله ان كان طلبا) المراد
بالطلب معناه الاصطلاحى أعنى القاء الكلام المخصوص لا اللغوى الذى هو فعل القلب فنرى (قوله غير
حاصل وقت الطلب) فان قلت ربما يطلب شئ حاصل وقت الطلب لعدم العلم بحصوله فالصحيح أن يقال
استدعى مطلوبا غير معلوم الحصول وقت الطلب قلت المراد استدعاء صحة الطلب لا استدعاء نفسه أو المراد
عدم الحصول فى زعم المتكلم فاذا لم يوجد شرط الطلب أو صحته حمل كلام من يوثق به على معنى مناسب
لذلك الطلب أطول (قوله لامتناع طلب الحاصل) ليس المراد من امتناعه استحالته فانه غير مستحيل بل هو
عبث فقط والمحال تحصيل الحاصل بل المراد بامتناعه أنه لا يليق (قوله فلو استعمل صيغ الطلب) كما فى قوله
تعالى يا أيها الذين آمنوا آمنوا (قوله لمطلوب) أى اطلب مطلوب (قوله ما يناسب المقام) أى كطلب المداومة
(قوله وهو طلب الخ) مخالف لما اقتضاه سياقه السابق وموافق لما حققناه سابقا من أن المراد بالطلب
القلبى اللهم الا أن يحمل الطلب فى التعريف على القاء كلام يدل على حصول شئ الخ (قوله حصول شئ)
ولو على وجه النفى (قوله على سبيل المحبة) أى على طريق يفهم منه المحبة فتخرج البواقى من أنواع
الطلب وقيل ينبغى أن تقيد المحبة بالمجردة عن الطمع احترازا عن الامر والنهى ونحوهما التى وجدت
المحبة فيها وقيل قيد الحيثية المرادة يكفى فى اندفاع النقض وقيل هو تعريف بالاعم وقد أجازه المتقدمون
كذا فى يس (قوله امكان المتمنى) أى عدم استحالته فالمراد الامكان العام الذى هو سلب الضرورة عن

لا الكلام المشتمل عليها
بقرينة قوله واللفظ
الموضوع له كذا وكذا الظهور
أن لفظ ليت مثلا يستعمل
لمعنى التمنى لا لقولنا ليت
زيدا قائم فافهم فالانشاء ان
لم يكن طلبا كافعال المقاربة
وأفعال المدح والذم وصيغ
العقود والقسم ورب ونحو
ذلك فلا يبحث عنها ههنا
لقلة المباحث البيانية
الانشائية المتعلقة بها ولان
أكثرها فى الاصل أخبار
نقلت الى معنى الانشاء (ان
كان طلبا استدعى مطلوبا
غير حاصل وقت الطلب)
لامتناع طلب الحاصل
فلو استعمل صيغ الطلب
لمطلوب حاصل امتنع
اجراؤها على معانيها
الحقيقية ويتولد منها
بحسب القرائن ما يناسب
المقام (وأنواعه) أى الطلب
(كثيرة منها التمنى) وهو
طلب حصول شئ على
سبيل المحبة (واللفظ
الموضوع له ليت ولا يشترط
امكان المتمنى)

الجانب المخالف للنسبة أو جواز الوجود والعدم فالمراد الامكان الخاص الذى هو سلب الضرورة عن الجانبين ولا يرد على كلا الاحتمالين أنه يصدق بالواجب مع أنه لا يتمنى لخروجه بقوله قبل غير حاصل وقت الطلب وكتب أيضا قوله امكان المتمنى ولا امتناعه وخص الامكان بالنفى لانه يتبادر الوهم الى اشتراط امكانه لما تقرر أنه لا يصح طلب المحال وعدم تمييز الوهم بين طلب على وجه التمنى وطلب لا على هذا الوجه أطول (قوله بخلاف الترجى) يقتضى أن بين التمنى والترجى مشاركة فى مطلق الطلب وأن لا فارق بينهما الا اشتراط امكان المترجى دون اشتراط امكان المتمنى وليس كذلك اذ الترجى ليس من أقسام الطلب بل هو ترقب الحصول وكتب أيضا قوله بخلاف الترجى وأما الامر والنهى والاستفهام والنداء فقال بعضهم لا تستعمل الا فيما كان ممكنا ولعل مراده أن الاصل ذلك والا فالامر بالمحال بل التكليف به واقع اه يس وقوله الا فيما كان ممكنا أى ولو بحسب الزعم كما فى الاطول (قوله تقول ليت الشباب يعود) مع أن عوده محال عادة بناء على أن المراد به عود قوة الشبوبية بالجنس أو النوع لا عودها بالشخص ولا عود السن المعين فان ذلك محال عقلا يس (قوله لكن اذا كان المتمنى الخ) لا حاجة لهذا لان الترجى ليس طلبا كما بينه فى المطول فيما سيأتى فلا يشتبه بالتمنى الذى هو طلب حتى يحتاج للتمييز بينهما بما ذكر تأمل سم (قوله أن لا يكون لك توقع وطماعية) يؤخذ من كلامه التباين بين التمنى والترجى وعلى ما فى المطول من أن الترجى ليس بطلب فالتباين أظهر يس (قوله توقع) التوقع أبلغ من الطماعية يس (قوله وطماعية) هو بتخفيف الياء على وزن كراهية مصدر يقال طمع فيه طمعا وطماعية فهو طمع وطمع بكسر الميم وضمها فنرى (قوله لصار ترجيا) فيؤتى فيه بلعل فى التوقع وبعسى فى الطماعية وفى العبارة ادخال اللام فى جواب ان يس (قوله وقد يتمنى بهل) قال فى المطول ولما ذكر ما هو موضوع للتمنى أشار الى ما يستعمل فى التمنى مجازا فقال وقد يتمنى بهل الخ اه وبه يندفع ما قيل المناسب ايراده فى المعانى المجازية للاستفهام وكتب أيضا قوله وقد يتمنى بهل أى على سبيل الاستعارة التبعية أو المجاز المرسل بمرتبتين بان يتجوز بها الى مطلق الطلب ثم الى طلب حصول شئ على سبيل المحبة وكتب أيضا قوله بهل مثلها الهمزة كما فى قوله

ألا سبيل الى خمر فاشربها * ألا سبيل الى نصر بن حجاج

أطول (قوله حيث يعلم الخ) هذا العلم قرينة المجاز (قوله فى صورة الممكن) فيه ان ليت لا تنافى أن يكون ممكنا فانها تستعمل فى الممكن أيضا فكيف يكون ذلك نكتة للعدول عنها ويجاب بان المراد فى صورة الممكن نصا لان المستفهم عنه لا بد أن يكون ممكنا لا جزم بانتفائه بخلاف المتمنى فانه قد يكون مجزوما بانتفائه تأمل (قوله وقد يتمنى بلو) لم يذكر الشارح نكتة العدول عن التمنى بليت الى التمنى بلو كما ذكر فى هل ويظهر لى أن نكتته الاشعار بعزة متمناه حيث أبرزه فى صورة ما لم يوجد لان لو بحسب أصلها حرف امتناع لامتناع (قوله لو تأتينى فتحدثنى) أى ليت اتيانا فحديثا فنرى (قوله بالنصب) فلو رفع فان كانت هناك قرينة تدل على التمنى عمل بها والا فلا وما استفيد من كلام المصنف من نصب المضارع فى جواب التمنى بلو نقل السيوطى فى نكته عن ابن هشام عن السفاقسى خلافه كذا فى يس وكتب أيضا قوله بالنصب قال الفنرى ولا تحتاج لو حينئذ الى الجزاء لخروجها عن معنى التعليق اه وهو مبنى على أن لو التى للتمنى قسم برأسه والذى يدل عليه كلام المصنف أنها لو الشرطية أشربت معنى التمنى فلا بد لها من جواب لكنه التزم حذفه والخلاف مبسوط فى كتب النحو يس وقيل لو مصدرية بتقدير أود لو تأتينى كما فى الاطول (قوله بعد الاشياء الستة) بادخال العرض فى التحضيض والدعاء فى الامر والنهى واسقاط الترجى كما يأتى (قوله كأن حروف) لو قال أحرف لكان أحسن (قوله التنديم) أى جعل المخاطب نادما وهذا مع الماضى وقوله والتحضيض أى حث المخاطب وهذا فى المستقبل (قوله وهى هلا الخ) ذكر من حروف التحضيض أربعة وبقى اثنان لو وألا بالتخفيف لان لهما خصوصية بانهما الطلب لا توبيخ فيه أبدا بخلاف الاربعة يس (قوله حال كونهما مركبتين) فى العبارة تسامح لا يخفى لان ظاهرها ان هلا مثلا أخذت من هل فى حال تركيبها مع لا وهل فى حال تركيبها مع لا هى نفس هلا فقد أخذ الشئ من نفسه وهكذا البواقى ولكن المراد أن هلا مثلا ركبت من هل ولا وتركيبها هو أخذها بالفعل فمادة الاخذ هى هل ولو ولا وما فى حال افرادها وتركيبها هو نفس

بخلاف الترجى (تقول ليت الشباب يعود) ولا تقول لعله يعود لكن اذا كان المتمنى ممكنا يجب أن لا يكون لك توقع وطماعية فى وقوعه والا لصار ترجيا (وقد يتمنى بهل نحو هل لى من شفيع حيث يعلم أن لا شفيع) لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه والنكتة فى التمنى بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية به فى صورة الممكن الذى لا جزم بانتفائه (و) قد يتمنى (بلو نحو لو تأتينى فتحدثنى) بالنصب على تقدير فأن تحدثنى فان النصب قرينة على أن لو ليست على أصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها الا باضمار أن وأن انما تضمر بعد الاشياء الستة والمناسب ههنا هو التمنى قال (السكاكى كأن حروف التنديم والتحضيض وهى هلا وألا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما) خبر كأن أى كأنها مأخوذة من هل ولو اللتين للتمنى حال كونهما (مركبتين مع لا وما المزيدتين

التضمينهما) علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشئ فى ضمن الشئ تقول ضمنت الكتاب ٥ كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعنى أن الغرض المطلوب من هذا التركيب والتزامه هو جعل هل ولو متضمنتين (معنى التمنى ليتولد) علة لتضمينهما يعنى أن الغرض من تضمينهما معنى التمنى ليس افادة التمنى بل أن يتولد (منه) أى من معنى التمنى المتضمنتين هما اياه (فى الماضى التنديم نحو هلا أكرمت زيدا) ولوما أكرمته على معنى ليتك أكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام (وفى المضارع التحضيض نحو هلا تقوم) ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام والمذكور فى الكتاب ليس عبارة السكاكى لكنه حاصل كلامه وقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمنى مفعوله الثانى ووقع فى بعض النسخ لتضمنهما على لفظ التفعل وهو لا يوافق معنى كلام المفتاح وانما ذكر هذا بلفظ كأن لعدم القطع بذلك (وقد يتمنى بلعل فيعطى له حكم ليت) وينصب فى جوابه المضارع على اضمار أن (نحو لعلى أحج فأزورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول) وبهذا يشبه المحالات والممكنات التى لا طماعية فى وقوعها فيتولد منه معنى التمنى (ومنها) أى ومن أنواع الطلب (الاستفهام) وهو طلب حصول

الاخذ اهـ ع ق ويمكن دفع التسامح بجعل الحال مقدرة والمعنى أنهما مأخوذة من هل ولو حال كونهما مقدرى التركيب مع ما ولا المزيدتين قاله الفنرى وأجاب م بان هلا المجعولة الآن كلمة واحدة لمعنى واحد مأخوذة من هل ولا غير المجعولتين كلمة واحدة لمعنى واحد فاختلف المأخوذ والمأخوذ منه بالاعتبار اهـ وحاصل الجواب الاول أن المأخوذ محقق التركيب بالفعل والمأخوذ منه مقدر التركيب وحاصل الثانى أن المأخوذ مركب تركيبا جعل الكلمتين كلمة واحدة لمعنى واحد والمأخوذ منه مركب تركيبا ليس بهذه المثابة بل هو ضم احدى الكلمتين الى الاخرى تأمل (قوله لتضمينهما معنى التمنى) فيه أنهما قبل تركيبهما مع لا وما للتمنى فما معنى كون تركيبهما لاجل أن يضمنا معنى التمنى ويجاب بانهما قبل التركيب للتمنى جوازا واحتمالا وبعده للتمنى وجوبا ونصا فكأنه قال لتضمينهما معنى التمنى على التنصيص واللزوم من ع ق (قوله والتضمين الخ) عبارة ع ق لاجل تضمينهما أى جعلهما متضمنتين أى دالتين على معنى التمنى فالمراد بالتضمين هنا جعل الشئ مدلولا للفظ لا جعله جزأ من المدلول الذى هو التضمن اصطلاحا ونظيره قولك ضمنت هذا الكتاب كذا بابا فليس المراد انى جعلت الابواب جزأ من أجزاء الكتاب بل جعلت الابواب نفس أجزاء الكتاب لا مع زائد اهـ (قوله متضمنتين) أى مستلزمتين (قوله ليس افادة التمنى) فالتمنى ليس مقصودا بالذات بل ليتوصل به الى التنديم أو التحضيض (قوله بل أن يتولد منه الخ) ولم يجعل تركيبهما لنفس التنديم والتحضيض من أول وهلة بل بتوسط التمنى لان التنديم متعلق بالماضى والتحضيض بالمستقبل فكأنهما مختلفان فارتكب معنى التمنى واسطة لانه طلب فى المعنى ليكون كالجنس لهما فيكون فى الحروف شبه تواطؤ لا شبه اشتراك لان التواطؤ أقرب من الاشتراك وانما قلنا شبه لان التواطؤ الحقيقى انما يتصور فى غير الحروف ع ق وقوله لان التواطؤ الحقيقى الخ انما يظهر على القول بان الحروف موضوعة لمعان جزئية لا على أنها موضوعة لمعان كلية لكن انما تستعمل فى جزئية كما عليه السعد والجمهور وكتب أيضا ما نصه وجه التولد أن المتمنى مرغوب فيه ومطلوب فيندم على فواته ويحث على فعله قال فى الاطول فان قلت التمنى طلب الشئ على سبيل المحبة ومحبة المتكلم للشئ لا توجب ندامة المخاطب على تركه أو حرصه على فعله فكيف يتوسل به الى التحضيض والتنديم قلت التمنى لا لنفسه بل للشفقة على المخاطب فيوجب ذلك بلا خفاء (قوله وفى المضارع) أى فى الاستقبال لا فى مطلق صيغة المضارع فانها قد تكون للمضى المفيد للتنديم ع ق (قوله ووقع الخ) وعليه فالتضمن علة حاملة على التركيب بعد وجودها لا مترتبة فيكون التقدير أن التركيب حمل عليه كون معناهما التمنى ع ق أى وقوله ليتولد علة مترتبة (قوله وهو لا يوافق الخ) لان ما فى بعض النسخ يفيد أنه أمر أصلى والقصد انه طارئ بفعل الفاعل (قوله لعدم القطع بذلك) لان أكثر النحويين على أن الحروف وضعت كذلك فى أصلها ولا تصرف فيها فيحتمل أن تكون غير مأخوذة مما ذكر ع ق (قوله وينصب فى جوابه المضارع الخ) تفريع النصب على كونها للتمنى واعطائها حكم ليت ظاهر على مذهب البصريين الذين لا ينصبون المضارع فى جواب الترجى أما على مذهب الكوفيين فلا لانهم ينصبون المضارع بعد الترجى (قوله بالنصب) ذهب الكوفيون الى النصب فى جواب لعل بدليل قوله تعالى لعلى أبلغ الاسباب أسباب السموات فاطلع بالنصب ومذهب البصريين أن الترجى ليس له جواب وتأولوا النصب فى الآية بان لعل أشربت معنى التمنى وفى الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجى يدل على صحة مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين ومن أحسن ما أجيب به عن النصب أنه فى جواب الطلب فى قوله ابن لى صرحا وبه يندفع الايراد المشهور أن الترجى انما يكون فى الممكن واطلاع فرعون الى اله موسى وبلوغه أسباب السموات غير ممكن اهـ ملخصا من يس ويندفع أيضا بالجواب الاول الذى هو تأول البصريين اهـ (قوله لبعد المرجو) أى لبعده فمن شأنه أن يترجى لا المرجو بالفعل كما يتبادر والا لم تكن لعل مستعملة فى التمنى بل فى الترجى وقال السيد ان المراد المرجو بلعل ومعنى التمنى به جعل الترجى به فى حكم التمنى ولا يخفى أنه بعيد والاقرب أنه يتمنى بلعل لقرب المتمنى من الحصول فكأنه قريب من الرجاء أطول وفى الفنرى ما يوافق كلام السيد حيث جعل المقام مقام الترجى (قوله يشبه) أى المرجو (قوله فيتولد منه) أى من البعد أو من لعل (قوله طلب حصول الخ)

نقض بنحو علمني أمرا ويمكن دفعه بان المراد طلب ذلك بادوات مخصوصة (قوله طلب حصول صورة) أى
حصول صورة الشئ المستفهم عنه فى ذهن المستفهم وكتب أيضا قوله حصول أى ادراك (قوله فان كانت
وقوع نسبة) أى فى الخارج وقوله فحصولها أى لا على سبيل مجرد التصور بل المراد بحصول الوقوع ادراك
انه محقق خارجا أو ليس محققا اذ مجرد تصور الوقوع ليس تصديقا بل هو تصور (قوله فحصولها) أى
ادراكها (قوله الهمزة وهل الخ) لم يذكر أم المنقطعة نحو أم اتخذوا من دونه أولياء وهى لطلب التصديق
كما أنى (قوله وأيان) بفتح الهمزة وبالكسر قليلا فى لغة سليم يس (قوله لطلب التصديق) قدم طلبه لانه
لا طلب فى التحقيق الا للتصديق وأما طلب التصور ففى كلام ظاهرى كما ستعرفه كذا فى الاطول (قوله
واذعانه) عطف تفسير والمراد بالاذعان عند أهل المنطق الادراك فالتصديق ادراك وقوع تلك النسبة أو
لا وقوعها وادراك ماسوى ذلك من موضوع ومحمول ونسبة هى مورد الايجاب والسلب تصور كما فى ع ق
(قوله تامة) فادراك وقوع النسبة الناقصة تصور (قوله أقام زيد) فقد تصورت القيام وزيدا والنسبة
بينهما وسألت عن وقوع تلك النسبة خارجا فاذا قيل قام حصل ذلك التصديق ع ق (قوله فى الجملة الفعلية)
وقدمها لان الاستفهام أحق بها أطول (قوله أو التصور) لا يخفى أن التصديق موقوف على التصور
فانتفاؤه يستلزم انتفاء التصديق لكن لما كان التصديق بغير المعين حاصلا والمقصود حصوله بالمعين
والتفاوت بينهما ليس الا فى تعيين المسند اليه مثلا توسعوا فقالوا الهمزة لطلب التصور دون التصديق
والا فالهمزة فى التحقيق لطلب التصديق المعين سواء دخلت على المسند اليه أو المسند أو المفعول أو نحوها
من سائر قيود الفعل من السيرامى (قوله أى ادراك غير النسبة) أل للعهد والمعهود النسبة المتقدمة التى
هى التامة وكتب أيضا قوله أى ادراك غير النسبة أى غير وقوعها فادخل فيه ادراك ذاتها قال ابن يعقوب
فطلب التصور ثلاثة أقسام طلب تصور النسبة بين الطرفين من غير طلب وقوعها أم لا وهذا القسم لم يمثل
له لان طلب تصور الطرفين يغنى عنه وطلب تصور المسند اليه وطلب تصور المسند اه (قوله أدبس) هو
شراب حلو يتخذ من التمر أو العنب ع ق وكتب أيضا قوله أدبس الخ فهذا الكلام يدل على أنك عالم بوقوع
النسبة وهى الحصول فى الاناء وجهلت الحاصل الذى هو المسند اليه لانه هو المتصف بكونه حاصلا فسألت
عنه فاذا قيل مثلا عسل تصورت المسند اليه بخصوصه وانه عسل * وههنا نكتتان * ينبغى التنبه لهما
احداهما أن ظاهر ماهنا تأخر التصور عن التصديق والمعهود العكس وجوابه أن التصور المتأخر تصور
خاص كما أشرنا اليه وأما مطلق التصور أعنى تصور المسند اليه فهو متقدم لانك تعلم أن ثم شيأ حاصلا دائرا بين
العسل والدبس والاخرى أن المسؤل عنه فى الحقيقة ولو كان الذى يتبادر هو التصور فقط انما هو التصور
مع التصديق فان نفس حقيقة الدبس أو العسل المجاب باحدهما معلومة قبل الجواب والمستفاد من
الجواب كون الواقع فى الاناء خصوص العسل مثلا لا حقيقة العسل فالسؤال فى الحقيقة عن حصول
مخصوص ويتبين ببيان خصوص الحاصل فالسؤال عن التصديق الخاص الكائن بالتصور الخاص لا
عن مطلق التصور لكن لما حصل معه تعيين المسند اليه أو المسند سموه تصورا توسعا ع ق (قوله أفى الخابية
الخ) فيه النكتتان السابقتان فههنا أيضا تصور سابق هو الموقوف عليه التصديق وهو كون المحصول فيه
أحد هذين وتصور خاص متأخر هو المسؤل عنه وهو كونه نفس الخابية بخصوصها أو الزق بخصوصه ثم
الظرفان متصوران لذاتهما أيضا وانما سئل عنهما من حيث الحصول فيهما بالخصوص ففى هذا التصور
تصديق كما فى المسند اليه لان التصديق المعلوم مطلق الحصول فى أحدهما ثم سئل عن حصول خاص يتبين
بذكر المحصول فيه الخاص ولكن قبح الامثلة وعدمه مع هل انما بنوا عليها على ما يتبادر من افادة التصور فيما
ذكر على ما ياتى تامل ع ق (قوله وذلك) أى القبح فى صورة هل دون صورة الهمزة (قوله لان التقديم يستدعى
الخ) لان التقديم يفيد الاختصاص فيفاد أعمرا عرفت مثلا السؤال عن خصوص المفعول أى الذى اختص
بالمعرفة دون غيره بمعنى أنه يسئل عن الذى يصدق عليه انه هو المعروف فقط دون غيره بعد العلم بوقوع
المعرفة على عمرو أو غيره فاصل التصديق بوقوع الفعل على مفعول ما حاصل وانما يسئل عن المفعول
الذى اختص بوقوع الفعل عليه فالسؤال لطلب التصور ع ق وكتب أيضا قوله لان التقديم الخ هذا

صورة الشئ فى الذهن
فان كانت وقوع نسبة
بين أمرين أولا وقوعها
فحصولها هو التصديق
والا فهو التصور (والالفاظ
الموضوعة له الهمزة
وهل وما ومن وأى وكم
وكيف وأين وأنى ومتى
وأيان فالهمزة لطلب
التصديق) أى انقياد
الذهن واذعانه لوقوع نسبة
تامة بين الشيئين (كقولك
أقام زيد) فى الجملة الفعلية
(وأزيد قائم) فى الجملة
الاسمية (أو) لطلب
(التصور) أى ادراك غير
النسبة (كقولك) فى طلب
تصور المسند اليه (أدبس
فى الاناء أم عسل) عالما
بحصول شئ فى الاناء طالبا
لتعيينه (و) فى طلب تصور
المسند (أفى الخابية
دبسك أم فى الزق) عالما
بكون الدبس فى واحد من
الخابية والزق طالبا لتعيين
ذلك (ولهذا) أى ولمجيء
الهمزة لطلب تصور (لم
يقبح) فى طلب تصور
الفاعل (أزيد قام) كما قبح
هل زيد قام (و) لم يقبح فى
طلب تصور المفعول (أعمرا
عرفت) كما قبح هل عمرا
عرفت وذلك لان التقديم
يستدعى

التعليل

التعليل يفيد المنع لا القبح كما ذكر وقد يجاب عنه بانه لا يتعين التخصيص فلذلك لم يمنع أصل التركيب ع ق
(قوله حصول التصديق) أى وجوده من المتكلم (قوله لطلب حصول الحاصل) أى وطلب حصول
الحاصل عبث ولا يصح أن تجعل لطلب تصوّر المفعول لانها لا تجىء لطلب التصوّر (قوله وهذا) أى الفرق
المذكور (قوله وهذا ظاهر فى أعمرا عرفت) لان تقديم المنصوب يفيد الاختصاص مالم تقم قرينة على
خلافه فالغالب فيه الاختصاص وقوله لا فى أزيد قام أى لان تقديم المرفوع ليس فى الغالب للاختصاص
وانما قال فليتامل لان تقديم المنصوب يكون أيضا لغير الاختصاص كالاهتمام فيساوى تقديم المرفوع
من حيث ان كلا قد يكون للاختصاص ولغيره ويجاب عنه بان النظر للغالب كما مر تامل (قوله والمسؤل الخ)
قال ع ق ولما كانت الهمزة للتصديق والتصوّر ناسب أن يذكر ما يعلم به أنه أريد بها السؤال عن كل
متصوّر خاص من المسند أو المسند اليه أو شئ من متعلقاتهما فاشار الى ذلك بقوله والمسؤل الخ (قوله بها)
أى بالهمزة ومثلها غيرها كما ذكره الطيبى فى التبيان يس (قوله هو ما يليها) قال الدمامينى وفى كتاب
سيبويه ان التقديم فى نحو أزيدا لقيت أم عمرا أحسن وانك لو أخرت فقلت ألقيت زيدا أم عمرا لكان
جائزا حسنا ونحوه فى مقرب ابن عصفور أفاده يس وكتب أيضا قوله هو ما يليها هذا انما يظهر اذا كان
المطلوب بها تصوّر بعض طرفى الجملة أو فضلاتها الا التصديق بوقوع نسبتها اذ ليس له لفظ واحد يلى الهمزة
بل دائر بين المسند والمسند اليه فليس أحدهما أولى بالايلاء من الآخر قال فى العروس الا أن يقال
المعتبر فيه هو الفعل وقال ع ق والمسؤل عنه بها أى بالهمزة عند قصد السؤال عن أجزاء الجملة تصور ما يليها
من تلك الاجزاء وذلك كالفعل فى قول القائل أضربت زيدا فان هذا الكلام يقوله الشاك فى وقوع
ضرب منك على زيد بمعنى أنه يشك هل وقع منه ضرب على زيد أو لم يقع أصلا كذا قيل ولكن على
هذا تكون للتصديق فى أصل الفعل فلا يكون بعض أجزاء الجملة أولى بايلائها من بعض اه ولا يخفى أن
الجواب المتقدم لا ياتى فى الجملة الاسمية نحو أزيد قائم وبالجملة كان ينبغى للشارح حمل كلام المصنف على
ما اذا كان المطلوب بالهمزة التصوّر وحمل مثال المصنف على الاحتمال الثانى فيكون معناه أضربت زيدا
أم أكرمته أى ما الواقع منك منهما فيكون تقديم الفعل جاريا على الاصل ولهذا قال فى الاطول كالفعل فى
أضربت زيدا أم أكرمته وأما مجرد أضربت زيدا فالمطلوب فيه التصديق والمتبادر أن الواقع بعدها
الجملة اذ ليس تقديم الفعل لتعلق الاستفهام به بل على ما هو الاصل فيه ولعل الحامل للشارح على حمله
مثال المصنف على طلب التصديق وجعله كونه لطلب التصوّر احتمالا لان ذلك هو المتبادر من عدم ذكر
المعادل (قوله اذا كان الشك فى نفس الفعل) من غير أن يكون لك علم بحصول فعل منه لكن لم يتعين
عندك فاردت تعيينه (قوله ويحتمل أن يكون الخ) بقى احتمال أن يكون لطلب تصوّر المسند اليه وقد
صرح بذلك فى عروس الافراح وعبارته هذا كله أى التفصيل فى الامثلة مع أم اذا ذكرت أم فان لم تذكر
فقلت أقائم زيدا احتمل أن يكون لطلب التصديق وأن يكون لطلب تصوّر المسند وأن يكون لطلب تصوّر
المسند اليه لان ذلك قد يصدر من متردد فى وقوع قيام زيد ومن جازم بوقوع قيام وشك فى المسند اليه
ومن جازم بوقوع فعل من زيد وشك فى أنه القيام أولا فالمعنى على الاول أقام زيد أولا وعلى الثانى أقام زيد
أم عمرو وعلى الثالث أقام زيد أم قعد وكذلك أزيد قائم غير أن الظاهر أن الاستفهام عن التصديق لان
النسبة هى الجديرة بالاستفهام ولذلك كان ايلاء الفعل لهمزة الاستفهام وتاخير الاسم أولى من
العكس اه يس (قوله والفاعل) عطف على قوله كالفعل وينبغى أن يحمل الفاعل هنا على المعنوى
لا الصناعى اذ هو لا يجوز تقديمه على فعله نوبى (قوله اذا كان الشك فى المضروب) ولا يذهب عنك ما نبهنا
عليه آنفا من أن الاستفهام الذى ذكر وأنه يراد به التصوّر هنا لا يخلو عن مراعاة التصديق المخصوص
ولهذا صح اطلاق الشك فيما هو سؤال عن تصور الفاعل والمفعول مع أن الشك انما يتعلق بالنسبة لا
بالفاعل أو المفعول من حيث ذاتهما فافهم ع ق (قوله سائر المتعلقات) نحو أفى الدار صليت أو يوم الجمعة سرت
وأتاديبا ضربته وأراكبا جئت ونحو ذلك مطول (قوله لطلب التصديق) أى الايجابى قال
الرضى هل لا تدخل على النافى أصلا قلت كأنه لرعاية أصلها لانه فى الاصل بمعنى قد وقد لا تدخل على

حصول التصديق بنفس الفعل فتكون هل لطلب حصول الحاصل وهذا ظاهر فى أعمرا عرفت لا فى أزيد قام فليتامل (والمسؤل عنها) أى بالهمزة (هو ما يليها كالفعل فى أضربت زيدا) اذا كان الشك فى نفس الفعل أعنى الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده فيكون لطلب التصديق ويحتمل أن يكون لطلب تصوّر المسند بان تعلم أنه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد لكن لا تعرف أنه ضرب أو أكرم (والفاعل فى أأنت ضربت) اذا كان الشك فى الضارب (والمفعول فى أزيدا ضربت) اذا كان الشك فى المضروب وكذا قياس سائر المتعلقات (وهل لطلب التصديق

فحسب) وتدخل على الجانبين (نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد) اذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام لزيد والقعود لعمرو (ولهذا) أى ولاختصاصها بطلب التصديق (امتنع هل زيد قام أم عمرو) لان وقوع المفرد ههنا دليل على أن أم متصلة وهى لطلب تعيين أحد الامرين مع العلم بثبوت أصل الحكم وهل انما تكون لطلب الحكم ولو قلت هل زيد قام بدون أم عمرو ويقبح ولا يمتنع لما سيجىء (و) لهذا أيضا (قبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل) فتكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال أن يكون زيدا مفعول فعل محذوف أو يكون التقديم لمجرد الاهتمام لا للتخصيص لكن ذلك خلاف الظاهر (دون) هل زيدا (ضربته) فانه لا يقبح (لجواز تقدير المفسر قبل زيد) أى هل ضربت زيدا ضربته (وجعل السكاكى قبح هل رجل عرف لذلك) أى لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من مذهبه من أن الاصل عرف رجل على أن رجل بدل من الضمير فى عرف فقدم للتخصيص (ويلزمه) أى السكاكى (أن لا يقبح هل زيد عرف) لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل مع أنه قبيح باجماع النحاة وفيه نظر لان ماذكره من اللزوم ممنوع لجواز أن يقبح لعلة أخرى (وعلل غيره) أى غير السكاكى (قبحهما) أى قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف (بأن هل بمعنى قد فى الاصل) وأصله أهل (وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها فى الاستفهام) فاقيمت هى مقام الهمزة وتطفلت عليها فى الاستفهام وقد من خواص الافعال فكذا ما هى بمعناها وانما لم يقبح هل زيد قائم لانها اذا لم تر الفعل فى حيزها ذهلت عنه

كمنع

(قوله النافى) أطول (قوله فحسب) أى اذا عرفت انه لطلب التصديق فحسبك هى أى هذه المعرفة فحسب مبتدأ لكن ضمه ليس رفعا لانه بنى بعد حذف المضاف اليه على الضم ومآله القصر على طلب التصديق وان كان ليس من طرقه أطول (قوله امتنع هل زيد قام أم عمرو) قد سبق منا فى أوائل أبحاث الاسناد الخبرى أن ابن مالك رحمه الله استشهد بقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكرا أم ثيبا على أنه تقع هل موقع الهمزة فيؤتى لها بمعادل وأشرناك الى الجواب بجواز كون أم فى هذا الحديث النبوى منقطعة والمعنى بل تزوجت ثيبا وكتب أيضا مانصه أى حيث لم تقدر أم منقطعة اذ هى تجامع هل بل لا تقع بعد هل الا منقطعة لانه يشترط فى اتصالها أن يكون قبلها استفهام بالهمزة أو لفظة سواء يس (قوله لان وقوع المفرد ههنا دليل الخ) لان أم المنقطعة لا يليها الا الجملة وان وقع بعدها مفرد فهو خبر لمبتدا محذوف نحو انها الابل أم شاء وهى بمعنى بل فعلم أن أم مطلقا لا تعادل هل (قوله وهل انما تكون لطلب الحكم) يعنى التصديق وكتب أيضا قوله وهل انما تكون لطلب الحكم أى فتقتضى الجهل به وهو مناف لما اقتضته أم من العلم به اذا حققت هذا علمت ردّ ما قيل ما المانع من طلب كل من التعيين وأصل الحكم وحينئذ يسوغ الجمع بينهما (قوله لما سيجىء) أى فى قوله ولهذا أيضا قبح الخ (قوله لان التقديم يستدعى) أى غالبا (قوله وهو محال) أى حصول الحاصل لا طلبه اذ هو عبث لا محال يس وحصول الحاصل المحال هو حصوله عن عدم (قوله لاحتمال أن يكون الخ) لا يخفى ان زيدا ضربت على هذا ليس متعينا للقبح بل هو دائر بين أن يكون قبيحا أو ممتنعا الا أن يقال الدائر بين الامتناع والقبح متعين للقبح أطول (قوله فعل محذوف) يفسره الظاهر أى ضربت زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم اشتغال الضمير بالمفسر مطول يعنى أن فى جعله مفعولا لمحذوف بعدا لان فيه حذف عامل المفعول الاول وحذف مفعول الثانى بخلاف صورة الاشتغال ففيها الحذف الاول فقط وكتب على قول المطول لعدم الخ مانصه أى ففيه التهيئة والقطع سم (قوله لكن ذلك خلاف الظاهر) راجع للاحتمالين فان قامت قرينة على أن التقديم للاهتمام لم يقبح وكذا اذا قامت قرينة على أنه مفعول لمحذوف (قوله لجواز تقدير المفسر قبل زيد) أى جواز ذلك جوازا راجحا لاعتضاده بكون الاصل تقديم العامل فاندفع ما يقال كما يجوز ذلك يجوز تقديره مؤخرا فهلا قلتم بالتوقف الى تبيين أحدهما (قوله أى لان التقديم الخ) يقال عليه مقتضى ذلك الامتناع لا القبح لان مذهبه أن رجل عرف يفيد التخصيص قطعا (قوله لما سبق الخ) فيه بحث لان اعتبار التقديم والتأخير فى رجل عرف لانه لا سبب سواه لكون المبتدا نكرة وهو منتف مع حرف الاستفهام لانه يصح وقوع نكرة بعد حرف الاستفهام مبتدأ صرح به الرضى اه أطول (قوله وفيه نظر) أى فى كلام المصنف واعتراضه على السكاكى قال فى الاطول ويمكن دفعه بان مراد المصنف أنه يلزم السكاكى أن لا يقبح هل رجل عرف ٢ لهذا الوجه يعنى يلزمه أن لا يكون وجهه جاريا فى جميع مواد القبح والمقصود ترجيح وجه الغير باطراده لا ابطال وجهه أو ابطال حكم ينسب اليه بمقتضى وجهه (قوله لان ماذكره) اى المصنف (قوله لعلة أخرى) هى كون هل فى الاصل بمعنى قد وقد يقال يفهم من كلام المصنف ان السكاكى حصر القبح فى العلة السابقة فان كان الامر كذلك فاعتراض المصنف وارد (قوله بمعنى قد) قيل المراد بمعناها المذكور التقريب وقيل التحقيق وقيل التوقع كما بسطه يس (قوله وأصله) أى أصل هل بمعنى قد أهل مع الهمزة ملفوظة أو مقدرة والاستفهام مستفاد من الهمزة ع س سم وقد سمع هذا الاصل كما فى الاطول (قوله لكثرة وقوعها فى الاستفهام) وقد تقع فى الخبر كقوله تعالى هل أتى على الانسان أى قد أتى أطول (قوله فكذا ما هى بمعناها) ولما كان الفرع لا يعطى حكم الاصل من كل وجه جاز دخول هل على غير الفعل بقبح اذا كان فى الجملة فعل وانتفى القبح فى نحو هل زيد قائم لما ذكره الشارح (قوله وانما لم يقبح هل زيد قائم) أى مع أن قضية ماذكره أن يقبح ذلك (قوله فى حيزها) أى فى قرب حيزها والا فحيزها مشغول بها (قوله ذهلت) ذهل

٢ (قوله هل رجل عرف) الصواب زيد اه

وتسلت بخلاف ما اذا رأته فانها تذكرت العهود وحنت الى الالف المألوف فلم ترض باقتران الاسم بينهما (وهى) أى هل (تخصص المضارع بالاستقبال) بحكم الوضع كالسين وسوف (فلا يصح هل تضرب زيدا) فى أن يكون الضرب واقعا فى الحال على ما يفهم عرفا من قوله (وهو أخوك كما يصح أتضرب زيدا وهو أخوك) قصدا الى انكار الفعل الواقع فى الحال بمعنى ٩ أنه لا ينبغى أن يكون ذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا تصلح لانكار الفعل الواقع فى الحال بخلاف الهمزة وقولنا فى أن يكون الضرب واقعا فى الحال ليعلم ان هذا الامتناع جار فى كل ما وجد فيه قرينة على أن المراد انكار الفعل الواقع فى الحال سواء عمل ذلك المضارع فى جملة حالية كقولك أتضرب زيدا وهو أخوك أولا كقوله تعالى أتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك أتؤذى أباك وأتشتم الامير ولا يصح وقوع هل فى هذه المواقع ومن العجائب ما وقع لبعضهم فى شرح هذا الموضع من أن هذا الامتناع بسبب أن الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال واعماله فيها ولعمرى ان هذه فرية ما فيها مرية اذ لم ينقل عن أحد من النحاة امتناع مثل سيجىء زيد راكبا وسأضرب زيدا وهو بين يدى الامير كيف وقد قال الله تعالى سيدخلون جهنم داخرين وانما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الابصار مهطعين وفى الحماسة

سأغسل عنى العار بالسيف جالبا * على قضاء الله ما كان جالبا

﴿ ٣ - تجريد ثانى ﴾ وأمثال هذه أكثر من أن تحصى وأعجب من هذا أنه لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنافى الحال والاستقبال بحسب الظاهر على ما سنذكره حتى لا يجوز يأتينى زيد سيركب أو لن يركب فهم منه أنه يجب تجريد الفعل العامل فى الحال عن علامة الاستقبال حتى لا يصح تقييد مثل هل تضرب وستضرب ولن تضرب بالحال وأورد هذا المقال دليلا على ما ادّعاه ولم ينظر فى صدر هذا المقال حتى يعرف أنه لبيان امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال

كمنع ويكسر الهاء يقال ذهله وذهل عنه نسيه وغفل عنه كذا فى يس (قوله فانها تذكرت) المناسب فانها تتذكر العهود وتحن الى الالف المألوف ولا ترضى الخ لان اذا للاستقبال فالمترتب على فعلها المستقبل مستقبل (قوله وحنت) بالتخفيف بمعنى مالت وبالتشديد بمعنى اشتاقت سم (قوله المألوف) تأكيد (قوله باقتران الاسم بينهما) أى توسطه وفى نسخة بافتراق وهى غير ظاهرة اذ لا يقال افترق زيد بين بكر وخالد بل فرق بينهما أو افترق منهما (قوله وهى أى هل) أى الاستفهامية فلا ينافى صحة دخول التى بمعنى قد على الحال كما فى سم (قوله تخصص المضارع) دون الماضى واستظهر بعضهم أن الجملة الاسمية كالمضارع وتوقف الصفوى كما فى يس (قوله فى أن يكون الخ) أى فى مقام أن يكون الخ أى فى مقام انكار الضرب الواقع فى الحال بدليل التقييد بقوله وهو أخوك على ما سيتضح (قوله على ما يفهم عرفا الخ) أى وهو هنا كذلك على ما يفهم الخ وكتب أيضا ما نصه أى لان المتبادر أن الاخوة حالية فكذا الضرب لان الحال قيد فى عاملها والاصل اتحاد زمن القيد والمقيد (قوله قصدا الى انكار الفعل) أى لا الى الاستفهام عن وقوع الضرب اذ لا معنى للاستفهام عن الضرب المقارن لكونه أخا قاله السيد (قوله بمعنى أنه لا ينبغى) أى وليس معنى انكاره زعم أنه لم يوجد ولم يحصل بل المراد بالانكار التوبيخ (قوله لان هل) تعليل للصحة فى الثانى وعدمها فى الاول وقوله وقولنا مبتدأ وقوله ليعلم خبر (قوله فى كل ما وجد فيه قرينة) بل فى كل ما أريد به الحال وان لم تكن قرينة غاية الامر أنا لا نطلع على البطلان بدون القرينة الا أنه فى نفسه غير صحيح لا يسوغ للمستعمل وكلامه يوهم انحصار الامتناع فى القرينة سم (قوله الواقع فى الحال) المنافى المقتضى هل من الاستقبال (قوله كقوله تعالى الخ) قرينة الامثلة الثلاثة حالية كما فى المطول (قوله أتقولون الخ) فى كون المراد هنا انكار الفعل الواقع فى الحال بعد اذ القول وقع فيما مضى قبل التكلم الا أن يقال لما كان الكلام عقب هذا القول كان كالحال أو أنه حال من حيث المداومة عليه أى الاصرار عليه وعدم العزم على تركه (قوله ما وقع لبعضهم) هو القطب وقوله فى شرح هذا الموضع أى من المفتاح (قوله لا يجوز تقييده بالحال) لعدم المقارنة (قوله ولعمرى) أى حياتى (قوله فرية) أى كذبة وكتب أيضا قوله فرية فى تسمية ذلك فرية تسمح فان الافتراء تعمد الكذب وهو غير موجود ههنا (قوله مرية) أى شك (قوله سأغسل الخ) القضاء أصله الحتم والايجاب ثم يستعمل فى كمال الصنع والفراغ من الشئ وقضاء يروى بالرفع والنصب فاذا رفعته يكون فاعلا بجالبا ومفعوله ما كان جالبا ويكون القضاء بمعنى الحكم والتقدير والمعنى سأغسل العار عن نفسى باستعمال السيف فى الاعداء فى حال جلب حكم الله على الشئ الذى يجلبه واذا نصبته يكون مفعولا بجالبا وفاعله ما كان جالبا ويكون المراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدور والمعنى جالبا الموت جالبه اه فنرى والمقصود المبالغة فى أن لا يترك دفع العار فى حال من الاحوال (قوله أكثر من أن تحصى) أى من ذى أن تحصى (قوله وأعجب من هذا أنه الخ) انما كان أعجب لان هذا استدلال على تلك الفرية وهو متضمن لها ففيه الفرية وزيادة تقويتها وقال الحفيد انما كان أعجب لان دليل فساده يظهر مما جعله دليلا على دعواه أعنى قول النحاة فان ذلك فى الجملة الحالية لا فى عاملها (قوله بحسب الظاهر) وأما فى نفس الامر فلا منافاة اذ المراد الحال النحوية وهى لا تنافى الاستقبال بل يكون زمنها ماضيا وحالا ومستقبلا لان الواجب انما هو مقارنتها العاملها فزمنها زمن عاملها أيا كان وكتب أيضا ما نصه واعتبار اللفظ (قوله على ما سنذكره) أى فى بحث الحال من الفصل والوصل (قوله وأورد هذا المقال) أى قول النحاة يجب تجريد صدر الخ كما تصرح به عبارة المطول وفى نسخة هذا المثال والاولى أحسن (قوله فى صدر هذا المقال) أى قولهم تجريد صدر الجملة

الحالية وفي نسخة هذا المثال وهي واضحة كتبه فان صدر المثال أعني باتيني زيد سير كب مجرد عن علم الاستقبال وانما هو في الجملة الحالية وصدر قول النحاة المذكور انما يدل على وجوب تجريد الجملة الحالية لا عاملها (قوله ولا اختصاص الخ) علة تقدمت على المعلول (قوله أي لكون هل مقصورة) فالباء داخلة على المقصور (قوله بالاستقبال) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله مزيد اختصاص) أي اختصاص زائد والمراد بالاختصاص التعلق والا فحقيقته لا تقبل التفاوت على أنها تدخل على الاسم كما سبق أي أن تعلقها بالفعل ودخولها عليه أزيد وأكثر من دخولها على الاسم أو المراد به الاستدعاء أي أن استدعاءها الفعل أزيد وأشد من استدعاء غيرها له والكاف في كالفعل استقصائية ولم يعبر بالفعل من أول وهلة اشارة الى أن زيادة اختصاصها به من حيث أظهرية زمانيته ويحتمل أنها تمثيلية باعتبار الافراد العقلية لما كونه زمانيا أظهر فان مفهومه أعم من الفعل وان انحصر في الخارج فيه وكونه اشارة الى اسم الفعل بناء على أنه يدل على الحدث والزمان لا على لفظ الفعل يتوقف على ثبوت دخول هل على اسم الفعل وان لها مزيد اختصاص به دون بقية الجمل الاسمية اه ملخصا من سم مع زيادة وكتب أيضا قوله مزيد انما قال مزيد لان الاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل سم وفنري (قوله وما موصولة) ويجوز أن تكون موصوفة والجملة صفة فنري (قوله الذي زمانيته أظهر) أي من زمانية غيره (قوله بعروضه) أي الزمان له أي للاسم وعروضه للاسم من جهة عروضه لمدلوله فالعروض في الحقيقة للمدلول (قوله لمزيد اختصاصها) اللام للتقوية متعلقة باقتضاء لانها ليست زائدة محضة حتى لا تتعلق بشئ (قوله فظاهر) أي لان تأثيرها في المضارع دليل على أن لها مزيد تعلق بجنس الفعل والا لما أثرت في بعض انواعه فاندفع ما في سم (قوله بالثبوت) أي بوقوع الثبوت أو وقوع الانتفاء والثبوت والانتفاء هما نفس النسبة والمراد بالحكم الادراك وفي حواشي الحفيد اسم ما نصه يحتمل أن يريد بالثبوت والانتفاء الوقوع واللاوقوع للنسبة الحكمية ويحتمل أن يريد بهما نفس النسبة الحكمية بناء على أنها في السلب سلبية فيكون على حذف مضاف أي بوقوع الثبوت الخ أولا حاجة لذلك لان المتعلق بالمتعلق متعلق (قوله والنفي والاثبات) الاولى أن يقول والثبوت والانتفاء لان الاصح عندهم أن النفي والاثبات ادراك الانتفاء وادراك الثبوت اللذان هما نفس الحكم وتوجههما الى المعاني والاحداث انما هو بواسطة توجههما اليها ويحتمل أن المراد بهما الانتفاء والثبوت تأمل (قوله والاحداث) عطف تفسير ومراده بالحدث ما يشمل الصفة القائمة كما في حسن (قوله التي هي مدلولات الافعال) أي بطريق الاصالة وأما في الاسماء المشتقات فبالعارض والتبع فلا يرد أنه يلزم أن لا تدخل هل على الجملة الاسمية كذا في الحفيد وعبارة المطول والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال الخ فقال السيد المراد بالذوات ما يستقل بالمفهومية وبالصفات مقابلها وهي النسب الحكمية والافعال تتضمن هذه النسبة الحكمية الصالحة لان يتوارد عليها النفي والاثبات بخلاف المشتقات فان نسبها تقييدية لا تصلح لذلك وبحث فيه بان توجه الاثبات والنفي الى النسب الحكمية الصالحة لذلك انما يدل على مزيد اختصاص بالفعل بالنظر للمشتقات لا بالنظر الى الجملة الاسمية المشتملة على تلك النسب وأجيب بان النسبة لا تتحقق الا بين الطرفين فاذا دخلت هل على الجملة الاسمية لزم الفصل بينها وبين مطلوبها في الجملة لان مطلوبها الطرفان لتعلق النسبة بهما فالطرف الثاني مطلوبها والاول فاصل بينها وبينه ودخولها على الفعل لا يلزم فيه فصل بينها وبين مطلوبها بل تدخل عليه حقيقة لانه جزء مفهوم الفعل (قوله أدل على طلب الشكر) أي طلب حصوله في الخارج لانه المراد دون حقيقة الاستفهام لامتناعها من علام الغيوب فنري فهل هنا مستعملة في معنى مجازي قال في الاطول عقب قول المصنف أدل على طلب الشكر ما نصه علم منه أن الاستفهام يكون بمعنى الطلب كما علم سابقا أنه يكون بمعنى التمني فلما علم لم يتعرض لهما فيما سيجيء من بيان المعاني المجازية (قوله وفهل أنتم تشكرون مع أنه مؤكد الخ) لا يقال قد سبق في أوائل أحوال المسند أن برز قوله تعالى لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي في صورة الجملة الاسمية أفاد الاختصاص كما تفيده الجملة الاسمية حقيقة فلم لا يكون بروز فهل أنتم تشكرون في تلك الصورة وان لم يكن اياها حقيقة مفيدا لابراز ما سيتجدد في

(ولاختصاص التصديق بها) أي لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما ذكر فيما سبق (وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا أظهر) وما موصولة وكونه مبتدأ خبره أظهر وزمانيا خبر الكون أي بالشئ الذي زمانيته أظهر (كالفعل) فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له أما اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل فظاهر وأما اقتضاء كونها لطلب التصديق فقط لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى المعاني والاحداث التي هي مدلولات الافعال لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء (ولهذا) أي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل (كان فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل أنتم تشكرون)

معرض الثابت لانا نقول حقيقة الجملة الاسمية فيما نحن فيه أعنى فهل أنتم تشكرون لاتفيد الثبوت
بل التجدد لكون خبرها فعلية فكذا ماهو فى صورتها فظهر الفرق بقى هنا بحث آخر وهو أن هل أنتم
تشكرون نفيد الاستمرار التجددى اما لبروزه فى صورة المبتدا والخبر أو لكونه اياهما فى الحقيقة على رأى
والاستمرار التجددى أمس بالمقام من الاستمرار الثبوتى لدلالته على طلب استمرار الشكر على سبيل
التجدد الاشق على النفس المستدعى لزيادة الثواب كما مرت اليه الاشارة فى قوله تعالى الله يستهزئ بهم
فما وجه العدول الى مايفيد الاستمرار الثبوتى ولك أن تقول ماذكر فى النظم أدل على كمال عنايته تعالى
بعباده حيث رضى منهم بما هو أهون عليهم والله أعلم فنرى (قوله مع أنه) أى فهل أنتم تشكرون (قوله
ماسيتجدد) هو هنا الشكر قال فى الاطول لم يقل ابراز المتجدد لان ماسيتجدد زمانيته أظهر (قوله فى معرض
الثابت) أى فى صورة الثابت (قوله من ابقائه) اى ابقاء ماسيتجدد وقوله على أصله أى الذى هو ابرازه فى
صورة المتجدد وهى الجملة الفعلية أو الاسمية التى خبرها فعل (قوله لكونها داخلة عل الفعل الخ)
أى فليس معها ابراز المتجدد فى صورة الثابت (قوله أدل على ذلك) أى من تركه مع الهمزة اه أطول
وكتب أيضا مانصه لان العدول عن الاصل يستدعى نكتة وهى الاشارة الى قوة طلب الشكر (قوله
لايحسن هل زيد منطلق الا من البليغ) يدل على أنه لايحسن من غيره وان قصد النكتة وأرادها الا أنه لا
اعتداد به من مثله لانتفاء بلاغته فهو كما يجرى على سبيل الموافقة هكذا قرره الاستاذ وعلى هذا فقوله لانه
الذى يقصد الخ أى الذى شأنه ذلك سم والاظهر حسن ذلك من غير البليغ عند قصده النكتة ثم رأيت
فى الاطول التنظير فى كلام المصنف بما يؤيد ماقلنا ثم قال بناء على كلام المصنف مانصه وكان ينبغى أن
يقول لايحسن الا من البليغ مع البليغ اذ كما لايحسن من غير البليغ لايحسن من البليغ مع غير البليغ
وكما لايحسن هل زيد منطلق الا منه لايحسن أزيد منطلق الا منه لانه يدعو الى الفعل وان كانت دعوته دون
دعوة هل الا أن نقصان الحسن معها أقل فكأنه للتنبيه على هذا خص الحكم بهل والاحسن بيان المفتاح
حيث قال والخطب مع الهمزة فى أزيد منطلق أهون (قوله وهى قسمان) لايخفى أن هذا التقسيم لايخص
هل لان الهمزة الطالبة للتصديق أيضا قسمان الا أنه جرى الاصطلاح بتسمية هل بسيطة ومركبة فلذا
خص بها التقسيم واعتمد على أن الطالب بعد معرفة هل مستغن فى الهمزة عن التعليم أطول (قوله
بسيطة) باعتبار المتعلق (قوله وهى التى يطلب بها وجود الشئ) يخرج عنه نحو قولك هل النسبة واقعة
هل العمى ثابت أطول أى مع أن هل فى مثل ذلك بسيطة ويخرج أيضا عنه هل الشريك معدوم (قوله
وجود الشئ) أى التصديق بوقوع وجود الشئ ليوافق مامر من أن هل لطلب التصديق (قوله ومركبة)
باعتبار المتعلق (قوله وجود شئ) هو المحمول لشئ هو الموضوع وكتب أيضا قوله وجود شئ المراد بالوجود
هنا الثبوت الذى هو النسبة بخلافه فى الاول فان المراد به التحقق فى الخارج والمراد وجود شئ غير الوجود
نخرجت البسيطة والقرينة على ذلك المقابلة والا فالمطلوب بالبسيطة أيضا وجود شئ هو الوجود لشئ كما
ذكره النوبى اه أى فان نظر الى غير الوجود فى الامرين ففى أولهما شئ واحد وهو الحركة وفى ثانيهما
شيآن هما الحركة ودوامها وان اعتبر الوجود مع ذلك ففى الاول شيآن وفى الثانى ثلاثة وعلى كل حال
فالاعتبار الاول فيه بساطة بالنسبة الى الثانى بمعنى قلة المعتبر وكثرته فافهم ع ق أقول فيه بحث لانه اذا
اعتبر الوجود فى الامرين كان فى الاول ثلاثة أيضا الحركة والوجود بمعنى التحقق خارجا والوجود بمعنى
الثبوت الذى هو النسبة تأمل ثم ذكرت ذلك لشيخنا ص فقال لى بعد المراجعة ان هذا البحث مذكور
وانه أجيب عنه بجوابين أحدهما انه فى الاول لما اتحد الوجودان لفظا عدا شيأ واحدا ثانيهما أن الوجود
عين الموجود على مافيه فالوجود بمعنى التحقق فى الخارج هو عين الحركة على مافيه تأمل ثم رأيت البحث
والجوابين فى سم (قوله أولا دائمة) فى الاطول التصريح بمنع أن يسئل بهل عن النسب السلبية وعليه
فنحو قولك هل زيد لاقائم أو ماقائم تر كيب فاسد لانهم لم ينطقوا به وحينئذ فقول الشارح أولا دائمة غير
سديد وقد صرح ابن السبكى فى جمع الجوامع بالمسئلة فى مبحث الحروف فراجعه مع شرحه للمحلى
وحواشيه وحرر اه حفناوى ويمكن أن يقال ليس مراد الشارح أنه يفرد هذا السلب فى السؤال بل

مع أنه مؤكد بالتكرير
اذ أنتم فاعل فعل محذوف
(لان ابراز ماسيتجدد فى
معرض الثابت أدل على
كمال العناية بحصوله) من
ابقائه على أصله كما فى هل
تشكرون وهل أنتم
تشكرون لان هل فى هل
تشكرون وهل أنتم
تشكرون على أصلها
لكونها داخلة على الفعل
تحقيقا فى الاول وتقديرا فى
الثانى وفهل أنتم شاكرون
أدل على طلب الشكر
(من أفأنتم شاكرون) أيضا
(وان كان للثبوت) باعتبار
كون الجملة اسمية (لان هل
أدعى للفعل من الهمزة
فتركه معها) أى ترك
الفعل مع هل (ادل على
ذلك) أى على كمال العناية
بحصول ماسيتجدد (ولهذا)
أى ولان هل أدعى للفعل
من الهمزة (لايحسن هل
زيد منطلق الا من البليغ)
لانه الذى يقصد به الدلالة
على الثبوت وابراز ما
سيوجد فى معرض
الوجود (وهى) أى هل
(قسمان بسيطة وهى التى
يطلب بها وجود الشئ)
أو لا وجوده (كقولنا هل
الحركة موجودة) أو لا
موجودة (ومركبة وهى
التى يطلب بها وجود شئ
لشئ) أو لا وجوده له
(كقولنا هل الحركة دائمة)
أو لا دائمة فان المطلوب
وجود الدوام للحركة أو لا
وجوده لها وقد اعتبر فى هذا

قصده بيان اعتبار مقابل المذكور فى السؤال على أنه يمكن اعتبار النية غير سلبية بجعل القضية معدولة المحمول تامل (قوله شيآن) هما الحركة والدوام كما فى سم (قوله غير الوجود) أى النسبة التى هى ثبوت الدوام (قوله شئ واحد) هو الحركة وفيه أن اعتبار المحمول هناك شيأ ثانيا وعدم اعتباره فى الاولى تحكم الا أن يتكلف بما مر وكتب أيضا قوله شئ واحد أى غير الوجود سم أى غير الوجود بمعنى النسبة وغير الوجود بمعنى التحقق خارجا (قوله فكانت مركبة بالنسبة الى الاولى الخ) أشار الى أن البسيط هنا بمعنى ما كان أقل أجزاء من مقابله والمركب بمعنى ما كان أكثر أجزاء من مقابله لا بمعنى الجوهر الفرد والجسم المركب (قوله والباقية) هى تسعة وكلها أسماء (قوله من ألفاظ الاستفهام) أى السابقة فلا يرد أن أم المنقطعة لا تكون الا للتصديق كما بين فى محله يس (قوله تصور شئ آخر) أى غير المطلوب بغيره يعنى ولو بالاطلاق والتقييد كما فى متى وايان فانهما يشتركان فى مطلق الزمان الا أن الاول لمطلقه والثانى للمستقبل (قوله فيطلب بما شرح الاسم) أو ماهية المسمى ويتعين المراد بالقرينة (قوله شرح الاسم) أى شرح مفهومه وأنه لاى معنى وضع وكتب أيضا قوله شرح الاسم أى تبيين معناه فى اللغة أو فى الاصطلاح وكان الاولى أن يقول الكلمة ليعم الفعل والحرف لكنه ذكر الاسم لمشاكلته للمسمى من عروس الافراح أو يقال المراد الاسم اللغوى (قوله ما العنقاء) حكى الزمخشرى فى ربيع الابرار ما حاصله أن العنقاء كانت طائرا وكان فيها من كل شئ وكانت فى زمن أصحاب الرس تاتى الى أطفالهم وصغارهم فتخطفهم وتغرب بهم نحو الجبل فشكوا ذلك الى نبيهم عليه الصلاة والسلام فدعا الله عليها فاهلكها وقطع نسلها وعقبها فسميت عنقاء مغرب لذلك يس (قوله طالبا) اى كل منا أو ان نا للواحد المعظم نفسه وهذا وان صح به افراد الحال لكن الانسب طالبين (قوله ويبين مفهومه) أى الاجمالى الذى لا يعرف منه الماهية هذا هو المناسب لقول الشارح فيجاب بايراد لفظ أشهر وان كان قد يطلب بما الشارحة تفصيل المعنى كما ياتى (قوله بايراد لفظ أشهر) كأن يقال طائر أو طائر عجيب وكتب أيضا قوله بايراد لفظ أشهر أى لفظ مرادف له أشهر منه كقوله ما الانسان فيقال بشر لمن يعرف معنى البشر دون الانسان فليس المطلوب الايسان المفهوم بان تلاحظ ذاتياته لا على التفصيل على طريقة الحد وهذا اذا لم يوجد لفظ أشهر يؤتى بما يدل على التفصيل من غير أن يقصد التفصيل سم وكتب أيضا قوله بايراد لفظ أشهر وهذا هو التعريف اللفظى والمقصود منه تمييز المعنى الحاصل عنده عن غيره بانه الموضوع له اللفظ وأنه المعنى الذى تريده فالمعنى حاصل غير ملتفت اليه وكأن المعرف يقول للطالب المعنى الذى تريده هو هذا المعنى الحاصل عندك ولهذا استشكلوا كونه يفيد التصور فان التصور حاصل كما قد علم والحاصل لا يحصل فالذى يفيده هو التصديق بان هذا الاسم موضوع لهذا المعنى وأقول يمكن الجواب بان مرادهم بكونه يفيد التصور أنه يفيده على وجه أن المعنى المتصور يفهم لفظ كذا أى انه يلفت النفس ويوجهها الى تصوره على هذا الوجه وهذا غير حاصل قبل (قوله أى حقيقته الخ) تفسير للماهية وفيه تنبيه على ما هو المختار عنده من أن الحقيقة والماهية شئ واحد هو ما به الشئ هو هو وقد يفرق بان ما به الشئ هو هو باعتبار تحققه حقيقة وباعتبار تشخصه هوية ومع قطع النظر عن ذلك ماهية سم وفى الفنرى قوله أى حقيقته التى هو بها هو أشار الى أن المراد بالماهية هنا الحقيقة أعنى ما به الشئ هو هو باعتبار التحقق لا المعنى المشهور الذى لم يعتبر فيه التحقق بقرينة حكمه بتقدم مطلب هل البسيطة عليه اه وكذا فى سم عن ع س (قوله التى هو) أى المسمى بها أى بالحقيقة أى بسببها هو أى ذلك المسمى فالنوع المخصوص من الحيوان مثلا انسان بسبب الحيوانية والناطقية فالمسمى ملاحظ اجمالا والحقيقة ملاحظة تفصيلا فاختلف السبب والمسبب باعتبار الاجمال والتفصيل وأما اختلاف المبتدا والخبر فباطلاق المبتدا وتقييد الخبر بالسبب أو بملاحظة المبتدا نوعا مخصوصا مع قطع النظر عن العنونة عنه بكذا والخبر نوعا مخصوصا معنونا عنه بكذا (قوله بايراد ذاتياته) الجنس والفصل وقد تذكر الرسوم مقام الحدود توسعا يس وكتب أيضا قوله بايراد ذاتياته وهى الكون الاول فى الحيز الثانى والسكون عكسها أو الحركة كونان فى مكانين فى زمانين والسكون كونان فى زمانين فى مكان واحد (قوله وتقع هل) أى يقع السؤال بهل بين السؤال بما التى هى لشرح

شيآن غير الوجود وفى الاولى شئ واحد فكانت مركبة بالنسبة الى الاولى وهى بسيطة بالنسبة اليها (والباقية) من ألفاظ الاستفهام تشترك فى أنها (لطلب التصور فقط) وتختلف من جهة أن المطلوب بكل منها تصور شئ آخر (قيل فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء) طالبا أن يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه فيجاب بايراد لفظ أشهر (أو ماهية المسمى) أى حقيقته التى هو بها (كقولنا ما الحركة) أى ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته وتقع هل البسيطة

في الترتيب بينهما) أي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي أن يطلب أولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم ومن لا يعرف أنه موجود استحال منه أن يطلب حقيقته وماهيته اذلا حقيقة للمعدوم ولا ماهية له والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشئ الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة وأما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض لصناعة المنطق فالموجودات لها حقائق ومفهومات فلها حدود حقيقية واسمية وأما المعدومات فليس لها الا المفهومات فلا حدود لها الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد أن يعرف أن الذات موجودة حتى ان ما يوضع في أول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن عليها في أثناء التعاليم انما هي حدود اسمية ثم اذا برهن عليها

الاسم وبين التي لطلب الماهية وكتب أيضا قوله وتقع هل البسيطة الخ في هذا الكلام بحث من وجهين ولذلك حكاه بصيغة التمريض أحدهما أن ما ذكر من استحالة طلب الوجود قبل الوقوف على المفهوم في الجملة لا يسلم بل قد يطلب بناء على أن الاصل في اللفظ وضعه لمفهوم ما ثم على تقدير تسليمه فانما ذلك اذا لم يعرف أن له مفهوما أصلا كما قررنا وأما ان عرف أن له مفهوما ولو لم يوقف على ما يعينه في الجملة فلا مانع من السؤال عن وجوده وثانيهما أن شرح الاسم لا يتعين أن يكون بالاجمال حتى تتوسط هل البسيطة بينه وبين التفصيل الحقيقي لجواز أن يسئل عن تفصيل مفهوم اللفظ ثم يسئل عن وجوده فلا يحتاج بعد الى سؤال آخر الا بهل المركبة التي يسئل بها عن أحوال الشئ الزائدة على حقيقته وهي التي تقع في الرتبة الرابعة بناء على ما ذكره المصنف اللهم الا أن يكون شرح الاسم مخصوصا اصطلاحا بالسؤال عن مدلول الاسم في الجملة وأنه لا يسئل اصطلاحا عن التفصيل الا عند تحقق الوجود من ع ق وقوله لجواز أن يسئل عن تفصيل مفهوم اللفظ أي مع قطع النظر عن كون هذا المفهوم حقيقة وماهية أولا فاذا سئل ثانيا عن وجوده وأجيب بالوجود عرف أنه حقيقة وماهية أما مع ملاحظة أنه حقيقة وماهية فلا يكون الا بعد العلم بالوجود لاختصاص الحقيقة والماهية بالموجودات فلا يكون البحث الثاني متجها تدبر وفي سم عن ع س الجواب عن البحث الاول بما ملخصه ان المراد أنه يستحسن السؤال أولا عن المفهوم اجمالا بما ثم السؤال ثانيا عن وجوده بهل البسيطة وأن تعبير الشارح بالاستحالة في قوله لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال الخ تسمح فتدبر (قوله في الترتيب) أي في حال الترتيب أي ترتيب الطلب (قوله الطبيعي) هو توقف الثاني على الاول لا على سبيل العلية وكتب أيضا قوله الطبيعي أي العقلي نسبة للطبع بمعنى العقل اذ هو المراعي للمناسبات ح ف وفي ع ق ما يدل عليه (قوله ثم وجود المفهوم في نفسه) أي بهل البسيطة (قوله ثم ماهيته وحقيقته) وترك الرابع وهو السؤال عن حاله بهل المركبة بعد السؤال عن ماهيته وحقيقته والحاصل أنك تقول مثلا ما البشر فتجاب بانسان ثم تقول هل هو موجود أولا فتجاب بموجود ثم تقول ما ماهيته وحقيقته فتجاب بحيوان ناطق ثم تقول هل يمشي على أربع أو رجلين ونحو ذلك من الاحوال العارضة له (قوله لان من لا يعرف مفهوم اللفظ) أي الاجمالي علة للترتيب (قوله ولا ماهية له) لان الماهية المرادة هنا ما به الشئ بالمعنى المتعارف أعني الموجود هو هو والمعدوم لا وجود له فلا ماهية أيضا بالمعنى المراد هنا فتدبر (قوله والفرق الخ) لما كان الحد والمحدود متحدين ذاتا مختلفين من جهة الاجمال والتفصيل فربما يتوهم متوهم عدم الفائدة في التحديد سواء كان حقيقيا أو اسميا دفعه بقوله والفرق الخ اه سيرامي (قوله بين المفهوم) أي للعالم باللغة كما يأتي وقوله بالجملة أي الاجمال والباء للملابسة (قوله غير قليل) أي حقير بل هو عظيم أو المراد بالقلة الخفاء (قوله فهم) أي الماهية سم (قوله ووقف الخ) أي اجمالا فيعلم أن سمع لفظ انسان أنه موضوع لنوع مخصوص من الحيوان (قوله المرتاض بصناعة المنطق) فيه أن الذاتيات انما تعرف (١) بالعقل أو بمحض فرض العقل على الاصح فالارتياض في صناعة المنطق لا يفيد معرفة ذاتيات الاشياء وقد يقال المرتاض بصناعة المنطق يستخرج للحقيقة أجزاءها الذاتية من الجنس والفصل عند عدم النقل تأمل (قوله فالموجودات) مرتبط بقوله سابقا ومن لا يعرف أنه موجود الخ وكتب أيضا قوله فالموجودات أي في نفس الامر وقوله لها حدود حقيقية أي ان علم وجودها واسمية ان لم يعلم (قوله لها حقائق) وهي الماهيات المركبة من الذاتيات مأخوذة باعتبار التحقق والوجود سم (قوله ومفهومات) أي صور في العقل مدركة من اللفظ بواسطة توضيح كتب اللغة سواء كانت مع الوجود أولا (قوله فلها حدود حقيقية) أي تدل على الحقائق وقوله واسمية أي لفظية تدل على المفهومات (قوله وأما المعدومات) أي أسماء المعدومات (قوله بحسب الذات) أي الحقيقة (قوله حتى الخ) تفريع على قوله لا يكون الا بعد أن يعرف الخ (قوله في أول التعاليم) هي بمنزلة الابواب (قوله انما هي حدود اسمية) في الحفيد ما ملخصه مع الايضاح انه كان عليه أن يتعرض فيما سبق لبيان انه قد يطلب بما الشارحة للاسم تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا أي تفصيل الموضوع له وأن جوابها حينئذ حد له بحسب الاسم ليتضح بذلك ما ذكره هنا من أن الحدود الاسمية تصير حدودا حقيقية فان هذا لا يتضح بما تعرض

(١) قوله بالعقل صوابه بالنقل اه من هامش

له سابقامن أنه يطلب بما الشارحة بيان مجمل المعنى فيجاب بايراد لفظ أشهر اذلابدمن التفصيل فى الحد الاسمى اه (قوله وأثبت وجودها) أى الخارجى (قوله صارت الخ) هذا كليا غير مسلم لان الحد الاسمى عبارة عن جميع مااعتبره الواضع فى مفهوم اللفظ وما اعتبره قد يكون عارضا للافراد لاذاتيا فلا يمكن بعد اثبات الوجود أن يكون حدا حقيقيا لان الحد الحقيقى عبارة عن جميع ذاتيات الشئ الموجود فلابد من تأويل كلامه بان المراد أنه بعد اثبات الوجود يمكن أن يصير حدا حقيقيا بان يكون مااعتبره الواضع جميع ذاتيات الافراد ع س سم (قوله تلك الحدود) أى التعاريف وقوله حدودا حقيقية أى بحسب الحقيقة فانقلب الاسمى حقيقيا (قوله وبمن العارض المشخص لذى العلم) قال فى الاطول الاظهر أن المطلوب بمن المشخص من ذى العلم كقولنا من فى الدار فيجاب بزيد فاذا لم يكن الجواب بالمشخص يعدل الى مفهوم كلى منحصر فى الشخص وفى المقام بحث لان السائل يعرف مشخص زيد ويردد الكون فى الدار بينه وبين غيره وانما يطلب تصديقا خاصا فهو كالهمزة وأم فى سؤال متردد بين الاشخاص فى الكون فى الدار اه ملخصا والجواب عنه أنه ليس مطلوب السائل تصور مشخص زيد باعتبار خصوصه حتى يعترض بانه متصور له بل تصور مشخص من فى الدار زيدا أو غيره وهو يجهل مشخص من فى الدار باعتبار هذا العنوان ولما كان التصديق بثبوت شئ لصاحب هذا المشخص بخصوصه تابعا التصور المشخص حكموا بان هذه الكلمات لطلب التصور فقط تدبر (قوله العارض) سواء كان ذلك العارض علما أو غيره كوصف ع ق فالمراد بالعارض الامر المتعلق به كما فى الحفيد (قوله المشخص) خرج العارض العام كالضاحك والكاتب (قوله لذى العلم) عبر بالعلم دون العقل ليتناول البارى جل اسمه نحو فمن ربكما ياموسى (قوله وتعينه) عطف تفسير (قوله فيجاب بزيد) ولاشك ان زيدا عارض للذات (قوله ونحوه مما يفيد تشخصه) كقولك الرجل الطويل الذى لقيته بالامس فصحة الجواب بهذا من جهة أن المخاطب يفهم منه التشخص بسبب انحصار مجموع الاوصاف فى شخص وان كانت تلك الاوصاف بالنظر الى مفهوماتها كليات كذا فى الاطول (قوله وقال السكاكى) أى فى الفرق بين ماومن وهو مقابل للقيل السابق وهل هو قائل بما سبق ويزيد عليه هذا أولا حرر سم وعبارة الاطول عقب قوله تقول ماعندك الخ مانصه وهذا سؤال عن الجنس اجمالا وقد يسئل عنه تفصيلا فيقال ما الكلمة فيجاب بلفظ وضع لمعنى مفرد أو هذا سؤال عن الجنس مع قطع النظر عن انه مسمى الاسم وقد يسئل عنه من حيث هو كذلك كما سمعت وكما يقال ما الانسان فيقال بشر فلم يزد المصنف بما ذكره على ماذكره السكاكى الاتفصيلا لما اندرج فى بيانه اه فقابلته لما قبله بالنسبة الى من فقط (قوله أى أى أجناس) فيه تسمح لان ما للجنس وأى لمميزه لكن لما كان مميز الجنس يستشعر منه الجنس فسر ماعندك بأى جنس عندك تسامحا للتلازم جوابهما والا فالمجاب به عن أى هو ان يقال شئ مكتوب أو شئ عاقل أو شئ ملبوس ونحوه مما فيه ذكر المميز للجنس الموجود فافهم اه من ع ق أى والمجاب به عن ما كتاب ونحوه كفرس وانسان (قوله ويدخل فيه السؤال عن الماهية) عبارة السكاكى وأما ما فللسؤال عن الجنس تقول ماعندك الى أن قال وكذلك ما الكلمة وما الاسم وما الفعل وما الحرف وما الكلام فقد فصل بين قوله تقول ما الكلمة وبين ماقبله بقوله كذلك ولابد لذلك من نكتة والذى يلوح من الشارح أنها التنبيه على أن مابعده سؤال عن الماهية والحقيقة تفصيلا بالحد وماقبله سؤال عنها اجمالا كذا فى السيد فأشار الشارح بقوله ويدخل الخ الى أن المراد بالسؤال بما عن الجنس مايشمل السؤال عنه اجمالا والسؤال عنه تفصيلا وكتب أيضا قوله ويدخل فيه السؤال عن الماهية أى تفصيلا بالحد اذ ليس المراد بالجنس الجنس المنطقى حتى لايشمل النوع بل اللغوى وهو مادل على متعدد (قوله أى أى أجناس الالفاظ هى) أى أى جنس من أجناس الالفاظ أى أى نوع من أنواع الالفاظ هى (قوله عن الجنس من ذوى العلم) أو غيرهم كما فى الاطول وكتب أيضا مانصه أراد بالجنس الجنس اللغوى الشامل للنوع لا المنطقى فقط (قوله وفيه) أى فى كلام السكاكى بالنظر الى من فقط فان المنقول انه يسئل بمن عن العارض المشخص كما مر وأرجع بعضهم النظر الى قوله أو عن الوصف فان المنطقيين قالوا لايسئل بما عن الصفات المميزة بل بأى وأجاب بان مراد السكاكى أنها قد تخرج عن حقيقتها فيستفهم

وأثبت وجودها صارت تلك الحدود بعينها حدودا حقيقية جميع ذلك مذكور فى الشفاء (و) يطلب (بمن العارض المشخص) أى الامر الذى يعرض (لذى العلم) فيفيد تشخصه وتعينه (كقولنا من فى الدار) فيجاب بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه (وقال السكاكى يسئل بما عن الجنس تقول ماعندك أى أى أجناس الاشياء) عندك (وجوابه كتاب ونحوه) ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة أى أى أجناس الالفاظ هى وجوابه لفظ مفرد موضوع (أو عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه و) يسئل (بمن عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل أى أبشر هو أم ملك أم جنى وفيه نظر) اذ لانسلم انه للسؤال عن الجنس وانه يصح فى جواب من جبريل أن يقال ملك

بهاعن الصفات من يس (قوله بل جوابه الخ) ولا يرد قوله

أتوا نارى فقلت منون أنتم * فقالوا الجن قلت عموا ظلاما

لان السائل اعتقد أنهم من جنس البشر وسأل عما يميزهم ككونهم من أى قبيلة فاجابوا بالجنس اشارة الى أن الاعتقاد خطأ وأنه لا ينبغي السؤال بمن قال فى الاطول وهناك نظر أقوى وهو أنه لو كان للسؤال عن الجنس لما صح لمن قال لك جاءنى انسان من هو مع شيوعه ولصح السؤال عمن جهل جنسه وهو بحضرتك بمن هو اه (قوله عما يميز) يظهر أن المراد عن موصوف ما يميز أى موصوف وصف يميز الخ لقوله بعد أى أنحن أم أصحاب محمد الخ فالمسؤل عنه باى الاشخاص الموصوف بالكون كافرين أو الكون أصحاب محمد فقول الشارح بعد وسألوا عما يميز أى موصوف ما يميز وقوله مثل الكون تمثيل لما يميز تأمل (قوله المتشاركين) الاقتصار على الاثنين بيان للاقل وأخذبه والا فهى تميز أحد المتشاركين أيضا سم بل واحدى المتشاركتين والمتشاركات (قوله يعمهما) تاكيد للاشتراك اذ الامر المتشارك فيه لا يكون الا كذلك هكذا فى الفنرى وغيره وقال فى الاطول احترز به عن المتشاركين فى مال أو دار فانه لا يسئل باى عما يميزهما مالم يجعلا تحت ما يعمهما ولو كان مفهوم المتشاركين فى هذا المال ولم يتنبه له السيد فقال فى شرح المفتاح هو لتأكيد التشارك ولا بد فى معرفة ما يعم فى بعض المواضع من فطانة ففى قولك جاءنى زيد وعمرو ولا أدرى أيهما تقدم الامر الاعم الجائى أى لا أدرى أى الجائيين تقدم اه (قوله أى الفريقين الخ) هو حكاية كلام المشركين لليهود وقد أجابهم اليهود بقولهم أنتم كذبا وافتراء (قوله وسألوا) أى الكافرون وكتب أيضا قوله وسألوا عما يميز عبارة ع ق فسألوا عما يميز الفريق الذى ثبتت له الخيرية (قوله قائلين لهذا القول) حال من الكافرين ولا حاجة اليه بل الاوضح حذفه راجع ع ق (قوله عن العدد) أى العدد المعين كما فى الرضى فلا يصح أن يجاب عن قولك كم رجلا فى البلد بألوف كذا فى الاطول (قوله نحو سل بنى اسرائيل الخ) الآية ليست على حقيقة الاستفهام فلا ينبغى التمثيل بها لان المقام مقام بيان المعانى الحقيقية كما لا يخفى أطول وأقول قول الشارح فكم ههنا السؤال الخ صريح فى بقاء كم على حقيقتها من الاستفهام وأن الغرض منه التوبيخ فهو وسيلة اليه من حيث دلالة الجواب على كثرة الآيات ففيه توبيخهم بعدم اتعاظهم مع كثرة الآيات فلا يرد اعتراض الاطول (قوله فمن آية مميز كم) وكم مفعول آتيناهم الثانى (قوله بزيادة من) أنكر الرضى زيادة من فى مميز كم الاستفهامية وقال لم أجده فى نظم ولا نثر ولا كتاب من كتب النحو ومن لطائف الشارح أنه قال فى مقابلته وأقول سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ويندفع كلام الشارح بانه تحتمل الآية كم الخبرية على ماذكره الزمخشرى فلا يتم تمسكا عليه ونحن نقول يجوز أن تكون من زائدة فى المفعول وتكون كم مصدرية أى كم مرة آتيناهم آية بينة اه أطول وأجاب الفنرى بان مراد الرضى عدم العثور على جره بمن اذا لم يفصل بينه وبين كم بفعل متعد كما دل عليه سياق كلامه وكتب أيضا قوله بزيادة من ظاهر فى القول بان من هذه زائدة ويحتمل أن المراد أنه أتى بها لغرض الفصل وهى للبيان أو التبعيض كما قيل بهما أيضا كذا فى يس (قوله لما وقع من الفصل الخ) فلو لم تزد من لالتبس مميز كم بمفعول الفعل المتعدى (قوله كما ذكرنا فى الخبرية) الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية أن كم الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب فى ظن المتكلم وكم الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم وأما المعدود فهو مجهول فى كليهما فلذا احتيج الى المميز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل وان الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية وان المتكلم مع الخبرية لا يستدعى من مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور فى مغنى اللبيب وغيره اه فنرى (قوله ولكن الغرض الخ) يجوز أن يراد به الاستفهام على حقيقته من غير استحالة لان المقصود أمر النبى صلى الله عليه وسلم بالسؤال وسؤاله لا يستحيل سم (قوله عن الحال) أى عن الصفة فهو أبدا سؤال عن المسند أو عن الحال مثال الاول كيف زيد ومثال الثانى كيف يقوم زيد أطول وكتب أيضا قوله عن الحال قال السيد الصفوى وحفظى أن السيد الجرجانى قيده بالحال الثابتة دون المنتقلة سم (قوله وباين

بل جوابه ملك يأتى بالوحى كذا وكذا مما يفيد تشخصه (و) يسئل (باى عما يميز أحد المتشاركين فى أمر يعمهما) وهو مضمون ما أضيف اليه أى (نحو أى الفريقين خير مقاما أى أنحن أم أصحاب محمد) صلى الله عليه وسلم فالمؤمنون والكافرون قد اشتركا فى الفريقية وسألوا عما يميز أحدهما عن الآخر مثل الكون كافرين قائلين لهذا القول ومثل الكون أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم (و) يسئل (بكم عن العدد نحو سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة) أى كم آية آتيناهم أعشرين أم ثلاثين فمن آية مميز كم بزيادة من لما وقع من الفصل بفعل متعد بين كم ومميزه كما ذكرنا فى الخبرية فكم ههنا للسؤال عن العدد ولكن الغرض من هذا السؤال هو التقريع والتوبيخ (و) يسئل (بكيف عن الحال و) (بأين

عن المكان) فاما أن يسئل به عن المسند نحو أين زيد واما عن الظرف نحو أين تسكن أطول وكذا في متى نحو متى القتال ومتى يقدم زيد وكذا أيان وأنى (قوله ماضيا كان أو مستقبلا) أى أوحالا وان أوهم اقتصار المصنف خلافه (قوله وبأيان عن الزمان المستقبل) قيل أصل أيان أى أوان فحذف احدى الياءين من أى والهمزة من أوان فصار أيوان فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار أيان ورد بان كسر الهمزة فيه لغة مستعملة وهو يابى أن يكون أصله ذلك لانه تثقيل في مقام التخفيف اللهم الا أن يقال الكسر عوض عن الياء المحذوفة والحق أن كون الاسم غير متمكن يابى التصرف المذكور فتدبر (قوله قيل وقد تستعمل الخ) يحتمل أن يكون المراد منه أنها لا تستعمل الا في مواضع التفخيم كما قيل ويحتمل أن المراد أنها تستعمل للتفخيم كما تستعمل في غيره وهو ظاهر كلام النحويين اه ع ف (قوله أيان يوم القيامة) ولا يضر الاخبار بأيان عن يوم القيامة لان المراد السؤال عن زمان وقوعه اذ الكلام على تقدير المضاف أى أيان وقوع يوم القيامة فليس اخبارا بالزمان عن اليوم الذى هو كالجثة هنا وكذا لا اشكال في السؤال عن زمان وقوع اليوم الذى هو من أسماء الزمان لانه يجوز أن يعتبر الوقت بوقوع مخصوص كما يقال متى يوم لقائى بفلان لان المراد ما يقع فيه وأيضا يجوز أن يعتبر الاخص ظرفا للاعم والعكس والتفخيم هنا ولو كان هذا الكلام حكاية عن الكافر الذى لا يعتقد وجود يوم القيامة فضلا عن تفخيمه انما تحقق لان هذا السؤال بقوله بناء على اعتقاد المخاطب استهزاء وانكارا اه ع ق وقوله استهزاء أى بالمخاطب (قوله وأنى تستعمل الخ) يحتمل أن تكون حقيقة في الاستعمالين فتكون من قبيل المشترك وان تكون مجازا في أحدهما ع ق وسيأتى في الشارح (قوله تارة) أى مرة بعد مرة على ما في الصحاح فالتقييد بتارة كالتقييد بكثير أطول (قوله بمعنى كيف الخ) وتجئ بمعنى متى أيضا وهو كما جاء بمعنى كيف قال الرضى وفسر الآية بالمعانى الثلاثة أطول (قوله نحو فأتوا حرثكم أنى شئتم) كان الاحسن التمثيل بقوله تعالى أنى يحيى هذه الله بعد موتها التنظير صاحب العروس في تمثيل المصنف بان أنى فيه لو كانت استفهامية لاكتفت بما بعدها الان من شرط الاستفهامية أن تكتفى بما بعدها قال والذى اختاره شيخنا أبو حيان أنها في هذه الآية شرطية وأقيمت فيها الاحوال مقام الظروف المكانية وجوابها محذوف وفى كونها استفهامية أو شرطية اشكال لان كلا من الاستفهامية والشرطية لها الصدارة فلا يعمل فيها ما قبلها من يس وكتب أيضا ما نصه سبب نزولها أنهم كانوا يقولون من جامع امرأته من جهة دبرها في قبلها كان الولد أحول سم (قوله على أى حال) أى من الاستلقاء وغيره (قوله بعد أن يكون الخ) لان في تعليق الامر بالاتيان بالحرث المناسب للمشروعية ما يشعر بعليته له فيقتضى ان تعميم حال الاتيان انما هو بعد أن يكون المأتى موضع الحرث فيقتضى عدم الاذن في اتيان الادبار اذ ليست محلا للحرث الذى هو طلب النسل ويؤيد ذلك أن الله تعالى قال في الآية الاخرى فأتوهن من حيث أمركم الله اذ يفهم أن ثم موضعا لم يؤمر بالاتيان منه وغير الدبر مأمور به اجماعا فلم يبق محل لم يؤذن فيه الا الدبر اه ع ق وكتب أيضا قوله بعد أن يكون المأتى موضع الحرث أى وهو الفرج دون الدبر ففى ذكر الحرث اشارة الى ذلك والمنع من الدبر خلافا للشيعة حيث أجاز والاتيان في دبرها سم (قوله المأتى) بفتح التاء وبكسرها وتشديد الياء (قوله موضع الحرث) فيه اشارة الى أن في الآية حذف مضاف أى موضع حرثكم شبه الفرج بالارض التى تحرث والجماع بالحرث والمنى بالبذر والولد بالزرع (قوله ولم يجئ أنى زيد الخ) محترز قوله ويجب أن يكون بعدها فعل (قوله وقوله تستعمل) أى دون أن يقول وضعت (قوله ويحتمل أن يكون الخ) هذا يتعلق بقوله وأخرى الخ فقط سم وكتب أيضا قوله ويحتمل أن يكون معناه الخ عطف على يحتمل الاولى أى واشارة الى أنه يحتمل أن يكون معناه الخ كما يؤخذ من المطول وكتب أيضا قوله ويحتمل أن يكون معناه أين أى لا مجموع من أين كما هو ظاهر كلام المتن وعبارة الاطول عقب قوله بمعنى من أين نحو أنى لك هذا ذهب جماعة الى أنها في معنى من أين وآخرون الى أنها في معنى أين ومن مقدرة فلذا قال بمعنى من أين ليمكن تطبيقه على أى مذهب يراد فمن قال الباء بمعنى في فقد خرج عن المصلحة ويؤيد كونها بمعنى أين مجيء من أنى كما في قوله * من أين عشرون لنا من أنى * وههنا بحث شريف خفى عن البصائر لانه لطيف وهو انه ليس شئ مما ذكر

عن المكان وبمتى عن الزمان) ماضيا كان أو مستقبلا (وبأيان عن الزمان المستقبل قيل وقد تستعمل في مواضع التفخيم مثل يسأل أيان يوم القيامة وأنى تستعمل تارة بمعنى كيف) ويجب أن يكون بعدها فعل (نحو فأتوا حرثكم أنى شئتم) أى على أى حال ومن أى شق أردتم بعد أن يكون المأتى موضع الحرث ولم يجئ أنى زيد بمعنى كيف (وأخرى بمعنى من أين نحو أنى لك هذا) أى من أين لك هذا الرزق الآتى كل يوم وقوله تستعمل اشارة الى أنه يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأن يكون في أحدهما حقيقة وفى الآخر مجازا ويحتمل أن يكون معناه أين الا أنه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله

من أين عشرون لنا من أنى

أو مقدرة كقوله تعالى أنى لك هذا أى من أنى أى

ويذكر

ويذكر من مباحث الاستفهام ممايتعلق بفن المعاني فان حقائقه وظائف لغوية ومجازاته من مباحث البيان وفروع قواعد المجاز نعم انه يتفرع على حقائقه مزايا يتوقف معرفتها على معرفة الحقائق لكن لم يذكر شيأمنها وينبغي أن يقول وأما الاستفهام فلاعتبارات لاتعرف الابمعرفة مابين أدواته من التفصيل وقد بين ذلك في النحو كما قاله في بيان اعتبارات تقييد المسند بالشرط اذ الفرق بينهما تحكم اه وقوله فلذا قال بمعنى من أين ليمكن الخ أي فقول المصنف انه يستعمل بمعنى من أين أي سواء كان ذلك من جهة اضمار من قبل أنى أومن جهة ان معنى أنى من أين بجملتها (قوله من أين) خبر مقدم وعشرون مبتدأ مؤخر ولنا صفة عشرون وقوله من أنى الظاهر أنه خبر حذف مبتدؤه وصفته بدليل ماقبله أي من أنى عشرون لنا وهل يحتمل أن يكون تأكيدا بالمرادف لمن أين مع وجود الفصل مَن يس (قوله على ماذكره الخ) متعلق بقوله أن يكون معناه الخ وفي ع ق ماملخصه ان أنى التي ليست بمعنى كيف تكون بمعنى من أين كما في الآية فتتضمن الظرفية والابتدائية وتكون بمعنى أين فقط كما في البيت فتتضمن الظرفية دون الابتدائية ويحتمل أن أنى تكون بمعنى أين فقط دائما الا أنها تارة يصرح بمن معها كما في البيت وتارة تقدر كما في الآية على ماذكره بعض النحاة (قوله تستعمل) أي على سبيل المجاز المرسل (قوله بحسب الخ) متعلق بتستعمل أو بمحذوف أي ويتعين ذلك الغير بحسب الخ (قوله كالاستبطاء) فالاستفهام مسبب عن الجهل وهو عن كثرة الدعوة اذ يبعد جهل القليل وهي عن الاستبطاء فاطلق المسبب واراد السبب ولو بوسائط وقوله والتعجب فالتعجب يستلزم الجهل وهو يستلزم الاستفهام (قوله نحو كم دعوتك) مثل في الايضاح بقوله تعالى متى نصر الله (قوله في عدم ابصاره اياه) من ظرفية المطلق في المقيد (١) اذ المراد في وقت عدم الخ وعلى كل فالمتعجب منه عدم ابصاره اياه وفيه أن التعجب منه يستدعي خفاء سببه فيصح الاستفهام عنه فلا محل لقوله ولايخفى الخ لان ذلك في حال لايخفى وكانه مبني على أن المستفهم عنه عدم ابصاره وليس كذلك اذ معنى العبارة أي شئ ثبت لي في حال كوني لاأرى الهدهد أي أي حالة حصلت لي منعتني الرؤية (قوله عن حال نفسه) كان المراد في مثل هذا المقام والافقد يخفى على الشخص حال نفسه فيسأل عنه كالمريض يسأل الطبيب ع س سم وكتب أيضا قوله عن حال نفسه أي التي هو أدرى بها كالقيام فلا يرد أن المريض يسأل الطبيب عن حاله وكتب أيضا قوله عن حال نفسه هي هنا الحالة التي قامت به وقت عدم رؤيته الهدهد مع حضوره بحسب ظنه أولا فكانت سببا لعدم الرؤية هل هي غفلة بصره أو ستر شئ له عن بصره أو نحو ذلك كما يشير اليه قول الكشاف على معنى أنه لايراه وهو حاضر الخ كما سيأتي بيانه تامل (قوله وقول) مبتدأ خبره قوله يدل الخ (قوله على معنى الخ) حاصله انه جازم بعدم رؤيته مع حضوره متردد في سبب عدم رؤيته مع حضوره (قوله وهو حاضر) لظنه حضوره (قوله أوغير ذلك) ككونه خلفه (قوله ثم لاح له أنه غائب) أي لا على وجه القطع بدليل قوله بعد كانه يسأل عن صحة مالاح له سم (قوله فاضرب عن ذلك) نبه على أن أم منقطعة (قوله يدل) في بعض النسخ لايدل والمراد عليها الايدل قطعا لاحتمال حمله على معنى التعجب سم (قوله على ان الاستفهام على حقيقته) لايخفى أنه ان كان الاستفهام من نفسه فهو مجاز ويمكن أن يحمل عليه نسخة لايدل وان كان من الحاضرين ليبينوا سبب عدم رؤيته اياه فهو حقيقة كما هو الظاهر وكتب أيضا مانصه أي وقولهم لامعنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه غير مطرد لان ذلك في حال لاتخفى على صاحبها دون حال تخفى ولايبعد خفاء الحال التي قامت بسيدنا سليمان فكانت سببا لعدم الرؤية على أن الاصوب كما في سم تقرير الكشاف بان المسؤل عنه وجود حائل منع الرؤية أو غيبته وذلك ليس حالا لنفسه فامكن السؤال عنه (قوله والتنبيه الخ) أي لان الاستفهام عن الشئ يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه اليه فاذا سلك طريقا واضح الضلالة بزعم المتكلم كان هذا غفلة من المخاطب عن الالتفات الى ذلك الطريق فاذا نبه عليه ووجه ذهنه اليه كان تنبيها له على ضلاله فالاستفهام عن ذلك الطريق يستلزم توجيه ذهنه اليه المستلزم للتنبيه على كونه ضالا قاله السيد (قوله فاين تذهبون) اذ ليس القصد منه استعلام مذهبهم بل التنبيه على ضلالهم وانه لامذهب لهم ينجون به وكثيرا مايؤكد هذا الاستعمال بالتصريح بالضلال فيقال من ضل عن طريق القصد ياهذا الى أين تذهب قد ضللت فارجع وبهذا يعلم

من أين على ماذكره بعض النحاة (ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية (كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام) ممايناسب المقام بحسب معونة القرائن (كالاستبطاء نحو كم دعوتك والتعجب نحو مالي لاأرى الهدهد) لانه كان لايغيب عن سليمان عليه السلام الاباذنه فلمالم يبصره في مكانه تعجب من حال نفسه في عدم ابصاره اياه ولايخفى أنه لامعنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه وقول صاحب الكشاف نظر سليمان الى مكان الهدهد فلم يبصره فقال مالي لاأراه على معنى انه لايراه وهو حاضر لساتر ستره أو غير ذلك ثم لاح له أنه غائب فاضرب عن ذلك وأخذ يقول أهو غائب كانه يسأل عن صحة مالاح له يدل على أن الاستفهام على حقيقته (والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون

(١) قوله اذ المراد صوابه أو كما هو بهامش عن الشيخ البولاقي اه

أن التنبيه على الضلال لايخلو من الانكار والنفي ع ق وكتب أيضا قوله فإن تذهبون في استعمال الاستفهام دون التصريح بكونه طريق ضلال مبالغتان احداهما أن كونه ضلالا أمر واضح يكفي في العلم به مجرد الالتفات اليه والثانية ايهام أن المخاطب أعلم بذلك الطريق من المتكلم حيث يحتاج الى السؤال عنه اطول (قوله والوعيد) أي لأن الاستفهام ينبهه على جزاء اساءة الادب وهو يستلزم وعيده لاتصافه بها وقوله والتقرير أي لأن الاستفهام يلزمه الحمل على الاقرار بالمستفهم عنه المعلوم للمخاطب أو يقال الاستفهام طلب الاقرار بالمستفهم عنه مع سبق الجهل من المتكلم فاستعمل في مطلق الطلب ثم في الطلب مع العلم وهو نفس التقرير (قوله ألم أؤدب فلانا) في العدول عن الاستفهام عن الاثبات بأن يقول أأدبت فلانا الى الاستفهام عن النفي ايهام أن المخاطب اعتقد نفي التأديب فلذلك أقدم على الاساءة وفيه من المبالغة مالايخفى أطول (قوله اذا علم المخاطب ذلك) وأنت تعلم أنه يعلم ذلك أطول (قوله فلايحمله) أي الاستفهام على السؤال أي الحقيقي وكتب أيضا مانصه فعلم المخاطب بذلك قرينة على ما أريد بالاستفهام صارفة عن الحقيقة اه (قوله أي حمل الخ) أي وليس التقرير هنا بمعنى التحقيق والتثبيت كما هو الاستعمال المشهور بدليل قول المصنف المقرر به وان صح كون الاستفهام للتقرير بهذا المعنى كما سيذكره الشارح اذ يصح أن يكون الاستفهام ليتقرر ويثبت الحكم المعلوم للمتكلم في ذهن المخاطب لأن الاستفهام يستدعي توجهه اليه واحضاره والجواب به (قوله بما يعرفه) فيه اشارة لما يأتي في أأنت قلت للناس وأليس الله بكاف عبده (قوله ماحمل) أي اللفظ وقوله على الاقرار به أي بمدلوله (قوله في تقريره) أي المخاطب (قوله وعلى هذا القياس) أي قياس بقية المتعلقات نحو أراكبا جئت في التقرير بالحال والانكار له وهكذا (قوله وقد يقال الخ) أي ولكن المراد الأول بدليل قوله المقرر به (قوله بمعنى التحقيق) أي للنسبة وقوله والتثبيت عطف تفسير (قوله بمعنى الخ) ينبغي أن يكون المراد أنه ان كان ضرب المخاطب مجهولا لنفسه فالمقصود اخباره به على وجه التثبيت أو معلوما فالمقصود تثبيت اعلامه بكونه معلوما كأنه يقول هذا معلوم قطعا فلا تطمع في انكاره تأمل سم (قوله والانكار) قال في الاطول العلاقة بين الاستفهام والانكار بمعنى نفي اللياقة أن مالاينبغي مما لايصدق بوقوعه في الماضي أو المستقبل بل يشك فيه والشك يستدعي الاستفهام فأفيد بالاستفهام أنه مما لاينبغي وكذا بين الاستفهام والانكار بمعنى التكذيب فان الخبر الكاذب وان ادعاه أحد لاينبغي أن يصدق به غاية الأمر الشك فيه فأفاد المستفهم ان غاية الامر فيه الشك دون الدعوى وقال السيد السند انكار الشيء بمعنى كراهته والنفرة عن وقوعه في أحد الازمنة وادعاء أنه مما لاينبغي أن يقع يستلزم عدم توجه الذهن اليه المستدعي للجهل به المفضي الى الاستفهام عنه أو نقول الاستفهام عنه يستلزم الجهل به المستلزم لعدم توجه الذهن اليه المناسب لكراهته والنفرة عنه وادعاء انه مما لاينبغي أن يكون واقعا وقس على هذا حال الانكار بمعنى التكذيب (قوله كذلك) حال من الانكار واسم الاشارة راجع للتقرير (قوله أغير الله تدعون) فالدعاء مسلم والمنكر كون المدعو غير الله (قوله أي بايلاء الخ) بيان للمراد من التشبيه (قوله في قوله) أي امرئ القيس وتمامه

* ومسنونة زرق كأنياب أغوال *

المشرفي سيف قال أبو عبيدة نسب الى مشارف وهي قرى من أرض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرفي ولا يقال مشارفي لأن الجمع لاينسب اليه اذا كان على هذا الوزن كذا في الصحاح وقيل المشرفي منسوب الى مشرف وهو قين كان يعمل السيوف كذا في ضرام السقط والمسنونة المحدودة وصفها بالزرقة لدلالتها على صفائها وكونها مجلوة فترى (قوله والفاعل) أي اللغوي (قوله أغير الله أتخذ وليا) فالمنكر كون المتخذ غير الله وأما أصل الاتخاذ فلا يتعلق به انكار (قوله وأما غير الهمزة الخ) جواب عما يقال ما الحكمة في تقييد المصنف بالهمزة (قوله لكن لاتجري الخ) أي لكونه انما يستعمل في شيء مخصوص مثلا هل انما هي لطلب التصديق فاذا استعملت للانكار أو التقرير فانما هي لانكار النسبة أو التقرير بها ولا تكون لانكار نحو الفاعل أو التقرير به لكونها لاتستعمل في التصور كما سبق (قوله هذه التفاصيل) أي كون المقرر به أو المنكر الفعل أو الفاعل الخ (قوله ومنه الخ) فصله عما قبله بمن لطول الكلام عليه بعض طول (قوله أي الله كاف) قال في المغني ولهذا عطف وَوَضَعْنا

والوعيد كقولك لمن يسيء الادب ألم أؤدب فلانا اذا علم المخاطب (ذلك) وهو انك أدبت فلانا فيفهم معنى الوعيد والتخويف فلا يحمله على السؤال (والتقرير) أي حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه (بايلاء المقرر به الهمزة) أي بشرط أن يذكر بعد الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به (كما مر) في حقيقة الاستفهام من ايلاء المسؤل عنه الهمزة تقول أضربت زيدا في تقريره بالفعل وأأنت ضربت في تقريره بالفاعل وأزيدا ضربت في تقريره بالمفعول وعلى هذا القياس وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت فيقال أضربت زيدا بمعنى انك ضربته البتة (والانكار كذلك نحو أغير الله تدعون) أي بايلاء المنكر الهمزة كالفعل في قوله

أيقتلني والمشرفي مضاجعي

والفاعل في قوله تعالى أهم يقسمون رحمة ربك والمفعول في قوله تعالى أغير الله أتخذ وليا وأما غير الهمزة فيجيء للتقرير والانكار لكن لاتجري فيه هذه التفاصيل ولا تكثر كثرة الهمزة فلهذا لم يبحث عنه (ومنه) أي من مجيء الهمزة للانكار (أليس الله بكاف عبده أي الله كاف)

على

لان انكار النفي نفي له (ونفي النفي اثبات وهذا) المعنى (مراد من قال ان الهمزة فيه التقرير) أي لحمل المخاطب على الاقرار

(بما دخله النفي) وهو الله كاف (لا بالنفي) وهو ليس الله بكاف فالتقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم اثباتا أو نفيا وعليه قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله فان الهمزة فيه للتقرير أي بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دل على أن صورة انكار الفعل أن يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة أخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة أشار اليها بقوله (ولانكار الفعل صورة أخرى وهي نحو أزيدا ضربت أم عمرا لمن يردد الضرب بينهما) من غير أن تعتقد تعلقه بغيرهما فاذا أنكرت تعلقه بهما فقد نفيته عن أصله لانه لا بد له من محل يتعلق به (والانكار اما للتوبيخ أي ما كان ينبغي أن يكون) ذلك الامر الذي كان (نحو أعصيت ربك) فان العصيان واقع لكنه منكر وما يقال انه للتقرير فمعناه التحقيق والتثبيت (أولا ينبغي أن يكون) أي أن يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل (نحو أتعصي ربك) بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان (أو للتكذيب) في الماضي (أي لم يكن نحو أفأصفاكم ربكم بالبنين)

على ألم نشرح لما كان معناه شرحنا ومثله ألم يجدك يتيما فآوى اهـ أي ولو كان الاستفهام على حقيقته لم يصح العطف للزوم عطف الخبر على الانشاء (قوله لان انكار النفي نفي) هذه صغرى للكبرى التي ذكرها المصنف بقوله ونفي الخ (قوله للتقرير بما دخله النفي) قال الحفيد وهذا لا ينافي ما سبق من أن المقرر به يجب أن يلي الهمزة لان معناه اذا اريد تقرير الفعل مثلا يلي الهمزة الفعل لا الفاعل أو المفعول وقس على ذلك تقرير غيره اهـ واذا حمل وجوب ايلاء المقرر به الهمزة على هذا المعنى كان كليا فلا حاجة الى كونه غير كلي كما فعل سم (قوله فالتقرير لا يجب الخ) أي وقول المصنف سابقا والتقرير بايلاء المقرر به الهمزة ليس كليا وكذا قوله والانكار كذلك كما سيجيء سم (قوله من ذلك الحكم) أي الحكم الداخلة عليه الهمزة أي مما يتعلق به اثباتا كما في الآية السابقة أو نفيا كما في الآتية (قوله اثباتا أو نفيا) راجع لقوله بما يعرفه (قوله وعليه) أي على التقرير بما يعرفه المخاطب نفيا (قوله أي بما يعرفه عيسى) هو أنه لم يقل اتخذوني الخ (قوله لا بانه قد قال ذلك) ظاهره أنه لو كان التقرير على ظاهره كان بالفعل مع أن الذي ولي الهمزة الفاعل فعلى مقتضاه كان الظاهر أن يقول لا بانه قد قال ذلك دون غيره يس (قوله صورة أخرى) ضابطها أن يليها معمول الفعل المنكر ثم يعطف عليه بام أو غيرها (قوله نحو أزيدا الخ) هذا المثال فيه المتقدم المفعول ومثله الفاعل المعنوي نحو أزيد ضرب بل أم عمرو وكذا غيرهما نحو أفي الليل كان هذا أم في النهار والمدار على انحصار الفعل في الملابس المنكر سواء كان واحدا أو متعددا مرددا كذا في الاطول (قوله لمن يردد الخ) أي مقولا لمن الخ (قوله من غير أن تعتقد) على صيغة الخطاب دون الغيبة والالكان لغوا لانه لازم الترديد بالهمزة وأم ولفات شرط اعتقاد المتكلم الحصر أيضا مع أنه لابد منه اذ لا يلزم من انكار المفعولية انكار الفعل بدونه أطول وكتب أيضا ما نصه المراد أنه يعتقد عدم تعلقه بغيرهما (قوله فاذا أنكرت تعلقه بهما) فيه اشارة الى أن المنكر ابتداء هو المفعولان من حيث كونهما متعلق الفعل وأن انكارهما من هذه الحيثية يستلزم انكار الفعل لانهما محله ونفي المحل يستلزم نفي الحال فانكارهما من هذه الحيثية للتوسل الى المقصود بالذات وهو انكار الفعل كذا في سم (قوله لانه لا بد له من محل يتعلق به) أي وقد انحصر في زيد وعمرو وقد نفيته عنهما فلزم نفي الفعل من أصله وبهذا الاعتبار صار انكار المتعلق كناية عن انكار أصل الفعل فالهمزة استعملت هنا استعمال الكنايات وعلى هذا قوله تعالى قل آالذكرين حرم أم الانثيين أم ما اشتملت عليه أرحام الانثيين فان الغرض انكار أصل التحريم لما في بطون الانعام وليس فيما ببطون الانعام محلل ومحرم كما عليه الكفرة من ع ق وراجعه (قوله والانكار اما للتوبيخ) ظاهره ان الانكار لا يخرج عن هذه الاقسام فتكون الامثلة السابقة داخلة في هذه الاقسام كقوله أغير الله تدعون فيجوز ان يكون للتوبيخ أي لا ينبغي أن يكون ونحو قوله أيقتلني الخ للتكذيب في المستقبل أي لا يكون هذا وهكذا سم (قوله أي ما كان ينبغي) هذا في الماضي (قوله فان العصيان واقع) أي فلا يكون الانكار فيه للتكذيب (قوله فمعناه التحقيق) أي تحقيق ما يعرفه المخاطب من الحكم في هذه الجملة سم وكتب أيضا ما نصه لما سبق من أن التقرير يطلق بهذا المعنى وكتب أيضا قوله فمعناه التحقيق والتثبيت أقول ما المانع من أن يقصد به التقرير بمعنى الحمل على الاقرار اذا اقتضى المقام اعتراف المخاطب واقراره بالعصيان لغرض من الاغراض (قوله أولا ينبغي أن يكون) أي هذا الامر الذي أنت أيها المخاطب بصدد عمله وقصد ايقاعه ع ق وكتب أيضا ما نصه هذا في الحال والاستقبال والتوبيخ على المستقبل من حيث التصميم عليه وان كان ليس واقعا وأما في الحال والماضي فظاهر (قوله أن يكون يشمل الحال والاستقبال لان أن اذا دخلت على ناسخ لا تخصه بالاستقبال (قوله أو للتكذيب الخ) قال ابن يعقوب بعد توضيحه المقام وقد تبين بما تقرر أن التوبيخ يشارك التكذيب في النفي ويختلفان في أن النفي في التوبيخ متوجه لغير مدخول الهمزة وهو الانبغاء ومدخولها واقع أو كالواقع وفي التكذيب يتوجه لنفس مدخولها فمدخولها غير واقع فافهم اهـ وكتب أيضا قوله أو للتكذيب أي تكذيب مدعي الشئ المنكر وقولنا مدعي أي ولو على سبيل الفرض والتنزيل كما في ع ق (قوله أفأصفاكم) أي خصكم (قوله

أى لم يفعل ذلك) أى لم يخصصكم بالبنين ويتخذ من الملائكة بنات كما هو معتقدكم لتعاليه عن الولد مطلقا ع ق (قوله أو فى المستقبل) أى والحال كما فى الاطول وكأنه سكت عنه لانه أجزاء من الماضى والمستقبل (قوله أنلزمكموها) بضم ميم الجمع مشبعة لاتصالها بضمير متصل وهل ضمها حينئذ واجب أو راجح مع جواز السكون الاصح الثانى وعليه سيبويه ويونس وقرئ أنلزمكمها بالسكون أفاده يس (قوله على قبولها) أى قبول الهداية باتباع الشرع أو قبول الحجة بالعمل بالشرع التى دلت عليه فالكفرة ادعوا أنهم يلزمون ما يكرهون أو نزلوا منزلة من ادعى ذلك لنسبتهم للرسل حرصا لا ينبغى فى زعمهم من ع ق (قوله ونقسركم) من باب ضرب مرادف لنكره (قوله والحال الخ) الظاهر أنها مؤكدة لما استلزمه العامل أعنى أنلزمكم المفسر بانكرهكم إذ الالزام على الشئ يقتضى كراهته (قوله بمعنى لا يكون هذا الالزام) لان هذا حكاية عن نوح عليه السلام وهو لم يؤمر بقتال قومه وعبارة ع ق بمعنى انا معشر الرسل لا يقع منا ذلك الالزام وانما علينا البلاغ لا الاكراه اذ لا اكراه فى الدين وهذا يناسب عدم الامر به بالجهاد فالمراد نفى الالزام بالجهاد لا نفى التكليف بالقبول اذ التكليف به واقع فلا يصح نفيه اه ملخصا ولكونه واقعا لا يصح نفيه قال الشارح بمعنى أنكرهكم الخ وكتب أيضا قوله بمعنى لا يكون الخ وفى هذا تأليف لهم (قوله والتهكم) وهو الاستهزاء والسخرية ع ق وكتب أيضا قوله والتهكم اذ الاستفهام يتسبب عن الجهل والجهل بالشئ قد يتسبب عنه التهكم والسخرية (قوله اختلفوا الخ) التحقيق من الخلاف أنه ان كان العطف بحرف مرتب كثم والفاء وحتى فعطف كل على ما قبله وان كان بحرف غير مرتب كالواو وأو وأم فعطف الجميع على الاول وكتب أيضا ما نصه قال شيخ مشايخنا السيد على الحنفى الضرير وفائدة الخلاف تظهر فى نحو زيد مررت به وبعمرو وخالد فان جعلت خالدا عطفا على ضمير الخفض وجب اعادة الجار عند غير ابن مالك وان جعلته عطفا على عمرو لم تجب اعادة الجار اتفاقا (قوله أصلواتك تأمرك) ففى هذا التركيب مجاز لغوى فى الهمزة وعقلى فى اسناد تأمرك الى ضمير صلواتك ع ق (قوله أن نترك ما يعبد آباؤنا) وبقية الآية أو أن نفعل فى أموالنا ما نشاء وهو عطف على ما يعبد لا على أن نترك لانه لم يأمرهم ان يفعلوا فى أموالهم ما يشاؤن نعم من قرأ تفعل وتشاء بالتاء فالعطف على أن نترك من يس (قوله الهزء والسخرية) أى بشعيب أو بالصلاة كذا فى الاطول وكتب أيضا ما نصه فكأنهم يقولون لا قربة لك توجب اختصاصك بامرنا ونهينا الا هذه الصلاة التى تلازمها وليست هى ولا أنت بشئ ع ق (قوله والتحقير) لان الاستفهام يقتضى الجهل والجهل بالشئ ربما يتسبب عنه تحقيره والتحقير جعل الشئ حقيرا والاستهزاء عدم المبالاة به وان كان كبيرا وربما يتحد محلهما وان اختلفا مفهوما لما بينهما من الارتباط فى الجملة لصحة نشأة أحدهما من الآخر كما فى ع ق (قوله مع أنك تعرفه) أى تعرف هذا المشار اليه (قوله والتهويل) أى التفظيع والتفخيم لشأن المستفهم عنه لينشأ عنه غرض من الاغراض ع ق وكتب أيضا قوله والتهويل قالوا لان التهويل يقتضى العظمة وشان العظيم المهال عدم ادراكه ويلزمه أن يجهل بالفعل ويتسبب عنه الاستفهام (قوله بل المراد الخ) عبارة ع ق وانما المراد تفظيع أمر فرعون والتهويل بشانه وهو مناسب هنا لانه لما وصف عذابه بالشدة زيادة فى الامتنان على بنى اسرائيل بالانجاء منه هول بشان فرعون وبين فظاعة أمره ليعلم بذلك أن العذاب المنجى منه غاية فى الشدة حيث صدر ممن هو شديد الشكيمة عظيم العتو فكأنه يقول نجيناهم من عذاب من هو غاية فى الشدة والعتو والفساد وناهيك بعذاب من هو مثله ولما كان الغرض من التهويل بشان فرعون هو غاية تأكيد شدة العذاب الذى نجا منه بنو اسرائيل أكد أمره زيادة فى تعريف حاله وتهويل عذابه بقوله تعالى انه كان الخ اه (قوله وصف الله) أى فى قوله ولقد نجينا بنى اسرائيل من العذاب المهين لدلالة ذلك على شدته وفظاعته (قوله العذاب) أى عذاب فرعون (قوله زادهم) أى المخاطبين (قوله أى هل تعرفون من هو) أى هل تعرفون الذى هو فى ذلك غاية فخبر هو محذوف فليس القصد حقيقة الاستفهام وقوله فى فرط عتوه أى فى حال اتصافه بفرط العتو والشكيمة حلديجعل على أنف الفرس وهو كناية عن شدة ظلمه وتكبره وتجبره (قوله فما ظنكم بعذاب الخ) هو أخوف وأشد وقد نجيتكم منه فلتشكروا

وكتب

اى لم يفعل ذلك (او) ف نحو انلزمكموها) اى انلزمكم تلك الهداية اوالحجة بمعنى انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاسلام والحال انكم لها كارهون بمعنى لا يكون هذا الالزام (والتهكم) عطف على الاستبطاء أو على الانكار وذلك أنهم اختلفوا فى انه اذا ذكر معطوفات كثيرة ان الجميع معطوف على الاول أو كل واحد عطف على ما قبله (نحو أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا) وذلك أن شعيبا عليه السلام كان كثير الصلاة وكان قومه اذا رأوه يصلى تضاحكوا فقصدوا بقولهم أصلواتك تأمرك الهزء والسخرية لا حقيقة الاستفهام (والتحقير نحو من هذا) استحقارا بشانه مع أنك تعرفه (والتهويل كقراءة ابن عباس رضى الله عنهما ولقد نجينا بنى اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام) أى من بفتح الميم (ورفع فرعون) على أنه مبتدأ ومن الاستفهامية خبره أو بالعكس على اختلاف الرأيين فانه لا معنى لحقيقة الاستفهام فيها وهو ظاهر بل المراد أنه لما وصف الله العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا بقوله من فرعون أى هل تعرفون من هو فى فرط عتوه وشدة شكيمته فما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله

وكتب أيضا مانصه لانها كتسب الفظاعة من أفعاله من العذاب ونحوه فـابالكم بالعذاب نفسه (قوله ولهذا) أى للتهويل (قوله من المسرفين) فى عتوه فكيف حال العذاب الذى يصدر من مثله ع ق (قوله زيادة الخ) تعليل لقوله المذكور بعد تعليله بقوله ولهذا فالعلة الاولى علة له مطلقا والعلة الثانية علة له مقيدا بالعلة الاولى (قوله وتهويل عذابه) أشار به الى أن تعريف حاله من حيث تهويله (قوله والاستبعاد) أى عد الشئ بعيدا ع ق وكتب أيضا مانصه اذ البعد يقتضى الجهل وهو يقتضى الاستفهام وكتب أيضا مانصه الفرق بينه وبين الاستبطاء ان الاستبعاد متعلقه غير متوقع والاستبطاء متعلقه متوقع غايته أنه بطئ فى زمن انتظاره اﻫ ولا تنحصر معانى الاستفهام المجازية فيما ذكره المصنف فان منها مالم يذكره كالامر نحو فهل أنتم مسلمون أى أسلموا والزجر نحو أتفعل كذا أى انزجروا والعرض نحو ألا تنزل كما فى سم (قوله بقرينة قوله وقد جاءهم الخ) اذ الجملة الحالية تنافى الحمل على الاستفهام الحقيقى ع ق (قوله أى كيف يذكرون الخ) كيف هنا ليست مستفهما بها عن الحال حتى يرد أن مقتضاه أن أنى هنا بمعنى كيف مع أنه يليها فعل حينئذ ولم يلها هنا فعل بل هى بمعنى من أين ولو قاله لكان أوضح وقد عبر ع ق بذلك فقال كأنه قيل من أين لهم التذكر والرجوع الى الحق والحال أنه جاءهم رسول يعلمون أمانته فتولوا وأعرضوا عنه بمعنى أن الذكرى بعيدة عن حالهم اﻫ ثم تكلم على تفسير الشارح بانه تفسير معنوى أى بيان لحاصل المعنى وأقول يصح أن يكون وليها فعل تقديرا أى كيف يكون لهم الذكرى فلا اعتراض (قوله من كشف الدخان (١) الذى هو من علامات القيامة وكتب أيضا مانصه روى أن حذيفة قال يارسول الله ما الدخان فقال يملأ ما بين المشرق والمغرب يمكث أربعين يوما وليلة أما المؤمن فيصيبه كهيئة الزكام وأما الكافر فهو كالسكران يخرج من منخريه وأذنه ودبره اﻫ فنرى (قوله الامر) هو بالمعنى المراد هنا يجمع على أوامر وبمعنى الفعل اللغوى على أمور وكتب أيضا قوله الامر المناسب هنا أن يراد بالامر الامر اللفظى لان الكلام فى الانشاء لغة وهو لفظى لا الامر النفسى على ما عند الاصوليين والتعريف المذكور للفظى لا النفسى اذ لا يحتاج عليه الى زيادة قوله غير كف لان الطلب النفسى للفعل هو الامر اصطلاحا ولو دل عليه لا تدع الفعل ونحوه وطلب الترك نهى ولو دل عليه كف واترك ونحوه وزيادة من زاد بناء على ارادة النفسى مدلول عليه بغير كف اصطلاح منه غير مسلم من ع ق (قوله طلب) جنس خرج عنه الخبر والانشاء غير الطلب وقوله فعل خرج به النهى بناء على انه طلب ترك وقيل هو طلب الكف فزاد غير كف ليخرجه وقوله على جهة الاستعلاء خرج به الدعاء والالتماس والمراد غير كف عن الفعل المأخوذ منه الصيغة فدخل نحو كف عن القتل لانه كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغة وكذا نحو كف عن الكف عن القتل لانه غير متعلقا فتدبر راجع ع ق وقوله لانه غير متعلقا فى سم عن ع س توجيه المغايرة بان الكف الذى اشتقت منه الصيغة مطلوب حصوله وهذا الكف الثانى مطلوب عدمه فيكون غير الاول وان أشبهه فى جنس الكيفية فيصدق أن اكفف لطلب فعل غير كف عن الفعل الذى اشتقت منه صيغة الاقتضاء اﻫ ولو قيدوا لاخراج النهى طلب الفعل بكونه بغير لا بدل التقييد بكون الفعل غير كف بان قالوا طلب فعل بغير لالم يرد ما ورد على قولهم غير كف وكتب أيضا قوله طلب فعل الخ لا يرد عليه التحضيض اذا وقع على جهة الاستعلاء لعدم شرطه فيه وان صحبه (قوله على جهة) أى طريق الاستعلاء أى عد نفسه عاليا سواء كان عاليا حقيقة أولا والتقييد ليكون التعريف للامر بلا نزاع والا فالمختار عند الاشعرى واتباعه عدم اشتراط الاستعلاء والعلو وبه قال أكثر الشافعية وان كان الجمهور على اعتبار الاستعلاء فى حقيقة الامر كما فى يس (قوله واختلفوا فى حقيقته الخ) هل هى الطلب الجازم أو مطلق الطلب أو غير ذلك انظر ع ق (قوله اختلافا كثيرا) فقيل للوجوب وقيل للندب وقيل لهما وقيل للقدر المشترك بينهما وقيل بالتوقف وقيل لكل منهما وللاباحة وقيل للاذن المشترك بين الثلاثة والاكثر على انها حقيقة فى الوجوب كذا فى المطول والاطول (قوله قال المصنف الخ) أى ولم يجزم بشئ وأشار الى ما هو أظهر عند العقل لقوة أمارته (قوله أن صيغته) أى الامر والاضافة بيانية أى الصيغة التى هى الامر لان الكلام فى الصيغة كما تقدم لا فى الكلام النفسى على ما عند الاصوليين اذ لا يناسب هنا ع ق (قوله من المقترنة

(ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين) زيادة لتعريف حاله وتهويل عذابه (والاستبعاد نحو أنى لهم الذكرى) فانه لا يجوز حمله على حقيقة الاستفهام وهو ظاهر بل المراد استبعاد أن يكون لهم الذكرى بقرينة قوله (وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه) أى كيف يذكرون ويتعظون ويفون بما وعدوه من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل فى وجوب الاذكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الآيات البينات من الكتاب المعجز وغيره فلم يتذكروه وأعرضوا عنه (ومنها) أى من أنواع الطلب (الامر) وهو طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء وصيغته تستعمل فى معان كثيرة فاختلفوا فى حقيقته الموضوعة هى له اختلافا كثيرا ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشئ قال المصنف (والاظهر أن صيغته من المقترنة

١ (قوله الذى هو من علامات القيامة الخ) فيه أن الدخان المذكور هنا ليس المراد به الذى هو من علامات الساعة بل هو الدخان الذى وقع لقريش حين دعا عليهم صلى الله عليه وسلم بالجدب

باللام) قضيته أن الصيغة الفعل لا اللام وعليه فقولهم لام الامر أى اللام المقترنة بصيغة الامر فالاضافة لادنى ملابسة قال ع ق ويحتمل أن يكون المجموع من اللام والفعل هو الدال (قوله رويد بكرا) رويد هنا اسم فعل مبنى على الفتح بمعنى أمهل ويكون مصدرا منصوبا نصب المصادر المأمور بها مصغرا تصغير الترخيم والاصل ارواد امصدر أرود فيقال رويد عمرا أى أروده أى أمهله وقد يكون صفة نحو ساروا سيرا رويدا أو قد يكون حالا نحو سار القوم رويدا واذا اتصل به الكاف نحو رويدك عمرا فهو اسم فعل بمعنى أمهل لا غير أفاده الفنرى (قوله مادل الخ) أى لا خصوص فعل الامر والمضارع المقرون بلام الامر على ما اشتهر (قوله اسما) كرويد وكالمصدر فى نحو ضربا زيدا كذا فى يس (قوله موضوعة لطلب الفعل) ظاهره ولو ندبا مع أن الجمهور على أنه حقيقة فى الوجوب ويؤيد كون مراد المصنف هذا الظاهر عدم عده الندب من الاعتبارات الآتية مع أنه أحق بالعد من غيره فيكون الاظهر عند المصنف كون الصيغة موضوعة للقدر المشترك بين الوجوب والندب كذا فى الفنرى (قوله استعلاء) قال ع ق فيما سيأتى وأورد على اشتراط الاستعلاء فى مسمى الامر قوله تعالى حكاية عن فرعون ماذا تأمرون فقد استعمل الامر فى طلب ليس فيه استعلاء لان فرعون لا يرى استعلاء فى الطلب المتعلق به من غيره لادعائه الالوهية (قوله أى على طريق طلب العلو) كان فيه اشارة الى نصب استعلاء بنزع الخافض مع تقدير مضاف ويحتمل أنه مفعول مطلق على حذف مضاف أى طلب استعلاء (قوله طلب العلو) هذا على أن السين والتاء للطلب وقوله وعدا الخ اشارة الى أنهما للعد كما تقول استحسنت هذا الامر أى عددته حسنا ففى كلامه اشارة الى صحة الوجهين وكان الاوضح فى هذه الاشارة العطف بأو وقد رأيته فى الاطول عبر بأو وهو يؤيدنا (قوله لتبادر الفهم) يرد عليه أن المجاز الراجح يتبادر ولا يدل ذلك على كونه حقيقة لان التبادر أصله كثرة الاستعمال ويجاب بأن التبادر فى المجاز ان افتقر فيه الى قرينة مصاحبة فلا ايراد لان التبادر فى الحقيقة لا يفتقر الى القرينة وان لم يفتقر فيه الى ذلك فهو حقيقة عرفية ع ق وكتب أيضا قوله لتبادر الفهم الخ لا يقال تبادر الفهم يتوقف على معرفة الوضع ففى الاستدلال به على الوضع دور لانا نقول هو لا يتوقف الا على معرفة مطلق الوضع لا على خصوص الوضع الذى يتضمن الفرق بين الحقيقة والمجاز ولا نسلم أن معرفة مطلق الوضع نفيد معرفة الحقيقة لصحة أن تدرك أن هذا اللفظ موضوع لكذا ولو لم تعلم كون الوضع بالقرينة أولا فالتبادر بكثرة الاستعمال يدل على أن هذا الوضع مثلا حقيقة دون ذلك تامله من ع ق (قوله وقد تستعمل لغيره) لعلاقة بينه وبين معنى الامر بحسب القرائن فان قامت قرينة على منع ارادة معنى الامر فمجاز والا فكناية ولا يخفى عليك أن مباحث الامر كالاستفهام ليس من فن المعانى وليس منه الا نكات العدول من الحقيقة الى التجوز بالامر ولا أثر لها فيما ذكره أطول (قوله كالاباحة) وتفارق التخيير الذى له نحو هذا التركيب بان لا يجوز الجمع بين الامرين فى التخيير دون الاباحة وظاهر كلامه أن مفيد الاباحة هو الصيغة لا حرف أو وكانه على هذا قرينة وعند النحويين أن مفيد الاباحة أو والتحقيق أن المستفاد من الصيغة مطلق الاذن والمستفاد من أو الاذن فى أحد الشيئين مثلا وما وراء ذلك من جواز الجمع بينهما وتركهما فبالقرائن تامله والعلاقة بين الطلب والاباحة الموجبة لاستعمال لفظه فيها مطلق الاذن العام فهو من استعمال الاخص فى الاعم مجازا مرسلا وهذه العلاقة ولو كانت عامة يتقوى اعتبارها فى المباح بالقرائن اه ع ق (قوله جالس الحسن أو ابن سيرين) قد اشتهر هذا المثال فى الاباحة وسره غير ظاهر لانه بالندب أشبه اذ لا يتوهم منع مجالستهما حتى يحتاج الى الاباحة أطول (قوله والتهديد) العلاقة بين الطلب والتهديد ما بينهما من نسبة التضاد ولهذا يقال التهديد لا يصدق الا مع المحرم والمكروه ع ق (قوله وهو أعم) أى بحسب الوجود مع تباين الحقيقتين على تفسيره بالابلاغ وبحسب الحقيقتين على كلام الصحاح تامل وكتب أيضا قوله وهو أعم من الانذار انما نص على الانذار لان جماعة جعلوه قسما آخر ومثاله قل تمتعوا فان مصيركم الى النار فقوله تعالى ذلك أمر بابلاغ هذا الكلام المخوف الذى عبر عنه بالامر وهو تمتع فيكون أمرا بالانذار من يس (قوله وفى الصحاح الخ) الذى فى الصحاح فى باب الراء الانذار هو الابلاغ ولا يكون الا فى التخويف هذا كلامه وعبارة بعضهم الانذار ابلاغ التخويف تامل من يس وعبارة المصباح

باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو أكرم عمرا ورويد بكرا) فالمراد بصيغته مادل على طلب فعل غير كف استعلاء سواء كان اسما أو فعلا (موضوعة لطلب الفعل استعلاء) أى على طريق طلب العلو وعد الآمر نفسه عاليا سواء كان عاليا فى نفسه أم لا (لتبادر الفهم عند سماعها) أى سماع الصيغة (الى ذلك المعنى) أعنى الطلب استعلاء والتبادر الى الفهم من أقوى أمارات الحقيقة (وقد تستعمل) صيغة الامر (لغيره) أى غير طلب الفعل استعلاء (كالاباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين) فيجوز له أن يجالس أحدهما أو كليهما وان لا يجالس أحدا أصلا (والتهديد) أى التخويف وهو أعم من الانذار لانه ابلاغ مع التخويف وفى الصحاح الانذار تخويف

أنذرت الرجل الشيء أبلغته اياه يتعدى الى مفعولين وأكثر ما يكون في التخويف كقوله تعالى وأنذرهم يوم الآزفة ثم قال وأنذرته بكذا فنذر به مثل أعلمته به فعلم وزنا ومعنى فالصلة فارقة بين الفعلين اهـ وفي القاموس أنذره بالامر أعلمه وحذره وخوفه في ابلاغه اهـ وفي المحلي على جمع الجوامع بعد التمثيل للانذار بقوله تعالى قل تمتعوا فان مصيركم الى النار ما نصه ويفارق التهديد بذكر الوعيد اهـ قال شيخ الاسلام أي لوجوب ذكره مع الانذار وفرق أيضا بان التهديد التخويف والانذار ابلاغ المخوف منه وبعضهم لم يفرق بينهما اهـ (قوله مع دعوة) أي صريحة والا فالتهديد يتضمن الدعوة الى ما يهدد عن المخالفة فيه (قوله اعملوا ما شئتم) أي فسترون مناما أمامكم فهو يتضمن وعيدا مجملا ع ق (قوله والتعجيز) أي اظهار العجز والعلاقة بين الطلب والتعجيز ما بينهما من نسبة التضاد في متعلقهما فان التعجيز في المستحيلات والطلب في الممكنات ع ق (قوله بسورة) صادق باقل سورة وأقل سورة سورة الكوثر فهي أقل ما وقع به التحدي وهي ثلاث آيات فيكون أقل ما يقع به التحدي ثلاث آيات هكذا نصوا قال أستاذنا وهو لا يجيء على مذهب الشافعي القائل ان البسملة من السورة فعليه يكون أقل المتحدى به أربع آيات لا ثلاثة لان سورة الكوثر حينئذ أربع آيات لا ثلاثة وقد يقال لعل العلماء حتى من يقول ان البسملة من السورة ثبت عندهم ان أقل ما تحدى به أقصر سورة بدون بسملتها سم (قوله لكونه محالا) انظره مع جواز التكليف بالمحال وعبارة ع ق لا يقال لم لا يكون من التكليف وغايته أن يكون من التكليف بالمحال وهو جائز أو واقع لانا نقول القرائن هنا تعين ارادة التعجيز لاقامة الحجة عليهم في ترك الايمان اهـ (قوله متعلق بفاتوا) فيكون ظرفا لغوا (قوله والضمير لعبدنا) أي مثل عبدنا في كونه أميا لا يقرأ ولا يكتب ومن على هذا ابتدائية وقوله أو صفة لسورة فيكون مستقرا وقوله والضمير لما نزلنا ومن عليه تبعيضية مشوبة ببيان وقوله أو لعبدنا ومن عليه ابتدائية من ع ق (قوله أو لعبدنا) ولكن يراد على هذا بمثل عبدنا مثله في مطلق البشرية أي من غير شرط الامية لعجز الكل انظر ع ق (قوله يقتضي الخ) فلهذا يتعين على هذا التقدير الاول أن يكون الضمير عائدا لعبدنا ولا يخفى أن هذا انما يتم بناء على ان اعجاز القرآن لكونه خارجا من طوق البشر وأما ان بنينا على أنه في طوقهم وصرفوا عنه لم يفتقر لهذا ع ق (قوله ثبوت مثل القرآن الخ) لان معنى العبارة على هذا التفسير ائتوا من مثل القرآن بسورة (قوله بشهادة الذوق) أي واستعمال البلغاء واعتباراتهم (قوله اذ التعجيز) أي على هذا الاحتمال وقوله عن المأتي به هو السورة أي عن الاتيان بها أي مع وجود المأتي به والمأتي منه أيضا على ما يقتضيه هذا الاحتمال (قوله باعتبار انتفاء الوصف) هو كونها من المثل أي انتفاء ذلك الوصف في الواقع لا لانتفاء المثل في المعنى أنهم عاجزون عن الاتيان بسورة متصفة بكونها من مثله لكون هذا الوصف غير ثابت لسورة ما في الواقع وليس ذلك الا لانتفاء المثل من أصله اذ لو ثبت لثبت الوصف لسورة منه تامل واعلم أن جعل العجز عن السورة باعتبار انتفاء الوصف لانه الواقع والا فالعجز عن الشيء الموصوف صادق مع انتفاء كل من الشيء والوصف ومع انتفاء أحدهما (قوله فليكن) أي عند جعله متعلقا بفاتوا وترجيع الضمير لما نزلنا (قوله فليكن التعجيز باعتبار انتفاء المأتي منه) كما تقول ائتني برجل أو جناح من العنقاء على معنى أن العنقاء لم توجد فلا يوجد رجلها ولا جناحها من ع ق بخلاف قولك ائتني من العنقاء برجل فانه يقتضي بحسب الاستعمال وجود العنقاء وكتب أيضا ما نصه أي فلا يقتضي ثبوت المثل (قوله احتمال عقلي لا يسبق الى الفهم الخ) أي بخلاف كون التعجيز باعتبار انتفاء الوصف فانه سائغ كثير بل القيود محط القصد كما سبق وعبارة ع ق لان المعجوز عنه حينئذ أي حين اذ جعل الجار والمجرور وصفا السورة هو السورة الموصوفة بصفة هي كونها من مثل المنزل أو من مثل عبدنا ومعلوم أن الذي يفهم من مثل هذا الكلام عند امتناع الاتيان بالمأمور أن الامتناع لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه كما يقال ائتني بثوب ملبوس للامير فلبوس الامير موجود وامتنعت القدرة عليه أو لعدم القدرة على الموصوف لانتفاء وصفه فيلزم امتناع الاتيان به بذلك القيد كما يقال ائتني بثوب فيه أربعون ذراعا والفرض أن لا ثوب موصوف بهذا الوصف بخلاف ما تقدم يعني تعليق الجار والمجرور بفأتوا وارجاع الضمير لما نزلنا فيتعين أن يكون لعدم القدرة

مع دعوة (نحو اعملوا ما شئتم) لظهور أن ليس المراد الامر بكل عمل شاؤا (والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله) اذ ليس المراد طلب اتيانهم بسورة من مثله لكونه محالا والظرف أعني قوله من مثله متعلق بفاتوا والضمير لعبدنا أو صفة لسورة والضمير لما نزلنا أو لعبدنا فان قلت لم لا يجوز على الاول ان يكون الضمير لما نزلنا قلت لانه يقتضي ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذ التعجيز انما يكون عن المأتي به فكان مثل القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن أن يأتوا منه بسورة بخلاف ما اذا كان وصفا للسورة فان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف فان قلت فليكن التعجيز باعتبار انتفاء المأتي منه قلت احتمال عقلي لا يسبق الى الفهم ولا يوجد له مساغ في اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم فلا اعتداد به ولبعضهم هنا كلام طويل لا طائل تحته

(والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا) اذ ليس الغرض ان نطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن فى التسخير يحصل الفعل اعنى صيرورتهم قردة وفى الاهانة لا يحصل اذ المقصود قلة المبالاة بهم (والتسوية نحو اصبروا أو لا تصبروا) ففى الاباحة كان المخاطب توهم أن الفعل محظور عليه فأذن له فى الفعل مع عدم الحرج فى الترك وفى التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما (والتمنى نحو ألا ايها الليل الطويل ألا انجلى * بصبح وما الاصباح منك بامثل اذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل اذ ليس ذلك فى وسعه لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له فى الليل من تباريح الجوى ولاستطالته تلك الليلة كانه لا طماعية له فى انجلائها فلهذا يحمل على التمنى دون الترجى (والدعاء) أى الطلب على سبيل التضرع (نحو رب اغفر لى والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء) والتضرع فان قيل اى حاجة الى قوله بدون الاستعلاء مع قوله لمن يساويك قلت قد سبق ان الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز ان يتحقق من المساوى بل من الادنى ايضا (ثم الامر قال السكاكى حقه الفور لانه الظاهر من الطلب) عند الانصاف كما فى الاستفهام والنداء (ولتبادر الفهم عند الامر

عليه مع وجود كليهما (قوله والتسخير) فيه أيضا اهانة لكن لما كان المقصود فيه حصول الفعل لا الاهانة سمى بالتسخير دون الاهانة أفاده سم وكتب أيضا ما نصه التسخير نقل الله الشئ من حالة الى حالة أخرى فيها مهانة ومذلة وقد كان موجودا والتكوين ابرازه من العدم الى الوجود ويحتمل أن يكون التكوين أعم بان يراد به مطلق التبديل الى حالة لم تكن ويراد بالتسخير ما تقدم أى التبديل من حالة الى أخرى فيها مهانة وذل ع ق (قوله خاسئين) أى مطرودين (قوله والاهانة) العلاقة بين الامر والتسخير والاهانة مطلق الالزام فان الوجوب الزام المأمور به والتسخير والاهانة الزام الذل والهوان والصيغة فيهما يحتمل أن تكون انشاء أى اظهار المعناهما أو اخبارا بالحقارة والمذلة فكانه قيل على هذا هم بحيث يقال فيهم انهم أذلاء محتقرون ممسوخون وكونها للاخبار فى الاهانة أظهر منه فى المسخ فتأمله ع ق (قوله اذ ليس الغرض الخ) تعليل لمحذوف أى ليس الامر فى الآيتين على حقيقته اذ ليس الخ (قوله لكن فى التسخير الخ) استدراك على قوله لعدم قدرتهم فانه يفهم منه الاشتراك فربما يتوهم الاشتراك من كل وجه (قوله اذ المقصود قلة المبالاة بهم) أى لا حصول الفعل (قوله ففى الاباحة) الذى تقدم أن الامر يستعمل فيها أيضا قال ع ق والاقرب أن الصيغة فى التسوية اخبار دون الاباحة وتحتمل انشاء التسوية واخبارا بالاباحة على بعد والعلاقة بينهما وبين الامر نسبة المضادة لان التسوية بين الفعل والترك واباحة كل منهما تضاد ايجاب أحدهما وتزيد الاباحة بعلاقة مطلق الاذن وكتب أيضا قوله ففى الاباحة شروع فى الفرق بين التسوية والاباحة كان سائلا سأله وقال له أحدهما لازم للآخر فما الفرق (قوله والتمنى) العلاقة فيه وفيما بعده مطلق الطلب (قوله ألا انجلى) المراد بالانجلاء الانكشاف وبالاصباح ظهور ضوء الصباح ع ق وكتب أيضا قوله ألا انجلى لا يبعد أن يقال الياء رد لما هو أصل اذ الضرورة ترد الكلمة الى أصلها ولا يصح أن يكون اشباع الكسرة كياء أمثل لانه لا تكتب الياء الحاصلة من الاشباع أطول (قوله بأمثل) أى أفضل لان الهجر دائم ليلا ونهارا (قوله اذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل الخ) لا يبعد أن يجعل من ظرافة الشعراء بجعل الليل بمنزلة انسان متعصب يجرى على البخل بالنفع للشاعر فلا ينجلى لاعتقاده أن الانجلاء انفع له فيقول له انجلى بصبح فانك أخطأت وليس الاصباح أى الصبح منك بأمثل أى أفضل فلا تجاوز عادتك لاعتقادك الخطأ أطول (قوله من تباريح) بالحاء المهملة أى شدائد والجوى هو الحرقة وشدة الوجد من حزن أو عشق (قوله ولاستطالته تلك الليلة) أى عده تلك الليلة طويلة جدا (قوله على سبيل التضرع) المراد به الخضوع والا فهو الطلب بخضوع فيحصل تكرار (قوله والتماس) ويسمى بالسؤال أيضا يس (قوله لمن يساويك) هل المراد فى نفس الامر أو ولو بحسب زعم المتكلم وهل المرجع العرف يس أى على أن المراد فى نفس الامر (قوله قد سبق أن الاستعلاء الخ) أى عند قول المصنف موضوعة لطلب الفعل استعلاء (قوله من المساوى) أى فى نفس الامر (قوله بل من الادنى أيضا) قال ع ق وظاهر ما تقرر أن مناط الامر به فى الطلب هو الاستعلاء ولو من الادنى ومناط الدعاء فيه التضرع والخضوع ولو من الاعلى كالسيد مع عبده ولا يكاد يتصور على حقيقته ومناط الالتماس فيه التساوى مع نفى التضرع والاستعلاء لكن ذكر فى المطول أن الالتماس يكون معه تضرع وتخضع لا يبلغ الى حده فى الدعاء وعلى ما تقرر اذا صدر الطلب من الاعلى الى الادنى كالسيد مع عبده من غير استعلاء ولا تخضع لم يسم بواحد منها وهو بعيد اه وقوله من الاعلى الى الادنى مثله العكس كالعبد مع سيده (قوله حقه الفور) المراد من الفور وجوب تعجيل المامور به فى أول أوقات الامكان ومن التراخى جواز تأخيره عنه لا وجوبه حتى لو أتى به فيه لا يعتد به اذ لا قائل به فالتقابل باعتبار القيدين جميعا فتدبر وكتب أيضا ما نصه صرح السكاكى بذلك فى النهى فيكون كذلك الدعاء والالتماس كذا فى الاطول ولم ينقل المصنف عنه ذلك فى النهى لان الفورية فيه مسلمة (قوله عند الانصاف) لا عند الحمية والجدال (قوله كما فى الاستفهام والنداء) فان حقهما باتفاق الفور ففى الاستفهام انما يراد الجواب بالمستفهم عنه فورا وفى النداء انما يراد اقبال المنادى كذلك وهذا مقول لا مثبت اذ اللغة انما تثبت بالنقل لا بالقياس (قوله ولتبادر الفهم الخ) هذا على اطلاقه لا يصح لانه

اذا

اذا كان بالعطف يتبادر الفهم الى الجمع والتراخى كان يقال قم واقعد أوثم اقعد أوفاقعد ويحتمل أن يكون داخلا فى قوله وفيه نظر أطول (قوله بعد الامر بخلافه) أى وقبل فعل خلافه (قوله بخلافه) أى بضده كما يظهر من التمثيل ع ق (قوله الى تغيير الامر الاول) أى تغيير المتكلم الامر الاول بالثانى ع ق (قوله دون الجمع وارادة التراخى) أى من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الفعلين المأمور بهما ومن غير أن يتبادر أن المتكلم اراد جواز التراخى فى أحد الامرين حتى يمكن الجمع بينهما وبهذا يعلم أن الجمع والتراخى متقاربان لانه متى جاز التراخى أمكن الجمع فاحد الامرين أوكلاهما على التراخى ويلزم تغيير الاول كونه على الفور حيث غيره بما يعقبه فيثبت به المطلوب من كونه على الفور ع ق ثم قال بعد وانما قدرنا جواز التراخى لان القول المقابل للفور جواز التراخى بارادة مطلق الطلب لا أن حقه الدلالة على التراخى فالذى يقول به المقابل هو أنه لمطلق الطلب الصادق بالفور والتراخى اهو عبارة غيره قوله وارادة التراخى أى ودون جواز ارادة التراخى (قوله وارادة التراخى) أى تراخى أحد الامرين اللازم للجمع (قوله فان المولى الخ) علة لتبادر الفهم الى التغيير (قوله حتى المساء) أى الى المساء فهى غاية والغاية لابد لها من مبدا والمناسب هنا أن مبدأها عقب ورود الصيغة (قوله وفيه نظر) أى فى قوله حقه الفور والنظر فيه راجع الى النظر فى دليله أوفى كل من دليليه نظر أطول (قوله لا نسلم ذلك) أى الظهور والتبادر (قوله عند خلو المقام عن القرائن) وأما المثال المذكور ففيه قرينة على الفورية وهى قوله حتى المساء المقتضى مبدأ وهو عقب ورود الصيغة أعنى قول السيد اضطجع (قوله النهى) الاصل فيه الفورية والدوام الا لقرينة ونازع السكاكى فى الدوام (قوله طلب الكف عن الفعل) لم يقل أوتركه مراعاة للقول الثانى الآتى اشارة الى ضعفه بقطع النظر عنه هنا ثم ان التعريف شامل لنحو كف مع انه أمر فلابد من زيادة مدلول عليه بغير لفظ نحو كف أومراعاة الحيثية فى التعريف راجع ع ق (قوله وله حرف واحد) نبه بتقديم الظرف على حصر لا الجازمة فى النهى أطول وكتب أيضا قوله وله حرف واحد الاولى وله صيغة واحدة ليعلم أن ليس له صيغة أخرى كما أنه ليس له حرف آخر أطول (قوله وهو لا الجازمة) فيه اشارة الى رد من قال ان لا النافية تجزم اذا صلح قبلها كى نحو جئته لا يكن له على حجة واليه ذهب ابن مالك للسماع من العرب قال ابنه تقول العرب ربطت الفرس لا ينفلت وأوثقت العبد لا يفر حكى الفراء أن العرب ترفع هذا وتجزمه قال وانما جزم لان تأويله ان لم أربطه فر فجزم على التأويل قال أبو حيان وما ادعياه مخالف فيه الخليل وسيبويه وسائر البصريين يس (قوله الجازمة أى لفظا أومحلا) نحو لا تفعلن يازيد لا تضربن ياهندات (قوله فى غير طلب الكف) الاضافة للعهد أى لغير الطلب استعلاء بان يكون لا طلب أصلا أوطلب بدون استعلاء وكلامه يقتضى أن النهى حقيقة فى الطلب المذكور الاعم من التحريم والكراهة كما اقتضى كلامه سابقا ان الامر حقيقة فيما يعم الايجاب والندب والجمهور على أن النهى حقيقة فى التحريم والامر حقيقة فى الايجاب (قوله أو الترك) أى عدم الفعل بناء على أنه يكلف بعدم الفعل بناء على القدرة عليه بسبب القدرة على التلبس بضد المنهى لان العدم متحقق حينئذ ولا يستدعى تقدم الشعور بخلاف الاول فانه يستدعى تقدم الشعور بالمكفوف عنه فلا يفعل مقتضى النهى الامن استشعر المنهى فتركه فلا يمتثل النهى من لم يفعل المنهى ذاهلا عنه وحينئذ فيلزم اثمه الا أن يقال الامتثال شرط للثواب وأما انتفاء الاثم فيكفى فيه عدم الفعل وعلى الثانى وهو أن المكلف به عدم الفعل يكون من لم يفعل المنهى آتيا بمقتضى النهى ولكن لابد فى الثواب من النية المستلزمة للشعور ثم قولهم ان كف دواعى النفس يحصل بشغلها بالضد يبطل بمن لا داعية له كالانبياء وأيضا حاصل كف الدواعى عدم العمل بمقتضاها بسبب التلبس بالضد وذلك هو حاصل القول الآخر فقد عاد الامر الى أن القدرة فى النهى بسبب التلبس بالضد مطلقا والاثم ساقط بعد التلبس بالفعل المنهى ولو بلا شعور والثواب لابد فيه من النية على كلا القولين ولذلك قيل ان القول الاول قريب من الثانى وان الخلاف بينهما لا يظهر له ثمرة بينة تامل من ع ق وقوله اى عدم الفعل أى وما يشعر به الترك من القصد غير مراد لكن فى العروس عن الاصوليين ان الترك فعل هو الكف فينبغى التعبير بغير الترك وقوله ثم قولهم ان كف الخ وارد أيضا على من قال كالشارح كف

بشئ بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر) الاول (دون الجمع) بين الامرين (وارادة التراخى) فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع ولم يرد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخى احدهما (وفيه نظر) لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن (ومنها) اى من انواع الطلب (النهى) وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء (وله حرف واحد وهو لا الجازمة فى نحو لا تفعل وهو كالامر فى الاستعلاء) لانه المتبادر الى الفهم (وقد يستعمل فى غير طلب الكف) عن الفعل كما هو مذهب البعض (او) طلب (الترك) كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا فى ان مقتضى النهى كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده اوترك الفعل

النفس عن الفعل بالاشتغال باحد أضداده تأمل وكتب أيضا مانصه فيحصل الامتثال بالترك غافلا على الثاني دون الاول وينبغي على الاول أن لا يكون الغافل مخالفا للنهي بل واسطة ولا اثم أو هو مخالف والاثم لا يحصل على المخالفة مطلقا بل بشرط أفاده سم (قوله وهو نفس أن لا تفعل) أى عدم الفعل يقدح فيه ماقدمناه عن العروس (قوله كالتهديد) أى التخويف (قوله وكالدعاء والالتماس) أورد عليه أنه لا يصح التمثيل بهما لاستعمال صيغة النهي في غير طلب الكف أو الترك لان في كل منهما طلب الكف أو الترك الا أنه ليس على وجه الاستعلاء وأجيب بأن الاضافة في قول المصنف طلب الكف أو الترك للعهد أى الطلب الذى مع الاستعلاء وغيره صادق بما الا طلب فيه كمثال المصنف ومافيه طلب لا استعلاء معه كمثال الشارح كذا في سم والعلاقة بين النهي والدعاء والالتماس مطلق الطلب (قوله وهذه الاربعة) أى ماصدقاتها لا مفهوماتها (قوله يجوز تقدير الشرط بعدها) فيه بحث لانه ان أريد به جواز تقدير الشرط بعدها باعتبار معانيها الحقيقية دخل الدعاء والالتماس في قوله ويجوز في غيرها القرينة مع أنهما في سلك الامر لان النحاة جعلوا التقدير في جواب الامر والنهي وهما يشملانهما عندهم وان أريد أنه يجوز تقدير الشرط بعدها باعتبار جميع معانيها فباطل أطول وكتب أيضا قوله يجوز تقدير الشرط بعدها بان يقصد السببية فيتعين الجزم فان لم تقصد وجب الرفع على الصفة أو الحال أو الاستئناف على حسب ما يليق كذا في يس وكتب أيضا مانصه انما قال يجوز لانه يجوز أن يرفع مابعدها على الاستئناف ولوصح كونه جوابا ثم الشرط المقدر امانفس مضمون المذكور واما لازمه وقد مثل لما قدر فيه اللازم في التمني بقوله كقولك ليت لى الخ ع ق وكتب أيضا قوله تقدير الشرط بعدها أى مع أداته ولابد من ذكر هذا القيد لان تقدير الشرط قد ينفك عن تقدير أداته نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير اولو قال تقدير حرف الشرط لكان مستلزما لتقدير الشرط اذ لا يكون تقدير حرف الشرط بدون تقدير الشرط واعلم أن هذه الاربعة قرائن للحذف فاطلاق جواز التقدير معها وتقييده مع غيرها بوجود القرينة في قوله بعد وفي غيرها القرينة ليس للاستغناء معها عن القرينة بل لان الحذف معها لا ينفك عن القرينة لانها نفسها قرائن ولا يذهب عليك أن حذف الشرط من مباحث الايجاز وليس له تعلق بهذا المقام والبحث عنه هنا من فضول الكلام أطول ملخصا وكتب أيضا قوله يجوز تقدير الشرط بعدها أى ان وقع بعدها ما يصلح جزاء لذلك الشرط المقدر كما يؤخذ من الامثلة (قوله بان المضمرة) وقيل الجواب مجزوم بنفس التمني والاستفهام والامر والنهي من غير حاجة لتقدير شرط أصلا لان كلا منها في معنى الشرط وقيل مجزوم به لنيابتها عن ذلك الشرط وهما متقاربان من ع ق وقوله وقيل الجواب مجزوم بنفس التمني الخ هذا القول هو ماصرح به في العروس وعزاه لابن مالك ونسبه للخليل وسيبويه يس (قوله أى ان أرزقه) الاولى أى ان يكن لى لانه المفهوم من الطلب وقوله أى ان تعرفنيه الاظهر أى ان أعرف لان السبب هو المعرفة سواء كان بتعريف المخاطب أو بدونه لا يقال هذا التقدير لا يعم كل استفهام فانه لا يجرى في قولك أتكرمنى أكرمك فانه لا يصح أن التقدير ان تعرفنى أو ان أعرف اكرامك أكرمك بل ان تكرمنى أكرمك لانا نقول السببية بين مابعد الطلب والمطلوب في الاستفهام الفهم فلو لم يتفرع المذكور بعد الاستفهام على الفهم لا يقدر الشرط وان تفرع على المفهوم أطول وقوله لانه المفهوم من الطلب أى الجملة الطلبية اذ معناها ليت مالا كائن لى (قوله لا تشتمنى) من باب ضرب ونصر كما في القاموس (قوله وذلك) أى التقدير (قوله على الكلام الطلبي) بخلاف الكلام الخبرى فان الحامل عليه افادة المخاطب مضمونه أو لازم مضمونه (قوله مقصود المتكلم اما لذاته) أى وهذا نادر (وقوله أو لغيره) أى وهذا هو الغالب من ع ق فان قيد بجواب نحو أكرمنى أكرمك كان مقصود الغيره فاكرام المخاطب للمتكلم مقصود لاجل اكرام المتكلم للمخاطب وان عرى عن القيد احتمل واحتمل (قوله لتوقف) علة لقوله أو لغيره أى أو مقصود المتكلم لغيره لتوقف الخ (قوله وهذا معنى الشرط) أى لازم له اذ الشرط هو التعليق ويلزمه التوقف والتعلق (قوله الطلب) أى الكلام الطلبي (قوله مايصلح توقفه على المطلوب) بخلاف قولك أين بيتك أضرب زيدا في السوق فان ضرب زيد في السوق لا يصح أن يتوقف على معرفة البيت اللهم الا أن

وهو نفس أن لا تفعل (كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل أمرك لا تمتثل أمرى) وكالدعاء والالتماس وهو ظاهر (وهذه الاربعة) يعنى التمنى والاستفهام والامر والنهى (يجوز تقدير الشرط بعدها) وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط (كقولك) في التمنى (ليت لى مالا أنفقه أى ان أرزقه أنفقه (و) في الاستفهام (أين بيتك أزرك أى ان تعرفنيه) أزرك (و) في الامر (أكرمنى أكرمك أى ان تكرمنى) أكرمك (و) في النهى (لا تشتمنى يكن خيرا لك أى ان لا تشتمنى) يكن خيرا لك وذلك لان الحامل للمتكلم على الكلام الطلبى كون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته أو لغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب وذكرت بعده ما يصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون المطلوب مقصودا لذلك

يكون المراد أضرب زيدا فى السوق أمام بيتك (قوله المذكور) أى بعد الطلب (قوله فيكون اذن) أى اذ ذكرت وغلب الخ (قوله ظاهرا) أى فناسب تقدير الشرط وقد يقال الكلام حينئذ مستغن عن تقديره لتضمن الكلام الطلبى الشرط تأمل (قوله خمسة) بل أكثر فان عبارتهم تشمل الدعاء والالتماس وهما خارجان عن الخمسة على تعريف المصنف الامر وتشمل التحضيض وقد يشمله تعريف المصنف الامر والترجى وقد سمع الجزم بعده كما حكاه أبو حيان وصرحوا بالجزم بعد الخبر بمعنى الطلب نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه اه سم وقوله على تعريف المصنف الامر أى ضمنا فى قوله والاظهر أن صيغته موضوعة الخ والا فهو لم يعرفه صريحا (قوله الى ذلك) أى الى جواب الاعتراض على كلامه بذلك بقوله (قوله وأما العرض الخ) يعنى وكذا التحضيض وهو طلب الشئ مع حث وتأكيد والعرض طلبه بلا حث وتأكيد ع ق وكتب أيضا قوله وأما العرض الخ وكان ينبغى له أن يذكر ان الترجى اذا جزم الجواب بعده فلالحاقه بالتمنى كما تقدم فهو داخل فى التمنى حكما ع ق (قوله فولد من الاستفهام) لانه لا يكون الا مع آلة الاستفهام فهو داخل فى الاستفهام ع ق (قوله لان الهمزة الخ) عبارة ع ق وانما قلنا ان العرض داخل فى الاستفهام لانك اذا قلت ألا تنزل تصب خيرا مثلا فالهمزة فيه للاستفهام فى الاصل ومنع فى الحال من ارادة الاستفهام كون عدم النزول فى الحال وفى الاستقبال معلوما بقرينة من القرائن أو نزل منزلة المعلوم أو كون السؤال عنه لا يتعلق به الغرض والاستفهام انما يكون عن المجهول حالا أو استقبالا مع تعلق الغرض به ولما تعذر الاستفهام الحقيقى للعلم أو لعدم تعلق الغرض حمل على الانكارى بقرينة اظهار محبة ضد مدخولها ومعلوم ان انكار النفى يتولد منه طلب ضده ومحبته فتضمن الكلام طلب النزول وعرضه على المخاطب ولكن يرد على هذا أن الطلب الذى هو العرض لم يتولد من الاستفهام الحقيقى الذى نحن بصدده وانما تولد من مجازيه الذى لم يذكر أن الجواب يجزم بعده تأمله اه ويجاب بانه يصدق بان العرض تولد من الاستفهام الحقيقى بالواسطة تدبر (قوله للعلم) مراده به ما يشمل الظن (قوله وتولد عنه الخ) اى بواسطة الحمل على الانكار كما بينه ع ق (قوله قرينة الحال) هى العلم بعدم النزول والاضافة للبيان (قوله فى غيرها) أى بعد غيرها وقوله نحو أم اتخذوا الخ لان الاستفهام الحقيقى لا يصح هنا وانما المراد به الانكار بمعنى لا ينبغى أن يتخذوا غير الله وليا ولاجل ان هذا معنى الكلام قيل لم لا يصح ان يترتب فالله هو الولى على هذا المعنى فتكون الفاء للتعليل والتسبب ع ق أى فلا حاجة لتقدير الشرط (قوله فى غيرها القرينة) قلت وكذا معها القرينة لو لم يقدر من جنس المذكور من الخمسة اطول (قوله لقرينة) وهى فى الآية وجود الفاء الجوابية فى الجملة مع دلالة الاستفهام فى الجملة قبلها على انكار اتخاذ سواه وليا (قوله أى ان أرادوا أولياء بحق) الاظهر ان الشرط المقدر ان ارادوا وليا لان قوله هو الولى للحصر وتنزيل غيره منزلة العدم لا لحصر الولى بحق والظاهر انه قصر قلب بدليل أم اتخذوا من دونه أى متجاوزين الله فانه ظاهر فى ترك الله واتخاذ غيره وليا لكن الشارح جعله قصر افراد أطول أى كما يؤخذ من قوله وحده وضعف دليل العصام على ما استظهره بان دون تستعمل فى الافراد ايضا كما فى يس على أن المتبادر من قولهم ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى انهم يتخذون الله وليا ايضا (قوله فالله هو الولى) هذه الجملة دليل الجواب أى فليتخذوا الله وليا لانه هو الولى أى لا نفس الجواب اذ الولاية وجوبها موجود مطلقا أرادوا أولا (قوله وقيل لا شك الخ) حاصله منع وجود القرينة فى المثال المذكور لصحة تفرع فالله هو الولى على ما قبله لان الاستفهام المستفاد من قوله أم اتخذوا للانكار يئول الى النفى أى لا يليق ان يتخذوا من دون الله وليا فالله هو الولى (قوله وحينئذ يترتب عليه الخ) اى ترتب العلة على المعلول (قوله اذ ليس كل ما) اى لفظ كالهمزة وقوله معنى الشئ كالنفى فى لا (قوله والطبع) اى العقل وكتب ايضا ما نصه الناشئ ذوقه من تتبع الاستعمال وتراكيب البلغاء (قوله على صحة قولنا لا تضرب زيدا الخ) نوقش هذا التنظير بان اتضرب زيدا انكار لنفس الضرب وقولك لا تضرب زيدا بمعنى لا ينبغى ان تضربه انكار للانبغاء وهما مختلفان فلم يتحقق كونهما بمعنى حتى يتحقق بذلك ان الكلامين قد يكونان بمعنى ويختلفان فى اللوازم والاستدلال حيث بطل فيه هذا التنظير بعود دعوى من ع ق وفى

المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط فى الطلب مع ذكر ذلك الشئ ظاهرا* ولما جعل النحاة الاشياء التى يضمر الشرط بعدها خمسة أشار المصنف الى ذلك بقوله (وأما العرض كقولك ألا تنزل تصب خيرا) أى ان تنزل تصب خيرا (فمولد من الاستفهام) وليس شيأ آخر برأسه لان الهمزة فيه للاستفهام دخلت على فعل منفى امتنع حملها على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم النزول مثلا وتولد عنه بمعونة قرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه (ويجوز) تقدير الشرط (فى غيرها) أى فى غير هذه المواضع (لقرينة) تدل عليه (نحو) أم اتخذوا من دونه أولياء (فالله هو الولى أى ان ارادوا أولياء بحق) فالله هو الذى يجب أن يتولى وحده ويعتقد أنه المولى والسيد وقيل لا شك ان قوله أم اتخذوا انكار وتوبيخ بمعنى أنه لا ينبغى أن يتخذوا من دونه أولياء وحينئذ يترتب عليه قوله تعالى فالله هو الولى من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغى أن يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة وفيه نظر اذ ليس كل ما فيه معنى الشئ حكمه حكم ذلك الشئ والطبع المستقيم شاهد صدق على صحة قولنا لا تضرب زيدا فهو أخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو أخوك استفهام انكار

الاطول مناقشة أيضا بان النفى المذكور غير حق لان ما فيه معنى الشئ حكمه الذى يقتضيه المعنى حكم ذلك الشئ بلاشبهة وبأن ورود منع القرينة لا يتوقف على أن يكون حكم ما فيه معنى الشئ حكم ذلك الشئ لامحالة بل يكفيه جواز ان يكون كذلك اه أقول فى كون أتضرب زيدا الانكار نفس الضرب مجال للمناقشة اذلا مانع من أن يكون لانكار الانبغاء كما فعل ذلك فى الاستفهام فى قوله تعالى أم اتخذوا من دونه أولياء فتدبر وكتب أيضا قوله لاتضرب زيدا بصيغة النفى على معنى لا ينبغى أن تضربه والفاء فى التركيبين للتعليل لا للعطف كما قيل لعدم مناسبته فى تنظير التركيبين السابقين بهذين التركيبين ولانها لو كانت للعطف لكان الحكم فى صحة لاتضرب زيدا فهو أخوك دون أتضرب زيدا فهو أخوك النقل لا مجرد الطبع لان فى الاول عطف جملة خبرية على جملة خبرية وهو صحيح وفى الثانى عطف جملة خبرية على انشائية وهو غير صحيح (قوله فانه لا يصح الا بالواو الحالية) وأما قول أبى تمام

أحاولت ارشادى فعقلى مرشدى * أم اشتقت تأديبى فدهرى مؤدبى

فتقديره ان أردت أن تعلم مرشدى فعقلى مرشدى وكذا ما بعده حفناوى وعبارة الفنرى بعد ايراد النقض بالبيت ما نصه وجوابه ان مراد الشارح عدم حسن مثل قولنا أتضرب زيدا فهو أخوك على أن تكون الفاء تعليلا للنفى الضمنى فلا نقض لذلك بقول أبى تمام لجواز أن تكون الفاء فيه تعليلا للمقدر أى لا حاجة لى الى ارشادك لان عقلى مرشدى اه وكتب أيضا قوله فانه لا يصح عبارة المطول فانه لا يحسن اه (قوله النداء) بكسر النون ويجوز ضمها يس (قوله وهو طلب الاقبال) أى طلب المتكلم اقبال المخاطب وقوله بحرف الباء للآلة وقوله لفظا نحو يا الله أو تقديرا نحو يوسف أعرض عن هذا (قوله قد تستعمل الخ) بيان حقيقة النداء وظيفة لغوية ومجازاته بيانية ونكات اختيار الحقيقة أو مجاز ومن مجازاته وظيفة هذا العلم وقد خلا عنه هذا البحث أطول وكتب أيضا ما نصه أى مجازا (قوله وهو طلب الاقبال) أى الطلب المتقدم فالاضافة للعهد (قوله كالاغراء) العلاقة بين النداء والاغراء المستعمل هو فيه أن الاغراء ملزوم للاقبال اذلا معنى لاغراء غير المقبل يعنى بان يكون بحيث لا يسمع ع ق (قوله يتظلم) أى يشتكى من ظلم أحد له (قوله وحثه الخ) عطف تفسير (قوله على زيادة التظلم) عبر بالزيادة لان أصل التظلم حاصل منه وقوله لان الاقبال الخ علة لمحذوف أى فحقيقة النداء غير مرادة لان الخ (قوله والاختصاص الخ) ظاهره أننا استعملنا صيغته فى الاختصاص وليس كذلك كما هو ظاهر اذ الاختصاص كنداء دون يا لفظا وتقديرا (قوله أصله تخصيص الخ) أى الاصل فيه أن يستعمل فى مقام تخصيص الخ (قوله تخصيص المنادى الخ) ولو كان هو المتكلم عند قصد تجريد منادى من نفسه مبالغة كما هو الاصل فى هذا المثال (قوله ثم جعل الخ) أى بنقله لمطلق التخصيص كما قال ونقل الخ وحينئذ فالعلاقة بين النداء والاختصاص الاطلاق والتقييد حفناوى وكتب أيضا قوله ثم جعل مجردا الخ فهو خبر مستعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصورة الامر نحو أحسن بزيد والامر بصورة الخبر نحو والوالدات يرضعن (قوله بما نسب اليه) هو الفعل المذكور قبل النداء (قوله ووصفه) هو الرجل بمعنى الكامل المختص (قوله بل ما دل الخ) فمراد المتكلم بالرجل نفسه (قوله فايها) أى أى من أيها وكتب أيضا قوله فايها الخ عبارة ع ق ولما نقل من النداء التزم فيها حكم المنقول عنه من بناء أى على الضم كالنكرة المقصودة واتباع المحلى بأل اياها بالرفع على أنه صفة من جهة المعنى فهذا مما يتبع فيه الرفع البناء ولو كان محله فى الحالة الراهنة النصب على المفعولية بتقدير فعل وهو أخص على أن الجملة حالية ولما كان اسم الاختصاص فى محل النصب على المفعولية وعامله جملة حالية صح أن يفسر معنى تلك الجملة مع معمولها بقوله أى متخصصا الخ (قوله مضموم) أى مبنى على الضم نظرا لكونه منادى فى الاصل أو هو منقول بحاله فى النداء منه الى الاختصاص فلا يقال لا مقتضى للبناء هنا وفى شرح التوضيح للشيخ خالد الثالث عشر من الفروق بين النداء والاختصاص ان أيا هنا اختلف فى ضمتها هل هى اعراب أو بناء وفى النداء بناء بلا خلاف اه فانظر على القول بأنها اعراب هل هو مبنى على مذهب السيرافى من انها مبتدأ أو خبر اذ لا يظهر الرفع على رأى الجمهور يس (قوله والرجل مرفوع) صفة لأى اعتبارا

فانه لا يصح الا بالواو الحالية (ومنها) أى من أنواع الطلب (النداء) وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا أو تقديرا (وقد تستعمل صيغته) أى صيغة النداء (فى غير معناه) وهو طلب الاقبال (كالاغراء فى قولك لمن أقبل عليك يتظلم يا مظلوم) قصدا الى اغرائه وحثه على زيادة التظلم وبث الشكوى لان الاقبال حاصل (والاختصاص فى قولهم انا أفعل كذا أيها الرجل) فقولنا أيها الرجل اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب اليه اذ ليس المراد بأى ووصفه المخاطب بل ما دل عليه ضمير المتكلم فايها مضموم والرجل مرفوع

للفظ وكتب أيضا قوله مرفوع أى اتفاقا كما فى الارتشاف بخلاف النداء فان بعضهم أجاز نصبه يس والمراد بالرفع الضم لا رفع الاعراب نعم على قول السيرافى ان أى مبتدأ أو خبر يكون رفع اعراب ولا يخفى ان هذا الضم ضم اتباع لا بناء. (قوله والمجموع فى محل نصب على أنه حال) نظر فيه بان الحال انما هى جملة الاختصاص لا أيها الرجل اذ أيها فى محل نصب بفعل محذوف وجوبا تقديره أخص أيها الرجل كما يشير الى ذلك قوله ولهذا قال الخ واعتذر عنه بان العامل لما كان واجب الحذف ومعناه ظاهر فى متعلقه حكم على متعلقه بانه فى محل نصب على الحال هذا وكون الجملة فى محل نصب على الحال ليس بلازم فقد تكون اعتراضية كما فى نحن العرب أقرى الناس للضيف أفاده يس (قوله ولهذا قال متخصصا الخ) أى مفسر المراد من الجملة الواقعة حالا (قوله فى الاستغاثة الخ) والعلاقة مشابهته النداء فى مطلق التوجه أو هو من استعمال ما للاعم فى الاخص حيث استعمل مطلق طلب الاقبال الذى هو النداء فى طلب الاقبال بخصوص الاغاثة والعلاقة فى التعجب مشابهة المتعجب منه المنادى فى أنه ينبغى الاقبال على كل منهما والعلاقة فيما بعد كون ما بعد يا فيه ينبغى الاقبال عليه بالخطاب كالمنادى للاهتمام بها وامتلاء القلب بشأنها من ع ق (قوله يا للماء) عند شهود كثرته أو ظهور حلاوته (قوله كما فى نداء الخ) أمثلة للتحسر ولا يظهر كل الظهور أن شيأ منها مثال للتوجع وان أوهم صنيعه خلافه ولذلك عبر ابن يعقوب بما نصه ومنها التحسر والتحزن كما فى نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كنداء المتوجع منه والمتفجع عليه اه ومثال التوجع يا مرضى يا سقمى تامل (قوله وما يشبه ذلك) كالتفجع فهو معطوف على الاستغاثة ومثال التفجع يا لابى (قوله قد يقع) أى مجازا (قوله الحرص فى وقوعه) عداه بفى دون على لتضمنه معنى الرغبة (قوله كما مر فى بحث الشرط الخ) يتبادر من عبارة الشارح حمل الكاف على التعليل وقال فى الاطول كما مر أى من قوله ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام فهو تنظير (قوله حاصلا) أى فى الزمن الماضى ومستمرا حتى الآن وانما قلنا ذلك ليناسب قوله نحو رزقنى الله لقاءك (قوله من البليغ) المراد به من راعى ما ذكر بان كان له قوة عليه ولو لم تكن له قوة فى سائر الابواب بناء على تجزى البلاغة كالاجتهاد ع ق فيكفى لاعتبار النكتتين معرفتهما وقصدهما ولا يلزم أن يكون لقاصدهما ملكة يقتدر بها على كل كلام بليغ كما فى يس (قوله يحتملهما) أى يحتمل كلا منهما على حدته أو معا (قوله عن هذه الاعتبارات) المناسب عن هذين الاعتبارين الا أن يقال اراد ان غير البليغ ذاهل عن هذين الاعتبارين وغيرهما من كل ما يلاحظه البليغ (قوله أو للاحتراز عن صورة الامر) الاولى أو للاحتراز عن صورة الاستعلاء ليشمل الاحتراز عن صورة النهى أيضا وفيه أن الدعاء بصيغة الماضى يحتمله أيضا فلم خص الاحتمال بما سبق ولك ان تجيب بان صيغة الماضى لا مدخل لها فى الاحتراز عن صورة الامر والعود مجال اذ النكتة لا يجب ان ترجح الشئ على جميع الاغيار ولك ان تقول يكفى هذا القدر من الفرق نكتة لتخصيص الاحتمال بالسابقين تامل أطول (قوله لانه فى صورة الامر) المقتضى للاستعلاء فيكون فيه اساءة أدب بحسب الصورة (قوله أو الشفاعة) أى شفاعة العبد لنفسه عند سيده وكتب أيضا قوله أو الشفاعة لا يظهر بالنسبة الى ذلك القاصد فرق بين الدعاء والشفاعة فان كلا منهما بالنسبة اليه طلب من الادنى الى الاعلى مع خضوع فلم يتغايرا بالنسبة اليه حتى يقال انه قصد هذا أو هذا ولعل الفرق باعتبار ان الشفاعة لا يلاحظ فيها الخضوع والدعاء يلاحظ فيه الخضوع تامل (قوله من حيث الظاهر) لا فى نفس الامر لان كلامك فى المعنى انشاء فلا يتصف بصدق ولا بكذب (قوله تنبيه الخ) ان قلت هذا التنبيه هو الذى يتعلق بعلم المعانى لانه هو الذى أشير فيه الى الاحوال التى تراعى لمطابقة الكلام لمقتضى الحال وأما جميع ما بسط فى هذا الباب مما سوى ذلك وكذا فى باب القصر فرجعه الى بيان أصل المعنى فى البابين والى بيان أصل الاستعمال وخلاف ذلك الاصل وذلك وصف للنحو أو اللغة قلت قد تقدم مثل هذا البحث مرارا وجوابه ان معرفة أصل الاستعمال المعتبر تتعلق بعلم المعانى من جهة ان ذلك هو الملتزم ولا يخرج عنه لعدم الموجب وذلك هو فائدة ما ذكر وهو ظاهر ولم يذكره لوضوحه وعلمه من غيره وهذا القدر

والمجموع فى محل نصب على انه حال ولهذا قال المصنف (أى متخصصا من بين الرجال) وقد تستعمل صيغة النداء فى الاستغاثة نحو يا لله من ألم الفراق والتعجب نحو يا للماء والتحسر والتوجع كما فى نداء الاطلال والمنازل والمطايا وما يشبه ذلك (ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل) بلفظ الماضى دلالة على انه كأنه وقع نحو وفقك الله للتقوى (أو لاظهار الحرص فى وقوعه كما مر) فى بحث الشرط من ان الطالب اذا عظمت رغبته فى شئ يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا نحو رزقنى الله تعالى لقاءك (والدعاء بصيغة الماضى) من البليغ (كقوله رحمه الله يحتملهما) أى التفاؤل واظهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات (او للاحتراز عن صورة الامر) كقول العبد للمولى ينظر المولى الى ساعة دون انظر ساعة لانه فى صورة الامر وان قصد به الدعاء أو الشفاعة (أو لحمل المخاطب على المطلوب) بان يكون المخاطب (ممن لا يحب أن يكذب الطالب) أى ينسب اليه الكذب كقولك لصاحبك الذى لا يحب تكذيبك تأتينى غدا مقام ائتنى تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك فى صورة الخبر * تنبيه الانشاء كالخبر

من علم المعاني اه ع ق وفيه جواب آخر فانظره (قوله في كثير) انما قال في كثير لان بعض ما تقدم لا يجري في باب الانشاء ككون التأكيد لظن خلاف الحكم أو الانكار في الخبري وسم من غير الكثير أن المسند الخبري يكون مفردا ويكون جملة والمسند الانشائي لا يكون الا مفردا اه قال ع ق وفيه نظر لصحة أن يقال هل زيد أبوه قائم فان قيل هو في تأويل هل قام أبو زيد قلنا وكذا في الخبر وعبارة الاطول بعد قول المصنف في كثير الخ لا في الجميع فان التأكيد في الانشاء ليس للشك والانكار من المخاطب ولا ترك التأكيد لخلوه من الايقاع والانتزاع بل لانه بعيد عن الامتثال أو قريب منه (قوله أي ذلك الكثير) عبارة الاطول فليعتبره أي فليقس الناظر الانشاء على الخبر وجعل الشارح ضمير فليعتبره الى الكثير أي فليعتبر وليراع ذلك الكثير الناظر في الانشاء (قوله اما مؤكد) كاضرب اضرب (قوله محذوف) كأن يقال في السؤال عن زيد بعد ذكره هل قائم (قوله الى غير ذلك) من كونه مقدما أو مؤخرا معرفا أو منكرا وكذا المسند اسم أو فعل مطلق أو مقيد بمفعول وقس على ذلك

﴿الفصل والوصل﴾

(قوله بدأ بذكر الفصل الخ) وفي الاطول أورد قوله الفصل والوصل على طبق ما ذكره في تفصيل الابواب الثمانية وقدم تعريف الوصل على خلاف المفتاح لانه وجودي سابق على العدمي في المعرفة (قوله بمنزلة الملكة) هي ما يقوم بالشيء مما شأنه قيامه به باعتبار الجنس كالبصر لافراد الحيوان أو باعتبار الشخص فلها فردان ولا شك أن الجملتين شأنهما الوصل جنسا وقد لا يكون شأنهما الوصل شخصا بان كان بينهما كمال الانقطاع فبالنظر الى الفرد الثاني زاد لفظة منزلة وبالنظر الى الاول أسقطه في المطول لكن هذا انما يتم اذا كان المراد بما من شأنه أن اللائق به ذلك لكن المتبادر من كلامهم أن المراد امكان ذلك فتكون اللتان بينهما كمال الانقطاع من شأنهما الوصل شخصا أي يمكن فيهما ذلك وان لم يجز بلاغة فلا معنى لزيادة منزلة ولذا حذفها في المطول الا أن يقال أشار به الى أن الملكة في الامور الموجودة خارجا لا في الاعتبارية كالوصل فتأمل كذا في سم وأقول قد لا يمكن في الجملتين الوصل لفساد المعنى به كما في آية انا معكم أي فلا يكون الوصل ملكة لهما باعتبار شخصهما فتكون زيادة الشارح هنا لفظ منزلة نظرا الى شخص الجملتين في بعض الصور فاحفظه (قوله بمنزلة العدم) أي عدم الملكة (قوله انما تعرف بملكاتها) أي بعد معرفة ملكاتها (قوله بدأ في التعريف الخ) مع ما فيه من اللف والنشر المشوش وهو أولى من المرتب (قوله عطف بعض الجمل على بعض) لم يقل عطف جملة على جملة ليشمل عطف جملتين على جملتين فانه ربما لا تتناسب جمل أربع مترتبة بحيث تعطف كل على ما قبلها بل تتناسب الاوليان والاخريان فيعطف في كل اثنتين أولا ويعطف الاخريان على الاوليين لان مجموع الاخريين يناسب مجموع الاوليين ونظيره في المفردات هو الاول والآخر والظاهر والباطن فانه عطف أولا الآخر على الاول والباطن على الظاهر بجامع التضاد ثم عطف مجموع الظاهر والباطن على مجموع الاول والآخر لتناسب بين المجموعين باعتبار أجزائهما أطول وكتب أيضا قوله عطف بعض الجمل أي جنس الجمل فيشمل العطف الواقع بين جملتين فقط وبين جمل وقوله والفصل تركه أي ترك عطف بعض الجمل على بعض وهذا يفهم منه عرفا وجود ما يمكن أن يعطف ويعطف عليه فترك فيه العطف فلا يرد أن يقال يصدق الترك في جملة واحدة ثم قد تقدم ان الترك مشعر بالقصد وهو المناسب للامور البلاغية لانها لا تحصل الا بالقصد فجعله فيما تقدم كمقابلة الملكة لملابسة العدم في الجملة وظاهر تعريفهما أنهما أعني الفصل والوصل لا يجريان في المفردات واتحاد شرط العطف وعدمه في المفردات والجمل يقتضي تساويهما في جريان الفصل والوصل وقد صرح بذلك خلاف ظاهر عبارة المصنف ع ق وقوله وهذا يفهم منه عرفا وجود الخ أي فاستغني بذلك عن زيادة قيد فيما من شأنه ذلك العطف لانه يفيد ما يفيده هذا القيد وقال في العروس لا يخفى أن الفصل والوصل يكونان بين المفردات كما يكونان بين الجمل وعقد لذلك فصلا ومشى فيه على اصطلاح القوم في الجمل وذكر الاحوال الستة وقال الظاهر أن القوم تركوا التعرض لذلك لانه في الغالب واضح أو لانه يعلم حكمه من الجملتين ثم قال واذا علمت حكم الفصل والوصل بالنسبة الى الجملتين والى المفردين فلا يخفى عليك حالهما بالنسبة الى جملة ومفرد اه وكتب أيضا قوله الجمل اختاره على

في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة) يعني أحوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر (فليعتبره) أي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر (الناظر) بنور البصيرة في لطائف الكلام مثلا الكلام الانشائي أيضا اما مؤكد أو غير مؤكد والمسند اليه فيه اما محذوف أو مذكور الى غير ذلك

(الفصل والوصل)

بدأ بذكر الفصل لانه الاصل والوصل طارئ عليه عارض حاصل بزيادة حرف لكن لما كان الوصل بمنزلة الملكة والفصل بمنزلة العدم والاعدام انما تعرف بملكاتها بدأ في التعريف بذكر الوصل فقال (الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه) أي ترك عطفه عليه

الـكلام لتدخل الصفة والصلة ونحوهما مما لايشمله الـكلام بناء على انه لابد أن يكون مقصودا لذاته (قوله فاذا أتت الخ) رتب على التعريف بيان الاحكام اشارة الى أن معرفة الحـكم بعـد معرفة الشئ أطول (قوله فالاولى) يعنى السابقة عن الآتية ليشمل كثرة الجمل فان كلا منها سابقة عما بعـدها ولو لم تـكن أولى ع ق (قوله ان يكون لها محل من الاعراب) أى من محال ذى الاعراب بان تـكون فى محل لو كان فيه مفرد لـكان معربا وكتب أيضا ما نصه بان تـكون فى محل رفع كالخبرية أو نصب كالمفعولية أو جر كالمضاف اليها ع ق وكتب أيضا قوله اما أن يكون لها محل من الاعراب أو تـكون صلة أطول (قوله أولا) كالاستئنافية (قوله مثل كونها) يقتضى ان المراد بحكم الاعراب مقتضيه ويحتمل كلام المتن أن الاضافة فى حكمه بيانية مع تقدير المضاف والمعنى فى مقتضى حكم هو الاعراب ومرادنا المقتضى مباشرة لا بواسـطة وذلك ان مقتضى الاعراب مباشرة الفاعلية والمفعولية والخبرية والحالية ونحو ذلك والفاعلية مقتض وهو جاء مثلا وللمفعولية مقتض وهو رأى مثلا وللخبرية مقتض وهو زيد مثلا فهذه المقتضيات بكسر الضاد مقتضيات للامور المذكورة أعنى الفاعلية ونحوها مباشرة ومقتضيات للاعراب بواسطة فتنبه (قوله أو نحو ذلك) ككونها مضافا اليها ع ق (قوله كالمفرد) يحتمل أن يكون مشبها به للمعطوف أى عطفت كما يعطف المفرد بقطع النظر عن كون المعطوف عليه مفردا أو جملة وأن يكون مشبها به للمعطوف عليه أى عليها كما يعطف عـلى المفرد بقطع النظر عن كون المعطوف مفردا أو جملة وأن يكون مشبها به لعطف الجملة على الجملة وهذا هو الاحسن وبه يشهد ما فى الايضاح (قوله أو نحو ذلك وجب الخ) أى نحو الفاعل والمفعول والمبتـدا فيجب أن تقول جاء زيد وعمرو ورأيت زيدا وعمرا وزيد وعمرو قائمان ولعـل كلامه بالنظر الى الغالب والا فقـد لا يجب العطف عند قصد التشريك كما فى نحو زيد كاتب شاعر وجاء زيد الـكاتب الشاعر فلا ينافى ما ذكره النحاة فى نحو هذين المثالين من جواز العطف وعدمه وذلك لان التشريك مفهوم بدون العطف فتأمل ثم رأيته فى ابن يعقوب وعبارته وجب عطفه عليه فى الاستعمال الاغلب والمواقع الـكثيرة وانما قلنا فى الاستعمال الاغلب لانهم جوزوا ترك العطف فى الاخبار وكذا فى الصفات المتعددة مطلقا بل هو الاحسن فيها ما لم يكن فيها ايهام التضاد فالقسم الاول كقوله تعالى الملك القـدوس السـلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر والثانى كقـوله تعـالى هو الاول والآخر والظاهر والباطن وانما استحسن العطف عنـد ايهـام التضاد كما فى المثـال الثانى ليفهم الجمع ونفى التنـاقض (قوله فشرط) دخل عليـه ع ق بقوله ثم أشار الى شرط قبول العطف بعـد قصـد اعطاء الحـكم للثانيـة فقـال ان أردت شرط قبول العطف فشرط الخ اه وقال فى الاطول ولما كان عطف المفـرد عـلى المفرد يشـترط فى قبوله الجهـة الجـامعة فرع على التشـبيه قوله فشرط الخ (قوله أى كون عطف الثانيـة) أى المأخوذ من عطفت (قوله مقبولا) أى فى باب البـلاغة ع ق (قوله جهة جامعـة) أى وصـف خاص يجمعهما ويقرب أحدهـما من الآخر ولا يكفى مطلق ما يجتمعان فيه لان كل شـيئين لابد أن يجتـمعا فى شئ حتى الضب والنون فانهما يجتمعان فى الحيوانية وعدم الطائرية مثلا ولا يكفى فى قبول عطفهما حتى يراعى ما هو أخص كالضدية بينهما ويأتى تحقيق ذلك ان شاء الله ع ق (قوله نحو زيد يكتب) أى ينثر وقوله ويشـعر أى يقول الشعر وهو بضم العـين فى المضارع وضمها وفتحها فى الماضى كما فى القاموس وكتب أيضا قوله نحو زيد يكتب الخ ونحو قولك فى المفرد جاء زيد وابنـه وتـكلم عمرو وأبوه بخـلاف جاءنى زيد وحمار أو زيد وعمرو حيث لا صـداقة بينهـما ولا عداوة فلا يقبـل ع ق (قوله من التناسب الظاهر) أى الناشئ عن حصول الجهـة الجامعة وكتب أيضا ما نصه اذ كل منهما تأليف كلام (قوله من التضاد) أى الموجب للتلازم خطورا بالبـال اذ ضـد الشئ أقرب خطورا بالبال عند خطوره فهما متناسبان وعبارة ع ق فالعطاء والمنع بينهما جهة جامعة لهما فى القوة المفـكرة هى ما بينهـما من التضاد الموجب للتـلازم العـادى بينهما (قوله وذلك) أى الاشتراط المذكور (قوله كالجمع بين الضب والنون) أى فى عدم التناسب (قوله وحتى) أى على القول بانها تعطف الجمل أيضا كما فى قولك فعلت معه كل ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسى (قوله حشو مفسد) الا أن يقال المراد بالنحو ما انسلخ من حروف العطف عن معناه واستعمل فى مجرد الجمع

(فاذا أتت جملة بعد جملة فالاولى اما أن يكـون لها محل من الاعراب أولا وعلى الاول) أى عـلى تقـدير أن يكـون للاولى محـل من الاعراب (ان قصـد تشريك الثانية لها) أى للاولى (فى حكـمه) اى حكم الاعراب الذى كان لها مثل كونها خبر مبتدا او حالا أو صفة أو نحو ذلك (عطفت) الثانية (عليها) أى على الاولى ليدل العطف على التشريك المذكور (كالمفرد) فانه اذا قصـد تشريكه لمفرد قبله فى حكم اعرابه من كونه فاعـلا أو مفعولا أو نحو ذلك وجب عطفه عليه (فشرط كونه) أى كون عطف الثانية على الاولى (مقبولا بالواو ونحوه أن يكون بينهـما) اى بين الجملتين (جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر) لما بين الـكتابة والشـعر من التناسب الظاهر (او يعطى ويمنع) لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخـلاف نحو زيد يكتب ويمنع أو يعطى ويشـعر وذلك لئـلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون وقوله ونحوه أراد به ما يدل على التشريك كالفاء وثم وحـتى وذكره حشو مفسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان لـكل من

من الفاء وثم وحتى
معنى محصلا غير التشريك
والجمعية فان تحقق هذا
المعنى حسن العطف وان
لم توجد جهة جامعة بخلاف
الواو (ولهذا) أي ولانه لابد
في الواو من جهة جامعة
(عيب على أبي تمام قوله
لا والذي هو عالم أن النوى
صبر وأن أبا الحسين كريم)
اذ لا مناسبة بين كرم أبي
الحسين ومرارة النوى
فهذا العطف غير مقبول
سواء جعل عطف مفرد
على مفرد كما هو الظاهر أو
عطف جملة على جملة باعتبار
وقوعه موقع مفعولي عالم
لان وجود الجامع شرط في
الصورتين وقوله لا نفي
لما ادعته الحبيبة عليه من
اندراس هواه بدلالة البيت
السابق (والا) أي وان لم
يقصد تشريك الثانية
للاولى في حكم اعرابها
(فصلت) الثانية (عنها)
لئلا يلزم من العطف
التشريك الذي ليس
بمقصود (نحو واذا خلوا
الى شياطينهم قالوا انا معكم
انما نحن مستهزؤن الله
يستهزئ بهم لم يعطف الله
يستهزئ بهم على انا معكم
لانه ليس من مقولهم) فلو
عطف عليه لزم تشريكه
له في كونه مفعول قالوا
فيلزم أن يكون مقول قول
المنافقين وليس كذلك
وانما قال على انا معكم دون
انما نحن مستهزؤن لان
قوله انما نحن مستهزؤن

والتشريك مجازا كالواو التي بمعنى الواو على أنه يكفي فرض وجود حرف كذلك وان لم يوجد ولا حاجة الى ما تكلفه السيد من جعل نحو منصوبا عطفا على مقبولا والمراد بنحو المقبول المستحسن والقريب من الطبع أو مجرورا عطفا على الضمير في كونه من غير اعادة الجار على حد ما فيها غيره وفرسه ويراد بنحو عطف المفردات فان حكمه حكم عطف الجمل في أن شرط قبوله وجود الجهة الجامعة كما في ع ق وسيأتي في الشارح (قوله لان هذا الحكم) أي الشرط (قوله معنى محصلا) هو الترتيب مع التعقيب في الفاء والترتيب مع التراخي في ثم وترتيب الاجزاء ذهنا في حتى (قوله غير التشريك) أي زائدا عليه وقوله والجمعية عطف مرادف (قوله فان تحقق هذا المعنى) أي وقصد التشريك (قوله عيب على أبي تمام قوله) أي نسب العيب الى أبي تمام في قوله ع ق (قوله والذي هو عالم الخ) جواب هذا القسم البيت الذي بعده وهو قوله

مازلت عن سنن الوداد ولا غدت * نفسي على الف سواك تحوم

(قوله صبر) بكسر الباء هو الدواء المر المعروف ولا تسكن الباء الا في ضرورة الشعر اه فنري نقل هذا في الاطول عن الصحاح ثم قال وفيه نظر اذ لغات كتف لا تخص الشعر (قوله اذ لا مناسبة الخ) علة لقوله عيب وكتب أيضا قوله اذ لا مناسبة قد يمنع بانه لما كان الكرم الموصوف به أبو الحسين حلوا ويدفع بسببه ألم احتياج السائل والصبر مرا ويدفع به بعض الآلام كان هناك مناسبة التضاد وجهة جامعة هي دفع الالم في كل تأمل وقد يقال المراد لا مناسبة ظاهرة وما ذكر بعيد فلم يعتبر وتكلف في الاطول الجواب عن أبي تمام بان مراده أن مرارة النوى وكرم أبي الحسين مما لا يعلمه الا الله كما يتبادر اليه العرف من حوالة علم الشئ الى الله وفيه كمال المبالغة في عظمة الشئ بحيث لا تدركه العقول فالجامع بينهما أنهما مما لا يحيط به علم أحد وقال الفنري الاقرب أن يقال الجهة الجامعة بينهما يجوز أن تكون خيالية بان يكون أبو تمام ممن كان في خياله هذان الامران (قوله كما هو الظاهر) لان أن تؤول مع مدخولها بمفرد ع ق (قوله وقوعه موقع مفعولي عالم) وسده مسدهما والمفعولان أصلهما المبتدا والخبر وعلى هذا يكون في تأويل عطف الجملة على الجملة باعتبار الاصل ع ق (قوله لان وجود الخ) علة للتعميم (قوله بدلالة البيت السابق) هو قوله

زعمت هواك عفا الغداة كما عفا * عنها طلال باللوى ورسوم

والضمير في زعمت للحبيبة والخطاب في هواك للنفس ومعنى عفا اندرس وعنها أي الديار حال مقدمة والطلال الآثار واللوى اسم موضع والرسوم الآثار أيضا وكتب على قوله الغداة ما نصه أي غداة الهجر أطول (قوله والا فصلت الثانية عنها الخ) حاصله أن الجملة التي لها محل من الاعراب ان لم يقصد تشريك الثانية الاولى في حكم اعرابها وجب ترك العطف في الواو وفيما يشبهها وان قصد فان وجد الجامع عطفت والا وجب الترك أيضا في باب البلاغة فآل الامر الى أن المعتبر في باب البلاغة في الحقيقة هو وجود الجامع فلو جعله محل التقسيم كان أنسب لان منع العطف لعدم قصد التشريك تكفل به النحو فافهم ع ق وكتب أيضا ما نصه تحصل من المتن والشارح على الاول أعني كون الاولى لها محل من الاعراب خمس صور لانه اما أن يقصد التشريك أو لا وان قصد التشريك فاما أن يكون هناك جهة جامعة أو لا وفي كل اما أن يكون العطف بالواو أو بغيرها فان قصد التشريك ووجدت جهة جامعة صح العطف بالواو وغيرها وان لم توجد صح بغير الواو وقبح بها وان لم يقصد فالفصل (قوله الثانية للاولى) يعني اللاحقة للسابقة (قوله فصلت) المراد بالفصل ترك العطف لا ترك الحرف الذي يكون عاطفا والا فلا مانع من الاتيان بالواو على أنها للاستئناف فانها تكون له ع س م وكتب أيضا قوله فصلت الاولى أن يقابل فصلت بوصلت أو عطفت بلم تعطف أطول (قوله الذي ليس بمقصود) اذ القصد الاستئناف (قوله نحو واذا خلوا الى شياطينهم) ضمنه معنى الافضاء فعداه بالى (قوله الله يستهزئ بهم) من باب المشاكلة والمراد يطردهم عن رحمته (قوله على انا معكم) مقتضى كلامه أن انا معكم له محل من الاعراب وهو مبني على أن جزء المقول له محل اذا كان مفيدا وهو ضعيف (قوله لانه ليس من مقولهم) أي حتى يعطف على مقولهم (قوله وليس كذلك) أي ليس الواقع كونه مقولا لقولهم ويظهر أن الكاف زائدة تأمل ويصح أيضا أن الضمير للكون واسم الاشارة راجع للواقع ونفس الامر (قوله على انا معكم) أي ولم يقل على انما نحن مستهزؤن ويحتمل أن المراد أي ولم يقل

على انا معكم انما نحن مستهزؤن فقوله بعد فحكمه حكمه يحتمل أن المراد فالعطف على الاول يغني ولا يقال هلا عكس لانا نقول المتبوع أولى ويحتمل أن المراد فالعطف على الاول بمثابة العطف على المجموع باعتبار الاحتمالين السابقين وكذلك قوله بعد هو الاصل يحتمل دون التابع أو دون المجموع وفي بعض النسخ وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن وظاهر هذه النسخة يؤيد الاحتمال الاول (قوله بيان الخ) أي بالمعنى اللغوي أي ايضاح اما لانه تأكيد من حيث الاستهزاء مستلزم لكونهم باقين معهم على الكفر أو استئناف بياني جواب عما يقال كيف تقولون انكم معنا مع انكم تجتمعون بمحمد واصحابه وتعظمون دينهم وطريقتهم أو بدل اشتمال لان الاستهزاء بالاسلام تعظيم للكفر وهو مقتضى انا معكم وكل من المذكورات فيه بيان كما بينه ع ق وعبارته وتبعيته انما نحن مستهزؤن لانا معكم اما على التأكيد نظرا الى أن الاستهزاء بالاسلام نفي له ونفي الاسلام يقتضي الثبات على الضد الذي هو الكفر وهو معنى انا معكم واما على البدلية الاشتمالية لان من استهزأ بالاسلام فقد حقره وتحقير الاسلام تعظيم للكفر وهو مقتضى انا معكم ويحتمل أن تكون الجملة استئنافية الى أن قال وقد علم أن التأكيد فيه دفع توهم التجوز أو السهو أو غير ذلك والبدل فيه بيان المشتمل عليه بالصراحة والاستئناف فيه بيان المسؤل عنه في السؤال المقدر فان أراد من قال انها بيان أن فيها مطلق البيان اللغوي فذاك وان أراد عطف البيان الاصطلاحي فليس بظاهر لتوقفه على وجود الابهام الواضح في الجملة الاولى ولم يوجد فيها ظاهرا تأمله اه أي ولا أثر لوجوده فيها خفيا الذي بسببه كانت الجملة الثانية بيانا لغويا للاولى قال الفنري فان قلت البيان يجب أن يكون أوضح من المبين وذا انما يكون بعد الابهام ولا ابهام في انا معكم قلت فيه ايضاح بالنسبة الى الابهام التقديري بناء على احتمال أن يتوهم أن معناه انا معكم ظاهرا (قوله وأيضا) وجه آخر في الاعتذار يس (قوله وعلى الثاني الخ) حاصله انه اذا لم يكن للاولى محل من الاعراب جاز غير الواو وعند تحقق معناه وارادته مطلقا وأما الواو فتجوز عند كمال الانقطاع مع الابهام وعند التوسط بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال وتمنع فيما عدا ذلك من بقية الاقسام الآتية فتامله فانه في غاية الظهور من كلام الشارح سم (قوله على معنى عاطف سوى الواو الخ) في عروس الافراح ليت شعري هلا فصل بين الواو وغيرها فيما اذا كان للاولى محل وأي فرق ثم قال والصواب أن غير الواو يقرب الجامع من الذهن سواء كان للاولى محل أم لا وان غير الواو في التي لها محل كغير الواو في التي لا محل لها اه مع بعض حذف (قوله سوى الواو) وأما الواو فان كان للاولى حكم فان قصد التشريك فيه فصل في الاربع الاول من الست الآتية ووصل في الثنتين الاخيرتين وكذا ان لم يكن لها حكم أصلا وان كان ولم يقصد فصل في الست فهذه ثمانية عشر (قوله عطفت) سواء كان للاولى حكم أولا في الست صور الآتية فهذه اثنتا عشرة (قوله اذا قصد التعقيب أو المهلة) لو قال اذا قصد الترتيب بلا مهلة أو الترتيب بمهلة لكان أحسن (قوله وذلك) أي عدم اشتراط أمر آخر في العطف بغير الواو (قوله بخلاف الواو فانه لا يفيد الا مجرد الاشتراك) عبارة الاطول بخلاف الواو فانه لا يفيد الا اشتراك الجملتين في حكم الاعراب ان كان لهما محل من الاعراب فان لم يكن لهما محل لم تفد الواو الا اشتراكهما في التحقق ولا توجه للنفس الى اشتراكهما في التحقق بعد معرفة تحققهما لانه ليس معنى يجب النفس وانما يعجبها ويجعلها طالبة له بشرائط لا تتيسر معرفتها الا لاوحدي فلهذا حصر بعضهم البلاغة فيه مبالغة في كونه مدارها الا يقال لو لم تعطف الجملتان لاوهم أن الجملة الثانية رجوع عن الاولى لانا نقول لا كلام في صحة العطف في مقام التوهم وهو عطف لرفع الابهام وسيأتي نظيره لكن لا يغني عن الشرائط في مقام لا مجال فيه للابهام لوضوح الامر اه بتصرف (قوله وهذا انما يظهر الخ) أي افادة الواو مجرد الاشتراك يس والاظهر رجوعه الى مجرد الاشتراك وكتب أيضا ما نصه عبارة ع ق فتقرر بهذا أن العطف بغير الواو موجب لحصول فائدة تغني عن طلب خصوصية جامعة بين المتعاطفين وتلك الفائدة هي حصول معاني تلك الحروف بخلاف العطف بالواو فليس فيه الا مجرد الاشتراك فان كان للجملة الاولى محل من الاعراب ظهر المشترك فيه وهو الحكم كما في المفردات فيفتقر للعطف بها فائدة وان لم يكن لها محل لم يظهر المشترك فيه فاحتيج الى جامع مخصوص يكون مشتركا بين الجملتين جامعا

بيان لقوله انا معكم فحكمه حكمه وأيضا العطف على المتبوع هو الاصل (وعلى الثاني) أي على تقدير أن يكون للاولى محل من الاعراب (ان قصد ربطها بها) أي ربط الثانية بالاولى (على معنى عاطف سوى الواو وعطفت) الثانية على الاولى (به) أي بذلك العاطف من غير اشتراط أمر آخر (نحو دخل زيد فخرج عمرو أو ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب أو المهلة) وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة مفصلة في علم النحو فاذا عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة أعني حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد الا مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي وأما في غيره

لهماوانما قلنامخصوص لانه لا يكفى مطلق الجامع والاصح العطف فى كل شئ وذلك الجامع يتوقف على معرفة كمال الانقطاع وكمال الاتصال وشبه كل منهما والتوسط والتفريق بين هذه من أخفى الامور ولذلك قيل ان باب الفصل والوصل هو من جمع البلاغة بمعنى ان فى قوة مدركه الصلاحية لادراك ماسواه ولصعوبته قيل ان فيه تسكب العبرات ولكن هذا الكلام مشتمل على مايقتضى كون الجملة التى لها محل من الاعراب غير مفتقرة الى جامع وقد تقدم مايخالف ذلك وقد يجاب بان مقتضاه عدم الافتقار الى الجامع الذى يحتاج فيه الى معرفة كمال الانقطاع وكمال الاتصال ونحوهما كما أشرنا اليه فى التقرير وهو صحيح لان الجملة التى لها محل بمنزلة المفرد فلا يحتاج فيها الا الى جامع واحد كالمفرد بخلاف التى لا محل لها فتعتبر نسبتها ومايتعلق بها من المفردات ويراعى فى تلك النسبة ماذكر من كمال الانقطاع والاتصال وغيرهما ولهذا خصصوا التفصيل الآتى بالجملتين اللتين لا محل لهما فلو كان ذلك التفصيل جاريا فى القسمين لم يكن وجه لتخصيصه بمالا محل له فافهم اهـ (قوله ففيه خفاء واشكال) أى دقة من حيث توقفه على الجهة الجامعة المتوقفة على النظر بين الجملتين بما يأتى من الاحوال الستة وماله حكم اعرابى وان توقف على الجهة الجامعة أيضا فليس فيه الخفاء والاشكال لان الجامع فيه لا يحتاج فيه الى معرفة مايأتى كما وضحه ع ق (قوله حتى حصر بعضهم علم البلاغة الخ) مراده التنبيه على دقة هذا الباب لا حقيقة الحصر (قوله والا) شروع فى جواز الواو وامتناعه سم (قوله أى وان لم يقصد الخ) بأن لم يقصد ربط أصلا وحكمه الفصل فى اثنى عشر فى الستة الآتية كان لها حكم أولا أو قصد ربط بالواو وعبارة ع ق وذلك صادق بصورتين أن لا يقصد ربط أصلا وذلك بأن لا يراد اجتماعهما فى الحصول الخارجى كما اذا أخبر بجملة ثم تركت فى زاوية الاهمال وأخبر بأخرى وهذه الصورة أمرها ظاهر فلم يتعرض لها فى الجواب والاخرى أن يقصد الربط بينهما بأن يقصد اجتماع حصول مضمونهما خارجا لكن على معنى عاطف هو الواو ثم قال والا شرط وجوابه الشرط الثانى مع جوابه اهـ (قوله فان كان للاولى الخ) قال فى العروس ليت شعرى هلا فصل هذا التفصيل اذا كان للاولى محل ولا شك أنه يجرى فيه قطعا لو قلت زيد ان قام فأكرمه وهو آتيك عطفا على الجواب لم يجز وقال أيضا ينبغى أن يقول اذا كان لاحدى الجملتين لانه اذا كان فى الجملة الثانية قيد كان الامر كذلك نحو أكرم المسلمين وأهن الكافرين ان رأيتهم فالشرط يعود الى الجملتين على الاصح عند النحويين والاصوليين والفقهاء وحينئذ فلو أردت أن الشرط عائد الى الاخيرة فقط امتنع العطف يس (قوله حكم) أى زائد على مفهوم الجملة كما سيصرح به الشارح كالاختصاص والتقييد بحال أو ظرف أو شرط (قوله فالفصل واجب) فى الستة الآتية (قوله نحو واذا خلوا الخ) هذه الآية قد تقدم ذكرها لبيان وجه امتناع عطف جملة الله يستهزئ بهم على جملة انا معكم وذكرت هنا لبيان وجه امتناع عطفه على جملة قالوا المناسبة المحلين اذ المحل هنا بالنسبة لما لا محل له وهو قالوا وهنالك لما له محل وهو انا معكم اذ هو معمول لقالوا كما تقدم ع ق (قوله فان قيل الخ) عبارة ع ق وأورد أنه انما يكون الاختصاص المذكور فى الكلام اذا كانت ظرفا فيلزم من تقديمها على العامل وجود الاختصاص كتقديم سائر المعمولات وأما اذا كانت شرطا فتقديمها لاقتضائه الصدرية فلا يتحقق الاختصاص فالعطف لا يوجب خلاف المراد لصحة الدوام فى الاولى أيضا وقد أجيب بجوابين مآلهما واحد أحدهما أن اذا الشرطية هى الظرفية فى الاصل وانما توسع فيها باستعمالها شرطية نظرا للاصل وحاصله التزام كون التقديم فيها للاختصاص ولو كانت شرطية نظرا لاصلها وثانيهما انا بعد أن نسلم شرطيتها وعدم كون الظرفية أصلا لها نقول انها ولو كانت شرطية هى اسم فضلة تحتاج الى عامل وهو هنا قالوا واذا كان معمولا له وقد تقدم عليه لشرطيته أفاد بمفهومه أن القول ليس الا فى وقت الخلوة فيلزم من العطف على قالوا كون المعطوف مقيدا بحكم المعطوف عليه بشهادة الذوق والاستعمال فانك اذا قلت يوم الجمعة سرت وضربت زيدا على أن ضربت معطوف على سرت أفاد اختصاص الفعلين بالظرف بخلاف ما اذا أخر المعمول وقيل سرت يوم الجمعة وضربت زيدا فلا يدل على اشتراك الفعلين فى الظرف فضلا عن اختصاصهما به ولكن لا يخفى أن الجواب الثانى تحقيق لكون تقديم الشرط يفيد الاختصاص نظرا الى أنه معمول كالظرف فآل أمره الى اعتبار ظرفيته فهو

ففيه خفاء واشكال وهو السبب فى صعوبة باب الفصل والوصل حتى حصر بعضهم علم البلاغة على معرفة الفصل والوصل (والا) أى وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو (فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب) لئلا يلزم من الوصل التشريك فى ذلك الحكم (نحو واذا خلوا) الآية (لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظرف لما مر) من أن تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك فان قيل اذا

قريب من الاول وانما يفترقان فى رعاية اصالة الظرفية فيه ثم نقل واستعمل شرطا على الاول أو وضعه شرطا ولكن وقع فيه العمل كالظرف وهذا التفريق لا تظهر له ثمرة اه ببعض تصرف لتحريف فى النسخة وقوله معمول كالظرف أى لانه وان قلنا شرط وضعا اسم معناه الوقت وقوله الى اعتبار ظرفيته أى اعتبار ما فيه من معنى الوقت المحتاج الى العامل قال فى العروس لا نسلم ان المعمول السابق اذا كان وضعه سبق عامله يؤذن بالاختصاص وانما يتأتى ما ذكروه فى اذا المجردة عن الشرط اه فهذا يعكر على ما مر (قوله شرطية) أى فتقديمها لا يفيد الاختصاص لانها ليست كالمفعول ونحوه اه (قوله لانه اسم معناه الوقت) فيه انه حينئذ ظرف مع أن هذا جواب بتسليم منع كونه ظرفا فكان الاولى أن يقول لانه اسم فضلة ويدفع بأن المراد ولو سلم انها شرطية وضعا وعدم كون الظرفية أصلا لها فلا ينافى ما ذكرنا لانه اسم معناه الوقت لابد له من عامل فالظرفية لازمة له ولو قلنا انه وضع شرطا ولم يوضع فى الاصل ظرفا ثم استعمل شرطا فتقديمه يفيد على كل حال الاختصاص وهذا غير الجواب الاول وان كان قريبا منه كما بينه ع ق (قوله وهو قالوا) أى الذى هو الجزاء قال الفنرى المشهور أن اذا الشرطية مضافة الى شرطها فالعامل فيها هو الجزاء وجوز بعضهم كابن الحاجب عدم اضافتها كتى فيصح أن يعمل شرطها فيها كما عمل فى متى اتفاقا والتى هى ظرفية مجردة مضافة الى ما بعدها معمولة لغيره وتفيد هذه بتقديمها الحصر واستفادته من الشرطية بالتعليق ويجوز أن يعتبر تقديمها عونا للتعليق فى افادة الحصر بناء على انها معمولة للجزاء باعتبار أنها معمولة له وحق المعمول التأخير وهذا لا ينافى التزامهم تقديمها لنكتة أخرى كذا فى الفنرى ويرد عليه أن التعليق ليس من طرق القصر فتدبر (قوله بدلالة المعنى) وهو أن قولهم مقيد بوقت الخلوة لانهم منافقون وليس العامل خلو العدم صحة المعنى (قوله اختصاص الفعلين) أى لا أحدهما فقط لكن هذا الين بقطعى كما بينه فى المطول وقد استفيد من كلام الشارح أن القيد اذا تقدم على المعطوف عليه وجب بحسب الاستعمال اعتباره فى المعطوف أيضا وهل اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يجب أن يعتبر فى المعطوف صرح الشارح فى حاشية الكشاف فى عطف المفردات بأن القيد اذا تقدم المعطوف عليه وجب بحسب الاستعمال اعتباره فى المعطوف نحو جاءنى يوم الجمعة أو راكبا أو نحو ذلك زيد وعمرو ولا يجوز فى الاستعمال خلافه بخلاف ما اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يجب أن يكون معتبرا فى المعطوف فهل عطف الجمل الذى الكلام فيه كذلك محل تردد من سم مع زيادة وفى الاطول ما نصه العطف على المقيد انما يفيد المشاركة فى القيد المتقدم دون المتوسط أو المتاخر يدل عليه كلام الشارح المحقق اه وهذا يخالف ما نقلناه عن عروس الافراح (قوله وذلك بأن لا يكون الخ) اسم الاشارة راجع للنفى المذكور (قوله أيضا) أى كما قصد اعطاؤه للاولى (قوله والا فان كان بينهما كمال الانقطاع) اعترض بانه دخل فى كمال الانقطاع ما اذا كان للاولى حكم قصد اعطاؤه للثانية فظاهره وجوب القطع كقولك جاء زيد وقت الصلاة مرة بها وعليه يفوت معه المقصود من اعطاء الحكم قيل ويجمع بينهما بأن يصرح بالحكم فى الثانية فيقال فى المثال المذكور مرة بها فيه أى فى الوقت ولك أن تقول يدخل هذا القسم فى كمال الاتصال وفى الشبهين أيضا كقولك فى كمال الاتصال ارحل الساعة لا تقم فيها فيجمع بين القطع وذكر الحكم كما قيل فى كمال الانقطاع تامل ع ق واعترض أيضا بان العطف التفسيرى سائغ شائع مع أن فيه كمال الاتصال الا أن يقال الواو فى العطف التفسيرى غير مستعملة فى معنى العطف بل هى لمجرد معنى حرف التفسير مجازا ع س سم (قوله بلا ايهام) انظر ما حكمة تركه فى كمال الاتصال وفى الشبه مع أن الايهام يوجد فى كل منهما كما يأتى والحكم الوصل عند الايهام نحو لا مدحت لمن قال ما مدحت ردا للنفى الذى قاله فانه يحتمل الدعاء عليه فيتعين العطف فتقول لا ومدحت وعدمه عند عدمه وكتب على قوله انظر الخ ما نصه قال بعضهم تعرض له مع كمال الانقطاع لكثرته فيه عن كمال الاتصال والشبه (قوله فكذلك) أى بالنظر للبلغاء أما فى النحو ففيه خلاف والتحقيق جوازه نقل عن سيبويه جواز جاء زيد ومن عمرو وكلامنا فيما لا محل له من الاعراب أما ان كان لها محل فيجوز العطف نحو وهو حسبى ونعم الوكيل وكتب أيضا قوله فكذلك يتعين الفصل فيه أنه مع شبه كمال الانقطاع لا يتعين الفصل بل الفصل اولى للاحتياط على

شرطية لا ظرفية قلنا اذا الشرطية هى الظرفية استعملت استعمال الشرط ولو سلم فلا ينافى ما ذكرنا لانه اسم معناه الوقت لابد له من عامل وهو قالوا انا معكم بدلالة المعنى واذا قدم متعلق الفعل وعطف فعل آخر عليه يفهم اختصاص الفعلين به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا بدلالة الفحوى والذوق (والا) عطف على قوله فان كان للاولى حكم اى وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية أيضا (فان كان بينهما) أى بين الجملتين (كمال الانقطاع بلا ايهام) أى بدون أن يكون فى الفصل ايهام خلاف المقصود (أو كمال الاتصال أو شبه احدهما) أى أحد الكمالين (فكذلك) يتعين الفصل لان الوصل يقتضى

مغايرة ومناسبة (والا) أى وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما (فالوصل) متعين لوجود الداعى
وعدم المانع فالحاصل أن للجملتين اللتين لامحل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة أحوال
كمال الانقطاع بلا ايهام كمال الاتصال شبه كمال الانقطاع شبه كمال الاتصال كمال الانقطاع مع الايهام التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل فاخذ المصنف فى تحقيق الاحوال الستة فقال (أما كمال الانقطاع) بين الجملتين (فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى) بان تكون احداهما خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى (نحو وقال رائدهم) هو الذى يتقدم القوم لطلب الماء والكلا (أرسوا) أى أقيموا من أرسيت السفينة حبستها بالمرساة (نزاولها) أى نحاول تلك الحروب ونعالجها * فكل حتف امرئ يجرى بمقدار * أى أقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجرى بقدر الله تعالى لا الجبن ينجيه ولا الاقدام برديه لم يعطف نزاولها على أرسوا لانه خبر لفظا ومعنى وأرسوا انشاء لفظا ومعنى وهذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى مع قطع النظر عن كون الجملتين مما ليس له محل من الاعراب والا فالجملتان فى محل النصب مفعول قال (أو) لاختلافهما خبرا وانشاء
خبريتين
(معنى فقط) بان تكون احداهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين أو انشائيتين لفظا (نحو مات فلان رحمه الله) لم يعطف رحمه الله على مات لانه إنشاء معنى ومات خبر معنى وان كانتا جميعا

ما سمعت مما نقلناه من المفتاح الا أن يقال فرق بين المتعين والواجب والاولى أيضا متعين عند البليغ أطول (قوله مغايرة) أى وهى لا تناسب كمال الاتصال ولا شبهه وقوله ومناسبة أى وهى لا تناسب كمال الانقطاع ولا شبهه فهو علة موزعة (قوله أى وان لم يكن الخ) بان يكون بينهما كمال الانقطاع مع الايهام فى الفصل أو التوسط بين الكمالين (قوله لوجود الداعى) هو دفع الايهام فى كمال الانقطاع مع الايهام وقصد التشريك فى التوسط والمانع أحد الاربعة السابقة فلا توزيع (قوله فاخذ المصنف) أى اذا أردت تحقيقها فنقول أخذ الخ (قوله فى تحقيق الاحوال الستة) أى اثباتها على الوجه الحق (قوله فلاختلافهما خبرا وانشاء) لو اكتفى بقوله خبرا أو انشاء لكفاه لان اختلاف الجملتين فى الخبرية أن تكون احداهما خبرا دون الاخرى والجملة اذا لم تكن خبرا فلا محالة تكون انشاء وكذا الانشائية أطول (قوله خبرا وانشاء لفظا ومعنى) هذه منصوبات على التمييز أو الاخيران بنزع الخافض (قوله بان تكون احداهما الخ) فيه تصور لان كلام المصنف صادق باربع صور الاولى أن تكون الاولى خبرية لفظا ومعنى والثانية انشائية لفظا ومعنى الثانية عكسه الثالثة أن تكون الاولى خبرية لفظا انشائية معنى والثانية انشائية لفظا خبرية معنى الرابعة عكسه اذ يصدق على الجميع الاختلاف فى اللفظ والمعنى قال ع ق بعد كلام قرره فتحصل مما تقرر أن منع العطف بين الانشاء والخبر له ثلاثة شروط أن يكون بالواو وأن يكون فيما لا محل له من الاعراب من الجمل وأن لا يتوهم خلاف المراد اه وفى يس أن الاحوال الستة المذكورة مفروضة فيما لا محل له وان العطف فيما فيه الوصل انما هو بها والفصل فيما فيه الفصل انما هو بتركها كما أن الفصل مع كمال الانقطاع انما هو حيث لا ايهام فتنبه لذلك كله فقد يقع فيه الغلط اه (قوله نحو وقال رائدهم الخ) بحث فى التمثيل به بان نزاولها اما تعليل لما قبله فهو جواب لسؤال مقدر فليس الفصل لكمال الانقطاع بل لشبه كمال الاتصال واما حال أى أقيموا فى حال مزاولة الحرب فكذلك ليس الفصل لكمال الانقطاع بل لان الحال لا تعطف على الجملة المقيدة به وأجيب بانه لا تزاحم بين كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال ولا بين كمال الانقطاع وكون الحال لا تعطف على الجملة المقيدة به فيجوز أن يكون الفصل للامرين (قوله لطلب الماء والكلا) للنزول عليه (قوله حبستها بالمرساة) فتفسير الارساء بالاقامة تفسير باللازم لان الاقامة لازمة محبس (قوله بالمرساة) هى حديدة تلقى فى الماء متصلة بالسفينة فتقف والمرساة بفتح الميم البقعة التى رست فيها السفينة من ع ق (قوله نزاولها) بالرفع ولم يجزمه فى جواب الامر لانه لم يقصد الجزاء (قوله فان موت الخ) أشار به الى أن فى البيت قلبا وكل داخلة على امرئ لا على الحتف لانها لا تضاف الا المتعدد والحتف أى الموت شئ واحد والمتعدد هو امرؤ ويمكن جعل الموت متعددا باعتبار المتعلق أو السبب فلا حاجة للقلب بل اعتبار الاسباب هو المناسب لمقام الحرب حيث يكون فيه أسباب مختلفة من السيف والرمح أو نحوهما تامل (قوله وهذا مثال لكمال الخ) جواب عن سؤال نشأ من التمثيل حاصله أن كلامنا الآن فيما لا محل له من الاعراب والمثال مما له محل (قوله والا فالجملتان فى محل النصب الخ) مبنى على أن جزء المقول له محل اذا كان مفيدا وقد سبق للمصنف فى قوله انا معكم الآية والحق خلافه فلعل الشارح قال ذلك الزاما للمصنف لانه فيما سبق جعل جزء المقول مقولا فيكون جزء المقول هنا مقولا فيكون له محل من الاعراب ومبنى أيضا على الاستشهاد بهما باعتبار حال وقوعهما من الحاكى للكلام أما اذا كان الاستشهاد بهما باعتبار حال وقوعهما من الرائد فالجملتان لا محل لهما قطعا واختلف فى المحكى بالقول هل هو فى محل المفعول المطلق أو المفعول به ورجح بعض المحققين الثانى (قوله بان تكون احداهما الخ) أى الاولى أو الثانية فهاتان صورتان تضربان فى الصورتين المفهومتين من قوله وان كانتا الخ فالصور أربع (قوله وان كانتا الخ) الواو للحال وان وصلية لا غائية والا كان هذا القسم أعم من الاول فلا تتباين الاقسام (قوله وان كانتا جميعا

خبريتين لفظا) ولم يمثل للانشائيتين لفظا المختلفتين معنى لقلة وجوده وذلك كقولك عند ذكر من كذب على
النبي صلى الله عليه وسلم ليتبوأ مقعده من النار قل له أيها الصاحب من ع ق (قوله على اختلافهما) في نسخة
على لا اختلافهما وهي الصواب وفي الاولى تسمح سم (قوله لانه لا جامع بينهما) يعني مع كونهما لم يختلفا
في معنى الخبرية والانشائية بل هما خبريتان معا معنى أو انشائيتان معا وانما قلنا ذلك لئلا يدخل
القسم الاول في هذا أيضا كما تقدم فيما قبل ثم ما لا يصلح فيه العطف لانتفاء الجامع اما لانتفائه عن المسند
اليهما فقط كقولك زيد طويل بل عمرو قصير حيث لا جامع بين زيد وعمرو من صداقة وغيرها ولو كان بين الطول
والقصر جامع التضاد كما يأتي وأما عن المسندين فقط كقولك زيد طويل بل عمرو عالم حيث كان بين زيد وعمرو
جامع وأما عن المسند اليهما والمسندين كهذا المثال حيث لا جامع بينهما من ع ق (قوله فلكون الثانية
مؤكدة للاولى) قال ع ق في آخر مبحث كمال الاتصال ما نصه ثم ان ظاهر أول كلام المصنف في كل مما ذكر
من التوابع أن الجملة الثانية هي من جنس ذلك التابع حقيقة وظاهر قوله في كل منها فوزانه وزان كذا انها
ليست توابع حقيقة بل ما يفاد منها يفيده ذلك التابع من جهة القصد فألحق بذلك التابع في عدم صحة
العطف وهو الاقرب وذلك لان التابع اصطلاحا يستدعي اعرابا يقع فيه التبعية مع أن بعض تلك التوابع
مخصوص بالفاظ معلومة وقد أشرنا الى هذا فيما تقدم في التأكيد اه وقال الفنزي بعد ان ذكر نحو ما مر
والحق أن كون التابع ما يتلو السابق في أحوال آخره على الاكثر فالتقييد بذلك بناء على الغالب صرح به في
اللب وشرحه للسيد ويؤيده أن الدماميني صرح في شرح المغني بان قوله تعالى أمدكم بأنعام وبنين بدل
اصطلاحي من قوله تعالى أمدكم بما تعلمون من أنه لا محل له من الاعراب كما سنحققه (قوله تأكيدا معنويا)
بان يختلف مفهومهما ولكن يلزم من تقرر معنى احداهما تقرر معنى الاخرى وسيأتي مقابله وهو
التأكيد اللفظي والقسمان تأكيد بالمعنى اللغوي وأما التأكيد الاصطلاحي فلا يأتي هنا لان المعنوي منه
بالفاظ معلومة وليس ما يأتي منها واللفظي منه تكرار اللفظ وسمي التأكيد المعنوي في الجمل بالمعنوي لانه
بمنزلة المعنوي الاصطلاحي الذي هو في المفردات والتأكيد اللفظي في الجمل باللفظي لانه بمنزلة اللفظي
الاصطلاحي الذي هو في المفردات اه ملخصا من ع ق مع زيادة (قوله أو غلط) اعترضه السيد بان
التأكيد المعنوي كما في نحو جاء زيد نفسه لا يكون لدفع النسيان والغلط فكذا ما هو بمنزلته من حيث هو
بمنزلته نحو لا ريب فيه وأجاب الاستاذ ع س بان التأكيد المعنوي يفيد دفع الغلط بالنسبة للاختلاف
افرادا وغيره وان لم يفد بالنسبة للا تحاد مثلا جاء زيد نفسه يفيد دفع الغلط بالنسبة لمن توهم أن الجائي
الزيدان لا بالنسبة لمن توهم أنه عمرو وهكذا تأمل سم ولذا جعل العلامة ابن يعقوب قول المصنف لدفع توهم
تجوز للتأكيد المعنوي وقوله أو غلط للفظي مخالفا صنيع الشارح في جعلهما للمعنوي واللفظي الموجب
للاشكال المذكور وتكلف الجواب عنه وعبارته على قول المصنف لدفع توهم تجوز أو غلط أي لاجل أن
يدفع به المتكلم توهم السامع التجوز في الاولى فتنزل الثانية منزلة التأكيد المعنوي في المفردات لانه انما
يؤتى به لدفع التجوز أو توهم السامع في الاولى الغلط فتنزل الثانية منزلة التأكيد اللفظي في المفردات فانه
انما يؤتى به لدفع توهم السهو أو الغلط اه ثم قال بعد ذلك بورقتين أو أكثر ويمكن على بعد أن يكون كل منهما
لدفع الغلط أو التجوز ففي الاول يراد دفع التجوز في ذكر زيد أن الجائي رسول زيد مثلا أو الغلط في ذكر زيد
بدلا عن رسوله المقصود وفي الثاني دفع التجوز في ذكر زيد دون رسوله أو الغلط بذكره دون عمرو اه (قوله
بالنسبة الى ذلك الكتاب) أي حالة كون لا ريب فيه منسوبا الى ذلك الكتاب (قوله اذا جعلت الم الخ)
وأما ان جعل الم مبتدأ وذلك الكتاب خبرا بناء على انه اسم للقرآن أو طائفة من الحروف أو جملة مستقلة
وذلك الكتاب مبتدأ ولا ريب فيه خبر فلا يناسب كلام المتن (قوله طائفة من الحروف) فلا يقدر لها مبتدأ
ولا خبر لان القصد على هذا مجرد تعداد الحروف وعليه فقيل هي مما اختص الله بعلمه وقيل الهمزة مقتطعة
من الله واللام من جبريل والميم من محمد وكأنه قيل الله نزل جبريل على محمد بالقرآن وقيل المراد الاشارة الى
أن الكتاب المتحدى به مركب من جنس هذه الحروف (قوله أو جملة مستقلة) بجعل الم مبتدأ خبره هذه
مقدرا أو العكس وهذا بناء على انه اسم للسورة فان بنيته على انه اسم للقرآن قدرت هذا ويجوز أن يكون تقدير

خبريتين لفظا (أو لانه) عطف على اختلافهما والضمير للشان (لا جامع بينهما كما سيأتي) بيان الجامع فلا يصح العطف في مثل زيد طويل وعمرو نائم (وأما كمال الاتصال) بين الجملتين (فلكون الثانية مؤكدة للاولى) تأكيدا معنويا (لدفع توهم تجوز أو غلط نحو لا ريب فيه) بالنسبة الى ذلك الكتاب اذا جعلت الم طائفة من الحروف أو جملة مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة

الخبر ألم مؤلف من جنس هذه الحروف (قوله فانه) الضمير للشان (قوله بجعل الخ) المبالغة بمجموع الجعل والتعريف لكن محطها بالتعريف اذ جعل المبتدا ذلك ليس فيه أزيد من الوصف ببلوغ الدرجة القصوى حتى يكون بذلك الجعل مبالغة فى هذا الوصف فافهم (قوله الدال) صفة لجعل أو ذلك وهو أقرب وعليه يدل كلام ع ق لكن الاول أليق بقول الشارح والتوسل وكتب أيضا قوله الدال على كمال العناية بتمييزه أى باعتبار اسم الاشارة وقوله والتوسل الخ أى باعتبار اللام (قوله والتوسل ببعده الخ) لو قال وعلى البعد المتوسل به الى التعظيم لكان أولى وأوضح ثم ظهر أن هذا انما يرد على جعل الدال صفة لذلك لا على جعله صفة لجعل (قوله الدال على الانحصار) لان تعريف الجزأين فى الجملة الخبرية يدل على الانحصار ع ق (قوله حاتم الجواد) أى لا جواد الا حاتم اذ جود غيره بالنسبة الى جوده كالعدم ع ق (قوله فمعنى ذلك الخ) أى المراد منه انه الخ اذ معناه حقيقة أنه الكتاب لا سواه لكنه غير مراد لانه محال (قوله الكامل) أى فى الهداية كما يأتى (قوله يستأهل) فى الصحاح يقال فلان أهل لكذا ولا يقال مستاهل والعامة تقوله لكن العلامة الزمخشرى قد صحح هذه العبارة فى الاساس فترى (قوله فى مقابلته) ولو كان كتابا كاملا فى نفسه وقوله ناقص فى ظاهره سوء أدب فى حق بقية الكتب السماوية ولو قال ليس بكامل لكان أولى لعدم التصريح بالنقصان كما عبر ابن يعقوب (قوله بل ليس بكتاب) كما يعطيه معنى ذلك الكتاب حقيقة وما قيل بل بيان لمعناه المجازى المراد غير ظاهر (قوله جاز أن يتوهم الخ) فيه شئ لان توهم كون الكلام مما يرمى به جزافا غير متصور مع العلم بانه كلام الله ويمكن أن يجاب بان المراد أن هذا الكلام لو كان من غيره لتوهم ما ذكر فأتبع بلا ريب فيه دفعا لذلك التوهم على قاعدة ما يجب مراعاته فى البلاغة العرفية باعتبار المخلوق لان القرآن ولو كان كلام الله جار على القاعدة العرفية الجارية من الخلق تأمل من ع ق (قوله قبل التامل) أى فى كمالات الكتاب أطول (قوله مما) أى من المدح الذى يرمى به أى يتفوه به جزافا وكتب أيضا قوله مما أى من الكلام الذى يرمى به جزافا أى على وجه المجازفة بمعنى انه مما يؤتى به من غير ملاحظة مقتضياته ومراعاة لوازمه ومفاد أجزائه بروية وبصيرة فان المجازفة فى الشئ عدم الاحاطة باحواله وانما كانت المبالغة المذكورة مما يجوز معه توهم المجازفة لما جرت به العادة غالبا من ان المبالغ فى مدحه لا يكون مدحه على ظاهره بل يخرج على خلاف مقتضى ظاهره اذ لا تخلو المبالغة غالبا من تجوز وتساهل ع ق وكتب أيضا قوله مما يرمى به جزافا هى مثلثة بمعنى ما يقال بلا تامل ولا يخفى انه كناية عن كونه غلطا لان القول بلا تامل فى عرضة الغلط دون التجوز وجعله بمنزلة جاءنى زيد نفسه يستدعى أن لا يدفع به الغلط على ما ذهب اليه الشارح المحقق والسيد السند لكن خالفناهما وشيدنا صحة دفع الغلط به فى بحث التاكيد وأيضا الكلام المؤكد به مجاز عن الكمال حقيقة فى نفى غيره من الكتب والتاكيد المعنوى يدفع التجوز فلا يصح اتباعه المجاز لئلا يوجب كونه حقيقة على خلاف المقصود ودفع الجزاف انما يحقق لو أريد بلا ريب فيه نفى الريب فى الكمال أما لو أريد نفى الريب فى كونه من عند الله كما هو المشهور المتبادر فلا يندفع به الجزاف لان غيره من الكتب يشاركه فى ذلك النفى اه أطول وأقول يمكن جعله لدفع توهم تجوز آخر غير التجوز المراد من ذلك الكتاب فلا يرد ما ذكره بقوله وأيضا الكلام الخ وأما قوله ودفع الجزاف الخ فيندفع بما قرره ع ق وكتبناه عنه فى قول المصنف فاتبعه نفيا لذلك التوهم تدبر (قوله من غير الخ) على تقدير أى (قوله وبصيرة) عطف تفسير (قوله فاتبعه نفيا لذلك التوهم) وذلك لان كمال الكتاب كما تقدم باعتبار ظهوره فى الاهتداء وذلك بظهور حقيقته وهو مقتضى الجملة الاولى ونفى الريب أى نفى كونه مظنة الريب بمعنى انه بعيد عن الحالة التى توجب الريب فى حقيته لازم لكماله فى ظهور حقيته ولو اختلف مفهومهما ولازم معنى الثانية معنى الاولى فكانت الثانية بمنزلة التاكيد المعنوى لا اللفظى اه ع ق وبهذا يندفع قول الاطول ودفع الجزاف انما يحقق لو أريد الخ ما كتبناه ويعلم ان قول ع س كما فى سم معنى لا ريب فيه على هذا أى على جعله تابعا لذلك الكتاب لا ريب فيه أنه بلغ الدرجة القصوى فى الكمال غير متعين (قوله فوزانه) قال الفهرى الوزان مصدر قولك وازن الشئ الشئ أى ساواه فى الوزن وقد يطلق على النظير باعتبار كون المصدر بمعنى اسم الفاعل وقد يطلق على مرتبة الشئ اذا كان مساويا بالشئ آخر فى أمر من الامور وهو المراد ههنا (قوله فظهر) أى من جعل وزان بمعنى مرتبة كما يؤخذ من قوله مع ذلك الكتاب وقوله مع زيد وأنه ليس

(فانه لما بولغ فى وصفه) أى وصف الكتاب (ببلوغه) متعلق بوصفه أى فى أن وصف بانه بلغ (الدرجة القصوى فى الكمال) وبقوله بولغ تتعلق الباء من قوله (بجعل المبتدا ذلك) الدال على كمال العناية بتمييزه والتوسل ببعده الى التعظيم وعلو الدرجة (وتعريف الخبر باللام) الدال على الانحصار مثل حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب أنه الكتاب الكامل الذى يستاهل أن يسمى كتابا كأن ما عداه من الكتب فى مقابلته ناقص بل ليس بكتاب (جاز) جواب لما أى جاز بسبب هذه المبالغة المذكورة (أن يتوهم السامع قبل التامل أنه) أعنى قوله ذلك الكتاب (مما يرمى به جزافا) من غير صدور عن روية وبصيرة (فاتبعه) على لفظ المبنى للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى لا ريب فيه والمنصوب البارز الى ذلك الكتاب أى جعل لا ريب فيه تابعا لذلك الكتاب (نفيا لذلك التوهم (فوزانه) أى فوز ان لا ريب فيه مع ذلك الكتاب (وزان نفسه) مع زيد (فى جاءنى زيد نفسه) فظهر أن لفظ وزان فى قوله وزان نفسه ليس بزائد كما توهم

بمعنى موازن حتى يحكم بزيادة وزان فى قوله وزان نفسه اه ولما كان الموازن للشئ فى مرتبة ذلك الشئ أطلق المصدر على مطلق المرتبة مجازا مرسلا أو حقيقة عرفية ع ق (قوله أو تاكيدا لفظيا) بان يكون مضمون الثانية هو مضمون الاولى ع ق (قوله ونحو هدى للمتقين) وأما التاكيد بنفس تكرار اللفظ فلا يتعرض له اذ لا يتوهم فيه صحة العطف ع ق (قوله أى هو هدى) اشارة الى ان هدى خبر لمبتدا محذوف وانما لم يجعله مبتدأ محذوف الخبر على تقديم فيه هدى لفوات المبالغة المطلوبة اه فنرى وقال فى الاطول ولك أن تجعل هدى للمتقين فى تقدير فيه هدى للمتقين مريدا به حصر الهداية فى كونها فيه فيكون كذلك الكتاب فى حصر الهداية وتكون المماثلة أتم والتأكيد اللفظى أقرب اه وهذا توجيه آخر غير توجيه المصنف وما مشى عليه الشارح من أنه خبر لمبتدا محذوف هو المناسب لتوجيه المصنف (قوله الضالين الصائرين الى التقوى) به يندفع اشكال وهو ان المتقين مهتدون فما معنى هدايتهم وحاصل هذا الجواب أن المراد المتقون بالقوة أى المشرفون على التقوى وأجيب أيضا بان المراد زيادة هدى فالمتقون على ظاهره وأجاب الاستاذ ع س بان المراد المتقون فى علم الله تعالى سم (قوله الصائرين الى التقوى) ففيه مجاز الاول (قوله فى الهداية) متعلق بما بعده أطول (قوله أى غايتها) لم يجعل الكنه على الحقيقة لعدم ملاءمته قوله حتى كانه هداية محضة كذا فى سم (قوله لما فى تنكيرا لخ) هذا غير مناسب لما يفهم من قول المتن حتى كانه الخ فانه يفهم منه أن البلوغ بسبب الحمل أعنى حمل الهدى على القرآن والتعبير بالهدى بدلا عن الهادى فهو كزيد عدل (قوله والتفخيم) عطف مدلول على دال (قوله حتى كانه) الاولى حتى انه اذ فى حمل الشئ على الشئ فى مقام المبالغة دعوى الاتحاد من غير شائبة تردد والاولى هداية عظيمة محضة لان تنوين هدى للتعظيم فالمبالغة فى جعل الهدى المنون خبرا له أطول (قوله وهذا) أى انه فى الهداية بالغ الخ (قوله معنى ذلك الكتاب) بناء على أنه جملة مستقلة ع ق (قوله لان الكتب السماوية الخ) أى المعتبرة فى مقابلته لتحقيق الحصر المستفاد من ذلك الكتاب لانها التى من جنسه (قوله فى درجات الكمال) لا يخلو من اطناب كبير قريب من الحشو لان المراد كما تقدم الكمال فى الهداية فكانه قال انما تتفاوت بحسب الهداية فى درجات الكمال فى الهداية الا أن يراد به مطلق الكمال والشرف فى العقول تأمل ع ق (قوله لا بحسب غيرها) أى فتقديم الجار والمجرور للحصر مبالغة فى الاعتناء بشان هذا التفاوت فلا يرد منع الحصر بسند انه قد تتفاوت بجزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق الكتب باعجازه والشارح دفع المنع بان هذا التفاوت أيضا داخل فى الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه وانما يندفع به لو كان السند مساويا أطول وفى سم قوله لا بحسب غيرها اشارة الى انه لا بد من اثبات الحصر فى ثبوت المطلوب اذ لو أمكن أن يكون الكمال بحسب غير الهداية لم يتعين أن يكون كماله فى الهداية فلا يكون قوله لا ريب فيه تاكيدا ع س (قوله لانها المقصود الاصلى) أى الذى ينبنى عليه كل غرض دنيوى أو أخروى (قوله فوزانه وزان زيد الثانى) اعترض بان الانسب حينئذ عطف هدى للمتقين على لا ريب فيه لاشتراكهما فى التاكيد لذلك الكتاب قال فى الاطول وهو غفلة عن أنه لا يعطف تاكيد على تاكيد فلا يقال جاء القوم كلهم وأجمعون على انه يكفى فى فصل التاكيد عن التاكيد ايهام العطف على المؤكد فليزد فى أسباب الفصل ما غفلوا عنه وهو كون الجملتين المتواليتين تاكيدين لشئ (قوله مع اتفاقهما فى المعنى) عبارة ع ق ولما كان مدلول ذلك الكتاب أنه الكتاب لا غيره وظاهره محال بل الغرض وصفه بالكمال فى الهداية ومدلول هو هدى أنه نفس الهدى وهو محال أيضا وانما الغرض كونه كاملا فى افادة الهداية اتحدا فى عدم ارادة الظاهر وفى ارادة الكمال فى الهداية فلذا صار هو هدى كالتاكيد اللفظى اه وقوله كالتاكيد اللفظى أى الذى فى المفردات (قوله فانه يخالفه معنى) وان كان معنى ذلك الكتاب مستلزما لنفى الريب عنه فكان من التاكيد المعنوى (قوله أو لكون الجملة الخ) فقوله بدلا معطوف على قوله مؤكدة للاولى فكونها بدلا من موجبات كمال الاتصال ثم البدل الذى يتحقق به الاتصال ثلاثة أقسام القسم الاول بدل الكل من الكل ولم يعتبره فى الجمل التى لا محل لها من الاعراب لانه لا يفارق الجملة التاكيدية الا باعتبار قصد نقل النسبة الى مضمون الثانية فى البدلية دون التاكيدية وهذا المعنى لا يتحقق فى الجمل

أو تاكيدا لفظيا كما أشار اليه بقوله (ونحو هدى) أى هو هدى (للمتقين) أى الضالين الصائرين الى التقوى (فان معناه انه) أى الكتاب (فى الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها) أى غايتها لما فى تنكير هدى من الابهام والتفخيم (حتى كانه هداية محضة) حيث قيل هدى ولم يقل هاد (وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله فى الهداية لان الكتب السماوية بحسبها) أى بقدر الهداية واعتبارها (تتفاوت فى درجات الكمال) لا بحسب غيرها لانها المقصود الاصلى من الانزال (فوزانه) أى وزان هدى للمتقين (وزان زيد الثانى فى جاءنى زيد زيد) لكونه مقررا لذلك الكتاب مع اتفاقهما فى المعنى بخلاف لا ريب فيه فانه يخالفه معنى (أو) لكون الجملة الثانية (بدلا منها) أى من الاولى (لانها) أى الاولى

التى لامحل لها من الاعراب اذ لانسبة تنقل وبعضهم اعتبره ونزل قصد استئناف اثباتها منزلة نقل النسبة فادخله فى كمال الاتصال ومثل له بقوله بقول القائل قنعنا بالاسودين قنعنا بالتمر والماء القسم الثانى بدل البعض من الكل القسم الثالث بدل الاشتمال وقد اشترك هذان الاخيران فى كون المبدل منه غير واف بالمراد حتى فى البدل الافرادى فانك اذا قلت أعجبنى زيد لم يتبين الامر الذى منه أعجبك واذا قلت وجهه تبين وهو بعض زيد فكان بدل البعض واذا قلت أعجبتنى الدار حسنها فكذلك والحسن ليس بعضا فكان بدل اشتمال على ماتقرر وبهذا يعلم ان البدل الاتصالى لايخلو من بيان ووفاء ولم يقتصر على البدل فى جميع الاقسام دون المبدل منه مع أن الوفاء بالبدل لان مقام البدل يقتضى الاعتناء بشأن النسبة وقصدها مرتين أوكد ولايقال اذا كان فى البدل بيان التبس بعطف البيان لانا نقول البيان فى البدل لم يقصد بالذات بل المقصود تقرير النسبة وعطف البيان المعنى به فيه هو التفسير والايضاح لاتقرير النسبة من ع ق وفيه جواب آخر فيه تحريف فى النسخة فراجعه وحرره واختار فى الاطول أن اسقاط بدل الكل لاغناء البيان عنه لان التباس البيان بالبدل مشتهر ولهذا تصدى النحاة لنصب علامة للتميز بينهما دون البدل والتأكيد (قوله غير وافية بتمام المراد) كما فى بدل البعض والاشتمال فان المراد فى الجمل الاخبار بالبعض أو بالمشتمل عليه والاجمال والعموم الاول لايفى بالمراد وقد تقدم وجه عدم الاقتصار على البدل دون المبدل منه كما ان المراد فيهما فى المفردات تحقق النسبة الى البعض أو الى المشتمل عليه والاول غير واف به على الخصوص وقوله أو كغير الوافية كما فى بدل الكل فان الغرض منه فى المفردات تحقيق النسبة لمدلول اللفظ الثانى وتفويت ذلك بالنسبة للاول لغرض من الاغراض ولما كان المقصود بالذات هو الثانى صار الاول كغير الوافى وتخصيصنا ماهو كغير الوافى بالمفرد يفيد أن قوله أو كغير الوافية مستدرك لان الكلام فى الجمل وبدل الكل لايجرى فيها كما مشى عليه المصنف وقد يجاب بان قوله أو كغير الوافية حيث اختص ببدل الكل كما أشرنا اليه من التكميل لاقسام الشئ استطرادا بالنسبة الى غير مذهبه وأما اذا بنينا على أنه يجرى فى الجمل كما تقدم فنقول الغرض منه فى الجمل الاخبار بالتفصيل وتقويته بالاجمال ع ق وهذا خلاف ما يأتى للشارح كما ستعرفه (قوله أو كغير الوافية) والمثالان الآتيان لهذا الثانى كما يقتضيه كلام الشارح ولم يمثل لغير الوافية وفى ابن يعقوب خلاف ذلك فانظر ما كتبناه هنا وفيما يأتى (قوله حيث يكون فى الوفاء قصور ما أو خفاء) راجع لقوله كغير الوافية وكان الاولى أن يقول بسبب خفاء ويمكن جعله من عطف السبب لان القصور فيما كغير الوافية باعتبار الخفاء ويدل على ذلك كلام الشارح قبيل قول المتن أو لكون الثانية بيانا الخ فتامل وكتب أيضا مانصه عبارة الاطول لكونها مجملة أو خفية الدلالة (قوله والمقام الخ) قال ع ق ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال هب أن الاولى غير وافية كل الوفاء بالمراد والثانية وافية به كل الوفاء فلم لم يقتصر عليها أشار الى أن البدل انما يؤتى به فى مقام يقتضى الاعتناء بشانه فتقصد النسبة مرتين فى الجمل والمنسوب اليه من حيث النسبة مرتين فى المفردات وبهذا يعلم ان مقام البدل لابد أن يشتمل على مايقتضى الاعتناء كما أشرنا اليه فيما تقدم فقال والمقام الخ والمراد بالمقام هنا حال المراد ولذلك قال وانما يقتضى حال المراد الاعتناء بشانه لنكتة فيه وتلك النكتة ككونه مطلوبا فى نفسه ففى الحقيقة المراد بالمقام الذى يقتضى الاعتناء هو تلك النكتة ولكن تساهل فى بسط العبارة (قوله لنكتة) الاولى حذفه اذ النكتة نفس المقام كما فى الاطول وع ق (قوله ككونه مطلوبا الخ) سيأتى مثاله فى كلام المصنف فى قوله تعالى أمدكم الخ وقوله أو فظيعا مثاله قولك لامرأة تزنى وتتصدق لاتجمعى بين الامرين لاتزنى وتتصدق ولايخفى فظاعته ولكن هذا المثال بناء على وروده فى الجمل فى بدل الكل وقوله أو عجيبا مثاله قال زيد قولا قال أنا أهزم الجند وحدى وهو مثال لبدل الكل بناء على ماتقدم (قوله فى نفسه) الاولى تركه فانه يكفى كونه مطلوبا سواء كان مطلوبا فى نفسه أو ذريعة الى غيره أطول (قوله أو لطيفا) أى ظريفا مستحسنا ع ق (قوله بدل البعض) أى فى المفرد والا فهى بدل حقيقة وكذا قوله أو الاشتمال وفيه ماتقدم (قوله نحو أمدكم بما تعلمون الخ) هذه الجملة صلة الذى فى قوله تعالى واتقوا الذى أمدكم بما تعلمون ولامحل لمجرد الصلة من الاعراب بل الموصول دون الصلة على ماقاله ابن هشام ولمجموع الصلة والموصول على ماقاله السيد

(غير وافية بتمام المراد أو كغير الوافية) حيث يكون فى الوفاء قصور ما أو خفاء (بخلاف الثانية) فانها وافية كمال الوفاء (والمقام يقتضى اعتناء بشأنه) أى بشان المراد (لنكتة ككونه) أى المراد (مطلوبا) فى نفسه (أو فظيعا أو عجيبا أو لطيفا) فتنزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض أو الاشتمال فالاول (نحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى) والمقام يقتضى اعتناء بشانه

كذا

كذا في سم (قوله لكونه مطلوبا في نفسه) لانه تذكير للنعم لتشكر وقوله وذريعة الى غيره كالايمان والعمل بالطاعة ع ق (قوله والثانى أوفى الخ) ههنا شئ لابد من التنبيه عليه وهو أن قوله أمدكم بانعام وبنين وجنات وعيون ان كان هو المراد فقط من الجملة الاولى كانت الثانية بدل بعض ولكن يفوت التنبيه على جميع النعم المعلومة لهم وان أريد ما هو أعم لم تكن الثانية بدل بعض بل من ذكر الخاص بعد العام فلا تكون أوفى لان الاولى أوفى من جهة افادة العموم والثانية أوفى من جهة التفصيل تأمل ع ق (قوله بالتفصيل) حتى سميت بنوعها ع ق (قوله من غير احالة على علم المخاطبين) أى من غير أن يحال تفصيلها على علم المخاطبين المعاندين اذربما نسبوا تلك النعم الى قدرتهم جهلا منهم وانما ينسبون نعما أخرى مثلا اليه تعالى كالاحياء والتصوير ع ق (قوله يشمل الانعام وغيرها) كان الاولى أن يقول يشمل المذكورة فى الآية وغيرها كالسمع والبصر والعافيه (قوله فان المراد به الخ) ومعلوم أنه ليس المراد أن ارحل موضوع لكمال اظهار الكراهة وانما وضع لطلب الرحيل لكن لما كان طلب الشئ عرفا يقتضى غالبا محبته ومحبة الشئ تستلزم كراهة ضده وهو هنا الاقامة فهم منه كراهة الاقامة والدليل على أن الامر أجرى على مقتضى هذا الغالب ولم يرد به مجرد الطلب الصادق بعدم كراهة الضد قوله والا فكن فى السر الخ فانه يدل على كراهة اقامته لشره لا لانه مأمور بالرحيل مع عدم المبالاة باقامته وعدم كراهتها بل لمصلحة له فيه مثلا ولما كان اظهار الكراهة يحصل بغير اللفظ كالاشارة وعدل الى اللفظ الاقوى دل ذلك على كماله ولهذا كان ارحل وافيا بالمراد وان لم يكن أوفى ولما كانت هذه الكراهة مدلولة لقوله ارحل التزاما كان لا تقيمن أوفى دلالة عليها لان دلالته عليها بالمطابقة القصدية العرفية مع ما فيه من التأكيد بالنون وانما زدنا القصدية العرفية لما أشرنا اليه فى قوله ارحل من أنه لم يوضع لذلك فكذا لا تقيمن فانه انما وضع للنهى لكن يكون مع قصد الكراهة دائما باعتبار الاستعمال العرفى ويدل على الكمال فى الكراهة التأكيد بالنون فانك انما تقول لا تقيمن عندى اذا أردت ارتحاله وبعده على وجه الكراهة الشديدة لا على وجه مطلق النهى الصادق بعدم المبالاة بالاقامة والحاصل أن الغرض من قوله ارحل ولا تقيمن اظهار الكراهة على وجه الكمال لا مطلق كفه عن الاقامة الصادق بعدم الكراهة بل الكراهة هى المقصودة بالذات سواء وجد معها ارتحال أو لم يوجد لعارض كما اذا امتنع منه مانع والدليل على ذلك فى ارحل الاستعمال الغالب مع قوله والا فكن الخ وفى لا تقيمن الاستعمال العرفى دائما مع زيادة نون التوكيد وقوله والا فكن الخ ولما كانت دلالة لا تقيمن على هذا المقصود أوفى لما ذكر وهو مع ذلك ليس بعض مدلول ارحل ولا نفسه بل هو ملابسه للازمة بينهما صار بدل اشتمال منه فوزانه وزان حسنها فى أعجبتنى الدار حسنها من ع ق وكتب أيضا قوله فان المراد به أى الغرض من استعماله فالمراد بمعنى الغرض لا ما استعمل فيه اللفظ أطول (قوله اظهار الكراهة) أى اظهار كمال الكراهة قاله ع ق وهكذا فى الاطول حيث قال أى كمال اظهار كمال الكراهة (قوله أوفى بتأديته) أى تأدية الغرض من الاستعمال (قوله لدلالته عليه) أى على الكراهة وتذكير الضمير لعدم الاعتداد بتأنيث المصدر وبما قررنا لم يلزم كون اظهار الكراهة ما استعمل فيه اللفظ مع ظهور بطلانه كما لزم على من جعل ضمير عليه لكمال اظهار الكراهة أطول وفيه تعريض بالشارح ولهذا بحث ع س بأن مدلول لا تقيمن الكراهة وكمالها لا كمال اظهار ذلك بل هذا انما استفيد من ذكر اللفظ الدال على الكراهة وكمالها فى العبارة تسمح (قوله باعتبار الوضع العرفى) أى لا باعتبار الوضع الاصلى ولو كان تسميتها بالبدل الاشتمالى باعتبار أن مدلولها الاصلى ليس بعضا ولا كلا كما قرر المصنف (قوله حيث يقال الخ) للتعليل (قوله ولا يقصد كفه عن الاقامة) أى سواء كان مع كراهية أم لا (قوله بل مجرد اظهار كراهية حضوره) والتأكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى مطول وكتب أيضا قوله بل مجرد اظهار كراهية حضوره أى سواء وجد معها ارتحال أو لم يوجد لمانع ع ق (قوله فلا يكون تأكيدا) ولا بيانا أطول وكتب أيضا قوله فلا يكون تأكيدا قد يقال المغايرة لا تنافى التأكيد المعنوى كما سبق فى ذلك الكتاب لا ريب فيه الا أن يقال المغايرة المشترط نفيها هى ما لا يؤول المعنيان فيها المعنى واحد وان تلازما كما هنا واما مغايرة يؤول المعنيان فيها الشئ واحد فلا يضر وهو ما سبق فى ذلك الكتاب سم وجوابه مبنى على ما قدمه

لكونه مطلوبا فى نفسه وذريعة الى غيره (والثانى) أعنى قوله أمدكم بانعام الى آخره (أوفى بتاديته) أى تادية المراد الذى هو التنبيه (لدلالته) أى الثانى (عليها) أى على نعم الله تعالى (بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه فى أعجبنى زيد وجهه لدخول الثانى فى الاول) لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها (و) الثانى أعنى المنزل منزلة بدل الاشتمال (نحو

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا * والا فكن فى السر والجهر مسلما * فان المراد به) أى بقوله ارحل (كمال اظهار الكراهة لاقامته) أى المخاطب (وقوله لا تقيمن عندنا أوفى بتاديته لدلالته) أى دلالة لا تقيمن (عليه) أى على كمال اظهار الكراهة (بالمطابقة مع التأكيد) الحاصل من النون وكونها مطابقة باعتبار الوضع العرفى حيث يقال لا تقم عندى ولا يقصد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهية حضوره (فوزانه) أى وزان لا تقيمن عندنا (وزان حسنها فى أعجبتنى الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال) فلا يكون تأكيدا

من أن معنى لا ريب فيه على جعله تأكيدا لذلك الكتاب لا ريب في بلوغه الدرجة القصوى في الكمال في الهداية وتقدم مافيه (قوله وغير داخل فيه) أي عدم الاقامة غير داخل في مفهوم الارتحال مطول وكتب أيضا قوله وغير داخل فيه هو ظاهر بناء على أن الامر بالشئ لا يتضمن النهي عن الضد وهو الاقرب والا ففيه بحث ع ق وأقول لا بحث لان الدخول المنفي الدخول بالبعضية لا باللزوم المراد لمن قال الامر يتضمن الخ وفي الفنري انه على هذا القول في حكم بدل البعض من الكل (قوله ولم يعتد الخ) بحث فيه بان هذا البيان يجري في عطف البيان مع انهم ذكروه ولم يهملوه وأجيب بان هذه نكتة فلا يلزم اطرادها الا نها توجيه لما وقع على خلاف الاصل وماذكره الشارح أخذه من الايضاح وانما وسط هذا الكلام ولم يقدمه عند قوله منزلة بدل البعض أو الاشتمال ولم يؤخره عن بقية التوجيه لانه من تتمة التوجيه اذ لا بد من نفيه أيضا حيث نفي التأكيد وبدل البعض من يس وكتب أيضا قوله ولم يعتد الخ وترك بدل الغلط لانه لا يقع في الفصيح الا أن بدل الغلط قسمان أحدهما أن يكون غلط حقيقة والثاني أن لا يكون غلط حقيقة لكنه يتغالط بان يفعل فعل الغلط لغرض من الاغراض والذي لا يقع في الفصيح هو الاول دون الثاني وكانه لكونه نادرا لم يتعرض له كره سم (قوله بمغايرة اللفظين) أي دائما في البدل والتوكيد ليس كذلك لانه تارة مغاير وتارة لا (قوله وهذا) أي التمييز المذكور لا يتحقق الخ اذ المغايرة موجودة فيهما في الجمل ولا يتأتى قصد النسبة بالبدل الجملة وكلامه صريح في أنه لا يتحقق في الجمل التي لها محل من الاعراب كون المقصود الذاتي هو الجملة الثانية وفيه نظر اذ لا مانع منه فيها كقولك قلت لها جعت بين الامرين تزنين وتتصدقين على أن المقصود الذاتي بايقاع القول الجملة الثانية ولهذا خص ابن يعقوب عدم تحقق ذلك بالجمل التي لا محل لها كما يعلم بمراجعته فتأمل منصفا ثم رأيت في كلام سم ما يؤيد ما قلنا حيث قال في حواشيه على الحفيد متعقبا قول الحفيد ما لا محل له لا يتصور فيه القصد بالنسبة ما نصه هذا الكلام انما يمنع التمييز عن التأكيد في الجمل التي لا محل لها على انه قد يبحث في هذا فانه يمكن أن يراد بالنسبة ما يشمل الاخبار بمضمون الجملة وهذا ممكن فيما لا محل لها بان يكون المقصود بالذات الاخبار بالثانية والاخبار بالاولى لمجرد التوطئة له ولا يمنع التمييز فيما له محل فلم يعتبر بدل الكل فيما له محل الا أن يقال لما كان الكلام فيما لا محل له ولم يتميز فيه بدل الكل لم يلتفت اليه اهو ويمكن تقرير الشارح على وجه لا يرد عليه تنظيرنا السابق بان يكون المراد وهذا أي التمييز بالامرين معا لا يتحقق الخ فلا ينافي وجود الامر الثاني فيما له محل فقوله لاسيما التي الخ أي فانها لم يوجد فيها الامران معا ولا أحدهما وكتب أيضا قوله وهذا لا يتحقق في الجمل الخ لان التأكيد المعتبر في الجمل لا بد أن يكون لفظه غير لفظ المتبوع اذ ليس المراد بتأكيد الجمل تكريرها وحينئذ لا يتميز أحدهما عن الآخر بهذا القيد ثم الجمل التي ليس لها محل من الاعراب لا يتصور فيها القصد بالنسبة كذا في الحفيد قال صاحب العروس ومن الغريب أن أهل هذا الفن لم يذكروا من أقسام كمال الاتصال أن تكون الثانية صريحة في تأكيد الاولى باعادتها بلفظها مثل قام زيد قام زيد مع أنها أجدر بان يحكم عليها بكمال الاتصال مما هو فرع عنها وملحق بها ولعلهم انما تركوا ذلك لان المؤكد الصريح هو نفس المؤكد فكانهما جملة واحدة فلا تعدد اه وفي قول الحفيد ثم الجمل الخ كلام لسم قدمناه فانظره (قوله لاسيما التي ليس لها محل من الاعراب) فانه لا يتصور فيها أن تكون الثانية هي المقصودة بالنسبة اذ لا نسبة هنالك بين الاولى وشئ آخر حتى تجعل الثانية بدلا عن الاولى في ذلك (قوله أي بين عدم الاقامة) أي الذي هو مدلول الثانية وقوله والارتحال أي الذي هو مدلول الاولى (قوله والكلام الخ) جواب عن سؤال مقدر وقد تقدم بيانه مع مافيه عند قوله ارسوا نزاولها فراجعه وكتب أيضا قوله والكلام في أن الجملة الاولى الخ قال شيخنا الكلام هنا ليس كالكلام في قوله ارسوا لان الجملة الثانية بدل وقد تقرر أن البدل على نية تكرار العامل فالعامل حينئذ في الجملة الثانية وهي قولنا لا تقيمن عندنا مقدر تقديره أقول له لا تقيمن عندنا فالجملة وهي القول ومقوله بدل من جملة أقول له ارحل لا من مقولها كما ذكره وكل منهما على ما قررناه لا محل له فهما مما نحن فيه والعجب كل العجب من غفلتهم عن هذا وجوابهم عن المصنف بانه بالنظر الى الجملتين قبل الحكاية اه يس (قوله وانما قال في المثالين ان الثانية أوفى الخ) عبارة ع ق وفهم من قوله أوفى أن الاولى في القسمين أعني بدل البعض وبدل

(وغير داخل فيه) فلا يكون بدل البعض ولم يعتد ببدل الكل لانه انما يتميز عن التأكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني وهذا لا يتحقق في الجمل لاسيما التي ليس لها محل من الاعراب (مع ما بينهما) أي بين عدم الاقامة والارتحال (من الملابسة) اللزومية فيكون بدل اشتمال والكلام في أن الجملة الاولى أعني ارحل ذات محل من الاعراب مثل ما مر في ارسوا نزاولها وانما قال في المثالين ان الثانية أوفى لان الاولى وافية مع ضرب من القصور

الاشتمال وافيه أيضا لكن الثانية أوفى أما القسم الاول فظاهر لان الاولى دلت على المذكور بالعموم وانما فاتتها الثانية بالخصوص وأما فى القسم الثانى فلما أشرنا اليه من أن افهام الكراهية يكون بغير اللفظ كالاشارة فافادة ذلك باللفظ واف لكن الثانية وهى لا تقمين أوفى وهذا يقتضى أن المصنف لم يمثل لغير الوافية والاولى حمل الكلام على ماقررنا أولا من أن غير الوافية هى التى أعقبت ببدل البعض والاشتمال لانه لا يفهم المراد الا بالبدل اذ لا اشعار للاعم بالاخص ولا للمجمل بالمبين وأن التى هى كغير الوافية هى التى أتبعت ببدل الكل بناء على اعتباره فى الجمل لان مدلول الاولى هو مدلول الثانية مصدوقا ولو اختلف المفهوم وذلك لان المصدوق أكثر رعاية من المفهوم وعليه يكون قوله أوفى تفضيلا باعتبار مطلق المشاركة لا باعتبار الوفاء المقصود فى الحالة الراهنة وانما قلنا حمل الكلام على هذا أولى لان غير الوافية هى التى صدر بها فينصرف التمثيل لها وتكون التى هى كغير الوافية كالمستطردة باعتبار مالم يذكر وهو وذكره الغير وأيضا لو كان التفضيل عاما لبدل البعض والاشتمال على أن التمثيل ليس لغير الوافية بل للوافية التى كغير الوافية لاقتضى أن بدل الاشتمال والبعض منهما ماالاولى فيه لا وفاء فيها أصلا ولا يكاد يوجد ذلك فيهما لان الوفاء بالعموم والاجمال لازم لهما تأمل ثم قد علم مما تقدم أن وجه منع العطف فى التأكيد كون التأكيد مع المؤكد كالشئ الواحد وبمثله علل المنع فى بدل البعض والاشتمال والاولى كما قيل أن المنع فيهما لكون المبدل منه فى نية الطرح عن القصد الذاتى فصار لو عطف عليه كالعطف على مالم يذكر وأما التعليل بالاتحاد فلا يتم مع كون المبدل منه كالمعدوم اذ لا يتحد ماهو بمنزلة المعدوم بالموجود مع أن البعض من حيث هو المشتمل عليه من حيث هو لا اتحاد بينه وبين ماقبله ولكن على هذا لا يكون هناك مايحقق بينهما كمال الاتصال كما هو فرض المسئلة تأمل ع ق وقوله فى صدر العبارة فافادة ذلك باللفظ واف أى فافادة ذلك الافهام والاظهار أى افادة كمال ذلك من حيث العدول الى اللفظ الاقوى مع حصوله بغيره كالاشارة تأمل (قوله باعتبار الاجمال) أى فى الآية وقوله وعدم مطابقة الدلالة أى فى البيت (قوله لخفائها) أى مع اقتضاء المقام ازالته مطول وكتب أيضا قوله لخفائها والفرق بين البدل والبيان مع وجود الخفاء فى كل من المبدل منه والمبين أن المقصود فى البدل هو الثانى لا الاول والمقصود فى البيان هو الاول والثانى توضيح له فالايضاح حاصل فى البدل غير مقصود منه بالذات وحاصل مقصود من البيان (قوله أى الاولى) من غير أن يقصد استئناف الاخبار بنسبتها كما فى البدل وانما المقصود بيان الاولى لما فيها من الخفاء ع ق (قوله نحو فوسوس اليه) ضمن وسوس معنى ألقى فعدى بالى فكأنه قيل ألقى اليه الشيطان وسوسته ع ق وكتب أيضا قوله نحو فوسوس اليه الشيطان الخ نظر فيه بان الظاهر أن له محلا وهو الجر فانه معطوف على قلنا الذى أضيف اليه اذ كذا فى يس وقال صاحب الاطول كون الجملة الثانية بيانا للاولى أعم من أن تكون بتمامها بيانا لتمام الاولى أو تكون بتمامها بيانا لجزء الاولى أو يكون جزؤها بيانا لجزء الاولى ثم قال وماقاله الشارح المحقق من أنه لو لم يقيد قوله قال بالشيطان لم يصلح تفسيرا لقوله وسوس لانها القول الخفى لاضلال وقال أعم فلا بد من تقييده بالفاعل حتى يصلح تفسيرا له لانه بالتقييد بالشيطان يفهم كونه للاضلال وكونه خفيا لا يتم لان البيان يكفى فيه كونه يفيد الوضوح مع أنه يزيد عليه المبين بوضوح فيحصل من اجتماعهما مزيد ايضاح كما تقرر فى النحو وكذا ماقاله السيد السند حيث قال بل نقول لابد فى الثانى من ملاحظة التعلق بالمفعول أيضا حتى يصلح بيانا للاولى ولا شبهة أن القول المقيد بهذا الفاعل والمفعول ليس بيانا لمطلق الوسوسة ولا لوسوسة الشيطان بل لوسوسته لآدم عليه السلام فالنسبة بالبيانية بين الجملتين دون مجرد الفعلين فيه ضعف لانه يصح بيان المطلق بالمخصوص فيصح أن يكون القول المقيد بالمفعول بيانا للوسوسة المطلقة والقول المقيد بالمفعول ليس جملة فلا يلزم أن تكون النسبة بين الجملتين بالبيانية اهـ ولا يخفى أن الاظهر ماللشارح والسيد ولم يعتبر النعت فى الجمل التى لا محل لها لان المنعوت يستدعى كونه متصورا محققا وحده بحيث يصح الحكم عليه بالنعت والجملتان من حيث انهما جملتان بان لا ينقلا الى باب التصور لا يصح الاخبار باحداهما عن الاخرى لان المخبر به لا يستقل بالافادة وكل جملة تستقل بالافادة ع ق وقال فى الاطول بعد أن نقل مثل ذلك عن الشارح والسيد مانصه ونحن نقول ليس التنزيل أى تنزيل الجملة الثانية

باعتبار الاجمال وعدم مطابقة الدلالة فصارت كغير الوافية (أو) لكون الثانية (بيانا لها) أى للاولى (لخفائها) أى الاولى (نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك

منزلة النعت مثلا الا مقتضيا النوع مناسبة ولا يقتضي رعاية خصوصية صاحب المنزلة في التنزل والالم يصح التنزيل منزلة البدل لان البدل مقصود بالنسبة والجملة من حيث هي جملة لا تصلح لذلك على أن الجملة ربما تدل على حال جملة كأن تقول زيد قائم علمت فتفصل علمت عن زيد قائم لانه يدل على انه معلوم فيكون بمنزلة النعت اهـ وأطال الفنرى أيضا في رد ما مر عن الشارح والسيد فراجعه (قوله على شجرة الخلد) أضاف الشجرة الى الخلد لادعائه أن الاكل منها سبب لخلود الآكل (قوله لا يبلى) أى لا يتطرق اليه نقصان فضلا عن الزوال (قوله فان وزانه) الملائم لما سبق فوزانه أطول (قوله من نقب) هو ضعف أسفل الخف في الابل والحافر في غيرها من خشونة الارض والدبر معلوم ع ق وهو أعني الدبر جرح في ظهر البعير (قوله وظاهر أن ليس لفظ قال بيانا الخ) اذ القول أعم من الوسوسة كما بين (قوله وأما كونها كالمنقطعة عنها) فيجب فصلها عنها او كان المناسب لما سبق وأما شبه كمال الانقطاع الخ (قوله وهما الخ) اى مع المغايرة الكلية فلا يرد كمال الاتصال وكذا يقال في قول الشارح باعتبار اشتماله على مانع من العطف أى مع المغايرة الكلية فلا يرد أن ماذكره من وجه الشبه مشترك بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع أفاده الفنرى (قوله مما ليس بمقصود) أى مما ليس بمقصود العطف عليه وعبارة المطول مما يؤدى الى فساد المعنى أى مما يؤدى العطف عليه الى فساد المعنى ومثل ما في المطول في الاطول ثم قال لو كان مطلق ايهام غير المقصود مردودا لما صح الفصل لدفع ايهام غير المقصود مع أنه مع الفصل يحتمل الاستئناف ففيه ايهام الاستئناف الغير المقصود والمراد بالايهام أما الدلالة الضعيفة فحينئذ تبادر العطف على الغير أو الشك فيه يكون معلوما بطريق الاولى وأما التعبير بالايهام لكون المدلول ضعيفا فاسدا وحينئذ يشمل الكل اهـ وعلى الثاني يراد بالايهام الايقاع في الوهم بمعنى الذهن (قوله وشبه) أى المصنف هذا أى كون عطفها على السابقة موهما تشبيها ضمنيا مأخوذا من جعله علة لتشبيه الجملة بالمنقطعة وقوله باعتبار اشتماله على مانع هو الايهام فعلم انه يقتضي الفصل باعتبار ما اشتمل عليه لا باعتبار ذاته (قوله الا أنه لما كان) أى المانع وقوله خارجيا أى عن هذا الا انه قبله (قوله ويسمى الفصل) أى ترك العطف لاجل ذلك قطعا اما من تخصيص الخاص باسم العام اصطلاحا لان كل فصل قطع واما لان فيه قطع توهم خلاف المراد ع ق وقال في الاطول ويسمى الفصل لذلك قطعا لان الجملتين كانتا متصلتين لوجود التناسب والجامع فقطع لمانع فالفصل فيه كأنه قطع متصل (قوله أراها) على صيغة المجهول شاع في الظن أى أظنها وانما جعل ضلالها مظنونا مع أن المناسب دعوى التيقن تحرزا عن دعوى التيقن في ضلالها واشعارا بان غاية الجراءة دعوى الظن أطول (قوله فبين الجملتين مناسبة ظاهرة) ربما ينافي قوله في الاحوال الستة لان الوصل يقتضي مغايرة ومناسبة أى والمناسبة لا تناسب كمال الانقطاع ولا شبهه وأجيب بان المناسبة التي لا تناسبه هي المصححة للعطف بخلاف التي معها الايهام المنافي للعطف فيصح وجودها فيه (قوله لان معنى أراها أظنها) هكذا شاع في الاستعمال والا فمعناه الاصلي أجعل رائيا اياها أى ظانا اياها فأرى المجهول بمعنى أظن المعلوم من استعمال الشئ في لازم معناه أفاده الفنرى (قوله وكون المسند اليه في الاولى محبوبا الخ) فبينهما تضايف أو تقارن في الخيال أطول (قوله لئلا يتوهم الخ) لا يقال لا مناسبة بين مسند أبغي وأراها وكفى بذلك في نفي التوهم لانا نقول كفى للمناسبة كونه متعلق الظن وفيه أن اختيار الفصل على العطف لذلك انما يتمشى لو لم يكن في الفصل أيضا ايهام خلاف المقصود ولا خفاء في احتمال كون أراها حالا من فاعل أبغي وخبرا بعد خبر لان الا أن يقال الاصل في الجملة أن لا تخرج عن الاستقلال والاصل هو الفصل فاذا منع المانع من العارض الذي هو العطف يختار الاصل بمرجح الاصالة وان لم يخل عن مانع كان مع العطف فليتأمل * وفي المفتاح ولا يصح جعل الفصل لرعاية الوزن لانه ليس هناك أى ليس في مرتبة الداعي المعنوي فمع وجوده لا يستند صنيع البليغ الى الامر اللفظي ويعلم منه أن من نكات الفصل رعاية الوزن أطول (قوله ويحتمل الاستئناف) فيكون من شبه كمال الاتصال وكتب أيضا قوله ويحتمل الخ دخل عليه ع ق بقوله ثم أشار الى وجه آخر مانع من العطف في قوله أراها في الضلال تهيم بقوله ويحتمل الاستئناف يعني ان قوله أراها يحتمل أن يكون غير استئناف بان يقصد الاخبار به كما قبله من غير تقدير سؤال يكون جوابا عنه فيكون المانع من

على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه) أى وزان قال يا آدم (وزان عمر في قوله

أقسم بالله أبو حفص عمر) ما مسها من نقب ولا دبر

حيث جعل الثاني بيانا وتوضيحا للاول وظاهر أن ليس لفظ قال بيانا وتفسيرا للفظ وسوس حتى يكون هذا من باب بيان الفعل دون الجملة بل المبين هو مجموع الجملة (وأما كونها) أى الجملة الثانية (كالمنقطعة عنها) أى عن الاولى (فلكون عطفها عليها) أى الثانية على الاولى (موهما لعطفها على غيرها) مما ليس بمقصود وشبه هذا بكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف الا أنه لما كان خارجيا يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع (ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله

وتظن سلمى أنني أبغي بها بدلا أراها في الضلال تهيم

فبين الجملتين مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين لان معنى أراها أظنها وكون المسند اليه في الاولى محبوبا وفي الثانية محبا لكنه ترك العطف لئلا يتوهم انه عطف على أبغي فيكون من مظنونات سلمى (ويحتمل الاستئناف) كأنه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال أراها تتحير في أودية الضلال (وأما كونها) أى الثانية

العطف هو الايهام السابق و يحتمل أن يكون استئنافا بأن يقدر سؤال و يكون هو جوابا عنه فكأنه قيل وكيف تراها فى ذلك الظن فقال أراها مخطئة تتحير فى اودية الضلال والغلط فيكون المانع كون الجملة كالمتصلة بما قبلها لاقتضائه السؤال أو تنزيله منزلة السؤال والجواب بفصل عن السؤال كما قال وأما كونها كالمتصلة الخ (قوله كالمتصلة) اى كمال الاتصال (قوله اقتضته الاولى) لكونها مجملة فى نفسها باعتبار الصحة وعدمها أو مجملة السبب أو غير ذلك مما يقتضى السؤال ع ق (قوله ومقتضية له) عطف تفسير (قوله فتفصل الثانية عنها الخ) وقد ورد على منع العطف على الجملة التى هى كالسؤال قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه بعد قوله ما كان للنبى والذين آمنوا الخ اذ هو فى تقدير ولم استغفر ابراهيم لابيه وقد عطف الجواب بعد تقديره وأجيب بأن الواو للاستئناف لا للعطف و بغير ذلك تأمله ع ق (قوله لما بينهما من الاتصال) أى الاتصال الشبيه فكما ان الجملة الاولى فى الاقسام الثلاثة من كمال الاتصال مستتبعة للثانية ولم توجد الثانية بدون الاولى كذلك السؤال مستتبع للجواب والجواب لا يوجد بدون السؤال فكلا صورة الجواب والسؤال والاستئناف من شبه كمال الاتصال وهو الظاهر من التشبيه اه عبد الحكيم وفى الاطول بعد تقرير قول المصنف كما يفصل الجواب عن السؤال ما نصه وهذا يشعر بأن من موجبات كمال الاتصال كون الجملتين سؤالا وجوابا وانما لم يعد ذلك فى تفصيل كمال الاتصال لان الجواب والسؤال لا يحتاج الفصل فيهما الى اعتباره لانهما يكونان فى كلام متكلمين فالجواب أبدا ابتداء كلام غير مسبوق بما يعطف عليه فلم يحتج الى اعتبار اتصاله بالسؤال ولك أن تقول اتصال الجواب والسؤال داخل فى قولهم أو بيانا لها لان الجواب بيان لمبهم السؤال اه وكتب ايضا قوله لما بينهما من الاتصال و بعضهم يجعل منع العطف بين الجواب والسؤال لما بينهما من كمال الانقطاع اذ السؤال انشاء والجواب اخبار ع ق (قوله قال السكاكى) الحاصل ان المصنف ينزل الاولى منزلة السؤال فالثانية جوابها والسكاكى يقدر السؤال واقعا فالثانية جوابه قاله فى العروس من يس وكتب أيضا قوله قال السكاكى الخ قال ع ق وهذا أى كلام السكاكى يقتضى أن موجب المنع كونه جوابا لسؤال مقدر وما تقدم يقتضى ان الموجب هو تنزيل الاولى منزلة السؤال ويمكن أن يحمل الكلام على معنى أن السؤال يقدر كالواقع للنكت المذكورة بعده وأما الفصل فلتنزيل الاولى منزلة السؤال وان كان كلاهما يصلح سببا للقطع اه وبقوله ويمكن الخ عرفت أن قول المصنف قال السكاكى الخ فائدة مستقلة وسيأتى ان شاء الله تعالى زيادة تحقيق لهذا (قوله بالفحوى) أى بقوة الكلام باعتبار قرائن الاحوال ع ق (قوله و يطلب الخ) اى يقصد ولو قال و يجعل الكلام الثانى جوابا له لكان أخصر وأوضح و به عبر ابن يعقوب تأمل (قوله لذلك) أى التنزيل وعبارة ع ق فحينئذ يقطع عن الكلام الاول اذ لا يعطف جواب سؤال على كلام آخر (قوله كاغناء السامع عن أن يسأل) تعظيما له أو شفقة عليه ع ق (قوله أو مثل) أشار به الى أنه عطف على اغناء لا على أن يسأل وانما قدر مثل لا الكاف لانها حرف واحد يستكره مزجها من الشارح بالمتن يس لكن مثل فى كلام المصنف معطوف على كاغناء (قوله كلامك) أيها المتكلم وقوله بكلامه أى السامع (قوله بتقليل اللفظ) الباء بمعنى مع (قوله وهو تقدير الخ) فيه تسمح اذ التقدير وعدم التصريح سبب للتقليل لا نفسه اه (قوله او غير ذلك) كالتنبيه على فطانة السامع وان المقدر عنده كالمذكور وكتب أيضا ما نصه عطف على اغناء (قوله وليس فى كلام السكاكى الخ) أى كما فى كلام المصنف وكتب أيضا قوله وليس فى كلام الخ قصده التنبيه على أنه ليس فى كلام السكاكى وأنه من زيادات المصنف و بيان وجه هذه الزيادة فتأمل (قوله وكأن المصنف نظر الخ) عبارة ع ق وكأن المصنف رأى أن قطع الثانية عن الاولى لما كان كقطع الجواب عن السؤال لزم كون الاولى منزلة بمنزلة السؤال لان الحاق القطع بالقطع يقتضى الحاق المقطوع عنه الذى هو الاولى بالمقطوع عنه الذى هو السؤال والا كان القطع لا من جهة الاتصال المنسوب للجواب والسؤال بل من جهة أخرى وفيه بحث لان تشبيه القطع بالقطع لا يقتضى تشبيه المقطوع عنه بالمقطوع عنه لصحة أن يكون القطع من وجود ربط يشبه ذلك الربط مع كون المقطوع عنه فى احد الربطين سببا والآخر سبب السبب مثلا ولا ينزل أحدهما منزلة الآخر الا فى مجرد الربط وهو

(كالمتصلة بها) أى بالاولى (فلكونها) أى الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلته) أى السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له (فتفصل الثانية (عنها) أى عن الاولى (كما يفصل الجواب عن السؤال) لما بينهما من الاتصال قال (السكاكى فينزل) ذلك السؤال الذى تقتضيه الاولى وتدل عليه بالفحوى (منزلة) السؤال (الواقع) و يطلب بالكلام الثانى وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام الاول لذلك وتنزيله منزلة الواقع انما يكون (لنكتة كاغناء السامع عن أن يسأل أو) مثل (أن لا يسمع منه) أى من السامع (شئ) تحقيرا له وكراهة لكلامه او مثل أن لا ينقطع كلامك بكلامه أو مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطفة أو غير ذلك وليس فى كلام السكاكى دلالة على أن الاولى تنزل منزلة السؤال وكأن المصنف نظر الى أن قطع الثانية عن الاولى

مثل قطع الجواب عن السؤال انما يكون على تقدير تنزيل الاولى منزلة السؤال وتشبيهها به والاظهر أنه لاحاجة الى ذلك بل مجرد كون الاولى منشا السؤال كاف فى ذلك أشير اليه فى الكشاف (ويسمى الفصل لذلك) أى لكونه جوابا لسؤال اقتضته الاولى (استئنافا وكذا) الجملة (الثانية) نفسها تسمى استئنافا ومستأنفة (وهو) أى الاستئناف (ثلاثة اضرب لان السؤال) الذى تضمنته الاولى (اما عن سبب الحكم مطلقا نحو

قال لى كيف أنت قلت عليل
سهر دائم وحزن طويل

أى مابالك عليلا أو ماسبب علتك) بقرينة العرف والعادة لانه اذا قيل فلان مريض فانما يسئل عن مرضه وسببه لا أن يقال هل سبب علته كذا وكذا لاسيما السهر والحزن حتى يكون السؤال عن السبب الخاص (وأما عن سبب خاص) لهذا الحكم (نحو وما أبرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس أمارة بالسوء) بقرينة التاكيد (وهذا الضرب

مستشعر من تشبيه القطع بالقطع من غير حاجة لتشبيه احد المقطوع عنهما بالآخر ولهذا يصح هنا أن تجعل كون الجملة الاولى منشا السؤال الذى هو سبب الجواب كافيا فى القطع لانها سبب السبب من غير حاجة لزيادة تنزيلها منزلة السؤال وتشبيهها به كما أشار اليه صاحب الكشاف لا يقال الاكتفاء بمجرد كونه منشأ السؤال فصار سبب السبب ينافيه جعل السؤال كالمذكور على ماقاله السكاكى لانا نقول تقدم أن جعل السؤال كالمذكور ليس للقطع بل لنكتة أخرى تقدمت ولك أن تقول تنزيل الاولى منزلة السؤال للقطع أو كونها منشأ للسؤال للقطع أو تقدير السؤال كالمذكور للقطع مآلها واحد والاختلاف فى الاعتبار والتعبير والتلازم حاصل فى الكل فاى فائدة لهذا الاختلاف تامل فى هذا المقام اه (قوله مثل قطع الخ) حال من قطع وقوله وقوله انما يكون خبران (قوله لاحاجة الى ذلك) أى التنزيل المذكور وهو تنزيل الاولى منزلة السؤال وقوله كاف فى ذلك أى فى القطع وأما تنزيل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع فللنكت المقدمة كما ذكره ابن يعقوب فراجعه (قوله الفصل) أى ترك العطف لذلك أى لاجل ذلك (قوله تسمى استئنافا) تسمية للازم باسم الملزوم (قوله لان السؤال الخ) أى لان المنبهم على السامع اما سبب الحكم الكائن فى الجملة الاولى على الاطلاق بمعنى أنه جهل السبب من أصله واما سبب خاص بمعنى أنه تصور نفى جميع الاسباب الا سببا خاص تردد فى حصوله ونفيه وأما غير السبب بان ينبهم عليه شئ مما يتعلق بالجملة الاولى ع ق (قوله الحكم) المراد به هنا المحكوم به (قوله مطلقا) اى عن الالتفات والنظر الى سبب خاص متردد فيه لجهله بصورة السبب أصلا فالجواب أى سبب كان (قوله عليل) أى أنا عليل ولا شاهد فى هذا لانه جواب لسؤال ملفوظ بل فى قوله سهر دائم الخ أى سبب علتى سهر الخ (قوله اى مابالك الخ) أى ماحالك عليلا والسؤال عن حال العليل بعد العلم بعلته يوجب كون المعنى ماسبب علتك اذ لا يبقى مايسئل عنه بعد العلم بها الا سببها فيقدر هذا السؤال المفيد لهذا المعنى أو يقدر ماسبب علتك اه ع ق فاو للتنويع فى العبارة اذ معنى التركيب الاول يرجع الى معنى الثانى (قوله بقرينة العرف والعادة الخ) أى وانما كان السؤال عن السبب المطلق لا الخاص بقرينة الخ وكتب أيضا مانصه وبقرينة عدم التاكيد فى الجواب ولا يقال ان اسمية الجملة من المؤكدات لانها وحدها لا تكفى فى مقام التردد (قوله فانما يسأل) أى فانما يسأل سامع هذا القول عن مرضه وكتب أيضا قوله فانما يسأل الخ فيؤتى بالجواب خاليا عن التاكيد وقوله حتى يكون السؤال الخ فيؤتى بالجواب مؤكدا قال ع ق نعم اذا وقع المرض فى جهة غلب فيها سبب خاص فيمكن ان يتردد فى ثبوته فيقال فيه هل سبب مرضه أكل الفاكهة الفلانية أولا مثلا فيكون الجواب هو أن يقال مثلا ان سببه أكل تلك الفاكهة اه (قوله عن مرضه) أى سبب مرضه فقوله وسببه تفسير للمراد من المعطوف عليه ولو اقتصر على قوله عن سبب مرضه لكان أوضح كذا قيل واستشهد له بعبارة المطول وهى لان العادة اذا قيل فلان عليل أن يسئل عن سبب علته وموجب مرضه اه ويحتمل أن يكون المعنى من نوع مرضه وسببه لانه بعد العلم بمطلق المرض يسئل عن خصوص نوعه وسببه أى والسؤال عن خصوص النوع منتف فى البيت غير محتمل لان الجواب بالسبب لا بالنوع ولا شاهد فى عبارة المطول لعدم الحصر فيها بخلاف عبارة المختصر (قوله لان يقال هل سبب علته كذا وكذا) أى على وجه التردد فى ثبوت سبب خاص (قوله لاسيما السهر والحزن) لانهما أبعد الاسباب فى احداث المرض فهما جديران بان لا يتردد فى ثبوتهما ويسئل عن حصولهما من ع ق (قوله حتى يكون الخ) تفريع على المنفى (قوله وأما عن سبب خاص لهذا الحكم) فيكون المقام مقام أن يتردد فى ثبوته ع ق ولهذا يؤتى بالجواب مؤكدا (قوله لهذا الحكم) أى الكائن فى الجملة الاولى (قوله كان قيل الخ) لان الحكم بنفى تنزيه النفس من طهارتها وتبعيدها عن شهواتها ولذاتها يتبادر منه أن ذلك لانطباعها فى أصلها على طلب مالا ينبغى وأمرها به فكان المقام مقام أن يتردد فى ثبوت أمرها بالسوء بعد تصوره فكانه قيل هل لان النفس أمارة بالسوء ع ق ومنه يعلم أن قوله هل النفس أمارة بالسوء معناه هل لان النفس الخ أى هل سبب عدم التبرئة أن النفس الخ لان الفرض أن السؤال عن سبب خاص (قوله بقرينة التاكيد) اى تقدير السؤال بهل الدالة على طلب التصديق

بثبوت السبب الخاص بقرينة الخ وكتب أيضا قوله بقرينة التأكيد أى لانه انما يحسن اذا كان المخاطب مترددا ولا يكون كذلك الا عند السؤال عن السبب الخاص لانه يسئل هل هو السبب فهو متردد وفى المطول فالتأكيد دليل على أن السؤال عن السبب الخاص فان السؤال عن مطلق السبب لا يؤكد قال الفنرى هذا أيضا مبنى على سوق الكلام مساق مقتضى الظاهر المتبادر والا فللتأكيد معان غير رفع الشك ورد الانكار كما سبق وليست فائدة مخصرة فيهما حتى يقال لو كان السؤال عن السبب المطلق لكان سؤالا عن تصوره الذى لا يتصور فيه شك وتردد حتى يؤكد فى الجواب اه سم (قوله يقتضى تأكيد الحكم) أى الجواب لانه تردد فى النسبة بعد تصور الطرفين ع ق وقد قيل فى هذا الباب حيث دلت الجملة الاولى على سؤال تصديقى تأتى الثانية مؤكدة والا فلا لان التأكيد لا يكون الا للنسبة لا لاحد الطرفين كذا فى يس (قوله كما مر) الكاف للتعليل (قوله من أن المخاطب الخ) لو قال من أن غير السائل ينزل منزلة السائل اذا قدم ما يلوح له بالخبر فيستشرف استشراف المتردد الطالب لكان أولى لان المخاطب غير متردد فى الحكم طالب له بل هو منزل منزلة المتردد فتأمل سم (قوله بمؤكد) انما أتى بتأكيدين مع ان المتردد يكفيه واحد لاستبعاد كون نفوس الانبياء أمارة بالسوء يس (قوله ولا يخفى أن المراد الخ) بدليل أن المذكور فيما مر الحسن لا الوجوب (قوله بمنزلة الواجب) أى فى طلب مراعاته والاتيان به وكتب أيضا مانصه أى فساغ التعبير بالاقتضاء سم (قوله واما عن غيرهما) أما مطلقا فلا تقتضى تأكيدا وأما عن غير خاص فيقتضى التأكيد على ما مر وكأنه اكتفى بانسياق الذهن من تقسيم السبب اليه ومع ذلك أشار الى القسمين بالمثالين الا أنه أورد من الخاص مثالا لا يقتضى التأكيد وكان ينبغى أن يأتى بمثال يقتضى التأكيد وستعرف حقيقة الحال فى المثال الثانى اه أطول وعبارة المطول ومثل المصنف بمثالين لان السؤال عن غير السبب أيضا اما أن يكون على اطلاقه كما فى المثال الاول واما أن يشتمل على خصوصية كما فى المثال الثانى فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه (قوله نحو قالوا سلاما قال سلام) يحتمل أن يكون تقاولهم بلغة يعتبر فيها مثل ما يعتبر فى اللغة العربية ويحتمل أن يكون بها لانهم كانوا كما قيل عالمين باللغة العربية نعم شيوع هذه اللغة العربية انما كان من اسمعيل فنرى (قوله قالوا سلاما) أى نسلم سلاما مطول (قوله قال سلام) أى عليكم سلام أو سلام عليكم (قوله أحسن لكونها بالجملة الخ) قد يقال الفعلية تدل على الحدوث والاستمرار التجددى فهى توازن الاسمية فلا أحسنية (قوله زعم) أكثر استعماله فى الاعتقاد الباطل وقد يستعمل فى الحق على ما فى القاموس ومنه ما هنا بدليل صدقوا (قوله بمعنى جماعة عاذلة) ولم يجعله جمع عاذلة واحدة من المؤنث لقوله صدقوا بضمير المذكور ولم يجعله جمع عاذل لان فاعلا لا يطرد جمعه على فواعل بل هو مسموع وانظر ما المانع من جعله من جملة ما سمع وقولنا لان فاعلا لا يطرد جمعه على فواعل أى اذا كان صفة لمذكر عاقل بخلاف ما اذا كان جامدا كعاتق وعواتق أو صفة لمؤنث كطالق وطوالق أو لمذكر غير عاقل كعامل وعوامل فانه يطرد وعبارة الاطول العواذل أى الجماعات العواذل اما الرجال كما هو ظاهر صدقوا أو الرجال والنساء فصدقوا تغليب اه قال الفنرى والقول بانه جمع عاذلة على أن التاء للمبالغة مما لا يلتفت اليه لانه ليس بقياس اه (قوله بخلاف أكثر الخ) اشارة الى توجيه الاستدراك وحاصله أنه لما كان يتوهم أن غمرته مما ستنكشف كما هو شأن أكثر الغمرات والشدائد استدرك بقوله ولكن الخ (قوله كأنه قيل أصدقوا أم كذبوا) لان الزعم مطية الكذب فيفهم أن ما زعموه يحتمل الصدق والكذب فكأنه قيل الخ ولقائل أن يقول اذا تصور من الكلام الاول الصدق فيما زعموا وتردد هل واقع ذلك الصدق أم لا وكان المقام مقام التردد يجب التأكيد بان يقال انهم لصادقون مثلا وقد يجاب بان السؤال لما كان فعلا لأتى بالجواب مطابقا والتأكيد تقديرى بمثل القسم أى صدقوا والله مثلا من ع ق وفيه جواب آخر ونظر فيه فراجعه وكتب أيضا قوله كأنه قيل أصدقوا أم كذبوا قال فى المطول السؤال ههنا يشتمل على خصوصيته لان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه اه وقضيته كما فى يس أن السؤال عن التصديق لا عن التصور وحينئذ فكان مقتضى الظاهر التأكيد على حد ان النفس الخ وقال فى

يقتضى تأكيد الحكم) الذى هو فى الجملة الثانية أعنى الجواب لان السائل متردد فى هذا السبب الخاص هل هو سبب الحكم أم لا (كما مر) فى أحوال الاسناد الخبرى من أن المخاطب اذا كان طالبا مترددا حسن تقويه الحكم بمؤكد ولا يخفى أن المراد بالاقتضاء استحسانا لا وجوبا والمستحسن فى باب البلاغة بمنزلة الواجب (وأما عن غيرهما) أى غير السبب المطلق والخاص (نحو قالوا سلاما قال سلام) أى فماذا قال ابراهيم فى جواب سلامهم فقيل قال سلام اى حياهم بتحية أحسن لكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت (وقوله زعم العواذل) جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة (أننى فى غمرة*) وشدة (صدقوا) أى الجماعات العواذل فى زعمهم أننى فى غمرة (ولكن غمرتى لا تنجلى*) ولا تنكشف بخلاف أكثر الغمرات والشدائد كأنه قيل أصدقوا أم كذبوا فقيل صدقوا

الاطول كانه قيل أصدقوا أم كذبوا هكذا فى المفتاح فحينئذ وجه عدم التأكيد أن السؤال عن التصور والتصور لا يطلب التأكيد ونازع السيد السند فى كون الهمزة وأم سؤالا عن التصور فكان مقتضى الظاهر التأكيد ثم بعد تزييفه لما ذكره السيد قال بناء على أن المطلوب التصديق اذا دار الكلام بين النفى والاثبات لا معنى للسؤال بالهمزة وأم اذ لا معنى لاظهار حصول التصديق بأحدهما لانه مفروغ عنه معرفة كل أحد ألا ترى أنه لا يقال أزيد قام أم لم يقم والمتعارف فى مثله السؤال عن جانب يهتم به فيقال أصدقوا وحينئذ يجب التأكيد للتردد فيه ويكون ترك التأكيد لان ظهور حاله يدفع التردد والشك والاوجه أن المراد زعم العواذل أننى فى غمرة تنكشف فالزعم حينئذ فى معناه المشهور ولما كان زعمهم مركبا سأل أنهم هل صدقوا فاجاب بانهم صدقوا فى البعض وكذبوا فى البعض فقوله صدقوا اشارة الى صدقهم فى كونه فى الغمرة وقوله ولكن غمرتى لا تنجلى اشارة الى كذبهم فى اعتقاد الانجلاء أطول (قوله وأيضا) قال ع ق ونعود أيضا الى تقسيم آخر فى الاستئناف باعتبار اعادة اسم ما استؤنف عنه الحديث والاتيان بوصفه المشعر بالعلية وان كان الاستئناف فى ذلك لا يخلو أيضا من كونه جوابا عن السؤال عن السبب أو عن غيره الذى هو حاصل التقسيم السابق فنقول منه الخ (قوله باعادة اسم الخ) الباء للملابسة أو بمعنى مع والمراد بالاسم ما قابل الصفة (قوله أى أوقع عنه الاستئناف) أى لاجله (قوله وأصل الكلام استؤنف الخ) أى بعد بنائه للمفعول (قوله فحذف المفعول) أى فى الاصل الاول الذى هو نائب فاعل فى هذا الاصل الثانى وهو لفظ الحديث وقوله ونزل الفعل منزلة اللازم أى فانيب المجرور أو المصدر المفهوم من استؤنف لتأويله بأوقع عنه الاستئناف وهذا هو المشار اليه بقول الشارح أى أوقع الخ كذا يؤخذ من ع ق فيكون من قبيل حيل بين العير والنزوان قال فى الاطول ولا داعى الى ذلك بل نقول مفعوله الاول ضمير مستتر راجع الى ما رجع اليه ضمير منه أى ما استؤنف الاستئناف عنه اذ مفعوله الاول يكون الحديث لان الاستئناف حديث اهـ ومنه يعلم أن الاستئناف الراجع اليه ضمير منه بمعنى الحديث (قوله نحو أحسنت أنت) ضبط احسنت بتاء الخطاب مع أنه يصح هنا أن تكون التاء للمتكلم ليتناسب مع أحسنت فى المثال الثانى لانه يتعين فيه أن تكون التاء للخطاب والا لقال صديقى القديم الخ (قوله ومنه ما بنى) لم يعبر بالاعادة لان الصفة لم تذكر أولا حتى تعاد (قوله لترتب الحديث عليه) أى الصفة وذكر باعتبار أنها وصف (قوله لماذا أحسن اليه) بصيغة الماضى وهذا راجع الى المثال الاول ويقدر السائل فيه غير المخاطب من السامعين كما علم من ضبطه بصيغة الماضى لعدم اشتمال الجواب فيه على خطاب وليس بصيغة المضارع ويقدر السائل المخاطب لانه لا معنى لسؤال الشخص عن سبب فعله الا أن يقال السؤال لتقرير الحكم لا للاستعلام وقوله هل هو الخ راجع الى المثال الثانى وتقدير السؤال فيه من المخاطب لاشتمال الجواب فيه على الخطاب ففى كلام الشارح اشارة الى أنه لا يتعين تقدير السؤال من المخاطب كما فى المثال الاول ففى كلام الشارح توزيع على طريق اللف والنشر المرتب على ما فى الفنرى لكن لا يخفى صحة تقدير هل هو الخ فى المثال الاول أيضا وكتب أيضا قوله لماذا أحسن اليه سؤال عن السبب المطلق فناسب عدم التأكيد فى الجواب وعدم ما يغنى عنه وهل هو حقيق بالاحسان سؤال عن السبب الخاص فناسب ذكر ما يغنى عن التأكيد فى الجواب وهو موجب الاستحقاق يس (قوله لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم) الحكم هنا هو الاحسان وقد يقال فى الاول أيضا بيان السبب وهو كونه حقيقا بالاحسان كما يدل عليه كونه جوابا عن السؤال المقدر عن السبب نعم فى الثانى زيادة بيان سبب السبب فهو أبلغ من هذه الجهة وهذا حاصل البحث الآتى وجوابه وقال فى الاطول أى لاشتماله على بيان سبب الحكم الذى فى الجواب وفرق بين بيان سبب الحكم الذى فى الجواب وبيان سبب الحكم المتضمن للسؤال فان قولنا زيد حقيق بالاحسان بيان لسبب الاحسان الى زيد مع أنه لا يشتمل على سبب استحقاقه للاحسان وبهذا ظهر ضعف ما قاله الشارح انه ان كان السؤال فى الاستئناف عن السبب فالجواب لا محالة يشتمل على بيانه فلا يترجح جواب على جواب بالاشتمال عليه اذ الكل يشتمل عليه وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب ثم ناقش فيما أجاب به الشارح فراجعه (قوله انه) أى الوصف وهو بدل من ما (قوله وههنا بحث) أى فى قوله أبلغ لاشتماله

الخ

(وأيضا منه) أى من الاستئناف وهذا اشارة الى تقسيم آخر له (ما يأتى باعادة اسم ما استؤنف عنه) أى أوقع عنه الاستئناف وأصل الكلام استؤنف عنه الحديث فحذف المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم (نحو أحسنت) أنت (الى زيد زيد حقيق بالاحسان) باعادة اسم زيد (ومنه ما بنى على صفته) أى صفة ما استؤنف عنه دون اسمه والمراد صفة تصلح لترتب الحديث عليه (نحو أحسنت الى زيد) صديقك القديم أهل لذلك) والسؤال المقدر فيهما لماذا أحسن اليه وهل هو حقيق بالاحسان (وهذا) الاستئناف المبنى على الصفة (ابلغ) لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كالصداقة القديمة فى المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف الصالح للعلية انه علة له * وههنا بحث وهو أن السؤال

ان كان عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لامحالة والا فلا وجه لاشتماله عليه كما فى قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل أنى و وجه التفصى عن ذلك مذكور فى الشرح (وقد يحذف صدر الاستئناف) فعلا كان أو اسما (نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) فيمن قرأها مفتوحة الباء كانه قيل من يسبحه فقيل رجال أى يسبحه رجال (وعليه نعم الرجل زيد) أو نعم رجلا زيد (على قول) أى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف أى هو زيد و يجعل الجملة استئنافا جوابا لسؤال مقدر عن تفسير الفاعل المبهم (وقد يحذف) الاستئناف (كله اما مع قيام شئ مقامه نحو قول الحماسى زعمتم أن اخوتكم قريش * لهم الف) أى ايلاف فى الرحلتين المعروفتين لهم فى التجارة رحلة فى الشتاء الى اليمن و رحلة فى الصيف الى الشام (وليس لكم الاف) أى مؤالفة فى الرحلتين المعروفتين كانه قيل أصدقنا فى هذا الزعم أم كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستئناف كله وأقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه (أو بدون ذلك) أى قيام شئ مقامه اكتفاء بمجرد القرينة (نحو فنعم الماهدون أى نحن على قول) أى قول من يجعل المخصوص خبر المبتدا أى هم نحن * ولما فرغ من بيان الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع فى بيان الحالتين المقتضيتين للوصل فقال (وأما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وأيدك الله) فقولهم لا رد لكلام سابق كما اذا قيل هل الامر كذلك فقالوا لا أى ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وأيدك الله جملة انشائية دعائية فبينهما كمال

الخ (قوله ان كان عن السبب) أى كما فى المثالين المذكورين (قوله فالجواب) أى سواء بنى على الاسم أو الصفة يشتمل على بيانه لامحالة فكيف يخص بما بنى على الصفة دون الاسم (قوله على بيانه) أى السبب لامحالة أى سواء كان الجواب بالاسم أو الصفة فما بالهم خصوه بالصفة وقوله والا أى والا يكن السؤال عن السبب فلا وجه لاشتماله عليه وصفا أو اسما وقوله كما فى قوله الخ تشبيه فى عدم الاشتمال وقوله مذكور فى الشرح قال فيه وجهه أنه اذا ثبت لشئ حكم ثم قدر السؤال عن سببه وأريد أن يجاب بأن سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشئ فيفيد أن سبب هذا الحكم كونه حقيقا وتارة باعادة صفة فيفيد أن سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجرى فى جميع صور الاستئناف فليتأمل اه بحروفه وحاصله أن الاول بين سبب الحكم فقط والثانى بين سبب سبب الحكم فهو متضمن لسبب الحكم ومبين فيه سبب ذلك السبب فكان أبلغ من الاول (قوله وقد يحذف صدر الخ) أى أو بجزء نحو نعم الرجل زيد على أن المخصوص مبتدأ محذوف الخبر فلو قال وقد يحذف بعض الاستئناف لكان أحسن (قوله أى يسبحه رجال) وحذف الفعل اعتمادا على يسبح الاول لا على المذكور فى السؤال المقدر لانه لا يجوز كما فى دلائل الاعجاز فلا مخالفة بينه وبين الشارح (قوله وعليه) نبه به على التفاوت بين المثالين وهو كون المحذوف فى أحدهما المسند وفى الآخر المسند اليه وكون الحذف فى الاول جائزا وفى الثانى واجبا وله وجه آخر يكشف عنه قوله على قول اطول (قوله أى على قول من يجعل الخ) أما على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبرا فليس مما نحن فيه اذ ليس على ذلك الا جملة واحدة وكذا على أنه مبتدأ حذف خبره لا يكون من حذف صدر الاستئناف الذى الكلام فيه بل من حذف بجزء وكذا ان جعل بدلا أو عطف بيان فلا حاجة أصلا من يس (قوله و يجعل الجملة الخ) عطف لازم (قوله وقد يحذف الاستئناف كله الخ) أى و يكون الفصل تقديرا (قوله نحو قول الحماسى) هجو بنى أسد فى انتمائهم لقريش وزعمهم أنهم اخوتهم ونظائرهم (قوله قريش) خبران وقوله لهم الف الخ منقطع عما قبله قائم مقام الاستئناف وكتب أيضا قوله لهم الف مصدر قولك ألف فلان هذا المكان بالكسر يالفه يس (قوله أى مؤالفة الخ) قال فى الاطول أى مؤالفة كالقتال بمعنى المقاتلة والمراد نفى مطلق الالاف عنهم فتفسير الشارح بقوله أى مؤالفة فى الرحلتين المعروفتين ليس كما ينبغى ويدل على ما ذكرنا قوله بعده

أولئك أومنوا جوعا وخوفا * وقد جاعت بنو أسد وخافوا

اه (قوله لدلالته عليه) دلالة العلة على المعلول وكتب أيضا قوله لدلالته عليه من حيث انه يدل على نفى المزعوم من الاخوة والتناظر (قوله أى نحن) هذا هو المخصوص المحذوف وانما قدرنا السؤال لان نعم مع فاعلها الابهامه بصدد أن يسأل معها عن المخصوص كما قررنا آنفا فيجاب بالمخصوص واذا دلت عليه القرينة حذف كما هنا ع ق (قوله على قول) أى انما يكون مما حذف فيه المجموع على قول من يجعل المخصوص بالمدح خبر مبتدا محذوف فيكون التقدير هم نحن وأما على قول من يجعله مبتدأ وما قبله خبر فليس من الباب ع ق وكتب أيضا قوله على قول الاولى على القول ائلا يتوهم من تنكير قول مخالفته للقول السابق اه أطول وأقول لا وجه لتخصيص حذف الاستئناف مع عدم قيام شئ مقامه بقول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف بل يجرى على قول من يجعله مبتدأ خبره محذوف فكان على المصنف أن يقول على قولين اللهم الا أن يكون اقتصاره على ذلك القول لانه المشهور بين النحاة فتدبر (قوله فكقولهم لا وأيدك الله) أى عند عدم ارادة السكوت على لا والابتداء بما بعدها والا كان السكوت دافعا للايهام قال فى الاطول لا يقال لا الداخلة على الماضى يلزمها التكرير فلا ايهام مع عدم التكرير لانا نقول ذلك اذا لم تدخل فى الدعاء كما تقرر فى محله (قوله فهذه) أى ليس الامر كذلك التى تضمنها لا (قوله فبينهما كمال

الانقطاع لكن عطف عليها الان ترك العطف يوهم أنه دعاء على المخاطب بعدم التاييد مع أن المقصود الدعاء له بالتاييد فاينما وقع هذا الكلام فالمعطوف عليه هو مضمون قولهم ٥٠ لا وبعضهم لما لم يقف على المعطوف عليه فى هذا الكلام نقل عن الثعالبى حكاية مشتملة على قوله قلت لا وأيدك الله وزعم أن قوله وأيدك الله عطف على قوله قلت ولم يعرف أنه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول وانه لو لم يحك الحكاية فحين ماقال للمخاطب لا وايدك الله فلابد له من معطوف عليه (وأما للتوسط) عطف على قوله أما الوصل لدفع الايهام أى واما الوصل لتوسط الجملتين بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد صحف بعضهم اما بكسر الهمزة فركب متن عمياء وخبط خبط عشواء (فاذا اتفقتا) أى الجملتان (خبرا وانشاء لفظا ومعنى أو معنى فقط بجامع) أى مع تحقق جامع (بينهما) بدلالة ما سبق من انه اذا لم يكن جامع فبينهما كمال الانقطاع ثم الجملتان المتفقتان خبرا أو انشاء لفظا ومعنى قسمان لانهما اما انشائيتان أو خبريتان والمتفقتان معنى فقط ستة أقسام لانهما ان كانتا انشائيتين معنى فاللفظان اما خبران أو الاولى خبر والثانية انشاء أو بالعكس وان كانتا خبريتين معنى فاللفظان اما انشاآن أو الاولى انشاء والثانية خبر أو بالعكس فالمجموع ثمانية أقسام والمصنف أورد للقسمين الاولين مثاليهما (كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم

الانقطاع) قال فى العروس ولك أن تقول (٢) الايهام كما يدفع الفصل بين الجملتين اللتين بينهما كمال الانقطاع يدفعه بين اللتين بينهما كمال الاتصال وكذا غيره من الاقسام السابقة واللاحقة فليعتبره الناظر والايهام مشروط بان لا يعارضه ايهام آخر كما سبق اه (قوله لكن عطفت الخ) صريح فى أن الواو عاطفة وقد نازع فى العروس فى كونها عاطفة وادعى زيادتها لدفع الوهم وأنها جاءت فى القرآن كذلك ونقله عن الكوفيين وابن مالك وأطال بما لا يخلو عن نظر واسهاب يس وقال فى الاطول ثم الواو فى مثل هذا التركيب هل للعطف حتى يكون فيه الوصل أو زائدة لدفع الوهم كما زيد فى ربنا ولك الحمد فى رواية على ما فى الصحاح مع أنه لا ايهام أو واو اعتراضية والجملة الدعائية معترضة كما فى قوله * ان الثمانين وبلغتها * لى فيه تردد وفى ثبوت الوصل لدفع الايهام توقف فتامل (قوله فاينما وقع) تفريع على قوله لكن عطفت عليها (قوله هذا الكلام) أى وما يشبهه نحو لا وهداك الله (قوله هو مضمون قولهم لا) أى ما تضمنه لا من الجملة وعبارة ع ق فالمعطوف عليه هو الكلام المنفى مضمونه بلا اه (قوله وبعضهم) هو الزوزنى (قوله مشتملة على قوله الخ) من اشتمال الكل على الجزء (قوله وزعم) أى ذلك البعض (قوله ولم يعرف انه) أى وأيدك الله لو كان كذلك أى معطوفا على قلت أو الضمير فى انه وكان للحال والشان (قوله لم يدخل الدعاء الخ) اظهار فى محل الاضمار أى مع أن المقصود أنه من جملة المقول (قوله لو لم يحك الحكاية) المراد بالحكاية قلت أى لو لم يأت بها وضمير يحك للثعالبى وقوله فحين جواب لو وما مصدرية وضمير قال للثعالبى والفاء فى فلابد زائدة أو الجواب فلابد والفاء فى فحين زائدة والوجه الاول اولى وكتب أيضا قوله وانه لو لم يحك الخ يعنى أن العطف فى مثل هذا الكلام واجب ولو لم يتقدم قلت ولا قدر أصلا لانتفاء تعلق الغرض به لعدم مناسبته للمقام فلابد من معطوف عليه وهو مضمون لا فلو كان كما زعم هذا الزاعم اختص العطف بما فيه جملة وهو باطل من ع ق وعبارة سم قوله وانه لو لم يحك الحكاية الخ رد آخر على هذا القائل حاصله أن هذا الذى قاله انما يفيد بالنظر لحكاية هذه الحكاية وأما اذا لم يحك وقيل لا وأيدك الله احتيج للمعطوف عليه ولم ينبه عليه هذا القائل اه (قوله فلابد له من معطوف عليه) أى وأين هو فتعين ما قلنا (قوله واما للتوسط) أى لاجل التوسط (قوله وقد صحف بعضهم اما الخ) هو الزوزنى (قوله فركب الخ) لانه ارتكب تكلفات ساقطة وتعسفات سافلة وبيان ذلك أنه أحوجه الامر الى تقدير معطوف عليه قبلها فصار تقدير الكلام هكذا وأما الوصل فاما لدفع الايهام وأما للتوسط فبقيت الفاء فى قوله فكقولهم وفى قوله فاذا اتفقتا ضائعة وبقيت اذا بلا جواب ان كانت شرطية أو بلا متعلق ظاهر ان كانت لمجرد الظرفية فاحتاج الى جعل الفاء فى قوله فكقوله مؤخرة عن تقديم وأن المعطوف عليه المحذوف زحلقت عنه الفاء فادخلت على كقولهم والى تقدير الجواب أو متعلق الظرف وفى ذلك من التعسف والخبط لما فيه من الحذف الغير المعهود مع العجرفة ما لا يخفى ع ق وقوله مؤخرة من تقديم أى وانها داخلة على أما المحذوفة الداخلة على الدفع (قوله متن عمياء) أى ظهر ناقة عمياء وقوله وخبط بابه ضرب وقوله عشواء تانيث الاعشى أى ناقة لا تبصر بالليل (قوله فاذا اتفقتا الخ) أى فكائن اذا الخ (قوله لفظا ومعنى) راجعان لكل من خبرا أو انشاء وكذا قوله أو معنى فقط (قوله والمتفقتان معنى فقط ستة أقسام) فيه أن القسم الاول والرابع متفقتان معنى ولفظا فيكون التقسيم من باب تقسيم الشئ الى أنواعه والى ما هو خارج عنه والجواب أن فى العبارة حذفا لدلالة ما قبله عليه والاصل والمتفقتان خبرا أو انشاء معنى فقط فقوله معنى فقط مرتبط بالمحذوف لا بقوله المتفقتان فتنبه لذلك فقد غفل عنه الناظرون (قوله أورد للقسمين الاولين) أى الجملتين المتفقتين خبرا لفظا ومعنى والجملتين المتفقتين انشاء كذلك سم (قوله كقوله تعالى يخادعون الله الخ) ورد عليه أن هذه آية سورة النساء فالجملة لها محل من الاعراب لانها خبران من قوله تعالى ان المنافقين يخادعون الله الخ وليست آية البقرة لانه ليس فيها وهو خادعهم والكلام الآن فيما لا محل له وقد علمت

الجواب

(٢) قوله الايهام كما يدفع الفصل الخ المناسب العكس لان الفصل هو الدافع للايهام اه

وقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم) في الخبرية بين لفظا ومعنى الا أنهما في المثال الثاني متناسبتان في الاسمية بخلاف الاول (وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا) في الانشائيتين لفظا ومعنى وأورد للاتفاق معنى فقط مثالا واحدا اشارة الى أنه يمكن تطبيقه على قسمين من أقسامه الستة الباقية وأعاد فيه لفظ الكاف تنبيها على أنه مثال للاتفاق معنى فقط فقال (وكقوله تعالى واذ أخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا) فعطف قولوا على لا تعبدون مع اختلافهما لفظا لكونهما انشائيتين معنى لان قوله لا تعبدون الا الله اخبار في معنى الانشاء (أي لا تعبدوا) وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبرا في معنى الطلب أي (وتحسنون بمعنى أحسنوا) فتكون الجملتان خبرا لفظا انشاء معنى وفائدة تقدير الخبر ثم جعله بمعنى الانشاء أما لفظا فالملاءمة مع قوله لا تعبدون وأما معنى فالمبالغة باعتبار أن المخاطب كأنه سارع الى الامتثال فهو يخبر عنه كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا تريد الامر أي اذهب الى فلان فقل له كذا وهو أبلغ من الصريح (أو) يقدر من أول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر أي (وأحسنوا) بالوالدين احسانا فتكونان انشائيتين معنى مع أن لفظ الاولى اخبار ولفظ الثانية انشاء (والجامع بينهما)

الجواب عن ذلك من كلام الشارح فيما سبق من نظيره وحاصله هنا أن القصد بيان التوسط بقطع النظر عن كون الجملة لها محل أولا وكتب أيضا قوله كقوله تعالى الخ والجامع فيها ظاهر لان المسندين متناسبان من حيث ان كلا منهما من المخادعة والمسند اليهما كذلك لان المسند اليه في الاولى مخادع باعتبار الاولى مخادع باعتبار الثانية والمسند اليه في الثانية مخادع باعتبار الثانية مخادع باعتبار الاولى تدبر (قوله وقوله تعالى ان الابرار الخ) الجامع فيها التضاد في الطرفين المسند اليه والمسند (قوله وقوله تعالى كلوا الخ) الجامع بين هذه الجمل الثلاث الانشائية اتحادها في المسند اليه مع ما بين الاكل والشرب والاسراف من المناسبة يس (قوله للاتفاق معنى فقط) انظر مع أنه يصح كونه مثالا للمتفقتين لفظا ومعنى وبان يكونا خبريتين لفظا انشائيتين معنى كما صرح به الشارح بعد غير مرة وسيأتي في المتن ويمكن أن يجاب بان المراد الاتفاق التحقيقي لا الاحتمالي والتحقيقي هو الاتفاق معنى فقط كذا أجابني بعض المحققين حين أوردت عليه ذلك ثم ظهر لي أن المراد للاتفاق انشاء معنى فقط فقوله معنى فقط مرتبط بانشاء المحذوف لا بالاتفاق على وزان ما أسلفناه فلا ايراد (قوله اشارة) الاظهر من جهة المعنى أن يكون حالا بتأويله بمشيرا (قوله يمكن تطبيقه على قسمين الخ) أحدهما الانشائيتان معنى واللفظان الاول خبر والثاني انشاء وثانيهما الانشائيتان معنى واللفظان خبران فتأمل يس (قوله وكقوله تعالى واذ أخذنا ميثاق بني اسرائيل الخ) الجامع بين هذه الجمل أما باعتبار المسند اليه فواضح لاتحاده فيها وأما باعتبار المسندات فلان تخصيص الله تعالى بالعبادة والاحسان للوالدين ومن معهما وقول الحسن للناس اتحدت في الامر بها وأخذ الميثاق عليها ع ق (قوله لا تعبدون) أي قائلين لا تعبدون أو ان أخذ الميثاق كالقسم وهذا جوابه قيل في لا تعبدون التفات وفيه نظر وكتب على قوله أي قائلين لا تعبدون ما نصه فيه أن الكلام في الجمل التي لا محل لها وتقدم ما يؤخذ منه الجواب (قوله أي وتحسنون الخ) قوة كلام المتن حيث قدم هذا الاحتمال والشارح حيث بينه أتم بيان يعطي رجحانه لما فيه من المبالغة وان كان الظاهر الاحتمال الثاني (قوله فتكون الجملتان) أي لا تعبدون وتحسنون (قوله وفائدة الخ) أي ظاهرة لفظا ومعنى أما لفظا الخ (قوله فهو يخبر عنه) أي عن المأمور به المفهوم من الامتثال (قوله تريد الامر) ولكن عبرت بتذهب اظهارا لكمال الرغبة حيث ان الذهاب كالواقع المتسارع اليه أو كالموعود بوقوعه وذلك أن المرغوب يتخيل واقعا أو سيقع وفي ذلك من المبالغة في طلب وقوع الذهاب ما ليس في قولك اذهب الى فلان من ع ق (قوله أو يقدر الخ) يجوز أن يعطف قولوا على الفعل المقدر أي تحسنون أو أحسنوا فيكون المعطوفان على الاحتمال الاول متفقين في الانشائية معنى ومختلفين خبرا وانشاء وعلى الثاني متفقين في الانشائية لفظا ومعنى اه سم وهو مبني على أحد قولين وهو أن المعطوفات اذا تكررت يكون كل منها على ما يليه والصحيح خلافه في غير الحرف المرتب على أن صاحب العروس قال في الكلام على الجامع العقلي كما نقله يس ما نصه قلت قد اتفقوا على أن وقولوا للناس حسنا معطوف على لا تعبدون الا الله لا على قوله وبالوالدين احسانا (قوله على ما هو الظاهر) لان الاصل في الطلب أن يكون بصيغته الصريحة لا يقال وبقرينة وقولوا لانا نقول يعارضها قرينة لا تعبدون (قوله فتكونان) أي لا تعبدون وأحسنوا وكتب أيضا قوله فتكونان الصواب فتكونا لانه منصوب عطفا على يقدر المنصوب عطفا على يقدر السابق ونصب ما هو من الافعال الخمسة بحذف النون ويمكن جعله مستأنفا أي اذا تقرر ذلك فتكونان الخ وان كان فيه تكلف فتدبر وكتب أيضا قوله فتكونان انشائيتين الخ ولم يمثل للاقسام الاربعة الباقية ولم تكن الامثلة كلها من شواهد العرب تكميلا للفائدة لقصد الصور فأما مثال الجملتين مع كونهما معا انشائيتين معنى والاولى انشائية لفظا دون الثانية فكقولك قم الليل وأنت تصوم النهار ومثالهما مع كونهما خبريتين معنى والاولى انشائية لفظا دون الثانية فكقوله تعالى ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب أن لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه فان درسوا معطوف على ألم يؤخذ وهو ولو كان انشاء

أي بين الجملتين (يجب أن يكون باعتبار المسند إليهما والمسندين جميعا) أي باعتبار المسند إليه في الجملة الأولى والمسند إليه في الجملة الثانية وكذا المسند في الأولى والمسند في الثانية (نحو يشعر زيد ويكتب) للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال أصحابهما (ويعطي زيد ويمنع) لتضاد الإعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند إليهما وأما عند تغايرهما فلا بد من تناسبهما كما أشار إليه بقوله (وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما) أي بين زيد وعمرو كالأخوة أو الصداقة أو العداوة أو نحو ذلك وبالجملة يجب أن يكون أحدهما بسبب من الآخر وملابسا له ملابسة لها نوع اختصاص (بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها) أي بدون المناسبة بين زيد وعمرو فإنه لا يصح وإن اتحد المسندان ولهذا حكموا بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق (و) بخلاف (زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا) أي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة أو لم تكن لعدم تناسب الشعر وطول القامة (السكاكي) ذكر أنه يجب أن يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل

لوجود الاستفهام في تأويل أخذ إذ الاستفهام للإنكار والجامع بين المسندين اتحادهما إذ معنى أخذ ميثاق الكتاب إعلامهم بما فيه مع التزامهم إياه وذلك مرجع الدرس ويحتمل أن يكون الجامع التلازم بين الأخذ والدرس كتلازم المتضايفين وأما المسند إليهما فظاهر اتحادهما ومثال الجامع كونهما إنشائيتين لفظا خبريتين معنى قولك ألم آمرك بالتقوى وألم آمرك بترك الظلم ومثال الجامع كونهما خبريتين معنى والأولى خبرية لفظا فقط أمرتك بالتقوى وألم آمرك بترك الظلم ع ق وقوله وأما المسند إليهما فظاهر اتحادهما انظر ما وجهه (قوله أي بين الجملتين) سواء كان لهما محل أولا وكتب أيضا قوله أي بين الجملتين قال شيخنا رحمه الله تعالى ظاهره عدم اشتراط الجامع بين المفرد والجملة مثلا إذا قلت زيد كاتب أبوه والشاعر عمرو في داره يصح وإن لم يكن بين الأب وعمرو مناسبة ونحو زيد شاعر أخوه وعمرو جالس في داره كذلك والظاهر أنهم لا يسمحون بذلك لما يعطيه قوة كلامهم فليحرر بالنقل فإني ما رأيته يس (قوله يجب أن يكون باعتبار المسند إليهما الخ) ظاهره أنه لا يجب الجامع بين المتعلقات ولعله كذلك إن لم يكن القيد مقصودا بالذات في الجملتين فانظره ع ق وفي الأطول لا يخفى أن رعاية المناسبة بين الفضلات أيضا مما لا بد منها وأطال في ذلك (قوله إليهما) الضمير راجع لأل الموصولة باعتبار المعنى أي اللذين أسند إليهما في الجملتين (قوله جميعا) أي لا باعتبار المسند إليهما فقط أو المسندين فقط كما وقع في عبارة السكاكي في بعض المواضع يس (قوله للمناسبة) أي مع اتحاد المسند إليهما (قوله أصحابهما) أي لا مطلقا (قوله لتضاد الإعطاء والمنع) نظر فيه يس بأنهما ليس بينهما تقابل التضاد وإنما بينهما تقابل العدم والملكة وكأنه مبني على أن المنع عدم الإعطاء والظاهر أنه كف النفس عن الإعطاء فهو أمر ثبوتي فالتضاد ظاهر (قوله هذا) أي ما سبق من المثالين المذكورين (قوله عند اتحاد المسند إليهما) أي والاتحاد مناسبة بل أتم المناسبة (قوله فلا بد من تناسبهما) أي أن يكون بينهما مناسبة وعلاقة (قوله لمناسبة بينهما) أي خاصة معتبرة في المقام (قوله أو نحو ذلك) كاشتراكهما في إمارة أو تجارة يس (قوله وبالجملة) أي ونقول قولا ملتبسا بالإجمال (قوله بسبب من الآخر) أي بتعلق من سم والباء للملابسة ومن بمعنى الباء وفي نسخة إسقاطه وعلى إثباته ينبغي أن يكون قوله وملابسا عطفا على بسبب ولعله تفسيري فتأمل وكتب أيضا ما نصه بقي أن يتناسب المسند إليه في أحدهما مع المسند في الأخرى مثل الإيمان حسن والقبيح الكفر فالجامع هنا إنما هو بين المسند إليه والمسند في الأولى والمسند إليه والمسند في الثانية ولم يذكره المصنف ولا السكاكي قال في العروس وهو وارد عليهم أجمعين يس (قوله ملابسة لها نوع اختصاص) فلا يكفي الاشتراك في النوعية كالإنسانية (قوله فإنه) أي هذا التركيب أي نحو هذا التركيب لأجل قوله وإن اتحد الخ وقوله وإن اتحد غاية والمراد وإن اتحد في غير خصوص هذا التركيب كما في نحو وخاتمي ضيق وخفي ضيق ويمكن جعل الكلام على تقدير بل أي هذا إن لم يتحدا كما في المثال بل وإن اتحدا الخ (قوله ولهذا) أي لعدم المناسبة بين المسند إليهما (قوله حكموا بامتناع الخ) لأنه لا مناسبة خاصة بين الخف والخاتم ولا عبرة بمناسبة كونهما معا ملبوسين لبعدها ما لم يوجد بينهما تقارن في الخيال لذلك أو لغيره أو يقصد ذكر الأشياء المتفقة في الضيق من حيث هي أشياء ضيقة فيجوز العطف لأن المعنى حينئذ هذا الأمر ضيق وذلك الأمر ضيق فقد عاد الأمر إلى الاتحاد في الركنين وبهذا الاعتبار صح الجمع بالاتحاد في المسند أو في المتعلق حيث يكون القصد بالذات إلى الاتحاد في ذلك المسند وذلك المتعلق لعوده لما ذكر كقولك ضرب زيد عمرا وكلمه خالد وقعد معه بكر لأن المعنى حينئذ هؤلاء الأشخاص استووا في تعلق فعلهم بعمرو فعاد ذلك إلى الاتحاد في الأركان وبه يفهم قول من قال يكفي الجامع الذي هو المسند أو المتعلق تأمله ع ق وقوله أو يقصد ذكر الأشياء الخ مثله ما إذا قصد ذكر الأشياء المتفاوتة فإنه يقبل منك قولك الشجر طويل والنملة قصيرة والسماء متعالية وماء البحر راكد فمجرد الشيئية يكفي هنا جامعا للمسند إليهما ومجرد الكون مفيدا للتفاوت يكفي جامعا للمسندين كذا في الأطول (قوله عند القوة المفكرة) إلا آخذة من غيرها ما تتصرف فيه بالحل والتركيب كما سيأتي (قوله من جهة العقل) أي بواسطة حكم العقل

(قوله رحمه الله عند القوة المفكرة) إنما اعتبرها دون غيرها من القوى فقال عندها من جهة كذا وكذا ولم يقل عند كذا وكذا لأنها بفكرها هي المنشا دون غيرها اه معاوية

ومثله يقال فيما بعد وكتب أيضا قوله من جهة العقل أى بان يقتضى سببية جمعهما فى المفكرة أخذا من قوله الآتى اما عقلى وهو أمر الخ وقوله أو من جهة الوهم أى بان يحتال الوهم بسببة فى اجتماعهما فى المفكرة أخذا من قوله الآتى أو وهمى وهو أمر الخ وقوله أو من جهة الخيال أى بان يقتضى الخيال بسببه اجتماعهما فى المفكرة أخذا من قوله الآتى او خيالى وهو أمر الخ هذا هو المناسب لكلامه ثم وكتب على قوله أى بان يحتال الوهم الخ مانصه بان يبرزه فى نظر العقل فى صورة ماهو سبب لاقتضاء العقل (قوله وهو الجامع العقلى) أى مايجمعهما من جهة العقل فى المفكرة وعبارة الاطول المراد بالجامع العقلى ماهو سبب لاقتضاء العقل اجتماع الجملتين عند المفكرة وبالوهمى مالا يكون سببا الا باحتيال الوهم وابرازه له فى نظر العقل فى صورة ماهو سبب لاقتضاء العقل وبالخيالى مايكون سببا بسبب تقارن أمور فى الخيال حتى لو خلى العقل ونفسه غافلا عن هذا التقارن لم يستحسن جمع الجملتين بقى الجمع بين أمرين سببه التقارن فى الحافظة التى هى خزانة الوهم والتقارن فى خزانة العقل وهو المبدأ الفياض على مازعموا الالف وعادة فان الالف والعادة كما يكون سببا للجمع فى الخيالات يكون سببا للجمع بين الصور العقلية والوهمية فاحتال السيد السند بحمل الخيال على مطلق الخزانة وقال ولما كان الخيال أصلا فى الاجتماع اذ تجتمع فيه الصور التى منها تنتزع المعانى الجزئية والكليات أطلق الخيال على الخزانة مطلقا والاقرب أن يجعل التقارن فى غير الخيال ملحقا بالخيال متروكا بالمقايسة اذ جل ماتستعمله البلغاء مبنيا على التقارن هو الخيالى فاقتصر على بيانه وان أردت القصر فالجامع اما التقارن فى الخزانة مطلقا فهو الخيالى والملحق به أولا وهذا اما أن يكون سبب أمر يناسب الجمع و يقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلى والا فهو الوهمى اه وقوله بقى الخ سيأتى أول مبحث الخيالى ماير د هذا و يفيد أن المدار فى الجوامع انما هو على المدرك وانما عدلوا فى الخيالى عن الحس المشترك الى الخيالى مع أنه خزانة لنكات تأتى ثم (قوله وهو الجامع الوهمى) أى مايجمعهما من جهة الوهم فى المفكرة (قوله أو من جهة الخيال) هو خزانة الحس المشترك كما يأتى والمدرك هو الحس المشترك وكذا الوهم والعقل مدركان فأنت تراهم لم يجعلوا الجمع من جهة المدرك دائما ولا من جهة الخزانة دائما فهل لذلك من سر انظره وفى تذكرة داود أن الحس المشترك خزانة للخيال وعليه فالقوم انما جعلوا الجمع من جهة المدرك دائما فلا يرد السؤال وهذا يناسب ان المتصرفة تنظر فيما يليها وتركب وتحلل فالذى يليها ينبغى أن يكون المدركين أو الخزانتين لامدرك وخزانة أفاده يس و يؤخذ منه ان مرادهم بأول التجويف الذى فى مؤخر الدماغ اوله من جهة وسط الرأس لا من جهة القفا فتكون أوائل التجاويف مما يلى الجبهة (قوله وهو) أى مايجمعهما من جهة الخيال الجامع الخيالى (قوله والمراد بالعقل الخ) قال السيد فى حاشية المطول المفهوم اما كلى واما جزئى والجزئى اما صور وهى المحسوسة باحدى الحواس الخمس الظاهرة واما معان وهى الامور الجزئية المنتزعة من الصور المحسوسة ولكل واحد من الاقسام الثلاثة مدرك وحافظ فمدرك الكلى وما فى حكمه من الجزئيات المجردة عن العوارض المادية هو العقل وحافظه على مازعموا هو المبدأ الفياض ومدرك الصور الحس المشترك وحافظها الخيال ومدرك المعانى هو الوهم وحافظها الذاكرة ولا بد من قوة أخرى متصرفة وتسمى مفكرة ومتخيلة وبهذه الامور السبعة تنتظم أحوال الادراكات كلها (قوله المدركة) أى بالذات وكذا يقال فى بقية تعاريف القوى قال شيخنا الملوى فى شرح ألفيته وانما قلنا بالذات فى التعاريف لان كلا من المذكورات يدرك غيرماله بالواسطة كالعقل مثلا فانه يدرك الجزئى بواسطة الآلات الحسية كالحكم بان زيدا انسان والحاكم يجب أن يدرك الطرفين اه وكادراك الواهمة عداوة الذئب فان العداوة أمر اضافى يتوقف ادراكه على ادراك المضاف اليه وهو الذئب وهو صورة فلا يتأدى الا بالحس المشترك وحاصل الجواب ان ادراكها للعداوة بذاتها وادراكها للذئب بواسطة الحس المشترك ويجاب أيضا بان التحقيق ان المدرك حقيقة هو النفس وهذه كلها حتى العقل آلات للادراك فلا اشكال تأمل وكتب أيضا مانصه ايضاح هذا المقام أن تقول زعم الحكماء ان القوى الباطنية المدركة اربعة القوة العاقلة والقوة الوهمية وقوة الحس المشترك والقوة المفكرة فاما القوة العاقلة فزعموا انها قائمة بالنفس او بالقلب

وهو الجامع العقلى أو من جهة الوهم وهو الجامع الوهمى أو من جهة الخيال وهو الجامع الخيالى والمراد بالعقل القوة العاقلة المدركة للكليات وبالوهم القوة المدركة للمعانى

(قوله ومثله يقال فيما بعد) لا يظهر فى الجامع الخيالى اذ الخيال ليس بحاكم (قوله بان يقتضى) أى العقل وقوله سببية المراد بالسبب مايشمل السبب الناقص فان الاتحاد بين المسندين مثلا ليس سببا تاما لجمع الجملتين فتدبر (قوله بان يقتضى الخيال) نسبة الاقتضاء للخيال من حيث ان للخيال مدخلا فى تقارن الصور لحفظها فيه كما سيأتى فى كلام المصنف (قوله أو الخزانتين) أى ان قلنا ان الخيال خزانة والحافظة متقدمة على الواهمة فيما تلى المفكرة وان كان خلاف المشهور

تدرك الكليات والجزئيات المجردة عن عوارض المادة المعروضة للصور والابعاد كالطول والعرض والعمق لانها مجردة ولا يقوم بها الا المجرد وزعموا ان لها خزانة هي العقل الفياض الذي هو فلك القمر وأما الوهمية فهي القوة المدركة للمعاني الجزئيات الموجودة في المحسوسات بشرط أن تكون تلك المدركات الجزئيات لا تتأدى الى مدركها من طرق الحواس وذلك كادراك الصداقة والعداوة وكادراك الشاة معنى هو الايذاء في الذئب مثلا ولهذا يقال ان البهائم لها وهم تدرك به كما ان لها حسا وتحكم تلك القوة باحكام كاذبة ثم تلك القوة أعني الوهمية قائمة باول التجويف الآخر من الدماغ وذلك أن للدماغ تجاويف أي بطونا وأحدها في مقدم الدماغ وآخر في مؤخره وآخر في وسطه فزعموا ان الوهم قائم باول التجويف الآخر وله خزانة تسمى الذاكرة والحافظة قائمة بمؤخر تجويف الوهم وأما الحس المشترك وهو الذي تتأدى اليه الصور المحسوسة الجزئية من الحواس الظاهرة فهو قوة قائمة باول التجويف الاول من الدماغ وتحكم بين تلك الصور المتأدية اليها كالحكم بان هذا الاصفر هو نفس هذا الحلو مثلا ويعنون بالصور ما يمكن ادراكه ببعض الحواس الظاهرة ولو كان مسموعا ويعنون بالمعاني الجزئية المدركة للوهم ما لا يمكن ادراكها وخزانته الخيال وهو قوة قائمة بآخر ذلك التجويف أعني تجويف الحس المشترك تبقى فيه تلك الصور بعد غيبتها عن الحس المشترك وأما المفكرة فهي قوة تتصرف في الصور الخيالية وفي المعاني الجزئية الوهمية وهي دائما لا تسكن يقظة ولا مناما واذا حكمت بين تلك الصور وتلك المعاني فان كان حكمها بواسطة العقل كان صوابا أو الوهم أو الخيال كان غالبا كاذبا كالحكم بان رأس الحمار ثابت على جثة الانسان والعكس ولا ينتظم تصرفها بل تتصرف بها النفس كيف اتفق وهي انما تسمى مفكرة في الحقيقة ان تصرفت بواسطة العقل وحده أو مع الوهم وان تصرفت بواسطة الوهم وحده او بالخيال وحده او بهما خصت باسم المتخيلة أو المتوهمة ولم يذكر ولها خزانة بل خزائنها خزائن القوى الاخر وقد تقرر بهذا أن هنالك في الباطن سبعة أمور القوة العاقلة وخزانتها والوهمية وخزانتها والحس المشترك وخزانته والمفكرة وبهذه السبعة ينتظم أمر الادراك وقد صرح بعض الحذاق من المحققين ان النفس هي المدركة بواسطة هذه القوى وان نسبة الادراك اليها كنسبة القطع الى السكين في يد صاحبها وهذا كله عند الحكماء وأما اهل السنة فيجوزون هذا التفصيل والتعدد على وجه العادة والجعل من الله تعالى ويجوز عندهم أن يكون المدرك هي القوة الواحدة وتسمى بهذه الاسماء باعتبار تعلقها بتلك المدركات وحكمها بتلك الاحكام فهي من حيث حكمها بالاحكام الكاذبة وادراك المعاني الجزئية وهم ومن حيث ادراك الصور الظاهرية من الحواس حس مشترك وخيال ومن حيث التصرف الصادق متعقلة ومن حيث التصرف الكاذب متخيلة ومتوهمة اهـ ع ق وقوله فيجوزون هذا التفصيل أي ما عدا العقل الفياض الذي جعلوه خزانة القوة العاقلة لانه عندهم عبارة عن العقل العاشر المفيض على الكائنات ما تقبله وقوله وقد تقرر بهذا ان هنالك في الباطن الخ غير ظاهر بالنسبة الى خزانة القوة العاقلة وقوله العقل الفياض الذي هو فلك القمر أي عقل فلك القمر اذ الافلاك عندهم حية دراكة لها نفوس وعقول (قوله الموجودة في المحسوسات) أي الاشياء المحسوسة باحدى الحواس الظاهرة (قوله ان تتأدى) أي تصل (قوله كادراك الشاة الخ) مثال للمعاني أي كالمدرك في ادراك الخ (قوله وبالخيال الخ) وليس من المدركات بل هو خزانة الحس المشترك (قوله عن الحس المشترك) أي المدرك لها فمتى التفت اليها الحس المشترك وجدها حاصلة في الخيال وكتب أيضا ما نصه وهو من المدركات بواسطة التأدية من طرق الحواس (قوله وهو القوة التي تتأدى اليها صور المحسوسات) أي تدرك بها صور الخ قال في المطول وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو اهـ قال الفنري فيه بحث لان النسبة التي بين الطرفين في المثال المذكور معنى جزئي مدرك بالقوة الوهمية عند المثبتين للقوى الباطنة والطرفان محسوسان مدركان بالحس المشترك والحاكم عندهم لا بد أن يدرك الطرفين والنسبة حتى يتمكن من الحكم وبهذا أثبتوا الحس المشترك فلا يجوز أن يكون الحكم في المثال المذكور للحس المشترك فان قلت الحاكم هو النفس لكن يمتنع ارتسام صور المحسوسات فيه فوجب أن يكون هنالك قوة يرتسم بها صورها كلها فالحس المشترك في المثال المذكور آلة للنفس في الحكم باعتبار الطرفين

الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير أن تتأدى اليها من طرق الحواس كادراك الشاة معنى في الذئب وبالخيال القوة التي تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهو القوة التي تتأدى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة وبالمفكرة القوة التي من شأنها التفصيل والتركيب

(قوله والابعاد) عطف على عوارض المادة كذا قيل والاظهر عطفه على الصور اذ الابعاد من جملة العوارض (قوله الصور الخيالية الخ) بل والمعاني الكلية (قوله أو الوهم) أي بان تركب المعنى الجزئي مع المعنى الجزئي وتحكم باحدهما على الآخر اهـ شيخنا وفيه نظر (قوله أو مع الوهم) الاولى زيادة أو مع الخيال (قوله وأما أهل السنة الخ) المناسب وأما المتكلمون الخ ليشمل المعتزلة أيضا فانهم أصحاب قدم راسخ في هذه المباحث ويقولون بما يقوله أهل السنة

والوهم آلة لها باعتبار النسبة فإن نسبة الحكم الى كل من القوتين مجازا باعتبار كونها آلة للحكم
قلت فالحضور عند الحاكم لا يجب أن يكون بالاجتماع فى قوة واحدة له بل ربما يكفيه الارتسام فى
آلات متعددة كالحواس الظاهرة فلا يثبت الحس المشترك بالدليل المشار اليه على أن الاقرب أن الحكم
فى المثال المذكور للوهم لا للحس المشترك لان القوى الباطنة عند مثبتها كالمرايا المتقابلة ينعكس
الى كل منها ما ارتسم فى الاخرى والوهمية هى سلطان تلك القوى فلها تصرف فى مدركاتها بل لها تسلطات
على مدركات العاقلة فتنازعها فيها وتحكم عليها بخلاف أحكامها اه وقوله فلا يجوز أن يكون
الحكم فى المثال المذكور للحس المشترك أى كما ذكره فى المطول لانه لا يدرك النسبة لانها من المعانى
الجزئية التى تدرك بالوهم ولا يدرك المحمول أيضا الوجود كليته والكلى لا يدركه الا العقل وبهذا يعرف ما فى
قوله والطرفان محسوسان ويرد على جعل الحاكم الوهم كما فى المواقف انه لا يدرك المحمول لما مر كذا فى
سم وفيه نظر اذ المحمول فى المثال جزئى محسوس بناء على مذهب الشارح من جواز حمل الجزئى الحقيقى
فتامل وكتب أيضا قوله وهو القوة الخ فهو كحوض يصب فيه من أنابيب خمسة هى الحواس الظاهرة
(قوله التفصيل) أى التحليل والتفكيك كحكمها بأن زيدا منقسم نصفين أو بلا رأس والتركيب
كحكمها من أن زيدا برأسين أو أن رأس الفيل مثلا متصلة به (قوله بين الصور) أى بعضها مع بعض ففيه
حذف من الاول لدلالة الثانى عليه أعنى قوله الآتى بعضها مع بعض ويحتمل أن قوله بعضها مع بعض
أى بعض المذكورات مع بعض فيصدق بالصور مع بعضها ومع المعانى وبالمعانى مع بعضها فالاول كان
تتصور لزيد رأسين فى التركيب أو أنه بلا رأس فى التفصيل والثانى كان تتصور أن لزيد علما فى التركيب
أو أنه بلا علم فى التفصيل والثالث كان تتصور أن للعلم علما أو عداوة فى التركيب أو أنه لا علم له فى التفصيل
(قوله المدركة بالوهم) الظاهر أن قوله هنا المدركة بالوهم وقوله قبل المأخوذة عن الحس المشترك نعتان
(قوله وبالمعانى ما لا يمكن) فيدخل فى المعانى الكليات المدركة بالعقل اه حفيد انظر هذا مع أن المعانى
المدركة بالوهم التى كلامه فيها لا تكون الا جزئية ومع أن المعانى التى شأن المفكرة التفصيل والتركيب
بينها هى المدركة بالوهم وهى جزئية سم (قوله فى تصورها) أى متصورها كما سيذكره (قوله مثل الاتحاد
الخ) يفهم منه ان الاتحاد فى واحد من المخبر عنه أو به أو قيد من قيودهما كاف للجمع بين الجملتين وفساده
واضح وهذا حاصل الاعتراض المشار اليه بقول الشارح ولما كان الخ وسيجيب عنه الشارح بعد بأن
كلامه هنا فى بيان الجامع فى الجملة لا فى بيان القدر الكافى بين الجملتين لانه ذكره فى موضع آخر وسيأتى
البحث فيه وفى ع ق أجوبة أخرى (قوله فى المخبر عنه) نحو زيد قائم زيد قاعد وقوله او فى الخبر نحو
زيد قائم عمرو قائم وقوله أو فى قيد من قيودهما مثاله فى قيد المسند اليه زيد الراكب قائم عمرو الراكب
قائم ومثاله فى قيد المسند زيد يأكل راكبا عمرو يضرب راكبا وكتب أيضا قوله فى المخبر عنه أو فى الخبر أولى
فى المسند اليه أو المسند ليظهر ذلك فى كل من الخبر والانشاء (قوله وهذا ظاهر الخ) اذ كل من الخبر
وما معه أمور متصورة لا تصورات (قوله غير) حيث أبدل الجملتين بالشيئين الشاملين للركنين وعبر
بالتصور معرفا مرادا منه الادراك لا المتصور وكتب أيضا قوله غير المصنف أى لا لاجل الاصلاح على ما زعمه
المصنف قال سم لعل وجه كون هذا التغيير اصلاحا أن الشيئين عام لكل شيئين مثل المسندين والمسند
اليهما ويقتضى أنه لا بد من الجامع بين كل من المسندين والمسند اليهما فى تصور كل منهما بخلاف الجملتين
مع تنكير تصور فانه يقتضى الاكتفاء بتصور واحد يتعلق بهما وكتب أيضا قوله غير المصنف الخ عدل
المصنف عن الجملتين الى الشيئين لان الجامع يجب فى المفردات أيضا فنبه على أن ما ذكره لا يخص الجملتين
وعن تصور الى تصور لان المتبادر منه كفاية الاتحاد فى متصور واحد فعدل الى المعرف ليفيد أن الجامع
الاتحاد فى جنس المتصور فلا يفيد كفاية متصور واحد اه أطول وهذا التوجيه غير توجيه الشارح
وكتب أيضا قوله غير الخ وفى هذا التغيير من الفساد والخلل ما سيذكره الشارح عقب بحث الخيالى (قوله
الجامع بين الشيئين) أى كل شيئين من الجملتين فأل للاستغراق فيستفاد منه اشتراط وجود الجامع بين كل

بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعانى المدركة بالوهم بعضها مع بعض ونعنى بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعانى ما لا يمكن فقال السكاكى الجامع بين الجملتين اما عقلى وهو أن يكون بين الجملتين اتحاد فى تصور ما مثل الاتحاد فى المخبر عنه أو فى الخبر أو فى قيد من قيودهما وهذا ظاهر فى أن المراد بالتصور الامر المتصور ولما كان مقررا انه لا يكفى فى عطف الجملتين وجود الجامع بين مفردين من مفرداتهما باعتراف السكاكى أيضا غير المصنف عبارة السكاكى (و) قال (الجامع بين الشيئين اما عقلى) وهو أمر بسببه يقتضى العقل اجتماعهما

ركنين وكتب أيضا ما نصه يقال الجامع ان كان هو الاقتران في الخيال فهو خيالي لان أصل التقارن كثرة
ورود الصور على الحس المشترك والا فان طابق ما في نفس الامر بان كان الجمع فيه حقيقيا فهو عقلي
والا فهو وهمي ع ق (قوله في المفكرة) التي هي المتصرفة الآخذة كما تقدم من غيرها ما تتصرف فيه
بالتركيب والحل على وجه الصحة أو البطلان ع ق (قوله بان يكون) أي بصور بان كما يدل عليه كلام ع ق
في نظيره الآتي وسياتي ما فيه ثم وأن الوجه تقدير يحصل من باب حصول اللازم بالملزوم فالجامع هو الاتحاد
وهو لازم للكون بينهما اتحاد وكتب أيضا قوله بان يكون الخ قد مثلوا الاتحاد في المسند اليه بقولك زيد يضع
ويرفع وهو صحيح والاتحاد في المسند بقوله زيد كاتب وعمرو كاتب وهو فاسد لان كتابة زيد وكتابة عمرو
ليستا متحدتين بالشخص حقيقة في التصور بل اتحادهما بمعنى التماثل فهو من القسم الآتي يس (قوله في
التصور) أي عند تصور العقل لهما (قوله أو تماثل) أي في الحقيقة والماهية على ما يأتي وكتب أيضا قوله
أو تماثل أي بان يتحدا في الحقيقة ويختلفا في العوارض كزيد وعمرو وفي تماثل المسند اليهما وكالابوة لعمرو
والابوة لخالد في تماثل المسندين في قولك زيد أب لعمرو وبكر أب لخالد (قوله فان العقل الخ) راجع لقوله أو
تماثل أشار به الى وجه كون التماثل جامعا عقليا وكتب أيضا قوله فان العقل الخ اشار به الى أن العقل
شانه ادراك الكليات وانما يتحقق كون المعنى كليا بتجريده عن المشخصات الخارجية وذلك لان العقل
على زعم الحكماء مجرد عن المادة أعني العناصر الاربعة ولواحقها فلا يرتسم فيه الا الكلي المجرد عن
الامور الخارجية أو الجزئي المجرد كما تقدم فهو بذاته لا يدرك الجزئي الجسماني لانه معروض بعوارض تنافي
التجريد فلا تناسب العقل المجرد بخلاف الكلي والجزئي المجرد وانما يدرك الجزئي الجسماني بواسطة آلة
الحس أو الوهم وانما قلنا يدركه بواسطة الآلة لانه يحكم على الجزئيات بالكليات والحكم فرع التصور وعند
أهل السنة أن العقل يدرك كل شئ بواسطة وبغيرها ع ق واندفع بقوله يدركه بواسطة الآلة ما يقال ان
التجريد فرع الادراك والعقل لا يدرك الجزئي على انه تقدم أن التحقيق ان المدرك حقيقة هو النفس
والقوى آلات فهي تدرك الجزئي بواسطة الحس ثم تجرده فتدركه كليا بواسطة العقل تامل وكتب أيضا قوله
فان العقل بتجريده المثلين الخ هذا انما يفي ببيان الجامع بين قولنا زيد قائم وعمرو قاعد أما في بيان الجامع بين
قولنا الرومي أبيض والحبشي أسود فلا فان العقل لا يطلب اتحاد الرومي والحبشي بالتجريد عن التشخص
بل عن وصف الرومية والحبشية اللتين هما كليان والجواب انه كلام على وجه التمثيل وتصوير للمقصود فيما
هو أكثر تداولا بين البلغاء ومن هذا القبيل تقييد التشخص بالخارجي لا لما قال الشارح المحقق والسيد
السندان ذلك لان تجريد العقل للحاصل فيه عن التشخص العقلي غير ممكن لان معنى التجريد عدم
ملاحظة التشخص ونسبته الى الذهن كنسبته الى الخارجي اه أطول وفيه أيضا ما نصه ولا يخفى عليك أن
جعل الامرين المعتبرين في مقام العطف واحدا بهذا الاعتبار تصوير من الوهم للاثنين في صورة الواحد
وابرازه في معرضه ويليق بان يجعل من الوهمي (قوله بتجريده) الباء سببية متعلقة بقوله بعد يرفع (قوله
عن التشخص) يعني عن المشخصات لهما في الخارج مثل اللون المخصوص والمكان المخصوص والمقدار
المخصوص (قوله يرفع) خبر ان أي فان العقل يرفع التعدد بينهما بسبب تجريدهما عن مشخصاتهما
خارجا أي فحينئذ يصيران شيأ واحدا عند المفكرة كالمتحدين وانما يصيران متحدين ان كان المجرد مشتركا
واما ان انتزع من هذا كلي ومن هذا آخر لم يرتفع التعدد ع ق و راجعه وحاصله ان رفع العقل للتعدد
بالتجريد عن التشخص اذا كان التعدد عنده من قبل التشخص لا اذا كان بعوارض كلية مثل أن يعلم من
زيد انه رجل أحمر فاضل ومن عمرو انه رجل أسود جاهل (قوله وذلك) أي التجريد المذكور حاصل لان
الخ (قوله وينتزع الخ) ففي مثل زيد كاتب وعمرو شاعر يجرد زيدا وعمرا عن مشخصاتهما خارجا وينتزع
منهما معنى كليا فكانه قيل الانسان كاتب والانسان شاعر (قوله على ما تقرر في موضعه) أي في كتب
الحكمة والظاهر انه متعلق بتجرد (قوله وانما قال في الخارج) أي ولم يطلق التشخص (قوله عن
المشخصات العقلية) كالناطقية والناهقية (قوله وههنا بحث) أي في جعل التماثل جهة جامعة (قوله
مثلا) تاكيد لمثل (قوله والجواب أن المراد بالتماثل الخ) قال السيد فيه بحث لان ما ذكره السكاكي من

في المفكرة وذلك (بان يكون
بينهما اتحاد في التصور
أو تماثل فان العقل بتجريده
المثلين عن التشخص في
الخارج يرفع التعدد)
بينهما فيصيران متحدين
وذلك لان العقل يجرد الجزئي
الحقيقي عن عوارضه
المشخصة الخارجية ينتزع
منه المعنى الكلي فيدركه
على ما تقرر في موضعه
وانما قال في الخارج لانه
لا يجرده عن المشخصات
العقلية لان كل ما هو
موجود في العقل فلابد
له من تشخص فيه به يمتاز
عن سائر المعقولات *
وههنا بحث وهو أن التماثل
هو الاتحاد في النوع مثل
اتحاد زيد وعمرو ومثلا في
الانسانية واذا كان التماثل
جامعا لم يتوقف صحة قولنا
زيد كاتب وعمرو شاعر على
أخوة زيد وعمرو أو
صداقتهما أو نحو ذلك لانهما
متماثلان لكونهما من
أفراد الانسان والجواب
أن المراد بالتماثل

أن العقل بتجريده المثلين عن التشخص فى الخارج يرفع التعدد عن الشيئين انما يناسب التماثل بمعنى الاتحاد فى الحقيقة لا بمعنى الاشتراك فى وصف له نوع اختصاص بهما اللهم الا أن يجعل ذلك الوصف بمنزلة الحقيقة وما عداه بمنزلة الوصف المشخص لها اه (قوله ههنا) أى فى كلام المصنف (قوله اشتراكهما فى وصف) أى مع اشتراكهما فى الحقيقة وكتب أيضا مانصه أى لا مجرد الاشتراك فى النوع كما هو عند المناطقة (قوله أو تضايف) نحو أبو زيد يشعر وابنه يكتب وزيد أبو عمرو وعمرو ابنه (قوله كما بين العلة والمعلول) أى كالتضايف الذى بين الخ ثم التضايف فى العلة والمعلول انما هو بين مفهوميهما لا بين ذاتيهما الا أن تعتبر الذات بالنسبة الى كونها علة والاخرى معلول فيجوز أن تعطف جملة العلة على جملة المعلول فيقال مثلا العلة أصل والمعلول فرع أو يقال هذه العلة موجودة وذلك المعلول موجود عنها ع ق وفيه جواب آخر راجعه وعبارة الحفيد كما بين العلة والمعلول أى بين هذين المفهومين أو الذاتين لكن مع حيثية الوصفين اه (قوله فان كل أمر) لعل الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر أى اذا أردت ان تعرف الفرق بين العلة والمعلول فنقول لك ان كل الخ وكذا مابعده تأمل (قوله بالاستقلال أو بواسطة الخ) الاولى العلة التامة كحركة الاصبع لحركة الخاتم والثانية الناقصة كالنجار للسرير وجزء العلة المركبة (قوله انضمام الغير) جزأ كما فى المركبة أو شرطا كما فى غير التامة يس (قوله أو الاقل والاكثر) فيجوز أن يقال هذا العدد الاقل لزيد وذلك الاكثر لصاحبه وانما يسمى جميع الاتحاد والتماثل والتضايف عقليا لان العقل يدرك الامور على حقائقها ويثبتها على مقتضاها والجمع بهذه محقق فى نفس الامر لا يبطله التأمل فنسب الى العقل بخلاف الجمع بالامر الوهمى ع ق (قوله أو وهمى) بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل قال الفاضل المحشى فى شرح المفتاح لما كان العقل يميز بين الاشياء الملتبسة وتنسب اليه الامور الصحيحة المطابقة للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سببا فى نفسه للاجتماع نسب الجمع بها الى العقل ولما كان الوهم مما يشتبه عليه الامر مما يناسبه وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة لتلك الاسباب المقتضية فى نفسها للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال محلا لتقارن صور المحسوسات التى منها تنتزع صور الموهومات والمعقولات نسب الجمع بسبب تقارن الصور كلية كانت أو جزئية موهومة أو محسوسة الى الخيال والضابط فى الجامع أن الجمع اما بسبب التقارن فى خزانة الصور أولا فالاول هو الخيالى والثانى اما أن يكون بواسطة أمر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلى والا فالوهمى اه فنرى (قوله بان يكون) أى يصور بان الخ كما يدل عليه قول ع ق والمراد أن كون المتصورين بينهما شبه التماثل هو نفس الجامع اه أو المعنى وذلك يحصل بأن الخ كما قدر ع ق وقال فحصول الجامع بهذا الكون كحصول الجنس بالنوع اه لكن مقتضى قول الشارح فيما يأتى فظهر أن ليس المراد بالجامع العقلى الخ وقوله ثم ان الجامع الخيالى هو تقارن الخ يدل على ان الجامع فى المواضع الثلاثة هو اسم يكون فيقدر يحصل على انه لحصول اللازم بالملزوم تأمل (قوله بين تصوريهما) سيأتى الاعتراض على هذه العبارة فى الشرح والصواب بان يكون بينهما (قوله شبه تماثل) الظاهر أن المراد بالتماثل الاتحاد فى النوع لا فى وصف له نوع اختصاص (قوله كلونى بياض وصفرة) عد البياض والصفرة من غير المتضادين بناء على اعتبار قيد أن يكون بينهما غاية الخلاف فان كان كذلك فلم أسقط المختصر هذا القيد مع أن الموافق لتمثيل المصنف بهذا المثال لغير المتضادين وعدم جعل الاول والثانى من المتضادين كما سيأتى قريبا يناسبه اعتبار القيد المذكور كما اعتبره فى المطول اه سم وكتب أيضا مانصه فيجوز أن يقال هذا الاصفر حسن وذلك الابيض أحسن منه لوجود الجامع الوهمى فان قيل فهل يمتنع العطف عند الملاحظة العقلية أو يجوز تغليبا للملاحظة الوهمية مطلقا قلت الاقرب الجواز عند الغفلة العقلية والمنع عند عدمها كدخول اللام على العلم بلمح الاصل ومنعها عند عدمه فانظره ع ق (قوله فان الوهم) تعليل للتمثيل أو توجيه لكون هذا القسم وهميا أطول (قوله فى معرض المثلين) أى فى صفة وفى حال المثلين (قوله زيد فى أحدهما عارض) ان جعل الصفرة فالعارض الكدرة وان جعل البياض فالعارض الاشراق والصفاء (قوله ولذلك) أى للجامع الوهمى أو للابراز المذكور أطول (قوله ثلاثة) خبر مقدم وكتب أيضا

ههنا اشتراكهما فى وصف له نوع اختصاص بهما على ماسيتضح فى باب التشبيه (أو تضايف) وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر (كما بين العلة والمعلول) فان كل أمر يصدر عنه أمر آخر بالاستقلال أو بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والآخر معلول (أو الاقل والاكثر) فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو أقل من الآخر والآخر أكثر منه (أو وهمى) وهو أمر بسببه يحتال الوهم فى اجتماعهما عند المفكرة بخلاف العقل فانه اذا خلى ونفسه لم يحكم بذلك وذلك (بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلونى بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما فى معرض المثلين) من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد فى أحدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف أنهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون (ولذلك) أى ولان الوهم يبرزهما فى معرض المثلين (حسن الجمع بين الثلاثة فى قوله

(ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها *

فان الوهم يتوهم أن الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والعقل يعرف أنها أمور متباينة (أو) يكون بين تصوريهما (تضاد) وهو التقابل بين أمرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد (كالسواد والبياض) في المحسوسات (والايمان والكفر) في المعقولات والحق أن بينهما تقابل العدم والملكة لان الايمان هو تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة أعني قبول النفس لذلك والاذعان له على ما هو تفسير التصديق في المنطق عند المحققين مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شأنه الايمان وقد يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون وجوديا فيكونان متضادين (وما يتصف بهما) أي بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر وأمثال ذلك يعد من المتضادين باعتبار الاشتمال على الوصفين متضادين (أو شبه تضاد كالسماء والارض) في المحسوسات فانهما وجوديان أحدهما في غاية الارتفاع والآخر في غاية الانحطاط وهذا معنى شبه التضاد وليسا متضادين لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض ولا من قبيل الاسود والابيض لان الوصفين المتضادين ههنا

ما نصه وهذا المثال ولو كان من عطف المفردات يصح الاستشهاد به لانه يشترط الجامع فيها أيضا والجامع الوهمي موجود فيها او يصح أن يكون الجامع بين الشمس والقمر خياليا ع ق (قوله وأبو اسحق) المعتصم بالله (قوله من نوع واحد) لاشتراكها في الاهتداء بها وعموم النفع بها في زعم الشاعر وعبارة الفنري بسبب اشتراكها في اشراق الدنيا اشراقا حسيا بالاول والثالث وعقليا بالثاني لافاضته أنواع العدل والاحسان اه (قوله وهو التقابل بين أمرين وجوديين الخ) خرج بقوله وجوديين تقابل السلب والايجاب وتقابل العدم والملكة ودخل بقوله على محل واحد التضاد بين الجواهر أعني الصور النوعية للعناصر ومن لم يثبت التضاد بينها اعتبر الموضوع بدل المحل وبما ذكرنا ظهر ان المراد بالتعاقب على المحل التعاقب باعتبار الحلول لا باعتبار الصدق وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيص للتعريف بالتضاد الحقيقي فعلى هذا يكون التقابل بين السواد والحمرة مثلا قسما خامسا من مطلق التقابل يسمى بالتعاند وقد لا يعتبر هذا القيد فيشمل التضاد تقابل السواد والحمرة ويسمى تضادا مشهورا وينحصر التقابل في الاربعة اه فنري وقوله اعتبر الموضوع بدل المحل أي والمحل أعم من الموضوع والموضوع مختص بالاعراض والمحل لا يختص وكتب أيضا قوله وجوديين المراد بالوجودي هنا ما ليس العدم داخلا في مفهومه فيشمل الامر الاعتباري وحينئذ يدخل المتضايفان فلا بد من زيادة مع عدم توقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر ليخرجا وما يدل على أن المراد بالوجودي ما يشمل الاعتباري ما يأتي للشارح في لفظ الاول والثاني (قوله كالسواد والبياض الخ) فيجوز أن يقال السواد قبيح والبياض محبوب والايمان محبوب والكفر قبيح (قوله أن بينهما تقابل العدم والملكة) أي فالمناسب جعل ذلك في شبه التضاد أفاده في الاطول (قوله والاذعان له) عطف مرادف (قوله عند المحققين) كقطب الدين الشيرازي وقيل المراد به الادراك (قوله مع الاقرار به باللسان) أي ولو مرة في العمر (قوله والكفر عدم الايمان الخ) فالشاك والجاهل ونحوهما من الكفار (قوله عما من شأنه الايمان) خرج الجمادات والحيوانات العجم (قوله وقد يقال) هذا مقابل قوله والحق ان بينهما الى آخره ولعل قد للتحقيق ويصح كونها للتقليل لان هذا القول قليل ويرد على هذا ثبوت الواسطة فمن لم ينكر ليس بمؤمن ولا كافر كالشاك والجاهل قال ع ق ويجاب بان من لم تبلغه الدعوة ليس كلامنا فيه ومن بلغته فان دعي للاعتقاد فان جحد فلا اشكال وان شك فهو جاحد الجزم أي لوجوبه اذ كانه يقول لا أجزم أي لا يجب الجزم فلا واسطة على هذا ولو على القول بان الكفر جحود ولكن على هذا يلزم دخول الاعتراف بوجوب الجزم في حقيقة الايمان تأمله اه والذي قرره بعضهم أن المراد الانكار حقيقة أو حكما ومن دعي وشك منكر حكما وكتب أيضا قوله وقد يقال الخ مما يترتب على الخلاف ان كلا من الايمان والكفر مخلوق على القول بانهما وجوديان وان الايمان فقط دون الكفر مخلوق على القول بان الوجودي هو الايمان والكفر عدمي لان الخلق كالارادة لا يتعلق الا بالامور الوجودية كذا في يس (قوله فيكون وجوديا الخ) أي وكلام المصنف مبني على هذا القول (قوله كالاسود والابيض الخ) فيصح الاسود ذهب والابيض جاء والمؤمن حضر والكافر غاب (قوله يعد) خبر لمحذوف أي وما ذكر يعد وفي بعض النسخ فانه يعد (قوله باعتبار الاشتمال الخ) أي اشتمالا على وجه الدخول في المفهوم لما يأتي وكتب ايضا ما نصه لا باعتبار ذاتيهما لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الاجسام لا الاعراض ولعدم العناد بينهما بقطع النظر عن وصفيهما (قوله أو شبه تضاد) وذلك بان لا يكون أحدهما ضد الآخر ولا موصوفا بضد ما وصف به الآخر ولكن يشتمل ويستلزم كل منهما معنى ينافي ما يستلزمه ويشتمل عليه الآخر ع ق (قوله في غاية الارتفاع الخ) لعل المراد بالغاية في كلامه الشدة اذ فوق السموات أشياء كالعرش والكرسي وتحت الارضين أشياء كالماء والحوت تأمل (قوله وهذا) أي المذكور من كون أحدهما في غاية الارتفاع وكون أحدهما في غاية الانحطاط وقوله معنى شبه التضاد أي الذي بين السماء والارض ووجه ذلك ان بينهما بعدا كثيرا كما بين المتضادين (قوله لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض) ظاهر هذا الكلام يدل على ان التوارد على المحل انما هو في الاعراض وفيه نظر لما عرفت من أن المحل أعم من الموضع والمختص بالاعراض هو الثاني لا الاول فنري (قوله ولا من قبيل الخ) اندفع به ما قد يقال

لم نجعلهما كالاسود والابيض المتضادين باعتبار وصفيهما لا باعتبار ذاتيهما (قوله لبسابداخلين الخ) فان السماء جرم مخصوص تنوسى فيه معنى السمو والارض جرم مخصوص فلم يشعر أحدهما بوصف أشعر الآخر بضده كالاسود والابيض فان قلنا ان السماء لا اشعار فيها بالسمو فلا اشكال وان اعتبرنا الاشعار فى الارض لا تشعر بالمقابل ع ق وكتب أيضا قوله لبسابداخلين الخ يعلم من هذا أنه كان الاولى أن يقول وما يشتق منهما مكان قوله وما يتصف بهما كما فى الاطول (قوله والاول والثانى) أى معنى لفظ الاول ومعنى لفظ الثانى (قوله قد يشترط الخ) أشار بقد الى قلة هذا الاشتراط لقلة القائلين به والى ضعف القول به وكتب أيضا انما نصه لقائل أن يقول هذا القيد اما أن يكون معتبرا هنا أولا فان كان الاول وجب زيادته فى تعريف التضاد السابق مع أنه قد أسقطه منه وان كان الثانى لم يتجه عدم جعلهما متضادين لملاحظة للاشتراط فليتأمل كذا فى سم وقال فى الاطول الفرق بينهما وبين الاسود والابيض بأن السلب جزء مفهومى وصفيهما دون الاسود والابيض فان عدم المسبوقية جزء مفهوم الاول وعدم المسبوقية بغير الواحد جزء مفهوم الثانى اه (قوله مع ان العدم الخ) أى فهما خارجان عن الضدين حتى على عدم الاشتراط السابق (قوله انما جعل التضاد) أى والاتصاف بالمتضادين (قوله ينزلهما) أى التضاد وشبهه وقوله منزلة التضايف أى عند العقل ع ق (قوله الا ويحضره الآخر) كان العقل لا يخطر عنده أحد المتضايفين الا وخطر الآخر وبذلك الارتباط جمعهما عند المفكرة ع ق وكتب أيضا قوله الا ويحضره الآخر أى غالبا فبسبب أن خطور أحدهما عنده يستلزم غالبا خطور الآخر حكم باجتماعهما عند المفكرة تنزيلا للغلبة الخطور مع الآخر منزلة عدم الانفكاك كالمتضايفين ع ق ولعله بهذا يندفع بحث صاحب الاطول حيث قال بعد قول الشارح الا ويحضره الآخر فيه أنه اذا كان الامر كذلك كان التضاد وشبهه جامعا من غير حاجة الى تنزيل الوهم اياه منزلة المتضايفين اه (قوله ولذلك) الارتباط الوهمى ع ق أو اسم الاشارة راجع للتنزيل (قوله بالبال) أى الوهم بدليل ما بعد يس (قوله من المتغايرات الغير المتضادة) أى بعضها مع بعض ع ق وقوله يعنى الخ تفسير لقوله ولذلك وقوله ان ذلك أى أقربية خطور الضد مع ضده وقال عبد الحكيم يعنى ان ذلك أى كون التضاد وشبهه جامعا (قوله على حكم الوهم) أى ادراكه وتصوره لاتساعه ومجازفته فيلحق الضدين بالمتضايفين (قوله أو خيالى) قد عرفت فيما تقدم ان الحس المشترك هو القوة المدركة للصور الحسية وان الخيال خزانته فكان المناسب حيث جعل القوة التى جمعت بين الشيئين عند المفكرة هى القوة المدركة فى العقلى والوهمى أن يجعلها كذلك فى الخيالى فيسميه حسيا لكن تساهل فجعلها هى الخيال التى هى الخزانة للحس اشارة الى أن هذه القوى يمكن أن ينسب حكم المدرك منها الى خزانتها والعكس من جهة ان هذه القوى كما قيل بمنزلة المرآة لبعضها ببعض فهى يرتسم فى كل منها ما ارتسم فى الآخر اه ع ق ومن هنا علم أن قول الشارح يقتضى الخيال فيه مسامحة أى يقتضى الحس المشترك الذى خزانته الخيال تأمل ويمكن أن يقال لم ينسب الى الحس المشترك لان النسبة الى الخيال أخف من النسبة الى المشترك ان نسب الى الصفة ولم ينسب الى الموصوف ويقل حسى مخافة اللبس بالنسبة الى احدى الحواس الخمس الظاهرة تأمل (قوله بين تصوريهما) سيأتى الاعتراض على هذه العبارة فى الشرح والصواب بان يكون بينهما (قوله فى الخيال) أى خيال المخاطب على ما فى الاطول وهو مبنى على الغالب من مراعاة حال المخاطب (قوله سابق على العطف) اذ لا يكفى مطلق التقارن والا فالعطف لا ينفك عن التقارن وليس التقارن بان يكونا ثابتين فى الخيال اذ الصور المتقاربة والمتباعدة كلها ثابتة فى الخيال معا والخيال خزانتها بل المراد تقارنهما عند التذكر والاحضار اطول (قوله لاسباب الخ) متعلق بتقارن (قوله وأسبابه مختلفة) لانها وان كانت راجعة الى مخالطة ذوات تلك الصور الحسية المقترنة فى الخيال تختلف أسباب تلك المخالطة بينها فيستلزم صحة وجودها الشخص دون آخر مثلا اذا تعلقت همة انسان بصناعة الصياغة أوجب له ذلك مخالطة أمورها من سائك الذهب والفضة وآلاتها ع ق وفى يس قوله وأسبابه الخ فمن أسباب تجمع بين صومعة وقنديل وقرآن ومن أسباب تجمع بين حانوت وابريق (قوله مختلفة) أى باختلاف الاشخاص والازمان والامكنة ع ق (قوله الثابتة) أى التى من شأنها ان تثبت فى

السماء والارض (والاول والثانى) فى جميع المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذى يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثانى هو الذى يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما ولم يجعلا متضادين كالاسود والابيض لانه قد يشترط فى المتضادين أن يكون بينهما غاية الخلاف ولا يخفى أن مخالفة الثالث والرابع وغيرهما للاول أكثر من مخالفة الثانى له مع أن العدم معتبر فى مفهوم الاول فلا يكون وجوديا (فانه) أى انما جعل التضاد وشبهه جامعا وهميا لان الوهم (ينزلهما منزلة التضايف) فى أنه لا يحضره أحد المتضايفين أو الشبيهين بهما الا ويحضره الآخر (ولذلك تجد الضد أقرب خطورا بالبال مع الضد) من المتغايرات الغير المتضادة يعنى أن ذلك مبنى على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر (أو خيالى) وهو أمر بسببه يقتضى الخيال اجتماعهما فى المفكرة وذلك (بان يكون بين تصوريهما تقارن فى الخيال سابق) على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك (وأسبابه) أى وأسباب التقارن فى الخيال (مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة فى الخيالات

الخيال ع ق (قوله ترتباووضوحا) تمييزان محولان عن الفاعل وكتب أيضا قوله ترتبا أي فتارة تحصل وتارة لاوالمراد بالترتيب الاجتماع على وجه التلازم وقوله ووضوحا أي فتارة تحصل وتارة لا والمراد بالوضوح عدم الغيبوبة يدل على ذلك كله كلام الشارح فقوله بعد فكم من صور الخ راجع لحصول الترتب وقوله وهي في خيال آخر الخ راجع لعدم حصول الترتب وقوله وكم من صور الخ راجع لحصول الوضوح وقوله وهي في خيال آخر راجع لعدم حصول الوضوح ففي كلامه لف ونشر مرتب قاله بعض المحققين وفسر ع ق الترتب والوضوح بغير ما مر واعترض على تفسيرهما بما مر فراجعه وكتب أيضا قوله ترتبا ووضوحا اعترض على تفسير الترتب بالتلازم والوضوح بعدم الغيبوبة كما أشار اليه الشارح بانهما حينئذ متلازمان فاحدهما يغني عن الآخر وقد يمنع بان المراد بالترتيب والتلازم انه يلزم من حصول احدى الصورتين في الخيال الاخرى ولا يلزم من هذا عدم غيبوبتهما معا عن الخيال تأمل (قوله فكم من صور الخ) كالدواة والقلم عند الكاتب وقوله لا انفكاك بينهما في خيال أي لكثرة الف هذا الخيال اياها وقوله وهي في خيال آخر مما لا يجتمع أي لعدم الفه اياها (قوله ولصاحب الخ) قال في الاطول ولا يليق بك أن تظن انه كان اللائق لطالب علم المعاني فتقع في الاعتذار بان العدول الى الصاحب للتفاؤل للطالب لان المراد بالجامع جزئياته الواقعة في التراكيب في مقام رعاية الفصل والوصل (قوله لان معظم الخ) فيه وقفة فالاولى لكثرة وقوع الفصل والوصل اهـ حفيد وفي ع ق توجيه وعبارته وذلك لان علم المعاني معياره باب الفصل والوصل بمعنى أن من أدركه كما ينبغي لم يصعب عليه شيء من سائر الابواب بخلاف العكس ولذلك يقال فيه على وجه المبالغة هو معظم أبواب علم المعاني اهـ أو المراد بالمعظم الاصعب كما قرره بعضهم (قوله لاسيما الخ) أي لا مثل الجامع الخيالي في التأكد بمعنى أنه أوكد أنواع الجامع ع ق (قوله فان جمعه) أي الجمع بسببه وقوله على مجرى الخ أي انما يأتي ويدرك على مجرى ع ق (قوله على مجرى الالف والعادة) أي على جريان الشيء المألوف والمعتاد بمعنى الجريان وقوع ذلك المألوف من الصور والمعتاد منها وقوعا متكررا في الخيالات والنفوس فبذلك يحصل الاقتران الذي هو الجامع وقد تقدم ان ذلك الوقوع حاصل بالمخالطة وان لها أسبابا وأن الاسباب تختلف باختلاف الاشخاص والاغراض والازمنة والامكنة فلا تنضبط ولا تنحصر تلك الاسباب اهـ من ع ق ثم قال كلاما يتعلق بقول المتن ولذلك اختلفت الصور الخ ونصه فالصور التي من شأنها حصولها في الخيال اختلاف حضورها في الخيال بمعنى أنها وجدت في خيال دون آخر فاذا عطفت باعتبار من لم يوجد عنده اقترانها كان العطف فاسدا الا أنه يبقى النظر هنا في المعتبر خياله هل المتكلم أو السامع أو هما معا والاقرب أن المعتبر السامع لانه هو الذي يراعى حاله في غالب الخطاب اهـ وكتب أيضا قوله على مجرى الالف أي الصور المألوفة الجاري به فمجرى مصدر بمعنى اسم الفاعل من اضافة الصفة الى الموصوف وكتب أيضا قوله على مجرى الالف والعادة أي المألوف والمعتاد أي مبني على وجود شيء مألوف معتاد وقوله بحسب انعقاد الاسباب تفسير لمجرى الالف والعادة فالمراد بالانعقاد الجريان والوجود بالاسباب تلك المألوفات المعتادات اللتان عبر عنهما بالالف والعادة سم أقول هذا التقدير يعارضه قول الشارح في اثبات الصور اذ الصور هي تلك المألوفات والمعتادات فيصير المعنى بحسب انعقاد المألوفات في المألوفات والذي يظهر أن بحسب متعلق بمجرى وأن الاسباب على ظاهرها وليس المراد بها تلك المألوفات والمعنى أن وجود تلك الصور المألوفة بحسب وجود أسباب اثبات تلك الصور في الخيال (قوله الاسباب) أي أسباب الاقتران كصنعة الكتابة فانها سبب في اقتران القلم والدواة (قوله في خزانة الخيال) الاضافة للبيان (قوله وتباين الاسباب) من اضافة الصفة للموصوف أي والاسباب المتباينة وكتب أيضا قوله وتباين الاسباب الخ أي واذا كانت أسبابه متباينة لا تحصر كان هو أكثر الجوامع وقوعا فالاحتياج اليه أشد وهو المراد (قوله مما يفوته الحصر) أي يتجاوزه ولا يتسلط عليه وكتب أيضا ما نصه الاوضح مما يفوت الحصر سم أي باسناد الفوت الى التباين (قوله فظهر أن ليس المراد الخ) أي من تعرضنا لاقسام الجامع وكتب أيضا قوله فظهر أن ليس المراد الخ بل المراد بالجوامع في هذه القوى ما تتوصل به كل قوة الى جمع عند المفكرة لا ما يدرك بتلك بالخصوص وهو ظاهر غير أنه يرد عليه أن يقال التوصل الى الجمع انما يكون بادراك المتوصل به وكيف تتوصل قوة من تلك

ترتبا ووضوحا) فكم من صور لا انفكاك بينها في خيال وهي في خيال آخر مما لا يجتمع أصلا وكم من صور لا تغيب عن خيال وهي في خيال آخر مما لا يقع قط (ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع) لان معظم أبوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع (لاسيما) الجامع (الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة) بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب مما يفوته الحصر فظهر أن ليس المراد بالجامع العقلي

مايدرك بالعقل وبالوهمى مايدرك بالوهم وبالخيالى مايدرك بالخيال لان التضاد وشبهه ليسا من المعانى التى يدركها الوهم وكذا التقارن فى الخيال ليس من الصور التى تجتمع فى الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وقد خفى هذا على كثير من الناس فاعترضوا بان السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوهميات وأجابوا بان الجامع كون كل منهما مضادا ٦١ للآخر وهذا معنى جزئى لا يدركه الا الوهم وفيه نظر لانه ممنوع وان أرادوا أن تضاد هذا السواد لهذا البياض معنى جزئى فتماثل هذا مع ذاك وتضايفه معه أيضا معنى جزئى فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبههما فى أنها ان أضيفت الى الكليات كانت كليات وان أضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالى هو تقارن الصورة فى الخيال وظاهر أنه ليس بصورة ترسم فى الخيال بل هو من المعانى * فان قلت كلام صاحب المفتاح يشعر بانه يكفى لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما وهو نفسه معترف بفساد ذلك حيث منع صحة نحو خفى ضيق وخاتمى ضيق ونحو الشمس ومرارة الارنب والف باذنجانة محدثة قلت كلامه هنا ليس الا فى بيان الجامع بين الجملتين وأما ان أى قدر من الجامع يجب لصحة العطف ففوض الى موضع آخر وقد صرح فيه باشتراط المناسبة بين المسندين والمسند اليهما جميعا والمصنف لما اعتقد ان كلامه فى بيان الجامع سهو منه وأراد اصلاحه غيره الى ماترى فذكر مكان الجملتين الشيئين ومكان قوله اتحاد فى تصور ما اتحاد فى التصور فوقع الخلل فى قوله الوهمى أن يكون بين تصوريهما شبه تماثل أو تضاد أو شبه تضاد وفى قوله والخيالى أن يكون بين تصوريهما تقارن فى الخيال لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما

القوى الى جمع المتعاطفات بشئ لا يدرك بها والجواب ان هذه القوى لا يختص ادراكها بما اختصت به بل تدرك غيره لكن بعد أن تاخذه عن السابق اليه وهو قوته المختصة بادراكه أولا ولذلك يحكم العقل على الجزئيات ويحكم الوهم على الكليات أو الحسيات ويحكم الخيال على المعانى بعد تصور الوهم اياها بصور المحسوسات والحكم على الشئ فرع تصوره فالجامع العقلى على هذا ما يقتضى بسببه العقل الجمع ولو سبق اليه الوهم لكونه مدركاته بالخصوص أولا فأخذه منه العقل والجامع الوهمى ما يحتال بسببه الوهم ولو سبق اليه الخيال لكونه مخصوصا بادراكه أولا أو سبق اليه العقل لكونه كذلك بالنسبة اليه ثم أخذه الوهم من أحدهما والجامع الخيالى هو ما يتعلق بالصور الخيالية ولو كان عقليا أو وهميا فى أصله ولا يخفى ان هذا الجواب يخالف ظاهر ما قرر الحكماء فى مدركات تلك القوى اهـ ع ق (قوله مايدرك بالعقل) أى خصوص مايدرك بالعقل وهكذا بل المراد بالعقلى أمر بسببه يقتضى العقل الاجتماع فى المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه أولا وبالوهمى أمر بسببه يقتضى الوهم الاجتماع فى المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه أولا وكذا الخيالى (قوله لان التضاد الخ) لم يلتفت فى التعليل الى الجامع العقلى لصحة ادراك العقل ماذكره المصنف فيه من الاتحاد والتماثل والتضايف وان كان الجامع العقلى قد يكون مدركا للوهم كما فى ع ق وغيره (قوله ليس من الصور) بل هو وصف للصور (قوله بل جميع ذلك معان معقولة) انما حكم بكون التماثل جامعا عقليا والتضاد وهميا مع كونهما معقولين لان التماثل فى نفسه صالح للجمع بلا احتيال فاذا التفت العقل وجد الجمع بينهما بخلاف التضاد فانه فى نفسه غير صالح لذلك يحتاج الى احتيال فنسب الى الوهم الذى من شأنه الحيلة اهـ حفيد (قوله معقولة) أى مدركة للعقل (قوله فاعترضوا الخ) وهذا الاعتراض عند التأمل ضعيف لان الجامع ليس هو نفس الضدين كما لا يخفى حتى يصح هذا الاعتراض من ع ق (قوله وفيه نظر) أى فى هذا الجواب (قوله لانه ممنوع) اذ لا نسلم ان هذا معنى جزئى بل هو كلى لان التضاد المأخوذ مضافا الى كلى كلى (قوله وان أرادوا أن تضاد الخ) ينبغى أن يعلم أن التضاد المضاف الى الجزئى ليس بجزئى كما ذكر وأن امكان زيد كلى وان كان هذا الامكان جزئيا اهـ حفيد وقوله ليس بجزئى أى فالاولى رد ذلك بالمنع لا بما ذكره الشارح المفيد انه جزئى وأجيب بانه مبنى على تسليم جزئيته جدلا وقوله أن امكان زيد كلى أى لانه بتعدد الازمنة والامكنة (قوله فتماثل) أى فنقول تماثل هذا الخ أى فالاخذ بهذا المراد يؤدى الى فساد كلام المصنف والى التحكم (قوله ثم ان الجامع) من جملة ما يبطل به فهم المتعرضين السابق ذكرهم (قوله وظاهر انه ليس بصورة) أى بل وصف لها (قوله فان قلت الخ) اعتراض على السكاكى (قوله يشعر بانه يكفى) أى لان تصور بمعنى متصور وتنوينه يدل على الافراد (قوله محدثة) خبر بعد حذف من الاوائل فهو عطف جمل تقديرا (قوله قلت الخ) أورد على الجواب انه اذا قيل الجامع بين الجملتين انما يفهم منه عرفا ما يصحح عطف احداهما على الاخرى ولا يفهم منه بعض الجامع بين الجملتين الذى هو حاصل الجواب فالاولى أن يجاب كما تقدم بان الاتحاد فيما ذكر مثلا يكفى فى الجمع أن تعلق الغرض والقصد الذاتى بالاتحاد فيه فاذا قلت خفى ضيق وخاتمى ضيق وكان القصد ذكر الاشياء الموصوفة بالضيق من حيث هى أشياء ضيقة كفى الاتحاد المذكور اذ حاصل المعنى هذا الشئ وهذا الشئ ضيقان وأما ان كان القصد الى الجملة الاولى برأسها ثم عرض ارادة عطف الاخرى عليها فلابد من الجامع فى الركنين اهـ ع ق (قوله ليس الا فى بيان الجامع بين الجملتين) أى بيان حقيقته من حيث هو ثم (قوله أى قدر) مبتدأ ويجب خبره والجملة خبر أن واسمها ضمير الشأن (قوله سهو) خبر أن وقوله منه أى السكاكى (قوله فوقع الخلل فى قوله الخ) أى ولزم أيضا استدراك قول المصنف فى الجامع العقلى فى التصور لانه يكفى أن

يقال بأن يكون بين الشيئين اتحاد ولا حاجة الى أن يراد فى التصور كما فعل من ع ق (قوله أعنى العلم بهما)
ذا التصور فى عبارة المصنف بمعنى العلم اذ لو أريد به المتصور كان المعنى بين المفردين اتحاد فى المفردين وهو
بعيد بخلاف قول السكاكى بين الجملتين اتحاد فى التصور فانه لو حمل على المتصور لم يبعد لان المتصور غير
الجملتين بل جزء منهما وجزء الشئ غيره كذا فى سم (قوله بين نفس الصور) والمفاهيم لا بين التصورات وهذا
انما يظهر على التغاير بين العلم والمعلوم والتحقيق أنهما متحدان بالذات وانما يختلفان بمجرد الاعتبار كما
تقرر فى محله كذا فى يس (قوله فلابد من تأويل كلام المصنف) بأن يراد بتصوريهما متصوراهما
وتكون الاضافة بيانية والمعنى بين متصورين هما هما أى نفس الشيئين المتقدمين على أن التصور عند
المناطقة هو صورة الشئ الذهنية أى الحاصلة فى الذهن فحمل عبارة المصنف على اصطلاحهم ويستقيم
كلامه قاله بعضهم وكتب على قوله فتحمل عبارة المصنف الخ مانصه هذا التأويل لا يجرى فى الوهمى اذ
لا تضاد بين التصورين فى الذهن كما لا تضاد بين حصولهما فيه انما التضاد بين الشيئين أنفسهما فاللائق هو
التأويل الاول ليكون لكلامه وجه صحة فى الوهمى والخيالى معا كذا فى السيد وانما قال وجه صحة لان
عبارة المصنف توهم خلاف المقصود وأيضا ذكر التصور يستغنى عنه اذ يكفيه أن يقول فى الوهمى بأن
يكون بينهما شبه تماثل الخ وفى الخيالى بأن يكون بينهما تقارن الخ كذا فى سم (قوله وبالتصور مفرد الخ)
أى بعد تأويله بالمتصور (قوله غلط) لان المصنف قصد الفرار من عبارة السكاكى وقصد بتغييره لعبارته
الاصلاح وصرح بالبحث فى عبارة السكاكى وحملها على السهو من المطول وع ق (قوله ومن محسنات الخ)
تضمنه صحة عطف الاسمية على الفعلية والعكس وفى المسئلة أقوال ثالثها الجواز فى الواو فقط وأضعفها
المنع مطلقا كما فى المغنى يس وكتب أيضا مانصه ومنها الاتفاق فى الاطلاق والقيد والاتفاق فى طريق ذلك
القيد بأن يكون فيهما جملة أو مفردا من ع ق (قوله بعد وجود المصحح) قال فى الاطول قلت الظاهر
أنه من المحسنات بالحسن الذاتى الداخل فى البلاغة حيث ذكر فى المعانى دون البديع فهو أيضا من
المجوزات التى لابد للبليغ منها اه (قوله تناسب الجملتين الخ) قال ع ق ويتبين لك امكان التناسب
وعدمه بان تعلم أن النسبة بين المسندين على ثلاثة أوجه أحدها أن يكون المقصود تجريدها عن
الخصوصية ثانيها أن يكون المقصود خصوص الدوام والثبوت أو خصوص التجدد ثالثها أن يكون
المقصود نفس النسبة فى ضمن أى خصوصية فيتعين فى الاول الاسمية فى جلتيها فيقال زيد قائم وصديقه
جالس لان الاسمية لا تدل الا على مطلق الحصول بناء على أنها لا تفيد الدوام الا بالقرائن أو تتعين الفعلية
فيهما بناء على أن الفعلية لا تدل على أكثر من مطلق الثبوت فيقال قام زيد وقعد صاحبه فهذا الوجه لا
محل للاستحسان فيه وفى الثانى ان قصد التجدد فيهما معا تعينت الفعلية فيهما أو الدوام فيهما معا تعينت
الاسمية أو التجدد فى الاولى والدوام فى الثانية تعينت الفعلية فى الاولى والاسمية فى الثانية أو العكس تعين
العكس وهذا أيضا لا محل للاستحسان فيه فهذان القسمان فيهما امانع من مراعاة التناسب المستحسن
لانه تارة يجب التوافق وتارة يجب التخالف فلا استحسان وأما الثالث وهو الذى يقصد فيه النسبة فى ضمن
أى خصوصية فهو الذى يتصور فيه الاستحسان فتقول زيد قائم وصاحبه قاعد أو قام زيد وقعد صاحبه
اه ملخصا وراجعه (قوله فى الاسمية والفعلية) أى فى كونهما اسميتين أو فعليتين مطول (قوله
والفعليتين الخ) قال فى الاطول والمضارعيتين فى الحالية والاستقبالية (قوله فى المضى والمضارعة) قال
عقبه فى المطول وما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين اه وكان ينبغى ذكره فى هذا الشرح ليكون
توطئة لقوله الآتى أو يراد فى احداهما الاطلاق الخ يس (قوله من غير تعرض الخ) أى تعرض لخصوص
كل فلا ينافى أنه قصد أحدهما لا بعينه أما ان قصد التجريد عن كل منهما فالتناسب واجب كما وضحه
ع ق وكتب أيضا قوله من غير تعرض للتجدد أى مثلا بدليل قوله فى تفسير المانع أو يراد فى احداهما
الاطلاق الخ سم (قوله للتجدد فى احداهما الخ) أى ومن غير تعرض للتجدد فيهما أو الثبات فيهما
والا وجب التخالف فى الصورة المفهومة من الشرح والتوافق فى هاتين (قوله قلت قام زيد وقعد
عمرو الخ) بحث فى المثال الاول بان فيه تعرضا للتجدد وفى الثانى بان فيه تعرضا للثبوت وأجيب بان المراد

أعنى العلم بهما وكذا
التقارن فى الخيال انما هو
بين نفس الصور فلابد
من تأويل كلام المصنف
وحمله على ما ذكره السكاكى
بأن يراد بالشيئين الجملتان
وبالتصور مفرد من مفردات
الجملة غلط مع أن ظاهر
عبارته يأبى ذلك ولبحث
الجامع زيادة تفصيل
وتحقيق أوردناها فى الشرح
وانه من المباحث التى
ما وجدنا أحدا حام حول
تحقيقها (ومن محسنات
الوصل) بعد وجود المصحح
(تناسب الجملتين فى
الاسمية والفعلية و) تناسب
(الفعليتين فى المضى
والمضارعة) فاذا أردت
مجرد الاخبار من غير
تعرض للتجدد فى احداهما
والثبوت فى الاخرى قلت
قام زيد وقعد عمرو وكذا
زيد قائم وعمرو قاعد

(الا لمانع) مثل أن يراد فى احداهما التجدد وفى الاخرى الثبوت فتقول قام زيد وعمرو قاعد أو يراد فى احداهما المضى وفى الاخرى المضارعة فيقال قام زيد وعمرو يقعد أو يراد فى احداهما الاطلاق وفى الاخرى التقييد بالشرط كقوله تعالى وقالوا لولا أنزل عليه ملك ولو أنزلنا ملكا لقضى الامر ومنه قوله تعالى فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون فعندى أن قوله ولا يستقدمون عطف على الشرطية قبلها لا على الجزاء أعنى قوله لا يستأخرون اذ لا معنى لقولنا اذا جاء أجلهم لا يستقدمون

﴿تذنيب﴾

هو جعل الشئ ذنابة للشئ شبه به ذكر بحث الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبدونها أخرى عقيب بحث الفصل والوصل لمكان التناسب (أصل الحال المنتقلة) أى الكثير الراجح فيها كما يقال الأصل فى الكلام هو الحقيقة (أن تكون بغير واو) واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة فانها يجب أن تكون بغير واو البتة لشدة ارتباطها بما قبلها وانما كان الاصل فى المنتقلة الخلو عن الواو (لانها فى المعنى حكم على صاحبها كالخبر) بالنسبة الى المبتدا فان قولك جاء زيد راكبا اثبات الركوب لزيد كما فى زيد راكب الا أنه فى الحال على سبيل التبعية وانما المقصود اثبات المجىء وجئت بالحال لتزيد فى الاخبار عن المجىء هذا المعنى (ووصف له) أى ولانها فى المعنى وصف لصاحبها (كالنعت) بالنسبة الى المنعوت الا أن المقصود فى الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهى قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فانه لا يقصد به ذلك بل مجرد اتصاف المنعوت به واذا كانت الحال مثل الخبر والنعت فكما أنهما يكونان بدون الواو فكذلك الحال وأما ما أورده بعض النحويين من الاخبار والنعوت

التعرض فى القصد والارادة لا مجرد دلالة اللفظ على أنه قد يمنع البحث فى الثانى بان المسند فيه اسم فاعل وقد قال ابن الحاجب انه موضوع للحدوث كذا فى سم (قوله الا لمانع) هو اختلاف القصد بالمعطوف والمعطوف عليه أطول (قوله أو يراد فى احداهما الاطلاق الخ) يؤخذ منه أن التوافق فى الاطلاق والتقييد من المحسنات وهو كذلك كما يرشد اليه من التبعيضية فى المتن (قوله التقييد بالشرط) أى فعل الشرط أى مثلا (قوله كقوله تعالى وقالوا لولا أنزل) الآية فان جملة ولو أنزلنا ملكا لقضى الامر معطوفة بشرطها وجزائها على جملة قالوا بتعلقها ولا يخفى الجامع بينهما لان الاولى تضمنت أن نزول الملك فيما يقولون يكون على تقدير وجوده سبب نجاتهم وايمانهم وتضمنت الثانية أن نزوله سبب هلاكهم وعدم ايمانهم وسوق الجملتين لافادة غرض واحد وهو بيان ما يكون نزول الملك سببا له فقد اشتركتا فى هذا المعنى وان كان الصحيح ما أفادته الثانية فى نفس الامر من ع ق (قوله ومنه قوله تعالى) وهذه بعكس تلك الآية السابقة من ع ق (قوله فعندى) الفاء تعليلية (قوله عطف على الشرطية قبلها) وافادة التقديم الاشتراك فى القيد انما هى عند عدم القرينة على التخصيص (قوله لا على الجزاء) وقيل انه معطوف عليه وانه مقيد بالشرط والغرض تأكيد عدم الاستئخار عند الاجل حيث سوى بينه وبين المعلوم وهو عدم التقدم ع ق أى فكما يستحيل التقدم بعد مجىء الاجل يستحيل التأخر حينئذ وقيل انه استئناف (قوله اذ لا معنى لقولنا الخ) لانه لا يتصور التقدم بعد مجىء الاجل فلا فائدة فى نفيه فقوله اذ لا معنى له أى معتدا به فى اللغة يصح الاخبار به فيها فلا ينافى أنه صادق

﴿تذنيب﴾

(قوله ذنابة) بضم الذال وكسرها وهى مؤخر الشئ ومنه الذنب وهو ذيل الحيوان ع ق (قوله ذكر بحث الجملة) أى ثم أطلق وأريد منه متعلقه أعنى المذكور لانه اسم من أسماء التراجم فيجرى فيه ما فيها والاصح أنه اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة (قوله لمكان التناسب) أى وانما ذكره عقيب بحث الفصل والوصل لمكان التناسب أى لوجوده اذ اقتران الحالية بالواو شبيه بالوصل وعدمه شبيه بالفصل (قوله أى الكثير الراجح) وليس المراد بالاصل القاعدة أو الدليل أو غير ذلك مما يراد به فى غير هذا الموضع راجع ع ق (قوله عن المؤكدة المقررة) الانسب التعبير باللازمة لانها هى التى تقابل المنتقلة وأما المؤكدة فتقابل المؤسسة وباللازمة عبر ع ق ثم قال ولو قال أى المصنف غير المؤكدة ليخرج نحو لا تعث فى الارض مفسدا مما تكون مؤكدة ولو لم تكن لازمة كان أحسن لان هذه أيضا الظهور ارتباطها بالمؤكد لا يحتاج فيها الى ربط بالواو فلا يبحث عنها هنا اه ومن هذا يؤخذ الجواب عن عدول الشارح الى التعبير بالمؤكدة وهو الاشارة الى أن المراد بالمنتقلة مقابل المؤكدة الشامل للازمة ويشير اليه كلام المطول أيضا (قوله لمضمون الجملة) نحو زيد أبوك عطوفا فانه يلزم من الابوة العطف وخلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها (قوله اثبات الركوب) أى ذو اثبات وفى نسخة فان فى قولك هى الخ وهى واضحة (قوله الا أنه فى الحال على سبيل التبعية وانما المقصود الخ) فيه مخالفة لما تقرر أن الكلام اذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات أو النفى كان ذلك القيد هو الغرض الاصلى والمقصود بالذات من الكلام ويمكن أن يقال الحكم عليه هنا بانه على سبيل التبعية وأنه غير مقصود بالذات من حيث انه فضلة يستقيم الكلام بدونه والمسند هو المقصود بالذات من حيث انه مسند وركن لا يستقيم الكلام الا به وذلك لا ينافى أن المقصود بالذات من التركيب البليغ هو القيد تدبر (قوله هذا المعنى) أى اثبات الركوب (قوله أى ولانها فى المعنى وصف لصاحبها) فالحال ذات جهتين لها شبه بالخبر فى أنها تفيد حكما ربما لا يعلمه المخاطب قبل سماعها ولها شبه بالنعت فى دلالتها على معنى فى الصاحب وكونها بحيث لو أسقطت لم يختل الكلام (قوله وبيان) أى مبين (قوله فانه لا يقصد به ذلك) وان لزم ما قصد به اه سم وعندى

فى هـذا اللزوم نظراذ كثيرا لايبين النعت كيفية وقوع الفعل من المنعوت والهيئة التى كان عليها حين مباشرته بان يحدث معنى النعت بعد وقوع الفعل كما فى قولك جاءنى أمس زيد العالم الآن فتأمل (قوله المصدرة بالواو) صفة للاخبار والنعوت (قوله كالخبر فى باب كان) كقول الحماسى فأمسى وهو عريان وقوله والجملة الخ كقوله تعالى أو كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها وكقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم وفى ع ق جواب آخر غير ما أجاب به الشارح وهو أن يقال فى نحو أمسى انها تامة بمعنى دخل فى المساء والجملة بعدها حال وفى جملة وهى خاوية وجملة وثامنهم كلبهم انهما حاليتان بناء على ورود الحال من النكرة مطلقا وهو ضعيف أو بتقدير مسوغ فلا يرد ما ذكر اهـ لكن فى المغنى رد كون جملة وثامنهم كلبهم حالا وقال الحق أنه صفة سبعة كما يشهد به أخواه أعنى ثلاثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم اذ لو حمل على الحال لخرج النظم عن الانتظام (قوله التى تسمى واو تأكيد الخ) أى الواو المزيدة لتأكيد الخ كما يؤخذ من المغنى (قوله فعلى سبيل التشبيه الخ) لورودها بعد ما قد يستقل كالفعل والفاعل والمبتدا والخبر فلم تخرج عن الاصل لذاتها ع ق أى فلا ترد نقضا (قوله فانها من حيث الخ) تعليل للمخالفة والحيثية للتقييد وقوله مستقلة خبران (قوله من حيث هى جملة) وهذه الجهة هى الاصل فى تلك الجملة الحالية وجهة كونها حالا عارضة من ع ق (قوله من غير أن تتوقف الخ) تفسير للاستقلال (قوله فتحتاج الى ما يربطها بصاحبها) أى فهى من هذه الجهة أى جهة كونها جملة تحتاج الخ وروعيت هذه الحالة المحوجة الى الربط لانها ألزم وجهة كونها حالا عارضة ع ق (قوله وكل من الضمير والواو الخ) واختلف فى أيهما أقوى فى الربط فقيل الواو لانها موضوعة لذلك اذ هى فى أصلها للجمع كما قيل ان أصل هذه الواو الحالية هى العاطفة وقيل الضمير لدلالته على المربوط به واليه أشار بقوله والاصل الخ ع ق (قوله والاصل) أى الكثير ع ق (قوله الى زيادة ارتباط) فيعدل عنه حينئذ الى الواو لانها وضعت لذلك وقد يقال كون الواو تدل على مزيد الارتباط ربما يدفعه كون الضمير هو الاصل والاكثر مواقع اللهم الا أن يلتزم أن كثرة المواقع لا تدل على تأكد الربط على أنا نقول ان كان معنى الحاجة الى مزيد ارتباط أن الجملة الحالية قد يكون ارتباطها بما هى قيد له مظنة الانكار فتستعمل الواو لافادة تأكيد الربط لوضعها لذلك عمت صحة وجودها جميع الجمل فيشكل الامر حينئذ بالنسبة الى الجمل التى يجب فيها الواو والتى يجب فيها الضمير لان الصواب حينئذ اسقاط الوجوب فى موضع مخصوص بأن يقال ان احتيج الى تأكيد الربط جىء بالواو مطلقا والا فلا مطلقا وهم لا يقولون ذلك وأيضا قد يحتاج الى مزيد ارتباط فيما فيه الضمير فلم يعدل الى الواو وحدها الغرض وجود الضمير وهذا قد يجاب عنه بأن المراد لا يعدل عن الاقتصار على الضمير الى الواو وحدها أو مع الضمير الا للحاجة الى مزيد الربط وان كان معنى الحاجة المذكورة أن بعض الجمل يتأكد الربط فيها دون بعض لذاتها فمعلوم أن التى فيها الضمير أدنى من التى لا ضمير فيها فتتعين لهذه الحاجة فحينئذ يكون صواب العبارة أن يقال ان وجد الضمير فذاك والا عدل الى الواو ويرد عليه أن يقال ما من جملة الا ويمكن تقدير الضمير فيها ولا فرق عندهم بين وجود الضمير وتقديره فلا محل للواو وعلى هذا وأيضا يبطل هذا المعنى فى الجمل التى يجتمع فيها الواو والضمير تأمل فى هذا المقام اهـ ع ق وقوله فتتعين لهذه الحاجة لعل المراد فتتعين التى لا ضمير فيها أن تكون محلا لهذه الحاجة تأمل ودخل ع ق على قول المصنف فالجملة الخ بقوله ثم أشار الى تفصيل محل انفراد الواو والضمير ومحل اجتماعهما وقد تقدم ان ذلك يعكر على تعليل كون وجود الواو لمزيد الارتباط فقال فالجملة الخ اهـ وسيأتى عند قول المصنف لان الاصل الخ كلام يتعلق بذلك أيضا عن ع ق وعبارة بعضهم قوله لا يعدل عنه الخ لعل ذلك بلاغة لا مطلقا والا فيصح الربط بالواو وحدها بدون مساس حاجة اهـ وفى سم نحو ذلك وفى يس ما نصه قوله ما لم تمس حاجة الخ يشكل بمواضع وجوب الواو اذ يلزم انها أبدا تمس الحاجة فيها الى الزيادة وبمواضع وجوب الضمير اذ يلزم أنها أبدا لا تمس الحاجة فيها الى الزيادة واثبات ذلك فيهما مشكل اهـ وفى سم أيضا ذلك (قوله فى الحال المفردة) ظاهره أن الحال المفردة مربوطة بالضمير وقيل لا تفتقر الى ربط لانها دالة على صاحبها بالوضع فالضمير فيها أدى اليه الاشتقاق

المصدرة بالواو كالخبر فى باب كان والجملة الوصفية المصدرة بالواو التى تسمى واو تأكيد لصوق الصفة بالموصوف فعلى سبيل التشبيه والالحاق بالحال (لكن خولف) هذا الاصل (اذا كانت) الحال (جملة فانها) أى الجملة الواقعة حالا (من حيث هى جملة مستقلة بالافادة) من غير أن تتوقف على التعليق بما قبلها وانما قال من حيث هى جملة لانها من حيث هى حال غير مستقلة بل متوقفة على التعليق بكلام سابق قصد تقييده بها (فتحتاج) الجملة الواقعة حالا (الى ما يربطها بصاحبها) الذى جعلت حالا عنه (وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل) الذى لا يعدل عنه ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط (هو الضمير بدليل) الاقتصار عليه فى الحال المفردة

الموجب لتحمل الضمير ع ق (قوله والخبر والنعت) أى وان كانا جملتين (قوله فالجملة ان خلت الخ) اى لفظا وتقديرا ع ق (قوله وجب فيه الواو) أى لفظا أو تقديرا كما فى قول الشاعر يصف غائصا لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدرى ما حاله

نصف النهار الماء غامره * ورفيقه بالغيب ما يدرى

فالواو مقدرة أى والماء غامره لكن قال الدمامينى الربط يحصل بالواو وبالضمير فحيث لا واو ولا ضمير يقدر أحدهما فلم قدرت الواو هنا على الخصوص مع أنه يمكن تقدير الضمير بل هو الاولى لانه الاصل فى الربط فيقال التقدير الماء غامره فيه اه ولا يخفى أن كون الضمير هو الاصل هنا ليس متفقا عليه لان الجملة فى البيت اسمية وسيجىء عن عبد القاهر أنه لا يجوز تجردها عن الواو الا بضرب من التأويل فروعى مذهبه وهل يصح أن يورد نظيره هذا على تقدير خصوص الضمير فى نحو مررت بالبر قفيز بدرهم أى قفيز منه أفاده يس (قوله أن أى جملة الخ) عبارة المطول أن أى جملة يجوز أن تقع حالا بالواو اه ومنها يعلم مرجع اسم الاشارة هنا وكتب أيضا قوله ان أى فى بعض النسخ حذف أن وهى أوضح والمعنى جواب هذا الاستفهام تدبر (قوله وكل جملة) لما بين وجوب الواو فى الخالية عن الضمير اذا كانت حالا وليست كل جملة خالية عن الضمير تقع حالا فيجب الواو فيها بل من الجملة الخالية عن الضمير ما يصح ان تقع حالا ومنها ما لا يصح أشار الى بيان ذلك فقال وكل الخ اه ع ق ثم قال وكان يكفيه عن هذا التطويل والتعقيد أى بقوله وكل الخ أن يقول وورود الجملة حالا بالواو وحده جائز الا فى كذا وكذا ع ق (قوله بان يكون فاعلا) كقولك جاء زيد فزيد اسم يصح أن تجىء منه الحال فاذا أتيت بجملة خلت عن ضميره كقولك عمرو يتكلم جاز أن تقع هذه الجملة حالا بالواو عن هذا الاسم وهو زيد أى جاء حال كون عمرو يتكلم (قوله أو مفعولا) ولو بواسطة حرف الجر وكتب أيضا قوله أو مفعولا حقيقة نحو رأيت زيدا أو تقديرا نحو هذا زيد اذ هو فى تقدير أعنى زيدا بالاشارة فزيد اسم يصح أن تجىء منه الحال اه ع ق ومنه هذا بعلى شيخا (قوله لا نكرة محضة الخ) خرج بقوله يجوز أن ينتصب الخ وكتب أيضا قوله لا نكرة محضة ذهب ابن مالك تبعا لسيبويه الى أن صاحب الحال يقع نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا وليس بيضا تمييزا لان تمييز المائة لا يكون جمعا وكتب أيضا قوله لا نكرة محضة ينبغى أن يقيد بعدم تقدم الحال اذ يجوز وقوع النكرة المحضة ذا حال اذا تقدم عليه الحال نحو جاءنى راكبا رجل على ما هو المشهور اللهم الا ان يقال الجملة الحالية الخالية عن الضمير الجائية بالواو لا يجوز تقدمها على ذيها رعاية لاصل الواو الذى هو العطف لكن نص ابن اصبع على جوازه عند الجمهور وان منعه المغاربة نقله الدم تأمل اه فنرى أقول الاولى أن يراد بالمنكر المخصوص فى عبارة الشارح المنكر المصحوب بمسوغ لتدخل النكرة العامة الواقعة فى النفى ونحوه لا خصوص المنكر المخصوص باضافة أو وصف لما فيه من القصور كما عرفت وحينئذ دخل المنكر المتأخر عن الحال فلا احتياج الى تقييد قوله لا نكرة محضة اه (قوله وانما لم يقل عن ضمير الخ) أى مع أنه أخصر ع ق (قوله لان قوله الخ) أى فالاخبار فى هذا التركيب انما هو بالصحة التى لا تستلزم الوقوع وما دام وقوعها حالا لم يحصل لا يسمى صاحب حال الا مجازا اه ع ق ولذا قال الشارح ولما لم الخ وكتب ايضا قوله لان قوله الخ قال فى الاطول وانما لم يقل عن ضمير صاحبها لانه ربما يمتنع أن يصير صاحبها بامتناع جعلها حالا كما فى المصدرة بالمضارع المثبت وما وجهه به الشارح المحقق شاهد على غفلته فانه يشعر بانه يصح صاحب الحال مجازا والمصنف اجتنبه تحرزا عن التجوز وقد عرفت أنه لا يصح تجوزا أيضا فى نحو جاء زيد ويتكلم عمرو اه ملخصا (قوله يصح أن تقع الخ) لا يقال هذا من الاخبار بمعلوم لان جواز انتصاب الحال عن الاسم هو جواز وقوع الحال الذى هو الجملة المذكورة عن ذلك الاسم لانا نقول جواز ورود الحال عن الاسم فى الجملة أعم من جواز وقوع الجملة الخالية عن الضمير حالا عن ذلك الاسم بالواو فهو مفيد فائدة خاصة اه ع ق وقوله أعم الخ أى لصدقه بما اذا كانت جملة الحال مشتملة على الضمير وبما اذا كانت خالية عنه بخلاف الخبر فانه خاص بالثانى (قوله بالواو) أى مع الواو كما فى المطول (قوله وما لم يثبت له هذا الحكم الخ) من تتمة العلة (قوله أعنى الخ) لما كان المتبادر عود الاشارة الى صحة وقوعها حالا مع أنه ليس مرادا قال أعنى الخ (قوله لم يصح اطلاق اسم

والخبر والنعت فالجملة) التى تقع حالا (ان خلت عن ضمير صاحبها) الذى تقع هى حالا عنه (وجب الواو) ليحصل الارتباط فلا يجوز خرجت زيد قائم ولما ذكر أن كل جملة خلت عن الضمير وجب فيها الواو أراد أن يبين أن أى جملة يجوز ذلك فيها وأى جملة لا يجوز فقال (وكل جملة خالية عن ضمير ما) أى الاسم الذى (يجوز أن ينتصب عنه حال) وذلك بان يكون فاعلا أو مفعولا معرفا أو منكرا مخصوصا لا نكرة محضة ولا مبتدأ أو خبرا فانه لا يجوز ان ينتصب عنه حال على الاصح وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان قوله كل جملة مبتدأ خبره قوله (يصح أن تقع تلك الجملة حالا عنه) أى عما يجوز أن ينتصب عنه حال (بالواو) وما لم يثبت له هذا الحكم أعنى وقوع الحال عنه لم يصح اطلاق اسم

صاحب الحال عليه الاجازا
ولم يقل يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع المثبت لان ذلك الاسم مما يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز أن ينتصب عنه حال فى الجملة وحينئذ يكون قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال متناولا للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح استثناؤها بقوله (الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو) فانه لا يجوز أن يجعل ويتكلم عمرو حالا عن زيد (لما سيأتى) من أن ربط مثلها يجب أن يكون بالضمير فقط ولا يخفى أن المراد بقوله كل جملة الجملة الصالحة للحالية فى الجملة بخلاف الانشائيات فانها لا تقع حالا البتة لا مع الواو ولا بدونها (والا) عطف على قوله ان خلت أى وان لم تخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها (فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها) أى الواو (نحو) قوله تعالى (ولا تمنن تستكثر) أى ولا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا (لان الاصل) فى الحال هى الحال (المفردة) لعراقة المفرد فى الاعراب وتطفل الجملة عليه بوقوعها موقعه (وهى) أى المفردة (تدل على حصول صفة) أى معنى قائم بالغير لانها لبيان الهيئة

صاحب الحال عليه) أى وهنا لم يثبت له ذلك الحكم اذ لا يلزم من الصحة الوقوع (قوله الاجازا) باعتبار ما يؤول (قوله ليدخل فيه) أى فى ذلك القول أعنى قوله وكل جملة الخ بخلاف ما لو قال يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه فانه لا يدخل فيه ما ذكر لعدم جواز وقوعه حالا (قوله فيصح استثناؤها) أى استثناء متصلا (قوله الا المصدرة بالمضارع الخ) قال فى الاطول يجب أن يستثنى المصدرة بالماضى الخالى عن قد لفظا وتقديرا أيضا اه أقول سيأتى عند مبحث اقتران الماضى بقد جواز انفراد الواو فيما ذكر على قلة (قوله ربط مثلها) أى فى كونها مضارعية مثبتة لا فى الخلو عن الضمير لان ما يأتى انما هو فى المضارع المتحمل للضمير لكن التعليل الآتى يقتضى امتناع ربط المضارع المثبت مطلقا بالواو وتأمل من ع ق بزيادة (قوله فى الجملة) زادها لادخال الجملة المصدرة بالمضارع المثبت فانها تصلح للحالية فى حال اشتمالها على الضمير فان قلت الجملة فى قوله وكل جملة مقيدة بالخلو عن الضمير فكيف تدخل المصدرة بالمضارع المثبت مع أن صلاحيتها عند اشتمالها على الضمير قلت المراد أنها اذا جعلت غير خالية عنه بل مشتملة عليه صلحت لذلك فتأمل وبهذا يعلم انه لو قال فيما سبق يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه لصح اذ المراد تقع فى الجملة فلا يندفع السؤال السابق فتأمل وكان المناسب أن يقول ولو فى الجملة أى بعض الاحوال كحال الارتباط بالضمير فى المضارعية المثبتة (قوله فانها لا تقع حالا الخ) أى الا بتقدير القول لان الحال كالنعت وهو لا يكون انشاء فان قلت هو كالخبر أيضا والخبر يكون انشاء على الاصح قلت غلب شبهه بالنعت لانه قيد والقيود ثابتة باقية مع ما قيد بها والانشاء ليس كذلك بل يوجد باللفظ ويزول بزواله أفاده يس (قوله أى وان لم تخل الخ) بان اشتملت على ذلك فهى حينئذ اما أن تكون اسمية أو فعلية والفعلية اما ماضوية أو مضارعية والمضارعية اما مصدرة بالمضارع المثبت أو بالمضارع المنفى وبعض هذه الاقسام يتعين فيه الواو ومع ذلك الضمير وبعضها يجب فيه الضمير فقط وبعضها يستوى فيه وجود الواو وانتفاؤها وبعضها يترجح فيه أحدهما فأشار الى تفصيل ذلك والى بيان سببه فقال فان كانت الخ اه ع ق (قوله والفعل مضارع) لفظا ومعنى كما هو واضح وقال سم ظاهره وان كان ماضيا فى المعنى نحو قمت وأصك وجهه قال شيخنا رده هذا الظاهر قوله فى المتن فى التعليل واما المقارنة الخ تأمل اه يس (قوله تستكثر) أى على قراءة الرفع وأما على قراءته بالجزم على أنه بدل اشتمال من تمنن فليس مما نحن فيه من يس ولا يصح أن الجزم لكونه جوابا للنهى لان شرط الجزم فى جوابه صحة تقدير ان الشرطية قبل لا على الراجح وهذا الشرط مفقود هنا (قوله لان الاصل الخ) قال ع ق بعد فراغه من الكلام على هذه العلة ما نصه ثم اذا نظرنا الى التعليل المشار اليه فيما تقدم للربط بالواو وهو أنه انما يعدل عن الضمير اليه عند وجود الحاجة الى مزيد الربط لم ينطبق مع هذا الكلام الا اذا فسرت الحاجة الى مزيد الربط بعدم مشابهة الحال المفردة وفسر عدم الحاجة بالمشابهة والتفصيل الآتى يمكن حمله على ما يساعد ذلك وقد تقدم البحث فى مقتضى ذلك التعليل فليراجع وانما قلنا لم ينطبق مع هذا الكلام الخ لان مقتضى ما تقدم ان الواو يؤتى بها مع الحاجة الى الربط سواء شابهت تلك الجملة المفرد أو لا اذ لا تنافى الحاجة مشابهة المفرد ومقتضى هذا الكلام سقوط الواو وعند المشابهة كانت الحاجة الى الربط أو لا فلم يطابق ما تقدم هذا الا أن يراد الى ما ذكر بان تفسر الحاجة بعدم المشابهة وعدم الحاجة بالمشابهة اه وبتفسير الحاجة وعدمها بما ذكر اندفع أيضا ما ذكره سم بقوله قوله امتنع دخولها قد يقال ان كانت هذه الصورة لا تمس الحاجة فيها الى زيادة الربط أبدا فيحتاج ذلك الى بيان وتوجيه وان كانت قد يحتاج فيها الى ذلك فينبغى جواز الواو فيها حينئذ ومشابهتها المفردة معارضة بالاحتياج الى الزيادة اه (قوله لان الاصل المفردة) قال ع ق وأصالة المفردة اما بمعنى كثرة ورودها دون الجملة واما بمعنى أن الحال فضلة وكونها فضلة يقتضى اعرابها بالنصب والاعراب يقتضى الافراد لعراقة المفرد أى تأصله فى الاعراب اه (قوله لعراقة المفرد) أى تأصله فى الاعراب وانما تعرب الجملة محلا لتطفلها على المفرد بوقوعها موقعه ع ق ثم قال وانما تأصل المفرد فى الاعراب لانه هو المحتاج اليه للتمييز كما تقرر فى محله اه (قوله وهى تدل الخ) أى فى أصل وضعها ع ق (قوله لانها لبيان الهيئة) قال السيد فينبغى أن تكون على صيغة الاثبات فيقال جاءنى زيد راكبا لا غير ماش لعدم دلالته على الهيئة الا التزاما وبذلك أى بكونها

على

التى عليها الفاعل أو المفعول والهيئة معنى قائم بالغير (غير ثابتة) لان الكلام فى الحال المنتقلة (مقارن) ذلك الحصول (لما جعلت) أى الحال (قيدا له) يعنى العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة (وهو) أى المضارع المثبت (كذلك) أى دال على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة فتمتنع الواو فيه كما فى المفردة (أما الحصول) أى أما دلالة المضارع المثبت على حصول صفة غير ثابتة (فلكونه فعلا) فيدل على التجدد وعدم الثبوت (مثبتا) فيدل على الحصول (وأما المقارنة فلكونه مضارعا) فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال وفيه نظر لان الحال التى يدل عليها المضارع هو زمان التكلم وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضى وأوائل المستقبل والحال التى نحن بصددها يجب أن يكون مقارنا لزمان مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا كان أو حالا أو استقبالا فلا دخل للمضارعة فى المقارنة فالاولى أن يعلل امتناع الواو فى المضارع المثبت بانه على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى (وأما ما جاء من نحو) قول بعض العرب (قمت وأصك وجهه وقوله فلما خشيت أظافيرهم*) اى أسلحتهم (نجوت وارهنهم مالكا فقيل انما جاءت) الواو فى المضارع المثبت الواقع حالا (على) اعتبار (حذف المبتدا) لتكون الجملة اسمية (أى وأنا أصك وأنا أرهنهم) كما فى قوله تعالى لم تؤذوننى وقد تعلمون أنى رسول الله اليكم أى وأنتم قد تعلمون (وقيل الاول) أى قمت وأصك وجهه (شاذ والثانى) أى نجوت وأرهنهم (ضرورة

على صيغة الاثبات يظهر أنها تدل على حصول صفة اهـ وأورد على قوله فينبغى أن تكون الخ اعرابهم غير حالا فى نحو جاء القوم غير زيد الا أن يفرق بامكان الاثبات هنا لا هنالك وقال بعضهم المنفى قد لا يدل على الهيئة كما فى هذا المثال وقد يدل كما فى المتقابلين اللذين ليس بينهما واسطة كالزوج والفرد لكن دلالته فى ذلك ليست بحسب الوضع فلا عبرة بها والاولى أن يتمسك فيه باستقراء الاستعمالات وقد يتوقف فى موافقة النحاة على المنع فيما ذكر وعليه فيفرق بينه وبين الجملة المنفية بامكان العدول هنا الى المشتق الدال اهـ سم مع حذف (قوله التى عليها الفاعل) أى حال التلبس بالفعل (قوله أو المفعول) ولو بواسطة حرف الجر فدخل المجرور (قوله غير ثابتة) بان تنفك عن صاحبها (قوله وهذا معنى المقارنة) أى اللازمى اذ معناها المطابقى تشارك وقوعى المضمونين فى زمان واحد (قوله كما فى المفردة) لا يقال هذا قياس فى اللغة وقد منعه كثير من المحققين لانا نقول هو من قبيل الحمل على النظير لا قياس فهى فهو مقبول اذ قد صرحوا بان مثل هذه التعليلات لبيان المناسبة والا فاصل الدليل الاستعمال اهـ يس (قوله على التجدد) كان الاولى حذفه اذ لا دخل له فى كون المضارع كالمفرد فى دلالته على حصول صفة الخ ويمكن أن وجه الاتيان به الاشارة الى أن سبب الدلالة على عدم الثبوت الدلالة على التجدد على ما فيه ويؤيد ذلك قول ع ق فمن جهة كون المضارع مثبتا يفيد الحصول لمضمونه ووقوعه لانتفى ذلك المضمون لعدم النافى ومن جهة كونه فعلا يفيد عدم ثبوت ذلك الحصول وعدم دوامه وذلك لان الفعل فى أصل وضعه يدل على التجدد المقتضى للعدم اهـ ثم ناقش فى كون التجدد يقتضى العدم وكون الفعل يدل على عدم الثبوت بما سنذكره فتامل وكتب أيضا قوله على التجدد أى الوجود بعد العدم لا التجدد وقتا فوقتا لان ذلك ليس أصلا فى الفعل بل الدلالة عليه بالقرائن اهـ ع ق وقوله لا التجدد الخ أى تعاقب الامثال و يعبر عنه بالاستمرار التجددى اهـ يس (قوله وعدم الثبوت) فيه أنه لا يدل على ذلك من جهة كونه فعلا لان التجدد الذى يدل عليه الفعل وضعا انما هو الوجود بعد العدم والمطلوب انما هو الانتفاء بعد الوجود والفعل لا يدل على ذلك وقد يجاب بانه يدل على ذلك بمعونة أن شان المتجدد والغالب عليه عدم الثبوت فبنى الامر على ذلك من ع ق (قوله فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال) فيه انه حينئذ لا يفيد المقارنة على التعيين بل يحتملها كما يحتمل التأخر ولو قال بعد قول المصنف مضارعا وهو حقيقة فى الحال لكان أولى (قوله وفيه) أى فى هذا التعليل نظر وما أجيب به عن هذا النظر من أن الحال فى الجملة يستروح منه معنى المقارنة لا يفيد لان التعليل يصير وهميا لا حقيقيا فلا تثبت به مشابهة المضارع المثبت للحال الذى عللنا بها امتناع الواو فيه اهـ ع ق (قوله من أواخر الخ) أى مع الآن الحاضر أفاده سم (قوله المقيد بالحال) اظهار فى محل الاضمار للابهام (قوله بانه على وزن اسم الفاعل لفظا) لانه كعدد حروف اسم الفاعل والساكن فيه فى مقابلة الساكن فيه والمتحرك كذلك أى فيمتنع فيه الواو مثله وقد يقال هذه العلة أيضا موجودة فى المنفى مع أن الواو تجوز فيه الا أن يقال هو تعليل بعد الوقوع فهو فى معنى الحكمة وهى لا يلزم اطرادها تامل (قوله وبتقديره معنى) لان كلا منهما يصح أن يستعمل مكان الآخر مضيا وحالا واستقبالا ولو كان قد يدعى فى أحدهما أنه فى ذلك المعنى مجاز اهـ ع ق (قوله فلما خشيت أظافيرهم) البيت الاظافير جمع الاظفار وهى جمع ظفر ويراد به الشوكة والقوة وقيل المراد بالاظافير الاسلحة ومالك اسم رجل قال ثعلب الرواة كلهم على أن أرهنهم ماض على أن أرهنته بمعنى رهنته الا الاصمعى فانه رواه وأرهنهم على أنه مضارع وحاصل معنى البيت لما خشيت منهم هربت وخلصت وجعلت مالكا مرهونا عندهم ومقيما لديهم اهـ فنرى وقوله ومالك اسم رجل عبارة ع ق هو اسم رجل كما قيل أو اسم فرس (قوله لتكون الجملة اسمية) فيندفع الايراد لكن يرد أن الجملة الاسمية اذا وقعت حالا خرجت عن الثبوت وصارت للتجدد فما ذكر فى تعليل المضارع جار فيها اهـ يس (قوله كما فى قوله تعالى الخ) وقيل الآية ليست على تقديره بناء على أن الواو يجب دخولها على المضارع المدخول لقد فلا يحتاج للتقدير اهـ ع ق (قوله وقيل) أى

وقال عبد القاهر هى) أى الواو (فيهما للعطف) لا للحال اذ ليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالك بل المضارع بمعنى الماضى (والاصل) قمت (وصككت) ونجوت (ورهنت عدل) عن لفظ الماضى (الى لفظ المضارع حكاية للحال) الماضية ومعناها أن يفرض ما كان واقعا فى الزمان الماضى واقعا فى هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع (وان كان) الفعل مضارعا (منفيا فالامران) جائزان الواو وتركه (كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف) أى بتخفيف النون فتكون لا للنفى دون النهى لثبوت النون التى هى علامة الرفع فلا يصح عطفه على الامر قبله فتكون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بالتشديد فانه نهى مؤكد معطوف على الامر قبله (ونحو ومالنا) أى أى شئ ثبت لنا (لا نؤمن بالله) أى حال كوننا غير مؤمنين فالفعل المنفى حال بدون الواو وانما جاز فيه الامران (لدلالته على المقارنة

فى الجواب عن ذلك وكتب أيضا قوله وقيل الاول شاذ يرد عليه قوله تعالى قالوا نؤمن بما أنزل علينا ويكفرون بما وراءه أى قالوا ذلك والحال أنهم كافرون بما وراءه وقوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله أى كفروا والحال كونهم صادين عن سبيل الله فيتعين الجواب بتقدير المبتدا أو بجعل الفعلين بمعنى المضى على ان الواو عاطفة كما يأتى فى الجواب الثالث اه ع ق وقال عبد الحكيم قوله شاذ أى واقع على خلاف قياس النحو فلا ينافى الفصاحة ولا الوقوع فى كلام الله تعالى كما مر فى تعريف الفصاحة اه (قوله وقال عبد القاهر) أى فى الجواب عن ذلك (قوله عدل عن لفظ الماضى) اعتذار عن عطف المضارع على الماضى (قوله ومعناها أن يفرض الخ) وانما يفعل هذا فى الماضى المستغرب حصوله كأنه يحضره للمخاطب ويصوره ليتعجب منه ثم ان قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع بالنظر الى المثال الذى الكلام فيه والا فقد يعبر عنه باسم الفاعل كما صرحوا به فى قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ولهذا عمل باسط فى المفعول مع أنه يشترط فى عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال وبالجملة فحكاية الحال الماضية تكون بالمضارع وباسم الفاعل هذا وما ذكره الشارح فى معنى حكاية الحال الماضية مأخوذ من كلام صاحب الكشاف واستحسنه الفاضل الرضى وذكر الاندلسى أن معناها أن تقدر نفسك كأنك موجود فى ذلك الزمان أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن كذا فى الفنرى (قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع) الدال على الحضور لانه يدل فى الاصل على أن المعنى موجود حال التكلم اه ع ق وهو موافق للقول بان المضارع حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال وهو الذى اختاره السيوطى فى جمع الجوامع له فى النحو (قوله منفيا) أى بما أو بلا لا بلن لانها تخلص الفعل للاستقبال والجملة الحالية يجب تجريدها عن علم الاستقبال كحرف التنفيس ولن لئلا يحصل تناف بحسب الظاهر بين كونها حالية وبين علم الاستقبال وان كان فى الحقيقة لا تنافى راجع ع ق وحاصل هذا التوجيه أنهم استبشعوا تصدير الحال بعلم الاستقبال لما بينهما من التنافى بحسب الظاهر واعتبار اللفظ قال الفنرى وقد يوجه بأن عامل الحال قد يكون مقترنا بزمان التكلم فيجب التجريد هناك عن حرف الاستقبال وفيما عداه طردا للباب اه وقول ع ق بما أو بلا قال أبو حيان القياس كون ان بمنزلة ما النافية وصرح ابن هشام فى التوضيح بامتناع الواو فى المضارع المنفى بما أو لا اه يس (قوله فالامران جائزان) أى على السواء وبعضهم رجح الترك اه ع ق (قوله بالتخفيف) والمعنى فاستقيما غير متبعين (قوله دون النهى لثبوت النون) قال أبو البقاء فى القراءة بالتخفيف وجهان احدهما أنه نهى أيضا وحذفت النون الاولى من الثقيلة تخفيفا ولم تحذف الثانية لانها لو حذفت حذفت متحركة فاحتيج الى تحريك الساكنة فحذف الساكنة أقل تغييرا الثانى أن الفعل معرب مرفوع وفيه وجهان أحدهما أنه خبر فى معنى النهى كقوله تعالى لا تعبدون الا الله والثانى أن يكون فى موضع الحال هذا ويجوز أن تتبعان لحقته نون التوكيد الخفيفة وكسرت لالتقاء الساكنين على ما ذهب اليه يونس ويكون انشاء ويصح العطف فالآية مثال لا شاهد اه كذا فى الفنرى (قوله فلا يصح عطفه الخ) لعدم صحة عطف الخبر على الانشاء (قوله قراءة العامة) أى عامة القراء أى جميعهم أى ما عدا ابن ذكوان (قوله فانه نهى مؤكد) ولا يجوز أن يكون فيه نون الرفع حذفت لتوالى الامثال لان المنفى لا يؤكد (قوله أى شئ ثبت لنا) فكان مانعا لنا من الايمان ع ق (قوله فالفعل المنفى حال) والعامل فى الحال هو العامل فى لنا المقدر وصاحب الحال هو الضمير المجرور اه ع ق وهو معمول محلا للعامل فى الحال فهو على القاعدة من أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها (قوله لدلالته على المقارنة) أى فكان فيه طرف من مشابهة المفرد فجاز الترك وقوله دون الحصول أى فكان فيه طرف من عدمها فجاز الاتيان فان نظر الى المشابهة سقطت الحاجة الى مزيد الربط فسقطت الواو وان نظر الى عدمها جاءت الحاجة فجاءت الواو وهذا هو المنظور اليه فيما يأتى من التفصيل ولما تكافأت الجهتان جاز الامران على السواء على أن الذى ينبغى على هذا أن لا تخيير بل يرتكب أحد الوجهين باعتبار النظر ولكن لم يراع ذلك لان القصد تعليل ما وجد بما ينضبط به لا التعليل

الموجب للايجاد اه ع ق (قوله لكونه مضارعا) انظر لم جعل السبب هنا في المقارنة كونه مضارعا وفيما يأتي في الماضي المنفي استمرار النفي مع أن الفعل في الموضعين منفي ومع أن المقارن في الحقيقة النفي لا الفعل في الموضعين اه سم قال يس ويمكن أن يجاب عنه بان لم ولما لما كانا كالجزء من الفعل وقلبا معناه كان المجموع كانه صيغة ماض اه (قوله انما يدل مطابقة) وان كان نفي الشئ يدل التزاما على حصول ضده لان المعتبر في التعليل المطابقة التي هي الاصل اه ع ق (قوله وكذا) أي كجواز الامرين في المضارع المنفي (قوله ماضيا لفظا) يشمل المثبت كضرب والمنفي نحو ما ضرب اه سم وشمل نحو ليس اه يس (قوله أني يكون لي غلام) أي يوجد والسؤال ليس على وجه الشك في المقدور بل سؤال فرح وتعجب اه ع ق (قوله وقد بلغني الكبر) فالحال بلوغ الكبر وقد يحصل وقد لا يحصل وان كان بعد حصوله لازما فصح كونه منتقلا وقال حسن چلبي البلوغ المذكور كما يتحقق يضمحل (قوله حصرت صدورهم) أي ضاقت عن قتالكم مع قومهم أو قتال قومهم معكم اه ع ق (قوله المنفي بلم أو لما) وأما المنفي بغيرهما فان كان ذلك النافي يخلص المضارع للاستقبال كان لم تقع الجملة حالا وان كان ما أو لا فيجوز الامران كما تقدم وعند ابن هشام يجب ترك الواو اه يس (قوله على مثال) أي مما يستشهد به اه ع ق فلا يقال المثال لا تشترط صحته وكتب أيضا ما نصه وقد استشهد له بقوله

فقالت له العينان سمعا وطاعة * وحدرتا كالدر لما يثقب

اه ع ق أي دموعا كالدر قبل تثقيبه (قوله ولم يمسسني بشر) فان قلت لم ينتقل عدم مساس البشر اياها فكيف عد من الاحوال المنتقلة قلت ليس في اللفظ دلالة على عدم انتقاله بخلاف قولك زيد أبوك عطوفا وهذا القدر يكفي في عده من الاحوال المنتقلة اه فنري وكتب أيضا قوله ولم يمسسني بشر أي والحال أني أعلم حينئذ أني لم يمسسني بشر فيما مضى وبهذا التقدير يعلم أن العامل في الحال ان قيد بحال يعلم مضيها أي سبقها ذلك العامل وجب تأويلها بما يفيد المقارنة اه ع ق (قوله أما المثبت) أي أما الماضي المثبت وقضيته عدم جواز الوجهين في المنفي نحو جاء زيد وما ركب لكن تقدم عن سم ان المنفي كالمثبت ويوافقه قول بعضهم ترك الشارح في المطول التفصيل في الماضي بين كونه مثبتا أو منفيا لان حاله لا يختلف بالاثبات والنفي كذا في يس وكتب أيضا قوله أما المثبت الخ خاص بالماضي لفظا ولا يبعد أن يدخل فيه الماضي المستعمل في موضع المضارع لنكتة كالمبالغة في نحو أتى أمر الله وانظر لو استعمل الماضي في الاستقبال مجازا اه سم وفيه أن الصورة التي أمر بنظرها هي الصورة التي لم يستبعدها فلعل صواب العبارة الثانية وانظر لو استعمل المضارع في الماضي مجازا (قوله فدلالته على الحصول) أي فيشبه الحال المفردة وبهذا جاز ترك الواو وقوله دون المقارنة أي فلم يشبهها فيها وبهذا جاز الاتيان بها (قوله يعني حصول الخ) فاللام للعهد (قوله لكونه فعلا مثبتا) فمن كونه ثابتا لا منفيا يفيد الحصول ومن كونه فعلا والفعل يقتضي التجدد المستلزم للعدم يفيد عدم الثبوت اه ع ق وفيه ما تقدم (قوله تقرب الماضي من الحال) المقتضية للمقارنة وفيه أن المطلوب في الحال المقارنة بالنون لا المقاربة بالباء والاصح ان ذلك في الماضي المجرد عن قد لانه انما يدل على التقدم عن الحال لا على البعد منها نعم وجود قد آكد في تلك المقاربة بالباء لكن التأكيد لا يدل على الوجوب ويشترط في الماضي الموالي لقد أن لا يكون مواليا لالا ولا متلوا باو فلا يقال ما جاء الا قد ضحك ولا لاضربنه قد ذهب أو مكث من ع ق وقال يس بعد كلام قرره فالحاصل أن الواو وقد يمتنعان في الماضي التالي لالا والمتلو باو ويجبان عند فقد الضمير نحو جاء زيد وقد طلعت الشمس ويجوز مجيئهما وتركهما وانفراد كل منهما في الباقي واجتماعهما خير من تركهما وتركهما خير من انفراد الواو وهذا خير من انفراد قد وذكر الرضي أن الواو وقد قد يجتمعان بعد الا نحو ما لقيته الا وقد أكرمني ومذهب سيبويه عدم جواز حذف قد وتأول حصرت بانه صفة لموصوف محذوف أي جاءكم قوم حصرت صدورهم وحملها بعضهم على الدعاء اه ملخصا وقوله ويجوز مجيئهما وتركهما نقل قبل ذلك أن البصريين الا الاخفش قائلون بان الماضي لفظا لا يقع حالا الا ومعه قد ظاهرة أو مقدرة فجواز تركهما مبني على مذهب غيرهم وكتب على قول ع ق وفيه أن المطلوب في الحال المقارنة بالنون الخ

والمنفي انما يدل مطابقة على عدم الحصول (وكذا) يجوز الواو وتركه (ان كان الفعل ماضيا لفظا أو معنى كقوله تعالى) اخبارا عن زكريا (أني يكون لي غلام وقد بلغني الكبر) بالواو (وقوله تعالى أو جاؤكم حصرت صدورهم) بدون الواو وهذا في الماضي لفظا وأما الماضي معنى فالمراد به المضارع المنفي بلم أو لما فانهما يقلبان معنى المضارع الى المضي فاورد للمنفي بلم مثالين أحدهما مع الواو والآخر بدونه واقتصر في المنفي بلما على ما هو بالواو فكانه لم يطلع على مثال ترك الواو الا أنه مقتضى القياس فقال (وقوله تعالى أني يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله تعالى أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم أما المثبت) أي أما جواز الامرين في المثبت (فلدلالته على الحصول) يعني حصول صفة غير ثابتة (لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا) فلا يقارن الحال (ولهذا) أي ولعدم دلالته على المقارنة (شرط أن يكون مع قد ظاهرة) كما في قوله تعالى وقد بلغني الكبر (أو مقدرة) كما في قوله تعالى حصرت صدورهم لان قد تقرب الماضي من الحال والاشكال المذكور وارد ههنا

وهو أن الحال التى نحن بصددها غير الحال التى تقابل الماضى وتقرب قد الماضى منها فتجوز المقارنة اذا كان الحال والعامل ماضيين ولفظ قد انما يقرب الماضى من الحال التى هى زمان التكلم وربما تبعده عن الحال التى نحن بصددها كما فى قولك جاءنى زيد فى السنة الماضية وقد ركب فرسه والاعتذار عن ذلك مذكور فى الشرح (وأما المنفى) أى وأما جواز الامرين فى الماضى المنفى (فلدلالته على المقارنة دون الحصول أما الاول) أى دلالته على المقارنة (فلان لما للاستغراق) أى لامتداد النفى من حين الانتفاء الى زمان التكلم (وغيرها) أى غير لما مثل لم وما (لانتفاء متقدم) على زمان التكلم (مع أن الاصل استمراره) أى استمرار ذلك الانتفاء لما سيجىء حتى تظهر قرينة على الانقطاع كما فى قولنا لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم (فيحصل به) أى بالنفى أو بان الاصل فيه الاستمرار (الدلالة عليها) أى على المقارنة (عند الاطلاق) وترك التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء (بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد) من غير أن يكون الاصل استمراره فاذ قلت ضرب مثلا كفى فى صدقه وقوع الضرب فى جزء من أجزاء الماضى واذا قلت ما ضرب أفاد

ما نصه دفعه بعضهم بان المقاربة بمنزلة المقارنة فان القريب من الشئ فى حكمه ولذا أطلق الآن على الزمان القريب من الحال قال الفنرى ولا يخلو عن شوب لان الظاهر أن المعتبر فى الحال حقيقة المقارنة لا ما هو فى حكمها ولذا قال الفاضل المحشى اذا قلت جاءنى زيد ركب كان المفهوم كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجىء متقدما عليه فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربته من المجىء وتفهم المقارنه بينهما فكان ابتداء الركوب كان متقدما على المجىء لكن قارنه أى قارن الركوب لا ابتداؤه المجىء (قوله وهو أن الحال التى نحن بصددها) وهى الحال النحوية المقارن وقوعها وقوع العامل (قوله فتجوز المقارنة الخ) تفريع على مغايرة الحالين (قوله اذا كان الحال والعامل ماضيين) أى فقولكم فلا يقارن الحال غير مناسب (قوله كما فى قولك الخ) فان مجيئه فى السنة الماضية فى حال الركوب ينافيه قرب الركوب من زمن التكلم الذى هو مفاد قد اه ع ق (قوله والاعتذار الخ) قال فيه وغاية ما يمكن أن يقال فى هذا المقام ان حال السنة الماضى وان كانت بالنظر الى عامله ولفظة قد انما تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضى والحالية لتنافى الماضى والحال فى الجملة فأتوا بلفظ قد لظاهر الحالية وقالوا جاء زيد فى السنة الماضية وقد ركب فظهر أن تصدير الماضى المثبت بلفظ قد لمجرد الاستحسان اللفظى اه وحاصله أن المراد أن المضى والحال فى الجملة متنافيان فاتى بقد المقربة للحال فى الجملة وفيه أنه يصير التعليل حينئذ وهميا محضا كما قاله ع ق قال والاولى الجواب بأن المضى باعتبار العامل فى الحال والتقريب بقد باعتبار ووتقدم أن فيه أيضا خفاء اه فاذا قلت جاءنى زيد ركب ربما يفهم منه أن الركوب ماض بالنسبة للمجىء فيؤتى بقد لتقربه منه تأمل (قوله فى الماضى) أى لفظا أو معنى أعنى المضارع المنفى بلم أو لما (قوله دون الحصول) وبهذا خالف المفردة (قوله أى لامتداد النفى) فلا يجوز أن يقال لما يقدم زيد بالامس وقدم الآن اه ع ق (قوله من حين الانتفاء الى زمان التكلم) قال سم قد يكون زمان العامل مستقبلا فلا يكون امتداد النفى لزمان التكلم مفيدا للمقارنة فليتأمل اه وسيأتى الاعتذار عنه فى كلام ع ق فتنبه وكتب أيضا قوله من حين الانتفاء اظهار فى محل الاضمار وقوله الى زمان التكلم بادخال الغاية بدليل ما بعده فاندفع ما أوردهنا (قوله وغيرها الخ) قال فى الاطول الفرق بين لم ولما كما بين لا لنفى الجنس ولا بمعنى ليس فى أن الاول نص فى الاستغراق فلا يمكن تخصيصه فلا يقال لا رجل بل رجلان والثانى ظاهر فيه ويجامع الاثبات فى البعض فلذا لا يصح لما يضرب زيد أمس بل ضرب الآن ويصح لم يضرب أمس بل ضرب الآن اه (قوله وما) فيه أنها لنفى الحال كليس فالاولى حذفها كذا قرر بعضهم وأقول مراد الشارح ما مع الماضى بدليل تخصيصه فيما مر المضارع المنفى بلم ولما وليست ما مع الماضى لنفى الحال بل مع المضارع تامل (قوله لانتفاء متقدم) بالتنوين وبالاضافة (قوله مع أن الاصل استمراره) أى الكثير الراجح (قوله أى استمرار ذلك الانتفاء) قال فى الاطول أى استمرار الانتفاء لا استمرار الانتفاء المتقدم كما يستفاد من الشرح لان تحقيقه يؤدى الى أن الاصل استمرار النفى مطلقا اه (قوله لما سيجىء) أى فى التحقيق الآتى (قوله حتى تظهر الخ) عبارة ع ق هذا اذا لم يظهر مغير أما اذا ظهر فلا يقال الاصل بقاؤه كما اذا شوهد انتفاء ذلك النفى فلا يدل على المقارنة ويعلل حينئذ جواز الامرين بعلة أخرى ولاجل صحة وجود المغير فى غير لما لا يكون قولك مثلا فيما اذا لم يضرب زيد بالامس وعلم ضربه الآن لم يضرب زيد بالامس لكنه ضرب اليوم تناقضا بل يكون تخصيصا لذلك الاصل اه (قوله فيحصل الخ) قال ع ق وانما حصلت المقارنة بالاستمرار الى زمان التكلم لانا بنينا على أن الدلالة على حال التكلم كما فى المضارع تدل على المقارنة وقد علمت ما فيه فاذا قلت جاء لم يتكلم أفاد المقارنة للنفى بسبب كون الاصل استمراره اه (قوله أى بالنفى) الموصوف بان الاصل بقاؤه اه ع ق وكتب أيضا قوله أى بالنفى أى الانتفاء ولو عبر به لكان أوضح لانه الذى تقدم ذكره صريحا (قوله بخلاف المثبت) فلا يفيد الاستمرار المقتضى للمقارنة لا وضعا ولا استصحابا اه ع ق (قوله على افادة التجدد) أى مطلق الثبوت بعد الانتفاء (قوله من غير أن يكون الاصل الخ) لما سيأتى فى التحقيق وكتب أيضا قوله من غير أن يكون الاصل الخ انظره مع قولهم الاصل فى كل ثابت دوامه حتى انه وجه افادة الاسمية الدوام بذلك (قوله واذا قلت ما ضرب الخ) هذا يدل على استمرار النفى فى جميع أجزاء الماضى

ولا يدل على بقائه فى الحال لتحصل المقارنة فالوجه ان يقال فى بيان المقارنة أن الاصل استمرار النفى اه سم
(قوله استغراق النفى لجميع) أى النفى للحدث فى جميع الخ اما مراعاة الاصل كما تقدم واما لان الفعل
حينئذ كالنكرة فى سياق النفى اه ع ق (قوله وذلك) أى كون النفى يفيد الاستمرار والاثبات لا يفيده
ثم ان هذا لا يتم الا بكلام المتن فى التحقيق والا فالتناقض يتأتى بالعكس (قوله فى طرفى نقيض) المراد
بالنقيض الجنس الشامل للمتعدد والمراد طرفان هما نقيضان أو المراد بالنقيض التناقض وفى على كل زائدة
تأمل (قوله ولا يخفى ان الاثبات فى الجملة) أى فى زمن ما فلا يكذب الاثبات فى بعض الازمنة الا اذا صدق
النفى فى جميعها (قوله انما ينافيه النفى دائما) اذ لو كان النفى كالاثبات مقيدا بجزء من أجزاء الزمان لم
يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزأين فاكتفوا فى الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا فى النفى
الاستغراق كذا فى المطول قال السيد ظاهر هذا الكلام يشعر بان نحو لم يضرب زيد يدل على استغراق
النفى للزمان الماضى وضعا وما تقدم يدل على أن الاستغراق انما يستفاد من خارج بناء على ان الاصل
استمراره وهذا هو المفهوم منه بحسب أصل الوضع وما ذكره ههنا انما يفهم منه اذا قوبل الاثبات بالنفى
وقيل فى رد من قال ضرب زيد انه لم يضرب اه (قوله أى تحقيق هذا الكلام) عبارة الاطول أى
تحقيق أن الاصل استمرار النفى (قوله لا يفتقر الى سبب) أى الى وجود سبب اذ سببه عدم السبب والا
فلا بد للممكن من سبب سواء فيه وجوده وعدمه اذ ما لا يفتقر عدمه الى سبب هو الممتنع لذاته اه أطول
واليه أشار الشارح بقوله فى شرح كلام المصنف الى سبب موجود وقوله الى وجود سبب (قوله يحتاج
الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود الخ) مبنى على أن الوجود غير الموجود وانه من الاحوال التى
هى من الاعراض التى هى من متعلقات القدرة وعلى أن العرض لا يبقى زمانين أما على القول بان الوجود
عين الموجود والقول بان العرض يبقى زمانين فليس هناك وجود عقيب وجود ولا للوجود الحادث
احتياج الى سبب حتى يحتاج بقاء الحادث الى سبب لانه على ما ذكر لا تتعلق القدرة بالذوات الا حال ايجادها
ثم هى بعد ذلك فى قبضة القدرة ان شاء المولى أبقاها وان شاء أعدمها وابقاؤها على هذا ابقاء العرض الاول
(قوله ولا بد للوجود الحادث من السبب) هو امداد الذات بالاعراض المقتضية استمرار وجودها (قوله
حصل من اطلاقه) أى عما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء (قوله حصل من اطلاقه الدلالة على المقارنة) قال
فى المطول وقد عرفت ما فيه اه أى من ان المطلوب فى الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون
العامل ولو كان فى الاستقبال لا لزمان التكلم واللازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة لزمان التكلم
وأين هذا من ذلك فتدبر اه سم (قوله هذا) أى ما ذكر من التفصيل (قوله فالمشهور) أى عند علماء العربية
اه ع ق (قوله جواز تركها) أى والاتيان بها وانما نص على جواز الترك لانه هو المختلف فيه وأما الاتيان
فلم يقل أحد بامتناعه ع ق (قوله لعكس الخ) بين المصنف ان علة الجواز تخلف أحد الامرين المعلل
بهما منع الواو فى المضارع المثبت فقول الشارح لدلالة الاسمية على المقارنة ناظر لجواز الترك وقوله لا على
حصول الخ ناظر لجواز الدخول (قوله أى لدلالة الخ) أورد على التعليل أن نحو جاءنى زيد وعمرو يتكلم
مما أخبر فيها بالمضارع المثبت يدل كما تقدم على الحصول والمقارنة معا فينتقض ما ذكر فى الجملة الاسمية
وقد يجاب بان التعليل ناظر الى أصل الجملة الاسمية وذلك كاف لان هذه الامور بيان لعلل ما وقع لمجرد
الضبط بالمناسبة لا بيان الامور المبينة للاحكام والا فكل ما ذكر المصنف مختل عند التحقيق كما تقدم وورد
أيضا ان كون الجملة الاسمية للدوام والثبوت يقتضى خروج الكلام عما نحن بصدده لان الكلام فى الحال
المنتقلة وأما غيرها فقد تقدم امتناع الواو فيها مطلقا وقد يجاب أيضا بما أشير اليه من أن ذلك منظور فيه
الى الاصل واكتفى بذلك على وجه التوسع والا فكونها منتقلة يمنع ذلك الاصل اه ع ق (قوله لكونها
مستمرة) حتى فى زمن التكلم وقد بنينا على أن المقارنة يقتضيها الحصول زمن التكلم على ما فيه من البحث
السابق بيانه ع ق (قوله نحو كلمته فوه الى فى) أى ويجوز أن يقال وفوه الى فى وأما وجوب سقوطها فى
الاسمية المعطوفة على المفردة كقوله تعالى فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون فلعروض كراهية الجمع بين
واو الحال التى أصلها العطف اذ هى للربط الذى هو كالعطف وحرف العطف الذى هو أو اه ع ق وكتب

استغراق النفى لجميع اجزاء
الزمان الماضى لكن
لا قطعا بخلاف لما وذلك
لانهم قصدوا أن يكون
الاثبات والنفى فى طرفى
نقيض ولا يخفى ان
الاثبات فى الجملة انما ينافيه
النفى دائما (وتحقيقه) أى
تحقيق هذا الكلام (أن
استمرار العدم لا يفتقر الى
سبب بخلاف استمرار
الوجود) يعنى أن بقاء الحادث
وهو استمرار وجوده يحتاج
الى سبب موجود لانه وجود
عقيب وجود ولا بد للوجود
الحادث من السبب بخلاف
استمرار العدم فانه عدم
فلا يحتاج الى وجود سبب
بل يكفيه مجرد انتفاء
سبب الوجود والاصل فى
الحوادث العدم حتى
توجد عللها فى الجملة لما
كان الاصل فى النفى
الاستمرار حصل من
اطلاقه الدلالة على المقارنة
(وأما الثانى) أى عدم
دلالته على الحصول
(فلكونه منفيا) هذا اذا
كانت الجملة فعلية (وان
كانت اسمية فالمشهور جواز
تركها) أى الواو (لعكس
ما مر فى الماضى المثبت)
أى لدلالة الاسمية على
المقارنة لكونها مستمرة
لا على حصول صفة غير
ثابتة لدلالتها على الدوام
والثبات (نحو كلمته فوه الى
فى)

يعني مشافهها (و) أيضا المشهور (أن دخولها) أي الواو (أولى) من تركها (لعدم دلالتها) أي الجملة الاسمية (على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها نفحسن زيادة رابط نحو) قوله تعالى (فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون) أي وأنتم من أهل العلم والمعرفة أو وأنتم تعلمون ما بينهما من التفاوت (وقال عبد القاهر إن كان المبتدا) في الجملة الاسمية الحالية (ضمير ذي الحال وجبت الواو) سواء كان خبره فعلا (نحو جاءني زيد وهو يسرع أو) اسما نحو وجاء زيد (وهو مسرع) وذلك لأن الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم إليه في الإثبات وتقدر تقدير المفرد في أن لا يستأنف لها الإثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع أو وهو مسرع لأنك إذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة إعادة اسمه صريحا في أنك لا تجد سبيلا إلى أن تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه إليه في الإثبات لأن إعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع وإلا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى أن تقول جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه

أيضا قوله فوه إلى في وبر وي فاه إلى في وفي تخريجه أقوال منها أنه على تقدير جاعلا انظر يس (قوله بمعنى مشافهها) فيه إشارة إلى أنها حال من الناء ولذا قال ع ق مشافها له (قوله على عدم الثبوت) بل دلالتها على الثبوت قال السيرامي في هذا التعليل نظر لأن الدلالة على الثبوت المقتضى للمقارنة يقتضي ترك الواو كما تقدم أي في قوله لعكس ما مر في الماضي المثبت اهـ ومثله في الأطول حيث قال لعدم دلالتها على عدم الثبوت هذا علة جواز الترك ومدار الأولوية على قوله مع ظهور الاستئناف فيها فالأولى الاكتفاء به اهـ وقال الفنري يريد أنه إذا انتفت الدلالة على عدم الثبوت بل دلت على الثبوت لم تكن دالة على حصول صفة غير ثابتة بل على حصول صفة ثابتة فكانت مخالفة للحال المفردة من هذه الحيثية مع ظهور الاستئناف فكان دخول الواو أولى اهـ وحاصل البحث تعارض التعليلين وحاصل الجواب اختلافهما بالحيثية (قوله مع ظهور الخ) فالعلة مجموع الأمرين وكتب أيضا قوله مع ظهور الاستئناف فيها دون الفعلية لأن الاسمية قد يكون جزآها جامدين فلا يكون فيها ما في المفردة من الاشتقاق فبعدت عن المفردة بخلاف الفعلية فإنها دائما مشتقة فقربت منها فلا يظهر فيها استئناف كما يظهر في الاسمية والحاصل أنها بعدت عن المفردة من دلالتها على الثبوت ومن ظهور الاستئناف (قوله أي وأنتم من أهل العلم) أي ومن شأن العالم التمييز بين الأشياء فلا يدعي مساواة الحق للباطل اهـ ع ق وكتب أيضا قوله وأنتم من أهل العلم والمعرفة أي فيكون الفعل بمنزلة اللازم وقوله أو وأنتم تعلمون ما بينهما الخ أي فيكون مفعوله مقدرا (قوله ما بينهما) أي الله والأنداد (قوله وقال عبد القاهر) هذا مقابل المشهور لأن المشهور معمم وهذا مفصل (قوله سواء كان خبره فعلا) ظاهره أنه لا فرق بين الماضي وغيره وانظر إذا كان خبره ظرفا اهـ يس (قوله لأن الجملة) أي الحالية أطول (قوله حتى تدخل الخ) غاية في النفي وقوله في صلة العامل أي فيما يتصل بالعامل أي يتعلق به بأن تكون قيدا من قيوده ويكون ذلك ظاهرا بدون الواو وكتب أيضا قوله حتى تدخل في صلة العامل قال الفنري المراد من الدخول في صلة العامل أن تجعل قيدا من قيوده تابعا له في الإثبات وعدم جعله إثباتا مستقلا والمراد بالاستئناف اللغوي الذي ذكره عكسه اهـ قال سم فعلم أنه ليس المراد بالدخول في صلة العامل مطلق كونه قيدا له بل كونه قيدا له على الوجه المذكور فلا ينافي عدم الدخول في صلة العامل بهذا المعنى كونه قيدا له في الجملة كما هو صريح كلام الشيخ في نحو جاءني زيد وهو يسرع الخ فإنه اعترف بأن هذه الجملة حال كما نقله عنه المصنف واعترف بأنه يمتنع دخولها في صلة العامل فكان الحاصل أن الحال تارة تتبع العامل في الإثبات بأن تثبت لذي الحال ابتداء لا بواسطة إثبات الحال لضميره المنفصل أو صريح اسمه وتارة تستقل الحال بالإثبات بأن تثبت لضمير ذي الحال المنفصل أو لصريح اسمه كما في يسرع ومسرع في مثال المصنف فالأولى تكون بدون الواو والثانية لا تكون إلا بالواو اهـ وكتب أيضا على قوله في صلة العامل ما نصه أي عامل الحال اهـ أطول (قوله وتنضم إليه الخ) عطف لازم أو تفسير مراد (قوله وتقدر تقدير المفرد) فإذا قلت جاء زيد راكبا فالمثبت هو المجيء حال الركوب لا مجيء مقيد بإثبات مستأنف فهو في تقدير جاء زيد راكبا (قوله وهذا) أي ما ذكر من الدخول في صلة العامل والانضمام إليه في الإثبات وتقديره تقدير المفرد مما يمتنع الخ أي وهذا المذكور المقتضي للترك ممتنع فالترك ممتنع فالإتيان بها واجب وهو المطلوب (قوله وإلا) بأن أعدته بدون قصد الاستئناف وعبارة ع ق ولو لم تقصد الاستئناف لوجب أن تقول مسرعا أو يسرع لأن المضارع كالوصف في أول وهلة فيكون داخلا في ثبوت العامل ولو قصدت هذا المعنى أعني ضمها إليه ضم المفردة لكنت قد تركت المبتدأ الخ (قوله بمضيعة) بكسر الضاد كما في الحفيد أي بمكان الضياع (قوله وجعلته لغوا في البين) أي ملغوا عن الاعتبار ومزيدا في البين وهو تفسير لقوله تركت الخ وكتب أيضا ما نصه لحصول الفائدة بدون الضمير فالإتيان به يشعر بقصد الاستئناف المنافي للاتصال فلا يستقل بإفادة الربط فتجب الواو (قوله في البين) أي فيما بين الحال وعاملها لأن القصد حينئذ إلى نفس تلك الحال المفردة التي ليس لها في صيغة التركيب إثبات زائد على إثبات عاملها اهـ ع ق (قوله وجرى) معطوف على قوله كنت وضمير جرى يرجع إلى المبتدا أي وجرى ذلك المبتدأ مجرى عمرو في أن تقول الخ أو إلى قولك جاء زيد وزيد يسرع

(قوله ثم تزعم الخ) أى وهذا لا يصدر من العقلاء (قوله ولم تبتدئ السرعة) فيه اشارة الى أن الحال فى الحقيقة يسرع ومسرع فى المثالين اهـ سم (قوله لا تجيء الجملة الاسمية الخ) شامل لكل جملة اسمية فلا تتقيد بما المبتدأ فيها ضمير ذى الحال كما هو ظاهر كلام المصنف ويدل على ذلك تمثيله لما خرج عن القياس والاصل بنحو فوه الى فى اهـ سم (قوله بضرب من التأويل) كما فى قوله تعالى بياتا أوهم قائلون بترك الواو فيها بتاويل أن الواو كحرف العطف فلا تجتمع مع حرف عطف آخر أو بضرب من التشبيه بالمفرد كما فى قولك كلمته فوه الى فى لانه يتبادر منه أن المعنى مشافها وكذلك قوله تعالى قلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو أى متعادين وهذا التاويل لا يحسن فى نحو جاء زيد وهو يسرع ولذلك قيل ان اسقاط الواو فيه خبيث لان التأويل فيه ليس باستخراج معنى من الجملة يعبر عنه بالمفرد فقد باح به السياق فعدل عنه لمعنى فى الجملة كالتصريح بعداوة بعضهم بعضا المفيد للتقريع على التعادى من الابعاض مع شمول الجنس لهم بخلاف قولنا متعادين فليس صريحا فى ذلك ولو اقتضاه وانما التأويل باسقاط الضمير اهـ ع ق وقد علم بهذا وجه العدول عن المفرد الى الجملة مع أنها فى موضع الحال المفردة راجع ع ق (قوله وهو مشعر الخ) اعتراض على المصنف وكتب أيضا قوله وهو مشعر الخ وافقه السيد على ذلك وللعصام معهما كلام أنظره فى أطوله (قوله وجاء زيد وعمرو يسرع الخ) بل جاء زيد وعمرو والخ أولى وأولى (قوله بالطريق الاولى) أى وظاهر كلام المصنف خلافه اهـ ع ق ووجه الاولوية أنه جعلهما مشبهين بهما حيث قال أولا كان بمنزلة الخ وقال ثانيا اجرى مجرى الخ ولا ريب أن المشبه به أقوى وعلل بعضهم الاولوية بان الاستئناف هنا أظهر لان الضمير أقرب الى الاسم من الظاهر أو من الاجنبى (قوله نحو على كتفه سيف) مما تقدم فيه الظرف أو المجرور على اسم مرفوع (قوله اذا أنكرتنى بلدة الخ) على حذف مضاف أى أهل بلدة أو على الاسناد المجازى وأنكر ونكر بكسر العين واستنكر كلها بمعنى واحد يقال نكرت الرجل نكرا ونكورا اذا استنكرته والبازى بسكون الياء طائر معروف وجمعه بزاة والباز لغة فى البازى وجمعه أبزاز وبيزان اهـ فنرى * (تنبيه) بقى من الاقسام الجملة الشرطية والنحاة على منع وقوعها حالا فلا يقال جاءنى زيد ان يسأل يعط وزعموا أنه اذا أريد ذلك لزم أن تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ذى الحال نحو جاءنى زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال الاسمية لا الشرطية كذا فى المطول والاطول ولصاحب الاطول معهم مناقشة فراجعه وفى يس أن أبا حيان جوز وقوعها حالا وأنها اذا وقعت حالا لزمت الواو خلافا لابن جنى وأن صاحب العروس قال ينبغى تقييد الجملة الشرطية الواقعة حالا بما اذا كان جوابها خبرا فانها حينئذ تكون خبرية وأما اذا كان جوابها انشاء فان الشرطية تكون انشائية والانشاء لا يقع حالا ثم قال فى المطول وأما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور أولى باللزوم لما قبل الشرط المذكور الذى هو كالعوض عن الجزاء كقولك أكرمه وان يشتمنى واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى أنها للحال والعامل فيها ما تقدمه من الكلام وعليه الجمهور وقيل للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور أى أكرمه ان لم يشتمنى وان شتمنى واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقيل اعتراضية والجملة معترضة اهـ وعلى كونها للحال خرج الشرط عن طلب الجزاء فلا جواب له كما فى الاطول والدمامينى وعلى كونها اعتراضية يكون من الاعتراض القليل وهو ما يجيء بعد تمام الكلام ومثل له فى المطول بقوله عليه الصلاة والسلام أنا سيد ولد آدم ولا فخر (قوله أن يكون الاسم) كسواد (قوله فاعلا بالظرف) لاستلزام هذا الوجه نفى تقديم ما أصله التأخير ع ق (قوله لاعتماده على ذى الحال) أى صاحبها كالتاء فى خرجت (قوله ههنا) أى فى مقام الحالية خصوصا أى بالخصوص أى لا الخبرية والوصفية (قوله أن الظرف) نائب فاعل يقدر (قوله فى تقدير اسم الفاعل) أى فهو فى تأويل المفرد فكثر الترك فيه وقوله الا أن يقدر فعل ماض أى لان الترك كثير فيه أيضا ولا يقدر مضارعا لان الواو يجب تركها معه (قوله وفيه بحث) وجهه أنه ان كان سبب قوله خصوصا كون الاصل فى الحال الافراد فيقال كذلك الخبر والوصف وان كان غيره فلم يبينه ويرد عليه أيضا ان تجويز تقدير المضارع لا يمنع وجود الواو لانه عند وجود الواو يقدر بالماضى لا بالمضارع وعند انتفائه يقدر بالمضارع

ثم تزعم أنك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس أن لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشئ الخارج عن قياسه وأصله بضرب من التاويل ونوع من التشبيه هذا كلامه فى دلائل الاعجاز وهو مشعر بوجوب الواو فى نحو جاء زيد وزيد يسرع أو مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع أو مسرع أمامه بالطريق الاولى ثم قال الشيخ (وان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها) أى فى تلك الحال (تركها) أى ترك الواو (نحو) قول بشار * اذا أنكرتنى بلدة أو نكرتها *
(خرجت مع البازى على سواد *) أى بقية من الليل يعنى اذا لم يعرف قدرى أهل بلدة أو لم أعرفهم خرجت منهم مصاحبا للبازى الذى هو أبكر الطيور مشتملا على شئ من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله على سواد حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه أن يكون الاسم فى مثل هذا فاعلا بالظرف لاعتماده على ذى الحال لا مبتدأ وينبغى أن يقدر ههنا خصوصا أن الظرف فى تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا أن يقدر فعل ماض هذا كلامه وفيه بحث

ان شئنا ولو كان تجويز تقدير ما يمتنع معه الواو وما دمنا من الواو لمنع تجويز تقدير اسم الفاعل لان الواو ممتنعة مع وجوده بالاحرى وقد تبين بما ذكر أن لا مانع من تقدير المضارع في نحو على كتفه سيف ان جعل الاسم مرفوعا على أنه فاعل اهـ ع ق وقوله ان كان سبب قوله الخ عبارة سم ان كان سبب تقدير اسم الفاعل ههنا خصوصا الخ وقوله وان كان غيره فلم يبينه قال الفنرى اذ جعل قوله خصوصا احترازا عن الظرف الواقع صلة للموصول لم يرد الخبر والنعت (قوله والظاهر الخ) لا يخفى عليك أن هذا ليس بتوجيه لكلام الشيخ فانه لم يتبين من هذا وجه اختيار الافراد في الحال على الخصوص بل هو بيان للمقام بوجه لا يرد عليه شئ اهـ فنرى و يوافقه قول بعضهم ان قول الشارح والظاهر أي في توجيه كثرة ترك الواو (قوله في تقدير المفرد) وهذا أولى لانزوعه الى الاصل ع ق (قوله فمن أجل هذا) أي امتناع الواو على تقديرين وعدم وجوبها على تقديرين كثر تركها وترجح لانه جار في الاربعة وجوبا أو جوازا (قوله وقال الشيخ الخ) هذا يخصص ما تقدم في الشرح وهو قوله لا يجوز ترك الواو من الجملة الاسمية الابضرب من التأويل فتأمل سم (قوله ويحسن الترك الخ) قال في الاطول ولقد أعجب حيث ختم بحث التذنيب بحسن الترك كما ختم بحث الاصل بحسن الوصل (قوله لدخول حرف) أي غير الواو وقال في العروس و يدخل فيه غير كأن من الحروف مثل ان كقوله تعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام ولا التبرئة كقوله تعالى والله يحكم لا معقب لحكمه اهـ وانظر بقية الحروف أما ليت ولعل فهما من قبيل الانشاء فلا يقعان حالا كذا في يس (قوله يحصل بذلك الخ) فيه اشارة الى ان العلة في حسن الترك في ذلك ان دخول الحرف يحصل به نوع من الارتباط وقيل لكراهة اجتماع حرفين في الجملة الحالية ورجحه ع ق وعبارته وانما حسن ترك الواو فيها حينئذ لكراهة اجتماع حرفين فيها وقيل لان دخول الحرف يحصل به نوع من الارتباط فان عنى أن بعض الاحرف في أصلها يفيد معنى الارتباط كتشبيه ما قبلها بما بعدها في كأن مثلا أو تعليل ما قبلها بما بعدها فهذا لا يعم الحرف لورود حسن الترك فيما ليس فيه ذلك كلا التبرئة كما في قوله تعالى والله يحكم لا معقب لحكمه على أن هذا المعنى منتف عن هذه الاحرف حال كون جملها أحوالا اذ لا يخفى ان الجملة الحالية لا تشبيه بها وان عنى أنها سدت مسد الواو الرابطة فكأنها ربطت فقد عاد ذلك في التحقيق الى الاكتفاء بالحرف عن الواو كراهية لاجتماعهما فالتعليل الاول أقرب اهـ (قوله كقوله) أي الفرزدق ع ق (قوله الحوارد) جمع حارد اهـ ع ق (قوله من حرد) بكسر الراء حردا بتسكين الراء وتحريكها فهو حارد وحردان والجمع حوارد مثل صاهل وصواهل وطالع وطوالع لان فاعلا اذا كان صفة لغير عاقل كان جمعه على فواعل قياسيا (قوله و جوانبي) تفسير (قوله لما في حرف التشبيه الخ) أي والعامل فيه كأنما لما فيه الخ وقولهم الحال لا تأتي من المبتدا محله اذا لم يكن هناك عامل غير الابتداء كما يرشد له تعليلهم ذلك بقولهم لان العامل فيها هو العامل في صاحبها والابتداء ضعيف لا يعمل عملين اهـ ولا يعترض بمخالفة عامل الحال لعامل صاحبها لجوازه عند بعض المحققين أو يقال يكفي طلب حرف التشبيه في المعنى لصاحب الحال وان أهمل عنه (قوله من معنى الفعل) اذ هو بمعنى أشبه (قوله بردائك) أي ملبوسك وثنائه باعتبار لفظي التبجيل والتعظيم المخبر بهما عنه مبالغة ولو كان معناهما واحدا واستعارة لفظ الملبوس للوصف معروف للظهور في كل منهما اهـ ع ق (قوله حال) اما من الاحوال المترادفة بان تكون الاحوال صاحبها واحدا كالكاف في يبقيك أو المتداخلة بان يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذي تشتمل عليه الحال السابقة مثل أن يجعل بردائك تبجيل وتعظيم حالا من ضمير سالما كذا في المطول لكن الاستشهاد بالبيت على المقصود انما يأتي على الاحتمال الاول كما في المطول فليس البيت نصا في المقصود لقيام الاحتمال الثاني وأيضا يحتمل أن يكون بردائك فاعلا لسالما و يكون تبجيل بدلا من بردائك واذا سلم تبجيل الرجل وتعظيمه فقد سلم الرجل كما في الاطول (قوله ولو لم يتقدمها قوله سالما يحسن الخ) فتركت الواو في الجملة لمناسبة ما قبلها أعني الحال المفردة من ع ق

﴿الباب الثامن﴾ (الايجاز والاطناب والمساواة)

الثلاثة مقولة بالتشكيك قال الفنرى قدم الايجاز تنبيها على انه يناسب التقديم في الكلام وأردفه بالاطناب

والظاهر أن مثل على كتفه سيف يحتمل أن يكون في تقدير المفرد وأن يكون جملة اسمية قدم خبرها وأن يكون فعلية مقدرة بالماضي أو المضارع فعلى تقديرين يمتنع الواو وعلى تقديرين لا يجب الواو فمن أجل هذا كثر تركها وقال الشيخ أيضا (ويحسن الترك) أي ترك الواو في الجملة الاسمية (تارة لدخول حرف على المبتدا) يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط (كقوله

فقلت عسى أن تبصريني كأنما * بني حوالي الاسود الحوارد) من حرد اذا غضب فقوله بني الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني ولولا دخول كأنما عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي أي في أكنافي وجوانبي حال من بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل (و) يحسن الترك تارة (أخرى لوقوع الجملة) الاسمية الواقعة حالا (بعقب مفرد) حالا (كقوله الله يبقيك لنا سالما بردائك تبجيل وتعظيم) فقوله بردائك تبجيل حال ولو لم يقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو

﴿الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة﴾

لكونه مقابلاله (قوله قال السكاكى) أى فى الاعتذار عن ترك تعريف الايجاز والاطناب من هذه الثلاثة تعريفا بعين القدر لكل منهما بحيث لايزيد ولاينقص اه ع ق (قوله أما الايجاز والاطناب الخ) لم يذكر أن المساواة من الامور النسبية والاقرب أنها منها اذلا تعرف الا بالنسبة الى نفى الاطناب والايجاز اه ع ق وقال الفنرى لم يتعرض للمساواة مع أنها نسبية أيضا لانه لافضيلة لكلام الاوساط فما يصدر عن البليغ مساويا له لايكون فيه نكتة يعتدبها كذا فى شرح الشريف للمفتاح وفيه بحث لان عدم الاعتداد انما يكون اذا كان قصد البليغ التجريد عن النكت وليس بمتعين لجواز أن يكون فى المقام مقتضيات وخصوصيات لايراعيها غير البليغ وأما البليغ فمن حقه أن يراعيها ويشير اليها مع كون لفظيهما متطابقين ويؤيده ما أشار اليه من جواز كون الموجز بالنسبة الى مقتضى المقام مساويا لمتعارف الاوساط مع بداهته اللهم الا أن يقال مراده أنه ليس بليغا من حيث انه مساو لمتعارفهم ان قلت فكذا فى الايجاز والاطناب اذليس بلاغة الموجز مثلا من حيث انه أقل من متعارف الاوساط بل من حيث اشتماله على خواص قلت كونه أقل من متعارفهم يشعر بوجود خواص بخلاف المساواة اه (قوله فلكونهما نسبيين) علة لقوله الآتى لايتيسر الخ قدمت عليه أى والمنسوب اليه مختلف القدر لابد من هذا حتى ينتج عدم امكان التعيين من ع ق والمنسوب اليه هو كل منهما بالنظر الى الآخر فكل منهما منسوب ومنسوب اليه تأمل (قوله بالقياس) أى بالنسبة (قوله الى كلام أزيد منه) يشير الى أنه لايقدح فى كون الكلام موجزا كونه زائدا على كلام آخر وكذا الكلام فى كونه أنقص وقد يجعلان من قبيل الشتاء أبرد من الصيف والعسل أحلى من الخل اه فنرى (قوله لايتيسر الكلام فيهما) أى تعريفهما (قوله الابترك التحقيق) لم يقتصر على قوله الا بالبناء على أمر عرفى لعدم التصريح فيه بترك التحقيق فقد يكون الامر العرفى على وفقه اه سم (قوله والتعيين) أى تعيين القدر المخصوص لكل منهما فى التعريف وهذا تفسير من الشارح للتحقيق الواقع فى كلام السكاكى غير مافهمه المصنف وأورد عليه النظر الآتى كما سيتضح لك أن نظره مبنى على تفسيره بتحقيق معناهما وتعريفهما (قوله أى لايمكن الخ) أشار به الى أن المراد بعدم التيسر عدم الامكان لا أنه ممكن بعسر (قوله على أن هذا المقدار من الكلام ايجاز) ظاهره اطلاق لفظ الايجاز على نفس الالفاظ وهو يخالف ماسيأتى فى قوله قريبا فالايجاز أداء المعنى بأقل الخ فان كان يطلق عليهما كما فى لفظا الخبر والانشاء فالامر واضح وان كان لايطلق الا على أحدهما فقط فيؤول أحد الموضعين ليرجع الى الآخر اه يس (قوله اذرب) للتكثير وقرر بعض المحققين أنها هنا للتحقيق (قوله والبناء على أمر عرفى) لانه لابد من تعيين منسوب اليه لتتمايز الاقسام وتنضبط وكلام الاوساط أولى بذلك (قوله على أمر عرفى) أى متعارف بين أهل العرف فى أداء المقاصد من غير رعاية بلاغة ومزية اه أطول وكتب أيضا قوله على أمر عرفى وهو متعارف الاوساط أى فيكون المنسوب اليه الذى هو ذلك الامر العرفى مضبوطا فى الجملة لان أفراده وان تفاوتت متقاربة فيكون المنسوب أيضا الذى هو الايجاز والاطناب مضبوطا فى الجملة (قوله وهو متعارف الاوساط) قيل قد يختلف متعارفهم بأن يتعارفوا عبارتين عن معنى واحد احداهما أزيد من الاخرى من غير زيادة فى المعنى فالمعتبر منهما وان اعتبر الم تتمايز الاقسام فليتأمل فان ذلك قد يندفع بقوله الآتى لايقدرون فى تأدية المعنى على اختلاف العبارات الخ كذا فى سم (قوله ولا فى غاية الفهاهة) أى العجز (قوله أى كلامهم الخ) وربما يشتمل كلامهم على الحذف ومع ذلك لايسمى اختصارا وايجازا لانه متعارفهم فان عرفهم فى طلب الاقبال يازيد وهو مشتمل على الحذف وفى التحذير ايالك والاسد اه أطول (قوله فى مجرى عرفهم) الظاهر أن يقال ان كان مجرى مضموم الميم اسم مفعول فالاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف وان كان مفتوحها مصدرا ميميا فهو بمعنى اسم الفاعل والاضافة كما فى الاول أيضا وقال ع ق أى عند جريانهم على عادتهم اه (قوله والمحاورات) أى المخاطبات فهو أعم مما قبله (قوله لايحمد من الاوساط) قال فى الاطول ولايحمد أيضا من البليغ معهم لانه لايقصد معهم بكلامه مزية سوى التجريد عن المزايا اه وكتب أيضا مانصه ويحمد من البلغاء ان وقع منهم لانهم لايأتون به الا لنكتة ولكن حينئذ لايكون متعارف الاوساط الذى يقاس به الايجاز والاطناب

قال (السكاكى أما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين) أى من الامور النسبية التى يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شئ آخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام أزيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالنسبة الى ماهو أنقص منه (لايتيسر الكلام فيهما الابترك التحقيق) والتعيين أى لايمكن التنصيص على أن هذا المقدار من الكلام ايجاز وذلك اطناب اذرب كلام موجز يكون مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وبالعكس (والبناء على أمر عرفى) أى والا بالبناء على أمر يعرفه أهل العرف (وهو متعارف الاوساط) الذين ليسوا فى مرتبة البلاغة ولا فى غاية الفهاهة (أى كلامهم فى مجرى عرفهم فى تادية المعانى) عند المعاملات والمحاورات (وهو) أى هذا الكلام (لايحمد) من الاوساط (فى باب البلاغة) لعدم رعاية مقتضيات الاحوال

(ولا يذم) أيضا منهم لان غرضهم تادية أصل المعنى بدلالات وضعية وألفاظ كيف كانت ومجرد تأليف يخرجها عن حكم النعيق (فالايجاز أداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب أداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى ماسبق) أى الى كون عبارة المتعارف أكثر منه (و) يرجع تارة (أخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر) أى من الكلام الذى ذكره المتكلم وتوهم بعضهم أن المراد بما ذكر متعارف الاوساط وهو غلط لايخفى على من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد يعنى كما أن الكلام يوصف بالايجاز لكونه أقل من المتعارف كذلك يوصف به لكونه أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر وانما قلنا بحسب الظاهر لانه لو كان أقل مما يقتضيه المقام ظاهرا وتحقيقا لم يكن فى شئ من البلاغة مثاله قوله تعالى رب انى وهن العظم منى الآية فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف أعنى قوله يارب شخت وايجاز بالنسبة الى مقتضى المقام ظاهرا لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغى أن يبسط فيه الكلام غاية البسط فللايجاز معنيان بينهما عموم من وجه

اه ع ق (قوله ولا يذم أيضا منهم) قال فى الاطول ولا من البليغ معهم وأما المتكلم بمتعارفهم اذا عرى عن المزية فلا يحمد ولا يذم من البليغ معهم و يذم منه مع البليغ واذا اشتمل على المزايا التى هم غافلون عنها كما فى اياك والاسد فمعهم لايحمد من البليغ ولا يذم ومع البليغ يحمد لان البليغ يقصد به مزايا تتعلق بالايجازات التى فيها اه وكتب أيضا قوله ولا يذم أيضا منهم وان كان يذم من البلغاء اذا لم يقتضه الحال من ع ق ثم قال فعلم أن الكلام انما ينحصر فى الممدوح والمذموم بالنسبة الى صدوره من غير أهل العرف الذين ليسوا من البلغاء اه (قوله عن حكم النعيق) النعيق تصويت الراعى فى غنمه وصوت الغراب والمراد به هنا أصوات الحيوانات والمراد بحكمه عدم دلالته (قوله من عبارة المتعارف) العبارة بمعنى المعبر به والاضافة بيانية (قوله والاطناب الخ) الاطناب على اصطلاح السكاكى يعم المساواة كما سيجىء وهذا التفسير لا يلائمه اللهم الا أن يقال هذا اصطلاح آخر اه فنرى وكتب أيضا مانصه والمساواة أداؤه بقدر المتعارف (قوله الاختصار) وهو الايجاز وعبر به تفننا لانه لا فرق بينهما عند السكاكى كما فى يس (قوله يرجع فيه تارة الى ماسبق) من رجوع المنسوب الى وصف المنسوب اليه أى ينظر فيه الى ذلك (قوله سبق) أى لزوما وضمنا اذ كون عبارة المتعارف أكثر لم يسبق صريحا ولم يقل الشارح أى الى كونه أقل من عبارة المتعارف لانه نفسه فلا معنى لرجوعه له وليناسب قول المصنف بعد وأخرى الى كون المقام الخ حيث اعتبر فيه الكون المتعلق بالغير وهو المقام وفسر ع ق ماسبق بمتعارف الاوساط وعبارته يرجع فى تعريفه تارة أى فى بعض الاحيان الى اعتبار ماسبق وهو متعارف الاوساط فيقال كما تقدم الايجاز أن يؤتى بالكلام لمعنى هو أى ذلك الكلام أقل من المتعارف فى ذلك المعنى ويرجع فى تعريفه تارة الى اعتبار كون المقام الذى أورد فيه الكلام الموجز خليقا أى حقيقا وجديرا بحسب الظاهر بكلام أبسط مما ذكر اه (قوله أى من الكلام الذى ذكره المتكلم) أى سواء كان الذى ذكره المتكلم نفس عبارة المتعارف أو أقل أو أكثر (قوله وهو غلط لايخفى الخ) لان المعنى عليه أن الموجز ما كان أقل من مقتضى المقام الابسط من المتعارف وهذا صادق بما اذا كان فوق المتعارف ودون مقتضى المقام أو مساويا للمتعارف ودون مقتضى المقام أو أقل منهما ولا يشمل ما اذا كان المقتضى مساويا للمتعارف أو أنقص ففيه قصور وعبارة ع ق و يلزم عليه أن ما كان أقل من المتعارف أى أو مساويا له وقد اقتضاه المقام لا يكون موجزا ولم يعرف له قائل اذه وتحكم محض فالتفسير الاول متعين اه بتصرف (قوله على من كان له قلب) أى عقل أو ألقى السمع أى أصغى وأمال وهو شهيد أى حاضر وفى كلامه اقتباس (قوله ظاهرا) وان كان باطن المقام يقتضى الاقتصار على ماذكر ليتفرغ لطلب المقصود اه ع ق (قوله فينبغى أن يبسط فيه الكلام الخ) أى بناء على الظاهر كأن يقال وهن أعظم اليد والرجل وضعفت جارحة العين الى غير ذلك اه ع ق (قوله فللايجاز معنيان) عبارة الاطول فللاختصار معنيان كونه أقل من عبارة المتعارف وكونه أقل مما يقتضيه ظاهر المقام وهل الايجاز كذلك لم يعلم من كلام المفتاح صريحا نعم يفهم من قوله فى ذكر أمثلة الايجاز ومن أمثلة الاختصار أنه لا يفرق بينهما بل المتبادر من قوله ثم الاختصار لكونه من الامور النسبية فى مقام تحقيق الايجاز أنه لا يفرق بين العبارتين اه وفى المطول بعد كلام قرره نعم لو قيل الايجاز أخص فى اصطلاحه من الاختصار لانه لم يطلقه على ماهو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب اه فقول الشارح فللايجاز معنيان مبنى على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكى من أنه لا فرق بينهما عنده وكتب أيضا قوله فللايجاز معنيان هذا مبنى على ماذكره الرندى وغيره من أنه لا فرق بين الايجاز والاختصار عند السكاكى فهو يستعمل الايجاز تارة والاختصار أخرى وقوله أى الشارح فى المطول نعم لو قيل الايجاز أخص الخ بيان لما مال اليه الشارح نفسه اه فنرى وكتب أيضا قوله فللايجاز معنيان و يلزمه أن للاطناب معنيين (قوله بينهما عموم من وجه) يجتمعان فيما لو قيل رب شخت فانه أقل من مقتضى الحال لاقتضائه أبسط منه لكونه مقام التشكى من المام الشيب وانقراض الشباب وأقل من عبارة المتعارف أيضا وهو ياربى شخت بزيادة حرف النداء وياء الاضافة و ينفرد الثانى وهو كونه أقل مما يقتضى المقام فى الآية المذكورة مثلا اذ يقتضى المقام كما تقدم أكثر منه والمتعارف أقل منه كما لايخفى و ينفرد الاول وهو كونه أقل من المتعارف بنحو قول

الصيادغزال عندخوف فوات الفرصة فانه أقل من المتعارف وهو هذا غزال وليس أقل مما يقتضى المقام لانه يقتضى هذا الاختصار كما تقدم أول الكتاب ولايخفى عليك اجراء هذه النسبة أعنى نسبة العموم من وجه على التفسيرين فى الاطنابين أيضا اه ع ق (قوله وفيه نظر) أى فى كلام السكاكى أولا وآخرا بدليل مابعده وكتب أيضا قوله وفيه نظر قد قصر نظر المصنف وفات عنه أمران ظاهران أحدهما انهم جعلوا نحو نعم الرجل زيد من الاطناب ولا عبارة للاوساط غيره وثانيهما انه لم يحفظ تعريف الايجاز عن دخول الاخلال وتعريف الاطناب عن الحشو والتطويل اه أطول (قوله والجواب الخ) عبارة المطول وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه أنه لا يمكن أن يحقق ويعين أن هذا القدر من الكلام ايجاز وذلك أطناب على ماهو وبينهما تفاوت لانه اعتبر فى المختصر تعسر التحقيق وفى المطول عدم امكانه وفى الفنرى مانصه نوقش فيه أى فى الجواب بان قول السكاكى لكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما يدل على أنه يستدل على مدعاه بمطلق النسبة ولاشك أن مطلق النسبة لا يقتضى ذلك كما ذكره اه وحاصل المناقشة أن مقصود المتن أن مطلق الكون نسبيا لا يقتضى عدم التيسر المذكور كما يعطيه تعليل السكاكى به وهذا الاشكال بحاله على ماذكره الشارح أيضا لان مجرد كونه نسبيا لا يقتضى عدم امكان تعين المقدار أيضا قال سم وقد يندفع هذا عن عبارة المختصر لانه لم يعتبر عدم الامكان الا أن يقال ان مجرد كونه نسبيا لا يقتضى العسر أيضا تأمل اه (قوله لان ماذكره بيان لمعناهما) فبيانه لمعناهما بماذكره دليل على عدم هذه الارادة وبحث فى ذلك بانه لا يدل اذ لا يلزم من تعسر المعنى عدم بيانه وكثيرا ما يبينون المعانى التى هى فى غاية الاشكال الا أن يجاب بانه لاحظ فى الاستدلال بما ذكر سياق السكاكى فانه ساق عدم التيسر للاعتذار عن ترك التحقيق فلو أراد عدم التحقيق فى معناهما لتركه تأمل سم (قوله بل أراد تعسر التحقيق الخ) عبارة ع ق بل مراده تعسر التعريف المقتضى تعيين المقدار بحيث لا يزاد عليه ولا ينقص لتوقف ذلك كما تقدم على اتحاد المنسوب اليه اه وكتب أيضا مانصه وقد علمت أن مجرد الكون نسبيا لا يقتضى هذا التعسر بل مع كون المنسوب اليه مختلفا (قوله والبسط) أى ذى البسط أى الكلام صاحب البسط الموصوف اذ الموصوف انما هو الكلام لا البسط فالموصوف صفة للمضاف المقدر لا للبسط اه ح ف وقال بعضهم المراد بالبسط المبسوط (قوله الموصوف) بكونه أزيد من الكلام المذكور (قوله بان يقال الايجاز الخ) تصوير للبناء وبان يقال فى الاطناب ان بنى على المتعارف هو أداء المقصود باكثر من عبارة المتعارف وان بنى على البسط هو أداء المقصود باكثر مما يقتضيه المقام (قوله أو مما يليق بالمقام الخ) أى فى البناء على البسط (قوله رد الى الجهالة) أى والمطلوب من التعاريف الاخراج من الجهالة لا الرد اليها ع ق (قوله وكيفيتها) أى المتعارف وأنث لاكتساب التأنيث من المضاف اليه أو باعتبار الكلمات وكتب أيضا قوله وكيفيتها أى من تقديم وتأخير وغير ذلك فيزداد بذلك الجهل ولو كان الكيف لا يتعلق به الغرض ههنا الا أن الجهل به يزداد به جهل الشئ فيكون التعريف المذكور فيه لفظ المتعارف مجهولا من ع ق أو المراد بالكيفية طول الكلمات وقصرها (قوله أى مقدار) مفعول يقتضى قدم عليه (قوله والجواب الخ) قال فى الاطول فيه بحث لان متعارف أوساط العرب لا يتيسر للعجم فالتعريف لا ينفع الا المتتبع لغة العرب والتصنيف عام لكل محصل فهو رد الى الجهالة لكثير من المخاطبين وان البليغ لا يحتاج الى علم المعانى فتعريفات الفن لطالبى البلاغة لا للبلغاء فالتعريف بما تختص معرفته بالبلغاء رد الى الجهالة نعم انما ينفع التعريف لان ماسبق فى الابواب السابقة تكفل من معرفة المقامات مايكفى فى معرفة البسط اللائق بالمقام اه وقوله لان متعارف الخ قدح فى رد الشارح جهالة متعارف الاوساط وقوله وان البليغ الخ قدح فى رده جهالة البسط الموصوف تدبر (قوله قوالب المعانى) أى فهى على قدرها فمن عرف الوضع عرف أى معنى يفرغ فى هذا القالب من اللفظ للعلم بان المعنى الذى يكون على قدر اللفظ هو ماوضع له مطابقة وذلك سهل مدرك لمدرك الوضع وان كان عاميا فان ادراك هذا المقدار شأن كل أحد يتعلق بالمحاورات لانه لادقة فيه اه ع ق وكتب أيضا قوله قوالب المعانى لانها مفهومة من الالفاظ وعكس بعضهم نظرا الى أن المعنى يستحضر أولا ثم يؤتى باللفظ على طبقه وجمع بان الاول باعتبار السامع والثانى باعتبار المتكلم (قوله

(وفيه نظر لان كون الشئ نسبيا لا يقتضى تعسر تحقيق معناه) اذ كثيرا ما تحقق معانى الامور النسبية وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والاخوة وغيرهما والجواب أنه لم يرد تعسر بيان لمعناهما لان ماذكره بيان لمعناهما بل أراد تعسر التحقيق والتعيين فى أن هذا القدر ايجاز وذاك اطناب (ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف) ان يقال الايجاز هو الاداء باقل من المتعارف أو مما يليق بالمقام من كلام أبسط من الكلام المذكور (رد الى الجهالة) اذ لا تعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف أن كل مقام أى مقدار يقتضى من البسط حتى يقاس عليه ويرجع اليه والجواب أن الالفاظ قوالب المعانى والاوساط الذين لا يقدرون فى تأدية المعانى على اختلاف العبارات والتصرف فى لطائف الاعتبارات لهم حد معلوم من الكلام يجرى بينهم فى المحاورات والمعاملات وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا وأما البناء على البسط الموصوف فانما هو للبلغاء العارفين بمقتضيات الاحوال بقدر مايمكن لهم فلا يجهل عندهم مايقتضيه كل مقام من مقدار البسط

والاقرب الخ) يقتضى أن ماقاله السكاكى قريب الى الصواب مع أن غرض المصنف أنه ليس بصواب لانه نظر فيه ولم يجب عنه وعدل الى غيره ويقتضى أيضا أن هذا ليس بصواب بل أقرب اليه وأجيب بان أفعل التفضيل ليس على بابه وأن المراد بالقرب الى الصواب التمكن منه وكثيرا مايعبر بالقرب من الشئ عن كونه اياه كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى فان العدل داخل فى التقوى (قوله المقبول) أى المعتبر من طرق التعبير عن المعنى المراد ثلاثة المساواة والايجاز والاطناب كما أن غير المعتبر ثلاثة الاخلال والتطويل والحشو اه يس (قوله تأدية أصله) أى أصل المراد وأصل مقحم أى تأديته وقال بعضهم اضافته بيانية على مذهب من يجوزها فى الضمير اه حفنى وبه يجاب عما قاله فى الاطول الاولى تأديته لان المراد بالمراد أصله بل الاولى المقبول من طرق التعبير عن أصل المراد تأديته اه (قوله بلفظ مساوله) بان يؤدى بما وضع لاجزائه مطابقة اه ع ق وكتب أيضا مانصه اعتمد فى معرفة أن الاول مساواة والثانى ايجاز والثالث اطناب على اشعار المفهومات بذلك كما لايخفى اه أطول وكتب أيضا مانصه لقائل أن يقول ماأنكره المصنف على السكاكى يرجع اليه كلامه لان التأدية بلفظ مساو يتعين أن يكون المراد بمساواته المساواة الوضعية وهى انما تعرف بالعرف اللغوى الذى يعلمه الاوساط لانهم انما يتحاورون بمقدار مايفيده الوضع فقد عاد الامر الى الاحالة على العرف وقد يجاب بان معرفة الوضع لاتتوقف على العرف فانظره ع ق وقال فى الاطول وههنا أبحاث الاول أنه ان أراد بالمقبول المقبول مطلقا سواء كان من البليغ او من الاوساط فالزائد والناقص غير مقبولين من الاوساط لانهما خروج عن طريقهم لالداع وان أراد المقبول من البليغ فليس المساوى والناقص الوافى مقبولين مطلقا بل اذا كانا لداع والثانى ان قولنا جاء فى انسان وقولنا جاءنى حيوان ناطق كلاهما تأدية أصل المراد بلفظ مساو فينبغى أن لايكون احدهما اطنابا او الآخر ايجازا وبالجملة لايشمل تعريف الايجاز ايجاز القصر والثالث ان قولنا حمدا لك ونظائره مساواة بتعريف السكاكى ايجاز بتعريفه ونزاعه مع السكاكى فى نقل اصطلاح القوم ومثله لايسمع منه بدون سند قوى ولو قيل المراد المساوى بحسب عرف الاوساط فتعريفه يؤل الى ماذكره السكاكى ويرد عليه ماأورد عليه الرابع ان الايجاز والاطناب والمساواة مختصة بالكلام البليغ كما علم من تقسيم الفن الى الابواب الثمانية فلا يتم تعريف الايجاز والاطناب مالم يقيد بالبلاغة لجواز أن يكون الناقص الوافى غير فصيح وكذا الزائد لفائدة اه وقوله فى البحث الاول فليس المساوى والناقص الوافى الخ يقتضى أن الاطناب مقبول من البليغ مطلقا وليس كذلك ويمكن الجواب عن أصل البحث الاول باختيار الشق الثانى وأن المصنف اتكل فى عدم التقييد بالداعى على العلم به من كون الكلام فى أساليب البلاغة التى هى مطابقة الكلام لمقتضى الحال وعن الثانى بانا لانسلم أن جاءنى حيوان ناطق تأدية بلفظ مساو وعن الثالث بانا لانسلم أن حمدا لك ايجاز لان التقدير فيه لرعاية أمر لفظى واللفظ المساوى لاصل المراد هو متعارف الاوساط لكن لما لم يأخذه المصنف بعنوان متعارف الاوساط لم يرد عليه ماأورده على السكاكى الذى أخذه بهذا العنوان وعن الرابع بانه اتكل فى عدم التقييد على مامر فتدبر (قوله أو بلفظ ناقص) بان يؤدى باقل مما وضع لاجزائه وقوله أو بلفظ زائد بان يكون باكثر مما وضع لاجزائه مطابقة اه ع ق (قوله فالمساواة أن يكون الخ) المتبادر من هذا التقرير أن قول المتن لفائدة قيد فى الاطناب فقط وهو صريح الاحتراز الآتى فى المتن أيضا وقد نظر فى ذلك فى العروس بانه يقتضى أن المساواة مقبولة مطلقا وان كان المقام يقتضى الايجاز والاطناب قال والذى يظهر أن قوله لفائدة يتعلق بالثلاثة من جهة المعنى وان كانت عبارته تقتضى أن لفائدة يتعلق بالناقص والزائد اه وماصرح به من اقتضاء عبارته أن لفائدة يتعلق بالناقص والزائد غير مسلم بدليل أخذ محترزه فيما يأتى فتدبر (قوله غير واف به) بحيث يحتاج فى دلالته على المراد الى تكلف وتعسف فلا يرد أن يقال اذا وجدت قرائن الدلالة اعتبرت فتكون مقبولة وان لم توجد فلا دلالة أصلا حتى تكون مقبولة أولا والجواب أن القرائن لابد منها لكن قد يكون الفهم منها تعسفا وتكلفا لخفائها او بعد الاخذ منها كما يشهد صادق الذوق بذلك فى شاهد الاخلال المشار اليه بقوله والعيش الخ اه ع ق (قوله كقوله) من مجزو الكامل (قوله خير) أى لان الجاهل الاحمق يتنعم بما وجد ولا يضيق على نفسه بشئ والثانى يتأمل فى العواقب والآفات وخوف العناء فلا يجد للعيش

(والاقرب) الى الصواب (أن يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله بلفظ مساوله) أى لاصل المراد (أو) بلفظ (ناقص عنه واف أو) بلفظ (زائد عليه لفائدة) فالمساواة أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد والايجاز أن يكون ناقصا عنه وافيا به والاطناب أن يكون زائدا عليه لفائدة (واحترز بواف عن الاخلال) وهو أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد غير واف به (كقوله * والعيش خير

لذة

لذة (قوله فى ظلال) حال من ضمير خير (قوله النوك) بالضم والفتح الحمق اهاطول (قوله والجهالة) عطف تفسير (قوله ممن عاش) أى من عيش من عاش مطول (قوله أى مكدودا) جعل كدا مصدرا بمعنى اسم المفعول حالا ويحتمل انه مفعول مطلق على تقدير مضاف أى عيش كد (قوله أى الناعم الخ) بيان لما أخل به وكتب أيضا قوله الناعم تقييد للعيش المذكور وقوله فى ظلال العقل تقييد لمن عاش (قوله وفى ظلال العقل) قال فى الاطول لايخفى أنه لا يلائم تقييد العيش الشاق بكونه فى ظلال العقل وينبغى أن يقول فى شدة احراق اشراقات العقل وكأنه أوقعه فى التعبير بظلال العقل المشاكلة اه (قوله فيكون مخلا) قال فى المطول وفيه نظر لانه قد اشتهر فى العرف أن العيش المعتد به أعنى العيش الناعم انما هو عيش الجهلة الحمقى دون العقلاء المتأملين فى عواقب الامور فجعل مطلق العيش فى ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحرين فى أمورهم وأشار بألطف وجه الى أن العيش فى ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وأن العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى أنه لو ذكر الناعم وفى ظلال العقل لكان كالتكرار وينبه على ذلك لفظ الظلال اه أى فيفهم من البيت على هذا أن العيش الناعم اللازم للجهل والحماقة خير من عيش العاقل المستلزم للكد والمشقة وهذا مقصود الشاعر أو بمعنى مقصوده وقال الجلال السيوطى فى شرح منظومته انه لا اخلال فى البيت بل فيه النوع البديعى المسمى بالاحتباك (قوله الاديم) أى الجلد أى جلد الذراعين وقوله لراهشيه أى انتهى التقديد الى راهشيه فاللام بمعنى الى التى للغاية تأمل (قوله ومينا) فى رواية مبينا فلا شاهد فيه (قوله واحد) فلا فائدة فى الجمع بينهما مطول لا يقال الفائدة التأكيد لان التأكيد انما يكون فائدة اذا قصد لاقتضاء المقام اياه وليس مقام هذا الكلام مقتضيا لذلك لان المراد منه الاخبار بمضمون القصة ولا يقال يتعين المين للزيادة فلا يكون من التطويل لان الاول جاء فى محله والثانى معطوف لان المراد بعدم التعين كما تقدم أن أيهما استعمل فى موضع الآخر فى ذلك التركيب كفى من جهة المعنى ولا عبرة بالتقديم والتأخير والا لم يوجد تطويل أصلا ولا بما يحتاج اليه للقافية والوزن وانما العبرة باصل المعنى فى التركيب وهو يصح بكل منهما اه ع ق (قوله العرقان فى باطن الذراعين) يتدفق الدم منهما عند القطع ع ق (قوله لجذيمة) قرر بعضهم انه بالتكبير لاغير وضبطه بعضهم به وبالتصغير وفى الاطول جذيمة بالجيم والذال ككريمة اه (قوله الابرش) البرش فى الاصل نقط تخالف لون شعر الفرس ثم نقل للابرص وسمى به ذلك الرجل ولعله لذلك اه ع ق وفى الفنرى الابرش اسم رجل كان به برص فكنوا به عنه اه (قوله والبيت فى قصة قتل الزباء الخ) ملخصها أن جذيمة الابرش قتل أباها فسكتت حتى تقوى ملكها فبعثت اليه بانه ملك النساء لا يخلو من ضعف فاردت رجلا أضيف اليه ملكى وأتزوجه فلم أجد كفؤا غيرك فاقدم الى لذلك فقدم مصدقا لها غير مستعد للحرب وقد أعدت لاخذه فرسانا فلما حضر أحاطوا به فادخلته بيتها وأمرت بشد عضديه كما يفعل بالمفصود فقطعت راهشيه وأمرت باحضار طشت يسيل فيه الدم فاسترسل به الدم حتى مات وغرضها فى موته بهذا الوجه التمكن من اشفاء الغيظ فيه باللوم وهو فى سبيل الموت اه ع ق (قوله كالندى) ورد هنا أن الندى ليس زيادة لفظ لمعنى مدلول لغيره حتى يكون حشوا بل اتيان بلفظ لمعناه الا انه فاسد فى المقام والحشو من القبيل الاول كالتطويل لما تقدم من أنه لا يفرق بينهما الا بالتعيين وعدمه وقد يجاب بان المراد بالزيادة بالنسبة للحشو أن يؤتى بما لا يحتاج اليه سواء كان ذلك المأتى به مدلولا على معناه بغيره أم لا اه ع ق وكذلك الاطناب لا يجب أن يكون مستفادا مما قبله بل اذا أتى بالشئ لمعناه وفيه دقيقة فى المقام مناسبة لا يأتى به لاجلها الاوساط من الناس وانما يتفطن له البلغاء وأهل الفطنة وقصد الاتيان به لذلك كان اطنابا ولو أوجبنا فى الاطناب أن يكون معناه مدلولا لما قبله خرج كثير مما أوردوه فى هذا الباب عن معنى الاطناب وبهذا يجاب عن كل ما أورد فى هذا الباب من هذا النمط فيما ذكره المصنف بعد قاله ايضاح ق فيما سيأتى (قوله فى قوله) أى المتنبى (قوله لولا لقاء شعوب) أى لولا تيقن لقاء المنية لم يكن للامور المذكورة فضل (قوله هى علم) أى علم جنس (قوله للمنية) سميت بذلك لتفريقها الاجتماع (قوله صرفها للضرورة) عبارة الاطول كسرت للضرورة وهل انصرفت كما قال الشارح فيه تردد لان الجر بالكسر يحصل بجميع باب

في ظلال النوك) أى الحمق والجهالة (ممن عاش كدا) أى مكدودا متعوبا (أى الناعم وفى ظلال العقل) يعنى أن اصل المراد أن العيش الناعم فى ظلال النوك خير من العيش الشاق فى ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا فلا يكون مقبولا (و) احترز (بفائدة عن التطويل) وهو أن يزيد اللفظ على أصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا (نحو) قوله وقددت الاديم لراهشيه (وألفى) أى وجد (قولها كذبا ومينا) والكذب والمين واحد فقوله قددت أى قطعت والراهشان العرقان فى باطن الذراعين والضمير فى راهشيه وفى ألفى لجذيمة الابرش وفى قددت وفى قولها للزباء والبيت فى قصة قتل الزباء لجذيمة الابرش وهى معروفة (و) احترز أيضا بفائدة (عن الحشو) وهو زيادة متعينة لا لفائدة (المفسد للمعنى (كالندى فى قوله

* ولا فضل فيها) أى فى الدنيا (للشجاعة والندى

* وصبر الفتى لولا لقاء شعوب) هى علم للمنية صرفها للضرورة

مالا ينصرف باللام والاضافة مع أن البعض غير منصرف بالاتفاق فمجرد الكسر بلا تنوين لا يدل على الانصراف اهـ وفيه نظر (قوله وعدم الفضيلة على تقدير الخ) أى الذى هو مفهوم البيت المعتبر فيه بلولا وأما منطوقه فهو ثبوت الفضيلة على تقدير وجوب الموت لان لولا حرف امتناع لوجود أى حرف يدل على امتناع جوابه الوجود شرطها وقوله لافضل فيهما هو الجواب أى دليله وهو منفى ونفى النفى اثبات فيصير منطوق الكلام ثبوت الفضل على تقدير وجود الموت (قوله لتيقن الشجاع بعدم الهلاك) أى فلا يكون له فضل اذا قدم على المعركة (قوله وتيقن الصابر بزوال المكروه) وعدم الهلاك بتلك الشدة فلا فضل له لان الناس كلهم اذا تيقنوا ذلك صبروا وحرصوا على الفضيلة اهـ ع ق وكتب أيضا ما نصه لعلمه بعدم موته بتلك الشدة وكتب أيضا قوله وتيقن الصابر لا يقال ذلك التيقن على تقدير الموت وعدم الخلود أشد لانا نقول هذا مسلم لكن بدون التلذذ من منافع الدنيا بخلاف تقدير الخلود اهـ حفيد (قوله فان بذله حينئذ أفضل) لان الخلود يزيد الحاجة الى المال (قوله وغاية اعتذاره الخ) أى الاعتذار عنه بحيث يخرجه عن الفساد قال الحفيد ليس بشئ فانه على تقدير الخلود خوف الابتلاء بالشدة والاحتياج أكثر وعلاقة القلب بمحبة المال أشد وأمارجاء البذل المالى بتنقل الاحوال ففى غاية الضعف بخلاف تقدير الموت وعدم الخلود ولذا كان ترك الشاب للمال أفضل من ترك الشيخ الفانى اياه تأمل (قوله علم) مفعول مطلق مبين للنوع أو مفعول به معناه المعلوم (قوله فلفظة قبله حشو) لان القبلية مفهومة وقد تعين للزيادة اذ لا يصح عطفه على اليوم كما عطف الامس فيكون التقدير وأعلم علم قبله بالاضافة الا بالتعسف اهـ ع ق وقال فى الاطول الا أن تقول اللام للاستغراق أى كل أمس ووصفه بالقبلية من قبيل وصف الجنس بما يعم كل فرد تبيينا لعمومه وتنصيصا عليه كما ذكر فى قوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه (قوله وهذا بخلاف الخ) دفع لما عسى أن يقال هلا جعل قبله بمنزلة بعينى فى قوله أبصرته بعينى مثلا فيكون تأكيدا وايضاح الجواب ان التأكيد لا يكون الا عند خوف الانكار أو وجوده أو تجويز الغفلة أو نحو ذلك ولا يصح شئ من ذلك هنا فزيادته ليست لقصد التأكيد بل قصد التأكيد انما يكون فائدة عند اقتضاء المقام له والا كان حشوا وكتب أيضا قوله وهذا بخلاف الخ فليس من الحشو (قوله الى التأكيد) أى لدفع المجاز لانه يحتمل أبصرته بقلبى وسمعته بقلبى وأمرت بكتابته (قوله قدمها) أى فى التمثيل (قوله لانها الاصل) أى أصل يقاس عليه الايجاز والاطناب لان تصورها من حيث ذاتها لا يتوقف على شئ بمعنى أن ادراك أن هذا دال على مجموع ما وضع له فقط من غير تعرض لاكثر من هذا لا يتوقف على شئ ومن هذا الوجه يقاس عليها فلا ينافى أنها نسبية أيضا يتوقف تعقلها على تعقل غيرها لان ذلك من حيث وصفها بالمساواة المعتبرة اصطلاحا وهى انها لفظ ليس فيها ايجاز أى نقصان عن الاصل ولا اطناب أى زيادة عليه ولا يقاس عليها من هذا الوجه فتأمل اهـ ع ق وكتب أيضا قوله قدمها لانها الاصل المقيس عليه قيل الاولى أن يذكر وجه تقديمها فى الضبط الاجمالى السابق أعنى قوله والاقرب ان يقال الخ فانه المقتضى لبيان فائدة العدول عن اسلوب قوله الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة وأما التقديم فيما نحن فيه ففرع التقديم فى الضبط الاجمالى وقد يجاب بان التفصيل هو المقصود والاجمال توطئة له فلهذا ذكر وجه التقديم فى التفصيل اهـ وقال فى الاطول قدمها مع تأخرها عن الايجاز والاطناب فى مقام التصوير لقلة مباحثها وأما فى مقام التصوير فراعى علو شأنهما فى باب البلاغة وقال الشارح قدمها لانها الاصل والمقيس عليه وفيه ان المقيس عليه المساواة والايجاز والاطناب هو المعنى على ما اختاره المصنف (قوله المقيس عليه) أى المنسوب اليه (قوله ولا يحيق) أى ينزل (قوله المكر السيئ) هو من جانب الحق أن يفعل بالعبد ما يهلكه قيل فى الآية اطناب بذكر السيئ بعد المكر فان المكر لا يكون الا سيئا اهـ وفى الفترى لا يحيق المكر السيئ الا بأهله حاق به الشئ أى أحاط به ووصف المكر بالسيئ ايماء الى أن بعض المكر ليس سيئا كما فى قوله تعالى ومكروا ومكر الله لان مكر الله جزاء السيئ وجزاء السيئ ليس بسيئ (قوله الا بأهله) أى بمستحقه (قوله وقوله) أى النابغة يخاطب أبا قابوس النعمان بن المنذر (قوله المنتأى) اسم مكان من انتأى عنه أى بعد (قوله أى موضع البعد عنك) فيه اشارة الى أن عنك متعلق بالمنتأى وهو

وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت انما يظهر فى الشجاعة والصبر لتيقن الشجاع بعدم الهلاك وتيقن الصابر بزوال المكروه بخلاف الباذل ماله اذا تيقن بالخلود وعرف احتياجه الى المال دائما فان بذله حينئذ أفضل مما اذا تيقن بالموت وتخليف المال وغاية اعتذاره ما ذكره الامام ابن جنى وهو ان فى الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل (و) عن الحشو (غير المفسد) للمعنى (كقوله وأعلم علم اليوم والامس قبله ولكننى عن علم ما فى غد عمى) فلفظة قوله حشو غير مفسد وهذا بخلاف ما يقال أبصرته بعينى وسمعته بأذنى وكتبته بيدى فى مقام يفتقر الى التأكيد

﴿المساواة﴾

قدمها لانها الاصل المقيس عليه (نحو ولا يحيق المكر السيئ الا بأهله وقوله فانك كالليل الذى هو مدركى وان خلت أن المنتأى عنك واسع) أى موضع البعد عنك ذو سعة

مبني على ان اسم المكان يعمل فى الظرف والمشهور انه لا يعمل فيه ولا فى غيره وعليه فالجار والمجرور متعلق بواسع على معنى البعد من سم ويس (قوله شبهه بالليل) أى فى عمومه الاماكن وبلوغه كل موطن لسعة ملكه وبسطة يده فلا يفلت منه أحد (قوله حذف المستثنى منه) تقديره باحد (قوله وفى البيت حذف جواب الشرط) زاد فى الاطول وحذف المعطوف عليه الشرط ثم قال بعد ذكر الجواب الذى فى الشرح على أنه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط أعنى الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء هذا ولا يخفى عليك ان ذكر المستثنى منه اذا لم يكن لفائدة يكون حشوا وانه يشكل كون البيت مثالا للمساواة باعتبار حذف متعلق الخبر الظرف أيضا الا ان يقال التحقيق انه لا حذف والتقدير لامر لفظى حتى ان ذكر متعلق خبر الظرف يكون حشوا مفسدا لوجوب حذفه اذ الافساد أعم من أن يكون افساد القاعدة اللفظ أو للمعنى فاذكره الشارح من انه لو ذكر لكان تطويلا لا وثوق عليه اه مع بعض حذف وقوله فاذكره الشارح اى فى الكلام على ولكم فى القصاص حياة وكتب أيضا قوله حذف جواب الشرط بناء على مذهب البصريين أن الجواب لا يتقدم اه يس (قوله لامر لفظى) المراد بالامر اللفظى ما لا يتوقف افادة المعنى عليه فى الاستعمال وانما جر الى تقديره مراعاة القواعد النحوية الموضوعة لاصل تراكيب الكلام وسماه أمرا لفظيا لعدم توقف تبادر المقصود على تقديره والحاصل ان ما جرى عرف الاستعمال بالاستغناء عنه بلا قرينة خارجة عن ذلك الكلام المأتى به يكون تقديره مراعاة للقواعد المتعلقة باللفظ فلا يكون حذفه ايجازا والمستثنى منه والجواب مستغنى عنهما فى ذلك التركيب غير محتاج اليهما فى الافادة فلا يكون حذفهما ايجازا وما جرى العرف بذكره بحيث لا يستغنى عنه فى نفس التركيب الا بقرينة خارجية فيكون حذفه ايجازا للحاجة اليه فى المعنى اه ع ق وكتب أيضا قوله رعاية لامر لفظى الخ ان قلت لو سلم ذلك فى الآية فلا يسلم فى البيت اذ الشرط يفتقر الى الجزاء البتة فاذا لم يذكر وجب تقديره والا اختل اصل المعنى فليس تقديره لامر لفظى بل لتأدية أصل المراد قلت معنى الجزاء يفهم من المصراع الاول بلا احتياج الى تقديره بحسب تأدية أصل المراد كذا فى الفنرى (قوله بل تطويلا) بل حشوا كما فى الاطول وغيره لتعين الزائد وقد يجاب بان المراد التطويل اللغوى الشامل للحشو (قوله ايجاز القصر الخ) الفرق بين ايجاز الحذف الآتى والمساواة ظاهر وكذا الفرق بين مقاميهما كما تقدم وأما الفرق بين ايجاز القصر والمساواة وبين مقاميهما فهو ان المساواة ما جرى به عرف الاوساط الذين لا ينتبهون لادماج المعانى الكثيرة فى لفظ يسير والايجاز بالعكس ومقام المساواة كثير مثل أن يكون المخاطب ممن لا يفهم بالايجاز أو لا يتعلق غرضه بادماج المعانى الكثيرة ومقام الايجاز كتعلق الغرض بالمعانى الكثيرة ويكون المخاطب مع من يتنبه لفهمهما ولا يحتاج معه الى بسط من ع ق (قوله وهو ما ليس بحذف) أى ملتبسا بحذف (قوله ما ليس بحذف نحو قوله تعالى الخ) هو ان أريد بالقصاص الحكم به مجازا واما ان أريد ولكم فى مشروعية القصاص حياة وهو المتبادر فهو مما فيه ايجاز الحذف اه ع ق (قوله لان معناه الخ) أى ما يقصد أن يفيده ولو بالالتزام (قوله اذ علم الخ) يؤخذ منه ان المراد ولكم فى علم القصاص أى العلم به فيكون من ايجاز الحذف فتدبر ثم رأيته فى الاطول قال بعد قول المصنف ولا حذف فيه ما نصه أورد عليه ان ما ذكره المصنف فى بيان كثرة معناه يفيد أن الحياة فى شرع القصاص أو العلم به ففيه الحذف ويدفعه ان معنى النظم ان القصاص منشأ الحياة غايته ان منشئيته مبنية بان العلم به أو شرعه يوجب الحياة اه وقوله ما ذكره المصنف أى فى الايضاح والذى ذكره فيه هو ما ذكره الشارح بقوله لان معناه الخ (قوله واعتبار الفعل الخ) جواب اشكال والمراد بالفعل الفعل اللغوى على حذف مضاف أى دال الفعل أى الحدث فيشمل الاسم كذا فى سم (قوله الظرف) أل للجنس اذ هنا ظرفان لكم وفى القصاص (قوله كان تطويلا) الاحسن أن يقول حشوا لان الزائد متعين فنرى اه سم وانما قال الاحسن لامكان الجواب بما قاله بعضهم ان المراد التطويل اللغوى الشامل للحشو (قوله ولكم) لم يسقط لكم مع أنها ليست من المناظر ليستقيم قول المصنف ما يناظره منه (قوله عندهم) أى فى اعتقادهم ولعل نكتة التقييد به انه ليس كذلك فى الواقع ولعل أو جزشئ فى هذا المعنى فى الواقع القصاص حياة (قوله أو جز كلام فى هذا المعنى) ليس

شبهه فى حال سخطه وقوله بالليل قيل فى الآية حذف المستثنى منه وفى البيت حذف جواب الشرط فيكون كل منهما ايجازا لا مساواة وفيه نظر لان اعتبار هذا الحذف رعاية لامر لفظى لا يفتقر اليه تادية أصل المراد حتى لو صرح به لكان اطنابا بل تطويلا وبالجملة لا نسلم ان لفظ الآية والبيت ناقص عن أصل المراد (والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم فى القصاص حياة فان معناه كثير ولفظه يسير) وذلك لان معناه ان الانسان اذا علم أنه متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى أن لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذى هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان فى ارتفاع القتل حياة لهم (ولا حذف فيه) أى ليس فيه حذف شئ مما يؤدى به أصل المراد واعتبار الفعل الذى يتعلق به الظرف رعاية لامر لفظى حتى لو ذكر كان تطويلا (وفضله) أى رجحان قوله ولكم فى القصاص حياة (على ما كان عندهم أوجز كلام فى هذا المعنى وهو قولهم

القتل أنفى للقتل بقلة حروف ما يناظره) أى اللفظ الذى يناظره وقولهم القتل أنفى للقتل (منه) أى من قوله ولكم فى القصاص
حياة وما يناظره منه هو قوله
فى القصاص حياة لان
قوله لكم زائد على معنى
قولهم القتل أنفى للقتل
فحروف فى القصاص حياة
مع التنوين احدى عشر
وحروف القتل أنفى للقتل
أربعة عشر أعنى الحروف
الملفوظة اذ بالعبارة يتعلق
الايجاز لا بالكتابة (والنص)
أى وبالنص (على المطلوب)
يعنى الحياة (وما يفيده
تنكير حياة من التعظيم
لمنعه) أى منع القصاص
اياهم (عما كانوا عليه من
قتل جماعة بواحد) فحصل
لهم فى هذا الجنس من الحكم
أعنى القصاص حياة
عظيمة (أو) من (النوعية)
أى لكم فى القصاص نوع
من الحياة وهى الحياة
(الحاصلة للمقتول) أى الذى
يقصد قتله (والقاتل) أى
الذى يقصد القتل
(بالارتداع) عن القتل
لمكان العلم بالاقتصاص
(واطراده) أى ويكون
قوله ولكم فى القصاص
حياة مطردا اذ الاقتصاص
مطلقا سبب للحياة بخلاف
القتل فانه قد يكون أنفى
للقتل كالذى على وجه
القصاص وقد يكون أدعى
له كالقتل ظلما (وخلوه
عن التكرار) بخلاف
قولهم فانه يشتمل على
تكرار القتل ولا يخفى أن
الخالى عن التكرار أفضل
من المشتمل عليه وان لم يكن مخلا بالفصاحة (واستغنائه عن تقدير محذوف) بخلاف قولهم فان تقديره القتل أنفى بواسطة
للقتل من تركه (والمطابقة) أى وباشتماله على صنعة المطابقة وهى الجمع بين معنيين متقابلين فى الجملة كالقصاص والحياة

فى كلامه ما يدل على أن قولهم المذكور من ايجاز القصر فلا ينافى ما يأتى من احتياج قولهم الى تقدير محذوف (قوله بقلة حروف الخ) خبر فضله (قوله يناظره قولهم) كذا فى نسخ وعليه فالضمير المستتر فى يناظره يرجع الى قولهم القتل أنفى للقتل والبارز فيه يرجع الى ما الواقعة على فى القصاص حياة وفى نسخ يناظر قولهم باسقاط الهاء قال يس قال بعض أهل الحواشى هذا الذى تلقيته عن الاستاذ سلمه الله اه وعليه فالضمير المستتر يرجع الى ما وكل صحيح من جهة المعنى لان المناظرة مفاعلة من الجانبين (قوله مع التنوين) وقد لا يعتبر التنوين لحذفه فى الوقف (قوله لا بالكتابة) والا لكانت حروف الآية اثنى عشر بحذف التنوين وأثبات ياء فى وهمزة أل (قوله والنص الخ) يعارضه كون سلوك طريقة البرهان فنا من البلاغة فتدبر سم ويمكن دفعه بان ذلك اذا لم يقتض المقام التصريح والتنصيص لغرض فى ذلك والمقام هنا يقتضى التصريح والتنصيص ليرغب العام والخاص فى تلك الحياة ويحافظ الجميع عليها (قوله والنص على المطلوب) بخلاف قولهم فانه انما يدل على المطلوب باللزوم من جهة أن نفى القتل يستلزم ثبوت الحياة المنفية بوجوده (قوله يعنى الحياة) اذ انتفاء القتل ليس مطلوبا لذاته بل لطلب الحياة والنص على المطلوب أعون على القبول اه أطول (قوله لمنعه) علة لعظم الحياة الحاصلة فى القصاص (قوله بواحد) أى بسبب قتل مقتول واحد قتله قاتل واحد (قوله فحصل لهم الخ) قال فى الاطول ولك أن تريد بتعظيم الحياة الحياة مع سلامة الاعضاء اذ القصاص يعم العضو والنفس اه (قوله فى هذا الجنس) فى سببيه وقوله من الحكم بيان للجنس (قوله أو النوعية) عطف على التعظيم وكتب أيضا قوله من النوعية حيثية النوعية غير حيثية التعظيم وان كانت الحياة العظيمة نوعا ولذا ذكرهما فتدبر اه سم (قوله وهى الحياة الحاصلة الخ) قال فى الاطول لا وجه لتخصيص النوعية بهذا الوجه والتعظيم بالوجه الاول بل كل من الوجهين يصلح أن يكون وجها لكل منهما اه ويمكن دفعه بان يجعل فى كلامه احتباك (قوله أى الذى يقصد قتله) أى لا المقتول بالفعل لانه لا حياة له (قوله بخلاف القتل الخ) هذا بحسب ظاهر اطلاق عبارتهم وان كان المراد بالقتل القصاص لكن يكفى لرجحان الآية عدم اطراد قولهم بحسب ظاهر اطلاقه بخلاف الآية الكريمة (قوله وخلوه عن التكرار) عورض بان فيه نوعا من المحسنات وهو رد العجز على الصدر وأجيب بان الحسن ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر ولهذا قالوا الاحسن فى رد العجز على الصدر أن لا يؤدى الى التكرار بان لا يكون كل من اللفظين بمعنى الآخر فقولهم وان اشتمل على جهة حسن مشتمل على جهة مرجوحية ويكفى لرجحان الآية ان ليس فيها جهة مرجوحية أفاده فى المطول وهو يشعر بان المعنى هنا متحد وهو كذلك من جهة أن كلا بمعنى ازهاق الروح وان كان الاول على وجه القصاص والثانى على وجه الظلم وكتب أيضا قوله عن التكرار أى فى الجملة اه يس والا فالقتل الاول أريد به القتل قصاصا والقتل الثانى أريد به القتل ظلما لكن لما كان كل ازهاقا للروح كان هناك تكرار (قوله فان تقديره الخ) اعترضه الحفيد بان الظاهر أن الاحتياج الى تقدير محذوف انما هو لامر لفظى كما فى قوله تعالى ولا يحيق المكر السيئ الا باهله وأجاب عنه سم فقال أقول قد يمنع ما قاله بان تفضيل القتل على تركه لا على غيره كالضرب والجرح لا يفهم من غير هذا المحذوف فليس لمحض أمر صناعى اه وحاصله ان هذا الاعتراض انما يتجه لو كان المقدر من غيره لا من تركه وأجاب بعضهم بان المحذوف هنا لم يسد شيء مسده اه (قوله من تركه) لا يخفى ان الترك لا ينفى القتل حتى يصلح لان يكون مفضلا عليه فالمراد أنفى من كل زاجر اه أطول (قوله والمطابقة) فيه أن القتل ونفيه أيضا متضادان اه أطول (قوله فى الجملة) المعنى على لو أى ولو فى الجملة وكتب أيضا قوله فى الجملة أى سواء كان التقابل على وجه التضاد أو السلب والايجاب أو غير ذلك كما سيأتى فى محله قاله سم وقال يس أى سواء كان التقابل بحسب الذات أم لا كالقصاص والحياة فان القصاص انما كان مقابلا للحياة ومضادا لها باعتبار أن فيه قتلا والقتل يقابل الحياة فجعل ما يشتمل عليه مقابلا فى الجملة اه والظاهر أن مقابلة القتل للحياة ليست أيضا ذاتية بل باعتبار اشتماله على الموت المقابل للحياة فتكون مقابلة القصاص للحياة

بواسطة اشتماله على القتل المشتمل على الموت المقابل للحياة وان شئت قلت مقابلة القصاص للحياة باعتبار اشتماله على الموت (قوله وايجاز الحذف) من اضافة المسبب الى السبب (قوله اما جزء جملة) المراد بجزء الجملة ماليس مستقلا كالشرط وكجوابه و بالجملة المستقل وأشار الشارح بقوله عمدة كان أوفضلة الى أنه ليس المراد بالجزء هنا أحد ركني الجملة بل مايشمل الفضلات على أن كون حقيقة الكلام الذى ترادفه الجملة على قول هى المسند اليه والمسند وماعداهما خارج عن حقيقته مذهب ابن الحاجب وذهب البعض الى أن حقيقة الكلام مااشتمل عليه من عمدة وفضلة تدبر (قوله بدل من جزء جملة) بدل كل وانما لم يجعله نعتا لانه عطف عليه مالا يصلح نعتا وذلك قوله صفة أوشرط لعدم اشتقاقهما فجعل الكل بدلا ليصح الاعراب فيهما جميعا لان المعطوف على البدل بدل وعلى النعت نعت (قوله نحو واسأل القرية) بناء على انه لم يرد بالقرية أهلها مجازا مرسلا والا فلا حذف وكذا على القول بانها على حقيقتها والسؤال على وجه الاعجاز كما قاله التاج السبكى قال لا يقال الاصل عدم هذا الاحتمال لانا نقول هذا معارض بأن الاصل عدم المجاز وقال العضد انه ضعيف ونقل داود الظاهرى أن اسم القرية مشترك بين المكان وأهله كذا فى يس (قوله متى أضع العمامة تعرفونى) يحتمل أن المعنى متى أضع عمامة الحرب وهى البيضة أوالمغفر على رأسى تعرفونى وشجاعتى و يحتمل أن المعنى متى أضع العمامة عن وجهى الساترة له عرفتمونى ولاتجهلوا وجهى لشهرتى من ع ق (قوله أى ركاب لصعاب الامور) الظاهر أنه معنى مجازى وأن المعنى الحقيقى صعاد العقبات (قوله وقعت صفة لمحذوف) بناء على جواز حذف الموصوف بالجملة من غير اشتراط كون الموصوف بعض اسم متقدم مجرور بمن أوفى كقولك مامنهم تكلم أومافيهم نجا (قوله أى انكشف أمره) فيكون جلا لازما (قوله أوكشف الامور) فيكون جلا متعديا (قوله وقيل جلا ههنا علم) ولاشاهد عليه (قوله مع الضمير) أى المستتر (قوله لاعن الفعل وحده) والالكان مصروفا لان هذا الوزن لايختص بالفعل (قوله وكان وراءهم) أى أمامهم على بعض التأويل (قوله أوشرط كما مر) نحو قوله تعالى فالله هو الولى أى ان أرادوا وليا فالله هو الولى (قوله فى آخر باب الانشاء) فى قوله وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها الخ اهـ ع ق (قوله أو جواب شرط) لايخفى أنه لو كان الحكم فى جزاء الشرط وكان الشرط قيدا كما دل عليه كلام المصنف فى أول بحث أحوال المسند وشرحه الشارح المحقق و وافقه السيد السند فى أنه مذهب المفتاح والمصنف لكان حذف جزاء الشرط من حذف الجملة وابقاء قيدها كما فى قوله تعالى ليحق الحق فانه لافرق بينهما فى حذف أصل الجملة وابقاء متعلقه اهـ أطول وكتب أيضا مانصه الفرق بين حذف الجواب هنا وحذفه فى قوله وان خلت الخ حيث جعل ذلك من المساواة وهذا من الايجاز انه هناك تقدم مايدل عليه فكانه ذكر بخلافه هنا فانه تأخر أى فضعفت الدلالة وكأنه لم يذكر اهـ ع ق وقوله فكأنه ذكر بل قيل ان المتقدم هو الجواب (قوله اما لمجرد الاختصار الخ) أنظر حكمة ذكر النكت فى هذا دون غيره وما حكمة الاقتصار على هذه النكت مع أنها قد تكون غيرها كاختبار مقدار تنبه السامع اهـ وفى يس نقلا عن سم فى حواشى المطول خص هذا النوع بذكر نكت الحذف دون غيره مما قبله للاهتمام به لان فيه حذف كلام برأسه واقتصر على ماذكر من النكت للاعتناء بما ذكره من هاتين النكتتين لكثرة قصد الحذف لهما حتى كانه لا يكون الا لهما ولذا أوردهما بالعبارة المشعرة بالحصر (قوله نحو واذا قيل الآية) ناقش فيه فى العروس فقال يمكن أن يكون ذلك من القسم الثانى بان يكون حذف اشارة الى أنهم اذا قيل لهم ذلك فعلوا شيا لايحيط به الوصف واما القصد أن تذهب نفس السامع كل مذهب ممكن اهـ (قوله لايحيط به الوصف) وذلك عند قصد المبالغة لكونه أمرا مرهوبا أومرغوبا فى مقام الوعيد أوالوعد والقرائن تدل على هذا المعنى ويلزم من كونه بهذه الصفة فيما يظهره المتكلم ذهاب نفس السامع ان تصدى لتقديره كل مذهب فما من شئ يقدره فيه الا ويحتمل أن يكون ثم أعظم من ذلك وهذان المعنيان أعنى كونه لايحيط به الوصف وكون نفس السامع تذهب فيه كل مذهب فتحير مفهومهما مختلف ومصدوقهما متحد وقد يقصدهما البليغ فقط وقد يخطر له أحدهما فقط ولتباينهما مفهوما عطف الثانى بأو فقال أولتذهب نفس السامع فى تقديره كل مذهب فيحصل الغرض من كمال الترغيب أوالترهيب اهـ ع ق (قوله كل مذهب) أى كل ذهاب

(وايجاز الحذف) عطف على ايجاز القصر (والمحذوف اما جزء جملة) عمدة كان أو فضلة (مضاف) بدل من جزء جملة (نحو واسأل القرية) أى أهل القرية (أوموصوف نحو أنا ابن جلا) وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفونى الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا أى ركاب لصعاب الامور وقوله جلا جملة وقعت صفة لمحذوف (أى) أنا ابن (رجل جلا) أى انكشف أمره أوكشف الامور وقيل جلا ههنا علم وحذف التنوين باعتبار أنه منقول عن الجملة أعنى الفعل مع الضمير لاعن الفعل وحده (أوصفة نحو) قوله تعالى وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا أى) كل سفينة (صحيحة أونحوها) كسليمة أوغير معيبة (بدليل ماقبله) وهو قوله فأردت أن أعيبها لدلالته على أن الملك كان لايأخذ المعيبة (أوشرط كما مر) فى آخر باب الانشاء (أو جواب شرط) وحذفه يكون (اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا الآية) فهذا شرط حذف جوابه (أى أعرضوا بدليل مابعده) وهو قوله تعالى وما تأتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين (أوللدلالة على أنه) أى جواب الشرط شئ (لايحيط به الوصف أولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن

مثالهما ولو ترى اذ وقفوا على النار) فحذف جواب الشرط
للدلالة على أنه لا يحيط به الوصف أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن (أو غير ذلك) المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول كما مر في الابواب السابقة وكالمعطوف مع حرف العطف (نحو قوله تعالى لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أى ومن أنفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده) يعنى قوله تعالى أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا (واما جملة) عطف على اما جزء جملة فان قلت ماذا أراد بالجملة ههنا حيث لم يعد الشرط والجزاء جملة قلت أراد الكلام المستقل الذى لا يكون جزأ من كلام آخر (مسببة عن) سبب (مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل) فهذا سبب مذكور حذف مسببه (أى فعل ما فعل أو سبب لمذكور نحو) قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر (فانفجرت ان قدر فضرب به بها) فيكون قوله فضرب به بها جملة محذوفة هى سبب لقوله فانفجرت (ويجوز أن يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت) فيكون المحذوف جزء جملة وهو الشرط ومثل هذه الفاء

فهو مفعول مطلق أو فى كل مذهب فهو مفعول فيه (قوله مثالهما ولو ترى) أى المثال الصالح لملاحظة كل منهما على البدل أو معا (قوله ولو ترى الخ) قال فى الاطول فان قلت هل يقدر فى النظم جزاء بلا قرينة فيكون عبثا العدم فهم السامع فهو بمنزلة التكلم بما لا يفهم أو لا يقدر فيكون القاء الشرط القاء ما لا يصح السكوت عليه قلت هذا اشكال قوى وأظن أنه اذا لم تنصب قرينة على الخصوص يقدر مبهم فالتقدير (١) أفعل شيأ هو الغاية فى ذلك وحذف مثل هذا الجزاء لتذهب النفس كل مذهب ممكن بخصوصه أو للاشارة الى أنه لا يحيط به الوصف اه (قوله فحذف جواب الشرط) وتقديره لرأيت أمرا فظيعا مثلا وهو يحتمل أن يكون مثالا لهما على البدلية أو مثالا لاجتماعهما حيث نقصد افادتهما معا ثم تقدير الجواب بما ذكر فيه شئ وهو أن عظمة الجواب وفظاعته موجودة ولو مع التصريح وقد يجاب بان الجواب شئ مخصوص حذف لاظهار فظاعته والتهويل على السامع وأما ما ذكر فهو تقدير معنوى فان السيد اذا قال لعبده والله لئن قمت يا فاجر وسكت عظم عليه الامر وذهبت نفسه كل مذهب فى التقدير ومعلوم أن الجواب الذى يقدره السيد عذاب مخصوص حذفه لما ذكراه ع ق وانظره مع كلام الاطول الذى نقلناه عنه (قوله أو غير ذلك) معطوف على مضاف وقوله فى المطول عطف على جواب الشرط لا يجرى على القول الصحيح من أنه اذا تعددت المعطوفات كان العطف فى الجميع على الاول وقد يقال مقصوده مجرد الاحتراز عن كونه عطفا على مجرد الاختصار كذا فى سم وقوله اذا تعددت المعطوفات أى وكانت بغير حرف مرتب كما هنا فان أو غير مرتب (قوله والمفعول) أى غير المصنف اذ هو قد سبق فى عموم المضاف المذكور سابقا قوله نحو قوله تعالى لا يستوى منكم الآية قال فى الاطول ويحتمل الآية والله أعلم أن لا يكون فيه حذف ويفسر بانه لا يستوى منكم جماعة أنفقوا من قبل الفتح فهم مع اشتراكهم فى الانفاق قبل الفتح متفاوتون لتفاوتهم فى الانفاق والاخلاص فيه ويكون قوله أولئك أعظم درجة بيان أنهم مع تفاوت درجاتهم أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا (قوله حيث لم يعد الشرط والجزاء جملة) أى مع أن كلا منهما جملة (قوله قلت أراد الخ) أى هنا وان كان الذى سبق له أن الكلام المقصود هو الجزاء والشرط قيد له (قوله مسببة) بدل من جملة لا نعت لعطف ما لا يصلح للنعتية عليه على ما مر فى قول المصنف مضاف الخ (قوله ليحق الخ) ومنه قول أبى الطيب

أتى الزمان بنوه فى شبيبته * فسرهم وأتيناه على الهرم

أى فساءنا اه أطول وكتب أيضا قوله ليحق الخ وقيل قوله ليحق متعلق بيقطع أى فى قوله قبل يريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين وعلى هذا لا تكون الآية مما نحن فيه ويصح أن يقال فى مثله أيضا انها جملة سبب المذكور لان الفعل سبب لحقية الحق وبطلان الباطل وكل علة غائية يصح أن يقال عليها اسم السبب واسم المسبب لانها علة فى الاذهان معلولة فى الاعيان كذا فى عروس الافراح اه يس (قوله أى فعل ما فعل) من تقوية المؤمنين ونصرتهم وتضعيف الكافرين وخذلانهم لهذا السبب وهذه الغاية التى هى احقاق الحق أى اثبات الحق الذى هو دين الاسلام وابطال الباطل وازالته الذى هو دين الكفر اه ع ق (قوله فضرب بها) فالحذف للعاطف والمعطوف عليه (قوله فقد انفجرت) تقدير قد لاجل الفاء الداخلة على الماضى اذ الماضى الواقع جوابا لا يقترن بالفاء الا مع قد (قوله فيكون المحذوف جزء جملة الخ) ولكن كون الجواب ماضيا ينافى استقبال الشرط الذى هو الاصل فاما أن يؤول على معنى المضارع أو يؤول على تقدير الحكم كما قال ابن الحاجب ترتب الجواب على الشرط اما باعتبار معناه كان قام زيد يقم عمرو واما باعتبار الحكم كان تعتد على باكرامك الآن فقد أكرمتك بالامس أى فاحكم الآن باكرامك أمس أى فاثبت اكرامى لك معتدا به ولهذا قالوا فيما تحقق مضيه كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل انه على تأويل فهو مساو أخاله من قبل أى فيحكم بمساواة أخيه فى السرقة الكائنة منه قبل اه ع ق وقوله فاما أن يؤول على معنى المضارع أى وفائدة قد التحقيقية تحقق ترتب الانفجار على الضرب وقوله أو يؤول على تقدير الحكم أى والحكم التنجيزى متأخر عن الضرب (قوله جزء جملة وهو الشرط) قال فى الاطول وجزء من الجزاء أيضا هو كلمة قد اه (قوله وهو الشرط) ظاهره اطلاق الشرط على مجموع أداة الشرط ومدخولها كذا فى يس (قوله ومثل هذه الفاء) أى مما يقتضى الترتب

(٢) قوله أفعل شيأ الخ هذا لا يناسب تركيب الآية والمناسب له ما سيذكره عن ع ق

(قوله تسمى فاء فصيحة) سميت فصيحة لافصاحها من المحذوف أو لانها لا تفصح عن معناها في الاكثر
الا للفصيح أو لانها لا ترد الا من الفصيح لعدم معرفة غيره بموردها اهـ سم وكتب أيضا قوله فصيحة
لافصاحها بما يقدر قبلها قيل يجب ان سميت فصيحة أن تكون عاطفة على محذوف كما في المثال بل
الاول وقيل انما تسمى فصيحة على تقدير الشرط لافصاحها أى دلالتها على الشرط وقيل تسمى بذلك على
التقديرين أى تقدير الشرط وتقدير المعطوف عليه اهـ ع ق وهو ايضاح لما في الشارح فقول الشارح
قيل الخ راجع لقوله تسمى الخ (قوله وقيل على التقديرين) هذا هو الذى رجحه السيد في شرح المفتاح
(قوله في بحث الاستئناف) من باب الفصل والوصل (قوله على حذف المبتدا والخبر) أى هم نحن (قوله على
قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف) أى أو مبتدأ والخبر محذوف وأما على قول من يجعل
المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبرا فالكلام مما حذف فيه جزء الجملة اهـ ع ق وقوله ومبتدأ والخبر محذوف
انما ترك هذا القول لما في مغنى اللبيب من رده بان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد شئ مسده كما في يس
(قوله عطف على اما جملة) الاولى على اما جزء جملة لان المعطوفات اذا تكررت بالواو كانت على الاول (قوله أى
فأرسلون الى يوسف الخ) فالمحذوف من النظم أربع جمل بمتعلقاتها ومتعلق أرسلون وحرف النداء القائم
مقام جملة لكن قال في الاطول ومما ينبهك عليه البصيرة الوقادة أن المراد بالاكثر من جملة جملتان أو أكثر
لاجملة وبعضها أيضا كما يوهم ماذكره في بيان تقدير الآية لان الجملة وبعض الجملة من اجتماع القسمين
فالمقصود بالتمثيل حذف ففعلوا وأتاه فقال له ولا يخفى أن التقدير أكثر مما ذكره اذ التقدير أرسلون الى
يوسف لاستعبره الرؤيا وأخبركم بتعبيره ففعلوا الخ اهـ (قوله لاستعبره الرؤيا) أى لاطلب منه تعبيرها
(قوله على وجهين) أى يأتى على وجهين أى انه تارة يكون مع عدم قيام شئ مقامه وتارة يكون مع قيام شئ
مقامه (قوله أن لا يقام) أى ذو أن لا يقام (قوله كما مر) يشعر كلامه بان ما مر من الامثلة كله مما لم
يقم فيه شئ مقام المحذوف وليس كذلك فان المحذوف في قوله واسأل القرية مما قام فيه القرية مقام
المحذوف فمثال القسمين مر لكن مثال القسم الثانى مر على المصنف اهـ أطول أى غفل المصنف عنه
(قوله وأن يقام) أى وذو أن يقام (قوله لان تكذيب الرسل الخ) قال في الاطول ونحن نقول اذا تقدم
زمان الجملة الحالية على زمان عاملها تجعل القصة حالا ولا يخفى أنه جار في هذا المقام اهـ (قوله بل هو
سبب لمضمون الجواب) هو ترك الحزن والصبر وكان سببا له لان المكروه اذا عم طاب وهان (قوله لمضمون
الجواب المحذوف) اعترض بان الجواب لا يحذف اذا كان فعل الشرط مضارعا وأجيب بان هذا مذهب
البصريين والفراء وأجاز ذلك قياسا بقية الكوفيين على أن الشمنى قال ردا على الدماميني محل هذا
الاشتراط ما لم يقم مقام الجزاء شئ والا كما هنا لم يكن الحذف ضرورة اهـ كذا في يس (قوله أى فلا تحزن
واصبر) قال في الاطول الاظهر أن التقدير فلا يقدح في رسالتك فانه قد كذبت الخ (قوله وأدلته كثيرة)
هذا بالنسبة الى القسم الاول وهو أن لا يقام شئ مقام المحذوف وكتب أيضا قوله وأدلته كثيرة اعلم أن
الدليل في الحقيقة على أصل الحذف شئ واحد وهو العقل والتعدد انما هو في دليل التعيين أى تعيين
المحذوف كما ستقف عليه (قوله والمقصود الاظهر على تعيين الخ) أى ويدل المقصود الخ وفيه أن المحذوف
هو نفس المقصود الاظهر فيتحد الدليل والمدلول الا أن يقال المراد وأظهرية قصده على تعيين الخ فاختلفا
ثم الدلالة على خصوص المحذوف وبتلك الدلالة يحصل التعيين ويمكن جعل تعيين بمعنى معين والاضافة من
اضافة الصفة الى الموصوف نبه على هاتين المسامحتين صاحب الاطول وكتب أيضا قوله على تعيين الخ فيه
أن الدلالة على تعيين المحذوف تتضمن الدلالة على الحذف فالدليل على التعيين دليل على الحذف والمدرك
لذلك هو العقل ويدفع بان المراد ان العقل قد يدل وحده على الحذف ويفتقر في الدلالة على التعيين الى شئ
آخر وقد يستقل في الامرين على ما فيه كما سيأتى انظر ع ق (قوله فالعقل دل الخ) جعل الدليل العقل ولا
يبعد أن العقل مستدل لا دليل وان الدليل عدم تصور تعلق الحرمة بالاعيان اذ الحرمة عبارة عن طلب
الترك ولا معنى لطلب ترك الاعيان بدون ملاحظة تناولها ونحوه فتأمله سم (قوله انما تتعلق بالافعال) أى
على الحق اذ لا معنى لتعلق التكليف بالذوات لعدم القدرة عليها وقوله دون الاعيان أى كما يقول الحنفية من

تسمى فاء فصيحة قيل على
التقدير الاول وقيل على
الثانى وقيل على التقديرين
(أو غيرهما) أى غير
المسبب والسبب (نحو فنعم
الماهدون على ما مر) في
بحث الاستئناف من أنه
على حذف المبتدا والخبر
على قول من يجعل
المخصوص خبر مبتدا
محذوف (واما أكثر)
عطف على اما جملة أى أكثر
من جملة واحدة (نحو قوله
تعالى أنا أنبئكم بتأويله
فارسلون يوسف أى)
فأرسلون (الى يوسف
لاستعبره الرؤيا ففعلوا فأتاه
فقال له يا يوسف والحذف
على وجهين أحدهما أن
لا يقام شئ مقام المحذوف)
بل يكتفى بالقرينة (كما مر)
في الامثلة السابقة (وأن
يقام نحو قوله تعالى وان
يكذبوك فقد كذبت رسل
من قبلك) فقوله فقد
كذبت ليس جزاء الشرط
لان تكذيب الرسل متقدم
على تكذيبه بل هو سبب
لمضمون الجواب المحذوف
أقيم مقامه (أى فلا تحزن
واصبر) ثم الحذف لا بد له
من دليل (وأدلته كثيرة منها
ان يدل العقل عليه) أى
على الحذف (والمقصود
الاظهر على تعيين المحذوف
نحو حرمت عليكم الميتة)
فالعقل دل على أن ههنا
حذفا اذ الاحكام الشرعية
انما تتعلق بالافعال دون
الاعيان

والمقصود الاظهر من هذه الاشياء المذكورة في الآية تناولها الشامل للاكل وشرب الالبان فدل على تعيين المحذوف وفي قوله منها ان يدل أدنى تسامح فكانه على حذف مضاف (ومنها أن يدل العقل عليهما) أى على الحذف وتعيين المحذوف (نحو وجاء ربك) فالعقل يدل على امتناع مجيء الرب تعالى وتقدس ويدل على تعيين المراد أيضا (أى أمره أو عذابه) فالامر المعين الذى دل عليه العقل هو أحد الامرين لا أحدهما على التعيين (ومنها أن يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذى لمتننى فيه) فان العقل يدل على أن فيه حذفا اذ لامعنى للوم على ذات الشخص وأما تعيين المحذوف (فانه يحتمل) أن يقدر (فى حبه لقوله قد شغفها حبا وفى مراودته لقوله تراود فتاها عن نفسه وفى شأنه حتى يشملهما) أى الحب والمراودة (والعادة دلت على الثانى) أى مراودته (لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه فى العادة لقهره) أى الحب المفرط (اياه) أى صاحبه فلا يجوز أن يقدر فى حبه ولا فى شأنه لكونه شاملا له فيتعين أن يقدر فى مراودته نظرا الى العادة ومنها الشروع فى الفعل) يعنى من أدلة تعيين المحذوف لا من أدلة الحذف لان دليل الحذف ههنا

ع ق وقال الفنرى المسئلة أصولية مذكورة فى كتب الاصول وماذكره الشارح مذهب المعتزلة والعراقيين من أهل السنة وأما على مذهب جمهور أهل السنة فتعلقها بالاعيان حقيقة مراد به تحريم العين كالخمر والخنزير ونحوهما اه وفى الاشباه والنظائر للتاج السبكى اتفق أئمتنا من طوائف أهل السنة على أن الحل والحرمة وسائر الاحكام الشرعية ليست من صفات الاعيان وذهب من ينتمى الى أبى حنيفة رحمه الله تعالى من علماء الكلام الى أنها صفات المحال قال وينبنى على المسئلة أن حرمت عليكم أمهاتكم ونحوه هل هو مجمل فمن قال بالثانى نفى الاجمال ويلزمه الوقوع فيه لان الذات اذا كانت محرمة فينبغى أن يضاف التحريم الى كل ما لاقاها من الافعال حتى يحرم النظر الى الام وغير ذلك مما لم يقل به أحد ومن قال بالاول أثبت الاجمال غير أنه يدعى فى اللفظ عرفا عاما يقضى بان المراد الفعل المقصود من الذات لا نفسها وعندنا أن المعقود عليه فى النكاح منفعة البضع ولا نقول انها فى حكم الاجزاء وقال أبو حنيفة عين المرأة يوصف بالحل فالحل لو لا تقرر المهر عندنا بالعدم استيفاء المنفعة والخلوة لا تقتضيها والحر لا يدخل تحت اليد وهم لما قالوا المعقود عليه عينها جعلوا تسليمها نفسها من التمكن بالخلوة كافيا اه ملخصا فظهر أن الخلاف معنوى لا لفظى كذا فى يس (قوله والمقصود الاظهر الخ) وانما كان أظهر لانه المفهوم من هذا الكلام بحسب العرف والاستعمال أنظر ع ق (قوله من هذه) لو أسقط من هذه لكان أوضح اذ لم يتقدم التنصيص على شئ منها (قوله المذكورة فى الآية) أى التى يمكن تقديرها فى الآية كالاكل والانتفاع بها وقربانها (قوله وفى قوله منها أن يدل أدنى تسامح) وكذا فى قوله بعد ومنها أن يدل الخ (قوله أدنى تسامح) وهو جعل الدلالة من الادلة واضافة أدنى تسامح من اضافة الصفة الى الموصوف أى تسامح أدنى أى قريب (قوله فكانه على حذف مضاف) والتقدير منها ذو أن يدل والمراد من ذو العقل نفسه أو من دلالتها أن يدل الخ ولم يجزم الشارح لاحتمال العبارة أن يكون قوله أن يدل مقحما والاصل منها العقل وان يجعل المصدر المنسبك من أن يدل بمعنى الفاعل فكانه يقول منها دليل العقل فتكون الاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف ولا يخفى ما فيه من التعسف اه من ع ق ببعض زيادة (قوله أى أمره) الشامل للعذاب وكتب أيضا قوله أمره أى ما أمر به وقوله أو عذابه أى ما يعذب به فلا يرد أن الامر والعذاب أمران معنويان لا يجىء لهما كذا فى الاطول (قوله أو عذابه) لانه هو الموجب للتهويل والتخويف المقصود من الآية اه ع ق (قوله هو أحد الامرين) فى هذا الكلام شئ من وجهين أحدهما أن ادراك العقل لكون المقدر أحد هذين لا تستقل فيه دلالته بل تحتاج الى قرائن كون هذا يوم القيامة الذى لا يناسبه الا ماذكر فهذا مما دل فيه غير العقل لما تقدم لنا أن المدرك هو العقل فى الكل لكن ان كانت دلالته لا تستقل نسبت الدلالة لذلك الشئ المستعان به ولا يخفى عدم استقلال العقل هنا والآخر أنا ان جوزنا تقدير الاخص مع صحة تقدير الاعم لم ينحصر المقدر فيما ذكر لصحة أن يقدر وجاء جند ربك القائم بتعذيب العاصى أو عبيده القائمون بذلك كالملائكة وأيضا تقدير الامر أولى وأظهر لشموله كما فى آية حرمت عليكم الميتة ع ق (قوله عليه) أى على الحذف (قوله اذ لا معنى للوم على ذات الشخص) اذ لا يلام الشخص الا على أفعاله ولم يقل فى ذات الشخص مع أنه المطابق لقوله فيه اشارة الى أن فى بمعنى على (قوله حبا) تمييز محول عن الفاعل أى قد شغفها حبه أى أصاب شغفها وهو غلاف القلب أو وسطه وعبارة الاطول أى خرق شغاف قلبها (قوله والعادة) أى المتقررة عند المحبين ع ق ثم قال وانما يلام عليه عند غير المحبين غفلة عن كونه ليس بنقص فان لام عليه المحبوب فللوازمه وأما من كف عن لوازمه الرديئة فلا لوم عليه (قوله لكونه شاملا له) يؤخذ منه ما صرح به فى الاطول من أنه اذا جعلت الاضافة فى شانه عهدية بان أريد به المراودة فقط صح تقدير شأنه (قوله ويتعين) المناسب التفريع وفى بعض النسخ فيتعين (قوله يعنى من أدلة تعيين المحذوف) بعد دلالة العقل على أصل الحذف ع ق (قوله لا من أدلة الحذف) أى كما هو ظاهر كلام المصنف حيث كان سياقه فى بيان أدلة الحذف اه سم ولهذا أتى بالعناية وقد يتخلص عن هذا بما قاله فى الاطول أن قول المصنف وأدلته أى أدلة لا بد للحذف منها اما للتنبيه على أصل الحذف واما للتنبيه على خصوص المحذوف اه (قوله لان دليل الحذف ههنا هو أن الجار الخ) عبارة ع ق فان

الجار

الجار يدرك بالعقل بعد ادراك وصفه انه لابد له من متعلق اه فقول الشارح هو أن الجار الخ فيه حذف أى هو العقل بسبب ادراكه أن الجار الخ (قوله هو أن الجار والمجرور الخ) فيه أن المخاطب كثيرا ما يكون غير نحوى فلا يعرف ذلك فينبغى أن يجعل الدليل طلب معنى حرف الجر له بمقتضى الفعل المشروع فيه قاله فى الاطول ويمكن تطبيق ماذكره الشارح على ماذكره تامل (قوله دل على أنه ذلك الفعل) أى دال ذلك الفعل (قوله فيقدر ماجعلت) أى دال ماجعلت الخ (قوله ففى القراءة يقدر بسم الله أقرأ) وتقدير خصوص لفظ ماجعلت التسمية مبدأ له هو الاقرب للقرينة وينسب الى البيانيين وقيل يجوز تقدير أبتدئ فى الكل وينسب الى النحويين اه عق (قوله ومنها الاقتران) قال عق لا يخفى أن المقارنة أعم من جعل البسملة مبتدأ الشئ فلو اقتصر على المقارنة وجعل مسئلة البسملة من أمثلتها كان أوضح اه وقال فى الاطول ومنها الاقتران أى الاقتران بعد وجود الفعل حتى يصح جعله مقابلا للشروع والا فالشروع أيضا اقتران اه (قوله أى من أدلة تعيين المحذوف) بعد دلالة العقل على أصل الحذف اه عق ولم يبين دليل الحذف هنا لان دليله هنا عين دليله فى سابقه (قوله الاقتران) أى مقارنة الكلام الذى وقع فيه الحذف لحال من الاحوال عق (قوله كقولهم للمعرس) أى المتزوج اه عق وكتب أيضا قوله كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين هذا دعاء الجاهلية حيث يحترزون بالبنين عن البنات وقد ورد النهى عنه اه فنرى (قوله اذ مقارنة المخاطب الخ) الحاصل أن فى معنى الاقتران وجهين لانه اما بين الكلام وحال المخاطب أو بين المخاطب وحاله وفى نسخة أى مقارنة وهى لا تناسب (قوله والرفاء هو الالتئام والاتفاق) والمراد به الدعاء أى جعلك الله مع زوجك ملتئما والدا للبنين عق (قوله اما بالايضاح) سيأتى مقابله فى قوله واما بذكر الخاص الخ يس والحاصل أن الاطناب يحصل بامور ذكر المصنف منها ثمانية بالصريح وأحال على الباقى بقوله بعدها واما بغير ذلك كما ستراه وكتب أيضا قوله اما بالايضاح بعد الابهام فانهم ذكروا عكس ذلك ولنسمه اجمالا بعد التفصيل لا ابهاما بعد الايضاح اذلا يصير ما يعقب الايضاح مبهما كقوله تعالى وصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة اه أطول (قوله ليرى المعنى) أى يدرك عق وكتب أيضا قوله ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين عند كون المقام مقام ادراك الشئ على حقيقته والاحاطة بجوانبه كمقام الافتخار بالعلم أو مقام التعلم والتعليم بحيث لا يقع فيه جهل بوجه ما ولا خطأ من المتكلم أو السامع فيناسبه تعلق علمين به ان قلنا ان هنا علمين من جهتين أو ابهام علمين ان قلنا بخلاف ذلك وليس هذا من باب التمكين ولا من باب كمال اللذة الآتيين على ما يتبين اه عق وكتب أيضا ما نصه فهو كعرض الحسناء فى لباسين (قوله وعلمان خير من علم واحد) أى لا باعتبار التمكن فى النفس ولا تكمل اللذة ولا رجع هذا الوجه الى الوجهين الآتيين بل العلمان فى نفسهما مع قطع النظر عن الاعتبارين المذكورين خير من العلم الواحد لزيادتهما عليه وزيادة العلم مستحسنة فى نفسها وليتأمل اه سم (قوله أوليتمكن فى النفس) أى نفس السامع فضل تمكن وذلك عند اقتضاء المقام ذلك التمكن لكون المعنى ينبغى أن يملأ به القلب لرغبة أو لرهبة أو أن يحفظ لتعظيم وعدم استهزاء أو عمل به أو نحو ذلك عق (قوله كان أوقع عندها) لان الاشعار به اجمالا يقتضى التشوق له والشئ اذا جاء بعد التشوق يقع فى النفس فضل وقوع ويتمكن أى تمكن عق (قوله أولتكمل لذة العلم به) أى للسامع (قوله بعد التشوق) أى الحاصل من اشعار الاجمال بالشئ والفرق بين التمكن واللذة فى العبارة بحسب مفهوميهما واضح ولو كان الشوق بالاجمال سببا كل منهما ومقام الاول كما تقدم ومقام الثانى كامالة نفس السامع الى ما يلقيه المتكلم حيث يأتى به بهذا الطريق فيكون حديث المتكلم مما يراد ويرغب لا مما يكره وينفر عنه فتأمل هذا فان المقام سهل ممتنع اه عق (قوله نحو رب الخ) تمثيل للايضاح بعد الابهام بما يحتمل المعانى الثلاثة المتقدمة اه عق وكتب أيضا قوله نحو رب اشرح لى صدرى فى التمثيل به شئ لان المخاطب بهذا الكلام هو الرب تعالى وتقدس ولا يناسب أن يخاطب بعلمين على أنهما بالنسبة اليه كما تقدم خير من علم واحد ولان الخطاب بما فيه التمكن فى قلب السامع ولا بما فيه كمال لذة العلم للمخاطب ولا يقال المراد أن الكلام لو خوطب به غير الرب تعالى أمكن فيه ما ذكر لان الاصل فى الكلام أن يؤتى به لما أراده المتكلم به والا لم يوثق بمفاد الكلام لامكان تحويله الى

هو أن الجار والمجرور لابد أن يتعلق بشئ والشروع فى الفعل دل على أنه ذلك الفعل الذى شرع فيه (نحو بسم الله فيقدر ماجعلت التسمية مبدأ له) ففى القراءة يقدر بسم الله أقرأ وعلى هذا القياس (ومنها) أى من أدلة تعيين المحذوف (الاقتران كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين) فان مقارنة هذا الكلام لاعراس المخاطب دل على تعيين المحذوف (أى أعرست) اذ مقارنة المخاطب بالاعراس وتلبسه به دل على ذلك والرفاء هو الالتئام والاتفاق والباء للملابسة (والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين) احداهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد (أو ليتمكن فى النفس فضل تمكن) لما جبل الله النفوس عليه من أن الشئ اذا ذكر مبهما ثم بين كان أوقع عندها (أو لتكمل لذة العلم به) أى بالمعنى لما لا يخفى من أن نيل الشئ بعد الشوق والطلب ألذ (نحو رب اشرح لى صدرى

مقصود آخر بل الجواب أن المراد هنا الازم المتقدم لعدم امكان ظاهره فان من لازم سوق الكلام لعلمين الاهتمام به فان طلب لزمه التأكيد في السؤال وكمال الرغبة في الاجابة وكذا سوقه للتمكن واللذة كان من لازمه الاهتمام المستلزم لكمال الرغبة في الاجابة وكمال الرغبة والتأكيد في السؤال مناسبان في المقام اه ع ق (قوله ولا يقال الخ) أجاب بذلك غير واحد كالفنري ومن مثله (قوله فان اشرح لي يفيد الخ) قال في الاطول فان اشرح لي يفيد طلب شرح شيء ماله لا لان لي صفة نكرة مقدرة أي أشرح شيأ لي وصدري بدل منه لانه خلاف ما يتبادر من النظم بل لانه يفهم من قوله لي أي لاجلي أن المطلوب شرح شيء ماله من غير تقدير والابهام أعم من الابهام المقدر أو المفهوم فان قلت في فهم شيء ماله نظر لجواز أن يقال اشرح لاجلي صدر معلمي قلت لا خفاء في تبادر ماذكره وان كان ماذكرته محتملا فان قلت يكفي في فهم المبهم الفعل ولا حاجة الى قوله لي لان اشرح يدل على طلب شرح شيء ما قلت لا اعتداد بما يفهم من الفعل والا لكان كل فعل مع مفعوله المتأخر ابهاما وتفسيرا ثم نقول لا اطناب في ذكر الظرف فان اللام للنفع فهو تقييد للشرح احترازا عن الشرح بما يضره اه (قوله أي من الايضاح بعد الابهام) لم يقل اي من الاطناب للايضاح بعد الابهام مع أنه الانسب للسياق اختصارا اه فنري (قوله باب نعم) يشمل ماهو للمدح كنعم الرجل زيد وما هو للذم كبئس الرجل أبو جهل لان الباب صادق عليهما اه ع ق وكتب أيضا قوله باب نعم لا يخفى ان عد باب نعم منه على ماهو الاغلب والا فقد يقدم المخصوص اه أطول (قوله خبر مبتدا محذوف) والجملة مستانفة للبيان وكتب أيضا قوله خبر مبتدا محذوف أي أو مبتدأ خبره محذوف لا على قول من يجعله مبتدأ قدم عليه خبره فلا يكون على هذا من الايضاح بعد الابهام لان زيدا الذي هو المخصوص يكون مقدما في التقدير تأمل (قوله اذ لو أريد الاختصار كفي نعم زيد) فيه بحثان أحدهما أنه لا يصح نعم زيد اذ فيه ضعف التأليف لما ثبت في النحو أن فاعله معرف باللام أو مضاف اليه أو مضمر مميز بنكرة منصوبة أو بما وثانيهما أنه لو قيل نعم زيد لكان اخلالا لان نعم للمدح العام في جنس من الاجناس لا مطلقا فمعنى نعم الرجل زيد أن زيدا جيد في جميع ما تعلق بالرجولية لا مطلقا حتى يكون ممدوحا بجميع ما يتعلق بالعالمية أيضا ويمكن دفعهما بان المقصود بنعم مدح زيد مثلا في جنس وقد أمكن فيه الاختصار بان يقال نعم زيد في الرجولية ويقدر قولنا في الرجولية بقرينة الا أنه التزم فيه الاطناب لالتزام الايضاح بعد الابهام لانه يناسب غرض الباب وهو المبالغة في المدح فامتنع الاختصار وقد أشار الى هذا الامتناع بقوله لو أريد الاختصار فمن وجوه حسنه سوى ماذكره اتباع الاستعمال الواجب وبهذا ظهر أن المراد بقوله الاختصار ما يقابل الاطناب والمساواة دون ما يشمل المساواة بناء على أن نعم زيد من المساواة كما ظنه الشارح المحقق وصوبه السيد السند فقال لا فيه اشعار باطلاق الاختصار على ما يعم المساواة موافقا لاصطلاح السكاكي على أن في اثبات الاصطلاح للسكاكي صعوبة وما تمسك به فيه غير ناهض بقي أن نعم الرجل زيد مدح عام لزيد في الرجولية فلا بد من ذكر الرجل وزيد فلا اطناب في الكلام بذكرهما كذا في الاطول (قوله أي ترك الاطناب) الصادق ذلك الترك بالمساواة (قوله وفي هذا) أي قوله اذ لو أريد الخ (قوله قد يطلق على ما يشمل المساواة أيضا) اذ لا ايجاز في نعم زيد بل هو مساواة وكتب أيضا مانصه وهو موافق لاصطلاح السكاكي اه مطول ووافقه السيد وللعصام معهما كلام انظره في أطوله (قوله ووجه حسنه) الاضافة للعموم فصح الاستثناء بسوى (قوله أي حسن باب نعم) أي حسن الاطناب فيه اه يس (قوله من الايضاح بعد الابهام) الذي له العلل الثلاثة المتقدمة (قوله في معرض الاعتدال) اي ذي الاعتدال أي الكلام المعتدل اه حفني (قوله من جهة الاطناب الخ) فليس فيه ايجاز محض وقوله والايجاز بحذف المبتدا فليس فيه اطناب محض (قوله الايجاز والاطناب) ولك أن تدخل في المتنافيين الانشاء والاخبار كما في الاطول وهذان الوجهان أعني بروز الكلام في معرض الاعتدال وايهامه الجمع بين المتنافيين مفهومهما مختلف متلازمان صدقا اه ع ق (قوله وقيل الاجمال الخ) وجه ضعفه أن هذا الوجه أعني ايهام الجمع على هذا التفسير يكون عين ماذكر من الايضاح بعد الابهام لا سواه فينافي قول المصنف ووجه حسنه سوى ماذكر ولك أن تقول المراد سوى ماذكر من الايضاح بعد الابهام للامور الثلاثة والايضاح بعد الابهام باعتبار مافيه من فوائد أخرى غيره

فان اشرح لي يفيد طلب شرح لشيء ماله) أي للطالب (وصدري يفيد تفسيره) أي تفسير ذلك الشيء (ومنه) أي من الايضاح بعد الابهام (باب نعم على أحد القولين) أي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف (اذ لو أريد الاختصار) أي ترك الاطناب (كفى نعم زيد) وفي هذا اشعار بان الاختصار قد يطلق على ما يشمل المساواة أيضا (ووجه حسنه) أي حسن باب نعم (سوى ماذكر) من الايضاح بعد الابهام (ابراز الكلام في معرض الاعتدال) من جهة الاطناب بالايضاح بعد الابهام والايجاز بحذف المبتدا (وايهام الجمع بين المتنافيين) الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك أن ايهام الجمع بين المتنافيين.

باعتبار

باعتبار الامور الثلاثة ولك أن تقول هو على هذا القبيل أيضا غير ما تقدم لان ابهام الجمع بين الاجمال والتفصيل غير نفس الاجمال والتفصيل كذا في سم (قوله من الامور المستغربة الخ) اذ الجمع بين متنافيين كايقاع المحال فهو مما يستغرب والاعتدال مما يستحسن فان قيل فهما حينئذ من البديع أو المعاني قلت يمكن الامران بمناسبة المقام بأن يقتضي المقام مزيد التأكيد في امالة قلب السامع أو بقصد مجرد الظرافة والحسن اه ع ق (قوله على شئ واحد في زمان واحد من جهة واحدة) والجهة هنا ليست كذلك اه يس لان الايجاز بحذف المبتدا والاطناب بذكر الخبر بعد ذكر ما يعممه فقد انفكت الجهة اه ع ق (قوله وهو في اللغة لف القطن المندوف) ووجه المناسبة أن في الاصطلاحي لفا وتفا أي تفرقة وتفصيلا وان كان فيه اللف سابقا على الندف عكس اللغوي (قوله ان يؤتى) ظاهره أن مسماه نفس الاتيان وعليه فقوله نحو يشيب الخ على المسامحة أي نحو الاتيان في يشيب الخ اه سم قال الشيخ يس والاقرب أن التوشيع يطلق على المعنى المصدري وعلى الكلام وانما حمله الشيخ على المعنى المصدري لان المصنف جعله من الايضاح بعد الابهام والايضاح مصدر اه (قوله في عجز الكلام) قال ع ق وينبغي أن يزاد في أوله أو في وسطه اذ لم يظهر لتخصيص التوشيع بالعجز وجه وكان التقييد به لانه أكثر ما يقع به التوشيع في التركيب (قوله بمثنى) أو جمع اه ع ق نحو ان في فلان ثلاث خصال جميلة الكرم والشجاعة والحلم (قوله ثانيهما معطوف الخ) والزائد على الاول في الجمع اه ع ق وكتب أيضا قوله ثانيهما معطوف الخ يخرج به عن التوشيع مثل قولنا يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان احداهما الحرص والاخرى طول الامل مع أن اللائق جعله منه تأمل اه أطول (قوله نحو يشيب الخ) وكقوله

سقتني في ليل شبيه بشعرها * شبيهة خديها بغير رقيب

فما زلت في ليلين شعر وظلمة * وشمسين من خمر ووجه حبيب

اه أطول وكتب أيضا قوله نحو يشيب الخ لم يقل نحو قوله صلى الله عليه وسلم يشيب الخ لانه نقل الحديث بالمعنى فان متن الحديث يهرم ابن آدم ويشب معه اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر وعبارة السيوطي كقوله صلى الله عليه وسلم يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنتان الحرص وطول الامل رواه البخاري من حديث أنس اه حفني قال الفنري وفي رواية يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنتان حب المال وطول العمر اه (قوله ويشب) أي ينمو وهو بالكسر على ما في الصحاح (قوله بذكر الخاص بعد العام) انظر عكسه فانه يتجه أنه اطناب والظاهر أنه ليس المراد بالعام هنا ما اصطلح عليه أهل الاصول بل المراد به ما يشمل الخاص أي يصح أن يندرج فيه كما هو مصطلح أهل النحو فيشمل نحو جاءني رجال وزيد اه يس (قوله والمراد الذكر الخ) أي ليغاير ما تقدم في الايضاح بعد الابهام لانه ليس في الذكر بطريق العطف ايضاح بعد ابهام اه يس (قوله على سبيل العطف) لا على سبيل الوصف أو الابدال ولو قال بعطف الخاص على العام كان أوضح اه مطول قال في الاطول وفيه نظر لان قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال من قبيل ذكر الخاص بعد العام بلا شبهة مع ان جبريل وميكال عطفان على الله على ما هو الاصح فلا يصح أن يقال واما بعطف الخاص على العام اه (قوله للتنبيه على فضله) جعل العلة التنبيه على الفضل ويصح أن تكون نفس الفضل (قوله يعني الخ) تفسير لقوله تنزيلا للتغاير الخ (قوله من الاوصاف الشريفة) أي أو الخسيسة والتقييد بالشريفة نظرا للمثال أو الغالب من يس (قوله ولا يعرف حكمه منه) وبذلك صح ذكره على سبيل العطف المقتضي للتغاير اه ع ق (قوله نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) قال ع ق هذا اذا ذكر عام ثم ذكر فرد منه كما في المثال وأما اذا ذكر ما يتناول المعطوف بالبدلية كأن يقال جاءني رجل وزيد أو رجال وزيد وعمرو وخالد فهل يكون من هذا الباب أولا فيه نظر (قوله وهي صلاة العصر عند الاكثر) اختلف السلف فيها فذهب الى كل صلاة سوى صلاة العشاء طائفة منهم ولم ينقل عن أحد من السلف انها صلاة العشاء وذكره بعض المتأخرين لانها بين صلاتين لا يقصران وقال بعضهم هي أحد صلاة الخمس لا بعينها أبهمها الله تحريضا للعباد على المحافظة على أداء جميعها كما قيل في ليلة القدر وساعة الجمعة اه فنري وفي القاموس الصلاة الوسطى المذكورة في التنزيل الصبح أو الظهر أو

الامور المستغربة التي تستلذها النفس وانما قال ابهام لان حقيقة جمع المتنافيين أن يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شئ واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهو محال (ومنه) أي ومن الايضاح بعد الابهام (التوشيع وهو) في اللغة لف القطن المندوف وفي الاصطلاح (أن يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل واما بذكر الخاص بعد العام) عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام والمراد الذكر على سبيل العطف (للتنبيه على فضله) أي مزية الخاص (حتى كأنه ليس من جنسه) أي العام (تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات) يعني أنه لما امتاز عن سائر افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل كأنه شئ آخر مغاير للعام لا يشمله العام ولا يعرف حكمه منه (نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) أي الوسطى من الصلوات أو الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهي صلاة العصر عند الاكثر

العصر أو المغرب أو العشاء أو الوتر أو الفطر أو الاضحى أو الضحى أو الجماعة أو جميع الصلوات المفروضة أو الصبح والعصر معا أو صلاة غير معينة أو العشاء والصبح معا أو صلاة الخوف أو صلاة الجمعة في يومها وفي سائر الايام الظهر أو المتوسطة بين الطول والقصر أو كل من الخمس لان قبلها صلاتين وبعدها صلاتين قال ابن سيده من قال هي غير صلاة الجمعة فقد أخطأ انظر الاطول (قوله واما بالتكرير لنكتة) قال ع ق ولظهور التطويل في عدم النكتة في التكرار نبه عليها فيه والا فالايضاح بعد الابهام وذكر الخاص بعد العام لابد في كل منهما من نكتة ككل اطناب (قوله ليكون اطنابا لا تطويلا) ولهذا قيد كل ما ذكر اطنابا بنكات الا أنه أجمل هنا النكتة لانه عرف سابقا نكات التأكيد الا أنه قد تكون النكتة فيه غير ماسبق كالتنبيه على نفي التهمة في تكرار ياقوم في قوله تعالى وقال الذي آمن ياقوم اتبعوني أهدكم سبيل الرشاد ياقوم انما هذه الحياة الدنيا متاع كذا في الاطول (قوله كتأكيد الخ) قال ع ق ومن نكت التكرار زيادة تأكيد ما تنتفي به التهمة في النصح كقوله تعالى حكاية عن صاحب قوم فرعون ياقوم اتبعوني أهدكم سبيل الرشاد ياقوم انما هذه الحياة الدنيا متاع فتكرار ياقوم لما كانت فيه اضافة لياء النفس أفاد بعد القائل عن التهمة في النصح حيث كانوا قومه وهو منهم فلا يريد لهم الا ما يريد لنفسه فتضمن تكراره زيادة تأكيد نفي التهمة ومن نكته أن يكون معنى متعلق الفعل المذكور مختلفا واللفظ الدال على ذلك المتعلق واحد الا أن في تكراره افادة تنبيه على كل معنى بخصوصه والمقام يقتضيه كقوله تعالى فبأي آلاء ربكما تكذبان فانه كرر اثر ذكر النعم في السورة والنعم المذكورة مختلفة والمقام يقتضي التنبيه على كل نعمة لمقام بشكرها بخصوصها وأما ذكره بعد ذكر جهنم وارسال الشواظ من النار فبالنظر الى أنهما انما ذكرا للزجر عن المعصية فعادا نعمة من حيث الانزجار بهما ولذلك عقبا بقوله تعالى فبأي آلاء ربكما تكذبان كسائر النعم اهـ وكتب أيضا قوله كتأكيد الانذار بل والردع كما يفيده كلام الشارح اهـ سم (قوله للردع) زيادة على ما في المتن صريحا وان كانت الكاف تدخله اهـ يس (قوله وفي ثم الخ) قال في الاطول ولما استشعر أن يستبعد كون الكلام تكرارا لان العاطف يستدعي كون المراد بالثاني غير الاول قال في دفعه وفي ثم الخ فان قلت اذا كان الانذار الثاني أبلغ لم يكن تكرارا قلت كونه أبلغ باعتبار زيادة اهتمام المنذر به لا بأنه زاد في المفهوم شئ اهـ (قوله تنزيلا لبعد المرتبة الخ) الظاهر أنه علة لقوله وفي ثم دلالة الخ أي انما كان فيها دلالة للتنزيل والاستعمال المذكورين لانه اذا نزل بعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعملت فيه كان فيها دلالة على أن ما بعدها أبلغ وأعلى كذا في سم (قوله منزلة بعد الزمان) أي الذي هو الاصل في ثم فاستعيرت هنا لبعد المرتبة (قوله في مجرد التدرج) أي في التدرج المجرد عن اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج في الزمان وعن اعتبار كون تاليها أي تالي ثم بعد متلوها في الزمان وكتب أيضا قوله في مجرد التدرج أي عن اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج وعن كون الثاني بعد الاول في الزمان كما أفصح بذلك في المطول لا يقال فقوله واستعمالا للفظ ثم في مجرد الخ ينافي ما قبله لانا نقول لا ينافيه لان الظاهر لبعد المرتبة بعدها مسافة وقدرا لا زمانا وباعتبار التراخي والبعد المنفي في الطول التراخي والبعد زمانا اهـ سم (قوله اذا أبعد فيها) أي قطع كثيرها (قوله فقيل هو ختم البيت الخ) صريح في أن مسماه المعنى المصدري لا اللفظ المختوم به وقوله الآتي في التذييل وهو تعقيب الخ صريح في أن التذييل مسماه المعنى المصدري أيضا لكن قوله هناك وهو ضربان أنسب بكون مسماه الكلام المذيل به ولعله يطلق عندهم على كل من المعنى المصدري والكلام فان كان أراد هناك المعنى الاول ففي قوله وهو ضربان مسامحة وان كان أراد الثاني ففي قوله تعقيب الكلام مسامحة وعلى ارادة المعنى الثاني يشكل قول الشارح هناك فهو أعم من الايغال بناء على ما دلت عليه عبارته هنا من أن الايغال مسماه المعنى المصدري اذ قضيته ذلك أن بينهما المباينة الا أن يتسمح في هذا الكلام وكذا يقال في التكميل والتتميم والاعتراض فان ظاهر تفاسيرها أن مسماها المعاني المصدرية وظاهر تمثيلها أن مسماها الكلام والظاهر انها تطلق على كل فلابد من المسامحة اما في التفسير واما في التمثيل اهـ سم وكتب أيضا قوله هو ختم البيت الخ يشمل التعريف ذكر الخاص بعد العام والتكرير اذا كان ختم البيت بل سائر أقسام الاطناب

(واما بالتكرير لنكتة) ليكون اطنابا لا تطويلا وتلك النكتة (كتأكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون) فقوله كلا ردع عن الانهماك في الدنيا وتنبيه وسوف تعلمون انذار وتخويف أي سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول المحشر وفي تكريره تأكيد للردع والانذار (وفي ثم دلالة على ان الانذار الثاني أبلغ) من الاول تنزيلا لبعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعمالا للفظ ثم في مجرد التدرج في درج الارتقاء (واما بالايغال) من أوغل في البلاد اذا أبعد فيها واختلف في تفسيره (فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة

يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة فى قولها) أى قول الخنساء فى مرثية أخيها صخر (وان صخرا لتأتم) أى تقتدى (الهداة به* كأنه علم) أى جبل مرتفع (فى رأسه نار) فقولها كأنه علم واف بالمقصود أعنى التشبيه بما يهتدى به الا أن فى قولها فى رأسه نار زيادة مبالغة (وتحقيق) أى وكتحقيق (التشبيه فى قوله كأن عيون الوحش حول خبائنا*) أى خيامنا (وأرحلنا الجزع الذى لم يثقب) الجزع بالفتح الخرز اليمانى الذى فيه سواد وبياض شبه به عيون الوحش وأتى بقوله لم يثقب تحقيقا للتشبيه لانه اذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعين قال الاصمعى الظبى والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سواد فاما اذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعدما موتت والمراد كثرة الصيد يعنى مما أكلنا كثرت العيون عندنا كذا فى شرح ديوان امرئ القيس فعلى هذا التفسير يختص الايغال بالشعر (وقيل لا يختص بالشعر) بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها (ومثل) لذلك فى غير الشعر (بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون) فقوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة الا أن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب فى الرسل (واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة أخرى تشتمل على معناها) أى معنى الجملة الاولى (للتأكيد) فهو أعم من الايغال من جهة أنه يكون فى ختم الكلام وغيره وأخص منه من جهة الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التوكيد (وهو) أى التذييل (ضرب) بان ضرب لم يخرج مخرج المثل) بان لم يستقل

اذا كانت كذلك اه أطول (قوله يتم المعنى) أى أصل المعنى وانما قال يتم الخ اشارة الى أن النكتة فى الجملة لا تختص بما يتم المعنى بدونه بل يجوز أن يتوقف عليها كما يتوقف أحيانا على بعض الفضلات وهذا التعريف يدل على أن الايغال اسم للمعنى المصدرى لا اللفظ المختوم به وقد يطلق عليه ولذا يقال هذا اللفظ أو هذه الجملة ايغال اه ع ق (قوله كزيادة المبالغة) أى زيادة المبالغة فى التشبيه ثم اضافة زيادة الى المبالغة اما على أصلها فتكون المبالغة حاصلة من تشبيهه بالجبل المرتفع الذى هو أظهر المحسوسات فى الاهتداء به والزيادة من وصف العلم بقولها فى رأسه نار فتنجر المبالغة الى المشبه واما أن تكون بيانية أى كزيادة هى المبالغة بناء على أن التشبيه لا مبالغة فيه اذ هو حقيقة لا مجاز والخطب فى مثل هذا سهل فالمبالغة فى التشبيه ترجع الى الاتيان بشئ يفيد كون المشبه به غاية فى كمال وجه الشبه الكائن فيه فينجر ذلك الكمال الى المشبه الممدوح بوجه الشبه وأما تحقيق التشبيه الآتى فيرجع الى زيادة ما يحقق التساوى بين المشبه والمشبه به حتى كأنهما شئ واحد لظهور الوجه فيهما بتمامه بسبب ذلك المزيد فصار من ظهوره فيهما كأنه حقيقتهما وما سواه عوارض من غير اشعار بكون المشبه غاية فى الوجه لعدم قصد تعظيم الوجه فى المشبه به ليجر ذلك الى عظمته فى المشبه من ع ق (قوله الهداة) أى الذين يهدون الناس الى المراشد والمعالى فكيف بالمهتدين اه ع ق (قوله أى خيامنا) فالمراد بالخباء جنس الخيام الصادق بالكثير بدليل قوله وأرحلنا فهو من عطف التفسير اه ع ق (قوله بالفتح) أى للجيم وسكون الزاى (قوله الخرز اليمانى) وهو عقيق فيه دوائر البياض والسواد ع ق (قوله وأتى بقوله الخ) أى لما كان الجزع المثقب يخالف العيون مخالفة ما فى الشكل زاد قوله الذى لم يثقب لتحقق التشابه فى الشكل بتمامه فهذه الزيادة لتحقيق التشبيه أى التساوى فى وجه الشبه وليس هذا من المبالغة السابقة كما يتوهم اذ لم يقصد علو المشبه به فى وجه الشبه ليعلو بذلك المشبه الملحق به فقد ظهر الفرق بينهما كما تقدم. اه ع ق (قوله كان أشبه بالعين) لو قال كان أشبه به العين لكان أوفق (قوله كلها سواد) أى بحسب الظاهر وهى لا تخلو فى نفس الامر من بياض اه ع ق (قوله بدا بياضها) أى الذى كان غطى بالسواد زمن حياتهما اه ع ق وكتب أيضا قوله بدا بياضها فاشبهت الجزع حينئذ (قوله موتت) أى كثر موتها (قوله يعنى مما أكلنا الخ) لانهم كثيرا ما يأكلون الوحوش ويتركون أعينها حول أخبيتهم (قوله كذا فى شرح الخ) وبه يتبين بطلان ما قيل ان المراد قد طالت مسايرتهم فى المفاوز حتى ألفت الوحوش رحالهم وأخبيتهم اه مطول قال الفنرى وجه التبين أن عيون الظباء حال حياتها سود فلا تشبه الخرز اليمانى الذى فيه سواد وبياض اه (قوله مما يتم المعنى بدونه) أى بدون ذكره (قوله مهتد لا محالة) قد يقال وغير سائل الاجر لا محالة اه سم أى فينبغى أن يجعل المثال مجموع اتبعوا من لا يسألكم أجرا الخ ولهذا قال فى الاطول بعد ذكره كلام الشارح قلت المثال اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون بكليته لان الرسول لا يكون الا كذلك وفيه مزيد الحث فتأمل (قوله الا أن فيه زيادة حث) أما أصل الحث والترغيب فحاصل بقوله اتبعوا الخ الدال على اهتدائهم اه سم (قوله وهو تعقيب الجملة الخ) لا يرد عليه التكرير نحو كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون لان قوله تعقيب الجملة الخ يشعر بتغاير الجملتين بحسب الذات كذا فى يس نقلا عن شارح الايضاح وقال فى الاطول ولا يخفى أنه يشمل الجملة المؤكدة نحو ان زيدا قائم ان زيدا قائم وجاء زيد جاء زيد فبينه وبين التكرير عموم من وجه اه وكتب أيضا ما نصه أنظر تعقيب الجار والمجرور بجملة أو مثله اه يس (قوله بجملة) أى لا محل لها من الاعراب كما سيأتى فى الشرح (قوله تشتمل على معناها) ولو مع الزيادة كما فى ان الباطل كان زهوقا اه يس (قوله للتأكيد) عند اقتضاء المقام التأكيد (قوله فهو أعم من الايغال الخ) حاصله انهما يجتمعان فيما هو بجملة للتأكيد فى ختم الكلام وينفرد الايغال فيما هو بالمفرد وفيما هو لغير التأكيد سواء كان بجملة أو بمفرد وينفرد التذييل فيما هو فى غير ختم الكلام (قوله وهو أى التذييل) بمعنى الكلام المذيل به لا بالمعنى المصدرى المتقدم (قوله بان لم يستقل الخ) أى فلم يخرج مخرج المثل لان المثل

وضعه الاستقلال لانه كلام تام نقل عن أصل الاستعمال لكل مايشبه حال الاستعمال الاول كما يأتى فى الاستعارة التمثيلية كقولهم الصيف ضيعت اللبن فانه مستقل فى افادة المراد وهو مثل يضرب لمن فرط فى الشئ فى أوانه وطلبه فى غير أوانه ع ق وكتب أيضا قوله بان لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ماقبله لابد فيه من قيود أخر نظرا الى مافسر به الخارج مخرج المثل وهو مايكون حكما كليا منفصلا عما قبله جاريا مجرى الامثال فى الاستقلال وفشو الاستعمال فهذا الضرب المقابل له ينبغى أن يتحقق بان لا يستقل أو يكون حكما جزئيا أو كليا لم يفش استعماله وكان حسن الترتيب أن يقدم الضرب الثانى لانه ثبوتى الا أن يقال الضرب الاول أشد ارتباطا بالمقصود من الثانى فلذا قدم اه أطول واذا جعلت الباء فى كلام الشارح بمعنى الكاف اندفع عنه القصور (قوله الجزاء المخصوص) وهو ارسال سيل العرم وتبديل الجنتين المذكورتين بقوله قبل فارسلنا عليهم سيل العرم الخ (قوله فيتعلق بماقبله) وهو قوله فارسلنا عليهم الخ وكتب أيضا قوله فيتعلق بماقبله أى فلا يجرى مجرى المثل فى الاستقلال (قوله وهو أن يراد وهل يعاقب) أى مطلق العقاب الا الكفور وفيه أنه يلزم عليه نفى مطلق المعاقبة عن غير الكفور أى المبالغ فى الكفر مع أنه يكفى فى مطلق المعاقبة مطلق الكفر الا أن يقال الحصر ادعائى أفاده فى الاطول وكتب أيضا قوله وهل يعاقب الا الكفور قيل تخصيص الجزاء بالعقاب انما يفهم من قوله جزيناهم الذى هو بمعنى عاقبناهم فعلى هذا التقدير أيضا ليس مستقلا بافادة المراد والحق أن كونه قرينة على المطلوب لا ينافى الاستقلال بالافادة على أن ذلك يفهم من الكفور أيضا اه سم (قوله بناء على أن المجازاة الخ) فيه أمران الاول أن التعميم المذكور أعنى قوله المكافأة ان خيرا الخ لا تصح ارادته فيما نحن فيه لان المكافأة هنا فى مقابلة الكفر فالمراد خصوص المكافاة بالشر قطعا الثانى ان كلامه يقتضى أن الوجه الاول مبنى على أن الجزاء يراد به العقوبة فقط وانه لا يأتى على أن المراد المكافاة وأن الوجه الثانى لا يأتى على أن المراد بالجزاء العقاب وكل هذا ليس بصحيح بل كل من الوجهين يأتى على كل من التفسيرين اذ المدار على خصوص الجزاء واطلاقه فيصح أن يكون المعنى على أن المراد بالجزاء العقاب وهل يعاقب ذلك العقاب المتقدم فيكون من الاول وأن يكون المعنى وهل يعاقب مطلق العقاب فيكون من الثانى ويصح أن يكون المعنى على أن المراد بالجزاء المكافاة فى الجملة وهل يكافأ بتلك المكافاة المخصوصة المتقدمة فيكون من الاول وأن يكون المعنى وهل يكافأ بالشر مطلقا فيكون من الثانى وغايته أن المكافاة على الثانى تتقيد بالشر لدلالة المقابلة بالكفر عليه ولا محذور فى ذلك أصلا اه ملخصا من ع ق (قوله تنبيها الخ) وجه التنبيه أن معنى أيضا رجوع الى التقسيم وهو مع اتحاد المقسم فيهما أتم وان أمكن أنه تقسيم للثانى ومعنى أيضا كما انقسم التذييل المطلق (قوله لتأكيد منطوق) والمراد بالمنطوق هنا أن تشترك ألفاظ الجملتين فى مادة واحدة ولو كانت احداهما اسمية مؤكدة والاخرى فعلية من ع ق (قوله كقوله) أى النابغة (قوله لا تلمه) من باب رد يرد كما فى المختار (قوله لعمومه) أى فعمومه سوغ مجىء الحال منه وان كان نكرة (قوله أو عن ضمير المخاطب فى لست) اقتصر عليه ع ق ثم ذكر أن دلالة هذا الكلام بمفهومه على نفى الكامل المهذب انما تتضح على هذا الاعراب ولا يأتى على غيره الا ببعد وعدم وضوح قال لانا لو جعلناها نعتا لاخ أو حالا منه كان المعنى حينئذ كل أخ موصوف بانه على شعث أو كان على حاله كونه على شعث لا تبقيه لنفسك ان لم تلمه على شعثه ولا شك أن هذا المعنى لا يقتضى أن لا مهذب وانما يقتضى أن غير المهذب لا بد معه من الصبر وأما غيره فلا يحتاج معه الى الصبر فيصح ولو لم يبق غير المهذب أن يبقى المهذب وانما قلنا ولا يأتى على غيره الا ببعد وعدم وضوح لانه قد يدعى أنه مفهوم باعتبار ماجرت به العادة فى حال الرجال فتكون العادة قرينة على افادة اللفظ هذا المفهوم اه (قوله فى لست) قيل لا وجه لتخصيص الضمير فى لست لجواز الحالية عن الضمير فى مستبق وأجيب بان وجهه أن الفعل أقوى فى العمل من الاسم كذا فى يس (قوله على شعث) هو فى الاصل انتشار الشعر لعدم تعاهده بالاصلاح والدهن فتكثر أوساخه واستعير هنا للاوساخ المعنوية وهى الاوصاف الذميمة اه ع ق وقوله واستعير الخ أى بعد نقله الى اللازم الذى هو الاوساخ الحسية على طريق المجاز المرسل فيكون فيه مجاز بمرتبتين هذا ما ظهر (قوله وذميم خصال)

بافادة المراد بل يتوقف على ماقبله (نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل يجازى الا الكفور على وجه) وهو أنه يراد وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص الا الكفور فيتعلق بماقبله وأما على الوجه الآخر وهو أن يراد وهل يعاقب الا الكفور بناء على أن المجازاة هى المكافاة ان خيرا فخير وان شرا فشر فهو من الضرب الثانى (وضرب أخرج مخرج المثل) بانه يقصد بالجملة الثانية حكم كلى منفصل عما قبله جار مجرى الامثال فى الاستقلال وفشو الاستعمال (نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وهو أيضا) أى التذييل ينقسم قسمة أخرى وأتى بلفظ أيضا تنبيها على أن هذا التقسيم للتذييل مطلقا لا للضرب الثانى منه (اما) ان يكون (لتأكيد منطوق كهذه الآية) فان زهوق الباطل منطوق فى قوله وزهق الباطل (واما لتأكيد مفهوم كقوله ولست) على لفظ الخطاب (بمستبق أخا لا تلمه) حال عن أخا لعمومه أو عن ضمير المخاطب فى لست (على شعث) أى تفرق وذميم خصال فهذا الكلام دل بمفهومه

على نفى الكامل من الرجال وقد أكده بقوله (أى الرجال

عطف تفسير للمراد من تفرق (قوله على نفى الكامل من الرجال) لانه لو وجد لم يصدق انه ان كان بهذا الوصف لم يبق لنفسه أخا (قوله لان فيه التوقى الخ) وأما تسميته بالتكميل فلتكميله المعنى بدفع خلاف المقصود عنه اه ع ق (قوله فى كلام) قال فى الاطول ان أريد بكلمة فى الجزئية يشكل بتكميل لا يكون جزء الكلام ويكون جملة مستقلة وان أريد الظرفية لا يشمل ما فى آخر الكلام فتأمل اه أقول اذا جعلت فى بمعنى مع انحل الاشكال (قوله بما يدفعه) لا فرق فيه بين الجملة والمفرد فان قلت التذييل أيضا لدفع الوهم لانه للتأكيد فما الفرق قلت التذييل بالجملة وفى الآخر ولدفع الوهم فى النسبة والتكميل لا يختص بشئ منها اه سيرامى (قوله قد يكون فى وسط الكلام الخ) فبينه وبين الايغال عموم من وجه اه ع ق وانظره (قوله أى نزول المطر الخ) فالمراد بالصوب نزول المطر وبالربيع الزمن والاضافة لادنى ملابسة (قوله ووقوعه) عطف تفسير (قوله وديمة) هى المطر المسترسل وأقله مقدار ثلث يوم وأكثره ثمانية أيام (قوله قد يؤول الى خراب الديار) أى فربما يقع فى الوهم أن ذاك دعاء بالخراب ومعظم الايهام من قوله وديمة تهمى وتقديم ديارك دون زرعك مثلا لا يقال غير مفسدها متقدم على وديمة تهمى لانا نقول هو مؤخر عنه تقديرا اه (قوله دفعا لذلك) أى ايهام خلاف المقصود (قوله نحو أذلة على المؤمنين الخ) فى مدح فريق من المؤمنين وهم قوم أبى موسى الاشعرى كما ورد فى الحديث اه ع ق (قوله فانه لما كان مما يوهم الخ) قال فى الاطول ونحن نقول الآية لتنفيرهم عن الرجوع عن الايمان والمقصود أنكم لو ترجعون عن الايمان سيأتى الله بقوم أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين فينقلب حالكم من كون هؤلاء القوم متواضعين لكم الى كونكم أذلة لهم ولابد فى افادة هذا المعنى من ذكر قوله أعزة على الكافرين فهو داخل فى أصل المقصود وليس من الاطناب فى شئ والله تعالى أعلم اه (قوله ولهذا عدى الذل بعلى) أولما كلة ما بعده (قوله لتضمنه معنى العطف) فالتوسع بتضمين الذل معنى العطف وعلى على بابها وقوله ويجوز الخ أى فالفعل لا تضمين فيه وعلى بمعنى اللام فالتوسع باستعمال حرف موضع آخر ونكتة العدول الى على الاشارة الى شرفهم وفضلهم على المؤمنين كذا يؤخذ من ع ق (قوله ويجوز أن يقصد الخ) كان وجهه أن على لما كانت تدل على الاستعلاء جاز أن يشار بها الى استعلائهم عليها فى الشرف اه سم (قوله وأما بالتتميم) تسمية هذا بالتتميم وما قبله بالتكميل مجرد اصطلاح اذ هما شئ واحد لغة وقال فى عروس الافراح يمكن أن يفرق بينهما لغة بان التكميل استيعاب الاجزاء التى لا توجد الماهية المركبة الا بها والتتميم قد يكون بما وراء الاجزاء من زيادات بتا كدبها ذلك الشئ الكامل ثم قال فان تم هذا ظهر وجه تسمية الاول بالتكميل لانه يدافع ايهام خلاف المراد وذلك كالجزء من المراد (قوله وهو أن يؤتى فى كلام الخ) يتناول بعض صور الايغال وكتب أيضا قوله وهو أن يؤتى فى كلام الخ يخرج عنه تتميم ذكر فى كلام يوهم خلاف المقصود فان الفرق بين التتميم والتكميل بان النكتة فى التتميم غير دفع وهم خلاف المقصود لا بانه لا يكون فى كلام يوهم خلاف المقصود اذ لا مانع من اجتماع التتميم والتكميل اه أطول (قوله فى كلام) فى الآخر أو فى الاثناء (قوله أو نحو ذلك) لا حاجة اليه (قوله بما ليس بجملة مستقلة) بان كان مفردا أو جملة غير مستقلة كجملة الحال والصفة لتأولها بالمفرد (قوله ما يتم أصل المعنى بدونه) حتى تدخل الجملة الزائدة على أصل المراد كما قيل اه ع ق (قوله كلام المصنف فى الايضاح) حيث مثل له بما تحبون فى قوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون مع أنه لا يتم المعنى الا به وفيه بحث لانه اذا لم يجعل مما تحبون مما يتم أصل المعنى بدونه لم يكن اطنابا أصلا فيكون التمثيل به فاسدا من أصله فلا نستشهد به فيجب حيث جعل اطنابا أن يدعى أن أصل المعنى حتى تنفقوا أى يقع منكم انفاق وزيادة مما تحبون ولو كان باعتبار القصد محتاجا اليه لا تكون من المساواة لانها زيادة على أصل المراد لاجل نكتة لا يدركها الاوساط وقد تقدم أن ذلك هو مناط الاطناب وانما قلنا ان المقصودية أمر لا يدركه وبراعته الا البلغاء لان فيه الاشارة الى أن نيل البر لا يكون الا بغلبة النفس وتحميلها المشاق بالانفاق من المحبوب المشتهى بخلاف مطلق الانفاق ولو كان فيه أجزلا يبلغ لهذا المعنى وبه يعلم أن كون الشئ مقصودا فى الكلام لا يتم المراد به من حيث انه مراد المتكلم

المهذب) استفهام انكار أى ليس فى الرجال منقح الفعال مرضى الخصال (وأما بالتكميل ويسمى الاحتراس أيضا) لان فيه التوقى والاحتراز عن توهم خلاف المقصود (وهو أن يؤتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه) أى يدفع خلاف المقصود وذلك الدافع قد يكون فى وسط الكلام وقد يكون فى آخره فالاول (كقوله فسقى ديارك غير مفسدها) نصب على الحال من فاعل سقى وهو (صوب الربيع) أى نزول المطر ووقوعه فى الربيع (وديمة تهمى) أى تسيل فلما كان المطر قد يؤول الى خراب الديار وفسادها أتى بقوله غير مفسدها دفعا لذلك (و) الثانى (نحو أذلة على المؤمنين) فانه لما كان مما يوهم أن يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله (أعزة على الكافرين) تنبيها على أن ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا عدى الذل بعلى لتضمنه معنى العطف ويجوز أن يقصد بالتعدية بعلى الدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم (وأما بالتتميم وهو أن يؤتى فى كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة) مثل مفعول أو حال أو نحو ذلك مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام ومن زعم أنه أراد بالفضلة ما يتم أصل المعنى بدونه فقد كذبه كلام المصنف فى الايضاح

وأنه لاتخصيص لذلك بالتتميم (لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه) وهو أن يكون الضمير في حبه للطعام (أى) يطعمونه (مع حبه) والاحتياج اليه وان جعل الضمير لله تعالى أى يطعمونه على حب الله تعالى فهو لتأدية أصل المراد (واما بالاعتراض وهو أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لامحل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام) لم يرد بالكلام مجموع المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين أن يكون الثاني بيانا للاول أو تاكيدا أو بدلا (كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم مايشتهون) فقوله سبحانه جملة لانه مصدر بتقدير الفعل وقعت في أثناء الكلام لان قوله ولهم مايشتهون عطف على قوله لله البنات (والدعاء في قوله ان الثمانين وبلغتها قد أحوجت سمعى الى ترجمان) اى مفسر ومكرر فقوله وبلغتها اعتراض في أثناء الكلام لقصد الدعاء والواو في مثله تسمى واوا اعتراضية ليست بعاطفة ولا حالية. (والتنبيه في قوله واعلم فعلم المرء ينفعه)

الابه لاينافى كونه اطنابا فليفهم اه ع ق (قوله وأنه لاتخصيص لذلك بالتتميم) يعنى أن كون الشئ مما يتم أصل المعنى بدونه ونعنى بالمعنى متعارف الاوساط لايختص اشتراطه بالتتميم فمتى كان هو المراد بالفضلة كانت مستدركة لان كلام الاطناب كله أتى فيه بفضلة على هذا التفسير من ع ق وكتب أيضا قوله وانه لاتخصيص الخ فيه ان المصنف غير متحاش عن ذكر مالايختص بقسم فى قسم يشهد له قوله فى تعريف الايغال بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها اه أطول ويشهد له أيضا قوله هنا النكتة (قوله لنكتة) زيادة بيان فان النكتة شرط فى كل ماحصل به الاطناب من ع ق (قوله وهو أن يكون الضمير الخ) اذ المقصود حينئذ مدحهم على السخاء باطعام الطعام وهو متحقق مع حبهم واحتياجهم للطعام وبدونهما لكنه معهما أبلغ اه سم (قوله فهو لتادية أصل المراد) لان المعنى حينئذ يطعمون لاجل الله وهذا نفس المراد فلما لم يكن اطعام الطعام لا لاجله محمودا يستحق الثناء عليه لم يكن أن يجعل زائدا على أصل المراد لنكتة المبالغة (قوله سوى دفع الايهام) جعل صاحب المغنى من فوائده التقوية والتشديد والمتبادر من تقرير الكشاف فى آخر سورة الزمر أنه للتاكيد ولولا أنه يكون للتاكيد ماصح قول الشارح الآتى لكنه يشمل بعض صور التذييل لان التذييل اعتبر فيه أن يكون للتاكيد كذا فى سم وسياتى فى كلام سم أن التاكيد غير دفع الايهام فجعل الاعتراض يكون للتاكيد لاينافى كلام المصنف بل التاكيد داخل فى سوى دفع الايهام وكتب أيضا مانصه قال فى الاطول ينتقض التعريف بمنطوق لامحل له من الاعراب بين المعطوف والمعطوف عليه نحو قوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا فان قوله ويؤمنون به جملة لامحل لها من الاعراب وقعت بين جملتين متصلتين معنى مع أنها لاتسمى اعتراضا كما لاريبة فيه اه (قوله لم يرد بالكلام) أى فى قوله أثناء الكلام اه يس (قوله مجموع المسند اليه والمسند فقط) أى والا لم يشمل المثال الآتى (قوله بيانا للاول) قضيته أن عطف البيان يكون فى الجمل ويوافقه ما مر فى الفصل والوصل وفى المغنى فى الباب الرابع فيما افترق فيه عطف البيان والبدل أنه لايكون جملة بخلاف البدل اه يس (قوله أو بدلا) أو معطوفا اه من ع ق وكذا فى الاطول ومثل له بقوله تعالى انى وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى وانى سميتها مريم قال فان مابين قوله انى وضعتها أنثى وقوله وانى سميتها مريم اعتراض كما اعترف به الشارح ثم قال والظاهر أن الصفة المقطوعة مما تتصل معنى بالجملة السابقة وكذا جواب سؤال نشا من الجملة السابقة اه (قوله لان قوله ولهم مايشتهون عطف الخ) فهما معمولان للجعل كالمعطوف عليهما لايقال يلزم أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشئ واحد وهو ممتنع فى غير أفعال القلوب لانا نقول هو جائز فى المفعول بواسطة نحو وهزى اليك على أنه انما يرد اذا جعل الظرف لغوا متعلقا بالجعل بمعنى الاختيار فان جعل مستقرا والجعل بمعنى التصيير أى يصيرون البنات مستحقة لله ومايشتهون من البنين مستحقا لهم فلا لان الامتناع اذا كان الضميران معمولين لفعل واحد لا اذا كان أحدهما معمولا لمعموله وكذا اذا كان الجعل بمعنى الاعتقاد لان الفعل حينئذ قلبى تامل (قوله فى قوله) أى فى قول عوف الشيبانى يشكو ضعفه اه ع ق (قوله ترجمان) بفتح التاء وضم الجيم أو ضم الجيم أو فتح التاء مع ضم الجيم أو فتح التاء مع فتح الجيم اه مختار ويجمع على تراجم كزعفران وزعافر اه ع ف (قوله لقصد الدعاء) بطول العمر قيل ليحقق ما ادعى الشاعر من ثقل السمع لانه اذا بلغها المخاطب صدقه فى ذلك تصديقا حسيا واعترض بانه موهم للدعاء عليه بالصيرورة الى ضعف سمعه والاحتياج الى ترجمان اه فنرى وكتب أيضا قوله لقصد الدعاء لايقال فى هذا لدعاء دعاء بالضعف فلايناسب ماسيق لاجله من ادخال السرور على المخاطب لانا نقول ان الغبطة فى طول العمر يتروج معها ذلك الضعف لعدم امكانه الابه اه ع ق (قوله ولا حالية) اعلم أن الواو الاعتراضية قد تلتبس بالحالية فلا يعين احداهما الا القصد فان قصد كون الجملة قيد العامل فهى حالية والا فاعتراضية فيحتملهما قوله تعالى ثم اتخذتم العجل من بعده وأنتم ظالمون ثم عفونا عنكم فان قدر أن المعنى حال كونكم ظالمين بوضع العبادة فى غير محلها كانت الواو حالية وان قدر وأنتم قوم عادتكم الظلم

فيكون

فيكون تأكيدا لظلمهم بأمر مستقل لم يقصد ربطه بالعامل ولا كونه في وقته كانت اعتراضية فالفرق بينهما دقيق كما لا يخفى من ع ق (قوله هذا اعتراض) يستفاد من ذلك أن الاعتراض يكون مع الفاء كما يكون مع الواو وبدونهما قال في المطول والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية كذا في يس (قوله وضمير الشان محذوف) هذا على مذهب الجمهور ويجوز أن يكون المحذوف ضمير مخاطب هو المامور بالعلم أي أنك سوف يأتيك كل ماقدر كما جوزه سيبويه وجماعة في قوله تعالى أن ياابراهيم قد صدقت الرؤيا اه فنري (قوله يعني ان المقدر الخ) تفسير لحاصل المعنى (قوله وفي هذا) أي في قوله واعلم الخ (قوله وتسهيل للامر) يعني الصبر والتفويض وترك منازعة الاقدار كما يؤخذ من ع ق (قوله فالاعتراض يباين التتميم الخ) أنظر بقية النسب بين الاقسام في يس (قوله والفضلة لا بد لها من اعراب) والاعتراض لا محل له فهذا تباين في اللوازم وهو يؤذن بالتباين في الملزومات اه ع ق وكذا يقال فيما بعد (قوله لانه انما يقع لدفع الخ) والاعتراض لا يكون لذلك الدفع (قوله لانه لا يكون الا في آخر الكلام) والاعتراض لا يكون الا في اثناء الكلام أو بين كلامين متصلين ومن هنا علم أن الكلام الذي يختمه الايغال لا بد أن لا يرتبط بما بعده ارتباط كلامي الاعتراض اه ع ق (قوله لكنه يشمل الخ) قد يتوهم اشكال ذلك بناء على توهم أن دفع الايهام توكيد وقد اشترط في الاعتراض أن لا يكون لدفع الايهام وفي التذييل أن يكون للتاكيد ولا اشكال لان التاكيد غير دفع الايهام لان التاكيد يقتضي كون الجملة الثانية متضمنة لمعنى الاولى ولا كذلك دفع الايهام على أن التاكيد أعم من دفع الايهام لحصوله مع غيره وكفى هذا في صحة الاعمية اذ لا يلزم من نفي دفع الايهام نفي التاكيد مطلقا اه سم (قوله وقعت بين جملتين) أي لاجل التاكيد (قوله لم يشترط أن لا يكون بين كلامين) متصلين فبين الاعتراض والتذييل عموم وخصوص من وجه اه ع ق ثم قال وبينه أي الاعتراض وبين الايضاح والتكرير عموم من وجه أيضا راجعه (قوله حتى يظهر الفساد ماقيل الخ) أي لان عدم اشتراط الشئ ليس هو اشتراط العدم فقولنا التذييل لا يشترط كونه بين كلام أو كلامين ليس شرطا لكونه ليس بين كلام أو كلامين (قوله بناء على انه لم يشترط فيه أن يكون الخ) أي واشترط ذلك في الاعتراض (قوله ومن الاعتراض) أي لا بالمعنى السابق بل هو بمعنى المعترض فصح قوله وهو أكثر من جملة (قوله وهو أكثر من جملة أيضا) ففيه تمثيل لان تمثيل ماجاء بين كلامين وتمثيل ماهو أكثر من جملة اه أطول (قوله هو بينه) ابرز لجريان الصلة على غير من هي له فضمير هو للاعتراض وضمير بينه لأل الموصولة (قوله فهذا) أي قوله ان الله الخ وكتب أيضا قوله فهذا اعتراض أكثر من جملة قال في الاطول لا خفاء في ان الاعتراض هنا جملة واحدة خبره جملتان وليس أكثر من جملة لا محل له من الاعراب والمثال الواضح قالت رب اني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني سميتها مريم اه قال الفنري ولك أن تقول عطف الثانية على خبر ان ليس بمتعين لجواز كونها خبر مبتدأ محذوف والجملة عطف على الجملة الاولى المستانفة فيحتمل أن يكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل والآية مثال لا دليل اه قال سم قوله لجواز كونها خبر مبتدا محذوف أقول لا حاجة اليه بل يجوز كونها جملة فعلية مستقلة معطوفة على الجملة الاسمية وكون مرجع فاعلها في تلك الاسمية لا ينافي ذلك فليتامل اه وفي يس قال شيخنا الغنيمي الذي في المتن ان الاعتراض باكثر من جملة ولا شك في صدقه على هذه الآية لان الجملة هي المسند والمسند اليه وهي محققة بقوله ان الله يحب التوابين وقوله ويحب المتطهرين زائد عليها فيكون المجموع أكثر من جملة وان كان قد يعد جملة واحدة وهذا كاطلاق الكلام على نحو ضربت زيدا وعلى ضربت فقط والامر سهل اه أقول المتبادر ان المراد باكثر من جملة جملتان فاكثر لا محل لهما من الاعراب لا مازاد على مجرد المسند والمسند اليه كما يؤخذ من كلام العصام وغيره فجواب الغنيمي لا يلاقي الاعتراض (قوله بيان لقوله الخ) لان مكان الاتيان فيه مبهم فبين أنه موضع الحرث وكتب أيضا قوله بيان الخ لانه يفهم منه ان الموضع الذي يطلب الاتيان منه هو موضع الحرث الذي

المقدر آت البتة وان وقع فيه تأخير ما وفي هذا تسلية وتسهيل للامر فالاعتراض يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من اعراب ويباين التكميل لانه انما يقع لدفع ايهام خلاف المقصود ويباين الايغال لانه لا يكون الا في آخر الكلام لكنه يشمل بعض صور التذييل وهو مايكون بجملة لا محل لها من الاعراب وقعت بين جملتين متصلتين معنى لانه كالم يشترط في التذييل أن يكون بين كلامين لم يشترط أن لا يكون بين كلامين فتامل حتى يظهر لك فساد ماقيل انه يباين التذييل بناء على انه لم يشترط فيه أن يكون بين كلام أو بين كلامين متصلين معنى (ومما جاء) أي ومن الاعتراض الذي وقع (بين كلامين وهو أكثر من جملة أيضا) أي كما ان الواقع هو بينه أكثر من جملة (قوله تعالى فأتوهن من حيث أمركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) فهذا اعتراض أكثر من جملة لانه كلام يشتمل على جملتين وقع بين كلامين أولهما قوله تعالى فأتوهن من حيث أمركم الله وثانيهما قوله (نساؤكم حرث لكم) والكلامان متصلان معنى

(فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث أمركم الله)

وهو مكان الحرث فان الغرض الأصلي من الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما أمروا به والتنفير
عما نهوا عنه (وقال قوم قد تكون النكتة فيه) أي في الاعتراض (غير ما ذكر) مما سوى دفع الايهام حتى انه قد يكون لدفع

الايهام خلاف المقصود (ثم) القائلون بان النكتة فيه قد تكون لدفع الايهام افترقوا فرقتين (جوز بعضهم وقوعه) أي الاعتراض (آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها) وذلك بان لا تلي الجملة جملة أخرى أصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام أو تليها جملة أخرى غير متصلة بها معنى وهذا الاصطلاح مذكور في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء أن يؤتى في أثناء الكلام أو في آخره أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين بجملة أو أكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سواء كانت دفع الايهام أو غيره (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (التذييل) مطلقا لانه يجب أن يكون بجملة لا محل لها من الاعراب وان لم يذكره المصنف (وبعض صور التكميل) وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب فان التكميل قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها والجملة التكميلية قد تكون ذات اعراب وقد لا تكون لكنها تباين التتميم لان الفضلة لا بد لها من اعراب وقيل لانه لا يشترط في التتميم أن يكون جملة كما يشترط
في الاعتراض وهو غلط كما يقال ان الانسان يباين الحيوان لانه لم يشترط في الحيوان النطق فافهم (وبعضهم) أي وجوز بعض يكون
القائلين بان نكتة الاعتراض قد تكون لدفع الايهام (كونه) أي الاعتراض (غير جملة) فالاعتراض عندهم أن يؤتى في أثناء الكلام
أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة ما (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (بعض صور التتميم و) بعض صور (التكميل)

هو الفرج فكأنه قال فأتوهن من مكان الحرث وكتب أيضا قوله بيان لقوله الخ أي فهو متصل به معنى وهو حينئذ اما أن يجعل عطف بيان له حقيقة بناء على جواز وروده في الجمل التي لا محل لها من الاعراب أو يجعل مثله في افادته ما يفيده كما تقدم في باب الفصل والوصل اهـ ع ق (قوله وهو) أي حيث أمركم الله (قوله فان الغرض الاصلي) أي فلا تأتوهن الا من حيث يتأتى هذا الغرض اهـ سم (قوله لا قضاء الشهوة) بل خلق الشهوة لذلك اهـ أطول (قوله الترغيب الخ) لان الاخبار بمحبة الله للتائب عما نهي عنه الى ما أمر به والمتطهر من أدران الالتباس بالمنهي بسبب التلبس بالتوبة الى المأمور مما يؤكد الرغبة في الاوامر وترك النواهي اهـ ع ق ثم قال ومن نكت الاعتراض الاستعطاف والمطابقة كما في قول أبي الطيب

وخفوق قلبي لو رأيت لهيبه * يا جنتي لرأيت فيه جهنما

فان يا جنتي اعتراض بين الشرط والجواب للمطابقة بين الجنة وجهنم وللاستعطاف محبوبه بالاضافة اليه وتسميته جنة ليرق له فينجيه من جهنم التي في فؤاده بالوصال (قوله الترغيب فيما أمروا به) الذي من جملة اتيانهن من مكان الحرث وقوله والتنفير عما نهوا عنه الذي من جملته اتيانهن في غير ذلك المحل (قوله غير ما ذكر) الاوضح دفع الايهام اهـ أطول (قوله مما سوى دفع الايهام) بيان لما ذكر (قوله حتى انه) أي الاعتراض وحتى للتفريع (قوله عند هؤلاء أن يؤتى الخ) قال في المطول لانهم لم يخالفوا الاولين الا في جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز أن لا يليها جملة متصلة بها فيبقى اشتراط أن لا يكون لها محل من الاعراب بحاله (قوله لنكتة) زادها للتصوير والتصريح بالتعميم لا للاخراج لان الاطناب كله لنكتة من ع ق (قوله فيشمل التذييل وبعض صور التكميل) كان عليه أن يقول وبعض صور الايغال وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب لا يقال استغنى عنه بذكر التذييل والتكميل لانا نقول يشمل الاعتراض بهذا التفسير صورا من الايغال لا تجامع التذييل ولا التكميل وهي ما كانت نكتتها غير التأكيد وغير دفع الايهام تدبر (قوله مطلقا) أي بجميع صوره (قوله وان لم يذكره) أي يذكر وجوب أن يكون بجملة لا محل لها من الاعراب لانه لم يقيد في تعريفه الجملة بكونها لا محل لها نعم أشار الى اشتراطه بالامثلة لان جملة التذييل فيها لا محل لها فقول الشارح وان لم يذكره أي صراحة كما في ع ق (قوله وهو) أي البعض (قوله فان التكميل قد يكون بجملة الخ) فيكون بين الاعتراض على هذا وبين التكميل عموم من وجه يجتمعان فيما يكون بجملة لا محل لها وينفرد الاعتراض فيما يكون لغير دفع الايهام من الجملة والتكميل بغير الجمل وبما لها محل وأما النسبة على هذا بينه وبين التتميم فالتباين وبينه وبين الايغال فالعموم من وجه وكذلك بينه وبين الايضاح والتكرار كما يؤخذ ذلك من النظر في تعاريفها السابقة من ع ق (قوله لكنه) أي الاعتراض وفي نسخ لكنها أي جملة الاعتراض يدل على ذلك عبارة المطول ونصها والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب أفاده سم (قوله وهو غلط) فان عدم الاشتراط لا يستلزم اشتراط العدم وغاية أمره أنه يوجب التغاير في المفهوم وهو لا يمنع التصادق في الافراد الذي هو المراد اهـ سم (قوله كما يقال) أي كقول ان الانسان الخ فما مصدرية ووجه الشبه أن كلا غلط (قوله غير جملة) لو قال غير الجملة بلام العهد أي غير الجملة التي لا محل لها من الاعراب لكان أحسن ليشمل جملة لها محل من الاعراب أفاده في الاطول (قوله فيشمل بعض صور التتميم) لا يقال فيه بحث لان التتميم لا يكون الا بفضلة ومن لازمها أن يكون لها محل من الاعراب والاعتراض لا يكون الا بما لا محل له كما تقرر أولا وهذا البعض انما خالف في كونه قد يكون غير جملة فيبقى اشتراط أن لا يكون له محل من الاعراب بحاله لانا نقول الظاهر أن هذا البعض يخالف في هذا الاشتراط أيضا ويؤيد ذلك أمور منها قوله وبعضهم كونه غير جملة فان غير الجملة شامل للمفرد ومن شأنه أن

يكون له محل من الاعراب ومنها تقييد الشارح الجملة على قول البعض الاول بكونها لامحل لها من الاعراب حيث قال فالاعتراض عند هؤلاء الى أن قال بجملة أو أكثر لامحل لها من الاعراب وعدم التقييد بذلك على قول هذا البعض حيث قال فالاعتراض عندهم الى أن قال بجملة أو غيرها النكتة فلم يقيد بل تفريع المصنف المذكور كاف فى الاستدلال على عدم التقييد على هذا القول ثم رأيته فى المطول فى شرح قوله فيشمل بعض صور التتميم والتكميل ذكر مايصرح بان الاعتراض على قول هذا البعض لا يشترط أن لا يكون له محل كذا بخط سم وفى حواشيه ماملخصه ان الاعتراض اذا وقع غير جملة على هذا القول يكون معمولا لشئ من الكلام المعترض به فيه وأن ذلك لا ينافى كونه اعتراضا اه وفيه بعد لا يخفى وكتب أيضا قوله فيشمل بعض صور التتميم والتكميل وكذلك بعض صور التذييل لكن لما كان أصل تفسير الاعتراض على مذهب الجمهور شاملا له وكان الغرض هنا ذكر ما يخص تفسير البعض دون تفسير الجمهور لم يتعرض له اه فنرى مع ايضاح (قوله وهو) أى البعض بقسميه (قوله مايكون واقعا فى أثناء الكلام الخ) فحينئذ يكون بينه وبينهما عموم من وجه لاجتماعه معهما فيما ذكر وانفراده عنهما بما يكون لغير دفع الايهام وهو غير فضلة وانفرادهما عنه بما يكون آخرا وهو جملة لدفع الايهام بالنسبة للتكميل أو فضلة بالنسبة للتتميم وأما النسبة بينه على هذا التفسير وبين الايغال فالتباين وأما بينه وبين التذييل فعموم من وجه وكذا بينه وبين الايضاح والتكرار كما يؤخذ من تفاسيرها اه من ع ق ثم قال ولم أتعرض فيما تقدم لذكر الخاص بعد العام لظهور أمره بالنسبة الى سائرها وذلك لظهور مخالفته غير التتميم والايغال والاعتراض وملاقاته لهذه الثلاثة فى بعض الصور اه (قوله واما بكذا وكذا) لاحاجة اليه (قوله بحمد ربهم) أى متلبسين بحمد ربهم (قوله لم يذكر ويؤمنون به) فلو لم يذكر كان مساواة اه ع ق (قوله لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم) وأيضا تسبيحهم وحمدهم يدلان على ايمانهم به اه فنرى وكتب أيضا قوله لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم لا يقال كما لامجال لانكار ايمانهم لامجال لانكار تسبيحهم وحمدهم فهو أيضا اطناب لاظهار شرف التسبيح والحمد لانا نقول يجوز أن لا تكون عبادتهم التسبيح والحمد اه أطول (قوله أى لا يجهله) لما كان نفى الانكار لا يستلزم العلم المراد فسره بما يستلزمه وهو نفى الجهل اه سم (قوله وكون هذا الاطناب بغير ماذكر الخ) أما انه ليس من الايضاح بعد الايهام ولا من التكرار فواضح وأما أنه ليس من الايغال فلانه ليس ختما للشعر ولا للكلام اذ قوله ويستغفرون لمن فى الارض معطوف على ماقبله وأما انه ليس من التذييل فلعدم اشتمال جملته وهو يؤمنون به على معنى ماقبلها بل معناها لازم لماقبلها ومقتضاه أن ذكر اللازم بعد الملزوم من الاطناب ولك أن تلتزمه حيث يكون اللازم ظاهرا لنكتة كما فى هذا المثال وأما انه ليس من التكميل فانه ليس لدفع الايهام وأما انه ليس من التتميم فلانه ليس فضلة كما هو ظاهر وأما انه ليس من الاعتراض فمشكل اذا بنينا على ماتقرر من أن من جملة الاتصال بين الكلامين أن يكون الثانى معطوفا على الاول ولا شك أن جملة يستغفرون لمن فى الارض معطوفة على جملة يسبحون فيكون ما بينهما اعتراضا والانفصال عن ذلك بان الواو للعطف لا يتم الا بتعيين كونها كذلك وليس بمتعين لاحتمال أن تكون اعتراضية نعم المتبادر كونها للعطف فيخرج عن الاعتراض على هذا فافهم اه ع ق وقوله اذ قوله ويستغفرون لمن فى الارض الخ التلاوة ويستغفرون للذين آمنوا (قوله قد يوصف الكلام) فى اصطلاح القوم اه ع ق (قوله بالايجاز الخ) قال فى الاطول هذا الايجاز قد يكون ايجازا بالتفسير السابق وقد يكون اطنابا وقد يكون مساواة وكذا هذا الاطناب اه وكتب أيضا قوله بالايجاز والاطناب ولا يوصف بالمساواة بهذا الاعتبار اذ ليست المساواة بهذا الاعتبار مما يدعو اليه المقام بخلاف الايجاز والاطناب اه أطول (قوله باعتبار الخ) الباء سببية (قوله بالنسبة الخ) راجع للكثرة والقلة (قوله فى أصل المعنى) انما قيد المعنى بالاصل لعدم امكان المساواة فى تمام المراد فان للايجاز مقاما ليس للاطناب وبالعكس اه أطول (قوله وللاقل انه موجز) وان تساويا فى أصل المعنى (قوله يصد عن الدنيا الخ) هذا البيت فيه ايجاز بنصفه الاول واطناب بنصفه الثانى كما فى يس (قوله اذا عن سودد) قال فى الاطول ولا يخفى أن السيادة

وهو مايكون واقعا فى أثناء الكلام أو بين الكلامين المتصلين (واما بغير ذلك) عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا (كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لواختصر) أى ترك الاطناب فان الاختصار قد يطلق على مايعم الايجاز والمساواة كامر (لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره) أى لا يجهله (من يثبتهم) فلاحاجة الى الاخبار به لكونه معلوما (وحسن ذكره) أى ذكر قوله ويؤمنون به (اظهار شرف الايمان ترغيبا فيه) وكون هذا الاطناب بغير ماذكر من الوجوه السابقة ظاهر بالتأمل فيها (واعلم انه قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساوله) أى لذلك الكلام (فى أصل المعنى) فيقال للاكثر حروفا انه مطنب وللاقل انه موجز (كقوله يصد) أى يعرض (عن الدنيا اذا عن) اى ظهر (سودد *) أى سيادة ولو برزت فى زى عذراء ناهد * الزى الهيئة والعذراء البكر والنهود ارتفاع الثدى (وقوله ولست) بالضم على أنه فعل المتكلم بدليل ماقبله وهو قوله وانى لصبار على ماينوبنى وحسبك أن الله أثنى على الصبر

أيضا من الدنيا فالمراد من الدنيا غير السودد الا أن يراد سيادة الآخرة والاول أظهر اه (قوله بنظار) المبالغة راجعة الى النفي دون المنفي (قوله يعني أن السيادة الخ) أي بالعناية لانه حمل الغنى على مسببه وهو الراحة والفقر على مسببه وهو التعب وهذا خلاف المتبادر قال في الاطول ولا ضرورة الى العدول عن الظاهر ثم قال والمساواة انما تحقق اذا حمل قوله ولست الخ على المبالغة في نفي النظر لا على نفي المبالغة في النظر كما يفيده أول النظر اه (قوله فهذا البيت اطناب بالنسبة الى المصراع السابق) أي يصد عن الدنيا اذا عن سودد وفي تساويهما في أصل المعنى وقفة اذ المصراع السابق يفهم الصد عن الدنيا اذا ظهر سودد ولو في جانب الغنى بان يكون منظوره السودد دون ما صاحبه من الغنى اذ لم يقيد فيه ظهور السودد بجانب الفقر بخلاف البيت الا أن يقال المراد بتساويهما في أصل المعنى تساويهما في الصد عن الدنيا عند ظهور السودد تأمل (قوله أي من هذا القبيل) أي الايجاز والاطناب بالاعتبار المذكور (قوله قولهم) أي كل قول لهم كما يقتضيه المقام وقوله ولا ينكرون القول أي جنسه الصادق بالواحد هذا هو الموافق للمقام قال في الاطول لا يخفى ما في ختم المعاني بهذا البيت من الغرابة والابتداع حيث اعترض المصنف على السكاكي وغيره اه (قوله لان ما في الآية) أي لان الذي في الآية يشمل كل فعل لان ما في الآية مصدرية أي لا يسئل عن فعله أي عن علة فعله الباعثة له عليه وان كان قد يسئل عن الحكمة والمصلحة المترتبة عليه ويحتمل أن ما في كلام الشارح مراد منها لفظ ما الواقعة في الآية أي لان لفظ ما في الآية يشمل كل فعل فتكون ما في الآية موصولة والعائد محذوف أي لا يسئل عن الذي يفعله أي عن مفعوله الذي هو الحاصل بالمصدر كما أن الاعيان مفعوله أيضا ونظير ذلك ما صرح به الشارح في شرح العقائد في قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون فانه رد على من عين في ما أن تكون مصدرية ليتم الدليل وقال ان الدليل في الآية تام على كونها موصولة أي معمولكم فيشمل الافعال بمعنى الحاصل بالمصدر اذ هي المخلوقة على ما حرره هناك كذا في يس (قوله وكيف لا والله أعلم) أي وكيف لا يكون أجل وأعلى والله أعلم بكل شئ ومن شأن العالم الحكيم أن لا يصدر عنه الا ما هو الاحسن المتقن الفائق على غيره وتأمل لطف تعبير الشارح بقوله والله أعلم حيث أتى بها في ختم الفن ففيه شبه تورية اه يس وفيه أيضا براعة اختتام والحمد لله على توفية المعاني للاخوان والصلاة والسلام الاتمان الاكملان على سيدنا محمد الذي أسس بنيان الشريعة على تقوى من الله ورضوان وعلى آله وصحبه والتابعين لهم باحسان * قال المجرد قد تم الجزء الاول من هذه الحاشية على يد مجردها الفقير الفاني مصطفى بن محمد البناني يوم الثلاثاء المبارك السادس والعشرين من شهر ربيع الآخر من شهور سنة تسع وتسعين ومائة وألف من هجرة من له العزة والشرف أحسن الله تمام باقيها وبارك لنا في غيرها وما يليها بالقاهرة المعزية المباركة المرضية حماها الله وجعلها دار اسلام الى يوم الزحام بجاه سيدنا محمد عليه وعلى آله الصلاة والسلام

(بسم الله الرحمن الرحيم) وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

﴿الفن الثاني علم البيان﴾

ان جعل الفن عبارة عن الالفاظ كما هو مقتضى ظاهر قول المصنف أول الكتاب ورتبته على مقدمة الخ وعلم البيان عبارة عن المسائل احتيج الى تقدير مضاف أي مدلول الفن الثاني علم البيان أو الفن الثاني دال علم البيان وان جعل علم البيان عبارة عن الملكة أو الادراك احتيج الى تقدير مضاف آخر وهو متعلق وكتب أيضا قوله علم البيان اعلم أن الكلام موضوع لعلم المعاني من حيث المطابقة لمقتضى الحال ولعلم البيان من حيث انه مختلف في وضوح دلالته على المراد وقد توهم أن موضوعه الدلالات من حيث انها مختلفة في مراتب الوضوح حذرا من اشتراك العلمين في موضوع واحد وهو باطل لما تقرر أن علوم الادب باحثة عن أحوال اللفظ العربي ولان علم البيان يبحث عن أحوال المجاز والكناية وهما من قبيل الالفاظ والاختلاف بالحيثية كما بينا كاف في تمايز الموضوعات انتهى سيرامي (قوله قدمه على البديع الخ) وتقدم في أول الفن الاول وجه تقديمه على البيان (قوله للاحتياج اليه الخ) يريد أنه يحتاج اليه في نفس البلاغة في الجملة لانه لا تتم بلاغة كلام بدون اعمال علم البيان اذ الكلام المركب من الدلالات

(بنظار الى جانب العلى * اذا كانت العلياء في جانب الفقر) يصفه بالميل الى المعالي يعني أن السيادة مع التعب أحب اليه من الراحة مع الخمول فهذا البيت اطناب بالنسبة الى المصراع السابق (ويقرب منه) أي من هذا القبيل (قوله تعالى لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون وقول الحماسي

وننكر ان شئنا على الناس قولهم * ولا ينكرون القول حين نقول)

يصف رياستهم ونفاذ حكمهم أي نحن نغير ما نريد من قول غيرنا ولا يجسر أحد على الاعتراض علينا فالآية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب لان ما في الآية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول فالكلامان لا يتساويان في أصل المعنى بل كلام الله تعالى أجل وأعلى وكيف لا والله أعلم * تم الفن الاول بعون الله وتوفيقه واياه أسأل في اتمام الفنين الآخرين هداية طريقه

(الفن الثاني علم البيان) قدمه على البديع للاحتياج اليه في نفس البلاغة وتعلق البديع بالتوابع (وهو علم)

المطابقية

المطابقية لا يحتاج فى تحصيل بلاغته الا الى علم المعانى اذ لا حاجة الى البيان للدلالات المطابقية كما ستعرف وبهذا التحقيق ظهر وجه آخر لتقدم علم المعانى اذ لابد منه فى بلاغة الكلام أصلا بخلاف البيان اه أطول وكتب أيضا قوله للاحتياج اليه الخ لانه يفيد الاحتراز عن التعقيد المعنوى وهو شرط فى الفصاحة وهى شرط فى البلاغة (قوله أى ملكة) جواز ارادة هذين المعنيين من معانى العلم الثلاثة وظاهر تركه للادراك عدم جواز ارادته هنا وليس كذلك ولهذا قال فى الاطول وهو علم أى مسائل معلومة عن الادلة أو تصديقات بها حاصلة عن الادلة أو ملكة هذه التصديقات أعنى كيفية راسخة يتمكن بها من التصديق بمسئلة مسئلة تفصيلا من غير حاجة الى تجشم كسب جديد وانما قيدنا معانى العلم بالحصول عن الدليل وان أطلقها الناظرون فى هذا المقام لما حققت من أن من جمع مسائل العلم بالتقليد لا يسمى عالما وتصديقاته بها لاتسمى علما واستعمال لفظ العلم فى التعريف يخل لما عرفت من اشتراكه وما يدفع به هذا الخلل من أن استعمال اللفظ المشترك فى مقام يصح أى معنى يراد منه لا يعاب لخلوه عن ضرر الاشتراك وهو فهم غير المقصود مختل لانه وان خلا عن هذا الخلل لم يخل عن تحير السامع أنه ماذا أريد اه وقيل تركه المعنى الثالث لاحتياجه الى تقدير المتعلق من غير ضرورة داعية الى التقدير قال الفنرى ولك أن تلتزم هذا التقدير بناء على أن الادراك هو المعنى الاصلى للعلم وهو فى المعانى الاخر اما حقيقة عرفية أو اصطلاحية أو مجاز مشهور اه وقد تبين مما نقلناه عن الاطول أن علم الاعراب الخاص بالايراد المذكور ليس من علم البيان فهو خارج عن قوله فى التعريف علم تدبر (قوله يقتدر بها الخ) الاتيان به نظرا الى شأن الملكة فى ذاتها وان كان مستدركا فى الملكة فى التعريف لئلا يلزم التكرار مع قوله يعرف به الخ (قوله يعرف الخ) شاع استعمال المعرفة فى ادراك الجزئيات تصورا كان أو تصديقا واستعمال العلم فى ادراك الكليات كذلك فالمعنى علم يعرف به ايراد كل معنى واحد يدخل فى قصد المتكلم على أن اللام فى المعنى الواحد للاستغراق العرفى والمراد بقوله يعرف به يعرف برعايته اذ لولم يراع ولم يعرض عليه المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم لم يعرف ايراده وهذا هو المتعارف فى وصف العلوم بمعرفة الجزئيات بها اه أطول وكتب أيضا قوله يعرف به ايراد الخ الغرض من معرفة هذا الايراد أن يحترز المتكلم عن الخطا فى كيفية ايراد الكلام حتى لا يوردمن الكلام ما يدل على مقصوده دلالة خفية عند اقتضاء المقام دلالة واضحة أو واضحة عند اقتضائه دلالة خفية اه سم (قوله ايراد المعنى الواحد) تقييد المعنى بالواحد للدلالة على أنه لو أورد معانى متعددة بطرق مختلفة لم يكن ذلك من البيان فى شئ (قوله أى المدلول عليه الخ) بالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والحرث على أن الاختلاف فى الوضوح مما يأباه القوم فى الدلالات الوضعية كذا فى المطول قال فى الاطول وفيه أن تلك الملكة تخرج بالتفسير المذكور سواء كان الاباء المذكور أولا لان المعنى الواحد متقدم فى التعريف على الاختلاف فى الوضوح والاولى أن يقال يخرج به ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الشجاع بالفاظ مختلفة فى الوضوح فانه لا يخرج له عن التعريف سواه اه وكتب أيضا قوله أى المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال أورد عليه فى المطول انه يخرج من تعريف البيان البحث عن المجاز المفرد وهو معظم مباحث البيان وكثير من أقسام الكناية لانهما فى المعانى الافرادية وأجاب عنه بان تفاوت الكلام فى الوضوح والخفاء بتفاوت دلالة الاجزاء على معانيها فالايراد المذكور لا يتأتى الا بمعرفة المفردات ولك أن تقول مرادهم بمعنى الكلام الذى روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال أعم من المعنى المطابقى والمعنى التضمنى والمعنى الالتزامى فحينئذ مباحث المجاز المفرد مثلا مقاصد بالذات لا بالتبع كذا فى الاطول قبيل قول المصنف ثم اللفظ المراد به لازم الخ وكتب أيضا قوله أى المدلول عليه الخ فيه اشارة الى أن اعتبار البيان بعد اعتبار المعانى وأن هذا من ذلك بمنزلة المركب من المفرد (قوله بطرق) أى فى طرق ويستفاد منه أنه لابد فى البيان بالنسبة الى كل معنى من طرق ثلاثة على ما هو أدنى الجمع ولابد فيه لان المعنى الواحد الذى نحن فيه له مسند ومسند اليه ونسبة لكل منها دال يجرى فيه المجاز فيحصل للمركب طرق ثلاثة لامحالة واختلاف الطرق فى الخفاء والوضوح كما يكون باعتبار

أى ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية أو أصول وقواعد معلومة (يعرف به ايراد المعنى الواحد) أى المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال (بطرق)

قرب المعنى المجازى و بعده من المعنى الحقيقى يكون بوضوح القرينة المنصوبة وخفائها فتقييد ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة بقولنا على تقدير أن يكون له طرق مما لا حاجة اليه ثم يتجه أنه كما أن الاقتدار على ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة من مزايا البلاغة كذلك الاقتدار على ايراده بطرق مستوية فى الوضوح فلا معنى لادخال الاول تحت البيان دون الثانى الا أن يقال القصد تعريف البيان بخاصة شاملة للعرف ولا يلزم منه أن يكون كل ما غاير هذه الخاصة خارجا عن وظائف البيان كذا فى الاطول (قوله وتراكيب) عطف تفسير فشبه التراكيب بالطرق فى أن المعنى يسلكها فيصل الى فهم المخاطب أو فى أن السامع يسلكها فيصل الى المعنى ففى التعبير عن التراكيب بالطرق بطريق الاستعارة رعاية لبراعة الاستهلال وتأنيس للدخيل فى الفن وان كان الانسب بصناعة التعريف خلافه كذا فى الاطول (قوله فى وضوح الدلالة) خرج الايراد بطرق مختلفة فى الكلمات والمراد الدلالة العقلية لانها المختلفة فى ذلك كما سيأتى وكتب أيضا قوله فى وضوح الدلالة ان قيل الدلالة كما يأتى كون اللفظ بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر فما معنى وضوح هذا الكون وخفائه فالجواب من وجوه منها أن وصفه بذلك من وصف الشئ بما متعلقه الذى هو المدلول ووضوحه أن يفهم بسرعة وخفاؤه أن لا يفهم بسرعة ومنها أن وصفه بذلك حقيقة بان يكون ثبوت ذلك الكون للفظ معلوما بسرعة أولا بسرعة وعلامة ذلك سرعة الانتقال من اللفظ الى المدلول أو بطؤه من سم (قوله والواضح خفى بالنسبة الى الاوضح) فان قلت من قدر على ايراد المعنى الواحد بطريق فى نهاية الوضوح و بطريق أخرى فى نهاية الخفاء عالم بالبيان مع عدم صدق التعريف عليه اذ لا وضوح فى نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء فى نهاية مراتب الوضوح قلت القدرة على ماذكر بدون القدرة على الايراد بطريق متوسط بين النهايتين غير مسلم فلا اشكال ولو سلم فلا يسلم أن لا وضوح فى نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء فى نهاية مراتب الوضوح لان أصل الدلالة لا يخلو عن وضوح ما وكذا لا يخلو عن خفاء ما للاحتياج الى سماع اللفظ والعلم بالوضع اه فنرى (قوله فلا حاجة الى ذكر الخفاء) أى لان الاختلاف فى الوضوح يستلزم الاختلاف فى الخفاء وكتب أيضا قوله فلا حاجة الى ذكر الخفاء بل فى ترك ذكره فائدة أخرى وهى افادة اعتبار الوضوح فى كل الطرق وان خفاء بعضها بالاضافة الى بعض كذا فى سم (قوله فلو عرف واحد ايراد الخ) بل لو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد كل معنى يدخل فى قصد المتكلم كالعربى المتكلم بالسليقة لم يكن عالما بعلم البيان اه أطول (قوله ثم لما لم يكن كل دلالة قابلا الخ) أى انما القابل لذلك الدلالة العقلية الآتية وفى نسخة لما لم تكن كل دلالة قابلة (قوله وتعيين ماهو المقصود) أى فى قوله الآتى والايراد المذكور الخ (قوله يعنى دلالته الوضعية) أراد بالوضعية هنا ما للوضع فيها مدخل كما هو مصطلح المنطقيين وان لم يناسب الفن الذى نحن فيه لا خصوص المطابقية كما هو مصطلح أهل هذا الفن والا لزم كون المقسم أخص وتقسيم الشئ الى نفسه وغيره من سم (قوله لان الدلالة) أى من حيث هى لا خصوص دلالة اللفظ (قوله هى كون الشئ بحيث) أى بحالة كوضع هذا اللفظ لهذا المعنى فى الوضعية اه سم وكتب أيضا قوله هى كون الشئ بحيث يلزم الخ عدل فى الاطول عن التعبير بيلزم الى التعبير بيحصل فقال الدلالة هى كون الشئ بحيث يحصل من العلم به العلم بشئ آخر ولو فى وقت لان المعتبر عند أئمة العربية الدلالة فى الجملة بخلاف أهل الميزان فان المعتبر عندهم الدلالة الكلية المفسرة بكون الشئ بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر فتعريف الدلالة فى كتب العربية به مما لا يليق على أنه فى نفسه مختل اذ لا يكاد يوجد دال يستلزم العلم به العلم بالمدلول والصحيح أن يقال هى كون الشئ بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر عند العلم بالعلاقة وبالجملة فالاول هو الدال والثانى هو المدلول وقد يكون الشئ دالا على شئ ومدلولا له باعتبارين كالنار والدخان فان كلا منهما دال على الآخر ومدلول له والعلاقة ان كان الوضع فالدلالة وضعية وان كان اقتضاء الطبع وجود الدال عند عروض المدلول فهى طبيعية والا فعقلية وكل منها ان كان الدال فيها لفظا فهى دلالة لفظية والا فغير لفظية اه (قوله كدلالة الخطوط الخ) هذه من دلالة غير اللفظ الوضعية ودلالة غيره العقلية كدلالة الاثر على المؤثر ودلالة غيره الطبيعية كدلالة الحمرة

وتراكيب (مختلفة فى وضوح الدلالة عليه) أى على ذلك المعنى بان يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه و بعضها أوضح والواضح خفى بالنسبة الى الاوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وتقييد الاختلاف بالوضوح ليخرج معرفة ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى اللفظ والعبارة واللام فى المعنى الواحد للاستغراق العرفى أى كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وارادته فلو عرف واحد ايراد معنى قولنا زيد جواد بطرق مختلفة لم يكن بمجرد ذلك عالما بالبيان * ثم لما لم يكن كل دلالة قابلا للوضوح والخفاء أراد أن يشير الى تقسيم الدلالة وتعيين ماهو المقصود ههنا فقال (ودلالة اللفظ) يعنى دلالته الوضعية وذلك لان الدلالة هى كون الشئ بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر والاول الدال والثانى المدلول ثم الدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود

على الخجل والصفرة على الوجل (قوله والنصب) جمع نصبة وهي العلامة المنصوبة على الشئ اه سم
(قوله اما أن يكون للوضع) أى محققا أو متوهما لتدخل المحرفات أى الالفاظ التى حرفها المتكلم وغيرها
كتحريف مسعود بمسعد وناصر بنصر فاذا استعمل المحرف الاول تلك الالفاظ المحرفة فى المعانى المخصوصة
كانت دلالتها عليها وضعية ضرورة أنها ليست طبيعية ولا عقلية ولان استعمالها فى تلك المعانى وفهمها
منها للتوهم وضعها لها أى لتوهم أن اللفظ المحرف عين الموضوع اه وكتب أيضا قوله اما أن يكون للوضع
مدخل فيها أولا قد تجتمع الدلالة الوضعية والعقلية فى لفظ واحد بالنسبة الى مدلول واحد لكن باعتبارين
مثل قول القائل من وراء الجدار أنا حى اه فنرى (قوله أولا) بان يكون باقتضاء العقل كدلالة الكلام
على حياة المتكلم أو الطبع كدلالة أح على وجع الصدر (قوله بالنظر ههنا) فى زيادة النظر اشارة الى
أن الاولى ليست مقصودة بجميع أقسامها بالنسبة الى الابحاث البيانية لانها متعلقة بالدلالة العقلية التى
هى بعض أقسام الاولى كذا فى سم (قوله عند الاطلاق) لو قال عند حضور اللفظ لكان أحسن ليشمل
الدلالة بغير السماع كمشاهدة الخط الدال على اللفظ وكتذكره أفاده فى الاطول (قوله وهذه الدلالة) أى
اللفظية قال فى الاطول لا يخفى أن مطلق الدلالة الوضعية اما على تمام ما وضع له أو على جزئه أو على خارج
عنه الا أنهم خصوا هذا التقسيم بدلالة اللفظ الموضوع لان الدلالة الوضعية الغير اللفظية على الجزء
أو الخارج فى مقام الافادة غير مقصودة فى العادة لانه لا تستعمل الاشارة ولا العقد ولا النصب فى جزء المعنى
ولا لازمه اه (قوله على تمام) لفظ التمام انما ذكر لان العادة فى البيان أن يذكر التمام فى مقابلة الجزء
حتى كانه لا تحسن المقابلة بدونه فمن اعترض عليه بان ذكر التمام لغو يستحق أن يحذف غفل عن البيان
الاعرف اه أطول وكتب أيضا ما نصه أورد على تقسيم الدلالة أن اللفظ قد يقصد به نفسه كما يقال زيد
علم وحينئذ يصدق على دلالته على نفسه دلالة اللفظ على تمام ما وضع له وعلى دلالته على جزئه دلالته على
جزء ما وضع له وعلى دلالته على لازمه دلالته على الخارج عنه مع أنها لا تسمى مطابقة ولا تضمنا ولا التزاما
صرح به المحقق عضد الملة والدين فى شرح المختصر فلا يكون شئ من التعريفات الحاصلة من التقسيم مانعا
والجواب أن من قال بوضع اللفظ لنفسه جعل ذلك الوضع ضمنيا والمتبادر من اطلاقه الوضع القصدى
ومن لم يقل بدلالة اللفظ على نفسه ولا باستعماله فيه ووضعه له وهو التحقيق كما بيناه فى شرح الرسالة الوضعية
العضدية وان كان الاكثرون على خلافه فلا اشكال على قوله اه أطول مع بعض زيادة من الحواشى
المنقولة عن صاحب الاطول (قوله وتسمى الاولى) الاظهر أن يقول ونسمى على صيغة المتكلم ليكون
منبها على أن هذه التسمية على خلاف تسمية الميزانيين وليس لك أن تقول عبارته للمتكلم لانه ينطق بفساده
رفع كل من الاخيرتين اه أطول (قوله وضعية) قال فى الاطول لان مبناه الوضع فقط بخلاف الاخيرين
فانه انضم فيهما الى الوضع أمران عقليان توقف فهم الكل على الجزء وامتناع انفكاك فهم الملزوم عن
اللازم ولهذا يسمى كل من الاخيرين دلالة عقلية وفيه مسامحة اذ ليست الدلالة العقلية مشتركة بين
الاخيرين بل المسمى بها ما يصدق عليهما أى الدلالة على غير ما وضع اللفظ له ولو جعل عقلية مرفوعا خبرا
لقوله وكل من الاخيرتين لخلص من المسامحة وصح كون نسمى صيغة المتكلم لكنه خلاف ما يتبادر من نظم
كلامه اه وقوله مشتركة أى اشتراكا لفظيا ويمكن الجواب عن المسامحة بان مراده أن كلا منهما تسمى
عقلية مثل تسمية الانسان حيوانا فالمراد بالتسمية اطلاق لفظ الكلى على كل منهما (قوله لتمام المعنى)
أى لا لجزئه ولا للازمه (قوله انما هى من جهة حكم العقل) أورد أن الدلالة متحققة من غير حكم العقل
باستلزام حصول الكل حصول الجزء واستلزام حصول الملزوم حصول اللازم ودفع بان المراد بحكم العقل
الحكم بالقوة القريبة من العقل وهو مندفع بان الدلالة ليست من جهة ذلك الحكم بل من جهة الاستلزام
المذكور اه أطول (قوله والمنطقيون) أى أكثرهم والا فبعضهم يوافق البيانيين وذهب بعضهم
الى أن المطابقة والتضمن وضعيتان دون الالتزام كذا فى يس وكتب أيضا قوله والمنطقيون الخ لما كانت
مدخلية الوضع سببا بعيدا لم يلتفت اليه أهل هذا الفن وعولوا على السبب القريب لانه المؤثر دون السبب
البعيد وهو ملاحظة العقل كون هذا جزأ للمعنى الموضوع له أو لازما له فلهذا قال الشارح انما هى من جهة

والنصب والاشارات ثم الدلالة اللفظية اما أن يكون للوضع مدخل فيها أولا فالاولى هى المقصودة بالنظر ههنا وهى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق بالنسبة الى العالم بوضعه وهذه الدلالة (اما على تمام ما وضع) اللفظ (له) كدلالة الانسان على الحيوان الناطق (أو على جزئه) كدلالة الانسان على الحيوان أو الناطق (أو على خارج عنه) كدلالة الانسان على الضاحك (وتسمى الاولى) أى الدلالة على تمام ما وضع له (وضعية) لان الواضع انما وضع اللفظ لتمام المعنى (و) يسمى (كل من الاخيرتين) أى الدلالة على الجزء والخارج (عقلية) لان دلالة اللفظ على كل من الجزء والخارج انما هى من جهة حكم العقل بان حصول الكل أو الملزوم يستلزم حصول الجزء أو اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية

باعتبار أن للوضع مدخلا يقابل الوضعية والطبيعية كدلالة الدخان على النار (وتقييد الاولى) من الدلالات الثلاث (بالمطابقة) لتطابق اللفظ والمعنى (والثانية بالتضمن) لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له (والثالثة بالالتزام) لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا فرضنا لفظا مشتركا بين الكل وجزئه ولازمه كلفظ الشمس المشترك مثلا بين الجرم والشعاع ومجموعهما فاذا أطلق على المجموع مطابقة واعتبر دلالته على الجرم تضمنا والشعاع التزاما فقد صدق على هذا التضمن والالتزام أنها لدلالة اللفظ على تمام الموضوع له واذا أطلق على الجرم أو الشعاع مطابقة صدق عليها أنها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له أو لازمه وحينئذ ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث بالاخريين فالجواب أن قيد الحيثية ماخوذ في تعريف الامور التي تختلف باعتبار الاضافات حتى ان المطابقة هي الدلالة على تمام ماوضع له من حيث انه تمام ماوضع له والتضمن الدلالة على جزء ماوضع له من حيث انه جزء ماوضع له والالتزام الدلالة على لازمه من حيث أنه لازم ماوضع له وكثيرا ما يتركون هذا القيد اعتمادا على شهرة ذلك وانسياق الذهن اليه (وشرطه) أي الالتزام (اللزوم الذهني)

حكم العقل بالحصر يعني أن هذا هو السبب المؤثر اهـ سم وبهذا يندفع الاعتراض بان للوضع مدخلا في الدلالة فلا وجه للحصر (قوله باعتبار أن للوضع مدخلا فيها الخ) استفيد من كلامه أولا وآخرا أن الدلالة الوضعية لها معنيان أحدهما أعم من الآخر مطلقا وان الدلالة العلقية لها معنيان متباينان كما في الاطول (قوله كدلالة الدخان على النار) مثال للعقلية (قوله وتقييد الاولى) أي تقييد اضافة لا وصفية وفي نسخة وتختص وكتب أيضا قوله وتقييد الاولى الخ لا يخفى مافيه من المسامحة اذ ليس تقييد الدلالة على تمام ماوضع له او الدلالة الوضعية بالمطابقة بل تقييد الدلالة بالمطابقة لاجل الاولى وتحصيل اسمها فاسند الفعل الى السبب وعبارته توهم أن السابق من قبيل التسمية وهذا من قبيل التقييد مع أن الكل من قبيل التسمية كذا في الاطول (قوله والثانية بالتضمن الخ) اعلم أنهم اختلفوا اهل التضمن والالتزام فهم الجزء واللازم مطلقا أي سواء كان في ضمن الكل والملزوم أو استقلالا بان أطلق اسم الكل والملزوم على الجزء واللازم أولا مطلقا بل بشرط كونه في ضمن الكل أو الملزوم والمشهور هو الثاني وعليه ففهم الجزء واللازم من اللفظ على الاستقلال من دلالة المطابقة وان كان مجازا لانه دلالة اللفظ على تمام الموضوع له أي بالوضع النوعي اذ الوضع في المطابقة أعم من الشخصي والنوعي هذا محصل كلام الشارح في المطول وشرح الشمسية وهو المتجه وان اعترضه السيد في حاشية المطول بما أجاب عنه الفنري و بين أن هنالك دلالتين على كل من الجزء واللازم احداهما مطابقية وهي فهمه من اللفظ قصدا بواسطة القرينة لانه بهذا الاعتبار ليس في ضمن فهم الكل ولا في ضمن فهم الملزوم والاخرى تضمنية في الاول والتزامية في الثاني وهي فهم الجزء في ضمن فهم الكل المفهوم عند سماع اللفظ وان لم يكن مرادا منه للقرينة وفهم اللازم في ضمن فهم الملزوم المفهوم عند سماع اللفظ كذلك كذا في سم (قوله لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له) أي فيفهم عند فهمه (قوله كلفظ الشمس) لا يصدق عليه أنه مشترك بين الكل وجزئه ولازمه اذ الكل المجموع والشعاع غير لازم له بل للجرم وجوابه أنه اذا كان لازما للجرم كان لازما للمجموع قطعا تامل اهـ سم قال يس وفيه تامل وأقول مبنى الاشكال على رجوع ضمير لازمه الى المجموع وهو غير متعين بل يصح رجوعه الى الجزء وعليه فلا اشكال وعبارة الاطول ولو فرضت لفظا مشتركا بين اللازم والملزوم وبين المجموع دخل في تعريف كل من الدلالات الثلاث الاخريان اهـ وهي أوفق بما قلنا (قوله والشعاع التزاما) أي لا باعتبار هذا الوضع أعني الوضع للمجموع اذ هو باعتباره جزء لا لازم بل باعتبار وضع آخر وهو وضع الشمس للجرم فقط ولو قال بعد قوله على الجرم تضمنا وأطلق على الجرم مطابقة واعتبر دلالته على الشعاع التزاما أو بعد قوله على المجموع أو الجرم وجعل كلامه بعد ذلك على التوزيع لكان أوضح او يمكن تقدير هذا في عبارته فافهم (قوله على تمام الموضوع له) أي فيكون تعريف المطابقة غير مانع (قوله على جزء الموضوع له أو لازمه) أي فيكون تعريفا التضمن والالتزام غير مانعين (قوله وحينئذ ينتقض الخ) أما معرفة انتقاض تعريف المطابقة بالتضمن والالتزام مما مر ومعرفة انتقاض تعريفي التضمن والالتزام بالمطابقة مما مر فواضحان وأما معرفة انتقاض تعريف التضمن بالالتزام وتعريف الالتزام بالتضمن فلانه علم مما مر أن دلالة لفظ الشمس على الشعاع تكون مطابقة وتضمنا والتزاما فمن أجل كونها تكون تضمنا والتزاما ينتقض تعريف كل منهما بالآخر (قوله تعريف كل الخ) أي الحاصل من التقسيم (قوله بالاخريين) أي بالدلالتين الاخريين لا بتعريفهما كما قد يتوهم (قوله ان قيد الحيثية ماخوذ الخ) قال في الاطول فيه أن قيد الحيثية المعتبرة في الامور الاضافية الحيثية التقييدية التي توجب الفرق بالاعتبار والحيثية المعتبرة في مفهوم الدلالات للتعليل وتوجب التمييز بين أفراد الاقسام بالذات وفيه أيضا أن اعتبار قيد الحيثية وان دفع به خلل التعريف لكن يختل به ما اشتهر أن تقسيم الدلالة اللفظية الوضعية الى الدلالات الثلاث عقلي حاصر لان دلالة اللفظ الموضوع لمجموع المتضايفين على أحدهما بواسطة أنه لازم الآخر ليست دلالة على الجزء من حيث انه جزء بل من حيث انه لازم جزء آخر فلا يكون تضمنا ولا التزاما لانه ليس بخارج ثم قال هذا ونحن نقول دلالة اللفظ باعتبار كل وضع للفظ على انفراده اما على تمام ماوضع له أو على جزئه أو على الخارج عنه اذ المعنى الوضعي باعتبار الوضع الواحد لا يكون الا أحدهما فالحصر عقلي والتعريفات تامة اهـ

ملخصا

ملخصا اذ المطابقة دلالة اللفظ على تمام ماوضع له بالوضع الذى اعتبر لاجل تلك الدلالة والتضمن دلالته على جزء ماوضع له بذلك الوضع والالتزام دلالته على خارج ماوضع له بذلك الوضع واذا أخذ المقسم باعتبار الوضع الذى هو سبب تلك الدلالة ينساق الذهن الى تلك التعريفات التامة فالدلالة على الجزء مطابقة تضمنية سواء كان لازم جزء آخر أولا اذ لم تتقيد الدلالة على الجزء بكونها لاجل أنه جزء بل بكونها على جزء الموضوع له بذلك الوضع كذا بخط صاحب الاطول وقوله فيه ان قيد الحيثية المعتبرة فى الامور الاضافية الحيثية التقييدية قد يمنع اختصاص ذلك بالتقييدية أو تجعل الحيثية هنا التعليل (قوله أى كون المعنى الخارجى) نسبة الى الخارج عن معنى اللفظ من نسبة الجزئى الى الكلى لا الى الخارج بمعنى الواقع لان اللازم قد لا يكون خارجا بهذا المعنى اهـ سم (قوله المعتبر) أى فى دلالة الالتزام وكتب أيضا قوله المعتبر عند المنطقيين هو اللزوم البين بالمعنى الاخص المفسر بما ذكره بقوله عدم الخ فتوهم عبارته أنه لو أريد فى الاشتراط اللزوم البين بالمعنى الاعم لم يخرج كثير من معانى المجازات وليس كذلك بل يخرج كثير منها على ارادة هذا أيضا فكان الاولى أن يقول وليس المراد باللزوم اللزوم البين عند المنطقيين سواء كان بالمعنى الاعم أو بالمعنى الاخص واللزوم البين بالمعنى الاعم هو مايكفى تصور اللازم والملزوم فى جزم العقل باللزوم والبين هو مالا يحتاج فى فهم اللزوم الى دليل وغير البين ما يحتاج كلزوم الحدوث للعالم (قوله من معانى المجازات والكنايات عن أن يكون مدلولات التزامية) يقتضى أن دلالة المجاز على معناه بالالتزام وهو مخالف لما صوبه فى شرح الشمسية من أن دلالة المجاز على معناه المجازى بالمطابقة وان المراد بالوضع فى تعريف الدلالات أعم من الشخصى والنوعى حتى تدخل المجازات والمركبات اهـ يس أقول يمكن دفعه بان المراد عن أن تكون مدلولات التزامية بحسب الوضع الاصلى فلا ينافى أنها بحسب الوضع المجازى مدلولات مطابقية (قوله ولما تأتى الاختلاف الخ) لانه اذا كان معنى اللزوم عدم الانفكاك فكل لازم بهذا المعنى لا ينفك عن الملزوم فيكون كل واحد من لوازم الشئ مساويا للآخر فى الوضوح والخفاء لان كل واحد من اللوازم لا ينفك عن الملزوم بهذا المعنى اهـ سم وكتب أيضا قوله ولما تأتى الاختلاف الخ اعترضه السيد بان لازم لازم الشئ وان كان لازما لذلك الشئ لكن دلالة اللفظ على لازمه أظهر من دلالته على لازم لازمه وبحث فى هذا الاعتراض الفنرى بانه انما يتم اذا كان لازم لازم الشئ لازماله كما صرح به وليس بلازم سواء كان اللزوم بينا بالمعنى الاعم أو الاخص ثم احتج على ذلك فراجعه قال الحفيد والجواب عن الاعتراض أن المراد عدم التفاوت فى دلالة الالتزام على الاطلاق وان كان بغير واسطة كما هو الواقع المعتبر عند القوم أو أن المراد باختلاف الوضوح التفاوت فى الانتقال بحسب الزمان لا بالذات والتفاوت بين دلالة اللفظ على لازمه وبين دلالة اللفظ على لازم لازمه من قبيل الثانى فلا اعتداد بهذا التفاوت كما لا يخفى نعم بقى النقض حينئذ باعتبار التفاوت لا بحسب الدلالات التضمنية اهـ قال سم قوله نعم بقى النقض أى نقض الملازمة التى فى قوله ولما تأتى الاختلاف بالوضوح فى دلالة الالتزام أيضا ووجه ذلك النقض أن اللزوم فى دلالة التضمن بمعنى عدم الانفكاك المذكور ضرورة امتناع تخلف تعقل الجزء عن تعقل الكل مع اختلافها بالوضوح كما اعترف به الشارح فيما سيأتى هكذا يظهر فى مراده من هذا الكلام اهـ (قوله اشارة الخ) يعنى ان التقييد لغرض الاشارة ولو أطلق فلا اشارة الى ماذكر وان كان المفهوم عند الاطلاق وهو مطلق اللزوم الاعم من الذهنى والخارجى صحيحا كذا فى سم وفيه نظر يعلم من قول الاطول وشرطه اللزوم الذهنى لا الاعم الشامل للخارجى اذ اللزوم الخارجى لا يوجب انتقال الذهن من المسمى الى اللازم حتى يترجح به من بين سائر الامور الخارجية للدلالة عليه اهـ (قوله فكأنه أراد باللزوم) أى الذى لم يقل باشتراطه (قوله بعرف) أى بامر معروف فيما بين الجمهور كما بين الاسد والجراءة اهـ يس (قوله اذ هو المفهوم الخ) تعليل لحمل العرف فى كلام المصنف على العرف العام وهو ما لم يتعين فيه الناقل فليس الباعث للشارح على الحمل المذكور أنه لولا هذا الحمل لم يكن لقوله أو غيره فائدة لدخول العام والخاص فى قوله بعرف حتى يعترض بانه لو عمم فى العرف لكان قوله أو غيره اشارة الى دلالة المقام والتأمل فى القرينة ومن هنا يظهر أن المناسب أن يقرأ قول الشارح وغير ذلك بالنصب عطفا على العرف الخاص ويراد بغير ذلك دلالة المقام والتأمل فى

أى كون المعنى الخارجى بحيث يلزم من حصول المعنى الموضوع له فى الذهن حصوله فيه اما على الفور أو بعد التأمل فى القرائن والامارات وليس المراد باللزوم عدم انفكاك تعقل المدلول الالتزامى عن تعقل المسمى فى الذهن أصلا أعنى اللزوم البين المعتبر عند المنطقيين والا لخرج كثير من معانى المجازات والكنايات عن أن يكون مدلولات التزامية ولما تأتى الاختلاف بالوضوح فى دلالة الالتزام أيضا وتقييد اللزوم بالذهنى اشارة الى أنه لا يشترط اللزوم الخارجى كالعمى فانه يدل على البصر التزاما لانه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا مع التنافى بينهما فى الخارج ومن نازع فى اشتراط اللزوم الذهنى فكأنه أراد باللزوم اللزوم البين بمعنى عدم انفكاك تعقله عن تعقل المسمى والمصنف أشار الى أنه ليس المراد باللزوم الذهنى اللزوم البين المعتبر عند المنطقيين بقوله (ولو لاعتقاد المخاطب بعرف) أى ولو كان ذلك اللزوم مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام اذ هو المفهوم من اطلاق العرف (أو غيره) يعنى العرف الخاص

كالشرع واصطلاحات أرباب الصناعات وغيرذلك (والايراد المذكور) أي يراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح (لايتأتى بالوضعية) أي بالدلالات المطابقية (لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ) لذلك المعنى (لم يكن بعضها أوضح) دلالة عليه من بعض (والا) أي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ (لم يكن كل واحد) من الالفاظ (دالا عليه) لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع أن يكون كلام يؤدى هذا المعنى بطريق المطابقة دلالة أوضح أوأخفى لانه اذا أقيم مقام كل لفظ مايرادفه فالسامع ان علم الوضع فلاتفاوت في الفهم والالم يتحقق الفهم وانما قال لم يكن كل واحد لان قولنا هو عالم بوضع الالفاظ معناه أنه عالم بوضع كل لفظ فنقيضه المشار اليه بقوله والا يكون سلبا جزئيا أي لم يكن عالما بوضع كل لفظ فيكون اللازم عدم دلالة كل لفظ ويحتمل أن يكون البعض منها دالا لاحتمال أن يكون عالما بوضع البعض ولقائل أن يقول لانسلم عدم التفاوت في الفهم على تقدير العلم بالوضع بل يجوز أن يحضر في العقل معاني

القرينة فافهم (قوله كالشرع) كما اذا قيل بلغ الماء قلتين لانه يستلزم أن لايحمل الخبث وقوله واصطلاحات الخ كما بين التسلسل والبطلان عند المتكلمين اه يس (قوله لايتأتى بالوضعية) اندرج فيها سائر المجازات لانها دلالة اللفظ على تمام ماوضع له بالوضع النوعي بناء على أن المراد بالوضع في تعريف المطابقة مايعم الشخصي والنوعي كما صرح به الشارح في شرح الشمسية واذا كان جميع المجازات دلالتها وضعية مطابقة أشكل بان مدار هذا الفن عليها فكيف يتأتى حينئذ قولهم ان الايراد المذكور لايتأتى بالوضعية و يتأتى بالعقلية الا أن يقال ان أهل هذا الفن يمنعون ان دلالتها وضعية أو يراد بالوضعية والمطابقية ما كان بطريق الحقيقة فقط فليتامل كذا في سم أما على ما في السيرامي وغيره من أن الوضع المعتبر سواء كان شخصيا أونوعيا تعيين اللفظ بنفسه بلا واسطة القرينة بازاء المعنى لاتعيينه مطلقا بازائه و به صرح الشارح في التلويح وهذا الوضع منتف في المجاز فدلالته تضمنية أوالتزامية نظرا الى تحقيق الفهم ضمنا فتكون عقلية فلا اشكال وكتب أيضا قوله لايتاتى بالوضعية فان قلت التفسير أوضح دلالة على المقصود من المفسر مع اشتراكهما في الدلالة الوضعية قلت التفسير والمفسر انما يختلفان بكون أحدهما دالا على الماهية التفصيلية والآخر على الاجمالية فالاختلاف فيهما راجع الى نفس المدلول لاالى الدلالة اه فنرى أي فلا يكون مما الكلام فيه لان الكلام في اختلاف نفس الدلالة مع اتحاد المدلول (قوله أي بالدلالات) عبر بالجمع لان الاختلاف انما يتحقق فيه اه سم (قوله لان السامع الخ) هذا الدليل انما يفيد عدم تأتيه بين الدلالات المطابقية لابينها وبين غيرها وقضية كلام القوم أن المطابقة غير معتبرة مطلقا واعلم انهم اختلفوا في الكناية فقيل انها حقيقة وقيل انها مجاز وقيل لاحقيقة ولامجاز وعلى الأول والاخير يشكل قولهم والايراد المذكور لايتأتى بالوضعية فليتأمل اه يس (قوله لذلك المعنى) الواحد للكلام الذى روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال اه أطول (قوله لم يكن بعضها أوضح) لاستواء الجميع في الدلالة (قوله بوضع الالفاظ) أي بوضع جميع الالفاظ سواء كان عالما بوضع البعض أولا كما سيذكره (قوله لم يكن كل واحد دالا عليه) فيه بحث من وجهين أحدهما ان عدم العلم بالوضع لايستلزم عدم الدلالة لان الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند العلم بوضعه وهذا المعنى لازم للكلمة الموضوعة علم الوضع أولا وثانيهما أن عدم كون البعض أوضح لازم لشقي الترديد فانه اذا لم يكن كل واحد دالا لم يكن بعضها أوضح لان كون الشئ أوضح في الدلالة فرع دلالة الاوضح والواضح فلاوجه لتخصيص اللازم بالاول ويمكن دفع الاول بأن المراد بالدلالة هناك فهم المعنى ومدار وضوح الدلالة على سرعة الفهم و بطئه والثاني بانه نبه بما ذكره على منشا لزوم عدم كون البعض أوضح على التقدير الثاني وهو انتفاء الدلالة فكأنه قال والالم يكن كل واحد دالا فلا يكون بعضها أوضح فان قلت العلم بوضع جميع الالفاظ لايكفي في العلم بالمعنى اذلابد من العلم بوضع الهيئة أيضا فالتعرض لوضع الالفاظ لايكفي في اثبات أن الايراد المذكور لايتاتى في الوضعية لجواز أن يتاتى دلالة الهيئة قلت العلم بوضع الالفاظ على ماينبته لايكون بدون العلم بالهيئة اذ الهيئة جزء من اللفظ فتامل اه أطول (قوله لتوقف الفهم الخ) أورد انه يلزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المعنيين وأجاب عنه الشيخ في الشفاء بان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم بالوضع سابقا و بعض المتاخرين بان فهم المعنى من اللفظ يتوقف على فهم المعنى في الجملة قال الشارح هذا قريب من الاول وبان فهم المعنى من هذا اللفظ يتوقف على فهم المعنى لامن هذا اللفظ و بان فهم المعنى بالوضع يتوقف على فهم المعنى لابالوضع اه أطول مع اسقاط التنظير في جواب الشيخ في الشفاء فراجعه (قوله أن يكون) أي يوجد قال السيرامي يعلم من هذا أن دلالة الالفاظ على الخواص المستفادة بالذوق عقلية لاطبيعية وهو ظاهر ولا وضعية والا أدركها عالم الوضع وان لم يكن له ذوق ولم يدركها جاهله وان كان له ذوق واللازمان منتفيان اتفاقا فان قلت من الخواص التاكيد وقد وضع بازائه ان قلت ماهو من الخواص انما هو التاكيد الذى روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال وهو أمر يدرك بالذوق والتامل في القرائن وما وضع بازائه ان مطلق التاكيد وهو ليس من الخواص فقس على سائر الخواص اه ملخصا (قوله يكون سلبا جزئيا) وهو أعم

بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بادنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها بخلاف البعض فانه يحتاج الى التفات أكثر ومراجعة أطول مع كون الالفاظ مترادفة والسامع عالما بالوضع وهذا مما نجده من أنفسنا والجواب أن التوقف انما هو من جهة تذكر الوضع وبعد تحقق العلم بالوضع وحصوله بالفعل فالفهم ضروري (ويتاتى) الايراد المذكور (بالعقلية) من الدلالات (لجواز أن تختلف مراتب اللزوم في الوضوح) أي مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن ومراتب لزوم اللوازم للملزوم في الالتزام وهذا في الالتزام ظاهر فانه يجوز أن يكون للشئ لوازم متعددة بعضها أقرب اليه من بعض وأسرع انتقالا منه اليه لقلة الوسائط فيمكن تادية الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدالة عليه وضوحا وخفاء وكذا يجوز أن يكون للازم ملزومات لزومه لبعضها أوضح منه للبعض الآخر فيمكن تادية اللازم بالالفاظ الموضوعة للملزومات المختلفة وضوحا وخفاء وأما في التضمن فلانه يجوز أن يكون المعنى جزأ من شئ وجزأ الجزء من شئ آخر فدلالة الشئ الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشئ الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الانسان عليه

من السلب الكلي لصدقه معه ومنع الايجاب الجزئي (قوله بعض الالفاظ) أي كلفظ أسد (قوله بخلاف البعض) كغضنفر (قوله والجواب الخ) حاصله أن المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء أن يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث أنها دلالة التزام قد تكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع والتفاوت في سرعة الحضور وبطئه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطئه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات وفيه بحث لان الانتقال من المسمى الى الخارج من شرائط الدلالة الالتزامية وتذكر الوضع من شرائط الدلالة المطابقية وجعل الاختلاف لتفاوت الانتقال سرعة وبطأ اختلافا لذات الدلالة دون الاختلاف لتفاوت التذكر كذلك تحكم على انه يقتضي أن لا يعتبر اختلاف الطرق في الوضوح والخفاء باعتبار الدلالات الالتزامية بسبب لزوم حاصل من التامل في القرائن فانه اختلاف لا لذات الدلالة بل من جهة سرعة التنبه للقرينة وبطئه لاختلاف القرائن وضوحا وخفاء ولذلك تختلف تلك الدلالات باختلاف الاشخاص فالوجه أن يقال ولا يتاتى الاختلاف المذكور في الدلالات الوضعية لان المراد اختلاف بالنسبة الى البلغاء والاختلاف في المعاني الوضعية بسرعة التذكر وبطئه يستوي فيه العامة والخاصة اه أطول (قوله وبعد تحقق العلم بالوضع) أي تحقق حضور الوضع في الذهن وحصوله فيه بالفعل فالفهم ضروري فلا تفاوت فيه حينئذ قال الحفيد وفيه أن العلم بالمدلول الالتزامي لازم بعد حصول العلم بالعلاقة فالاولى أن يقال المراد الاختلاف في الوضوح بالنظر الى نفس الدلالة بان يكون بعض المدلولات واضح العلاقة قليل الواسطة والبعض الآخر بالعكس اه أي أو بعضها واضح القرينة والبعض الآخر خفيها (قوله بالعقلية) أي السابقة في كلام المصنف فال للعهد به احترازا عن العقلية غير اللفظية أفاده سم (قوله ومراتب لزوم اللوازم) أي التي هي المدلول الالتزامي لان دلالة الالتزام هي دلالة اللفظ على الخارج اللازم كما تقدم لكن يشكل عليه قوله الآتي فيمكن تادية الملزوم الخ لاقتضائه أن المدلول هو الملزوم مع أنه لا يكون كذلك في دلالة الالتزام وجوابه أنه أراد بالملزوم هنا المتبوع وباللازم التابع معتبرا في كل منهما اللازمية فوافق كلام الشارح هنا ما مر من أن دلالة الالتزام دلالة اللفظ على اللازم وفي الفنري ما نصه قوله فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة الخ فيه مناقشة وهي أن دلالة الالتزام هي دلالة اللفظ الموضوع للملزوم على اللازم ولا دلالة للازم من حيث هو لازم على الملزوم فتادية الملزوم بالفاظ موضوعة لتلك اللوازم المختلفة المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا أن يراد باللزوم التبعية وبالملزوم المستتبع وباللازم التابع ويلاحظ في كل منهما الملزومية بالمعنى المعتبر في دلالة الالتزام عند أهل هذا الفن فتامل قال يس وأجاب بعضهم بان هذا الكلام من الشارح اشارة الى ان الكناية على رأي السكاكي فيها الانتقال من اللازم الى الملزوم بعكس المجاز واعترض عليه المصنف بان اللازم من حيث هو لازم لا يدل على ملزومه وأجاب عنه الشارح بان مراد السكاكي باللازم هو التابع والرديف مثلا طول النجاد تابع لطول القامة دون العكس واذا جعل اللازم والملزوم في كلام الشارح على هذا الاصطلاح لم يتوجه ما ذكر فتامل (قوله وهذا في الالتزام الخ) أي اختلاف مراتب اللزوم (قوله لقلة الوسائط) المراد بالقلة ما يشمل العدم وكتب أيضا قوله لقلة الوسائط أو يكون ذلك البعض لازما بذاته والبعض الآخر بسبب عرف أو اصطلاح أو قرينة واضحة أو خفية كما في الاطول (قوله فيمكن تادية الملزوم) أي المعنى الملزوم كالكرم وقوله لهذه اللوازم ككثرة الضيافات ثم كثرة احراق الحطب ثم كثرة الرماد اه يس وكتب أيضا قوله فيمكن تادية الملزوم الخ يرد عليه ان اللازم ما لم يكن ملزوما لا ينتقل منه الى اللازم المراد كما صرح به المصنف في غير هذا الموضع أفاده في الاطول وجوابه ما سبق (قوله وأما في التضمن) أي فيحتاج الى بيان فنقول لانه الخ فظهرت معادلته لقوله وهذا في الالتزام ظاهر وكتب أيضا قوله وأما في التضمن فلانه يجوز الخ لا يخفى عليك ان الدلالة على الجزء من حيث هو مراد انما هو بالقرينة فاختلاف الدلالة التضمنية وضوحا وخفاء لا يقتصر على ما ذكره من الدلالة على الجزء والدلالة على جزء الجزء بل ربما يكون بتفاوت القرائن وضوحا وخفاء اه أطول (قوله فدلالة الشئ) أي دلالة دال

الشئ (قوله ودلالة الجدار على التراب أوضح الخ) أى لكونها بغير واسطة (قوله فان قلت الخ) حاصل الاعتراض أنه ينبغى أن يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان أولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان فتساوى الانسان والحيوان فى الدلالة على الجسم لان المفهوم منهما أولا هو الجسم وليس لك أن تجعل الاعتراض أنه ينبغى أن تكون دلالة الانسان على الجسم أوضح من دلالة الحيوان عليه لان دلالة الحيوان عليه أوضح من دلالته المطابقية ودلالة الانسان عليه أوضح من الاوضح من دلالته المطابقية والاوضح من الاوضح من الشئ أوضح من ذلك الشئ لانا نقول الاوضح من الاوضح من الدلالة المطابقية لشئ أوضح من الدلالة المطابقية له لا من الدلالة المطابقية لشئ آخر فتامل على أن كون الامر بالعكس أيضا مما يثبت المطلوب ولا يضر فلا طائل تحته والاختصاص للاشكال ببيان التضمن لانه لا يطرد القول بان فهم لازم اللازم بعد فهم اللازم لجواز أن يكون فهم اللازم موقوفا على فهم لازم اللازم اه أطول (قوله بل الامر بالعكس) وهو أن دلالة الشئ الذى ذلك المعنى جزء من جزئه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشئ الذى ذلك المعنى جزء منه عليه اه سم (قوله فان فهم الجزء سابق الخ) فالمفهوم من الانسان أولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان وحاصل السؤال اعتبار حال التركيب والجواب اعتبار حال التحليل فانه عند التركيب يفهم جزء الجزء ثم الجزء ثم الكل وعند التحليل على العكس اه سم وكتب أيضا قوله فان فهم الجزء سابق على فهم الكل قال السيد فيكون فهم جزء الجزء سابقا عليه بمر تبتين فتكون دلالة لفظ الكل عليه أوضح من دلالته على الجزء اه ويصح أن يراد بالجزء ما يشمل جزء الجزء وبالكل ما يشمل الجزء بالنسبة الى جزء الجزء لانه كل بالنسبة اليه (قوله نعم) أى فهم الجزء سابق على فهم الكل (قوله ولكن المراد) أى بالتضمن وقوله ههنا أى فى مقام بيان تاتى الايراد المذكور بالدلالة العقلية وكتب أيضا قوله ولكن المراد ههنا انتقال الذهن والدليل على ذلك ما فى المفتاح من أن ايراد المعنى على صور مختلفة لا يتاتى الا فى الدلالات العقلية وهى الانتقال من معنى الى معنى بسبب علاقة بينهما ويوافقه ما فى شرح القسطاس لكن شارح المطالع رد هذا القول الا أنه من أهل الميزان اه حفيد وبما أشير اليه من مخالفة اصطلاح أهل هذا الفن لاصطلاح أهل الميزان يندفع ما اعترض به السيد على جواب الشارح وقد ناقش صاحب الاطول السيد فى ذلك من ثلاثة أوجه فراجعه (قوله انتقال الذهن الى الجزء) أى المراد من اللفظ اذ المعتبر عند أهل هذا الفن انما هو فهم المراد لا الفهم مطلقا كما فى خط سم (قوله بعد فهم الكل) أى لا على أنه مقصود من اللفظ (قوله وكثيرا الخ) دفع لما يرد على الجواب من أنه لا يمكن فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل بل فهم الجزء وملاحظته أبدا سابق اه سم (قوله أن يخطر النوع بالبال) أى على طريق الاجمال لا التفصيل اذ خطوره بالبال مفصلا بدون خطور الجنس محال كما فى الفنرى (قوله ثم اللفظ المراد به الخ) أشار بكلمة ثم الى الانتقال من بحث الى آخر فانه انتقل من تعريف البيان وتحقيق التعريف الى تعيين ما يبحث عنه فى الفن وفاته قيدان لا بد منهما وبدونهما يختل تعريف كل من المجاز والكناية أحدهما قيد اصطلاح التخاطب حتى لا ينتقض تعريف الكناية بلفظ استعمل فيما وضع له فى اصطلاح التخاطب وهو غير ما وضع له فى اصطلاح آخر فانه لا ينصب ههنا قرينة على عدم ارادة ذلك الموضوع له وتعريف المجاز بلفظ مشترك بين لازم وملزوم فانه يصدق عليه اذا استعمل فى أحد معنييه أنه اللفظ المراد به لازم ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له ويمكن أن يدفع بان المراد اللفظ المراد به لازم ما وضع له من حيث انه لازم ما وضع له وثانيهما قيد على وجه يصح لئلا يدخل فى تعريفهما ذكر الاب وارادة الابن فانه لا يصح مع اللزوم بينهما فهو غلط واللفظ المراد به لازم ما وضع له لعلاقة لم يعتبر نوعها واللفظ المراد به لازم ما وضع له اذا جرى على اللسان سهوا واللفظ المراد به المشبه مع عدم ادعاء دخوله فى جنس المشبه به فان ذلك غلط لا يعد من المجاز ولا من الكناية اه أطول وكتب أيضا قوله ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له فيه أن اللفظ المراد به ذلك اما مجاز واما كناية كما سيأتى وقد حقق الشارح فى شرح الشمسية وغيره أن دلالة المجاز على معناه المجازى مطابقية فبينا فى قولهم السابق ان المراد هنا الدلالة العقلية لانها المختلفة وضوحا وخفاء وقد أسلفنا الكلام فى ذلك وأن الفنرى حقق أن هنالك دلالتين

ودلالة الجدار على التراب أوضح من دلالة البيت عليه فان قلت بل الامر بالعكس فان فهم الجزء سابق على فهم الكل قلت نعم ولكن المراد ههنا انتقال الذهن الى الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكره الشيخ الرئيس فى الشفاء أنه يجوز أن يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس (ثم اللفظ المراد به لازم ما

احداهما فهم الجزء واللازم وان لم يكونا مرادين فى ضمن فهم الكل والملزوم عند سماع اللفظ فقد تحققت فى المجاز والكناية الدلالة العقلية وان لم يكن الكلام عليهما فى هذا الفن من جهتها فراجع ماقدمناه وفى سم مانصه قوله المراد به لازم ماوضع له من هذا مع ما يأتى من قوله فانحصر فى الثلاثة يعلم أن المعتبر فى هذا الفن ليس الا المعنى المراد دون غيره وان أفاده اللفظ فالجزء واللازم اذا لم يكوناهما المراد من اللفظ غير معتبرين وان أفادهما اللفظ ومعلوم أن دلالة التضمن والالتزام تحقق وان لم يكن الجزء واللازم مرادا وحينئذ لاتكون معتبرة فليس تقسيم الدلالة فيما سبق لاعتبار دلالة التضمن والالتزام مطلقا لما علم أنها انما تعتبر حيث يكون المراد هو الجزء واللازم وانما ذاك التقسيم للتوطئة لبيان ماهو المعتبر وذلك بان يكون الجزء واللازم هو المراد لكن الدلالة عليهما حينئذ ليست تضمنية ولا التزامية بل مطابقية كما قرره الشارح وحينئذ يشكل الحال جدا فى التقسيم المذكور اذ لم يظهر له فائدة فليتأمل اه وماذكره بعد لكن مناف لما يقتضيه ماقبله من كون الدلالة حين ارادة الجزء أو اللازم تضمنية او التزامية وموافق لما اسلفه عن الفنرى من عدم كونها حينئذ تضمنية أو التزامية فلعل قصده بقوله لكن الخ الاضراب عما قبله ليوافق ما أسلفه عن الفنرى تأمل وكتب أيضا قوله المراد به لازم ماوضع له أى بان استعمل فيه بقرينة جعل المجاز من أقسامه والمجاز قطعا مستعمل فى اللازم وان كانت الكناية قد تطلق أيضا على اللفظ المستعمل فى معناه الحقيقى لينتقل منه الى اللازم فليتأمل اه سم فى حواشى المطول قال يس قال شيخنا ولك أن تحمل المراد فى المتن على أعم من أن يكون مستعملا فيه كما فى المجاز أو غير مستعمل فيه كما فى الكناية بالاطلاق الثانى لكن مذهب المصنف أن الكناية لاحقيقة ولا مجاز كما نقله السيوطى فى الاتقان اه ملخصا وكتب أيضا قوله المراد به لازم ماوضع له أى ارادة صحيحة جارية على قانون اللغة كما سيأتى والا فما كل لازم يراد باللفظ اذلا يصح اطلاق لفظ الاب على الابن والعكس كذا فى يس (قوله وضع له) صلة أو صفة جرت على غير ماهى له لعدم اللبس (قوله سواء كان اللازم الخ) فالمراد باللازم مالا ينفك عما وضع له فى الجملة اه أطول (قوله ان قامت قرينة) لم يقل ان أقيمت قرينة ليخرج ماقامت فيه قرينة من غير قصد المتكلم لان قصد المتكلم مما لا يطلع عليه فجعل القرينة دليل الاقامة اه أطول ولا يخفى أنه يفيد اشتراط قصد القرينة (قوله فعند المصنف الخ) وعند السكاكى الانتقال فى الكناية من اللازم الى الملزوم وسيأتى بيانه (قوله اذ لادلالة للازم) لجواز كونه أعم وفيه رد على السكاكى اه سم وهو تعليل لمحذوف أى لامن اللازم الى الملزوم اذ لادلالة الخ (قوله من حيث) اشارة الى أن دلالته فيما اذا كان مساويا لكونه ملزوما لا لانه مع التساوى يكون كل لازما وملزوما اه سم (قوله الا أن ارادة الموضوع الخ) أى بالتبع لا بالذات (قوله وقدم المجاز عليها) أى فى البحث فيما يأتى وفى التقسيم المتقدم وقال فى الاطول المقصود وجه التقديم فى البحث لا فى التقسيم فالتقديم فى التقسيم لتقدمه فى البحث على أن مفهومه وجودى ومفهومها عدمى اه أى والوجودى أشرف (قوله مقدم على الكل طبعا) أى يحتاج اليه الكل فى الوجود مع أنه ليس بعلة الكل اه مطول (قوله فان معنى الكناية) أى معناها الذى لابد من ارادته منها فلا تنافى بين هذا وبين قوله سابقا ومعنى الكناية يجوز الخ وكتب أيضا قوله فان معنى الكناية الخ ولان معنى المجاز من حيث هو مدلول المجاز ليس جزء مدلول الكناية من حيث هو مدلول الكناية ومن وجوه تقديم المجاز أنه أهم لكثرة مباحثه ومزيد دقائقه وكثرة مباحث ما يتوقف عليه وينبنى عليه وانه أبعد عن الحقيقة اه أطول (قوله التى كان أصلها التشبيه) فذكر المشبه به وأريد به المشبه فصار استعارة اه مطول قال فى الاطول بجعل أى الشارح معنى الانبناء على التشبيه ان حقيقته التشبيه ولك أن تجعل معناه أن علاقته التشبيه اه وكتب أيضا مانصه احترز عن التخييلية والمكنية على مذهب المصنف (قوله فتعين التعرض له) يقتضى أن التعرض للتشبيه لا لذاته بل لانبناء الاستعارة عليه فينافى ماسيأتى من جعله مقصدا برأسه لاشتماله على مباحث كثيرة وفوائد جمة لانه يقتضى أن التعرض له لذاته وقد تمنع المنافاة ويجعل التعرض له لذاته من حيث اشتماله على ماذكر ولغيره من حيث توقفه عليه تدبر (قوله أيضا) أى كالتعرض للمجاز والكناية (قوله قبل التعرض للمجاز الذى أحد أقسامه الاستعارة) يعنى أن تقديم التشبيه على جميع

وضع له) سواء كان اللازم داخلا كما فى التضمن أو خارجا كما فى الالتزام (ان قامت قرينة على عدم ارادته) أى ارادة ماوضع له (فمجاز والا فكناية) فعند المصنف انتقال فى المجاز والكناية كليهما من الملزوم الى اللازم اذلا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم الا أن ارادة الموضوع له جائزة فى الكناية دون المجاز (وقدم المجاز (عليها) أى على الكناية (لان معناه) أى المجاز (كجزء معناها) أى الكناية لان معنى المجاز هو اللازم فقط ومعنى الكناية يجوز أن يكون هو اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل طبعا فليقدم بحث المجاز على بحث الكناية وضعا وانما قال كجزء معناها لظهور أنه ليس جزء معناها حقيقة فان معنى الكناية ليس هو مجموع اللازم والملزوم بل هو اللازم مع جواز ارادة الملزوم (ثم منه) أى من المجاز (ماينبنى على التشبيه) وهى الاستعارة التى كان أصلها التشبيه (فتعين التعرض له) أى للتشبيه أيضا قبل التعرض للمجاز الذى أحد أقسامه الاستعارة المبنية على التشبيه

أقسام المجاز لتوقف بعضها عليه ولم يقدم على ذلك البعض فقط دون البعض الآخر الذى هو المجاز المرسل لان اتصال المجاز المرسل بالاستعارة جعلهما بابا واحدا ووجه تقديم التشبيه على الكناية أن المجاز متقدم عليها أفاده فى الاطول (قوله ولما كان الخ) جواب عما يقال قضية ماتقرر أن يكون مقدمة فلم جعل مقصدا اه سم (قوله بل جعل مقصدا برأسه) قال السيد الحق ان التشبيه أصل برأسه من أصول هذا الفن وفيه من النكت واللطائف البيانية مالا يحصى وله مراتب مختلفة فى الوضوح والخفاء لكن لا اشكال فى اختلافه فى ذلك ان قلنا ان دلالات التشبيهات عقلية وانه ليس المقصود بها معانيها الوضعية فان قولك مثلا وجهه كالبدر لا تريد به ماهو مفهومه وضعا بل تريد ان ذلك الوجه فى غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لاتنافى ارادة المفهوم الوضعى كما فى الكناية وهذا ما ارتضاه السيد فى شرح المفتاح اما ان قلنا ان دلالات التشبيهات وضعية وان المقصود بها معانيها الوضعية كما اختاره الشارح فى شرح المفتاح وصدر به السيد فى حواشيه على المطول فالامر مشكل لما تقدم من أن الاختلاف فى الوضوح والخفاء انما يتأتى بالدلالات العقلية لا الوضعية اه ملخصا من الفنرى وغيره (قوله فانحصر فى الثلاثة) أورد على الحصر الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف لانها ليست مما يدخل فى المراد بالتشبيه ههنا ولا مجازا ولا كناية اه أطول وفى يس نقلا عن بعض المحققين ممن كتب على المطول انها داخلة فى التشبيه وأن افرادها عنه للاختلاف فى حقيقتها واشتمالها على لطائف ودقائق اه وأقول يرده قول المصنف فيما يأتى والمراد ههنا الخ فتأمل

﴿التشبيه﴾

(قوله المبنى عليه الاستعارة) فيه أن المبنى عليه الاستعارة ما يكون وجه الشبه فى المشبه به أقوى والتشبيه الاصطلاحى المتكلم عليه فى هذا الباب لايخص ذلك كذا فى الاطول ويمكن الجواب عنه بان المراد المبنى عليه فى الجملة فافهم (قوله أى مطلق التشبيه) وهو التشبيه بالمعنى اللغوى كما يفيده كلام المطول وكما يفيده قوله الآتى يعنى أن التشبيه فى اللغة اه سم قال فى الاطول وانما عرف مطلق التشبيه لانه جنس التشبيه الاصطلاحى لان كلمة ما فى تعريف التشبيه الاصطلاحى عبارة عن التشبيه ويتضمن ظهور وجه المناسبة بين المعنى الاصطلاحى واللغوى (قوله أن يكون على وجه الاستعارة) فى السيرامى على المطول قوله على وجه الاستعارة مثل رأيت أسدا يرمى وقوله أو على وجه تنبنى عليه الاستعارة مثل زيد كالاسد وقوله أو غير ذلك مثل شبهت زيدا بالاسد اه وفى الحفيد قوله او غير ذلك الظاهر أن المراد به التجريد مثل قوله تعالى لهم فيها دار الخلد فانه ليس بتشبيه مصطلح ولا استعارة عند المصنف ولا مما تنبنى عليه الاستعارة ولذلك ذكره المصنف فى البديع وذلك التشبيه ليس بمقصود فى الآية اه فعلى هذا يكون نحو شبهت زيدا بالاسد داخلا فى قوله أو على وجه تنبنى عليه الاستعارة ولعل هذا أقرب اه (قوله أو على وجه الخ) وهو المقصود اه سم (قوله لئلا يعود الى التشبيه الخ) أى كما هو الظاهر المتبادر وعوده الى المطلق الذى فى ضمن المقيد خلاف الظاهر والحمل على الاستخدام أيضا خلاف الظاهر (قوله الذى هو أخص) فاللام فى التشبيه الاول للعهد وفى الثانى للجنس. اه مطول وقوله للعهد يعنى أن مدخولها نوع من جنس التشبيه اللغوى معهود متعارف بين القوم وكونها للعهد بهذا المعنى لاينافى أنها للجنس بمعنى النوع (قوله اذا أعيدت معرفة) أى بلفظها الاول قال يس وانظر هل الاعادة بالمرادف كذلك (قوله فليس على اطلاقه) وكذا ما يقال ان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى ألا ترى قوله تعالى وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله مع امتناع المغايرة ههنا اه سم (قوله هو مصدر الخ) لايقال تعريف الدلالة بالهداية تعريف بالمعرف لانهم عرفوا الهداية بالدلالة على مايوصل الى المطلوب لانا نقول ليس المقصود تعريف الدلالة بل التنبيه على أن المراد به ليس الدلالة التى هى صفة اللفظ كما يتبادر فى هذا المقام فان قلت لم تحمل الدلالة على ما هو صفة اللفظ واللفظ أيضا يدل على مشاركة أمر لامر كالمتكلم قلت فى عرف القوم لايسمى اللفظ بالمشبه على صيغة اسم الفاعل وانما يسمى به المتكلم اه أطول وكتب أيضا قوله هو مصدر قولك الخ انما قال ذلك لتكون الدلالة صفة المتكلم كما أن التشبيه كذلك وان كانت بالمعنى المشهور الذى هو كون اللفظ الخ صفة للفظ (قوله اذا هديته) ظرف لقولك وفى نسخ أى (قوله على

ولما كان فى التشبيه مباحث كثيرة وفوائد جة لم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة بل جعل مقصدا برأسه (فانحصر) المقصود من علم البيان (فى الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية)

﴿التشبيه﴾

أى هذا باب التشبيه الاصطلاحى المبنى عليه الاستعارة (التشبيه) أى مطلق التشبيه أعم من أن يكون على وجه الاستعارة أو على وجه تنبنى عليه الاستعارة أو غير ذلك فلم يأت بالضمير لئلا يعود الى التشبيه المذكور الذى هو أخص ومايقال ان المعرفة اذا أعيدت معرفة كانت عين الاولى فليس على اطلاقه يعنى أن معنى التشبيه فى اللغة (الدلالة) هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته اليه (على مشاركة أمر لامر فى معنى)

مشاركة أمر) هو المشبه وقوله لامر هو المشبه به وقوله فى معنى هو وجه الشبه وأما الدال والمشبه فهو المتكلم (قوله وهذا شامل الخ) أى التعريف المذكور للتشبيه اللغوى وكتب أيضا قوله وهذا شامل لمثل قاتل الخ قيل ليس مراده الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوى بشموله الامثلة المذكورة كما يدل عليه ظاهر كلام الفاضل المحشى اذ دخولها فى تعريف التشبيه اللغوى ليس بمحذور بل مستلزم وانما مراده التوطئة للاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحى الذى استفيد من كلام المصنف كما سيشير اليه بقوله أى فى المطول وينبغى أن يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا أو تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو ثم ورود الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحى يتوقف على أن هذه الامثلة ليست منه وان قصد به المشاركة التى هى لازم معناها وقد يمنع ذلك بناء على أنهم عدوا قوله تعالى اتخذ الهه هواه من قبيل التشبيه وكذا قول أبى الطيب

فان تفق الانام وأنت منهم * فان المسك بعض دم الغزال

وسموا أمثالهما تشبيها ضمنيا فالظاهر منه أن مثل قاتل زيد عمرا اذا قصد به التشبيه من قبيل التشبيه الاصطلاحى الضمنى اهـ فنرى قال يس فهو اذا لم يقصد به اللازم لا يرد على الاصطلاحى حتى يحتاج الى اخراجه عنه لاعتبار القصد فيه وان قصد به اللازم فلا نسلم حينئذ أنه ليس من التشبيه الاصطلاحى حتى يخرج عنه اهـ وقد أطال الحفيد الكلام هنا ثم قال فى آخره ثم ان قولنا جاء زيد وعمرو وقاتل زيد عمرا لا يصير تشبيها لغة واصطلاحا الا بان يجعل مستعملا فى المشاركة وأما بمجرد القصد بالتبع كما فى الاسرار القرآنية المفهومة تبعا فلا اهـ (قوله أى الدلالة الخ) أقرب ما ظهر لى فى تقريره أنه تفسير لما وأن قوله بحيث لا تكون تفسير لقوله لم تكن وكأنه جعل ما على أنها موصولة وأن تقدير عبارته أى الدلالة على مشاركة أمر لامر فى معنى التى بحيث لا تكون الا أنه أسقط التى فتامله ولو قال أى تشبيه لم تكن كما فى الاطول لكان أخصر وأحسن (قوله على وجه الاستعارة التحقيقية الخ) لا اهمال فى التعريف بترك التقييد بان لا تكون على وجه التمثيل لان الاستعارة التمثيلية داخلة فى التحقيقية وان يوهم قول المصنف فيما بعد وحسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل برعاية جهات حسن التشبيه أن التمثيل يقابل التحقيقية اهـ أطول (قوله نحو رأيت أسدا) ان كان مثالا للاستعارة التحقيقية فالمعنى نحو أسدا فى رأيت الخ وان كان مثالا للتشبيه فالمعنى نحو التشبيه المدلول عليه بقولك رأيت الخ وكذا يقال فيما بعد (قوله ولا على وجه التجريد) قيد به ليخرج تشبيه يتضمنه التجريد فيما اذا لم يكن تجريد الشئ عن نفسه لانه حينئذ لا تشبيه نحو لهم فيها دار الخلد فانه لانتزاع دار الخلد من جهنم وهى عين دار الخلد لا شبيهة بها بخلاف نحو لقيت بزيد أسدا فانه لتجريد أسد من زيد وأسد مشبه به لزيد لا عينه ففيه تشبيه مضمر فى النفس فمن احترز به عن نحو لهم فيها دار الخلد فلم يجرد عقله عن غواشى الوهم وكأنه توهم أن فى كل تجريد تشبيها اهـ أطول (قوله لا يسمى تشبيها اصطلاحا) قال فى المطول خلافا لصاحب المفتاح فى التجريد فانه صرح بان نحو رأيت بفلان أسدا ولقينى منه أسد من قبيل التشبيه اهـ (قوله وانما قيد الخ) الاخصر والاحسن أن يقول وانما ترك التخييلية اهـ يس (قوله ليس فى شئ من الدلالة الخ) أى فهى غير داخلة فى المراد بما حتى يحتاج الى أن يقول ولا على وجه الاستعارة التخييلية ومقتضى الظاهر ليست باثبات الا أنه ذكر نظرا الى معنى الاستعارة التخييلية الذى هو اثبات لازم المشبه به للمشبه والظرفية من ظرفية المقيد فى المطلق على حذف مضاف أى ليس فى شئ من ملابس الدلالة أو ليس فى ملابس شئ من الدلالة ولو قال ليس فيها شئ من الدلالة لكان أوضح وعبارة المطول ليس فيه دلالة الخ وهى تؤيد ما قلنا (قوله اذ المراد بالاظفار الخ) مجرده غير تام لانتقاضه بالاستعارة بالكناية اهـ حفيد أى فانها كالمنية مستعملة فى معناها الحقيقى وأجيب بان المنية مثلا تدل على التشبيه بسبب قرينتها كذا فى يس والذى يظهر أن الانتقاض بها لا يتجه على مذهب الجمهور لانها عندهم لفظ والمستعار منه المطوى وهو لم يرد منه معناه الحقيقى ولا على مذهب السكاكى لانها عنده لفظ المشبه المستعمل فى المشبه به فهو مجاز نعم قد يتجه على مذهب المصنف لانها عنده

وهذا شامل لمثل قاتل زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو (والمراد) بالتشبيه المصطلح عليه (ههنا) أى فى علم البيان (ما لم تكن) أى الدلالة على مشاركة أمر لامر فى معنى بحيث لا يكون (على وجه الاستعارة التحقيقية) نحو رأيت أسدا فى الحمام (و) لا على وجه (الاستعارة بالكناية) نحو أنشبت المنية أظفارها (و) لا على وجه (التجريد) الذى يذكر فى علم البديع نحو لقيت بزيد أسدا ولقينى منه أسد فان فى هذه الثلاثة دلالة على مشاركة أمر لامر فى معنى مع أن شيأ منها لا يسمى تشبيها اصطلاحا وانما قيد الاستعارة بالتحقيقية والكناية لان الاستعارة التخييلية كاثبات الاظفار للمنية فى المثال المذكور ليس فى شئ من الدلالة على مشاركة أمر لامر على رأى المصنف اذ المراد بالاظفار معناها الحقيقى

كالتخييلية فى أن كلا فعل فيقال كما أريد بالاظفار فى التخييلية معناها الحقيقى أريد بالمنية فى المكنية معناها الحقيقى (قوله على ما سيجىء) أى من الخلاف بين السكاكى وغيره (قوله فالتشبيه الاصطلاحى الخ) أعاده لاجل ايضاح ربط قوله فدخل الخ بما قبله وكان يكفيه أن يقول فالتشبيه الاصطلاحى مما مر (قوله فدخل فيه نحو قولنا زيد أسد) مما حذف فيه أداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا وما فى حكمه لمشبه مذكور ونحو قوله تعالى صم بكم عمى مما جعل المشبه به مع حذف الاداة خبر المشبه محذوف أو جار يا مجرى الخبر من الحال والمفعول الثانى من باب علمت والصفة والمضاف اليه نحو ماء اللجين أى ماء هو اللجين ولا يذهب عليك أنه يجوز أن يجعل المشبه به مبتدأ نحو الاسد زيد لان المبالغة فى التشبيه تدور على دعوى الاتحاد وجعل المشبه به مبتدأ وجعله خبرا سيان فى ذلك ويقرب منه لجين الماء فانه فى معنى لجين هو الماء نفذه ولا تعرض عن الحق وان غفل عنه كثيرون اه أطول (قوله على أنه) أى ما ذكر من نحو زيد أسد ونحو وصم بكم عمى كما فى يس (قوله لا استعارة) لكن الشارح جوز أن يكون من الاستعارة كما سيأتى (قوله حيث يطوى ذكر المستعار له) هو المشبه وهذا فى الاستعارة التصريحية اذ هى التى يطوى فيها ذكر المشبه بخلاف المكنية كما يأتى فى محله فانه فيها لا يطوى الا ذكر المشبه به وأما المشبه فيذكر فيها وانما اقتصر هنا على ذلك لان ما فى الآية بتقدير كونه استعارة انما يكون استعارة تصريحية لا مكنية اه سم وكتب أيضا ما نصه أى على وجه ينبئ عن التشبيه لا مطلقا اه فنرى (قوله بالكلية) أى لفظا وتقديرا (قوله ويجعل الكلام خلوا عنه) وههنا ليس كذلك لان المستعار له مراد ههنا لان قوله صم الخ لابد له من مبتدأ تقديره هم صم الخ وهو ضمير المستعار له اه سم (قوله صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام) أراد بدلالة الحال القرينة الحالية وبفحوى الكلام القرينة المقالية ثم الكلام مبنى على ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به حتى كأنه من افراده يصلح له لفظه كما يصلح لافراده الحقيقية واشتراط نفى القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقى فلا يرد أن كون اللفظ صالحا لارادة المنقول اليه وهو المعنى المجازى على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم اذ المجاز مشروط بالقرينة المانعة وقد يجاب بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة لا عدم احتمال الارادة وصلاحيتها اذ قد تقرر أن كل حقيقة تحتمل المجاز وان كان احتمال الامر جوحا غير ناشئ عن دليل وهذا لا ينافى افادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما فى الاصول اه فنرى وقوله وبفحوى الكلام القرينة المقالية تسمية القرينة المقالية بفحوى الكلام على خلاف ما فسر به الاصوليون الفحوى من أنها مفهوم الموافقة أى المفهوم الموافق حكمه حكم المنطوق ويظهر تسميتها بذلك على تفسيرها لغة ففى القاموس فحوى الكلام معناه ومذهبه اه اذ القرينة المقالية معنى لفظ ذكر مع اللفظ المجازى يمنع عن ارادة الموضوع له فاحفظه والعبارة المذكورة فى الشرح عبارة الكشاف ولو قدم فيها المنقول اليه على المنقول عنه لكان أولى ليتصل كل شرط بشروطه وبيانه أن خلو الكلام عن المستعار له أى المنقول اليه مصحح لان يراد بالمستعار منه المعنى المجازى أى المستعار له وعدم القرينة مصحح لان يراد المعنى الاصلى أى المستعار منه فيكون مجموع الخلو والعدم المذكورين متعلقا بصلاحية المعنيين على التوزيع كذا فى الحفيد وكتب أيضا قوله المنقول عنه وهو المستعار منه والمنقول اليه وهو المستعار له (قوله أى البحث فى هذا المقصود الخ) أقول فيه تنبيه على أن التشبيه الذى هو من مقاصد الفن لم يجعل نفسه موضوع مسائله بل أحد أركانه والمقصود معرفته لانه مبنى الاستعارة لا أركانه وبهذا اعلم أن البحث عن الشئ قد يكون بالحمل على أجزائه الخارجية ليحصل منه ملكة استنباط أحوال محمولة عليه اه أطول (قوله وأداته) المراد بها اما معنى الكاف ونحوه فيلائم المقصود بظرفيه ووجهه وأما نفس اللفظ الدال تنزيلا للدال منزلة المدلول اه أطول (قوله واطلاق الاركان على الاربعة) أى مع أن التشبيه الدلالة المخصوصة وليس واحد من الاربعة جزأ داخلا فيها فكيف تكون أركانا كذا فى الاطول (قوله باعتبار أنها مأخوذة فى تعريفه) قال سم فى حواشى المطول وهذا يشبه عد الفقهاء العاقدين والمعقود عليه والصيغة أركانا للبيع لانها ليست جزأ من حقيقة البيع لان البيع نقل الملك وهذه الاشياء ليست داخلة فى حقيقة النقل لكنها أجزاء لتعريف البيع لان البيع نقل البائع

على ما سيجىء فالتشبيه الاصطلاحى هو الدلالة على مشاركة أمر لامر فى معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد (فدخل فيه نحو قولنا زيد أسد) بحذف أداة التشبيه (و) نحو (قوله تعالى صم بكم عمى) بحذف الاداة والمشبه جميعا أى هم صم فان المحققين على أنه تشبيه بليغ لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام (والنظر) ههنا (فى أركانه) أى البحث فى هذا المقصود عن أركان التشبيه المصطلح عليه (وهى) أربعة (طرفاه) أى المشبه والمشبه به (ووجهه وأداته وفى الغرض منه وفى أقسامه) واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار أنها مأخوذة فى تعريفه

المبيع الى ملك المشترى بعوض بايجاب وقبول فدخلت فى حقيقة التعريف وان لم تدخل فى حقيقة المعرف وكتب أيضا قوله باعتبار أنها مأخوذة فى تعريفه لا يقال أخذها فى تعريفه يقتضى أنها أجزاء له لان التعريف نفس المعرف بحسب الذات لانا نقول لم تؤخذ فى التعريف على أنها جزء محمول على المعرف بل المحمول شئ آخر لكن باعتبار القياس اليها وتعلقه بها كذا فى سم على أن التعريف قد يكون بالامور الخارجية (قوله أعنى الدلالة) يقال عليه هلا عد الدلالة نفسها من الاركان بل كانت أولى اهـ يس ويدفعه انها نفس الشئ ذى الاركان فكيف تعد منها (قوله بالكاف ونحوه) اى لفظا أو تقديرا وكتب أيضا قوله بالكاف ونحوه مبنى على ادعاء أنه مراد فى التعريف اهـ حفيد أى مراد فى تعريف التشبيه الاصطلاحى لاخراج نحو قاتل زيد عمرا وتقدم ما فى ذلك (قوله ان التشبيه) أى لفظ التشبيه اهـ يس (قوله يطلق) أى مجازا اهـ يس (قوله على الكلام الدال الخ) وهو يشتمل على ما يدل على الاركان الاربعة فقول سم قضية هذا الوجه أن يكون الركن لفظ المشبه به والمشبه غير ظاهر تامل وكتب أيضا ما نصه فنزل الدال منزلة المدلول والدال على التشبيه وأن ليس الا واحدا منها لكنه كثيرا ما يكون حرفا لا يؤدى معناه الا بمعونة الطرفين والوجه كما هو شأن الحروف فجعل دال المجموع المشتمل على الاربعة واياك وأن تجعل ضمير أركانه الى التشبيه بمعنى الكلام المذكور بطريق الاستخدام أو الى تعريف التشبيه وضمير الغرض منه وأقسامه الى التشبيه بمعنى الدلالة المذكورة فانه بعيد عن مقام التفهيم اهـ أطول (قوله ولما كان الطرفان هما الاصل الخ) قال فى الاطول ونحن نقول قدم البحث عن طرفيه لان البحث عن التشبيه لانه مبنى الاستعارة التى هى أحد طرفى التشبيه فاهتمام صاحب البيان بالطرف فى الطرف الاعلى وهذا هو الوجه الاجلى وان خفى الى الآن ولا يبعد أن يقال قدم ليكون البحث عن الطرف فى طرف فتامل (قوله طرفاه اما حسيان) وأما نفس التشبيه فلا يمكن أن يكون حسيا لانه تصديق على الصحيح خلافا لمن قال هو انشاء وليس شئ من التصديقات حسيا كذا فى يس (قوله كالخد والورد) أى الجزئيين اذ الكليان غير حسيين فاذا جعل التشبيه من تشبيه الكلى بالكلى كان فى جميع ما ذكر تسامح لا فى أكثره فقط وكتب أيضا ما نصه فى القاموس ورد كل شجر نوره وغلب على الحوجم يريد الورد الاحمر اهـ أطول (قوله والريق) أى ماء الفم وكتب أيضا قوله والريق والخمر قال فى المفتاح كالريق اذا شبه بالخمر على زعم القوم قال السيد فى شرحه يريد القوم المولعين بشربها وفيه دفع لما يقال من أن طعم الخمر مكروه فليس لها لذة طعم والاشبه أنه أراد زعم علماء البيان حيث جعلوا التشبيه فى لذة الطعم وأشار الى أن الاشبه أن تشبيه الريق بالخمر ليس فى الطعم بل فى التذاذ وحانى اهـ أطول (قوله وفى أكثر ذلك تسامح) اشارة الى أن بعضها لا تسامح فيه كالصوت الضعيف والهمس فانهما مسموعان حقيقة وكالنكهة فانها مشموم حقيقة اهـ سم ويمكن دفع هذا التسامح باعتبار تقدير المضاف أى لون الخد ولون الورد ورائحة العنبر وطعم الريق وطعم الخمر وملاسة الجلد الناعم وملاسة الحرير واذا جعل التشبيه بين لون الخد ولون الورد كان وجه الشبه بينهما استمالة الانفس لهما وعلى هذا القياس فى بقية الامثلة (قوله انما هو لون الخد) مبنى على مذهب الحكماء والمتكلمون على أن المرئى هو الجسم وادعى بعضهم الضرورة فى ذلك بل الشارح نفسه فى شرح العقائد ممن ادعى الضرورة كذا فى يس (قوله لكن اشتهر فى العرف الخ) أى فكلام المصنف مبنى على العرف فلا تسامح وبحث فيه الفنرى بانه ليس المراد تشبيه النكهة التى هى رائحة الفم بنفس العنبر الذى هو مشموم عرفا بل برائحته فلا يكفى التشبث بالعرف فى دفع التسامح بالكلية عن هذا المثال قال سم ولقائل أن يقول ليس مقصود الشارح دفع التسامح بناء على العرف بل الاعتذار عن ارتكاب هذا التسامح بان العرف جرى به اهـ وأنت خبير بان التسامح المقصود دفعه بالبناء على العرف انما هو التسامح فى جعل العنبر محسوسا بحاسة الشم ولا يخفى أنه مندفع بالبناء على العرف لا التسامح فى جعل العنبر مشبها به فان هذا شئ آخر لم يتعرض له الشارح أصلا لا باثبات ولا بدفع فتبين أن بحث الفنرى مندفع فتدبر (قوله وشممت العنبر) بالكسر أشم بالفتح ويقال شممت بالفتح أشم بالضم كذا فى الفنرى والاول أفصح (قوله جهتى ادراك) أى طريقى ادراك وان كان العلم بمعنى الملكة سببا والحياة شرطا له

أعنى الدلالة على مشاركة أمر لامر فى معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار أن التشبيه فى الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة كقولنا زيد كالاسد فى الشجاعة ولما كان الطرفان هما الاصل والعمدة فى التشبيه لكون الوجه معنى قائما بهما والاداة آلة فى ذلك قدم بحثهما فقال (طرفاه) أى المشبه والمشبه به (اما حسيان كالخد والورد) فى المبصرات (والصوت الضعيف والهمس) أى الصوت الذى أخفى حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الفم فى المسموعات (والنكهة) وهى ريح الفم (والعنبر) فى المشمومات (والريق والخمر) فى المذوقات (والجلد الناعم والحرير) فى الملموسات وفى أكثر ذلك تسامح لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملامسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاجسام لكن اشتهر فى العرف أن يقال أبصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير (أو عقليان كالعلم والحياة) ووجه الشبه بينهما كونهما جهتى ادراك كذا فى المفتاح والايضاح فالمراد بالعلم ههنا الملكة التى يقتدر بها على الادراكات الجزئية

لانفس الادراك ولا يخفى اذ العلم نوع من الادراك والحياة مقتضية للحس الذى هو نوع من الادراك وفساده ظاهر لان كون الحياة مقتضية للحس لايوجب اشتراكهما فى الادراك على ماهو شرط فى وجه الشبه وأيضا لايخفى أن ليس المقصود من قولنا العلم كالحياة والجهل كالموت أن العلم ادراك كما أن الحياة معها ادراك بل ليس فى ذلك كبير فائدة كما فى قولنا العلم كالحس فى كونهما ادراكا (أو مختلفان) بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا (كالمنية والسبع) فان المنية أى الموت عقلى لانه عدم الحياة عما من شانه الحياة والسبع حسى أو بالعكس (و) ذلك مثل (العطر) الذى هو محسوس مشموم (وخلق كريم) وهو عقلى لانه كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة والوجه فى تشبيه المحسوس بالمعقول أن يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة والافالمحسوس أصل للمعقول لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها فتشبيهه بالمعقول يكون جعلا للفرع أصلا والاصل فرعا وذلك لايجوز * ولما كان من المشبه والمشبه به مالا يدرك بالقوة العاقلة ولا بالحس أعنى الحس الظاهر مثل الخياليات والوهميات

كما فى المطول (قوله لانفس الادراك) اذ لايقال فى الادراك انه جهة ادراك لان المراد به مطلق الادراك لاالادراك الذى هو العلوم المخصوصة فكل ادراك مندرج تحته فليس هناك ادراك لايندرج تحته ليكون هذا سببا له اه سم قال فى الاطول لايخفى أن الملكة كما أنها سبب لادراكات مسببة عن ادراكات فان الادراكات اذا تكررت وترسخت تصير ملكة والملكة تصير سببا لاسترجاع تلك الادراكات بلا تجشم كسب جديد فالادراك أولا سبب لحصول الملكة والملكة سبب لحصول الادراك ثانيا فالادراك أيضا سبب للادراك فلا صحة لنفى ارادة نفس الادراك اه ملخصا ثم قال والاوجه أن وجه الشبه كونهما سببى انتفاع بالموافق فانه لاانتفاع بدون العلم كما انه لاانتفاع بدون الحياة اه (قوله وطريق) عطف تفسير (قوله على ماهو شرط فى وجه الشبه) فان شرطه أن يكون مشتركا بين الطرفين اه سم (قوله بل ليس فى ذلك كبير فائدة) أى بل لو فرض قصده لم يكن فيه كبير فائدة (قوله بأن يكون المشبه عقليا الخ) فى تقديم هذا القسم تنبيه على انه أكثر (قوله والسبع) بفتح الباء وضمها وسكونها المفترس من الحيوان اه أطول (قوله عما من شأنه) قال السيد وقيل عدم الحياة عمن اتصف بها وهو الاظهر اه وكأن وجهه صدق الاول بالنطفة ولا تتصف بالموت تأمل اه سم وفى السيرامى قوله عما من شانه منقوض بالجنين فالاولى أن يقال عمن اتصف بها اه وفى الفنرى انما لم يقل عدم الحياة عمن اتصف بها مع أنه الظاهر والمذكور فى عامة الكتب لانتقاضه بقوله تعالى وكنتم أمواتا فأحياكم والاصل الحقيقة واما انتقاض التفسيرين بقوله تعالى لنحيي به بلدة ميتا فجوابه المصير الى المجاز باتفاق أهل اللغة (قوله والعطر الخ) قال فى العروس وقد يعترض عليه بامرين أحدهما أن العطر نفس الطيب لارائحته الثانى أن هذا من قلب التشبيه فانه انما يشبه خلق الكريم بالعطر اه وسيدفع الشارح الثانى بقوله والوجه الخ (قوله وخلق كريم) اما باضافة الخلق الى الكريم أى خلق شخص كريم واما بالوصف فيكون من قبيل عيشة راضية أطول (قوله تصدر عنها الافعال) أى الحميدة وقوله بسهولة أى برفق (قوله والوجه الخ) جواب سؤال أشار اليه بقوله الآتى والافالمحسوس أصل للمعقول (قوله والافالمحسوس أصل للمعقول) قال الحفيد أصالة المحسوس باعتبار العلم والادراك به لامطلقا كما يشعر به تعليله والتشبيه لايقتضى الا أصالة المشبه به فى وجه الشبه لامطلقا فيمكن تشبيه المحسوس بالمعقول بلا اعتبار المبالغة وتقدير المعقول محسوسا نعم تشبيه العطر بالخلق هنا ان اعتبر فى الرائحة الملائمة للشامة فالمشبه أصل وفى الكلام مبالغة واحتياج الى التقدير ولكن ان اعتبر التشبيه فى الحسن والتذاذ الغير فالمشبه به أصل كما هو المعهود فلا حاجة الى التكلف اه (قوله مستفادة من الحواس) ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعنى المستفاد من ذلك الحس اه أطول ومطول وكتب أيضا قوله مستفادة من الحواس لان النفس فى مبدا الفطرة خالية من العلوم لكن لها آلات بها تدرك الامور المحسوسة وهى الحواس الخمس فاذا أحست بها تنبهت لامور مشتركة بينها ولامور يخالف بعضها بعضا وهى أمور كلية والعلم بها عقلى فادراك العقل متأخر عن الحس مستفاد منه وللنفس قوة بها يحدث ما ينفع النفس وهى القوة العقلية وقوة بها يحدث ما ينفع البدن وهى الشهوة وقوة يدفع بها ما يضر البدن وهى العصب اه سيرامى (قوله ومنتهية اليها) لان العلوم ترجع الى الاوليات لئلا يلزم التسلسل والمحسوسات أصل الاوليات اه سم (قوله وذلك لايجوز) أى بدون الطريق السابق (قوله مالا يدرك بالقوة العاقلة) فيه ميل الى مذهب الحكماء والا فلا مدرك عند المتكلمين سوى القوة العاقلة والحواس الظاهرة وليست الحواس الباطنة مثبتة عند المتكلمين اه حفيد (قوله مثل الخياليات) ليس المراد هنا بالخياليات ما اصطلح عليه الحكماء وتقدم فى بحث الوصل والفصل من الصور المحفوظة فى الخيال المدركة بالحس المشترك المتادية اليه من الحواس الظاهرة فان الاعلام الياقوتية التى جعلها أهل هذا الفن من الخياليات ليست من الصور المحسوسة المدركة بالحس المشترك اذ لم يتعلق بها احساس قط بل المراد بها ما سياتى فى قول الشارح وهو المعدوم الخ وكذا ليس المراد بالوهميات هنا ما اصطلح عليه الحكماء وتقدم فى بحث الفصل والوصل من المعانى الجزئية المدركة بالوهم كصداقة زيد المخصوصة لان أنياب

والوجدانيات أراد أن يجعل الحسي والعقلي بحيث يشمل لانها تسهيلا للضبط بتقليل الاقسام فقال (والمراد بالحسي المدرك هو أو مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة) أعني البصر والسمع والشم والذوق واللمس (فدخل فيه) أي في الحسي بسبب زيادة قولنا أو مادته (الخيالي) وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس (كما في قوله وكان محمر الشقيـ*ـق) هو من باب جرد قطيفة والشقيق ورد أحمر في وسطه سواد ينبت بالجبال (اذا تصوّب) مال الى السفل (أو تصعّد) مال الى العلو (أعلام ياقوت نشر*ن على رماح من زبرجد) فان كلا من العلم والياقوت والرمح والزبرجد محسوس لكن المركب الذي هذه الامور مادته ليس بمحسوس لانه ليس بموجود والحس لا يدرك الا ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئة مخصوصة (و) المراد (بالعقلي ما عدا ذلك) أي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة (فدخل فيه الوهمي) أي الذي لا يكون للحس مدخل فيه (أي ما هو غير مدرك بها) أي باحدى الحواس المذكورة (و) لكنه بحيث (لو أدرك لكان مدركا بها) وبهذا القيد يتميز عن العقلي (كما في قوله) أيقتلني والمشرفي مضاجعي * (ومسنونة زرق كانياب أغوال) أي أيقتلني ذلك الرجل الذي

الاغوال ورؤس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن أن يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها وليست أيضا مما له تحقق كصداقة زيد بل المراد بالوهميات ما سيأتي من قول المصنف فدخل فيه الوهمي أي ما هو الخ لكن في جعل الخياليات مما لا تدرك بالقوة العاقلة نظر لا يخفى فان الخيالي يدرك بها وأما مادته فدركة بالحواس على ما سيجيء اه ملخصا من يس وغيره (قوله والوجدانيات) أي المدركة بالوجدان أي القوى الباطنة كالالم والجوع واللذة اه يس (قوله تسهيلا للضبط الخ) قد يقال هذا الغرض حاصل على تقدير تفسير الحسي بمعناه المشهور أعني المدرك باحدى الحواس وتفسير العقلي بما عداه فيدخل فيه الخيالي مع أن هذا أولى من حيث ان فيه تجوزا في تفسير العقلي فقط بخلاف ما سلكه فان فيه تجوزا في تفسير كل منهما وكان الحامل له على ما ذكر أن ادخال الخيالي في الحسي أنسب لقربه منه من حيث انه يدرك من حيث مادته بالحس وقد يقال ادخاله في الحسي نظرا للحيثية المذكورة ليس أولى من ادخاله في العقلي من حيث نفسه فان العقل يدرك نفس الخيالي اه سم وفي الفنري انما جعلوا الخياليات من قبيل الحسيات لانهما يشتركان في ادراك الصور غير أن الحس يدركها بحضور المادة والخيال بدونها (قوله وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا الخ) انما سمي هذا النوع بالخيالي لاجتماعه من صور محفوظة في الخيال الذي هو خزانة الحس المشترك الذي يتأدى اليه جميع المدركات الحسية اه فنري (قوله كما في قوله) أي كمشبه به في قوله (قوله الشقيق) هو شقائق النعمان بضم النون أضيفت الى النعمان بمعنى الدم أو الى النعمان بن المنذر لانه انتهى الى أرض فيها من الشقائق ما أعجبه فقال ما أحسن هذه الشقائق أحموها وكان أول من حماها الا الى نعمان بالفتح وهو واد في طريق الطائف يقال له نعمان الاراك وكأنه رد الشاعر الشقائق الى المفرد لضرورة الشعر اذ لم يوجد الشقيق بمعنى الشقائق بل الشقائق للواحد والجمع اه أطول (قوله من باب جرد قطيفة) أي من اضافة الصفة الى الموصوف وقال سم في حواشي المطول أي من اضافة الاعم الى الاخص لان محمرا وجردا أعم من شقيق ومن قطيفة وهي التي يسميها بعضهم بيانية اه (قوله اذا تصوّب أو تصعد) قيد المشبه بهذا القيد لان أوراق الشقائق ليست على هيئة العلم من غير ميل الى السفل والعلو اه أطول (قوله أعلام) جمع علم وهو ما يشدّ فوق الرمح اه أطول (قوله لكن المركب الخ) قال في الاطول ويمكن تفسير الشعر بما يخرج المشبه به عن كونه خياليا بان يجعل أعلام ياقوت بمعنى أعلام كالياقوت في الحمرة فيكون تشبيها بليغا ويراد بالزبرجد خشب مخضر كالزبرجد فيكون استعارة (قوله ولا مادته) أي بتمامها سواء أدرك بعض مادته بالحس أولا كذا في الاطول (قوله لا يكون للحس مدخل فيه) بان لا يدرك هو ولا مادته بالحس (قوله ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها) اعترض عليه مولانا حيدر رحمه الله تعالى بان المراد بالادراك المذكور في الشرطان كان مطلق الادراك فالملازمة غير مسلمة لان المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس وان كان المراد الادراك في الخارج اتحد الشرط والجزاء وجوابه أن المراد منه الادراك حال كونه موجودا أو الادراك بنفسه لا بصورته فلا غبار اه فنري وقوله فلا غبار أي لا يرد عليه أن المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس لان المحسوس المدرك على هذا الوجه لا وجود له بل هو أمر يتوهمه العقل وليس المدرك بالعقل نفسه بل صورته ولا يرد عليه اتحاد الشرط والجزاء وفيه شيء الا أن يكتفى باختلاف العنوان أفاده يس وكتب أيضا قوله لو أدرك الخ أي لو أدرك على الوجه الجزئي فلا ينافيه كون أنياب الاغوال متصوّرة اذ ما لا يتصوّر لم يتصوّر جعله مشبها به وبهذا القيد يتميز عما يدرك بالوجدان ويصح قوله وما يدرك بالوجدان عديلا له قال الشارح وبهذا القيد يتميز عن العقلي يعني به تميز الخاص عن العام والا لم يصح الحكم بدخوله فيه ورب ما يقال أراد التميز عن العقلي الصرف وما ذكرنا أحسن اه أطول (قوله كما في قوله) أي كمشبه به في قول امرئ القيس اه أطول (قوله أيقتلني) يريد الرجل الذي أوعده في حب سلمى اه مطول (قوله والمشرفي) صفة لمحذوف أي والسيف المشرفي كما يشير اليه الشارح (قوله مضاجعي) أي ملازمي كما في المطول فجعل المضاجعة كناية عن الملازمة قال في الاطول ولا يبعد أن يراد بالمضاجع حقيقته ويكون فيه اشعار بان قصد أحد قتلي لا يمكن الا في حال اضطجاعي ونومي (قوله كانياب أغوال) الانياب جمع ناب وهو السن

توعدني والحال أن مضاجعي سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام محددة النصال صافية مجلوة وأنياب الاغوال مما لا يدركها الحس لعدم تحققها مع انها لو أدركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب أن يعلم في هذا المقام ان من قوى الادراك مايسمى متخيلة ومفكرة ومن شأنها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع أشياء لا حقيقة لها والمراد بالخيالي المعدوم الذى ركبته المتخيلة من الامور التى أدركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع أن الغول شئ يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع (ومايدرك بالوجدان) أى دخل أيضا في العقلي مايدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيا (كاللذة) وهي ادراك

خلف الرباعية والاغوال جمع غول وهى ساحرة الجن والمنية وشيطان يأكل الناس أودابة رأتها العرب وعرفتها وقتلها تأبط شرا اه أطول (قوله والحال ان مضاجعي الخ) جعل مضاجعي مبتدأ والمشرفي خبرا ولا باس بتقديم الخبر مع كونه معرفة كالمبتدا لانه يجوز فيما لا التباس فيه على ماهو التحقيق ولا التباس هنا لانه يعلم من استبعاد القتل أن له ملازما يمنع القتل فاللائق تعيينه بالمشرفي لا تعيين المشرفي به ومن الناس من توهم أن الشارح جعل الكلام قلبا وابتلي ببيان نكتة القلب ولم يات بما يفيد اه أطول (قوله الى مشارف اليمن) هى قرى وجعل في القاموس مشارف من الشام وانما رد المشارف الى المشرف لان الجمع لا ينسب اليه مالم يرد الى المفرد اه أطول (قوله وسهام الخ) أشار الى أن مسنونة صفة لسهام محذوفة وأن معنى مسنونة محددة النصال والا فالسن في الحقيقة وصف لنصالها وأن معنى زرق صافية مجلوة والانسب بقوله كأنياب أغوال أن المراد رماح مسنونة الاسنة لان الاسنة هى الاشبه بانياب الاغوال لانها أعظم من النصال والانسب بقوله زرق تفسير السن بالتحديد والصقل على ما في القاموس أفاده في الاطول وأقول يلزم على تفسير السن بالتحديد والصقل أن لا يكون لقوله زرق كبير فائدة لاستفادة الصفاء والجلاء على هذا من مسنونة فما صنعه الشارح أولى تأمل (قوله وأنياب الاغوال مما لا يدركها الحس) أى ولا يدرك مادتها قال في الاطول وفي كون أنياب الاغوال مما لا تدرك مادته بالحس نظر لان مادته العظم وكأنه مبني على توهم أنياب لا من جنس العظم لانها تفعل مالا يمكن للعظم بل لا يعلم أن مادته أى شئ لانه لا مناسبة لها بشئ من القواطع ولا تخترع على صورة الناب المتعارف بخصوصه بل على صورة مهياة له مناسبة في الجملة لصورة الناب اه أقول مادة المشبه به الانياب والاغوال فعلى تسليم أن الانياب موجودة وهو الظاهر ليست الاغوال موجودة فلا يخرج بوجود بعض مادته عن أن يكون وهميا وانما قلنا وهو الظاهر لان الانياب عند التحليل انما تعتبر غير مقيدة بالاضافة الى الاغوال كما فعل في أعلام ياقوت والانياب لا بقيد تلك الاضافة موجودة فاحفظه (قوله أن من قوى الادراك) أى القوى التي يتم بها أمر الادراك فلا يقال هذا يقتضى أن المفكرة مدركة والمقرر خلافه ثم هذا توطئة لقوله والمراد بالخيالي الخ وذكره مع أنه مفهوم مما تقدم لان معه زيادة تحقيق (قوله مايسمى متخيلة ومفكرة) أى قوة واحدة تسمى متخيلة اذا استعملتها النفس بمعونة الوهم ومفكرة اذا استعملتها بمعونة العقل ولو مع الوهم وفي الحفيد هنا كلام غير ظاهر (قوله ومن شأنها تركيب الصور) أى المدركة بالحس المشترك وقوله والمعاني أى المدركة بالواهمة (قوله والتصرف فيها) أى بالتركيب والتفصيل فهو عطف لازم وكذا مابعده (قوله واختراع أشياء لا حقيقة لها) كانسان له جناحان أو رأسان أو لا رأس له (قوله مااخترعته المتخيلة) أى على صورة المحسوس فهو بحيث لو وجد كان مدركا بالحس الظاهر (قوله مايدرك بالقوى الباطنة) قال في الاطول فسروا الوجداني بما يدرك بالقوى الباطنة ومدركاتها لا تخرج عن الصور والمعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس فان المدرك من القوى الباطنة اما الحس المشترك وهو لا يدرك الا الصور واما الواهمة وهي لا تدرك الا المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس فليس مايدرك بالوجدان بعد الخيالي والوهمي السابقين الا المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس لكن في كون كل مايدرك بالقوى الباطنة وجدانيا خفاء اذ المشهور في الوجداني مايجده كل أحد من نفسه عقليا صرفا كان كاحوال نفسه أو مدركا بواسطة قوة باطنية فتخصيص الداخل بالوجداني من بين سائر مدركات القوى تخصيص بلا مخصص اه وهذا يفيد أن المراد بالقوى الباطنية الحواس الخمس الباطنة وكذا كلام المطول والحفيد وقوله مايجده كل أحد من نفسه أى دون مايدركه من غيره كما يقتضيه عموم تفسيره بما يدرك بالقوى الباطنة وقوله عقليا صرفا الخ أى وتفسير الوجداني بما ذكر يخرج هذا العقلي الصرف فتحصل أن تفسيره بذلك غير جامع وغير مانع وسيأتي عن الحفيد الاعتراض بان اللذة والالم المجعولين من الوجدانيات غير مدركين بالقوى الباطنة ويمكن دفع ذلك كله بان المراد بالقوى الباطنة في التفسير ماهو أعم من الحواس الخمس الباطنة وبالادراك فيه ادراك الشخص من نفسه وكأنه قيل الوجدانيات هي مايدركه الشخص من نفسه باحدى قواه الباطنية الشاملة للحواس الخمس وغيرها هذا ما تيسر لي في بيان هذا المقام فتامله وفي ابن يعقوب مانصه القوى الباطنة مثل القوة التي يدرك بها الشبع والتي يدرك بها الجوع والتي يدرك بها

الغضب والتى يدرك بها الغم والتى يدرك بها الفرح والتى يدرك بها الخوف ونحو ذلك فهذه الاشياء تدرك بقوى باطنية بسبب تكيف تلك القوى بها فتدركها النفس بها وتسمى تلك القوى وجدانا وسميت عقلية لخفائها وعدم ادراكها بالحواس وليست من العقليات الصرفة لانها جزئيات موجودة فى الخارج لا كلية تدرك بالعقل كالعلم والحياة فان اعتبرت من حيث انها كلية تتصوّر بالعقل خرجت عن معنى كونها وجدانية لكن تسمى بذلك باعتبار أصل ادراكها اه (قوله ونيل) انما زاد النيل بمعنى الوجدان لان اللذة لاتحصل بمجرد ادراك اللذيذ بل لابد معه من وصول اللذيذ الى المستلذ اه حفيد ولم يكتف بالنيل عن الادراك لان مجرد النيل من غير احساس وشعور بالمدرك لا يكون التذاذا اه ع ق (قوله لما هو الخ) أى لامر لائق بالمدرك كالتكيف بالحلاوة للذائق اه حفيد (قوله عند المدرك) انما قيد بذلك لان المعتبر كماليته وخيريته بالقياس الى المدرك لا فى نفس الامر لانه قد يعتقد الكمالية والخيرية فى شئ فيلتذ به وان لم يكونا فيه وقد لا يعتقدهما فيما تحققتا فيه فلا يلتذ به اه حفيد على المطول. (قوله من حيث هو كذلك) أى كمال وخير وانما قال ذلك لان الشئ كالمسك قد يكون كمالا وخيرا من وجه دون وجه والالتذاذ به انما يكون من ذلك الوجه (قوله وليسا أيضا من العقليات) أى حتى يدخلا فى العقلى (قوله الصرفة) أى التى لا يتعلق بها احساس أصلا (قوله لكونهما من الجزئيات) اذ الكلام فى لذة هذا الشئ المخصوص وفى ألم هذا الشئ المخصوص اه سم (قوله المستندة الى الحواس) أى الباطنة اه يس (قوله بل من الوجدانيات الخ) لا يخفى أن اللذة ليست من المحسوسات الظاهرة ولا من المعانى المتعلقة بها فلا تكون من مدركات القوى الباطنة فالاولى أن يجعل الوجدان قوة أخرى غير القوى المشهورة كما أشار اليه قدس سره فى بحث القوى من شرح المقاصد اه حفيد على المطول (قوله والمراد ههنا اللذة والالم الحسيان) أى الناشئان عن الحس قال الفنرى محصل الفرق بين اللذة العقلية والحسية أن الحسية ما يكون المدرك بالكسر من الحواس والمدرك مما يتعلق بالحواس وأما العقلية فهى ما يكون المدرك فيها العقل والمدرك من العقليات كالادراك وقس على هذا الفرق بين الألمين وكتب أيضا قوله اللذة والالم الخ اعلم أن حد كل من اللذة والالم يشمل عقلى كل منهما وهو ما يكون ادراكه بمجرد العقل والمدرك عقلى محض كاللذة التى هى ادراك الانسان شرف علمه المحض والتألم الذى هو ادراكه نقصان جهله الخالص لكن المقصود اللذة والالم الحسيان لانهما هما المحتاج لادخالهما فى العقلى وذلك كاللذة والالم الحاصلين للنفس بنيل الذائقة لمذوقها الحلو أو المر وبنيل الباصرة لمبصرها الجميل أو الخبيث وبنيل اللامسة لملموسها اللين أو الخشن وبنيل السامعة لمسموعها المطرب أو المنكر وبنيل الشامة لمشمومها الطيب أو المنفر وفهم من قولنا كاللذة الحاصلة للنفس وجه كونها باطنية ولو كانت أسبابها حسية فالذوق مثلا انما يدرك به حلاوة الحلو وليست الحلاوة نفس اللذة بل هى معنى حصل عن ادراك الحلاوة فى قوة باطنية نفسانية وقد تكون اللذة وهمية كما يوجد من استطابة صورة الموجود عند توهم الاتصاف به وعلى هذا لا يقال اللذة حسية كسائر المحسوسات فما معنى كونها وجدانية باطنية لانا نقول معناها قائم بالنفس ولو كان سببه الحس اه ع ق (قوله من العقليات الصرفة) كالعلم والحياة قال فى المطول فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة اه (قوله أى المعنى الذى الخ) وهو فى زيد كالاسد الجراءة كما سيأتى لا الشجاعة لانتفائها فى الاسد اذ هى الاقدام عن روية وذلك يختص بالنفس العاقلة اه سم وكتب أيضا قوله أى المعنى الخ قال فى العروس وما حيث وقعت فى الحدود نكرة موصوفة بمعنى شئ لكنها فى هذا المحل ليست بمعنى شئ لانه عند أهل السنة الموجود ووجه الشبه قد يكون عدميا اه (قوله أى المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه) أى لزيادة اختصاص له بهما كما فى المطول وغيره (قوله وذلك) أى هذا التفسير المزاد فيه القصد اه سم (قوله مع أن شيأ منها ليس وجه الشبه) أى فلا بد من زيادة القصد فى تفسير وجه الشبه لتخرج هذه المذكورات وكتب أيضا قوله مع أن شيأ منها ليس وجه الشبه اللهم الا أن تعرض فائدة لقصد المتكلم كالتعريض بمن لا يفهم المشابهة فى وجه من الوجوه (قوله وذلك الاشتراك يكون الخ) يؤخذ منه أن تحقيقا وتخييلا منصوبان على الخبرية

ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك (والالم) وهو ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك ولا يخفى أن ادراك هذين المعنيين ليس بشئ من الحواس الظاهرة وليسا أيضا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك والمراد ههنا اللذة والالم الحسيان والا فاللذة والالم العقليان من العقليات الصرفة (ووجهه) أى وجه الشبه (ما يشتركان فيه) أى المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه وذلك أن زيدا والاسد يشتركان فى كثير من الذاتيات وغيرها كالحيوانية والجسمية والوجود وغير ذلك مع أن شيأ منها ليس وجه الشبه وذلك الاشتراك يكون (تحقيقا أو تخييلا والمراد بالتخييلى) أن لا يوجد ذلك المعنى فى أحد الطرفين أو كليهما

الاعلى سبيل التخييل والتاويل (نحوما فى قوله وكأن النجوم بين دجاه *) جمع دجية وهى الظلمة والضمير لليل وروى دجاها والضمير للنجوم (سنن لاح بينهن ابتداع * فان وجه الشبه فيه) اى فى هذا التشبيه (هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض فى جوانب شئ مظلم أسود فهى) أى تلك الهيئة (غير موجودة فى المشبه به) أعنى السنن بين الابتداع (الاعلى طريق التخييل وذلك) أى وجودها فى المشبه به على طريق التخييل (أنه) الضمير للشان (لما كانت البدعة وكل ماهو جهل تجعل صاحبها كمن يمشى فى الظلمة فلا يهتدى للطريق ولا يامن من أن ينال مكروها شبهت البدعة بها) أى بالظلمة (ولزم بطريق العكس) اذا أريد التشبيه (أن تشبه السنة وكل ماهو علم بالنور) لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما أن النور يقابل الظلمة (وشاع ذلك) أى كون السنة والعلم كالنور والبدعة والجهل كالظلمة (حتى تخيل أن الثانى) أى السنة وكل ماهو علم (مما له بياض واشراق نحو أتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك) أى وتخيل أن البدعة وهى كل ماهو جهل مما له سواد واظلام (كقولك شاهدت سواد الكفر

ليكون المحذوفة مع اسمها وليس ذلك بعدان ولو وبعد كما فى العروس أن يكونا منصوبين على المفعول من أجله لانهما لم يشتركا من أجل ذلك ولا حالا الا ان مجىء الحال مصدرا لا ينقاس على الصحيح ولا تمييزا لان الاشتراك ليس من جهة تحقيق ولا تخييل والاظهر أنهما مصدران مؤكدان اه يس والاظهر أنهما مبينان للنوع (قوله الاعلى سبيل التخييل) أى التوهم بان يثبته الوهم ويقرره بتأويل غير المحقق محققا كعادة الوهم فى أحكامه الغير الواقعة فى نفس الامر وذلك كاف فى هذا الباب وفى كلام سم تفسير التخييل بالفرض والتقدير كما سيأتى وكتب أيضا قوله الاعلى سبيل التخييل لوسمى تخييلا لكان أحسن لان المشبه متخيل لا مخيل لكنه سمى تخييلا باعتبار تخييله لغيره كذا فى يس (قوله والتأويل) العطف تفسيرى اه سم (قوله نحوما) أى وجه الشبه فى قوله الخ (قوله جمع دجية) كغرفة وغرف (قوله والضمير لليل) أى فى قوله

رب ليل قطعته بصدود * وفراق ما كان فيه وداع
موحش كالثقيل تقذى به العيـ * ـن وتابى حديثه الاسماع

اه فنرى (قوله والضمير للنجوم) واضافة الدجى اليها للابسة اه سم (قوله فان وجه الشبه الخ) قال فى العروس وتحرير العبارة انه شبه النجوم بالسنن والجامع حصول النور وهو خيالى فى السنن وشبه الدجى بالابتداع وهو خيالى فى الابتداع وجعل فى ضمن ذلك تشبيه الهيئة بالهيئة اه يس (قوله فى جوانب شئ مظلم) المناسب أن يقول بين الظلمة اه حفيد وقال فى الاطول فى جوانب شئ مظلم هى الظلمات وقصد بجعل الظلمة مظلمة أنها مظلمة بذاتها كما أن الضوء مضىء بذاته اه ملخصا ومثله يقال فى أسود (قوله أعنى السنن بين الابتداع) أشار الى أن فى البيت قلبا وسيصرح به (قوله الاعلى طريق التخييل) أى الاعلى طريق الفرض والتقدير لان البياض والاشراق والظلمة من أوصاف الاجسام ولا توصف السنة والبدعة بهما لكونهما من المعانى اه سم (قوله انه) أى لانه اه أطول (قوله لما كانت البدعة الخ) قال فى العروس كونه جعل التشبيه أولا بين الابتداع والظلمة وأنه لزم عنه تشبيه الهدى بالنور فيه نظر والاولى العكس كما هو نص البيت فان الذى دخلت عليه أداة التشبيه هو الاجدر بان يجعل المقصود وغيره لازم عنه الا أن يكون لاحظ فى ذلك تقدم الظلمة فى الخلق على النور أو لقوله تعالى يخرجهم من الظلمات الى النور اه وقال فى الاطول ووجه جعل تشبيه السنة بالنور فرع تشبيه البدعة بالظلمة دون العكس أن العلم قد يكون مع الضلال كما فى العالم الغير العامل والجهل لا ينفك عن الضلال أو ان التنفير عن البدعة متقدم على الترغيب فى السنة فالتشبيه فى البدعة أسبق او أن ظلمة الكفر كانت سابقة قد ارتفعت بالسنة فتشبيه الجهل والبدعة يستحق أن يكون سابقا على تشبيه العلم والسنة وجعل السكاكى كلا منهما مستقلا اه (قوله وكل ماهو جهل) أى وكل فعل ارتكابه جهل ليكون من جنس البدعة التى عطف عليها لان البدعة ناشئة عن الجهل لا أنها جهل بنفسها ويعلم من هذا أن نفس الجهل يجعل صاحبه فى ظلمة بالاولى ومثل هذا يقال فى قوله السنة وكل ماهو علم أى كل فعل ارتكابه علم أى ناشئ عن العلم (قوله ولا يامن من أن ينال مكروها) أى من الوقوع فى مهلكة أو العثور على داهية مهلكة (قوله شبهت) جواب لما (قوله ولزم بطريق العكس الخ) فانه اذا شبه البدعة بالظلمة لزم تشبيه ما يقابلها وهو السنة بالنور اه سم وكتب أيضا قوله ولزم بطريق العكس أى المقابلة فيه نظر لانه لا يلزم من تشبيه أحد الضدين بشئ تشبيه الضد الآخر بضد ذلك الشئ اذ ما ثبت لاحد الضدين لا يلزم أن يثبت ضده للآخر قال فى العروس ولعله يريد انجرار الذهن من تشبيه البدعة بالظلمة الى تشبيه السنة بالنور اه يس (قوله ان تشبه السنة الخ) لانها تجعل صاحبها كمن يمشى فى النور فيهتدى للطريق ويامن المكروه ولم يقل ذلك اكتفاء بفهمه من المقابلة (قوله وشاع ذلك) اى على ألسنة الناس وتداولوه فى الاستعمال حتى تخيله الوهم (قوله ان الثانى) قدم الثانى على خلاف ترتيب الوجود والذكر السابق لقوة شاهده وشرفه اه أطول (قوله واشراق) أى اضاءة (قوله بالحنيفية) أى بالملة الحنيفية المنسوبة الى الحنيف أى الثابت على الاسلام اه أطول (قوله البيضاء) يصح كون اطلاق البيضاء على الشريعة حقيقة بلا تشبيه بناء على ان الاطلاق لتوهم وجود

من جبين فلان فصار) بسبب تخيل أن الثانى مما له بياض واشراق والاول مماله سواد واظلام (تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها) أى النجوم (ببياض المشيب فى سواد الشباب) أى أبيضه فى أسوده (أو بالانوار) أى الازهار (مؤتلقة) بالقاف أى لامعة (بين النبات الشديد الخضرة) حتى يضرب الى السواد فبهذا التأويل أعنى تخييل ماليس بمتلون متلونا ظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع فى كون كل منهما شيأ ذا بياض بين شئ ذى سواد ولا يخفى أن قوله لاح بينهن ابتداع من باب القلب أى سنن لاحت بين الابتداع (فعلم) من وجوب اشتراك الطرفين فى وجه الشبه (فساد جعله) أى وجه الشبه (فى قول القائل النحو فى الكلام كالملح فى الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا) لان المشبه أعنى النحو لا يشترك فى هذا المعنى (لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة) اذ لا يخفى أن المراد به ههنا رعاية قواعده واستعمال أحكامه مثل رفع الفاعل ونصب المفعول وهذه ان وجدت فى الكلام بكمالها صار صالحا لفهم المراد وان لم توجد بقى فاسدا ولم ينتفع به (بخلاف الملح) فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل فى الطعام القدر الصالح منه أو أقل أو أكثر بل وجه الشبه هو الصلاح باعمالهما والفساد باهمالهما (وهو) أى وجه الشبه (اما غير خارج عن حقيقتهما)

البياض كما أشار اليه المصنف ويصح أن يكون تشبيها بليغا أى كالذات البيضاء ويصح أن يكون استعارة على مذهب من جوزها فى زيد أسد وعلى هذين فلا تخييل ومثله يقال فى قوله شاهدت سواد الكفر الا أنه على احتمال التشبيه يكون من باب لجين الماء وكتب أيضا قوله البيضاء هذا لا يدل الا على ثبوت البياض دون الاشراق كما هو المدعى ولو أريد بالبيضاء الشمس وجعل صفة للحنيفية بتاويلها بالمشرقة كقولك مررت بزيد الاسد أى الجرىء لم يدل الا على تخييل الاشراق اه أطول (قوله من جبين فلان) الجبين ما بين العين والاذن الى جهة الرأس ولكل انسان جبينان يكتنفان الجبهة وخص بالذكر لانه أول ما يبدو وعند الالتفات حيث يقصد تتبع الشخص ليظهر وجهه (قوله فصار تشبيه النجوم الخ) هذا هو الموافق لنظم البيت ولكنه ليس موافقا لما سبق من قوله شبهت البدعة بالظلمة الخ فان تفريع ذلك أن يقال فصار تشبيه الهدى بين الابتداع بالنجوم بين الظلام ولعل الجمع بين كلاميه انه أراد أولا التشبيه الاصلى ثم أراد هنا التشبيه المقلوب اه يس (قوله كتشبيهها) أى صار ذلك التشبيه بواسطة الوجه التخييلى صحيحا كما أن تشبيهها صحيح بواسطة وجه محقق كما فى تشبيه النجوم بين الدجى ببياض الشيب الخ (قوله أى النجوم) أى بين الدجى (قوله ببياض الشيب) أى بالشعر الابيض الكائن فى وقت الشيب فى سواد الشباب أى الكائن بين الشعر الاسود الكائن فى وقت الشباب الباقى على سواده ضرورة أن النجوم لم تشبه بنفس البياض فى السواد بل بالابيض فى الاسود ولذلك قال الشارح اى أبيضه فى أسوده (قوله أو بالانوار) جمع نور بفتح النون وسكون الواو وقد اشترك تشبيهها ببياض الشيب وتشبيهها بالانوار الخ فى كون الوجه فيهما محققا فى الطرفين لكن وجه الشبه فى التشبيه بالشيب الخ الهيئة الحاصلة من حصول أشياء بيض فى جنب شئ أسود والوجه فى الثانى الهيئة الحاصلة من حصول أشياء لونها مخالف للون ما حصلت فى جانبه اذ الانوار لا تتقيد بوصف البياض (قوله أى لامعة) ولو لم تكن بيضاء فقد يحصل اللمعان فى غير الابيض (قوله بين النبات الشديد الخضرة) الذى يرى أسود فنبه به على أن المحقق أعم من المحقق فى الواقع أو فى المرأى وبادئ النظر اه أطول (قوله ولا يخفى) أى من قولنا السابق أعنى السنن بين الابتداع وقولنا ظهر اشتراك النجوم الخ (قوله من باب القلب) لانه جعل فى جانب المشبه النجوم التى هى نظير السنن فى جانب المشبه به بين الدجى فالمجعل السنن فى جانب المشبه به بين الابتداع ليتوافق الجانبان قال فى المطول وكان اللطيفة فى القلب بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هى التى تلمع من بينها ونظر صاحب العروس فى القلب بانه لا ينقاس لغة وهذا الشاعر ليس ممن يحتج بقوله اه يس (قوله لان المشبه أعنى النحو الخ) يفيد ان المشبه به أعنى الملح ثابت له هذا المعنى وهو ظاهر ان أريد بالقليل القدر الصالح منه وبالكثير ما زاد على ذلك وهذا غير مناسب لقوله الآتى فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل فى الطعام القدر الصالح منه أو أقل أو أكثر والمناسب له أن يراد بالقليل ما لم يزد على القدر الصالح منه وبالكثير ما زاد فيكون قوله القدر الصالح منه أو أقل راجعا الى قوله يحتمل القلة وقوله أو أكثر راجعا الى قوله والكثرة فان قلت الاقل من القدر الصالح كيف يجعل من القليل المحكوم بكونه مصلحا قلت الاصلاح بالنسبة اليه بمعنى تخفيف الفساد هذا ما ظهر لى هنا فتدبره (قوله لا يحتمل القلة والكثرة) أى لا يحتمل شيأ منهما الا أنه ليس مرددا بينهما ويتعين فيه أحدهما اه أطول (قوله رعاية قواعده) أى بتمامها وقوله واستعمال أحكامه أى جميعها (قوله وهذه ان وجدت فى الكلام الخ) ولو سلم أنه برعايته فى بعض أجزاء الكلام يحصل النحو فالفساد بقلته لقوته فى البعض لا بكثرته اه أطول (قوله اما غير خارج عن حقيقتهما) أى حقيقة شئ من الطرفين وقوله أو خارج أى عن حقيقة واحد منهما أو المراد غير خارج عن حقيقة كلا الطرفين أو خارج عن حقيقة كليهما ولا يخفى أن قوله غير خارج يشمل نفس الحقيقة ولذا اختاره على الداخل وانما قدمه على القسم الثانى مع كونه سلبا له وغير عريق فى لطائف التشبيه بل لا يجرى فيه الحاق الناقص بالكامل الذى هو العمدة فى باب التشبيه اذ هو مبنى الاستعارة وكيف وقد تقرر أنه لا تتفاوت الاشياء فى الذاتيات وهى فى الامور المتشاركة فيها سواء لتقسيم الثانى وتذييله بتفصيل فلو قدم لافضى لفصل قسم عن آخر بفصل طويل ولا يذهب عليك أن دخول بعض المفهومات الكلية فى حقائق الاشخاص

وخروج بعضها من تدقيقات الفلاسفة وهم معترفون مع طول باعهم بالعجز عن تمييز أجزاء الحقيقة عن غيرها لتعسر تمييز الجنس عن العرض العام وتعسر تمييز الخاصة عن الفصل اما أهل العرف واللسان فالداخل عندهم في الانسان مثلا ما كان مثل الرأس واليد والرجل والخارج مالم يكن مثل ذلك وهم براء عن التشبيه في مفهوم داخل في الحقيقة وليس التشبيه عندهم الا في المعاني القائمة بالطرفين وليس الجنس والنوع عندهم الا الاخص والاعم فالماشي نوع المتحرك عندهم والمتحرك جنسه فامثال هذا التقسيم من تفلسف السكاكي كذا في الاطول وكتب أيضا مانصه فان قلت قد تقدم في وجه الشبه أن المراد به المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه حتى جعل الشارح فيما سبق أن الاشتراك في كثير من الذاتيات ليس من وجه الشبه في شئ فهل ذلك يشكل على قوله هنا اما غير خارج عن حقيقتهما قلت قال الفنري نقلا عن الشارح ان هذا اذا كان وجه الشبه أمرا خارجا أما اذا كان داخلا أو تمام ماهية الشئ فلا ينبغي أن يشترط هذا القيد أعني زيادة الاختصاص اه وقد قدمنا لك عن الاطول ان أهل اللسان لا يشبهون في المفهوم الداخل وان التقسيم المذكور من تفلسف السكاكي وقيل معنى الخصوصية السابقة كونه في قصد المتكلم مما ينبغي أن يشبه فيه لافادته ولو باعتبار مايعرض في الاستعمال من نحو تعريض كما تقرر فلا تنافي بين ماهنا وماسبق اه (قوله بان يكون تمام ماهيتهما) وهو النوع (قوله أو جزأ منهما) جنسا أو فصلا (قوله تشبيه ثوب بآخر في نوعهما أو جنسهما أو فصلهما كما يقال الخ) يعلم منه أنه ليس المراد بالنوع والجنس والفصل ماتقصده المناطقة بكل منها بل مايقصد عرفا (قوله أو جنسهما أو فصلهما) أي أو في الجنس والفصل معا فاو هذه مانعة خلو (قوله في كونهما كتانا) أي ثوبي كتان ليكون من التشبيه في النوع وقوله أو ثوبا تمثيل للتشبيه في الجنس وقوله أو من القطن تمثيل للتشبيه في الفصل الذي هو الجار والمجرور ولا يخفى صحة اعتبار الشارح ثوب الكتان نوعا والكائن من القطن فصلا وان كان اعتبار ثوب القطن نوعا والكائن من الكتان فصلا صحيحا أيضا كما هو شان الامور التي يكفي فيها جعل الجاعل واعتبار المعتبر (قوله أي معنى قائم بهما الخ) قال في الاطول أي الخارج لابد أن يكون معنى قائما بالطرفين والخارج الذي ليس كذلك غير صالح لكونه وجه شبه اه (قوله اما حقيقية) أي متحققة في الموصوف على حيالها بمعنى أنها موجودة فيه استقلالا أي لا بالقياس الى شئ آخر (قوله متمكنة في الذات) أي بحيث تستقل الذات في الاتصاف بها وقوله متقررة فيها تفسير لما قبله (قوله باحدى الحواس) أي الظاهرة (قوله كالكيفيات) الكيفية نسبة الى الكيف كالمائية الى الماء والكمية الى كم وضعت لما يجاب به عن السؤال بكيف وخصها المتكلمون ببعض الاحوال وكيفيته فتكيف من مصنوعاتهم صرح به أهل اللغة وليس المقدار والحركة منها عندهم كما يعلم من فنهم فلذا قال الشارح وفي جعل الخ وقيل أراد بالكيفيات مطلق الصفات ولو جعل قوله كالكيفيات الجسمية مثالا للصفة الحسية وقوله مما يدرك بيانا لها واشارة الى تعيينها لم يرد شئ كذا في الاطول (قوله أي المختصة بالاجسام) فيه تنبيه على أن نسبتها الى الجسم بسبب اختصاصها به (قوله وهي قوة مرتبة الخ) أي في عرف الحكمة وأما في اللغة فهو حاسة العين ونفسها كذا في الاطول وكتب أيضا قوله وهي قوة مرتبة الخ فيه نظر لانه لا يصدق على بصر بعض الحول فان الحول قد يكون بتقاطع العصبتين الى العينين وقد يكون بعدم تلاقيهما فلا يصدق التعريف على بصر من لم يتلاق عصبتاه ولا يخفى أنه يدرك بالبصر غايته أنه لا يدرك مطابقا اذا لم يكن حوله فطريا بل يكون عارضا ويرى الواحد اثنين ويصدق على قوى أخرى مودعة فيهما كذا في الاطول وقوله لانه لا يصدق على بصر بعض الحول الخ بل لا يصدق على بصر الاعور وقوله ويصدق على قوى أخرى الخ كاللمس وقد يدفع الثاني بان هنالك قيدا حذف لظهوره أي تدرك بها المبصرات (قوله مرتبة) أي مقررة مثبتة (قوله في العصبتين المجوفتين الخ) وذلك أنه قام من جهة طرف الدماغ اليسرى عصبة مجوفة كالقصبة الصغيرة ومن اليمنى عصبة كذلك فذهبت اليسارية الى العين اليمنى واليمينية الى العين اليسرى فتلاقت العصبتان قبل الوصول الى العينين على التقاطع فصارتا على هيئة الصليب وقام معنى البصر بالعصبتين وهذا رأي الحكيم وقيل البصر معنى قائم بالحدقة يتعلق بالالوان والاكوان التي هي الحركة

أي حقيقة الطرفين بان يكون تمام ماهيتهما أو جزأ منهما (كما في تشبيه ثوب بآخر في نوعهما أو جنسهما) أو فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذاك في كونهما كتانا أو ثوبا أو من القطن (أو خارج) عن حقيقة الطرفين (صفة) أي معنى قائم بهما ضرورة اشتراكهما فيه وتلك الصفة (اما حقيقية) أي هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها (وأما حسية) أي مدركة باحدى الحواس (كالكيفيات الجسمية) أي المختصة بالاجسام (مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين

والسكون والاجتماع والافتراق اه ع ق وكتب أيضا قوله فى العصبتين ظاهره أن البصر لا يختص بما اتصل منهما بالعينين ولا بما اتصل بالدماغ ولا بوسطهما بل هو مبثوث فى الجميع وليس فى ذلك قيام المعنى بمحلين لان ذلك محمول على أن فى كل محل مثل ما فى الآخر ويحتمل اختصاص البصر بمحل مخصوص ولكن جرت العادة بان العصبة اذا أصابتها آفة فى موضع منها ذهب البصر من جميعها اه ع ق (قوله اللتين تتلاقيان) أى فى مقدم الدماغ (قوله من الالوان) لو زاد الاضواء لكان أحسن لانها مبصرة بالذات كالالوان وكانه أدخلها فى الالوان كما زعمه بعضهم وذكر الاشكال والمقادير والحركات على ترتيب قربها فى الابصار من المبصر بالذات اه حفيد على المطول (قوله والاشكال) هى كالشكول جمع شكل وهو فى اللغة الصورة المحسوسة والمتوهمة وفى عرف الحكمة هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم أو السطح كالكرة والدائرة أو نهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة أو أكثر مما لا يليق تفصيله بالمقام وما فى عبارة الشارح من أن الشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة أو نهايتين كنصف الدائرة يجب تاويله بان قوله بالجسم صفة هيئة لا صلة احاطة ذكر تنبيها على أن الشكل مطلقا كيفية جسمانية كانه قال هيئته احاطة نهاية واحدة متعلقة بالجسم ونبه على ذلك بالتمثيل بالدائرة ونصفها فليس كلامه دائرا بين السهو والاقتصار على تعريف شكل الجسم وجعل كالدائرة تنظيرا كما ظنه السيد اه من الاطول وزيادة من خط صاحب الاطول وأصل الاعتراض أنه كان الظاهر أن يقول بدل قوله بالجسم بالمقدار ليتناول أشكال المجسمات وأشكال المسطحات فتكون الدائرة ونصفها مثالا للمسطحات أو يقول بالجسم أو السطح كالكرة والدائرة أو نهايتين كشكل نصف الكرة أو نصف الدائرة فتكون الكرة ونصفها مثالا للمجسمات والدائرة ونصفها مثالا للمسطحات وجواب الاطول هو بمعنى ما قيل ان قوله كالدائرة تمثيل ولا خطأ أصلا فقد صرح فى شرح التجريد وغيره بأن الجسم يتصف بالشكل بعد اتصاف المقدار به وعبارة بعضهم بعد ان قرر أن الشكل من الكيفيات المختصة بالمقادير ما نصه ولا شك أنها تعرض على المقادير أولا وبالذات وتعرض بسبب المقدار على الجسم بخلاف اللون فانه يعرض للجسم أولا اه فقد استفدنا منه أن الشكل مطلقا من عوارض الاجسام وان كان عروض المسطح للجسم ثانيا وبالعرض فصح أن يكون مثالا فى كلام الشارح ولا خطأ بل يكون كلامه من الحسن بمكان لما فيه من الاشارة الى هذا التحقيق التام وهذا الجواب أيضا بمعنى ما ذكره الحفيد بقوله ويمكن أن يقال الاحاطة فى كلام الشارح أعم من أن تكون بالذات والحقيقة أو بالعرض والمدخلية فى الجملة فتدخل أشكال المسطحات أيضا واختيار الجسم لاظهار كون الشكل من الصفات الجسمية اه وقوله من الصفات الجسمية أى ولو ثانيا وبالعرض فلا ينافى ما مر (قوله نهاية واحدة الخ) المراد بالنهاية الخط المحيط فى المسطحات كالدائرة ونصفها والسطح المحيط فى المجسمات كالكرة ونصفها (قوله كالدائرة) أى كشكل الدائرة مثال لذى النهاية الواحدة والدائرة سطح مستو محيط به خط واحد يفرض فى وسطه نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها اليه مستوية وقوله ونصف الدائرة مثال لذى النهايتين وقوله والمثلث مثال لذى الثلاثة وهكذا (قوله وهو كم متصل الخ) أى فى عرف الحكمة وأما فى اللغة فمعناه مبلغ الشئ كذا فى الاطول قال فى المطول ونعنى بالكم عرضا يقبل التجزى لذاته وبالاتصال أن يكون لاجزائه حد مشترك تتلاقى عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات أن تكون أجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمى ان قبل القسمة فى الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها بالطول والعرض فقط وخط ان قبلها فى الطول فقط اه وقوله أن يكون لاجزائه الخ بمعنى أن كل جزء فرض فيه تكون نهايته متحدة مع مبدا الآخر بخلاف العدد فان الاربعة اذا قسمت الى نصفين مثلا لم تكن نهاية نصف منها مبدأ نصف آخر وهذا هو الاتصال الذاتى الذى هو فصل للكم المتصل بخلاف الاتصال العرضى كاتصال خط بخط فانه متصل بالقياس الى الغير لا فى حد ذاته وبهذا اندفع أنه لا نهاية لسطح الكرة فلا يكون كما متصلا لان الحد هو الحد العرضى اللازم بعد فرض القسمة لا النهاية الموجودة اه أطول وقول المطول ثابتة أى فى آن واحد وكتب على قوله متصل ما نصه خرج العدد فانه كم منفصل الاجزاء اذ لا تجامع الوحدة الاثنينية مثلا

اللتين تتلاقيان فتفترقان الى العينين (من الالوان والاشكال) والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة أو أكثر بالجسم كالدائرة ونصف الدائرة والمثلث والمربع وغير ذلك (والمقادير) جمع مقدار وهو كم متصل قار

وخرج بقار الذات الزمان فان أجزاءه سيالة أى لاتجتمع فى الوجود وكون المقدار حسيا انما هو باعتبار ماقام به من الجسم الذى فرض متصفا به ورأى غير الحكيم أن المقدار كون أجزاء الشئ على كثرة مخصوصة او قلة مخصوصة متصلة او منفصلة وكونه على هذا حسيا واضح (قوله والسطح) أى والجسم التعليمى (قوله هى الخروج الخ) هذا عند الحكماء وأما عند المتكلمين فهى حصول الجسم فى مكان بعد حصوله فى مكان آخر أعنى مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية كذا فى المطول قال بعضهم يعنى لاتطلق الحركة على غير الاينية عند المتكلمين وهى المتبادرة فى استعمالات أهل اللغة قال بعضهم والمناسب لما يذكر بعد من حركة السهم والدولاب والرحى تفسير الحركة برأى المتكلمين ونقول على رأى الحكماء كأن الانسان فى حركته من شبابه الى الهرم الزرع الاخضر فى حركته من الخضرة الى اليبوسة وفى الحفيد انما لم يعرفها بتعريف المتكلمين لان اثبات المقادير يلائم رأى الحكماء اه وكتب أيضا قوله الخروج الخ كخروج الخضرة وقتا فوقتا الى اليبوسة التى كانت الخضرة فى قوتها أى قابلة لان تؤل اليها وخرج بقوله على سبيل التدريج الخروج دفعة كتبدل صورة النار بصورة الهواء فانه لايسمى حركة بل كونا وفسادا اه (قوله تسامح) لان المقادير من مقولة الكم والحركات من مقولة الاين نعم هى عند بعضهم من مقولة الكيف وهذا كاف فى التمثيل بل يكفى فيه فرض أن المقادير والحركات من الكيفيات (قوله ومايتصل بها) اى يحصل من اجتماع بعض منها ببعض آخر (قوله التى هى مجموع الشكل واللون) أى هيئة حاصلة من مجموع ذلك وكتب أيضا قوله التى هى مجموع الشكل واللون قال فى شرح التجريد واعلم أن كلامهم متردد فى أن الخلقة مجموع الشكل واللون او الشكل المنضم الى اللون او كيفية حاصلة من اجتماعهما وهذا أقرب الى جعلها نوعا على حدة اه (قوله عطف على قوله بالبصر) ينبغى أن يعلم أن قوله من الالوان وقوله من الاصوات ونظائرهما بيان لما يدرك لكن كل واحد على تقدير قيد ولذا ذكرت منفصلة متصلا كل منها بقيده للاشارة الى المقصود ذى التوزيع فلا يلزم أن يكون مايدرك بالبصر مبينا بالاصوات ولاحاجة الى تقدير موصول آخر فى المعطوف كذا فى الحفيد (قوله والسمع قوة الخ) أى عند الحكماء وفى اللغة حاسة الاذن وعند المتكلمين صفة قائمة بباطن الصماخ تدرك بها الاصوات بمحض خلق الله (قوله قوة رتبت) أى أثبتت وكتب أيضا قوله رتبت الخ فيه نظر لانه لايصدق على قوة رتبت فى العصب المفروش على سطح باطن صماخ واحد افاده فى الاطول (قوله الصماخين) تثنية صماخ وهو ثقب الاذن (قوله من الاصوات القويه الخ) انما وصف الاصوات تنبيها على أن أنواعها أمور اعتبارية لاتميز بينها الا باعتبار أوصاف متفاوتة بالاضافة بخلاف الالوان وأخواتها والطعوم والروائح وفى كون الاصوات باعتبار القوة والضعف والتوسط من الصفات الحقيقية نظر لانها تختلف باختلاف المضاف اليها ولا يذهب عليك أن للاصوات ايضا امورا متصلة بها تدرك بالسمع كحسنها او قبحها والكيفيات الحاصلة من الاعتماد على مخارج الحروف وكونها موزونة ومنثورة وكذا الطعوم والروائح فتخصيص مدركات البصر ومدركات اللمس بقوله ومايتصل بها اتفاقى لاموجب له اه أطول وقوله وفى كون الخ قد يدفع بان محط البيان الموصوف دون الصفة (قوله من التموج) اى تموج الهواء اى مصادمة بعضه لبعض ومدافعة بعضه لبعض والتموج المذكور يشتمل على سكون بعد سكون لان أحد المصطدمين انتقل عن سكون كان قبل الصدم ثم عراه سكون بعد الصدم وكتب أيضا مانصه لانه اذا تموج الهواء لايزال التموج الى ان يصل الى الهواء الراكد فى الصماخ فيقرع هذا الهواء الجلدة فيدرك السمع الصوت وعلى هذا فالصوت قائم بالهواء اذ لو قام بالقارع والمقروع لزم كونه نسبيا (قوله الذى هو تفريق عنيف) اى لمتصلين اصالة كقطع خشبة او عروضا كجذب غائص فى الطين ونحوه (قوله والمقلوع) اى المقلوع منه (قوله او بالذوق) هو فى اللغة مصدر ذاق بمعنى اختبر الطعم (قوله وهو قوة منبثة الخ) فيه أنه يخرج عنه القوى المودعة فى ابعاض هذا العصب وتدخل فيه قوى غير مدركة للطعوم مودعة فيه كاللامسة واجيب عن الاول بان المراد تعريف كل القوة فلا نقض وعن الثانى بان هنا قيدا حذف لظهوره وهو يدرك بها الطعوم (قوله على جرم اللسان) اختيار الجرم هنا والسطح فى سابقه التفنن (قوله وغير ذلك) كالعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة وهذه التسعة هى أصول الطعوم

الذات كالخط والسطح (والحركات) والحركة هى الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفى جعل المقادير والحركات من الكيفيات تسامح (ومايتصل بها) أى بالمذكورات الحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التى هى مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة (أو بالسمع) عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت فى العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بهما الاصوات (من الاصوات القويه والضعيفة والتى بين بين) والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذى هو امساس عنيف والقلع الذى هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع ويختلف الصوت قوة وضعفا بحسب قوة المقاومة وضعفها (أو بالذوق) وهو قوة منبثة فى العصب المفروش على جرم اللسان (من الطعوم) كالحرافة والمرارة والملوحة والحموضة وغير ذلك (أو بالشم)

قاله في المطول قال الحفيد في حواشيه على المطول واعلم أن التفاهة المعدودة في الطعوم هي مثل ما في اللحم والخبز وقد يقال التفه لما لاطعم له أصلا كالبسائط ولما لايحس بطعمه كالحديد اه وقال ايضا والفرق بين العفوصة والقبض أن العفوصة تؤثر في ظاهره و باطنه أي اللسان والقبض يقبض ظاهره فقط اه وفي الفنري على قول المطول وأصولها تسعة الخ مانصه الطعم لابد له من فاعل وهو الحرارة والبرودة والكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل وهو اللطيف أو الكثيف أو المتوسط بينهما واذا ضرب أقسام الفاعل في أقسام القابل حصل أقسام تسعة تنقسم الطعوم بحسبها فالحرارة ان فعلت في اللطيف حدثت الحرافة وفي الكثيف حدثت المرارة وفي المعتدل حدثت الملوحة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الحموضة وفي الكثيف حدثت العفوصة وفي المعتدل حدث القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الدسومة وفي الكثيف حدثت الحلاوة وفي المعتدل حدثت التفاهة هذا خلاصة ماذكروا والحق أن مباحث الطعوم دعاوى خالية عن الدلائل كيف والافيون مر بارد والعسل حلو حار والزيت دسم حار ولوجوه أخرى لايحتمل المقام ذكرها (قوله كالعفوصة والقبض الفرق بينهما أن القابض يقبض ظاهر اللسان وحده والعفص يقبض ظاهره و باطنه فالاختلاف بينهما بالشدة والضعف ولهذا اعترض بان الاختلاف بهما ان اقتضى الاختلاف النوعي فالانواع غير منحصرة في التسعة وان لم يقتض فلا معنى لعدهما نوعين وقوله والتفاهة قد يقال التفاهة لعدم الطعم وتسمى حقيقة وقد يقال لكون الجسم بحيث لايحس طعمه لكثافة أجزائه فلا يتحلل منها ماتخالطه الرطوبة اللعابية فاذا احتيل في تحليله أحس معه بطعم والمعدود من الطعوم من الثاني على ماهو المختار اه وقوله والمعدود من الطعوم الخ مخالف لما مر عن الحفيد على المطول (قوله وهو قوة في زائدتي الخ) أي في عرف الحكمة وأما في اللغة فهو حس الانف كذا في الاطول (قوله الشبيهتين بحلمتي الثدي) فهما بالنسبة لمجموع الدماغ بجز ئيته كالحلمتين بالنسبة للثدي فالقوة الشمية قائمة بهما وكل واحدة منهما تقابل ثقبة من ثقبتي الانف وعلى هذا فلا ادراك في الانف بدليل أنه اذا انسد من داخل انقطع الشم ولو سلم الانف من الآفة (قوله أو باللمس) لم يراع في ذكر الحواس الترتيب الذي راعوه اذ قدموا اللامسة لانها يحتاج اليها الحيوان أشد حاجة ولهذا ثبت في جميع الاعضاء ولم يخل عنه حيوان حتى الخراطين الفاقد للاربعة لان التشبيه أكثر مايقع في المبصرات فلما قدم البصر جمع معه ماسوى اللامسة بجامع الاختصاص بعضو الرأس الا أنه ينبغي أن تؤخر الذائقة عن الثلاثة لتتصل باللامسة لشدة المناسبة بينهما ولذا قال الامام الرازي لولا كثرة مباحث المبصرات لقدمنا المذوقات لتكون ذريعة للملموسات اه أطول (قوله وهي قوة سارية الخ) أي في عرف الحكمة وأما في اللغة فهو المس باليد كذا في الاطول ولم يقل منبثة كسابقه تفننا (قوله سارية في البدن) أي كله الا الكبد والرئة والطحال والعظم فان حاسة اللمس لم تخلق في هذه الاربعة فصلح التعريف وقيل المراد في ظاهر البدن كما في بعض كتب الحكمة فلا ترد الاربعة وفيه قصور وأورد أنه لايصدق على لامسة عضو عضو وأجيب بأن المقصود تعريف كل القوة فلا ضرر في عدم صدقه على لامسة كل عضو عضو ويعلم منه لامسة كل عضو وأورد أنه اذا أريد بالملموسات في التعريف الممسوسات باليد كما عليه اللغة كان قاصرا والمدرك باللامسة لزم الدور اه أقول يمكن أن يجاب عن هذا الايراد باختيار الشق الاول على أن المراد مايمكن أن يمس باليد لاخصوص الممسوس باليد بالفعل فلا قصور تأمل (قوله الحرارة) هي قوة شانها تفريق المختلفات وجمع المؤتلفات ولهذا اذا أوقد حطب ذهب الجزء الهوائي وهو المتكيف بصورة الدخان صاعدا لاصله الهواء والجزء الترابي وهو المتكيف بصورة الرماد متراكما الى الارض وانعزل المائي والناري وكل ذلك بالمعاينة وقوله البرودة هي قوة شانها جمع المؤتلفات وغيرها ولذلك اذا برد المعدن المذاب التصق خبثه بصافيه ولاجل كونهما يؤثران ماذكر من التفريق والجمع سميتا فعليتين وقوله الرطوبة هي كيفية تقتضي سهولة التشكل والالتصاق والتفريق في الجسم القائمة هي به وقوله اليبوسة هي بعكس الرطوبة ولاجل اقتضائهما تأثر موصوفهما سميتا انفعاليتين اه وقوله الحرارة قوة شانها تفريق المختلفات قال السيرامي ليس على اطلاقه بل في المركب الذي يكون شديد الالتحام

وهو قوة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي (من الروائح أو باللمس) وهي قوة سارية في البدن يدرك بها الملموسات (من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة) هذه الاربعة هي 1

وأمافى البسيط فينعكس الامر كالماء فانه بالحرارة تنفصل عنه أجزاء مائية تتصاعد فتختلط بالهواء اه (قوله أوائل الملموسات) لانها تدرك أولا وبالذات بقوة اللمس بخلاف غيرها مما يأتى فانه يدرك بتوسطها وماقيل من أن الخشونة والملاسة ملموسان بلا توسط فقد يجاب عنه بانهما من الوضع عند بعضهم كذا فى شرح التجريد اه يس واعلم أن الخشونة والملاسة مبصران أيضا ومنه يعلم أن الكيفية قد تدرك بحسين (قوله فعليتان) قال السيد لما كان الفعل فى الاوليين أظهر من الانفعال والانفعال فى الاخريين أظهر من الفعل سميت الاوليان فعليتين والاخريان انفعاليتين مع ثبوت الفعل والانفعال فى كل يدل عليه تفاعل الاجسام العنصرية وانكسار سورة كيفياتها الاربع فى حدوث المزاج وتولد المركبات منها اه وقوله يدل عليه تفاعل الاجسام العنصرية أى العناصر الاربعة فهو من نسبة الجزئيات للكلى وقوله كيفياتها الاربع يعنى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والمراد انكسار سورة بعضها ببعض وتأثر بعضها ببعض وقوله فى حدوث المزاج هو هيئة اتحادفى الاجسام المركبة من العناصر سميت مزاجا لحصولها عن مزاج الاجزاء البسيطة أعنى العناصر ومما يدل أيضا على أن للحرارة والبرودة انفعالا أنك اذا كببت الماء الحار على الماء البارد انفعلت كيفية كل منهما بالاخرى فافهم وكتب أيضا مانصه فى شرح التجريد للاصفهانى الكيفية الملموسة اما فعلية تفعل الصورة بواسطتها فى المادة واما انفعالية تجعل المادة مستعدة لان تنفعل عن الغير والحرارة والبرودة فعليتان والرطوبة واليبوسة انفعاليتان والبواقى مثل اللطافة والكثافة والهشاشة واللزوجة والبلة والجفاف والخفة والثقل تابعة لهذه الاربعة اه (قوله ويكون للشئ الخ) احترز به عن الماء (قوله والصلابة) قال فى المطول وكون هذه الاربعة يعنى الخشونة والثلاثة بعدها من الملموسات مذهب بعض الحكماء اه وقال فى الاطول فى المواقف الملاسة عند المتكلمين استواء وضع الاجزاء فى ظاهر الجسم والخشونة عدمه فهما على هذا القول من باب الوضع وعند الحكماء هما كيفيتان ملموستان قائمتان بالجسم وفى شرحه وقيل قائمتان بسطح الجسم ثم قال فى المواقف ان اللين عدم الصلابة عما من شانه فهو عدم ملكة وقيل بل كيفية بها يطيع الجسم للغامز وفى شرحه قال الامام الرازى هما أى الصلابة واللين من الكيفيات الاستعدادية دون الكيفيات المستوية اه وفى الفنرى ان الصلابة هى الاستعداد الشديد نحو الانفعال على هذا المذهب (قوله وهى تقابل اللين) أى تقابل التضاد فتكون الصلابة كيفية تقتضى عدم قبول الغمز هذا هو الاقرب الى سياقه (قوله والخفة والثقل) قال فى المطول وكل منهما أى من الخفة والثقل مبدأ مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر اذا أسكنه فى الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه اه قال الحفيد فى حواشيه على المطول أى ليست الخفة والثقل من الملموسات فى التحقيق وان عدهما منها بعض الحكماء فان المحققين على أنهما مبدأ المدافعة الصاعدة والهابطة اه (قوله الى صوب المحيط) أى الفلك المحيط بالعالم وهو الفلك التاسع المسمى بالاطلس قالوا وهو العرش بلسان الشرع كما أن الثامن الذى هو فلك الثوابت الكرسى بلسان الشرع وأراد بصوبه جهته وهى جهة العلو (قوله كالبلة) هى هنا كيفية تقتضى سهولة الالتصاق وتطلق على الرطوبة الجارية على سطح الجسم المبتل وهو بهذا المعنى جوهر لا كيفية وكالبلة الرطوبة فانها تطلق على معنى البلة كما تطلق على احدى الكيفيات الاربع أوائل الملموسات والجفاف يقابل البلة واللزوجة من اللزوج أى اللزوم وهى كيفية تقتضى الامتداد وسهولة الاتصال وعسر التفرق كما فى اللبان الممضوغ والهشاشة تقابلها كما فى الخبز المعجون بالسمن اذا يبس واللطافة تطلق بالاشتراك على معان أربعة رقة القوام كما فى الماء وسرعة الانقسام الى أجزاء صغيرة كما فى النقد وسرعة الانفعال من الملاقى كما فى الورد والشفافية كما فى الهواء والفلك والكثافة تطلق على مقابلات هذه المعانى والمشهور أن اللطافة التى تعد من الملموسات بمعنى رقة القوام والكثافة التى تعد منها ما يقابل المعنى المذكور وقال بعضهم اللطافة بهذا المعنى عين الرطوبة وكذا الكثافة عين اليبوسة اه ملخصا من الفنرى ويس وغيرهما (قوله وغير ذلك) كاللذع الذى هو كيفية سارية فى الاجزاء يحس بها عند مس اللاذع اه ع ق (قوله أو عقلية)

أوائل الملموسات والاوليان منها فعليتان والاخريان انفعاليتان (والخشونة) وهى كيفية حاصلة من كون بعض الاجزاء أخفض وبعضها أرفع (والملاسة) وهى كيفية حاصلة من استواء وضع الاجزاء (واللين) وهى كيفية تقتضى قبول الغمز الى الباطن ويكون للشئ بها قوام غير سيال (والصلابة) وهى تقابل اللين (والخفة) وهى كيفية بها يقتضى الجسم أن يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه عائق (والثقل) وهى كيفية بها يقتضى الجسم أن يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عائق (وما يتصل بها) أى بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك (أو عقلية) عطف على حسية (كالكيفيات النفسانية)

تقسيم

تقسيم الخارج من وجه الشبه الى الحسى والعقلى لمزيد اهتمام به والافغير الخارج منه أيضا قد يكون حسيا وقد يكون عقليا اذ المراد بالحسى ما تكون أفراده مدركة بالحس لكن لما لم يكن التشبيه فيه كثيرا تدور عليه الاستعارة لم يتعلق به اهتمام يدعو الى تقسيمه وتفصيله وأيضا تقسيمه الى الحسى والعقلى عائد الى حسية الطرف وعقليته بخلاف تقسيم الخارج فلم يستغن عنه بتقسيم الطرفين اه أطول (قوله أى المختصة بذوات الانفس) الاختصاص بالنظر الى النبات والجماد فلا يرد أن بعضها كالعلم ثابت لبعض المجردات كالواجب تعالى على رأيهم على أن القائلين بثبوت العلم للواجب لا يجعلونه من جنس الاعراض كذا فى الحفيد على المطول وقال فى الاطول كالكيفيات النفسانية نسبة الى النفس على غير قياس النسبة كالجسمانى فى النسبة الى الجسم والكيفية النفسانية ما تختص بذوات الانفس الحيوانية وقيل ما تختص بذات الانفس حيوانية كانت أو نباتية كذا يستفاد من المواقف (قوله وهى شدة قوة للنفس) قال الحفيد الاولى بالعرف تفسيرها بان تكون للنفس ملكة تحصل المطالب بسرعة وقوله معدة بكسر العين على صيغة اسم الفاعل أى مهيئة النفس لاكتساب الآراء ويصح فتح عين معدة على أنه اسم مفعول أى هيأها الله سببا لاكتساب النفس الآراء وهى مرفوعة صفة لشدة كما يؤخذ من الاطول (قوله معدة لاكتساب الآراء) أى العلوم أورد عليه أن الذكاء يجامع اكتساب الرأى فكيف يكون معدا والمعد عندهم لا يجامع المعد له وأجيب بان المراد بالمعد هنا المهئ لا معناه الاصطلاحى المقتضى ما مر أى قوة تهيئ النفس لاكتساب الآراء أو يراد به المعد اصطلاحا ولا نسلم أن شدة القوة تجامع اكتساب الرأى بل حين حصول الاكتساب تفتر القوة على أن السؤال انما يرد على جعل معدا على صيغة اسم الفاعل أفاده فى الاطول (قوله المفسر بحصول صورة الشئ الخ) هذا تفسير الحكماء وقضيته أن العلم من مقولة الاضافة والاولى أن يقال الصورة الحاصلة من الشئ عند العقل لان المذهب المنصور أن العلم من مقولة الكيف وأن الفرق بينه وبين المعلوم بالاعتبار فالصورة باعتبار وجودها فى الذهن علم وفى الخارج معلوم وصورة الشئ ما يؤخذ منه بعد حذف مشخصاته ولان المتبادر من عبارته كون الصورة مطابقة للواقع بخلاف قولنا من الشئ فيشمل ما لو رأى شبحا ظنه انسانا وهو فرس وقوله عند العقل أولى من فى العقل لتناوله ادراك الجزئيات على القول بالارتسام فى الآلات اه يس (قوله وقد يقال على معان أخر) هى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وادراك الكلى أو المركب فى مقابلة المعرفة بمعنى ادراك الجزئى أو البسيط والملكة وهذه الثلاثة أيضا يصح ارادتها هنا لانها كيفيات نفسانية وكان تخصيصه الادراك بالذكر لانه أشهر والاصول والقواعد وهذه لا يصح ارادتها هنا لانها ليست كيفية نفسانية (قوله وهى حركة للنفس) قد يشكل تفسيره بالحركة فان الشارح قد تقدم له الاعتراض على المتن فى عده الحركات من الكيفيات وقد عرفه فى العروس بانه كيفية نفسانية تقتضى ارادة الانتقام اه يس وما فى العروس يقتضى تسبب ارادة الانتقام عن الغضب عكس ما يقتضيه كلام الشارح وما فى العروس أظهر وكتب أيضا قوله وهى حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام هذا بظاهره لا يلائم قوله فى تفسير الحلم لا يحركها الغضب فانه يدل على أن الغضب محرك للنفس لا نفس حركتها فاما أن يبنى تفسير الغضب على التسامح والمراد أنه حالة توجب حركة النفس مبدأ تلك الحالة ارادة الانتقام أو يراد بقوله لا يحركها الغضب لا يحركها أسباب الغضب وقد يقال على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد أن الحلم اطمئنان للنفس بحيث اذا حصلت فيها حركة هى الغضب لا تجعلها متحركة بحركة أخرى اه فنرى (قوله مبدؤها) أى سببها وعلتها (قوله وهى أن تكون الخ) وعرفه بعضهم بانه كيفية نفسانية تقتضى العفو عن الذنب مع القدرة وبعضهم بانها طمأنينة النفس عند صدور الغضب (قوله ولا تضطرب الخ) أى بسهولة والعطف لازم (قوله جمع غريزة) قيل الفرق بين الغريزة والخلق ان الغريزة صفة طبيعية جبلت النفس عليها والخلق ملكة نفسانية حصلت بسبب العادة (قوله صفات ذاتية) لم يقل كغيره أفعال ذاتية ليدخل نحو البلادة التى يصدر عنها عدم الادراك وكتب أيضا قوله صفات ذاتية قال الحفيد كانه أراد بالذاتية ما تقوم بصاحبها لا بالغير وان تعلق بذلك الغير تعلقا كتعلق الاضافيات اه بايضاح

أى المختصة بذوات الانفس (من الذكاء) وهى شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء (والعلم) وهو الادراك المفسر بحصول صورة الشئ عند العقل وقد يقال على معان أخر (والغضب) وهى حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام (والحلم) وهو أن تكون النفس مطمئنة بحيث لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه (وسائر الغرائز) جمع غريزة وهى الطبيعة أعنى ملكة تصدر عنها صفات ذاتية

مثل الكرم والقدرة والشجاعة وغير ذلك (واما اضافية) عطف على قوله اما حقيقية ونعني بالاضافية ما لا تكون هيئة متقررة في الذات بل تكون معنى متعلقا بشيئين (كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس) فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة والشمس ولا في ذات الحجاب وقد يقال الحقيقي على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق له الا بحسب اعتبار العقل وفي المفتاح اشارة الى أنه مراده هنا حيث قال الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود أو العدم عند النفس أو كاتصافه بشيء تصوري

(قوله مثل الكرم) مثال للملكة والصفة الذاتية الناشئة عن ايثار الغير بالخير اه حفيد (قوله بل تكون معنى) كالابوة والبنوة فانه ليس شيء منهما متصورا في ذات بقطع النظر عن الغير بل بالقياس الى الغير وكالازالة فانها انما تتصور متعلقة بشيئين هما الحجاب والشمس أو الحجاب والحجة لكن لم يظهر الفرق بين الازالة والايثار الذي هو أثر ملكة الكرم حيث جعل صفة ذاتية قائما بصاحبه دون الازالة مع أن كلا نسبة بين شيئين اه حفيد معزيادة وايضاح وكتب أيضا ما نصه والوهمي على هذا ليس داخلا في القسمين لانه ليس باضافي بهذا المعنى ولا بحقيقي كذا في الحفيد على المطول (قوله كازالة الحجاب الخ) قيل وجه الشبه هنا في الحقيقة الظهور الا أنهم تسامحوا وجعلوا لازمه وهو ازالة الحجاب وجه الشبه والحجاب بالنسبة الى الحجة هو الشبهة الحائلة بين البصيرة وبين ما ينبغي لها الاطلاع عليه وبالنسبة الى الشمس الظلمة الحائلة بين البصر وبين مدركه (قوله فانها) أي الازالة (قوله ولا في ذات الحجاب) غير محتاج اليه لان الكلام في الطرفين وهو ليس منهما حتى لو فرض أنها هيئة متقررة فيه لم يضر وكأنه أراد المبالغة في كونها أمرا اعتباريا (قوله وقد يقال الخ) عبارة الاطول واما اضافية عطف على قوله اما حقيقية وكاشف عن المراد فان الحقيقي له معنيان الصفة الثابتة للشيء مع قطع النظر عن غيره موجودة كانت أو معدومة ويقابله الاضافي بمعنى الامر النسبي الثابت للشيء بالقياس الى غيره وثانيهما الموجود ويقابله الاعتباري الذي لا تحقق له سواء كان معقولا بالقياس الى غيره أو مع قطع النظر عن الاغيار وقد نبه على ضعف عبارة المفتاح حيث جعل الحقيقي مقابلا لما هو اعتباري ونسبي لان الحقيقي ليس له معنى يقابله الاعتباري والنسبي بمعنى ما لا يكون اعتباريا ولا نسبيا اه (قوله على ما يقابل الاعتباري الخ) فيكون الحقيقي بهذا المعنى أعم منه بالمعنى الاول لشموله معنى ليس هيئة متقررة في الذات لكنه لا يتوقف تحققه على اعتبار العقل اه يس وهو لا يناسب استدلال الشارح بكلام المفتاح كما ستطلع عليه لان مقتضاه دخول الاضافي في مقابل الحقيقي وهو الاعتباري والذي يناسبه أن الحقيقي على هذا مساو للحقيقي بالمعنى السابق وان تبادر من كلامه خلاف ذلك وانما الاختلاف في المقابلة فتارة يقابل بالاضافي فلا يكون الوهمي المحض داخلا فيما قوبل به الحقيقي كما لم يدخل في الحقيقي وتارة يقابل بالاعتباري فيدخل فيما قوبل به الحقيقي فالمصنف سلك المسلك الاول والمفتاح سلك المسلك الثاني فلو قال الشارح وقد يقابل الحقيقي بالاعتباري الذي لا تحقق له الا بحسب اعتبار العقل كما صنع في المفتاح حيث قال الخ لكان أوضح فتدبر (قوله الذي لا تحقق له الا بحسب اعتبار العقل) ومنه الاضافي اذ لا وجود له عند المتكلمين (قوله وفي المفتاح الخ) المفهوم من كلامه أنه حمل الاعتباري الواقع في عبارة المفتاح على الاعتباري المحض والنسبي على الاعتباري النسبي فيكون تقدير قوله وبين اعتباري ونسبي وبين اعتباري محض واعتباري نسبي اه فنري وكتب أيضا قوله وفي المفتاح اشارة الخ اعلم أن المفهوم من عبارة المفتاح تقسيم الوصف العقلي الى ثلاثة أقسام حقيقي واعتباري ونسبي وقضية ذلك أن الحقيقي ما ليس باعتباري ولا نسبي فلا يشمل النسبي وهذا خلاف المفهوم من قوله وقد يقال الحقيقي الخ اذ قضيته تناوله النسبي اه سم وأجيب بان استدلاله بكلام المفتاح مبني على رأي المتكلمين أن الامور الاضافية لا وجود لها في الخارج وأنها اعتبارية أي موجودة بحسب اعتبار العقل فيكون قوله اعتباري ونسبي من عطف الخاص على العام ويكون قوله قبل الاعتباري الذي الخ شاملا للاضافي والوهمي وانما قال وفي المفتاح اشارة اليه لان قوله ونسبي يحتمل أن يكون معطوفا على اعتباري أي وبين اعتباري غير نسبي ونسبي اعتباري أيضا فيكون الوصف العقلي قسمين فقط ويحتمل أن يكون قوله ونسبي عطفا على حقيقي فتكون الاقسام ثلاثة وحينئذ فلا دليل فيه كما قاله سم (قوله كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود أو العدم) مثال للنسبي فان مطلوبية المطلوب ليست وصفا متقررا في ذات المطلوب بل هو وصف اعتبره العقل بالنسبة الى الطالب القائم بالنفس اه فنري أي ولهذا كان اعتباريا نسبيا يعني أن كون الشيء مطلوبا أمر نسبي لا يتعقل الا بين مطلوب وطالب (قوله أو كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض) مثال للاعتبار المحض وفي هذا التمثيل تنبيه على أن العقلي في وجه التشبيه يتناول الوهمي كما يتناوله في الطرفين

وهمي محض (وأيضا) لوجه التشبيه تقسيم آخر وهو أنه (اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد) تركيبا حقيقيا بان يكون حقيقة ملتئمة من أمور مختلفة أو اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة أمور (وكل منهما) أى من الواحد وماهو بمنزلته (حسى أو عقلى واما متعدد) عطف على قوله اما واحد واما بمنزلة الواحد والمراد بالمتعدد أن ينظر الى عدة أمور ويقصد اشتراك الطرفين فى كل منها ليكون كل منها وجه الشبه بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراك الطرفين فى كل من تلك الامور بل فى الهيئة المنتزعة أو فى الحقيقة الملتئمة منها (كذلك) أى المتعدد أيضا حسى أو عقلى (أو مختلف) بعضه حسى وبعضه عقلى (والحسى) من وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا أو ببعضه (طرفاه حسيان لاغير) أى لا يجوز أن يكون كلاهما أو أحدهما عقليا (لامتناع أن يدرك بالحس من غير الحسى شئ) فان وجه التشبيه أمر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما والموجود فى العقلى انما يدرك بالعقل دون الحس اذ المدرك بالحس لا يكون الا جسما أو قائما بالجسم (والعقلى) من وجه التشبيه (أعم) من الحسى (لجواز أن يدرك بالعقل من الحسى شئ) يعنى يجوز أن يكون طرفاه حسيين أو عقليين أو أحدهما حسيا والآخر عقليا اذ لا امتناع فى قيام المعقول بالمحسوس وادراك العقل من المحسوس شيأ (ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلى أعم) من التشبيه بالوجه الحسى بمعنى أن كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسى يصح بالوجه العقلى من غير عكس

اه فنرى (قوله وهمى) كمخالب المنية (قوله وأيضا اما واحد الخ) لا يخفى أن هذا التقسيم يجرى فى الطرفين أيضا فان المشبه أو المشبه به قد يكون واحدا وقد يكون بمنزلة الواحد وقد يكون متعددا والقول بان تعدد الطرف يوجب تعدد التشبيه عرفا دون تعدد وجه الشبه لو تم لتم وجه التخصيص اه أطول (قوله اما واحد) ليس المراد بالواحد فى باب التشبيه ماليس له جزء أصلا بل ما يعد واحدا فى متعارف اللغة سواء كان حقيقة لا جزء لها أصلا كالجوهر أو لها جزء لكن اعتبر مجموع الاجزاء من حيث هو ووضع بازائه مفرد كالانسان أو كان وصفا لا جزء له كالوحدة أو له جزء لكن اعتبر المجموع ووضع بازائه مفرد كالحمرة فانها مركبة من الجنس والفصل فالمركب على هذا هيئة منتزعة من عدة حقائق أو أوصاف لم يوضع بازائها مفرد اه سيرامى (قوله بان يكون) أى ذلك المركب وكتب أيضا قوله بان يكون حقيقة الخ كحقيقة الانسان قوله بان يكون هيئة الخ كالهيئة المنتزعة فى قول الشاعر كأن مثار النقع الخ قال فى المطول وبهذا أى شمول ماهو بمنزلة الواحد للحقيقة الملتئمة من أمور مختلفة يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه اه وحاصله أن الحقيقة الملتئمة كالانسانية من قبيل الواحد دون المنزل منزلته (قوله من أمور مختلفة) صار مجموعها حقيقة واحدة (قوله من عدة أمور) وتلك الامور لم يصر مجموعها حقيقة واحدة بخلاف أمور التركيب الحقيقى (قوله عطف على قوله اما واحد الخ) يتبادر منه أن العطف على مجموع المتعاطفين الاولين وليس قولا من القولين المشهورين فى المعاطيف المتكررة ويمكن أن تجعل الواو فى قوله واما الخ بمعنى أو التى للتخيير ففيه اشارة الى القولين (قوله بل فى الهيئة المنتزعة) أى فى التركيب الاعتبارى وقوله أو فى الحقيقة الملتئمة منها فى التركيب الحقيقى (قوله كذلك) خبر لمبتدا محذوف أى وهو كذلك أى مثل المذكور من الواحد وما بمنزلته فى التقسيم الى حسى وعقلى هذا هو الانسب بما قبله وجعله فى الاطول صفة لمتعدد (قوله أو مختلف) اقتضى كلامه أن الاختلاف لا يتأتى فى القسمين السابقين وأورد عليه أنه قد يتأتى فى الثانى باعتبار الاجزاء المنتزع منها الهيئة وأجيب بانه لا نظر فيه الى الاجزاء كالنظر اليها فى المركب انما المنظور اليه فى الثانى الهيئة الاجتماعية وهى اما حسية فقط أو عقلية فقط كذا فى العروس وأيضا المركب من الحسى والعقلى عقلى كما حققه الشارح والسيد وان نازعهما صاحب الاطول فراجعه (قوله أو ببعضه) بان كان متعددا مختلفا وفى كلامه تنبيه على أن الحسى هنا مأخوذ بالمعنى الاعم من الحسى فيما قبل لانه فيما قبل يقابل المختلف بخلافه هنا (قوله طرفاه حسيان) لابد أن يراد بحسية الطرفين أعم من الحسية حقيقة أو تنزيلا ليشمل نحو قوله وكأن النجوم تحود جاها * سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه حسى مع أن السنن والابتداع ليست حسية لكنها نزلت منزلة الحسى اه أطول (قوله أن يدرك) ضمن يدرك معنى يوجد فعداه بمن وقوله من غير الحسى أى من الطرف غير الحسى وقوله شئ هو وجه الشبه (قوله والموجود) أى ومن وجه الشبه وقوله فى العقلى أى الطرف العقلى (قوله الا جسما) وهو الجوهر المركب وظاهر أن الجوهر الفرد لا يدرك بالحس وقوله أو قائما بالجسم يعنى من نحو السواد والبياض وكلامه يحتمل أن المقصود افادة أن الجسم يحس وما قام به من الالوان ونحوها يحس ويحتمل أن المقصود افادة الخلاف بين الحكماء القائلين بان المرئى لون الجسم لا هو والمتكلمين القائلين بانه الجسم فتكون أو للتنويع الخلاف (قوله أعم) أى أوسع مجالا وأكثر أفرادا وليس المراد الاعمية الاصطلاحية لعدم صحتها اذ لا يتصور تصادق الحسى والعقلى لتباينهما ويحتمل أن الكلام على حذف مضاف أى طرفا العقلى أعم من طرفى الحسى (قوله لجواز أن يدرك الخ) بل قد حقق فى غير هذا العلم أن النفس فى مبدأ الفطرة خالية من العلوم كلها ويحصل لها المحسوس باستعمال الحواس والمعقول بالانتزاع من المحسوس اه أطول (قوله يعنى يجوز الخ) تفسير للاعمية (قوله اذ لا امتناع فى قيام المعقول بالمحسوس) كقيام العلم بزيد (قوله ولذلك يقال) أى لكون الوجه العقلى أعم (قوله بالوجه العقلى) أى كائنا بالوجه العقلى وقوله بالوجه الحسى أى كائنا بالوجه الحسى (قوله بمعنى أن كل ما) أى طرف يصح الخ وليس المراد العموم

(فان قيل هو) أي وجه التشبيه (مشترك فيه) ضرورة اشتراك الطرفين فيه (فهو كلي) ضرورة أن الجزئي يمتنع وقوع الشركة فيه (والحسي ليس بكلي) قطعا ضرورة أن كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك ومثل هذا لا يكون الا جزئيا ضرورة فوجه الشبه لا يكون حسيا قطعا (قلنا المراد) بكون وجه الشبه حسيا (ان أفراده) أي جزئياته (مدركة بالحس) كالحمرة التي تدرك بالبصر جزئياتها الحاصلة في المواد فالحاصل أن وجه الشبه اما واحد أو مركب أو متعدد وكل من الاولين اما حسي أو عقلي والاخير اما حسي أو عقلي أو مختلف فتصير سبعة والثلاثة العقلية طرفاها اما حسيان أو عقليان أو المشبه حسي والمشبه به عقلي أو بالعكس فصارت ستة عشر قسما (الواحد الحسي كالحمرة) من المبصرات (والخفاء) يعني خفاء الصوت من المسموعات (وطيب الرائحة) من المشمومات (ولذة الطعم) من المذوقات (ولين الملمس) من الملموسات (فيما مر) أي في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير وفي كون الخفاء من المسموعات والطيب من المشمومات واللذة من المذوقات تسامح (و) الواحد (العقلي كالعراء عن الفائدة والجرأة) على وزن الجرعة أي الشجاعة وقد يقال جرأة وجراءة بالمد (والهداية) أي الدلالة الى طريق يوصل الى المطلوب (واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه) وانما

والخصوص بالمعنى المنطقي وكتب أيضا قوله بمعنى أن كل الخ يعني أنه أعم تحققا اذ كل طرفين يتحقق فيهما التشبيه بوجه حسي يتحقق فيهما بوجه عقلي ولا عكس ويحتمل كلام المصنف تقدير المضاف أي طرفا التشبيه بالوجه العقلي أعم من طرفي التشبيه بالوجه الحسي اذ كل ما يصلح طرفا الثاني يصلح طرفا للاول دون العكس وفي الكلام نظر اذ ما صح فيه التشبيه بالوجه الحسي يحتمل أن لا يكون فيه أمر عقلي له مزيد اختصاص باحد الطرفين فيوجد التشبيه بالوجه الحسي دون العقلي كذا في الاطول (قوله فان قيل الخ) وارد على أن الوجه قد يكون حسيا وكتب أيضا قوله فان قيل الخ حاصله قياس من الشكل الاول هكذا وجه الشبه مشترك وكل مشترك كلي ينتج وجه الشبه كلي فتؤخذ النتيجة صغرى لقوله والحسي ليس بكلي فيكون قياسا من الشكل الثاني هكذا وجه الشبه كلي ولا شيء من الحسي بكلي ثم تعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول فيصير وجه الشبه كلي ولا شيء من الكلي بحسي ينتج وجه الشبه لا يكون حسيا اهـ سم هذا والانسب بعبارة المتن وان شئت جعلت السؤال قياسا من الشكل الثاني هكذا وجه الشبه مشترك ولا شيء من الحسي بمشترك ينتج لا شيء من وجه الشبه بحسي (قوله فهو كلي والحسي ليس بكلي) فيه تطويل بل يكفي هو مشترك فيه والمشترك فيه ليس بحسي بل منافاة المشترك فيه للحسية أظهر من منافاة ما يجوز العقل فيه الاشتراك بالنظر الى مجرد مفهومه اهـ أطول (قوله فهو موجود في المادة) أي الجسم (قوله قلنا) أي على وجه التسامح (قوله المراد) يعني المراد المصطلح عليه في لفظ الحسي اهـ أطول (قوله جزئياتها الحاصلة في المواد) كالحمرة الجزئية الحاصلة في خد زيد وأما الحمرة الكلية فغير مدركة بالحس لان الماهية من حيث هي أمر معقول كلي لا مدخل للحس فيه وانما يدركه العقل (قوله أو مركب) هو المعبر عنه فيما مر بالمنزل منزلة الواحد (قوله اما حسي أو عقلي) فهذه أربعة (قوله والثلاثة العقلية) أي الواحد العقلي والمركب العقلي والمتعدد العقلي والمراد العقلية الصرفة والا فوجه الشبه المركب من أشياء بعضها عقلي وبعضها حسي عقلي لان مجموع الحسي والعقلي من حيث هو مجموع لا يكون الا مدركا بالعقل ومع ذلك يجب أن يكون طرفاه حسيين كما صرح بذلك الفنري نعم لا يرد وجه الشبه المتعدد الذي بعضه حسي وبعضه عقلي لادراج الشارح له في الحسي في قول المصنف والحسي طرفاه حسيان لا غير وان كان غير حسي بجميعه وغير عقلي بجميعه وبهذا التحرير يعلم ما في كلام يس هنا من التخليط فافهم وكتب أيضا قوله والثلاثة العقلية أما الثلاثة الحسية والمختلف فطرفا كل من الاربعة لا يكونان الا حسيين وكذا وجه الشبه المركب من حسي وعقلي الذي هو أحد صور ما هو بمنزلة الواحد فانه عقلي وواجب حسية طرفيه كما في الفنري (قوله الواحد الحسي الخ) شروع في تمثيل الاقسام الستة عشر بعد التحصيل بالتقسيم اهـ أطول (قوله فيما مر) أي في تشبيهات مرت (قوله تسامح) وجهه أن الخفاء ليس بمسموع بل المسموع هو الصوت الخفي والطيب ليس بمشموم بل المشموم الرائحة واللذة ليست مذوقة بل المذوق الطعم فالوجه أن يجعل الخفاء بمعنى الخفي وأن تجعل اضافة الطيب الى الرائحة واللذة الى الطعم من اضافة الصفة الى الموصوف على أن الحق أنه لا تسامح بالنسبة الى الخفاء لان المراد به هنا ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله كذا في الفنري ونظر سم في قوله على أن الحق الخ بان الظاهر أن الجهر أيضا صفة للصوت غير مسموعة وانما المسموع هو الصوت فيكون الخفاء مثله (قوله على وزن الجرعة) وقد تترك همزته فيقال جرة مثل كرة كما قالوا المرأة مرة فنري ويقال فيها الجراءة كالكراهة والجرائية كالكراهية والجراية بالياء على وزن الكراهة شاذ (قوله أي الشجاعة) لا فرق بين الشجاعة والجراءة في اللغة والفرق بينهما باعمية الجراءة لاختصاص الشجاعة بما صدر عن روية وتختص بالعقلاء انما هو عرف الحكماء كذا في الاطول (قوله أي الدلالة الخ) وقالت المعتزلة هي الدلالة الموصلة (قوله واستطابة النفس) من الاضافة الى الفاعل يقال استطاب الشيء وجده طيبا اهـ أطول (قوله في تشبيه وجود الشيء) هذا الظرف متعلق بالظرف المتقدم الواقع خبرا عن الواحد العقلي اهـ أطول (قوله العديم) فعيل بمعنى مفعول من عدمه كعلمه أي فقده أو بمعنى الفاعل من عدم ككرم بمعنى انعدم والانعدام لحن في اللغة من المتكلمين ولم يثبت في اللغة انعدم

فيما طرفاه عقليان اذ الوجود والعدم من الامور العقلية (و) تشبيه (الرجل الشجاع بالاسد) فيما طرفاه حسيان (و) تشبيه (العلم بالنور) فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى المطلوب ويفرق بين الحق والباطل كما أن بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء فوجه الشبه بينهما الهداية (و) تشبيه (العطر بخلق) شخص (كريم) فيما المشبه حسي والمشبه به عقلي ولا يخفى ما في هذا الكلام من اللف والنشر وما في وحدة بعض الامثلة من التسامح كالعراء عن الفائدة مثلا (والمركب الحسي) من وجه الشبه طرفاه اما مفردان أو مركبان أو أحدهما مفرد والآخر مركب ومعنى التركيب ههنا أن تقصد الى عدة أشياء مختلفة فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها أو مشبها به ولهذا صرح صاحب المفتاح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة وكذا المراد بتركيب وجه الشبه أن تعمد الى عدة أوصاف لشيء واحد فتنتزع منها هيئة وليس المراد بالمركب ههنا ما يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة بدليل أنهم يجعلون المشبه والمشبه به في قولنا زيد كالاسد مفردين لا مركبين ووجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحدا لا منزلا منزلة الواحد فالمركب الحسي (فيما) أي في التشبيه الذي (طرفاه مفردان كما في قوله

وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى * كعنقود ملاحية) بضم الميم وتشديد اللام عنب أبيض في حبه طول وتخفيف اللام أكثر (حين نورا) أي تفتح نوره (من الهيئة) بيان لما في قوله كما في قوله (الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى) وان كانت كبارا في الواقع حال كونها (على الكيفية المخصوصة) أي لا مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا شديدة الافتراق

وانما تكلم به المتكلمون والعديم تعارف في اللغة في الاحمق والنفع فاعل العديم أو نائبه اه أطول (قوله فيما طرفاه عقليان) هذا وما يأتي في الامثلة من نظائره اشارة لنكتة تعداد الامثلة (قوله والرجل الشجاع) نبه على معنى الجراءة فلذا لم يقل والرجل الجريء كما هو الظاهر اه أطول (قوله ويفصل) أي يميز (قوله بخلق شخص كريم) حمل الشارح التركيب على الاضافي مع احتماله للوصفي لعدم احتياجه الى التجوز بخلاف حمله على الوصفي لانه حينئذ من باب عيشة راضية (قوله كالعراء عن الفائدة مثلا) أي واستطابة النفس لما فيه من شائبة التركيب اه مطول وفي دعوى التسامح مع قوله الآتي ان التقييد لا ينافي الافراد نظر قال السيرامي ولان المراد بالواحد ما لم يكن هيئة منتزعة من عدة أمور ولم يكن أمورا كل منها وجه الشبه لا ما ليس فيه تركيب أصلا اه سم (قوله والمركب الحسي الخ) المركب الحسي من وجه الشبه لا يكون طرفاه الا حسيين فلا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما واختلافهما لكن ينقسم باعتبار افراد الطرف وتركه ولم يشر الى تقسيم الطرف الى المركب والمفرد والمختلف لانه يحصل في ضمن تقسيم الوجه باعتباره ولم يكتف بذلك في تقسيم الطرف الى الحسي والعقلي والمختلف تنبيها على أن الطرف أيضا مقصود بالبحث كالوجه وليس أحدهما تبعا للآخر وفي الشرح انما قسم وجه الشبه المركب هذا التقسيم أي التقسيم باعتبار الافراد والتركيب دون وجه الشبه الواحد لان معنى تركيب وجه الشبه أن يكون هيئة منتزعة من أشياء يشترك في تلك الهيئة هيئتان منتزعتان كذلك بان يعمهما تلك الهيئة وهما الطرفان المركبان فلا يمكن تشبيه المركبين الا بالاشتراك في مركب يعمهما فلا يمكن أن يكون طرفا وجه الشبه الواحد مركبين أو مختلفين هذا تنقيح كلامه ولا بد من بيان أنه لا يجري هذا التقسيم في وجه الشبه المتعدد حتى يتم وجه التخصيص على أنه يمكن أن يكون تشبيه الهيئتين المنتزعتين في غير الهيئة من كونهما محبتين أو مرغوبتين أو مكروهتين الى غير ذلك فيصح أن يكون الواحد من وجه الشبه طرفاه مفردان ومركبان ومختلفان اه أطول ملخصا (قوله ههنا) أي في الطرفين اذا كان وجه الشبه مركبا اه يس (قوله أن تقصد الخ) أي فالمراد به هنا أحد قسمي ما هو بمنزلة المفرد وهو الذي تركيبه اعتباري (قوله ههنا) اى في الطرفين والوجه اه يس (قوله في الانسانية) انظر ما لو عبر عن معنى الانسانية بلفظين كأن يقال زيد كعمرو في الحيوانية والناطقية ويقصد اشتراكهما في المجموع هل يكون الوجه من المركب المنزل منزلة الواحد أو من الواحد الاظهر الثاني (قوله لاح) هو كلألأ بمعنى بدا والصبح ضوء الصباح وهو حمرة الشمس في سواد الليل والثريا تصغير ثروى مؤنث ثروان كسكرى مؤنث سكران للمرأة المتمولة سمي بتصغيرها النجم لكثرة كواكبه مع ضيق المحل اه أطول (قوله كما ترى) الكاف في مثله ليست للتشبيه بل لمجرد التقييد والمراد أن اتصاف الثريا بمشابهة العنقود أمر جلي لا خفاء فيه ولو كان قوله كما ترى متأخرا عن قوله كعنقود ملاحية لكان أظهر في افادة المعنى وفي اعراب كما ترى وجوه أقربها أنه في موضع المصدر أي ظهر ظهورا مثل ما تراه اه فنري وفي الحفيد أن الكاف بمعنى على والظرف صفة أو حال من الثريا يعني أن مشابهة الثريا بالعنقود على تقدير الحالة المرئية وباعتبارها الا أنها في نفس الامر كواكب كبار فلا تثبت المناسبة بينهما الا على ما ذكرنا (قوله كعنقود ملاحية) الاضافة للبيان (قوله من تقارن) ابتدائية (قوله الصور البيض الخ) هي النجوم المتعددة في الثريا وأفراد النور المتعددة في العنقود (قوله المستديرة) انظر هل الواقع استدارة صور النور (قوله في المرأى) أخذه من قول الشاعر كما ترى وهو قيد للتقارن لانه لا تقارن في الحقيقة وللبياض لانه لا لون في الفلكيات أو لا علم بلونها وللصغر اذ هي في الواقع كبار فما يشعر به قول الشارح وان كانت كبارا في الواقع من تعلقه بالصغار تخصيص بلا مخصص كذا في الاطول (قوله أي لا مجتمعة الخ) عبارة الاطول على الكيفية المخصوصة من كون البياض على نسبة معينة واحدة

منضمة (الى المقدار المخصوص) من الطول والعرض فقد نظر الى عدة أشياء وقصد الى هيئة حاصلة منها والطرفان مفردان لان المشبه هو
الثريا والمشبه به هو العنقود مقيدا بكونه عنقود الملاحية في حال اخراج النور والتقييد لا ينافي الافراد كما سيجيء

ان شاء الله تعالى (وفيما) أي والمركب الحسي في التشبيه الذي (طرفاه مركبان كما في قول بشار كان مثار النقع) من أثار الغبار أي هيجه (فوق رؤسنا * وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه) أي يتساقط بعضها اثر بعض والاصل تتهاوى حذفت احدى التاءين (من الهيئة الحاصلة من هوى) بفتح الهاء أي سقوط (أجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم) فوجه التشبيه مركب كما ترى وكذا الطرفان لانه لم يقصد تشبيه الليل بالنقع والكواكب بالسيوف بل عمد الى تشبيه هيئة السيوف وقد سلت من أغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب وتضطرب اضطرابا شديدا وتتحرك بسرعة الى جهات مختلفة وعلى أحوال تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض مع التلاقي والتداخل والتصادم والتلاصق وكذا في جانب المشبه به فان للكواكب في تهاويها تواقعا وتداخلا واستطالة لاشكالها (و) المركب الحسي (فيما طرفاه مختلفان) أي أحدهما مفرد والآخر مركب (كما مر في تشبيه الشقيق) باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر أجرام حمر مبسوطة على رؤس اذا
أجرام خضر مستطيلة فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب وهو ظاهر وعكسه تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربا بليل مقمر

بين الاجزاء وكذا الاستدارة والصغر والتقارن ثم قال وجعل الكيفية المخصوصة نفيا للتلاصق والتضام ولشدة الافتراق كما ذكره الشارح نقلا عن الشيخ وتبعه المحقق الشريف في شرح المفتاح مشتمل على لغو اذ لا تنطوي شدة الافتراق تحت التقارن عرفا اهـ (قوله منضمة الى المقدار المخصوص) فيه اشعار بان قوله الى المقدار المخصوص حال من الكيفية ولا يلزم الحال من الحال لان الكيفية في الجملة الظرفية مفعول بالواسطة فيصح نصب الحال عنه ويصح جعله حالا من التقارن كذا في الاطول قال يس وما اقتضاه كلامه من أن الحال لا تاتي من الحال صحيح كما هو مقتضى متن الكافية وكذا لا تاتي من التمييز ولا من المفعول المطلق نعم تاتي من المفعول معه كما في المتوسط اهـ (قوله في حال اخراج النور) قال في الاطول أقول بعد تحقيق المركب دخول حين النور في المشبه به أيضا لا يوجب التركيب اذ لا معنى للتركيب الا انتزاع الهيئة من عدة أمور (قوله والتقييد لا ينافي الافراد) أي لكن لما كانت تلك المقيدات لها وضع مخصوص ولون مخصوص ومقدار مخصوص وكل منها كالمستقل عن الآخر تاتي اعتبار هيئة ماخوذة من تلك الاجرام (قوله أي والمركب الحسي) أي الوجه المركب الخ (قوله كأن) ان جعل كان للتشبيه لم يكن المحذوف من أركان التشبيه الا الوجه وان جعل للظن كان أداة التشبيه أيضا محذوفة ويكون كقولك أظن زيدا أسدا فيكون أبلغ وهكذا كل تشبيه مشتمل على كأن اهـ أطول (قوله مثار النقع) اسم مفعول والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف وجعلها في الاطول بيانية (قوله وأسيافنا) بالنصب عطفا على المثار بواو المقارنة كما في كل رجل وضيعته وهذا معنى قول الشيخ ان أسيافنا في حكم الصلة للمثار لئلا يقع في التشبيه تفرق يعني أنه متصل بالمثار ومنضم معه ومن تتمته وليس مستقلا في الملاحظة وذلك الاتصال نشأ من المقارنة المستفادة من العاطف اهـ أطول (قوله تهاوى كواكبه) أي طائفة بعد طائفة لا واحدا بعد واحد كما في الاطول (قوله والاصل تتهاوى) وجعله ماضيا لم يؤنث لجواز ترك تانيث المسند الى ظاهر الجمع الغير السالم يخل بلطائف كاستحضار الصورة العجيبة المستفادة من جعل الماضي في معرض الحال وكالاستمرار التجددي قال في الاطول وأيضا صيغة الماضي تفيد وصف الليل بالخلو عن الكواكب فيلزم تشبيه مثار النقع والسيوف بالليل الخالي عن الكواكب بخلاف ليل تتهاوى فانه يفيد وصفه بكونه ذا كواكب تسقط بالتدريج المنطبق على وجود الليل كما يحكم بذلك الذوق الصائب (قوله حذفت احدى التاءين) وهل المحذوفة الاولى أو الثانية خلاف (قوله بفتح الهاء) أي وكسر الواو وتشديد الياء قال الفنري وأما بضم الهاء فهو بمعنى الصعود وفي الاطول ما يخالف ذلك فراجعه (قوله مستطيلة) حقيقة في السيوف وتخييلا في النجوم فانه يتخيل فيها الاستطالة عند هويها (قوله في جوانب الخ) فالسيوف في ظلمة الغبار والكواكب في ظلمة الليل (قوله تشبيه الليل الخ) فيه قلب وحقه أن يقول تشبيه النقع بالليل والسيوف بالكواكب (قوله بل عمد الى تشبيه هيئة السيوف الخ) كلامه يعطي أن التشبيه بين هيئة السيوف وهيئة الكواكب من غير اعتبار النقع والليل وصريح البيت خلافه ويمكن دفع المنافاة بان المراد تشبيه الهيئة المشتملة على السيوف الخ وقوله وكذا في جانب المشبه به فان للكواكب أي التي اشتملت عليها هيئة المشبه به (قوله وترسب) أي تسفل (قوله وعلى أحوال) الى قوله والانخفاض لم يظهر له كبير فائدة بعد قوله وهي تعلو وترسب الى قوله مختلفة فتامل (قوله تنقسم بين) أي أقساما دائرة بين الاعوجاج والاستقامة ولعل المراد بالاعوجاج الذهاب يمنة ويسرة وخلفا وبالاستقامة الذهاب أماما (قوله والارتفاع والانخفاض) هما لدخولهما في حيز التحرك بسرعة يفيدان ما لا يفيده قوله تعلو وترسب اهـ سم (قوله وكذا في جانب المشبه به) أي مثل ما ذكر يقال في جانب المشبه به في الجملة فلا يرد أن مما ذكر ما لا يجيء في جانبه كالارتفاع (قوله مبسوطة الخ) المراد ما في أجزائه اتساع فهو غير المنشور مع عدم الاتساع كالخيط فلذا ذكر مبسوطة مع قوله نشر أجرام اهـ يس (قوله فالمشبه مفرد) قال في الاطول وههنا بحث وهو أنه يظهر أن المقصود بالتشبيه الشقيق لا الهيئة الحاصلة من نشر أوراق الشقيق المحمرة على ساقاته الخضر بل الظاهر من قوله

على ماسيجىء ان شاء الله تعالى (ومن بديع المركب الحسى ما) أى وجه الشبه الذى (يجىء فى الهيا ت التى تقع عليها الحركة) أى

اذا تصوّب أو تصعد أن النظر فى المشبه والمشبه به الى الحركات أيضا اه قال يس ويمكن أن يقال ان ذلك النظر حاصل مع كونه من تشبيه المفرد المفيد فتامل اه (قوله على ماسيجىء) أى فى تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين (قوله ما يجىء فى الهيا ت) من مجىء العام فى الخاص كما يقال الحيوان يجىء فى الانسان فلا ينافى أن وجه الشبه نفس الهيئة كما صرح به الشارح ودل عليه بيان المصنف الموصول فى الموضعين بالهيئة كذا فى يس (قوله التى تقع عليها الحركة) أى هيئة الجسم عند حركته وحاصله أن وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب حركته وهى قسمان هيئة حاصلة بسبب الحركة فقط كما فى حركة المصحف فانه لم يعتبر معها شئ من صفات المصحف وهيئة حاصلة بسبب الحركة وما قرن بها من صفات الجسم كالشكل واللون كما فى المرآة فى يد الاشل فقول الشارح من الاستدارة والاستقامة بيان للهيئة فى القسم الثانى وقد جعله المصنف من أوصاف الجسم فالاولى حذفه ليعم القسمين سيرامى اه سم وكتب أيضا قوله التى تقع عليها الحركة أى توجد معها أعم من أن تكون هيئة مجرد الحركات أو هيئة الحركات وغيرها فيشمل القسمين اه سم ومنهم من جعل فى العبارة قلبا والاصل التى تقع على الحركة فهى العارضة للحركة مع غيرها فى الوجه الاول وللحركة وحدها فى الثانى واليه أشار فى الاطول (قوله من الاستدارة الى آخره) بيان للهيئة (قوله ويعتبر فيها تركيب) أى من الحركة وأوصاف الجسم كما فى الوجه الاول أو من الحركات مختلفة كما فى الثانى اه يس (قوله أحدهما أن يقرن الخ) لابد أن يقدر المصدر الغير الصريح المتولد من أن المصدرية باسم الفاعل ليصح حمله على المبتدا الذى هو عبارة عن وجه الشبه وهذا التقدير لازم فى عبارة الشيخ أيضا لكن لزومه فى الموضعين انما هو اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى على نوعين وان كلا منهما قسم من الهيئة نفسها أما اذا كان بمعنى أنه مشتمل على صنفين فلا لزوم لان كلا من الاقتران والتجرد صفة للهيا آت اه فنرى (قوله أن يقرن) أى يوصل والمراد أن يقرن فى اعتبار العقل وتركيبه اه أطول (قوله والاوضح الخ) وجه الاوضحية أن المجعول وجه الشبه هو الهيئة وتنقسم الى الهيئة المقرونة بالحركة وبغيرها والى هيئة الحركة المجردة وعبارة أسرار البلاغة أظهر فى ذلك من عبارة المصنف كذا فى الحفيد على المطول ويس وغيرهما وعبارة الاطول عقب نقله عبارة الاسرار فجعل الشيخ الهيا ت ظرف التشبيه لا وجه الشبه المركب وجعل الهيئة المقصودة بالتشبيه على وجهين لا ما يجىء فى الهيا ت التى تقع عليها الحركة فبرئ كلامه عن شائبة اضطراب ولم يحتج الى تكلف اه (قوله مما يزداد) أى من الاحوال التى يزداد الخ وليست ما عبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه ما لزم فى عبارة المصنف اه فنرى (قوله والهيئة المقصودة) أى المعتبرة وجه الشبه وكتب أيضا ما نصه أى الهيئة الحركية ولو مع غيرها (قوله كما فى قوله) أى كوجه الشبه فى قوله (قوله فى كف الاشل) أى الرجل الاشل والشلل اليبس فى اليد أو ذهابها والمراد ههنا المرتعش لان عديم اليد أو يابسها لا يكون فى كفه مرآة وقد صرح به السيد فى شرحه للمفتاح اه أطول ولان المرآة انما تؤدى الهيئة المقصودة فى كف المرتعش اه فنرى (قوله مع الاشراق) الظاهر أن يضم اليه تموجه فيقول وتموجه الا أنه أخره عن قوله والحركة السريعة المتصلة لانه مسبب عنها اه أطول (قوله مع تموج الاشراق) التموج اضطراب موج البحر وأراد به الاضطراب مجازا وفى كلامه وضع الظاهر موضع المضمر والظرف حال من الحركة أى كائنة زمن تموج اه من الاطول والفنرى (قوله حتى يرى الشعاع) بالضم الذى تراه من الشمس كالخيال مقبلا عليك اذا نظرت اليها أو الذى تراه ممتدا كالرماح بعيد الطلوع وما أشبهه اه أطول (قوله كانه يهم) كيعم وقوله أن ينبسط أى يريد الانبساط (قوله حتى يفيض) بفتح الياء أى يسيل وبضمها أى يخرج كما فى فاذا أفضتم من عرفات (قوله يقال بدا له اذا ندم) ومصدره ممدود يقال بدا له بداء وقوله والمعنى ظهر له رأى غير الاول اشارة الى أن فاعل بدا ضمير راجع الى الرائى المعلوم بدلالة المقام اه فنرى (قوله فان الشمس الخ) تعليل لمعنى الكلام أى شبه الشمس بالمرآة فيما ذكر من الهيئة لان الشمس الخ اه فنرى (قوله ليتبين) أى ليعلم (قوله وجدها الخ) أى لانه

يكون وجه الشبه الهيئة التى تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها تركيب (ويكون) ما يجىء فى تلك الهيا ت (على وجهين أحدهما أن يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم كالشكل واللون) والاوضح عبارة أسرار البلاغة حيث قال اعلم مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا أن يجىء فى الهيا ت التى تقع عليها الحركة والهيئة المقصودة فى التشبيه على وجهين أحدهما أن تقترن بغيرها من الاوصاف والثانى أن تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول (كما فى قوله * والشمس كالمرآة فى كف الاشل * من الهيئة) بيان لما فى كما فى قوله (الحاصلة من الاستدارة) مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق حتى يرى الشعاع كانه يهم أن ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة (ثم يبدو له) يقال بدا له اذا ندم والمعنى ظهر له رأى غير الاول (فيرجع) من الانبساط الذى بدا له (الى الانقباض) كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا أحد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المرآة فى كف الاشل (و) الوجه (الثانى أن تجرد) الحركة

(عن غيرها) من الاوصاف (فهناك أيضا) يعنى كما لابد فى الاول من أن يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا فى الثانى (لابد من اختلاط حركات) كثيرة للجسم (الى جهات مختلفة) له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو

يجدها شديدة الاضطراب والتحرك وشكلها استدارة وشعاعها كانه يفيض الى جوانب الدائرة حتى اذا كاد أن يتعدى تلك الجوانب رجع الى وسط الدائرة رجوعا وذها باخياليا بل وذلك الاضطراب والتحرك خيالى أيضا لان حركة الشمس ليست على الاضطراب اه قال فى الاطول وهذه الهيئة انما تظهر فى الشمس بعد تحديد النظر اليها ليتبين جرمها بخلاف المرآة فانها يؤديها بادئ النظر اليها فلذا جعلت مشبها بها الشمس (قوله وبعضه الى السفل) قال فى الاطول أو يتحرك تارة الى اليمين وتارة الى الشمال مثلا اه (قوله ليتحقق التركيب) قضيته توقف التركيب على جميع تلك الحركات وفيه نظر فانه يتحقق بمطلق تعدد كذا فى يس (قوله وهو الحركة) أى بدون اختلاط واختلاف جهات (قوله بحذف الهمزة) أى بعد قلبها لانكسار ماقبلها كما قلب فى بادئ النظر لذلك كما ذكر فى التفسير اه أطول (قوله فانطباقامرة الخ) وذلك عند جمع طرفيه لقلب الورقة المقرو واحدى صفحتيها ليقرأ ما فى الصفحة الاخرى مع التى يليها وينفتح انفتاحا مرة أخرى وذلك عند قراءة ما فى الصفحة الاخرى من تلك الورقة بعد قلبها وكثيرا ماتكون هذه الهيئة اذا كان المصحف خفيفا يسهل جمع طرفيه وتفريقهما وأما ان كان ثقيلا فالغالب انه ليس فيه الا انفتاح أولا وانطباق آخرا وانما يوجد فى اثناء القراءة قلب الورقات والمقصود فى التشبيه هو الاول لان تكررما يعنى بالانطباق والانفتاح فى البرق هو الموجود فيه كثيرا وكتب أيضا قوله فانطباقامرة وانفتاحا الفاء السببية كانه جواب للسائل عن وجه الشبه بين المصحف والبرق اه فنرى قال فى العروس ولك أن تقول الوجه هنا واحد وهو اختلاف الحركة لامجموع الحركات المتعددة (قوله لان المصحف يتحرك) أى طرفاه فى حالتى الانطباق الخ ووجه الشبه هيئة هذه الحركات مع تكررها وهى فى المصحف حسية حقيقة وفى البرق تخيلية وذلك لان الواقع فيه ظهور بالوجود وخفاء بالانعدام فاذا وجد تخيل أن اشراقه لانفتاح أظهر باطنه واذا انعدم تخيل أن ثم باطنا أخفى الانطباق كما فى المصحف (قوله فى كل حالة الى الجهة) ففى حالة الانطباق الى جهة العلو وفى حالة الانفتاح الى جهة السفل لكن يتحرك فى كل من الحالتين باعتبار اليمين والشمال الى جهتين ففى حالة الانطباق الطرف الايمن الى جهة الايسر والطرف الايسر الى جهة الايمن وفى حالة الانفتاح الطرف الايمن الى اليمين والايسر الى الشمال فمن جعل فى كل حالة جهة واحدة كالشارح اعتبر العلو والسفل ومن جعل فى كل حالة جهتين اعتبر اليمين والشمال (قوله وقد يقع التركيب) أى التركيب فى الطرف كان أو فى الوجه والاشبه أن تجعل اللام للعهد اشارة الى التركيب البديع ويؤيده كلام الايضاح قاله فى الاطول وقال فى العروس يعنى أن الوجه قد يكون حسيا مركبا من هيئة السكون ثم قال بقى أنه يقال كون الاقعاء هيئة سكون فيه نظر لان الحركة السكون فى الحيز بعد السكون فى غيره والجلوس كذلك نعم دوامه سكون اه (قوله فى هيئة السكون) أى وحده كما فى البيت أو مع اعتبار غير السكون معه على قياس ماتقدم فى الحركة كما فى قوله فى صفة مصلوب

كأنه عاشق قدمد صفحته * يوم الوداع الى توديع مرتحل

فقد اعتبر هيئة سكون عنقه وصفحته فى حال امتدادها واعتبر مع ذلك السكون صفة اصفرار الوجه بالموت لان تلك الهيئة موجودة فى العاشق المادّ عنقه وصفحته لوداع المعشوق اه ع ق (قوله كما فى قوله) أى كتركيب فى قوله وهذا هو الموجود دون قول الشارح كما أى كوجه الشبه الذى فى قوله بشاهد سوق التركيب وبيان المصنف لكلمة ما فانه ذكر فى بيانه تركيب المشبه لا وجه الشبه اذ الاقعاء والهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من الكلب فى اقعائه هى المشبه والهيئة الحاصلة من جلوس البدوى المصطلى وموقع كل عضو منه فى جلوس المشبه به اه أطول ثم قال من الهيئة أى من تركيب الهيئة الخ ثم قال أى ومن تركيب الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من البدوى المصطلى فى جلوسه ومن تركيب القدر المشترك بين الهيئتين (قوله جلوس البدوى) منصوب بيقعى كقعدت جلوسا أو بمحذوف أى يجلس جلوسا اه يس (قوله البدوى) خصه بالذكر لكثرة ذلك منه (قوله من اصطلى بالنار) أى استدفأ بها (قوله من موقع) أى وقوع اه أطول (قوله وكذلك صورة جلوس الخ) أى التى هى المشبه به (قوله كحرمان الانتفاع) من اضافة المصدر الى مفعوله وكتب أيضا قوله كحرمان الانتفاع مصدر حرمه الشئ

وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة (فحركة الرحى والسهم لاتركيب فيها) لاتحادها (بخلاف حركة المصحف فى قوله * وكان البرق مصحف قار) بحذف الهمزة أى قارئ (فانطباقا مرة وانفتاحا) أى فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا أخرى فان فيه تركيبا لان المصحف يتحرك فى حالتى الانطباق والانفتاح الى جهتين فى كل حالة الى جهة (وقد يقع التركيب فى هيئة السكون كما فى قوله فى صفة كلب يقعى) أى يجلس على أليتيه (جلوس البدوى المصطلى) من اصطلى بالنار (من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه) أى الكلب (فى اقعائه) فانه يكون لكل عضو منه فى الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوى عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض (و) المركب (العقلى) من وجه الشبه (كحرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب فى استصحابه فى قوله تعالى

كعلمه

كعلمه وضربه منعه الشئ فاضافته الى الانتفاع من اضافة المصدر الى مفعوله الثانى اه أطول (قوله مثل الذين الخ) المثل القصة العجيبة (قوله ثم لم يحملوها) أى لم يعملوا بما فيها فعبر عن عدم العمل بعدم الحمل لان حملهم كلا حمل (قوله فانه) أى وجه الشبه الذى هو حرمان الانتفاع أمر عقلى الخ (قوله أوعية العلوم) أى وهى شئ مخصوص أيضا (قوله وان الحمار جاهل بما فيها) أراد بجهل الحمار عدم انتفاعه لان الجهل يستلزم عدم الانتفاع فذكر الملزوم وأراد اللازم وهو المعنى فى جانب المشبه أيضا وبهذا يندفع ما يقال ان الذين حملوا التوراة عالمون بما فيها فكيف يستقيم قوله وكذا الخ اه فنرى وقوله أراد بجهل الحمار عدم انتفاعه أى لان الجهل عدم العلم عما من شأنه أن يعلم فلا يتصف به الحمار ونحوه (قوله وكذا فى جانب المشبه) الذى هو اليهود فانه روعى منهم فعل مخصوص هو الحمل وأن يكون المحمول أوعية العلم وأنهم جاهلون بما فيها أى غير عالمين به علما نافعا ومن المعلوم أن الطرفين مركبان لان المثل اما بمعنى القصة أو الصفة والمراد هنا تشبيه القصة أو الصفة المركبة بأخرى مثلها فى التركيب ومن البين أن الطرفين اذا كان فيهما تركيب نشأ وجه الشبه مركبا مرعيا فيه ما يشير الى ما اعتبر فى الطرفين فأخذ من الطرفين ما يجمع بينهما وتحمل اليهود لما كان معنويا واعتبر فى حمل الحمار الحمل الفعلى وجب أن يكون وجه الشبه معنويا جامعا للطرفين فأخذ حرمان الانتفاع الذى اشترك فيه الطرفان لاقتضاء عدم العلم وجوده فيهما وكون ما حرم الانتفاع به أبلغ نافع لاقتضاء وجوده فيهما كون المحمول فيهما أوعية العلم وكون من حرم الانتفاع تحمل التعب فى استصحاب ما حرم الانتفاع به لاقتضاء وجوده فيهما كون المحمول غير خفيف ويجب أن يؤخذ التعب عقليا بمعنى مطلق المشقة فالطرفان ان اعتبر كونهما صفتين أو قصتين لم يخل عن اعتبار العقلية فيهما ويمكن أن يراد بالطرفين الحمار واليهود موصوفا كل بصفة مخصوصة فيدعى حسية الطرفين فذكر المثل للتأكيد ولا يخلو عن بعد اه عق (قوله واعلم الخ) أشار به الى أن وجه الشبه قد يقتضى تمام التشبيه أو حسنه انتزاعه من مجموع أشياء بحيث يكون هيئة منتزعة روعى فيها جميع تلك الاشياء فيقع الخطأ بانتزاعها من أقل من مجموع تلك الاشياء وكتب أيضا قوله واعلم انه قد ينتزع من متعدد أى يجعل المتعدد منتزعا منه سواء كان المنتزع طرفا أو وجه شبه فلا ضمير فى ينتزع وجعل الشارح فيه ضمير وجه الشبه ويؤيده الضمير فى قوله فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر ونحن نجعل الضمير للمنتزع المفهوم من الفعل هذا والمقصود الفرق بين وجه التشبيه المركب والمتعدد بانه فى الاول لا يمكن اسقاط شئ من متعدد بخلاف الثانى فانه لا يخل بالتشبيه الاكتفاء بالبعض منه وهذا أنسب مما يستفاد من الايضاح أن المقصود الفرق بين التشبيه المركب والتشبيهات المجتمعة بانه يمكن الاسقاط فى الثانى دون الاول فانه لو حذف شئ من التشبيهات المجتمعة لم يتطرق خلل بالتشبيهات الباقية وان اختل الغرض من الكلام كما فى زيد كالماء يصفو ويكدر فانه لو حذف يكدر كان تشبيه زيد بالماء الصافى بحاله وان اختل الغرض من الكلام وهو وصف زيد بالتغير بخلاف التشبيه المركب فانه لو حذف شئ مما يؤخذ منه المركب لم يبق التشبيه بحاله كذا فى الاطول وما يستفاد من الايضاح هو ما يأتى فى قول الشارح وهذا بخلاف التشبيهات المجتمعة الخ وكتب أيضا قوله قد ينتزع أى ينتزعه المتكلم أو السامع وقوله من متعدد أى والحال أنه لا يكفى انتزاعه من ذلك المتعدد فقط فى حصول الغرض الذى ينبغى أن يراد ان كان المقتصر المتكلم أو الذى أريد ان كان السامع لاعتقاده الانتزاع من الاقل (قوله كما) مصدريه (قوله أبرقت لى فلانة الخ) ويقال أيضا أبرقت السماء أى صارت ذا برق نقله فى الاطول (قوله وتعرضت) أى ظهرت (قوله فالكلام ههنا الخ) جعل فى الاطول نصب قوما التضمين معنى الاطماع ثم قال وأما ماذكره الشارح ان فى الاساس أبرقت لى فلانة الخ ففيه أن الحذف والايصال سماعى لا يتجه بناء الكلام عليه مالم يثبت السماع وان أبرقت لى لتضمين الابراق معنى التعرض كما يفيده قوله وتعرضت واكتفاء الصحاح والقاموس فى تفسير أبرقت بتزينت ولا يصح الحذف والايصال فيما يحتاج للتضمين لان الجار قرينة التضمين وحذفه اخلال بالقرينة فتامل (قوله وايصال الفعل) أى بنفسه الى المفعول (قوله فلما رأوها) لابد ههنا من تجريد لما عن معنى السببية وجعله لمجرد الظرفية اه أطول (قوله أقشعت) الفعل لازم وهمزته للصيرورة

مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا) جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه أمر عقلى منتزع من عدة أمور لانه روعى من الحمار فعل مخصوص هو الحمل وأن يكون المحمول أوعية العلوم وأن الحمار جاهل بما فيها وكذا فى جانب المشبه (واعلم أنه قد ينتزع) وجه الشبه (من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر) من ذلك المتعدد (كما اذا انتزع) وجه الشبه (من الشطر الاول من قوله كما أبرقت قوما عطاشا) فى الاساس أبرقت لى فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالكلام ههنا على حذف الجار وايصال الفعل أى أبرقت لقوم عطاش جمع عطشان (غمامة * فلما رأوها أقشعت وتجلت)

أى تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما أبرقت قوما عطاشا غمامة خطأ (لوجوب انتزاعه من الجميع) اعنى جميع البيت (فان المراد التشبيه) أى تشبيه الحالة المذكورة فى الابيات السابقة بحالة ظهور غمامة للقوم العطاش ثم تفرقها وانكشافها وبقائهم متحيرين (باتصال) أى باعتبار اتصال فالباء ههنا مثلها فى قولهم التشبيه بالوجه العقلى اذ الامر المشترك فيه هو اتصال (ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس) وهذا بخلاف التشبيهات المجتمعة كما فى قولنا زيد كالاسد والسيف والبحر فان القصد فيها الى التشبيه بكل واحد من الامور على حدة حتى لو حذف ذكر البعض لم يتغير حال الباقى فى افادة معناه بخلاف المركب فان المقصود منه يختل باسقاط بعض الامور (والمتعدد الحسى كاللون والطعم والرائحة فى تشبيه فاكهة باخرى و) المتعدد (العقلى كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد) أى نزو الذكر على الانثى (فى تشبيه طائر بالغراب و) المتعدد (المختلف) الذى بعضه حسى وبعضه عقلى (كحسن الطلعة) الذى هو حسى (ونباهة الشان) أى شرفه واشتهاره الذى هو عقلى (فى تشبيه انسان بالشمس) ففى المتعدد يقصد اشتراك الطرفين فى كل من الامور المذكورة ولا يعمد الى انتزاع هيئة منها تشترك هى فيها (واعلم أنه) الضمير للشان (قد ينتزع الشبه) أى التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك أى تشابه والمراد ههنا ما به التشابه أعنى وجه الشبه (من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه) أى فى التضاد لكون كل منهما مضادا للآخر (ثم ينزل) التضاد (منزلة التناسب بواسطة تمليح) أى اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا أتى بشئ مليح وقال الامام المرزوقى فى قول الحماسى

أتانى من أبى أنس وعيد * فسل لغيظة الضحاك جسمى

ان قائل هذه الابيات قد قصد مرض

أى صارت منقشعة والفعل المتعدى قشع يقال قشعت الريح السحاب فهو نظير كبه فاكب (قوله أى تفرقت وانكشفت) فيه لف ونشر مرتب (قوله فانتزاع وجه الشبه الخ) وكذا جعل المشبه به مجرد ذلك اه أطول (قوله الحالة المذكورة) وهى كون الشاعر أو من هو فى وصفه ظهر له شئ وهو فى غاية الحاجة الى ما فيه وبنفس ظهور ذلك الشئ انعدم وذهب ذهابا أوجب الاياس مما رجا منه اه ع ق (قوله فالباء ههنا مثلها الخ) أى فى الدخول على وجه التشبيه وهى للآلة ويصح أن تكون بمعنى فى كما فى الاطول وكتب أيضا ما نصه أى وليست صلة التشبيه (قوله بالوجه العقلى) أى بسبب اعتبار الوجه العقلى (قوله ابتداء مطمع) بالتركيب الوصفى فالابتداء ظهور الغمامة والانتهاء تفرقها وانكشافها أو بالتركيب الاضافى فيراد بالمطمع ظهور الغمامة وبابتدائه أوله وبالمؤيس تفرقها وبانتهائه تمام ذلك واتصال الابتداء بالانتهاء اشارة الى السرعة وقصر ما بينهما اه يس (قوله وهذا) أى التشبيه المركب المذكور (قوله بخلاف المركب) أى التشبيه المركب وأعاده لاجل قوله فان المقصود الخ (قوله فى تشبيه فاكهة باخرى) كتشبيه التفاح الحامض بالسفرجل فى اللون والطعم والرائحة وكتب أيضا قوله فاكهة هى الثمر كله على الاصح ومنهم من أخرج منها التمر والعنب والرمان مستدلا بقوله تعالى فيهما فاكهة ونخل ورمان ودليله لا يثبت تمام دعواه مع أنه جعل علماء التفسير عطف النخل والرمان من قبيل عطف جبريل على الملائكة اه أطول (قوله فى تشبيه طائر بالغراب) انما قال طائر لان الانسان أخفى منه فسادا كذا قيل وفيه بعد لان الانسان قد يرى فى تلك الحالة والغراب قيل انه لم ير عليها قط حتى قيل انه لا سفاد له معتاد وانما له ادخال منقره فى منقر الانثى وأما حدة نظر الغراب فانه يرى تحرك أى طرف من الانسان ولو كان بغاية السرعة وكمال حذره مشهور حتى يقال ان الغراب قال لابنه اذا رأيت انسانا أهوى الى الارض فطر اذ لعله يأخذ حجرا فيضربك به فقال له ابنه بل أطير اذا رأيته مقبلا اذ ربما يكون أتى بالحجر معه وهذا من مبالغة الناس فى وصفه بالحذر اه ع ق (قوله كحسن الطلعة) اى الوجه اه أطول وتقدم أن الحسن مأخوذ من مجموع الشكل واللون وهما حسيان (قوله ونباهة الشان) مصدر نبه مثلثة رواه ابن ظريف اه أطول (قوله أى شرفه واشتهاره) مجموعهما تفسير نباهة على ما استوجهه سم (قوله يقال بينهما شبه بالتحريك الخ) وأما الشبه كالعلم فهو الشبيه أى المثيل ومقتضاه أن الشبه بالتحريك لا يكون بمعنى الشبيه وهو خلاف تصريح القاموس والصحاح كذا فى الاطول (قوله من نفس التضاد) أى بجعل التضاد وسيلة لجعل الشئ وجه شبه لانه يعتبر ما يتعلق بالتضاد كما تعتبر الهيئة المنتزعة من أشياء فيما تقدم فانه لا يصح وكتب أيضا قوله من نفس التضاد أى التنافى سواء كان تضادا أو تناقضا أو شبه تضاد اه أطول (قوله لاشتراك الضدين فيه) أى فاعتبر الاشتراك فى التضاد الذى لم يقصد جعله وجه شبه كالاشتراك المقتضى للتشبيه فى غير الضدين (قوله ثم ينزل الخ) ثم للترتيب الذكرى والا فالتنزيل قبل الانتزاع الا أن يقال المعنى قد يقصد الانتزاع ثم ينزل أى وبعد التنزيل ينتزع بالفعل (قوله بواسطة تمليح) يعنى انما أعان على صحة ما ذكر وأوجب قبوله قصد التمليح أو التهكم (قوله وقال الامام المرزوقى) فى نقل كلام المرزوقى الذى هو قدوة فيما يفهم من أساليب كلام العرب استدلال على أن قصد التمليح واقع فى كلامهم حيث بينه المرزوقى فى كلام الحماسى بقوله هذا البيت قصد قائله الهزء بابى أنس والتمليح أى الاتيان بشئ مليح يستظرفه السامعون ومعنى سل ذاب والمراد بالضحاك أبو أنس وعبر به دون الضمير بيانا لكنى المستهزئ به تحقيرا له وقيل الضحاك اسم ملك سماه به زيادة فى التهكم لتضمنه تشبيهه به على وجه الهزء فكانه قال سل جسمه لغيظ هذا الذى هو كالملك الفلانى ولا يخفى ما فيه من الهزء (قوله فسل) مجهول أى ذاب أو ابتلى بالسل وهو

بها الهزء والتمليح وأما الاشارة الى قصة أو مثل أو شعر فانما هو التلميح بتقديم اللام على الميم وسيجيء ذكره في الخاتمة والتسوية بينهما انما وقعت من جهة العلامة الشيرازي رحمه الله تعالى وهو سهو (أو تهكم) أي سخرية واستهزاء (فيقال للجبان ما أشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم) كل من المثالين صالح للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان القصد الى ملاحة وظرافة دون استهزاء وسخرية بأحد فتمليح والا فتهكم وقد سبق الى بعض الاوهام نظرا الى ظاهر اللفظ أن وجه الشبه في قولنا للجبان هو أسد وللبخيل هو حاتم هو التضاد المشترك بين الطرفين باعتبار الوصفين المتضادين وفيه نظر لانا اذا قلنا الجبان كالاسد في التضاد أي في كون كل منهما مضادا للآخر لا يكون هذا من التمليح والتهكم في شيء كما اذا قلنا السواد كالبياض في اللونية أو في التقابل ومعلوم انا اذا أردنا التصريح بوجه الشبه في قولنا الجبان هو أسد تمليحا أو تهكما لم يتأت لنا الا أن نقول في الشجاعة لكن الحاصل في الجبان انما هو ضد الشجاعة فنزلنا تضادهما منزلة التناسب وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة على سبيل التمليح والهزء (وأداته) أي أداة التشبيه (الكاف وكان) وقد تستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا أو مشتقا نحو كان زيدا أخوك وكأنه قدم (ومثل وما في معناه) مما يشتق من المماثلة والمشابهة وما يؤدي هذا المعنى (والاصل في نحو الكاف)

مرض مخصوص وفي بعض النسخ فسل تغير وعليه سل على زنة المعلوم اه من الفنري وغيره (قوله قصد بها الهزء والتمليح الخ) حيث أتى بالسخرية في قالب ضده من التعظيم وكتب أيضا قوله قصد بها الهزء والتمليح منه يعلم أن أو في قول المصنف أو تهكم مانعة خلو فتجوز الجمع ولهذا قال في الاطول وقد يجتمعان ثم استشهد بهذا البيت (قوله صالح للتمليح والتهكم) أي لكل منهما بل ولهما معا كما مر فقول الشارح فان كان القصد الى ملاحة الخ محل نظر والقسمة الصحيحة ثلاثية كذا في الاطول (قوله والا) بان قصد الاستهزاء والسخرية دون الملاحة والظرافة وان كانا حاصلين أو قصد الجميع هذا هو ظاهر عبارته والاولى قصره على الصورة الاولى فقط ليتأتى ما تقدم من صحة الجمع بين التمليح والتهكم فتدبر (قوله نظرا الى ظاهر اللفظ) يعني قول المصنف لاشتراك الضدين فيه كما يصرح به كلام المطول (قوله باعتبار الوصفين) أي لا باعتبار حقيقتي الموصوفين (قوله لا يكون هذا الخ) ولا حاجة حينئذ الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له أصلا وأيضا وجه الشبه حينئذ نفس التضاد لا ما ينتزع منه كذا في الاطول وكتب أيضا ما نصه قال في الاطول ولعل المقصود في أمثال هو حاتم للبخل أنه في جانب الضد نهاية كما أن حاتما نهاية في الجانب الآخر والتمليح في أنه في كمال بخله في صورة كمال الكرم والتهكم في أنه مبالغ في كمال بخله مع ارادة أنه مبالغ في كرمه (قوله كما اذا قلنا الخ) تنظير (قوله ومعلوم الخ) وجه آخر في رد ما سبق الى بعض الاوهام حاصله أن وجه التشبيه يصح التصريح به والتضاد لا يصح التصريح به في قولك تمليحا أو تهكما للجبان هو الاسد اذ لو قلت في التضاد لخرجت عن مقام التمليح والتهكم وانما تقول في مقامهما في الشجاعة وقوله لكن الحاصل الخ دفع لما يرد من أن وجه الشبه ما يشترك فيه الطرفان والجبان ليس بشجاع فلا اشتراك فكيف صح جعل الشجاعة وجه الشبه وحاصل الدفع انا نزلنا تضادهما منزلة تناسبهما وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة فالجبان شجاع تنزيلا فجاء الاشتراك فاحفظه (قوله وأداته) أي آلته والاداة في اللغة الآلة سمي بها ما يتوسل به الى التشبيه اسما كان أو فعلا أو حرفا وقد بعد كل البعد من قال اطلاق أداة التشبيه من خلط العربية بالفلسفة ومن فروعهم تسميتهم الحرف أداة على عكس تسمية المنطقيين أداة السلب بحرف السلب اه أطول (قوله الكاف) حرفا كانت أو اسما والثاني يكون في الضرورة والسعة عند الاخفش والجزولي ويخصه سيبويه بالضرورة ويلزم الكاف اذا دخلت على أن المفتوحة كلمة ما فيقال كما أن زيدا قائم ولا يقال كان زيدا قائم لئلا يلتبس بكلمة كان اه أطول (قوله وكان) جمعها مع الكاف متابعة لمذهب غير الخليل من أن كان كلمة موضوعة للتشبيه لان ما في مذهبه من أن كان زيدا أسد في الاصل ان زيدا كاسد غيرت صورة الجملة والمعنى على ما كان والكاف من دواخل الخبر معنى وأن المفتوحة رعاية لدخول الكاف عليها صورة مكسورة معنى تكلفات عنها مندوحة اه أطول (قوله مما يشتق من المماثلة والمشابهة) اسما أو فعلا ولا يرد أن الفعل ليس في معنى مثل الذي هو اسم لان المراد ما في معناه في الجملة أي ولو بطريق التضمن وكتب أيضا قوله مما يشتق الخ فيه قصور لانه لا يشمل نحو وشبه هذا ان عطف قوله وما يؤدي على المماثلة وهو الاقرب فان عطف على ما يشتق فلا قصور وقال في الاطول وما في معناه نحو شبه وأشبه ونحو وادراج ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي معناها فيه يحتاج الى جعل ما في معناه أعم مما في معناه باعتبار المعنى المطابقي والتضمني والا فلا يشمل شبه ونحوه اه (قوله وما يؤدي هذا المعنى) كالمضاهاة والمحاكاة (قوله في نحو الكاف) المراد بنحو الكاف ما لا يدخل الا على أحد أركان التشبيه وهو ما يكون الداخل عليه مجرورا لا غير واحترز به عن نحو كان ويشبهه ويشابه بل عن مماثل فان قولنا زيد مماثل عمرو لم يل المماثل المشبه به بل المشبه وهو الضمير المستتر فيه ولذا قيدنا المجرور بقولنا لا غير اذ عمرو في المثال المذكور يجوز نصبه وقال الشارح أراد بنحو الكاف ما يدخل على المفرد بخلاف كان ويماثل ويشابه وفيه أن يماثل ويشابه لا يدخلان على الجملة بل على المفرد كالكاف ومثل الا أن يتكلف بانه أراد بالمفرد الواحد ويماثل ويشابه ونحوهما تدخل على المتعدد

أى فى الكاف ونحوها كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف كان وتماثل وتشابه (أن يليه المشبه به) لفظا نحو زيد كالاسد أو تقديرا نحو قوله تعالى أو كصيب من السماء على تقدير أو كمثل ذوى صيب (وقد يليه) أى نحو الكاف (غيره) أى غير المشبه به (نحو واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه) الآية اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره بل المراد تشبيه حالها فى نضارتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك بحال النبات الحاصل من الماء يكون أخضر ناضرا ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن ولا حاجة الى تقدير كمثل ماء لان المعتبر هى الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف واعتبارها مستغن عن هذا التقدير ومن زعم أن التقدير كمثل ماء وان هذا مما يلى الكاف غير المشبه به بناء على أنه محذوف فقد سها سهوا بينا لان المشبه به الذى يلى الكاف قد يكون ملفوظا به وقد يكون محذوفا على ما صرح به فى الايضاح (وقد يذكر فعل ينبئ عنه) أى عن التشبيه (كما فى قولهم علمت زيدا أسدا ان قرب) التشبيه وادعى كمال المشابهة لما فى علمت من معنى التحقيق (وحسبت زيدا أسدا (ان بعد) التشبيه لما فى الحسبان من الاشعار بعدم التحقيق والتيقن وفى كون مثل هذه الافعال منبئا عن التشبيه نوع خفاء والاظهر ان الفعل ينبئ عن حال التشبيه فى القرب والبعد (والغرض منه) أى من التشبيه (فى الاغلب يعود الى المشبه وهو) أى الغرض العائد الى المشبه (بيان امكانه) أى المشبه يعنى أن المشبه أمر ممكن الوجود وذلك اذا كان أمرا غريبا يمكن أن يخالف فيه ويدعى امتناعه (كما فى قوله فان تفق الانام وأنت منهم

اه أطول (قوله أى فى الكاف ونحوها) يريد أن الكلام على طريق الكناية كما تقرر فى قولك مثلك لا يبخل لا أن فى الكلام مقدرا اه فنرى (قوله بخلاف كان الخ) الاصل فى كان أن يليها المشبه ويكون المشبه به الخبر وقد يخالف ذلك فيليها المشبه به ويكون خبرها المشبه نحو كان الاسد زيد وفى الافعال وأشباهها أن يليها المشبه ويكون مفعولا بها المشبه به وقد يخالف ذلك فيليها المشبه به ويكون مفعولا بها المشبه نحو يشابه الاسد زيدا (قوله أو كصيب) فيعل من صاب يصوب أى نزل ويطلق على المطر وعلى السحاب أيضا اه فنرى (قوله أو كمثل ذوى) تقدير ذوى لاقتضاء الضمائر فى يجعلون أصابعهم فى آذانهم مرجعا وتقدير مثل ليناسب المعطوف عليه أعنى كمثل الذى استوقد نارا (قوله وقد يليه غيره) مما يكون له مدخل فى المشبه به وذلك اذا كان المشبه به هيئة منتزعة وذكر بعد الكاف بعض ما تنتزع منه الهيئة ولا خفاء فى كثرته فالتقليل باعتبار الاضافة اه أطول (قوله واضرب) أى بين لهم وصف اه فنرى وقوله مثل أى حال (قوله كماء) أعرب به ابن عطية خبر مبتدا محذوف أى هى ماء واختار أبو حيان أنه فى موضع المفعول الثانى لاضرب أى صير لهم صفة الحياة الدنيا شبه ماء بناء على أن اضرب مع المثل تتعدى لاثنين والصحيح أنها تتعدى لواحد اه يس (قوله ولا بمفرد آخر) كالنبات (قوله وبهجتها) عطف تفسير (قوله ولا حاجة الى تقدير كمثل ماء) أى حتى يكون المشبه به واليا للكاف تقديرا وعبارته توهم أن هذا التقدير جائز وان كان مستغنى عنه وقد يقال يلزم عليه أن يكون المشبه به حال الماء فيخالف قوله سابقا بحال النبات وأجيب بان حال الماء الموصوف بما ذكر يؤل الى حال النبات فلا اشكال من يس وكتب أيضا قوله ولا حاجة الى تقدير الخ عبارة الاطول لا يخفى انه يمكن رعاية الاصل فى جميع ما هو من هذا القبيل بتقدير المثل والحال والشأن لكنهم رأوهم مستغنين عن الحذف لو أهملوا رعاية هذا الاصل فاهملوه وراعوا أصلا آخر أهم هو عدم الحذف وقد يراعونه اذا كان لا بد فى المقام من حذف شئ لانه بعد الوقوع فى الحذف لضرورة يهون ارتكابه فيرتكب لادنى داع ومنه قوله تعالى أو كصيب الآية لان حذف ذوى ضرورى لرجوع الضمائر وحذف المثل لانه أنسب بجعل المشبه المثل وأشد ملاءمة له ولهذا العذر لا يقدمون على التقدير فيما لا تقدير فيه ضروريا اه مع بعض حذف (قوله ولا حاجة لتقدير الخ) فلهذا كان سهوا لكنه انما يتم ان وافق هذا الزاعم على تعميم قول المصنف أن يليه المشبه به بما يشمل المقدر ولم يخصه بالملفوظ اه يس (قوله واعتبارها الخ) أى لفهمها من ذلك المضمون (قوله وأن هذا مما يلى الكاف الخ) بهذا غاير قوله ومن زعم الخ (قوله فعل ينبئ عنه) الاولى وقد يذكر ما ينبئ عنه ليتناول أنا عالم أن زيدا أسد وزيد أسد حقا أو بلا شبهة وكان زيدا أسدا اذا كانت كان للظن اه أطول وكتب أيضا قوله ينبئ عنه الظاهر ينبئ به أو ينبئ اياه فى القاموس أنبأه اياه وبه فكلمة عن متعلقة بالكشف المضمن للانباء اه أطول أقول فى شرح الشذور لابن هشام أن الافعال الخمسة حدث وأنبأ ونبأ وأخبر وخبر عند تعديها الى مفعولين الثانى بواسطة تتعدى بالباء وعن ومثل للتعدية بعن بقوله تعالى ونبئهم عن ضيف ابراهيم وهو يعكر على ما فى الاطول (قوله وادعى كمال المشابهة) عطف تفسير والمراد ادعى على وجه التيقن (قوله من معنى التحقيق) أى التيقن (قوله والتيقن) عطف تفسير (قوله نوع خفاء) اذ لا دلالة للعلم والحسبان على التشبيه بل الدال عليه عدم صحة الحمل فان العقل يحكم بانه لا يمكن هذا الحمل تحقيقا وان لم يكن فعل (قوله والاظهر أن الفعل الخ) قال فى الاطول هذا هو المراد كما هو المتبادر من قولنا أنبأ فلان عن فلان اذ المتبادر منه أنه أظهر حالا من أحواله لا انه افادة تصوره لا سيما مع قوله ان قرب وقوله ان بعد (قوله فى الاغلب) انما قال ذلك لما سياتى من أنه قد يعود الى المشبه به فان قلت فيما سياتى ما يدل على أنه قليل وقوله فى الاغلب يدل على أنه غالب قلت القلة بالاضافة لا تنافى الغلبة اه أطول (قوله بيان امكانه) أو وجوده أو امتناعه أو وقوعه فالاقتصار على بيان الامكان من ضيق البيان اه أطول (قوله وذلك) أى الغرض المذكور وقوله اذا كان أى المشبه (قوله كما فى قوله) أى كبيان امكان المشبه فى قوله (قوله وأنت منهم) أى

بحسب

فان المسك بعض دم الغزال) فانه لما ادعى أن الممدوح فاق الناس حتى صار أصلا برأسه وجنسا بنفسه وكان هذا في الظاهر كالممتنع احتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه هذه الحال بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم وهذا التشبيه ضمني ومكني عنه لا صريح (أو حاله) عطف على امكانه أي بيان حال المشبه بانه على أي وصف من الاوصاف (كما في تشبيه ثوب بآخر في السواد) اذا علم السامع لون المشبه به دون المشبه (أو مقدارها) أي بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان (كما في تشبيهه) أي تشبيه الثوب الاسود (بالغراب في شدته) أي شدة السواد (أو تقريرها) مرفوع عطفا على بيان امكانه أي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه (كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء) فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره لان الفكر بالحسيات أتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها (وهذه) الاغراض (الاربعة تقتضي أن يكون وجه الشبه في المشبه به أتم وهو به أشهر) أي وأن يكون المشبه به بوجه الشبه أشهر وأعرف ظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضي الاتمية والاشهرية لكن التحقيق أن بيان الامكان وبيان الحال لا يقتضيان الا الاشهرية ليصح القياس ويتم الاحتجاج في الاول ويعلم الحال في الثاني وكذا بيان المقدار لا يقتضي الاتمية بل يقتضي

بحسب الاصل فلا ينافي دعوى صيرورته جنسا برأسه (قوله فان المسك الخ) ليس هو جواب الشرط بل علة الجواب المحذوف المقامة هي مقامه تقديره فلا استبعاد فيه وكتب أيضا مانصه وقد فاقه فالك كحال المسك (قوله فانه) أي الشاعر (قوله في الظاهر) أي بادئ الرأي قبل النظر في الادلة والالتفات الى النظائر وقوله كالممتنع الظاهر أنه يغني عن الكاف قوله في الظاهر (قوله احتج لهذه الدعوى) أي لهذا المدعى بدليل قوله و بين امكانها (قوله وبين امكانها) قال في الاطول الانسب بمقام المدح الاحتجاج لما بين الوقوع اذ الامكان كثيرا ما يعرى عن الوقوع (قوله بان شبه هذه الحال الخ) فهو تشبيه مركب بمركب (قوله وهذا التشبيه ضمني) اذ هو مدلول عليه باللازم وقوله ومكني عنه لانه ذكر لازم التشبيه وهو وجه الشبه أي التفوق على الامثال فاذ كر التشبيه صريحا بل كناية بذكر لازمه اه سيرامي وقوله أي التفوق أي المأخوذ من قوله فان تفق الانام وقوله فان المسك بعض دم الغزال أي وقد فاقه (قوله كما في تشبيه الخ) أي كبيان الحال في تشبيه الخ قال في الاطول ويتجه أنه هل البليغ يختار التشبيه على الاخبار عنه بالسواد فان هذا أسود أوضح وأخصر من هذا كهذا في السواد ويمكن أن يقال في التشبيه تستفاد خصوصية السواد ولا تستفاد في الاخبار ولا يدخل بهذا في بيان المقدار لان بيان المقدار مسبوق بمعرفة الحال وبيان اللون من اول الامر مثلا وان كان على وجه يتضمن معرفة المقدار لا يعد من بيان المقدار وفي كلام السيد السند في شرحه للمفتاح اشعار بذلك اه (قوله أي بيان مقدار الخ) أي مرتبته في القوة الخ (قوله أي تقرير حال الخ) قال في الاطول لا يخفى أنه يصح أن يكون لتقرير الامكان أو تقرير مقدار الحال فالافيد أن يجعل ضمير تقريرها الى المذكورات ويفسر قوله أو تقريرها بتقرير شيء منها اه (قوله وتقوية شأنه) عطف تفسير (قوله على طائل) أي فائدة من الطول بالفتح وهو الفضل وعلى زائدة وطائل فاعل يحصل أو ليست زائدة ويحصل مضمن معنى يطلع والفاعل ضمير يعود على من كذا في الفنري وقوله وعلى زائدة كما في قوله

ان الكريم وأبيك يعتمل * ان لم يجد يوما على من يتكل

(قوله بمن يرقم على الماء) وقيد المفتاح الرقم بكونه في حضور المخاطب اذ التقرير فيه أقوى لاعانة المشاهدة في ذلك كما لا يخفى ولك أن تستفيده من صيغة الحال في عبارة المصنف اه أطول (قوله تجد) أي تعلم (قوله من تقرير عدم الفائدة) ربما يفيد أن الوجه هنا عدم الفائدة وليس كذلك بدليل ما يأتي عند قوله أو مقيدان بل الوجه هو التسوية بين الفعل وعدمه في عدم الفائدة ففيما هنا تسامح تامل (قوله لان الفكر الخ) أي الجزم اه يس قال في الاطول وفيه أن هذا المثال لا يختص بتقرير حال غير الحسي بل يشمل تقرير بعض حسيات لا تقرر لعدم نفعها كتقرير عدم نفع الرقم على الماء اه (قوله أتم منه بالعقليات) أي فالتشبيه بالحسيات فيه من تقرير المطلوب ما ليس في غيره (قوله لتقدم الحسيات الخ) لان النفس في مبدا الفطرة خالية عن العلوم ثم بعد احساسها للجزئيات بواسطة الآلات وتنبهها لما بينها من المشاركات والمباينات اجمالا يحصل لها علوم كلية هي العقليات اه فنري (قوله وهذه الاغراض الاربعة) وكذلك غرض الحاق الناقص بالكامل فقد فات المصنف في ضبط الاغراض وفي بيان مقتضاها وفي ادراجه في تقرير الحال لان الحاق الناقص بالكامل يستلزمه تكلف ومخالفة لما في المفتاح حيث جعله مقابلا له اه أطول (قوله وهو به أشهر) أي عند السامع وان لم يكن أشهر في الواقع وكتب أيضا قوله أشهر الشهرة وضوح الامر فتعلم الناس به وهذه الاغراض لا تطلب الا أن يكون المخاطب أعلم بحال المشبه به بل بيان الامكان والحال والمقدار لا يقتضي علم المخاطب بوجه الشبه في المشبه حتى يصح صيغة التفضيل بل يجب في بيان الحال أن يكون المخاطب جاهلا بالمشبه وكذا في بيان الامكان والمقدار اه أطول (قوله أي وأن يكون المشبه به الخ) فيه اشارة الى أن وهو عطف على اسم يكون وأشهر عطف على خبرها (قوله وأعرف) تفسير لاشهر (قوله ظاهر هذه العبارة الخ) قال السيد أي ظاهرها يقتضي ذلك ولكن المقصود

أن يكون المشبه به على حد مقدار المشبه لا أزيد ولا أنقص ليتعين مقدار المشبه على ما هو عليه وأما تقرير الحال فيقتضي الامرين

جميعا لان النفس الى الاتم والاشهر أميل فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية أجدر (وتزيينه) مرفوع عطفا على بيان امكانه أي تزيين المشبه في عين السامع (كما في تشبيه وجه أسود بمقلة الظبي أو تشويهه) أي تقبيحه (كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة) جمع ديك (أو استطرافه) أي عد المشبه طريفا حديثا بديعا (كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه) أي انما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه (في صورة الممتنع عادة) وان كان ممكنا عقلا ولا يخفى أن الممتنع عادة مستطرف غريب (وللاستطراف وجه آخر) غير الابراز في صورة الممتنع عادة (وهو أن يكون المشبه به نادرا الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر) في تشبيه فحم فيه جمر موقد (واما عند حضور المشبه كما في قوله وَلاَزِوَرْدِيَّة) يعني البنفسج (تزهو) قال الجوهري في الصحاح زَهِيَ الرجل فهو مزهو اذا تكبر وفيه لغة أخرى حكاها ابن دريد زها تزهو زَهْواً (بزرقتها * بين الرياض على حمر اليواقيت) يعني الازهار والشقائق الحمر (كأنها فوق قامات ضعفن بها * أوائل النار في أطراف كبريت) فان صورة اتصال النار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور

معه

منها أن مجموعها يقتضي ذلك على التفصيل المذكور في الشرح (قوله أن يكون المشبه به على حد الخ) أي وأن يكون أشهر ولو صرح به لكان أحسن ليتضح قوله ليتعين مقدار المشبه كل الاتضاح وليوافق صنيعه هنا صنيع ما قبله وصنيع ما بعده فافهم (قوله وأما تقرير الحال فيقتضي الامرين جميعا) قال في الاطول في اقتضاء التقرير الامرين نظر اذ في تشبيه المعقول بالمحسوس تقرير حال المعقول لان الف النفس بالمحسوس أكثر وان لم يكن المحسوس أتم في وجه الشبه وقد بالغ فيه سابقا كل المبالغة الا أن يراد بالاقتضاء اقتضاء أولوية وفي عبارته ارشاد اليه اهـ (قوله لان النفس) الى قوله أجدر يدل على عدم توقف التقرير على الاتمية والاشهرية بخلاف ما يدل عليه قوله وأما تقرير الحال فيقتضي الامرين جميعا من توقفه عليهما اللهم الا أن يتسامح في ذكر الاقتضاء أو يصرف التفضيل عن ظاهره فليتأمل (قوله بمقلة الظبي) أي التي سوادها مستحسن طبعا وكتب أيضا قوله بمقلة الظبي المقلة شحمة العين التي تجمع السواد والبياض أو هي السواد والبياض أو الحدقة والمراد هنا المعنى الاول وصحة التشبيه مبنية على ما نقله الشارح عن الاصمعي في بحث الاطناب في شرح قوله * كأن عيون الوحش حول خبائنا * أن عين الظبي والبقر الوحشيين انما يظهر فيه البياض والسواد بعد الموت وأما حال الحياة فعيونهن سود كلها اهـ أطول (قوله بسلحة) أي عذرة وقوله جامدة أي لا طراوة فيها (قوله أو استطرافه) بالطاء المهملة (قوله حديثا بديعا) تفسير طريفا بالطاء المهملة (قوله كما في تشبيه فحم الخ) وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من وجود شيء مضطرب مائل للحمرة في وسط شيء أسود مضطرب ومما ازداد به استطراف المشبه هنا كونه شيأ تافها محتقرا أظهر في صورة شيء رفيع لا تصل اليه الاثمان (قوله جمر موقد) في القاموس الجمرة النار المتقدة فلا حاجة الى قوله موقد اهـ أطول (قوله أي انما استطرف الخ) جعل قوله لابرازه متعلقا بمحذوف (قوله لابراز المشبه في صورة الممتنع الخ) أي مع كونه مبتذلا وكتب أيضا ما نصه أي في وصفه حيث ألحقه به قال في الاطول ولا يخفى أنه فات القوم من وجوه الاستطراف ابراز الشيء في صورة الممتنع عقلا وكأنهم لم يلتفتوا اليه لعدم وقوعه في كلام البلغاء اهـ (قوله وان كان ممكنا عقلا) لامكان ذوبان المسك مع كثرته جدا حتى يعد بحرا (قوله وللاستطراف) أي المطلق لا خصوص الاستطراف في المثال المذكور ولهذا لم يأت بالضمير لتبادر الذهن منه الى الاستطراف في المثال اهـ أطول (قوله اما مطلقا) أي عند حضور المشبه في الذهن أو عند عدمه (قوله كما مر في تشبيه فحم الخ) منه يعلم أن الاستطراف في هذا التشبيه له جهتان ابرازه في صورة الممتنع وابرازه في صورة النادر الحضور اذ لا منافاة بين الجهتين كما لا يخفى اهـ يس (قوله واما عند حضور المشبه) أي لا مطلقا لكون المشبه به مشاهدا معتدا لا ممتنعا ولكن مواطنه غير مواطن المشبه لكون كل منهما من وادي غير وادي الآخر فيبعد حضور أحدهما عند حضور الآخر (قوله ولازوردية) كسر الزاي هو الظاهر الثابت في نسخ رواية المفتاح كذا ذكره السيد السند في شرحه اهـ أطول وفي الحفيد حكاية الفتح بقيل وكتب أيضا ما نصه أي رب أزهار من البنفسج لازوردية نسبها الى الحجر المعروف لكونها بلونه (قوله بزرقتها) اذا كانت الزرقة راجحة على الحمرة عند القائل وفي التعبير عن البنفسج بلازوردية نوع اشعار اليه كان الباء في قوله بزرقتها السببية واذا كانت مرجوحة فالباء بمعنى مع وكان البيت تعجبا من تكبرها اهـ أطول (قوله بين الرياض) حال من فاعل تزهو وكتب أيضا قوله بين الرياض لا يبعد أن يقصد به معنى علانية يعني تزهو علانية لا على وجه الخفاء اهـ أطول (قوله على حمر اليواقيت) أي الازهار الحمر التي كاليواقيت (قوله والشقائق) عطف خاص على عام والحمر نعت للازهار والشقيق (قوله ضعفن بها) أي بسببها لثقلها وطول مكثها فوقها نزل العظم المعنوي منزلة الجسامة الحسية أفاده في الاطول (قوله أوائل) انما قيد بأوائل لان النار متى طال مقامها احمرت وزال عنها الزرقة ولهذا قيد بقوله في أطراف أيضا ولم يقل في كبريت لان أوائل النار الواقعة في أواسط الكبريت لا زرقة فيها اهـ يس قوله لكن يندر حضورها عند حضور الخ) أي لان البنفسج جرم ندي ونور رياضي فلا يخطر

صورة البنفسج فيستطرف بمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين (وقد يعود) الغرض من التشبيه (الى المشبه به وهو ايهام أنه أتم من المشبه) في وجه الشبه (وذلك في التشبيه المقلوب) الذي يجعل فيه الناقص مشبها به قصدا الى ادعاء أنه أكمل (كقوله

وبدا الصباح كأن غرته *) هي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم استعيرت لبياض ١٣٧ الصبح (وجه الخليفة حين يمتدح) فانه قصد ايهام أن وجه الخليفة أتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كماله في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح (و) الضرب (الثاني) من الغرض العائد الى المشبه به (بيان الاهتمام به) أي بالمشبه به (كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا) أي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض (اظهار المطلوب هذا) الذي ذكر من جعل أحد الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون (اذا أريد الحاق الناقص) في وجه الشبه (حقيقة) كما في الغرض العائد الى المشبه (أو ادعاء) كما في الغرض العائد (بالزائد) في وجه المشبه (فان أريد الجمع بين شيئين في أمر) من الامور من غير قصد الى كون أحدهما ناقصا والآخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان أم لم يوجدا (فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه) ليكون كل من الشيئين مشبها ومشبها به (احترازا من ترجيح أحد المتساويين) في وجه الشبه (كقوله تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي * فمن مثل ما في الكأس عيني تسكب فوالله ما أدرى أبالخمر أسبلت * جفوني) يقال أسبل الدمع والمطر اذا هطل وأسبلت السماء فالباء في قوله أبالخمر للتعدية

معه الا ما هو من جنسه دون النار لا سيما في أطراف الكبريت فانها جرم حار يابس دياري فبينهما غاية البعد (قوله عناق) أي معانقة أي ضم (قوله الى المشبه به) أي لفظا وان كان مشبها معنى (قوله وهو ضربان) أي الغرض العائد الى المشبه (قوله أحدهما) وهو الكثير الشائع اه أطول (قوله ايهام) أي ايقاع المتكلم في وهم السامع أن المشبه به أتم مع أنه ليس كذلك في الواقع اه يس (قوله وذلك في التشبيه المقلوب) قال في العروس وليس منه أي التشبيه المقلوب قوله تعالى مثل نوره كمشكاة وان كان نوره أتم من المشكاة (قوله الذي يجعل فيه الناقص الخ) لا يخفى أنه يجوز أن يكون التشبيه المقلوب مبنيا على تسليم أنه أتم من المشبه اذا كان بينك وبين مخاطبك نزاع في ذلك وأنت جاريت معه وأنه يصح التشبيه المقلوب في تشبيه التزيين والتشويه والاستطراف لادعاء أن الزينة في المشبه به أتم أو القبح أكثر أو ادعاء أن المشبه به أندر وأخفى ولا يظهر اختصاصه بصورة الحاق الناقص بالكامل اه أطول (قوله كقوله وبدا الخ) قال في الاطول يجوز أن يكون الشعر تشبيها غير مقلوب بان يكون تشبيه غرة الصباح بوجه الخليفة في سرعة انتشارها ولا يخفى أن سرعة انتشار الطلاقة في وجه الخليفة أتم منها بالنسبة الى انتشار ضوء الصبح اه (قوله كان غرته) أي غرة هي هو ان أريد بالصباح الضياء التام عند الاسفار ويحتمل أن المراد به مطلق الضياء فتكون اضافة الغرة التي هي الضياء التام من اضافة الخاص الى العام وهذا كله ان حمل الصباح على الضوء وعليه فوجه على حذف مضاف أي ضوء وجه ليناسب المشبه فان حمل على أول النهار كما هو أحد معنييه كما في الاطول فالاضافة من اضافة الصفة المبنية على المبالغة الى الموصوف كما يقال عدل رجل (قوله بالرغيف) في الاستدارة واستلذاذ النفس به (قوله اظهار المطلوب) فلا يحسن الا في مقام الطمع في شئ كما قاله السكاكي (قوله اذا أريد الحاق الناقص الخ) قال في الاطول قال الشارح وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق هذا ويمكن دفعه بان المراد أن هذا الذي ذكر من جعل أحد الطرفين مشبها والآخر مشبها به لكون أحد الطرفين أتم حقيقة أو ادعاء اذا أريد الخ اه وقوله لان ما تقدم كله ليس مما يقصد الخ أي بل بعضه لما تقدم من أن التحقيق أن الاغراض الثلاثة الاول لا تستدعي أتمية المشبه به في وجه الشبه وقال الفنري رعايته تكلف ويقال المراد بالناقص الناقص في الجملة ولو في الاعرفية أو الاتمية لا الناقص في وجه الشبه فقط نعم يرد أن يقال بيان الاهتمام غرض عائد الى المشبه به ولا حاجة فيه الى ادعاء الكمال قطعا ولا يلزم الكمال حقيقة وهو ظاهر اه (قوله بالزائد) حقيقة أو ادعاء (قوله الى الحكم بالتشابه) أي ذهابا الى الحكم أي الى افادة التشابه ولو بغير لفظ التشابه كالتماثل والتشاكل والتساوي والتضارع مما لا مفعول له بخلاف شابه وماثل ونحوهما فان فيه الحاق الناقص بالزائد (قوله ليكون الخ) علة للحكم بالتشابه وكتب أيضا قوله ليكون كل من الشيئين مشبها ومشبها به يعلم من هذا أن التشابه أخص من التشبيه المعروف فيدخل في تعريفه وان المراد بقوله ترك التشبيه ترك التشبيه الذي هو غير التشابه وهو ما يكون أحد الشيئين مشبها ليس غير والآخر مشبها به كذلك وهو والتشابه قسمان للتشبيه المعروف اه سم (قوله احترازا الخ) علة للاحسنية (قوله عن ترجيح) أي من ايهام ترجيح أحد المتساويين والا لوجب ترك التشبيه فيخيل قوله فالاحسن ويبطل تجويز التشبيه ولك أن تجعل وجه ترجيح التشابه حفظ السامع عن توهم زيادة المشبه به وتوقي البيان عن الالتباس لان ظاهر العبارة الالحاق لا التشارك اه أطول (قوله المتساويين) أي بحسب القصد وان لم يتساويا في الواقع (قوله اذا جرى) أي في كل وقت جرى ففائدة الظرف التعميم يؤيده صيغة تكسب المفيدة للاستمرار اه أطول (قوله وأسبلت السماء) أي بالمطر وأسبلت الجفون بالدمع

وليست بزائدة على ماتوهمه بعضهم (أم من عبرتي كنت أشرب) لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ترك التشبيه الى التشابه (ويجوز) عند ارادة الجمع بين شيئين في أمر التشبيه (أيضا) لانهما وان تساويا في وجه الشبه بحسب قصد المتكلم الا انه يجوز له أن يجعل أحدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب مثل زيادة الاهتمام وكون الكلام فيه (كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه) أي تشبيه الصبح بغرة الفرس (متى أريد ظهور منير في مظلم أكثر منه) أي من ذلك المنير من غير أن يقصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به (وهو) أي التشبيه (باعتبار الطرفين) المشبه والمشبه به أربعة أقسام لانه (اما تشبيه مفرد بمفرد وهما) أي المفردان (غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد أو مقيدان كقولهم) لمن لا يحصل من سعيه على طائل (هو كالراقم على الماء) فالمشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على شئ والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه المشبه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين (أو مختلفان) أي أحدهما مقيد والآخر غير مقيد (كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل) فالمشبه به أعني المرآة مقيد بكونه في كف الاشل بخلاف المشبه أعني الشمس (وعكسه) أي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فالمشبه مقيد دون المشبه به (واما تشبيه مركب بمركب) بان يكون كل من الطرفين كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيأ واحدا

فهو اذا تعدى يتعدى بالباء (قوله وليست بزائدة) أي والفعل متعد بنفسه لكن في القاموس أسبل الدمع أرسله وعليه فالباء زائدة فجعل الزيادة وهما ظ لمقاوهم لا يقال زيادة الباء في غير النفي والاستفهام وفي غير خبر المبتدا سماع ولا يثبت السماع بالبيت مع احتمال باء التعدية لانا نقول باء التعدية أيضا سماعية على أن من جعلها زائدة لعله سمع الزيادة فلا يتم الحكم بكونه وهما ما لم ينف السماع والاحاطة بالنفي متعذرة اه أطول (قوله أم من عبرتي) هي متصلة لوقوعها بعد همزة التسوية كما قرر في قول الشاعر

ولست أبالي بعد فقدي مالكا * أموتي ناء أم هو الآن واقع

(قوله ويجوز) الجواز مستفاد من قوله فالاحسن وكأنه تعرض له ليوضحه بالتمثيل ولا يخفى أن البيت كما اشتمل على تمثيل الاحسن الذي هو التشابه اشتمل على تمثيل الجائز الذي هو التشبيه حيث اشتمل على قوله * فمن مثل ما في الكأس عيني تسكب * وكأنه أراد التمثيل للتشبيه بأحد الطرفين أكمل مع انه لم يقصد الالحاق بل التشابه بعد التمثيل له بما لا مزية لاحد الطرفين على الآخر فتأمل اه أطول وفي الفنرى فان قلت قوله فمن مثل يدل على التشبيه وقوله تشابه على التشابه فيتناقضان قلت لم يقصد بقوله فمن مثل التشبيه كما لا يخفى على المتأمل ولو سلم فقد صرح بجواز التشبيه عند ارادة الجمع بين الشيئين في أمر فاول الكلام أسلوب والثاني أسلوب آخر فلا محذور اه وجعل بعضهم في الكلام حذفا والاصل فمن مثل ما في الكأس تسكب عيني ومن مثل ما تسكب عيني أشرب فيكون ذلك بيانا لقوله تشابه الخ (قوله لانهما الخ) وقال في الاطول لان أداة التشبيه قد تستعمل لمجرد قصد التشريك (قوله متى أريد الخ) يرجع لكل من تشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه (قوله اذ لو قصد ذلك) أي ماذكره من المبالغة في وصف الغرة لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به أي لوجب الحكم بذلك تحقيقا لا لمجرد جعل الغرة والصبح كذلك في العبارة لوجوده هذا عند عدم القصد أيضا بان أريد مجرد ظهور منير في مظلم أكثر منه والمراد وجب ذلك اذا لم يرد قلب التشبيه أي ووجب عكس ذلك اذا أريد ولو صرح بذلك لكان أوضح فتأمل (قوله وهو الخ) شروع في أقسام التشبيه بعد الفراغ من الاركان والغرض منه (قوله باعتبار الطرفين) أي افرادا وتركيبا وتقدم تقسيمه باعتبارهما حسية وعقلية (قوله أربعة أقسام) أولها قسمه المصنف الى أربعة أقسام والثالث والرابع كل منهما قسمان يعلم انقسامهما اليهما من بيان تقسيم الاول الى الاقسام الاربعة فاكتفى به ولم يذكر تقسيمهما وأما الثاني فيحتمل القسمة الى الاربعة عقلا وكأنه لم يوجد بهذه الاقسام ولعدم وجوده سقط قسمان من القسم الثالث وقسمان من القسم الرابع فالاقسام العقلية ستة عشر حاصلة من ضرب أربع في اربع والواقعية تسعة ومن البين أن تقسيم الطرف يستلزم تقسيم التشبيه باعتبار الطرف وبالعكس وهكذا الحال في الوجه والاداة والغرض فالمصنف يقسم تارة الطرف مثلا ويترك تقسيم التشبيه باعتباره وتارة يعكس اعمالا للطريقين وتجديدا للسلوك وتفننا في البيان واما تقسيم التشبيه باعتبار الطرف هنا مع أنه علم من تقسيم الوجه المركب باعتبار الطرف فلمزيد الاهتمام بالتشبيه الذي وجهه مركب فانه مما به التفاضل بين البلغاء والتناضل بين الخطباء والتنبيه على الفرق بين المركب والمفرد المقيد فانه أحوج شئ الى التامل واعمال الذكاء كذا في الاطول (قوله أو مقيدان) قال في الاطول ولا نعني بالمقيد ماذكر معه قيد بل ما لقيده مدخل في التشبيه ألا ترى أنه جعل من غير المقيد قوله تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس لهن مع أن اللباس موصوف لانه لا دخل في وجه الشبه لهذا الوصف قاله في الاطول ثم جوز أن يكون الطرف في الآية من المفرد المقيد فراجعه (قوله هو التسوية الخ) الاوضح هو استواء الفعل وعدمه (قوله بخلاف المشبه) فان قلت المشبه هو الشمس لا مطلقا بل حال حركتها فيكون مقيدا قلت الحركة انما تلاحظ في وجه التشبيه فلا تعتبر قيدا للمشبه فتدبر اه فنرى وفيه نظر لان ملاحظة

الحركة

(كما في بيت بشار) كأن مثار النقع على ماسبق تحقيقه (واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق) وهو مفرد باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد وهو مركب من عدة أمور والفرق بين المركب والمفرد المقيد أحوج شئ الى التامل فكثيرا مايقع التباس (واما تشبيه مركب بمفرد كقوله

ياصاحبي تقصيا نظريكما*) في الاساس تقصيته بلغت أقصاه أي اجتهدا في النظر وابلغا أقصى نظريكما (تريا وجوه الارض كيف تصوّر) أي تتصوّر فحذف التاء يقال صوّره الله صورة حسنة فتصوّر (تريا نهارا مشمسا) أي ذا شمس لم يستره غيم (قدشابه) أي خالطه (زهر الربا) خصها لانها انضر وأشد خضرة ولانها المقصود بالنظر (فكأنما هو) أي ذلك النهار المشمس الموصوف (مقمر) أي ليل ذو قمر لان الازهار باخضرارها قد نقصت من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد فالمشبه مركب والمشبه به مفرد وهو المقمر (وأيضا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو أنه (ان تعدد طرفاه فاما ملفوف) وهو ان يؤتى أوّلا بالمشبهات على طريق العطف أو غيره ثم بالمشبه بها كذلك (كقوله) في صفة العقاب بكثرة اصطياد الطيور (كأن قلوب الطير رطبا) بعضها (ويابسا) بعضها (لدى وكرها العناب والحشف) هو أردأ التمر (البالي) شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالي

الحركة في وجه التشبيه تستدعي ملاحظتها في الطرف والاحسن الجواب بان الحركة لما كانت لازمة للشمس غير منفكة عنها أبدا كانت كانها جزء من مفهومها وليست بقيد خارج تامل (قوله بيت بشار) الاضافة للعهد (قوله والفرق) أي التميز بين المفرد والمركب في التركيب المخصوص أي بيان أن ما فيه مفرد مقيد أو مركب وليس المراد الفرق من حيث التصوّر لسهولته كذا في سم وكتب أيضا قوله والفرق بين المركب الخ اذ يلتبس التقييد بالتركيب فان كان هناك أمر واحد هو الاصل فيما يقصد من المشبه أو المشبه به وكان ماعداه تتمة وتبعا له في الاعتبار كان مفردا مقيدا والا كان مركبا اه حفيد (قوله كيف تصوّر) أي قائلين تعجبا كيف تصور مضارع التصور مجهول يقال صوره فتصور والشارح جعله مضارعا محذوف التاء اه أطول (قوله أي تتصوّر) أي تتشكل (قوله تريا نهارا الخ) بدل من تريا وجوه الارض بدل مفصل من مجمل أو عطف بيان كذا في يس (قوله زهر) كعمر جمع زهرة ككثرة وبركة اه أطول والظاهر من قوله لان الازهار باخضرارها أنه حمل الزهر على النبات مجازا مرسلا أو استعارة قاله الفنرى (قوله الربا) جمع ربوة بالضم وجاءت كرجة اه أطول وفي الحفيد الربوة بفتح الراء وبالكسر التل فتلخص أن راءها مثلثة (قوله خصها) أي زهر الربا (قوله لانها أنضر الخ) قال في الاطول ويمكن أن يقال خصها لانها تخالطها الشمس في أول طلوعها وتشبيه أول النهار بالليل المقمر أظهر لان نور الشمس فيه أضعف (قوله ولانها المقصود بالنظر) أي في قول الشاعر تقصيا نظريكما تريا وجوه الارض هذا مراده فيما يظهر كذا بخط شيخنا البرلسي اه سم وكتب أيضا قوله ولانها المقصود بالنظر لان الشخص يبدأ بالنظر العالي (قوله أي ليل ذو قمر) لا يقال هذا يستلزم أن المشبه به مركب ففي جعله مفردا تسامح كما قال في الاطول لانا نقول الوصف أو الاضافة لا تمنع الافراد لما سبق أن المراد بالتركيب هو الهيئة الحاصلة من عدة أشياء والمشبه به ههنا ليس كذلك أفاده الفنرى (قوله قد نقصت من ضوء الشمس) من زائدة في المفعول أو التقدير نقصت شيأ من ضوء الشمس (قوله يضرب) أي يميل (قوله فالمشبه مركب) وهو النهار الموصوف بما مر (قوله وأيضا الخ) لم يعدّ تشبيه المتعدد بالمتعدد قسما من الاقسام السابقة في قوله وهو باعتبار الطرفين اما تشبيه مفرد بمفرد الخ بان يقال واما تشبيه متعدد بمتعدد لانه كتشبيه المفرد بالمفرد حقيقة فلا معنى لجعله قسيما له اه فنرى قال سم لك أن تقول الظاهر أن الواحد في المتعدد قد يكون مفردا مقيدا أو غير مقيد ومركبا فهلا قال لانه لا يخرج عن الاقسام السابقة لانه كتشبيه مفرد بمفرد حقيقة أو كتشبيه مركب بمركب حقيقة أو كتشبيه مختلفين وكتب أيضا مانصه هذا التقسيم لا يناسب التقسيمات الاخر لانها كانت تقسيمات للتشبيه الواحد وهذا تقسيم للتشبيهات المتعددة اذ لا يتعدد طرفا تشبيه واحد وأيضا ليس من وظائف البيان بل هو من افراد اللف والنشر الذي هو من الصنائع البديعية وكان وجه التعرض له أن الملفوف ربما يلتبس بتشبيه مركب بمركب وبتبعيته يتعرض للفروق وأن لا التباس فيه ولا يخفى أن الملفوف والمفروق لا يختصان بالطرف بل يجريان في الوجه أيضا اه أطول (قوله وهو أن يؤتى أولا بالمشبهات الخ) تبع فيه الشارح المصنف ويجب أن يقال أو بالعكس لئلا يخرج نحو كالعناب والحشف البالي قلوب الطير رطبا ويابسا وقوله أو غيره كانه أراد به مثل قولنا كالقمرين زيد وعمرو اذا أريد تشبيه أحدهما بالشمس والآخر بالقمر بقرينة اه أطول (قوله في صفة العقاب) أي وصفه وهو مؤنث (قوله رطبا بعضها ويابسا بعضها) لا يخفى أن رطبا ويابسا حال من قلوب الطير والعامل معنى التشبيه المستفاد من كأن فاتجه أن الحال يجب أن تكون مطابقة لصاحبها في التذكير والتانيث وقد انعدمت ههنا حيث لم يقل رطبة ويابسة فاشار الشارح بقوله رطبا بعضها ويابسا بعضها الى دفعه لكن ظاهره يقتضي حذف الفاعل وبقاء رافعه ولا يجيزه البصريون وبعض الكوفيين اللهم الا أن يريد أن تفصيل الحال لفظا يستدعي تفصيل صاحبها معنى وهو يجوّز ترك تانيثها فان الرطوبة بالنسبة الى بعض واليبوسة بالنسبة الى آخر والاظهر أن يقال التقدير قسما رطبا وقسما يابسا اه فنرى وقد يحمل صنيع الشارح على بيان المعنى فلا ينافي هذا الاظهر (قوله وكرها) هو عش الطائر وان لم يكن فيه اه

اذ ليس لاجتماعها هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها الا انه ذكر أولا المشبهين ثم المشبه بهما على الترتيب (أومفروق) وهو أن يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر (كقوله النشر) أى الطيب والرائحة (مسك والوجوه دنا*نير وأطراف الاكف) وروى أطراف البنان (عنم) هو شجر أحمر لين (وان تعدد طرفه الاول) يعنى المشبه دون الثانى (فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالى* كلاهما كالليالى وان تعدد طرفه الثانى) يعنى المشبه به دون الاول (فتشبيه الجمع كقوله)
بات نديما لى حتى الصباح أغيد مجدول مكان الوشاح (كأنما يبسم) ذلك الاغيد أى الناعم البدن (عن لؤلؤ منضد) أى منظم (أوبرد) هو حب الغمام (أوأقاح) جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه ثغره بثلاثة أشياء (وباعتبار وجهه) عطف على قوله باعتبار الطرفين (اماتمثيل وهو ما) أى التشبيه الذى (وجهه) وصف (منتزع من متعدد)

أطول (قوله اذ ليس الخ) تعليل لمحذوف أى وليس هذا من المركب اذ ليس الخ (قوله الا أنه الخ) الاقرب انه راجع الى قوله شبه الرطب الخ (قوله النشر) أى نشر تلك النساء (قوله أى الطيب) أى طيب الرائحة وذكاؤها وقوله والرائحة أى الذكية الطيبة (قوله مسك) أى نشر مسك اهـ أطول أو المراد نفس المسك فيكون فيه مبالغة حيث جعل الرائحة ذات رائحة كالمسك (قوله أطراف البنان) فالاضافة بيانية اهـ أطول (قوله فتشبيه التسوية) للتسوية فيه بين مشبهات (قوله وحالى) كأنه أراد أحوالى فصح أن حاله والصدغ كالليالى اهـ أطول (قوله فتشبيه الجمع) للجمع فيه بين مشبهات (قوله مجدول مكان الوشاح) أى ضامر الخاصرتين والبطن لان ذلك موضع الوشاح وهو جلد يرصع بالجواهر ونحوها يشد فى الوسط كذا فى ع ق (قوله الوشاح) بالضم والكسر كما فى القاموس ويقال اشاح وأشاح (قوله كأنما يبسم) بسم يبسم كضرب يضرب وابتسم وتبسم وهو أقل الضحك وأحسنه اهـ أطول وضمن يبسم معنى يكشف فعداه بعن (قوله أى الناعم البدن) الانسب ذكر هذا التفسير بعد قوله أغيد (قوله أوأقاح) بفتح الهمزة أصله أقاحى بحذف الالف والنون وقد لا تشدد الياء جمع أقحوان بالضم ويقال اقحوان وهو البابونج كذا فى الاطول وكأن حذف الياء وقفا جار على ترك تشديد الياء فيكون كالوقف على قاض (قوله وهو ورد له نور) اعلم أن الثغر ما تقدم من الاسنان كما فى الصحاح والاقحوان نبت طيب الريح حواليه ورق أبيض ووسطه أصفر كما فى الصحاح فتشبيه الاسنان بالاقحوان باعتبار لون ما حواليه من الورق وحسن انتظامه مع قطع النظر عما فى الوسط من الاصفر هذا هو الاقرب (قوله شبه ثغره) أى أسنانه بثلاثة أشياء الا أنه أورد كلمة أو تنبيها على أن كلا مشبه به على حدة وكلمة أو للتسوية لا للابهام حتى يرد أنه ينبغى الواو فيوجه بان أو بمعنى الواو وكيف تجعل بمعنى الواو وهى أحسن من الواو لخلوه عن وصمة ايهام جعل المجموع مشبها به ونظر فى كونه من باب التشبيه بان المشبه أعنى الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا وأجيب بان تشبيهه بثلاثة أشياء ضمنى لان تشبيه التبسم بالتبسم عن أحد الثلاثة يستلزم تشبيه الثغر بأحدها كذا فى الاطول (قوله وباعتبار وجهه) يعنى باعتبار وجه له ثلاثة تقسيمات أوليات الاول هو تمثيل وغير تمثيل والثانى هو مجمل ومفصل والثالث هو قريب وبعيد (قوله اما تمثيل واما غير تمثيل) لا يرد أنه تقسيم للشئ الى نفسه وغيره لان التمثيل يرادف التشبيه يشهد لذلك كلام الكشاف حيث يستعمله استعمال التشبيه لانه مشترك بين مطلق التشبيه وأخص منه وما هو نفس المقسم المعنى الاعم والقسم ما هو أخص فلا اشكال وبهذا اندفع أيضا أن تعريفه بقوله وهو ما وجهه منتزع من متعدد غير منعكس لخروج بعض أفراد التمثيل عنه اهـ أطول (قوله منتزع من متعدد) لا يخفى أن الانتزاع من المتعدد لا يقتضى كون التعدد فى طرفى التشبيه ولو سلم فلا يستلزم التعدد التركيب فلا يرد على الشارح شئ فى تمثيله التمثيل بما طرفاه غير مركبين كتشبيه الثريا بالعنقود اذ يجوز أن يكون وجه الشبه الهيئة الحاصلة من متعدد هو أجزاؤه ويؤيد ذلك ما ذكره بعضهم أن الخلقة الهيئة الحاصلة باجتماع الشكل واللون وأما قول المصنف ان التمثيل يستلزم التركيب فلا يضرنا لان مراده الاستعارة التمثيلية المفسرة بالمركب الذى شبه معناه المقصود بالاصلى على ما صرح به المصنف فى الايضاح نعم الفرق بينها وبين التشبيه التمثيلى بدون الاستعارة خفى والظاهر الموافقة بينهما فى افراد الطرفين وتركيبهما اهـ ملخصا من حواشى الحفيد على المطول والمختصر وفى الاطول ما نصه وتقييد مثال التمثيل على كلام السكاكى حيث قال كما فى تشبيه مثل اليهود واطلاقه على كلام الجمهور حيث قال كما مر جعل الشارح المحقق على أن جعل ما مر عبارة عن جميع أمثلة ذكرت لوجه الشبه المركب باقسامها من مركب الطرفين ومفردهما ومختلفهما وخالفه السيد السند بدعوى أن التمثيل مخصوص بما طرفاه مركبان وادعى أن تعريفه بما وجهه منتزع من متعدد يتبادر منه المنتزع من متعدد فى طرفى التشبيه لا المركب من متعدد هو أجزاؤه والا لقال مركبا من متعدد فخرج منه ما ليس طرفاه مركبين فلم يتناول ما مر الا ما تركب طرفاه ونوزع بان المصنف رد على السكاكى جعل التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة التحقيقية بان التمثيل يستلزم التركيب المنافى لاندراجه تحت الاستعارة التحقيقية المدرجة تحت المجاز المفرد ومبانى المخالفة غير سديدة أما حديث التبادر فممنوع وانما المتبادر

الانتزاع على التركيب ليعلم أن المدار على التركيب الاعتبارى والهيئة الانتزاعية لا على التركيب الحقيق وليتناول المركب من متعدد هو أجزاؤه ومن متعدد فى الطرف وكذا استدرد المصنف على السكاكى ضعيف لانه ردكون التمثيل على سبيل الاستعارة كذلك وقد وجد فى كلام السكاكى تخصيص الاستعارة التمثيلية بالمركب ولا يلزم منه تخصيص التمثيل بمعنى التشبيه بالوجه المركب بما طرفاه مركبان نعم جعل الشارح فى تعريف المجاز المركب باللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى تشبيه التمثيل قوله تشبيه التمثيل احترازا عن الاستعارة فى المفرد فلو لم يخص التمثيل بما طرفاه مركبان كيف يحترز به عنها فبين كلاميه تنافر لكن لا يوجد ذلك فساد كلامه هنا بل ينبغى أن يحمل ماسيأتى على أن الاحتراز بارادة تشبيه تمثيل خاص اذ لابد امامن تقييد اللفظ المستعمل بالمركب أو تقييد تشبيه التمثيل بقيد والفصل بالتخصيص أولى من الجنس ثم نقول لو كان التمثيل مخصوصا بما طرفاه مركبان لانتقض تعريف المجاز المركب باستعارة لفظ مركب لمعنى مفرد شبه معناه بمعنى المركب بوجه شبه مركب اذ قد سبق أن التشبيه بهذا الوجه يجيء لمفرد بمركب اهـ (قوله أمرين أو أمور) فيه اشارة الى نكتة اختيار متعدد على أمور (قوله وقيده الخ) الحاصل أن التمثيل عند الجمهور هو التشبيه الذى يكون وجه الشبه فيه مركبا سواء كان حسيا أو عقليا أو اعتباريا وهميا وقد تقدمت أمثلته مفصلة وذهب الشيخ الى انه يشترط فيه أن لا يكون الوجه المركب حسيا والسكاكى الى انه يشترط فيه أن لا يكون حسيا ولا عقليا فيحصر التمثيل عنده فى المركب الاعتبارى الوهمى اهـ سيرامى وفى اثبات المخالفة بين الشيخ والجمهور كلام لصاحب الاطول فراجعه وكتب أيضا مانصه قال فى الاطول ولما استشعر المصنف الاشكال على تعريفه بانه غير مطرد لانه يدخل فيه التشبيه فى الوصف المنتزع الحقيقى مع أنه ليس بتمثيل أشار الى دفعه بقوله وقيده الخ ووجه الدفع أن هذا القيد لم يثبت فى غير كلام السكاكى فجرى بناء التعريف على وفاق الجمهور اهـ (قوله أى المنتزع من متعدد) كذا فسر الشارح الضمير ونحن نفسره بالوجه أى قيد الوجه بكونه غير حقيقى كما قيده بكونه منتزعا من متعدد لانه قال السكاكى التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقى وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل فقيد الوجه بقيدين ولم يقيد المنتزع من متعدد اهـ أطول (قوله غير حقيقى) بان يكون اعتباريا وهميا فراده هنا بالحقيقى مايقابل الاعتبارى الوهمى والمراد بالاعتبارى الوهمى مايشمل النسبيات لعدم وجودها عند المتكلمين وكتب أيضا قوله غير حقيقى هل المراد غير حقيقى فى كل من الطرفين أو يكفى أن يكون كذلك فى أحد الطرفين هذا مما لم يتضح لكن المتبادر الاول لانه الفرد الكامل اهـ أطول (قوله عائد الى التوهم) أى الاعتبار اهـ سم (قوله يعنى مالا يكون الخ) يحتمل صنيع الشارح حمل قوله وهو بخلافه على بيان غير التمثيل عند الجمهور خاصة ويعلم منه غير التمثيل على مذهب السكاكى وعلى هذا الحمل درج صاحب الاطول وقال انه أولى ويحتمل حمله على بيان غير التمثيل على المذهبين وهذا أقرب الى عبارة الشارح كما أفاده صاحب الاطول فتأمل (قوله واعتباريا) عطف تفسيرى اهـ سم (قوله بل يكون حقيقيا) قال فى الاطول المراد بالوصف الحقيقى مايكون ماانتزع عنه أوصافا حقيقية والا فالهيئة الانتزاعية أمر اعتبارى لا وجود له (قوله تمثيل عند الجمهور) لعدم اشتراطهم أن لا يكون الوجه حقيقيا (قوله اما مجمل وهو مالم يذكر وجهه) ولا مايستتبعه ولما كان للمجمل تقسيمان عقبه بهما وفصل بينه وبين قسيمه والانسب بمقام التعليم تقديم المفصل لانه وجودى ولانه يندفع طول الفصل بين القسمين بتقديمه وكأنه نظر الى أن المجمل أجل اهـ أطول (قوله مالم يذكر وجهه) أى ذكرا صريحا فلا يمنع الاجمال ذكر مايشعر به نحوهم كالحلقة المفرغة لايدرى أين طرفاها فان قوله المفرغة الخ مشعر بالوجه كما سيأتى (قوله ظاهر وجهه) حل معنى أشار به الى تقدير مضاف فى المتن لا حل اعراب فلا يقال يلزم حذف الفاعل وهو لا يجوز (قوله يفهمه) أى يفهم وجهه اهـ أطول (قوله خفى) لا يخفى أن المراد الخفى فى حد ذاته فلا يخرجه عن الخفاء عروض مايوجب ظهوره كما فى هذا الكلام فان وصف الحلقة أظهر وجه الشبه فلا اختصاص لهذا التقسيم بالمجمل بل يجرى فى المفصل أيضا اهـ أطول ولعل تخصيصه به لظهور الخفاء فيه بحذف وجه الشبه تأمل (قوله لا يدركه) أى لا يدرك وجهه اهـ أطول (قوله الا الخاصة) سواء أدركوه بالبداهة

أمرين أو أمور (كما مر) من تشبيه الثريا وتشبيه مثار النقع مع الاسياف وتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل وغير ذلك (وقيده) أى المنتزع من متعدد (السكاكى بكونه غير حقيقى) حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقى وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل (كما فى تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار) فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب فى استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقى بل هو عائد الى التوهم (واما غير تمثيل وهو بخلافه) أى بخلاف التمثيل يعنى مالا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكى مالا يكون منتزعا من متعدد أولا يكون وهميا واعتباريا بل يكون حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور دون السكاكى (وأيضا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو أنه (اما مجمل وهو مالم يذكر وجهه فمنه) أى من المجمل ماهو (ظاهر) وجهه أى فى الوجه الغير المذكور ماهو ظاهر (يفهمه كل أحد) ممن له مدخل فى ذلك (نحو زيد كالاسد ومنه خفى لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم) ذكر الشيخ عبد القاهر أنه

قول من وصف بنى المهلب للحجاج لما سال عنهم وذكر جار الله أنه قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب وذلك انها سئلت عن بنيها أيهم أفضل فقالت عمارة لا بل فلان بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت أعلم أيهم افضل (هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها اى هم متناسبون فى الشرف) يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه (اى كانها) الحلقة المفرغة (متناسبة الاجزاء فى الصورة) يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة (وأيضا منه) اى من المجمل وقوله منه دون ان يقول وايضا اما كذا واما كذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه اى ومن المجمل (مالم يذكر فيه وصف أحد الطرفين) يعنى الوصف الذى يكون فيه ايماء الى وجه الشبه (نحو زيد اسد ومنه) اى المجمل (ماذكر فيه وصف المشبه به وحده) اى الوصف المشعر بوجه الشبه كقولها هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها (ومنه ماذكر فيه وصفهما) اى المشبه والمشبه به كليهما (كقوله صدفت عنه) اى أعرضت (ولم تصدف مواهبه * عنى وعاوده ظنى فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك) اى أتاك (ريقه *) يقال فعله فى روق شبابه وريقه اى أوله وأصابه ريق المطرور يق كل شئ افضله (وان ترحلت عنه لج فى الطلب) وصف المشبه اعنى الممدوح بان عطاياه فائضة عليه أعرض اولم يعرض وكذا وصف المشبه به اعنى الغيث بانه يصيبك جئته أو ترحلت عنه والوصفان مشعران بوجه الشبه اعنى الافاضة حالتى الطلب وعدمه وحالتى الاقبال عليه والاعراض عنه (واما مفصل) عطف على قوله اما مجمل (وهو ماذكر وجهه كقوله وثغره فى صفاء *

أو بالتأمل فالتقسيم للتشبيه وتسميته بالظاهر والخفى تسمية له بحال الوجه وجوّز الشارح كونه تفصيلا للوجه بارجاع الضمير الى الوجه ويأباه كون قوله وأيضا منه تقسيما للتشبيه قطعا اه أطول وقد يوجه التجويز بان تقسيم الوجه يستلزم تقسيم التشبيه باعتبار الوجه (قوله قول من وصف الخ) أى لما ساله عنهم الحجاج أيهم أنجد أى أشجع (قوله وذكر جار الله) لاتنافى بين ماذكره وماذكره الشيخ بل هما يجتمعان على الصدق توارداً أو بطريق اخذ المتاخر عن المتقدم اه أطول (قوله عن بنيها) هم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وأنس الفوارس فهم أربعة ومنه تعلم أنه كان على الشارح أن يزيد لا بل فلان مرة ثالثة (قوله ثكلتهم) أى فقدتهم (قوله ان كنت أعلم أيهم أفضل) أى استفهامية فالمعنى ان كنت أعلم جواب هذا الاستفهام أو موصولة مبنية على الضم لوجود الاضافة وحذف صدر الصلة لكن الاول هو المناسب لايهم التى فى السؤال (قوله المفرغة) قال فى القاموس حلقة مفرغة مصمتة وقال فيه المصمت الذى لا جوف له اه وقال بعضهم المفرغة أى المصبوبة فى قالب بعد ان أذيب ماهى منه وفى سم قوله المفرغة اى الممزوجة وكانه عبر بالافراغ الذى هو صب أصل الحلقة المذاب فى قالب لان ماهو كذلك يكون ممتزج الاجزاء بين أجزائه ولا انفراج (قوله طرفاها) المراد طرفها الاعلى والاسفل الملائمان للافضل والادنى واذا لم يعلم الاعلى والادنى لم يعلم الوسط اه أطول وكتب أيضا قوله طرفاها قال فى العروس ويرد عليه أن الحلقة المفرغة ليس لها طرفان وجوابه أن السالبة المهملة لا تستلزم وجود موضوعها اه يس (قوله مصمتة الجوانب) أى والجوف وهو تفسير لقوله مفرغة قال سم ولعل التقييد بالجوانب لدفع توهم أن يراد بالمصمتة مصمتة الجوف فقط فان ذلك صادق مع وجود انفصال فى بعض جوانبها فبين بهذا القيد أن الاتصال شامل لجميع أجزائها فلا يتبين لها طرف لانها اذا لم تكن مصمتة الجوانب كان موضع الانفراج منها طرفا ومقابله وسطا اه وقوله ولعل التقييد بالجوانب أى حيث قال مصمتة الجوانب ولم يقل مصمتة بدون ذكر مضاف اليه (قوله وأيضا) قال فى الاطول أيضا جملة معترضة بين المعطوف والعاطف تقديره آض تقسيم للمجمل أيضا أى عاد عودا وفائدته التنبيه على أنه استئناف تقسيم للمجمل وليس تقسيما للخفى ومنه يعلم أن المعترضة قد تدخل بين العاطف والمعطوف وأما ما قال الشارح ان اختيار منه ومنه دون اما واما للاشعار بانه من تقسيمات المجمل دون مطلق التشبيه فليس مما يعتد به لانه لا مجال لتوهم أنه تقسيم مطلق التشبيه اذ لا معنى لتوسط تقسيم بين قسمى تقسيم بل الوجه أن لا حصر فيما ذكره اذ يمكن قسم آخر هو ماذكر فيه وصف المشبه فقط فلذا لم يات باداة الحصر ولم يجعل التقسيم رباعيا لعدم الظفر به فى كلامهم ولا يخفى جريان هذا التقسيم فى المفصل وكانه لم يتعرض له لانه لم يوجد اذ لا معنى لايراد ما يشعر بوجه الشبه مع ذكره اه (قوله لا من تقسيمات مطلق التشبيه) أى فلفظ منه يدفع ما يوهمه لفظ أيضا المأتى به فى صدر تقسيمات مطلق التشبيه من أن هذا تقسيم لمطلق التشبيه (قوله مالم يذكر الخ) انما قدم العدمى على ما هو وجودى فى الجملة وقدم ما هو وجودى فى الجملة على الوجودى الصرف مع أن حق التعليم يقتضى العكس حفظا للاقسام عن وقوع فاصل بينها ولو بالمثال اه أطول (قوله يعنى الوصف الخ) كما يومئ اليه باضافة الوصف الى أحد الطرفين لاشعارها بان المراد وصف يذكر له من حيث انه طرف أشار الى ذلك فى الاطول وخرج بما ذكر زيد العالم أسد اذ لا ايماء فى العالم الى الجراءة (قوله نحو زيد أسد) تمثيل لما لم يذكر الخ (قوله كقولها هم كالحلقة الخ) فان قولها المفرغة لا يدرى أين طرفاها مشعر بالوجه كما بينه سم (قوله ولم تصدف) من حد ضرب اه أطول (قوله مواهبه) بفتح الباء وضمها مفعولا أو فاعلا لقوله لم تصدف فانه جاء متعديا ولازما كذا فى يس لكن النصب انما يتاتى على قراءة يصدف بالتحتية (قوله ريقه) أصله ريوق (قوله وريق كل شئ أفضله) والاحسن هنا ارادة هذا المعنى أعنى الافضل (قوله وهو ماذكر وجهه) قال فى الاطول لما كان فى هذا التعريف تسامح بجعل ماذكر مما يستتبع وجهه مكان

الوجه

الوجه داخلا فيما ذكر وجهه وكان ذلك التسامح مبنيا على تسامح آخر نبه على هذا التسامح وعلى منشئه
اخراجا للتعريف عن الابهام فقال وقد يتسامح الخ والشارح جعله اشارة الى التقسيم بعد التعريف
يعني المفصل قسمان ماذكر فيه وجه الشبه حقيقة وماذكر فيه وجه الشبه تسامحا (قوله وأدمعي)
وصف أدمعه بالصفاء منبئ عن كثرة بكائه لاشعاره بانغسال المنبع وزوال ما يكدر الدمع منه
بسبب كثرة ما ينزل من المدامع وبهذا اندفع انه لا كبير مدحة في وصف الادمع بالصفاء (قوله وقد
يتسامح) أي يتجوز ازماعا على طريق مجاز الحذف أو المجاز المرسل اه لكن قال في الاطول ان ارتكاب
طريق المجاز ليس تسامحا (قوله بذكر ما) أي ملزوم (قوله مكانه) أي في مكانه بان يؤتى به على طريقته
من ادخال في عليه ليخرج بذلك ذكر الوصف المشعر بالوجه (قوله للكلام) أي في شانه (قوله لا الحلاوة)
قال في الاطول ولا يبعد أن يجعل وجه الشبه نفس الحلاوة ويجعل ثبوته في المشبه على سبيل التخييل كما في
تشبيه السنة بالنجم والبدعة بالظلمة (قوله مبتذل) تفسير لقريب وكذا قوله الآتي غريب تفسير لبعيد
كما هو صريح الايضاح على ما في يس وكتب أيضا قوله مبتذل الابتذال الامتهان وهو يقتضي كثرة
الاستعمال فيفيد أنه لو كان الانتقال فيه من غير تدقيق نظر لكن اتفق أنه لم يكثر استعماله ليس منه
وليس مرادا بدليل تعريفه فالحق ان القريب المبتذل شامل لصورتين ما كثر استعماله وما لم يكثر بقيد ان
يسهل الانتقال في كل منهما من المشبه الى المشبه به فذكر الابتذال ليس للاخراج بل نظر اللغالب اذ يغلب
في القريب الابتذال اه وفي الاطول تفسير الابتذال بعدم الصيانة بان يناله كل أحد بمجرد توجهه اليه
فلا يمنع منه احتياج الى تدقيق نظر وهو بهذا التفسير لا يقتضي كثرة الاستعمال فلا يرد ما مر (قوله وهو
ما ينتقل فيه) والمنتقل هو المتكلم الذي هو مريد التشبيه ويلزم قرب انتقاله قرب فهم السامع (قوله
لظهور وجهه) فيه بحث لانه ان أريد ظهوره الوجه ظهوره في نفسه يرد عليه ان ذلك لا يستلزم ظهور
الانتقال من المشبه الى المشبه به فانه لا يجوز أن يكون ثبوته للطرفين غير ظاهر وان أريد ظهور ثبوته
للطرفين ففيه ان كونه جليا لا يستلزم ذلك ويمكن أن يقال قوله لظهور وجهه تعليل على وجه التقييد
أي التشبيه المبتذل ما ينتقل الذهن فيه من المشبه الى المشبه به بشرط أن يكون الانتقال بظهور الوجه
وانما يكون كذلك اذا كان الوجه الظاهر ظاهرا لثبوت للطرفين أيضا كذا في الحفيد على المطول والمختصر
وعبارة الاطول قوله لظهور وجهه قيد للتعريف وتحقيقه أن يكون المشبه بحيث اذا نظر العقل فيه ظهر
المفهوم الكلي الذي هو مشترك بينه وبين المشبه به من غير تدقيق نظر والتفتت النفس الى المشبه به من
غير توقف ولم يكتف بما ظهر وجهه في بادئ الرأي لانه يتبادر منه الظهور بعد التشبيه واحضار الطرفين وهو
لا يكفي في الابتذال بل لا بد أن يكون انتقال من المشبه الى المشبه به لظهور وجهه بمجرد ملاحظة المشبه
ثم قال ولا ينتقض التعريف بتشبيه يكون المشبه به لازما ذهنيا للمشبه مع خفاء وجهه لانه ليس انتقالا لظهور
وجهه في بادئ الرأي اه (قوله في بادئ الرأي) جعل القاضي تقديره في آية هو دفي وقت حدوث بادئ الرأي
على حذف مضافين ولك ان تجعله ظرفا تنزيليا فيستغني عن حذف المضاف اه اطول (قوله مهموزا) أي في
الحال او بحسب الاصل بان تكون الهمزة قلبت ياء لانكسار ما قبلها كذا في الاطول (قوله جليا) أي عاما
(قوله فان الجملة) أي المجمل اه يس وكتب أيضا قوله فان الجملة الخ قال الحفيد هذا يتم بالنظر الى
المفصل الذي ذلك المجمل جزء منه تامل قال سم وكانه اشارة الى منع ان الجملة أسبق كليا اذ رب مفصل
يكون أكثر تكرارا على النفس من مجمل فيكون أسبق اليها وجوابه أن المراد المفصل لذلك المجمل بان يكون
جزأ منه والجزء أسبق فليتامل (قوله من التفصيل) أي المفصل اه يس (قوله من حيث انه شئ الخ)
هذه الثلاثة كلها مجملة لكنها متفاوتة الرتب في الاجمال (قوله أسهل وأقدم الخ) أما كونه أسهل فلانه
ادراك من وجه واحد بخلاف ذاك وأما كونه أقدم فلان التفصيل بتحليل أمر مجمل أو بجمع أمور مجملة
وأيا كان فالجملة اسبق (قوله حساس) اى مدرك بالحواس وقوله ناطق اى مدرك للكليات (قوله
مع غلبة حضور الخ) فيه نوع مصادرة لان الغلبة هو الانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق
نظر فجعل الغلبة جزء علة للظهور الذي هو علة الانتقال من المشبه الى المشبه به مصادرة والجواب أن

وادمعي كاللآلي وقد يتسامح
بذكر ما يستتبعه مكانه)
اى بان يذكر مكان وجه
الشبه ما يستلزمه اى يكون
وجه الشبه تابعا له لازما
في الجملة (كقولهم للكلام
الفصيح هو كالعسل في
الحلاوة فان الجامع فيه
لازمها) اى وجه الشبه
في هذا التشبيه لازم الحلاوة
(وهو ميل الطبع) لانه
المشترك بين العسل
والكلام لا الحلاوة نفسها
التي هي من خواص
المطعومات (وايضا) تقسيم
ثالث للتشبيه باعتبار وجهه
وهو انه (اما قريب مبتذل
وهو ما ينتقل فيه من المشبه
الى المشبه به من غير تدقيق
نظر لظهور وجهه في
بادئ الرأي) اى في ظاهره
اذا جعلته من بدا الامر
يبدو اذا ظهر وان جعلته
مهموزا من بدأ فمعناه في
أول الرأي وظهور وجهه
في بادئ الرأي يكون لامر
(اما لكونه أمرا جليا)
لا تفصيل فيه (فان الجملة
أسبق الى النفس) من
التفصيل ألا ترى ان ادراك
الانسان من حيث انه شئ
او جسم او حيوان أسهل
وأقدم من ادراكه من
حيث انه جسم نام حساس
متحرك بالارادة ناطق (أو)
لكون وجه الشبه (قليل
التفصيل مع غلبة حضور
المشبه به في الذهن

اماعنـدحضو رالمشبه لقرب المناسبة) بين المشبه والمشبه به اذلايخفى أن الشئ مع ماينا سبه أسهل حضو رامنه مـع مالايناسبه (كتشبيه الجرة الصغيرة بالـكوز فى المقدار والشـكل) فانه قداعتبر فى وجه الشبه تفصيل ماأعنى المقدار والشـكل الاأن الـكوز غالب الحضور عنـدحضو رالجرة (اومطلقا) عطف على قوله عند حضو رالمشبه ثم غلبة حضو رالمشبه به فى الذهن مطلقا تـكون (لتـكرره) اى المشبه به (على الحس) فان المتـكرر على ١٤٤ الحس كصورة القمر غـير المنخسف اسهل حضو را مما لايتـكرر على الحس كصورة القمر منخسفا (كالشمس) اى كتشبيه الشمس (بالمرآة المجلوة فى الاسـتدارة والاستنارة فان) فى وجه الشبه تفصيـلا مالـكن المشبه به أعنى المرآة غالب الحضو رفى الذهن مطلقا (لمعارضة كل من القرب والتـكرار التفصيل) أى وانمـا كان قلة التفصيل فى وجـه الشبه مـع غلبة حضـو رالمشبه به بسبب قرب المناسبة أوالتـكرار عـلى الحس سببا لظهوره المودى الى الابتذال مع ان التفصيـل من أسباب الغرابة لان قرب المناسبة فى الصورة الاولى والتـكرار على الحس فى الثانيـة يعارض كل منهـما التفصـيل بواسـطة اقتضائهما سرعة الانتقال من المشـبه الى المشبه به فيصير وجه الشبه كأنه أمر جلى لاتفصيل فيه فيصير سببا للابتذال (واما بعيـد غريب) عطف عـلى اما قريب مبتـذل (وهـو بخلافه) اى مالاينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فـكر وتدقيق نظر) (لعدم الظهور) أى لخفاء وجهه فى بادى الرأى وذلك أعنى عدم الظهور (اما لـكثرة التفصيل كقوله والشمـس كالمرآة) فى كف الاشل فان وجه الشبه فيه من التفصيل ماقدسبق ولذا لايقع فى نفس الرائى للمرآة الدائمة الاضطراب الابعد ان يستانف تاملا ويكون فى نظره متمهلا (أوندور) اى اولندور (حضو رالمشبه به اماعنـد حضـو رالمشبه لبعـد المناسبة كامر) فى تشبيه البنفسج بنار الـكبريت (واما مطلقا) عطف على اماعند حضور المشبه اى وندو رحضو رالمشبه به مطلقا يكون (لـكونه وهميا) كانياب الاغوال (اومركبا خياليا)

كاعلام ياقوت نشرن * على رماح من زبرجد

الاحمان

حضو رالطرفين فى الازمنة السابقة عـلى التشبيه وهو المراد بغلبة حضو رالمشبه به مستلزم للانتقال من المشبه الى المشبه به عنـد التشبيه (قوله عنـد حضو رالمشبه) لايخـفى أن غلبـة حضو رالمشبه به عنـد حضو رالمشبه يجامع غلبة حضو رالمشبه به مطلقا فلا تقابل بينه و بين قوله مطلقا الاأن تقيد الغلبة عنـد حضو رالمشبه بقيـد فقط لـكن لايساعده المثال او يجعـل الترديد لمنـع الخلو اه أطول (قوله لقرب المناسبة) أى مثلا اذقد تـكون غلبة الحضو راتفاقا اه أطول (قوله اذلايخفى أن الشئ الخ) قيل يشـكل على ذلك قولهـم الضدأقرب خطو را بالبال من غـيره قلنا لااشـكال اه يس ولعل وجه عدم اشـكاله ان التضاد من وجوه المناسبة (قوله أسهل حضو را الخ) أى فيسهل الانتقال من أحد المتناسبين الى الآخر لاقترانهما فى الخيال (قوله كتشبيه الجرة الصـغيرة بالـكوز) أورد عليه أن الـكوز أيضا كثير الحضور مطلقا فى الذهن فلاوجه لجعله ممـا غلب حضو ره عند حضو رالمشبه لا ممـا غلب مطلقا والجواب أن كلا من الـكوز والجرة ممـا يغلب حضو ره عنـد حضـور المشبه وممـا يغلب حضو ره مطلقا فصح التمثيـل للقسمين بأيهما شئت فتمثيـل كل قسم باحـدهما خاصة على سبيـل الاتفاق وهـذا مما لاضنة فيه كذا فى الاطول (قوله لتـكرره) أولـكونه لازما لما يتـكرر على الحس أونحو ذلك (قوله أسـهل حضو را الخ) أى عند سماع لفظ قمر لان النفس انما تنتقل بسرعة للمالوف المعتاد مع أن لفظ قمر اسم لذلك الجرم فى حالتيه (قوله غالب الحضو رفى الذهن) أى لـكثرة مشاهدتهـا فلزم ابتـذال التشبيه بها لسرعة الانتقال اليها وظهور وجـه الشبه فيها وهو الاسـتدارة والاستنارة (قوله لمعارضـة كل الخ) الأخصر والاوضح لمعارضة غلبـة الحضو رالتفصيل اه أطول (قوله التفصيل) أى فى مقتضاه (قوله أى وانمـا كان الخ) فيه اشارة الى أن قوله لمعارضـة متعلق بمحذوف (قوله بسبب قرب المناسبة) أى فى الصو رة الاولى وقوله أوالتـكرار عـلى الحس أى فى الصو رة الثانيـة (قوله فى الصورة الاولى) هى غلبة حضو رالمشبه به فى الذهن عند حضو ر المشبه (قوله فى الثانيـة) هى غلبة حضو رالمشبه به مطلقا (قوله وهو بخلافه) أى يعرف بخلافه (قوله الى المشبه به) أى من حيث انه مشبه به فلا ينافى ذلك أن تحصـل الغرابة فى تشبيـه الملزوم باللازم البين حيث يحتاج فى استخراج الوجه بينهما الى دقة نظر وان كان الانتقال الى اللازم من حيث انه لازم بسرعة على أن هذا خارج بقوله لعـدم الظهور لاعتباره قيدا كما مر فى نظيره (قوله لـكثرة التفصيل) أى فى اجراء وجه الشبه وظاهره ولو مـع الغلبة اه يس (قوله ماقدسـبق) وهى الهيئة المشتملة على كثرة التفصيـل (قوله ولذا) أى لـكثرة التفصيـل فى وجه تشبيه الشمس بالمرآة وقوله لايقع أى الوجه (قوله الدائمة الاضطراب) انمـا قيـد بالدائمة ليمضى زمان يتمـكن فيـه من التامل والتمهـل أى التانى اه سم (قوله الابعـد أن يستانف) أى يحدث ولو قال الابعد أن يتامل لـكان أخصر وأوضح وكتب أيضا مانصه أى لا بمجرد نظره اليها (قوله أوندو رحضو رالمشبه به) لايقال ادراك الوجه فى المشبه يزيل غرابته لانا نقول لايزيلها من حيث تعلق الوجه بالمشبه به الذى هو مناط الانتقال فهو غريب من تلك الحيثية وكتب أيضا مانصه أى واذا ندر حضور المشبه به ندر حضو رالوجه من حيث اتصاف المشبه به بذلك الوجه (قوله اماعند حضو رالمشبه) قد عرفت وجه الترديد بينـه و بين الندو رمطلقا فتذكر اه أطول (قوله لبعـد المناسبة) فلايحصـل الانتقال بسرعة (قوله لـكونه وهميا) أى فلا يدركه ليشبه به الا المتسـع فى المدارك فيستحضره فى بعض

الاحيان فيكون ادراك تعلق وجه الشبه نادرا غير مألوف وكذا القول فى المركب الخيالى وكتب أيضا قوله لكونه وهميا أومركبا خياليا أوعقليا أى ولو كان جليا الا فصيل فيه وبه يعلم أن قوله فيما سبق لكونه جليا أكثرى لا كلى (قوله أوعقليا) عطف على قوله خياليا لا على قوله مركبا خياليا والالا كتفى به ولم يذكر وهميا فتدبر فانه دقيق والظاهر ان المركب العقلى اذا كان قليل التفصيل ليس نادر الحضور اه أطول (قوله كمثل الحمار الخ) فان المراد تشبيه القصة بالقصة والقصة اعتبر فيها كما سبق كون الحمار حاملا لشئ وكون المحمول أبلغ نافع وكونه محروم الانتفاع به وكون الحمل بمشقة وهذه الاعتبارات المدلولة للقصة عقلية وان كان متعلقها حسيا ويحتمل أن يكون سماه مركبا عقليا باعتبار الوجه كما سلف وانما ندر حضور المركب مطلقا لان الاعتبارات المشار اليها فيه لا يكاد يستحضرها مجموعة الا الخواص فلا يحصل سرعة الانتقال الا نادرا فيكون غريبا (قوله كما مر) متعلق بقوله مطلقا وتمثيل له بجميع أقسامه السابقة ولا يخفى أن كلامه هنا يدل على ان ندور حضور المشبه به مطلقا موجب لخفاء الوجه سواء كان الوجه جليا أولا وكلامه سابقا دل على أن كونه جليا مطلقا موجب لظهور وجهه فبينهما تناف والتحقيق أن التشبيه القريب المبتذل ما يكون وجهه ظاهرا لكونه جليا أوقليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه أومطلقا والبعيد الغريب ما يكون وجهه خفيا لكثرة تفصيله أولتفصيل ما مع ندور حضور المشبه به عند حضور المشبه أومطلقا اه أطول (قوله أولقلة تكرره على الحس) أوعدم تكرره عليه أو عدم تعلق الاحساس به كالعرش والكرسى ودار الثواب والعقاب واستغنى بذكر قلة التكرر عنهما لانهما أولى بعلية الندور مطلقا ولك أن تجعل قلة التكرر كناية عن عدم كثرته وتجعل النفى شاملا للجميع اه أطول (قوله سببا لعدم ظهور وجه الشبه) أى مع أنه يجوز أن يكون وجه الشبه أعم من المشبه به الغريب بان يوجد مع غيره كما يوجد معه فلا تلازم غرابته لعدم ندرته وحاصل الجواب أن فرض الكلام فيما اذا كان وجه الشبه مختصا بالمشبه به الغريب دون غيره مما قد يطلب التشبيه به أولم يكن مختصا به لكن انما يوجد فيه أوفى مثله فى الغرابة وأما ان وجد فيما لا يندر حضوره وان كان يوجد أيضا فى نادر الحضور كان العدول الى نادر الحضور مع ابتذال الوجه ووجوده فى غيره عديم الفائدة فلا يكون مستحسنا ولا يدخل فى جملة الغريب فانك لوقلت والشمس كالمرآة فى كف الاشل فى كونها جرما لم يكن من الغريب لوجود الجرمية فى الجبل مثلا فلا يندر حضورها ولا يكون من الغريب فتدبر اه ع ق وقوله وحاصل الجواب الخ الظاهر أن هذا جواب آخر وأما حاصل جواب الشارح فهو أن وجه الشبه بين الطرفين من حيث انه وجه بينهما فرع عنهما فلا يعقل الا بعد تعقلهما وان كان من حيث ذاته قد يوجد مع غيرهما فلا يتوقف تعقله على تعقل المشبه به حتى تكون ندرة المشبه به سببا لخفاء وجه الشبه لان ذلك لا من حيث انه وجه شبه جامع بين هذين الطرفين (قوله لانه فرع الطرفين الخ) فان قلت فلم يعللوا عدم ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه كما عللوه بندور حضور المشبه به قلت لان المشبه به عمدة التشبيه الحاصل بين الطرفين فظهور وجه الشبه وعدمه انما يسند اليه اه فنرى (قوله انما يطلب بعد حضور الطرفين الخ) فتعقله بعد تعقلهما فان قلت ما سبق من ان ظهور الوجه فى بادى الرأى سبب للانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر يستدعى أن يكون تعقل الوجه قبل تعقل المشبه به فينافى هذا البيان قلت تعقل الوجه موقوف على ذات الطرفين وسبب للانتقال من المشبه الى المشبه به من حيث هو مشبه به فلا تنافى اه أطول (قوله فاذا ندر حضورهما) أى حضور مجموعهما لان النادر حضوره هو المشبه به وقوله ندر التفات الذهن الخ أى من حيث تعلق الوجه الجامع بالمشبه به (قوله والمراد بالتفصيل) اى فى وجه الشبه (قوله أن ينظر) أى يتامل (قوله لشئ واحد) أى فى تشبيه مفرد بمفرد وقوله أوأكثر أى فى غير تشبيه المفرد بالمفرد وكتب أيضا قوله لشئ واحد أى كالوجه فى تشبيه الثريا بالعنقود فانه أشياء اعتبر تضامها من شكل أجرامها ولونها ومقدار مجموعها والموصوف شئ واحد وقوله أوأكثر أى اثنين كما فى الوجه فى تشبيه مثار النقع مع السيوف فقد اعتبرت فيه أوصاف تضامت والتامت من لون الغبار والسيوف

(او) مركبا (عقليا) كمثل الحمار يحمل اسفارا (وقوله (اولقلة تكرره) اى المشبه به (على الحس كقوله والشمس كالمرآة) فى كف الاشل فان الرجل ربما ينقضى عمره ولا يتفق له ان يرى مرآة فى يد الاشل (فالغرابة فيه) اى فى تشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل (من وجهين) أحدهما كثرة التفصيل فى وجه الشبه والثانى قلة التكرار على الحس فان قلت كيف يكون ندرة حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه قلت لانه فرع الطرفين والجامع المشترك بينهما انما يطلب بعد حضور الطرفين فاذا ندر حضورهما ندر التفات الذهن الى ما يجمعهما ويصلح سببا للتشبيه بينهما (والمراد بالتفصيل أن ينظر فى أكثر من وصف) واحد لشئ واحد أو أكثر

وحركات السيوف المختلفة وشكلها من استقامة واعوجاج والموصوف بذلك المجموع اثنان واما أكثر من اثنين كما في آية كما أنزلناه من السماء الآية فان الوجه متعلق بأكثر من اثنين (قوله بمعنى أن يعتبر الخ) تفسير لقوله ان ينظر الخ (قوله وجودها) أي جميعا وقوله أو عدمها أي جميعا وكتب أيضا قوله وجودها أي كما في الوجه في تشبيه الثريا بعنقود الملاحية والوجه في بيت بشار كأن مثار النقع الخ وقوله أو عدمها أي كما في تشبيه وجود عديم النفع بالعدم في نفي كل وصف نافع وقوله أو وجود البعض الخ أي كما في تشبيه سنان الرمح بسنا لهب اهـ ع ق (قوله كل من ذلك) أي المذكور من الاعتبارات الثلاثة (قوله على وجوه) أي اثني عشر حاصلة من ضرب الاعتبارات الثلاثة في أحوال الموصوف الأربعة الواحد والاثنين والثلاثة والأكثر اهـ يس وكتب أيضا قوله على وجوه كثيرة أي ففي الوجود اما ان يعتبر أوصاف مختلفة من غير رعاية شيء آخر كما في تشبيه الثريا بالعنقود وكما في بيت بشار واما باعتبار جنس فأكثر مع اعتبار خصوصية في جنس منها كما في تشبيه عين الديك بشرر النار في المقدار والشكل والحمرة فانك لا تريد جنس الحمرة بل تعتبر فيها خصوصية بها حسن التشبيه أو جنسين مع خصوصيتين كما في تشبيه الشمس بالمرآة في الاستدارة والاستنارة فانك تريد استدارة واستنارة مخصوصتين بكونهما في المرآة وأما العدم فاما عدم كل وصف كما في تشبيه وجود عديم النفع بالعدم في نفي كل وصف نافع واما عدم وصفين مخصوصين كتشبيه زيد بعمرو في عدم الاعطاء وعدم النصح أو عدم وصف واحد وكذا اعتبار البعض عدما والبعض وجودا اما أن يكون العدم عدم وصف واحد أو عدم وصفين اما مع مطلق وجود الوصف أو مع وجوده ووجود خصوصية الى غير هذا مما تقرر في التفصيل اهـ ع ق (قوله أعرفها) أي أحسنها وأشدها قبولا عند أولي المعرفة وجهان ولم يتعرض لغير الاعرف كاعتبار نفي الجميع ولم يتعرض لاعرف هذين الوجهين ويحتمل أنه الاول ولذا بدأ به كذا في يس (قوله اى تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها) أي وليس معنى أن تدع بعضا أن تسقطه وتعرض عنه بالكلية والا فلا يكون المعتبر في التشبيه الا البعض المأخوذ فان كان واحدا كان وجه الشبه واحدا لا تفصيل فيه وان كان متعددا كان وجه الشبه أمورا نظر فيها واعتبر الجميع وتكون ملاحظة ما تركته كالعدم في باب التشبيه اهـ أطول وكتب أيضا قوله وعدم بعضها فان قلت فاذا كان المشبه به مما ينعدم فيه ذلك الوصف فكيف يشبه به في الهيئة الملتئمة من الوجود والعدم قلت المشبه به انما يشبه به بعد التجريد عن الوصف وبعد اعتبار اتصافه بعدمه فالمشبه به حينئذ أمر وهمي فان قلت فيكون وجه الشبه أمرا نظر فيه في أكثر من وصف واعتبر الجميع فليس هناك الا قسم واحد قلت نعم كذلك عند التحقيق الا أنه قسم نظرا الى بادئ الرأي وميز بين القسمين لان في القسم الاول مزيد دقة وفضيلة اعتمال ولذا قدمه اهـ أطول (قوله ردينة) امرأة كانت تحسن صنع الرماح وهي امرأة السمهر كان أيضا يحسن ذلك (قوله سنا لهب) أي لهب له سنا فهو من اضافة الصفة للموصوف ليصح التشبيه وقوله لم يتصل بدخان انما ترك الاتصال بالدخان ونفاه لانه لا يتم معه التشبيه وظاهر كلامه أنه متى اعتبر في الوجه عدم بعض الاوصاف ووجود بعضها كان أعرف حتى انه اذا قيل زيد كعمرو في مجموع الجبن وعدم الكرم كان من الاعرف وليس كذلك بل انما يكون أعرف اذا كان فيه دقة تحتاج لمزيد تنبيه وحينئذ يكون معنى الكلام أن التفصيل تزداد حسنا عند تدقيق النظر في اسقاط بعض الاوصاف وذلك لان الاقرب اجتماع وجودات لا اجتماع وجود وعدم اهـ ع ق وكتب أيضا ما نصه اللهب شعلة نار يعلوها دخان كذا في حواشي السيد (قوله فاعتبر في اللهب) يشعر بان المشبه به اللهب وأن قوله سنا لهب بمعنى لهب ذو سنا فهو من اضافة الصفة الى الموصوف كذا في سم (قوله ونفاه) عطف تفسير أي اعتبر عدمه (قوله وأن تعتبر الجميع) أي ان تعتبر وجود جميع الاوصاف وهذا أيضا انما يكون أعرف ان اعتبر اجتماع هيئة تحتاج الى تنبه وتدقيق نظر كما في تشبيه الثريا بعنقود الملاحية قال الفنري فان قلت جميع أوصاف الشيء ظاهرة وباطنة لا يطلع عليها أحد حتى يتأتى أن تعتبرها في التشبيه قلت ليس المراد باعتبار جميع الاوصاف اعتبار جميع الاوصاف الموجودة في المشبه به بحيث لا يشذ منها شيء بل المراد اعتبار جميع الاوصاف الملحوظة في وجه الشبه من حيث الوجود والاثبات اهـ (قوله وكلما كان التركيب) أي في وجه الشبه ولو قال وكلما كان التفصيل أكثر كان أوضح وأخصر

بمعنى ان يعتبر في الاوصاف وجودها أو عدمها أو وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في أمر واحد أو أمرين أو ثلاثة أو أكثر فلذا قال (ويقع) أى التفصيل (على وجوه كثيرة (أعرفها أن تأخذ بعضا) من الاوصاف (وتدع بعضا) أى تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها (كما في قوله حملت ردينيا) يعني رمحا منسوبا الى ردينة (كأن سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان) فاعتبر في اللهب الشكل واللون واللمعان وترك الاتصال بالدخان ونفاه (وان تعتبر الجميع كما مر في تشبيه الثريا) بعنقود الملاحية المنورة باعتبار اللون والشكل وغير ذلك (وكلما كان التركيب) خياليا كان أو عقليا

(من أمور أكثر كان التشبيه أبعد) لكون تفاصيله أكثر (و) التشبيه (البليغ ما كان من هذا الضرب) أي من البعيد الغريب
دون القريب المبتذل
(لغرابته) أي لكون هذا
الضرب غريبا غير مبتذل
(ولأن نيل الشئ بعد طلبه
ألذ) وموقعه في النفس
ألطف وإنما يكون البعيد
الغريب بليغا حسنا إذا
كان سببه لطف المعنى
ودقته أو ترتيب بعض المعاني
على بعض وبناء ثان على
أول ورد تال إلى سابق
فيحتاج إلى نظر وتأمل
(وقد يتصرف في) التشبيه
(القريب) المبتذل (بما
يجعله غريبا) ويخرجه
عن الابتذال (كقوله
لم تلق هذا الوجه شمس
نهارنا * إلا بوجه ليس
فيه حياء)
فتشبيه الوجه بالشمس
مبتذل إلا أن حديث الحياء
وما فيه من الدقة والخفاء
أخرجه إلى الغرابة وقوله
لم تلق إن كان من لقيته
بمعنى أبصرته فالتشبيه
مكني غير مصرح وإن
كان من لقيته بمعنى قابلته
وعارضته فهو فعل ينبئ
عن التشبيه أي لم تقابله
في الحسن والبهاء إلا بوجه
ليس فيه حياء (وقوله
عزماته مثل النجوم ثواقبا *)
أي لوامعا (لو لم يكن
للثاقبات أفول) فتشبيه
العزم بالنجم مبتذل إلا أن
اشتراط عدم الأفول
أخرجه إلى الغرابة (ويسمى
مثل (هذا التشبيه) التشبيه
(المشروط) لتقييد المشبه
أو المشبه به أو كليهما بشرط وجودي أو عدمي يدل عليه بصريح اللفظ أو بسياق الكلام (وباعتبار) أي والتشبيه باعتبار (أداته إما مؤكد وهو

اهـ أطول وما مصدرية ظرفية (قوله من أمور) خبر كان (قوله أبعد) أي عن الابتذال لبعد تناوله
لمطلق الناس بل إنما يتناوله حينئذ الأذكياء وذلك بشرط كون التفصيل فيه دقة وغرابة كما في قوله تعالى
كماء أنزلناه إلى قوله بالأمس فإن الوجه يؤخذ من هذه الجمل كلها فيحتاج إلى مزيد دقة فيكون هيئته
تركيبية غاية في اللطافة والغرابة (قوله والتشبيه البليغ) المراد بالبليغ هنا الذي يخاطب به أذكياء
البلغاء أو البليغ بمعنى الواصل إلى درجة القبول من البلوغ بمعنى الوصول وليس المراد به المطابق لمقتضى
الحال فإن المبتذل قد يطابق لسوء فهم السامع فاندفع ما يقال البلاغة لا يوصف بها إلا الكلام والمتكلم
والتشبيه ليس شيأ منهما فكيف وصف بها ولو حمل على الكلام الذي فيه التشبيه فالبلاغة باعتبار المطابقة
لمقتضى الحال لا باعتبار كون التشبيه غريبا أو قريبا فربما كان الخطاب مع مخاطب يستدعي تشبيها
قريبا فلا يكون الغريب بليغا كذا في الأطول اهـ (قوله من هذا الضرب) لم يقل منه لأن الظاهر حينئذ
عوده إلى ما كان تركيبه من أمور أكثر (قوله ولأن نيل الشئ بعد طلبه ألذ) أي والغريب المذكور لا ينال
إلا بعد التأمل والطلب وكتب أيضا قوله ولأن نيل الشئ بعد طلبه ألذ ولا تنافي بينه وبين ما يستعملونه من
أن حصول نعمة غير مترقبة ألذ فإن الطلب لا ينافي الحصول الغير المترقب فإنه يمكن حصول المطلوب قبل
وقت ترقبه أو من غير موضع يطلب منه ويترقب منه فإذا اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد بلغ الدرجة العليا
من اللذة اهـ أطول (قوله إذا كان سببه لطف المعنى) أي لا خللا في النظم أو في الانتقال فإنه إذا كان سببه
ذلك كان التعقيد المعنوي المخل بالفصاحة فقوله وإنما يكون الخ دفع الاعتراض (قوله أو ترتيب) أي كما في
آية إنما مثل الحياة الدنيا الآية وقوله وبناء ثان على أول تفسير أي لأن المعاني الشريفة يقوي بعضها
بعضا ويلائم أولها آخرها فإذا كان سبب الحاجة إلى التأمل رد الآخر لما قبله وعرضه عليه ليقوى به ويتم
بهما المعنى ويدرك حسن الهيئة الاجتماعية وتسر النفس بعد ظفرها بالمعنى كان غاية في الحسن (قوله
ورد تال إلى سابق) أي من حيث بناؤه عليه فهو إيضاح لما قبله (قوله بما يجعله غريبا) فيكون هذا
التصرف مانعا من نسبة ظهور الوجه للابتذال (قوله هذا الوجه) مفعول مقدم وقوله شمس نهارنا
فاعل مؤخر هذا هو المتبادر ولو جعل هذا الوجه فاعلا كناية عن الشمس وشمس نهارنا مفعولا كناية عن
الممدوح لكان غاية في اللطف حيث عزل الشمس عن كونها شمس النهار وجعل كون المحبوب شمس النهار
أمرا مقررا (قوله إلا بوجه) استثناء مفرغ من الحال تقديره لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا متلبسة بشئ
إلا متلبسة بوجه ليس فيه حياء اهـ فنري (قوله فتشبيه الوجه الخ) أي الذي تضمنه جعل الوجه أعظم
من الشمس لدلالته على المشاركة في أصل الحسن وهذا الجعل تضمنه الحكم بعدم حيائها حيث لقيته ولم
تستتر منه فالتشبيه المذكور مدلول عليه بطريق الكناية الاصطلاحية والذي منع من التصريح به شدة
زيادة الوجه في الحسن عن الشمس بحيث لو كان عندها حياء لسترت وجهها منه إذا بدا فكأنه يقول هذا
الوجه كالشمس في أصل الحسن فقط وهذا كله على الاحتمال الأول في لم تلق (قوله إلا أن حديث الحياء)
أي نفي الحياء عن الشمس في لقيها وجه المحبوب (قوله أخرجه إلى الغرابة) لأن إدراك وجهه على وجه
زيادته في وجه المحبوب وبلوغه النهاية فيه غريب (قوله غير مصرح) تفسير لمكني (قوله وعارضته)
تفسير (قوله فهو فعل ينبئ عن التشبيه) أي فيكون التشبيه مصرحا اهـ أطول وغيره (قوله عزماته) جمع
عزمة للمرة من العزم وهو إرادة الفعل مع القطع عليه وقوله ثواقبا من ثقبه بمعنى خرقه أي نوافذ في الأمور
كالنجم الذي يخرق الظلمة وينفذ فيها وقال الشارح أي لوامعا وكأنه جعله من ثقبت النار أي اتقدت
اهـ أطول (قوله ثواقبا) حال لأن مثل بمعنى مماثل اهـ حفيد أي فصح إتيان الحال من المضاف إليه لأن
المضاف عامل معنى (قوله أي لوامعا) أي لمعانا بحيث تنفذ أشعتها في خلال الظلم وكتب أيضا قوله أي
لوامعا بالصرف حكاية للفسر المصروف في البيت للضرورة (قوله فتشبيه العزم) أي الإرادة بالنجم أي في
الثقوب وهو النفوذ الذي هو في كليهما تخييلي لأنه في العزم بلوغه المراد وفي النجم نفوذه في الظلمات بإشراقها
وذلك التشبيه مبتذل مشهور ولكن ادعى أن مع ثقوب الإرادة وصفا زائدا وهو عدم الأفول أي عدم

ماحذفت أداته مثل وهي تمر مر السحاب) أي مثل مر السحاب (ومنه) أي من المؤكد ما أضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة (نحو والريح تعبث بالغصون) أي تميلها ١٤٨ الى الاطراف والجوانب (وقد جرى * ذهب الاصيل) هو الوقت بعد العصر الى الغروب بعد من الاوقات الطيبة كالسحر ويوصف بالصفرة كقوله

ورب نهار للفراق أصيله * ووجهي كلا لونيهما متناسب

فذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه (على لجين الماء) أي على ماء كاللجين أي الفضة في الصفاء والبياض وهذا تشبيه مؤكد ومن الناس من لم يميز بين لجين الكلام ولجينه ولم يعرف هجانه من هجينه حتى ذهب بعضهم الى أن اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم يعني الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء وبعضهم الى أن الاصيل هو الشجر الذي له أصل وعروق وذهبه ورقه الذي اصفر ببرد الخريف وسقط منه على وجه الماء وفساد هذين الوجهين غني عن البيان (أو مرسل) عطف على اما مؤكد (وهو بخلافه) أي ماذكر أداته فصار مرسلا من التاكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر بان المشبه عين المشبه به (كما مر) من الامثلة المذكورة فيها أداة التشبيه (و) التشبيه (باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادته) أي افادة الغرض (كان يكون المشبه به أعرف شيء بوجه التشبيه في بيان الحال أو كان يكون المشبه به (أتم شيء فيه) أي في وجه التشبيه

الغيبة فصار غريبا (قوله ماحذفت أداته) أي تركت بالكلية بحيث لا تكون مقدرة في نظم الكلام فزيد في جواب من قال من يشبه الاسد على تقدير أنه تشبيه هو من المرسل لا من المؤكد لان التقدير يشبهه زيد فهو لا يشعر بان المشبه عين المشبه به فحذف الاداة تركها بالكلية بحيث لا تقدر في نظم الكلام بل يجعل الكلام خلوا عنها مشعرا بان المشبه عين المشبه به في الواقع بحسب الظاهر فعلى هذا مثل وهي تمر مر السحاب اذا كان في تقدير مثل مر السحاب تشبيه مرسل وبدعوى أن مرور الجبال عين مر السحاب تشبيه مؤكد قاله في الاطول وكتب أيضا قوله وهو ماحذفت أداته سمي مؤكدا قال سم لاشعاره بحسب الظاهر بان المشبه عين المشبه به كما ستاتي الاشارة اليه لكن هذا التوجيه لا يأتي فيما أضيف فيه المشبه به الى المشبه الا أن يلاحظ أن الاضافة للبيان (قوله وهي) أي الجبال يوم القيامة (قوله أي من المؤكد) قال في الاطول أي قريب من هذا المثال فنبه بكلمة منه على التفاوت بينهما بان المشبه به وضع في الاول موضع أداة التشبيه وهنا لم يوضع موضعه بل بعد الحذف نقل عن مكانه وجعل مضافا الى المشبه أو نقول في الاول بحيث يمكن تقدير أداة التشبيه وفي الثاني بحيث لا يمكن اذ لا يصح أن يقال مثل لجين الماء وجعل منه بمعنى من التشبيه المؤكد كما ذهب اليه الشارح لا يفيد التفاوت بين المثالين افادة واضحة (قوله والريح) الواو حالية وقوله وقد جرى اما عطف حال على حال واما تعقيب حال بحال مترادفة أو متداخلة اه أطول بحروفه (قوله أي تميلها) برفق لا بعنف ففيه مدح للريح بالاعتدال اه أطول (قوله والجوانب) لعله تفسيري اه سم (قوله بعد الخ) ولهذا خصه بالذكر اه سم (قوله كقوله الخ) استشهاد لوصفه بالصفرة (قوله متناسب) أي في الصفرة (قوله فذهب الاصيل) فالذهب مستعار لشعاع الشمس بقرينة الاضافة الى الاصيل اه أطول (قوله وشعاع الشمس فيه) اما عطف تفسيري اشارة الى أن صفرته هي شعاع الشمس الملقى فيه أو جملة حالية أي والحال أن شعاع الشمس واقع فيه لان اصفرار شعاعها في هذا الوقت يوجب اصفراره أفاده سم (قوله على لجين الماء) هذا محل التمثيل كما في الاطول (قوله بين لجين الكلام) استعار اللجين واللجين للجيد من الكلام والردىء منه والهجان ككتاب له معان منها الخيار والهجين ككريم له معان منها الرجل اللئيم استعاره هنا للردىء من الكلام ولك أن تجعل المواضع الثلاثة من اضافة المشبه به الى المشبه (قوله حتى ذهب بعضهم) هو الخلخالي ومخالفته في اللجين وقوله وبعضهم هو الزوزني ومخالفته في الاصيل وذهبه (قوله وفساد هذين الوجهين الخ) أما الاول فلانه لا معنى لتشبيه وجه الماء بمطلق الورق الساقط من الشجر وأما الثاني فلانه لا اختصاص للورق المصفر ببرد الخريف بالشجر الذي له أصل وعروق فلا وجه لاضافة الذهب الى الاصيل حينئذ وأما ماذكره الشارح فمعنى لطيف مشتمل على صفة مراعاة النظير أعني الجمع بين الذهب والفضة كذا في الفنري (قوله أي ماذكر أداته) أي لفظا أو تقديرا فان قلت ان زيدا كالاسد مشتمل على تاكيد التشبيه فكيف يجعل مرسلا قلت اعتبر في المؤكد والمرسل التاكيد بالنظر الى نفس أركان التشبيه مع قطع النظر عما هو خارج عما يفيد التشبيه اه أطول وفي كلام الشارح ما يدفع السؤال (قوله المشعر) انظر أي اشعار فيما اذا أضيف المشبه به الى المشبه الا أن يكون بمراعاة الاصل اه سم وتقدم جواب آخر (قوله اما مقبول) التسمية بالمقبول والمردود باعتبار وجه الشبه فقط مجرد اصطلاح والا فاذا انتفى شرط من شرائط التشبيه باعتبار الوجه أو الطرف فهو مردود كذا في الاطول (قوله كان يكون المشبه به أعرف شيء) قال في الاطول الاولى أعرف الطرفين اه يعني فالشرط الاعرفية بالنسبة الى المشبه فقط (قوله في بيان الحال) أي حال المشبه أي فيما اذا كان الغرض بيان الحال وكتب أيضا ما نصه ظرف مستقر حال من المشبه به وقال سم يظهر أنه متعلق بيكون أو بمحذوف أي هذا في بيان الحال وكذا يقال فيما بعده (قوله أو أتم شيء) الاولى أو أتم الطرفين والظاهر الواو فتدبر اه أطول

(قوله

(قوله في الحاق الخ) وفي التقرير أيضا اه أطول (قوله معروفه) تفسير مسلم الحكم فيه اه سم (قوله عند المخاطب) ينبغي تقييد قسيميه أيضا به كما لا يخفى فلو أخر عن قوله في بيان الامكان لامكن تعلقه بالاقسام الثلاثة من غير بعد اه أطول (قوله في بيان الامكان) وكذا في التزيين والتشويه انظر الاطول (قوله بان لا يكون على شرط المقبول) بان لا يكون أعرف ولا أتم ولا مسلم الحكم فيه (قوله كما سبق ذكره) يحتمل أن يريد ما قدمه عند قوله * كما أبرقت قوما عطاشا غمامة * من أنه لا يجوز انتزاع وجه الشبه من هذا الشطر الاول فقط لعدم وفاء انتزاعه منه فقط بالمقصود كذا في سم (قوله خاتمة في تقسيم الخ) جعل تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف منفردا عن سائر التقسيمات بحث لانه لا يخص الطرف ولا الوجه ولا الاداة بل باعتبار كل من الطرف والوجه والاداة والمجموع ولم يقدمه على التقسيم بحسب الغرض مع انه لا مدخل للغرض فيه لان شدة مناسبته للاستعارة في تضمنه المبالغة في التشبيه دعت الى أن لا يفصل بينه وبين الاستعارة مهما أمكن اه أطول (قوله باعتبار ذكر الاركان) المراد بذكر الوجه والاداة هنا ما يشمل التقدير وبحذفهما تركهما لفظا وتقديرا فان مدار المبالغة في زيد أسد في الشجاعة على دعوى الاتحاد وهو لا يجامع التقدير في النظم ومدارها في زيد كالاسد على ادعاء عموم وجه الشبه وهو لا يجامع التقدير في النظم وبذكر المشبه الاتيان به لفظا وبحذفه تركه لفظا قاله في الاطول وكتب أيضا قوله باعتبار ذكر الاركان لا يخفى أن ما ذكر فيه جميع الاركان لا مبالغة فيه فضلا عن ضعف المبالغة اه أطول (قوله باعتبار ذكر الاركان) أي كلها وقوله وتركها أي ترك بعضها (قوله والمشبه به مذكور قطعا) أورد عليه جواز حذفه في جواب من يشبه الاسد حيث يجاب بقولنا زيد وحينئذ تزيد المراتب على الثمانية وأجاب عنه الشارح والسيد في شرحيهما للمفتاح بمنع كونه تشبيها بل هو تعيين المشبه وبعد تسليمه بمنع وقوعه في كلام البلغاء ولا يخفى ضعفه اذ لو لم يكن هذا تشبيها لم يكن زيد في جواب من قام اخبارا بل تعيينا للقائم ولا معنى لمنع الوقوع في كلام البلغاء لانه حذف قياسي لا يوقف وقوع مثله في كلام البلغاء على السماع بل الجواب انه نادر بالقياس الى سائر المراتب فلذا لم يلتفت اليه أو ان الجواب في حكم السؤال ومطابق له فحكمه ظاهر من بيان المراتب الثمانية ولو أردت بوجوب ذكر المشبه به ما يشمل التقدير فانه المقابل لحذف الاداة والوجه بمعنى حقق لكان جوابا صوابا اه أطول (قوله تصير ثمانية) ولك في ضبط المراتب الثمانية أن تقول ان الوجه والاداة اما مذكوران معا أو محذوفان معا أو المذكور الوجه فقط أو الاداة فقط وعلى التقادير الاربعة اما أن يذكر المشبه أولا (قوله باعتبار ذكر أركانه) من البين أنه لا مبالغة باعتبار ذكر جميع الاركان فضلا عن قوة المبالغة وان جعل الكلام ايماء الى أن أعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار أحد الذكرين كذا وكذا وذا لا يتوقف على أن يكون لكل من الذكر مدخل في ذلك فليكن ذكر جميع الاركان مما لا مدخل له في هذا الحكم تكلف جدا وان حذف أحدهما من مراتب قوة التشبيه لا من أعلى مراتبها لانه لا قوة لما دونه من المراتب كما حكم به بل ليس من مراتب قوة المبالغة أيضا لانه ليس فيما دونه مبالغة حتى يعد من مراتب قوة المبالغة بل من مراتب المبالغة فليس حذفهما أيضا أعلى المراتب في قوة المبالغة بل أعلى المراتب في المبالغة ولو قال وأعلى مراتب التشبيه في المبالغة لم يتجه هذا اه أطول (قوله فقوله تفريع على قوله اذا كان الخ) (قوله متعلق بالاختلاف الخ) لعل مراده بيان تحصيل المعنى لا التقدير في نظم الكلام والا فلا شك أن قوله باعتبار ظرف مستقر حال من المراتب والمعنى وأعلى المراتب كائنة بهذا الاعتبار فلا حاجة الى اعتبار تعلقه بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام كذا في الفنرى وقوله لعل مراده الخ أو يقال مراده الرد على من زعم تعلقه بقوة المبالغة كما يؤخذ من قوله بعد وقد توهم بعضهم الخ وكتب أيضا ما نصه وقال في الاطول قوله باعتبار متعلق بمعنى الفعل المستفاد من اضافة المراتب الى التشبيه فانه في معنى مراتب ثبتت للتشبيه وهو أقرب مسافة مما ذكره الشارح اه (قوله باختلاف المشبه به) أي قوة وضعفا (قوله وكأن زيدا الاسد) فيه مبالغة ليست في الكاف لايهام كأن لظن الاتحاد بين زيد والاسد أو الشك فيه فالقول بان في لفظ كأن افادة الشك الموهن أمر التشبيه وهم اه فنرى وأيضا هو بمنزلة ان زيدا كالاسد ولهذا يرى بعض النحاة أن كأن مركبة من كاف التشبيه وان المكسورة وان أصل كأن زيدا

(في الحاق الناقص بالكامل أو) كأن يكون أشبه به (مسلم الحكم فيه) أي في وجه التشبيه (معروفه عند المخاطب في بيان الامكان أو مردود) عطف على مقبول (وهو بخلافه) أي ما يكون قاصرا عن افادة الغرض بان لا يكون على شرط المقبول كما سبق ذكره

(* خاتمة *) في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر الاركان وتركها وقد سبق أن الاركان أربعة والمشبه به مذكور قطعا فالمشبه اما مذكور أو محذوف وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور أو محذوف وعلى التقادير فالاداة اما مذكورة أو محذوفة تصير ثمانية (وأعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة) اذا كان اختلاف المراتب وتعددها (باعتبار ذكر أركانه) أي أركان التشبيه (أو بعضها) أي بعض الاركان فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان أعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة وانما قيد بذلك لان اختلاف المراتب قد يكون باختلاف المشبه به نحو زيد كالاسد وزيد كالذئب في الشجاعة وقد يكون باختلاف الاداة نحو زيد كالاسد وكأن زيدا الاسد

وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها أو بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو أدنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسط وقد توهم بعضهم أن قوله باعتبار متعلق بقوله بقوة المبالغة فاعترض بانه لاقوة للمبالغة عند ذكر جميع الاركان فالاعلى (حذف وجهه وأداته فقط) أى بدون حذف المشبه نحو زيد أسد (أومع حذف المشبه) نحو أسد فى مقام الاخبار عن زيد (ثم) الاعلى بعد هذه المرتبة (حذف أحدهما) أى وجهه أو أداته (كذلك) أى فقط (أومع حذف المشبه) نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد عند الاخبار عن زيد ونحو زيد أسد فى الشجاعة ونحو أسد فى الشجاعة عند الاخبار عن زيد (ولاقوة لغيرهما) وهما الاثنان الباقيان أعنى ذكر الاداة والوجه جميعا امامع ذكر المشبه أوبدونه نحو زيد كالاسد فى الشجاعة أو كالاسد فى الشجاعة خبرا عن زيد وبيان ذلك أن القوة اما بعموم وجه الشبه ظاهرا أو بحمل المشبه به على المشبه بانه هو هو فما اشتمل على الوجهين جميعا فهو فى غاية القوة وماخلا عنهما فلاقوة له وما اشتمل على أحدهما فقط فهو متوسط والله أعلم

﴿الحقيقة والمجاز﴾

هذا هو المقصد الثانى من مقاصد علم البيان أى هذا بحث الحقيقة والمجاز والمقصد الاصلى بالنظر الى علم البيان هو المجاز اذ به يتأتى اختلاف الطرق دون الحقيقة الا أنها لما كانت كالاصل للمجاز اذ الاستعمال فى غير ما وضع له

الاستعمال

أسد ان زيدا كاسد كما تقدم بيانه كذا فى الاطول (قوله وقد يكون باعتبار الخ) وقد يكون باعتبار اختلاف وجه الشبه نحو زيد كالاسد فى كمال الشجاعة فانه أقوى من قولنا فى الشجاعة ولم يتعرض المصنف لهذه الاختلافات الثلاثة لاستواء العامة والخاصة فيها ولخروج اللغة والنحو عن عهدتنا انما المتعلق بفننا الاختلاف بالذكر والحذف أفاده فى الاطول (قوله بانه ان ذكر) الباء سببية متعلقة بيكون بعد تقييده بقوله باعتبار أو بدل من اعتبار (قوله والا) أى والا يحذف الوجه والاداة معا بان حذف أحدهما فالنفى راجع الى حذف الوجه والاداة معا فقط لا لجميع ماسبق من ذكر الجميع وحذف الوجه والاداة والقرينة على ذلك ماسيأتى فلا يقال يصدق هذا النفى على قولنا كالاسد فى الشجاعة مع أنه سيذكر أنه مما لاقوة له أصلا وكتب على قوله يصدق هذا النفى الخ مانصه أى كما يصدق على صورتين من المتوسط زيد كالاسد زيد أسد فى الشجاعة (قوله فاعترض الخ) فيه أن هذا الاعتراض غير مندفع بما سلكه الشارح بل هو وارد على المتن مطلقا لان كلامه فى مراتب التشبيه فى قوة المبالغة فالاختلاف باعتبار ذكر الاركان أو بعضها فى كلامه انما هو فى تلك المراتب تدبر (قوله حذف وجهه وأداته فقط أومع حذف المشبه) هاتان الصورتان متساويتان كما فى المطول وكتب أيضا قوله أومع حذف المشبه أى مع اعتباره فى نظم الكلام اذ لو أعرض عنه وتركه بالكلية لترقى من التشبيه الى الاستعارة اه أطول (قوله ثم الاعلى بعد هذه المرتبة) فثم للتراخى فى الرتبة وكون التقدير ذلك هو المتبادر وقد عرفت مافيه ولك أن تفسره بان بعد هذه المرتبة العليا حذف الخ بقرينة قوله ولاقوة لغيرهما فلا يرد عليه ماعرفت من لزوم كونها أعلى بعد المرتبة الاولى فينافيه قوله ولاقوة لغيرهما كذا فى الاطول وقال الفنرى ينبغى أن يتجرد الاعلى أى فى عبارة الشارح هذه عن معنى التفضيل ويراد به العالى اذ لا علو فيما بعد هذه المراتب الاربع اه أى لا علو فى قوة المبالغة كما هو فرض الكلام بل ولا فى المبالغة (قوله لغيرهما) أى غير حذف الوجه والاداة معا بصورتيه وحذف أحدهما فقط بصوره الاربع وفى بعض النسخ لغيرها أى غير الصور الست اه والحاصل أن المراتب الثمانية منها ثنتان فيهما مزيد مبالغة فى التشبيه هما ماحذف وجهه وأداته مع حذف المشبه وبدونه وأربع فيها مبالغة فى التشبيه هى ماحذف وجهه أو أداته مع حذف المشبه أو ذكره وفرق الشارح بين حذف الوجه والاداة فى شرح المفتاح بان المبالغة فى الاول أقوى وجعله من مقتضيات كلام المفتاح وفى الشرح بان الثانى أقوى واختاره السيد السند وأنكر كون الاول من مقتضيات كلام المفتاح ووجهه أن فى حذف الاداة جعل المشبه عين المشبه به بخلاف حذف الوجه فقط اذ ليس فيه الا عموم وجه الشبه وفيه نظر لان الشركة فى جميع الامور أيضا تنفى المغايرة وتوجب الاتحاد لا يقال ذكر الاداة يوجب المغايرة لانا نقول صحة الحمل أيضا توجب المغايرة ويمكن أن يقال تكفى المغايرة بحسب التعقل فى صحة الحمل دون التشبيه فعموم الوجه يختص بما يجامع الاثنينية اه أطول (قوله وبيان ذلك) أى أن الاعلى حذف الوجه والاداة ثم حذف أحدهما وانه لاقوة لغيرهما اه سم (قوله اما بعموم وجه الشبه) أى وذلك حاصل عند حذفه اذ عند حذف الوجه تذهب النفس الى كمال الشبه بين الطرفين برلسى اه سم (قوله ظاهرا) اى فى ظاهر الحال وأما فى نفس الامر فالوجه الصفة المخصوصة التى قصد اشتراك الطرفين فيها (قوله او بحمل المشبه به على المشبه) أى ظاهرا وأما فى الحقيقة فلا حمل ففى كلامه حذف من الثانى لدلالة الاول وقوله بانه الخ تصوير للحمل وقوله هو هو الاول ضمير فصل والثانى خبران

﴿الحقيقة والمجاز﴾

(قوله أى هذا الخ) اشارة الى توجيه التركيب بانه حذف فيه المبتدأ والمضاف الى الخبر وأقيم المضاف اليه مقامه اه فنرى (قوله كالاصل للمجاز) المناسب لقوله فرع الاستعمال أن يقول لما كانت أصلا باسقاط الكاف أو يقول كالفرع بزيادة الكاف ويمكن توجيه زيادة الكاف فى كالاصل بانه قد يوجد المجاز بدون الحقيقة فلم يكن المجاز لازم الابتناء على الحقيقة فلا تكون أصلا على الحقيقة بل بمنزلته لان الغالب ابتناؤه عليها وعدم زيادتها بعد لان قوله فرع الاستعمال معناه فرع صحة الاستعمال أو يقال المراد

الاستعمال بالفعل حقيقة والكلام على تقدير الكاف أو المراد فرعه غالبا (قوله فرع الاستعمال فيما وضع له) ظاهره يدل على أنه يشترط فى المجاز استعماله فى الموضوع له أوّلا وليس كذلك فينبغى أن يحمل على الفرعية بحسب صحة الاستعمال أو على الاعم الاغلب اه حفيد وقوله بحسب صحة الخ أى فيكون المعنى فرع صحة الاستعمال وكتب أيضا مانصه وقال فى الاطول ذكر الحقيقة تنبيها على أن بحث المجاز يستتبع التعرض للحقيقة لانها ضدله والاشياء انما تتبين باضدادها وقدمها لان مدار الحقيقة وهو الموضوع له أصل لما هو مدار المجاز أعنى لازم الموضوع له اه (قوله لئلا يتوهم أنه) أى القيد وانما قال يتوهم لانه فى التحقيق لا يقابلهما اذ المراد باللغوى ما للغة فيه مدخل وهما كذلك لا يقال الاطلاق يوهم ادخال العقليين لانا نقول الحقيقة والمجاز عند الاطلاق لا يتناولهما اذ لابد من تقييدهما بالعقلى (قوله مقابل للشرعى والعرفى) فيخرجان بالتقييد مع أن القصد ادخالهما (قوله الحقيقة) آثرها على الضمير تنبيها على اختلاف المراد فان الاول من جملة اسم المبحث اه أطول (قوله من حق) بابه ضرب ونصر (قوله والتاء فيها للنقل الخ) معنى كون التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية أن اللفظ اذا صار بنفسه اسما لغلبة الاستعمال بعد ما كان وصفا كانت اسميته فرعا لوصفيته كما أن المؤنث فرع المذكر فجعل التاء علامة للفرعية كما جعلت علامة فى رجل علامة لكثرة العلم بناء على أن كثرة الشئ فرع تحقق أصله اه فنرى وكتب أيضا قوله للنقل الخ هذا ما عليه الجمهور وقيل للتأنيث أما على كونها بمعنى فاعل فواضح لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء جرى على موصوفه أولا وأما على كونها بمعنى مفعول فتقدر منقولة من الوصف المؤنث المحذوف موصوفه لان استواء المذكر والمؤنث فيه اذا ذكر موصوفه لا اذا حذف (قوله الكلمة) لا يشمل التعريف الحقيقة المركبة كقام زيد الا أن تؤوّل الكلمة بان يراد بها ما يشمل الكلمة حكما ولو قسم الحقيقة الى مفردة ومركبة وعرف المفردة بما ذكره كما فعل فى المجاز لكان أحسن وقال فى المطول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود فى هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل أعنى الحقيقة المفردة (قوله فى اصطلاح التخاطب) أى فى مصطلحاته وفى بعض النسخ فى اصطلاح به التخاطب وكتب عليها الاطول مانصه فى تقديم الظرف يعنى قوله به اشارة لطيفة الى أن التخاطب لا يكون باصطلاحين وكتب أيضا مانصه قال فى الاطول ثم استعمال الاصطلاح يوجب اخلال التعريف اذ لا يطلق فى الاصطلاح على الشرع والعرف واللغة بل هو العرف الخاص فالاولى فى وضع به التخاطب وأما ما يقال ان هذا التعريف لا يصح على مذهب القائل بان الواضع هو الله تعالى وكذا عند من توقف فليس بشئ لان وحدة الواضع فى جميع اللغات لا تستلزم وحدة الاصطلاح بل يتفاوت مع ذلك اصطلاح التخاطب وقوله فالاولى الخ فيه اشارة الى امكان تصحيح التعريف بان يراد بالاصطلاح مطلق العرف المتناول للغة والشرع والعرف العام لا المختص بطائفة فقط وهو العرف الخاص وقوله وأما ما يقال الخ قال الحفيد بعد ذكره الايراد والجواب ان المراد بوضع كل طائفة واصطلاحهم أعم من أن يكون صادرا عنهم بنفسهم أو ينسب اليهم باعتبار ظهوره عليهم بواسطة الوحى أو العلم الضرورى وهم متمسكون به ومتخاطبون به فى محاوراتهم اه وقوله لا يصح على مذهب الخ أى لان ظاهر قولنا وضعت فى اصطلاح التخاطب أن الواضع أهله (قوله التخاطب بالكلام الخ) عدول عن المتبادر من غير قاسر اذ المتبادر التخاطب بتلك الكلمة بل عدول مع الزاجر وهو أنه يلزم أن لا تدخل فى الحقيقة الحقائق الموردة من غير تركيب وكلام ولا يدخل مثل قولنا أريد توضيح الكلمة فان الكلمة فيه حقيقة وليس باصطلاح به تخاطب هذا الكلام بل تخاطب هذه الكلمة اه أطول (قوله مما لا معنى له) أى صحيح لان الاستعمال اذا عدى بفى يتبادر أن مجرور فى هو معنى اللفظ المستعمل فيه فيلزم أن يكون الاصطلاح هو معنى الحقيقة وهو فاسد اه سم وقد يقال بدفع هذا التبادر (قوله فيما) أى معنى وضعت له وكتب أيضا قوله مما لا معنى له صححه فى الاطول حيث قال متعلق بوضعت أو بالمستعملة بعد التقييد بقوله فيما وضعت له ومعنى الظرفية اعتبار الاصطلاح أى المستعملة فيما وضعت له باعتبار اصطلاح به التخاطب ونظرا اليه فجعل الشارح تعلقه بالمستعملة مما لا معنى له غير معتمد اه (قوله نحو خذ هذا الفرس الخ) فان لفظ الفرس هنا قد استعمل فى غير ما وضع له وليس بحقيقة كما أنه ليس بمجاز ولا يخفى أن اللفظ المستعمل فيما

فرع الاستعمال فيما وضع له جرت العادة بالبحث عن الحقيقة أوّلا (وقد يقيدان باللغويين) ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما فى الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم أنه مقابل للشرعى والعرفى (الحقيقة) فى الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشئ ثبت أو بمعنى مفعول من حققته أثبته نقل الى الكلمة الثابتة أو المثبتة فى مكانها الاصلى والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وهى فى الاصطلاح (الكلمة المستعملة فيما) أى فى معنى (وضعت) تلك الكلمة (له فى اصطلاح التخاطب) أى وضعت له فى اصطلاح به يقع التخاطب بالكلام المشتمل على تلك الكلمة فالظرف أعنى فى اصطلاح متعلق بقوله وضعت وتعلقه بالمستعملة على ما توهمه البعض مما لا معنى له فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة ولا مجازا وبقوله فيما وضعت له عن الغلط نحو خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب

وضع له غلطا أيضا ينبغي أن يخرج عن التعريف كأن يتلفظ بالانسان موضع البشر غلطا فانه ليس حقيقة اذ لا اعتداد بالاستعمال من غير شعور فينبغي أن يراد بالمستعملة المستعملة قصدا كما هو المتبادر من الافعال الاختيارية لخروج الغلط مطلقا من قيد المستعملة قبل ذكر قوله فيما وضعت له اه أطول وهو مندفع بحمل الحفيد الغلط في كلام الشارح على الخطأ على سبيل القصد لا السهو وبان يزعم أنه على قانون الوضع من القوم ولا اثبات وضع من عنده اه فيكون الغلط على سبيل السهو خارجا بالمستعملة وعلى سبيل القصد خارجا بقولنا فيما وضعت له فغاية الامر أن الشارح لم يتعرض لخروج الغلط على سبيل السهو بقيد المستعملة هذا وكلام الحفيد يدل على أن اللفظ المستعمل قصدا في غير ما وضع له وهو ما وضع له في زعم المستعمل غير حقيقة وسياتي عن سم في تعريف المجاز خلافه وأن الذي ليس بحقيقة هو الخطأ قصدا الذي لم يبن على اعتقاد فاسد ويمكن حمل كلام الحفيد عليه بان يراد بقوله بأن يزعم أنه الخ أي بان يظهر أنه الخ تامل (قوله وعن المجاز) قال بعضهم ان الكناية يجب أن تخرج عن حد الحقيقة وتخرج بما يخرج به المجاز ولم يتعرض الشارح له فكانه أراد بالمجاز ما يتناول الكناية واعلم أنه اختلف فيها فقيل حقيقة وعليه فيجب ادخالها في التعريف وقيل مجاز فيجب خروجها وقيل واسطة فيجب خروجها عن تعريفهما (قوله لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل) وذلك التاويل كما سياتي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به وكونه فردا من أفراده بان تجعل أفراد الاسد مثلا قسمين متعارفا وهو الذي له غاية الجراءة في ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الذي له تلك الجراءة لكن لا في ذلك الهيكل اه فنري وكتب أيضا قوله لان الاستعارة الخ لا يخفى أن التعليل أخص من المدعى الا أن يراد بالاستعارة مطلق المجاز (قوله واحترز بقوله في اصطلاح التخاطب) قال الحفيد أقول يجوز أن يكون لفظ موضوعا لمعنيين في اصطلاح التخاطب وقد استعمل في أحدهما لا من جهة أنه موضوع له بل من جهة العلاقة بالمعنى الآخر كما يشعر به تحقيق المحققين في شرح الكشاف حيث جوزوا استعارة العمى لعمى البصيرة من عمى البصر مع أنه حقيقة فيهما كما يستفاد من الاساس وانما اعتبروا الاستعارة للمبالغة في أن ذلك الامر المعقول بمنزلة المحسوس فالاحتراز عن ذلك المجاز بقيد الحيثية فيلغو قيد في اصطلاح التخاطب كما لا يخفى تامل اه وقوله بقيد الحيثية أي قولنا من حيث انها وضعت له وقوله فيلغو قيد في اصطلاح التخاطب أي لخروج ما احترز به عنه بقيد الحيثية (قوله والوضع الخ) عرف الوضع لتوقف معرفة الحقيقة والمجاز على معرفته لاخذه في تعريفهما ولا يخفى أنه فوت المصنف مصلحة التعلم والتعليم حيث أخر تعريف الوضع الى هذا المقام وأول ما يحتاج اليه في هذا الفن تقسيم الدلالة الوضعية فليت شعري لماذا أخره اه أطول (قوله أي وضع اللفظ) أي لا مطلقا والا كان تعريفه تعريفا بالاخص لان الوضع المطلق تعيين الشئ للدلالة على المعنى بنفسه لفظا كان أو غيره كالخط والعقد والاشارة والنصب والهيآت ولا وضع الكلمة كما يستدعيه تعريف الحقيقة والا لكان تعريفا بالاعم وحمل اللفظ في التعريف على الكلمة بجعل اللام للعهد يصلحه لكن يمنع عنه رعاية مصلحة معرفة المجاز الذي هو المقصد هنا اه أطول (قوله اللفظ) ولو بالقوة لتدخل الضمائر المستترة اه يس (قوله للدلالة على معنى بنفسه) لا يقال الاولى للدلالة على شئ لان المعنى انما يصير معنى بهذا التعيين فطرفا الوضع اللفظ والشئ لا اللفظ والمعنى لانا نقول نعم لكن طرفا الدلالة المترتبة على الوضع اللفظ والمعنى لكن الاخصر والاولى تعيين اللفظ لشئ بنفسه أما كونه أخصر فظاهر وأما كونه أولى فلان الوضع اضافة بين اللفظ والشئ والاضافة انما تتضح حق الاتضاح بتعيين طرفيها وللاستغناء حينئذ في معرفة الوضع عن تعريف الدلالة وكأن صاحب التعريف أراد ابداع العلل الاربع فان التعيين لا بد له من معين فيدل عليه بالالتزام واللفظ والمعنى بمنزلة العلة المادية للوضع وارتباط اللفظ بالمعنى بمنزلة العلة الصورية للوضع والدلالة على المعنى بنفسه هي العلة الغائية كذا في الاطول (قوله على معنى) أي ولو لفظا كمدلول الكلمة (قوله أي ليدل بنفسه) اشارة الى أن قوله بنفسه متعلق بالدلالة بالتعيين والا لقدمه على قوله للدلالة دفعا اللبس ويدل على ما أشار اليه قول المصنف في المجاز لان دلالته بقرينة كذا في الفنري (قوله بل تحتاج الى الغير) أما على أنها كليات وضعا فلان معنى الحرف من حيث

وعن المجاز المستعمل فيما لم يوضع له في اصطلاح التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل الا أن المفهوم من اطلاق الوضع انما هو الوضع بالتحقيق واحترز بقوله في اصطلاح التخاطب عن المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذي به التخاطب كالصلاة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لاستعماله في غير ما وضع له في الشرع أعني الاركان المخصوصة وان كانت مستعملة فيما وضع له في اللغة (والوضع) أي وضع اللفظ (تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه) أي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه ومعنى الدلالة بنفسه أن يكون العلم بالتعيين كافيا في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ وهذا شامل للحرف أيضا لانا نفهم معاني الحروف عند اطلاقها بعد علمنا بأوضاعها الا أن معانيها ليست تامة في أنفسها بل تحتاج الى الغير بخلاف الاسم

والفعل ثم لا يكون هذا شاملا لوضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادى ذكر متعلقه (فخرج المجاز) عن أن يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازى (لان دلالته) على ذلك المعنى انما تكون (بقرينة) لا بنفسه (دون المشترك) فانه لم يخرج لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم فهم أحد المعنيين بالتعيين لعارض الاشتراك لا ينافى ذلك فالقرء مثلا عين مرة للدلالة على الطهر بنفسه ومرة أخرى للدلالة على الحيض بنفسه فيكون موضوعا وفى كثير من النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو لانه ان أريد أن الكناية بالنسبة الى معناها الاصلى موضوعة فكذا المجاز ضرورة أن الاسد فى قولنا رأيت أسدا يرمى موضوع للحيوان المفترس وان لم يستعمل فيه وان أريد أنها موضوعة بالنسبة الى معنى الكناية أعنى لازم المعنى الاصلى ففساده ظاهر لانه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة لا يقال معنى قوله بنفسه أى من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له أو من غير قرينة لفظية فعلى هذا يخرج عن الوضع المجاز دون الكناية لانا نقول أخذ الموضوع فى تعريف الوضع فاسد للزوم الدور وكذا حصر القرينة فى اللفظى لان المجاز قد تكون قرينته معنوية لا يقال معنى الكلام أنه خرج عن تعريف

هو معناه معتبر وملحوظ على وجه تعلقه بالغير وارتباطه به وأما على أنها جزئيات وضعا فظاهر (قوله والفعل) فيه نظر ظاهر فان الفعل يحتاج الى الفاعل اه يس (قوله عند من يجعل الخ) فقولهم فى غيره على هذا بمعنى بغيره والجار والمجرور متعلق بدل وأما على الاول ففى على بابها والجار والمجرور صفة لمعنى أى كائن ذلك المعنى فى غيره فأل مثلا دلت على التعريف بنفسها لكن التعريف واقع على مدخول أل هذا على الاول وأما على الثانى أعنى مذهب من يجعل معنى قولهم الخ فأل لا تدل على التعريف الا بشرط ذكر مدخولها (قوله انه مشروط الخ) حاصل الامر أن المتوقف على ذكر المتعلق على هذا أصل الدلالة وعلى الاول الدلالة على المعنى التام فهو بدون ذكر المتعلق يدل على المعنى اجمالا لكنه لا يتم ولا يتعين الا بذكر المتعلق اه سم (قوله على معناه الافرادى) قيد المعنى بالافرادى لان اشتراط الغير فى الدلالة على المعنى التركيبى مشترك بين الحرف والاسم فان دلالة زيد فى قولك جاءنى زيد على الفاعلية بواسطة جاءنى اه فنرى والمعنى التركيبى هو الذى يدل عليه اللفظ بسبب التركيب (قوله فخرج المجاز عن أن يكون موضوعا) ويحتمل أن المراد فخرج تعيين المجاز عن أن يكون وضعا ويحتمل أيضا أن المراد فخرج المجاز عن تعريف الحقيقة وكتب أيضا قوله فخرج المجاز فيه نظر لان المعنى المجازى اذا كان جزأ أو لازما بينا لا تنفك الدلالة عليه عن الدلالة على الموضوع له فلا يدل الدليل على خروج المجاز مطلقا ويندفع هذا بان المراد بالدلالة الدلالة المعتبرة وهى ما معها ارادة المدلول وكتب أيضا قوله فخرج المجاز عن أن يكون موضوعا أى بالوجه المذكور وهو اعتبار قيد بنفسه وأما اذا لم يعتبر فيوجد فى المجاز وضع نوعى لثبوت قاعدة من الواضع دالة على أن كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى معين لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى أنه مفهوم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع استعمال اللفظ فى المعنى المجازى لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالهما والوضع النوعى بهذا المعنى ليس هو المعتبر فى كون اللفظ حقيقة بل المعتبر فيه هو ما يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعينه له مثل الحكم بان كل لفظ يكون على وزن فاعل فهو لذات من يقوم به الفعل وقد صرح الشارح فى التلويح باطلاق الوضع على كل من المعنيين اه فنرى (قوله بالنسبة الى معناه المجازى) أما بالنسبة الى معناه الحقيقى فلم يخرج (قوله بقرينة) أى بواسطة قرينة فالدال هو اللفظ بواسطتها (قوله دون المشترك) حال من المجاز (قوله فانه لم يخرج) فهو حقيقة ولو استعمل فى معنييه كما هو المنقول عن الامام الشافعى نعم نقل بعضهم عن كثيرين أنه فى هذه الحالة مجاز فان كان المصنف يقول بذلك حمل قوله دون المشترك على ما اذا استعمل فى أحدهما (قوله للدلالة على كل من المعنيين بنفسه) أى لفهمهما منه بدون القرينة وقوله وعدم الخ يعنى غاية ما فى المشترك أن أحدهما ليس بمتعين الارادة لعارض الاشتراك وعدم تعين المراد مما لا مدخل له فى تحقق الدلالة بالنفس وعدم تحققها قطعا لان الارادة أمر آخر فالقرينة المحتاج اليها فى المشترك انما هى لتعيين المراد وفهمه بخصوصه بخلاف قرينة المجاز فهى محتاج اليها فى نفس الدلالة على المعنى المجازى (قوله أحد المعنيين) أى على أنه مراد وقوله بالتعيين أى ملتبسا ذلك الاحد بالتعيين (قوله فالقرء) بفتح القاف وضمها والفتح أفصح اه فنرى (قوله أى من غير قرينة الخ) المناسب اسقاط أى (قوله أخذ الموضوع) أى اللازم من كون المراد قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له وكتب أيضا قوله أخذ الموضوع فى تعريف الوضع فاسد أى لانه يوجب الدور لكن يقال اذا فسر قوله بنفسه بقولنا أى من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى أو من غير قرينة مانعة عن ارادة ما عين له فلا دور على أن لك أن تدفع الدور ولو صرح بالموضوع فى التعريف فضلا عن كونه مضمرا فيه بان يراد به ذات الموضوع لا مع الوصف بالوضع نظير ما قالوه فى تعريف العلم بانه معرفة المعلوم الخ وكتب على قوله لانه يوجب الدور ما نصه ويمكن تعيين المعنى الاصلى بما لا يحتاج فهمه من اللفظ الى قرينة فلا يرد أنه لا يمكن تعيين المعنى الاصلى الا بالموضوع له فيندفع الدور كما ذكره السيد (قوله وكذا حصر القرينة فى اللفظ) أى الذى هو مقتضى قولكم من غير قرينة لفظية لاخراج المجاز دون الكناية

الحقيقة المجاز دون الكناية فانها أيضا حقيقة على ماصرح به صاحب المفتاح لانا نقول هذا فاسد على رأى المصنف لان الكناية لم تستعمل فيما وضع له بل انما استعملت فى لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم وسيجىء لهذا زيادة تحقيق (والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد) يعنى ذهب بعضهم الى أن دلالة الالفاظ على معانيها لا تحتاج الى الوضع بل بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضى دلالة كل لفظ على معناه لذاته فذهب المصنف وجميع المحققين الى أن هذا القول فاسد مادام محمولا على مايفهم منه ظاهرا لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب أن لا تختلف اللغات باختلاف الامم وأن يفهم كل واحد معنى كل لفظ لعدم انفكاك المدلول عن الدليل ولامتنع أن يجعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازى دون الحقيقى لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثانى (وقد تأوله) أى القول بدلالة اللفظ لذاته (السكاكى) أى صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ماعليه أئمة علمى الاشتقاق والتصريف من أن للحروف فى أنفسها خواص بها تختلف

فانه يقتضى أن قرينة المجاز دائما لفظية وهو باطل بل و يقتضى أيضا أن قرينة الكناية دائما معنوية وهو أيضا باطل كما فى الفنرى (قوله فانها أيضا حقيقة) لاستعمالها فى الموضوع له (قوله لان الكناية) أى عند المصنف (قوله والقول الخ) قائله عباد الصيمرى ومن تبعه وفى جمع الجوامع وشرحه للمحقق المحلى مانصه لا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى خلافا لعباد الصيمرى حيث أثبتها بين كل لفظ ومعناه قال والا فلم اختص به فقيل بمعنى أنها حاملة على الوضع على وفقها فيحتاج اليه وقيل بل بمعنى أنها كافية فى دلالة اللفظ على المعنى فلا يحتاج الى الوضع يدرك ذلك من خصه الله تعالى به كما فى القافة و يعرفه غيره منه قال القرافى حكى أن بعضهم يدعى أن يعلم المسميات من الاسماء فقيل له مامسمى آذغاغ وهو من لغة البربر فقال أجد فيه يبسا شديدا وأراه اسم الحجر وهو كذلك قال الاصفهانى والثانى هو الصحيح عن عباد اهـ فأنت تراه كيف نقل عن الاصفهانى تصحيح القول الثانى عن عباد وهو يعارض تأويل السكاكى الآتى وكتب أيضا قوله والقول الخ قال فى الاطول لما عرف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه واقتضى ذلك اثبات الوضع و ينافيه ماذهب اليه البعض من أن دلالة اللفظ على المعنى لذاته لانه يلغو الوضع بل فى تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة تحصيل الحاصل عقبه بقوله والقول الخ فقول الشارح أى فى المطول هذا ابتداء بحث ليس بذاك اهـ (قوله لذاته) أى لا لوضعه اذ لا وضع (قوله كدلالته على اللافظ) جعل دلالة اللفظ على اللافظ لذاته محل بحث لانه لعلاقة عقلية الا أنه لوضوحها لا تنفك عنه الدلالة وكأنه أراد بالدلالة لذاته أن نفس اللفظ يستلزم العلاقة ولا ينفك عنها ولا تكون دائرة على اعتبار معتبر اهـ أطول (قوله لوجب أن لا تختلف اللغات باختلاف الامم وأن يفهم الخ) عبارة المطول ولو وجب ان يفهم الخ قال الفنرى الظاهر أن كلا منهما وجه مستقل ففى الوجه الاول بحث لانه ان أراد أن دلالة الالفاظ لما كانت ذاتية لم يبق وجه فى كون بعض اللغات لغة العرب و بعضها لغة العجم اذ ليس واضع بعضها العرب و واضع بعضها العجم فلا وجه لتخصيص النسبة فممنوع لجواز أن يكون تخصيص النسبة باعتبار المستعمل الاول وان أراد به لا يجوز أن تتعدد اللغات حينئذ بل يجب أن يتحد الدال على المعنى الواحد فهو أيضا ممنوع لجواز أن يتعدد اسمان بحسب الذات على معنى واحد وان أراد معنى ثالثا فلابد من تصويره اهـ قال سم يمكن أن يصور بان المراد عدم اختلاف اللغات بحيث يختص أهل كل لغة بمعرفتها و يفارق مابعده بانه بالنسبة للغة الواحدة وكأنه ترق عن هذا فكأنه قال لو وجب أن لا يختص أهل كل لغة بمعرفتها بل ولو وجب أن يعرف كل أحد جميع ألفاظ لغته مع أنه ليس كذلك فليتامل اهـ وعدم اعادة اللام هنا فى قوله وأن يفهم الخ دون بقية المعطوفات يشعر بان قوله وأن يفهم الخ من تتمة ماقبله فهو تفسير له فلا اعتراض أصلا (قوله وأن يفهم الخ) كما أن كل واحد يفهم من كل لفظ أن له لافظا اهـ مطول وكتب أيضا قوله وأن يفهم الخ قد يقال عدم فهم من لم يفهم لعدم تنبهه للمناسبة كما لا يفهم من لم يعلم بالوضع على القول به (قوله ولامتنع أن يجعل الخ) هذا كلام ذكره السكاكى وفيه بحث لان الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند القائل بذلك هى فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا للمتكلم وفهم المعنى الحقيقى ضرورى فى كل مجاز ولذلك قالوا ينتقل فى المجاز من الملزوم بوجه ما الى اللازم المراد فلا نسلم امكان جعل اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازى بحيث لا يدل على المعنى الحقيقى أصلا فان قلت مناط الاستدلال دلالة اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازى لا عدم دلالته على المعنى الحقيقى ومعنى قول الشارح دون الحقيقى متجاوزا عن المعنى الحقيقى لا بمعنى عدم الدلالة عليه كما هو المتبادر بل بمعنى الدلالة على المعنى المجازى أيضا قلت هذا أيضا لا يتم لان مدعى القائل بذاتية دلالة اللفظ ذاتية دلالته على المعنى الحقيقى لا مطلق دلالته فليتامل اهـ فنرى (قوله بحيث لا يفهم منه الخ) كما فى الاعلام المنقولة (قوله وقد تأوله السكاكى) ذكر فى الاطول لهذا القول تأويلات أخر منها أنه أراد بجعل الدلالة لذات اللفظ نفس توقف الدلالة على ارادة المعنى به (قوله على ماعليه أئمة علمى الاشتقاق والتصريف) هذا يدل على أن كلا منهما علم مستقل وهو الحق لامتياز موضوع كل منهما عن موضوع الآخر بالحيثية المعتبرة فى موضوعات العلوم فعلم التصريف يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث صورها وهيآتها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها الى

كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقضى أن يكون العالم بها إذا أخذ فى تعيين شئ مركب منها المعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذى هو حرف رخو لكسر الشئ من غير أن يبين والقصم بالقاف الذى هو حرف شديد لكسر الشئ حتى يبين وأن لهيآت تركيب الحروف أيضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك لما فيه حركة كالنزوان والحيدى وكذا باب فعل بالضم مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة (والمجاز) فى الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة أى المتعدية مكانها الاصلى أو المجوز بها على معنى انهم جازوا بها وعدوها مكانها الاصلى كذا فى أسرار البلاغة وذكر المصنف أن الظاهر أنه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتى أى طريقا لها على أن معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه فالمجاز (مفرد ومركب) وهما مختلفان فعرفوا كلا على حدة (أما المفرد فهو الكلمة المستعملة) احترز بها عن الكلمة قبل الاستعمال فانها ليست بمجاز ولا حقيقة (فى غير ما وضعت له) احترز به عن الحقيقة مرتجلا كان أو منقولا أو غيرهما وقوله (فى اصطلاح التخاطب) متعلق بقوله وضعت قيد بذلك ليدخل المجاز المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح آخر كلفظ الصلاة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء مجازا فانه وان

بعض بالاصالة والفرعية كذا فى شرح المفتاح للسيد وفيه بحث ذكره الفنرى فى حواشيه على المطول فراجعه (قوله كالجهر الخ) النفس الخارج الذى هو بكيفية حرف ان تكيف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوى كان الحرف مجهورا وان بقى بعضه بلا صوت يجرى معه كان مهموسا والشدة أن ينحصر صوت الحرف عند اسكانه فى مخرجه انحصارا تاما فلا يجرى والرخاوة أن يجرى الصوت جريانا تاما والتوسط بينهما أن لا يتم الانحصار والجرى اه فنرى (قوله اذا أخذ فى تعيين الخ) قال فى الاطول بعد فراغه من سوق تاول السكاكى ما نصه ولا يخفى أن ما أول به كلام عباد يخرجه عن أن يكون من المخالفين فى اختصاص بعض الكلم ببعض المعانى للوضع وأن يكون مدعيا الان الاختصاص لذات اللفظ كما دل عليه أول كلام السكاكى على طبق ما فى كتب الاصول وكأن السكاكى يجعل القول بكونه من المخالفين وهما من الناس من ظاهر كلامه اه ببعض ايضاح (قوله لا يهمل التناسب بينهما) لا يخفى عليك أن اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات فى بعض الكلمات كما ذكروه وأما اعتباره فى جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر أنه متعذر فما ظنك باعتباره فى كلمات جميع اللغات اه فنرى (قوله من غير أن يبين) أى ينفصل ذلك الشئ (قوله كالنزوان) هو ضراب الفحل والحيدى صفة مشبهة من حاد أى مال يقال حمار حيدى أى مائل عن ظله لنشاطه ومثلهما الحيوان والخفقان والجولان اه فنرى (قوله وكذا باب فعل بالضم) قوة الضم فى فعل تناسب أن يوضع لافعال الطبائع اللازمة كذا فى شرح المفتاح الشريفى وقيل الضم يحتاج الى انضمام الشفتين فناسب أن يكون مدلوله مضموما مع الشخص أى لازما له اه حفيد على المطول (قوله والمجاز) أصله مجوز قلبت واوه ألفا بعد نقل حركتها الى الجيم لان المشتقات تتبع الماضى المجرد فى الصحة والاعلال (قوله نقل الى الكلمة الجائزة) ليس المراد أن هذا المفهوم هو المنقول اليه اللفظ بل أراد بذلك ذكر بيان المناسبة فتدبر اه سم فكأنه قال نقل الى الكلمة المستعملة الخ لانها جائزة مكانها الاصلى (قوله الجائزة) فهو مصدر ميمى بمعنى اسم الفاعل (قوله أو المجوز بها) فهو مصدر ميمى بمعنى اسم المفعول وكتب أيضا قوله أو المجوز بها فيه تكلف تقدير حرف الجر مع الاستغناء عنه بالاحتمال الاول وكان الحامل للشيخ على الالتفات الى هذا الاحتمال أن يكون المجاز نظيرا للحقيقة فى كونها بمعنى الفاعل أو المفعول كذا فى الاطول (قوله وذكر المصنف الخ) أشار الشارح فى المطول الى ضعفه حيث سماه زعما ووجهه أنه لا يلائم ما ذكر فى الحقيقة لفوات التقابل (قوله أن الظاهر) لعل وجه الظهور أن استعمال المصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول مجاز بخلاف ما اذا كان اسم مكان فلا مجاز فيه (قوله سلكه) أى لا بمعنى تعداه وان كان السلوك ملزوما للتجاوز (قوله وهما مختلفان) أى حقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما فى تعريف واحد فلهذا عرفوا كلا على حدة كذا فى المطول قال فى الاطول وهذا انما يصح لو لم يكن لهما حقيقة مشتركة وكان المجاز مشتركا لفظيا بين مفهوم المجاز المفرد ومفهوم المجاز المركب ويكون تقسيمه الى المجاز المفرد والمركب من قبيل تقسيم اللفظ المشترك والظاهر خلافه وما قدمه من تقسيم اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له الى المجاز والكناية دال على أن المجاز هو اللفظ المستعمل فى لازم ما وضع له مع قرينة عدم ارادة الموضوع اه ملخصا وفى الفنرى ما يعتذر به عن الشارح حيث قال قوله فلا يمكن جمعهما فى تعريف واحد أى بحيث يحصل معرفة حقيقة كل منهما بخصوصها والا فيجوز جمع الانسان والفرس فى تعريف الحيوان بانه الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة اه (قوله فى غير ما وضعت له) ان أريد الوضع الشخصى خرج عن المجاز ما كان الوضع لمعناه الاصلى نوعيا كالمشتقات وان أريد النوعى خرج عنه ما كان الوضع لمعناه الاصلى شخصيا كالاسد وان أريد الاعم من الشخصى والنوعى لم يشمل شيئا من أفراد المجاز ثم انه يشمل اللفظ المستعمل فى حقيقته ومجازه معا فانه مجاز أو حقيقة ومجاز باعتبارين على الخلاف فى ذلك كما يعلم من جمع الجوامع وشرحه للمحقق المحلى كذا فى يس (قوله مرتجلا كان أو منقولا) المذكور فى شروح المنهاج وشرح المطالع للمحقق الرازى أن المرتجل ما نقل الى المعنى الثانى بلا مناسبة للمعنى الاول كجعفر علما بعد وضعه للنهر والمنقول ما نقل لمناسبة والمشترك

ماوضـع لمعان متعـددة بلاملاحظة لوضـع فى وضـع آخر فى زمان أوأزمنة مع مناسـبة أولا وقال العـلامة الابهرى ان المرتجل فى المشهور مايكون وضـعه ابتداء من غير سبق وضـع وصرح بعضهم بدخول المرتجل تحت المشترك كذا فى الحفيد على المطول ومن هـذا يعـلم أن فى اخراج المنقول بل والمرتجل على القول الاول والمشترك الداخل فى قوله أوغيرهما بحثا لانه يصدق على كل أنه مستعمل فى غير ماوضع له وهو المعنى الآخر والجواب أن يعمم ماأى فى غير كل ماوضع له (قوله كان) أى الحقيقـة وذكر لانها لفظ (قوله أوغـيرهما) أى غير المرتجل والمنقول كالمشـترك والمشتقات فانها حقائق ولا يقال فيها مرتجـلة ولا منقولة اه يس (قوله متعلق بقوله وضعت) ليس المراد من تعلقه به أن يعتـبر حدوث الوضع فى ذلك الاصطلاح والالزم أن لا يكون لفظ الاسد الذى وضع فى اللغة وقرر عليـه فى الاصطلاح والعرف عندما استعمله النحوى أو غـيره من أهل الاصـطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد بذلك كونه موضوعا له فى ذلك الاصـطلاح سواء حـدث الوضع فى ذلك اولا اه فنرى وكتب أيضا قوله متعلق بقوله وضعت قال فى الاطول أو بالغير لاشتماله على معـنى المغايرة أو بالمستعملة بعد تقيـيده بقوله فى غير ماوضعت له على مامر اه (قوله ليدخـل الخ) قال فى الاطول كذا جعله المصنف لادخال ماذكر وتبعه من جاء بعده وفيه نظر لانه داخل فى الـكلمة المستعملة فى غير ماوضعت له كما أنه داخل فى الـكلمة المستعملة فيما وضعت له اه وقد يلزم بمثل ذلك فى اخراجه بهذا القيد الحقيقة التى لها معنى آخر باصطلاح آخر كما سيفعل الشارح فانها أيضا داخلة فى الامرين باعتبارين فالمتجه المخلص من جميـع ذلك أن يجعل معنى قولهم ليدخل وليخرج أى نصا فـكأنه قيـل للتنصيص على الدخول والخروج فتدبر (قوله فليس بمستعـمل الخ) يعنى فيكون مجازا شرعيا ولو وقع الاستعـمال من لغوى جرى على اصطلاح الشرع فهو شرعى عـلى الظاهر أفاده يس (قوله وليخـرج) فاعله ما الآتية وقوله من الحقيقة حال مما بعدها اه سم (قوله مع قرينة الخ) هذا عنـد من لم يجوز الجمـع بين الحقيقة والمجاز أما من جوزه كالاصوليين فلم يشترط فى القرينة أن تـكون مانعة عن ارادة المعـنى الحقيقى كما صرح بذلك المحقق المحـلى فى شرحه على جمـع الجوامع اه يس قال ع ق نخـروج الـكناية و بقاء الحـد سالما للمجاز بناء على عدم جواز الجمـع وعلى جوازه يخرج المجاز أيضا الذى هو المحدود لعدم منع قرينته على هذا ولو أسقطنا القيد المذكور لادخال المحدود دخلت معه الـكناية أيضا اه ملخصا (قوله فلا بد من العلاقة) لا بد من ملاحظة العلاقة أيضا حتى لو كانت علاقة ولم يلاحظها المستعـمل لم يكن مجازا بل غلطا وقيـد الشارح العلاقة بالمعتبر نوعها ولا يبعد أن يقال العـلاقة فى الاصطلاح ليست الا المعتـبر نوعها والعـلاقة بالفتح والـكسر فى الاصـل الحب اللازم للقلب أو بالفتح فى المحبـة ونحوها و بالـكسر فى السـوط ونحوه كذا يستفاد من القاموس اه أطول وفى سم هى بـكسر العين وفتحها سواء كانت فى المعانى كما هنا أو المحسوسات كعلاقة الحبل كما قاله بعضهم ومنهـم من فرق بينهما وكتب أيضا قوله من العلاقة هى علقتها الارتباط بين المعنى الحقيقى والمعنى المجازى و بها الانتقال من الاول للثانى فان قيل الانتقال فى المرسـل قد يدعى ظهوره لان فيه الانتقال من ملابس لملابسه وليس ذلك فى الاستعارة فانك اذا استعملت الاسد فى الرجل الشجاع لم ينتقل اليه من حيث انه رجل شجـاع اذ ليس لازما للاسد ولا ملابسا له وانما ينتقل منه الى وصف الشجاع ولم يقصد ذلك ولو قصد لـكان من المجـاز المرسل قلت الانتقال من الاسد الى لازمه وعارضـه الذى هو نفس الشجـاع ولما كان عارضا للرجل أيضا انتقل منه الى الرجل الموصوف فصار وجه الشبه كالآلة للانتقال (قوله واشترط العلاقة) تفسـير لقوله قيـد الخ بين به أن معنى قولهـم على وجه يصح أنه لا بد من العـلاقة فيكون فيه دفع لبحث أو رده فى الاطول وعبارته وههنا بحث وهو أنه أى قيد على وجه يصح كما يخرج الغلط يخرج مجازا لم تنصب معه قرينة فان استعماله على هذا الوجه لا يصح الا أن يدعى أن عرفهم خصص قولهم على وجه يصح فى تعـريف المجاز بما تحقق فيـه العـلاقة اه (قوله ليخرج الغلط) ينبغى أن يراد به الخطأ قصدا كما قاله شيخ الاسلام فيما سبق وذلك لان الخطأ باعتبار فساد الاعتقاد ينبغى أن لا يخرج عن الحقيقة ولا عن المجاز لانه انما استعمل فى الموضوع له أو فى غـير الموضوع له على وجه صحيح فى اعتقاده فمن أشار الى كتاب بهذا الفرس لاعتقاده أنه فـرس انما استعـمل الفرس فى معناه لا فى غيره وان أخطأ فى اعتقاده أن المشار اليه فرس فى الواقع ومن أشار الى كتاب بهذا أسد لاعتقاده أنه رجل شجاع فانما استعمله فى معناه

كان مستعـملا فيما وضع له فى الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له فى الاصطلاح الذى به وقع التخاطب أعنى الشرع وليخـرج مـن الحقيقة ما يكون له معـنى آخر باصـطلاح آخر كلفظ الصلاة المستعمل بحسب الشرع فى الاركـان المخصوصـة فانه يصـدق عليه أنه كلمة مستعملة فى غـير ما وضـعت له لـكن بحسب اصطلاح آخر وهو اللغـة لا بحسب اصطلاح التخاطب وهو الشرع (على وجـه يصح) متعـلق بالمستعـملة (مع قـرينة عـدم ارادته) أى ارادة الموضـوع له (فـلابد) للمجاز (من العـلاقة) ليتحقق الاستعمال عـلى وجه يصح وانما قيد بكونه عـلى وجه يصح واشـترط العلاقة (ليخـرج الغلط) من تعريف المجاز كقولنا خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح (و) انما قيـد بقوله مع قرينة عدم ارادته

لتخرج (الكناية) لانها مستعملة فى غير ما وضعت له مع جواز ارادة ما وضعت له (وكل منهما) أى من الحقيقة والمجاز (لغوى وشرعى وعرفى خاص) يتعين ناقله كالنحوى والصرفى وغير ذلك (أو) عرفى (عام) لا يتعين ناقله وهذه النسبة فى الحقيقة بالقياس الى الواضع فان كان واضعها واضع اللغة فلغوية وان كان الشارع فشرعية وعلى هذا القياس وفى المجاز باعتبار الاصطلاح الذى وقع الاستعمال فى غير ما وضعت له فى ذلك الاصطلاح فان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوى وان كان صطلاح الشرع فشرعى والا فعرفى عام أو خاص (كأسد للسبع) المخصوص (والرجل الشجاع) فانه حقيقة لغوية فى السبع مجاز لغوى فى الشجاع (وصلاة للعبادة) المخصوصة (والدعاء) فانها حقيقة شرعية فى العبادة ومجاز شرعى فى الدعاء (وفعل للفظ) المخصوص أعنى ما دل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة (والحدث) فانه حقيقة عرفية خاصة أعنى نحوية فى اللفظ مجاز نحوى فى الحدث (ودابة لذى الاربع والانسان) فانها حقيقة عرفية عامة فى الاول مجاز عرفى عام فى الثانى (والمجاز المرسل ان كانت العلاقة) المصححة (غير المشابهة) بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى (والا فاستعارة) فعلى هذا الاستعارة هى اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى لعلاقة المشابهة كأسد فى قولنا رأيت أسدا يرمى

المجازى مع وجود العلاقة فيكون مجازا وان أخطأ فى اعتقاده وأما الخطأ باعتبار اللسان بأن يسبق لسانه فلا حكم لهذا ولا اعتداد به كذا فى سم أو يقال الغلط باعتبار اللسان خارج بقيد المستعملة كما مر وقوله الخطأ قصدا أى بقصد استعمال اللفظ فى غير ما وضع له مع علمه أنه مخطئ (قوله لتخرج الكناية) يعنى بناء على أنها واسطة لا حقيقة لاستعمالها فى غير ما وضعت له ولا مجاز لعدم منع قرينتها عن ارادة المعنى الحقيقى كذا فى يس (قوله أى من الحقيقة والمجاز) قال فى الاطول أى من الحقيقة والمجاز المفرد على ما يقتضيه السوق وصرح به المصنف فى الايضاح فتفسير الشارح اياه بالحقيقة والمجاز خلاف الايضاح اهـ (قوله وعرفى خاص) الخاص صفة العرف والمقصود النسبة الى العرف الخاص وتوجيه العبارة أن الخاص وصف للعرفى بحال العرف وقس عليه قوله أو عرفى عام ولا حاجة الى تقييد العرفى بالعام كاحتياجه الى التقييد بالخاص لانه اذا أطلق العرف والعرفى انصرفا الى العام اهـ أطول (قوله يتعين ناقله) المراد بتعينه أن يكون غير خارج عن طائفة مخصوصة كطائفة النحاة وليس شرطه أن يعلم الشخص الناقل وبعدم تعينه أن لا يختص بطائفة مخصوصة كطائفة النحاة وكتب أيضا قوله يتعين ناقله أى عن المعنى اللغوى ومن أدلة النقل كثرة الاستعمال وكتب أيضا قوله يتعين ناقله ينبغى أن يقيد بغير الشرع بقرينة المقابلة اهـ حفيد وكتب أيضا قوله ناقله أى الذى نقله عن معناه الاول الى معناه الثانى وهذا موجود فى كل منهما اذ فى المجاز نقل المناسبة اهـ سم (قوله لا يتعين ناقله) قال الحفيد لا يخفى انه لا يمكن أن يكون لفظ موضوعا بتعيين الناس جميعا بل يكون عرف طائفة فيكون مما يتعين ناقله وكأنهم أرادوا بذلك أنه لا يختص النقل فيه بجماعة مخصوصة كالنحويين والصرفيين والشرعيين بل يكون الناقل من الجميع (قوله وهذه النسبة) أى فى لغوى وشرعى وعرفى وكتب أيضا قوله وهذه النسبة الخ أفاد فى الاطول أنه يصح أن تكون النسبة فى الحقيقة أيضا باعتبار اصطلاح التخاطب كما أنه يجوز أن تكون فى المجاز باعتبار الواضع فان الوضع معتبر فى مفهوم المجاز باعتبار غير ما وضعت له واعتبار العلاقة بين المعنى المجازى وما وضع له واعتبار قرينة مانعة عن ارادة ما وضعت له اهـ فاسد للسبع المخصوص حقيقة لغوية أى ان الواضع لها اللغة اذا لاحظنا فى النسبة الواضع أو ان التخاطب بها باصطلاح اللغة اذا لاحظنا فيه اصطلاح التخاطب وأسد للرجل الشجاع مجاز لغوى أى ان مجازيته باعتبار اصطلاح اللغة اذا لاحظنا الاصطلاح أو ان الواضع لمعناها الحقيقى أهل اللغة اذا لاحظنا الواضع (قوله كأسد) نكر اللفظ وعرف المعنى لان المعنى متعين واللفظ مبهم دائر بين المعنيين فتدبر اهـ أطول وقوله نكر اللفظ أى أتى به فى صورة النكرة والا فكل كلمة أريد لفظها فهى معرفة بالعلمية لكونها موضوعات لالفاظ معينة عند الشارح كذا فى الفنرى وفى الحفيد على المطول أن تنكير اللفظ لعدم موجب التعريف وأما تعريف المعنى فبالنظر الى كون المعنى معلوما لمن سمع اللفظ لاشتهاره فى ضمن اللفظ اهـ (قوله للسبع) قال فى الاطول أى الحيوان المفترس (قوله وفعل للفظ والحدث) الفعل بالفتح مصدر فعل يفعل وبالكسر اسم بمعنى الامر والشان فى اللغة فنقل فى النحو للكلمة المخصوصة لاشتمالها عليه فاذا استعمل الفعل بالكسر فى جزء معناه أعنى الحدث كان مجازا نحويا وليس حقيقة لغوية فى الحدث كما يتوهم من حال سائر الامثلة كذا فى الحفيد على المطول والمختصر (قوله لذى الاربع) أى باعتبار خصوص كونه ذا أربع والا فلو استعملوها فى ذى الاربع باعتبار أنها من افراد ما يدب كان حقيقة لغوية كما يظهر من كلامهم لبقائها فى الاستعمال على موضوعها كذا فى سم وكتب أيضا قوله لذى الاربع أى المعهود أى الحمار والبغل والخيل اهـ أطول (قوله والمجاز) مطلقا سواء كان مفردا أو مركبا اهـ أطول ثم قال ويتجه عليه أى على المصنف أنه لا وجه لتوسط المجاز بين قسمى التقسيم الاول له اهـ ومراده بالتقسيم الاول للمجاز تقسيمه الى مفرد ومركب (قوله مرسل) لانه غير مقيد بعلاقة واحدة هى المشابهة بل أرسل وردد بين علاقات وقيل مرسل ومطلق عن المبالغة بخلاف الاستعارة وفيه أنهم قالوا المجاز مطلقا أبلغ من الحقيقة لكونه كالدعوى مع البينة اهـ أطول ويمكن دفعه بحمل المبالغة على الكاملة (قوله ان كانت العلاقة) أى علاقته المقصودة أخذا مما يأتى (قوله والا فاستعارة) الاصوليون يطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل عن تخالف

(وكثيرا ماتطلق الاستعار) على فعل المتكلم أعنى (على استعمال اسم المشبه به فى المشبه) فعلى هذا تكون بمعنى المصدر ويصح منه الاشتقاق (فهما) أى المشبه به والمشبه (مستعار منه ومستعار له واللفظ) أى لفظ المشبه به (مستعار) لانه بمنزلة اللباس الذى استعير من أحد فالبس غيره (والمرسل) وهو ما كانت العلاقة غير المشابهة (كاليد) الموضوعة للجارحة المخصوصة اذا استعملت فى النعمة فيها لكونها بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة لان النعمة منها تصدر وتصل الى المقصود بها (و) كاليد (فى القدرة) لان أكثر مايظهر سلطان القدرة يكون فى اليد وبها تكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك (والراوية) التى هى فى الاصل اسم للبعير الذى يحمل المزادة اذا استعملت (فى المزادة) اى المزود الذى يجعل فيه الزاد أى الطعام المتخذ للسفر والعلاقة كون البعير حاملا لها وبمنزلة العلة المادية ولما أشار بالمثال الى بعض أنواع العلاقات أخذ فى التصريح بالبعض الآخر من أنواع العلاقات فقال (ومنه) أى من المرسل (تسمية الشئ باسم جزئه) فى هذه العبارة نوع من التسامح والمعنى أن فى هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشئ عند اطلاقه على نفس ذلك الشئ (كالعين) وهى الجارحة المخصوصة

الاصطلاحين لئلا تقع فى العنت اذا رأيت مجازا مرسلا أطلق عليه الاستعارة اه فنرى (قوله وكثيرا ما) أى فى نفسه لا بالقياس الى المعنى السابق حتى يكون المعنى السابق أقل وقوله تطلق الاستعارة لم يضمن نائب فاعل تطلق مع سبق ذكره لانه سبق مرادا به معناه والمراد هنا نفس اللفظ اه أطول (قوله اسم المشبه به) أى لفظه كما أشار اليه بقوله بعد واللفظ مستعار ليشمل استعارة الفعل والحرف فمراده بالاسم ما قابل المسمى لا ما قابل الفعل والحرف (قوله فعلى هذا) أى اطلاقها بمعنى المصدر دون اطلاقها بمعنى اللفظ (قوله ويصح منه الاشتقاق) أى اشتقاق المستعار منه والمستعار له والمستعار والمستعير (قوله كاليد فى النعمة والقدرة) قال فى الاطول بعد كلام قرره والحاصل ان اليد بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة وبمنزلة العلة المادية أو الصورية للقدرة وبهذا علم أن علاقة السببية والمسببية أعم من الحقيقية والتنزيلية ولو جعلت اليد آلة لهما لم يبعد اه وكتب أيضا قوله كاليد فى النعمة فى المطول يشترط أن يكون فى الكلام اشارة الى المنعم يقال اتسعت أيادى فلان عندى ولا يقال اتسعت اليد فى البلد كما يقال اتسعت النعمة فيها قال فى الاطول وينبغى أن يكون هذا الاشتراط مبنيا على عرف فى استعمال اليد فى النعمة لا على توقف كونه مجازا عليه والا لانتقض تعريف المجاز بالصدق على يد مستعملة فى النعمة من غير اشارة الى المنعم بها اه وفى الفنرى أن اشتراط ذلك لئلا يخل بانتقال الذهن من الملزوم الى اللازم فيكون الكلام موصوفا بالتعقيد المعنوى المخل بالفصاحة هذا وقد ذكرنا فيما سبق ان الايادى حقيقة عرفية فى النعم فيظهر منه أنه لا احتياج الى ذكر المنعم اه وفى ع ق أن هذا الاشتراط يرد بصحة أن يقال عندى الايادى التى لا يقام لها بالشكر اه (قوله لكونها بمنزلة العلة الفاعلية) وليست فاعلية حقيقة لان الفاعلية حقيقة هى الشخص اه سم قال فى المطول وأيضا بها تظهر النعمة فهى بمنزلة العلة الصورية لها وكتب أيضا قوله لكونها بمنزلة الخ أى فى مدخلية الوجود (قوله الى المقصود) هو المنعم عليه (قوله لان أكثر ما يظهر الخ) فاليد بمنزلة العلة الصورية للقدرة فان المركب انما يظهر بالصورة لانها الجزء الاخير منه وكتب أيضا ما نصه ما مصدرية (قوله سلطان القدرة) أى سلاطتها وتأثيرها وقوله يكون فى اليد أى باليد (قوله وبها تكون الافعال) أى غالبا بدليل قوله السابق أكثر اه سم (قوله اسم للبعير الذى يحمل المزادة) عبارة غيره اسم للبعير أو البغل أو الحمار الذى يستقى عليه (قوله أى المزود الخ) موافق لتفسير صاحبى المهذب والاساس وغيرهما فالحكم على الشارح بالسهو فى هذا التفسير وان الصواب تفسير المزادة بظرف الماء الذى يستقى به على الدابة غير مسلم نعم اطلاق الراوية عليه بشرط ظرفية الماء دون الطعام كما فى الحفيد والسيد فالمناسب هنا تفسير المزادة بظرف الماء وتوقف سم فى عدم اطلاق الراوية على المزود من حيث انه ظرف الزاد مع وجود المجاورة للراوية التى هى الحيوان فان كانوا لا يكتفون هنا بمطلق المجاورة بل يقولون لا بد أن يكون المعنى المجازى من شانه أن يجاور بان يكون الحيوان معدا لحمله اقتضى أن الحيوان لو كان معدا لنقل الزاد وحمله صح حينئذ أن يتجوز بالراوية الى وعاء الزاد فليحرر (قوله والعلاقة كون البعير حاملا لها) أى فالعلاقة المجاورة اه سم وعبارة الاطول والعلاقة كون البعير حاملا لها فكأنه علة فاعلية لان به تصل المزادة الى المستقى اه (قوله وبمنزلة العلة المادية) يحتمل أنه تأكيد فى بيان العلاقة ويحتمل أنه اشارة الى علاقة أخرى هى السببية فى الجملة والعلة المادية الاجزاء التى معها الشئ بالقوة كالخشب بالنسبة الى السرير ولما كان البعير به تحصل المزادة فكأنها معه بالقوة كان بمنزلة العلة المادية لها وليست علة مادية حقيقة اذ ليس البعير جزأ من المزادة اه سم بتصرف (قوله ولما أشار بالمثال) أل جنسية (قوله أخذ فى التصريح بالبعض الآخر) فيه أن مما سيأتى صريحا السببية وقد تقدمت الاشارة اليها بالتمثيل باليد فى النعمة والقدرة ويمكن دفعه بان المتقدم السببية التنزيلية والآتى السببية الحقيقية أفاده فى الاطول (قوله نوع من التسامح) لان المجاز هو اللفظ المسمى به لا التسمية كما هو ظاهر عبارته لكن لما كانت التسمية سببا لكونه مجازا معتبرا التجوز فى جعل التسمية من المجاز (قوله والمعنى الخ) يمكن أى يوجه أيضا بحذف المضاف أى من وجوه المجاز المرسل وطرقه وهذا هو الظاهر من الايضاح (قوله كالعين فى الربيئة) قال ابن كمال باشا مقتضى البلاغة أن يكون هذا من المجاز العقلى وأيده بقول البيضاوى

فى تفسير قوله تعالى ويقولون هو أذن سمى بالجارحة لانه من قبل فرط سماعه صار جملته آلة السماع كما سمى الجاسوس عينا لذلك قال فهذا صريح فى أنه نظير قوله هى اقبال وادبار ولم يتنبه لهذا قال انه مجاز مرسل اه يس (قوله فى الربيئه) من ربات القوم اذا كنت طليعة لهم فى مكان عال اه أطول والتاء للمبالغة اه فنرى (قوله ويجب أن يكون الخ) ذكر فى المطول قبيل قول المصنف والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية أنه يشترط فى اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانها لا يجوز اطلاقها على الانسان وأما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين اه وقوله فان الانسان لا يوجد بدونهما ان قلت هذا يدل على استلزام الكل للجزء والمدعى عكسه قلت المراد بالاستلزام الاستتباع لان عدم وجود الانسان بدونهما يدل على أن كلا منهما ملزوم وأصل يفتقر اليه الانسان ويتبعه فى وجوده هذا خلاصة ماذكره السيد وقوله فانها لا يجوز اطلاقها على الانسان أى من حيث انه انسان وأما اطلاقها عليه من حيث صدور معظم الافعال منه فى موضع يناسب هذا الاعتبار فهو جائز كاطلاق الربيئة على العين ولذا جوز الزمخشرى فى قوله تعالى تبت يدا أبى لهب أن يراد باليد النفس اه فنرى وفى الاطول فان قلت اذا اكتفى بالعلاقة واللزوم فى الجملة فما وجه اشتراطهم فى الجزء أن يكون ملزوما للكل كالرقبة والرأس حتى لم يجوزوا اطلاق اليد على الانسان قلت العلاقة الجزئية بهذا الوجه لا مطلقا لكن ينبغى أن يعلم أن مرادهم بكون الجزء ملزوما ليس كونه ملزوما بالمعنى المعتبر عند المصنف فى المجاز بل كونه متبوعا للكل حتى لا يوجد الكل بدونه فهذا هو معنى الملزوم عند علماء البيان فان قلت ما من جزء الا وشانه أن الكل لا يوجد بدونه قلت هذا مشكل وان أجابوا عنه بان مبنى هذا على العرف فان بعض الاجزاء مما لا يمنع فوته اطلاق اسم الكل عرفا كاليد فانها مع انتفائها سمى الشخص انسانا بخلاف الرأس لان العرف جعل الكل المسمى بالانسان مالم يعتبر فيه اليد مثلا لا أنه مع اعتباره جزءا جوز وجود الانسان بدونه واطلاق الانسان اه مع بعض حذف وبحث الفنرى فى كون الملزوم بمعنى المتبوع بانه يستلزم أن يكون الانتقال فى جميع أنواع المجاز من المتبوع الى التابع كما ادعاه السكاكى ولا يخفى أن ادعاءه على تقدير صحته تعسف محض لا يقول به المحققون (قوله مما يكون له من بين الخ) كالعين هنا وذلك لان العين هى المقصودة فى كون الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء لا يغنى شيأ بدونها اه سم (قوله كالاصابع) جمع أصبع بلغاتها التسع الحاصلة من ضرب حركات الهمزة فى حركات الباء ومن لغاتها أصبوع وجمعها أصابيع كذا فى القاموس اه أطول (قوله فى الانامل) جمع أنملة بلغاتها التسع الحاصلة من ضرب حركات الهمزة فى حركات الميم وهى من الاصبع ما فيه الظفر كذا فى القاموس (قوله يجعلون أصابعهم فى آذانهم) اذ ما يجعل فى الاذن أنملة السبابة هذا اذا أريد باصابعهم تقسيم الجمع على الجمع كما هو المشهور وأما لو أريد جعل كل منهم أصابعه فى اذنه ففيه ذكر الاصابع الخمس وارادة أنملة وفيه مزيد مبالغة كأنه جعل جميع الاصابع فى الاذن لئلا يسمع من الصواعق شيأ اه أطول وكتب أيضا ما نصه قال بعض الافاضل لا مجاز هنا لان نسبة بعض الافعال الى ذى أجزاء ينقسم يكفى فيه تعلقه ببعض أجزائه كما يقال دخلت بلد فلان ودخلت ليلة فلان ومسحت بالمنديل وغير ذلك فلا تجوز فى ايقاع الجعل على الاصابع اه يس (قوله أو مسببه) لم يقل وعكسه تفننا ولذا ذكر الواو فى الاقسام تارة وذكر أو أخرى اه أطول (قوله وهو سهو) غاية ما وجه به ان المقصود بالتمثيل الاكل الذى هو مجاز عن سببه أعنى الاخذ ويرد عليه أن الاولى حينئذ التعرض لبيان ذلك لان هذا السبب غير متعين وترك التعرض لقوله أى الدية المسببة عن الدم فانه لا فائدة فى ذكره حينئذ كذا فى الحفيد وقال فى الاطول يمكن توجيه كلامه بانه جعل الدية داعية الى القتل حتى لو لم يكن رجاء النجاة بالدية لم يقدم القاتل على القتل ولا تنافى بينه وبين تفسيره لان المعلول من وجه قد يكون علة من وجه ألا ترى أن الغاية مسببة عن ذى الغاية فاشار الى بيان مسببية الدية عن الدم يعنى أنها مسببة عنه لانه سببها فى الخارج (قوله ما كان عليه) أى عند الجمهور خلافا لمن جعل وجود المعنى فيما مضى كافيا فى كون الاطلاق حقيقيا اه ع ق (قوله الذى

(فى الربيئة) وهى الشخص الرقيب والعين جزء منه ويجب أن يكون الجزء الذى يطلق على الكل مما يكون له من بين الاجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد أو الاصبع على الربيئة (وعكسه) أى ومنه عكس المذكور يعنى تسمية الشئ باسم كله (كالاصابع) المستعملة (فى الانامل) التى هى أجزاء من الاصابع فى قوله تعالى يجعلون أصابعهم فى آذانهم (وتسميته) أى ومنه تسمية الشئ (باسم سببه نحو رعينا الغيث) أى النبات الذى سببه الغيث (أو) تسمية الشئ باسم (مسببه نحو أمطرت السماء نباتا) أى غيثا لكون النبات مسببا عنه وأورد فى الايضاح فى أمثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان أكل الدم أى الدية المسببة عن الدم وهو سهو بل هو من تسمية المسبب باسم السبب (أو ما كان عليه) أى تسمية الشئ باسم الشئ الذى

أي الذين كانوا يتامى قبل ذلك اذ لا يتم بعد البلوغ (أو) تسمية الشيء باسم (ما يؤل) ذلك الشيء (اليه) في الزمان المستقبل (نحو اني أراني أعصر خمرا) أي عصيرا يؤل الى الخمر (أو) تسمية الشيء باسم (محله نحو فليدع ناديه) أي أهل ناديه الحال فيه والنادي المجلس (أو) تسمية الشيء باسم (حاله) أي باسم ما يحل فيه ذلك الشيء (نحو وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله أي في الجنة) التي تحل فيها الرحمة (و) تسمية الشيء باسم (آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين أي ذكرا حسنا) واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخيرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قيل قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض أنواع العلاقة بل أكثرها لا يفيد اللزوم قلنا ليس معنى اللزوم ههنا امتناع الانفكاك في الذهن أو الخارج بل تلاصق واتصال ينتقل بسببه من أحدهما الى الآخر في الجملة وفي بعض الاحيان وهذا متحقق في كل أمرين بينهما علاقة وارتباط (والاستعارة) وهي مجاز تكون علاقته المشابهة أي قصد أن الاطلاق بسبب المشابهة فاذا أطلق المشفر على شفة الانسان فان قصد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان أريد أنه

كان هو عليه) أي على صفته أو على بمعنى من (قوله وآتوا اليتامى) اليتيم في الانسان من لا أب له ما لم يبلغ الحلم وفي البهائم ما فقد الام قبل استغنائه عنها اه أطول وفي الفنري يقال يتم الصبي بالكسر ييتم يتما ويتما بالفتح والضم مع التسكين فيهما (قوله أي الذين كانوا يتامى قبل ذلك) اذ لا يؤتون أموالهم الا بعد البلوغ (قوله أو تسمية الشيء باسم ما يؤل ذلك الشيء اليه) أي يقينا أو ظنا لا احتمالا وكتب أيضا ما نصه زاد بعضهم في أنواع العلاقات اطلاق ما بالفعل على ما بالقوة وربما عبر عنه بمجاز الاستعداد كاطلاق الخمر على العصير في الدن قبل أن يتخمر واطلاق كاتب على العارف بالكتابة حال تركها وهي غير علاقة ما يؤل على التحقيق لان المستعد للشيء قد لا يؤل اليه بأن يكون مستعدا له ولغيره فالعصير قد لا يؤل الى الخمرية وان كان مستعدا لها لكن هذا يعكر على من شرط في مجاز الايلولة القطع أو الغلبة لا مطلق الاحتمال غايته أنه عند مطلق الاحتمال لا يسمى مجاز الايلولة ويسمى مجاز القابلية فان أريد ذلك فالتسمية اصطلاح ولا أثر له مع وجود أصل التجوز قاله البرماوي كذا في يس (قوله نحو اني أراني أعصر خمرا) وقيل لا مجاز في الآية لان أهل اللغة قالوا الخمر بلغة أهل عمان اسم للعنب اه يس (قوله أي عصيرا يؤل الى الخمر) كان عليه أن يقول أي عنبا يؤل الى الخمر لاحواج ما ذكره الى تكلف في نسبة العصر الى العصير كنسبة القتل الى القتيل فانه لا يصح الا بتكلف التزام أن الفعل يقارن تعلقه وصف المفعول بما اشتق منه كالمفعول المطلق والحق أن المفعول يتعلق به الفعل قبل وصفه بالمشتق ويترتب عليه صحة الاشتقاق وكتب أيضا ما نصه وقال في الاطول أي عنبا يؤل الى الخمر اذ المعصور ليس خمرا هذا هو التفسير الظاهر الموافق لما ذكره جار الله والبيضاوي وقال الشارح أي عصيرا يؤل الى الخمر وفيه خفاء اذ العصر لا يتعلق بالعصير كما لا يتعلق بالخمر الا أن يؤل العصر بالاستخراج بالعصر ولا داعي اليه اه فالمعنى على هذا التأويل استخرج بالعصر خمرا أي عصيرا يؤل خمرا كذا في السيد (قوله أو محله نحو فليدع ناديه) ويحتمل أن تكون الآية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف واعطاء اعرابه للمضاف اليه كما قيل في قوله تعالى واسأل القرية لانه لا يضر بالتمثيل اه فنري (قوله أي أهل ناديه) أي لينصروه ومع انهم لا ينصرونه في ذلك اليوم (قوله والنادي المجلس) قال في الاطول النادي مجلس القوم نهارا أو المجلس ما داموا فيه وفي التعبير عن أهل النادي به المبالغة في عجزهم عن الجواب كالنادي (قوله أي في الجنة) وفي التعبير عن الجنة بالرحمة دلالة على كثرة الرحمة فيها حتى كأنها الرحمة نفسها اه أطول (قوله التي تحل فيها الرحمة) المراد بها الاحسان والانعام وهو أمر اعتباري اذ هو تعلق القدرة بايجاد النعم وليس حالا في الجنة وانما الحال فيها أثره ففي الرحمة تجوز على تجوز (قوله أو آلته) فرق بين الآلة والسبب بأن الآلة هي الواسطة بين الفاعل وفعله والسبب ما به وجود الشيء فاللسان آلة الذكر لا سببه وكتب أيضا ما نصه قال في الاطول ولا يذهب عليك أن العلاقة بتفصيلها معتبرة في الكناية أيضا اذ لا فرق بين الكناية والمجاز عند المصنف الا بامتناع المعنى الحقيقي في المجاز دون الكناية (قوله أي ذكرا حسنا) والتعبير عنه باللسان للدلالة على طلب ذكر لا تنقطع دلالته على خيره كما لا تنقطع كلمات اللسان فان قلت لم لا تجعل اللسان على حقيقتها فيكون المعنى واجعل لي لسان صدق في الآخرين نافعا لي ونفع اللسان بعد موته انما هو بأن تذكر محاسنه قلت لان نسبة اللسان الى الآخرين تكون باللام لا بفي بخلاف الذكر فان نسبته شاعت بفي ويحتمل أن يكون المراد واجعل لي كلاما صادقا باقيا في الآخرين أي اجعل لساني متكلما بكلمات صادقة باقية في الآخرين بأن لا تنسى ولا تنقطع ولا تحرف اه أطول (قوله في الاخيرين) أي في مجازية المثالين الاخيرين (قوله صرح به) أي بمجازيته (قوله فان قيل الخ) لا حاجة للسؤال والجواب مع قوله في المقدمة ولولا اعتقاد المخاطب بعرف أو غيره اه حفيد وكأنه تذكير لما سبق (قوله بل أكثرها لا يفيد اللزوم) أي فهما لانه لا يتحقق الا في نحو الكل مع جزئه والملزوم مع لازمه الذهني (قوله بل تلاصق) أي تعلق وقوله واتصال أي ارتباط (قوله وفي بعض الاحيان) تفسير (قوله أي قصد أن الاطلاق الخ) اشارة الى أنه لا يكفي في وجود المشابهة في الواقع بدون أن يقصد أن الاطلاق بسببها بأن يكون بسبب علاقة أخرى غيرها مع تحققها أيضا اه سم (قوله وان أريد أنه الخ) وينبني على ذلك ما ذكره في الاطول حيث قال ولا يخفى أنك اذا قلت رأيت

مشفر

مشفر زيد وقصدت الاستعارة وليس مشفره غليظا فهو حكم كاذب بخلاف ما اذا كان مجازا مرسلا (قوله من اطلاق المقيد) وهو المشفر الذى هو فى الاصل اسم لشفة البعير (قوله على المطلق) أى شفة الانسان لا بقيد كونها شفة الانسان بل من حيث كونها مطلق شفة وأما لو قصد التقييد بشفة الانسان كان المنقول اليه مقيدا فيعتبر ابتناء مجاز على مجاز (قوله كاطلاق المرسن) بفتح الميم مع كسر السين وفتحها وربما يوهم كلامه ان اطلاق المرسن على الانف يتعين أن يكون من المجاز المرسل وليس كذلك بل يجوز أن يكون استعارة فالمرسن والمشفر يجوز فيهما الامران باعتبارين اه يس (قوله على الانف) أى أنف الانسان مثلا لا بقيد كونه أنف الانسان بل من حيث كونه من مطلق أنف وكتب أيضا ما نصه سواء كان موضع رسن أولا (قوله فاللفظ الواحد الخ) يعنى أن اللفظ الواحد اذا أطلق على شئ واحد يجوز أن يكون ذلك الاطلاق بطريق الاستعارة وأن يكون بطريق المجاز المرسل فلا يرد أن يقال المشفر مجاز مرسل بالنسبة الى مطلق مفهوم الشفة واستعارة بالنسبة الى خصوصية شفة الانسان ولا شك فى تغاير المعنيين وتعددهما اه فنرى (قوله الى المعنى الواحد) هو ههنا شفة الانسان وله اعتباران أحدهما خصوص كونه شفة الانسان والآخر عموم كونه شفة فالاستعارة بالاعتبار الاول والمجاز المرسل بالاعتبار الثانى اه يس (قوله لتتميز عن التخييلية والمكنى عنها) لان معنى التحقيقية محققة المعنى فتخرج التخييلية لانها عند المصنف ليست لفظا فلا تكون محققة المعنى وكذا الاستعارة بالكناية عنده نفس التشبيه المضمر فى النفس فلا تكون محققة المعنى اه أطول وقوله لانها عند المصنف أى كالسلف وأما السكاكى فانها عنده وان كانت لفظا الا انها غير محققة المعنى لان معناها عنده أمر وهمى ثم قال فى الاطول والاستعارة بالكناية داخلة فى الاستعارة التحقيقية عند السلف لانها اللفظ المستعار المضمر فى النفس وهو محقق المعنى (قوله حسا) بان يكون مدركا باحدى الحواس أو عقلا بان لا يكون مدركا بها بل بالعقل بحيث لا يصح للعقل نفيه فى نفس الامر والحكم ببطلانه فخرجت الامور الوهمية فان العقل ينفيها (قوله ويشار اليه الخ) تفسيرى (قوله كقوله) أى قول زهير بن أبى سلمى بضم السين وليس فى العرب غيره أى بضم السين اه فنرى وكتب أيضا قوله كقوله لدى أسد الخ تمامه * له لبد أظفاره لم تقلم * قال فى الاطول اللبد كعنب جمع لبدة وهى الشعر المتراكب بين كتفى الاسد ويقال للاسد ذو لبدة وفى المثل هو أمنع من لبدة الاسد والتقليم مبالغة القلم بمعنى القطع والمناسب أن تجعل المبالغة راجعة الى النفى ولا يجعل النفى داخلا على المبالغة ونظيره قوله تعالى وما أنا بظلام للعبيد وتقليم الظفر كناية عن الضعف فى حواشى الكشاف فلان مقلوم الاظفار أى ضعيف وفى المصراع مبالغات جعله ذا لبد فكأنه أسد اذ لا تكون للاسد البدة وحصر اللبد فيه كما يفيده تقديم الظرف والمبالغة فى نفى الضعف اه (قوله شاكى) مقلوب شائك وقد تحذف الهمزة بالكلية فيقال شاك السلاح بضم الكاف (قوله أى تام السلاح) فى القاموس شاك السلاح بتشديد الكاف وشائكه وشوكه وشاكيه حديده وفى الصحاح شاك السلاح اللابس السلاح التام وشائك السلاح وشاكيه حديده فقول الشارح شاك السلاح أى تام السلاح لا يوافق شيأ منهما اه أطول (قوله قذف باللحم) المناسب للتفريع بعده أن تكون الباء للتعدية أى ألقى اللحم فيه أى زيد فى لحمه أى زاد الله أجزاء لحمه فكثرت كذا فى حواشى سم على الحفيد اعتراضا على استظهار الحفيد أن الباء سببية أى رمى الى الوقائع بسبب كثرة لحمه (قوله على جسامة) أى سمن (قوله ونبالة) أى عظم وضخامة وغلظ (قوله وهو ملة الاسلام) من اضافة الاعم الى الاخص (قوله قال المصنف) أى فى الايضاح (قوله فالاستعارة) أى مطلقا لا التحقيقية فقط (قوله ما تضمن الخ) أى ما أفاد ذلك بواسطة القرينة وكتب أيضا قوله ما تضمن الخ أخذ منه انه لا يصح تشبيه معناها بمعنى مجازى لانه ليس ما وضع له وهو ظاهر ان لم يصر حقيقة عرفية بالشهرة اه ع ق وهذا أولى من قول الاطول وقد أفاد هذا التعريف أن اللفظ لا يستعار من المعنى المجازى وان كان مشهورا فيه اه (قوله فعلى هذا الخ) هذا تفريع على التعريف واشارة الى ابطال قول من قال الاستعارة اجراء المشبه به على المشبه اطلاقا وحملا بحذف الاداة لا على قوله والمراد

من اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد قد يكون استعارة وقد يكون مرسلا والاستعارة (قد تقيد بالتحقيقية) لتتميز عن التخييلية والمكنى عنها (لتحقق معناها) أى ما عنى بها واستعملت هى فيه (حسا أو عقلا) بان يكون اللفظ قد نقل الى أمر معلوم يمكن أن ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية أو عقلية فالحسى (كقوله لدى أسد شاكى السلاح) أى تام السلاح (مقذف *) أى قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمى به فصار له جسامة ونبالة فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو أمر متحقق حسا (وقوله) أى والعقلى كقوله (تعالى اهدنا الصراط المستقيم أى الدين الحق) وهو ملة الاسلام وهذا أمر متحقق عقلا قال المصنف فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عنى باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا

بمعناه ماعنى من اللفظ حتى يتوهم ركاكته لدلالته على انه لولا ارادة ذلك المراد لم يخرج ماذكر مع خروجه
قطعا على كل حال كذا في الفنرى (قوله يخرج من تفسير الخ) ويخرج أيضا نحو رأيت به أسدا فانه
ليس استعارة ولا تشبيها بل هو تجريد وسيأتى الكلام عليه اهـ يس (قوله وان تضمن تشبيه شئ به) أى
لكن ذلك الشئ ليس معناه (قوله وذلك) أى خروج ماذكر (قوله لاستحالة تشبيه الشئ بنفسه) قال
في الاطول فيه نظر لانه لا يتم في اللفظ المشترك لانه لو تضمن تشبيه معناه بماوضع له لا يجب فيه أن يكون
معناه غير الموضوع له للزوم تشبيه الشئ بنفسه لانه لا يلزم فيه ذلك لتعدد ماوضع له اهـ قال يس ويمكن
أن يجاب عن النظر بان المشترك موضوع باوضاع متعددة فهو من حيث وضعه لمعنى يكون ماعداه غير
ماوضع له من حيث ذلك الوضع وان كان موضوعا له بوضع آخر (قوله على ان ما الخ) ترق أى فهو خارج
عن المقسم فلا يحتاج في اخراج ماذكر الى كون التشبيه يقتضى المغايرة بين المعنى المراد وماوضع له (قوله
وفيه بحث) أى فيما قاله المصنف في الايضاح وقد ضعف السيد هذا البحث بما تكفل برده أرباب الحواشى
فالوجه مع الشارح (قوله أنه مستعمل) أى وجوبا كما يزعم القوم وقوله بل في معنى الشجاع أى بل
يختار ويرجح أنه مستعمل في معنى الرجل الشجاع فالشارح لا يمنع جواز أن يكون مستعملا فيما وضع له وأن
يكون التركيب من باب التشبيه البليغ بان يكون سوق الكلام لاثبات شبه زيد بالاسد (قوله بل في
معنى الشجاع فيكون مجازا) فان قلت المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة
ههنا قلت بل الحمل ههنا قرينة لا يقال لا دلالة في الحمل على ذلك لجواز أن يراد الموضوع له وتقدر الاداة لانا
نقول بل يكفى في القرينة ماهو الظاهر ونسج الكلام بالتقدير مما لا يلتفت اليه واعلم انه ليس المراد
بمعنى الشجاع صورته الذهنية من حيث وجودها وحصولها في الذهن اذ لا يصلح تشبيهه بالاسد قطعا
مع انه معتبر في الاستعارة بل الذات المبهمة المشبهة بالاسد وتعلق الجار بالاسد على هذا باعتبار انه انما
يطلق على تلك الذات مأخوذة مع ذلك الوصف فكان الوصف جزء مفهومه المجازى بقى الكلام في أن
قولك زيد أسد مسوق لاثبات شبه زيد بالاسد أو لاثبات أن زيدا هو تلك الذات المشبهة بالاسد فان كان
الاول فهو تشبيه قطعا ولا مجاز في الاسد وان كان الثانى فهو استعارة على ماحققه الشارح ولا فرق بين
قولك زيد أسد وأسد زيد وان ادعاه السيد اهـ فنرى (قوله فيكون مجازا) لاستعماله في غير
ماوضع له وقوله واستعارة لان علاقته المشابهة وكتب أيضا قوله فيكون مجازا الخ ولا يقال فيه جمع بين
الطرفين والمجاز يجب فيه جحد المشبه لانا نقول المشبه رجل شجاع ولم يذكر وقد ذكر لفظ المشبه به مكانه
وأخبر بمعناه عن زيد وأما زيد فليس مشبها الا من حيث كونه من افراد الرجل الشجاع وبتلك الحيثية
أخبر عنه وأما من حيث كونه شخصا معينا بهذا العلم فليس مشبها فالمنقول له الاسد رجل شجاع أى ذات
معروضة للشجاعة قال في المطول وتحقيق ذلك أنا اذا قلنا في نحو رأيت أسدا يرمى ان أسدا استعارة فلا نعنى
انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما نعنى انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة
فقولنا زيد أسد أصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة
(قوله ويدل على ماذكرنا الخ) اعترضه السيد بانه كما يجوز التعلق بالاسد المستعمل في معناه المجازى باعتبار
وصفه أعنى الشجاعة يجوز تعلقه بالاسد المستعمل في معناه الحقيقى باعتبار لازمه المشهور أعنى الشجاعة
والجواب من وجهين الاول أنه وان صح أن يجعل الاسد المستعمل في معناه الحقيقى عاملا باعتبار ملاحظة
معنى الشجاعة معه كان عمل الاسد المستعمل في معناه المجازى بهذا الاعتبار الا أن الانسب الثانى لما يلزم
على الاول من كون المعمولات كالجار والمجرور في البيت قيودا للمشبه به مع أنها ليست قيودا له بل للمشبه
الثانى أن معنى الشجاعة الذى التعلق باعتباره قيد للمشبه دون المشبه به وهذا يرجح كون اللفظ مستعملا في
معناه المجازى حتى يكون استعارة دون المعنى الاصلى حتى يكون تشبيها لان التعلق بشئ باعتبار قيده
أقوى منه باعتبار ماليس قيدا له اذا تقرر ذلك فقول الشارح كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور أى الذى هو
في المعنى من قيود المشبه دون المشبه به فالمناسب أن يكون مستعملا في معناه المجازى ليكون القيد متعلقا
بمقيده في المعنى والمراد كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور باعتبار معنى الشجاعة الذى هو قيد المشبه دون

يخرج من تفسير الاستعارة
نحو زيد أسد ورأيت زيدا
أسدا ومررت بزيد أسد
مما يكون اللفظ مستعملا
فيما وضع له وان تضمن
تشبيه شئ به وذلك لانه اذا
كان معناه عين المعنى
الموضوع له لم يصح تشبيه
معناه بالمعنى الموضوع له
لاستحالة تشبيه الشئ بنفسه
على أن ما في قولنا ما تضمن
عبارة عن المجاز بقرينة
تقسيم المجاز الى استعارة
وغيرها وأسد في الامثلة
المذكورة ليس بمجاز
لكونه مستعملا فيما وضع
له وفيه بحث لانا لا نسلم أنه
مستعمل فيما وضع له بل
في معنى الشجاع فيكون
مجازا واستعارة كما في رأيت
أسدا يرمى بقرينة حمله
على زيد ولا دليل لهم على
ان هذا على حذف أداة
التشبيه وأن التقدير زيد
كاسد واستدلالهم على ذلك
بانه قد أوقع الاسد على
زيد ومعلوم أن الانسان
لا يكون أسدا فوجب
المصير الى التشبيه بحذف
أداته قصدا الى المبالغة
فاسد لان المصير الى ذلك
انما يجب اذا كان أسد
مستعملا في معناه الحقيقى
وأما اذا كان مجازا عن
الرجل الشجاع فحمله على
زيد صحيح ويدل على ماذكرنا
أن المشبه به في مثل هذا
المقام كثيرا ما يتعلق به
الجار والمجرور كقوله

* أسدعلى وفى الحروب نعامة * أى مجترئ صائل على وكقوله والطير أغربة عليه * أى با كية وقد استوفيناذلك فى الشرح واعلم أنهم قد اختلفوا فى أن الاستعارة مجاز لغوى أوعقلى فالجمهور على أنها مجاز لغوى بمعنى أنها لفظ استعمل فى غيرما وضع له لعلاقة المشابهة (ودليل أنها) أى الاستعارة (مجاز لغوى كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منهما) أى من المشبه والمشبه به فأسد فى قولنا رأيت أسدا يرمى موضوع للسبع المخصوص لا للرجل الشجاع ولا لمعنى أعم من السبع والرجل كالحيوان المجترئ مثلا ليكون اطلاقه عليهما حقيقة كاطلاق الحيوان على الاسد والرجل وهذا معلوم بالنقل عن أئمة اللغة قطعا فاطلاقه على الرجل الشجاع اطلاق على غيرما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة ماوضع له فيكون مجازا لغويا وفى هذا الكلام دلالة على أن لفظ العام اذا أطلق على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز فى شئ كما اذا لقيت زيدا فقلت لقيت رجلا أو انسانا أوحيوانا بل هو حقيقة اذ لم يستعمل اللفظ الا فى معناه الموضوع له (وقيل انها) أى الاستعارة (مجاز عقلى بمعنى أن التصرف فى أمر عقلى لا لغوى لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله) أى دخول المشبه (فى جنس المشبه به)

المشبه به فمقصود الشارح أن التعلق على هذا الوجه أولى والاولوية كافية له فلا ينافى أنه يمكن التعلق بالاسد المستعمل فى معناه الحقيقى باعتبار معنى الشجاعة التابع للمعنى الحقيقى (قوله وفى الحروب نعامة) أى خال عن الشجاعة اه سم وتمامه * فتخاء تنفر من صفير الصافر * والفتخاء المسترخية الجناحين والمراد من قوله تنفر من صفير الصافر أنه ينزعج من مجرد الصدى اه فنرى (قوله والطير أغربة عليه) بعض من بيت وهو

والطير أغربة عليه باسرها * فتخ السرات وسا كنات لصاف

الفتخ بالضم جمع فتخاء من الفتخ وهو اللين يقال عقاب فتخاء لانها اذا انحطت كسرت جناحها وهذا لا يكون الا من اللين والسرات بفتح السين المهملة جبال باليمن يكون فيها ابل وغيره وبضم الشين المعجمة جبال بالشأم ولصاف جبل طيء والمعنى ان كل الطيور من الحزن على المرثى مثل الاغربة الباكية عليه اه فنرى (قوله اى باكية) اما من بكى الغراب ظهر الدابة جرحه أو من بكى صاح لان الاغربة اذا سقط واحد منهم اجتمعت على شجرة تصيح عليه اه سم (قوله مجاز لغوى) أى غير عقلى سواء كان عرفيا أوشرعيا أولغويا اه حفيد (قوله وهذا) أى كونه ليس موضوعا للرجل ولا للمعنى الاعم منه ومن السبع (قوله وفى هذا الكلام دلالة الخ) حيث قال ولا لاعم منهما اه سم وكتب أيضا مانصه قال فى الاطول وانما احتاج الى نفى كونه أعم منهما فى اثبات كونه مجازا لغويا لانه لو كان موضوعا للاعم لصح استفادة المشبه عنه بطريق الحقيقة بان يطلق العام بعمومه ويقع على الخاص بمعونة القرينة من غير أن يستعمل فى الخاص كما اذا قلت رأيت انسانا فيما اذا أردت زيدا ولم ترد بالانسان الا مفهومه فان العام حينئذ مستعمل فيما وضع له لكنه قد وقع على الخاص من غير استعمال فيه ومن اشتبه عليه اطلاق العام على الخاص لا بخصوصه بالاستعمال فيه بخصوصه ظن أنه مجاز واعترض عليه بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه على أن اعتراضه مما يتعجب منه لان الدلالة المعتبرة فى المجاز تشمل الدلالة بمعونة القرينة وفيه بحث لانه اذا جوز أن لا يكون نعم ما فعلت مجازا فى مقابلة من قال أكرمت زيدا بان يكون فعلت واقعا باعتبار الخارج على الاكرام بالقرينة وتكون القرينة مقيدة للعام المستعمل بعمومه لزم أن لا يوجد من قسم المجاز ما يكون عاما مستعملا فى الخاص اذ لا يوجد فى عام قرينة صارفة عن الموضوع له اذ كل ما نظنه قرينة صارفة يحتمل أن يكون قرينة لوقوع العام على الخاص ويكون العام معها مستعملا على عمومه فلا يكون قرينة صارفة اه (قوله لا باعتبار خصوصه) يفيد أنه اذا أطلق على الخاص باعتبار خصوصه مجاز وهو كذلك اه سم ونظير العام أى الكلى اذا أطلق على الخاص أى الجزئى من حيث خصوصه العام الذى أريد به الخصوص فهو مجاز مرسل نحو الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم أريد بالناس الاول نعيم ابن مسعود الاشجعى وبالثانى أبو سفيان وأصحابه (قوله بل باعتبار عمومه) أى القدر الذى فيه يعمه وغيره وهل ذلك شرط حين الاطلاق أو الشرط انما هو اطلاقه من غير ملاحظة خصوص اه يس (قوله مجاز عقلى) لا بمعنى اسناد الفعل أو معناه الى ملابس له غير ما هو له بتأول بل بمعنى ان التصرف فى أمر عقلى لا لغوى وهذا النفى أى لا لغوى مدار النزاع والا فلا ينكر من يجعله مجازا لغويا هذا الادعاء ولهذا تردد قول الشيخ عبد القاهر بين كونه مجازا لغويا وكونه مجازا عقليا فتارة أطلق عليها المجاز اللغوى وتارة المجاز العقلى لا لالتباس حقيقة الامر عليه فانه مما لا يتوهم فى شانه ذلك بل للتنبيه على أنها ليست بمجرد نقل اسم بل فيه احتمال عقلى اه أطول وقال بعضهم الخلف لفظى لان الادعاء الذى بنى عليه أنها مجاز عقلى لا ينكره من يقول انها لغوى وكون اللفظ مستعملا فى الغير فى نفس الامر لا ينكره من يجعلها مجازا عقليا وانما النزاع فى أنها هل تسمى عقليا نظرا للاول أو لغويا نظرا للثانى فالخلف فى اللفظ اه وما فى الاطول هو الاظهر فتامل (قوله بمعنى أن التصرف فى أمر عقلى) أشار بهذا البيان الى أن المراد بالمجاز العقلى ههنا غير ما هو المراد فيما سبق من المجاز الحكمى وهو ظاهر فان المراد بالمجاز ههنا هو الكلمة وفيما سبق هو الاسناد أو الكلام اه فنرى (قوله ان التصرف) أى وهو الادعاء المذكور اه سم (قوله فى أمر عقلى) وهو جعل الرجل الشجاع فردا من أفراد الاسد حقيقة اه يس (قوله

بان جعل الرجل الشجاع فردا من أفراد الاسد (كان استعمالها) أى الاستعارة فى المشبه استعمالا (فيما وضعت له) وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة استعارة ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة فى اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح أن يقال لمن قال رأيت أسدا وأراد زيدا أنه جعله أسدا كما لا يقال لمن سمى ولده أسدا انه جعله أسدا اذ لا يقال جعله أميرا الا وقد أثبت فيه صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى أنه أثبت له معنى الاسد الحقيقى ادعاء ثم أطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى أن العقل جعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس فى الواقع

واقعا مجازا عقليا (ولهذا) أى ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به (صح التعجب فى قوله قامت تظللنى) أى توقع الظل على (من الشمس * نفس أعز على من نفسى قامت تظللنى ومن عجب * شمس) أى غلام كالشمس فى الحسن والبهاء (تظللنى من الشمس) فلولا انه ادعى لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقى وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب فى أن يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر (والنهى عنه) أى ولهذا صح النهى عن التعجب (فى قوله لا تعجبوا من بلى غلالته) هى شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضا (قد زر أزراره على القمر) تقول زررت القميص عليه أزره اذا شددت أزراره عليه فلولا أنه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهى عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقى لا بملابسة انسان كالقمر فى الحسن لا يقال القمر فى البيت ليس باستعارة لان المشبه مذكور وهو الضمير فى غلالته وأزراره لانا نقول لا نسلم ان الذكر على هذا الوجه ينافى الاستعارة كما فى قولنا سيف زيد فى يد أسد فان تعريف الاستعارة صادق على ذلك (ورد) هذا الدليل (بان الادعاء) أى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به (لا يقتضى كونها) أى الاستعارة (مستعملة فيما وضعت له) للعلم الضرورى بان أسدا فى قولنا رأيت أسدا يرمى مستعمل فى الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به مبنى على انه جعل أفراد الاسد بطريق التأويل قسمين أحدهما المتعارف وهو الذى له غاية الجراءة فى مثل تلك الجثة المخصوصة والثانى غير المتعارف وهو الذى له تلك الجراءة لكن لا فى تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله فى غير المتعارف استعمال فى غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف لتعين المعنى الغير المتعارف

بان جعل) الباء سببية اه سم (قوله استعمالا) حمل الشارح كان على الناقصة لكن الاقرب الى القواعد النحوية تقدير متعلق خبرها الجار والمجرور كائنا أو نحوه ويصح أن تكون تامة فالظرف لغو متعلق بقول المصنف استعمالها (قوله كذلك) أى مطلقة على المشبه بعد الادعاء المذكور (قوله لان مجرد نقل الاسم) أى بدون الادعاء المذكور وكتب أيضا قوله لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة الخ فيه أن عدم الادعاء المذكور لا يستلزم ان اللفظ لم يبق فيه الا مجرد النقل حتى يلزم كون الاعلام المنقولة استعارة وذلك لان نقل الاسم فى الاستعارة بواسطة المشابهة وان لم يوجد ادعاء ولا كذلك الاعلام المنقولة قال الفنرى نعم يلزم أن تكون معانى المجازات كلها استعارة والفرق بالعلاقة حينئذ يكون مجرد اصطلاح لا رعاية لمعنى الاستعارة اه (قوله لكانت الاعلام الخ) قد يفرق بان لا وضع فى الاستعارة بخلاف الاعلام المنقولة (قوله ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة) فيه ان أبلغيتها بمجرد انها بمنزلة دعوى الشئ ببينة كما فى سائر المجازات على ما سيأتى ولا ادعاء لدليل آخر وهو أنه لولا ه لما امتنع استعارة العلم اه أطول (قوله المجرد) أى عن الادعاء (قوله عاريا عن معناه) أى الاصلى (قوله انه جعله أسدا) لان معنى جعله أسدا صيره أسدا أو أثبت فيه صفة الاسدية (قوله فى قوله) أى قول أبى الفضل بن العميد فى غلام قام على رأسه يظلله اه مطول (قوله تظللنى) جملة حالية وقوله نفس فاعل قامت (قوله من نفسى) بالاضافة الى ياء المتكلم أو بتنكير نفس واشباع كسرته أى من كل نفس وهو أبلغ اه أطول وثبوت الياء خطا يمنع الثانى (قوله ومن عجب) خبر مقدم وقوله شمس مبتدأ مؤخر وقوله تظللنى صفة شمس (قوله لما كان لهذا التعجب معنى الخ) فيه نظر لانه يجوز أن يكون التعجب من استخدامه من بلغ فى الحسن درجة الشمس أو من انقياده له وخدمته له اه أطول (قوله لا تعجبوا الخ) تقدم الكلام على هذا البيت فى بحث المجاز العقلى (قوله هى شعار الخ) عبارة الاطول هى ثوب يلاقى البدن (قوله وهو الضمير فى غلالته الخ) أى وفى زر اذا قرئ بالبناء للفاعل (قوله لا نسلم ان الذكر الخ) فيه تسليم ان المشبه مذكور وقياس ما ذكره فى المطول من ان المشبه فى زيد أسد ليس هو زيدا بل هو الرجل الشجاع أن يكون المشبه هنا ليس الشخص المعين العائد اليه الضمائر بل الشخص الحسن فتدبر (قوله سيف زيد فى يد أسد) فاسد استعارة مع أن المشبه الذى هو زيد مذكور (قوله وتحقيق ذلك) أى ان الادعاء المذكور لا يقتضى كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له (قوله بطريق التأويل) متعلق بجعل فالذى بطريق التأويل هو جعل أفراد الاسد قسمين لانه مبنى على كونه موضوعا للقدر المشترك بينهما الصادق على كل منهما وكونه موضوعا لذلك ليس تحقيقيا وهذا لا ينافى أن أحد القسمين وهو المتعارف تحقيقى وان التأويلى هو القسم الغير المتعارف (قوله فى مثل) أى المودعين فى مثل الخ اه سم (قوله والقرينة مانعة عن ارادة

الخ) أى لا عن ارادة الجنس بقسميه (قوله وبهذا يندفع مايقال) أى ببيان ان القرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين الغير المتعارف يندفع الخ وجه الاندفاع ان الاصرار على دعوى الاسدية بالمعنى الغير المتعارف ونصب القرينة لا يمنع الا عن ارادة المعنى المتعارف فلا منافاة اه فنرى (قوله وأما التعجب الخ) قال فى الاطول ولما أراد الاستدلال أشار الى وجه التعجب والنهى عنه بحيث لا يقتضى ارادة المعنى الحقيقى فقال وأما التعجب الخ ثم قال ولا يخفى أن الكلام قد تم بدونه اذ التعجب والنهى عنه لم يجعلا دليلين على كونها مستعملة فيما وضعت له بل استدل بهما على الادعاء فلما سلم الادعاء ومنع اقتضاؤه كون الاستعارة مستعملة فى معناها الحقيقى فلا حاجة الى المنازعة فى كون التعجب والنهى مبنيين على الادعاء فليكونا مبنيين عليه اذ لا ينافى المجاز اللغوى اه وذكر هذا البحث أيضا الفنرى وأجاب سم بان المصنف أراد الاشارة هنا الى منع الادعاء المذكور والجواب بناء على هذا المنع وحينئذ يحتاج الى الاعتذار بما ذكر فيكون قوله الآتى والاستعارة تفارق الكذب الخ مبنيا على تسليم الادعاء وأجاب بوجه آخر فانظره (قوله على تناسى التشبيه) أى اظهار نسيانه كما يقال تجاهل أى أظهر الجهل كذا فى يس (قوله والاستعارة تفارق الكذب) أى الكلام الذى فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب فلا يرد مايقال الاستعارة فى المفرد والكذب فى الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق اه فنرى وقال فى الاطول ولما كان فى الاستعارة توهم كذب وذلك يوجب أن لا تقع فى القرآن وكلام الرسول أشار الى أنها تفارقه فقال والاستعارة أى الذى تتضمنه الاستعارة من دعوى دخول المشبه فى جنس المشبه به تفارق الكذب ولا تلتبس به بوجهين بالبناء أى بسبب بناء الاستعارة أى ماتتضمنه على التاويل والصرف عن الظاهر الذى هو افادة تلك الدعوى واعتقادها الى جعل أفراد الاسد متعارفا وغير متعارف من غير اعتقاد بل بمجرد ابراز فى هذه الصورة ليتوسل به الى المبالغة فى التشبيه ولا كذب مع عدم الاعتقاد ولا يكفى فى المفارقة عن الكذب جعل الافراد قسمين لان الجعل عن اعتقاد هو الكذب اه وكأن فى قوله ولا يكفى الخ اشارة الى الاعتراض على الشارح (قوله فى دعوى) كانه وجه الظرفية أن الدعوى تشتمل على التاويل وتتضمنه اه سم (قوله ولا تكون علما) قال الشارح فى شرح المفتاح لا يخفى أن المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم هذا ولا يبعد أن يجعل علم الجنس علما مخصوصا بالنحاة لانه علم اضطرارى دعا الى القول به أحكام نحوية فحينئذ يدخل علم الجنس فى اسم الجنس فيدخل فى الاستعارة الاصلية بلا كلفة تمحل فى بيانه والجملة عطف على قوله والاستعارة تفارق الكذب عطف جملة فعلية على اسمية ولك أن تجعله عطفا على قوله تفارق الكذب فيكون التناسب مرعيا اه أطول (قوله ولا تكون الاستعارة) يشعر بجريان المجاز المرسل فى العلم ولا مانع منه لصحة أن يكون للعلم لازم يستعمل فيه لفظ العلم (قوله لمنافاته الجنسية) لقائل أن يقول الجنسية التى ينافيها انما هى الجنسية حقيقة دون الجنسية ادعاء فما المانع من أن يدعى الجنسية على سبيل التاويل فى العلم حتى كأنه موضوع للذات المتصفة بتلك الصفة أعنى الجامع لا للذات المعينة المشخصة واذا صح التاويل فى المتضمن نوع وصفية فليصح فى غيره اذ لا فرق الا فى الاشتهار بالجامع وعدمه وذلك لا يقتضى امكان التاويل فى الاول وامتناعه فى الثانى اه سم (قوله نوع وصفية) الاولى نوع وصف لان الوصف مصدر لا يحتاج فى أداء المعنى المصدرى الى الحاق ياء المصدرية اه أطول (قوله بواسطة اشتهاره الخ) متعلق بتضمن وعبارة الاطول والمراد بتضمن الوصف أن يكون الوصف لازما للشخص نظرا الى ذاته أو بسبب اشتهاره بالوصف فان الوصف اللازم ينزل منزلة الموضوع له ويجعل الموصوف فرضا مستعارا له والمستعار له فردا غير متعارف هكذا ذكروه وفيه انه تكلف لا يوافقه الاستعمال فان استعمال العلم فى المشبه بدعوى العينية لا بدعوى ادخالهما تحت جنس وقد بينه الشارح بهذا فى التلويح فقال التحقيق ان الاستعارة تقتضى وجود لازم مشهور له نوع اختصاص بالمشبه به فان وجد ذلك فى مدلول الاسم سواء كان علما أو غير علم جاز استعارته والا فلا هذا كلامه اه وفى قول الاطول أن يكون الوصف لازما الخ مخالفة لقول الشارح هنا بواسطة اشتهاره الخ وقوله فى التلويح وجود لازم مشهور لاقتضاء كلام الشارح اشتراط شهرة الوصف واقتضاء كلام الاطول

الاسدية للرجل الشجاع ينافى نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص (وأما التعجب والنهى عنه) كما فى البيتين المذكورين (فللبناء على تناسى التشبيه قضاء لحق المبالغة) ودلالة على أن المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به أصلا حتى ان كل مايترتب على المشبه به من التعجب والنهى عن التعجب يترتب على المشبه أيضا (والاستعارة تفارق الكذب بالبناء على التاويل) فى دعوى دخول المشبه فى جنس المشبه به بان يجعل أفراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف كما مر ولا تاويل فى الكذب (ونصب) أى وبنصب (القرينة على ارادة خلاف الظاهر) فى الاستعارة لما عرفت انه لا بد للمجاز من قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له بخلاف الكذب فان قائله لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود فى ترويج ظاهره (ولا تكون) الاستعارة (علما) لما سبق من انها تقتضى ادخال المشبه فى جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك فى العلم (لمنافاته الجنسية) لانه يقتضى التشخص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضى العموم وتناول الافراد (الا اذا تضمن) العلم (نوع وصفية) بواسطة اشتهاره

بوصف من الاوصاف (كحاتم) المتضمن الاتصاف بالجود ومادر بالبخل وسحبان بالفصاحة وباقل بالفهاهة فحينئذ يجوز أن يشبه شخص بحاتم فى الجود ويتاول فى حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود أو غيره كامر فى الاسد فبهذا التاويل يتناول حاتم الفرد المتعارف المعهود والفرد الغير متعارف ويكون اطلاقه على المعهود أعنى حاتما الطائى حقيقة وعلى غيره ممن يتصف بالجود استعارة نحو رأيت اليوم حاتما (وقرينتها) يعنى ان الاستعارة لكونها مجازا لابد لها من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له وقرينتها (اما أمر واحد كما فى قولك رأيت أسدا يرمى أو أكثر) أى أمران أو أمور يكون كل واحد منها قرينة (كقوله وان تعافوا) أى تكرهوا (العدل والايمانا * فان فى ايماننا نيرانا) أى سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمانا قرينة على أن المراد بالنيران السيوف لدلالته على أن جواب هذا الشرط تحاربون وتلجؤن الى الطاعة بالسيوف أو معان ملتئمة) مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وبهذا ظهر فساد قول من زعم أن قوله أو أكثر شامل لقوله معان فلا يصح جعله مقابلا له وقسما (كقوله وصاعقة من نصله) أى نصل سيف الممدوح (ينكفى بها*) بمن انكفا أى انقلب والباء للتعدية والمعنى رب نار من حد سيفه يقلبها (على أرؤس الاقران خمس سحائب) أى أنامله الخمس

عدم اشتراطه وان الشرط انما هو لزوم الوصف والتوفيق ان المراد بالشهرة فى كلام الشارح الشهرة ولو عند المخاطب بالاستعارة فقط وفى كلام الاطول الشهرة بالمعنى المتبادر منها لكن التوفيق بذلك يستلزم قول الجميع بجواز استعارة العلم مطلقا (قوله كحاتم) اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم جعل اسما لحاتم بن عبد الله بن الحشرج الطائى العلم فى الكرم ومادر اسم فاعل من مدر اذا طان سمى به رجل من بنى هلال بن عامر بن صعصعة لانه سقى ابلاله من ماء حوض فبقى فى الحوض قليل فسلح فيه ومدر الحوض به بخلا أن يسقى منه وسحبان بوزن عطشان اسم بليغ يضرب به المثل ومعناه فى الاصل صياد يصيد ما مر به والمناسبة ظاهرة وباقل اسم رجل يضرب به المثل فى العى والفهاهة من يوم اشترى ظبيا باحد عشر درهما فقيل له بكم اشتريته ففتح كفيه وفرق أصابعه وأخرج لسانه يشير بذلك الى أحد عشر فانفلت الظبى (قوله بالفهاهة) أى عجز اللسان عن البيان (قوله وقرينتها) يتبادر منه ما أشار اليه الشارح أن المراد القرينة المانعة لانها السابقة فى تحقيق المجاز قال فى الاطول لكن الانفع أن يراد قرينة الاستعارة مطلقا مانعة كانت أو معينة ومن البين انه لا اختصاص لهذا التقسيم بقرينة الاستعارة بل يجرى فى المجاز المرسل والكناية أيضا ولا ينكشف الداعى الى جعلهم قرينة الاستعارة المصرحة متعددة دون الاستعارة بالكناية بل جعلوا واحدا مما يصرف فيها عن الحقيقة قرينة والزائد عليها ترشيحا وأيضا لا يظهر فرق بين استعارة قرينتها متعددة وبين الاستعارة المجردة الا أن يلتزم اه (قوله وان تعافوا) يقال عافه يعافه ويعيفه عيفا وعيفانا محركة وعيافة وعيافا بكسرهما كرهه كذا فى الاطول (قوله العدل) مقابل الظلم ولا يبعد أن يحمل على التوحيد كما فسر به قوله تعالى ان الله يامر بالعدل خص بالذكر لانه أول الايمان اه أطول (قوله لدلالته الخ) فان قلت لم لا يجوز أن يراد بالنيران حقيقتها بان يقصد تخويفهم بالاحراق قلت القائل يدعى الاخذ بالشريعة وليس فيها احراق كاره العدل والايمان وأما عدم حمل النيران على الرماح فلتعاهد العرف وغلبة الاستعمال فى السيوف اه فنرى (قوله على أن جواب هذا الشرط تحاربون) أى محذوف تقديره تحاربون الخ فقوله فان فى ايماننا نيرانا علة للجواب أقيمت مقامه ولو حذف النون من تحاربون وتلجؤن لكان حسنا لان رفع الجواب اذا كان الشرط مضارعا ضعيف (قوله مربوط الخ) تفسير (قوله يكون الجميع) أى المجموع وكتب أيضا قوله يكون الجميع قرينة لا كل واحد فظهرت مقابلته لقوله أو أكثر وصح كونه قسيما له وفيه انه لا يصح حينئذ كونه قسيما للواحد ولا يصح حمل الواحد على البسيط لانه يبقى أكثر من واحد هى مركبات واسطة وعلى أى تقدير يبقى واسطة هى معان غير ملتئمة يكون المجموع قرينة وحمل الالتئام على مجرد كون المجموع قرينة دون كل واحد بعيد اه أطول (قوله وصاعقة) هى نار تسقط من السماء اه أطول (قوله من نصله) بيان صاعقة أى صاعقة هى نصله جعله صاعقة فى الاشتعال والتاثير أو المراد صاعقة ناشئة من نصله فهى وهمية تخييلية فكان لنصله صاعقة تحرق الاعداء والاول أظهر والى الثانى ذهب الشارح والنصل حد السيف على ما يفهم من الصحاح ونفس السيف ما لم يكن له مقبض على ما فى القاموس اه أطول (قوله أى نصل سيف الممدوح) ويحتمل أن يرجع الضمير الى الممدوح والاضافة لادنى تلبس اه فنرى (قوله والمعنى رب نار) أشار الى أن صاعقة مجرورة برب أو واو رب على الخلاف وجوز صاحب الاطول أن تكون مرفوعة موصوفة بالظرف مبتدأ خبره ينكفى بها ثم رأيت الشارح فى المطول قال انها رويت بالرفع (قوله يقلبها) الضمير للصاعقة (قوله على أرؤس الاقران) الارؤس جمع قلة لرأس يراد به الكثرة لداعى مقام المدح والاقران جمع قرن بالكسر وهو الكفء فى الشجاعة أو عام اه أطول (قوله خمس) فاعل ينكفى (قوله أى أنامله الخمس) قال فى الاطول المسطور تفسير السحائب بالانامل والظاهر أن المراد بها الاصابع فكانه أريد مزيد المبالغة فى الشجاعة حيث يكفى للاقران أنامله ولا يحتاج فى هلاكهم الى اعمال الاصابع ولهذا عبر عن رؤس الاقران مع كثرتها بجمع القلة وعن أنامله الخمس بجمع الكثرة اشارة الى أن الرؤس مع كثرتها كانها قليلة بالنسبة الى أنامله الخمس لاحاطة أنامله اياها وشموله لها اه أطول قال

التي هي في الجود وعموم العطا بالسحائب أي يصبها على أكفائه في الحرب فيهلكهم بها ولما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر أن هناك صاعقة وبين أنها من نصل سيفه ثم قال على أرؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه أراد بالسحائب الانامل (وهي) أي الاستعارة (باعتبار الطرفين) المستعار منه والمستعار له (قسمان لان اجتماعهما) أي اجتماع الطرفين (في شئ اما ممكن نحو أحييناه في قوله تعالى أومن كان ميتا فأحييناه أي ضالا فهديناه) استعار الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشئ حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شئ وهذا أولى من قول المصنف رحمه الله ان الحياة والهداية مما يمكن اجتماعهما في شئ واحد لان المستعار منه هو الاحياء لا الحياة وانما قال نحو أحييناه لان الطرفين في استعارة الميت للضال مما لا يمكن اجتماعهما لان الميت لا يوصف بالضلال (ولتسم) الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شئ (وفاقية) لما بين الطرفين من الاتفاق (واما ممتنع) عطف على اما ممكن (كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه) هو بالفتح النفع أي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ولاشك أن اجتماع الوجود والعدم في شئ ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد لكن بقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه (ولتسم) الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شئ (عنادية) لتعاند الطرفين وامتناع اجتماعهما (ومنها) أي من العنادية الاستعارة (التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده) أي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي (أو نقيضه لما مر) أي لتنزيل التضاد أو التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح أو تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه (نحو فبشرهم بعذاب أليم) أي أنذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرورا في المخبر به للانذار الذي هو ضده بادخال الانذار في جنس البشارة على سبيل التهكم والاستهزاء وكقولك رأيت أسدا وأنت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة ولا يخفى امتناع اجتماع التبشير والانذار من جهة واحدة

الفنري ويحتمل أن يريد الشارح بالانامل الاصابع مجازا اه وما في الاطول من أن جمع القلة مستعمل في الكثرة هو ما في المطول وقيل هو باق على القلة اشارة الى قلة أكفائه في الحرب وكتب أيضا قوله اي أنامله الخمس أي العلياء والا فالانامل كثيرة برلسي اه سم (قوله التي هي في الجود وعموم العطا بالسحائب) ففي البيت استتباع حيث ضمن مدحه بالشجاعة المدح بالسخاء ومن لم يدرك توهم انه لا يلائم ذكره المقام ولك أن تجعل أنامله سحائب العذاب في نزول الصاعقة والنار اه أطول (قوله أي يصبها) أي الصاعقة (قوله ذكر أن هناك صاعقة الخ) بيان للمعاني الملتئمة التي جعل مجموعها قرينة لارادة الانامل بالسحائب وكان عليه أن يذكر معها ضميمة مقام المدح فان قطع النظر عنه يجعل المراد بها الاصابع كذا في الاطول فان أريد بالانامل الاصابع فلا اشكال (قوله فظهر من جميع ذلك الخ) لك أن تقول اضافة الصاعقة لنصل السيف كاف في القرينة المذكورة فيخالف ما مر من قوله مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة الخ اه سم (قوله باعتبار الطرفين) أي طرفي الاستعارة ففيه مسامحة أو طرفي التشبيه وقوله فيما بعد كاستعارة اسم المعدوم للموجود يدل على ان المقصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المصدر وقوله ومنها التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده يدل على أن المقصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المستعار وكأنه نبه على أن الاستعارة بالمعنيين سيان في هذه التقسيمات اه أطول وانظر وجه المسامحة (قوله استعار الاحياء) أي لفظ الاحياء وانما قال استعار الاحياء مع أن المستعار الفعل أعني أحييناه لان استعارته تبعية لاستعارة المصدر أعني الاحياء قال السيرامي وجه الشبه هو الايصال الى المطلوب اه سم (قوله مما يمكن) أي من الشيئين اللذين يمكن الخ (قوله في شئ) هو الله تعالى فانه هاد ومحي (قوله وهذا أولى من قول المصنف) أي في الايضاح ووجه الاولوية أن المستعار منه هو الاحياء لا الحياة وانما قال أولى ولم يحكم بكون كلام المصنف خطأ لاحتمال أن يكون مراده ايقاع الاستعارة بين لازمي الهداية والاحياء المتعدية فالمراد من الهداية في كلامه ما هو مصدر المبني للمفعول وهو الاهتداء اه فنري وقوله المبني للمفعول أي لان الهداية التي تشبه الحياة ليست هي الدلالة التي تصدر من الدال بل أثرها الذي يقوم بالمهتدي (قوله وانما قال نحو أحييناه) أي ولم يقل نحو أومن كان ميتا فأحييناه حتى يكون ميتا داخلا في التمثيل أيضا اه سم (قوله لا يوصف بالضلال) لانه سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب وهو لا يكون الا مع الحياة وفي عروس الافراح لان الضلال هو الكفر الذي شرطه الحياة اه فان قلت من مات كافرا فهو كافر بعد موته فالميت يتصف بالضلال أي الكفر قلت الميت كافر حكما لا حقيقة اه سم (قوله ولتسم) في قوله ولتسم دون أن يقول وتسمى أو وسميت اشعار بان هذه التسمية من جهة المصنف (قوله لعدم غنائه) قال في الاطول ولا يتوقف ذلك أي ما ذكر من استعارة اسم المعدوم للموجود على عدم نفعه أصلا بل يمكن الاستعارة للنافع في أمر غير النافع في أمر آخر باعتبار عدم نفعه (قوله هو بالفتح النفع) وأما بالكسر مع القصر فهو اليسار ومع المد التغني ورفع الصوت (قوله لتعاند الطرفين) أي تنافيهما (قوله التهكمية) أي الغرض منها التهكم أي الاستهزاء والسخرية وقوله والتمليحية أي الغرض منها ايراد القبيح بصورة شئ مليح لمجرد الاستملاح والاستظراف (قوله استعيرت البشارة) أي اسمها (قوله في المخبر به) أي في الشخص المخبر بما يظهر سرورا (قوله الذي هو ضده) أي ضد البشارة وتذكير الضمير لانها اخبار (قوله على سبيل التمليح والظرافة) اقتصر على ذلك لانه المحتاج اليه في التمثيل فلا ينافي صحة أن يكون ذلك

وكذا الشجاعة والجبن (و) الاستعارة (باعتبار الجامع) أى ما قصد اشتراك الطرفين فيه (قسمان لانه) أى الجامع (اما داخل فى مفهوم الطرفين) المستعار له والمستعار منه (نحو) قوله عليه الصلاة والسلام خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه (كلما سمع هيعة طار اليها) أو رجل فى شعفة فى غنيمة له يعبد الله حتى يأتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التى يفزع منها وأصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل أخذ ١٦٨ بعنان فرسه واستعد للجهاد فى سبيل الله تعالى أو رجل اعتزل الناس وسكن فى رؤس

بعض الجبال فى غنم له قليل يرعاها ويكتفى بها فى أمر معاشه ويعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل فى مفهومهما (فان الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما) أى فى العدو والطيران الا أنه فى الطيران أقوى منه فى العدو والاظهر أن الطيران هو قطع المسافة بالجناح والسرعة لازمة له فى الاكثر لا داخلة فى مفهومه فالاولى أن يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض فى قوله تعالى وقطعناهم فى الارض أمما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة فى مفهومهما وهى فى القطع أشد والفرق بين هذا وبين اطلاق المرسن على الانف مع أن فى كل من المرسن والتقطيع خصوص وصف ليس فى الانف وتفريق الجماعة هو أن خصوص الوصف الكائن فى التقطيع مرعى فى استعارته لتفريق الجماعة بخلاف خصوص الوصف

فى المرسن والحاصل أن التشبيه ههنا منظور بخلافه ثمة (فان قلت قد تقرر فى غير هذا الفن أن جزء الماهية لا يختلف . والسواد بالشدة والضعف فكيف يكون جامعا والجامع يجب أن يكون فى المستعار منه أقوى قلت امتناع الاختلاف انما هو فى الماهية الحقيقية والمفهوم لا يجب أن يكون ماهية حقيقية بل قد يكون أمرا مركبا من أمور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا فى مفهوم الطرفين مع كونه فى أحد المفهومين أشد وأقوى ألا ترى أن السواد جزء من مفهوم الاسود أعنى المركب من السواد والمحل مع اختلافه

على سبيل الاستهزاء فتكون استعارة تهكمية كالآتية (قوله وباعتبار الجامع) يراد به وجه الشبه وسمى فى باب التشبيه وجه الشبه لانه سبب التشبيه وهنا جامعا لان أدخل المشبه تحت جنس المشبه به ادعاء وجمعه مع أفراد المشبه به تحت مفهومه اهـ أطول (قوله قسمان لانه اما داخل الخ) لم يستغن عن هذا التقسيم للاستعارة بما مر من أن وجه الشبه اما داخل فى مفهوم الطرفين أو خارج عنه لان كل تشبيه لا يكون مبنى الاستعارة اهـ أطول (قوله طار اليها) اسناد طار الى الرجل مجازى أى طار فرسه بسعيه اليها اهـ أطول (قوله أو رجل) لعل أو لتقسيم خير الناس اهـ سم (قوله فى غنيمة) أى مع غنيمة والتصغير للتقليل اهـ سم (قوله وأصلها من هاع يهيع اذا جبن) كان وجه المناسبة أن الفزع منها جبن فى الجملة تأمل سم أى فاستعمال الهيعة فى الصيحة التى يفزع منها من استعمال اسم الشئ فى ملزومه (قوله قليل) أخذ التقليل من التصغير (قوله للعدو) أى المشى بسرعة قال الحفيد والصواب للذهاب بسرعة اذ العدو لا يناسب الراكب كما يشعر به أول الحديث اهـ أقول الشارح قصد مطابقة قول المصنف الآتى فان الجامع بين العدو الخ سم والظاهر أن الاعتراض مندفع بجعل الاسناد فى طار مجازا عقليا كما مر عن الاطول (قوله والاظهر) لعل التعبير بالاظهر اشارة الى أن كون الطيران ماذكر ليس قطعيا وفى الفنرى أجيب بان الطيران قطع المسافة بسرعة مع تحريك الجناحين الاختيارى فى الهواء والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع التخطى على الارض ولا يخفى أن الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن أئمة اللغة اهـ سم (قوله فالاولى) عبر بالاولى اشعارا بان المشاحة فى الامثلة ليست من دأب المحققين لانها انما تذكر لايضاح القواعد على تقدير صحتها لكن الاولى أن تكون صحيحة ولان مبنى الاعتراض ليس قطعيا اهـ سم (قوله أن يمثل) أى للاستعارة التى فيها الجامع داخل فى مفهوم الطرفين (قوله وابعاد الخ) تفسيرى اهـ سم (قوله وهى فى القطع أشد) أى لتأثيرها فى الاتصال الاشد (قوله والفرق بين هذا) أى اطلاق التقطيع على تفريق الجماعة حيث جعل استعارة (قوله وبين اطلاق المرسن على الانف) حيث جعل مجازا مرسلا وكلامه يوهم أن كون المرسن مجازا مرسلا لازم وليس كذلك كما أسلفناه والمدار الملحوظ من التشبيه أو الاطلاق والتقييد (قوله خصوص وصف ليس الخ) أما فى المرسن فكونه أنف ذى رسن وموضعا للرسن وأما فى التقطيع فكونه فى الاجسام الملتزقة كذا فى سم (قوله والحاصل) أى حاصل الفرق أن التشبيه أى الضمنى اهـ سم وبه يندفع ما يقال الاستعارة مبنية على تناسى التشبيه ويحتمل أن يراد بالتشبيه المشابهة التى هى علاقة الاستعارة (قوله ههنا) أى فى استعارة التقطيع (قوله منظور) أى ملحوظ ضمنا فكان استعارة بخلافه ثمة فكان مجازا مرسلا اهـ سم (قوله قد تقرر فى غير هذا الفن الخ) قال الحفيد هذا هو المشهور عند القدماء لكن الدليل على ذلك ليس بتام ولذا اختار بعض المحققين الاختلاف بالشدة والضعف فى الذاتيات أيضا اهـ (قوله يجب أن يكون فى المستعار منه أقوى) قال فى المطول لتكون الاستعارة مفيدة اهـ قال سم ومن قوله لتكون الاستعارة مفيدة يظهر الفرق بين الاستعارة والتشبيه حيث لم يعتبر فى الجامع فيه أن يكون أقوى على الاطلاق وذلك لانه قد يقصد به نحو بيان الحال الكافى فيه المساواة فليتامل اهـ (قوله فى الماهية الحقيقية) كالانسان والحيوان وكتب أيضا قوله فى الماهية الحقيقية ووجه الشبه انما جعل داخلا فى مفهوم الطرفين لا فى الماهية الحقيقية للطرفين اهـ مطول (قوله بل قد يكون أمرا مركبا من أمور الخ) كمفهوم الاسود المركب من الذات

بالشدة والضعف (واما غير داخل) عطف على اما داخل (كما مر) من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك لظهور أن الشجاعة عارض للاسد لا داخل في مفهومه وكذا التهلل للشمس (وأيضا) للاستعارة تقسيم آخر باعتبار الجامع وهو أنها (اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت أسدا يرمي) أو خاصية وهي الغريبة) التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين أوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة (والغرابة قد تكون في نفس الشبه) بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة (كما في قوله) في وصف الفرس بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه وألقى عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه الى أن يعود اليه (واذا احتبى قربوسه) أي مقدم سرجه (بعنانه * علك الشكيم الى انصراف الزائر * الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس وأراد بالزائر نفسه شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب في موقعه من ركبتي المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره ثم استعار الاحتباء وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه (وقد تحصل) الغرابة (بتصرف في) الاستعارة (العامية كما في قوله) أخذنا باطراف الاحاديث بيننا * وسالت باعناق المطي الاباطح * جمع أبطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى استعار سيلان السيول الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما أفاد اللطف والغرابة (اذ أسند الفعل) أعني سالت (الى الاباطح دون المطي) أو أعناقها حتى أفاد أنه امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا (وأدخل الاعناق في السير) لان السرعة والبطء في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق ويتبين أمرهما

والسواد (قوله واما غير داخل) غير الداخل في مفهومهما يحتمل أن يكون داخلا في مفهوم أحدهما كما في تشبيه العدو بالطيران في قطع المسافة بسرعة فانه داخل في مفهوم العدو دون الطيران كما حققه الشارح وقد خالف المصنف بين تقسيم التشبيه باعتبار دخول وجه الشبه وخروجه وبين تقسيم الاستعارة فقال في تقسيم التشبيه وجهه اما غير خارج عن حقيقة الطرفين أو خارج عنهما فجعل الخارج عن أحد الطرفين داخلا في القسم الاول وهنا جعله داخلا في القسم الثاني ولو أردت تطبيقهما فاجعل الداخل في الطرفين في تأويل الداخل في أحدهما وحينئذ يندفع اعتراض الشارح على التمثيل باستعارة الطيران للعدو اه أطول (قوله المتهلل) أي المتلألئ المتنور اه سم (قوله لظهور أن الشجاعة عارض للاسد) أي وصفة خارجة عن المستعار له الذي هو الرجل الموصوف بالشجاعة كذا في الاطول (قوله وكذا التهلل للشمس) أي والوجه المتهلل (قوله وهي الغريبة) أي البعيدة عن العامة (قوله في نفس الشبه) أي في التشبيه نفسه لا في وجه الشبه ويدل عليه قول الشارح بان يكون تشبيها اه سم (قوله قربوسه) يحتمل أن يكون فاعل احتبى بتنزيله منزلة الرجل المحتبي وكان القربوس ضم اليه فم الفرس بالعنان كما يضم الرجل ركبتيه الى ظهره بثوب مثلا ويحتمل أن يكون مفعولا وفاعل احتبى ضمير يعود للفرس مضمنا معنى جمع أي جمع الفرس قربوسه بعنانه الى نفسه كما يضم المحتبي ركبتيه فعلى الاول ينزل خلف القربوس منزلة الظهر من المحتبي وفم الفرس منزلة الركبتين وعلى الثاني يتنزل القربوس منزلة الركبتين والفم منزلة الظهر والتشبيه على الثاني أتم لان القربوس أعلى وكذا الركبتان والفم اسفل وكذا موضع ما يحتبي به من الظهر فتدبر والقربوس بفتح الراء ولا تسكن الا في الشعر لان فعلولا نادر لم يأت غير صعفوق وهو اسم أعجمي غير منصرف للعلمية والعجمة وأما خرنوب بفتح الخاء وهو نبت يتداوى به فضعيف والفصيح الضم وكذا محنون وهو أول الريح اه فنري وقوله ولا تسكن الا في الشعر عبارة الاطول ولا تسكن الا للضرورة اه (قوله أي مقدم سرجه) فالقربوس مقدم السرج وعبارته في المطول توهم أنه السرج وأن الكلام على حذف مضاف حيث قال أي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس السرج اه والذي رأيناه في الصحاح المعتمد القربوس للسرج اه كذا في الاطول (قوله نفسه) أي نفس القائل فالاصل الى انصرافي عبر عن نفسه بالزائر للدلالة على كمال تأديبه حيث يقف مكانه وان طال مكثه كما هو شأن الزائر الحبيب يدل عليه البيت قبله اه اطول (قوله شبه هيئة الخ) أي لازم هيئته ليوافق ما يأتي ولان الكلام في الاستعارة المفردة (قوله من قربوس) بيان لموقع أو من تبعيضية لان الموقع بالفعل بعض القربوس وكذا ما بعد (قوله ممتدا الى جانبي ظهره) في الاطول ممتدا منحدرا الى جانبي ظهره اه والذي يظهر ان هذا الانحدار غير لازم (قوله وهو أن يجمع الرجل الخ) فعلى هذا الاستعارة لضم وجمع مخصوص لازم للهيئة لا لنفس الهيئة فقوله فيما مر شبه هيئة الخ أي شبه ضما وجمعا مخصوصا لازما للهيئة المذكورة بضم وجمع مخصوص آخر لازم لهيئة أخرى لان معنى الاحتباء الجمع لا الهيئة اه من حواشي الحفيد على المطول والمختصر (قوله لوقوع العنان) متعلق باستعار (قوله أخذنا باطراف) أي شرعنا في أطراف الخ والاطراف جمع طرف (قوله فيه دقاق الحصى) أي حال كونه فيه الخ وكتب أيضا قوله دقاق الحصى بضم الدال بمعنى الدقيق قاله سم والظاهر جواز الكسر جمع دقيق كظريف وظراف (قوله وسلاسة) أي سهولة (قوله قد تصرف) أي الشاعر (قوله اذ أسند الخ) حاصله أنه حصلت الغرابة بتصرفين حيث أسند السير الى الاباطح اسنادا مجازيا لفظيا والى الاعناق اسنادا مجازيا تقديريا لان مقتضى كونها في سيرها ملابسة للاعناق أن تكون نفس الاعناق أيضا سائرة (قوله كما في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا) لا يخفى أنه

في الهوادي وسائر الاجزاء وتتبعها في الثقل والخفة (و) الاستعارة (باعتبار الثلاثة) المستعار منه والمستعار له والجامع (ستة أقسام) لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان أو عقليان أو المستعار منه حسي والمستعار له عقلي أو بالعكس فتصير أربعة والجامع في الثلاثة الأخيرة عقلي لا غير لما سبق في التشبيه لكنه في القسم الاول اما حسي أو عقلي أو مختلف تصير ستة والى هذا أشار بقوله (لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط) التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك الحلي التربة التي أخذها من موطئ فرس جبريل عليه السلام (والجامع) لهما (الشكل) فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة (والجميع) من المستعار منه والمستعار له والجامع (حسي) مدرك بالبصر (واما عقلي نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه) معنى السلخ وهو (كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل) وهو موضع القاء ظله (وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب أمر على آخر) أي حصوله عقيب حصوله

أسند في الآية الفعل القائم بالحال أي الشعر الى المحل أي الرأس لاستغراق الحال وشيوعه في المحل فالتشبيه بالآية يقتضي أن يكون هنا السيلان للحال أعني المطي لكنه أسند مجازا الى المحل أي الاباطح فالباء ليست للتعدية بمعنى الاذهاب لانه ليس فعل المطي بل فعل الله تعالى بل الباء للملابسة أو بمعنى في لان الكلام على القلب فاصله سالت المطي بالاباطح اه حفيد (قوله في الهوادي) جمع هادية وهي العنق يقال اقبلت هوادي الخيل اذا بدت أعناقها اه فنري وفي يس نقلا عن الصحاح ان الهادية مقدم العنق وأن هذا هو المناسب لكلام الشارح (قوله في الثقل والخفة) أي ثقل السير وخفته (قوله لان المستعار منه الخ) قال في الاطول ولا يخفى أن استعارة العقلي للحسي ينبغي أن لا تجوز عند من لا يجوز تشبيه المحسوس بالمعقول وكفى شاهدا عليه وقوعه في القرآن على ما سيذكره المصنف وان ما جعله تقسيما باعتبار الثلاثة تقسيمان تقسيم باعتبار الطرفين رباعي وهو أن الطرفين اما حسيان أو عقليان أو مختلفان وتقسيم باعتبار الجامع ثلاثي وهو أن الاستعارة جامعها اما حسي أو عقلي أو مختلف جمعهما وسماه تقسيما باعتبار الثلاثة ووجهه خفي اه (قوله لما سبق) من أن الحسي لا يقوم بامر عقلي ووجه الشبه لابد أن يكون قائما بالطرفين اه سم (قوله نحو فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار) في كون الآية استعارة بحث اذ جسدا له خوار صريح في انه لم يكن عجلا اذ لا يقال لمقرانه جسد له صوت البقرة وقد أبدل من العجل بدل الكل وظاهر أنه ليس عين العجل فلا محالة المراد بالعجل مثل العجل فهو نظير حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر فان بيان الخيط بالفجر أخرجه من أن يكون استعارة الى التشبيه فكذا ابدال جسدا له خوار من عجلا أخرجه من أن يكون استعارة فهو تشبيه بليغ مجمل ذكر فيه وصف المشبه وحده وبه ظهر ضعف ترك المصنف من التشبيه المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه وحده بناء على عدم الظفر به في كلامهم كما ذكره الشارح اه أطول (قوله له خوار) الخوار بالضم من صوت البقر والغنم والظباء والنعام اه أطول (قوله الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط) وذلك أن السامري كشف له عن أثر فرس جبريل عليه السلام فسولت له نفسه أن تراب ذلك الاثر يكون روحا فيما ألقي فيه وقد كان بنو اسرائيل استعاروا حليا من القبط لعرس لديهم فقال لهم ائتوني بالحلي أجعل لكم الاله الذي تطلبونه من موسى حيث قالوا اجعل لنا الها كما لهم آلهة فصنع منه صورة العجل وألقى فيه ذلك التراب فصار حيوانا بدم ولحم له خوار كالعجل فقال هو وأتباعه لبني اسرائيل هذا الهكم واله موسى الذي تطلبونه من موسى نسيه هنا وذهب يطلبه وكان ذلك في وقت ذهاب موسى ببني اسرائيل للمناجاة وسبقهم موسى طلبا للمناجاة فوقعت تلك الفتنة (قوله من حلي القبط) قال في الاطول الحلي كقفل وبالفتح ما يزين به من مصنوع المعدنيات أو الحجارة جمعه حلي كدلي أو هو جمع والواحد حلية كظبية والقبط بالكسر أهل مصر واليهم تنسب الثياب القبطية بالضم على غير قياس اه وقال الفنري قوله من حلي القبط بضم الحاء المهملة وكسر الياء المشددة جمع حلي بفتح الحاء وسكون اللام كثدي وثدي وقد تكسر فاء الجمع لمكان الياء مثل عصي والقبط أهل مصر اه (قوله التي سبكتها الخ) هذا انما يناسبه ضبط حلي بصيغة الجمع كما صنعه الفنري (قوله السامري) حداد منسوب الى سامر وهو اسم قبيلة اه سم (قوله والجامع الشكل) لا وجه لترك الخوار اه أطول أي لانه أيضا حسي مدرك بالسمع (قوله والمستعار له كشف الضوء الخ) جعل المستعار له كشف الضوء لا كشف النهار لان النهار زمان كون العالم مضيئا والليل زمان كونه مظلما ولا يسلخ أحد الزمانين عن الآخر بل الضوء عن وجه الظلمة فنبه على أن تعلق السلخ بالنهار تجوز حقيقته سلخ الضوء لكن كان الاولى أن يقول عن ظلمة الليل مكان قوله مكان الليل اذ ليس المستعار له الكشف عن مكان الليل بل عن الظلمة فلا يليق ذكره في مقام البيان وان كان يمكن تصحيحه بجعله مجازا عن الظلمة اه أطول (قوله كشف الضوء) أي ازالته اه سم (قوله عن مكان الليل) أي مكان ظلمته لان الليل من الزمان والزمان لا يكون في مكان ولأجل ذلك فسره الشارح بقوله وهو الخ اه سم (قوله القاء ظله) قال الحفيد المناسب ظلمته بدل ظله (قوله وهما حسيان) لا يخفى أن كلا من الكشط والكشف ليس حسيا بل هو عقلي اذ لا يدرك بالحس المعنى

المصدرى الذى هو معناهما ضرورة أنه معدوم فى الخارج اللهم الا أن يراد بحسيتهما أن الحاصل بالمصدرى فيهما حسى فليتامل ثم رأيت الفنرى استشكاه وأجاب بان المراد الهيئة الحاصلة عند الكشط والانكشاف اه سم وقيل حسيتهما باعتبار متعلقهما من الجلد والضوء وبناء على انه أجرام لطيفة تتصل بالمحسوس فتوجب ابصاره عادة كما أن الظلمة أجرام كذلك توجب عدم ابصار ما اتصلت به (قوله دائما) كما فى ترتب حصول العلم بالنتيجة على حصول العلم بالمقدمتين عند من يقول بلزوم ذلك كالحكماء وقوله أوغالبا كما فى ترتب ظهور اللحم على الكشط فانه ليس دائما لانه قد يكشط الجلد عن اللحم بدس عود ونحوه بينهما بحيث لا يصير لازقا به من غير ازالة له عنه فقد وجد الكشط بدون ظهور اللحم اه ملخصا من سم وكتب أيضا قوله دائما أوغالبا هذا الترديد لاجل بيان معنى الترتب من حيث هو لا بالنظر الى خصوص المقام اه فنرى (قوله وبيان ذلك) أى بيان التشبيه بين كشط الجلد وكشف الضوء عن مكان الليل أى الظلمة اه سم (قوله ان الظلمة هى الاصل الخ) منهم من عكس (قوله يسترها بضوئه) هذا مبنى على جعل الظلمة وجودية كما ذهب اليه بعض المتكلمين اه حفيد على المطول (قوله فقد سلخ النهار) أى أزيل ضوء النهار وقوله من الليل أى عن مكان ظلمة الليل (قوله فجعل ظهور الخ) الانسب فجعل اظهار الظلمة كاظهار المسلوخ فان السلخ متعد اه حفيد على المطول (قوله اهابه) أى جلده (قوله وحينئذ صح الخ) لعل التعرض للصحة دون الحسن لانتفائه بناء على ما يأتى عن العلامة اه سم أى فى قوله ولو جعلنا السلخ الخ (قوله هم مظلمون) أى داخلون فى الظلام (قوله لان الواقع عقب اذهاب الضوء الخ) قد يقال بل زمان الاذهاب هو زمان الاظلام فلا تعقيب هناك لان الزمان الذى يتحقق فيه الاذهاب هو بعينه الزمان الذى يتحقق فيه الاظلام فهذا يشكل على المفاجأة ويقتضى أنها لا تحسن ويؤيد ما قلنا ما يأتى عن العلامة من قوله ولو جعلنا السلخ بمعنى النزع الخ اذ النزع هو الاذهاب المذكور هنا اه سم ويجاب بان مدعى الشارح الصحة لا الحسن ويكفى للصحة التعقيب الرتبى وهو هنا متحقق لان الاظلام معلول لاذهاب الضوء فهو عقبه رتبة وان اتحدا زمانا كما سيذكره سم عند قول العلامة لم يستقم أولم يحسن (قوله ففيه اشكال) يمكن أن يجاب عنه بان النهار عبارة عن مجموع المدة من طلوع الفجر الى غروب الشمس أو من طلوعها الى غروبها لا عن بعضها فالواقع عقب هذه المدة كلها الدخول فى الظلام اه حفيد على المطول أى فالمعنى يظهر منه جميع النهار فيعقب هذا الاظهار الدخول فى الظلام ولعل ما أجاب به مستفاد مما يأتى عن العلامة فليتامل قاله سم (قوله انما هو الابصار) فلو كان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل لقيل فاذا هم مبصرون اه سم (قوله كلام المفتاح) أى قوله ظهور النهار من ظلمة الليل (قوله أى ظهور ظلمة الليل) قد يشكل هذا على المفاجأة لان ظهور الظلمة يكون معه الاظلام لا عقبه حتى تتأتى المفاجأة الا أن يراد بظهور الظلمة ابتداؤها وبالاظلام التوغل فى الظلام والاستمرار فيه اه سم (قوله من النهار) يحتمل التضمين أى منفصلة من النهار أى بفراغه والابتداء أى ان الظهور مبتدأ من مكان النهار فليتامل اه سم (قوله أو بان المراد من الظهور التمييز) أى ومن بمعنى عن والمعنى ان المستعار له تمييز النهار عن ظلمة الليل والواقع بعد ذلك التمييز هو الاظلام وفيه أنه ان أريد بالتمييز ازالة النهار عن مكان الليل باعدامه فى مرأى العين فهو بعينه الوجه الذى بعده وان أريد تمييزه مع بقاء وجوده فى مكان الليل فلا معنى له تامل ع ق (قوله أو بان الظهور بمعنى الزوال) فالمعنى ان المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فأقام من مقام عن فيكون موافقا لكلام غيره (قوله وذلك عار الخ) عجز بيت صدره
* أغيرنا ألبانها ولحومها * اه فنرى وربطة امرأة وقوله ظاهر أى زائل وقوله ألبانها أى الابل (قوله وتلك شكاة) بفتح الشين المعجمة الشكاية اه فنرى وصدره * وعيرها الواشون أنى أحبها * (قوله وذكر العلامة الخ) أقول كان المقصود من نقل كلام العلامة جواب آخر لتصحيح المفاجأة اه سم وفى يس الاظهر أن يقال المقصود منه تصحيح ما ذكر فى المفتاح ودفع الاشكال من غير احتياج لدعوى قلب فى كلامه ولا تاويل الظهور بالتمييز أو الزوال لان الكلام انما هو مسوق لهذا صريحا وان لزم من ذلك صحة المفاجأة اه وقال الفنرى كلام العلامة يخالف كلام الشارح فى أن الظلمة هى الاصل والمظروف والنور

دائما أوغالبا كترتب ظهور اللحم على الكشط وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل والترتب أمر عقلى وبيان ذلك ان الظلمة هى الاصل والنور طارئ عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار عن الليل أى كشط وأزيل كما يكشف عن الشئ الشئ الطارئ عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار بمنزلة ظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه وحينئذ صح قوله فاذا هم مظلمون لان الواقع عقب اذهاب الضوء عن مكان الليل هو الاظلام وأما على ما ذكر فى المفتاح من أن المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل ففيه اشكال لان الواقع بعده انما هو الابصار دون الاظلام وحاول بعضهم التوفيق بين الكلامين بحمل كلام المفتاح على القلب أى ظهور ظلمة الليل من النهار أو بان المراد من الظهور التمييز أو بان الظهور بمعنى الزوال كما فى قول الحماسى *وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر* وفى قول أبى ذؤيب * وتلك شكاة ظاهر عنك عارها * أى زائل وذكر العلامة فى شرح المفتاح أن السلخ يكون بمعنى النزع مثل سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة عن الاهاب

بـ

فذهب صاحب المفتاح الى الثانى وصح ۱۷۳ قوله فاذاهم مظلمون بالفاء لان التراخى وعدمه مما يختلف باختلاف الامور والعادات وزمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم شان دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغى أن لا يحصل الا فى أضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كأنه يفاجئهم عقيب اخراج النهار من الليل بلامهلة وعلى هذا حسن اذا المفاجاة كما يقال أخرج النهار من الليل ففاجاه دخول الليل ولو جعلنا السلخ بمعنى النزع وقلنا نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجاه الظلام لم يستقم أولم يحسن كما اذا قلنا كسرت الكوز ففاجاه الانكسار (واما مختلف) بعضه حسى وبعضه عقلى(كقولك رأيت شمسا وأنت تريد انسانا كالشمس فى حسن الطلعة) وهو حسى (ونباهة الشان) وهى عقلية (والا) عطف على قوله ان كانا حسيين أى وان لم يكن الطرفان حسيين (فهما) أى الطرفان (اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد) أى النوم على أن يكون المرقد مصدرا أو تكون استعارة أصلية أو على آنه بمعنى المكان الا أنه اعتبر التشبيه فى المصدر لان المقصود بالنظر فى اسم المكان وسائر المشتقات انما هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات واعتبار التشبيه فى المقصود الاهم أولى وستسمع لهذا زيادة تحقيق فى الاستعارة التبعية (والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلى) وقيل عدم ظهور الافعال فى المستعار له أعنى الموت أقوى ومن شرط الجامع أن يكون فى المستعار أقوى فالحق أن الجامع ذكر

طارئ عليها وظرف فان الظاهر على تقرير العلامة أن يكون الليل ظرفا والنهار مظروفا اه (قوله فذهب صاحب المفتاح الى الثانى) أى تبعا لعبد القاهر كما فى المطول وذهب غيرهما الى الاول ومن الغير المصنف لان الكشف الذى عبر به المصنف هو النزع وقول بعضهم لا يلزم أن يكون المصنف من غيرهما للفرق بين الكشف والنزع فان الاول تدريجى والثانى دفعى فيه نظر ظاهر أفاده سم (قوله الى الثانى) وبنى عليه قوله السابق ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل (قوله بالفاء لان التراخى الخ) يعنى صح الاتيان بالفاء لانها موضوعة لما يعد فى العادة مترتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات وربما يطول الزمان بين أمرين ولا يعد الثانى متراخيا لان العادة كانت تقتضى أطول من هذا فيستقصره المتكلم ويلحقه بالعدم فيجعل الثانى غير متراخ ويستعمل الفاء كما فى هذه الآية على تقرير المفتاح فان الاظلام وان تراخى عن الاخراج بساعات النهار الا أن العادة تقتضى أن لا ينقضى مثل هذه الاضاءة الا فى أضعاف هذه الساعات ولا يأتى الظلام الا بعد مهلة فيجعل الليل لاتيانه على خلاف العادة كأنه فاجأ عقيب اخراج النهار من الليل بلامهلة كذا فى الاطول وكتب أيضا قوله لان التراخى وعدمه الخ هو بمعنى قولهم التراخى والتعقيب فى كل شئ بحسبه ودفع بذلك ما يقال كيف صح قوله فاذاهم مظلمون مع وجود التراخى بين اخراج النهار من الليل الذى هو الاصباح وبين الاظلام بمدة النهار (قوله بين اخراج النهار من الليل) الذى هو الاتيان بالضوء وهو الاصباح وقوله لكن لعظم شان الخ يعنى أن دخول الظلام عظيم الشان حتى ان حقه أن لا يوجد الا بعد مضى أضعاف النهار فوجوده بعد النهار فقط كأنه وجود قبل وقته فعد النهار لذلك قليلا فمعنى ظهور النهار من ظلام الليل تميز النهار عن مكان الظلام بان يزال ضوء النهار عن مكانه اه سم (قوله وكونه مما ينبغى الخ) كأنه من عطف المسبب على السبب (قوله عد الزمان قريبا) أى فحسنت الفاء (قوله كأنه يفاجئهم عقيب الخ) أى يحصل لهم من غير توقع له حينئذ (قوله وعلى هذا حسن الخ) لان دخول الظلام غير خروج النهار ومفاجئ له بهذا الاعتبار اه سم (قوله عن الهواء) الذى هو مكان الظلمة (قوله لم يستقم أولم يحسن) انما قال أولم يحسن لان نزع الضوء ودخول الظلام وان اتحدا زمانا لكنهما يختلفان رتبة بالعلية والمعلولية اذ النزع علة لدخول الظلام فامكن أن تعتبر المفاجاة باعتبار الترتب الرتبى لا الزمانى لكنه لا يحسن اه سم (قوله اذا قلنا كسرت الكوز الخ) أى لان الانكسار مع الكسر لا عقبه اه سم (قوله كقولك رأيت شمسا وأنت تريد انسانا كالشمس) الاولى بعلاقة أنه كالشمس لانك لو تريد بقولك شمسا مفهوم انسانا كالشمس لم يكن استعارة بل تشبيها ولو تريد انسانا هو فى الواقع كالشمس لكن لا بعلاقة هذه المشابهة لم يكن مثالا لما نحن فيه وقد نبه بجعل مثال هذا القسم مصنوعا على أنه لم يوجد فى القرآن ولا فى كلام من يوثق به فلذا تركه المفتاح اه أطول (قوله فى حسن الطلعة) أى الوجه وقوله ونباهة الشان أى رفعته وشهرته (قوله أى النوم الخ) عبارة الاطول المعنى امامن أيقظنا من رقادنا فالاستعارة فى المرقد بمعنى الرقاد والمستعار له والمستعار منه عقليان بلا خفاء وامامن أيقظنا من مكان رقادنا فالمستعار له القبر والمستعار منه المقام ولا خفاء فى أنهما حسيان فجعله من قسم ما طرفاه عقليان دليل على أن مدار التقسيم فى الاستعارة التبعية على الاستعارة الاصلية التى الاستعارة التبعية مبنية عليها اه (قوله الموت) أى على كون المرقد بمعنى الرقاد والمستعار له القبر على كون المرقد بمعنى مكان الرقاد (قوله عدم ظهور الفعل) لان كلا من النائم والميت لا يظهر منه فعل اه سم وكتب أيضا قوله عدم ظهور الفعل أى الاختيارى أى المعتد به فلا يرد أن النائم يصدر منه فعل (قوله والجميع عقلى) أما الموت وعدم الظهور فامرهما واضح وأما النوم فلان المراد به انتفاء الاحساس الذى يكون فى اليقظة لا آثار ذلك من الغطيط وانسداد العين مثلا ولا شك أن انتفاء الاحساس عقلى (قوله وقيل الخ) يمكن دفعه بان المراد عدم ظهور الفعل مع امكانه كما يشعر به نفى الظهور وهو بالنوم أخص لانه فى الموت لتنزيله منزلة النوم خيالى لا تحقيقى اه أطول (قوله فالحق) من جملة القيل قال فى المطول ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال أى كالمصنف زعم أن القرينة هو

ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا أيقظه و بعث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب أن يكون لها اختصاص بالمستعار له اهـ قال الفنري يمكن أن يقال البعث المطلق فى صدد ذكر القيامة وأحوالها انما هو البعث من الموت فيصلح أن يكون قرينة الاستعارة على أنه لا يبعد أن يدعى كون البعث حقيقة شرعية فى البعث من الموت اهـ (قوله هو البعث) أى على أنه موضوع للقدر المشترك بين الايقاظ من النوم والاحياء من الموت وهو رد لاحساس السابق (قوله وأقوى) فيه بحث وتعليله لا يقتضى ذلك اهـ حفيد (قوله مما لاشبهة فيه لاحد) بخلافه فى الموت فقد انكره قوم (قوله كلام الموتى) اذ لا يريدون الرقاد بمعنى النوم لانه لم يكن حاصلا لهم اهـ سم وقوله مع قوله هذا الخ أى لان الذى وعده الرحمن وصدق فيه المرسلون وأنكره أولا القائلون هو البعث من الموت (قوله فان المستعار منه كسر الزجاجة) هذا اذا كان الصدع كسر الزجاجة لكن فى القاموس أن الصدع الشق فى الشئ الصلب وقوله والمستعار له التبليغ هذا اذا فسر فاصدع بما تؤمر باظهر ما تؤمر أى أظهر الامر اظهارا لا ينمحى كما لا يلتئم شق الزجاجة أما اذا فسر بالجهر بالقرآن فالمستعار له أيضا حسى وله تفسيرات أخر جمعها القاموس اهـ أطول وكتب أيضا قوله فان المستعار منه الخ) منه أيضا يعلم أن حسية ما يتعلق بالاستعارة التبعية وعقليته باعتبار أصلها لا باعتبار نفسها كذا فى الاطول (قوله كسر الزجاجة) أى ونحوها مما لا يلتئم بعد الكسر وقوله وهو حسى أى باعتبار متعلقه (قوله والمستعار له التبليغ) فيه أن التبليغ لا يتعدى بالباء أصلا فالمناسب أن المستعار له الفرق بين الحق والباطل كما يشعر به قوله والمعنى أبن الامر الخ ثم ما فى قوله بما تؤمر مصدرية أو موصولة والعائد محذوف أى بما تؤمر به من الشرائع وينبغى أن يعلم أن التعدية بالباء فى طريقة التجوز والا فالصدع بمعنى الشق والكسر يتعدى بنفسه كما فى كتب اللغة اهـ حفيد وقوله الفرق الخ أى أو الجهر كما فى حواشيه على المطول وفى المغنى قال ابن الشجرى فى قوله تعالى فاصدع بما تؤمر خمسة حذوف والاصل بما تؤمر بالصدع به فحذفت الباء فصار بالصدعه فحذفت أل لامتناع اجتماعها مع الاضافة فصار بصدعه ثم حذف المضاف كما فى واسال القرية فصار به ثم حذف الجار كما قال عمرو بن معديكرب * أمرتك الخير فافعل ما أمرت به * فصار تؤمره ثم حذفت الهاء كما حذفت فى أهذا الذى بعث الله رسولا اهـ وبه يعلم أن العائد انما حذف منصوبا لا مجرورا فلا يرد أن شرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضا بمثله معنى ومتعلقا ويحتاج الى الجواب بان اصدع بمعنى أؤمر وممن جوز كون ما مصدرية الزمخشرى واستظهره فى المغنى وكأنه اشارة الى رد تضعيف أبى حيان له بانه مبنى على مذهب من يجيز أن يكون المصدر يراد به أن والفعل المبنى للمجهول والصحيح أن ذلك لا يجوز اهـ وذلك لانهم صرحوا فى باب اعمال المصدر بان مذهب البصريين جواز رفعه نائب الفاعل على أنه لا يلزم من عدم جواز كون المصدر الصريح من المبنى للمفعول عدم جواز تأويل فعل مبنى للمجهول وحرف مصدرى بالمصدر لان علة منع الاول على القول به الالتباس وذلك مفقود فى الثانى فتدبر كذا فى يس (قوله والجامع التأثير) أى وهو أمر مشترك بين الطرفين فالتبليغ فيه تأثير هو تبيان لا يعود معه المؤثر فيه أى المبين الى الحالة التى كان عليها قبل التأثير فان المبين لا يعود الى الخفاء الذى كان عليه قبل البيان ولذا فسره بقوله أبن الامر ابانة لا تنمحى أى لا تعود الى الخفاء (قوله وهما عقليان) فى كون التبليغ عقليا بحث فانه تكلم بكلام مخصوص محسوس على ما فهم من شرح المفتاح ويمكن أن يقال جعل المصدر حسيا باعتبار الحاصل بالمصدر تارة كما فى السابق وهنا اعتبر نفسه كذا فى حواشى الحفيد على المطول (قوله والمعنى أبن الامر) أى أظهره وأوضحه هذا هو المناسب لقول المصنف والمستعار له التبليغ وفى الفنرى قوله والمعنى أبن الامر ابانة لا تنمحى أى افرق بين الحق والباطل بحيث لا يلتئم أحدهما بالآخر كما لا تلتئم الزجاجة المكسورة اهـ ولعل قوله أى افرق الخ تفسير باللزوم (قوله كما لا يلتئم) أى يجتمع (قوله لما طغا الماء) فى القاموس طغا يطغو طغوا وطغوانا بضمهما كطغى يطغى كرضى يرضى طغيا وطغيانا بالضم والكسر جاوز القدر وارتفع وعلا فى

هو البعث الذى هو فى النوم أظهر وأشهر وأقوى لكونه مما لاشبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة هو كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون (واما مختلفان) أى أحد الطرفين حسى والآخر عقلى (والحسى هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسى والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان) والمعنى أبن الامر ابانة لا تنمحى كما لا يلتئم صدع الزجاجة (واما عكس ذلك) اى الطرفان مختلفان والحسى هو المستعار له (نحو انا لما طغا الماء)

الكفر وأسرف فى المعاصى والظلم اه أطول (قوله حملنا كم) أى حملنا آباءكم وأنتم فى ظهورهم اه سم (قوله فى الجارية) أى فى السفينة الجارية على وجه الماء (قوله وهو حسى) ذكر الضمير لاكتساب الكثرة التذكير من المضاف اليه وحسيتها باعتبار متعلقها (قوله الاستعلاء) أى طلب العلو المفرط لكن الطلب اعتبارى فى الماء كما ترى فان قلت السين والتاء فى الاستعلاء ليستا للطلب بل للتأكيد قلت يلزم أن الجامع حينئذ حسى لا عقلى لان العلو مشاهد اه يس وكتب أيضا قوله الاستعلاء المفرط المشترك بين الاستعلاء الحسى والمعنوى اه أطول (قوله والاستعارة) ان كانت بمعنى اللفظ كان فى قوله باعتبار اللفظ المستعار وضع الظاهر موضع المضمر وكأنه قال باعتبار نفسها وان كانت بالمعنى المصدرى فالامر ظاهر (قوله ان كان اسم جنس) اسم الجنس فى عرف النحاة لا يشمل أسامة ويشمل الاسماء المشتقة فلا يصح أن يقصد هنا ما هو عرفهم لظهور أن أسامة يرمى استعارة أصلية والحال ناطقة استعارة تبعية فلذا قال السيد السند والشارح المحقق فى شرحى المفتاح يريد صاحب المفتاح باسم الجنس اسما لمفهوم غير مشخص ولا مشتمل على تعلق معنى بذات فيدخل فيه نحو رجل وأسد وقيام ويخرج عنه الاسماء المشتقة من الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة اه أطول وكتب أيضا قوله اسم جنس هو ما دل على ذات ما من غير اعتبار وصف نخرج بقولنا من غير اعتبار الخ المشتقات والمراد بالذات فى هذا المقام ما يستقل بالمفهومية عينا كان أو معنى (قوله كما فى الاعلام الخ) وانما ألحقت تلك الاعلام باسماء الاجناس دون المشتقات لان تلك الاوصاف خارجة عن الاعلام كما فى أسماء الاجناس لا داخلة كما فى المشتقات كذا فى الحفيد وبه يندفع تنظير صاحب الاطول فيما ذكره الشارح وتبعه السيد من أن استعارة تلك الاعلام أصلية بان نحو حاتم مؤول بالمتناهى فى الجود فيكون متأولا بصفة وقد استعير من مفهوم المتناهى فى الجود لمن له كمال جود فهو كاستعارة شئ من مفهوم مشتق لمفهوم مشتق فلا يصلح شئ من المشبه والمشبه به لان يعتبر التشبيه بينهما بالاصالة فينبغى أن يعتبر التشبيه بين المعنيين المصدريين ويجعل حاتم فى حكم المشتق فيكون ملحقا بالاستعارة التبعية دون الاصلية (قوله فاصلية) أى فاستعارة أصلية لانها ليست تابعة لامر آخر أو لانها أصل للاستعارة التبعية اه أطول (قوله كاسد وقتل) مثالان لاسم الجنس أو للاستعارة الاصلية على تقدير استعمالهما فى الرجل الشجاع والضرب الشديد اه أطول والثانى هو المتبادر فلذا سلكه الشارح (قوله والافتبعية) القوم انما تعرضوا للاستعارة التبعية المصرحة والظاهر تحقق الاستعارة التبعية المكنية كما فى قولك أعجبنى اراقة الضارب دون زيد ولعلهم لم يتعرضوا لها لعدم وجدانهم اياها فى كلام البلغاء اه فنرى (قوله وما يشتق منه) أى من الفعل وهذا على قول أو على المسامحة اه سم (قوله وغير ذلك) كاسم التفضيل نحو حاله أنطق من العبارة وأسماء الزمان والمكان والآلة نحو مقتل زيد لزمان ضربه أو مكانه ومقتاله لآلة ضربه (قوله لان الاستعارة الخ) اعترض الشارح هذا الدليل بثلاثة أمور صرح بواحد منها ورمز الى اثنين بقوله بعد استقامته بينهما فى الحواشى المنقولة عنه كما ستعرف واعترض عليه السيد أيضا بانه يصح جعل الصفات محكوما عليها لان المعتبر فيها حدث ونسبة وذات ما من حيث نسب اليه ذلك الحدث نسبة تقييدية غير مقصودة بالاصالة من العبارة وامتزجت تلك الامور بحيث صارت كشئ واحد فجاز أن يلاحظ تارة جانب الذات أصالة فتجعل محكوما عليها وتارة جانب الوصف فتجعل محكوما بها هذا ولا يخفى أن جعل الصفة محكوما عليها بملاحظة ما صدق عليه مفهومها وجعلها محكوما بها باعتبار نفس مفهومها كما فى سائر المفهومات الكلية فمدار الحكم عليه وبه على الذات المعتبر فيه والحدث المعتبر فيه كما ذكره غير ظاهر ولك أن تمنع منافاة عدم التقرر للوصف الضمنى ويرد سوى ما ذكره الشارح والسيد أمور أحدها أنه وصف فى هذا معانى الافعال والصفات بكونها متجددة غير متقررة الى غير ذلك فلا يكون عدم الثبوت مانعا عن الوصف وثانيها أنه لا معنى لكون البياض متقررا حين التعبير عنه بلفظ البياض غير متقرر حين التعبير عنه بالابيض وثالثها أن معانى المصادر أيضا معروضة للزمان وأيضا لم يظهر وجه عدم تحقق معانى الحروف التى لم يدخل فيها ولم يعرض لها زمان اه أطول (قوله تعتمد التشبيه) أى أصلها ومبناها التشبيه وقوله أو بكونه الخ أشار به الى أنه لا فرق بين التعبيرين فى الدلالة على

المقصود

حملنا كم فى الجارية (فان المستعار له كثرة الماء وهو حسى والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان و) الاستعارة (باعتبار اللفظ) المستعار (قسمان لانه) اى اللفظ المستعار (ان كان اسم جنس) حقيقة أو تأويلا كما فى الاعلام المشتهرة بنوع وصفية (فأصلية) أى فالاستعارة أصلية (كأسد) اذا استعير للرجل الشجاع (وقتل) اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثانى اسم معنى (والافتبعية) أى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية (كالفعل وما يشتق منه) مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغير ذلك (والحرف) وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه أو بكونه مشاركا للمشبه به فى وجه الشبه

المقصود اه سم (قوله وانما يصلح للموصوفية الحقائق الخ) أنت خبير بان المجاز المرسل لا يتحقق الا اذا تصف المعنى الحقيقى باللزومية فلا يجرى ذلك أيضا فى المشتقات الا تبعا ولم ينقل ذلك عن القوم اه حفيد (قوله وبياض صاف) انما يظهر كونه من الحقائق المتقررة على مذهب بقاء العرض زمانين وهو التحقيق عند كثيرين (قوله دون معانى الافعال والصفات) كأنه أشار باقحام لفظ المعانى الى اندفاع البحث الذى أورده نفسه فى شرح المفتاح وهو أن الموصوف بالمشاركة نفس المشبه والمشبه به وهو لا يختلف باختلاف التعبير فعدم صلوح العبارة الدالة عليه للموصوفية لفظا لا يقدح فى اتصافه بالمشاركة فيجوز أن يستعار الناطق للدال باعتبار تشبيه الدال بالناطق واتصافهما بالمشاركة وان لم يصلح لفظهما للموصوفية ووجه الاندفاع على ماذكره فى ذلك الشرح أن المعتبر فى هذا المعنى مفهوم اللفظ حتى اذا قيل لقيت صما عن الخير كان المستعار منه مفهوم الصم تبعا لمفهوم الصم لا ذواتهم فيعتبر فى صحة موصوفيته وعدمها اللفظ الدال عليه اذ به يعلم أنه أمن الحقائق أم من تأليفات العقل اه فنرى (قوله بواسطة دخول الزمان الخ) فيه أن التعبير عن الماضى بالمستقبل أو عكسه من باب الاستعارة حفيد أى مع دخول الزمان فى مفهوم الماضى والمستقبل وهذا يقتضى ان الاستعارة هنا أصلية لكن صرح السيرامى بانها تبعية كذا بخط سم وكتب أيضا قوله بواسطة دخول الزمان الخ اعترض السيد نحو هذا الدليل فى بحث المسند بان دخول الزمان انما يقتضى تجدد المجموع لا الحدث الذى هو المقصود فراجعه اه سم (قوله وعروضه للصفات) فيه بحث لان العروض ان منع جريان التشبيه ينبغى أن لا يجرى فى المصادر أيضا الا ان عروض الزمان لها حقيقة اللهم الا أن يقال مفهوم الصفات يشتمل على النسبة ولهذا عرض الزمان لها بخلاف المصادر ومالم يلاحظ نسبة الضرب الى شئ لا يعرض الزمان كما لا يخفى على المتامل أو يقال المراد بعروض الزمان للصفات دلالتها عليه دلالة بحسب العرف الطارئ على أصل الوضع اللغوى لا بحسب العقل فقط ولا كذلك نفس المصدر وقدم عن الفاضل المحشى فى توجيه زيادة اختصاص هل بالافعال تحقيق يرشدك الى ماذكرته فارجع اليه اه فنرى (قوله وهو ظاهر) لان الحرف لا يقع موصوفا اه سم وكتب أيضا ما نصه زاد فى المطول وأما الموصوف فى نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف أى رجل شجاع (قوله كذا ذكروه) لا يخفى أن هذا الدليل يفيد أن لا يعتبر التشبيه أصلا فى الافعال والمشتقات والحروف بل يكتفى بالتشبيه والاستعارة الاصلية فى المصادر والمتعلقات لكنهم اعتبروا التشبيه والاستعارة تبعا فى الافعال والمشتقات والحروف وقد عرف الاستعارة فيما سبق باللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى الا أن يؤول ويقال المراد تشبيه جزء المعنى أو متعلقه كذا فى الحفيد على المطول وقد يجاب بمنع افادة الدليل ماذكره للفرق الظاهر بين التشبيه والاستعارة القصديين والتشبيه والاستعارة الحاصلتين ضمنا بطريق السراية (قوله بعد استقامته) فيه اشارة الى منع الاستقامة من وجهين أحدهما أن كلا من الحركة والزمان ليس من الامور المتقررة مع أنه يقع موصوفا كقولك زمان طويل وحركة سريعة أو بطيئة وثانيهما أن مقتضى المدعى هو أن الافعال والصفات والحروف لا تقع مشبها بها ومقتضى الدليل هو أنه امتنع أن يكون شئ منها مشبها لا مشبها به فالدليل لا يطابق المدعى وانما قلنا مقتضى الدليل ذلك لانه قال يقتضى كون المشبه موصوفا دون أن يقول كون المشبه به موصوفا وأجيب عن هذا بان اقتضاء كون المشبه موصوفا ومحكوما عليه يستلزم اقتضاء كون المشبه به موصوفا ومحكوما عليه أقول لا يخفى أنه لا يلتفت الذهن قصدا وتفصيلا الى اتصاف المشبه به بوجه الشبه كما يظهر للمنصفين فلا يلزم أن يكون المشبه به معنى مستقلا بالمفهومية صالحا للحكم عليه تامل اه حفيد بايضاح والمجيب هو السيد وقول الحفيد أقول الخ مناقشة فى الجواب وقد أجاب السيد عن الوجه الاول أيضا بمنع أن مرادهم بالحقائق الامور المتقررة وادعاء أن مرادهم بها المعانى المستقلة بالمفهومية ولم يسلم له ذلك راجع الفنرى قال فى الاطول ويندفع الاعتراض الثانى بما حققناه لك أن المستعار له فى الاستعارة التبعية يجب أن يكون من جنس المستعار منه فيكفى فى ايجاب الاستعارة التبعية فى الافعال والحروف دعوى أنها تقع مشبهة (قوله لانها تصلح للموصوفية) نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب اه مطول وقد يقال

وانما يصلح للموصوفية الحقائق أى الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم أبيض وبياض صاف دون معانى الافعال والصفات المشتقة لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان فى مفهوم الافعال وعروضه للصفات ودون الحروف وهو ظاهر كذا ذكروه وفيه بحث لان هذا الدليل بعد استقامته لا يتناول اسم الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية

الزمان عارض لها أيضا فدليلهم يجرى فيها أفاده فى الاطول (قوله وهم أيضا صرحوا الخ) فلا تدخل فى المشتق من الفعل فلا يتناولها المدعى أيضا كما لم يتناولها الدليل اه سم وأقول لا يخفى أن تصريحهم بان المراد بالمشتقات ماعدا اسم الزمان والمكان والآلة يدفع الاعتراض على دليلهم بعدم تناوله الثلاثة لدلالته حينئذ على جميع مدعاهم فلا قصور فيه باعتبار مدعاهم والقصور انما هو فى مدعاهم تأمل (قوله الصفات الخ) مما فرق به بين الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة أن الذات المدلولة للصفات فى غاية الابهام والذات المدلولة لتلك الاسماء لها تعين الزمانية والمكانية والآلية كذا فى الاطول وراجعه (قوله فان المعنى على تشبيه الضرب الخ) أى لا على تشبيه الموضع المذكور والقبر بالمقتل والمرقد بل شبه الضرب مثلا بالقتل فاطلق عليه اسمه ثم اشتق منه المقتل فكان المقتل استعارة تبعية (قوله بل التحقيق) يعنى ينبغى أن يغير الدليل على هذا الوجه ليتناول اسم الزمان والمكان والآلة فكأنه قال فالتحقيق فى الاستدلال على انها تبعية أن يقال ان الاستعارة الخ اه سم والاحسن أن يكون المراد بل التحقيق فى الدعوى والاستدلال لانه كما حقق الدليل بقوله لان المصدر الخ حقق الدعوى بقوله ان الاستعارة فى الافعال وجميع المشتقات الخ فاتى بالدليل شاملا لاسم الزمان والمكان والآلة وأتى بالدعوى كذلك (قوله وجميع المشتقات) يشمل اسم الزمان والمكان والآلة لانها من المشتقات حقيقة ولا ينافيه ماتقدم لانه بحسب المراد لا بحسب الحقيقة اه سم (قوله لان المصدر الخ) تعليل لتبعية استعارة غير الافعال فى سائر المشتقات كما يدل عليه عبارة المطول وأما تبعية استعارة الافعال فتحقيق تعليلها أن معنى الفعل لما اشتمل على النسبة الغير المستقلة بالمفهومية كان تمام معنى الفعل غير مستقل لان المركب من المستقل وغيره غير مستقل وغير المستقل لا يصلح للحكم عليه بالموصوفية اعتبرنا التشبيه والاستعارة أولا فى المصدر فتامل وبسط ذلك أن الفعل لا يصلح للموصوفية اللازمة للتشبيه الذى هو مبنى الاستعارة ونفى اللازم يقتضى نفى الملزوم لان الفعل وان دل على الحدث الذى يصح أن يحكم به ويوصف به لا يصح أن يحكم عليه لان وصفه اعتبر فيه نسبته الى الفاعل لا لذاتها بل ليتوصل بها الى حال الفاعل المخصوص فلم يمكن الحكم عليه كما أن الحرف لما وضعه الواضع ليفيد معنى نسبيا كالابتداء فى من مثلا ليتوصل به الى حال متعلقه المخصوص كالسير والبصرة لا يصح الحكم على مدلوله لقصده لغيره وانما يحكم على الابتداء عند قطعه عما اعتبر فى الحرف لانه لازم للمقصود بالحرف لزوم الاعم للاخص فالفعل والحرف لما كان الغرض من معناهما التوصل الى معنى خاص لم يحكم على معناهما ولانه مادام كذلك لعدم استقلاله بالمفهومية لان النظر فيه لغيره وانما صح وقوع الفعل مسندا ومحكوما به باعتبار الحدث المقصود الدلالة عليه على وجه الاستقلال فقد تبين بهذا وجه تبعية استعارة الفعل والحرف وأما المشتقات فالقصد بالذات فيها ذات موصوفة بحدث خاص فلدلالته على الذات المقصودة صح الحكم عليه وعلى الحدث المنسوب صح الحكم به ونسبته الى الفاعل لتتقيد به تلك الذات فلم تمنع من الحكم عليه لانها كالعارض فوجه كون الاستعارة فيها تبعية أن الذات المقصودة فيه فى غاية الابهام والخصوص الحدث فاعتبر التشبيه فيه لان المبهم لا يطلب التشبيه فيه للجهل باوصافه وأيضا المقصود الاهم بالدلالة ذلك الحدث فهو الجدير بان يعتبر فيه التشبيه كما حققه الشارح فتدبر وكتب أيضا قوله لان المصدر الدال الخ قال فى الاطول ونحن نقول الاولى أن يقال ان ماسوى المعنى المصدرى مشترك بين المعنى الحقيقى والمجازى فى المشتقات فلا استعارة عند التحقيق الا من معنى مصدرى أعنى مصدرى فالاحق بالاعتبار أن تعتبر هذه الاستعارة فى المصدر اخواجا لما لادخل له فى الاستعارة عن الاستعارة أو يقال اعتبر الاستعارة فى المصادر ليكون تحصيل مجازات المشتقات بالاشتقاق كتحصيل حقائقها ويكون التناسب بين الحقائق والمجازات مرعيا اه (قوله هو المقصود الاهم) لخصوصه بخلاف الذات فانها مبهمة ولان الشئ اذا اشتمل على قيد فالغرض ذلك القيد (قوله والا) بان كان المقصود الذات (قوله لذكرت الالفاظ الدالة الخ) مثل مكان فيه الرقاد اه سم (قوله فالتشبيه فى الاولين الخ) قال الفاضل المحشى فان قلت هل تجرى فى نسب الافعال الاستعارة تبعا على قياس الحرف قلت لا لان مطلق النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح أن يجعل وجه الشبه فى الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها أنواع مخصوصة

وهم أيضا صرحوا بان المراد بالمشتقات هو الصفات دون أسماء الزمان والمكان والآلة فيجب أن تكون الاستعارة فى اسم الزمان ونحوه أصلية بان يقدر التشبيه فيه نفسه لا فى مصدره وليس كذلك للقطع بانا اذا قلنا هذا مقتل فلان للموضع الذى ضرب فيه ضربا شديدا ومرقد فلان لقبره فان المعنى على تشبيه الضرب بالقتل والموت بالرقاد وان الاستعارة فى المصدر لا فى نفس المكان بل التحقيق أن الاستعارة فى الافعال وجميع المشتقات التى يكون القصد بها الى المعانى القائمة بالذوات تبعية لان المصدر الدال على المعنى القائم بالذات هو المقصود الاهم الجدير بان يعتبر فيه التشبيه والا لذكرت الالفاظ الدالة على نفس الذوات دون مايقوم بها من الصفات (فالتشبيه فى الاولين)

لها أحوال مشهورة وفيه بحث لان المعنى الذي يرجع اليه معاني نسب الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها أوصاف وخواص يصح بها الاستعارة فاذا أسند الضرب الى المحرض دلالة على قوة نسبته اليه وشبهت نسبته اليه باعتبار التحريض بنسبته الى من ينسب اليه على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب وبالجملة تمكن الاستعارة في الافعال باعتبار نسبتها بان يشبه بما يرجع نسبتها اليه بنوع استلزام كمطلق الاتصاف والقيام مثلا ما يرجع اليه نسب أخرى كذلك كمطلق الآلية مثلا فيقال قتلني السوط أو السيف فالتبعية في الافعال لا تختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور فيما بينهم فتدبر فانه دقيق اه فنرى وقال في الاطول فان قلت هل تجرى الاستعارة في الافعال باعتبار التشبيه في متعلق النسب المعتبرة فيها والاستعارة فيها فتسرى في الافعال قلت لا لكن لا لما قاله السيد ونقل ما مر عن السيد وناقشه بما مر في الفنرى ثم قال بل لان النسبة جزء معنى الفعل فلا يستعار منها بخلاف المصدر فانه لا يستعار من معناه الفعل بل يستعار من معناه نفس المصدر و يشتق منه الفعل ولا يمكن مثله في النسبة اه وكتب أيضا قوله فالتشبيه في الاولين الخ قال في الاطول القوم زعموا أن استعارة المشتقات باعتبار استعارة المصدر لمعنى مصدري والاشتقاق من المستعار فيلزم الاستعارة في المشتق بحكم سراية استعارة المأخذ من غير تشبيه لمعنى المشتق بشئ ومن غير استعارة المشتق واستعارة الحرف لما يستعار له باعتبار استعارة لفظ جعل الواضع معناه آلة لوضع الحرف لمعانيه الغير المتناهية كالعلية فانه وضع اللام لكل علية مخصوصة ملحوظة بين علة ومعلول بملاحظتها بمفهوم العلية فيستعار لفظ العلية لمفهوم ترتب شئ على شئ لتشبيه الترتب بالعلية فتسرى تلك الاستعارة في استعارة اللام من العلية المخصوصة الملحوظة بين علة ومعلول لترتب مخصوص كذلك وهذا هو المراد بمتعلق معنى الحرف حيث قالوا اعتبر الاستعارة أولا في متعلق معنى الحرف وهذا مشكل جدا اذ لا يخفى على مستعير لمشتق أو حرف أنه لا يتكلم أولا بالمصدر أو متعلق معنى الحرف ولا يستعير شيأ منهما وهذا هو الذي يليق بالسكاكي أن يجعله وجها لرد التبعية الى المكنية اه وأجيب عن هذا الاشكال بانه ليس مرادهم جريان الاستعارة في المصدر والمتعلق بالفعل بل المراد جريانها فيهما اعتبارا وتقديرا ويدل عليه قول المصنف فيقدر في نطقت الحال الخ فتدبر وقال في موضع آخر وبالجملة يتجه أن جعل معاني الحروف والافعال محكوما عليها بالمشاركة بملاحظتها الا بالفاظها الفعلية والحرفية والاستعارة بهذا الاعتبار أهون من الحكم بالاستعارة في المصادر ومتعلقات الحروف اذ لا يساعدها الواقع اه وقد عرفت الجواب (قوله فالتشبيه في الاولين لمعنى المصدر) فيه أن التشبيه في الاولين بمعنى المصدر لا له لان الفعل مستعار فيجب أن تعتبر في استعارته التشبيه بمعنى المصدر وكذا الحال في قوله وفي الثالث لمتعلق معناه ودفعه ظاهر بمساحة قناه للشمن أن المستعار له في الاستعارة التبعية كالمستعار منه ومما يعد في الافعال من الاستعارة التعبير عن الماضي بالمضارع وبالعكس بان يشبه غير الحاصل بالحاصل في تحقق الوقوع ويشبه الماضي بالحاضر في كونه نصب العين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظ أحدهما للآخر وقال السيد السند فعلى هذا الاستعارة في الفعل على قسمين أحدهما أن يشبه الضرب الشديد مثلا بالقتل و يستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا والثاني أن يشبه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي في تحقق الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون المعنى المصدري موجودا في كل واحد من المشبه والمشبه به لكنه قيد في كل منهما بقيد مغاير لقيد الآخر فصح التشبيه لذلك وفيه أن الضرب حقيقة في كل من الضرب في الماضي والضرب في المستقبل فكيف تحقق استعارة من أحدهما للآخر حتى يلزم الاستعارة بتبعيته في الفعل اه أطول (قوله معاني الحروف) كالابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة والغرض المخصوص اه سم (قوله ما يعبر بها عنها) أي معان كلية يعبر بها أي بدوالها عن معاني الحروف (قوله ابتداء الغاية) المراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وبهذا ظهر معنى قولهم الى لانتهاء الغاية كذا ذكره الشارح في التلويح واعترض عليه بان نهاية الشئ ما ينتهي به ذلك الشئ والشئ انما ينتهي بضده فنهاية الشئ ضده فكيف يكون جزأ منه بل انما تطلق على آخر جزء منه لمجاورته بينه وبين النهاية ولك أن تقول غاية ما في

في الاولين) أي الفعل وما يشتق منه (لمعنى المصدر وفي الثالث) أي الحرف (لمتعلق معناه) قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض

وهذه ليست معانى الحروف والالما كانت حروفا بل أسماء لان الاسمية والحرفية انما هى باعتبار المعنى وانما هى متعلقات لمعانيها أى اذا أفادت هذه الحروف معانى ردت تلك المعانى الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف فى تمثيل متعلق معنى الحروف (كالمجرور فى زيد فى نعمة) ليس بصحيح واذا كان التشبيه لمعنى المصدر ولمتعلق معنى الحرف (فيقدر) التشبيه (فى نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق) أى يجعل دلالة الحال مشبها ونطق الناطق مشبها به ووجه الشبه ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم يستعار للدلالة لفظ النطق ثم يشتق من النطق المستعار الفعل والصفة فتكون الاستعارة فى المصدر أصلية وفى الفعل والصفة تبعية وان أطلق النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه بل باعتبار أن الدلالة لازمة له يكون مجازا مرسلا وقد عرفت أنه لا امتناع فى أن يكون اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد استعارة ومجازا مرسلا باعتبار العلاقتين (و) يقدر التشبيه (فى لام التعليل نحو فالتقطه) أى موسى (آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة) أى يقدر تشبيه العداوة (والحزن) الحاصلين بعد الالتقاط (بعلته) أى علة الالتقاط (الغائية) كالمحبة والتبنى فى الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل فى العداوة والحزن ما كان حقه أن يستعمل فى العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها ذكره تبعا للاستعارة فى المجرور وهذا الطريق ماخوذ من كلام صاحب الكشاف ومبنى على أن متعلق معنى اللام هو المجرور وعلى ماسبق لكنه

الباب أن تكون الغاية فى المسافة مجازا فى المرتبتين ومثله غير عزيز اه فنرى (قوله وهذه) أى الابتداء المطلق والظرفية المطلقة والغرض المطلق (قوله والالما كانت حروفا بل أسماء) قال فى شرحه للمفتاح وهو ضعيف اذ ربما تمنع الملازمة بانه يجوز أن يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظه غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ آخر بمعنى أن يكون مشروطا بحكم الواضع فى دلالة أحد اللفظين عليه ذكر متعلق له بخلاف اللفظ الآخر ومثلا معنى الكاف الاسمية والحرفية هو المثل الا أن هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية وهذا التضعيف مبنى على مذهب الشارح وقد أبطله الفاضل المحشى وحقق معنى الحرف بوجه لا مزيد عليه فظهر به ضعف التضعيف فلينظر فيه اه فنرى (قوله بنوع استلزام) لان الخواص تستلزم العوام اه سم (قوله كالمجرور) أى كمعنى المجرور (لان تقديرا التشبيه فى معناه أفاده فى الاطول (قوله ليس بصحيح) قد يوجه كلام المصنف بالمصير الى حذف المضاف أى كمتعلق المجرور فى قولنا زيد فى نعمة وهو التلبس المخصوص والتمثيل للمتعلق المصطلح بالمتعلق اللغوى ويوضحه أن مقتضى قولك زيد فى نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع أنها ليست كذلك فامتنع حمل اللفظ على حقيقته فحمل على الاستعارة بان يشبه ما بين زيد والنعمة من التلبس المخصوص بالظرفية فوقع التشبيه أولا فى الظرفية المطلقة ثم سرى الى الظرفية المخصوصة التى هى معنى فى فاستعمل اللفظ الموضوع للمشبه به الضمنى وهو الظرفية المخصوصة فى المشبه أعنى تلبسه بزيد فالتلبس مستعار له والظرفية مستعار منه ولفظ فى مستعار فلا خلل فى الكلام هذا ما قيل ولا يخفى فساده اذ لا يلائم سياق كلام المصنف فانه اعتبر التشبيه فى لام التعليل فى نفس المجرور كما لا يخفى اه فنرى (قوله فيقدر) أى اذا كان التشبيه فى الاولين لمعنى المصدر وفى الثالث لمتعلق معناه فيقدر الخ اه سم (قوله وان أطلق الخ) قال فى الاطول احتمال المجاز المرسل يغنى عن تكلف الاستعارة التبعية الذى لا يرضى به أحد من غير اضطرار مع أن فى استعارة النطق للدلالة استبشاعا آخر وهو أن ايضاح المعنى ليس صفة للنطق بل صفة لدلالته فالمشبه به دلالة الحال دلالة النطق والنطق يستحق أن يشبه به الحال والناطق يستحق أن يشبه به ذو الحال اه ملخصا (قوله بل باعتبار أن الدلالة لازمة له) قد أشرنا فى أول هذا الفن الى أن اللزوم أمر لازم فى جميع أنواع المجاز استعارة أو مجازا مرسلا فاعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم لا يكفى فى بيان العلاقة بل لا بد من بيان أنها من أى نوع من أنواعها اه فنرى أقول يمكن دفعه بأن اللزوم المعتبر فى جميع أنواع المجاز هو اللزوم بالمعنى العام لسائر العلاقات وهذا هو الذى لا يكفى ذكره فى بيان العلاقة واللزوم المعدود علاقة مخصوصة هو اللزوم بالمعنى الخاص وهو عدم الانفكاك ويشهد لما قلنا عدهم فى أنواع العلاقات الملزومية واللازمية فاحفظه فانه نفيس (قوله باعتبار العلاقتين) المشابهة وغيرها كاللزوم اه سم (قوله وفى لام التعليل) عطف على قوله فى نطقت الحال وقوله للعداوة عطف على قوله للدلالة وقوله بعلته الغائية عطف على قوله بالنطق ولا يخفى أن التشبيه فى لام التعليل مطلقا لا يقدر للعداوة بعلته فالاولى أن يقول وفى لام التعليل فى نحو فالتقطه الخ فاعرفه كذا فى الاطول وكتب أيضا قوله فى لام التعليل أى فى استعارة لام التعليل للعاقبة فقوله فى لام ليس متعلقا بيقدر لان التشبيه المقدر ليس فى اللام بل فى متعلقها اه سم (قوله كالمحبة) أراد بالمحبة محبة الملتقط وهو موسى عليه الصلاة والسلام أو أراد آثارها لان محبة الملتقط وهو آل فرعون علة للالتقاط متقدمة عليه اه فنرى (قوله والتبنى) أى أخذه ابنا (قوله والحصول بعده) تفسيرى اشارة الى أنه ليس المراد بالترتب الارتباط واللزوم فانه لا لزوم هنا اه سم (قوله ثم استعمل فى العداوة) أى فى ترتب العداوة الخ (قوله ما كان حقه) أى اللام (قوله فى العلة الغائية) أى فى ترتب العلة الخ (قوله فتكون الاستعارة فيها) الضمير راجع الى ما كان وأنثه باعتبار وقوعها على كلمة اللام (قوله ماخوذ من كلام صاحب الكشاف) حيث قال معنى التعليل فى اللام فى قوله تعالى ليكون لهم عدوا وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيتهم الى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبنى غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعى الذى يفعل الفاعل الفعل لاجله اه مطول وفى الاطول وهذا الذى

ذكره المصنف مأخوذ من كلام الكشاف حيث قال وساق عبارة الكشاف المذكورة ثم قال لكنه حينئذ يخرج عما هو فيه من كون الكلام استعارة تبعية الى كونه استعارة بالكناية اه (قوله غير مستقيم على مذهب المصنف الخ) حاصل اعتراض الشارح أن سياق كلام المصنف يفيد ان في مدخول اللام هنا استعارة تصريحية وأنه يرد عليه أن المذكور هو لفظ المشبه وذلك مانع من الحمل على الاستعارة لانه يجب فيه ترك ذكر لفظ المشبه ويمكن أن يجاب بان المصنف لم يرد أن في مدخول اللام استعارة بالفعل بل أن فيه تشبيها يصح أن يترتب عليه استعارة وان لم تقع بالفعل اه سم وأجاب الحفيد بان المصنف لم يدع الاستعارة التبعية في اطلاق الداعي ولفظه بل انه يقدر التشبيه بين العداوة والداعي ثم تستعار اللام الموضوعة لترتب العلة لترتب غير العلة فالمذكور لفظ المستعار منه لا المستعار له اه (قوله على مذهب المصنف) انما قيد بذلك لان السكاكي اختار رد التبعية الى المكنية كما سيجيء اه حفيد على المطول (قوله أو تبعية) غاية ما في الباب أن التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ اه مطول أي الذي هو الفعل والمشتق والحرف اه سم (قوله أنه شبه ترتب الخ) قال في الاطول فيه بحث لان الترتب هو المعلولية لا العلية فلا مشابهة بينه وبين العلية حتى تستعار له اللام وانما تصح هذه الاستعارة لو كان وضع اللام للعلولية والترتب ومدخول لام الغرض وان كان معلولا من وجه وعلة من وجه لكن لم يقل أحد أن وضع اللام للعلولية بل اتفقوا على أن اللام للعلية ولان متعلق اللام على ما يقتضيه هذا التحقيق العلية مطلقا لا علية العلة الغائية للالتقاط اه وكتب أيضا ما نصه والجامع هو الحصول بعد طلب النفع ولا يخفى أنه أشهر في ترتب العلة الغائية عليه فاندفع ما قيل هذا غير واضح لاستدعاء التشبيه الجامع ولا يظهر فيما ذكره من التشبيه اه فنرى (قوله وبتبعيتها الخ) أي وجرت بتبعيتها (قوله كما مر في نطقت الحال) فكما أن استعارة نطقت تابعة لاستعارة النطق للدلالة كذلك استعارة اللام تابعة لاستعارة العلية والغرضية للعداوة والحزن اه سم (قوله حيث استعيرت لما يشبه العلية) كما استعير الاسد للرجل الشجاع والحاصل أنه ان قدر التشبيه في أمثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدر في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية والغرضية وما أشبه ذلك فالاستعارة تبعية اه مطول (قوله ومدار) أي دوران اه سم وكتب أيضا قوله ومدار قرينتها أي الشائع الكثير فنبه بلفظ المدار على أن القرينة تكون غير هذه الامور كقرينة الحال ولك أن تجعل القرينة النسبة الى الفاعل فيكون الفاعل مدار القرينة لا نفسها اه أطول (قوله في الاولين) انما قال في الاولين لما سيجيء من أن قرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة اه فنرى قال في الاطول ولانه لا تفاوت فيه بين قرينة وقرينة حتى يجعل البعض مدارا (قوله نحو نطقت الحال بكذا الخ) فان قلت حاصل القرينة في هذه الامثلة استحالة قيام المسند بالمسند اليه وتقدم ان ذلك من قرائن المجاز العقلي قلت لا يضر ذلك لان المقصود بالقرينة ما يصرف عن ارادة المعنى الحقيقي وهذه كذلك وان صلحت للمجاز العقلي اه سم (قوله جمع الحق الخ) هذا قول ابن المعتز في مدح أبيه حين خلع المقتدر لفساده من الخلافة ونصب أي المعتز وقام بالخلافة كما ينبغي اه أطول وابن المعتز هو عبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد (قوله السماحا) أي الجود وهو بفتح السين وكسرها كما في القاموس (قوله فان القتل الخ) ولا يخفى أن الفاعل أيضا قرينة في أحيا اذ لا يتأتى الاحياء الا من الله تعالى فجعل كل من القتل والاحياء مما القرينة فيه المفعول فقط مبني على الغفلة اه أطول وكتب أيضا ما نصه فليس قتل على معناه الاصلي بل بمعنى أزال وكذا أحيا ليس على معناه الاصلي بل بمعنى أثبت وأكثر وكذا نقريهم ليس على معناه الاصلي بل بمعنى نضربهم فالكل استعارة تبعية والجامع بين القتل والازالة هو الاعدام وبين الاحياء واكثار السماح هو الاظهار وبين القرى والطعن هو اتصال شيء من الخارج الى الباطن اه سم (قوله ونحو نقريهم الخ) نبه بهذا المثال الثاني على أن القرينة تدور على المفعول الثاني أيضا كذا في الاطول وأشار اليه في المطول وقبل هذا البيت

يجب أن يكون هو المشبه سواء كانت الاستعارة أصلية أو تبعية وعلى هذا الطريق المشبه أعني العداوة والحزن مذكور لا متروك بل تحقيق الاستعارة التبعية ههنا أنه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للمشبه به أعني ترتب علة الالتقاط الغائية عليه فجرت الاستعارة أولا في العلية والغرضية وبتبعيتها في اللام كما مر في نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية وصار متعلق معنى اللام هو العلية والغرضية لا المجرور وعلى ما ذكره المصنف سهو وفي هذا المقام زيادة تحقيق أوردها في الشرح (ومدار قرينتها) أي قرينة الاستعارة التبعية (في الاولين) أي الفعل وما يشتق منه (على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا) فان النطق الحقيقي لا يسند الى الحال (أو المفعول نحو جمع الحق لنا في امام * قتل البخل وأحيا السماحا) فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود (ونحو نقريهم لهذميات) تقدها * ما كان خاط عليهم كل زراد * اللهذم من الاسنة القاطع فاراد بلهذميات طعنات

لم تلق قوما هم شر لاخوتهم * منا عشية يجري بالدم الوادي

فضمير نقريهم للاخوة كما في الاطول وكتب أيضا قوله نقريهم لهذميات من القرى وهو الضيافة في القاموس قراه أضافه والظاهر أنه لا يتعدى الى المفعول الثاني بنفسه وان البيت على اسقاط الباء (قوله منسوبة الى الاسنة القاطعة) فهو من نسبة الشئ الى آلته (قوله والنسبة) أي على الثاني من نسبة الشئ الى نفسه للمبالغة (قوله كا جرى) لشديد الحمرة (قوله تبعية تهكمية) الظاهر عدم دخول هذين الوصفين في حيز القرينة اه سم وكأن عدم دلالته على أنها تهكمية لانه لا يمنع كونها تمليحية (قوله وانما قال ومدار قرينتها) أي ولم يقل وقرينتها وكأن معنى قوله ومدار قرينتها الاصل فيها والاكثر فلذا لم يقتض الانحصار اه سم (قوله باعتبار آخر) أي آخر خاص والا فالاقسام باعتبار آخر مطلقا لا تنحصر في الثلاثة فان لها أقساما باعتبار القرينة فانها اما حالية أو لفظية واما واضحة أو خفية اه أطول (قوله يلائم المستعار له أو المستعار منه) أي بحسب اللفظ أو المعنى اه سم (قوله أو تقترن الخ) أي بان يذكر ذلك الملائم مع الاستعارة التامة بذكر قرينتها اذ هي مما يلائم المستعار له في المصرحة والمستعار منه في المكنية فلو اعتبرت لم توجد مطلقة وقيل المقترنة بالقرينة اللفظية مجردة في المصرحة مرشحة في المكنية فتكون صورة المطلقة الاستعارة التي قرينتها حالية (قوله الاول مطلقة) هذا وقوله بعد والثاني مجردة والثالث مرشحة يشعر بان الثلاثة أخبار لمقدرات ثلاثة وهو بعيد ويمكن انه حل معنى والقريب ان الثلاثة خبر مبتدا محذوف أي هي مطلقة ومجردة ومرشحة وملاحظة العطف سابقة على الاخبار ليصح جعلها خبرا عن ضمير الاقسام الثلاثة كذا في الاطول بتلخيص ولعل الاقرب الابدال فتأمل (قوله ولا تفريع) قال السيرامي هو ذكر حكم ينبني على المستعار له أو منه اه أي وان لم يكن بصيغة تفريع وبذلك يندفع ما أورده الفنري هنا وان أجاب عنه تامل اه سم وعبارة الفنري واعلم ان السكاكي ذكر في لطائف يا أرض ابلعي الآية أن الخطاب في ماءك ترشيح وليس الخطاب وصفا ولا تفريع كلام واعتبار الوصف الضمني بالمخاطبية تعسف لا يصار اليه فكان تخصيص الصفة والتفريع بالذكر بناء على الاغلب لا الحصر فتأمل اه (قوله مما يلائم) بيان لكل من الصفة والتفريع اه سم (قوله التي هي معنى قائم بالغير) قال في الاطول الصفة المعنوية تحتمل ما قام بالغير وما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود اه (قوله لا النعت النحوي) والفرق بين ذاتيهما التباين لان النحوي من قبيل اللفظ والمعنوية من قبيل المعنى وبين دال المعنوية والنحوي أو بين المعنوية ومدلول النحوي عموم من وجه لتصادقهما في أعجبني هذا العالم وتفارقهما في العلم حسن فان حسن صفة معنوية لا نعت نحوي وفي مررت بهذا الرجل فان الرجل نعت نحوي لا صفة معنوية (قوله مجردة) لتجريدها عن بعض مبالغة لان ذكر ما يلائم المشبه أبعد دعوى الاتحاد التي هي مبنى كل استعارة وبها المبالغة (قوله بما يلائم المستعار له) ينبغي أن يقيد ما يلائم المستعار له بان يكون فيه تبعيد للكلام عن الاستعارة وتزييف لدعوى الاتحاد اذ ذكروا أن في التجريد كسر المبالغة في التشبيه فعلى هذا لا يكون في قوله

قامت تظللني ومن عجب * شمس تظللني من الشمس

تجريد من اسناد التظليل لان التعجب من التظليل أخرجه عن أن يوجب خللا في دعوى الاتحاد اذ لو لم يكن عين الشمس كيف يتعجب من تظليله اه أطول وكتب أيضا قوله بما يلائم المستعار له لم يقل بما يلائم المشبه ليشمل التجريد في الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف فيها لان كلامه في الاستعارة التي هي قسم من المجاز وكذا يقال في قوله بعد ومرشحة وهي ما قارن بما يلائم المستعار منه قال في الاطول وههنا نكتة لا بد من التنبيه عليها وهو أنه اذا اجتمع ملائمان للمستعار له فهل يتعين أحدهما للقرينة أو الاختيار الى السامع يجعل أيهما شاء قرينة والآخر تجريدا قال بعض الافاضل ما هو أقوى دلالة على الارادة للقرينة والآخر للتجريد ونحن نقول أيهما سبق في الدلالة على المراد قرينة والآخر تجريد كيف لا والقرينة ما نصبت للدلالة على المراد وبعد سبق أحد الامرين في الدلالة لا معنى لنصب اللاحق فعلى هذا كون الغمر تجريدا وسياق الكلام قرينة محل نظر والاوجه أن

منسوبة الى الاسنة القاطعة أو أراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كا جرى والقد القطع وزود الذرع وسردها نسجها فالمفعول الثاني أعني لهذميات قرينة على أن نقريهم استعارة (أو المجرور نحو قوله تعالى فبشرهم بعذاب أليم) فان ذكر العذاب قرينة على أن بشر استعارة تبعية تهكمية وانما قال ومدار قرينتها على كذا لان القرينة لا تنحصر فيما ذكر بل قد تكون حالية كقولك قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا (و) للاستعارة (باعتبار آخر) غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ (ثلاثة أقسام) لانها اما أن لا تقترن بشئ يلائم المستعار له أو المستعار منه أو تقترن بما يلائم المستعار له أو تقترن بما يلائم المستعار منه الاول (مطلقة وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفريع) أي تفريع كلام مما يلائم المستعار له أو المستعار منه نحو عندي أسد (والمراد بالصفة (المعنوية) التي هي معنى قائم بالغير (لا النعت) النحوي الذي هو أحد التوابع (و) الثاني (مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله غمر الرداء) أي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه

كلا من الملائمين المجتمعين ان صلح قرينة فقرينة ومع ذلك الاستعارة مجردة ولا تقابل بين المجردة ومتعددة القرينة بل كل متعددة القرينة مجردة اه (قوله ثم وصفه بالغمر الذى يناسب العطاء) لان الغمر الاحاطة بالشئ والتراكم عليه فهو يناسب العطاء دون الرداء لانه يوصف بالستر دون الغمر اذ لا تراكم فيه براسى اه سم وقال فى الاطول قد ذكر فى القاموس الغمر من الثياب السابغ والغمر المطلق الماء الكثير فالغمر المضاف الى الرداء بالترشيح أشبه على أنه لو حمل على الكثرة لاحتيج الى التجريد من الماء اه (قوله أى شارعا فى الضحك آخذا فيه) يعنى أنه قد يجاوز حد التبسم الى الضحك كذا فى الكشاف فالتبسم غير الضحك على ما فى الصحاح فتصحيح حالية ضاحكا بالتوسعة فى زمان التبسم كما مر أو يجعل الحال مقدرة وأما اذا كان التبسم من مراتب الضحك كما هو المفهوم من الاساس والمقدمة فالحال مؤكدة اه حفيد على المطول وقوله بالتوسعة الخ أى بان يجعل ممتدا حتى وقت الشروع فى الضحك بان يكون آخر التبسم أول الضحك فتحصل المقارنة بهذا الاعتبار هكذا يظهر فى مراده (قوله آخذا فيه) تفسير (قوله أى اذا تبسم الخ) يعنى اذا تبسم أخذوا أمواله وتملكوها لانه لا يمنعها أحدا حينئذ فكأنها تباح لهم بضحكه (قوله يقال غلق الخ) هذا من المجاز المشهور فى عرف اللغة وكان من أفاعيل الجاهلية أن الراهن اذا لم يوف ما عليه فى الوقت المشروط ملك المرتهن الرهن اه حفيد على المطول قال المصنف فى الايضاح وعليه أى على التجريد قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف وذكر فى بيانه ما تنقيحه أن الاذاقة تجريد للباس المستعار لشدائد الجوع والخوف بعلاقة العموم لجميع عموم اللباس ولهذا اختاره على طعم الجوع الذى هو أنسب بالاذاقة وانما كانت الاذاقة من ملائمات المستعار له مع أنه ليس الجوع والخوف من المطعومات لانه شاعت الاذاقة فى البلايا والشدائد وجرت مجرى الحقيقة فى اصابتها فيقولون ذاق فلان البؤس والضر وأذاقه العذاب شبه ما يدرك من أثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع واختار التجريد على الترشيح ولم يقل فكساها الله لباس الجوع والخوف لان الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان فى الاذاقة اشعار بشدة الاصابة ليست فى الكسوة هذا كلامه وقد داقق فى ذلك أثر الزمخشرى فقوله شبه ما يدرك من أثر الضر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع بيان لوجه تعارف الاذاقة والذوق فى اصابة الشدائد وما ينشأ منه هذا التعارف لا بيان أن فى الآية استعارتين احداهما تصريحية وهى أنه شبه ما غشى الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهى أنه شبه ما يدرك من أثر الضر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى أوقع عليه الاذاقة فتكون الاذاقة استعارة تخييلية لا تجريدا كما ظنه الشارح فنسب الى القوم والزمخشرى اعتبار تينك الاستعارتين فى الآية لان جعل الاذاقة قرينة للاستعارة بالكناية يقتضى ارادة حقيقتها وجعلها تجريدا يقتضى ارادة ما تعارفت فيه من اصابة الشدائد ولا يجتمعان وان قال بعض انه لا باس بارادة حقيقة الاذاقة لجعلها قرينة على الاستعارة بالكناية لا لاعتبارها فى نظم الكلام وارادة المعنى المتعارف فى نظم الكلام لانه خال عن التحصيل على أن ارادة حقيقة الاذاقة هنا يحتاج لقرينة فكيف يجعل قرينة على الاستعارة بالكناية اه أطول (قوله والثالث مرشحة) الترشيح تربية الولد باللبن قليلا قليلا حتى يقوى على المص ويقال أيضا ترشح للوزارة تربى وتأهل لها اه حفيد فالتقوية لازمة للترشيح فالمرشحة المقواة لان فيها تقوية ادعاء الاتحاد (قوله استعير الاشتراء للاستبدال) أى بقرينة أن الاشتراء الحقيقى لا يقع على الضلالة (قوله من الربح) أى المنفى (قوله وقد يجتمعان) الظاهر أنه ليس من الاجتماع الوصف الشامل لكل من المشبه والمشبه به اه سم وكتب أيضا قوله وقد يجتمعان نبه به على أن التقسيم اعتبارى أو على دفع ما يتوهم من التنافى بين التجريد والترشيح فان أحدهما يدعو الى الاتحاد والآخر الى التعدد ووجه اجتماعهما صرف دعوى الاتحاد الى المشبه المقترن بالصفة والتفريع والمشبه به حتى تستدعى الدعوى ثبوت الملائم للمشبه به أيضا اه أطول ثم قال وربما يوجه بان التجريد متابعة الواقع والترشيح متابعة الادعاء فلكل وجهة هو موليها وما قدمناه أعذب وأنسب اه (قوله هذا تجريد لانه وصف الخ) مبنى على أن قرينة الاستعارة

ثم وصفه بالغمر الذى يناسب العطاء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام أعنى قوله (اذا تبسم ضاحكا) *أى شارعا فى الضحك آخذا فيه وتمامه *غلقت لضحكته رقاب المال* أى اذا تبسم غلقت رقاب أمواله فى أيدى السائلين يقال غلق الرهن فى يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه (و) الثالث (مرشحة وهى ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو قوله تعالى أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم) استعير الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة (وقد يجتمعان) أى التجريد والترشيح (كقوله لدى أسد شاكى السلاح) هذا تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار له أعنى الرجل الشجاع (مقذف* له لبد أظفاره لم تقلم)

هذا ترشيح لان هـذا الوصف مما يلائم المستعار منه أعنى الاسـد الحقيقى واللبد جمع اللبدة وهى ما تلبد من شعر الاسـد عـلى منكبيه والتقليم مبالغـة القلم وهو القطع (والترشيح أبلغ) من الاطلاق والتجـريد ومن جمـع التجريد والترشيح (لاشتماله عـلى تحقيق المبالغـة) فى التشبيه لان فى الاستعارة مبالغة فى التشبيه فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية (ومبناه) أى مبنى الترشيح (عـلى تناسى التشـبيه) وادعاء ان المستعار له نفس المستعار منه لا شئ شبيه به (حـتى انه يبنى عـلى علو القـدر) الذى يسـتعار له علو المـكان (ما يبـنى على علو المـكان كقوله

ويصعد حتى لظن الجهول * بان له حاجـة فى السماء)

استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء فى مدارج الـكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المـكان والارتقاء الى السماء من ظن الجهول أن له حاجة فى السماء وفى لفظ الجهول زيادة مبالغة فى المدح لما فيه من الاشارة الى أن هذا انما يظنـه الجهـول وأما العاقل فيعرف أن لا حاجة له فى السمـاء لاتصافـه بسـائر الـكمالات وهـذا المعنى مما خفى على بعضهم فتوهم أن فى البيت تقصيرا فى وصف علوه حيث أثبت هذا الظن للـكامل الجهل بمعـرفة الاشياء (ونحوه) أى مثـل البناء على عـلو القـدر ما يبنى على عـلو المـكان لتناسى التشبيه (ما مر من التعجب) فى قوله

قامت تظللنى ومن عجب * شمس تظللنى من الشمس

(والنهـى عنـه) أى عن التعجب فى قوله

لا تعجبوا من بلا غلالته * قد زر أزراره على القمر

اذ لو لم يقصد تناسى التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهـى عنه جهة على ما سبق ثم أشار الى زيادة تقرير لهذا الـكلام فقال (واذا جاز البناء على الفرع) أى المشبه به (مع الاعتراف بالاصل) أى المشبه وذلك لان الاصل فى التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة أنه أقوى وأعرف الا أن المشبه هو الاصـل من جهة أن الغرض يعود اليه وأنه المقصود من الـكلام بالنفى والاثبات

حالية أو فى البيت السابق والافشاكى السلاح قرينة للاستعارة لا تجريد اهـ فنرى (قوله هـذا ترشيح) المشـار اليه هو ما بعـده مقذف أما هو فلا ترشيح ولا تجريد لانه يصلح للاتصاف به كل من المشبه والمشبه به هذا ان فسر بكثير اللحم ضخم الجسم فان فسر بمن رمى به كثـيرا فى الحروب والوقائع كان تجريدا على الظاهر ثم كون أظفاره لم تقلم ترشيحا مبنى على أن المراد أنه ليس من عادة جنسه وشأنه التقليم والا فقد يوجد فى بعض افـراد الانسان ذلك أيضا قال فى الاطول ولو أريد بعـدم تقليـم الظفر سلب الضعف على ما فى شروح الـكشاف من أنه يقال فلان مقلوم الاظفار ضعيف فهو مما لا اختصاص له بشئ من الاسد والرجل القوى الشجاع الا أنه يقال الوصف بعـدم الضعف أخص بالاسـد اهـ (قوله والـترشيح أبلغ) أى أعظم بلوغا ووصولا الى المقصود من الاتحاد وكتب أيضا قوله والترشيح أبلغ ويليه الاطلاق وجمـع التجـريد والترشيح فى مرتبة الاطلاق لتساقطهما بالتعارض ما لم يغلب جانب أحـدهما فيكون الحـكم له (قوله عـلى تناسى التشبيه) أى اظهار نسيانه ومعاملته معاملة المنسى وكتب أيضا قوله عـلى تناسى التشبيه أى على شـدة تناسيه والا فاصل الاستعارة مبنى على تناسيه أيضا (قوله وادعاء الخ) تفسـيرى للتناسى اهـ سم (قوله نفس المستعار منه) أى من افراده (قوله حتى انه) تفريعية (قوله يبنى على علو القـدر) أى يجـرى وصيغة المضارع لحـكاية الحال الماضية اهـ أطول (قوله حتى لظن) قال الحفيد باللام وصـيغة المـاضى هو الرواية واللام لام الابتـداء على ما يفهم من شروح المفتاح لـكن دخول تلك اللام عـلى المـاضى المتصرف بدون قـد مما لا يجوزه الجمهور ويمكن أن تجعل اللام فى جواب قسم محذوف مع قد اهـ وقال الفنرى اللام فى لظن لام الابتـداء أدخلت عـلى المـاضى بتقدير قد ويروى بظن اهـ (قوله ثم بنى عليـه ما يبنى الخ) قال المصنف وتبعه الشارح فى مطوله فلولا أن قصده أن يتناسى التشبيه ويصر على انـكاره فيجعلـه صاعدا الى السمـاء من حيث المسافة المـكانية لما كان لهذا الـكلام وجـه وفيـه نظر اذ لو توقف الترشيح عـلى تناسى التشبيه لما صح مع التصريح بالتشـبيه فاذا صح البناء عـلى المشـبه به مع التصريح بالتشبيه فلا يتم أنه لولا تناسى التشبيه لما كان لهـذا الـكلام وجه اهـ اطول (قوله انما يظنه الجهـول) لانه الذى لا كمال عقل له (قوله لاتصافه بسائر الـكمالات) أى مما يمكن للبشر فلا يحتاج الى شئ فلا حاجـة له فى السماء (قوله فتوهم أن فى البيت تقصيرا الخ) كأن حاصـل هـذا التوهم أن المقصود الاشارة بمزيد صعوده الى المشار اليه بالغاية المذكورة أعنى قوله حتى الخ الى علو قدره فاذا كان مزيد الصعود المشار اليه بالغاية المذكورة انما هو فى ظن كامل الجهـل بمعرفة الاشياء فلا ثبوت له فلا كبير مدح بذلك وكان حاصل رد هـذا التوهم أن مزيد الصعود مجزوم به وانما الذى يتعلق به ظن الجهـول أن له حاجـة فى السماء والعاقل يعرف انه لا حاجـة له لاتصافه بكل كمال اهـ سم (قوله ما يبنى) معـمول البناء اهـ سم (قوله تظللنى) ينبـغى انه تجـريد لملاءمتـه المستعار له وكذا ما قبـل لفظ القـمر فى المثال الآتى اهـ سم (قوله جهـة) أى وجـه اهـ سم (قوله عـلى ما سبق) الا أن مذهب التعجب عـلى عكس مذهب النهـى عنـه فان مذهب التعجب اثبات وصـف يمتنع ثبوته للمستعار منـه ومـذهب النهـى عنـه اثبات خاصـة من خواص المستعار منه اهـ مطول (قوله لهـذا الـكلام) أى لما تضمنه هـذا الـكلام من صحة البناء على تناسى التشبيه تأمل اهـ سم (قوله واذا جاز البناء الخ) حاصل ذلك أنه اذا جاز البناء على الفرع أعنى المشـبه به فى التشبيه ففى الاستعارة أولى وأقرب لانه وجود المشبه الذى هو الاصـل كأنه ينافى ذلك البناء فاذا جاز البناء مع وجود منافيـه فالبناء مع عدمه أولى وأقرب اهـ سم (قوله من جهـة أن الغرض الخ) أى من التشبيه كبيان الامـكان والحـال وغيرهما مما سـبق فى باب التشبيه اهـ سم

(قوله كما فى قوله هى الشمس الخ) فان قلت الاستشهاد على ماذكره بهذا البيت لا يصح لجواز أن يحمل الضمير المنفصل أعنى هى على ضمير القصة قلت قوله * فعز الفؤاد عزاء جميلا * يدل على أن الضمير راجع الى الحبيبة وأيضا اشترط ضمير القصة أن يكون ما بعده من النسب المشكوكة فى الجملة حتى يفيد التأكيد وكون الشمس الحقيقية فى السماء جلى لكل أحد اه فنرى وقوله على ضمير القصة أى فيكون الكلام اخبارا عن حال الشمس الحقيقية ويجاب أيضا بان الغرض التمثيل وهو يكفى فيه الاحتمال وكتب أيضا ما نصه قال فى الاطول ولا يخفى أن فى قولنا هى الشمس دعوى الاتحاد ومع دعوى الاتحاد لا اعتراف بالاصل نعم فى الاستعارة استغناء عن دعوى الاتحاد لجعله أمرا مقررا فينبغى ان يقال واذا جاز البناء على الفرع مع جحد الاصل فمع تقرره أولى اه (قوله ان جوزنا تقديم الظرف على المصدر) وهو الحق كما تقدم فى الخطبة (قوله فمع جحده) متعلق بالبناء المقدر الذى يشير اليه الشارح وكتب أيضا قوله فمع جحده اى جحد الاصل الخ فان قيل معنى البناء على الفرع ذكر ما يخصه وذلك ظاهر فى صورة التشبيه بخلاف الاستعارة فان المراد من اللفظ المستعار الاصل أى المشبه فاثبات خاصة المشبه به للمشبه غير ظاهر قلنا المستعار فى صورة الاستعارة اللفظ المقيد بالخاصة مع ادعاء أن الاصل أى المشبه عين المشبه به فلا يرد عليه أنه ينافى ما سبق من أنه يبنى على علو القدر ما يبنى على علو المكان كذا فى الحفيد وحاصل السؤال أن ذكر ما يخص الفرع أى المشبه به فرع عن ذكره وهو غير مذكور فى صورة الاستعارة وحاصل الجواب منع ذلك وأنه يتصور بدون ذكره بان يستعار مجموع لفظ المستعار منه مع تقييده بخاصة وقوله مع ادعاء ان الاصل الخ دفع لما يقال اذا كان المستعار اللفظ المقيد فلا معنى للبناء المذكور لانه انما يناسب المستعار منه والكلام خلو عنه اه سم (قوله أى جحد الاصل) وهو المشبه (قوله وجعل الكلام خلوا عنه) لانه تنوسى التشبيه وادعى دخول المشبه فى جنس المشبه به وأنه فرد منه (قوله وقد وقع الخ) فيه (أنه ينافى ما سبق من انه لو لم يقصد تناسى التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهى عنه جهة اللهم الا أن يقال المراد التناسى فى نفس الترشيح الواقع بعد تمام الاستعارة أو التشبيه اه حفيد وكتب أيضا قوله وقد وقع الخ هذا أيضا مما يقرر ذلك الكلام المتقدم لان فيه البناء على الفرع مع الاعتراف بالاصل لذكر أداة التشبيه المانع من تناسى التشبيه اه سم (قوله وأما المجاز المركب) مقابل قوله السابق أما المفرد (قوله فهو اللفظ) أى المركب كذا فى الايضاح فكانه اشارة الى أن المراد باللفظ المركب وترك التقييد اعتمادا على ان تقييد المعرف بالتركيب يفيده نخرج المجاز المفرد بوضوح قيد التركيب اه أطول (قوله فيما شبه بمعناه الاصلى) بهذا تم تعريف المجاز المركب الا أنه أراد التنبيه على ان التشبيه الذى ينبنى عليه المجاز المركب لا يكون الا تمثيليا وتوضيح انه لا يكون تشبيه صورة منتزعة من متعدد بمثلها الا فى وجه منتزع من متعدد كما اتفقت كلمتهم عليه وان نبهناك على أنه لا يتم فتذكر فزاد قوله تشبيه التمثيل ولم يحترز به عن الاستعارة المفردة فيغنى عن اعتبار التركيب فى التعريف لانه قد سبق منه أن طرف التمثيل قد يكون مفردا وهذا يقتضى صحة بناء الاستعارة المفردة على التمثيل فاخراج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا يصلح للتعويل وزعم السيد السند أن طرف التمثيل لا يصح أن يكون مفردا وما اشتهر فى كلامهم كلام ظاهرى مبنى على التسامح فكلما يذكر الطرف مفردا فمعه ألفاظ مقدرة ينساق الذهن اليها فلما لم يذكر الا مفردا قيل ان الطرف مفرد مسامحة والشارح المحقق وان لم يوافقه فى هذا فى بحث التمثيل الا انه جعل قوله تشبيه التمثيل للاحتراز عن المجاز المفرد اه أطول (قوله بمعناه الاصلى) أى بالمعنى الخ مثله فى الاطول ثم قال بقى أن كون الصورة المنتزعة معنى مطابقيا للمستعار منه غير ظاهر اه (قوله بالمطابقة) يقتضى أن دلالة اللفظ على المعنى المجازى ليس بالمطابقة وهو خلاف ما صرح به الشارح فى شرح الشمسية وغيره كما مر ذلك مبسوطا فى أول فن البيان فراجعه وأجيب بان مراده المطابقة التى لا يحتاج معها الى توسط قرينة وهذا انما يكون فى الحقيقة (قوله منتزعا الخ) فيه أنه يفيد أن عنقود الملاحية لو استعير للثريا لم يكن من المجاز المفرد لان وجهه منتزع من متعدد ولا قائل به ففى تعريف المجاز المركب تسامح الا أن يقال يخرج نحو ما ذكر بقوله كما يقال الخ فكانه قال بشرط أن يكون كهذا المثال بان لا يكون مفردا وان كان خلاف الظاهر (قوله

(كما فى قوله هى الشمس مسكنها فى السماء * فعز) أمر من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر (الفؤاد عزاء جميلا * فلن تستطيع) أنت (اليها) أى الى الشمس (الصعود * وان تستطيع) الشمس (اليك النزولا *) العامل فى اليها واليك هو المصدر بعدهما ان جوزنا تقديم الظرف على المصدر والا فمحذوف يفسره الظاهر فقوله هى الشمس تشبيه الاستعارة وفى التشبيه اعتراف بالمشبه ومع ذلك فقد بنى الكلام على المشبه به أعنى الشمس وهو واضح فقوله اذا جاز البناء شرط جوابه قوله (فمع جحده) أى جحد الاصل كما فى الاستعارة البناء على الفرع (أولى) بالجواز لانه قد طوى فيه ذكر المشبه أصلا وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث الى المشبه به وقد وقع فى بعض أشعار العجم النهى عن التعجب مع التصريح باداة التشبيه وحاصله لا تعجبوا من قصر ذوائبه فانها كالليل ووجهه كالربيع والليل فى الربيع مائل الى القصر وفى هذا المعنى من الغرابة والملاحة بحيث لا يخفى (وأما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى) أى بالمعنى الذى يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة (تشبيه التمثيل) وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد

واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد للمبالغة في التشبيه (كما يقال للمتردد في أمر إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى) شبه صورة تردده في ذلك الامر بصورة تردد من قام ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر أخرى فاستعمل في الصورة الاولى الكلام الدال بالمطابقة على الصورة الثانية ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام أخرى منتزع من عدة أمور كما ترى (وهذا) المجاز المركب (يسمى التمثيل) لكون وجهه منتزعا من متعدد (على سبيل الاستعارة) لانه قد ذكر فيه المشبه به وأريد المشبه كما هو شأن الاستعارة (وقد يسمى التمثيل مطلقا) من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بأنه يقال له تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلي وفي تخصيص المجاز المركب بالاستعارة نظر لانه

واحترز بهذا الخ) يعني كما احترز بقوله فيما شبه عن المجاز المفرد المرسل اه سم (قوله للمبالغة متعلق بالمستعمل وكتب أيضا قوله للمبالغة في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله أن يشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعى أن الصورة المشبهة من جنس المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها اه مطول (قوله اني أراك الخ) بيان لكلمة ما وليس مقول القول فافهم والمشهور أراك على صيغة المعروف والمجهول أيضا مساغ وهو حينئذ بمعنى الظن ولكل منهما مقام اه (قوله تقدم رجلا) أي مرة وقوله وتؤخر أخرى أي تؤخرها أي تلك الرجل مرة أخرى فحذف من الاول مرة ومن الثاني المفعول وموصوف أخرى اه سم وكتب أيضا قوله اني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى قال الشارح في شرح المفتاح ينبغي أن يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذي يقدم رجلا لا يؤخر أخرى بل تلك الرجل الاولى نعم يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف وفيه بحث أما أولا فلان المراد بالقدام قدام الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابلته خلفه أيضا ومن البين ان هذا ليس هيئة المتردد وأما ثانيا فلان اعتبار التقديم في الخطوة لا يخلو عن تكلف وتجوز لان الخطوة انما تحصل بتقديم الرجل لا انها حاصلة مقررة تقدم تارة وتؤخر أخرى وأما ثالثا فلان المتبادر من المثل اتحاد متعلق التقديم والتأخير كما لا يخفى على ذي انصاف وعلى ما ذكره الشارح لا يكونان واقعين على شئ واحد فالوجه أن يقال أخرى صفة تارة والمعنى تقدم رجلا تارة وتؤخرها تارة أخرى فيتحد متعلق التقديم والتاخير اه فنري وقوله ليس هيئة المتردد أي لان تأخيره الخطوة المقدمة الى موضع ابتدأ منه الاولى لا الى خلف المتردد وفي الحفيد على المطول بعد نقله ما للشارح في شرح المفتاح ما نصه وحاصله أنه اذا ذهب المتردد خطا خطوة الى قدامه وخطوة الى خلفه فان الموضع الاول خلف له بالنظر الى قدامه وخطوة الى خلفه فان الموضع الاول خلف له بالنظر الى الحالة التي عندها الخطوة الاولى ولا شك أنه اذا كان التقديم والتاخير في رجل واحدة فهما بالحقيقة متعلقان بامر واحد فلا يرد أن معنى المثل تعلق التقديم والتاخير بامر واحد وهو انه لا يتحرك المتردد من قدام وخلف مقابله اه قال في الاطول وتبع السيد السند في التكليف فقال المراد الرجل الاخرى الرجل التي قدمها جعلها رجلا أخرى لانها من حيث انها أخرت مغايرة لها من حيث انها قدمت اه (قوله في الصورة الاولى) أي العقلية (قوله على الصورة الثانية) أي الحسية (قوله لكون وجهه الخ) يفيد أنه لا بد من ذلك في التمثيل اه سم (قوله المشبه به) أي لفظه (قوله وقد يسمى) أي المجاز المركب (قوله ويمتاز عن التشبيه) أي التمثيلي كتشبيه الثريا بعنقود الملاحية وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وغير ذلك مما مر واضحا (قوله بانه يقال له) أي للتشبيه تشبيه تمثيل فلا يطلق عليه اسم التمثيل مطلقا بل مقيدا (قوله وفي تخصيص المجاز المركب) أي المستفاد من تعريف الطرفين باللام قال في الاطول اعترض الشارح على تعريف المجاز المركب بانه غير جامع لخروج مجازات مركبة ليست علاقتها المشابهة كالاخبار المستعملة في الدعاء أو التحسر أو التحزن أو نحو ذلك ولا يبعد أن يقال ما سوى الاستعارة التمثيلية من المجازات المركبة مجازات بالعرض والمجازات بالاصالة أجزاؤها الداخلة في المجاز المفرد (٢) فعد اللفظ الذي صار مجازا للتجوز في جزئه قسما على حدة من المجاز لكان جاني أسد وقوله تعالى وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله وأمثالهما مجازات مركبة ولم يقل به أحد بخلاف الاستعارة التمثيلية فانها من حيث انها استعارة تمثيلية لا تجوز في شئ من أجزائها بل المجموع نقل الى غير معناه من غير تصرف في شئ من أجزائه فالمجاز المركب اللفظ المستعمل من حيث المجموع فيما شبه بمعناه الاصلي ولا شئ مما ليس علاقته المشابهة كذلك بقي أن قولنا حفظت التوراة لمن حفظها استعمل في لازم معناه من حيث المجموع وليس باستعارة الا أن يتكلف ويقال حفظت التوراة لم يستعمل في لازم معناه بل أفيد اللازم على سبيل التعريض وفيه بحث فتامل ثم انه يشكل استعارة المركب المشتمل على النسبة وهي غير مستقلة لانه ينبغي أن لا تجري فيه الاستعارة بالاصالة كما في الحرف فهل هي كالاستعارة التبعية أولا وبعد كونها تبعية اعتبرت الاستعارة أولا في أي شئ اه وقوله

أجزاؤها الداخلة فى المجاز المفرد جعل من الاجزاء هيئة المركب الخبرى أو الانشائى لكن دخولها فى المجاز المفرد المفسر بالكلمة محل بحث الا أن يتجوز فى الكلمة المأخوذة فى تعريفه وتجعل شاملة للهيئة وحاصل الجواب أن التجوز أصالة فى الهيئة والتجوز فى المركب سار اليه من التجوز فى هيئته وقوله من غير تصرف فى شئ من الاجزاء أى بل هى باقية على ما كانت عليه قبل هذا النقل من كونها حقائق أو مجازات أو مختلفات وقوله وفيه بحث اى لان ظاهر كلام القوم ومنهم المصنف أنها مستعملة فى اللازم على أنه يؤدى الى الغاء اللفظ وكونه غير مستعمل فى شئ لانه لم يستعمل فى الموضوع له ولا فى غيره حينئذ اه كذا كتب قدس سره بهامش الاطول وقد يمنع عدم استعمال اللفظ فى الموضوع له فتدبر وقوله فهل هى كالاستعارة التبعية أولا الخ ذكر فى شرحه على الرسالة السمرقندية أن التمثيلية تبعية وأنها تابعة لاعتبار التشبيه فى مضمون الجملة أو فى الهيئة المنتزعة فراجعه مع حواشيه (قوله لانه كما أن المفردات الخ) حاصله أن ما ثبت للفرد القياس أن يثبت لقسيمه المركب لان المفردات موضوعة شخصا والمركبات موضوعة نوعا فاذا نقل كل عما وضع له فان كان لعلاقة المشابهة فاستعارة والا فمجاز مرسل بلا فرق بينهما (قوله فالمركبات موضوعة بحسب النوع) مثلا هيئة التركيب فى نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات اه مطول (قوله والا فغير استعارة) بل مجاز مرسل اه سم (قوله كالجمل الخبرية الخ) كقوله

هواى مع الركب اليمانين مصعد * جنيب وجثمانى بمكة موثق

فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر اه مطول قال الحفيد فى حواشيه على المطول قوله كقوله هواى الخ وجه الاستدلال أن البيت مستعمل قطعا فى غير الموضوع له بلا علاقة المشابهة ولا مانع من أن تعتبر القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له تبعا ليصير مجازا مرسلا ولا وجه لان يدعى التزام البليغ أن لا تعتبر القرينة المانعة ليكون كناية قطعا فحصر المجاز المركب فى الاستعارة غير صحيح فلا يرد أنه يجوز أن يكون البيت كناية فلا يتم الاستدلال ولا يجاب بان البيت مثال لا شاهد اذ ادعاء نص من الواضع على مجازية كلام خروج عن الانصاف وكل تركيب يجعل شاهدا يحتمل الكناية اه ببعض تغيير وكتب أيضا ما نصه لعل العلاقة فى استعمال الخبر فى معنى انشائى الاطلاق والتقييد بمرتبتين بأن ينقل من الافادة الاخبارية الى مطلق الافادة ثم منها الى الافادة الانشائية (قوله كذلك) متعلق باستعماله اه سم ويظهر أنه لا فائدة له لرجوع ضمير استعماله الى المجاز المركب وقد جعله المصنف كالقوم نفس الاستعارة التمثيلية ثم رأيت فى الاطول ما ملخصه فسر الشارح كذلك بكونه على سبيل الاستعارة وجعله احترازا عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه أو فى معناه الاصلى ويرد عليه أن شيوع الاستعمال على سبيل التشبيه أو فى المعنى الاصلى غير داخل فى فشو المجاز المركب حتى يحترز عنه بقوله كذلك فالوجه أن المراد به عدم التغيير أى متى فشا كذلك من غير تغيير تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا ولم يعدل عن هيئته فى المورد لاجل المضرب وحينئذ يكون أشد اتصالا بما بعده اه (قوله فلو غير الخ) فان قلت هذا يشكل بما اذا وقع التغيير بذكر لفظ بدل لفظ آخر مرادف له قلت المراد هنا على ما فهم من شرح المفتاح تغيير صفة اللفظ من التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع ويدل على ذلك أنه لا دخل لكون المثل استعارة فى امتناع ما ذكره السائل بل هو باعتبار أنه لا يكون غير اللفظ الذى صار متداولا بينهم اه حفيد على المطول (قوله ولهذا) أى لكونها لا تغير اه سم (قوله الى مضاربها) جمع مضرب وهو الموضع الذى يضرب فيه المثل ويستعمل فيه لفظ المثل وهو المستعار له اه سم (قوله الى مواردها) وهى الامور المشبه بها اه سم (قوله كما يقال للرجل الخ) قال فى الاطول ومما ينبغى أن لا يلتبس عليك الفرق بين المثل والاشارة الى المثل كما فى ضيعت اللبن على لفظ المتكلم فانه مأخوذ من المثل واشارة اليه فلا ينتقض به الحكم بعدم تغيير الامثال اه (قوله بالصيف ضيعت اللبن) الباء بمعنى فى كما فى قولك جلست بالمسجد قال الميدانى ويروى فى الصيف مكان بالصيف فكل من الباء وفى مقبول رواية ودراية اه فنرى وفى الحفيد أنه ذكر فى الصحاح المثل بدون الباء وجعل الصيف منصوبا على الظرفية اه فتلخص أن فى المثل ثلاث روايات (قوله لانه فى الاصل لامرأة) هى دسوس بنت لقيط كانت تحت شيخ موسر فسألته الطلاق فطلقها فتزوجت شابا فقيرا

كما أن المفردات موضوعة بحسب الشخص فالمركبات موضوعة بحسب النوع فاذا استعمل المركب فى غير ما وضع له فلا بد من أن يكون ذلك لعلاقة فان كانت هى المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة وهو كثير فى الكلام كالجمل الخبرية التى لم تستعمل فى الاخبار (ومتى فشا استعماله) أى المجاز المركب (كذلك) أى على سبيل الاستعارة (يسمى مثلا ولهذا) أى ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة (لا تغير الامثال) لان الاستعارة يجب أن تكون لفظ المشبه به المستعمل فى المشبه فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا ولهذا لا يلتفت فى الامثال الى مضاربها تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مواردها كما يقال للرجل بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لانه فى الاصل لامرأة

﴿فصل﴾ في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية ولما كانتا عند المصنف أمرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز أوردهما فصلا على حدة ليستوفي المعاني التي يطلق عليها لفظ الاستعارة فقال (قد يضمر التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء من أركانه سوى المشبه) وأما وجوب ذكر المشبه به فانما هو في التشبيه المصطلح وقد عرفت أنه غير الاستعارة بالكناية (ويدل عليه) أي على ذلك التشبيه المضمر في النفس (بان يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به) من غير أن يكون هناك أمر متحقق حسا أو عقلا يطلق عليه اسم ذلك الامر (فيسمى التشبيه) المضمر في النفس (استعارة بالكناية أو مكنيا عنها) أما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه وأما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة (و) يسمى (اثبات ذلك الامر) المختص بالمشبه به (للمشبه استعارة تخييلية) لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يخص المشبه به وبه يكون كمال المشبه به وقوامه في وجه الشبه لتخيل أن المشبه من جنس المشبه به (كما في قول الهذلي وإذا المنية أنشبت) أي علقت (أظفارها* ألفيت كل تميمة لا تنفع) التميمة الخرزة التي تجعل معاذة أي اذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل (شبه) الهذلي في نفسه (المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار) ولا رقة لمرحوم ولا بقيا على ذي فضيلة (فاثبت لها) أي للمنية (الاظفار التي لا يكمل ذلك) الاغتيال (فيه) أي في السبع (بدونها) تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار لها استعارة تخييلية (وكما في قول الآخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا* فلسان حالي بالشكاية أنطق شبه الحال بانسان

فلما شتوا أرسلت الى الشيخ تستقيه لبنا فقال ذلك المثل فلما رجع الرسول وأخبرها بما قال الشيخ ضربت يدها على منكب زوجها فقالت هذا ومذقه خير منك ومن لبنك الكثير يعني أن هذا الشاب الجميل مع اللبن القليل المذوق أي الممزوج بالماء خير منك ومن لبنك الكثير وانما خص به الصيف لان سؤالها الطلاق كان في الصيف اه فنري مع بعض حذف

﴿فصل في بيان الاستعارة بالكناية﴾

أي على مذهب المصنف (قوله معنويين) أي ليسا من اللفظ (قوله غير داخلين في تعريف المجاز) لانه من عوارض الالفاظ (قوله ليستوفي المعاني) هذا الدليل لا ينتج كون المورد فصلا على حدة اللهم الا أن يقال انه دليل الايراد لا لهذا القيد اه سم (قوله التي يطلق عليها لفظ الاستعارة) أي على طريق الاشتراك اللفظي (قوله فلا يصرح بشيء من أركانه سوى المشبه) يشمل زيد في جواب من يشبه الاسد فاخرجه بقوله ويدل عليه الخ اه أطول (قوله وأما وجوب الخ) جواب ما يقال هذا ينافي ما مر في التشبيه من وجوب ذكر المشبه به (قوله ذكر المشبه به) أي باقيا على معناه الحقيقي فلا يرد وجوب ذكره في التصريحية لان لفظ المشبه به غير مستعمل في معناه الحقيقي كذا قيل وهو انما يحتاج اليه اذا كان المراد ذكر لفظ المشبه به فان أريد ذكر نفس المشبه به فلا اذ المذكور في التصريحية المشبه وان كان بلفظ المشبه به (قوله وقد عرفت) أي من تعريفه حيث قال والمراد هنا ما لم يكن على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد اه سم (قوله بان يثبت الخ) أي لانه من البين أي اثبات خاصة الشيء لغيره يدل على أنه ألحق به ونزل منزلته (قوله أمر مختص) الاختصاص بالاضافة الى المشبه اه حفيد فالمراد باختصاصه بالمشبه به أن لا يعم المشبه (قوله من غير أن يكون هناك أمر متحقق) أي للمشبه كما في أظفار المنية نشبت بفلان فانه ليس للمنية أظفار محققة حسا أو عقلا يطلق عليها لفظ الاظفار اه سم وكتب أيضا ما نصه احترازا عن الاستعارة التحقيقية اه سم أي على ما جوزه صاحب الكشاف في قرينة المكنية (قوله أو مكنيا عنها) أي أو استعارة مكنيا عنها اه أطول (قوله ولوازمه) تفسيري (قوله فمجرد تسمية) فيه أن التسمية مجموع استعارة بالكناية أو استعارة مكني عنها لا استعارة فقط ويجاب بأنه أطلق التسمية على جزئها فكأنه قال فمجرد ضم جزء في التسمية بلا مناسبة (قوله خالية عن المناسبة) قد توجه بأن التسمية بالاستعارة لشبه ذلك الاثبات بالاستعارة في ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به أفاده الفنري ووجهها في الاطول بأنه استعير للدلالة عليه ذكر لازم المشبه به وما هو حقه تلك الدلالة أداة التشبيه اه (قوله قد استعير) بالمعنى اللغوي (قوله ذلك الامر) أي اثبات وذلك الامر (قوله وبه يكون كمال المشبه به) كما في المثال الاول الآتي وقوله أو قوامه كما في المثال الثاني الآتي وقوام الشيء ما يقوم به ذلك الشيء كاجزائه (قوله وإذا المنية) من منى الشيء أي قدر سمي الموت بها لانه مقدر اه فنري (قوله ألفيت) أي وجدت (قوله تجعل معاذة) المعاذة والتعويذ والعوذة كلها بمعنى وهي شيء يعلق على عنق الصبيان صونا لهم عن العين أو الجن على زعمهم اه فنري وفي حاشية السيرامي على المطول قيل لا يجوز تعليق التمائم لدفع العين كما توهمها العرب وأما تعليق ما كتب فيه القرآن أو اسم من أسمائه تعالى فلا بأس به اه (قوله في اغتيال) أي اهلاك (قوله والغلبة) تفسير للقهر اه أطول (قوله ولا بقيا على ذي فضيلة) أي لا رحمة وشفقة اسم من أبقيت على فلان اذا رحمته اه حفيد (قوله بشكر) متعلق بقوله مفصحا اه سم (قوله فلسان حالي بالشكاية أنطق) يعني ضرك أكثر من برك ويحتمل شكاية لسان الحال عن الناطق بشكر البر حيث يعجز عن أداء حقه ففيه التوجيه فافهم فانه البديع النبيه ولا يذهب عليك أن البيت انما يكون من باب الاستعارة بالكناية لو لم يكن لسان حالي من قبيل لجين الماء اه أطول (قوله

بانسان متكلم فى الدلالة على المقصود) وهو استعارة بالكناية (فاثبت لها) أى الحال (اللسان الذى به قوامها) أى قوام الدلالة (فيه)
أى فى الانسان المتكلم وهذا الاثبات استعارة تخييلية فعلى هذا كل من لفظى الأظفار والمنية حقيقة مستعملة فى

معناها الموضوع له وليس فى الكلام مجاز لغوى والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية فعلان من أفعال المتكلم متلازمان اذ التخييلية يجب أن تكون قرينة للمكنية البتة والمكنية يجب أن تكون قرينتها التخييلية البتة فمثل قولنا أظفار المنية المشبهة بالسبع أهلكت فلانا يكون ترشيحا للتشبيه كما أن أطولكن فى قوله صلى الله عليه وسلم أسرعكن لحوقا بى أطولكن يدا أى نعمة ترشيح للمجاز هذا ولكن تفسير الاستعارة بالكناية بما ذكره المصنف شئ لا مستند له فى كلام السلف ولا هو مبنى على مناسبة لغوية ومعناها المأخوذ من كلام السلف هو أن لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا أظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع الا انا لم نصرح بذكر المستعار أعنى السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه وهو الاظفار لينتقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية قال صاحب الكشاف ان من أسرار البلاغة ولطائفها
أن يسكتوا عن ذكر الشئ المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شئ من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس أقرانه ففيه تنبيه
على أن الشجاع أسد هذا كلامه وهو صريح فى أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه وسيجىء الكلام على

بانسان متكلم) قد يقال مثله فى المثال الاول بان يعتبر تشبيه المنية بسبع مغتال بالاظفار فيكون المثال الاول أيضا مما الامر المخيل به فيه مقوما لا مكملا الا انه تكلف كذا فى الاطول (قوله أى قوام الدلالة) لانه لو لم يكن للانسان لسان لم تحصل الدلالة على المقصود اه سم (قوله أى فى الانسان المتكلم) اشارة الى أن كونه قواما للدلالة انما هو فى المتكلم لا مطلق الانسان لانه قد تحصل الدلالة بالاشارة وفيه أن الدلالة بالاشارة تكون فى المتكلم الا أن يقال المراد الدلالة الكاملة أو التى هى الاصل بالنسبة للمتكلم أو المراد أنه شبه بانسان متكلم من حيث انه متكلم وقوام الدلالة فى الانسان المتكلم من حيث انه متكلم انما هو باللسان ولعل هذا أوجه اه سم (قوله فعلى هذا) أى ما ذكره المصنف من تعريفى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية (قوله وليس فى الكلام مجاز لغوى) بل عقلى وهو اثبات ما ليس للمشبه له (قوله فعلان) أى لا لفظان والمجاز اللغوى من عوارض الالفاظ (قوله اذ التخييلية يجب الخ) فلا توجد التخييلية بدون المكنية (قوله والمكنية يجب الخ) فلا توجد المكنية بدون التخييلية (قوله فمثل قولنا الخ) أى مما صرح فيه بالتشبيه وكتب أيضا قوله فمثل قولنا الخ جواب سؤال يرد على قوله متلازمان بان يقال قد وجد ههنا التخييلية بدون المكنية فأجاب بالمنع وأن الموجود ههنا ترشيح لا تخييل اه سم (قوله يكون ترشيحا للتشبيه) أى للمكنية لان شرطها كالمصرحة عدم التصريح بالتشبيه (قوله أسرعكن) خطاب للزوجات الحاضرات فى مرض الموت اه حفيد (قوله لحوقا) أى وصولا أى قربا تأمل اه سم (قوله أطولكن) أى أكثركن من الطول بالضم وهو الامتداد ليكون ترشيحا أما اذا كان من الطول بالفتح وهو الاعطاء فلا يكون ترشيحا ولا تجريدا لتعلقه بكل من الطرفين (قوله ترشيح للمجاز) أى المرسل قال فى الاطول ومن غرائب السوانح وعجائب اللوائح أن الاستعارة بالكناية فيما بين الاستعارات استعارة مقلوبة مبتنية على التشبيه المقلوب لكمال المبالغة فى التشبيه فهو أبلغ من المصرحة فكما أن قولنا السبع كالمنية تشبيه مقلوب يعود الغرض منه الى المشبه به كذلك أنشبت المنية أظفارها استعارة مقلوبة استعير بعد تشبيه السبع بالمنية المنية للسبع الادعائى وأريد بالمنية معناها بعد جعلها سبعا تنبيها على أن المنية بلغت فى الاغتيال مرتبة ينبغى أن يستعير السبع عنها اسمها دون العكس فالمنية وضعت موضع السبع لكن هذا على ما جرى عليه السكاكى اه (قوله هو أن لا يصرح الخ) هو بمعنى قول صاحب الكشاف الآتى ان يسكتوا الخ وظاهره أن الاستعارة المكنية عدم التصريح باللفظ المستعار لا نفس اللفظ المستعار ولعل فى العبارة مسامحة أى وهو ذو أن لا يصرح (قوله ولازمه) تفسيرى (قوله كما هو شأن الكناية) أقول فيه اشارة الى أنه لا تحقق هنالك الكناية الاصطلاحية كما هو الظاهر من تقرير الكشف والمحقق الشريف بل الكلام شبيه بالكناية فى الاشعار بالمقصود بلا تصريح وذلك لانه يجب أن تستعمل الكناية فى المعنى الكنائى قطعا سواء كان الملزوم معنى حقيقيا أولا وسواء استعملت فى المعنى الحقيقى أيضا أولا ولا شك أنه لا يستعمل النقض هنا فى ابطال العهد اه حفيد على المطول (قوله قال صاحب الكشاف الخ) استدلال لما نقله عن السلف فالمراد بهم صاحب الكشاف ومن قبله أو معه اه سم وناقش صاحب الاطول فى حكم الشارح والسيد بأن فى كلام الكشاف تصريحا بما مر عن السلف فراجعه (قوله ان من أسرار البلاغة الخ) يعنى أن المقام اذا اقتضى الاستعارة دون الحقيقة لقصد المبالغة فى مدح أو ذم أو لكون الخطاب مع ذكى فمن لطائف تلك البلاغة أن يسكتوا الخ (قوله عن ذكر الشئ) أى اللفظ (قوله ثم يرمزوا) من باب قتل وفى لغة من باب ضرب اه مصباح (قوله من روادفه) أى روادف معناه (قوله على مكانه) أى كونه أى وجوده وقال بعضهم أى مرتبته قال سم وظاهر السياق أى سياق عبارة الكشاف أن المراد مكان المستعار وظاهر قوله على أن الشجاع أسد أن المراد مكان المستعار له فليحرر اه ورجوع الضمير للمستعار يناسب تفسير المكان بالكون

أى الوجود ورجوعه بالمستعار له يناسب تفسيره بالمرتبة فتدبر (قوله أى سلا) من السلو وهو زوال العشق والحزن اهـ فنرى (قوله مجازا) أى بالاستعارة بجامع انتفاء مايغيب عن الرشد والمصالح (قوله عن سلمى) أى معرضا عنها كذا فى الاطول (قوله باطله) أراد بباطل القلب ميله الى الهوى اهـ سم (قوله أى امتنع باطله عنه وتركه بحاله) فيه اشارة الى ماقاله فى المطول من أنه لاحاجة الى ماقيل ان فى البيت قلبا أى أقصر هو عن باطله لصحة أن يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله قال الفنرى فيه بحث لان المذكور فى الصحاح وغيره من كتب اللغة أن أقصر مشروط بكون فاعله ذا قدرة واختيار قال فى الصحاح أقصرت عنه أى كففت عنه مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت قصرت عنه بلا ألف والباطل ليس ذا قدرة واختيار فهذا القدر يكفى للعمل على القلب اللهم الا أن يريد أنه لاحاجة اليه بطريق الوجوب لجواز أن يراد بالاقصار معناه المجازى وهو مطلق الامتناع اهـ وفى الاطول وأقصر باطله أى انتهى باطله من لوازم حب سلمى يقال أقصر وقصر وتقاصر اهـ وحينئذ لاحذف فى الكلام والمعنى ظاهر ويقال أقصر عنه أى عجز فالتقدير أقصر عنه باطله فحينئذ لا محالة فى الكلام قلب لان العاجز هو القلب لا الباطل اذ لا ينسب العجز الا الى ما من شأنه الاختيار وفى كلام المتن حيث قال انه ترك ما كان الخ اشعار بذلك اهـ (قوله وعرى) كان المراد أزيل عن الافراس سروجها وعن الرواحل رحالها التى هى آلات ركوبها للاعراض عن السير المحتاج اليها فيه (قوله ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة) لادلالة فى الكلام على تركه ما كان يرتكبه زمن المحبة مطلقا على ما يقتضيه السوق فتنبه وانما يدل على تركه ما كان يرتكبه فى حب سلمى الا أن يراد بسلمى جنس المحبوبة كما قد يراد بحاتم السخى ثم لادلالة على الاعراض عن معاودته الا أن يؤخذ ذلك من أبيات أخر اهـ أطول ويمكن دفع الاول بأن أل فى المحبة للعهد أى محبة سلمى ودفع الثانى بأن قوله وأقصر باطله يدل على الاعراض عن المعاودة (قوله والغى) هو خلاف الرشد (قوله وأعرض عن معاودته) هو مأخوذ من قوله وأقصر باطله (قوله فبطلت آلاته) أى فلما أعرض بطلت آلاته وليس قوله بطلت آلاته تفسيرا لقوله وعرى الخ والالزم كون الافراس والرواحل وتعريتها استعارة تحقيقية كما يأتى فى الوجه الثانى باحتماليه المقتضى لخروج الكلام عن وجود الاستعارة المكنية فيه بل لما كان ترك معاودة الشئ يستلزم بطلان آلاته رتبه عليه وأما الافراس والرواحل وتعريتها فعلى حقيقتها لانها تخييل وهو عند المصنف حقيقة وبهذا يندفع بعض ماذكره العصام فى أطوله حيث قال بعد قول المصنف فبطلت آلاته وههنا بحث وهو أنه لم يقصد على مذهب المتن الا حقيقة الافراس والرواحل فكيف يدل على انه بطلت آلاته انما يلائم ذلك لو أراد بافراس الصبا آلات ما يلزمه فتجعل الاستعارة التحقيقية قرينة للمكنية كما سمعته فى قوله تعالى ينقضون عهد الله أو يتوهم له آلات كما هو شأن السكاكى ولو سلم فلا دلالة فى تعرية أفراس الصبا والرواحل على بطلانها بل على اهمالها الى وقت الحاجة كما هو شأن السائر مسيرة اذا فرغ من سلوكها اهـ (قوله بجهة من جهات المسير) جهة المسير هى التى يسير السائر اليها ولاجلها اهـ سم (قوله الوطر) أى الحاجة (قوله ووجه الشبه الخ) قال فى الاطول ومن البين أن وجه الشبه فى هذا المثال هيئة مركبة من عدة أمور فيحتمل أن يكون التنبيه على أن وجه الشبه فى الاستعارة بالكناية أيضا قد يكون مركبا أيضا من فوائد هذا التمثيل اهـ (قوله غير مبال) حال من فاعل المصدر المحذوف والتقدير وركوب المشتغل المسالك الصعبة الخ (قوله التى بها قوام جهة المسير والسفر) أى قوام المسير الى الجهة فان قلت كثيرا ما تقطع المسافات بدون الافراس والرواحل بل بالمشى قلت الكلام فى المسير المعتد به ولا تقطع عادة بدون ذلك ولو باعتبار حمل زاده ومائه ولو مع غيره أو الكلام باعتبار الغالب بمعنى أنه فى الغالب لايتأتى قطعها الا بما ذكر اهـ سم (قوله والفتوة) قوة اتباع الهوى (قوله كذا فى الصحاح) بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صححه الله فهو صحيح وصحاح بالفتح والجارى على ألسنة الاكثر بكسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب ولا مستند له الا أن يقال انه ثبت رواية عن مصنفه أنه سماه الصحاح بالفتح ولبعض الادباء فى استعارة هذا الكتاب مخاطبا لبعض الرؤساء

مولاى ان وافيت بابك طالبا * مثل الصحاح فليس ذلك بمنكر

ماذكره السكاكى (وكذا قول زهير صحا) أى سلا مجازا من الصحو خلاف السكر (القلب عن سلمى وأقصر باطله * يقال أقصر عن الشئ اذا أقلع عنه أى تركه وامتنع عنه أى امتنع باطله عنه وتركه بحاله (وعرى أفراس الصبا ورواحله * أراد) زهير (أن يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغى وأعرض عن معاودته فبطلت آلاته) الضمير فى معاودته وآلاته لما كان يرتكبه (فشبه) زهير فى نفسه (الصبا بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها) أى من تلك الجهة (الوطر فاهملت آلاتها) ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه المضمر فى النفس استعارة بالكناية (فأثبت له) أى للصبا بعض ما يخص تلك الجهة أعنى (الافراس والرواحل) التى بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية (فالصبا) على هذا التقدير (من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة) يقال صبا يصبو صبوة وصبوا أى مال الى الجهل والفتوة كذا فى الصحاح

لامن الصباء بالفتح يقال صبي صباء مثل سمع سماعا أي لعب مع الصبيان (ويحتمل أنه) أي زهيرا (أراد) بالافراس والرواحل (دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات أو) أرادبها (الاسباب التي قلما تتأخذ في اتباع الغي الى أوان الصبا) وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان (فتكون الاستعارة) أي استعارة الافراس والرواحل (تحقيقية) لتحقق معناها عقلا اذا أريد بهما الدواعي وحسا اذا أريد بها أسباب اتباع الغي من المال والمنال مثل المصنف بثلاثة أمثلة الاول ما تكون التخييلية اثبات ما به كمال المشبه والثاني ما يكون اثبات ما به قوام المشبه به والثالث ما يحتمل التخييلية والتحقيقية ﴿فصل في مباحث من الحقيقة والمجاز والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية﴾ وقعت في المفتاح مخالفة لما ذكره المصنف والكلام ١٨٩ عليها (عرف السكاكي الحقيقة اللغوية) أي غير العقلية (بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير) وهو قوله من غير تأويل في الوضع (عن الاستعارة على أصح القولين) وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوى لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيق فيجب الاحتراز عنها واما على القول بأنها مجاز عقلي واللفظ مستعمل في معناه اللغوى فلا يصح الاحتراز عنها (فانها) أي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها (مستعملة فيما وضعت له بتأويل) وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين متعارفا وغير متعارف (وعرف) السكاكي (المجاز اللغوى بالكلمة المستعملة) في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع وقوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد أي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة أو الشرع أو العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوى فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان قوله استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب مع كون هذا أوضح وأدل على المقصود أقامه المصنف مقامه آخذا بالحاصل من كلام السكاكي فقال (في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته) أي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح (وأتى) السكاكي (بقيد التحقيق) حيث قال موضوعة له بالتحقيق (ليدخل) في تعريف المجاز (الاستعارة) التي هي مجاز لغوى (على ما مر) من أنها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق

البحر أنت وهل يلام فتى سعى * للبحر كي يلقى صحاح الجوهر

اه فنرى (قوله لامن الصباء بالفتح) أي مع المد (قوله ويحتمل الخ) يستفاد منه أنه لا يعاب على البليغ عدم التنصيص على مقصوده فيما زاد على أصل المقصود بعد وضوحه ولا ضنة معه في ايراده كلاما محتملا لطرق متعددة يسلك المخاطب أية شاء بل ايراده كذلك مما يزيد في قدره ويدل على طول باعه ويزيد في نشاط المخاطب حيث نزله ذلك المتكلم منزلة نفسه في معرفة طرق البيان والتنبيه للمقصود بوجوه بمجرد اشارة لبنان اه أطول (قوله دواعي النفوس الخ) ووجه الشبه بين الدواعي الخ وبين الافراس والرواحل كون كل له دخل في تحصيل ما لا يخلو الانسان عن المشقة في تحصيله (قوله أو الاسباب الخ) قال في الاطول ولا يذهب عليك انه لا بأس بأن يراد بالافراس والرواحل جميع ما ذكره على سبيل الترديد فكأنه قصد بكلمة أو منع الخلو اه (قوله تتأخذ) أي تجتمع وتتفق اه سم (قوله وعنفوان الشباب) أي أوله اه سم (قوله والمنال) أي ما يطلب وينال اه سم (قوله تحقيقية) أي فلا يكون في الكلام مكنية حينئذ عند المصنف وأما كونها تحقيقية فلا ينافي وجود المكنية عند السلف اه ع ق (قوله والكلام عليها) أي وفي الكلام عليها (قوله أي غير العقلية) أي وليس المراد باللغوية ما قابل الشرعية والعرفية (قوله على أصح القولين) متعلق باحترز اه سم ويصح أن يكون حالا من الاستعارة (قوله مستعملة فيما وضعت له بتأويل) فمجرد قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا من غير تأويل اه مطول وكتب أيضا قوله بتأويل أي وضعا ملتبسا بتأويل وصرف للوضع عن الظاهر فان الظاهر منه ليس الوضع على سبيل الادعاء بل على سبيل التحقيق ولا يخفى أنه كما قيد الدعوى بقوله على أصح القولين يجب أن يقيد الدليل الا أن تقييد أحدهما يسوق الذهن الى تقييد الآخر فيكتفى به اه أطول (قوله اللغوى) أي غير العقلي (قوله الى نوع حقيقتها) أراد بنوع حقيقة الكلمة مطلق اللفظ الحقيقي في اللغة أو في الشرع أو في العرف (قوله متعلق بالغير) تعلقا معنويا ونحويا لانه بمعنى المغاير وكتب أيضا قوله متعلق بالغير قال السيد لو لم يذكر السكاكي قوله استعمالا في الغير لكانت الباء في قوله بالنسبة متعلقة بغير في قوله في غير ما هي موضوعة له وكان المقصود حاصلا ولعله انما أعاد الغير ليظهر تعلق الجار به وعرفه ليعلم أن المراد هو الاول وأما اعادة الاستعمال فبالتبعية لاظهار المتعلق في الغير اه (قوله للعهد) أي الذكرى (قوله بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب) لانه يؤدي مؤداه ويفيد مفاده وان كان مضمون قولنا استعمالا في الغير الخ تقييد الغير بكونه غير نوع تلك الحقيقة الذي هو الحقيقة في اصطلاح التخاطب ومضمون قولنا في اصطلاح به التخاطب تقييد الوضع ويؤدي الى تقييد الغير أفاده سم (قوله وأدل على المقصود) عطف مسبب على سبب (قوله في غير ما) أي معنى (قوله في اصطلاح) يظهر أنه يجوز كل من تعلقه بغير وتعلقه بوضعت اه سم (قوله ليدخل هي) أي الاستعارة (قوله لانها ليست مستعملة في غير ما وضعت له بالتأويل) بل هي مستعملة فيما وضعت له بالتأويل فهي مستعملة فيما وضعت له في الجملة فمجرد

لم تدخل هى فى التعريف لانها ليست مستعملة فى غير ماوضعت له بالتأويل وظاهر عبارة المفتاح ههنا فاسد لانه قال وقولى بالتحقيق احترازا عن أن لاتخرج الاستعارة وظاهر أن الاحتراز انما هو عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب أن تكون لا زائدة أو يكون المعنى احترازا لئلا تخرج الاستعارة (ورد) ماذكره السكاكى (بأن الوضع) ومايشتق منه كالموضوعة مثلا (اذا أطلق لايتناول الوضع بتأويل) لان السكاكى نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولى بنفسه احترازا عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك أن دلالة الاسد على الرجل الشجاع انما ١٩٠ هو بالقرينة فحينئذ لاحاجة الى تقييد الوضع فى تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفى تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا أن يقصد زيادة الايضاح لا تتميم الحد ويمكن الجواب بأن السكاكى لم يقصد أن مطلق الوضع بالمعنى الذى ذكره يتناول الوضع بالتأويل بل مراده أنه قد عرض للفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتأويل كما فى الاستعارة فقيده بالتحقيق ليكون قرينة على أن المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذى يستعمل فيه أحيانا وهو الوضع بالتأويل وبهذا يخرج الجواب عن سؤال آخر وهو أن يقال لو سلمنا تناول الوضع للوضع بالتأويل فلا تخرج الاستعارة أيضا لانه يصدق عليها أنها مستعملة فى غير ماوضعت له فى الجملة أعنى الوضع بالتحقيق اذ غاية مافى الباب أن الوضع يتناول الوضع بالتحقيق والتأويل لكن لا جهة لتخصيصه بالوضع بالتأويل فقط حتى تخرج الاستعارة البتة (و) رد أيضا ماذكره (بان التقييد باصطلاح به التخاطب) أو مايؤدى معناه كما لابد منه فى تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلاة اذا استعمله الشارع فى الدعاء مجازا كذلك (لابد منه فى تعريف الحقيقة) أيضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له فى الجملة وان لم يكن ماوضع له فى هذا الاصطلاح ويمكن الجواب بأن قيد الحيثية مراد فى تعريف الامور التى تختلف باختلاف الاعتبارات والاضافات ولا يخفى أن الحقيقة والمجاز كذلك لان الكلمة الواحدة بالنسبة الى المعنى الواحد قد تكون حقيقة وقد تكون مجازا بحسب وضعين مختلفين فالمراد أن الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له من حيث انها موضوعة له لاسيما أن تعليق الحكم

قولنا فى غير ماوضعت له لايخرجها اهـ سم (قوله احترازا عن أن لاتخرج الاستعارة) كذا فى بعض النسخ باثبات عن وفى بعضها باسقاطها (قوله أو يكون المعنى احترازا لئلا تخرج الاستعارة) فيكون الحرف المقدر اللام لا عن هذا على نسخة اسقاط الحرف اما على نسخة اثبات عن فيكون قول الشارح أو يكون المعنى الخ اشارة الى جعل عن بمعنى اللام التعليلية (قوله لان السكاكى الخ) علل فى الاطول بدلالة موارد الاستعمال على ذلك وناقش فى تعليل الشارح المذكور التابع فيه للمصنف بأنه يجوز أن يكون تفسير السكاكى تفسير الاحد معنييه ولا يلزم من تفسير أحد المعنيين نفى الآخر (قوله بنفسه) أى بنفس اللفظ أى لا مع قرينته (قوله اللهم الا أن يقصد زيادة الايضاح لا تتميم الحد) قد يقال اذا كان القصد ذلك لم يصح جعله القيد الاخير احترازا عن الاستعارة لعدم دخول الاستعارة فى قوله ماوضعت له حتى يحترز عنها بزيادة القيد الاخير والجواب أن فى ذكر الاحتراز تسامحا والمراد ايضاح الاحتراز فليتأمل (قوله ويمكن الجواب بان السكاكى الخ) الفرق بين هذا الجواب وبين ما أشار اليه بقوله اللهم الخ أن الملحوظ فى هذا مطلق الوضع ودفع أن يحمل مطلقه على غير الوضع بالتحقيق وفيما أشار اليه الوضع بالتحقيق ودفع أن يجعل ذلك مساويا للوضع بالتأويل أيضا اهـ حفيد (قوله بل مراده أنه قد عرض الخ) ناقش فيه فى الاطول بأن انصرافه عند الاطلاق الى ماليس بتأويل ينفى عروض الاشتراك (قوله لا المعنى الذى يستعمل فيه أحيانا) أى بطريق عروض الاشتراك اللفظى (قوله وبهذا) أى وبهذا الجواب (قوله يخرج) أى يحصل (قوله لو سلمنا الخ) فيقال فى جواب ذلك لم يرد أن مطلق الوضع يتناول الوضع بالتأويل حتى يقال ماذكر بل أراد أنه عرض له الاشتراك المذكور فقيد بالتحقيق ليكون قرينة على المراد به اهـ سم (قوله فلا تخرج الاستعارة) أى عن تعريف المجاز أى على تقدير عدم زيادة القيد الاخير (قوله أيضا) أى كما لا تخرج عند زيادة القيد الاخير (قوله لكن لا جهة) أى لا وجه لتخصيصه أى فى قولنا غير ماوضعت له (قوله ماذكره) أى السكاكى فى تعريف المجاز (قوله وبان) عطف على قوله بان فى قوله ورد بان واعادة الجار تدل على ان كلا من المعطوف والمعطوف عليه مستقل فى الرد عليه وليس كذلك لان المعطوف عليه يرد تعريف الحقيقة والمجاز والمعطوف يخص بالحقيقة فرد ماذكره بمجموع الامرين فالاولى ترك اعادة الجار اهـ أطول وقد يقال استقلال كل من المتعاطفين فى الرد على تعريف الحقيقة يكفى نكتة لاعادة الجار تأمل (قوله أو مايؤدى معناه) كالذى عبر به السكاكى (قوله ويمكن الجواب الخ) فان قلت هلا اكتفى بقيد الحيثية بالنسبة للمجاز أيضا قلت الاصل ذكر القيد وأيضا اذا اعتبرت الحيثية فى تعريفه يصير المعنى أن المجاز الكلمة المستعملة فى غير ماوضعت له من حيث انه غير ماوضعت له واستعمال المجاز فى غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث ان بينه وبين الموضوع له نوع علاقة (قوله فالمراد أن الحقيقة الخ) فيه بحث وهو أنه لو أريد بقوله المستعملة فيما وضعت له من حيث انه ماوضعت له أن كونه موضوعا له علة مستقلة للاستعمال فلا يستقيم لان استعمال المتكلم اللفظ فيما وضع له لاجل أنه موضوع له والمخاطب عالم بالوضع وان اكتفى فى الحيثية التعليلية بمجرد ان لها مدخلا فلا خفاء فى مدخلية كون الشئ غير ماوضع له فى استعمال المجاز الا أنه لا يكفى بل لابد من ضميمة التعلق مع كونه غيرا اهـ أطول (قوله أن تعليق الحكم

بالوصف مفيد لهذا المعنى كما يقال الجواد لا يخيب سائله أى من حيث انه جواد وحينئذ يخرج عن التعريف مثل لفظ الصلاة المستعمل
فى عرف الشرع فى الدعاء لان استعماله فى الدعاء ليس من حيث انه موضوع للدعاء بل من حيث ان الدعاء جزء من الموضوع له وقد يجاب
بأن قيد اصطلاح التخاطب مراد فى تعريف الحقيقة لكنه اكتفى بذكره فى تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة
غير مقصود فى هذا الفن وبأن اللام فى الوضع للعهد أى الوضع الذى وقع به التخاطب فلا حاجة الى هذا القيد وفى كليهما نظر واعترض أيضا على تعريف المجاز بانه يتناول الغلط لان الفرس فى خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه مستعمل فى غير ما وضع له والاشارة الى الكتاب قرينة على أنه لم يرد بالفرس معناه الحقيقى (وقسم) السكاكى (المجاز) اللغوى الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة (الى الاستعارة وغيرها) بانه ان تضمن المبالغة فى التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة (وعرف الاستعارة بأن تذكر أحد طرفى التشبيه وتريد به) أى بالطرف المذكور (الآخر) أى الطرف المتروك (مدعيا دخول المشبه فى جنس المشبه به) كما تقول فى الحمام أسد وأنت تريد الرجل الشجاع مدعيا أنه من جنس الاسد فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنس وكما تقول أنشبت المنية أظفارها وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص السبع المشبه به وهو الاظفار
ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور أو المتروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه مستعارا له (وقسمها) أى الاستعارة
(الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح بها أن يكون) الطرف (المذكور) من طرفى التشبيه (هو المشبه به وجعل منها) أى من
الاستعارة المصرح بها (تحقيقية وتخييلية)

بالوصف) المراد بالحكم هنا الاستعمال وبالوصف الوضع اه سم (قوله مفيد لهذا المعنى) لانه يشعر بالحيثية وكتب أيضا قوله لهذا المعنى أى أن الحقيقة هى الكلمة الخ (قوله وفى كليهما نظر) أما فى الاول فظاهر لما فيه من نوع خفاء وجهالة وذلك لا يجوز فى التعريفات وكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فى هذا الفن لا يوجب جواز ذلك فى تعريفها وأما فى الثانى فقال فى المطول لانا نقول المعهود هو الوضع الذى استعملت الكلمة فيما هى موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذى وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه اه وقوله هو الوضع الذى الخ أى الوضع اللغوى الذى هو عبارة عن تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقوله اذ لا دلالة عليه أى اذ لا دلالة للوضع المدلول عليه بوضعت عليه لانه عام والعام لا يدل على الخاص اه سم (قوله واعترض) أى المصنف فى الايضاح اه سم (قوله بانه يتناول الغلط) أى الخطأ اللسانى وكتب أيضا قوله بانه يتناول الغلط فلابد من التقييد بقولنا على وجه يصح اه مطول (قوله والاشارة الخ) رد بذلك ما أجيب به من خروج الغلط بقوله مع قرينة مانعة عن ارادته اذ لا ينصب فى الغلط قرينة على عدم رادة الموضوع له اه سم وقال فى الاطول وفيه أى فى رد الشارح هذا الجواب أنه لو كان هذه قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له لم يعده المخاطب ساهيا بل هذه الاشارة قرينة مانعة عن ارادته التلفظ به وفرق بين المانعة عن ارادة التلفظ والمانعة عن ارادة المعنى لان المانعة عن ارادة المعنى أن ينتقل الذهن منها الى عدم ارادته لا الى عدم ارادة التلفظ المستتبع لعدم ارادة المعنى من غير أن يلتفت الذهن اليه اه (قوله الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة) القيد الاول أعنى الراجع الى معنى الكلمة احتراز عن الراجع الى حكم الكلمة كما فى قوله تعالى وجاء ربك والاصل وجاء أمر ربك فالحكم الاصلى لقوله ربك هو الجر وأما الرفع فمجاز ومداره أن يكتسى اللفظ حركة لاجل حذف كلمة لابد من معناها أو لاجل اثبات كلمة مستغنى عنها استغناء واضحا كالكاف فى قوله تعالى ليس كمثله شئ والقيد الثانى أعنى المتضمن للفائدة احترازا عن استعمال المقيد فى المطلق كالمرسن فى أنف الانسان اه فنرى (قوله وعرف الاستعارة بأن تذكر أحد طرفى التشبيه) لا خفاء فى أن أحد الطرفين بالحقيقة هو المعنى وفى أن الموصوف بالذكر حقيقة هو اللفظ وهو المراد بالذكر هنا فيجب أن يراد بان تذكر اسم أحد طرفى التشبيه ولا يجوز أن يراد بان تذكر أحد الطرفين بواسطة ذكر لفظه لانه يقتضى أنه أريد به معناه وليس كذلك وانما أريد به الطرف الآخر وكذا يقال فى قوله الآتى عن السكاكى وعنى بالمصرح بها أن يكون الطرف المذكور هو المشبه به أى اسم الطرف المذكور هو اسم المشبه به تأمل اه سم ثم قال وقوله وتريد به الآخر أى نفس الآخر وهو المعنى سواء كان هو الآخر حقيقة كالرجل الشجاع فى المثال الاول أو ادعاء كالمنية فى الثانى فانه ادعى السبعية لها اه (قوله بأن تذكر الخ) مقتضاه أن مسمى الاستعارة نفس ذكر أحد الطرفين وهو وان وافق قولهم السابق وكثيرا ما تطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبه به فى المشبه لكنه غير مناسب لكون الاستعارة قسما من المجاز الذى هو لفظ كذا فى سم (قوله أحد طرفى التشبيه) هو المشبه به فى المصرحة والمشبه فى المكنية (قوله كما تقول فى الحمام أسد) أى فى المصرحة وقوله وكما تقول أنشبت الخ أى فى المكنية (قوله وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها) حاصله أن المراد بلفظ المنية السبع الادعائى وهو الموت اه سم (قوله ويسمى اسم المشبه به مستعارا) صريح فى أن المستعار فى الاستعارة بالكناية عند السكاكى هو لفظ السبع المتروك فى المثال المذكور وهو ما يدل عليه بعض عبارات السكاكى وبعض عباراته يشعر بان المستعار هو الاظفار مثلا وبعضها يدل على أنه لفظ المنية قال الفنرى وسيجىء توفيق الشارح بين أقواله اه (قوله الطرف المذكور) أى المذكور اسمه (قوله وجعل منها أى من الاستعارة المصرح بها) لم يقسم المكنى

وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما آخر سماها المحتمل للتحقيق والتخييل كما ذكر في بيت زهير (وفسر التحقيقية عامر) أي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا أو عقلا (وعد التمثيل) على سبيل الاستعارة كما في قولك انى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى (منها) أى من التحقيقية حيث قال فى قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف صورة أخرى (ورد) ذلك (بأنه) أى التمثيل (مستلزم للتركيب المنافى للافراد) فلا يصح عده من الاستعارة التى هى من أقسام المجاز المفرد لان تنافى اللوازم يدل على تنافى الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم والجواب أنه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة التصريحية التحقيقية لا من الاستعارة التى هى مجاز مفرد وقسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها لا توجب كون كل استعارة مجازا مفردا كقولنا الابيض اما حيوان أو غيره والحيوان قد يكون أبيض وقد لا يكون على أن لفظ المفتاح صريح فى أن المجاز الذى جعله منقسما الى أقسام ليس هو المجاز فى المفرد المفسر بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له لانه قد قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوى وعقلى واللغوى قسمان

عنها الى تحقيقية وهى ما كان المشبه به فيها الذى استعمل فيه لفظ المشبه محققا حسا أو عقلا وتخييلية وهى ما لم يكن ذلك فيها محققا لا حسا ولا عقلا لان المكنية على مذهبه أعنى السكاكى لا تكون الا تخييلية لان المشبه به فيها الذى استعمل فيه لفظ المشبه هو المشبه به الادعائى كالسبع الادعائى أعنى الموت المدعى سبعيته وهذا لا يكون الا وهميا اه ملخصا من يس (قوله وانما لم يقل قسمها اليهما الخ) اشارة الى أنه كان يصح أن يقول وقسمها بناء على غير المتبادر لصدقها بالقسم الآخر اه حفيد وكتب أيضا قوله وانما لم يقل قسمها اليهما الخ عبارة الاطول وجعل منها تحقيقية سواء كان على سبيل القطع أو الاحتمال وتخييلية كذلك وانما لم يقل قسمها اليهما مع أنه قال والمصرح بها تنقسم الى تحقيقية وتخييلية تفننا وما قاله الشارح المحقق انه لم يقل وقسمها اليهما لانه أراد بالتحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع كما يتبادر الى الفهم وهو لم يقسمها اليهما بل اليهما والمحتملة للتحقيق والتخييل كما مر فى بيت زهير ليس بشئ لان الظاهر من قوله وفسر التحقيقية بما مر أى ما يكون المشبه متحققا حسا أو عقلا التحقيقية السابقة والمفسر بما مر مطلق التحقيقية لا التحقيقية على القطع اه (قوله وعد التمثيل) أى الاستعارة التمثيلية وقد عرفت أنها قد تسمى التمثيل مطلقا كما تسمى التمثيل على سبيل الاستعارة فلا وجه لتقدير على سبيل الاستعارة كما يوهمه تقرير الشارح اه أطول وقد يقال قصد الشارح بزيادة على سبيل الاستعارة الايضاح بذكر الاسم الاعرف (قوله وصف احدى صورتين) أراد بالوصف الاول اللفظ الدال على الصورة المشبه بها وانما عبر عنها به لان اللفظ كوصف بالنسبة الى المعنى وبالوصف الثانى معنى البيان فكأنه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى اه حفيد (قوله ورد ذلك) أى العد (قوله فلا يصح عده من الاستعارة الخ) والا لزم كون مباين الشئ مندرجا تحته اه أطول (قوله اللوازم) كالافراد والتركيب (قوله الملزومات) كالاستعارة والتمثيل هنا (قوله المتنافيين) الافراد والتركيب (قوله كقولنا الابيض اما حيوان أو غيره الخ) لا يقال هذا يدل على أن محصل الجواب أن قسم الشئ قد يكون أعم منه من وجه كما فى هذا المثال فيكون الجواب ظاهريا لا تحقيقيا لان التحقيق أن قسم الشئ لا يكون أعم منه بل يجب أن يكون أخص منه مطلقا والحيوان المنقسم الى الابيض وغيره ليس قسم الابيض فى المثال بل مطلق الحيوان ضرورة أنه يجب اعتبار المقسم فى كل قسم لانا نقول ليس غرضه الاستدلال بأن قسم الشئ قد يكون أعم ولا فى كلامه ما يقتضى ذلك بل غرضه أن تقسيم المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها لا يقتضى حصر الاستعارة فى المجاز المفرد كما أن تقسيم الابيض الى الحيوان وغيره لا يقتضى انحصار الحيوان فى الابيض فلا يقال ان هذا الجواب ظاهرى لا تحقيقى اه ملخصا من سم والفنرى (قوله على أن لفظ المفتاح الخ) حاصل هذا الجواب أن المجاز الذى قسمه السكاكى غير ما عرفه وان وقع التقسيم عقب التعريف بل هو المجاز بالمعنى الاعم منه بقرينة أنه جعل من أقسامه المجاز العقلى والمجاز الراجع الى حكم الكلمة وهما لا يدخلان فى المجاز المعرف بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له وفيه أنه قال المجاز عند السلف قسمان لغوى وهو ما تقدم ويسمى مجازا فى المفرد وعقلى ويسمى مجازا فى الجملة وينقسم اللغوى قسمين راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم لها فى الكلام والراجع الى معنى الكلمة قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان خال عن المبالغة فى التشبيه ومتضمن لها وانه يسمى الاستعارة فالمجاز المقسم وان كان أعم لجعل المجاز العقلى قسما منه لكن المقسم الى الاستعارة وغيرها المجاز اللغوى بالمعنى المتقدم فلا ينفع فى منع كون الاستعارة عنده قسما من المجاز المفرد كون المقسم فى هذا التقسيم المجاز الاعم لا يقال لا بد من جعل المجاز اللغوى فى تقسيمه حيث قال واللغوى قسمان أعم من المجاز اللغوى الذى جعله قسيما للمجاز العقلى والا لم يصح جعل المجاز الراجع الى حكم الكلمة قسما منه فالمراد ما يطلق عليه المجاز لانا نقول هذا مع كونه تكلفا فى غاية السماجة يرده أن ما يطلق عليه المجاز لا ينحصر فى المجاز الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها والا لم تكن الاستعارة أعم من المجاز المفرد فالوجه أن يقال المقسم هو المجاز اللغوى بمعنى تقدم وجعل الراجع الى حكم الكلمة قسما منه لكونه ملحقا به كما صرح به السكاكى نفسه بعد ذلك فى بحث المجاز الراجع الى حكم الكلمة اه أطول (قوله على أن لفظ المفتاح) جواب ثان ترقى اليه وكان الاولى

تقديم هذا الجواب على الذى قبله كما هو قاعدة الحد لبين فى تقديم جواب المنع على جواب التسليم (قوله راجع الى معنى الكلمة) بأن يقصد معنى غير المعنى الذى وضع له اللفظ اهـ سم (قوله وراجع الى حكم الكلمة) بأن يخالف الاعراب الاصلى للكلمة بسبب حذف أو زيادة (قوله خال عن الفائدة) كاستعمال اسم المقيد كالمشفر الموضوع لشفة البعير فى المطلق كطلق الشفة فان العدول عن اسم المطلق الى اسم المقيد مع ارادة المطلق به مما لا فائدة فيه اهـ سم وفيه أن المجاز مطلقا كدعوى الشئ ببينة فكيف يكون بعض صوره خاليا عن الفائدة ويمكن أن يقال المراد فائدة يعتد بها فتأمل ثم رأيت فى يس عن ابن كمال باشا أن دعوى خلو المجاز عن الفائدة ممنوعة لان فى المجاز فائدة عامة تشمل جميع أفراده وربما اشتمل بعضها على فائدة أخرى فيزداد حسنه والفائدة العامة تقرير المعنى فى ذهن السامع لان المجاز يحتاج فى الوصول الى المعنى المراد منه الى ملاحظة المعنى الحقيقى والعلاقة بينه وبين المعنى المجازى والاستعانة بالقرينة الحالية أو المقالية وكلما كانت الحاجة الى الوصول أكثر يكون التأمل أوفر وتقرير المعنى فى الذهن أزيد قال والعجب أنهم يجعلون التصرف والافتنان فى وجوه الكلام فائدة عامة لانواع الالتفات وهذه الفائدة توجد فى المجاز فكيف لا يجعلونها من فوائده اهـ (قوله وظاهر أن المجاز العقلى والراجع الى حكم الكلمة خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور) اى فيجب كون المقسم أعم من المجاز بالمعنى المذكور بأن يراد به أعم من الكلمة المخصوصة ليشمل الراجع الى حكم الكلمة ومن اللفظ ليشمل المجاز العقلى فانه ليس بلفظ وقوله فيجب أن يريد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح الحصر فى القسمين تفريع على ما لزم من قوله وظاهر الخ من وجوب كون المقسم أعم أى اذا وجب كون المراد بالمقسم أعم من الكلمة بأن يراد به مطلق المجاز أعم من أن يكون لفظا أو غيره كلمة أو غيرها كما ذكر وجب أن يراد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح حصر المجاز بالمعنى الاعم فى القسمين العقلى واللغوى اذ لو أريد بالراجع الى معنى الكلمة المفرد فقط كان الحصر فى القسمين المذكورين باطلا لان اللغوى حينئذ لا يشمل الراجع الى معنى الكلمة اذا كان مركبا فيبقى قسم آخر خارج عن القسمين وهو اللغوى الراجع الى معنى الكلمة المركب فيكون الحصر باطلا ولقائل أن يقول الواجب لخروج المجاز العقلى والراجع الى حكم الكلمة عن المجاز بالمعنى المذكور تعميم المقسم بحيث يشملهما لا تعميم مطلق حتى يجب أن يراد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب بل يجوز على هذا أن يراد بالراجع المذكور المفرد فقط غاية الامر أن يصير المراد حصر المجاز بمعنى يشمل هذين القسمين أعنى العقلى واللغوى والراجع الى حكم الكلمة والمفرد الراجع الى معناها فى العقلى واللغوى الشامل للراجع الى حكم الكلمة والمفرد الراجع الى معناها وهو صحيح ففى تفريع قوله فيجب أن يريد الخ على ما لزم من قوله وظاهر الخ نظر واضح فليتأمل اهـ سم (قوله خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور) وذلك لان العقلى هو الاسناد فهو ليس بلفظ فضلا عن كونه كلمة وأما الراجع الى حكم الكلمة فالاعراب ليس كلمة وهذا ظاهر على أنه معنوى وأما على أنه لفظى فهو وان صدق عليه أنه لفظ وضع لمعنى مفرد لكن المراد فى تعريف الكلمة باللفظ المستقل بخلاف ما لا تحقق له الا بلفظ آخر كهذا اهـ سم وعبارة الاطول واما الثانى يعنى الراجع الى حكم الكلمة فلانه اما نفس الاعراب فهو ليس بكلمة واما الكلمة باعتبار الاعراب فهى غير مستعملة فى غير ما وضعت له اهـ (قوله بالمعنى المذكور) أى الكلمة المستعملة الخ (قوله ليصح الحصر) أى حصر المجاز عند السلف (قوله فى القسمين) أى العقلى واللغوى (قوله نحو كلمة الله) أى قول الله (قوله والثانى أنا لا نسلم الخ) فالصورة المنتزعة من متعدد لا تستدعى الا متعددا ينتزع منه ولا تقتضى الدلالة عليها لفظا مركبا فليعبر عن الصورة المنتزعة بمفرد مثل المثل والسيد أثبت استلزام التمثيل للتركيب أولا بالنقل عن المفتاح وثانيا بأن مبنى الاستعارة التمثيلية على التشبيه التمثيلى وهو لا يكون الا بين طرفين مركبين واطال فى بيان ذلك وتكفل برد جميعه العصام فى أطوله ثم قال وقد فرع السيد التنافى بين الاستعارة التبعية والتمثيل على وجوب تركيب الطرف فى التمثيل ووجوب أفراده فى التبعية لانها تعتبر فى المصادر ومتعلقات الحروف ابتداء وكلها مفردات وشنع على الشارح فى جعله كلمة على فى قوله تعالى

راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر أن المجاز العقلى والراجع الى حكم الكلمة خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور فيجب أن يريد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح الحصر فى القسمين وأجيب بوجوه أخر الاول أن المراد بالكلمة اللفظ الشامل للمفرد والمركب نحو كلمة الله والثانى أنا لا نسلم

أولئك على هدى من ربهم استعارة تبعية تمثيلا ومتابعته ظاهر عبارة الكشاف وقد وقع بينهما مناظرة فيه وأطنب في هذا المقام غاية الاطناب ولم يكن لنا غرض يتعلق بايراده فأعرضنا عنه وان كان لنا فيما ذكره مباحث لكن نقول لا التباس على ذوي الاحساس بعد قياس البناء على الاساس فتبصر اهـ (قوله أن التمثيل) أي الاستعارة التمثيلية (قوله وهو) أي التشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين أي فكذا الاستعارة المبنية عليه لانه اذا اقتصر في التشبيه التمثيلي على اسم المشبه به صار استعارة تمثيلية مفردة اهـ سم (قوله مثلهم) مفرد وقوله كمثل مفرد أيضا (قوله أن اضافة الكلمة) المراد الاضافة اللغوية (قوله واقترانها) تفسير (قوله هو التقديم المضاف الى الرجل) فيه اشارة الى ان المراد الاضافة اللغوية اهـ سم (قوله وفي الكل نظر أو رددناه في الشرح) مما أورده أما في الاول فلان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة وأما في الثاني فلانه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عده من التحقيقية مثل قولنا أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ولا شك أنه ليس مما عبر به عن المشبه به بمفرد ولا تجوز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي وأما في الثالث فللقطع بأن لفظ تقدم في تقدم رجلا وتؤخر أخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي أعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريده فيؤخر أخرى اهـ سم قال الفنري قوله لانه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به الخ يمكن أن يجاب عنه بأنه على تقدير ثبوت جريان التمثيل في المفردات لا ريب في صحة التقسيم المذكور واذ تمثيل التمثيل المركب لا يقتضي حصره فيه غاية ما فيه أنه لم يمثل التمثيل المراد في التقسيم وهو التمثيل في المفرد اعتمادا على الأمثلة المذكورة في فصل التشبيه فان جميعها من قبيل المفرد ولا يخفى أن ما يصح مثالا للتشبيه يصح مثالا للاستعارة بأن يترك التشبيه الى الاستعارة ومثل التمثيل المركب دفعا لتوهم اختصاص التمثيل بالمفرد اهـ وقال في الاطول لا يخفى أن هذا المنع أي المشار اليه بقوله لا نسلم أن التمثيل يستلزم التركيب لا يضر المصنف لانه يكفيه كون التمثيل مركبا ولا يتوقف رده عد التمثيل من الاستعارة التحقيقية على استلزامه التركيب لا تقول فليكن التمثيل معدودا منها لا بتمامه بل ببعض أقسامه أي المفرد لانا نقول عد السكاكي التمثيل منها مطلقا حيث مثل لتلك الاستعارة المعدودة بأراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ثم قال في الاطول وبهذا ظهر ضعف ما ذكره الشارح أي في المطول حيث قال وفيه نظر لانه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به الخ (قوله بما لا تحقق) أي استعارة لا تحقق الخ فلا يرد القول ونظائره فانه ليس معناه الا أمرا وهميا لانه لم يدخل تحت المراد بكلمة ما ولما كان ما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا شاملا لما لم يتعلق به توهم أيضا أضرب عنه بقوله بل هو الخ اهـ أطول (قوله صورة) أي ذو صورة فان الصورة جاءت بهذا المعنى أيضا اهـ أطول (قوله وهمية) أي اخترعتها المتخيلة باعمال الوهم اياها فان للانسان قوة لها تركيب المتفرقات وتفريق المركبات اذا استعملها العقل تسمى مفكرة واذا استعملها الوهم تسمى متخيلة ولما كان حصول هذا المعنى المستعار له باعمال الوهم اياها سميت استعارة تخييلية ومن لم يعرفه قال المناسب حينئذ أن تسمى وهمية وعد التسمية تخييلية من أمارات تعسف السكاكي في تفسيره وانما وصف الوهمية بقوله محضة أي لا يشوبها شيء من التحقق العقلي والحسي للفرق بينه وبين اعتبار السلف فان أظفار المنية عندهم أمر محقق شابه توهم الثبوت للمنية فهناك اختلاط توهم وتحقق بخلاف ما اعتبره فانه أمر وهمي محض لا تحقق له لا باعتبار ذاته ولا باعتبار ثبوته اهـ أطول (قوله لا يشوبها الخ) تفسير محضة (قوله في قول الهذلي) أي المعهود السابق اهـ أطول (قوله في الاغتيال) أي الاهلاك (قوله أخذ الوهم) باعمال المتخيلة اهـ أطول (قوله واختراع لوازمه) كالاظفار وكتب أيضا ما نصه أي مثل لوازمه بحسب الصورة لا بحسب الحقيقة فان الاظفار لا تلزم حقيقة السبع اهـ أطول (قوله وعلى الخصوص الخ) اشارة الى أن المراد ليس مطلق اللوازم بل اللوازم المخصوصة المتعلقة بوجه الشبه ثم يبقى النظر في كيفية عطفه فيحتمل أن ما يكون عطف على لوازمه وعلى الخصوص حال منه أي مما يكون ثم رأيت بخط

أن التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي وهو قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية الثالثة أن اضافة الكلمة الى شيء أو تقييدها واقترانها بما ألف شيء لا يخرجها عن أن تكون كلمة فالاستعارة في مثل أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتأخير أخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وفي الكل نظر أو رددناه في الشرح (وفسر) السكاكي الاستعارة (التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو) أي معناه (صورة وهمية محضة) لا يشوبها شيء من التحقيق العقلي والحسي (كلفظ الاظفار في قول الهذلي) * واذا المنية أنشبت أظفارها * (فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال أخذ الوهم في تصويرها) أي المنية (بصورته) أي السبع (واختراع لوازمه لها) أي لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون

قوام اغتيال السبع النفوس به (فاخترع لها) أى للمنية صورة (مثل صورة الاظفار) المحققة (ثم أطلق عليه) أى على ذلك المثل أعنى الصورة التى هى مثل صورة الاظفار (لفظ الاظفار) فتكون استعارة تصريحية لانه قد أطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده قد تكون بدون الاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو أظفار المنية المشبهة بالسبع فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة فى الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية فى المنية وقال المصنف انه بعيد جدا لا يوجد له مثال فى الكلام (وفيه) أى فى تفسير التخييلية بما ذكر (تعسف) أى أخذ على غير طريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التى لا يدل عليها دليل ولا تمس اليها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه هو أنه لو كان الامر كما زعم لوجب أن تسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا فى غاية السقوط لانه يكفى فى التسمية أدنى مناسبة على أنهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر فى الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هى الرئيسة الحاكمة فى الحيوان حكما غير عقلى ولكن حكما تخييليا (ويخالف) تفسيره التخييلية بما ذكره (تفسير غيره لها) أى غير السكاكى للتخييلية (بجعل الشئ للشئ) كجعل اليد للشمال وجعل الاظفار للمنية قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف فى أن اليد استعارة ثم انك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليد قد نقل عن شئ الى شئ اذ ليس المعنى على أنه شبه شيأ باليد بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يدا ولبعضهم فى هذا المقام كلمات واهية بينا فسادها فى الشرح نعم يتجه أن يقال ان صاحب المفتاح فى هذا الفن خصوصا فى مثل هذه الاعتبارات ليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض عليه بأن ما ذكره هو مخالف لما ذكره غيره (و يقتضى) ما ذكره السكاكى فى التخييلية (أن يكون الترشيح) استعارة (تخييلية للزوم مثل ما ذكره) السكاكى فى التخييلية من اثبات صورة وهمية (فيه) أى فى الترشيح لان فى كل من التخييلية والترشيح اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما أثبت للمنية التى هى المشبه ما يخص السبع الذى هو المشبه به من الاظفار كذلك أثبت لاختيار الضلالة على الهدى

شيخنا الشهاب البرلسى ما نصه معطوف على مقدر تقديره الكلام لوازم السبع لها على العموم وعلى الخصوص الخ اه وفيه نظر اه سم (قوله قوام) أى حصول اه سم (قوله استعارة تصريحية) أى تصريحية تخييلية بدليل أن الكلام فى تفسير التخييلية اه سم (قوله والتخييلية عنده الخ) عبارة الاطول فتعريفه هذا صادق على لفظ مستعمل فى صورة وهمية محضة من غير أن تجعل قرينة الاستعارة بالكناية فلا تستلزم الاستعارة بالكناية بخلاف تفسير السلف فانها لا تنفك عندهم عن الاستعارة بالكناية وقد صرح به حيث مثل للتخييلية بأظفار المنية الشبيهة بالسبع والسلف اما أن ينكروا المثال ويجعلوه مصنوعا أو يجعلوا الاظفار ترشيحا للتشبيه لا استعارة تخييلية اه (قوله ولهذا مثل لها) أى للتخييلية المنفكة عن المكنى عنها (قوله فصرح بالتشبيه) والتصريح بالتشبيه يدل على كونه غير استعارة فضلا عن أن يكون استعارة بالكناية اه سم (قوله فى الكلام) أى كلام البلغاء (قوله من كثرة الاعتبارات) الظاهر أن ذلك باعتبار المواد اه حفيد وقال الفنرى أى الامر المتخيل ثم تشبيهه باللازم ثم استعارة لفظ اللازم اه وفى سم قوله الاعتبارات هى أخذ الوهم فى تصوير المنية بصورة السبع الخ (قوله وقد يقال) أى فى وجه التعسف (قوله أدنى مناسبة) وهى أن كلا من الخيال والوهم قوة باطنة متعلقة بما لا يتحقق حسا وعقلا اه حفيد قال سم وكان حاصل هذا التوجيه أنها سميت تخييلية لان المتعلق بها وهو الوهم مناسب للخيال فسميت باسم يناسب المتعلق بها تأمل اه سم (قوله ذكر) أى ابن سينا (قوله ذكر فى الشفاء) الاولى التمسك بما فى كتب العربية حيث قال صاحب الصحاح يقال خيل اليه أنه كذا على ما لم يسم فاعله من التخييل والوهم وصاحب الاساس افعل كذا على ما خيلت على ما أرتك نفسك وشبهت وأوهمتك اه حفيد (قوله و يخالف تفسير غيره لها) عطف على فيه تعسف عطف فعلية على اسمية ولو قال ومخالفة لتفسير غيره على أنه عطف مفرد على مفرد لكان أحسن قال جلال الدين الشاشى فى شرح الايضاح يشكل على قول السكاكى ما اذا جمع بين المشبه والمشبه به فى الاستعارة بالكناية كما تقول أظفار المنية والسبع نشبت بفلان فان أظفار المنية مجاز عنده وأظفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وأما على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان الاظفار حقيقة وانما التجوز فى اثباتها للمنية واضافتها اليها اه كلامه والجواب أن السكاكى يقدر فى مثله أظفارا أخرى بأن يقول التقدير أظفار المنية وكذا أظفار السبع كما تقرر فى نظائره اه فنرى (قوله بجعل الشئ للشئ) يصدق على كل مجاز عقلى ودفعه بجعل أل للعهد أى جعل الشئ الذى هو لازم المشبه به للشئ الذى هو المشبه كذا فى الاطول (قوله كجعل اليد للشمال) أى فى قول الشاعر

وغداة ريح قد كشفت وقرة * اذ أصبحت بيد الشمال زمامها

أى ورب غداة ريح أزلت برودته عن الناس بالاطعام والكسوة وايقاد النيران والقرة بالكسر البرد معطوف على غداة أو ريح واذ ظرف لكشفت اه من الفنرى والشمال بالفتح ريح مشهورة (قوله قال الشيخ عبد القاهر الخ) استدلال على المخالفة (قوله فى أن اليد) أى اثبات اليد ليوافق التفسير بالجعل وقوله الآتى اذ ليس الخ (قوله عن شئ) كالجارحة الى شئ كالصورة الوهمية الشبيهة باليد (قوله نعم يتجه أن يقال الخ) فيه ان تغيير تفسير الغير وتبديل الاصطلاح الثابت من غير حاجة وبدون فائدة يعتد بها

الذى هو المشبه ما يخص المشبه به الذى هو الاشتراء الحقيقى من الربح والتجارة فكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا أيضا معنى وهمى شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح حتى يكون الربح والتجارة بالنسبة اليهما استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذى أثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا فى التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفى الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذى هو المشبه مع أن لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا الفرق لا يوجب اعتبار المعنى المتوهم فى التخييلية وعدم اعتباره فى الترشيح فاعتباره فى أحدهما دون الآخر تحكم والجواب أن الامر الذى هو من خواص المشبه به لما قرن فى التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا جعلناه مجازا عن أمر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفى الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لان المشبه به جعل كأنه هو هذا المعنى مقارنا للوازمه وخواصه حتى ان المشبه به فى قولنا رأيت أسدا يفترس أقرانه هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقى من غير احتياج الى توهم صورة واعتبار مجاز فى الافتراس بخلاف ما اذا قلنا رأيت شجاعا يفترس أقرانه فانا نحتاج الى ذلك ليصح اثباته للشجاع فليتأمل ففى الكلام دقة ما (وعنى بالمكنى عنها) أى أراد السكاكى بالاستعارة المكنى عنها (أن يكون الطرف (المذكور) من طرفى التشبيه (هو المشبه) ويراد المشبه به (على أن المراد بالمنية) فى مثل أنشبت المنية أظفارها هو (السبع بادعاء السبعية لها) وانكار أن يكون شيأ غير السبع (بقرينة فيها اضافة الاظفار) التى هى من خواص السبع (اليها) أى الى المنية فقد ذكر المشبه وهو المنية وأراد المشبه به وهو السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية بمعنى أنه لا يوجد استعارة بالكناية بدون الاستعارة التخييلية لان فى اضافة خواص المشبه به الى المشبه استعارة تخييلية (ورد) ما ذكره من تفسير الاستعارة المكنى عنها

مما لا يعتد به اه فنرى (قوله الذى هو المشبه) صفة اختيار (قوله الذى هو) صفة المشبه به (قوله وفى الترشيح بغير لفظه) الكلام فى ترشيح الاستعارة فلا يرد أن الترشيح قد يقرن بلفظ المشبه كما فى قولك مخالب المنية الشبيهة بالسبع فان المخالب ترشيح للتشبيه لا للاستعارة كما مر لكن يرد عليه ترشيح الاستعارة بالكناية كما سنذكره الآن اه فنرى (قوله الذى هو المشبه) صفة الاختيار والاستبدال اه سم (قوله فاعتباره فى أحدهما) أى التخييلية دون الآخر أى الترشيح وكتب أيضا قوله فاعتباره فى أحدهما الخ وان اعتبره فيهما لزمه مزيد تعسف ومخالفة للغير اه أطول (قوله والجواب أن الامر الخ) كالاظفار فى صورة التخييلية والربح والتجارة فى صورة الترشيح وكتب أيضا قوله والجواب أن الامر الذى هو من خواص المشبه به الخ فيه بحث وهو أن هذا الكلام مبنى على أن لا ترشيح فى الاستعارة بالكناية وبعد تجويزه فيها كما هو الحق فالامر مشكل لان الترشيح فيما يقترن بلفظ المشبه نحو مخالب المنية نشبت بفلان فافترسته اللهم الا أن يقال التخييلية تكسر سورة الاستبعاد فلا يحتاج الى اختراع صورة وهمية أخرى فتأمل هذا وقد يرد الجواب المذكور بان خاصية المشبه به فى التخييلية وان قرنت بالمشبه لكن المراد بالمشبه هو المشبه به عند السكاكى فلا يثبت الاحتياج الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان كان المشبه به لكن ادعاء لا حقيقة والخاصية خاصة السبع الحقيقى فثبت الاحتياج اليه على أن مجرد اقتران اللازم فى التخييلية بلفظ لا يلائم بحسب الظاهر والترشيح بلفظ يلائم بحسبه كاف له فيما ذهب اليه اه فنرى (قوله بلفظ المشبه به) كالاشتراء (قوله كانه هو هذا المعنى) أى الذى هو الاشتراء (قوله حتى ان المشبه به الخ) فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع فالمشبه به هو الموصوف المقيد بالصفة والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وأيضا معنى زيادته أن الاستعارة تامة بدونه اه مطول وكتب أيضا قوله حتى ان المشبه به فى قولنا الخ فيه بحث وهو أن هذا التوجيه وان صح فى المثال الذى أورده أعنى رأيت أسدا يفترس أقرانه لكن لا مساغ له فى قوله تعالى اعتصموا بحبل الله للقطع بأن اعتصموا طلب شئ يتعلق بالعهد لا طلب الاعتصام الحقيقى المتعلق بالحبل الحقيقى حتى يستعار هذا المقيد للعهد كما يشهد به الذوق السليم وعلى هذا القياس نظائره فتأمل اه فنرى قال سم وحاصله أن الترشيح هنا أريد به معنى مجازى لا المعنى الحقيقى اه ومثله فى الاطول ثم قال الفنرى هذا وقد رد الفاضل المحشى الجواب المذكور بأنه حينئذ يكون ذلك الوصف من تتمة التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبنيا على تناسيه كما هو شأن الترشيح ويمكن أن يقال مراده أن المشبه به هو الاسد الموصوف فى نفس الامر بالصفة المذكورة لا أنه الموصوف من حيث انه موصوف ولو سلم فالظاهر أن خروج الوصف عن مدلول المستعار منه كاف فى كون ذكره تقوية للمبالغة الحاصلة فى التشبيه ومبنيا على تناسيه ولا يضر توقف تمام التشبيه على ملاحظته فان تعلق الرؤية مثلا بذات البحر ليس كتعلقها بالبحر المقيد بتلاطم الامواج فى المبالغة المطلوبة اه (قوله المذكور) أى المذكور اسمه (قوله ويراد المشبه به) ذكره تمييزا للاستعارة المكنى عنها عند السكاكى عنها عند المصنف لكن لا حاجة اليه لان قوله على أن المراد بالمنية الخ يفيد أن المشبه المذكور يجب أن يراد به المشبه به كذا فى الاطول (قوله على أن الخ) هذا هو محل الخلاف بين المصنف والسكاكى فان المصنف يقول المراد بالمنية الموت الحقيقى (قوله بمعنى أنه) أى الحال والشأن (قوله لان فى اضافة خواص المشبه به) أى الاظفار مثلا (قوله من تفسير الاستعارة المكنى عنها) عبارة الاطول ورد أى ما ذكره السكاكى من تفسير الاستعارة بالكناية وجعلها قسما من الاستعارة التى هى قسم من المجاز وجعل اضافة الاظفار قرينة الاستعارة بان لفظ المشبه

(بأن لفظ المشبه فيها) أى فى الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا (مستعمل فيما وضع له تحقيقا) للقطع بأن المراد بالمنية هو الموت لا غير (والاستعارة ليست كذلك) لانه قد فسرها بان تذكر أحد طرفى التشبيه وتريد به الطرف الآخر* ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو أنه لو أريد بالمنية معناها الحقيقى فما معنى اضافة الاظفار اليها أشار الى جوابه بقوله (واضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه) المضمر فى النفس يعنى تشبيه المنية بالسبع وكان هذا الاعتراض من أقوى اعتراضات المصنف على السكاكى وقد يجاب عنه بانه وان صرح بلفظ المنية الا أن المراد به السبع ادعاء كما أشار اليه فى المفتاح من أنا نجعل ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بأن ندخل المنية فى جنس السبع للمبالغة فى التشبيه بجعل أفراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نخيل أن الواقع كيف يصح منه أن يضع اسمين كلفظى المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيتأتى لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية وفيه نظر لان ماذكر لا يقتضى كون المراد بالمنية غير ما وضعت له بالتحقيق حتى تدخل فى تعريف الاستعارة للقطع بان المراد بها الموت وهذا اللفظ موضوع له بالتحقيق وجعله مرادفا للفظ السبع بالتأويل المذكور لا يقتضى أن يكون استعماله فى الموت استعارة ويمكن الجواب بانه قد سبق ان قيد الحيثية مراد فى تعريف الحقيقة أى الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ولا نسلم أن استعمال لفظ المنية فى الموت فى مثل اظفار المنية استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق

فيها أى فى الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا فلا يصح تفسير الاستعارة بالكناية بان يكون الطرف المذكور هو المشبه ويراد به المشبه به والاستعارة ليست كذلك فلا يصح جعلوا قسما منها واضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه ولا يدل على أكثر من التشبيه فلا يصح ماذكره انه قرينة الاستعارة وليس ضمير رد الى مجرد تفسير الاستعارة بالكناية كما ظنه الشارح المحقق فانه حينئذ يلغو قوله والاستعارة ليست كذلك وقوله واضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه ويحتاج فى دفع الاخير الى ماذكره بقوله وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو أنه لو أريد بالمنية معناها الحقيقى فما معنى اضافة الاظفار اليها اه (قوله بان لفظ المشبه فيها) لفظ المشبه على مذهب السكاكى نفس الاستعارة بالكناية فلا يصح أن تجعل الاستعارة ظرفا له فلو قال بان لفظ المشبه الذى ادعى أنه استعارة لكان احسن كذا كتب عن شيخنا ناصر الدين وفيه نظر يؤخذ مما قدمناه قبيل قوله وقسمها الى المصرح بها الخ اه سم وحاصل النظر الذى يؤخذ مما قدمه أن كون لفظ المشبه نفس المكنية عند السكاكى وجه من وجوه ثلاثة دل على كل منها كلام السكاكى (قوله والاستعارة ليست كذلك) أى عنده (قوله ولما كان ههنا الخ) قال الحفيد الاظهر أن يجعل كلام المصنف منعا لكون تلك الاضافة دليلا على استعمال لفظ المشبه فى المشبه به حقيقة اه وقوله لكون تلك الاضافة الخ أى الذى ادعاه السكاكى فى قوله السابق على أن المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها بقرينة اضافة الاظفار اليها اه سم (قوله المضمر فى النفس) أى على مذهب المصنف (قوله وكان) يحتمل أنه حرف أو فعل كما فى سم (قوله وقد يجاب عنه بانه) أى الحال والشأن (قوله الا أن المراد به السبع ادعاء) أى فليس مستعملا فيما وضع له تحقيقا فيتأتى كونه استعارة (قوله من أنا الخ) بيان لما فى كما اه سم (قوله مرادفا له) أى لاسمه وكتب أيضا قوله مرادفا له فيه بحث لان المنية اسم للفرد الغير المتعارف ولذلك صح معنى الادخال والسبع اسم للماهية المطلقة فهما كرومى وانسان فكيف يجتمع اذا الترادف مع ارتكاب ذلك التأويل اللهم الا أن يراد بالترادف التصادق اه فنرى ومراده التصادق فى الجملة والا ورد أن المتصادقين هما الامران المختلفان مفهوما المتساويان ماصدقا أى فى سائر الماصدقات وهنا ليس كذلك وأجاب فى الاطول عن البحث بما نصه قلت ليس الدعوى أن جنس المنية من أفراد السبع بل ان المنية المخصوصة التى يخبر عنها تحت السبع وحينئذ لا يبعد دعوى الترادف نعم لا يتعين لكنه أبلغ فيما هو المقصود من الادعاء اه (قوله بان ندخل المنية الخ) ومن لازم هذا الادخال كون لفظ المنية صار اسما للسبع فلذا ذكر أنه وضع للسبع فى قوله الآتى كلفظ المنية والسبع اه سم (قوله ثم نخيل) أى نوقع فى الخيال وكتب أيضا قوله ثم نخيل الخ لا حاجة اليه فى اثبات ما أجاب به وانما ذكره لانه كلام واحد أورده صاحب المفتاح جوابا عن سؤال آخر أورده كما يعلم من المطول على أن فيه تأكيد الجواب لان تخييل المرادفة مما يوضح صحة كون اللفظ ليس مستعملا فيما وضع له تحقيقا حتى ينافى الاستعارة اه سم (قوله كيف يصح) انكارى اه سم (قوله وفيه نظر) أى فى هذا الجواب (قوله للقطع بان المراد بها الموت) وهذا اللفظ موضوع له بالتحقيق قال فى المطول وبهذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله فى الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا حقيقة فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به أى السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقى المتعارف لا الادعائى الغير المتعارف لان الادعائى انما هو عين المشبه الذى هو المنية وهو ظاهر اه (قوله لا يقتضى الخ) أى لتصريح السكاكى بان ثبوت الشئ ادعاء لا ينافى نفيه حقيقة ولهذا لم يتناقض نصب القرينة على أن المراد غير الموضوع له مع دعوى أن المراد داخل تحت الموضوع له كذا فى الاطول (قوله ويمكن الجواب الخ) نقل فى الاطول عن الشارح انه زيف هذا الجواب بان اللفظ لا يستعمل فى المعنى الا لكونه موضوعا

له أو لكونه لازما للموضوع له فاستعملها في الموت لكونها موضوعة له اهـ ثم أجاب صاحب الاطول عن أصل الاعتراض على السكاكي ان المنقسم الى الاستعارة بالكناية والاستعارة المصرحة ليست استعارة هي قسم المجاز بل ما يطلق عليها الاستعارة فلتكن الاستعارة بالكناية حقيقة وهذا التقسيم منه كتقسيمه المجاز الى المجاز العقلي والمجاز اللغوي بعد تعريفه المجاز بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب ولا شبهة أن المنقسم ما يطلق عليه المجاز لا المجاز بمعنى المذكور اهـ (قوله مثاله) اى مثل استعمال لفظ المنية (قوله ومراده به الطرف الآخر) عطف لازم (قوله غير ظاهر بعد) اذ لم يستعمل في غير ما وضع له وهو المعتبر في المجاز عندهم وبهذا تبين بطلان الاعتراض بأن اللفظ المستعمل اذا لم يكن حقيقة أو كناية يجب أن يكون مجازا وذلك لان مراد الشارح أن تعريف المجاز الذى ذكره لا يصدق عليه وهذا كلام حق لا مرية فيه نعم لو عرف المجاز بما لا يكون مستعملا في الموضوع له من حيث انه موضوع له لدخل في تعريفه لكن لم يعرفه بذلك اهـ فنرى (قوله واختار السكاكي الخ) فان قيل يجوز العكس أيضا وفي كل منهما تقليل الاقسام فلا يرجح أحدهما على الآخر قلنا لا يجوز اعتبار التبعية في مثل أعجبني لسان الحال اهـ حفيد (قوله بجعل قرينتها مكنيا عنها) فيه بحث لان هذا لا يتأتى في مثل قوله تعالى لعلكم تتقون لان القرينة ههنا استحالة الترجي عليه تعالى وكذلك في قوله تعالى ربما يود لان القرينة ههنا مناسبة حالهم لكثرة الودادة قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح توجيها لارجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة بالكناية في الآيتين المذكورتين بجعل الاتقاء استعارة بالكناية عن المرجو ويجعل ذكر لعل قرينة لها ويجعل الودادة الكثيرة استعارة بالكناية عن القليلة تهكما بالكفار ويجعل ذكر ربما قرينة لها وفيه أيضا بحث لان مدلول تتقون الاتقاء الخاص أعنى المأخوذ من حيث النسبة على ما حققه في بحث الاستعارة التبعية وقد استعمل على توجيه السكاكي في المرجو فهذه الاستعارة بالكناية لابد ان تكون تبعية كما لا يخفى فلا يفيد السكاكي في رفع التبعية من البين وكذا الكلام في ربما يود الآية والاوجه أن يقول طريقة الرد ههنا أن يقال المخاطبون استعارة بالكناية عمن يرجى منهم الاتقاء والقرينة نسبة الاتقاء المرجو اليهم بذكر لعل وتتقون وهكذا الحال في ربما يود فتأمل اهـ فنرى وعبارة الشارح في شرح المفتاح ليت شعرى ماذا يفعل المصنف في كل استعارة تبعية تكون قرينتها عقلية وكيف يجعلها قرينة على استعارة مكنية اهـ قال في الاطول ويمكن أن يقال لما كان مدار قرينة التبعية على الفاعل والمفعول والمجرور وعلى ما صرح به السكاكي بين الرد بجعل قرينة التبعية مكنية وأما في نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا فيجعل زيدا مكنيا عنها باستعماله في المقتول ادعاء واثبات القتل تخييلية ولا تجعل القرينة مكنية نعم يتم الرد على السكاكي لو وجد مثال لتبعية قرينتها حالية ولم يكن هناك ما يجعل مكنية والتبعية قرينتها اهـ والحاصل أن رد التبعية الى المكنية تارة يكون بجعل قرينة التبعية مكنيا عنها والتبعية قرينة تلك المكنية وعلى هذا اقتصر السكاكي في بيان الرد فاعترض عليه بعدم اطراده فيما اذا كانت قرينة التبعية حالية وغاية ما يمكن في الاعتذار عنه ما مر عن الاطول وتارة يكون بجعل جزء من الكلام غير قرينة التبعية مكنية وجعل التبعية قرينتها وهذا اذا كانت قرينة التبعية حالية (قوله ورد ما اختاره السكاكي الخ) دفعه العصام بوجهين أحدهما أنه يعترض على القوم بأنهم لو قلبوا الاعتبار في التبعية لصارت استعارة بالكناية واستغنوا عن اعتبارها لانهم يجعلون الاستعارة التخييلية اثبات لازم المشبه به للمشبه مع استعماله في حقيقته ولا يشعر كلامه بانه يردها الى الاستعارة بالكناية والتخييلية على مذهبه بل من ينظر في كلامه يعرف أنه كلام مع القوم وثانيهما أنه جعل الاستعارة التخييلية للصورة الوهمية لتكون حقيقة باسم الاستعارة في الغاية قبل رد التبعية فله أن يعدل عن القول به لمصلحة الرد المذكور لان النفع فيه أكثر من رعاية شدة المناسبة في اطلاق الاستعارة اهـ وقال في الاطول بعد قول المصنف واختار رد التبعية الخ ما نصه في كون ذلك مختار السكاكي نظر لانه قال في آخر بحث الاستعارة التبعية هذا ما أمكن من تلخيص كلام الاصحاب في هذا الفصل ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية بان

مثاله في قولنا دنت منية فلان بل من حيث ان الموت جعل من أفراد السبع الذى لفظ المنية موضوع له بالتأويل وهذا الجواب وان كان مخرجا له عن كونه حقيقة الا أن تحقيق كونه مجازا ومراده به الطرف الآخر غير ظاهر بعد (واختار) السكاكي (رد) الاستعارة (التبعية) وهي ما تكون في الافعال والحروف وما يشتق منها (الى) الاستعارة (المكني عنها بجعل قرينتها) أى قرينة التبعية استعارة (مكنيا عنها و) جعل الاستعارة (التبعية قرينتها) أى قرينة الاستعارة المكنى عنها (على نحو قوله) أى السكاكي (في المنية وأظفارها) حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها في قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت بقرينة الحال والحال حقيقة وهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ونسبة النطق اليها قرينة الاستعارة وهكذا في قولهم نقريهم لهذميات بجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ونسبة القرى اليها قرينة وعلى هذا القياس وانما اختار ذلك ايثارا للضبط وتقليل الاقسام (ورد) بما اختاره السكاكي

قلبوا

(بأنه ان قدر التبعية) لنطقت فى نطقت الحال بكذا (حقيقة) بان يراد بها معناها الحقيقى (لم تكن) التبعية استعارة (تخييلية لانها) أى التخييلية (مجاز عنده) أى عند السكاكى لانه جعلها من أقسام الاستعارة المصرح بها المفسرة بذكر المشبه به وارادة المشبه الا أن المشبه فيها يجب أن يكون مما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل وهما فتكون مستعملة فى غير ما وضعت له بالتحقيق فتكون مجازا واذا لم تكن التبعية تخييلية (فلم تكن) الاستعارة (المكنى عنها مستلزمة للتخييلية) بمعنى أنها لا توجد بدون التخييلية وذلك لان المكنى عنها قد وجدت بدون التخييلية فى مثل نطقت الحال بكذا على هذا التقدير (وذلك) أى عدم استلزام المكنى عنها للتخييلية (باطل بالاتفاق) وانما الخلاف فى أن التخييلية هل تستلزم المكنى عنها فعند السكاكى لا تستلزم كما فى قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع وبهذا ظهر فساد ما قيل ان مراد السكاكى بقوله لا تنفك المكنى عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهمه المصنف نعم يمكن أن ينازع فى الاتفاق على استلزام المكنى عنها التخييلية لان كلام الكشاف مشعر بخلاف ذلك وقد صرح فى المفتاح أيضا فى بحث المجاز العقلى بأن قرينة المكنى عنها قد تكون أمرا وهميا كأظفار المنية وقد تكون أمرا محققا كالانبات فى أنبت الربيع البقل والهزم فى هزم الامير الجند الا أن هذا لا يدفع الاعتراض عن السكاكى لانه قد صرح فى المجاز العقلى بأن نطقت فى نطقت الحال بكذا أمر وهمى جعل قرينة للمكنى عنها وأيضا فلما جوز وجود المكنى عنها بدون التخييلية كما فى أنبت الربيع البقل ووجود التخييلية بدونها كما فى أظفار المنية الشبيهة بالسبع فلا جهة لقوله ان المكنى عنها لا تنفك عن التخييلية (والا) أى وان لم يقدر التبعية التى جعلها السكاكى قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا (فتكون) التبعية كنطقت مثلا (استعارة) ضرورة أنه مجاز علاقته المشابهة والاستعارة فى الفعل لا تكون الا تبعية (فلم يكن ما ذهب اليه) السكاكى من رد التبعية الى المكنى عنها (مغنيا عما ذكره غيره) من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية وقد يجاب بأن كل مجاز

قلبوا فجعلوا فى قولهم نطقت الحال بكذا الحال التى ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح استعارة بالكناية عن المتكلم بواسطة المبالغة فى التشبيه وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة كما فعلوا فى أظفار المنية لكان أقرب الى الضبط اه وكلامه هذا صريح فى أنه رد الاستعارة التبعية الى المكنية على قاعدة القوم فحينئذ لا حاجة له الى استعارة قرينة المكنية لشئ حتى تبقى التبعية مع ذلك بحالها ولا تتقلل الاقسام بهذا فلا يتم ما رد به المصنف رده اه ببعض تلخيص (قوله بأنه) أى السكاكى ان قدر هو فقدر بالبناء للفاعل أو بأنه أى الشأن فقدر بالبناء للمفعول ولا يخفى أن هذا الترديد قبيح لانه لما قال وجعل التبعية قرينتها على نحو قوله فى المنية وأظفارها لم يبق احتمال تقديرها حقيقة والا لم يكن على نحو قوله فى المنية وأظفارها فكان عليه أن يقول على نحو المنية وأظفارها ليحسن هذا الترديد وأيضا ينبغى أن يقول ان قدر التبعية غير استعارة لم تكن تخييلية لانها استعارة عنده لئلا يتجه المنع على قوله والا أى وان لم يقدر التبعية حقيقة فتكون استعارة لجواز أن تكون مجازا مرسلا وان لم يضر هذا المنع لان الكون مجازا مرسلا أيضا يشارك الكون حقيقة فى الفساد وأما اثبات الملازمة بأن العلاقة بين المعنيين هى المشابهة كما تصدى له الشارح المحقق فدونه خرط القتاد اه أطول ملخصا (قوله لم تكن تخييلية) أى على مذهب السكاكى (قوله مجاز عنده) لا عند المصنف والسلف (قوله الا أن المشبه فيها) أى فى التخييلية (قوله بمعنى الخ) أشار به الى أنه ليس المراد الاستلزام فى التعقل بل فى الوجود ولا يعنى أن كلا منهما لا يوجد بدون الآخر لما تقدم من أن التخييلية عند السكاكى قد تكون بدون المكنية (قوله على هذا التقدير) أى تقدير أن التبعية حقيقة اه سم (قوله وبهذا ظهر الخ) أى باعتبار السكاكى التخييلية بدون المكنية فى قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع (قوله لا على العكس) عطف على مستلزمة للمكنية أى لا كائنة على العكس أى انها تستلزمها المكنى عنها وفى بعض النسخ اسقاط على وهو ظاهر (قوله كما فهمه المصنف) أى فى الايضاح (قوله لان كلام الكشاف) سيذكره بعد (قوله عن السكاكى) أى فى عدم قوله بالاستعارة التبعية وان دفع الاعتراض عليه بأن عدم الاستلزام باطل بالاتفاق اه سم (قوله لانه قد صرح الخ) وحيث جعل نطقت مستعملا فى أمر وهمى كان استعارة تخييلية فى الفعل والاستعارة فى الفعل ليست الا تبعية فقد اضطر الى اعتبار الاستعارة التبعية (قوله وأيضا) اعتراض بوجه آخر لزم السكاكى من كلامه اه سم (قوله فلا جهة) أى لا وجه (قوله ان المكنى عنها لا تنفك عن التخييلية) لانها قد انفكت عنده فى أنبت الربيع البقل وهزم الامير الجند (قوله فلم يكن ما ذهب اليه مغنيا الخ) وقال صاحب الكشف فى رده على السكاكى فى رده الاستعارة التبعية الى المكنى عنها أنه قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود الاصلى والواضح الجلى ويكون ذكر المتعلقات تابعا ومقصودا بالعرض فالاستعارة حينئذ تكون تبعية كما فى قوله

تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة * اذا سرى النوم فى الاجفان ايقاظا

فان التشبيه هنا انما يحسن بين هبوب الرياح عليها وبين القرى ولا يحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والمضيف ولا بين الرياض والضيف ولا بين الايقاظ والطعام نعم يلاحظ التشبيه بين هذه الامور تبعا لذلك التشبيه ولا يصح أن يعكس فيجعل التشبيه بين الهبوب والقرى تبعا لشئ من هذه التشبيهات فلا يصح هنا

ثم تكون علاقته المشابهة لا يجب أن يكون استعارة لجواز أن يكون له علاقة أخرى باعتبارها وقع الاستعمال كما بين النطق والدلالة فانها لازمة للنطق بل انما تكون استعارة اذا كان الاستعمال باعتبار علاقة المشابهة وقصد المبالغة فى التشبيه وفيه نظر لان السكاكى قد

رد التبعية الى المكنية عند من له ذوق سليم وقد يكون التشبيه فى المتعلق غرضا أصليا وأمرا جليا ويكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعا فحينئذ يحمل على الاستعارة بالكناية كقوله تعالى ينقضون عهد الله فان تشبيه العهد بالحبل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه فى مصدر الفعل وفى متعلقه على السوية فحينئذ جاز أن يجعل استعارة تبعية وأن يجعل مكنية كما فى نطقت الحال فان كلا من تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالمتكلم ابتداء مستحسن فظهر أن ماذكره السكاكى من الرد مطلقا مردود اه أطول (قوله تكون علاقته المشابهة) أى بالصلاحية أى فيه مشابهة تصلح للعلاقة بدليل بقية الكلام (قوله لا يجب الخ) لقائل أن يقول عدم الوجوب لا يمنع الصحة واذا صح جعله استعارة فالاشكال على السكاكى بحاله اه سم (قوله وفيه نظر) أى فى هذا الجواب (قوله لان السكاكى الى آخر الفصل) حاشية بخط الشارح قدس سره أدرجه فى الشرح كما ذكره الحفيد (قوله فى جميع الامثلة) لان بعضها لا يوجد فيه علاقة أخرى غير المشابهة اه سم (قوله ولو سلم) أى جريانه فى جميعها اه سم (قوله وهو وجود المكنى عنها بدون التخييلية) مع ان المكنى عنها لا تنفك عن التخييلية (قوله ويمكن الجواب الخ) لا يخفى أن الجواب لا يطابق الاعتراض لان الاعتراض بلزوم وجود المكنية بدون التخييلية وذلك باطل وهذا لا يدفعه أن المراد بعدم انفكاك المكنية عن التخييلية أن التخييلية لا توجد بدونها فيما شاع وانما يظهر الدفع بذلك لو كان الاعتراض بلزوم وجود التخييلية بدون المكنية وهو عكس ماذكر فى الاعتراض الا أن يكون محط الجواب قوله وأما وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية فشائع لكن هذا مضمون قوله السابق نعم يمكن أن ينازع فى الاتفاق الخ فهل لا قال يمكن أن يجاب بما تقدم من منع الاتفاق الخ تأمل اه سم وكتب أيضا قوله ويمكن الجواب الخ جواب عن قوله ولو سلم الخ لا عن أصل الاعتراض لانه قد سبق أنه صرح بأن نطقت أمر وهمى فاضطر آخر الامر الى اعتبار الاستعارة التبعية كذا فى الحفيد (قوله وانما الكلام) أى النزاع فى الصحة أى فى صحة مثل أظفار المنية الشبيهة بالسبع (قوله فى قوله تعالى ينقضون عهد الله) ففى العهد استعارة بالكناية فالعهد مشبه والمشبه به هو الحبل فوزان العهد وزان المنية فى أنشبت المنية أظفارها والنقض قرينة هذه الاستعارة والمستعار له النقض هو ابطال العهد وهو أمر محقق لا وهمى فقرينة المكنية استعارة تحقيقية (قوله استعارة عن غور الماء) شبه الغور بادخال الغذاء الجوف فاستعار له لفظه وهو لفظ البلع (قوله وقد تكون حقيقة كما فى أنبت الربيع) فالربيع استعارة مكنية والانبات قرينتها وهو أمر محقق

﴿فصل فى شرائط حسن الاستعارة﴾

أى فى بيان ما به أصل الحسن وما يزيد فى حسنها ويدور عليه مراتب الحسن ولم يقتصر على ما لو أهمل لخرج من الحسن الى القبح اه أطول (قوله من التحقيقية) أى غير التمثيل (قوله على سبيل الاستعارة) زاده الشارح أيضاحا لا لحترز به عن مجرد التشبيه التمثيلى وان ذكره سم لما عرفت من أن التشبيه التمثيلى لا يسمى التمثيل على الاطلاق (قوله برعاية جهات حسن التشبيه) لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه فى الحسن والقبح اه سم وفيه أنه غير مطرد ألا ترى أن قوة وجه الشبه توجب قبح التشبيه دون الاستعارة وكتب أيضا قوله برعاية جهات حسن التشبيه أى سوى ما يأتى من أنه لا يقوى التشبيه بحيث يتخيل الطرفان متحدين فانه ليس من شرائط حسن الاستعارة أن توجد فيها جهة حسن التشبيه هذه وكأنه أراد الجهة المعهودة لسبقها وهذه الجهة مما لم تسبق ولا يخفى أنه كما تدور الاستعارة على التشبيه فحسنها برعاية جهات حسنه تدور على القرينة أيضا فحسنها برعاية حسن القرينة بأن تكون فى الخطاب مع الذكى غير واضحة جدا ومع البليد فى غاية الوضوح ومع المتوسط بين بين وكأنه لم يتعرض له لانه من جهات حسن مطلق المجاز من غير اختصاص بها اه أطول (قوله كأن يكون وجه الشبه الخ) الاولى تركه لانه شرط

صرح بأن نطقت ههنا أمر مقدر وهمى كأظفار المنية المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار الحقيقية ولو كان مجازا مرسلا عن الدلالة لكان أمرا محققا عقليا على أن هذا لا يجرى فى جميع الامثلة ولو سلم فحينئذ يعود الاعتراض الاول وهو وجود المكنى عنها بدون التخييلية ويمكن الجواب بأن المراد بعدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن التخييلية أن التخييلية لا توجد بدونها فيما شاع من كلام الفصحاء اذ لا نزاع فى عدم شيوع مثل أظفار المنية الشبيهة بالسبع وانما الكلام فى الصحة وأما وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية فشائع على ما قرره صاحب الكشاف فى قوله تعالى ينقضون عهد الله وصاحب المفتاح فى مثل أنبت الربيع البقل فصار الحاصل من مذهبه أن قرينة الاستعارة المكنية قد تكون استعارة تخييلية مثل أظفار المنية ونطقت الحال وقد تكون استعارة تحقيقية على ما ذكره فى قوله تعالى يا أرض ابلعى ماءك البلع استعارة عن غور الماء فى الارض والماء استعارة بالكناية عن الغذاء وقد تكون حقيقة كما فى أنبت الربيع

﴿فصل﴾ فى شرائط حسن الاستعارة (حسن كل من) الاستعارة (التحقيقية والتمثيل) على سبيل الاستعارة (برعاية جهات حسن التشبيه) كأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به

من الغرض ونحو ذلك (وان لا يشم رائحته لفظا) أى وبأن لا يشم شئ من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ لان ذلك يبطل الغرض من الاستعارة أعنى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به لما فى التشبيه من الدلالة على أن المشبه به أقوى فى وجه الشبه (ولذلك) أى ولان شرط حسنه أن لا يشم رائحة التشبيه لفظا (يوصى أن يكون الشبه) أى ما به المشابهة (بين الطرفين جليا) بنفسه أو بواسطة عرف أو اصطلاح خاص (لئلا تصير) الاستعارة (الغازا) وتعمية ان روعى شرائط الحسن ولم يشم رائحة التشبيه وان لم تراع فات الحسن يقال ألغز فى كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع ألغاز مثل رطب وأرطاب (كما لو قيل) فى التحقيقية (رأيت أسدا وأريد انسان أبخر) فوجه الشبه بين الطرفين خفى (و) فى التمثيل (رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة وأريد الناس) من قوله عليه الصلاة والسلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفى الفائق الراحلة البعير الذى يرتحله الرجل جملا كان أو ناقة يعنى أن المرضى المنتخب من الناس فى عزة وجوده كالنجيبة التى لا توجد فى كثير من الابل (وبهذا ظهر ان التشبيه أعم محلا)

الصحة لا شرط الحسن اه حفيد وقد يجاب بأن شرط الصحة لشمول ادعاء لا فى نفس الامر وعذر الشارح فى ذكره أن الحسن انما يتصور بعد وجود الصحة اه سم وعبارة الاطول وكأنه أراد ظهور الشمول أو الشمول تحقيقا والا فشمول وجه الشبه مما يتوقف عليه التشبيه لا حسنه اه (قوله من الغرض) أى الغرض من التشبيه كبيان حال المشبه أو امكانه (قوله ونحو ذلك) من كون وجه الشبه غير مبتذل اه حفيد (قوله وان لا يشم رائحته لفظا) انما قال لفظا لان المعنى على التشبيه قطعا وانما ذكر اشمام الرائحة المنبئ عن القلة لانه لو زيد عليه بأن يبين مثلا المشبه به المذكور بالمشبه صريحا كما فى الخيط الابيض حيث بين بالفجر أو ضمنا كما فى الخيط الاسود فان تبيين الخيط الابيض بالفجر يتضمن تبيين الخيط الاسود بالليل أو بأن يذكر وجه الشبه كما فى رأيت أسدا فى الشجاعة أو الاداة كما فى زيد كالاسد لم يكن هناك استعارة أصلا بل مثل ذلك تشبيه ومثال اشمام رائحة التشبيه قوله * قد زر أزراره على القمر * فان فيه ذلك الاشمام فيقل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه به فيه ليس على وجه يشعر بكونه مشبها به بل فيه رائحة الاشعار بذلك اه ملخصا من الفنرى والسيرامى قال فى الاطول وأظن أن فى القمر يدا أيضا اشمام رائحته اه (قوله لان ذلك يبطل الغرض) ابطاله ينافى أنه من شرائط الحسن لا من شرائط الصحة فلعل المراد كمال الغرض اه سم (قوله على أن المشبه به أقوى فى وجه الشبه) أى فلا يتأتى ادعاء ما ذكر (وأقول) فيه نظر بدليل المشكك فان بعض أفراده أقوى من البعض مع شمول الجنس لجميعها فلا منافاة بين التفاوت فى القوة وبين الاشتراك فى الجنس اه سم (قوله ولذلك يوصى الخ) وجه ترتب التوصى المذكور على أن شرط الحسن ذلك أنه اذا لم يكن فى اللفظ ما يدل على التشبيه كان التشبيه خفيا فاذا انضم الى خفائه خفاء وجه الشبه زاد الخفاء واشتد فتصير الاستعارة الغازا بخلاف ما اذا كان وجه الشبه جليا اذ ليس فيه من الخفاء ما فى ذاك اه سم قال فى الاطول وتلك الوصية مخصوصة بالتحقيقية المصرحة دون الاستعارة بالكناية كما صرح به فى المفتاح قبل ذلك لان فى المكنية تصريحا باسم المشبه فلا تصير لخفاء وجه الشبه سبب تعمية والغازا اه (قوله أى ولان شرط حسنه) أى حسن كل (قوله أو بواسطة عرف) أى عام (قوله الغازا وتعمية) أى سبب الغاز وتعمية أى اخفاء اه أطول (قوله ان روعى شرائط الحسن ولم يشم رائحة التشبيه) شرط لقوله لئلا تصير الاستعارة الغازا وعطف قوله ولم يشم الخ على روعى من عطف الخاص على العام بناء على أن المتبادر أن المراد بالحسن حسن الاستعارة وبه صرح فى المطول لا حسن التشبيه لان ترك الاشمام المذكور من جملة مراعاة شرائط حسن الاستعارة نبه عليه مع دخوله فيها اهتماما به وقوله وان لم تراع ان ضبط بالفوقية فالضمير فيه لشرائط الحسن التى منها ترك الاشمام ونفى مراعاتها صادق مع انتفاء مراعاة جميعها بأن لم توجد مراعاة شئ منها ومع انتفاء مراعاة بعضها وحصول مراعاة البعض الآخر فان انتفى مراعاة الجميع فات الحسن ولم تصر الاستعارة الغازا لان من الشروط عدم الاشمام فاذا أهمل بأن حصل الاشمام انتفى الالغاز وان كان وجه الشبه خفيا كما هو الفرض وعلى هذا فقوله فات الحسن أى مع تحقق الالغاز فى بعض التقادير كما تقرر وان ضبط بالتحتية فالضمير فيه لعدم الاشمام أى وان لم يراع عدم الاشمام بأن حصل الاشمام فات الحسن والالغاز لعدم تحقق الامرين اه سم باختصار (قوله اللغز) أى بضم اللام وفتح الغين لقوله مثل رطب وأرطاب وجاء بضم الغين كعنق واسكانها كقفل حكاهما الدماميني (قوله رأيت ابلا مائة الخ) وانما صار الغازا لان مشابهة الناس بالابل المائة التى لا توجد فيها راحلة فى عزة وجود مرضى منتخب فيما بينهم خفية غير واضحة ولذا صرح النبى صلى الله عليه وسلم بالتشبيه فيه فقال الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفى رواية تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها الراحلة وقوله كالابل مفعول ثان لتجدون وقوله ليست فيها راحلة حال أو جملة مستأنفة اه أطول (قوله يرتحله) كان معناه يعده للارتحال عليه اه سم وقال فى الاطول أى يحط رحله عليه (قوله التى لا توجد فى كثير من الابل) فيه اشارة الى أن العدد للتكثير لا للحصر (قوله أعم محلا) الاعم اذا أطلق ينصرف الى الاعم المطلق ولم يظهر بما سبق الا افتراق التشبيه عن الاستعارة ولا يظهر به مع ضميمة ما هو ظاهر من اجتماع التشبيه والاستعارة أنه أعم من الاستعارة ما لم يظهر أن الاستعارة لا تفارق التشبيه وهو لم يعلم بل سيعلم

اذ كل ماياتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه من غير عكس لجواز أن يكون وجه الشبه غير جلي فتصير الاستعارة الغازا كما في المثالين المذكورين فان قيل قد سبق أن حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه ومن جملتها أن يكون وجه الشبه بعيدا غير مبتذل فاشتراط جلائه في الاستعارة ينافى ذلك قلنا الجلاء والخفاء ممايقبل الشدة والضعف فيجب أن يكون من الجلاء بحيث لا يصير الغازا ومن الغرابة بحيث لا يصير مبتذلا (ويتصل به) أى بما ذكرنا من أنه اذا خفي التشبيه لم تحسن الاستعارة و يتعين التشبيه (أنه اذا قوى التشبيه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة) لئلا يصير كتشبيه الشئ بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول علم كالنور واذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول في شبهة كالظلمة (و) الاستعارة (المكنى عنها كالتحقيقية) في أن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر (و) الاستعارة (التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها) لانها لا تكون الا تابعة للمكنى عنها وليس لها في نفسها تشبيه

خلافه من أنه قد تتعين الاستعارة ولا يصلح التشبيه فبينهما عموم من وجه وليس لك ان تحمل العموم عليه لانه خلاف العبارة ومع ذلك لم يظهر مما سبق ولما في عبارته هذه من الخلل غيرها في الايضاح الى قوله وبهذا ظهر أنهما لا يجيئان في كل ما يجيء فيه التشبيه اه أطول (قوله اذ كل ما يتأتى فيه الاستعارة الخ) اعترض بأنه ان أراد بالتأتي التأتي على وجه الحسن لم يكن كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه لجواز أن يكون التشبيه بين الطرفين قويا حتى اتحدا وان أراد مجرد التأتي على وجه الحسن أولا فلا نسلم أن ليس كل ما يتأتى الخ فانه اذا كان وجه الشبه خفيا يتأتى فيه الاستعارة أيضا لكن لا على وجه الحسن اه سم (قوله ويتصل به) أى يلتحق اه سم (قوله بما ذكرنا) أى ضمنا من قوله ولذلك الخ فلا يرد أنه لم يصرح فيما تقدم بأنه اذا خفي التشبيه لم تحسن الاستعارة وبتعين التشبيه أفاده سم (قوله حتى اتحدا) أى حتى كأنهما اتحدا فالكلام محمول على المبالغة اه فنرى (قوله وتعينت الاستعارة) أى اذا قصد تحسين الكلام كما يدل عليه قوله لم يحسن لانه تعينت الاستعارة البتة ولا يصح التشبيه كيف وقد صرح سابقا أن كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه فلا تنافي بين كلاميه اه فنرى (قوله لئلا يصير كتشبيه الشئ بنفسه) قال في الاطول ومن هذا علم أن من فوائد الاستعارة الاحتراز عن تهمة تشبيه الشئ بنفسه ولا ينحصر الغرض منه في المبالغة في التشبيه (قوله في أن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه) لا بان لا تشم رائحة التشبيه لفظا لانها تشبيه مضمر في النفس فلا ينافي رائحة التشبيه نعم ينبغي أن يتحاشى عما يوجب ظهور التشبيه اه أطول وقال سم لم يزد بان لا تشم رائحة التشبيه لفظا لان من لازم الاستعارة بالكناية ذكر ما هو من خواص المشبه به وذلك يدل على التشبيه كما سبق عن شرح المفتاح للسيد فان قيل فيلزم أن يكون في الترشيح في التحقيقية اشمام رائحة التشبيه لانه من لوازم المشبه به فلا يكون أبلغ قلنا الفرق أن المذكور في المكنية لفظ المشبه فذكر خاصة المشبه به يدل على التشبيه والمذكور في التحقيقية لفظ المشبه به فذكر ما هو من خواصه يبعد التشبيه فضلا عن أنه يدل عليه فليتأمل اه (قوله لانها لا تكون الا تابعة للمكنى عنها) أى عند المصنف وأما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكنى عنها متى كانت تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن ماء الملام ولقائل أن يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه أيضا كما ذكره في التحقيقية والمكنى عنها اه مطول قال في الاطول يريد أى صاحب المفتاح قول أبي تمام

لا تسقني ماء الملام فانني * صب قد استعذبت ماء بكائي

ويريد بالاستهجان ما نقل أن بعض أصحاب الطائي بعث اليه قارورة وقال ابعث لنا فيها ماء الملام فقال في جوابه ابعث لنا من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام يعني أن ما وقع مني مثل واخفض لهما جناح الذل ولم يلتفت الى ما ذكره في الجواب وجعل الاستهجان بمكان لان الآية ليست من قبيل ماء الملام حتى يذب عنه الملام لان الطائر عند اشفاقه وتعطفه على أولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبه ووهنه والانسان عند تواضعه يطأطئ من رأسه ويخفض من بدنه فيشبه ذله وتواضعه باحدى حالتي الطائر على طريق الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليها قرينة لها فانه من الامور الملابسة للحالة المشبه بها واستبعد المصنف وجودها بدون المكنية جدا ذلا يوجد له مثال في كلام البلغاء وقال قول الطائي ليس فيه دليل على وقوعه لجواز أن يكون أبو تمام شبه الملام بظرف الشراب لاشتماله على ما يكرهه الملوم كما أن الظرف قد يشتمل على ما يكرهه الشارب لبشاعته ومرارته فتكون التخييلية في قوله تابعة للمكنى عنها أو بالماء نفسه لان اللوم قد يسكن حرارة الغرام كما أن الماء يسكن غليل الأوام فيكون تشبيها على حدلجين الماء فيما مر لا استعارة والاستهجان على الوجهين لانه كان ينبغي له أن يشبهه بظرف شراب مكروه أو بشراب مكروه وهذا كلامه يعني تشبيهه بمطلق الظرف أو بمطلق الماء ليس على ما ينبغي وليس المراد أن عبارته لا تفي بما قصده من التشبيه بظرف شراب مكروه أو بشراب مكروه على ما بينه الشارح لانه خلاف عبارته ويمكن أن يقال المقام قرينة على ارادة تشبيهه بالظرف المكروه أو الماء المكروه فلا استهجان على أنا لا نسلم أن التشبيه بالمكروه لجواز أن تقول للائم على سبيل المجاراة اني

لأستعذب ماء الملام مع عذوبته وانما أستعذب ماء بكائى اه (قوله بل هى حقيقة) أى عند المصنف والسلف بخلاف السكاكى

﴿فصل فى بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز﴾

(قوله على سبيل الاشتراك) فيكون حقيقة فى كل (قوله أو التشابه) أى مشابهة الكلمة التى تغير اعرابها الكلمة المستعملة فى غير معناها الاصلى فيكون اطلاق المجاز على هذه الكلمة مجازا اه سم (قوله بحذف لفظ أو زيادة لفظ) خرج بهذا القيد تغير حكم اعراب غير فى جاءنى القوم غير زيد فان حكم اعرابه كان الرفع على الوصفية فتغير الى النصب على الاستثناء لكن لا بحذف لفظ او زيادته بل لنقل غير عن الوصفية الى كونه أداة استثناء لكنه يخرج عن التعريف ما ينبغى أن يكون مجازا وهو جملة حذف ما أضيف اليها وأقيمت مقامه نحو ما رأيته مذ سافر فانه فى تقدير مذ زمان سافر الا أن يؤول قوله كلمة بما هو أعم من الكلمة حقيقة أو حكما ويدخل فيه ما ليس بمجاز نحو انما زيد قائم فانه تغير حكم اعراب زيد بزيادة ما الكافة وان زيد قائم فانه تغير اعراب زيد عن النصب الى الرفع بحذف احدى نونى ان وغير ذلك فالصحيح كلمة تغير حكم اعرابها الاصلى الى غيره أى الى غير الاصلى فان ربك فى وجاء ربك تغير حكم اعرابه الاصلى أى اعرابه الذى يقتضيه بالاصالة لا بتبعية شئ وهو الجر فى المضاف اليه الى غير الاصلى الذى حصل بمتابعة أمر آخر كالرفع الذى حصل فيه بفرعية مضافه المحذوف ونيابته له وليس ما غير اليه الاعراب الاصلى فى الامثلة المذكورة الى غير الاصلى بل الى أصلى آخر وكذلك يدخل فيه نحو ليس زيد بمنطلق وما زيد بقائم مع أن المفتاح صرح بأنهما ليسا بمجازين وزاد قيدا آخر لاخراجهما بأن قال أو زيادة لفظ مستغنى عنه استغناء واضحا وكفى بالله وبحسبك زيد بخلاف ليس زيد بقائم وما زيد بقائم وفسر شارحو المفتاح الاستغناء الواضح بما لم يظهر لزيادته فائدة أصلا وزيادة الباء فى النفى لتأكيد النفى اه أطول (وأقول) يخرج عن التعريف أيضا نحو وقطعت أيدى القرية فان القرية اعرابها لم يتغير مع أنها من مجاز الحذف اذا لوحظ المضاف المحذوف فتدبر ثم رأيت ما يأتى عن سم من أن مثل هذا لا يكون من مجاز الحذف مخالفا فى ذلك لما يأتى عن الفنرى الموافق لما قلنا (قوله أى جاء أمر ربك لاستحالة المجئ على الله تعالى) فيه أمران الاول أن المقصود بهذا الدليل نفى ما هو الظاهر من العبارة لا اثبات أنه من قبيل الحذف وان المراد أمره لانه لا يثبته لجواز أن يكون هذا الاسناد من قبيل الاسناد العقلى فالحاصل أن هذا الظاهر ممتنع ثم بعد الصرف عنه لامتناعه يحتمل الحمل على أمور منها حذف المضاف والتمثيل باعتبار هذا الوجه والثانى أنه قد يقال مجئ الامر أيضا مستحيل ويجاب بأن له فى نفسه معنى مجازيا كبلوغه المخاطبين بل قد يدعى أنه حقيقة عرفية لان المتبادر عرفا من قولنا جاء أمر السلطان بكذا بلوغ أمره الينا بخلاف الذات العلية لا يظهر وصفها نفسها بالمجئ ولو على وجه مجازى بل مهما نسب لها رجع الى ما يتعلق بها كرسولها أما الامر فانه يوصف نفسه بنفس المجئ ولو بمعنى تجوزى كبلوغه الينا اه سم (قوله للقطع بأن المقصود الخ) اذ ليس المقام مقام تذكير المخاطب وجعله معتبرا بفناء أهل القرية حتى يقال اسأل القرية وقل لها ما صنع أهلك كما يقال سل الارض من شق أنهارك فانه لا يحذف فى أمثال هذا المقام المضاف على ما صرح به الشيخ عبد القاهر وسر ذلك أن التصرف هنا فى السؤال والقصد من الامر بالسؤال الامر بالتأمل فى القرية الخالية عن أهلها والاعتبار بها والتذكر لما آل فا تعلق به المخاطب من المنازل والمآرب اه أطول وكتب أيضا قوله للقطع بأن المقصود الخ لم يقل للقطع باستحالة سؤالها لعدم صحة ذلك لامكان سؤالها لحكمة أو بعد خلق الله الادراك فيها لكنه خلاف المقصود قطعا فلا بد من الصرف عن الظاهر ولذلك وجوه منها تقدير المضاف وعليه التمثيل فقوله للقطع الخ استدلال على الصرف عن الظاهر لا على خصوص تقدير المضاف كذا فى سم (قوله لم يكن من هذا القبيل) بل من المجاز اللغوى (قوله والحكم للاصل فى مثله هو النصب لانه خبر ليس) فان قلت اذا كان مثله خبر ليس ولا شك أن اسمه شئ لزم أن يكون ما هو فى موضع المبتدا نكرة وما وقع فى موقع الخبر معرفة وهو باطل بالاتفاق كما سلف فى الفن الاول قلت كلمة مثل لغاية توغلها فى الابهام لا تتعرف فلا محذور اه فنرى (قوله بسبب

بل هى حقيقة لحسنها تابع لحسن متبوعها

﴿فصل﴾

فى بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك أو التشابه (وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها) أى حكمها الذى هو الاعراب على ان الاضافة للبيان أى تغير اعرابها من نوع الى نوع آخر (بحذف لفظ أو زيادة لفظ) فالاول (كقوله تعالى وجاء ربك واسئل القرية و) الثانى مثل (قوله تعالى ليس كمثله شئ أى) جاء (أمر ربك) لاستحالة المجئ على الله تعالى (و) اسئل (أهل القرية) للقطع بأن المقصود ههنا سؤال أهل القرية وان جعلت القرية مجازا عن أهلها لم يكن من هذا القبيل (وليس مثله شئ) لان المقصود نفى أن يكون مثل الله تعالى لا نفى أن يكون شئ مثل مثله فالحكم الاصلى لربك والقرية هو الجر وقد تغير فى الاول الى الرفع وفى الثانى الى النصب بسبب حذف المضاف والحكم الاصلى فى مثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب

زيادة الكاف) وقيل الزائد مثل لان الزيادة نشأت منه ورجح الاول بأن الحكم بزيادة الحرف أنسب وبأن القول بزيادة مثل يؤدى الى دخول الكاف على الضمير والى الحاجة الى تقدير متعلق للجار أفاده في الاطول (قوله وظاهر عبارة المفتاح الخ) حيث قال في قوله تعالى وجاء ربك الحكم الاصلى في الكلام لربك هو الجر وأما الرفع فمجاز وصرح أيضا بأن النصب في القرية من قوله تعالى واسئل القرية والجر في كمثله مجاز وانما قال ظاهر عبارة المفتاح لامكان تأويل الرفع بالمرفوع من حيث هو مرفوع وهكذا وأن يقال المراد أن الرفع حكم مجازى لكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازى في المجاز المعنوى كما أن الجر حكم لها بمنزلة المعنى الحقيقى هناك ويدل على التأويل سياق كلام السكاكى كما يظهر لمن ينظر فيه وفى شرحه اه فنرى (قوله وماذكره المصنف أقرب) لان مايفهم من المفتاح لايتم في المجاز بالزيادة نحو ليس كمثله اذ لم يتعد فيه الجر عن محله اذ لامحل للجر في التركيب أفاده في الاطول قال الفنرى يشعر هذا بالتمام في المجاز بالحذف مطلقا مع أنه غير ظاهر في نحو أعجبنى سؤال القرية الا أن يقال هذا الجر هو الجر الذى كان في المضاف المحذوف لاجره الاصلى ولايخفى أنه تعسف اه ملخصا قال سم أقول قوله ولايخفى أنه تعسف يرده مافى بعض نسخ المطول حيث قال فان كان الحذف أو الزيادة مما لايوجب تغير حكم الاعراب كما مر في قوله تعالى أو كصيب من السماء أى كمثل ذوى صيب وقوله فبما رحمة من الله أى فبرحمة فالكلمة لاتوصف بالمجاز اه (قوله لان الله تعالى موجود) أى ولايمكن نفى الموجود اه سم (قوله فاذا نفى الخ) ايضاحه مافى المطول من أنه نفى للشئ بنفى لازمه لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم كما تقول ليس لاخى زيد أخ فأخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لابد لاخى زيد من أخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفى ملزومه أى ليس لزيد أخ اذ لو كان له أخ لكان لذلك الاخ أخ هو زيد فكذا نفيت أن يكون لمثل الله تعالى مثل والمراد نفى مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير أنه موجود اه (قوله نفيا للملزوم) هو أخو زيد وقوله بنفى لازمه هو أخو الاخ وكتب أيضا قوله نفيا للملزوم بنفى لازمه أى ونفى الملزوم لازم لنفى لازمه فقد أريد باللفظ لازم معناه فصدق حد الكناية اه سم

﴿ الكناية ﴾

(قوله مصدر كنيت بكذا) والمضارع على هذا أكنى فهو كرمى يرمى وقوله وكنوت والمضارع أكنو فهو على هذا كدعا يدعو (قوله لفظ أريد به الخ) جرى على أن الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز واعلم أن لهم في اللفظ الكنائى طريقتين الاولى أنه مستعمل في غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له وعليها كلام المصنف الثانية أنه مستعمل في الموضوع له لكن لا ليكون مقصودا بل لينتقل منه الى غير الموضوع له المقصود بحيث يكون غير الموضوع له متعلق الاثبات والنفى ومرجع الصدق والكذب فيصح الكلام وان فقد المعنى الحقيقى بل وان استحال كما في قوله تعالى والسموات مطويات بيمينه وقوله الرحمن على العرش استوى فأمثال ذلك كنايات عند المحققين من غير لزوم كذب لان استعمال اللفظ في معناه الحقيقى وطلب دلالته عليه انما هو لقصد الانتقال منه الى اللازم واختار هذه الطريقة في التلويح قال وحينئذ لاحاجة الى ماقيل ان الكناية مستعملة في المعنى الثانى لكن مع جواز ارادة المعنى الاول ولو في محل آخر وباستعمال آخر بخلاف المجاز فانه مشروط بالقرينة المانعة اه قال في الاطول ولنا بحث نذكره لك فانه معجب لاولى الالباب وهو أنه يمكن أن تجعل الكناية كلها حقائق صرفة ويكون قصد ما يجعل معنى كنائيا من قبيل قصد النتيجة بعد اقامة الدليل فيكون قولنا فلان كثير الرماد حقيقة صرفة ذكرت دليلا على أنه مضياف فيكون التقدير فهو مضياف ولايكون هناك استعمال كثير الرماد في المضياف اه (قوله معه) فائدته التنبيه على أن ارادة اللازم أصل وارادة المعنى بتبعية ارادة اللازم ولينتقل منه الى اللازم كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولايقال جاء الامير معه والممنوع هو الجمع بين المعنى ولازمه على وجه يكونان مقصودين استقلالا لا على وجه يكون أحدهما تابعا للآخر ووسيلة الى قصده وفهمه لكن يرد أن استعمال مع في قوله مع جواز ليس كما ينبغى لان ارادة لازم المعنى ليس تابعا

زيادة الكاف فكما وصفت الكلمة بالمجاز باعتبار نقلها عن معناها الاصلى كذلك وصفت به باعتبار نقلها عن اعرابها الاصلى وظاهر عبارة المفتاح أن الموصوف بهذا النوع من المجاز هو نفس الاعراب وماذكره المصنف أقرب والقول بزيادة الكاف في قوله تعالى ليس كمثله شئ أخذ بالظاهر ويحتمل أن لاتكون زائدة بل تكون نفيا للمثل بطريق الكناية التى هى أبلغ لان الله تعالى موجود فاذا نفى مثل مثله لزم نفى مثله ضرورة أنه لو كان له مثل لكان هو أعنى الله تعالى مثل مثله فلم يصح نفى مثل مثله كما تقول ليس لاخى زيد أخ أى ليس لزيد أخ نفيا للملزوم بنفى لازمه والله أعلم

﴿ الكناية ﴾

في اللغة مصدر كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وفى الاصطلاح (لفظ أريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه) أى ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد

لجواز ارادته معه الا أن يقال ان مع تدخل على المتبوع من المتشاركين وجواز ارادة معناه مع لازمه لم يشارك اللازم فى الارادة فتأمل اه أطول وقال سم مانصه أقول لا يشكل ارادة المعنيين فى الكناية بمنع استعمال اللفظ فى حقيقته ومجازه عند هؤلاء لان محل ذلك اذا استعمل فيهما على أن كلا مقصود لذاته وما هنا أحدهما مقصود تبعا ثم قال قال فى التلويح فان قيل اللفظ فى مجموع المعنى الحقيقى والمجازى مجاز والمجاز مشروط بالقرينة المانعة عن ارادة الموضوع له فيكون الموضوع له مرادا وغير مراد وهذا محال قلنا الموضوع له هو المعنى الحقيقى وحده فتجب قرينة على أنه وحده ليس بمراد وهى لا تنافى كونه داخلا تحت المراد اه (قوله المراد به طول القامة) سيأتى جعله ملزوما والمناسبة كلام السكاكى الآتى فى الفرق وهو صحيح لان كل لازم ملزوم تأمل اه سم قال يس وفى قوله لان كل لازم ملزوم نظر لان اللازم قد يكون أعم اه (قوله فظهر الخ) قال فى الاطول وقد أشار الى فائدة قوله مع جواز ارادته معه وهى اخراج المجاز عن التعريف بقوله فظهر الخ الا أنه لم يقل نخرج به المجاز مع أنه أخصر وأوضح فى المقصود ليكون مع الاشارة الى هذه الفائدة تنبيها على أن العمدة فى الفرق بين الكناية والمجاز هو هذا الذى هو الوجه الاول للفرق الذى ذكره السكاكى والوجه الثانى من الفرق الذى ذكره المشار اليه بقول المصنف وفرق بأن الانتقال فيها من اللازم الخ ليس بشئ اه مع بعض تلخيص (قوله مع ارادة لازمه) أقول هذا القيد انما يكون فصلا لاخراج المجاز عند من يمنع الجمع بين الحقيقة والمجاز والمصنف منهم اه سم (قوله فانه لا يجوز فيه ارادة المعنى الحقيقى) وان وجب فيه الكناية تصور المعنى الحقيقى لينتقل منه الى المعنى المجازى المشتمل على المناسبة المصححة للاستعمال (قوله معناه من جهة الخ) قال فى الاطول ومعنى قوله تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقى أن ارادة المعنى الحقيقى فارق بينهما فانها جائزة فى الكناية كما ذكره فى التعريف وممتنعة فى المجاز كما دل عليه تعريف المجاز وحينئذ لا يتجه الاعتراض بمنافاة كلامه للتعريف وبأن الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقى ولا حاجة الى تقدير الجواز كما ذهب اليه الشارح اه ملخصا (قوله وجبان الكلب) أى عن الهرير لكثرة الضيفان (قوله ومهزول الفصيل) لكثرة حلب أمه للضيفان (قوله وان لم يكن له نجاد) بحث فيه فى الاطول بأن انتفاء النجاد قرينة مانعة عن ارادته اه وفى سم قيل سبق أن المحققين جوزوا استحالة المعنى الحقيقى فى الكناية وحينئذ لا يعلم الفرق بينها وبين المجاز فان استحالة المعنى الحقيقى من أقوى قرائن المجاز فاذا جوز ذلك فى المجاز ولم تجعل مانعة من ارادة المعنى الحقيقى لم تتميز الكناية عن المجاز فى صورة استحالة المعنى الحقيقى نحو نطقت الحال بكذا ويمكن أن يجاب بصحة ارادة المعنى الحقيقى ولو كان ممكنا بحيث يكون مناط الاثبات والنفى أيضا فى الكناية دون المجاز فليتأمل اه ملخصا وفى سم أيضا قوله وان لم يكن له نجاد ولا كلب ولا فصيل أورد أنه اذا لم يكن له ماذكر لم تكن ارادة المعنى الحقيقى جائزة فى هذا الاستعمال فلم تكن كناية بل مجازا وأجيب بالمنع بل هى جائزة ولو استحال المعنى الحقيقى لقصد الانتقال الى اللازم كما مر عن التلويح ورد بأن ما فى التلويح مفرع على أن الكناية مستعملة فى معناها الحقيقى لقصد الانتقال وكلامنا هنا مبنى على أنها مستعملة فى المعنى المجازى فلا حاجة لارادة المعنى الحقيقى للانتقال منه بعد كون اللفظ مستعملا فى المعنى المجازى الذى هو المنتقل اليه فاذا كان منفيا لم تجز ارادته لانها انما تجوز اذا كان وسيلة للانتقال ومع استعمال اللفظ فى المعنى المجازى لا معنى للتوسل الا أن يقال لا مانع أن يراد باللفظ كلا المعنيين المجازى على أنه المقصود والحقيقى للانتقال منه فقوله الآتى لكن قد يمتنع ذلك الخ محمول على ما اذا كان المعنى الحقيقى مقصودا بالنفى والاثبات أما اذا قصد للانتقال منه فلا يمتنع فليتأمل اه ملخصا (قوله هو أن الكناية من حيث الخ) اعترضه فى الاطول بأنه يوجب الدور فى تعريف الكناية (قوله لكن قد يمتنع ذلك فى الكناية بواسطة خصوص المادة) أى وان جاز من حيث انها كناية بمعنى أن كونها كناية لا ينافى ارادة المعنى الحقيقى وان منعها خصوص المادة فتعريف الكناية صادق على هذه الصورة أيضا (قوله اذا نفوه) أى المثل (قوله أترابه) جمع ترب بكسر التاء المثناة من فوق أى أقرانه فى السن بأن يكون ابتداء ولادة الجميع زمانه واحد اه سم

المراد به طول القامة مع جواز أن يراد حقيقة طول النجاد أيضا (فظهر أنها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى) الحقيقى (مع ارادة لازمه) كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يجوز فيه ارادة المعنى الحقيقى للزوم القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقى وقوله من جهة ارادة المعنى معناه من جهة جواز ارادة المعنى ليوافق ماذكره فى تعريف الكناية ولان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقى للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وجبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له نجاد ولا كلب ولا فصيل ومثل هذا فى الكلام أكثر من أن يحصى * وههنا بحث لابد من التنبه له وهو أن المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقى فى الكناية هو أن الكناية من حيث انها كناية لا تنافى ذلك كما أن المجاز ينافيه لكن قد يمتنع ذلك فى الكناية بواسطة خصوص المادة كما ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى ليس كمثله شئ أنه من باب الكناية كما فى قولهم مثلك لا يبخل لانهم اذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون على أخص أوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون بلغت أترابه

ير يدون بلوغه فقولنا ليس كالله شئ وقولنا ليس كمثله شئ عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو نفى المماثلة عن ذاته لا فرق بينهما الا ما تعطيه الكناية من المبالغة ولا يخفى ههنا امتناع ارادة الحقيقة وهو نفى المماثلة عمن هو مماثل له وعلى أخص أوصافه (وفرق) بين الكناية والمجاز (بان الانتقال فيها) أى فى الكناية (من اللازم) الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الى طول القامة (وفيه) أى فى المجاز الانتقال (من الملزوم) الى اللازم كالانتقال من الغيث الى النبت ومن الاسد الى الشجاع (ورد) هذا الفرق (بان اللازم مالم يكن ملزوما) بنفسه أو بانضمام قرينة اليه (لم ينتقل منه) الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز أن يكون أعم ولا دلالة للعام على الخاص (وحينئذ) أى اذا كان اللازم ملزوما (يكون الانتقال من الملزوم) الى اللازم كما فى المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكى أيضا معترف بان اللازم مالم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه وما يقال ان مراده أن اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز أو شرط لها دونه فمما لا دليل عليه وقد يجاب بأن مراده باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوز كون اللازم أخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية أن يذكر من المتلازمين ماهو تابع ورديف ويراد به ماهو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر ولا يخفى عليك أن ليس المراد باللزوم ههنا امتناع الانفكاك (وهى) أى الكناية (ثلاثة أقسام الاولى) تأنيثها باعتبار كونها عبارة عن الكناية (المطلوب بها غير صفة

(قوله ير يدون بلوغه) فانه يلزم من بلوغ أترابه بالسن بلوغه بالسن اهـ سم (قوله معتقبتان) أى واردتان (قوله ولا يخفى ههنا امتناع ارادة الحقيقة) لاستحالة ثبوت مماثله اهـ سم (قوله وفرق) لم ينسبه الى السكاكى مع أنه ذكره فى كتابه لانه لا يخصه كما صرح به فى الايضاح اهـ أطول (قوله كالانتقال من طول النجاد الخ) ماذكره هنا من كون طول النجاد لازما وطول القامة ملزوما عكس ما قاله فى شرح التعريف السابق ولا تنافى لان كلا لازم وملزوم اهـ سم (قوله ومن الاسد الى الشجاع) هذا لا يظهر لان الاسد ليس ملزوما للرجل الشجاع وكذا كثير من المجازات المرسلة ولو جعلت ملزومات بالقرينة فالكناية أيضا ملزومة بالقرينة كذا فى الاطول (قوله لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم الخ) فيه أنه ان عرف علاقة اللازم بين اللازم والملزوم ينتقل منه اليه لا محالة وان لم تعرف لا ينتقل من الملزوم أيضا اهـ أطول (قوله معترف بان اللازم مالم يكن ملزوما الخ) ملزومية اللازم بان يكون أخص أو مساويا فان قلت ان اللازم كيف يكون أخص والعام يوجد بدون الخاص فيلزم وجود الملزوم بدون اللازم قلت أراد باللازم التابع الرديف كطول النجاد التابع لطول القامة اهـ أطول وقال السيد فى شرح المفتاح أراد باللازم التابع والرديف كما مر ثم ان الانتقال من اللازم الى الملزوم يحتاج الى جعله مساويا بالملزوم أو أخص منه اهـ وكتب عليه سم ما نصه قوله مساويا بالملزوم أو أخص هلا استغنى عن ذلك لان الاعم فى الجملة بعيد فليتأمل اهـ (قوله من خواص الكناية دون المجاز) أى فالانتقال فيها أيضا من الملزوم (قوله فمما لا دليل عليه) الظاهر أن المراد لا دليل عليه من حيث صحته فى نفسه لا من حيث كونه مراده مع صحته فى نفسه تأمل اهـ سم (قوله ما يكون وجوده على سبيل التبعية) أى واللازم بهذا المعنى ملزوم فالانتقال منه بمنزلة الانتقال من الملزوم اهـ سم (قوله ولهذا جوز كون اللازم أخص) أى لكون المراد باللازم ماذكر لا ماهو المتعارف اذ ذاك لا يكون أخص والا لكان الملزوم أعم فيوجد بدون اللازم وهو ممتنع اهـ يس وكتب أيضا قوله ولهذا جوز كون اللازم أخص مع أن اللازم بغير هذا المعنى لا يكون أخص وانما يكون مساويا أو أعم اهـ سم (قوله فالكناية أن يذكروا من المتلازمين الخ) اشارة الى أنه وان آل الامر الى أن الانتقال فى الكناية أيضا من الملزوم لان ذلك التابع والرديف ملزوم الا أن الفرق مع ذلك حاصل بينهما وهو أن الانتقال فى الكناية باعتبار كون المنتقل منه لازما وان كان ملزوما أيضا وهو فى المجاز على العكس اهـ سم (قوله فيه نظر) قال فى المطول لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث فى النبت واستعمال النبت فى الغيث اهـ وقد يقال انه بحسب الحيثية والاعتبار مختلف كما مر فى اعتبار العلاقتين فى الفرق بين المجاز المرسل والاستعارة فى لفظ واحد فاذا أطلق النبت على الغيث من حيث انه لازم لا من حيث انه رديف وتابع فهو بهذا الاعتبار مجاز مرسل اطلاقا للازم على الملزوم واذا أطلق على الغيث من حيث هو رديفه وتابعه كان من هذه الحيثية كناية فلا اشكال اهـ سم وقال فى موضع آخر يجاب بأن الانتقال وان كان فيه أيضا أى فى المجاز من اللازم لكن باعتبار كونه ملزوما اهـ تأمل وكتب أيضا قوله وفيه نظر حاصله منع كون الانتقال فى المجاز من المتبوع دائما اذ ربما يتجوز بالنبت عن الغيث ويمكن دفعه بان ذلك الفرق مبنى على أن الموضوع له مرادا بدا فى الكناية لكن لينتقل منه الى ملزومه فالموضوع له فى الكناية تابع فى الارادة والانتقال من التابع فى الارادة الى المتبوع وفى المجاز الانتقال من الموضوع له الذى هو المتبوع المحض للمعنى المجازى لانه الاصل بالنسبة الى الخارج ولم تعرضه التبعية بحسب الارادة ولو بنى الكلام على جواز ارادة الموضوع له فى الكناية يكون الفرق بينهما فى الجملة اهـ أطول (قوله أن ليس المراد باللزوم ههنا الخ) بل معنى اللزوم ههنا الانتقال فى الجملة سواء كان بناء على لزوم عقلى أو عادى أو اعتقادى أو ادعائى اهـ سم (قوله باعتبار كونها الخ) وقال فى الاطول الاولى أى القسم الاول وتأنيثه باعتبار الخبر لانه الكناية المطلوب بها الخ اهـ (قوله غير صفة ولا نسبة) كنى بغير صفة ولا نسبة عن الموصوف فكأنه قال المطلوب

ولانسبة فيها) أى من الاولى (ماهى معنى واحد) مثـل أن يتفق فى صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف (كقوله) الضارب بكل أبيض مخذم * (والطاعنين مجامع الاضغان) المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية * عن القلوب (ومنها ماهى مجموع معان) بأن تؤخذ صفة فتضم الى لازم آخر وآخر لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه (كقولنا كناية عن الانسان حى مستوى القامة عريض الاظفار) ٢٠٧ وتسمى هذه خاصة مركبة (وشرطهما) أى شرط هاتين الكنايتين (الاختصاص بالمكنى عنه) ليحصل الانتقال وجعل السكاكى الاولى منهما أعنى ماهى معنى واحد قريبة بمعنى سهولة المأخذ والانتقال فيها لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما والثانية بعيدة بخلاف ذلك وهذه غير البعيدة بالمعنى الذى سيجىء (الثانية) من أقسام الكناية (المطلوب بها صفة) من الصفات كالجود والكرم ونحو ذلك وهى ضربان قريبة وبعيدة (فان لم يكن الانتقال) من الكناية الى المطلوب (بواسطة فقريبة) والقريبة قسمان (واضحة) يحصل الانتقال منها بسهولة (كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد والاولى) أى طويل نجاده كناية (ساذجة) لا يشوبها شئ من التصريح (وفى الثانية) أى طويل النجاد (تصريح ما لتضمن الصفة) أى طويل (الضمير) الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على تضمنه الضمير انك تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة البتة لاسنادها الى ضمير الموصوف بخلاف هند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم وانما جعلنا الصفة المضافة كناية مشتملة على نوع تصريح ولم نجعلها تصريحا للقطع بأن الصفة فى المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير رعاية لامر لفظى وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها (أو خفية) عطف على واضحة وخفاؤها بأن يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية (كقولهم كناية عن الابله عريض القفا) فان عرض القفا وعظم الرأس

بها الموصوف كما فى عبارة المفتاح لتظهر مقابلة هذا القسم بالقسمين الآخرين كذا فى الاطول (قوله ولا نسبة) أى نسبة صفة الى موصوف (قوله اختصاص بموصوف) المراد بالاختصاص ما يعم الحقيقى كالواجب والقديم وغير الحقيقى كما اذا اشتهر زيد بالمضيافية مثلا وصار تاما فيه بحيث لا يعتد بمضيافية غيره اه سم (قوله بكل أبيض) أى سيف أبيض (قوله مخذم) بالخاء المعجمة الساكنة والذال المعجمة المفتوحة اه سم (قوله بأن تؤخذ صفة) لم عبر بالصفة دون اللازم ولم عبر فيما بعده باللازم دون الصفة اه سم (قوله لتصير جملتها مختصة) أى لا كل واحد كما فى المثال فان الحى لا يختص بالانسان وكذا طول القامة لوجوده فى النخل ونحوه وكذا عرض الاظفار لوجوده فى الفرس ونحوه (قوله حى) بدل أو بيان من قولنا بمعنى مقولنا وكناية حال منه اه حفيد (قوله ويسمى) أى فى اصطلاح العلوم العقلية اه سم (قوله مركبة) كما يسمى الذى قبلها خاصة بسيطة اه سم (قوله وشرطهما الاختصاص بالمكنى عنه) اعترض بأنه مستدرك لان الكناية الانتقال فيها من الملزوم والملزوم مختص قطعا بالمكنى عنه اه سم وفى الاطول من البين أن تخصيص هذا الشرط بهذا القسم من الاقسام الثلاثة من غير مخصص اه (قوله الاختصاص) المراد بالاختصاص ما هو أعم من الحقيقى والحكمى كما مر (قوله ليحصل الانتقال) أى منهما الى المكنى عنه (قوله بمعنى سهولة المأخذ) دفع الشارح بقوله بمعنى سهولة المأخذ وقوله وهذه غير البعيدة بالمعنى الذى سيجىء تنظير المصنف فى جعل السكاكى المذكور والذى وجهه الشارح فى المطول بأن السكاكى فسر القريبة بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة والكناية التى هى معنى واحد والتى هى مجموع معان خاليتان عن الواسطة وحاصل الدفع أن القرب والبعد هنا بمعنى آخر اه سم ملخصا (قوله المطلوب بها صفة) بمعنى ما قام بالغير والمكنى عنها فى طويل النجاد عند التحقيق طول القامة لا طويل القامة وكلام المصنف حيث قال كقولهم كناية عن طول القامة مشعر بحمل الصفة على هذا المعنى فلا يتجه أنه ان أريد بالصفة ما قام بالغير يخرج طويل النجاد وان أريد مدلول الصفة المفسرة بما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين خرج نحو أعجبنى طول نجاد فلان فانه كناية عن طول قامته لا عن طويل القامة اه أطول (قوله وهى ضربان) هل يجريان فى القسم الاول اه سم أقول فى الاطول بعد تقسيم الثانية الى قريبة وبعيدة وتقسيم القريبة الى الواضحة والخفية ما نصه ومن البين جريان هذين التقسيمين فى القسم الاول من الكناية وكأنهما أهملا فيه لعدم الاطلاع على أمثلتهما فى كلام البلغاء اه (قوله لتضمن الصفة أى طويل الضمير) وأما الضمير فى نجاده فليس فى نفس الصفة اه سم (قوله أى طويل) فالصفة فى هذه العبارة بمعنى ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين (قوله فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له) أى وفى ذلك تصريح ما بالمكنى عنه وهو طول القامة اه سم (قوله أو خفية) لا يخفى أن الساذجة والمشوبة بالتصريح جاريتان فيه نحو عريض قفاه وعريض القفا اه أطول (قوله عريض القفا) فان قلت الانتقال من عرض القفا الى بلاهة الرجل ليس بلا واسطة بل يستدل به الاطباء عليها بواسطة أنه يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهة لما ثبت عندهم أن كثرة البلغم والرطوبة تورث غلبة البرودة والنسيان فلا وجه لعد هذا المثال مما الانتقال فيه بلا واسطة قلت ما ذكرته تدقيق لا يلاحظه أهل العرف بل ينتقلون منه أولا الى تلك البلاهة فلا محذور اه فنرى (قوله وعظم الرأس

بالافراط مما يستدل به على البلاهة فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن فى الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل أحد وليس الخفاء بسبب كثرة الوسايط والانتقالات حتى تكون بعيدة (وان كان) الانتقال من الكناية الى المطلوب بها (بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها) أى من كثرة الاحراق (الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة) جمع آكل (ومنها الى كثرة الضيفان) بكسر الضاد جمع ضيف (ومنها الى المقصود) وهو المضياف وبحسب قلة الوسايط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء (الثالثة) من أقسام الكناية (المطلوب بها نسبة) أى اثبات أمر لامر أونفيه عنه وهو المراد بالاختصاص فى هذا المقام (كقوله ان السماحة والمروأة والندى * فى قبة ضربت على ابن الحشرج) فانه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات) أى ثبوتها (له فترك التصريح) باختصاصه بها (بأن يقول انه مختص بها أونحوه) مجرور عطفا على أن يقول أومنصوب عطفا على أنه مختص بها مثل أن يقول سماحة ابن الحشرج أوالسماحة لابن الحشرج أوسمح ابن الحشرج أوحصلت السماحة له أو ابن الحشرج سمح كذا فى المفتاح وبه يعرف أن ليس المراد بالاختصاص ههنا الحصر (الى الكناية) أى ترك التصريح ومال الى الكناية (بأن جعلها) أى تلك الصفات (فى قبة) تنبيها على أن محلها ذو قبة وهى تكون فوق الخيمة تتخذها الرؤساء (مضروبة عليه) أى على ابن الحشرج فأفاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا أثبت الامر فى مكان الرجل وحيزه فقد أثبت له (ونحوه) أى مثل البيت المذكور فى كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بأن تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه (قولهم   استفيد

بالافراط) ادراج لفائدة زائدة على شرح المثال (قوله بالافراط) انما قال بالافراط لان عظم الرأس واستواءه مالم يفرط دليل على عظم الهمة وحسن الفهم ولذا وصفت بنت أبى هالة النبى صلى الله عليه وسلم بأنه كان عظيم الهامة اهـ فنرى (قوله نوع خفاء) كأن ذلك بالنظر الى الاصل والا فاستلزامه لها فى عرفنا أظهر من أن يخفى نعم سبب كون البلاهة لازمة له فى الخارج خفى اهـ حفيد (قوله فانه ينتقل الخ) فى المفتاح أنه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة الجمر ومنها الى كثرة الاحراق فتكون الوسايط خمسا وعلى ما ذكره المصنف تكون أربعا اهـ سم (قوله أى من كثرة الاحراق) وكذا كل ضمير يأتى فهو راجع الى كثرة قبله (قوله وهو المضياف) أى مضيافية المضياف بدليل أن الكلام فى المطلوب بها صفة (قوله الثالثة المطلوب بها نسبة) سواء كان طرفا النسبة مذكورين صريحين فتنفرد الكناية فى النسبة أوأحدهما مذكورا صريحا والآخر كناية فتجتمع الكناية فى النسبة مع الكناية عن الموصوف أو الصفة أوكلاهما مذكورين كناية فتجتمع الاقسام الثلاثة اهـ أطول وراجعه (قوله وهو) أى لا الحصر وقوله فى هذا المقام أى القسم الثالث من الكناية فى هذا الكتاب كقوله أن يثبت اختصاص الخ وفى غيره كقول المفتاح المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف اهـ سم ملخصا (قوله ان السماحة) أى الكرم لا الجود لئلا يكون الندى تطويلا فانه الجود اهـ أطول وقال الحفيد السماحة بمعنى الندى أى الجود ثم نقل عن الحكيم الطوسى أن السماحة بذل شئ عن طيب النفس مع أنه ليس بذله واجبا والندى سهولة الانفاق للمال الكثير فى أمور جليلة النفع للعامة على وجه تقتضيه المصلحة والمروأة حصول رغبة صادقة فى التحلى بالافادة وبذل مالا بد أوأزيد اهـ (قوله هى كمال الرجولية) بفتح الراء وضمها كما فى القاموس وكتب أيضا ما نصه يتبادر أن الرجولية لا تثبت للمرأة فيلزم أن لا تثبت لها المروأة والوجه ثبوتها لها أيضا ولهذا يقال رجل ورجلة أفاده سم ويمكن الجواب بأن المراد بالرجولية الانسانية وكتب أيضا قوله هى كمال الرجولية وذكر جمهور الفقهاء الشافعية أن المروأة السير بسير أمثاله فى زمانه ومكانه اهـ حفيد (قوله أى ثبوتها) تفسير للاختصاص قال فى الاطول وجه ارادة الثبوت بالاختصاص أن الاختصاص هو الثبوت لشئ والنفى عن غيره فاريد هنا بعض معناه ثم قال بقى هنا أنه اذا جعل الاختصاص بمعنى ثبوت الصفات له صار قوله فانه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات بمنزلة أن يقال أراد أن يثبت ثبوت هذه الصفات له ولا يخفى سماجته والعبارة الصحيحة أراد أن يثبت هذه الصفات له ولا يخفى أنه لو جعل التعريف فى السماحة والمروأة والندى للجنس الاستغراقى أفاد حصر هذه الصفات فى ابن الحشرج لان جميع أفرادها اذا قامت به لا تقوم بغيره اذ الصفة لا تقوم بمحلين ويكون مبالغة فى كمال ابن الحشرج فى هذه الصفات بحيث التحقت هذه الصفات فى غيره بالعدم فلا يبعد أن يكون قول المصنف انه مختص بها وقوله اختصاص ابن الحشرج على ظاهرهما وحينئذ يكون فى البيت كنايتان احداهما جعل اثبات جميع أفراد الثلاثة له كناية عن الاختصاص وثانيتهما جعل جعلها فى قبة مضروبة عليه كناية عن الثبوت له اهـ (قوله وبه يعرف أن ليس المراد الخ) ليس استدراكا مع قوله السابق وهو المراد بالاختصاص فى هذا المقام لان المقصود الاستدلال على ان المقصود ذلك اهـ سم (قوله ومال الى الكناية) فيه اشارة الى تضمين ترك معنى مال اهـ سم (قوله وهى تكون فوق الخيمة) أى أكبر منها وليس المراد انه يجعل خيمة ويجعل فوقها شئ آخر هو القبة كما قد يتوهم اهـ سم (قوله تتخذها الرؤساء) يقال بيت مقبب جعل فوقه قبة اهـ أطول (قوله فقد أثبت له) لان ثبوت هذا الامر الذى هو صفة يقوم بمحل يقبلها فى المكان بتبعية ثبوت محلها وهو الرجل فى المكان فقد

فقد استفيد محلية الرجل لذلك الامر قال فى الاطول ولهذا أى لثبوت الصفات فى المكان تبعا كان هذا من قبيل الكناية دون المجاز اذ لو امتنع ثبوت الصفات فى المكان لامتنع ارادة الحقيقة ولم يكن كناية بل مجازا ونحن نقول لا يبعد أن كون هذه الصفات فى قبة ضربت على ابن الحشرج كناية عن كونها عين ابن الحشرج حيث جعل فى مكان ابن الحشرج والمتبادر من الكون فى المكان الكون بالذات ولا يكون فى مكان الرجل بالذات الا نفسه فكانه قيل ابن الحشرج هو السماحة والمروءة والندى اه (قوله المجد) أى نيل الشرف والكرم ولا يكون الا بالآباء أو كرم الآباء خاصة والكرم والحسب أعم من أن يكون من جهة الآباء أو نفس الرجل اه أطول (قوله بين ثوبيه) يريد بالثوبين الرداء والازار وكذا المراد بالبردين فى قوله والكرم فى برديه اه (قوله فى ساحة زيد) الساحة قدام البيت اه سم (قوله بل كنايتان) وقد تجتمع الثلاثة كقولك كثير الرماد فى ساحة العالم وكنى به عن موصوفه وهو زيد مثلا لاشتهاره اه سم (قوله فى هذين القسمين) انما خصهما بالذكر لامتناع ذكر الموصوف فى القسم الاول لانه مكنى عنه اه سيرامى (قوله قد يكون غير مذكور) لكن القسم الثانى حينئذ يستلزم القسم الثالث اذ لا يتصور كون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة بخلاف القسم الثالث فانه لا يستلزم القسم الثانى فانه يصح الكناية عن النسبة الى موصوف غير مذكور مع التصريح بالصفة اه أطول (قوله كما يقال الخ) هذا المثال الذى مثل به لعدم ذكر الموصوف من الكناية عن النسبة وقوله فى عرض بالضم أى ناحية فكانك فى المثال المذكور أشرت من ناحية هى لمن سلم المسلمون من لسانه ويده الى ناحية أخرى هى للمؤذى ومثال عدم ذكر الموصوف من الكناية عن الصفة قولك فى عرض من يعتقد حل الخمر وأنت تريد تكفيره أنا لا أعتقد حل الخمر تكنى باعتقاده حل الخمر المستفاد من تقديم المسند اليه الضمير عن كفره ولا ضرر فى كون هذا كناية عن نسبة الكفر له أيضا لما تقرر من استلزام الكناية عن الصفة عند عدم ذكر الموصوف الكناية عن النسبة (قوله فانه كناية الخ) لان حاصله المسلم من لا يؤذى فيكون من قبيل المنطلق زيد فيفيد حصر المبتدا فى الخبر وقد كنى بحصره فيه عن لازمه وهو انتفاؤه عن المؤذى وهذا من القسم الثالث لانه كنى بنسبة الاسلام الى غير المؤذى على وجه الاثبات من نسبته الى المؤذى على وجه النفى وهو موصوف غير مذكور اه سيرامى ملخصا قال فى الاطول فان قلت حصر الاسلام فى غير المؤذى عبارة عن ثبوته له ونفيه عن المؤذى فيكون نفى الاسلام عن المؤذى مصرحا قلت الحصر أمر اجمالى يلزمه تفصيل النفى بحسب المقام فيجوز أن يكنى بهذا المجمل عن هذا المفصل على أنه لو كان معنى الحصر الاثبات والنفى تفصيلا يجوز أن يكنى بالكل عن الجزء ويجعل الكل وسيلة الانتقال الى الجزء ويجعل الجزء مقصودا بالافادة اه (قوله عن نفى صفة الاسلام الخ) وهذا النفى نسبة (قوله وأما القسم الاول) أى من هذين القسمين اه سم فهو ثانى الاقسام الثلاثة (قوله وهو ما يكون المطلوب بالكناية نفس الصفة وتكون النسبة مصرحا بها) يتبادر ان هذا تفسير القسم الثانى بجملته وانه يجب فيه التصريح بالنسبة وكلام المطول والسيد صريح فى عدم وجوب التصريح بها فى جملته فيتعين حمل كلامه هنا على أنه اشارة الى قسم القسم الثانى لا الى جملة القسم الثانى وقسمه المشار اليه هنا هو ما اذا كان الموصوف فيه مذكورا وحينئذ لا تستلزم الكناية عن الصفة والكناية عن النسبة لامكان التصريح حينئذ بالنسبة فلا يتصور كناية عنها كقولك زيد يعتقد حل الخمر كناية عن كفره فقد انفردت فى هذا المثال الكناية عن الصفة عن الكناية عن النسبة وقسمه الآخر ما اذا كان الموصوف غير مذكور وحينئذ تستلزم الكناية عن الصفة الكناية عن النسبة لانه اذا لم يكن مذكورا لم يتصور كون النسبة اليه مصرحا بها فلا تكون الا مكنيا عنها دون العكس لجواز كون الصفة مصرحا بها وان لم يكن موصوفها مصرحا به فلا كناية حينئذ الا فى نسبتها اليه كما تقدم فى قوله المسلم من سلم الخ فان الصفة وهى الاسلام مصرح بها والكناية انما هى فى النسبة ولا يشكل بأن المصرح به الاسلام والمكنى عن نسبته نفى الاسلام لا الاسلام لان المراد بالكناية عن نسبة الصفة المصرح بها أعم من الكناية عن نسبة نفسها أو نسبة نفيها كما صرح بذلك قول السيد فى هذا المثال قد صرح فيه بالصفة أعنى الاسلام وكنى عن نسبتها بالانتفاء الى المؤذى كذا

المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه) حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه فان قلت ههنا قسم رابع وهو أن يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كقولنا كثر الرماد فى ساحة زيد قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنايتان احداهما المطلوب بها نفس الصفة وهى كثرة الرماد كناية عن المضيافية والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية الى زيد وهو جعلها فى ساحته لتفيد اثباتها له (والموصوف فى هذين القسمين) يعنى الثانى والثالث (قد يكون) مذكورا كما مر وقد يكون (غير مذكور كما يقال فى عرض من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده) فانه كناية عن نفس صفة الاسلام عن المؤذى وهو غير مذكور فى الكلام وأما القسم الاول وهو ما يكون المطلوب بالكناية نفس الصفة وتكون النسبة مصرحا بها فلا يخفى أن الموصوف فيها يكون مذكورا لا محالة لفظا

أو تقديرا وقوله في عرض من يؤذى معناه في التعريض به يقال نظرت اليه من عرض بالضم أي من جانب وناحية قال (السكاكي

الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة) وانما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وأمثاله مما ذكر ليس من أقسام الكناية فقط بل هو أعم كذا في شرح المفتاح وفيه نظر والاقرب انه انما قال ذلك لان هذه الاقسام قد تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبار من الوضوح والخفاء وقلة الوسائط وكثرتها (والمناسب للعرضية التعريض) أي الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب أن تطلق عليها اسم التعريض لانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وأنت تعنيه فكأنك أشرت به الى جانب وتريد به جانبا آخر (و) المناسب (لغيرها) أي لغير العرضية (ان كثرت الوسائط) بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل (التلويح) لان التلويح هو أن تشير الى غيرك من بعد (و) المناسب (لغيرها ان قلت) الوسائط (مع خفاء) في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة (الرمز) لان الرمز هو أن تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لان حقيقته الاشارة بالشفة أو الحاجب (و) المناسب لغيرها ان قلت الوسائط (بلا خفاء) كما في قوله أو ما رأيت المجد ألقى رحله * في آل طلحة ثم لم يتحول (الايماء والاشارة ثم قال) السكاكي (والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتني فستعرف

تحقيق

في سم ومثال ما اذا كان الموصوف غير مذكور في قولك في عرض من يعتقد حل الخمر ممن يدا تكفيره أنا لا أعتقد حل الخمر كما مر شرح ذلك (قوله أو تقديرا) فليس المراد بكونه مذكورا كونه منطوقا به بالفعل فقط اهـ سم ومثال ذكره تقديرا قولنا نعم كثير الرماد اخبارا عن مضيافية زيد عند سؤال سائل عنها بقوله أزيد كثير الرماد أم لا أي فهو كثير الرماد فقد ذكر الموصوف تقديرا أفاده الفنري (قوله بالضم) أي بضم العين مع اسكان الراء وضمها كعسر وعسر كما في الصحاح (قوله وفيه نظر) وجه النظر أن كون التعريض وأمثاله أعم لا ينافي كونه قسما من أقسام الكناية باعتبار كما يقال الابيض اما حيوان أو غيره والحيوان قد يكون أبيض وقد يكون أسود مع أنه قد وقع قسما من الابيض فلو قال تنقسم على هذا الاعتبار لكان مستقيما لانه قسمه باعتبار وقال الحفيد يمكن أن يوجه النظر بأن التفاوت لا يتعدى بكلمة الا بتضمين أمر آخر والمناسب ههنا الانقسام فيرد عليه ما يرد على الانقسام تأمل اهـ سم وبين في الاطول وجه النظر بأن التعريض بهذا المعنى وهو كناية لم يذكر موصوفها ليس أعم من الكناية ثم بحث فيما استقر به الشارح ثم قال والاظهر أنه قال تتفاوت لما فيه من التنبيه على تفاوت تلك الاقسام في الدقة والبلاغة دون تنقسم اهـ (قوله قد تتداخل) أي فلا يصح جعلها أقساما لان شأن الاقسام أن تكون متباينة اهـ يس (قوله وتختلف الخ) من عطف السبب على المسبب أي أن تداخلها بسبب اختلافها باختلاف الاعتبار أي المعتبر وبين الاعتبار بقوله من الوضوح الخ فقد تكون الوسائط بحيث يمكن اعتبارها قليلة أو كثيرة بالنسبة لغيرها أو في نفسها واللزوم بحيث يمكن اعتباره خفيا أو غير خفي ففي المادة الواحدة قد تعتبر الوسائط فيها كثيرا فيكون تلويحا وقد تعتبر قليلة مع اعتبار خفاء اللزوم فيكون رمزا ومع اعتبار عدم خفائه فيكون ايماء واشارة فقد صدقت هذه الاقسام في مادة واحدة فقد تداخلت في تلك المادة بسبب اختلاف الاعتبار تأمل اهـ سم (قوله والمناسب) أي وقال السكاكي ما خلاصته المناسب الخ وبين قول السكاكي الكناية تتفاوت الخ وبين قوله المناسب فصل طويل وكلام المصنف يوهم الاتصال بينهما فكان حق البيان أن يقول ثم قال والمناسب الخ (قوله مسوقة لاجل موصوف غير مذكور) في موضع التفسير للعرضية ولهذا قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح عرضية أي مسوقة لاجل موصوف غير مذكور لكن لا يخفى أن فيه نوع تقصير لجواز أن تساق الكناية لاجل موصوف غير مذكور من غير أن يقصد به التعريض كما اذا قلت المؤمن هو غير المؤذي وأردت نفي الايمان عن المؤذي مطلقا من غير قصد تعريض بمؤذ معين اهـ فنري (قوله اذا قلت قولا وأنت تعنيه) يعني لا يكون القول مستعملا فيه وانما تعنيه من عرض الكلام ولهذا لم يقل وأنت تعنيه به (قوله فكأنك أشرت به الخ) ففي المثال السابق أي المسلم الخ كأنك أشرت به الى اثبات الاسلام لمن بتلك الصفة وأردت نفي الاسلام عن المؤذي المعين اهـ سم وكتب أيضا قوله فكأنك أشرت به الى جانب وأنت تريد جانبا آخر الجانب المشار اليه هو مدلول العبارة والآخر هو المعنى المعرض به والتعبير بكان باعتبار أن المعنى لا يوصف بالجانب حقيقة وقد يقال قضية هذا التوجيه تسمية الكناية تعريضا مطلقا من غير تقييد بكونها عرضية لوجود هذا المعنى في الجميع ويجاب بأنه لما كان الموصوف غير مذكور كان معنى التعريض أتم حيث أشير بالكلام الى غير مذكور ولا مقدر فكان اطلاق اسم التعريض عليه أنسب اهـ سم ملخصا (قوله ان كثرت الوسائط) بأن زادت على الواحدة كما في شرح المفتاح للسيد قاله في الاطول (قوله ان قلت الوسائط) المراد بقلتها عدم كثرتها فيشمل ما لا واسطة فيه أصلا كما نبه على ذلك الشارح حيث جعل عريض القفا مثالا له وصرح به تفسير السيد الرمز بالكناية التي لا واسطة فيها أو فيها واسطة واحدة وبهذا يندفع ما يتراءى من التنافي بين جعل الشارح هنا عريض القفا قليل الوسائط المشعر ذلك بوجود الواسطة وجعله اياه فيما مر مما لا واسطة فيه اهـ ملخصا من الاطول والفنري (قوله وعريض الوسادة) هو أيضا كناية عن الابله لكن الانتقال منه الى الابله بواسطة فانه ينتقل منه الى عريض القفا ومن عريض القفا الى الابله كما في المطول (قوله ثم قال) أي انتقل السكاكي من الكناية في التعريض الى

تحقيق المجاز فيه في كلمة ثم التباعد بين البحثين والافلاتراخي بين كلامي السكاكي واعلم أن السكاكي بعد ماسمى أحد أقسام الكناية تعريضا اشتغل عقيب تلك الاقسام بتحقيق التعريض المشهور فقال واعلم أن التعريض تارة يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز فاذا قلت آذيتني فستعرف وأردت المخاطب ومع المخاطب انسان آخر معتمدا على قرائن الاحوال كان من القبيل الاول وان لم ترد الا غير المخاطب كان من القبيل الثاني فتأمل وعلى هذا فقس وفرع ان شئت فقد نبهتك والمراد بالتعريض ليس ماهو أحد الاقسام المذكورة للكناية بل ما اشتهر من التعريض وهو على ماقال الكشاف ان تذكر شيأ تدل به على شئ لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكأنه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه مايريده فأفاد أنه لايراد المعنى التعريضي باللفظ بل ينتقل اليه من غير استعمال اللفظ فيه بخلاف المجاز والكناية فلا يكون التعريض مجازا ولا كناية ولهذا أدرج لفظ السبيل فقال التعريض تارة يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز ولم يقل وتارة يكون كناية وتارة يكون مجازا وأوصى بالتأمل لما رأى المقام مظنة غفلة لكن المصنف على ماهو ظاهر كلامه ظن أن اطلاق التعريض على الكناية سابقا من اطلاق العام على الخاص ومقصود السكاكي التنبيه على هذا بتقسيم التعريض اليها والى المجاز فاختصر كلام السكاكي فقال والتعريض قد يكون مجازا الخ وهو اختصار مخل وقد نبه العلامة على مراد السكاكي حيث قال في شرحه معناه أن عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب في غير ماهي موضوعة له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد تكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من أحدهما الى الآخر وحاصل ماذكره أن التعريض ليس بمجاز ولا كناية وان وقع في أثناء تقريره بعض مالا يتضح فتأمل وقد صرح ابن الاثير أيضا بأن التعريض لا يستعمل في المعنى التعريضي بل يستفاد من عرض اللفظ ومما يقضى منه العجب أنه بعد مانقل الشارح كلام الكشاف وابن الاثير في هذا المقام زيف كلام العلامة بأن هذا مذهب لم يذهب اليه أحد بل أمر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى أن يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير أن يكون حقيقة في ذلك المعنى أو مجازا أو كناية بل الحق أن الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه أن قولنا آذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب فان استعملته في تهديد المخاطب وغيره من المؤذين فكناية وان أردت تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء بعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا ونعم التوضيح تمثيل السيد السند لدلالة الكلام على المعنى التعريضي بدلالة الحذف مثلا على تعظيم المحذوف أو اهانته فانه افادة من غير استعمال فيه فجعل كلام الشارح مبنيا على الغفلة عن مستتبعات التراكيب اه أطول ببعض تلخيص وحذف وفي السيد نقلا عن صاحب الكشف مانصه والتحقيق أن اللفظ المستعمل فيما وضع له فقط هو الحقيقة المجردة ويقابله المجاز لانه المستعمل في غير الموضوع له فقط والكناية اللفظ المستعمل بالاصالة فيما لم يوضع له والموضوع له مراد تبعا وفي التعريض هما مقصودان الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة أو مجازا أو كناية والمعرض به من السياق وفي الكناية العرضية يطلب مع المكني عنه معنى آخر فالاول بمنزلة الحقيقة في كونه مقصودا والثاني هو المعرض به لانه غير مقصود من اللفظ بل من السياق اه قال السيد وقيد أي صاحب الكشف الحقيقة بالمجردة أي المفردة احترازا عن الكناية اذ قد تسمى حقيقة غير مفردة حيث يراد منها المعنى الحقيقي أيضا أو تجوز ارادته ثم قال وحاصله أن المعتبر هو أن المعنى التعريضي مقصود من الكلام اشارة وسياقا لا استعمالا فجاز أن يكون اللفظ مستعملا في معناه الحقيقي أو المجازي أو المكني عنه وقد دل به أي بالمعنى المستعمل فيه من تلك المعاني على مقصود آخر بطريق الامالة الى عرض فالتعريض يجامع كلا من الحقيقة والمجاز والكناية وقوله وفي الكناية العرضية يطلب مع المكني عنه معنى آخر يريد أن الكناية اذا كانت تعريضية كان هناك وراء المعنى الاصلي والمعنى المكني عنه معنى آخر مقصود بطريق التلويح والاشارة وكان المعنى المكني عنه ههنا بمنزلة المعنى

الحقيقى فى كونه مقصودا من اللفظ مستعملا هو فيه فاذا قيل المسلم من سلم المسلمون من لسانه و يده وأريد به التعريض بنفى الاسلام عن مؤذ معين فالمعنى الاصلى هنا انحصار الاسلام فيمن سلموا من لسانه و يده و يلزمه انتفاء الاسلام عن المؤذى مطلقا وهذا هو المعنى المكنى عنه المقصود من اللفظ استعمالا وأما المعنى المعرض به المقصود من الكلام سياقا فهو نفى الاسلام عن المؤذى المعين هكذا ينبغى أن يحقق الكلام ويعلم أن الكناية بالنسبة الى المكنى عنه لا تكون تعريضا قطعا والالازم أن يكون المعنى المعرض به قد استعمل اللفظ فيه وقد ظهر بطلانه وهكذا المجاز والحقيقة أيضا ثم قال واذا تقرر أن اللفظ بالقياس الى المعنى المعرض به لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالكناية لفقدان استعمال اللفظ فى ذلك المعنى واشتراطه فى تلك الامور فقول السكاكى ان التعريض قد يكون تارة على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز لم يرد به أن اللفظ فى المعنى المعرض به قد يكون كناية وقد يكون مجازا كما يتبادر الوهم اليه مما نقله المصنف عنه وصرح به الشارح وأيده بأن اللفظ اذا دل على معنى دلالة صحيحة فلابد أن يكون حقيقة فيها أو مجازا أو كناية وقد غفل عن مستتبعات التراكيب فان الكلام يدل عليها دلالة صحيحة وليس حقيقة فيها ولا مجازا ولا كناية لانها مقصودة تبعا لا اصالة فلا يكون مستعملا فيها والمعنى المعرض به وان كان مقصودا أصليا الا أنه ليس مقصودا من اللفظ حتى يكون مستعملا فيه انما قصد اليه من السياق بجهة التلويح والاشارة الى أن قال بل أراد السكاكى أن التعريض قد يكون على طريقة الكناية فى أن يقصد به المعنيان معا أحدهما باللفظ والآخر بالسياق وقد يكون على طريقة المجاز فى أن يقصد به المعنى التعريضى فقط وللتنبيه على هذا المعنى زاد لفظ السبيل اه مع بعض حذف (قوله وأنت تريد بتاء الخطاب) أى فى آذيتنى فستعرف (قوله ليكون اللفظ الخ) علة لتريد (قوله وان أردتهما) أى بتاء الخطاب بقرينة قوله قبل وأنت تريد بتاء الخطاب وظاهره استعمال اللفظ فى المعنى الحقيقى والمعنى المجازى وهو ممتنع عند هؤلاء الا أن يقال ارادة المعنى الحقيقى هنا للانتقال الى غيره وان كان كل منهما هنا مقصودا بالاثبات والظاهر أنهم لا يسمون بذلك كما فى سم وقال الفنرى لم يرد بما ذكره أنه يجوز لك أن تريد تارة بضمير المخاطب فى آذيتنى فستعرف غير المخاطب وحده فيكون مجازا وأن تريد به أخرى المخاطب وغيره معا فيكون كناية اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر فى الكناية أو المجاز بل أراد أن الكلام المذكور يدل عرفا على تهديد المخاطب بسبب الايذاء و يلزمه لزوما عرفيا تهديد المؤذى مطلقا فاذا أردت تهديد المخاطب مع تهديد مؤذ آخر كان كناية وان أريد به تهديد غيره فقط كان مجازا مركبا اه وقول الشارح وتحقيق ذلك الخ يدل على ما قاله الفنرى (قوله أطبق) أى أجمع من قولهم أطبق القوم على الامر أجمعوا اه أطول (قوله أطبق البلغاء) قال الشارح المحقق والسيد السند فى شرحى المفتاح يراد بالبلغاء علماء البيان على ما هو الظاهر لانهم الذين يظهر منهم الاجماع و يمكن أن يراد جميع البلغاء ويجعل اجماع أهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعانى فى موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات اه أطول (قوله على أن المجاز الخ) يرد على كون المجاز أبلغ من الحقيقة أن منه المجاز الغير المفيد وهو لفظ المقيد المراد به المطلق فانه اذا نظر الى ما أريد بهذا القبيل من المجاز كان قائما مقام أحد المترادفين فكما أن أحد المترادفين اذا أقيم مقام الآخر لم يقصد به معنى آخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يعد مفيدا كذلك المشفر اذا أقيم مقام الشفة لم يقصد به الا تلك الحقيقة أعنى العضو المخصوص فلا يترتب على قيامه مقام الشفة فائدة بخلاف اطلاق الاصابع على الانامل فانه يفيد مبالغة وكذا اطلاق اليد على القدرة يفيد تصويرها بصورة ما هو مظهر لها والمجاز الغير المفيد لا يكون أبلغ من الحقيقة كيف ولا يصدق فى حقه أنه كدعوى الشئ ببينة فيجب أن يحمل المجاز على المجاز المفيد اه أطول مع بعض تلخيص (قوله أبلغ) يقال بناء أبلغ أى مبالغ فيه كثيرا فالمعنى أن المجاز والكناية مما بولغ فيه مبالغة أكثر حيث بولغ فى تقرير معنيهما وتحقيقهما فقوله أبلغ شاذ من وجهين أحدهما أنه أخذ من المزيد كقولهم هو أعطاهم للدينار والدرهم وثانيهما أنه بمعنى المفعول ولك أن تتجاوز الشذوذ الثانى الى التجوز فى وصف اللفظ بكونه مبالغا فى تقرير معناه وتحقيقه وانما لم يجعلوا الابلغ من البلاغة فيكون المعنى أن كلاما فيه كناية أو مجاز

وأنت تريد) بتاء الخطاب (انسانا مع المخاطب دونه) أى لا تريد المخاطب ليكون اللفظ مستعملا فى غير ما وضع له فقط فيكون مجازا (وان أردتهما) أى المخاطب وانسانا آخر معه (جميعا كان كناية) لانك أردت باللفظ المعنى الاصلى وغيره معا والمجاز ينافى ارادة المعنى الاصلى (ولابد فيهما) أى فى الصورتين (من قرينة) دالة على أن المراد فى الصورة الاولى هو الانسان الذى مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفى الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وتحقيق ذلك أن قولك آذيتنى فستعرف كلام دال على تهديد المخاطب بسبب الايذاء و يلزم منه تهديد كل من صدر عنه الايذاء فان استعملته وأردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب فى الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا مع قرينة دالة على عدم ارادة المخاطب كان مجازا

(فصل)

(أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح

أبلغ من كلام فيه الحقيقة الصرفة ويكون وجه الابلغية كونه أكثر مبالغة لان كثرة المبالغة لا توجب البلاغة مطلقا بل في مقام يستدعي المبالغة فرب حقيقة أبلغ من مجاز لوقوعها في مقام لا يستدعي المبالغة اه أطول ولا يرد على أخذ أبلغ من المبالغة أن المجاز والكناية المفردين لا مبالغة فيهما في حد أنفسهما اذ ما لم يحمل المفرد على غيره لا يفهم منه معنى مفيد لان الابلغية والمبالغة اذا نسبت الى الحقيقة أو المجاز أو الكناية فانما هو بملاحظة التركيب الذي تضمن ذلك أفاده سم (قوله لان الانتقال فيهما من الملزوم) مبنى على مختار المصنف في الكناية لا على مختار السكاكي أن الانتقال في الكناية من اللازم اه يس وفيه أن اللازم بمعنى التابع فيكون هو الملزوم كما مر ذلك (قوله وعلى أن الاستعارة أبلغ من التشبيه) لانها نوع من المجاز (أقول) بعد وضوح كون الاستعارة مجازا والتشبيه حقيقة ليس ذكر هذا الاطباق بعد ذكر الاطباق الاول الا تطويلا ثم كون التشبيه حقيقة يرده ما حقق أن زيد كالبدر عبارة عن كونه في غاية الحسن وان نسبة التشبيه الى الاستعارة كنسبة الكناية الى المجاز اه أطول مع حذف (قوله وقد علم أن المجاز الخ) أى وقسم الابلغ أبلغ من غير الابلغ اه سم (قوله وليس معنى كون المجاز الخ) شروع في دفع اعتراض المصنف على الشيخ عبد القاهر كما بسط ذلك في المطول وعبارته قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية أبلغ أن واحدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تأكيد الاثبات المعنى لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا رأيت أسدا على قولنا رأيت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة أن الاول أفاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي أن الاول أفاد تأكيد الاثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى أن الاول أفاد زيادة لقراه لم يفدها الثاني بل هي أن الاول أفاد تأكيد الاثبات كثرة القرى له لم يفده الثاني واعترضه المصنف بأن الاستعارة أصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه أن يكون في المشبه به أتم منه في المشبه وأظهر فقولنا رأيت أسدا يفيد للرجل شجاعة أتم مما يفيدها قولنا رأيت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثاني يفيد له شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بأن ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيده خلافه ثم أجاب بأن مراد الشيخ أن السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد أن ذلك ليس بسبب في شئ ليس من الصور فهذا يتحقق في قولنا رأيت أسدا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد أو زائدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق أيضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ أن شيأ من هذه العبارات لا يوجب أن يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رأيت أسدا فهو لا يوجب أن يحصل لزيد في الواقع شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من أن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو نفيه مع أنا قاطعون بأن المفهوم من الخبر أن هذا الحكم ثابت أو منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري وحاصل جواب المصنف أن مراد الشيخ رفع الايجاب الكلي ورفع الايجاب الكلي لا ينافي الايجاب الجزئي وان السبب في كل صورة تأكيد اثبات المعنى ورد السيد جواب الشارح بأن ما حمل عليه الشارح كلام الشيخ معنى ركيك لان ما نفاه الشيخ حينئذ مما لا يذهب اليه وهم حتى يدفع فان شيأ من ذلك لا يوجب ثبوت أصل الشجاعة أو أصل القرى مثلا في الواقع فكيف يتوهم ايجابه لزيادة فيهما بل نفي ايجابهما الثبوت الزيادة يوهم ايجابهما الثبوت أصل المعنى فيه والانصاف أن المتبادر من كلام الشيخ ما فهمه المصنف ولصاحب الاطول وجه آخر في كلام الشيخ فانظره (قوله أفاد تأكيد الاثبات تلك المساواة) كأن وجهه أنه دل على اتحاده مع الاسد ودلالة الاتحاد على المساواة أبلغ من دلالة الحكم بالمساواة بينهما لاحتمال التفاوت وان المساواة باعتبار بعض الوجوه اه سم *هذا آخر ما كتبه استاذنا الصبان عليه سحائب الرحمة والغفران .

(الفن الثالث علم البديع)

أول من اخترع البديع وسماه بهذا الاسم عبد الله بن المعتز العباسي قال في صدر كتابه وما جمع قبلي فنون البديع أحد ولا سبقني الى تأليفه مؤلف وكان ذلك سنة أربع وسبعين ومائتين فمن أحب أن يقتدي بنا ويقتصر على هذه الفنون فليفعل ومن أضاف من هذه المحاسن أو غيرها شيأ الى البديع وارتأى غير رأينا

لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشئ ببينة) فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن لازمه (و) أطبقوا أيضا (على أن الاستعارة أبلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز) وقد علم أن المجاز أبلغ من الحقيقة وليس معنى كون المجاز والكناية أبلغ أن شيأ منهما يوجب أن يحصل في الواقع زيادة في المعنى لا توجد في الحقيقة والتصريح بل المراد أنه يفيد زيادة تأكيد للاثبات ويفهم من الاستعارة أن الوصف في المشبه بالغ حد الكمال كما في المشبه به وليس بقاصر فيه كما يفهم من التشبيه والمعنى لا يتغير حاله في نفسه بان يعبر عنه بعبارة أبلغ وهذا مراد الشيخ عبد القاهر بقوله ليست مزية قولنا رأيت أسدا على قولنا رأيت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة أن الاول أفاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي أن الاول أفاد تأكيد الاثبات لتلك المساواة لم يفده الثاني والله أعلم

كمل القسم الثاني والحمد لله على جزيل نواله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله *(الفن الثالث علم البديع)* (وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام)

فله اختياره قال الشيخ صفى الدين وكان جملة ما جمع منها سبعة عشر نوعا وعاصره قدامة بن جعفر الكاتب فجمع منها عشرين نوعا توارد معه على سبعة منها وسلم له ثلاثة عشر فتكامل لهما ثلاثون نوعا ثم اقتدى الناس بهما فى التأليف فكان غاية ما جمع منها أبو هلال العسكرى سبعة وثلاثين نوعا ثم جمع منها ابن رشيق القيروانى مثلها وتلاهما شرف الدين التيفاشى فبلغ بها السبعين ثم تصدى لها الشيخ زكى الدين بن أبى الاصبع فأوصلها الى التسعين وأضاف اليها من مستخرجاته ثلاثين سلم له منها عشرون وباقيها مسبوق اليه ومداخل عليه وذكر ابن أبى الاصبع أنه لم يؤلف كتابه المسمى بالتحرير فى هذا الفن الا بعد الوقوف على أربعين كتابا فى هذا الفن وعددها فى صدر كتابه المذكور قال ابن معصوم وكنت أظن أن أول من نظم أنواع البديع على هذا الاسلوب البديع الشيخ صفى الدين الحلى حتى وقفت فى ترجمة الشيخ على بن عثمان بن على الاربلى الصوفى على قصيدة لامية له نظم فيها جملة من أنواع البديع وضمن كل بيت منها نوعا منه أولها الجناس التام والمطرف وهو

بعض هذا الدلال والادلال * حال بالهجر والتجنب حالى

ثم قال فى الجناس المصحف والمركب

جرت اذ حزت ربع قلبى وإذلا * لى صبرا كثرت من اذلالى

فعلمت أن الشيخ صفى الدين ليس أبا عذرة هذا المرام ولا أول من اخترع نظم هذه الجواهر فى نظام فان الشيخ الاربلى المذكور توفى قبل أن يولد الشيخ صفى الدين بسبع سنين وذلك أن وفاة الشيخ الاربلى المذكور فى سنة سبعين وستمائة وولادة الشيخ صفى الدين فى سنة سبع وسبعين وستمائة وأيضا الشيخ صفى الدين كان معاصرا للشيخ محمد بن أحمد بن جابر الاندلسى الاعمى صاحب البديعية المعروفة ببديعية العميان ولا أعلم من السابق منهما الى نظم بديعيته على هذا الاسلوب وان كان الشيخ صفى الدين قد حاز قصبات السبق فى مضمار براعة هذا المطلوب اه من أنوار الربيع فى أنواع البديع لابن معصوم قال ع ق والبديع فى اللغة الغريب من بدع الشئ بضم الدال اذا كان غاية فيما هو فيه من علم أو غيره حتى صار غريبا فيه لطيفا ومنه أبدع أتى بشئ لم يتقدم له مثال ومنه اسمه تعالى البديع بمعنى المبدع أى الموجد للاشياء بلا مثال تقدم ولا تختص مادته بالله تعالى كما قيل اه (قوله أى يتصور) فهم العلامة الحفيد أنه تفسير لعلم فاعترض بأن العلم يطلق على الملكة وعلى الادراك الكلى وعلى القواعد وتصور تلك المعانى عبارة عن تعاريفها وحدودها والحدود والتعاريف ليست من جملة ما يطلق عليه العلم أصلا فكيف يصح قوله أى يتصور وأجاب بأن العلم لا يختص باطلاقه على واحد من تلك الثلاث بل يطلق أيضا على التعاريف والحدود ولا حاجة لذلك فان قوله أى يتصور تفسير لقوله يعرف وأما قوله علم فلم يفسره والانسب حمله على الملكة كما فى سم (قوله بقدر الطاقة) أشار به الى أن البديعيات لا تنحصر (قوله والمراد بالوجوه) لعل فيه اشارة الى أنه لا جهل فى التعريف لان الاضافة للعهد وفيه أنه يحتاج لقرينة الا أن يدعى شهرة وجوه تحسين الكلام فى ذلك المراد اه سم (قوله ما مر الخ) فتكون اضافة الوجوه الى تحسين الكلام اضافة عهدية فكأنه يقول علم يعرف به الاوجه المشار اليها فيما تقدم وهى الوجوه التى تحسن الكلام وتورثه قبولا بعد رعاية البلاغة مع الفصاحة ويكون قوله على هذا بعد رعاية الخ تأكيدا وبيانا لما تقدم ويحتمل أن يريد بوجوه تحسين الكلام ما يحسن به الكلام مطلقا سواء كان داخلا فى البلاغة أو خارجا عنها وأخرج ما يدخل فى الفنين السابقين بقوله بعد رعاية الخ اه ع ق (قوله بعد رعاية المطابقة) وهى المعبر عنها بعلم المعانى وقوله ورعاية وضوح الدلالة وهى المعبر عنها بعلم البيان (قوله أى الخلو عن التعقيد المعنوى) كأنه خص وضوح الدلالة بالخلو عن التعقيد المعنوى مع أنه بحسب مفهومه يتناول الخلو عن التعقيد اللفظى أيضا ليكون اشارة الى علم البيان على ما ذكره فى صدر الكتاب كما أن رعاية المطابقة اشارة الى علم المعانى فيكون تنبيها على أن رتبة هذا العلم بعدهما اه سم وبعبارة وأما الخلو عن التعقيد اللفظى فداخل فى قوله رعاية المطابقة لان المطابقة لا تعتبر الا بعد الفصاحة وهى تتوقف على الخلو من التعقيد اللفظى (قوله انما تعد محسنة الخ) قال فى المطول والا كانت كتعليق الدرر فى أعناق الخنازير (قوله والظرف متعلق بقوله تحسين الكلام) أى فهو ظرف لغو فالواقع بعدهما هو التحسين فى الملاحظة لا فى الوجود فانه مقارن فيه وأما اذا جعل ظرفا مستقرا فالذى بعدهما هو الحصول فيقتضى أنه متأخر

أى يتصور معانيها ويعلم أعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة والمراد بالوجوه ما مر فى قوله ويتبعها وجوه أخر تورث الكلام حسنا وقبولا وقوله (بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال و) رعاية (وضوح الدلالة) أى الخلو عن التعقيد المعنوى اشارة الى أن هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والظرف أعنى قوله بعد رعاية متعلق بقوله تحسين الكلام (وهى) أى وجوه تحسين الكلام (ضربان معنوى) أى راجع الى تحسين المعنى أولا وبالذات

عنهما فى الوجود والتقدير على كون التحسين حاصلا بعدهما (قوله وان كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ أيضا) أى ثانيا وبالتبع كما فى المشاكلة اذ هى ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه فى صحبة ذلك الغير كقوله

قالوا اقترح شيأ نجد لك طبخه * قلت اطبخوا لى جبة وقميصا

فقد عبر عن الخياطة بالطبخ لوقوعها فى صحبته فاللفظ حسن لما فيه من ايهام المجانسة اللفظية لان المعنى مختلف واللفظ متفق لكن الغرض الاصلى جعل الخياطة كطبخ المطبوخ فى اقتراحها لوقوعها فى صحبته وكما فى العكس كما يأتى فى قوله عادات السادات سادات العادات فان فى اللفظ شبه الجناس اللفظى لاختلاف المعنى ففيه التحسين اللفظى والغرض الاصلى الاخبار بعكس الاضافة مع وجود الصحة اه ع ق (قوله كذلك) أى أولا وبالذات وان كان بعضها قد يفيد تحسين المعنى أيضا اه سم وعبارة ع ق ولفظى أى منسوب الى اللفظ لان تحسين اللفظ بالذات وان تبع ذلك تحسين المعنى لانه كلما عبر عن معنى بلفظ حسن استحسن معناه تبعا وان شئت قلت فى التحسين المعنوى أيضا ان كونه بالذات معناه أن ذلك هو القصد ويتبعه تحسين اللفظ دائما لانه كلما أفيد باللفظ معنى حسن تبعه حسن اللفظ الدال عليه اه (قوله اما المعنوى) ذكر منه فى هذا الكتاب تسعة وعشرين نوعا (قوله والالفاظ توابع) من حيث ان المعنى يستحضر أولا ثم يؤتى باللفظ على طبقه وقوله وقوالب لها من حيث ان المعانى تتلقى منها وتفهم منها (قوله المطابقة) قال صاحب المفتاح المطابقة مأخوذة من طابق الفرس أى وضع رجله مكان يده وكونها من وجوه التحسين يعرف بالذوق وكذا باقى الوجوه اه فنرى (قوله بين متضادين) هذا أخذ بالاقل كما فى قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد والا فالمطابقة جارية فيما فوق المتضادين اه فنرى (قوله أى معنيين الخ) لما كان يتوهم أنهما ضدان حقيقيان وهما الامران اللذان بينهما غاية الخلاف وليس ذلك شرطا قال المصنف أى معنيين الخ (قوله فى الجملة) أى من غير تفصيل فى ذلك التقابل والتنافى اه ع ق وكان الاولى ان يقول ولو فى الجملة بدليل قوله ولو فى بعض الصور (قوله وتناف) تفسير (قوله ولو فى بعض الصور) كما فى الاعتبارى فان التنافى باعتبار المتعلق (قوله سواء كان التقابل حقيقيا) كتقابل القدم والحدوث وقوله أو اعتباريا كتقابل الاحياء والاماتة فانهما لا يتقابلان الا باعتبار أى باعتبار بعض الصور وهو أن يتعلق الاحياء بحياة جرم فى وقت والاماتة باماتته فى ذلك الوقت والا فلا تقابل بينهما باعتبار أنفسهما ولا باعتبار المتعلق عند تعدد الوقت اه ع ق وعبارة سم قوله أو اعتباريا كالتقابل بين الشيئين باعتبار المتعلق كالسكون وابتغاء الفضل كما يأتى كذا فى السيرامى وقوله كما يأتى أى فى شرح قول المصنف أشداء على الكفار من قول الشارح ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون اه (قوله وسواء كان) أى التقابل الحقيقى كما فى ع ق فقوله وسواء راجع لقوله حقيقيا فقط لان الحقيقى يكون فى الضدين والنقيضين وفى العدم والملكة وفى التضايف (قوله تقابل التضاد) كتقابل الحركة والسكون بناء على أنهما وجوديان وقوله أو تقابل الايجاب والسلب هو تقابل النقيضين كتقابل مطلق الوجود وسلبه وقوله أو تقابل العدم والملكة كتقابل العمى والبصر وقوله أو تقابل التضايف كتقابل الابوة والبنوة وبحث فيه السيد بانه ليس فيه مقابلة فهو أنسب بأن يكون من باب مراعاة النظير وأجاب عبد الحكيم بأنهما من باب مراعاة النظير من حيث تلازمهما فى الذهن والخارج ومن باب المطابقة من حيث انهما لا يجتمعان فى محل واحد (قوله أو ما يشبه الخ) أى أو تقابل ما يشبه الخ كالبرودة والحرارة الكائنين فى قوله تعالى مما خطاياهم أغرقوا فادخلوا نارا فان الغرق يستلزم الماء المشتمل على البرودة غالبا والنار مشتملة على الحرارة والبرودة والحرارة متقابلان وكالقرب والبعد الحاصلين فى اسمى الاشارة فى قوله

مها الوحش الا أن هاتا أوانس * قنا الخط الا أن تلك ذوابل

(قوله من نوع) قدمه لان لطف التضاد فيه أتم كيف والمتكلم كما جمع الضدين فى تركيب جمعهما فى نوع واحد من الكلمة وهذا أغرب من القسم الثانى ولانه أكثر دورانا على ألسنتهم يشهد بذلك أنه لم يهمل شيأ من أمثلة أقسامه بخلاف أقسام ما يقابله فانه لم يمثل الا لقسم واحد من أقسامه وقد حكم

وان كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ أيضا (ولفظى) أى راجع الى تحسين اللفظ كذلك (أما المعنوى) قدمه لان المقصود الاصلى والغرض الاولى هو المعانى والالفاظ توابع وقوالب لها (فنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد أيضا وهو الجمع بين متضادين أى معنيين متقابلين فى الجملة) أى يكون بينهما تقابل وتناف ولو فى بعض الصور سواء كان التقابل حقيقيا أو اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد أو تقابل الايجاب والسلب أو تقابل العدم والملكة أو تقابل التضايف أو ما يشبه شيأ من ذلك (ويكون) ذلك الجمع (بلفظين من نوع واحد)

فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر أي لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها (أو من نوعين نحو أومن كان ميتا فأحييناه) فانه قد اعتبر في الاحياء معنى الحياة والموت والحياة مما يتقابلان وقد دل على الاول بالاسم وعلى الثاني بالفعل (وهو) أي الطباق (ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب) وهو أن يجمع بين فعلي مصدر واحد أحدهما مثبت والآخر منفي أو أحدهما أمر والآخر نهي فالاول (نحو ولكن أكثر الناس لا يعلمون يعلمون) ظاهرا من الحياة الدنيا (و) الثاني (نحو فلا تخشوا الناس واخشوني ومن الطباق) ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض زينها وفسره بان يذكر في معنى من المدح أو غيره ألوان لقصد الكناية أو التورية وأراد بالالوان ما فوق الواحد بقرينة الامثلة فتدبيج الكناية (نحو قوله تردى) من ترديت الثوب أخذته رداء (ثياب الموت حمرا فما أتى * لها) أي لتلك الثياب (الليل الا وهي من سندس خضر) يعني ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة وقد جمع بين الحمرة والخضرة وقصد بالاول الكناية عن القتل وبالثاني الكناية عن دخول الجنة وتدبيج التورية كقول الحريري فمذ اغبر

الشارح بأنه لا يوجد الا هو اه أطول (قوله من أنواع الكلمة) الاسم والفعل والحرف (قوله أيقاظا) جمع يقظ كتكتف أو كعضد بمعنى يقظان (قوله وهم رقود) أي نيام جمع راقد فان اليقظة تشتمل على الادراك بالحواس والنوم يشتمل على عدمه فبينهما شبه العدم والملكة باعتبار لازمهما أو التضاد باعتبار نفسهما لان اليقظة عرض يقتضي الادراك بالحواس والنوم عرض يمنع الادراك وقد دل على كل منهما بالاسم (قوله يحيي ويميت) فان الاحياء والاماتة ولو صح اجتماعهما في ذات المحيي والمميت بين متعلقيهما العدم والملكة أو التضاد بناء على أن الموت عرض وجودي فالتنافي بينهما اعتباري وكأنه لم يجعلهما من الملحق الآتي لاشعارهما من جهة اللفظ بالحياة والموت بخلاف الملحق كما يأتي اه ع ق (قوله لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) أي للنفس جزاء وثواب ما كسبته من الطاعات وعليها عقاب ما اكتسبته من المعاصي قال الفنري قال ابن الحاجب ما معناه ان الآية تدل على زيادة لطف الله تعالى في شأن عباده يثيبهم على الخير كيفما وقع ولا يجزيهم على الشر الا بعد الاعمال والتصرف اه (قوله فان اللام الخ) لان اللام تشعر بالملكية المؤذنة بالانتفاع وعلى تشعر بالعلو المشعر بالتحمل أو الثقل المؤذن بالتضرر فصار تقابلهما كتقابل النفع والضرر وهما ضدان وبين ذلك لما في تقابل اللام وعلى من الخفاء بخلاف ما قبله فان التقابل فيه ظاهر فلذا لم يبينه (قوله أي لا ينتفع بطاعتها الخ) أخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور والانتفاع الحاصل من الدعاء والصدقة للغير انتفاع بثمرة الطاعة لا بنفسها (قوله ميتا) أي ضالا فأحييناه أي هديناه (قوله والموت) أي المعتبر في ميتا (قوله مما يتقابلان) وهو من تقابل التضاد ان جعل الموت وجوديا ومن تقابل العدم والملكة ان جعل الموت عدميا أي عدم الحياة (قوله كما مر) أي من الامثلة (قوله فعلي مصدر واحد) الفعلان هما يعلمون ولا يعلمون ومصدرهما هو العلم وبينهما تقابل الايجاب والسلب قال سم ظاهر التقييد به اخراج غير الفعلين وفعلي المصدرين فليراجع اه (قوله لا يعلمون) أي الامر الاخروي ويعلمون أي الامر الدنيوي وحينئذ فالتنافي بحسب الظاهر أي بالنظر للفعلين في حد ذاتهما بقطع النظر عن متعلقهما وكذا يقال فيما بعده وقوله ظاهرا من الحياة الدنيا أي ظاهر أمر الحياة الدنيا ويغفلون عن الباطن الذي هو الحياة الآخرة فمن بيانية أو يعلمون ظاهر الحياة الدنيا التي هي وسيلة الشهوات ولا يعلمون باطنها الذي هو الحياة الابدية لانها مزرعة للآخرة فمن ابتدائية (قوله فلا تخشوا الناس واخشوني) نهي للحكام أن يخشوا غير الله في حكوماتهم ويداهنوا فيها خشية ظالم أو مراقبة كبير اه أطول (قوله تدبيجا) بالدال المهملة والجيم من الديباج اه حفيد (قوله أو غيره) كالرثاء والتغزل (قوله لقصد الكناية أو التورية) أي بالكلام المشتمل على الالوان بخلاف ما اذا قصد المعنى الحقيقي فلا يكون من المحسنات لان الحقيقة يقصد منها المعنى الاصلي واما اذا قصد المعنى المجازي فلا يكون من المحسنات المعنوية بل اللفظية (قوله وأراد) أي ذلك البعض (قوله بقرينة الامثلة) كالمثال الاول (قوله نحو قوله) أي قول أبي تمام يرثي أبا نهشل محمد بن حميد حين استشهد وقبله

غزا غزوة والحمد نسج رداءه * فلم ينصرف الا وأكفانه الاجر

وبعده

كأن بني نبهان يوم وفاته * نجوم سماء خر من بينها البدر

وقد كانت البيض القواضب في الوغى * قواطع فهي الآن من بعده بتر

(قوله تردى) أي لبس وقوله ثياب الموت أي ثياب الحرب وحمرا حال من ثياب وهي حال مقدرة اذ لا حمرة حين اللبس لتأخر تلطخها بالدم عنه اه سم قال يس وفيه نظر والاظهر ان المراد بثياب الموت الثياب التي كفن بها اه وفيه انه يكفن في الثياب التي مات فيها وهو كان لابسها قبل حصول الدم (قوله من سندس) هو مارق من الديباج (قوله خضر) خبر بعد خبر لان القصيدة مضمومة الروي كما سبق بيانه (قوله وقصد بالاول) هو ارتدى بالثياب حمرا وقوله وبالثاني هو قوله الا وهي الخ (قوله كقول الحريري) أي في المقامة الثالثة عشرة المعروفة بالبغدادية (قوله فمذ اغبر) أي فمن حين متعلق بقوله اسود بعده أي اسود

مذا الخ (قوله العيش الاخضر) وصف العيش بالاخضر كناية عن طيبه ونعومته وكماله فيكون كناية عن لازمه لان اخضرار العود والنبات يدل على طيبه ونعومته فيكنى به عن لازمه في الجملة الذي هو الطيب والحسن والكمال والاغبرار كناية عن ضيق العيش ونقصانه وكونه في حال التلف لان اغبرار النبات والمكان يدل على التغير والرثاثة فيكنى به عن معنى هذا اللازم وقوله وازور أي بعد وأعرض ومال وقوله اسود كناية عن الحزن فيه وقوله الابيض كناية عن السرور فيه (قوله فودى) بفتح الفاء وسكون الواو وهو شعر جانب الرأس مما يلي الاذن وابيضاض الشعر كناية عن كثرة الهم والحزن أو أريد به الحقيقة وقوله رثى أي رق لي وعطف على وقوله العدو الازرق أي شديد العداوة وأراد به الروم وهم أعداء العرب وقوله فياحبذا الموت الاحمر يا فيه زائدة للتنبيه لا للنداء أي فيا نعم الموت الاحمر اذا أتى اليه والموت الاحمر الشديد ومنه الحسن أحمر أي من أحب الحسن احتمل المشقة وفي الحديث كنا اذا احمر البأس اتقينا برسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكن أحد أقرب الى العدو منه وقيل معنى الموت الاحمر القتل سمي أحمر لما فيه من الدم وهو الاظهر من مقصد الحريري لانه علق غيره من الصفات باللون مثل العدو الازرق والروم زرق العيون فكذلك الموت الاحمر وقال أبو عبيدة الموت الاحمر أن يتغير بصر الرجل من الهول فيرى الدنيا في عينه حمراء وسوداء والموت الاغبر هو الموت جوعا لانه يغبر في عينه كل شيء والموت الاسود هو الموت في غمة الماء والموت الابيض هو موت العافية اه مرع قوم من الشريشي شارح المقامات وغيرهما (قوله انسان له صفرة) ورد أن الصفرة جمال أهل الجنة فليست مذمومة كما قد يتوهم لان فيها احمرارا وبياضا وهو معنى الذهب (قوله فيكون تورية) لانها كما يأتي أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اه سم أي وباقي الالوان كنايات (قوله لا يقتضي أن يكون في كل لون تورية) أي بل قد يجتمع الالوان لقصد التورية بواحد منها كما هنا (قوله ويلحق به أي بالطباق) أي فما كان التقابل فيه باعتبار المعنيين المدلول عليهما باللفظ المذكور من غير واسطة يقال له طباق حقيقي وأما اذا كان التقابل بين معنيين اللفظ يدل عليهما بواسطة كان ملحقا بالطباق قال الفنري قيل لا وجه لالحاق هذا النوع بالطباق لانه داخل في تعريفه لان منافي اللازم مناف للملزوم فبين المذكورين تناف في الجملة فيكون طباقا لا ملحقا به وقد يجاب عنه بأن معنى قوله في الجملة بوجه ما من وجوه التقابل الاربعة وهذا الامر ليس كذلك اذ التقابل الذي فيه ليس تقابلا بين عينيهما بل بين أحدهما وملزوم الآخر فيكون ملحقا بالطباق بهذا الوجه وأنت خبير بأن هذا الجواب انما يدفع الاعتراض عن المصنف وأما عن الشارح فلا لانه عمم التقابل في الجملة لغير الاربعة فتأمل اه وقوله وأما عن الشارح فلا لانه الخ أي لانه قال أو ما يشبه شيأ من ذلك قال سم أقول قول الشارح أو ما يشبه شيأ من ذلك يجوز أن يريد بما يشبه معنى لا يشمل مثل هذا اه أي فيندفع الاعتراض عنه أيضا تأمل (قوله يتعلق أحدهما) كالرحمة في المثال وقوله نوع تعلق مفعول يتعلق (قوله السببية) المناسب المسببية فانه الموافق للمثال (قوله مسببة عن اللين) اذ اللين في الانسان كيفية قلبية تقتضي الانعطاف لمستحقه وذلك الانعطاف هو الرحمة فهي مسببة عن الكيفية (قوله غير متقابلين) ولا يستلزم ما أريد بأحدهما ما يقابل الآخر وبه فارق ما قبله (قوله نحو قوله) أي قول دعبل بكسر الدال وسكون العين المهملتين وكسر الباء الموحدة شاعر خزاعي رافضي قال صحت باسمي في أذن مصروع ثلاث مرات فشفي وأصل الدعبل الناقة المسنة وقبل هذا البيت

يا سلم ما بالشيب منقصة * لا سوقة يبقى ولا ملكا

(قوله لا تعجبي الخ) الفرق بين هذا وقوله السابق نحو قوله تردى الخ أن المقابلة ثم بين ما أريد باللفظ من الحمرة والخضرة وان كان كناية عن المقصود بالذات بخلاف المقابلة هنا ليست باعتبار ما أريد باللفظ اذ لم يرد هنا بضحك حقيقة الضحك بل الظهور بل باعتبار المعنى الحقيقي الذي لم يرد باللفظ اه سم (قوله سلم) مرخم سلمى (قوله فبكى ذلك الرجل) أي بتذكر الموت أو التأسف على زمان الشباب اه أطول (قوله عبر عنه بالضحك) أي على سبيل المجاز المرسل لان الضحك يلزمه عادة ظهور أي ظهور الاسنان فعبر به عن مطلق ظهور البياض في ضمن الفعل فكان فيه تبعية المجاز المرسل

العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر انسان له صفرة والبعيد الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية وجمع الالوان لقصد التورية لا يقتضي أن يكون في كل لون تورية كما توهمه البعض (ويلحق به) أي بالطباق شيآن أحدهما الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم (نحو أشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة) وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها (مسببة عن اللين) الذي هو ضد الشدة (و) الثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان (نحو قوله لا تعجبي يا سلم من رجل) يريد نفسه (ضحك المشيب برأسه) أي ظهر ظهورا تاما (فبكى) ذلك الرجل فظهور المشيب لا يقابل البكاء الا أنه قد عبر عنه بالضحك الذي معناه الحقيقي مقابل البكاء (ويسمى الثاني

ايهام التضاد) لان المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد نظرا الى الظاهر (ودخل فيه) أى فى الطباق بالتفسير الذى سبق (ما يختص باسم المقابلة) وان جعله السكاكى وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية (وهو أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر ثم يؤتى (بما يقابل ذلك) المذكور من المعنيين المتوافقين أو المعانى المتوافقة (على الترتيب) ويدخل فى الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين فى الجملة (والمراد بالتوافق خلاف التقابل) حتى لا يشترط أن يكونا متناسبين أو متماثلين فمقابلة الاثنين بالاثنين (نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا) أتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما (و) مقابلة الثلاثة بالثلاثة (نحو قوله ما أحسن الدين والدنيا اذا اجتمعا * وأقبح الكفر والافلاس بالرجل) أتى بالحسن والدين والغنى ثم بما يقابلها من القبح والكفر والافلاس على الترتيب (و) مقابلة الاربعة بالاربعة (نحو فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى) والتقابل بين الجميع ظاهر الا بين الاتقاء والاستغناء فبينه بقوله (والمراد باستغنى

(قوله ايهام التضاد) أى فهو معنوى باعتبار ايهام الجمع بين المتضادين فلا يرد أنه جمع فى اللفظ فيكون لفظيا (قوله ودخل فيه أى فى الطباق الخ) قال العلامة الحفيد يمكن أن يقال انه داخل فى مراعاة النظير بل الاظهر أن المطابقة انما هى جمع الضدين والمراعاة جمع الاشياء المتناسبة المتوافقة وأما المقابلة فهى المركب منهما فهى أخص من كل منهما بحسب التحقق لا الحمل اه وانما أخر المقابلة الداخلة فى الطباق عن الملحق به مع أن المتبادر ذكر الداخل قبل الملحق للخلاف فى هذا الداخل هل هو من الطباق أولا والاتفاق على الملحق به فناسب ذكر المتفق عليه قبل المختلف فيه (قوله بالتفسير الذى سبق) وهو الجمع بين أمرين متضادين أى معنيين متقابلين فى الجملة اه جربى (قوله باسم المقابلة) الاضافة بيانية (قوله وان جعله السكاكى الخ) الواو للحال أى فهذا الجعل غفلة منه (قوله قسما برأسه) أى مستقلا والاحسن ما صنعه السكاكى لان الطباق لا بد فيه من حصول التوافق ولذا سمى بالطباق والمقابلة موجبة للتنافى بعد التوافق فالانسب أن تجعل قسما برأسها لان حقيقة كل مباينة للاخرى أفاده عبد الحكيم (قوله ثم يؤتى بما يقابل ذلك) هذا محل الادخال (قوله على الترتيب) بأن يؤتى بما يقابل الاول أولا وبما يقابل الثانى ثانيا وهكذا اه سم (قوله فى الجملة) أى من غير تفصيل وتعيين لكون التقابل على وجه مخصوص دون آخر لان ذلك لا يشترط فى الطباق حتى تخرج المقابلة عن الطباق فصدق حده عليها (قوله والمراد بالتوافق خلاف التقابل) أى عدم التنافى وليس المراد به ما اتفقا ماصدقا ومفهوما حتى يقصر على المتماثلين ولا ما كان بينهما مناسبة وان اختلفا ماصدقا ومفهوما حتى يقصر على المتناسبين بل المراد ما ذكر فيشمل المتماثلين والمتناسبين والخلافين كالانسان والطائر (قوله متناسبين) أى بينهما مناسبة وان اختلفا ماصدقا ومفهوما كالشمس والقمر والعبد والفقير وقوله أو متماثلين أى فى أصل الحقيقة وان اختلفا مفهوما فقط كانسان وقائم (قوله نحو قوله) أى قول أبى دلامة بضم الدال المهملة زند بالنون ابن الجون كان صاحب نوادر وملح فاسد الدين ردىء المذهب وحكاياته مشهورة فى كتب الادب (قوله اذا اجتمعا) أى بالرجل وقوله بالرجل أى اذا اجتمعا بالرجل ففى البيت احتباك والرجل وصف طردى ولو قال بالبشر لكان أعم ليشمل المرأة وعبارة الاطول وذكر الرجل تغليب أو خبث المرأة معلوم بطريق الاولى لانه اذا لم يدفع قبح الكفر والافلاس كمال الرجال برجوليته كيف يدفعه نقصان المرأة بكونها امرأة انتهى (قوله والغنى) أى المعبر عنه بالدنيا اه سم (قوله ومقابلة الاربعة بالاربعة الخ) قال الفنرى فيه بحث فانه فات فى الآية قسيم الرابع لان لفظة فسنيسره تكررت فى الآيتين ولم تختلف فما تمت مقابلة الاربعة بالاربعة ويحتمل أن يكون فسنيسره فى معنى فسنعسره لانه اذا تيسر تعسيره كان معسرا لكن ذلك غير صريح وأما المقابلة الرابعة بين نفس اليسرى والعسرى فيقدح فيه ما سننقله عن الايضاح هذا وقد ذكر الواحدى من مقابلة الخمسة بالخمسة بيت المتنبى

أزورهم وسواد الليل يشفع لى * وأنثنى وبياض الصبح يغرى بى

وفيه نظر لان لى وبى صلة ليشفع ويغرى فهما من تمامهما بخلاف اللام وعلى فى قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت والمقابلة انما تكون بين المستقلين كذا فى الايضاح وأما مقابلة الستة بالستة فمنه قول غيره

على رأس حر تاج عز يزينه * وفى رجل عبد قيد ذل يشينه

قال الصفدى فى شرح اللامية هذا أبلغ ما يمكن أن ينظم فى هذا المعنى اه (قوله فأما من أعطى) أى حق الله واتقى أى الله وقوله بالحسنى أى بالكلمة الحسنى وهى كلمة التوحيد أو بالخصلة الحسنى وهى الايمان أو بالملة الحسنى وهى ملة الاسلام وقوله فسنيسره أى نهيئه واليسرى الجنة (قوله وأما من بخل) أى بالنفقة فى الخير واستغنى عن ثواب الله عز وجل فلم يرغب فيه والمراد بالعسرى النار قيل نزلت فى أبى بكر الصديق رضى الله عنه اشترى بلالا من أمية بن خلف ببردة وعشرة أواق فأعتقه فأنزل الله تعالى والليل اذا يغشى الى قوله ان سعيكم لشتى سعى أبى بكر وأمية اه بغوى اه سم (قوله والتقابل بين الجميع ظاهر) لا يبعد أن المقابلة الرابعة بين مجموع سنيسره لليسرى ومجموع سنيسره للعسرى لا بين الجزأين الاولين منهما لاتحادهما وعدم المقابلة

أنه زهد فيما عند الله تعالى كأنه مستغن عنه) أي عما عند الله تعالى (فلم يتق أو) المراد ٢١٩ باستغنى (استغنى بشهوات الدنيا عن
نعيم الجنة فلم يتق) فيكون الاستغناء مستتبعا لعدم الاتقاء وهو مقابل للاتقاء فيكون هذا من قبيل قوله تعالى أشداء على الكفار رحماء بينهم (وزاد السكاكي) في تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هي أن يجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وضديهما (واذا شرط ههنا) أي فيما بين المتوافقين أو المتوافقات (أمر شرط ثمة) أي فيما بين ضديهما أو أضدادهما (ضده) أي ضد ذلك الامر (كهاتين الآيتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده) أي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى (مشتركا بين أضدادها) وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون قوله ما أحسن الدين والدنيا من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده (ومنه) أي من المعنوي (مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق) والائتلاف والتلفيق (أيضا وهي جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد) والمناسبة بالتضاد أن يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين أمرين (نحو الشمس والقمر بحسبان) جمعا بين أمرين (و) نحو

(قوله) في صفة الابل (كالقسي) جمع قوس (المعطفات) المنحنيات (بل الاسهم) جمع سهم (مبرية) منحوتة (بل الاوتار) جمع وتر

ولا بين المجرور في الجزأين الثابتين لما نقل عن الايضاح انها انما تكون بين المستقلين وبما ذكرنا يندفع بحث الفنري فراجعه ويفهم من كلامه أن المستقل ما لا يكون تماما لغيره كأن يكون الحرف صلة لغيره فراجعه اه سم وقوله وبما ذكرنا يندفع بحث الفنري أي في الآية بأنها ليست من مقابلة الاربع بالاربع وقد قدمناه عنه (قوله أنه زهد الخ) يقال زهد في الشئ وعن الشئ اذا رغب عنه ولم يرده ومن فرق بينهما فقد أخطأ كذا في المغرب اه حفيد أي وليس المراد به كثرة المال (قوله بشهوات الدنيا) أي المحرمة (قوله مستتبعا) أي مستلزما (قوله فيكون هذا من قبيل الخ) وهو الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق وحينئذ فجعل الآية من الطباق الحقيقي أي المقابلة نظرا للغالب أي فالآية من الملحق بالطباق باعتبار استغنى واتقى ومن الطباق أي المقابلة باعتبار الثلاثة (قوله من قبيل قوله تعالى أشداء الخ) لكن بين الآيتين فرق وهو أن الاولى أقيم فيها المسبب وهو الرحمة مقام السبب وهو اللين والثانية أقيم فيها السبب وهو استغنى مقام المسبب وهو عدم الاتقاء عكس الاولى (قوله وضديهما) الاولى أن يزيد أو أضدادها بضمير الجماعة لاجل قوله أو أكثر وفي بعض النسخ أو اضدادهما بضمير التثنية (قوله واذا شرط ههنا أمر) أي اعتبر فيه قيد اه عبد الحكيم وعبارة ع ق المراد بالشرط هنا ما يجتمع فيه المتوافقان أو المتوافقات لا الشرط المعروف لان التيسير والتعسير الممثل بهما لذلك ليسا شرطين وحاصله أن شرط المقابلة أن يذكر في طرف منه معنى يشترك المتوافقان فيه أو المتوافقات ان ذكر مقابله كذلك في الطرف الآخر وفي التعبير عما يشترك فيه المتوافقات بوجه من الوجوه بالشرط نوع خفاء اه (قوله واذا شرط الخ) وأما اذا لم يشترط أمر في الاول فلا يشترط شئ في الثاني كما في قوله تعالى فليضحكوا قليلا الخ (قوله ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده) وهو الافتراق بل الظاهر أنه مبني على الاجتماع اذ الافلاس مع الاسلام ليس قبيحا فضلا عن كونه غاية في القبح (قوله وما يناسبه) أعم من أن يكون واحدا أو متعددا (قوله لا بالتضاد) أي بل بالتوافق في كون ما جمع من واد واحد لصحبته في ادراك أو لمناسبة في شكل أو لترتب بعض على بعض أو ما أشبه شيأ من ذلك ولما كان في هذا الجمع رعاية الشئ مع نظيره أو شبيهه أو مناسبه سمي مراعاة النظير اه ع ق (قوله أن يكون كل منهما مقابلا للآخر) أي منافيا له لانه تقدم أن المراد بالتضاد مطلق التقابل والتنافي في الجمع (قوله وبهذا القيد) وهو قوله لا بالتضاد (قوله وذلك) أي الجمع لا بالتضاد (قوله نحو الشمس والقمر) أي فهما متناسبان من حيث تقارنهما في الخيال لكون كل جسما نورانيا سماويا (قوله بحسبان) أي يجريان في بروجهما بمقدار معلوم فالشمس تقطع الفلك في سنة والقمر يقطعه في شهر فهو أسرع سيرا منها (قوله جمعا بين أمرين) لا حاجة له مع قوله قد يكون بالجمع بين امرين فهو تأكيد له (قوله ونحو قوله) أي البحتري وقوله في صفة الابل أي بالهزال والضعف (قوله جمع قوس) فان قلت فعل يجمع على فعول كفلس يجمع على فلوس قلت هو كذلك الا أنهم تصرفوا فيه هنا فقالوا أصل قسي قووس فكرهوا اجتماع ضمتين وواوين فقدموا السين على الواوين فقيل قسو وفوقعت الواو متطرفة فقلبت ياء فقيل قسوي اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت ضمة السين كسرة لمناسبة الياء ثم قلبت ضمة القاف كسرة لعسر الانتقال من الضمة الى الكسرة هذا ملخص ما في الفنري (قوله المعطفات) وصف كاشف لان القوس لا تكون الا كذلك اه ع ق (قوله المنحنيات) من الانحناء قال في المطول من عطف العود وعطفه حناه اه سم وقوله من عطف أي بالتشديد وقوله وعطفه أي بالتخفيف أو بالعكس (قوله بل الاسهم) أي بل هي كالاسهم وبل اضراب عن تشبيه الابل بالقسي وقوله بل الاوتار اضراب عن هذا التشبيه الثاني ووجه التشبيه في الاخيرين هو الاستواء الا أن الاستواء في الوتر أكمل وأتم ولهذا أضرب اليه قال الحفيد ومحصل معنى البيت أن الابل المهازيل في شكلها ورقة أعضائها شابهت تلك القسي بل أدق منها وهي الاسهم المنحوتة بل أدق وهي الاوتار أفاده سم (قوله مبرية) وصف كاشف (قوله منحوتة) من براه نحته اه سم (قوله بل الاوتار) أي بل هي كالاوتار فهي هزيلة جدا (قوله جمع وتر)

جمعا بين ثلاثة أمور (ومنها) أي من مراعاة النظير (ما يسميه بعضهم تشابه الأطراف
وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير) فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك الابصار والخبير يناسب كونه مدركا للابصار لان المدرك للشئ يكون خبيرا عالما (ويلحق بها) أي بمراعاة النظير أن يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا (نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم) أي النبات الذي ينجم أي يظهر من الارض لا ساق له كالبقول (والشجر) الذي له ساق (يسجدان) أي ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما (ويسمى ايهام التناسب) بمثل ما مر في ايهام التضاد (ومنه) أي من المعنوي (الارصاد) وهو نصب الرقيب في الطريق (ويسميه بعضهم التسهيم) وبرد مسهم فيه خطوط مستوية (وهو أن يجعل قبل العجز من الفقرة) هي في النثر بمنزلة البيت من النظم فقوله هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة أخرى والفقرة في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر (أو) من (البيت ما يدل عليه) أي على العجز وهو

الروى

هو الخيط الجامع بين طرفي القوس (قوله جمعا بين ثلاثة أمور) ولا تخفى المناسبة بينها فان كلا من السهم والوتر له تعلق بالقوس اه سم (قوله ما يسميه) أي قسم يسميه الخ (قوله وهو أن يختم الكلام) أي كان جملة أو أكثر (قوله بما يناسب ابتداءه) كان يكون علة له كما في الآية أو العكس أو كالدليل عليه أو نحو ذلك قال الفنري لو قال بما يناسب ما قبله لكان أولى لان قوله لا تدركه الابصار الذي يناسبه اللطيف وان كان ابتداء الكلام لكونه رأس الآية لكن قوله وهو يدرك الابصار الذي يناسبه الخبير ليس ابتداء الكلام اه (قوله بما يناسب ابتداءه) فهو أخص من مراعاة النظير لانها الجمع بين متناسبين مطلقا أي كانا في الابتداء أو الانتهاء أو التوسط أو أحدهما في الابتداء والآخر في الانتهاء وهذا الجمع بين متناسبين أحدهما في الابتداء والآخر في الانتهاء (قوله فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار) أي باعتبار المتبادر منه وهو الدقة اذ شأن الدقيق الخفاء وان كان ذلك محالا في حقه تعالى اذ اللطيف في حقه بمعنى الرفيق بعباده الرؤف بهم وعبارة الفنري قوله فان اللطيف يناسب الخ فيه تأمل اذ المناسب له هو اللطيف المشتق من اللطافة وهو ليس بمراد ههنا وأما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى الرأفة فلا يظهر مناسبته له اللهم الا أن يقال اللطيف ههنا مستعار من مقابل الكثيف لما لا تدركه الحاسة ولا ينطبع فيها وهذا القدر يكفي في المناسبة اه (قوله أن يجمع بين معنيين غير متناسبين) أي لعدم وجود شئ من أوجه التناسب من تقارن أو علية مثلا (قوله وان لم يكونا مقصودين) أي بل المقصود غير المتناسبين وعبارة سم قوله وان لم يكونا مقصودين ههنا أعم من أن لا يقصد واحد منهما كما شمله كلامه أو يكون أحدهما مقصودا دون الآخر كما في هذا المثال اه (قوله نحو الشمس والقمر بحسبان الخ) التمثيل بذلك بالنظر للنجم مع الشمس والقمر (قوله والنجم) فيه بالنسبة الى الشجر مراعاة النظير وبالنسبة الى الشمس والقمر ايهامها (قوله ينجم) بفتح الياء التحتية (قوله ينقادان لله) فالسجود مجاز عن الانقياد وقوله فيما خلقا له أي من الانتفاع بهما (قوله ويسمى ايهام التناسب) أي فنسبته للمراعاة كنسبة ايهام التضاد للطباق (قوله بمثل ما مر في ايهام التضاد) أي يوجه بتوجيه مثل الذي وجه به ايهام التضاد بقوله فيما مر لان المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد فيقال هنا لان المعنيين عبر عنهما بلفظين يوهمان التناسب (قوله نصب الرقيب في الطريق) أي ليدل عليه أو على من يأتي منه قاله سم كما ينصب القطاع من ينظر القافلة ليعرفوا هل يقاومونهم وهل معهم شر أولا ومناسبة هذا المعنى للاصطلاحي ظاهرة لان ما قبل العجز يدل عليه فهو كالرقيب عليه اه (قوله التسهيم) هو جعل البرد ذا خطوط كأن فيه سهاما قال ع ق وجه تسميته تسهيما ان ما وضع كذلك مزيد في البيت أو الفقرة ملازم له ليزينه بدلالته على المقصود من عجزه فصار بمنزلة الخطوط في الثوب المزيدة فيه لتزيينه اه (قوله وبرد مسهم الخ) أي وهو مأخوذ من البرد المسهم لان الابيات والفقر متساوية المقدار غالبا فهي كالخطوط المستقيمة اه سم (قوله من الفقرة) بكسر الفاء وفتحها كما في الاطول (قوله بمنزلة البيت) أي شطره في وجوب رعاية الروي فيهما الا ان الفقرة لا تسمى فقرة بدون أخرى والبيت يسمى بيتا بدون آخر (قوله فقوله) أي الحريري في المقامة الاولى مبتدأ خبره فقرة (قوله هو) أي أبو زيد السروجي وقوله يطبع الاسجاع أي يصوغ الفقر وقوله بجواهر لفظه أي بلفظه الشبيه بالجواهر (قوله ويقرع الاسماع الخ) قرع الاسماع بزواجر الوعظ اسماع الموعظة على وجه محرك للمقصود (قوله بزواجر وعظه) أي بالزواجر من وعظه أي بالامور المانعة للسامع مما لا ينبغي انه يرتكب (قوله في الاصل) أي الثاني والا فالاصل الاول احدى فقار الظهر (قوله على شكل فقرة الظهر) أي فيكون اطلاقها على فقرة النثر مجازا مرسلا أو استعارة وقوله في الاصل يشعر بذلك فقول سم فتكون في الاصل مشتركة بين ذلك وفقرة الظهر محل نظر اه يس (قوله ما يدل عليه) أي على مادته وصورته فالمادة يدل عليها الارصاد والصورة يدل عليها الروي فالمتوقف على معرفة الروي هو الصورة فقط وعبارة سم قوله ما يدل عليه ليس المراد مجرد الدلالة على مادته كما في الآية التي ذكرها الشارح فان قوله فاختلفوا يدل على الاختلاف ولا شك أن الدلالة على المادة لا تتوقف على معرفة حرف

آخر كلمة من الفقرة أو البيت (اذا عرف الروى) فقوله

الروى بل الذى يتوقف عليه خصوص نوع اللفظ الذى تؤدى به تلك المادة وتحقق به الفقرة باعتبار آخره كيظلمون فى الآية وهذا غرض المصنف من قوله اذا عرف الروى اه (قوله آخر كلمة) أى الكلمة الاخيرة (قوله اذا عرف الروى) أى السابق مع ما يلازمه من الحرف الذى قبله (قوله فاعل) أى نائب فاعل لانهم يعبرون عن نائب الفاعل بالفاعل (قوله مالا يعرف به العجز) أى صورته أى ولو فرضا كما فى الآية (قوله كما فى قوله تعالى وما كان الناس الخ) أى ولو فرض أن الآية لم يعرف فيها الروى والا فالآية عرف فيها حرف الروى ويدل على ذلك عبارة اليعقوبى وان كان ظاهر كلام الشارح خلافه وعبارته ومن أجل أن الشرط هو أن يجعل هنالك ما يفهم العجز مع الحاجة الى معرفة الروى كان من الارصاد قوله تعالى وما كان الناس الآية فقد عرف أن العجز هو يختلفون من معرفة الروى وأنه نون بعد الواو وكما كان ذلك قبل هذه الآية وفيما بعدها ولولا تلك المعرفة لتوهم أن العجز هو فيما اختلفوا والمطابق قوله فاختلفوا اه (قوله نحو وما كان الله ليظلمهم) التلاوة فى أول سورة الروم وفى التوبة فما كان بالفاء (قوله ليظلمهم) هذا هو الارصاد فهو يدل على مادة العجز ويعين كون المادة التى من الظلم مختومة بنون بعد واو ومعرفة الروى فيما قبل الآية (قوله نحو قوله) أى قول عمرو بن معد يكرب اه مطول (قوله اذا لم تستطع) هو الارصاد لدلالته على تستطيع الذى هو العجز (قوله ومنه المشاكلة) اعلم أنه اذا وجد علاقة بين الشئ وذلك الغير كما فى قوله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها فتلك المشاكلة مجاز فان السيئة الاولى عبارة عن المعصية والثانية عبارة عن جزاء المعصية وبينهما علاقة السببية فاطلق السبب وأراد المسبب وهو الجزاء وأما اذا لم تكن هنالك علاقة كما فى قول الشاعر * قلت اطبخوا لى جبة وقميصا * فانه ليس هنالك علاقة بين الطبخ والخياطة فليست تلك المشاكلة حقيقة ولا مجازا فينتقض حصرهم المتقدم من ان اللفظ لا يكون الا حقيقة أو مجازا أو كناية قال الشارح فى شرح المفتاح ولا محيص عن هذا الاشكال الا بأن يلتزم أن هذا النوع من المشاكلة خارج عن الحصر أو يقال ان الوقوع فى الصحبة هو العلاقة فيكون مجازا ورده عبد الحكيم بأمرين الاول أن جعل ذلك الوقوع علاقة ينافى عده من المحسنات البديعية فكان عليهم أن يذكروه فى فن البيان الامر الثانى أنهم قالوا لابد فى المجاز من اللزوم ولو تأويلا وهذا ليس بهذه المثابة فالمتعين هو الاول وهو أنه قسم رابع خارج عن الحصر قال الفنرى فان قيل كان ينبغى أن يذكر المشاكلة فى القسم الثانى أى اللفظى لانها تتعلق باللفظ أجيب بأنها انما صوحبت مع المطابقة والمقابلة لتجانسهما ومن ثمة سماها صاحب الكشاف بالمطابقة والمقابلة فى قوله ان الله لا يستحيى الآية اه وأجيب أيضا بأن المقصود أولا وبالذات هو المعنى لان فيها ذكر معنى بلفظ غيره وان كان فيها تغيير لفظ ذلك المعنى الا أن هذا تابع كما تدل عليه عبارة عق (قوله وهى ذكر الشئ) أى المعنى كالخياطة (قوله لوقوعه فى صحبته) فان قلت الوقوع فى صحبته متأخر عن الذكر فكيف يكون علة للذكر قلت المراد بالوقوع فى الصحبة قصد المتكلم الوقوع فى الصحبة والقصد متقدم على الذكر (قوله تحقيقا) أى بأن ذكر هذا الشئ عند ذكر الغير وقوله أو تقديرا أى بأن ذكر الشئ عند حضور معنى الغير فيكون اللفظ الدال على الغير مقدرا والمقدر كالمذكور (قوله تحقيقا) كما لو قال أسقيك ماء فقلت بل اسقنى طعاما أى أطعمنى طعاما وقوله تقديرا كما لو رأيت انسانا يغرس شجرا فقلت لآخر اغرس الى الكرام كهذا أى اصنع المعروف الى الكرام فكانك قلت هذا يغرس الاشجار فاغرس أنت الاحسان مثله (قوله أى وقوعا الخ) دفع به ما يتوهم أن تحقيقا راجع للذكر (قوله اقترح شيأ) أى اطلب شيأ من المطبوخات طلبا الزاميا (قوله اذا سألته) أى تقول ذلك اذا سألته الخ (قوله من غير روية) أى تأمل فى حال المسؤل (قوله وطلبته الخ) تفسير وقوله على سبيل التكليف أى الالزام وقوله والتحكم تفسيرى (قوله وجعله) مبتدأ خبره غير مناسب (قوله ابتدعه) أى حصله وأوجده أولا (قوله غير مناسب على مالا يخفى) أى لان قوله نجد لك طبخه مناف له اذ على تقديره كذلك يصير المعنى ابتدع شيأ وأوجده نجد لك طبخه ولا معنى لايجاد المطبوخ ليطبخ وان حمل على معنى أوجد أصله ليطبخ نافاه السياق أيضا لان المراد اطلب ما تريده من الاطعمة المطبوخة نعطاه وليس المراد ائتنا بطعام نطبخه لك وقال سم لانه حينئذ بمنزلة افعل شيأ نفعله أى ذلك الشئ الذى فعلته لك ولا معنى له اه (قوله نجد) مضارع متكلم اه

ما يدل فاعل يجعل وقوله اذا عرف متعلق بقوله يدل والروى الحرف الذى بنى عليه أواخر الابيات أو الفقر ووجب تكرره فى كل منها وقيد بقوله اذا عرف الروى لان من الارصاد مالا يعرف به العجز لعدم معرفة حرف الروى كما فى قوله تعالى وما كان الناس الا أمة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم فيما هم فيه يختلفون فلو لم يعرف أن حرف الروى هو النون لربما توهم أن العجز ههنا فيما هم فيه يختلفون أو فيما اختلفوا فيه فالارصاد فى الفقرة (نحو وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون و) فى البيت نحو (قوله اذا لم تستطع شيأ فدعه * وجاوزه الى ما تستطيع ومنه) أى من المعنوى (المشاكلة وهى ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه) أى وقوع ذلك الشئ (فى صحبته) أى ذلك الغير (تحقيقا أو تقديرا) أى وقوعا محققا أو مقدرا (فالاول كقوله قالوا اقترح شيأ) من اقترحت عليه شيأ اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم وجعله من اقترح الشئ ابتدعه غير مناسب على مالا يخفى (نجد) مجزوم على أنه جواب الامر من الاجادة وهى تحسين الشئ (لك طبخه * قلت اطبخوا لى جبة وقميصا)

أى خيطوا وذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها فى صحبة طبخ الطعام (ونحو تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك) حيث أطلق

النفس على ذات الله تعالى لوقوعه فى صحبة نفسى (والثانى) وهو ما يكون وقوعه فى صحبة الغير تقديرا (نحو) قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما أنزل الينا الى قوله (صبغة الله) ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون (وهو) أى قوله صبغة الله (مصدر) لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهى الحالة التى يقع عليها الصبغ (مؤكد لآمنا بالله أى تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس) فيكون آمنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فتكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله آمنا بالله ثم أشار الى وقوع تطهير الله فى صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله (والاصل فيه) أى فى هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ (ان النصارى كانوا يغمسون أولادهم فى ماء أصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه) أى الغمس فى ذلك الماء (تطهير لهم) فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فأمر المسلمون بان يقولوا للنصارى قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب فى قولوا آمنا بالله للكافرين وان كان الخطاب للمسلمين فالمعنى أن المسلمين أمروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم أيها النصارى (فعبر سياق

حفيد وهو بضم النون وكسر الجيم اه سم (قوله أى خيطوا) بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء التحتية (قوله حيث أطلق النفس الخ) اعلم أن النفس تطلق على الذات وعلى القلب وهى بالمعنى الاول يجوز اطلاقها على الله تعالى لكن على سبيل المشاكلة لا على الانفراد لايهام أن المراد بها القلب فاندفع قول بعضهم لا يحتاج للمشاكلة الا اذا كان المراد بالنفس القلب لا يقال انه ورد فى الحديث أنت كما أثنيت على نفسك وفى القرآن ويحذركم الله نفسه كتب ربكم على نفسه الرحمة لانا نقول وان أطلق من غير مشاكلة فى ذلك لا يجوز الاطلاق من غير مشاكلة فى غير ما ورد للايهام هذا وفى الفنرى الظاهر أن مراده أن المعنى ولا أعلم ما فى ذاتك فعبر عن الذات بالنفس بقوله ما فى نفسى وأنت خبير بأن لا أعلم ما فى ذاتك وحقيقتك ليس بكلام مرضى بل الوجه أن يقال عبر عن لا أعلم معلومك بلا أعلم ما فى نفسك لوقوع التعبير عن تعلم معلومى بتعلم ما فى نفسى كذا فى شرح الكشاف اه وقوله ليس بكلام مرضى يحتمل أن وجه كونه ليس مرضيا أنه لا يظهر كون المعلوم فى الذات الا اذا كان مطبوعا فيها منتقشا والله تعالى منزه عن ذلك بخلاف المخلوق فانه تنطبع المعلومات فى نفسه وتنتقش فيها اه سم (قوله فى صحبة الغير) أى كصبغتنا وصبغتكم فى حل الآية الآتى (قوله صبغة الله) نصب بعامل محذوف وجوبا دل عليه قوله آمنا بالله تقديره صبغنا الله بالايمان صبغة أى طهرنا الله تطهيرا (قوله لانه فعلة) أى وزنه فعلة بكسر الفاء وسكون العين المهملة فهو اسم للهيئة لا للمرة ولذا قال الشارح وهى الحالة الخ (قوله وهى الحالة) أى الهيئة المخصوصة التى يقع الخ الاولى الحالة الناشئة من الصبغ الا أن يقال المراد الهيئة المخصوصة التى يقع عليها أى يتحقق فيها مطلق المصدر الذى هو مطلق الصبغ من تحقق العام فى الخاص (قوله لآمنا بالله) أى لعامل دل عليه آمنا (قوله أى تطهير الله) باضافة تطهير الى الله تفسير لصبغة الله ولم يقدمه على قوله مؤكد لئلا يكون فيه فصل بين الصفة والموصوف قال ع ق ثم ان اطلاق مادة الصبغ على التطهير من الكفر مجاز تشبيهى وذلك انه شبه التطهير من الكفر بالايمان بصبغ المغموس فى الصبغ الحسى ووجه الشبه ظهور أثر كل منهما على ظاهر صاحبه فيظهر أثر التطهير على المؤمن حسا ومعنى بالعمل الصالح والاخلاق الطيبة كما يظهر أثر الصبغ على صاحبه ولا ينافى ذلك كونه مشاكلة اه (قوله لان الايمان الخ) علة لمؤكد (قوله مشتملا على تطهير الله الخ) من اشتمال الملزوم على لازمه (قوله لمضمون) أى لما تضمنه قوله آمنا بالله وهو الفعل الذى قدرناه (قوله ثم أشار الى وقوع) أى الى وجه وقوع الخ (قوله ما يعبر عنه) أى المعنى الذى يعبر عنه الخ وهو الغمس (قوله تقديرا) راجع لوقوع (قوله يغمسون أولادهم) أى يدخلونهم أى فهذا الغمس يستحق أن يقال له صبغة الا أنه لم يذكر هذا اللفظ دالا على هذا المعنى فى الآية الا أننا نفرض أنه وجد ذلك اللفظ دالا على هذا المعنى (قوله فى ماء أصفر) يوكل به القسيس منهم ويضع فيه الملح لئلا يتغير بطول الزمان فتغتر عامتهم بعدم التغير ويقولون ان ذلك من بركة القسيس كما يغترون باظهاره الزهد فجعلوا استغفاره موجبا للمغفرة وفوضوا اليه أمر النساء فيباشر أسرارهن ان شاء وهم راضون بذلك أخزاهم الله اه ع ق (قوله أصفر) أى بشئ يجعلونه فيه كالزعفران (قوله يسمونه) أى ذلك الماء (قوله المعموديه) هى اسم للماء الذى غسل به عيسى عليه السلام يوم ثالث ولادته فزاده النصارى ماء وصاروا يغمسون فيه أولادهم وكلما نقص زادوه وهو باق الى الآن (قوله تطهير لهم) أى من غير دينهم المحمود عندهم لعنة الله عليهم (قوله نصرانيا حقا) أى وتطهر من سائر الاديان اه من ع ق (قوله فأمر المسلمون) أمر المسلمين مفهوم من السياق (قوله قولوا) أى يا نصارى أى ان شئتم التطهير الحقيقى والايمان المعتبر الذى يستأهل أن يسمى تطهيرا فقولوا آمنا بالله الخ اه ع ق (قوله وصبغنا الله الخ) أى غمسنا فى الايمان الشبيه بالماء الطهور من صبغ يده فى الماء غمسها فيه أو لوننا الله من صبغه لونه وقوله لا مثل صبغتنا أحد المعنيين وهذا اللفظ هو المقدر وكذا يقال فى الوجه الثانى (قوله ولم نصبغ صبغتكم) هذا هو اللفظ المفروض (قوله فعبر عن الايمان الخ) حاصله أن الصبغ ليس بمذكور لا فى كلام الله ولا فى كلام النصارى ولكن غمسهم الاولاد عبارة عن الصبغ وان لم يتكلموا به والآية نازلة فى

على أن الفعل مسند الى ضمير المصدر أو الى الظرف أعني قوله (بين معنيين في الشرط والجزاء) والمعنى يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في أن يرتب على كل منهما معنى مرتب على الآخر (كقوله اذا مانهى الناهي) ومنعني عن حبها (فلج بي الهوى * وزمني) (أصاخت الى الواشي) أي استمعت الى النمام الذي يشي حديثه ويزينه فصدقته فيما افترى علي (فلج بها الهجر) زاوج بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في أن ترتب عليهما لجاج شئ وقد يتوهم من ظاهر العبارة أن المزاوجة هي أن يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاختها الى الواشي ولجاج الهجر وهو فاسد اذ لا قائل بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاءني زيد فسلم علي أجلسته وأنعمت عليه وماذكرنا هو المأخوذ من كلام السلف (ومنه) أي من المعنوي (العكس والتبديل وهو أن يقدم جزء في الكلام) على جزء آخر (ثم يؤخر) ذلك المتقدم على الجزء المؤخر أولا والعبارة

سياق هذا الفعل فكان لفظ الصبغ مذكور اه سم (قوله عن الايمان بالله) أي عن لازمه وهو التطهير من رذيلة الكفر (قوله للمشاكلة) أي مناسبة المعنى المعبر عنه للمعنى الذي يستحق أن يعبر عنه بلفظ الصبغة (قوله من غمس النصارى) بيان للقرينة (قوله أي توقع المزاوجة) غرضه من ذلك أن المبني للمفعول اذا لم يكن مفعول جعل ضمير المصدر نائب الفاعل قال سم قضية عبارته الاحتياج لهذا التأويل على تقدير الاسناد الى الظرف أيضا وفيه نظر ثم قال وقد يقال لا حاجة الى ذلك لجواز أن يقرأ قوله تزاوج على لفظ الخطاب اه (قوله الى ضمير المصدر) وهو المزاوجة لانها مصدر زاوج فيكون التقدير يزاوج هو أي المزاوجة أي توقع الخ (قوله أو الى الظرف) أي على قول من يقول انه غير لازم الظرفية كما في قوله تعالى لقد تقطع بينكم بضم النون وعليه فبين في المصنف مبني على الضم (قوله في الشرط والجزاء) صفة لمعنيين أو حال منه أي حال كون المعنيين واقعين في الشرط والجزاء فأحدهما واقع في مكان الشرط بان جيء به بعد أداته والآخر واقع في موضع الجزاء بان ربط بالشرط وسيق جوابا له (قوله واقعان في الشرط والجزاء) فيه صرف للعبارة عن ظاهرها (قوله مزدوجين) أي مجتمعين (قوله معنى) وهو مطلق اللجاج وان كان المرتب على الشرط لجاج هوى والمرتب على الجزاء لجاج هجر (قوله كقوله) أي قول البحتري اه مطول (قوله ومنعني) تفسير (قوله فلج بي الهوى) أي اذا نهيت عن الحب فترتب على النهي لجاج الهوى أي لزومه وأصل اللجاج كثرة الكلام والخصومة والتزامهما ثم عبر به عن مطلق اللزوم الصادق بلزوم الهوى مجازا مرسلا من التعبير بالملزوم عن اللازم بل من التعبير بالمقيد عن المطلق اه ع ق (قوله فلج) عطف على نهى وجواب الشرط أصاخت وقوله فلج بها عطف عليه وفي ترتب لجاج الهوى على النهي عن حبها مبالغة في الحب لاقتضائه أن ذكرها ولو على وجه العيب يزيد حبها ويشيره وفي ترتب لجاج الهجر على وشي الواشي مبالغة في ادعاء كون حبها ضعيفا اذ يزيله مطلق الوشي فكيف لو سمعت أو رأت عيبا (قوله وزمني) تفسير لقوله لج (قوله أصاخت الى الواشي الخ) قيل الصواب رواية ودراية أصاخ بالتذكير لان ماقبله

كأن الثريا علقت في جبينه * وفي نحره الشعرى وفي خده البدر

وفي شرح التبيان أن في قوله فلج بي الهوى وقوله فلج بها الهجر قلبا لان اللجاج من العاشق في العشق لا من العشق فيه ومن المعشوق في الهجر لا من الهجر في المعشوق اه فنرى وقوله الصواب أصاخ بالتذكير الخ الذي في شواهد العباسي انه في مؤنث وأنشد قبله

على أنها ماعندها لمواصل * وصال ولا عنها لمصطبر صبر

وقوله قلبا لان اللجاج الخ أي فالمعنى فلججت في الهوى ولجت في الهجر (قوله أي استمعت) أي قبلت لان الغالب أن من سمع شيأ قبله (قوله ويزينه) تفسير (قوله فيما افترى علي) أي كذب متعمدا (قوله زاوج) أي جمع (قوله وقد يتوهم من ظاهر العبارة) أي عبارة المصنف فان ظاهرها تعلق قوله في الشرط بقوله يزاوج وحينئذ فيفهم منه ماقاله وقد علمت أنه مرتبط بقوله معنيين (قوله اذ لا قائل بالمزاوجة الخ) أي لان المرتب على المجيء ليس هو المرتب على الاجلاس (قوله اذا جاءني الخ) فقد جمع هنا بين معنيين في الشرط وهما مجيء زيد وسلامه عليه ومعنيين في الجزاء وهما اجلاسه وانعامه عليه اه سم (قوله من كلام السلف) أي من أهل البيان (قوله والتبديل) تفسير (قوله والعبارة الصريحة) أي بالنظر لما قاله المصنف (قوله وظاهر عبارة المصنف الخ) حيث لم يشترط أن يكون تأخير المتقدم عن الجزء الذي كان التقديم عليه اه سم (قوله وظاهر عبارة المصنف صادق الخ) أي بقطع النظر عن اصلاح الشارح له بقوله على جزء وبقوله ذلك المتقدم على الجزء المؤخر (قوله صادق على نحو الخ) أي لان قوله ثم يؤخر ظاهره سواء عن المؤخر أولا أو عن غيره (قوله على نحو عادات السادات الخ) مما

وليس من العكس (ويقع) العكس (على وجوه منها أن يقع بين أحد طرفي جملة وما أضيف اليه) ذلك الطرف (نحو عادات السادات سادات العادات) فالعادات أحد طرفي الكلام والسادات مضاف اليه ذلك وقد وقع العكس بينهما بان قدم أولا العادات على السادات ثم السادات على العادات (ومنها) أي من الوجوه (أن يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي) فالحي والميت متعلقان بيخرج وقد قدم أولا الحي على الميت وثانيا الميت على الحي (ومنها) أي من الوجوه (أن يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لاهن حل لهم ولاهم يحلون لهن) قدم أولا هن على هم وثانيا هم على هن وهما لفظان وقع أحدهما في جانب المسند اليه والآخر في جانب المسند (ومنه) أي من المعنوي (الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض) أي بنقضه وابطاله (لنكتة كقوله * قف بالديار التي لم يعفها القدم *) أي لم يبلها تطاول الزمان وتقادم العهد ثم عاد الى ذلك الكلام ونقضه بقوله (بلى وغيرها الارواح والديم) أي الرياح والامطار والنكتة اظهار التحير والتوله كأنه أخبر أولا بما لا تحقق له ثم أفاق بعض الافاقة فنقض الكلام السابق قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم (ومنه) أي من المعنوي (التورية وتسمى الايهام أيضا وهي أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد) اعتمادا على قرينة خفية (وهي ضربان) الاولى (مجردة وهي) التورية (التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش القدرة
استوى) فانه أراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار (و) الثانية (مرشحة) وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب (نحو والسماء بنيناها بأيد) أراد بالأيدي معناها البعيد وهو القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي هو الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها اذ البناء يلائم اليد

قدم فيه جزء على جزء آخر ثم اخر المقدم لكن لا على الذي قدم هو عليه أولا اه سم (قوله وليس من العكس) أي بل هو من رد العجز على الصدر (قوله ويقع العكس على وجوه) أي يجيء من مجيء العام في الخاص أي يتحقق في تلك الوجوه وبهذا اندفع ما يقال مفهوم العبارة أن العكس يقع على أوجه وتلك الاوجه فسرها بوقوع العكس بقوله منها أن يقع فهو من باب وقوع الشيء في نفسه (قوله أن يقع بين) أي يقع العكس متعلقا بهما أي الطرف وما أضيف اليه لا بينهما (قوله أحد طرفي جملة) أي ويكون العكس هو الخبر في تلك الجملة كما في المثال فيكون اطلاق الجملة عليها باعتبار الاول لان العكس انما وقع في عادات السادات وهو مفرد لكن لما عكس وجعلنا عليه عكسه صار المجموع جملة كما يؤخذ ذلك من ع ق (قوله عادات السادات الخ) أي الامور المعتادة للسادات أفضل الامور المعتادة للناس وأشرفها وسيدتها قال ع ق لا يقال ان هذا العكس ينبغي أن يعد من البديع اللفظي لان حاصله تقدم لفظ على لفظ ثم تأخر ذلك اللفظ المقدم وتقدم ذلك المؤخر لانا نقول استتبع ذلك حدوث معنى آخر وبذلك صح الاخبار به عن الاول اه ولعل مراده أنه راجع للمعنى أولا وبالذات وان كان راجعا للفظ أيضا كما تقدم وفيه تأمل لان الظاهر أن العكس راجع للفظ أولا وبالذات ويلزمه تغير المعنى فيكون رجوعه للمعنى بطريق التبع (قوله فعلين) الاولى عاملين ليتناول نحو مخرج في قوله تعالى ان الله فالق الحب الآية وكون المصنف لم يحصر الاقسام بل قال منها لا يدفع الاولوية (قوله في جملتين) أي فعلين كائنين في جملتين لا في جملة واحدة (قوله نحو يخرج الحي) كالدجاجة من الميت كالبيضة ويخرج الميت من الحي كالبيضة من الدجاجة (قوله بين لفظين في طرفي جملتين) أي لفظين كائنين في طرفي كل من جملتين أي طرفي كل واحدة منهما (قوله لاهن حل لهم الخ) أي فههنا جملتان في كل منهما لفظان هما الضميران أحدهما ضمير جمع المذكور وهو هم والآخر ضمير الاناث وهو هن (قوله في جانب المسند اليه) في الظرفية تسمح اذ هن هو المسند اليه فالاولى أحدهما المسند اليه وقوله في جانب المسند صحيح لان هن ليست مسندا بل المسند يحلون (قوله لنكتة) أي والا كان غلطا (قوله كقوله) أي قول زهير اه مطول (قوله الارواح) الريح واحدة الرياح والارياح وقد تجمع على أرواح لان أصلها الواو وانما جاءت بالياء لانكسار ما قبلها فاذا رجعوا الى الفتح عادت الى الواو كقولك أروح الماء وتروحت بالمروحة صحاح اه سم (قوله والديم) جمع ديمة وهي المطر الذي ليس معه برق ولا رعد اه سم وعبارة ع ق وهي السحابة ذات المطر الكثير سميت بذلك لدوامها غالبا (قوله بما لا تحقق له) أي لغيبة عقله في الحب (قوله بلى عفاها القدم) اشارة الى أن ذلك مقدر بعد بلى وأن الواو في قوله وغيرها للعطف عليه (قوله التورية) تقول وريت الخبر توريه اذا سترته وأظهرت غيره كأنه مأخوذ من وراء الانسان كأنه يجعله وراءه بحيث لا يظهر اه صحاح اه سم (قوله لفظ له معنيان) أي سواء كانا حقيقيين أو مجازيين أو مختلفين قال الفنري قيل أراد به الزيادة على معنى واحد سواء كان معنيين أو أكثر والاقرب أنه أخذ بالاقل كما بينا فيما سبق مثله اه (قوله قريب وبعيد) أي قريب الى الفهم لكثرة استعماله فيه وبعيد عنه لقلة استعماله فيه (قوله اعتمادا على قرينة خفية) كاستحالة الاستقرار الحسي في الآية الاولى وكاستحالة اليد بمعنى الجارحة في الآية الثانية فان كانت ظاهرة صار المعنى البعيد قريبا بها فيخرج عن معنى التورية فان لم تكن قرينة أصلا لم يفهم الا القريب فيبطل حكم الارادة ويخرج اللفظ عن التورية أيضا (قوله وهو استولى) أي ارتفع بالقهر والغلبة (قوله الذي هو الاستقرار) أي حسا على سطح من السطوح (قوله وهو القدرة) وجمع الايدي لافادة كمالها (قوله اذ البناء يلائم اليد) لا يخفى أنه يناسب

غير أن يتمحل للمفردات حقيقة أو مجازا (ومنه) أي من المعنوي (الاستخدام وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما ثم يراد بضميره) أي بالضمير العائد الى ذلك اللفظ معناه (الآخر أو يراد بأحد ضميريه أحدهما) أي أحد المعنيين (ثم يراد (بالآخر) أي بضمير الآخر (معناه الآخر) وفي كليهما يجوز أن يكون المعنيان حقيقيين وأن يكونا مجازيين وأن يكونا مختلفين (فالاول) وهو أن يراد باللفظ أحد المعنيين وبضميره معناه الآخر (كقوله اذا نزل السماء بأرض قوم * رعيناه وان كانوا غضابا) جمع غضبان أراد بالسماء الغيث وبضميره في رعيناه النبت وكلا المعنيين مجازي (والثاني) وهو أن يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين وبالضمير الآخر معناه الآخر (كقوله * فسقى الغضا والساكنيه وان هم * شبوه بين جوانحي وضلوعي) أراد بأحد ضميري الغضا أعني المجرور في الساكنيه المكان الذي فيه شجر الغضا وبالآخر أعني المنصوب في شبوه النار الحاصلة من شجر الغضا وكلاهما مجازي (ومنه) أي من المعنوي (اللف والنشر وهو ذكر متعدد على

القدرة أيضا الكنه أنسب باليد فتأمل (قوله وهذا مبني) أي ما ذكر من التمثيل بالآيتين التورية (قوله على ما اشتهر الخ) هو مذهب الخلف المؤولين لان الاستواء واليد مستحيلان على الله فيؤولان (قوله والا فالتحقيق) أي بأن جرينا على مذهب من يوصف بالتحقيق ممن مارس مقتضى تراكيب البيان (قوله ان هذا) أي ما ذكر من الآيتين (قوله تمثيل) أي استعارة تمثيلية بأن شبهت هيئة ايجاد الله السماء بالقدرة الازلية بهيئة البناء الذي هو وضع لبنة على أخرى بالايدي الحسية ثم استعير مجموع بنيناها بأيد في الآية الاولى شبهت هيئة استيلاء الرحمن على العرش بهيئة ملك مستقر على سرير بجامع ان كلا ينبئ عن الملك التام (قوله وتصوير) قال عبد الحكيم تفسير للتمثيل وليس المراد أنه استعارة تمثيلية أو تشبيه تمثيلي لعدم علاقة التشبيه (قوله وتصوير لعظمته) حيث شبه المعقول بالمحسوس الذي هو أقوى عند السامع (قوله وتوقيف على كنه جلاله) أي الكنه الذي يمكن أن يدرك وهو الكنه الاجمالي (قوله حقيقة) معمول ليتمحل أي يتكلف لها معنى حقيقي أو مجازي بل تبقى المفردات على ما كانت عليه في الاصل من حقيقة أو مجاز (قوله الاستخدام) يعني بالمعجمتين من خذمت الشئ قطعته ومنه سيف مخذم وقد قطع هنا الضمير عما هو حقه ويروى بالحاء المهملة والذال المعجمة من حذمت أي قطعت أيضا ويروى بالخاء المعجمة والدال المهملة كانه جعل المعنى الذي لم يرد أولا تابعا في الذكر للمعنى المراد فرد اليه الضمير اهـ سيد (قوله له معنيان) أي أو معان (قوله ثم يراد بضميره) قال سم الظاهر أن غير ضميره كاشارته كذلك اهـ أي كما في قوله

رأى العقيق فأجرى ذاك ناظره * متيم لج في الاشواق خاطره

فانه أراد بالعقيق أولا المكان ثم أعاد اسم الاشارة اليه بمعنى الدم (قوله أو يراد بأحد ضميريه الخ) أي أو يراد باللفظ معنى ويراد بأحد ضميريه (قوله أي أحد المعنيين) أي اللذين لم يرادا باللفظ بل أريد به غيرهما معا (قوله معناه الآخر) أي الذي هو من جملة المعنيين اللذين لم يرادا باللفظ (قوله وفي كليهما) أي كلا وجهي التفسير (قوله اذا نزل السماء الخ) قال في الاطول الظاهر أن الشاعر وصف قومه بالقوة والغلبة على من عداهم من الاقوام حتى يرعوا كلأهم وماءهم من غير رضاهم لكن كان بعض من سمعت منه هذا المقام وهو من الاعلام يقول هذا البيت اظهار لقدرة الله تعالى وانعامه في حق عباده وان كانوا غير شاكرين له تعالى يعني يقول الله تعالى اذا نزل السماء بأرض قوم نربيه ونجعله صالحا الان يرعوه وان كانوا غضابا غير شاكرين اهـ (قوله أراد بالسماء الغيث) أي لانه النازل من جهة السماء (قوله النبت) أي لانه هو المرعى (قوله وكلا المعنيين مجازي) أي لان السماء حقيقة في الجرم المعروف واطلاقه على الغيث مجاز والعلاقة الحالية وعلى النبت مجاز أيضا علاقته السببية بواسطة الغيث (قوله كقوله) أي قول البحتري اهـ مطول (قوله فسقى الغضا الخ) الغضا بالغين والضاد المعجمتين مقصور نوع من الشجر معروف اذا وقع فيه النار اشتعل سريعا ويبقى زمانا أي اللهم اسق شجر الغضا والساكنيه أي الغضا بمعنى مكانه وهم أحبابه فدعا لاحبته النازلين بجنب ذلك الشجر وان حرقوا قلبه بنار الجوى (قوله شبوه) أي أوقدوه أي الغضا بمعنى النار المتعلقة به أي وان أوقدوا النار بين أجزاء قلبي الشبيهة تلك النار بنار الغضا والجوانح جمع جانحة وهي عظام تلي الصدر والضلوع عبارة عن عظام في الظهر مقابلة للجوانح (قوله اللف والنشر) كان وجه تسمية الاول باللف أنه طوى فيه حكمه لانه اشتمل عليه من غير تصريح به ثم لما صرح به في الثاني فكأنه نشر ما كان مطويا فسمي نشرا اهـ سم (قوله وهو ذكر متعدد الخ) الضمير راجع الى اللف والنشر لانهما معا نوع واحد من المحسنات المعنوية اهـ فنري (قوله على التفصيل) أي على وجه التفصيل بأن يعبر عن كل من أفراد المتعدد من المعاني بلفظه الخاص به منفصلا عما عداه وقوله أو الاجمال أي أو على وجه الاجمال بأن يعبر عن مجموع المعاني بلفظ يجتمع فيه ذلك المتعدد (قوله من غير تعيين) أي من غير أن يعين لشئ مما ذكر أولا ما هو له مما ذكر ثانيا والمراد من غير تعيين في اللفظ وان كان هناك تعيين في المعنى والواقع كما في الآية الآتية (قوله بالقرائن اللفظية كأن يقال رأيت الشخصين ضاحكا وعابسة

التفصيل أو الاجمال ثم ذكر (ما لكل واحد) من آحاد هذا المتعدد (من غير تعيين ثقة) أي الذكر بدون التعيين لاجل الوثوق (بأن السامع يرده اليه) أي يرد ما لكل الى ما هو له لعلمه بذلك بالقرائن اللفظية أو المعنوية (فالاول) وهو أن يكون ذكر

المتعدد على التفصيل (ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف) بأن يكون الاول من المتعدد فى النشر للاول من المتعدد فى اللف والثانى للثانى
وهكذا الى الآخر (نحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) ذكر الليل والنهار على
التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله تعالى فيه على الترتيب فان قيل عدم التعيين فى الآية ممنوع فان المجرور من فيه عائد الى الليل لا محالة قلنا نعم ولكن باعتبار احتمال أن يعود الى كل من الليل والنهار يتحقق عدم التعيين (واما على غير ترتيبه) أى ترتيب اللف سواء كان معكوس الترتيب (كقوله * كيف أسلو وأنت حقف وهو النقا من الرمل (وغصن * وغزال لحظا وقدا وردفا) فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف أو مختلطا كقوله هو شمس وأسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة (والثانى) وهو أن يكون ذكر المتعدد على الاجمال (نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى) فان الضمير فى قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على سبيل الاجمال بالضمير العائد اليهما ثم ذكر ما لكل (أى قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا و) قالت (النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف) بين الفريقين أو القولين اجمالا (لعدم الالتباس) والثقة بان
السامع يرد الى كل فريق أو كل قول مقوله (للعلم بتضليل كل فريق صاحبه) واعتقاده أن داخل الجنة هو لا صاحبه ولا يتزين
يتصور فى هذا الضرب الترتيب وعدمه ومن غريب اللف والنشر أن يذكر متعددان أو أكثر ثم يذكر فى نشر واحد ما يكون لكل من آحاد
كل من المتعددين أو المتعددات كما تقول الراحة والتعب والعدل والظلم قد سد من أبوابها ما كان مفتوحا وفتح من طرقها ما كان مسدودا
(ومنه) أى من المعنوى (الجمع وهو أن يجمع بين متعدد) اثنين أو أكثر (فى حكم واحد كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا) وكقول

فتأنيث عابسة يدل على أن الشخص العابس المرأة والضاحك الرجل وقوله أو المعنوية كان يقال لقيت الصاحب والعدو فأكرمت وأهنت فالقرينة هنا معنوية وهى أن المستحق للاكرام الصاحب والاهانة العدو (قوله لان النشر الخ) فالترتيب قام أولا باللف وبعد ذلك النشر اما أن يكون على نمط ذلك الترتيب أولا (قوله لتسكنوا فيه) أى بالنوم وقوله ولتبتغوا من فضله أى لتطلبوا فيه رزقكم بالتجارة ونحوها (قوله ممنوع) أى فلا يصح التمثيل بالآية للف والنشر لانه يشترط فيه عدم التعيين (قوله عائد) أى فى الواقع وقوله لا محالة أى قطعا اه (قوله قلنا نعم) أى مسلم أنه راجع لليل نظرا للواقع وأما بالنظر للفظ فيحتمل رجوعه للنهار وحينئذ فلا تعيين فيه بحسب اللفظ وعدم التعيين المشترط انما هو بحسب اللفظ وذلك موجود فى الآية لا بحسب المعنى (قوله معكوس الترتيب) بأن يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثانى لما قبله وهكذا كما فى المثال فان اللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف شبه به الكفل فى العظم والاستدارة اه سم (قوله كقوله) أى قول ابن حيوش اه مطول وهو بفتح الحاء المهملة بعدها مثناة تحتية مشددة ثم شين معجمة بوزن تنور (قوله كيف أسلو الخ) من الخفيف أى كيف أترك المحبة مع وجود دواعيها وهو استفهام انكارى بمعنى النفى (قوله وأنت حقف) بكسر التاء لانه خطاب لامرأة كما فى ع ق (قوله وهو النقا من الرمل) تفسير بالاعم اذ النقا هو الرمل المتراكم كان معه اعوجاج أم لا والحقف الرمل المتراكم الذى معه اعوجاج (قوله النقا) بالقصر وأما بالمد فمعناه النظافة كما فى السيرامى (قوله لحظا) تمييز محول عن المبتدا وكذا ما بعده أى وردفك مثل الحقف وقدك كالغصن ولحظك كالغزال واللحظ مؤخر العين والمراد به العين بتمامها مجازا (قوله أو مختلطا) أى مختلط الترتيب بأن لا يكون كذلك وهو عطف على قوله معكوس الترتيب (قوله جودا وبهاء وشجاعة) فالجود للبحر والبهاء للشمس والشجاعة للاسد (قوله أو نصارى) أو بمعنى الواو كما يستفاد من الحل (قوله بين الفريقين) أى المعبر عنهما بالواو فى قالوا كما حل به الشارح أولا وقوله أو القولين أى المستفادين من قالوا وهذا لم يحل به الشارح أولا وعبارة ع ق فلف فى قوله قالوا فريقين اذ لم يميز كل فريق باسمه الخاص به أو نقول لف بين قولى الفريقين اذ لم يتبين فيه مقول كل فريق اه (قوله للعلم) علة لعدم الالتباس (قوله ولا يتصور فى هذا الضرب) وهو أن يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال لعدم وجود الترتيب فى اللفظ (قوله ومن غريب اللف والنشر الخ) قال سم وانظر ما الفرق بين هذا وما قبله (قوله الراحة والتعب الخ) فالراحة والتعب متعدد واحد والعدل والظلم متعدد آخر فقد ذكر متعددان لكل منهما فردان ثم للجميع نشر واحد وهو قوله قد سد الخ (قوله قد سد الخ) يحتمل وهو ظاهر العبارة أن كلا من ضمير أبوابها وطرقها عائد الى كل من الاربعة المذكورة ولا تنافى بين الحكم بسد باب الراحة مثلا وفتح طريقها لان المراد أن لها أبوابا فسد واحد وفتح آخر فهو أبدا موجود وكذا الباقى ويحتمل أن ضمير أبوابها للراحة والعدل وطرقها للتعب والظلم ويكون الغرض الاخبار بأمر عظيم وهو سد باب الراحة والعدل وفتح طريق التعب والظلم ولا ينافى هذا قوله نشر واحد لانه احتراز عن أن يكون ما لكل من المتعددين أو المتعددات بعقبه اه سم (قوله ومنه الجمع) اعلم أن الاقسام سبعة ذكر منها ستة وأسقط التقسيم مع التفريق ووجه السبعة أن الموجود اما الجمع فقط أو التفريق فقط أو التقسيم فقط أو الجمع مع التفريق أو مع التقسيم أو التفريق مع التقسيم أو الجمع مع التفريق والتقسيم (قوله بين متعدد) زاد لفظ بين اشارة الى أن المتعدد لا بد أن يكون مصرحا به فى اللفظ بخلاف ما لو كان المتعدد لفظا واحدا كان كان جمعا مثل قولك البنون زينة الحياة الدنيا فليس من الجمع (قوله فى حكم) أى محكوم به كالزينة (قوله زينة الحياة الدنيا) أى

يتزين بها الانسان فى الدنيا وتذهب عنه عن قريب ومنه قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان أى يجريان بحسبان معلوم مقدر فى بروجهما ينتظم به أمور الكائنات والنجم والشجر يسجدان أى النبات الذى ينجم أى يطلع من الارض ولا ساق له والنبات الذى له ساق ينقادان لما يراد بهما طبعا انقياد الساجد من المكلفين طوعا (قوله أبى العتاهية) فى القاموس وأبو العتاهية ككراهية لقب أبى اسحق اسمعيل بن أبى القاسم بن سويد لا كنيته ووهم الجوهرى اه قال فى الاطول وهو غريب مخالف للمشهور من أن اللقب لا يصدر بالاب والابن والبنت وكل علم كذلك فهو كنية اه قال يس وقد يقال المشهور مقيد بما اذا لم يشعر ما صدر باب أو ابن بمدح أو ذم أو وضع للذات ابتداء فان الاول يصدق حد اللقب عليه والثانى اسم قطعا ولذا قال بعض المحققين ان الفرق بينهما اعتبارى وحيث كنى هذا الشاعر بأبى اسحق لا داعى لتعدد كنيته خصوصا ولم يقصد من اطلاق أبى العتاهية عليه الا الذم لان العته الخفة والجنون فالذى ينبغى أن يكون أبو العتاهية لقبا له فتأمل اه وبما نقلناه عن القاموس تعلم خطأ يس فى نقله عن القاموس أن أبا العتاهية لقب أبى اسحق محمد بن اسمعيل بن سويد (قوله علمت يا مجاشع الخ) من مشطور الرجز فكل شطر بيت مشطور وقوله ابن مسعده اسم رجل وقوله ان الشباب بفتح الهمزة وبكسرها على الحكاية والشباب حداثة السن مصدر شب الغلام يشب شبابا وقوله والفراغ أى الخلو عن الشواغل (قوله مفسدة) فقد جمع بين الثلاث فى المفسدة اه سم (قوله أى مفسده) صفة لمفسدة قال السيرامى وأقول الحكم فى هذا الباب يجوز أن يتعلق بكل واحد كما فى الآية وبالمجموع كما فى البيت فسقط الاعتراض بان المفسدة الكاملة المجموع فلا يكون البيت من قبيل الجمع (قوله تباين) أى افتراق بين أمرين مشتركين فى نوع فليس المراد بالتباين المصطلح عليه بل المعنى اللغوى (قوله فى المدح) كما فى قوله

حسبت جماله بدرا منيرا * وأين البدر من ذاك الجمال

(قوله كقوله) أى قول الوطواط بفتح الواو وسكون الطاء المهملة لقب على شاعر معروف وهو الامام رشيد الدين قال فى الصحاح الوطواط الخفاش وقيل الخطاف قال أبو عبيدة هذا أشبه القولين عندى بالصواب والوطواط الرجل الضعيف الجبان قال ولا أراه سمى به الا تشبيها بالطائر (قوله مانوال الغمام الخ) ما نافية والغمام السحاب ووقت الربيع زمن سلطان نزول الغيث والسخاء اعطاء ما ينبغى بحسب الطبيعة أى بسهولة وهو أكمل من الجود لانه اعطاء ما ينبغى ولو بمعالجة النفس فكل سخى جواد وليس كل جواد سخيا والفاء من قوله فنوال تعليلية والنوال والنول مصدر نال من باب قال اذا أعطى (قوله وهى عشرة آلاف درهم) قال سم الظاهر أنه تفسير للمضاف فقط والعين من أسماء الذهب اه وغرضه انه لا يصح أن يكون تفسير المجموع المضاف والمضاف اليه لاقتضائه أن البدرة من العين عشرة آلاف درهم وهو فاسد لان العين الذهب والدراهم من الفضة فان قلت فما معنى الاضافة حينئذ فى كلام الشاعر قلت القصد الى أن نواله من العين قدر البدرة من الدراهم فعطاؤه من الذهب يعادل بدرة من الدراهم اه يس وقوله لان العين الذهب والدراهم من الفضة أى فلا تكون العين شاملة للدراهم وقد يقال العين تطلق على الفضة أيضا (قوله أوقع التباين بين النوالين) أى حيث أسند للاول بدرة عين وللثانى قطرة ماء (قوله وبهذا القيد) هو قوله على التعيين (قوله وقد أهمله السكاكى) أى أهمل هذا القيد (قوله أعم) لانه حينئذ شامل للتعيين وعدمه (قوله وأقول الخ) أى فى الجواب عن السكاكى وفى الاعتراض على هذا التوهم (قوله ويرده) تفسير (قوله كقوله) أى قول المتلمس بضم الميم الاولى وكسر الثانية مشددة أخرج ابن عساكر عن الاصمعى قال قال الخليل بن أحمد أحسن ما قاله المتلمس

وأعلم علم حق غير ظن * لتقوى الله خير فى المعاد

وحفظ المال خير من فناه * وضرب فى البلاد بغير زاد

واصلاح القليل يزيد فيه * ولا يبقى الكثير مع الفساد

(قوله ولا يقيم على ضيم الخ) أى لا يتوطن فى مواطن الظلم أحد الا الاذلان اه عبد الحكيم (قوله عائد الى المستثنى منه الخ) هو أحد (قوله عير) بفتح العين المهملة وسكون الياء (قوله على الخسف) بفتح الخاء أى مع

أبى العتاهية علمت مجاشع ابن مسعده (ان الشباب والفراغ والجده) أى الاستغناء (مفسدة) أى داعية الى الفساد (للمرء أى مفسده ومنه) أى من المعنوى (التفريق وهو ايقاع تباين بين أمرين من نوع فى المدح أو غيره كقوله

مانوال الغمام وقت ربيع
كنوال الامير وقت سخاء
فنوال الامير بدرة عين *)
وهى عشرة آلاف درهم
(ونوال الغمام قطرة ماء)
أوقع التباين بين النوالين (ومنه) أى من المعنوى (التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين) وبهذا القيد يخرج اللف والنشر وقد أهمله السكاكى فتوهم بعضهم أن التقسيم عنده أعم من اللف والنشر وأقول ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس فى اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده (كقوله * ولا يقيم على ضيم) أى ظلم (يراد به *) الضمير عائد الى المستثنى منه العام المقدر (الا الاذلان) فى الظاهر فاعل لا يقيم وفى التحقيق بدل أى لا يقيم أحد على ظلم يقصد به الا هذان (عير الحى) وهو الحمار (والوتد هذا) أى عير الحى (على الخسف) أى الذل (مربوط

برمته*) هى قطعة حبل بالية (وذا) أى الوتد (يشج) أى يدق ويشق رأسه (فلا يرثى) أى فلا يرق ولا يرحم (له أحد) ذكر العير والوتد ثم أضاف الى الاول الربط على الخسف والى الثانى الشج على التعيين وقيل لا تعيين لان هذا وذا متساويان فى الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل أن يكون اشارة الى العير والى الوتد فالبيت من اللف والنشر دون التقسيم وفيه نظر لانا لا نسلم التساوى بل فى حرف التنبيه ايماء الى أن القرب فيه أقل بحيث يحتاج الى تنبيه ما بخلاف المجرد عنها فهذا للقريب أعنى العير وذا للاقرب أعنى الوتد وأمثال هذه الاعتبارات لا ينبغى أن تهمل فى عبارات البلغاء بل ليست البلاغة الا رعاية أمثال ذلك (ومنه) أى من المعنوى (الجمع مع التفريق وهو أن يدخل شيآن فى معنى ويفرق بين جهتى الادخال كقوله

فوجهك كالنار فى ضوئها … وقلبى كالنار فى حرها)

أدخل قلبه ووجه الحبيب فى كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان وجه الشبه فى الوجه الضوء واللمعان وفى القلب الحرارة والاحتراق (ومنه) أى من المعنوى (الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه أو بالعكس) أى تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم (فالاول) أى الجمع ثم التقسيم (كقوله حتى أقام) أى الممدوح ولتضمين الاقامة معنى التسليط عداها بعلى فقال (على أرباض) جمع ربض وهو ما حول المدينة (خرشنه*) وهى بلدة من بلاد الروم (تشقى به الروم والصلبان) جمع صليب النصارى (والبيع) جمع بيعة وهو متعبدهم وحتى متعلق بالفعل فى البيت السابق (قوله أعنى قاد المقانب أى العسا كر جمع فى هذا البيت شقاء الروم بالممدوح ثم قسم فقال (للسبى ما نكحوا والقتل ما ولدوا *) ذكر مادون من اهانته وقلة المبالاة بهم حتى كأنهم من غير ذوى العقول

الخسف وهو حال من مربوط (قوله برمته) بضم الراء (قوله أى يدق) تفسير مراد وقوله ويشق رأسه تفسير بحسب الاصل (قوله فلا يرثى له) أى للمذكور من العير والوتد وهو من باب رمى كما فى المختار (قوله الربط على الخسف) عبارة المطول مع الخسف وهى تدل على أن على بمعنى مع كما قدمناه (قوله لانا لا نسلم التساوى الخ) أقول وان كانا متساويين فى الاشارة الى القريب لكن يتعين الاول الى الاول والثانى الى الثانى بقرينة خبر كل منهما ولا تنحصر اضافة ما لكل منهما على التعيين فى اسم الاشارة فيتحقق التعيين وحينئذ لا يكون من قبيل اللف والنشر ع س قال الفنرى وأما ما ذكره البعض من أن تعيين المقصود يحصل من الخبر ولو سلم تساوى الاشارتين فقد عرفت أنه لا يفيد لان المعتبر هو التعيين بحسب اللفظ فان التعيين بحسب المعنى قد يوجد فى اللف والنشر أيضا كما حققته تأمل اه سم (قوله الجمع مع التفريق) أورد كلمة مع اشارة الى أن المحسن اجتماعهما وكذا فيما سيأتى وانما يذكر مع اجتماع بعض المحسنات الاخر بعضها مع بعض كالطباق مع المقابلة لما بين الجمع والتفريق من المقابلة فاجتماعهما موجب لحسن زائد على كل واحد منهما اه عبد الحكيم (قوله أن يدخل شيآن) أى فأكثر وقوله فى معنى هو المحكوم به كالمشابهة بالنار فالمراد بالدخول فى معنى أن يحكم عليهما بشئ واحد كما يرشد اليه قوله أدخل قلبه ووجه الحبيب فى كونهما كالنار تدبر (قوله ثم فرق) أى بين التشبيهين (قوله وفى القلب الحرارة والاحتراق) أى حرارة القلب واحتراقه وفيه اشارة الى أن المراد بحرارة النار حرارتها فى نفسها لا لغيرها اه (قوله ومنه الجمع مع التقسيم) الفرق بينه وبين التقسيم أن ذكر المتعدد هنا على الاجمال وثمة على التفصيل وأما الفرق بينه وبين اللف والنشر فباعتبار تعيين الاضافة الى كل متعدد هنا بخلاف اللف والنشر اه حفيد قال سم والفرق الذى ذكره بين الجمع مع التقسيم وبين التقسيم يقتضى أن قولنا الكلمة اسم وفعل وحرف ليس من التقسيم بمجرده مع أنهم يقولون انه تقسيم فلعله بغير هذا المعنى المذكور هنا فليراجع اه (قوله وهو جمع متعدد) كالروم فى البيت الآتى فانه شامل للنساء والاولاد والمال والزرع وقوله تحت حكم أى كالشقاء وقوله ثم تقسيمه أى الحكم (قوله كقوله) أى قول أبى الطيب فى سيف الدولة (قوله عداها بعلى) أى والا فالاقامة تتعدى بالباء أو بفى (قوله خرشنة) بضم الخاء والشين المعجمتين وفتحهما (قوله تشقى به الروم الخ) الشاهد فى الروم وأما الصلبان والبيع فلا شاهد فيهما (قوله صليب النصارى) أى صنمهم (قوله جمع بيعة) بكسر الباء وسكون الياء اه مطول (قوله متعلق بالفعل) أى مرتبط به من حيث انها عطفت الفعل الذى بعدها عليه وليست جارة لان حتى الجارة لا يجوز دخولها على الفعل الغير المؤول (قوله قاد المقانب) تمامه * أقصى شربها نهل *

* على الشكيم وأدنى سيرها سرع * والضمير لسيف الدولة والمقانب بالقاف والنون جمع مقنب بكسر الميم وهو ما بين الثلاثين الى الاربعين من الخيل والمراد بها العسا كر كما قاله الشارح والنهل الشرب الاول ويقابله العلل وهو الشرب الثانى مرة والشكيم والشكيمة الحديدة المعترضة فى فم الفرس والسرع بوزن عنب مصدر بمعنى السرعة (قوله جمع فى هذا البيت شقاء الروم الخ) الاظهر أن يقال جمع الروم تحت حكم وهو الشقاء وأضيف ما لكل مما اندرج تحته اليه ألا ترى أنه أضيف الى ما نكحوا كونه للسبى وهكذا وأما ما عطف على الروم من الصلبان والبيع فلم يتعرض لحاله فى التقسيم حتى يقال انه من المتعدد المجموع فى الحكم اه يس (قوله للسبى ما نكحوا) أى النساء التى نكحوها كائنة للسبى والاولاد التى ولدوها كائنة للقتل والمال الذى جمعوه كائن للنهب والزرع الذى زرعوه كائن للنار (قوله ذكرما) أى فى الموضعين الاولين

وملاءمة بقوله (والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا والثانى) أى التقسيم ثم الجمع (كقوله ٢٢٩ قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم * أو حاولوا) أى طلبوا (النفع فى أشياعهم) أتباعهم وانصارهم (نفعوا سجية) أى غريزة وخلق (تلك) الخصلة (فيهم غير محدثة * ان الخلائق) جمع خليقة وهى الطبيعة والخلق (فاعلم شرها البدع) جمع بدعة أى المبتدعات المحدثات قسم فى الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها فى الثانى تحت كونها سجية (ومنه) أى من المعنوى (الجمع مع التفريق والتقسيم) وتفسيره ظاهر مما سبق فلم يتعرض له (كقوله تعالى يوم يأتى) يعنى يأتى الله أى أمره أو يأتى اليوم أى هوله والظرف منصوب باضمار اذكر أو بقوله (لا تكلم نفس) بما ينفع من جواب أو شفاعة (الا باذنه فمنهم) اى من اهل الموقف (شقى) مقضى له بالنار (وسعيد) مقضى له بالجنة (فاما الذين شقوا ففى النار لهم فيها زفير) اخراج النفس (وشهيق) رده (خالدين فيها ما دامت السموات والارض) اى سموات الآخرة وارضها وهذه العبارة كناية عن التأبيد ونفى الانقطاع (الا ما شاء ربك) اى الا وقت مشيئة الله تعالى (ان ربك فعال لما يريد) من تخليد البعض كالكفار واخراج البعض كالفساق (واما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ) اى غير مقطوع بل ممتدا الى نهاية ومعنى الاستثناء فى الاول ان بعض الاشقياء لا يخلدون كالعصاة من المؤمنين الذين شقوا بالعصيان وفى الثانى ان بعض السعداء لا يخلدون فى

(قوله وملاءمة) عطف على قوله اهانة (قوله كقوله) أى قول حسان بن ثابت فى حق الصحابة (قوله قوم) قد ذكر فيه المتعدد ثم أضاف بعد ذلك فى قوله اذا حاربوا الخ ثم جمع الاحوال فى قوله تلك سجية فقد جمع الخصلتين وهما نفع أوليائهم وضر أعدائهم فى محكوم به وهو السجية (قوله تلك الخصلة) التى هى ضر الاعداء أو نفع الاولياء وتلك مبتدأ والخبر سجية اه سم (قوله فيهم) أى فهى فيهم غير الخ (قوله ان الخلائق) أى لان الخ علة لغير محدثة (قوله فاعلم) اعتراض بين اسم ان وخبرها اه سم (قوله البدع) قال ع ق لا يقال كون الصفة فى الشئ بدعة ينافى كونها خليقة للزوم الخليقة لانا نقول قد تسمى خليقة باعتبار دوامها بعد حدوثها فتكون خليقة دواما وبدعة ابتداء اه (قوله فى الاول) أى فى البيت الاول (قوله الاولياء) أى الاتباع والانصار (قوله فى الثانى) أى فى البيت الثانى (قوله أى أمره) هذا التأويل واجب لصحة المعنى لاستحالة الاتيان على الله تعالى (قوله أى هوله) هذا التأويل واجب لا لصحة المعنى لاستقامة الظاهر فى نفسه بل للمحافظة على المقصود لان المقصود تعظيم الامر والمناسب له مجئ الهول لا مجرد الزمان اه سم (قوله لا تكلم) أى لا تتكلم نفس وقوله بما ينفع من جواب أو شفاعة قال سم الاقتصار على الجواب والشفاعة اما لعدم المنع من غيرهما على الاطلاق أو لانه الانسب بالسياق الذى منه ان أحدا لا ينفع أحدا بل وانظر ما قبل الآية من نحو فما أغنت عنهم آلهتهم التى يدعون من دون الله الخ ولانه الموجب لزيادة الشدة فان المنع من الكلام بغير ذلك لا يوجب تلك المشقة بخلاف المنع من الشفاعة وجواب السؤال تامل اه (قوله الا باذنه) أى اذن الله كما قال لا يتكلمون الا من أذن له الرحمن وقال صوابا وقوله فى الآية الاخرى لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون لا ينافى ما تقدم لان المأذون فيه هو الجواب الحق المقبول والممنوع هو العذر الباطل الغير المقبول أو الاول فى موقف وهذا فى آخر اه ع ق (قوله فمنهم) أى الانفس الكائنة يوم القيامة وهى أهل الموقف ولذا قال الشارح أى من أهل الخ (قوله شقى) شامل لشقى الايمان وهو الكافر وشقى الاعمال وهو العاصى بدليل ما قرره فى قوله الا ما شاء ربك وقوله وسعيد شامل لسعيد الايمان فقط والسعيد على الاطلاق بدليل ما قرره فى قوله الا ما شاء ربك اه سم (قوله اخراج النفس الخ) ينبغى ان يكون المراد اخراج النفس ورده على وجه خاص كتتابع الاخراج والرد وتواليهما وارتفاع النفس فيهما اه سم (قوله اى سموات الآخرة الخ) يدل عليه قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات وان اهل الآخرة لا بد لهم من مظل ومقيل وفيه نظر لانه تشبيه بما لا يعرف اكثر الخلق وجوده ودوامه ومن عرفه فانما يعرفه بما يدل على الثواب والعقاب فلا يجدى له التشبيه اه فنرى وعبارة ع ق ولكن يرد عليه ان ذلك لا يفهمه الا من يعتقد وجود السموات للآخرة والمعتقد لذلك لا يفتقر الى ان يخبر بان الخلود بخلود السموات الاخروية لان ذلك معتقده ومن لا يعتقدها لا يفيده التأبيد بها الابدية باعتباره وان حملت على سموات الدنيا والارض كذلك لزم أنها غير دائمة والجواب ان التأبيد بها كناية عن الابدية كما يقال لا افعل كذا ما طلع نجم والمراد لا افعله ابدا وهذا وارد فى لسان العرب كثيرا اه (قوله وهذه العبارة كناية الخ) اى فالمراد سموات الدنيا وارضها ولا ينافى التأبيد بها فناؤها قبل الدخول فضلا عن الخلود لانه على تقدير الكناية المراد التقدير بلازم الكلام من الطول والمراد طول لا نهاية له على ما جرى به استعمال اللغة فى مثل ذلك اه يس (قوله ونفى الانقطاع) تفسير (قوله اى الا وقت مشيئة الله) يحتمل انه حمل ما على المصدرية الظرفية فيكون الوقت داخلا فى معناها الا انها نائبة عنه ويحتمل تقديرها بمجرد المصدرية فيكون الكلام على حذف المضاف فالوقت مقدر فى الكلام اه سم (قوله من تخليد الخ) بيان لما (قوله كالكفار) الكاف باعتبار الافراد الذهنية او استقصائية (قوله عطاء) مصدر مؤكد اى اعطوا اعطاء بيضاوى او حال من الجنة اه سم (قوله ومعنى الاستثناء الخ) حاصله انه استثنى الفساق من المخلدين فى النار باعتبار الانتهاء ومن المخلدين فى الجنة باعتبار الابتداء لانهم لم يدخلوا مع السابقين فالخلود فى حقهم ناقص بحسب المبدا وظهر أن ماصدق الاستثناء فى الاستثناءين واحد (قوله الذين سعدوا بالايمان) وان شقوا بسبب المعاصى

الجنة بل يفارقونها ابتداء يعني ايام عذابهم كالفساق من المؤمنين الذين سعدوا بالايمان والتأبيد من مبدا معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك باعتبار الابتداء فقد جمع الانفس في قوله تعالى لا تكلم نفس ثم فرق بينهم بان بعضهم شقي وبعضهم سعيد بقوله فنهم شقي وسعيد ثم قسم بان اضاف الى الاشقياء مالهم من عذاب النار والى السعداء مالهم من نعيم الجنة بقوله فأما الذين شقوا الخ (وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين أحدهما أن تذكر أحوال الشئ مضافا الى كل) من تلك الاحوال (ما يليق به كقوله) سأطلب حقي بالقنا ومشايخ * كأنهم من طول ما التثموا مرد (ثقال) أي لشدة وطأتهم على الاعداء (اذا لاقوا) أي حاربوا (خفاف) أي مسرعين الى الاجابة (اذا دعوا *) الى كفاية مهم ودفاع ملم (كثير اذا شدوا) القيام واحد مقام الجماعة (قليل اذا عدوا) ذكر أحوال المشايخ وأضاف الى كل حال ما يناسبها بان أضاف الى الثقل حال الملاقاة والى الخفة حال الدعاء وهكذا الى الآخر (والثاني استيفاء أقسام الشئ كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور أو يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما) فان الانسان اما أن لا يكون له ولد أو يكون له ولد ذكر أو أنثى أو ذكر وانثى وقد استوفى في الآية جميع الاقسام (ومنه) أي من المعنوي (التجريد وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله فيها) أي مماثل لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة لما

وهذا بيان لان اطلاق السعادة عليهم بهذا الاعتبار لا يقال فعلى هذا كيف يكون قوله فنهم شقي وسعيد تقسيما صحيحا لان من شرطه أن تكون صفة كل قسم منتفية عن قسيمه لان ذلك الشرط من حيث التقسيم لانفصال حقيقي أو مانع من الجمع وههنا المراد أن أهل الموقف لا يخرجون عن القسمين وأن حالهم لا يخلو عن السعادة والشقاوة وذلك لا يمنع اجتماع الامرين في شخص باعتبارين اه سم أي فتكون أما في قوله وأما الذين سعد والمنع الخلو فتجوز الجمع وعبارة ع ق فعلم أن المراد بالشقاوة ما يعم الكبرى والصغرى وكذا المراد بالسعادة في قوله وأما الذين سعدوا ما يعم الصغرى والكبرى فدخل في الشقاوة بعض ما دخل في السعادة والعكس ولا يضر ذلك في التعبير بآلة الانفصال وهي أما لان الانفصال يكون بمنع الخلو وهو موجود هنا اذ لا يخلو أحد من أهل الموقف من الشقاوة والسعادة ولو اجتمعا في العاصي المؤمن باعتبارين اه وفيه أن آلة الانفصال المذكورة في المنطق هي اما بالكسر لا أما بالفتح الا أن تكون للانفصال أيضا كما يدل عليه هذا الكلام راجع (قوله والتأبيد الخ) جواب سؤال تقديره كيف نفي عن ذلك البعض التخليد في الجنة مع أنهم اذا دخلوها لا يخرجون منها قط اه سم (قوله من مبدا معين) هو وقت الدخول في الجملة وقوله كما ينقض أي يستثنى منه وقوله باعتبار الانتهاء أي كما في الآية الاولى وقوله فكذلك باعتبار الابتداء أي كما في الآية الثانية (قوله ثم فرق) فيه أنه تقدم أنه يشترط في الجمع مع التفريق أن يكون التفريق في جهتي الادخال والتفريق هنا ليس في جهتي الادخال فتدبر اه يس اللهم الا أن يراد بالتفريق مطلق ذكر الفصل بين شيئين وحينئذ لا يستفاد تفسيره صراحة مما تقدم اه ع ق (قوله وقد يطلق التقسيم الخ) قضيته أن التقسيم بالمعنى السابق لا ينطبق على واحد من هذين الامرين وهو ظاهر في غير الاول اذ يصدق عليه أنه ذكر متعدد وهو الثقال والخفاف الخ واضافة ما لكل اليه على التعيين كما أضاف الى الثقال حال الملاقاة وهكذا فليتامل وجوابه أن المتعدد هناك نفس الشئ وهنا حاله تأمل وفيه أن المتعدد ثم شامل للاحوال تأمل اللهم الا أن يخصص المتعدد فيما سبق بغير أحوال الشئ ثم رأيت بخط شيخنا البرلسي بازاء قوله مضافا الى كل من تلك ما نصه من هنا فارق التقسيم بالمعنى السابق حيث اشترط فيه كما مر أن تكون الاضافة بعد ذكر المتعدد وهنا يذكر الواحد من الاحوال ويضاف اليه ما يليق به قبل ذكر الحال الآخر وما يليق به اه سم بتصرف (قوله مضافا) حال من أحوال والمراد بالاضافة مطلق النسبة (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب المتنبي (قوله سأطلب حقي بالقنا ومشايخ) القنا جمع قناة وهي الرمح وفي بعض النسخ بالفتى وهو المناسب لمشايخ قال الواحدي أراد بالفتى نفسه وبالمشايخ قومه والالتثام وضع اللثام على الفم والانف في الحرب وكان ذلك من عادة العرب اه فنرى (قوله لشدة وطأتهم) أي صولتهم (قوله ملم) أي نازل (قوله اذا شدوا) أي صالوا وحملوا على العدو (قوله مقام الجماعة) أي في النكاية (قوله وهكذا الى الآخر) أي والى الكثرة حال الشدة والى القلة حال العد (قوله والثاني الخ) التقسيم بهذا المعنى ينطبق على تقسيم الكلمة الى اسم وفعل وحرف اه سم (قوله يهب لمن يشاء اناثا الخ) قال في المطول وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية على أنه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتي هن من جملة ما لا يشاؤه الانسان أهم لكنه أي الله تعالى لتدبر تأخير الذكور عرفهم لان في التعريف تنويها بالذكر وكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفون عليكم أي لشرفهم ثم أعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم فقدم الذكور وأخر الاناث تنبيها على أن تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتض آخر اه فقد بين رحمه الله سر تقديم الاناث وتعريف الذكور ثم تقديم الذكور وقوله تنويها بالذكر أي تعظيما له ورفعة له يقال نوهه اذا رفعه ونوه باسمه أيضا اذا رفع ذكره فالذكر بفتح الذال والكاف وقوله حقهما من التقديم حقه ان يقول من المرتبة او ان في عبارته حذفا أي والتأخير وقوله بل لمقتض آخر وهو ان له ان يفعل ما يشاء (قوله او يزوجهم) أي يجعل لهم الزوج أي الذكور والاناث معا يعني يجعل لهم الاثنين اه سم ووجه العطف باو في هذا القسم مع ان العطف في السابق واللاحق بالواو أنه

(مبالغة) أي لاجل المبالغة وذلك (لكمالها) أي تلك الصفة (فيه) أي في ذلك الامر حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة

الى حيث يصح أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة (وهو) أي التجريد (أقسام منها) ما يكون بمن التجريدية (نحو قولهم لي من فلان صديق حميم) أي قريب يهتم لامره (أي بلغ) فلان (من الصداقة حدا صح معه) أي مع ذلك الحد (أن يستخلص منه) أي من فلان صديق (آخر مثله فيها) أي في الصداقة (ومنها) ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه (نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر) بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة (ومنها) ما يكون بدخول باء المعية في المنتزع (نحو قوله وشوهاء) أي فرس قبيح المنظر لسعة أشداقها أولما أصابها من شدائد الحرب (تعدو) تسرع (بي الى صارخ الوغى *) أي مستغيث في الحرب (بمستلئم) أي لابس لامة وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة (مثل الفنيق) وهو الفحل المكرم (المرحل) من رحل البعير أشخصه عن مكانه وأرسله أي تعدو بي ومعي من نفسي مستعد للحرب بالغ في استعداده للحرب حتى انتزع منه آخر (ومنها) ما يكون بدخول في في المنتزع منه (نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد أي في جهنم هي دار الخلد) لكنه انتزع منها دارا أخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة (ومنها) ما يكون بدون توسط حرف (نحو قوله فلئن بقيت لارحلن بغزوة * تحوي) أي تجمع (الغنائم أو :وت) منصوب باضمار أن

لما أو ردا الضمير وكان راجعا الى الطائفتين المذكورتين أو احداهما وجب العطف بأو والا لفسد المعنى ولزم أن يكون لكل واحد منهما مع الاناث فقط أو الذكور فقط ذكور واناث معا فالمعنى أو يزوجهم بدل الاناث فقط أو الذكور فقط ذكورا واناثا معا ان شاء ذلك وفائدة العدول عن التصريح بمن يشاء في الجملة الثالثة الى الضمير وتغيير الكلام عن أسلوبه الاشارة الى عدم لزوم المشيئة ورعاية الاصلح أفاده يس نقلا عن السيد (قوله مبالغة) علة للانتزاع أي لاجل افادة المبالغة أي افادة أنك بالغت في وصف المنتزع منه بتلك الصفة (قوله وذلك) أي المبالغة وقدره اشارة الى دفع ما قد يتوهم من أن فيه متعلق بمبالغة وانما هو متعلق بكمالها اه يس (قوله لكمالها) أي لادعائك كمال تلك الصفة كانت كاملة في الواقع أم لا وهو علة للعلة (قوله الى حيث) أي الى مرتبة يصح الخ (قوله وهو أقسام) أي سبعة لان الانتزاع اما أن يكون بحرف أو بدونه والحرف اما من أو الباء أو في والباء اما داخلة على المنتزع منه أو على المنتزع وما يكون بدون حرف اما أن يكون لا على وجه الكناية أو على وجه الكناية ثم هو اما انتزاع من غير المتكلم أو من المتكلم نفسه (قوله بمن التجريدية) والمناسب لها حيث دخلت على المنتزع منه أن تكون للابتداء لان المنتزع مبدؤه ونشأته من المنتزع منه الذي هو مدخول من وأما من جعلها للبيان فلا نفسد المبالغة فان بيان شئ لشئ لا يدل على كمال المبين في الوصف بخلاف جعله مبدأ ومنشأ فكأنه قيل خرج من فلان لي وأتاني منه صديق آخر اه ع ق (قوله أي قريب الخ) تفسير للحميم لقول الصحاح حميمك قريبك الذي تهتم لامره اه مطول (حدا) أي مرتبة وقوله صح معه أي صح بمصاحبته للاتصاف بذلك القدر من الصداقة (قوله أن يستخلص) أي يستخرج (قوله ومنها ما يكون بالباء التجريدية) والظاهر أنها للمعية وفيما يأتي رمز اليه اه سم (قوله لتسألن به البحر) أي لتسألن البحر معه أي شخصا كريما كالبحر مصاحبا له (قوله وشوهاء) أي ورب شوهاء (قوله لسعة أشداقها) جمع شدق وهو جانب الفم وقوله ولما أصابها من شدائد الحرب أي من الضربات والطعنات وفي نسخة صحيحة أولما أصابها بالعطف بأو وفيه اشارة الى قولين مع الاشعار بترجيح الاول للبداءة به وهو الموافق للطول حيث قال عقب قوله وشوهاء مانصه من شاهت الوجوه قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة أشداقها وقيل أراد بها فرسا قبيح الوجه لما أصابها من شدائد الحرب اه ملخصا من الفنري وسم (قوله الى صارخ الوغى) الصارخ هو الذي يصيح وينادي بحضور الحرب والاجتماع اليه واضافة صارخ على معنى في كما أشار له الشارح والوغى الحرب أي صارخ في مكان الوغى (قوله بمستلئم) حال من المجرور في بي والباء للمصاحبة كما قال فهو ليس ببدل من المجرور كما قد يتوهم اذ لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر الا اذا دل على احاطة وشمول فلذا كان تجريدا بخلاف البدل على تقدير صحته لا يكون تجريدا (قوله أي لابس لامة) هي بالهمز وقد تسهل (قوله والمصاحبة) تفسير مراد للملابسة والاولى حذف الملابسة (قوله مثل الفنيق) الظاهر أنه صفة لمستلئم لقربه منه اه سم وجعله ع ق صفة لشوهاء وعبارته ثم وصف الشوهاء بأنها مثل الفنيق وهو الفحل من الابل الذي ترك أهله ركوبه تكرمة له المرحل أي المزعج والمرسل عن مكانه شبه الفرس به في القوة والعلو وعدم القدرة على مصادمتها اه والفنيق بفاء مفتوحة فنون فياء فقاف (قوله وهو الفحل) أي الذكر من الابل وقوله المكرم أي الذي يكرمه صاحبه بعدم ركوبه (قوله من رحل البعير) بتشديد الحاء وقوله أشخصه أي أطلقه وقوله وأرسله تفسير (قوله أي في جهنم) تفسير للضمير المجرور في وقوله وهي أي جهنم نفسها (قوله تهويلا الخ) علة لانتزع (قوله ومبالغة في اتصافها بالشدة) فالصفة هي الشدة وعبارة ع ق لكنه بولغ في اتصافها بكونها دار عذاب مخلد حتى صارت بحيث يصدر عنها دار أخرى هي مثلها في الاتصاف بكونها دارا ذات عذاب مخلد اه (قوله ما يكون بدون توسط حرف) أي ويفهم التجريد من المقام (قوله نحو قوله) أي قول قتادة بن مسلمة الحنفي نسبة لبني حنيفة (قوله فلئن بقيت) أي حيا وقوله لارحلن أي لاسافرن وقوله بغزوة أي بسبب غزوة وفي نسخة لغزوة وقوله تحوي

أي الا أن يموت (كريم) يعني نفسه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه فان قيل هذا من قبيل الالتفات من التكلم الى الغيبة

قلنا لا ينافي التجريد على ماذكرنا (وقيل تقديره أو يموت مني كريم) فيكون من قبيل لي من فلان صديق حميم فلا يكون قسما آخر (وفيه نظر) لحصول التجريد وتمام المعنى بدون هذا التقدير (ومنها) ما يكون بطريق الكناية (نحو قوله

يا خير من يركب المطي ولا

يشرب كأسا بكف من بخلا)

أي يشرب الكأس بكف الجواد انتزع منه جوادا يشرب هو بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفي عنه الشرب بكف البخيل فقد أثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم أنه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم فزعم أن الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد في شئ بل كناية عن كون الممدوح غير بخيل وأقول الكناية لا تنافي التجريد على ما قررنا ولو كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما بنفسه بل داخلا في قوله (ومنها مخاطبة الانسان نفسه) وبيان التجريد في ذلك أن ينتزع من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه (كقوله

لا خيل عندك تهديها ولا مال *

فليسعد النطق ان لم تسعد الحال * أي الغنى

فكأنه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال وخاطبه (ومنه) أي من المعنوي (المبالغة المقبولة) لان المردودة لا تكون من المحسنات

كأني

(قوله الغنائم) في المطول الجملة صفة غزوة وروى نحو الغنائم فالظرف منصوب بأرحلن اه (قوله أي الا أن يموت) فأو بمعنى الا أي لكن ان مات كريم فلا تحوي الغنائم (قوله من قبيل الالتفات من التكلم الى الغيبة) أي وحينئذ فلا يكون من قبيل التجريد لان الالتفات مبني على الاتحاد والتجريد على التعدد اذ المعبر عنه بالطريق الاول والثاني في الالتفات واحد والمعبر عنه باللفظ الدال على المنتزع منه وباللفظ الدال على المنتزع متعدد بحسب الاعتبار اذ يقصد أن المجرد شئ آخر غير المجرد منه (قوله على ماذكرنا) أي على مقتضى ماذكرنا من تعريف التجريد فانه يقتضي أنه قد يجامعه الالتفات اذ المراد بالاتحاد في الالتفات الاتحاد في نفس الامر لا الاتحاد فيه وفي الاعتبار والتعدد في التجريد تعدد بحسب الاعتبار لا في نفس الامر أيضا حتى ينافي الالتفات والحاصل أنه تجريد بنظر التغاير الادعائي والتفات نظرا للاتحاد الواقعي (قوله أو يموت مني) أي فمن مقدرة في كلامه (قوله فيكون من قبيل لي من فلان) أي من قبيل التجريد الحاصل بواسطة من الداخلة على المنتزع منه لان المقدر كالمذكور (قوله بدون هذا التقدير) ولا قرينة عليه اه مطول (قوله بطريق) أي مصحوبا بطريق الكناية أي تجريد معه كناية بأن ينتزع المعنى ثم يعبر عنه بكناية كما أنه يعبر عنه بصريح (قوله نحو قوله) أي قول الاعشى (قوله المطي) جمع مطية وهي المركوب من الابل والكاس اناء من خمر (قوله أي يشرب الكاس الخ) هذا هو المعنى الكنائي قال سم ذكر السيد ما حاصله أن مقصود الشاعر وصف الممدوح بنفي البخل واثبات الجود فكنى بنفي الشرب بكف البخيل عن نفي ملزومه من كونه بخيلا ويفهم من نفي كونه بخيلا كونه جوادا وبه يتم المقصود ولا دليل على أنه جعل نفي الشرب عن كف البخيل كناية عن اثبات الشرب له بكف كريم منتزع منه مغاير له ادعاء ليكون تجريدا ثم قال فظهر أن كونه كناية عن كون الممدوح غير بخيل لا يجامع كونه تجريدا انما كونه كناية عن اثبات شربه بكف كريم منتزع منه يجامعه فصح ما ادعاه البعض وأما قوله ولو كان الخطاب لنفسه الخ فانما يرد عليه اذا كان مراده توجيه ما في الكتاب وأما اذا أراد رده فلا اه وقوله فظهر أن كونه كناية عن كون الخ أي كما قرره هذا البعض ويجاب بان قول الشارح الكناية لا تنافي التجريد أي الكناية في نفسها أو على الوجه الذي قررناه ويدل عليه قوله على ما قررنا لا على الوجه الذي قرره هذا البعض لعدم تعينه قال الحفيد ينبغي أن يعلم أن قوله ولا يشرب عطف على يركب والضمير لمن فالتجريد أولا في جنس الممدوح وثانيا في الممدوح ففيه مزيد مبالغة اه (قوله على طريق الكناية) أي فقد جرى في افادة هذا المعنى على طريق الكناية حيث أطلق اسم الملزوم الذي هو نفي الشرب بكف البخيل على اللازم وهو الشرب بكف الكريم ومعلوم أن المراد بالكريم نفسه ففيه تجريد (قوله ومعلوم أنه يشرب بكفه) أي غالبا (قوله وقد خفي هذا) أي كونه انتزع منه جوادا على طريق الكناية الذي يفهم منه اجتماع التجريد والكناية (قوله على بعضهم) هو الخلخالي (قوله أن الخطاب) أي بقوله يا خير (قوله والا) أي بان كان خطابا لغيره (قوله بل كناية الخ) أي في قوله ولا يشرب الخ (قوله وأقول الكناية لا تنافي التجريد) رد لقوله والا فليس الخ وقوله ولو كان الخطاب الخ رد لقوله ان كان الخطاب لنفسه فهو تجريد وحاصل كلام الشارح اختيار أن الخطاب لغيره والتجريد حاصل وكونه كناية لا ينافي التجريد وأن كون الخطاب لنفسه صحيح والتجريد حاصل معه الا أنه لا يصح حمل كلام المصنف عليه لانه لا يكون حينئذ قسما برأسه والمصنف جعله قسما برأسه أفاده سم (قوله مخاطبة الخ) أي ما تدل عليه المخاطبة اذ المخاطبة ليست من أنواع التجريد ففي كلامه مسامحة ولذا قال الشارح وبيان التجريد في ذلك الخ (قوله مثله في الصفة الخ) كفقد الخيل والاموال في البيت (قوله فليسعد النطق ان لم تسعد الحال) أي ان لم يكن عندك ما تواسي به المادح فواسه بحسن النطق اه سم وقال ع ق أي وحيث لم يوافق في تحصيل الغرض الحال أي الغنى لامتناعه وعدم وجدانه فليوافق النطق بالمدح والثناء ليكون ذلك مكافأة للمادح بما أمكن اه (قوله المبالغة المقبولة) أي النوع المسمى بذلك وهي الاغراق والتبليغ والغلو في بعض صوره (قوله لان المردودة لا تكون من المحسنات) وهي بعض صور الغلو كقول المتنبي

وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم أن المبالغة مقبولة مطلقا وعلى من زعم أنها مردودة مطلقا ثم انه فسر مطلق المبالغة وبين أقسامها والمقبول منها والمردود فقال (والمبالغة) مطلقا (أن يدعى لوصف بلوغه في الشدة والضعف حدا مستحيلا أو مستبعدا) وانما يدعى ذلك (لئلا يظن أنه) أي كذلك الوصف (غير متناه فيه) أي في الشدة أو الضعف وتذكير الضمير وافراده باعتبار عوده الى أحد الامرين (وتنحصر) المبالغة (في التبليغ والاغراق والغلو) لا بمجرد الاستقراء بل بالدليل القطعي وذلك (لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله فعادى) يعني الفرس (عداء) هو الموالاة بين الصيدين بصرع أحدهما على أثر الآخر في طلق واحد (بين ثور) يعني الذكر من بقر الوحش (ونعجة *) يعني الانثى منها (دراكا) أي متتابعا (فلم ينضح بماء فيغسل) مجزوم معطوف على ينضح أي لم يعرق فلم يغسل ادعى ان فرسه أدرك ثورا ونعجة في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة (وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا مادام فينا * ونتبعه) من الاتباع أي نرسل (الكرامة) على أثره (حيث مالا) وسار وهذا ممكن عقلا لا عادة بل في زماننا يكاد يلحق بالممتنع عقلا (وهما) أي التبليغ والاغراق (مقبولان والا) أي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع أن يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا اذ كل ممكن عادة ممكن عقلا

كأني دحوت الارض من خبرتي بها * وكان بنا الاسكندر السد من عزمي

(قوله وفي هذا) أي التقييد بالمقبولة (قوله أن المبالغة مقبولة مطلقا) أي سواء كانت تبليغا أو اغراقا أو غلوا اذ حاصلها أن يثبت للشئ من القوة والضعف ماليس في الواقع وأعذب الكلام أكذبه مع ايهام الصحة وظهور المراد فتكون من المحسنات مطلقا (قوله أنها مردودة مطلقا) اذ لا خير في كلام أوهم كذبا وحققه (قوله والمبالغة) لم يقل وهي لئلا يعود الى المبالغة المقبولة اه سم (قوله مطلقا) أي مقبولة أو مردودة (قوله أن يدعى) أي أن يثبت لوصف بالدعوى لا بالتحقيق ولتضمين يدعى معنى الاثبات عدى باللام اه ع ق (قوله في الشدة) في بمعنى من والامثلة المذكورة كلها للشدة ولم يمثل للضعف (قوله حدا مستحيلا) أي عقلا وعادة كما في الغلو أو عادة لا عقلا كما في الاغراق وقوله أو مستبعدا بان كان ممكنا عقلا وعادة الا أنه مستبعد كما في التبليغ (قوله غير متناه) أي بالغ فيه النهاية (قوله وتذكير الضمير) أي في فيه (قوله باعتبار عوده الى أحد الامرين) فكأنه قيل في أحد الامرين والاحد مفرد مذكر اه سم (قوله في التبليغ الخ) المناسبة بين معانيها الاصلية والاصطلاحية أن التبليغ في الاصل مد الفارس يده بعنان فرسه ليزيد في جريه والاغراق استيفاء النازع في القوس مدها والغلو مجاوزة الحد في الامر اه حفيد (قوله لا بمجرد الاستقراء) أي الخالي عن الدليل العقلي وقوله بل بالدليل القطعي أي مع الاستقراء وفي نسخة العقلي (قوله لان المدعى) وهو بلوغ الوصف النهاية في الشدة والضعف وقوله فتبليغ أي فدعوى بلوغه ماذكر يسمى تبليغا (قوله كقوله) أي قول امرئ القيس يصف فرسه بانه لا يعرق وان كثر العدو اه مطول (قوله فعادى) أي والى وقوله عداء بالكسر كما في الصحاح (قوله بصرع أحدهما) أي القائه على وجه الارض يقال صرع أي ألقى الصيد أو غيره على وجه الارض اه سم (قوله في طلق واحد) الطلق بفتح العين الشوط اه فنرى (قوله دراكا) بكسر الدال ولعله تأكيد فان معنى التتابع يفهم من الموالاة خصوصا مع اعتباره فيها أن تكون على الاثر تأمل سم وقال ع ق وينبغي أن يحمل هنا قوله دراكا على معنى أن الموالاة بين الصيدين اتبع بعضها بعضا في القتل ليفيد أنه قتل الكثير في طلق واحد ولئلا يكون تأكيدا لقوله عداء اه (قوله ينضح) نضح ان كان بمعنى رشح كان بابه قطع كما هنا وان كان بمعنى رش كان بابه ضرب (قوله فيغسل) يحتمل أن يراد بالغسل المنفي غسل العرق ويكون تأكيد النفي العرق ويحتمل أن يراد به الغسل بالماء القراح أي لم يصبه وسخ العرق وأثره حتى يحتاج للغسل بالماء (قوله مجزوم) كان اختيار الجزم لموافقة الرواية أو القوافي والا فالظاهر جواز نصبه بجعل الفاء للسببية في جواب النفي اه سم (قوله في مضمار) أراد به الشوط (قوله وهذا ممكن) أي ما ادعاه (قوله كقوله) أي قول عمرو بن الاهيم التغلبي (قوله مادام فينا) أي مقيما معنا وفي مكاننا (قوله الكرامة) المراد بها الاحسان اللائق به الدافع حاجته وحاجة عياله في أي سفر كان مع أي حال كان عليه وظاهر تعذر ذلك من سم أي فهو مستحيل عادة لانطباع النفوس على الشح فان حملت الكرامة على اعطاء الجار زاده حال الارتحال الى جهة أخرى فهذا لا يستحيل عادة لوقوع مثل ذلك من الاكابر اه ع ق (قوله وسار) تفسير (قوله يكاد يلحق بالممتنع عقلا) أي لانطباع النفوس على الشح وعدم مراعاة غير المكافأة (قوله مقبولان) أي لعدم ظهور الامتناع الكلي فيهما الموجب لظهور الفساد والكذب واعلم أن ماذكره من المقبول والمردود بالنظر الى البديع واعتبارات الشعر وأما بالنظر الى البيان فالكل مقبول لانها ليست مجراة على معانيها الحقيقية بل كنايات أو مجازات مرسلة كانت أو استعارة بالنظر الى المواد والامثلة فقوله تعالى يكاد زيتها يضيء مجاز مركب عن كثرة صفائه وقول أبي الطيب مجاز عن كثرة الغبار فوق رؤس الجياد وقول القاضي مجاز عن طول سهره وكثرة نظره الى الكواكب (قوله أي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة) هذا نفي للقسم الاول أعني قوله ان كان ممكنا عقلا وعادة وترك نفي القسم الثاني أي قوله وان كان ممكنا عقلا لا عادة بأن يقول أي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة أو عادة لا عقلا لانه لا يتصور أن يكون شئ ممكنا عادة ممتنعا عقلا كما أشار

اليه الشارح بقوله لامتناع الخ فهو علة لمحذوف أى وترك فى القسم الثانى لامتناع الخ وقال سم قوله لامتناع الخ تعليل لاقتصاره فى تفسير والاعلى ماذكره اهـ (قوله ولا ينعكس) أى ليس كل ممكن عقلا ممكنا عادة لان دائرة العقل أوسع من العادة (قوله كقوله) أى قول أبى نواس يمدح الرشيد بأنه أخاف الكفار جميعا من وجد منهم ومن لم يوجد (قوله وأخفت أهل الشرك) أى أدخلت الرعب فى قلوبهم بهيبتك و بطشك وقوله حتى انه يتعين كسر همزة ان لدخول اللام فى خبرها فتكون حتى ابتدائية وقوله لتخافك النطف جمع نطفة وهى الماء الذى يتخلق منه الآدمى قال سم يجوز تقييدها بنطف أهل الشرك ويجوز الاطلاق اهـ وقوله التى لم تخلق أى لم يخلق منها الانسان بعد أو لم تخلق هى بنفسها أى لم توجد (قوله ممتنع عقلا وعادة) وهو من الغلو المردود لعدم اشتماله على شئ من الامور الآتية الموجبة للقبول (قوله الى الصحة) أى الامكان أى امكان وقوعه ولو قال الى ما يخرجه عن الامتناع لكان أصوب والى الادب أقرب نظرا الى تمثيله بالآية اهـ يس (قوله نحو لفظة يكاد) كلو ولولا وحرف التشبيه كما فى المصباح (قوله يكاد زيتها الخ) فلو قيل فى غير القرآن هذا الزيت يضىء بلا نار رد وحيث قيل يكاد يضىء أفاد أن المحال لم يقع ولكن قرب من الوقوع مبالغة ومعنى قربه من الوقوع توهم وجود أسباب الوقوع وقرب المحال من الوقوع قريب من الصحة اذ قد تكثر أسباب الوهم المتخيل بها وقوعه ولو كان لا يقع فان قيل قرب المحال من الوقوع محال فى نفسه فيحتاج فى ادعائه المفاد بكاد الى ما يقربه وذلك يؤدى الى التسلسل قلنا قرب المحال من الوقوع لما فسر بما ذكر صار ليس بمحال وعلى تسليمه فيجعل كأنه أمر ضرورى فى بعض الصور اهـ ع ق (قوله يضىء) فاضاءة الزيت كاضاءة المصباح من غير مس نار مستحيلة عقلا أى بالنسبة لعقل العوام وأما الخواص فهو ممكن عند عقولهم لان قدرة الله تعالى صالحة لذلك (قوله من التخييل) أى تخييل الصحة وتوهمها الكون ما اشتمل على الغلو يسبق الى الوهم امكانه لشهود شئ يغالط الوهم فيه فتتبادر صحته كما يذاق من المثال وقيد بقوله حسنا اشارة الى أن تخييل الصحة لا يكفى وحده اذ لا يخلو عنه محال حتى اخافة النطف فيما تقدم وانما المعتبر ما يحسن لصحة مغالطة الوهم فيه بخلاف ما يبدو انتفاؤه للوهم بأدنى التفات كما فى اخافة النطف فليس التخييل فيه على تقدير وجوده حسنا فلا يقبل لعدم حسنه اهـ ع ق (قوله كقوله) أى قول أبى الطيب اهـ مطول (قوله سنابكها) جمع سنبك وهو طرف مقدم الحافر فقول الشارح أى حوافر الجياد أى أطراف مقدم حوافر الخيل الجياد (قوله عثيرا) مفعول عقدت (قوله بكسر العين) أى وسكون الثاء المثلثة وفتح الياء المثناة من تحت (قوله ومن لطائف العلامة) أى الشيرازى لما فيه من التورية أو التوجيه (قوله ولا تفتح فيه العين) أشار به الى ضبط عثير بنوع لطيف يتضمن الايهام أو التوجيه لان قوله ولا تفتح فيه العين يحتمل ولا تفتح فى لفظ العثير حرف العين ويحتمل لا تفتح فى الغبار العين أى الجارحة المخصوصة لئلا يؤذيها بدخوله فيها ولكن المراد الاول لان قصده ضبط الكلمة فان قلنا انه أبعد المعنيين كان فيه تورية وان قلنا انه مساو كان فيه توجيه الا أن التوجيه يبعده قصد الضبط بالقرينة الا أنه يجوز تعيين القرينة فى التوجيه (قوله وألطف من ذلك) أى مما ذكره العلامة وهذه حكاية ذكرت هنا لمناسبتها وهى اشتمالها على هذه النكتة وهى فتح العين لارادة معنى خفى فيكون تورية أو مساويا وهو الاقرب فيكون توجيها وانما كانت ألطف مما ذكره العلامة لما فيها من التفطن الغريب والهجو بوجه لطيف لمن يستحقه بدعوى القائل فقول يس الظاهر أن اللطافة فيهما على حد سواء لاتحاد حسن التورية أو التوجيه فيهما ليس بظاهر كما علمت (قوله البغالين) أى الذين يسوقون البغال (قوله عدول دار القضاء) هم شهود المحاكم (قوله فضرطت البغلة) أى تنفست بصوت قال فى المصباح ضرط يضرط من باب تعب ضرطا مثل كتف ونخذ فهو ضرط وضرط ضرطا من باب ضرب لغة والاسم الضراط بالضم اهـ (قوله فقال البغال) أى تنزيها عن أن تقابله بذلك الفعل وقوله على ما هو دأبهم أى عادتهم عند فعل البغلة ذلك (قوله بلحية العدل) أى ما فعلت يقع بلحية العدل لا فى وجه السائق وفيه تشبيه العدل برجل ذى لحية على طريق الاستعارة بالكناية (قوله الوقر) بكسر الواو أى الحمل وفى المختار الوقر بالفتح ثقل الاذن وبالكسر الحمل

ولا ينعكس (فغلو كقوله وأخفت أهل الشرك حتى انه *) الضمير للشأن (لتخافك النطف التى لم تخلق) فان خوف النطف الغير المخلوقة ممتنع عقلا وعادة (والمقبول منه) أى من الغلو (أصناف منها ما أدخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو) لفظة (يكاد فى يكاد زيتها يضىء ولو لم تمسسه نار ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله عقدت سنابكها) أى حوافر الجياد (عليها) يعنى فوق رؤسها (عثيرا) بكسر العين أى غبارا ومن لطائف العلامة فى شرح المفتاح العثير الغبار ولا تفتح فيه العين وألطف من ذلك ما سمعت أن بعض البغالين كان يسوق بغلته فى سوق بغداد وكان بعض عدول دار القضاء حاضرا فضرطت البغلة فقال البغال على ما هو دأبهم بلحية العدل بكسر العين يعنى أحد شقى الوقر فقال بعض الظرفاء على الفوز

وأكثر ما يستعمل الوقر في حمل البغل والحمار والوسق في حمل البعير وأوقرت النخلة كثر حملها والوقار بالفتح الحلم والرزانة وقد وقر الرجل يقر بالكسر وقارا وقرة بوزن عدة فهو وقور والتوقير التعظيم وقوله تعالى ما لكم لا ترجون لله وقارا أي لا تخافون لله عظمة اه (قوله افتح العين) يحتمل أن المراد الجارحة وأراد بالمولى من يستحى منه ويحتمل أن المراد افتح حرف العين وقل في لحية العدل بفتح العين وأراد بالمولى المستحق لذلك وهو الشاهد (قوله ومن هذا القبيل) أي ما فيه تورية أو توجيه في مادة فتح العين (قوله في قصيدة) أي في مدح ملك (قوله علا) أي ارتفع وقوله يدعوه الورى أي الخلق وقوله ملكا أي سلطانا وقوله وريثما أي حيثما فتحوا أعينا أي عين ملك وهو اللام فصار ملكا بفتح اللام وله معنى آخر وهو أن يراد بالعين الجارحة ولو فتحوا أعينهم وتأملوه علموا أنه ملك بفتح اللام لا ملك بالكسر فيتجه فيه التورية والتوجيه على ما تقدم والمعنى البعيد فتح عين الكلمة (قوله ومما يناسب) أي لكونه فيه الاشارة بضم العين الى معنى خفي ولو لم تكن الاشارة باللفظ ولا فيه تورية ولا توجيه ولذا قال ومما يناسب ولم يقل ومنه (قوله على لهجتهم) أي لغتهم (قوله كالمتعرف) أي الطالب لمعرفة سبب ضحكهم (قوله المسترشد) أي طالب الرشاد (قوله وضم العين) تفسير (قوله فتفطن للمقصود) وهو ضم عين عمر (قوله واستظرف ذلك الحاضرون) أي اعترفوا بظرافة المشير وفهم المشار له (قوله لو تبتغي) أي تطلب وقد سبق أن لو من الالفاظ التي تقرب الى الصحة فحينئذ يكون هذا البيت مما اجتمع فيه الامران (قوله هو نوع من السير) وهو السير السريع، وعبارة ع ق عنقا أي سيرا مسرعا (قوله وهذا) أي مشي الخيل على الغبار (قوله لكنه تخييل حسن) نشأ من ادعاء كثرته وكونه كالجبال في الهواء (قوله ما يقرب الى الصحة) كلفظ يخيل (قوله في قوله) أي قول القاضي الارجاني يصف طول الليل اه مطول ومن كلامه

اقرن برأيك رأي غيرك واستشر * فالحق لا يخفى على اثنين
المرء مرآة تريه وجهه * ويرى قفاه بجمع مرآتين

(قوله الشهب) هي النجوم وقوله في الدجى أي ظلمة الليل متعلق بسمر وقوله وشدت أي علقت أي ويخيل لي مع ذلك أن شدت الخ والذي يخيل له شيآن وقوله اليهن أي ما ئلة اليهن والظاهر أن الى بمعنى في ليكون بيانا للمشدود فيه (قوله محكمة بالمسامير) أي في ظلم الليل وهذا مستحيل لان الظلمة عرض والنجوم أجرام لكن المتكلم لما رأى أجراما بيضا كالجواهر سمرت في أجرام سود كبساط تخيل الوهم أن النجوم في الظلمة كذلك قبل الالتفات الى دليل استحالة ذلك (قوله قد شدت باهدابها الخ) شد الاجفان باهدابها في النجوم مستحيل لكن لما رأى المتكلم أجراما معلقة بأحبال في أجرام تخيل الوهم أن الاجفان مع الاهداب كذلك (قوله وهذا تخييل حسن) يدرك حسنه الذوق (قوله ومنها) أي من أصناف الغلو المقبول (قوله مخرج الهزل) الهزل خلاف الجد وهو الكلام الذي لا يراد به الا المطايبة والضحك وليس منه غرض صحيح والخلاعة الشطارة يقال فلان خلع العذار أي يقول كل ما يريد وليس له مانع من غير الصدق اه سم (قوله أسكر بالامس الخ) فسكره بالامس عند عزمه على الشرب غدا محال حيث أريد بالسكر ما يترتب على الشرب الذي هو المقصود لكن لما أتى به على سبيل الهزل لمجرد تزيين المجالس والتضاحك وعلى سبيل الخلاعة قبل قال ع ق فان قلت هذا الكلام نفس الهزل فكيف قول المصنف أخرج مخرج الهزل قلت الهزل أعم مما يكون من هذا الباب وخروج الخاص مخرج العام بمعنى مجيئه موصوفا بما في العام لوجوده فيه صحيح اه (قوله ان ذا من العجب) أي سكره بالامس اذا عزم على الشرب غدا (قوله ومنه المذهب الكلامي وهو ايراد حجة الخ) قال العلامة الحفيد لا يخفى انه شاع في عرف العرب وسائر الناس الاستدلال لا سيما بالخطابة والجدل لكن الشائع في الكلام الاستدلال البرهاني فلا يناسب أن يسمى بالمذهب الكلامي الاستدلال بالمقدمات المستلزمة للمطلوب على تقدير التسليم كما لا يخفى اه (قوله المذهب الكلامي) أي النوع المسمى بذلك وانما نسب طريق الاستدلال الى المتكلمين وان كان المتكفل ببيانه أهل الميزان لكمال اجتهادهم في استعمال القواعد الاستدلالية في المطالب الكلامية بحيث صاروا يضرب بهم المثل في البحث والزام الخصوم بأنواع الاستدلال (قوله

ومما يناسب هذا المقام ان بعض أصحابي ممن الغالب على لهجتهم امالة الحركات نحو الفتحة أتاني بكتاب فقلت لمن هو فقال لمولانا عمر بفتح العين فضحك الحاضرون فنظر الي كالمتعرف عن سبب ضحكهم المسترشد لطريق الصواب فرمزت اليه بغض الجفن وضم العين فتفطن للمقصود واستظرف ذلك الحاضرون (لو تبتغي) تلك الجياد (عنقا) هو نوع من السير (عليه) أي على ذلك العثير (لامكنا) أي العنق ادعى تراكم الغبار المرتفع من سنابك الخيل فوق رؤسها بحيث صار أرضا يمكن سيرها عليه وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن (وقد اجتمعا) أي ادخال ما يقرب الى الصحة وتضمن التخييل الحسن (في قوله

يخيل لي أن سمر الشهب في الدجى * وشدت باهدابي اليهن أجفاني) أي يوقع في خيالي أن الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان أجفان عيني قد شدت باهدابها الى الشهب لطول ذلك الليل وغاية سهري فيه وهذا تخييل حسن ولفظ يخيل يزيده حسنا (ومنها ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله

أسكر بالامس ان عزمت على * الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه) أي من المعنوي (المذهب الكلامي وهو ايراد حجة

للمطلوب على طريقة أهل الكلام) وهو أن تكون الحجة بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب (نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد به خروجهما عن النظام الذى هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة وهذه الملازمة من المشهورات الصادقة التى يكتفى بها فى الخطابيات دون القطعيات المعتبرة فى البرهانيات (وقوله حلفت فلم أترك لنفسك ريبة *) اى شكا (وليس وراء الله للمرء مطلب) فكيف يحلف به كاذبا (لئن كنت) اللام لتوطئة القسم (قد بلغت عنى خيانة * لمبلغك) اللام جواب القسم (الواشى اغش) من غش اذا خان (واكذب ولكننى كنت امرأ لى جانب * من الارض فيه) اى فى ذلك الجانب (مستراد) اى موضع طلب للرزق من راد الكلأ (ومذهب) اى موضع ذهاب للحاجات (ملوك) أى فى ذلك الجانب ملوك

للمطلوب) متعلق بحجة واللام بمعنى على وقوله على طريقة متعلق بايراد وفى نسخة على طريق وعليها فتذكير الضمير فى قول الشارح وهو ظاهر (قوله وهو) أى طريقة أهل الكلام وذكر الضمير لان طريقة مضافة للمذكر فاكتسب التذكير وفى نسخة وهى وهى ظاهرة (قوله أن تكون) بالتاء المثناة فوق كما فى بعض النسخ أى الحجة وهو ظاهر وفى بعضها بالياء المثناة تحت والتذكير باعتبار كون الحجة بمعنى الدليل أو البرهان (قوله مستلزمة للمطلوب) ولكن لا يشترط هنا الاستلزام العقلى بل ما هو أعم من ذلك اهـ ع ق (قوله لو كان فيهما) أى فى السماء والارض آلهة الا الله أى غير الله فهى صفة لآلهة لانها اسم بمعنى غير وقوله لفسدتا أى لما تقرر عادة من فساد المحكوم فيه عند تعدد الحاكم فعلى هذا تكون الملازمة عادية ويكون الدليل اقناعيا لحصوله بالمقدمات المشهورات أى لكنهما لم تفسدا فليس فيهما آلهة غير الله فهو قياس استثنائى حذف منه صغراه والنتيجة للعلم بهما (قوله عن النظام) أى وهذا النظام محقق مشاهد اهـ سم (قوله فكذا الملزوم) أى باطل أيضا (قوله من المشهورات الصادقة) أى بحسب العادة فانه قد اشتهر فى العرف أن المملكة لا تنتظم بملكين (قوله فى الخطابيات) أى الامور الخطابية المفيدة للظن (قوله دون القطعيات) لانه يجوز عدم الفساد مع تعدد الآلهة بان يتفقوا وقد صرح الشارح فى شرح العقائد بان الحجة اقناعية والملازمة عادية على ما هو اللائق بالخطابيات وأطال فى تقرير ذلك واعترض عليه بعض المعاصرين له وانتصر له بعض تلامذته ومن أراد تفصيل المقام فعليه بحواشى شرح العقائد وحواشى المطول اهـ يس (قوله فى البرهانيات) أى الادلة المفيدة لليقين (قوله وقوله) أى قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك اهـ مطول وقوله فتنكر أى تغير واغتم منه لان آل جفنة أعداؤه (قوله حلفت الخ) أى حلفت لك بالله ما أبغضتك ولا خنتك ولا كنت لك فى عداوة اهـ ع ق قال يس فى هذه الابيات مناقشة من وجهين الاول أنه ادعى انه اذا مدح أقواما أحسنوا اليه كما أن أقواما أحسن اليهم فمدحوه وهذا عكس ما فعله هو وانما يحصل الالزام أن لو قال ملوك حكمونى فى أموالهم فمدحتهم والا فهو قد جعل مدحه لهؤلاء الملوك سابقا على احسانهم فلا يحصل الالزام اذا لم يكن داع الى الابتداء بمدحهم الثانى فى قوله

* فلم ترهم فى مدحهم لك أذنبوا * وهل أحد يرى أن مادحه مذنب وانما كان ينبغى أن يقول فلم ترهم غيرهم مذنبين بمدحهم لك فلاى شئ ترانى مذنبا بمدحى لغيرك اهـ ويجاب عن الاول بأن المراد انك اصطفيتهم بسبب مدحهم اياك وأحسنت اليهم بسبب المدح اذ لو رأيت المدح ذنبا لما كافأت عليه وعن الثانى بان المراد لم ترهم أحدا مذنبين وأنت من جملة من لم ترهم مذنبين وعبر عن هذا العموم بالخطاب كما يقال لا ترى فلانا الا مصليا أى لا يراه أحد الا مصليا أنت وغيرك والخطب فى مثل هذه الابحاث سهل اهـ ع ق (قوله فلم أترك لنفسك) أى بسبب ذلك اليمين (قوله أى شكا) أى فى أنى است بمبغض لك (قوله وليس وراء الله الخ) أى لا ينبغى للمحلوف له بالله العظيم أن يطلب ما يتحقق به الصدق سوى اليمين بالله اذ ليس وراء الله أعظم منه يطلب الصدق بالحلف به لانه أعظم من كل شئ اهـ ع ق (قوله لتوطئة القسم) أى للدلالة على القسم المحذوف (قوله خيانة) أى غشا وبغضا (قوله اللام جواب القسم) أى فى جوابه وجواب ان محذوف دل عليه جواب القسم (قوله الواشى) هو الساعى بالكلام على وجه الافساد (قوله أغش) أفعل تفضيل والمفضل عليه محذوف يريد أغش من كل غاش وأكذب من كل كاذب اهـ سم (قوله ولكننى الخ) أشار به الى سبب مدح آل جفنة ليكون ذلك ذريعة لنفى اللوم عنه أى ما كنت امرأ قصدت بمدحهم التعريض ببغضك ولكننى كنت الخ أفاده ع ق (قوله أى فى ذلك الجانب) وأراد به الشام اهـ مطول (قوله مستراد) بضم الميم وسكون السين المهملة والظاهر أن السين زائدة وأصله مرتاد أى محل الرود الذى هو طلب الرزق وفى المختار وراد الكلأ طلبه وبابه قال وراد يادا أيضا بالكسر وارتاده ارتيادا مثله وفى الحديث اذا بال أحدكم فليرتد أى فليطلب لبوله مكانا لينا أو منحدرا والرائد الذى يرسل فى طلب الكلأ اهـ (قوله من راد الكلأ) بالقصر اى طلبه والكلأ الحشيش (قوله ملوك) مبتدا خبره محذوف كما أشار له الشارح بقوله اى فى ذلك الجانب وهى جواب سؤال مقدر فكأنه قيل من فى ذلك

الجانب

(واخوان اذا ما مدحتهم * أحكم فى أموالهم) أتصرف فيها كيف شئت (وأقرب) عندهم وأصير رفيع المرتبة (كفعلك) أى كما تفعل أنت (فى قوم أراك اصطفيتهم *) أى واحسنت اليهم (فلم ترهم فى مدحهم لك أذنبوا) أى لا تعاتبنى على مدح آل جفنة المحسنين الى المنعمين على كما لا تعاتب قوما أحسنت اليهم فمدحوك فكما أن مدح أولئك لا يعد ذنبا فكذلك مدحى لمن أحسن الى وهذه الحجة على طريق التمثيل الذى تسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الى صورة قياس استثنائى أى لو كان مدحى لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك أيضا ذنبا واللازم باطل فكذا الملزوم (ومنه) أى من المعنوى (حسن التعليل وهو أن يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف) أى بأن ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة (غير حقيقى) أى لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له فى الواقع كما اذا قلت قتل فلان أعاديه لدفع ضررهم فانه ليس فى شئ من حسن التعليل وما قيل من أن هذا الوصف أعنى غير حقيقى ليس بمفيد ههنا لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقى فغلط ومنشؤه ما سمع أن أرباب المعقول يطلقون الاعتبارى على مقابل الحقيقى ولو كان الامر كما توهم لوجب أن يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع (وهو أربعة اضرب لان الصفة) التى ادعى لها علة مناسبة (اما ثابتة) قصد بيان علتها (او غير ثابتة) اريد اثباتها (والاولى

الجانب الذى تطلب الرزق فيه فقال فيه ملوك ويحتمل أن يكون بدلا اما من مستراد ومذهب أو من جانب لكن يكون حينئذ على حذف مضاف أى مكان ملوك الخ (قوله واخوان) أى لتواضعهم فلا ينافى وصفهم بالاخوة وصفهم بالملوك (قوله أحكم) بضم الهمزة وتشديد الكاف أى اجعل حاكما (قوله اصطفيتهم) فى نسخة اصطنعتهم أى اخترتهم لصنعتك وتفضيلك (قوله آل جفنة) قال سم ذكر فى الصحاح فى فصل الجيم أن جفنة قبيلة من اليمن ولم يذكر فى فصل الحاء حفنة بالحاء بمعنى قبيلة اه (قوله وهذه الحجة) أى المأخوذة من الابيات (قوله على طريق التمثيل) يحتمل أن هذا اشارة الى الاعتراض على هذا المثال بان هذا ليس من المذهب الكلامى لان المذهب الكلامى من أنواع القياس والتمثيل قسيم القياس عند أهل الميزان ثم بين تقريرا آخر يكون المثال عليه من المذهب الكلامى بقوله ويمكن رده الخ ويحتمل أنه اشارة الى أن المصنف أراد بالمذهب الكلامى ما يشمل التمثيل اه سم وعبارة ع ق وهذه الحجة ان قصد الشاعر أن تؤخذ على هذا الوجه كانت على طريق التمثيل الذى هو ان يحمل معلوم على معلوم لمساواته اياه فى علة الحكم وتقريره هنا أنه حمل مدحه آل جفنة على مدح القوم للمخاطب فى حكم هو نفى العتاب لمساواة الاول الثانى فى علة الحكم وهى كون المدح للاحسان فان أراد المصنف بالمذهب الكلامى مطلق الاستدلال كان المثال مطابقا للمراد على هذا الوجه وان أراد به الاستدلال بتركيب المقدمات على طريق الاقترانى أو الاستثنائى لم يكن المثال مطابقا لما ذكر وانما يطابقه برده الى صورة الاقترانى أو الاستثنائى فيقرر الاقترانى هكذا مدحى مدح بسبب الاحسان وكل مدح بسبب الاحسان لا عتب فيه ينتج مدحى لا عتب فيه دليل الصغرى المشاهدة ودليل الكبرى تسليم المخاطب ذلك فى مادحيه اه باختصار (قوله قياسا) أى قياسا أصوليا وهو حمل أمر على أمر فى حكمه لجامع بينهما (قوله ويمكن رده) أى ما ذكر من الابيات (قوله لكان مدح ذلك القوم الخ) بيان الملازمة اتحاد الموجب للمدحين وهو وجود الاحسان (قوله واللازم) وهو التالى وقوله فكذا الملزوم وهو المقدم أى فيثبت المطلوب وهو انتفاء الذنب عنى بالمدح ولزم منه نفى العتب اذ لا عتب الا عن ذنب (قوله حسن التعليل) أى النوع المسمى بذلك كقول ابن فتوح يذم أجودا

لحية أجود اذا حصلت * لم تبلغ المعشار من ذره
تطلعت فاستقبلت وجهه * فاقسمت لا أنبتت شعره

(قوله باعتبار لطيف) متعلق بيدعى والمراد بالاعتبار النظر وباللطف الدقة كما أشار اليه الشارح بقوله أى بأن ينظر الخ أى يثبت لوصف علة حالة كون الاثبات ملتبسا بنظر دقيق بحيث لا يدرك كون هذا المثبت علة الا من له تصرف فى دقائق المعانى (قوله غير حقيقى) صفة لاعتبار والمراد بالحقيقى المطابق للواقع أى الذى فى الواقع أنه علة كان أمرا اعتباريا أو حقيقيا أى موجودا خارجا (قوله غير حقيقى) هو أى الاعتبار بمعنى المعتبر ففيه استخدام أى غير مطابق للواقع بمعنى أنه ليس علة فى نفس الأمر بل اعتبر بوجه تخيل به كونه صحيحا كان ذلك المعتبر أمرا اعتباريا أو موجودا فى الخارج (قوله علة له فى الواقع) خبر يكون (قوله كما اذا قلت الخ) تمثيل للنفى (قوله فانه ليس فى شئ) أى فى مرتبة من مراتب حسن التعليل (قوله وما قيل) مبتدأ وقوله فغلط خبر ووجه الغلط أن الاعتبار هنا بمعنى نظر العقل وهو قد يكون حقيقيا اه يس (قوله ومنشؤه الخ) أى ففهم أن المراد بالاعتبار الامر الاعتبارى وأن المراد بقوله غير حقيقى أى غير موجود فى الخارج فاعترض بأنه لا حاجة لقوله غير حقيقى مع قوله باعتبار وقد فهمت المراد بكل من أن الاعتبار بمعنى نظر العقل والمنظور فيه يحتمل أن يكون مطابقا للواقع وان يكون غير مطابق له فيحتاج للتقييد حينئذ بقوله غير حقيقى (قوله أن أرباب الخ) بدل مما سمع (قوله على مقابل الحقيقى) أى الموجود خارجا (قوله ولو كان الامر كما توهم) أى من أن الاعتبارى لا يكون الا غير حقيقى (قوله لوجب أن يكون الخ) واللازم باطل فكذا الملزوم (قوله غير مطابق للواقع) أى مع أن بعضها مطابق للواقع وبعضها غير مطابق للواقع (قوله وهو أربعة أضرب) أى باعتبار الصفة وأما العلة فى الجميع فهى غير مطابقة للواقع (قوله بيان علتها) أى بحسب الدعوى لا بحسب الواقع لانها بحسبه ليست علة لان الفرض

أما أن لا يظهر لها في العادة علة) وإن كانت لا تخلو في الواقع عن علة (كقوله لم يحك) أي لم يشابه (نائلك) أي عطاءك (السحاب وإنما حمت به) أي صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها (فصبيبها الرحضاء) أي المصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها في العادة علة وقد علله بأنه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح (أو يظهر لها) أي لتلك الصفة (علة غير) العلة (المذكورة) لتكون المذكورة غير حقيقية فتكون من حسن التعليل (كقوله ما به قتل أعاديه ولكن * يتقي اخلاف ما ترجو الذئاب فإن قتل الأعداء في العادة لدفع مضرتهم) وصفو المملكة عن منازعتهم (لا لما ذكره) من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبة صدق رجاء الراجين بعثته على قتل أعاديه لما علم من أنه إذا توجه إلى الحرب صارت الذئاب ترجو اتساع الرزق عليها بلحوم من يقتل من الأعادي وهذا مع أنه وصف بكمال الجود وصف بكمال الشجاعة حتى ظهرت للحيوانات العجم (والثانية) أي الصفة الغير الثابتة التي أريد إثباتها (إما ممكنة كقوله يا واشيا حسنت فينا إساءته * نجى حذارك) أي حذارك إياك (إنساني) أي إنسان عيني (من الغرق فإن استحسان إساءة الواشي ممكن لكن لما خالف) الشاعر (الناس فيه) إذ لا يستحسنه الناس (عقبه) أي عقب الشاعر استحسان إساءة الواشي (بأن حذاره منه) أي من الواشي (نجى إنسانه من الغرق في الدموع) حيث ترك البكاء خوفا منه (أو غير ممكنة كقوله لو لم تكن نية

النطاق

انها غير مطابقة للواقع (قوله اما أن لا يظهر لها في العادة علة) أي غير التي أريد بيانها (قوله وإن كانت الخ) الواو للحال (قوله لا تخلو في الواقع عن علة) لما تقرر أن الشيء لا يكون إلا لحكمة وعلة توجبه لأن القادر المختار وصف نفسه بالحكيم فهو يرتب الأمور على الحكم تفضلا منه ولذا عبر المصنف بلا يظهر دون لا يوجد (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب اهـ مطول (قوله السحاب) أي عطاؤه جمع سحابة وقيل السحاب اسم جنس (قوله وإنما حمت به الخ) أي فليس إتيانها بكثرة الأمطار بسببه طلب مشابهة الممدوح في الإعطاء لأن السحاب لا تطلب المشابهة لأنها يئست منها لما شاهدت من غزير عطائه (قوله بسبب نائلك) أي بسبب شهوده فحصل غيرة وتغيظ نشأ عنه الحمى فعلة الحمى التي هي علة في نزول المطر الغيرة والتغيظ (قوله وتفوقه) أي علوه (قوله الرحضاء) بالمهملتين والمعجمة على وزن السفهاء عرق الحمى (قوله أي المصبوب) أي المطر النازل (قوله فنزول المطر من السحاب) أي الذي تضمنه الكلام (قوله بأنه عرق حماها) أي بأن حماها ذات العرق فهو من إضافة الصفة للموصوف وهو على حذف مضاف أي وتلك العلة غير مطابقة للواقع (قوله أو يظهر لها) أي في العادة اهـ سم (قوله علة غير الخ) أي مطابقة للواقع أم لا لجواز أن تكون من المشهورات الكاذبة (قوله المذكورة) أي التي يذكرها المتكلم (قوله لتكون المذكورة غير حقيقية) أي غير مطابقة للواقع أي ليست علة في الواقع (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب اهـ مطول (قوله ما به الخ) أي ليس به سبب قتل الخ من غيظ أو خوف حتى يكون القتل لاشفاء غيظه أو للاستراحة من ترقب مضرتهم (قوله ولكن يتقي) أي ولكن حمله على قتلهم أنه يتقي أي يتجنب اخلاف ما ترجوه الذئاب منه من إطعامهم لحوم الأعداء لأنه لو لم يقتلهم فات هذا المرجو للذئاب فالعلة تجنب خلف مرجو الذئاب المستلزم لتحقق مرجوهم فالعلة تحقيق مرجوهم (قوله فإن قتل الأعداء) أي قتل الملوك الأعداء في العادة إنما هو لدفع الخ (قوله وصفو المملكة) أي خلوها (قوله صدق) أي تحقق رجاء أي مرجو الراجين أي إطعامهم من لحوم الأعداء (قوله لما علم الخ) أي وإنما علم بأن الذئاب ترجت منه ما ذكر لما علم الخ (قوله صارت الذئاب ترجو الخ) أي لأنه عودها إطعام لحوم الأعداء (قوله وهذا) أي قوله ولكن يتقي الخ (قوله وصف بكمال الجود) أي حيث أنه لو لم يصل إليه إلا بالقتل ارتكبه (قوله حتى ظهرت الخ) فيه حمل الذئاب على حقيقتها ومنهم من حملها على الرجال وحمل اللحوم على الأموال والغنيمة اهـ يس (قوله العجم) أي الغير الناطقة (قوله إما ممكنة) أي ولو لم تقع (قوله كقوله) أي كقول مسلم بن الوليد اهـ مطول (قوله يا واشيا) أي ساعيا بالكلام على وجه الإفساد وقوله حسنت صفة لواشيا فحسن الإساءة هو الصفة المعللة وعلتها بقوله نجى الخ أي لأجل أن إساءتك أوجبت حذاري منك فلم أبك لئلا تشعر بما عندي ولما تركت البكاء نجا إنسان عيني من الغرق بالدموع فقد أوجبت إساءتك نجاة إنسان عيني (قوله إساءته) أي إفساده (قوله حذارك) مصدر مضاف للمفعول والفاعل محذوف كما أشار له الشارح ويتعدى بنفسه كما هنا وبمن كما في قول المصنف حذاره منه (قوله من الغرق) أراد به عدم ظهور والإنسان من إطلاق اسم الملزوم على اللازم أو هو كناية عن العمى (قوله خوفا منه) أي خوفا من الواشي أن يطلع عليه فيشعر بما عنده (قوله أو غير ممكنة) عطف على ممكنة بأن تكون مستحيلة لأن نية الخدمة إنما تكون ممن له إدراك بخلاف غيره كالجوزاء (قوله كقوله لو لم الخ) هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا بهذا المعنى فترجمه اهـ مطول وقوله فترجمه أي عربه وقال المصنف في الإيضاح وأما الرابع فمعنى بيت فارسي ترجمته اهـ وقال كقوله ولم يقل كقولي إما للتجريد أو نظرا للمعنى فإنه مقول للفارسي تأمل (قوله لو لم تكن نية الخ) لو تفيد نفي مدخولها شرطا وجوابا فشرطها هنا نفي نية الخدمة وجوابها نفي رؤية نطاق الجوزاء فتفيد لو نفي هذين النفيين فتثبت نية الخدمة ورؤية نطاق الجوزاء والنطاق ما يشد به الوسط وقد يكون مرصعا بالجواهر حتى يكون كعقد خالص من الدر وأراد بالانتطاق هنا حالة شبيهة بالانتطاق الحسي وهي كون الجوزاء أحاطت بها تلك النجوم كإحاطة

النطاق الذى فيه جواهر فصار كعقد من الدر بوسط انسان واعلم أن لو استعمالين استعمال المناطقة وهو الاستدلال بالعلم بانتفاء التالى على العلم بانتفاء المقدم واستعمال اللغويين وهو الاستدلال بانتفاء المقدم على انتفاء التالى فى الخارج واعلم أن علة الانتطاق فى الخارج نية الجوزاء الخدمة فالانتطاق دليل على نية الخدمة أى العلم بها اذا علمت هذا فاعلم أن الرؤية علة للعلم بنية الجوزاء الخدمة فيكون جاريا على استعمال المناطقة وعلى هذا فالمراد بالعلة ما كان علة فى العلم ولكن الظاهر أن مرادهم بالعلة ما كان علة فى الوجود لا فى العلم (قوله الجوزاء) هى برج من البروج الفلكية (قوله من انتطق) أى مأخوذ منه وقوله أى شد النطاق أى المنطقة بوسطه (قوله صفة) وعلتها رؤية النطاق أى الحالة الشبيهة به وقوله غير ممكنة أى لان النية لا تكون الا من العاقل كما تقدم (قوله وفيه بحث) أى فيما قاله فى الايضاح (قوله لان مفهوم هذا الكلام) أى البيت أى ما يفهم منه بحسب الاستعمال اللغوى وحينئذ فيقال ان فى هذا البحث اعتراضا باصطلاح على اصطلاح آخر (قوله علة لرؤية الخ) أى على قاعدة اللغة (قوله كما يقال الخ) تنظير من جهة أن الاول علة والثانى معلول (قوله وهذه) أى رؤية الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة الخ (قوله فيكون من الضرب الاول) وهو الصفة الثابتة أى لا من الضرب الرابع (قوله وما قيل الخ) حاصله انه جواب عن المصنف برد قول المعترض فيكون من الضرب الاول وحاصله أن يجعل البيت على قاعدة اللغة و يكون من هذا الضرب بان مراد الانتطاق الحقيقى لا حالة شبيهة به ولا شك أن رؤيته بالجوزاء غير ثابتة (قوله انه) أى الشاعر وقوله أراد أن الانتطاق أى الحقيقى (قوله فهو مع أنه الخ) رد لما قيل من وجهين الاول مخالفته لما فى الايضاح والثانى أن المراد بالانتطاق الحالة الشبيهة به لا الحقيقى كما ذكره هذا القائل (قوله مخالف لصريح كلام المصنف فى الايضاح) اذ كلامه صريح فى أن المعلل نية الخدمة والعلة رؤية الانتطاق لا العكس كما ذكره هذا القائل (قوله لان حديث انتطاق الجوزاء) الاضافة للبيان (قوله ثابت بل محسوس) أى فلا يكون من هذا الضرب (قوله والاقرب الخ) هذا ايوافق ما فى الايضاح لا يخالف له كما هو ظاهره (قوله بانتفاء الثانى) هو عدم رؤية الانتطاق وانتفاؤه يكون برؤية الانتطاق لان نفى النفى اثبات وقوله على انتفاء الاول وهو عدم نية الجوزاء خدمته وانتفاؤه يكون بنيتها خدمته لان نفى النفى اثبات (قوله على انتفاء الاول) أى على العلم به (قوله فيكون الانتطاق) أى المجازى علة الخ وعبارة المطول فيكون رؤية ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة الخ اه (قوله أى دليلا عليه) تفسير لقوله علة (قوله مع أنه) أى كون نية الجوزاء الخدمة (قوله ما بنى على الشك) أى تعليل بنى الخ (قوله لان فيه) أى فى حسن التعليل ادعاء أى لتحقق العلة وقوله واصرارا أى على ادعاء التحقق (قوله كقوله) أى قول أبى تمام اه مطول (قوله الغر) أى البيض لان البيض أكثرها ماء من السود (قوله غيبن) أى دفن (قوله أى تحت الربا) أى فى البيت الذى قبله وهو قوله ربا شفعت ريح الصبا بنسيمها * الى المزن حتى جادها وهو هامع

يعنى ساقت الريح المزن اليها وجاد من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل اه مطول قال الفنرى الربا جمع ربوة وهى التل المرتفع من الارض وشفعت ان كانت الرواية على صيغة المبنى للمفعول فهو من الشفع بمعنى الضم وان كانت على صيغة المبنى للفاعل فالظاهر انه من الشفاعة بمعناها المتعارف والنسيم يطلق على نفس الريح و يطلق على هبوبها لانه مصدر فى الاصل وهو المراد هنا والمزن جمع مزنة وهى السحاب الابيض والضمير فى جادها للربا والسحاب يطلق على الواحد والجمع وهو المراد فى البيت الاول بقرينة الوصف بالجمع اه وقوله جمع ربوة مثلثة الراء كما فى سم (قوله الاصل ترقأ بالهمزة الخ) اعلم أن رقى يرقى كعلم يعلم و رضى يرضى معناه صعد وأما رقأ بالهمزة يرقأ فمعناه سكن يسكن كما هنا (قوله فخففت) أى الهمزة للضرورة بقلبها ألفا على غير قياس لان الهمزة التى تبدل ألفا يشترط سكونها (قوله على سبيل الشك) فكأنه يقول أوجب لى بكاها الدائم الشك فى أن سبب ذلك تغيبها حبيبا تحت الربا ولا يخفى ما فى تسمية نزول المطر بكاء من لطف التجوز وبه حسن التعليل اه ع ق (قوله فهى) أى السحاب تبكى عليها أى

الجوزاء خدمته بما رأيت عليها عقد منتطق) من انتطق أى شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا فى الايضاح وفيه بحث لان مفهوم هذا الكلام هو أن نية الجوزاء خدمة الممدوح علة لرؤية عقد النطاق عليها أعنى لرؤية حالة شبيهة بانتطاق المنتطق كما يقال لو لم تجئنى لم أكرمك بمعنى أن علة الاكرام هو المجىء وهذه صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون من الضرب الاول وما قيل انه أراد أن الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد أثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فهو مع أنه مخالف لصريح كلام المصنف فى الايضاح ليس بشىء لان حديث انتطاق الجوزاء أعنى الحالة الشبيهة بذلك ثابت بل محسوس والاقرب أن يجعل لو ههنا مثلها فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا أعنى الاستدلال بانتفاء الثانى على انتفاء الاول فيكون الانتطاق علة كون نية الجوزاء خدمة الممدوح أى دليلا عليه وعلة للعلم مع أنه وصف غير ممكن (والحق به) أى بحسن التعليل (ما بنى على الشك) ولم يجعل منه لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه (كقوله كأن السحاب الغر) جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء (غيبن تحتها) اى تحت الربا (حبيبا فما ترقا) الاصل ترقأ بالهمزة فخففت اى ما تسكن (لهن مدامع) علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بأنها غيبت حبيبا تحت تلك الربا فهى تبكى عليها (ومنه) اى من المعنوى

تنزل دموعها على الربا لاجل الحبيب الذى تحتها (قوله التفريع) بالعين المهملة وهو فى اللغة جعل الشئ فرعا لغيره وقد روى بالغين المعجمة وهو الافاضة والصب فوجه تسمية هذا القسم بذلك على هذه الرواية هو أن المتكلم قد فرغ الحكم أى من المتعلق الاول الى الثانى اه فنرى (قوله لمتعلق أمر) أى المنسوب لامر فالمراد بالتعلق النسبة والارتباط ومصدوق الامر فى البيت المخاطبون المضاف لهم الدماء ومتعلقه الدماء وقوله حكم أى محكوم به كالشفاء ولا يضر اختلاف متعلقه لاتحاد جنس الحكم وقوله لمتعلق له آخر كالاحلام أى لمتعلق كائن له وآخر صفة لمتعلق (قوله على وجه يشعر بالتفريع) أى تفريع الثانى على الاول والمراد بتفريعه عليه كونه ناشئا ذكره عن ذكر الاول حيث جعل الاول وسيلة اليه حتى ان الثانى فى قصد المتكلم لا يستقل عن ذكر الاول أى فلابد أن يكون اثبات الحكم للثانى على وجه التفريع على اثباته للاول وليس المراد التفريع فى الوجود وقال الفنرى أراد بالتفريع التعقيب الصورى والتبعية فى الذكر كما ينبئ عنه لفظ الوصف فيما يأتى لا أن شفاء الدماء من الكلب متفرع فى الواقع على شفاء أحلامهم لسقام الجهل اذ لا تفرع بينهما فى نفس الامر أصلا فلا يرد أن التشبيه فى قوله كما دماؤكم يدل على أن أمر التفريع على عكس ما ذكره الشارح اذ المشبه به أصل والمشبه فرع فلا حاجة الى اعتبار القلب على أن الكاف فى مثله ليست للتشبيه بل لمجرد التعليل كما قيل فى قوله تعالى واذكروه كما هداكم اه (قوله والتعقيب) تفسير (قوله احترازعن نحو غلام زيد راكب وأبوه راجل) كذا فى المطول بزيادة لفظة وهو قبل احتراز قال الفنرى الظاهر أن هو راجع الى قوله على وجه يشعر الخ فالوجه أن يحترز بما ذكر عن نحو قولنا غلام زيد راكب وأبوه راكب كما وقع فى أكثر نسخ المختصر لان اعتبار اتحاد الحكم المثبت للمتعلقين يخرج المثال الذى ذكره فان الحكم المثبت لاحد المتعلقين الركوب وللآخر الرجولية اه سم (قوله عن نحو غلام زيد راكب وأبوه راجل) أى ماش فالحكم المشى والركوب والامر هو زيد ومتعلقه الغلام والاب فلو قيل كما أن أباه راكب كان من قبيل التفريع (قوله كقوله) أى قول الكميت من قصيدة يمدح بها أهل البيت اه مطول (قوله أحلامكم) أى عقولكم جمع حلم بالضم وأما بالكسر فالتأنى فى الامر (قوله لسقام) بفتح السين المرض وما فى كما دماؤكم زائدة لا تمنع الجار من العمل كما فى قوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم أى فبرحمة فتكون الدماء هنا مجرورا بالكاف وما بعده أعنى تشفى من الكلب فى موضع النصب على الحال ويجوز أن يكون مرفوعا على الابتداء وما بعده خبره اه فنرى (قوله من عض الكلب) بسكون اللام وقوله الكلب بكسر اللام أى العقور وهو الذى يأكل لحوم الناس (قوله أنجع) أى أنفع اه سم (قوله من شرب دم ملك) لان التداوى بالنجس غير شرب الخمر جائز وكيفية ذلك كما فى ع ق والفنرى أن يشرط الشريف من أصبع رجله اليسرى فيؤخذ من دمه قطرة تجعل على تمرة ثم يطعمها المصاب فتبرأ باذن الله تعالى (قوله دم ملك) المناسب شريف لان البيت المذكور فى آل البيت ولذا قال ع ق ان أنفع أدويته دماء الاشراف (قوله بناة) جمع بان كقضاة جمع قاض وقوله وأساة جمع آس كقاض وهو الطبيب والعلاج يقال له أسى كفتى والدواء اساء كرداء وقوله كلم أى جراحة أى أنتم تبنون المكارم وتؤسسونها باظهارها وتطبون جراح القلوب بالاحسان (قوله من داء الجهل) الاضافة للبيان (قوله يعنى أنتم ملوك وأشراف) أخذه من قوله كما دماؤكم الخ وقوله وأرباب العقول الراجحة الخ أخذه من قوله وأحلامكم الخ (قوله تأكيد المدح بما) أى بمدح يشبه الخ (قوله وهو ضربان) قال الحفيد الاظهر أن يقول ضروب لقوله فيما بعد ومنه ضرب آخر وكأنه زعم أن المشهور منه الضربان الاولان اه (قوله من صفة ذم) كالعيب فى البيت الآتى وقوله صفة مدح نائب فاعل يستثنى ككسر حد السيف من الاعداء (قوله بتقدير دخولها) أى بتقدير ادعاء دخولها على وجه الشك المفاد بالتعليق لان معنى الاستثناء أن يستثنى هذا العيب من المنفى الذى يقدر دخوله ان كان عيبا وثمرة تقدير دخولها أن يكون الاستثناء متصلا فيتأتى التعليق بالمحال فان تعليق نقيض الدعوى على كون الفلول عيبا لا يتأتى الا اذا كانت الفلول داخلة فى العيب المنفى (قوله دخولها فيها) بان ندعى أن لصفة الذم فردين فردا متعارفا وهو المشتمل على الذم وفردا غير متعارف وهو الفرد المشتمل على المدح كالشجاعة بان ندعى

(التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته) اى اثبات ذلك الحكم (لمتعلق له آخر) على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب احترازعن نحو غلام زيد راكب وابوه راجل (كقوله احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفى من الكلب) هو بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب ولا دواء له أنجع من شرب دم ملك كما قال الحماسى

بناة مكارم واساة كلم
دماؤكم من الكلب الشفاء

ففرع على وصفهم بشفاء احلامهم من داء الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب يعنى انتم ملوك واشراف وارباب العقول الراجحة (ومنه) اى من المعنوى (تأكيد المدح بما يشبه الذم وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشئ صفة مدح) لذلك الشئ (بتقدير دخولها فيها) اى دخول صفة المدح فى صفة الذم

انها

(كقوله ولاعيب فيهم غيرأن سيوفهم * بهن فلول) جمع فل وهو الكسر فى حد السيف (من قراع الكتائب) أى مضاربة الجيوش (أى ان كان فلول السيف عيبا فأثبت شيأ منه) أى من العيب (على تقدير كونه منه) أى كون فلول السيف من العيب (وهو) أى هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب (محال) لانه كناية عن كمال الشجاعة (فهو) أى اثبات شئ من العيب على هذا التقدير (فى المعنى تعليق بالمحال) كما قال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل فى سم الخياط (فالتأكيد فيه) أى فى هذا الضرب (من جهة أنه كدعوى الشئ ببينة) لانه علق نقيض المدعى وهو اثبات شئ من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب محقق (و) من جهة (أن الاصل فى) مطلق (الاستثناء) هو (الاتصال) أى كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عنه وذلك لما تقرر فى موضعه من أن الاستثناء المنقطع مجاز واذا كان الاصل فى الاستثناء الاتصال (فذكر اداته) قبل ذكرما بعدها يعنى المستثنى (يوهم اخراج شئ) وهو المستثنى (مما قبلها) أى ماقبل الاداة وهو المستثنى منه (فاذا وليها) أى الاداة (صفة مدح) وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع (جاء التأكيد) لما فيه من المدح على المدح والاشعار بأنه لم يجد صفة ذم حتى يستثنيها فاضطر الى استثناء صفة مدح وتحويل الاستثناء الى الانقطاع (و) الضرب (الثانى) من تأكيد المدح بما يشبه الذم (أن يثبت لشئ صفة مدح ويعقب بأداة الاستثناء) أى يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشئ أداة استثناء (يليها صفة مدح أخرى له) أى لذلك

﴿ ٣١ - تجريد ثانى ﴾

أنها فرد من أفراد العيب المنفى (قوله كقوله) أى قول النابغة الذبيانى اه مطول (قوله ولاعيب فيهم الخ) انما كان من تأكيد المدح الخ لان نفى العيب على وجه العموم مدح ثم أكد ذلك باثبات صفة المدح وانما كان مشبها الذم لان مابعد أداة الاستثناء مخالف لما قبلها فان كان ماقبلها نفى عيب مثلا كما هنا كان مابعدها اثبات عيب وعكسه وهكذا وحينئذ فما بعدغيرها هنا صورته صورة ذم وان كان ليس ذما فى الواقع فهو يشبه الذم فى الصورة فتأمل (قوله جمع فل) بفتح الفاء كفلس وفلوس (قوله فى حد السيف) يقتضى أنه قيد فى مفهوم الفل اه سم وقال العصام فى أطوله جمع فل كمد والفل الثلم سواء كان فى حد السيف أوغيره اه (قوله الكتائب) جمع كتيبة وهى الجماعة المعدة للقتال (قوله أى مضاربة الجيوش) تفسير لقراع الكتائب على اللف والنشر المرتب (قوله أى ان كان فلول الخ) جواب ان محذوف أى ثبت العيب فيهم والا فلا وحاصله ان المدعى سالبة كلية أثبتها بدليل الخلف وهو اثبات المدعى بابطال نقيضه وبيان الدليل أن قوله غيران سيوفهم الخ يشير الى جملة شرطية مشتملة على موجبة جزئية وهى ثبت العيب فيهم وهى تناقض السالبة الكلية تقدير الشرطية ان كان فلول السيوف عيبا ثبت العيب فيهم لان الفلول قائم بسيوفهم واللازم وهو ثبوت العيب لهم باطل لانه معلق على محال وهو كون الفلول عيبا والمعلق على المحال محال واذا بطل اللازم الذى هو الموجبة الجزئية ثبت نقيضه وهو مدعانا الذى هو سالبة كلية وبهذا يظهر كلام المصنف (قوله ان كان فلول السيف) أى الفلول المعهود للسيف وهو الفلول من مضاربة الجيوش والا فالفلول قد يكون عيبا اه أطول (قوله فاثبت الخ) كلام مستأنف وهو فعل ماض والفاعل ضمير يعود على الشاعر وهو تفريع على الشرطية (قوله أى هذا التقدير) أى المقدر (قوله بالمحال) وهو كون الفلول عيبا (قوله حتى يبيض القار) وهو الزفت (قوله حتى يلج الجمل فى سم الخياط) أى حتى يدخل ماهو مثل فى عظم الجسم وهو البعير فيما هو مثل فى ضيق المسلك وهو ثقبة الابرة اه فنرى (قوله من جهة أنه) أى اثبات المدح فيه وقوله كدعوى الشئ أى الحسى (قوله نقيض المدعى) وهو عدم العيب وقوله وهو أى النقيض اثبات الخ وقوله بالمحال وهو كون الفلول عيبا (قوله أن الاصل) أى الكثير (قوله فى مطلق الاستثناء) أى فى مطلق أدوات الاستثناء بقطع النظر عن المواد والمحال فلا ينافى ما يأتى من أن الانقطاع أصل نظرا للمواد وقال سم قوله الاستثناء لعل المراد به أداة الاستثناء ويؤيده أمران الاول انه لو أريد به لفظ الاستثناء لم يفد هنا شيأ اذ الموجود فى الامثلة الاداة لا لفظ الاستثناء والثانى قوله الآتى فذكر أداته الخ فجعل مدار فهم الاتصال على الاداة فتأمله اه (قوله أى كون الخ) تفسير للاتصال (قوله وذلك) أى كون الاصل الاتصال (قوله من أن الاستثناء المنقطع مجاز) أى الاداة مع الانقطاع مجاز أى ان استعمال الا فى المنقطع مجاز وأما اطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع فحقيقة وهو قول وعليه ع ق وغيره (قوله مجاز) أى لان الاستثناء اخراج وهو فرع الدخول ولا دخول فى المنقطع أفاده بعض الافاضل وهذا على أن المراد بالاستثناء لفظ الاستثناء وهو قول حكى بصيغة التمريض (قوله فذكر أداته) أى الاستثناء بمعنى الاخراج ففيه استخدام (قوله يوهم) أى يوقع فى وهم السامع وظنه أن غرض المتكلم أن يخرج شيأ من أفراد ما نفاه من النفى ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شئ من العيب اه مطول (قوله وتحول الخ) أى بعد أن توهم الاتصال من مجرد ذكر الاداة والمراد بتحوله الى ماذكر ظهور أن المراد الانقطاع (قوله على المدح) أى بعده كنفى العيب عنهم (قوله والاشعار الخ) عطف على المدح المجرور بمن عطف تفسير (قوله وتحويل) عطف على استثناء (قوله والضرب الثانى) وهو المفضول (قوله أن يثبت لشئ) كالنبى عليه الصلاة والسلام وقوله صفة مدح ككونه أفصح العرب (قوله ويعقب) أى اثبات الصفة لشئ وفى نسخة وتعقب بتشديد القاف أى تلك الصفه (قوله أداة استثناء) نائب فاعل يذكر (قوله يليها صفة مدح) ككونه من قريش قال ع ق ويؤخذ من مثالهم هنا لهذا الضرب أن الصفة الثانية لابد أن تكون مؤكدة للاولى

ولو بطريق اللزوم حتى لو قيل مثلا زيد كريم غير أنه حسن الوجه لم يكن من هذا الباب اه (قوله أنا أفصح الخ) الحديث بهذا اللفظ غريب وأما بلفظ أنا أفصح من نطق بالضاد فمرفوع فاثبات الافصحية على جميع العرب يشعر بكمالها وقوله غير أني من قريش مستلزم لتأكيد الفصاحة اذ قريش أفصح العرب وانما كان هذا مشبها للذم لان أصل ما بعد الاداة مخالفته لما قبلها فان كان ما قبلها اثبات مدح كما هنا فالاصل أن يكون ما بعدها سلب مدح فكان مدحا في صورة ذم لان ذلك أصل دلالة الاداة (قوله بيد بمعنى غير) مختص بالمنقطع مضافا الى أن كذا في الرضي وزعم المغني أن بيد للتعليل فالمعنى أنا أفصح العرب لاجل اني من قريش ولا يخفى أن هذا التعليل لا يثبت المدعي وجعل ابن مالك تقدير الكلام ولا نقصان في فصاحتي الا أني من قريش فهو من الضرب الاول وفي القاموس بيد وبايد بمعنى غير ومن أجل اه أطول (قوله وهو) أي غير أداة استثناء أي فبيد كذلك لانه بمعناه اه سم (قوله وأصل الاستثناء الخ) الوجه حذف لفظ أصل لانها توهم خلاف المراد خصوصا اذا انضم لها لفظ أيضا فانه يقتضي أن الاصل في الاول الانقطاع فينافي ما مر وقول الشارح كما أن الاستثناء في الضرب الاول منقطع يشير لما قلنا اذ لم يتعرض للاصلية وبعضهم جعله اشارة الى أن هذا الضرب قد يكون الاستثناء فيه متصلا بأن كان المستثنى منه عاما نحو زيد جمع كل كمال الا انه كريم (قوله أن يكون منقطعا الخ) اما الانقطاع في الضرب الاول فلان الغرض أن معناه أن يستثنى من العيب خلافه فلم يدخل المستثنى في جنس المستثنى منه فيه وأما الانقطاع في هذا الضرب فلانتفاء العموم في المستثنى منه فيه وانما كان الاصل في هذين الضربين الانقطاع لان ضابطهما لا يتأتى الا اذا كان الاستثناء منقطعا (قوله وهذا) أي كون الاصل في هذين الضربين الانقطاع (قوله لا ينافي كون الاصل الخ) لان أصالة الانقطاع نظرا لخصوص الضربين وأصالة الاتصال نظرا لمطلق الاستثناء فلا تنافي بين كلامي المصنف (قوله لكنه الخ) لما كان الاستثناء في كل من الضربين منقطعا أراد أن يفرق بينهما فقال لكنه الخ وحاصل الفرق أن الضرب الاول يجوز فيه تقدير دخول ما بعد أداة الاستثناء فيما قبلها لكونه صفة عامة والضرب الثاني لا يجوز فيه ذلك لعدم كون الصفة التي قبل الاداة عامة (قوله وهو أن ذكر أداة الاستثناء الخ) لا يخفى أن بين الوجه الثاني في الضرب الاول والوجه الثاني في هذا الضرب فرقا لان الاخراج في الاول من صفة الذم المنفية فيتوهم قبل ذكر المستثنى انه صفة ذم أريد اخراجها من صفة الذم واثباتها للموصوف لان الاستثناء من النفي اثبات فاذا تبين بعد ذكره أنه صفة مدح أشعر بأنه لم يجد صفة ذم يثبتها فيجيء التأكيد والاخراج في الوجه الثاني من صفة المدح المثبتة فيتوهم قبل ذكر المستثنى أنه صفة مدح أريد اخراجها من المستثنى منه ونفيها عن الموصوف لان الاستثناء من الاثبات نفي فاذا تبين بعد ذكره أنه أريد اثباته له أيضا أشعر ذلك بأنه لم يمكنه نفي شئ من صفات المدح عنه فيجيء التأكيد أفاده سم وجوابه أن المراد بقوله الا من الوجه الثاني أي الا بمثل ما قيل في الوجه الثاني لا بعينه تأمل (قوله المبني على تقدير الاستثناء متصلا) أي وهو غير ممكن في هذا اه سم أي لان كلا من المستثنى والمستثنى منه صفة خاصة فلا يتصور شمول احداهما للاخرى فلا يتصور الاتصال (قوله ضرب آخر) هو يعود للاول في المعنى اذ المعنى لا عيب فينا الا الايمان ان كان عيبا ولو كان خلافه في الصورة التركيبية قال الحفيد ينبغي أن يعلم أن الاستثناء في هذا الضرب متصل حقيقة بخلاف الضربين السابقين فانه منقطع فيهما أوفى حكمه اه وناقشه عق بقوله فيه أنه ان جعل متصلا حقيقة خرج المثال عما نحن بصدده اذ ليس فيه تأكيد المدح بما يشبه الذم اذ حاصل المعنى أنك ما عبت فينا أمرا من الامور الا الايمان جعلته عيبا وليس بعيب في نفسه كما تعتقد فهو بمنزلة ما لو قيل ما أنكرت من أفعال زيد الا مواصلة فلان وليست مما ينكر فالنزاع انما هو في المستثنى هل هو كما اعتقده المخاطب أولا وليس من تأكيد المدح بما يشبه الذم في شئ لانه لم يستثن مدحا أكد به مدحا هو نفي العيب وانما استثنى أمرا مسلم الدخول ويبقى النزاع فيه هل هو كما زعمه المخاطب أولا بخلاف قولنا لا عيب عندنا الا الايمان ان كان عيبا فهو بمنزلة ولا عيب فيهم البيت فالتأويل على الانقطاع متعين فيفيد هذا الضرب ما يفيده الاول من التأكيد بالوجهين وهما أن فيه من التعليق بما هو كاثبات الشئ ببينة وان فيه الاشعار بطلب ذم فلم يجده فاستثنى المدح وهو ظاهر اه (قوله

الشئ (نحو أنا أفصح العرب بيد أني من قريش) بيد بمعنى غير وهو أداة الاستثناء (وأصل الاستثناء فيه) اى في هذا الضرب (أيضا ان يكون منقطعا كـ) ما ان الاستثناء في (الضرب الاول) منقطع لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه وهذا لا ينافي كون الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال (لكنه) اى الاستثناء المنقطع في هذا الضرب (لم يقدر متصلا) كما قدر في الضرب الاول اذ ليس ههنا صفة ذم منفية عامة يمكن دخول صفة المدح فيها واذا لم يمكن تقدير الاستثناء متصلا في هذا الضرب (فلا يفيد التأكيد الا من الوجه الثاني) وهو ان ذكر اداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شئ مما قبلها من حيث ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح أخرى جاء التأكيد من جهة انه كدعوى الشئ ببينة لانه مبنى على التعليق بالمحال المبنى على تقدير الاستثناء متصلا (ولهذا) اى ولكون التأكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط (كان الضرب (الاول) المفيد للتأكيد من وجهين (أفضل ومنه) أي من تأكيد المدح بما يشبه الذم (ضرب آخر)

وهو

وهو أن يؤتى بمستثنى فيه معنى المدح معمولا لفعل فيه معنى الذم (نحو وما تنقم منا الا أن آمنا بآيات ربنا) أى ما تعيب منا الا أصل المناقب والمفاخر وهو الايمان يقال نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وهو كالضرب الاول فى ٢٤٣ افادة التأكيد من وجهين (والاستدراك) المفهوم من لفظ لكن (فى هذا الباب) أى فى باب تأكيد المدح بما يشبه الذم (كالاستثناء كما فى قوله هو البدر الا أنه البحر زاخرا * سوى أنه الضرغام لكنه الوبل) فقوله الا وسوى استثناء مثل بيد أنى من قريش وقوله لكنه استدراك يفيد فائدة الاستثناء فى هذا الضرب لان الا فى الاستثناء المنقطع بمعنى لكن (ومنه) أى من المعنوى (تأكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان أحدهما أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشئ صفة ذم بتقدير دخولها) أى أى صفة الذم (فيها) أى فى صفة المدح (كقوله فلان لا خير فيه الا أنه يسئ الى من أحسن اليه وثانيهما أن يثبت للشئ صفة ذم ويعقب باداة استثناء يليها صفة ذم أخرى كقولهم فلان فاسق الا أنه جاهل) فالضرب الاول يفيد التأكيد من وجهين والثانى من وجه واحد (وتحقيقهما على قياس ما مر) فى تأكيد المدح بما يشبه الذم (ومنه) أى من المعنوى (الاستتباع وهو المدح بشئ على وجه يستتبع المدح بشئ آخر كقوله نهبت من الاعمار ما لو حويته لهنئت الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية فى الشجاعة) حيث جعل قتلاه بحيث يخلد وارث أعمارهم (على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها) اذ لا تهنئة لاحد بشئ لا فائدة له فيه قال على بن عيسى الربعى (وفيه) أى فى البيت وجهان آخران من المدح

وهو أن يؤتى بمستثنى الخ) كالايمان وقوله معمولا لفعل وهو تنقم فيكون الاستثناء حينئذ مفرغا (قوله وما تنقم) أى يا فرعون فالخطاب لفرعون وهو حكاية عن سحرته (قوله أى ما تعيب) أى شيأ أو أصلا من الاصول الا أصل الخ) اه سم (قوله والمفاخر) تفسير (قوله نقم منه) بابه ضرب وفهم والاول هو الكثير (قوله اذا عابه) أى فى شئ وقوله وكرهه أى لاجل ذلك الشئ (قوله من وجهين) لا يقال الوجه الاول مبنى على التعليق بالمحال كما تقدم ولا يجرى ذلك هنا لان كون الايمان عيبا ليس بمحال بدليل أن اعابتهم عليه وقعت منه بالفعل لانا نقول اعابته لهم عليه لا يقتضى كونه عيبا ولا يخرجه عن كونه حقا قطعا لانها باطلة قطعا بمقتضى العقل السليم فليتأمل اه سم (قوله كالاستثناء) لانهما من واد واحد اذ كل منهما الاخراج ماهو بصدد الدخول (قوله كما فى قوله) أى قول أبى الفضل بديع الزمان الهمذانى يمدح خلف بن أحمد السجستانى اه مطول وقوله الهمذانى هو بفتح الهاء والميم والسجستانى بكسر السين والجيم (قوله هو البدر) أقول هذا المثال على طريق الضرب الثانى السابق لانه أثبت أولا صفة مدح وعقبها باداة الاستثناء يليها صفة مدح أخرى الا أن تلك الصفة الاخرى تعددت فالظاهر أن التأكيد فيه من الوجه الثانى فقط اه سم (قوله هو البدر) أى فى الرفعة والشرف وقوله الا أنه البحر أى فى الكرم وقوله زاخرا أى مرتفعا من تراكم الامواج وهو حال من ضمير البحر لتأوله بالجواد وهو متحمل للضمير فلذا انتصب عنه الحال وقوله الضرغام بكسر الضاد المعجمة أى الاسد فى الجراءة والقوة وقوله الوبل قال ع ق جمع وابل وهو المطر الغزير ولم يكتف بوصفه بكونه بحرا فى الكرم عن كونه وبلا فيه لان الوبلية تقتضى وجود العطاء والبحرية تقتضى التهيؤ للاخذ من كل جانب فالكرم المستفاد من البحرية كالقوة ومن الوبلية كالفعل فلذا لم يكتف بالاول عن الثانى اه (قوله تأكيد الذم) هذا عكس ما سبق وقوله بما أى بذم يشبه المدح أى فى الصورة (قوله بتقدير) متعلق بيستثنى أى بواسطة تقدير دخولها فيها ومعلوم أن نفى صفة المدح ذم فاذا أثبت صفة ذم بعد هذا النفى الذى هو ذم جاء التأكيد وكان مشبها للمدح لما سبق من أن الاصل فيما بعد الا مخالفته لما قبلها فيكون ما بعدها اثبات صفة المدح فتأمل (قوله وتحقيقهما) أى تحقيق وجه افادتهما التوكيد على الوجه المذكور (قوله على قياس ما مر) ويأتى فيه الضرب الآخر أعنى الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه الا جهله والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل لكنه فاسق اه مطول (قوله وهو المدح بشئ) كالنهاية فى الشجاعة وقوله يستتبع أى يستلزم وقوله المدح بشئ آخر ككونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها (قوله كقوله) أى أبى الطيب اه مطول (قوله نهبت) أى أخذت على وجه القهر والاختطاف وقوله حويته أى ضممته لعمرك وهذا مبنى على قول المعتزلة القائلين بأن القاتل قطع على المقتول أجله ولو تركه لعاش فاذا جمع ما بقى من أعمار قتلاه الى عمره كان خالدا الى آخر الدنيا ومذهب أهل السنة أنه لم يقطعه بل المقتول مات بانتهاء أجله وقوله لهنئت الدنيا أى لقيل لها هنيأ لك أى لهنئ أهلها بخلوده (قوله مدحه بالنهاية فى الشجاعة) لان اغتيال النفوس وأخذها قهرا انما يكون بالشجاعة ولما وصف أعمار تلك النفوس بأنها لو جمعت لناحبها كانت خلودا دل ذلك على أن القتل ليس أمرا اتفاقيا يمكن لغير المتناهى فى الشجاعة بل هو لما عنده من نهاية الشجاعة ومدحه بالنهاية فى الشجاعة مدلول الكلام بالقصد الاول وأما كونه سببا لصلاح الخ فتابع له (قوله على وجه) هو كون الدنيا تهنأ بخلوده وقوله استتبع أى استلزم (قوله اذ لا تهنئة الخ) أى فلو لم يكن لهذا الممدوح فائدة لاهل الدنيا ما هنئ أهلها به اذ لا تهنئة الخ (قوله قال على الخ) أشار به الى أن قوله وفيه الخ ليس مخترعا للمصنف كما هو ظاهره بل من كلام على ففيه اشارة الى الاعتراض على المصنف (قوله الربعى) بفتحتين ومهملة نسبة الى ربيعة بن نزار وربيعة الازد وربيعة الجوع من تميم وربيعة بن رشدان بطن من جهينة وربيعة بن حصن بطن من كلب وربيع بطن من طئ اه أنساب (قوله وجهان آخران من المدح الخ) أى مدلولان بالالتزام وهما علو الهمة وعدم الظلم قال الحفيد بل وجوه

منها الاشارة الى كمال همته حيث لم يلتفت الى العمر فنظر الى درجات الآخرة اه ووجه الاشارة قوله لو حويته اذ لو تدل على نفي ما دخلت عليه فدلت هنا على أنه لم يحوه أفاده سم (قوله أحدهما) هذا لازم لما جعل هو الاصل وهو النهاية في الشجاعة (قوله أنه نهب الخ) أي مفاد أنه الخ وهو علو الهمة وذلك لان العدول عن الاموال الى الاعمار انما يكون لعلو الهمة (قوله وذلك) أي كونه نهب الاعمار دون الاموال (قوله من تخصيص الخ) لان تخصيص الشئ بالذكر يقتضي الحصر (قوله وهم) أي البلغاء (قوله يعتبرون ذلك) أي التخصيص والاعراض من حيث ما يفهم منه اه سم (قوله في المحاورات) أي المخاصمات وقوله والخطابيات أي الظنيات (قوله وان لم يعتبره) أي التخصيص بالذكر أي فلا يفيد الحصر لانه لقب وهو لا مفهوم له كقولهم على زيد حج وقوله أئمة الاصول أي أكثرهم وقال به الدقاق والصيرفي من الاصوليين قال سم قد يقال هذا ظاهر بالنظر للمجرور فقط أي الاعمار أما اذا نظر الى مجموع الجار والمجرور فهو قيد وأئمة الاصول انما يعتبرون مفهومه اه (قوله والثاني الخ) هذا لازم لما جعل مستتبعا وهو أنه كان سببا لصلاح الدنيا (قوله في قتلهم) أي قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الاصلاح الدنيا وأهلها اه مطول (قوله والالما كان للدنيا سرور بخلوده) بل سرورها بهلاكه (قوله اذا لفه فيه) ولا شك أن المعنى الآخر ملفوف في الكلام (قوله معنى آخر) مدحا كان أو غيره قال في المطول وهذا المعنى الثاني يجب أن لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار بأنه مسوق لاجله فمن قال في قول الشاعر

أبى دهرنا اسعافنا في نفوسنا * وأسعفنا فيمن نحب ونكرم
فقلت له نعماك فيهم أتمها * ودع أمرنا ان المهم المقدم

انه أدمج شكوى الزمان في التهنئة فقد سها لان الشكاية مصرح بها فكيف تكون مدمجة ولو جعل التهنئة مدمجة لكان أقرب اه وقوله فمن قال مبتدأ خبره فقد سها والقائل صاحب المفتاح والاعتراض للمصنف في الايضاح وقول الشاعر أتمها أي أتم ما ابتدأته من النعمى أي الانعام واترك أمرنا فان أمرهم مهم والمهم مقدم اه سيرامي وقوله لان الشكاية مصرح بها أي في قوله أبى دهرنا اسعافنا وقوله ولو جعل التهنئة مدمجة لكان أقرب أي لان قوله فقلت له نعماك الخ دعاء للممدوح متضمن لتهنئته بالوزارة (قوله وقد أسند) أي يضمن وقوله الى المفعول الاول وهو قوله كلام (قوله فهو لشموله المدح وغيره أعم الخ) أقول لا يناسب تعداد كل منهما على حدة بل المناسب جعل الادماج محسنا ثم تقسيمه الى الاستتباع وغيره كما لا يخفى اه حفيد (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب اه مطول (قوله أقلب الخ) أي كثر تقليب الاجفان في ذلك الليل كثرة أوجبت له الشك في أنه يعدد على الدهر ذنوبه وقوله أجفاني جمع جفن كقفل وهو غطاء العين من أعلى وأسفل وقوله أعدها جعل أجفانه كالسبحة حيث يعد بها ذنوب الدهر وقوله الذنوبا أي ذنوب الدهر عليه من تفريقه بينه وبين الاحبة مثلا وعدم استقامة الحال لا ذنوبه في الدهر اذ لا معنى لعدها على الدهر (قوله فانه الخ) علة لكون البيت فيه ادماج (قوله وصف الليل بالطول) أي المأخوذ من قوله أقلب فيه أجفاني الدال على كثرة تقليب الاجفان الدال على كثرة السهر الدال على طول الليل (قوله الشكاية) أي المأخوذة من قوله كأني أعدها الخ وهو مفعول ضمن (قوله محتملا لوجهين) أي احتمالا على السواء فلا يتناول التورية اه فنري (قوله أي متباينين الخ) بيان للاختلاف (قوله ولا يكفي مجرد احتمال معنيين متغايرين) أي كما يوهمه كلام المصنف فهو اعتراض عليه نحو رأيت العين في موضع يحتمل على السواء أن يراد به العين الجارية وأن يراد به عين الذهب والفضة فليس من التوجيه لعدم تضاد المعنيين (قوله ليت عينيه سواء) تنازع فيه المصدر وهو قول والفعل وهو قال قال ع ق وهذا شطر بيت من بيتين أي من الرمل هما قوله

خاط لي عمرو قباء * ليت عينيه سواء
فاسئل الناس طرا * أمديحا أم هجاء

روي أن رجلا أعطى لخياط اسمه عمرو ثوبا ليخيطه له فقال له الخياط لاخيطنه بحيث لا تعلم أقباء هو أم غيره فقال له هذا الشاعر لئن فعلت ذلك لاقولن شعرا لا يدري أهجاء أم غيره فلما خاطه له القباء قال الشاعر ما ذكر ولا يفهم من كونه أحسن الخياطة انه دعا له لانه جزاء الاحسان لاحتمال أن يكون أفسد الخياطة فدعا

عليه

أحدهما (أنه نهب الاعمار دون الاموال) كما هو مقتضى علو الهمة وذلك مفهوم من تخصيص الاعمار بالذكر والاعراض عن الاموال مع أن النهب بها أليق وهم يعتبرون ذلك في المحاورات والخطابيات وان لم يعتبره أئمة الاصول (و) الثاني (أنه لم يكن ظالما في قتلهم) والالما كان للدنيا سرور بخلوده (ومنه) أي من المعنوي (الادماج) يقال أدمج الشئ في ثوبه اذا لفه فيه (وهو أن يضمن كلام سيق لمعنى) مدحا كان أو غيره (معنى آخر) وهو منصوب مفعول ثان ليضمن وقد أسند الى المفعول الاول (فهو) لشموله المدح وغيره (أعم من الاستتباع) لاختصاصه بالمدح (كقوله أقلب فيه) أي في ذلك الليل (أجفاني كأني * أعدها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر ومنه) أي من المعنوي (التوجيه) ويسمى محتمل الضدين (وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين) أي متباينين متضادين كالمدح والذم مثلا ولا يكفي مجرد احتمال معنيين متغايرين (كقول من قال لاعور * ليت عينيه سواء *) يحتمل تمني صحة العين العوراء فيكون دعاء له والعكس فيكون دعاء عليه قال (السكاكي ومنه) أي من التوجيه

عليه أو هو توجيه باعتبار ما يفهم من صورة اللفظ لا بالنظر للقرينة اه وعبارة الفنرى فان قلت الظاهر أن الشاعر أراد المدح لانه بازاء خياطته وهو احسان ومقابل الاحسان يكون احسانا فلم يستو الاحتمالان فلا تستقيم عده من التوجيه قلت المراد استواء الاحتمالين بالنظر الى نفس الكلام وان ترجح احد الاحتمالين بالنظر الى المقام والكلام بعد محل تأمل اه (قوله متشابهات القرآن) نحو الرحمن على العرش استوى (قوله وهو احتمالها الخ) قال ع ق بعد أن نقل جميع هذه العبارة وفى هذا الكلام خبط لا يخفى لانهم اشترطوا فى التوجيه استواء المعنيين فى القرب والبعد فكيف يصح أن تكون المتشابهات توجيها مع كون أحد المعنيين فى المتشابهات بعيدا وهو المراد كما فى قوله تعالى والسماء بنيناها بأيد الرحمن على العرش استوى فالمعنى المجازى وهو البعيد منهما هو المراد كما تقدم وأيضا فقد ذكر السكاكى أن المتشابهات على الاطلاق من التوجيه باعتبار وذكر بعد أن أكثرها له معنى قريب وبعيد وهو يقتضى أن الذى يكون توجيها من المتشابهات بالاعتبار هو البعض لا الكل نعم ان صح ان بعض المتشابهات تحتمل الضدين على السواء كانت من التوجيه الصرف لا أنها منه باعتبار وكذا ان صح أن التوجيه لا يشترط فيه استواء الاحتمالين وهو بعيد من كلامهم تأمل اه بحروفه (قوله من قبيل التورية) أى وهى لا بد فيها من معنى قريب وبعيد والمراد البعيد وقوله والايهام عطف مرادف (قوله ويجوز أن يكون وجه المفارقة) أى مفارقة المتشابهات للتوجيه وهذا وجه آخر للفرق (قوله لا يجب تضادهما) يعنى بخلافهما فى التوجيه فانه يجب تضادهما فيه كالمدح والذم اه حرى (قوله ومنه الهزل الذى يراد به الجد) حاصله أن يذكر الشئ على سبيل اللعب والمطايبة بحسب الظاهر والغرض أمر صحيح بحسب الحقيقة قال فى الايضاح وترجمته تغنى عن تفسيره اه فنرى والجد بكسر الجيم ضد الهزل بفتح الهاء وسكون الزاى هو اللهو واللعب وفى السيرة الحلبية يذكر أن مما أوصى به داود ولده سليمان عليهما الصلاة والسلام لما استخلفه يا بنى اياك والهزل فان نفعه قليل ويهيج العداوة بين الاخوان اه (قوله اذا ما تميمى أتاك مفاخرا الخ) فان قولك وقت مفاخرة انسان فى حضورك لا تفتخر وقل لى كيف تأكل الضب هزل ظاهرا لكنك تريد به الجد لانك تريد تعييبه بأن تنسبه الى أكل الضب فانه مما يتباعد عنه الاشراف وقوله عد أى تجاوز والاشارة فى قوله عن ذا الى الافتخار الذى دل عليه قوله مفاخرا أفاده سم والضب قال السيوطى هو حيوان برى والجمع أضب وضباب والانثى ضبة قال ابن خالويه الضب لا يشرب الماء ويعيش سبعمائة سنة فصاعدا ويقال يبول فى كل أربعين يوما قطرة ولا يسقط له سن ويقال ان سنه قطعة واحدة مفرج ومن شأنه أنه لا يخرج من جحره فى الشتاء ويضرب به المثل فى الحيرة وعدم الهداية وروى ابن أبى الدنيا عن أنس قال ان الضب ليموت فى جحره هزالا من ظلم ابن آدم وحديث الضب الذى كلم النبى صلى الله عليه وسلم خرجه ابن عدى والحاكم والبيهقى فى الدلائل وسقته فى كتاب المعجزات والخصائص اه (قوله وهو كما سماه السكاكى سوق المعلوم) هو مبتدأ ثم يحتمل أن يكون خبره سوق وعليه فقد حذف ثانى مفعولى سماه اختصارا أى سماه بذلك ويحتمل أن خبره كما وسوق ثانى مفعولى سماه اه سم والاول هو الظاهر كما يؤخذ من ع ق قال عبد الحكيم الظاهر أن يقول وهو ما سماه الا انه اعتبر المغايرة من حيث انه مسمى بالتجاهل ومن حيث انه مسمى بالسوق فزاد كاف التشبيه وهو كقولهم وهو كما هو المشبه كذا وهو كما سيجئ كذا اه وقال غيره أشار بالكاف الى أن الوجه ما سلكه السكاكى فهى كالكاف فى قولك أخبرنى زيد بالامر الفلانى وهو كذلك أى واخباره على ما هو عليه فى الواقع اه (قوله سماه السكاكى) أى فسره وعرفه (قوله سوق المعلوم) قال ع ق والعبارة الثانية افضل لوجهين أحدهما ما أشار اليه السكاكى من أنه يقع فى قول الله تعالى كما فى قوله سبحانه وما تلك بيمينك يا موسى قال فلا أحب أن يقال فى الكلام المنسوب الى الله تعالى تجاهل العارف معنى بخلاف غير هذه العبارة فانها أقرب الى الادب ولفظ الغير فيها وان كان عبارة عن المجهول لكن دلالته أستر لعمومه والآخر انه أكمل فى الدلالة على المقصود وظاهر كلام المصنف أن هذا الثانى تعريف للاول الا أن السكاكى اختار تسمية المعنى به وهو قريب مما ذكرناه اه بحروفه (قوله مساق غيره) أى سوقا كسوق غيره (قوله لنكتة) متعلق بتجاهل وكان حقه التقديم على قوله وهو كما سماه السكاكى الا أنه أخره

(متشابهات القرآن باعتبار) وهو احتمالها لوجهين مختلفين وتفارقه باعتبار آخر وهو عدم استواء الاحتمالين لان احد المعنيين فى المتشابهات قريب والآخر بعيد لما ذكر السكاكى نفسه من ان أكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام ويجوز ان يكون وجه المفارقة هو ان المعنيين فى المتشابهات لا يجب تضادهما (ومنه) اى من المعنوى (الهزل الذى يراد به الجد كقوله

اذا ما تميمى أتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف أكلك للضب

ومنه) اى من المعنوى (تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكى سوق المعلوم مساق غيره لنكتة)

ليكون بيان النكات متصلا به اهـ عبد الحكيم (قوله لا أحب تسميته) أى سوق المعلوم الخ (قوله كالتوبيخ) مثال للنكتة (قوله فى قول الخارجية) هى ليلى بنت طريف ترثى أخاها وقد كان قتله يزيد وبعده

فتى لا يريد العز الا من التقى * ولا الرزق الا من قنا وسيوف

(قوله وهو) أى الخابور نهر وقوله ديار بكر محل بالحجاز والذى فى ع ق وهو موضع من ديار بكر وبكر من عظماء الجاهلية اهـ (قوله مورقا) حال من الكاف عامله ما فى لك من معنى الفعل أى أى شئ ثبت لك حال كونك مورقا (قوله أى ناضرا) أى ناعما لا ذابلا قال سم ولعله أخذه من المقام (قوله كأنك لم تجزع على ابن طريف) اسمه الوليد وكان رئيس الخارجية فهى تعلم أن الشجر لا يجزع لان الجزع لا يكون الا من العاقل فتجاهلت وأظهرت أنه من ذوى العقل وانه يجزع جزعا يوجب ذبوله فلما أورق وبختته على اخراج الورق وأظهرت انها حينئذ تشك فى جزعه فاذا كان الشجر يوبخ على عدم جزعه فأحرى غيره وعبارة المطول فهى تعلم أن الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كأن الدال على الشك وبهذا يعلم أنه ليس يجب فى كأن أن تكون للتشبيه بل قد تستعمل فى مقام الشك فى الحكم اهـ (قوله والمبالغة) عطف على التوبيخ (قوله كقوله) أى قول البحترى اهـ مطول (قوله ألمع برق الخ) فهو يعلم أن ليس ثم الا ابتسامها فلما تجاهل أظهر أنه التبس عليه الامر فلم يدر أهذا الضوء لمع برق الخ وهذا غاية فى المدح حيث بلغت الى حيث يتحير فى الحاصل منها ويلتبس المشاهد منها وقوله سرى صفة برق أى ظهر فى الليل وقوله أم ضوء مصباح قال فى الاطول ينبغى أن يصفه كالبرق بكونه فى الليل ليفيد قوة الضوء وكأنه اكتفى بالتعبير بالضوء لانه يستعمل فى النور القوى اهـ وقوله أم ابتسامتها أى أم هو ضوء أسنانها عند ابتسامها وهو عطف على مصباح أى أم ضوء ابتسامها كما فى سم وع ق وقوله بالمنظر المراد به الوجه والباء بمعنى فى كما فى ع ق والضاحى بالضاد المعجمة والحاء المهملة بمعنى الظاهر كما قال الشارح من ضحا الطريق ظهر (قوله كقوله) أى قول زهير اهـ مطول (قوله وسوف أخال أدرى) أخال اعتراض بين سوف وأدرى وقد حذف مفعولا اخال والتقدير وسوف أدرى اخال علمى بحالهم حاصلا يعنى وما أدرى فى الحال أن آل حصن رجال أم نساء وفى الزمن الثانى أعلم ذلك وقد تحقق عنده أنهم رجال ولكن سلك طريق التجاهل مبالغة فى الذم اهـ سم (قوله أى أظن) تفسير لاخال (قوله وهو القياس) أى لانه مضارع خال والمضارع من الثلاثى كقام مفتوح (قوله أقوم الخ) معمول أدرى الاولى وقوله وسوف الخ معترض بينهما ولا شك انه يعلم أن آل حصن رجال لكن تجاهل وأظهر انه التبس عليه أمرهم فى الحال فلم يدر هل هم رجال أو نساء ففى تجاهله المنزل منزلة جهله اظهار بانهم يلتبسون بالنساء فى قلة غنائهم وضعف فائدتهم وفى ذلك اظهار لنهاية ذمهم وأنهم فى منزلة النساء (قوله فيه دلالة الخ) أى حيث قابل القوم بالنساء (قوله هم الرجال خاصة) أى لغة وذلك على حد قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن عروس الافراح اهـ سم (قوله والتدله) هو بالدال المهملة والهاء (قوله والتدهش) عطف مرادف أى اذهاب العقل (قوله فى قوله) أى قول الحسين بن عبد الله اهـ مطول (قوله بالله الخ) استعطاف للظبيات والقاع جمعه أقواع وأقوع وقيعان وأضاف الظبيات الى القاع لكونها فيه قال سم كذا قال المصنف والذى يظهر أن هذا من المبالغة فى مدح ليلى وانه من القسم السابق اهـ وقوله قلن لنا الخ هو يعلم أن ليلى من البشر فتجاهل وأظهر أنه أدهشه الحب حتى لا يدرى هل هى من الظبيات الوحشية أم من البشر فلذا سأل الظبيات عن حالها وقوله ليلاى أى ليلى المنسوبة الى (قوله وفى اضافة ليلى الخ) أى ان الاضافة فيها استلذاذا أكثر من عدم الاضافة وكذا التصريح باسمها وهو جواب عما يقال فيه اظهار موضع الاضمار (قوله وهذا) أى المذكور من النكات اهـ سم وفى نسخة وهذه أى النكت المذكورة وقوله أنموذج أى جملة قليلة قال فى المصباح بضم الهمزة ما يدل على صفة الشئ وهو معرب وفى لغة نموذج بفتح النون والذال مفتوحة مطلقا وهو مثال الشئ يعمل عليه اهـ وفى ع ق ما نصه فى القاموس نموذج بفتح النون مثال الشئ والانموذج بالهمزة تصحيف يعنى ومع كونه تصحيفا جرى على الالسن اهـ (قوله وهى أكثر من ان يضبطها القلم) اى فلا تدخل تحت حصر فمنها التعريض

وقال لا احب تسميته بالتجاهل لوروده فى كلام الله تعالى (كالتوبيخ فى قول الخارجية أيا شجر الخابور) وهو نهر من ديار بكر (مالك مورقا *) أى ناضرا ذا ورق (كأنك لم تجزع على ابن طريف والمبالغة فى المدح كقوله ألمع برق سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحى) اى الظاهر (او) المبالغة (فى الذم كقوله وما ادرى وسوف اخال ادرى *) اى اظن وكسر همزة المتكلم فيه هو الافصح وبنو اسد تقول اخال بالفتح وهو القياس (اقوم آل حصن أم نساء) فيه دلالة على ان القوم هم الرجال خاصة (والتدله) اى وكالتحير والتدهش (فى الحب فى قوله بالله يا ظبيات القاع) هو المستوى من الارض (قلن لنا * ليلاى منكن ام ليلى من البشر) وفى اضافة ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها ثانيا استلذاذ وهذا انموذج من نكت التجاهل وهى اكثر من ان يضبطها القلم (ومنه) أى ومن المعنوى

كما فى قوله تعالى وانا أواياكم لعلى هدى أوفى ضلال مبين تعريضا بأنهم على الضلال ومنها التحقير كقوله لمعروف ماهذا اشارة الى أنه أحقر من أن يعرف ومنها غير ذلك من الاعتبارات البلاغية المستفادة من تتبع تراكيب الشعراء وغيرهم اه ع ق (قوله القول بالموجب) أى اعتراف المتكلم بما يوجبه كلام المخاطب مع نفى مقصوده وذلك اما باثبات مناط مقصوده أى علته فى شئ آخر واما بحمل لفظه فى كلام على غير ماقصد منه اه عبد الحكيم والموجب بكسر الجيم اسم فاعل لان المراد به الصفة الموجبة للحكم و بفتحها اسم مفعول ان أريد به القول بالحكم الذى أوجبته الصفة اه من زهر الربيع فى أنواع البديع (قوله أحدهما أن تقع صفة الخ) الظاهر أن المراد بالصفة الواقعة كناية فى الآية مايدل على ذات باعتبار معنى كالاعز والصفة التى روعى اثباتها للغير المعنى القائم بالغير كالعزة فاختلفت الصفتان لكن المتبادر بحسب العرف اتحادهما و يمكن أن يقال يصح أن يقال باثبات الصفة بالمعنى الاول عند اثباتها بالمعنى الثانى اه حفيد قال سم وعلى الاول ففيه استخدام اه أى لان الصفة الاولى فى قوله أن تقع صفة أريد بها معنى وأريد بالضمير فى قوله فتثبتها معنى آخر (قوله صفة) كالاعز والمراد بالصفة اللفظ الدال على معنى قائم بالشئ أعم من النعت النحوى بدليل مايأتى برلسى تأمل اه سم وقوله فى كلام الغير كالمنافقين وقوله كناية عن شئ أى فريق المنافقين قال سم هل المراد بالكناية عن الشئ هنا العبارة عنه لا المعنى المصطلح لها بناء على أن فى ثبوته هنا تكلفا بعيدا فان كون فريق الكفار الذى هو المراد بلفظ الاعز الذى هو الكناية لازم معنى الاعز غير واضح قلت الظاهر أنه يجوز أن يراد بها معناها المعروف و يكفى فى اللزوم ادعاؤهم لانهم يدعون أنهم لازم معنى الاعز فليتأمل اه (قوله حكم) أى محكوم به كالاخراج (قوله فتثبتها لغيره) كالله ورسوله والمؤمنين أى للايماء الى أن ذلك الحكم مسلم لزومه لتلك الصفة ولكن لا يفيدك أيها المخاطب لان الصفة المستلزمة للحكم انما هى لغير من عبرت بها عنه فقد قيل بموجب تلك الصفة وهو استلزامها للحكم لكن هو لغير من عبرت بها عنه (قوله من غير تعرض لثبوته له أو نفيه عنه) الاولى لاثباته له أو لانتفائه عنه اه أطول فلو تعرضت للحكم اثباتا أونفيا خرج الكلام عن القول بالموجب (قوله يقولون) أى المنافقون لئن رجعنا أى من غزوة بنى المصطلق (قوله لفريقهم) أى المكنى عنه بالاعز اه سم (قوله فى الرد عليهم) فقد رد عليهم بأن العزة تناسب الاخراج كما قلتم لكن ليست لكم بل لله ثم لرسوله ثم للمؤمنين لا لفريقكم و يلزم منه اثبات الذلة للمنافقين ولزم ثبوت العزة كون صاحبها هو المخرج بكسر الراء وثبوت الذلة كون صاحبها هو المخرج بفتحها ولم يتعرض لاثبات الحكم ولا لنفيه ولكن فهم بالالتزام فكان الكلام من القول بالموجب (قوله حمل لفظ وقع الخ) قال ع ق بمعنى أن الغير أطلق لفظا على معنى وحمله غير من أطلقه لذلك المعنى على معنى آخر لم يرده المتكلم الاول اه (قوله مما يحتمله) أى من المعانى التى يحتملها ذلك اللفظ قال فى الاطول احتمالا حقيقيا أو مجازيا فقوله مما يحتمله للتعميم فلا يكون عاريا عن الفائدة كما يتبادر الى الوهم اه (قوله بذكر متعلقه) متعلق بحمل والباء سببية والمراد بمتعلقه ما يناسب المعنى المحمول عليه اللفظ سواء كان متعلقا اصطلاحيا أو لا (قوله أى انما يحمل الخ) كأنه أخذ الحصر من التخصيص بالذكر اه سم (قوله كقوله قلت الخ) قال فى المطول وأما قول الشاعر

واخوان حسبتهم دروعا * فكانوها ولكن للاعادى

وخلتهم سهاما صائبات * فكانوها ولكن فى فؤادى

وقالوا قد صفت منا قلوب * لقد صدقوا ولكن عن ودادى

فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى آخر لم يقع فى كلام الغير بل وقع فى ظنه لمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى اه فيكون المعنى مختلفا بالنظر للتعلق وتظر العصام فى أطوله فى كلام المطول فراجعه ان شئت (قوله اذا أتيت مرارا) ظرف لقلت أو ثقلت اه أطول (قوله قال ثقلت كاهلى بالايادى) أى مننت على وأحسنت الى باتيانك والكاهل ما بين الكتفين اه سم (قوله بالايادى) أى النعم جمع نعمه كثيرة حيث ثقلت كاهله (قوله المؤنة) أى المشقة من نحو أكل وشرب

(القول بالموجب وهو ضربان أحدهما أن تقع صفة فى كلام الغير كناية عن شئ أثبت له) أى لذلك الشئ (حكم فتثبتها لغيره) أى فتثبت أنت فى كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشئ (من غير تعرض لثبوته له) أى ثبوت ذلك الحكم لذلك الغير (أو نفيه عنه نحو) قوله تعالى (يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين) فالاعز صفة وقعت فى كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد أثبت المنافقون لفريقهم اخراج المؤمنين من المدينة فأثبت الله تعالى فى الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذى هو الاخراج للموصوفين بالعزة أعنى الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم (والثانى حمل لفظ وقع فى كلام الغير على خلاف مراده) حال كون خلاف مراده (مما يحتمله) ذلك اللفظ (بذكر متعلقه) أى انما يحمل على خلاف مراده بأن يذكر متعلق ذلك اللفظ (كقوله

قلت ثقلت اذ أتيت مرارا
قال ثقلت كاهلى بالايادى)

فلفظ ثقلت وقع فى كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة فحمله على تثقيل عاتقه بالايادى

والمنن بأن ذكر متعلقه أعنى قوله كاهلى بالايادى (ومنه) أى من المعنوى (الاطراد وهو أن تأتى بأسماء الممدوح أو غيره و) أسماء (آبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف) فى السبك (كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم * بعتيبة بن الحرث بن شهاب) يقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضع حالهم قد ثل عرشهم يعنى ان تبجحوا بقتلك وفرحوا به فقد أثرت فى عزهم وهدمت أساس مجدهم بقتل رئيسهم فان قيل هذا من تتابع الاضافات فكيف يعد فى المحسنات قلنا قد تقرر أن تتابع الاضافات اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف والبيت من هذا القبيل كقوله عليه الصلاة والسلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم الحديث هذا تمام ماذكره من الضرب المعنوى (وأما) الضرب (اللفظى) من الوجوه المحسنة للكلام (فمنه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما فى اللفظ) أى فى التلفظ فيخرج التشابه فى المعنى

(قوله والمنن) تفسير (قوله ومنه الاطراد) قيل الظاهر انه من اللفظى لان مرجعه الى حسن السبك وقد يقال بل الى حسن السبك فى معنى مخصوص هو النسب فللمعنى دخل فيه تأمل اه ع ق (قوله بأسماء الممدوح) الظاهر أن يقال باسم الممدوح الا أن يعتبر عطف آبائه على الممدوح فلكل من الممدوح وآبائه اسم اه حفيد قال سم قد يشكل على الجواب تقدير الشارح فى المعطوف لفظة أسماء الا أن يقال أراد مجرد بيان العامل اه (قوله بأسماء الممدوح) كما فى الحديث الآتى وقوله وغيره أى غير الممدوح كما فى البيت الذى ذكره المصنف (قوله وأسماء آبائه) المراد هنا بالاسماء اثنان فما فوق بدليل المثال اه ع ق (قوله على ترتيب الولادة) بأن يذكر الاب ثم أبوه وهكذا (قوله من غير تكلف فى السبك) أى فى نظم اللفظ قال الفنرى المراد من التكلف فى السبك أن يقع الفصل بين الاشياء بلفظ غير دال على نسبة كقولك رأيت زيدا الفاضل ابن عمرو بن بكر وبه يسقط قول بعضهم لا يقال عدم التكلف لا يطلع عليه فكيف يمكن السامع الحكم بوصف الاطراد لانه ممنوع بل قد يطلع عليه بالقرائن كأن تكون تلك الاسماء المرتبة مما يعلم أنها لا تحتاج فى هذا الترتيب المخصوص الى تكلف بل يمكن ترتيبها كذلك بسهولة اه يس وقال ع ق نفى التكلف يرجع فيه الى الذوق السليم فلا يكون ذكره من التعريف بخفى اه وعليه يأتى السؤال والجواب المتقدمان تامل (قوله ان يقتلوك الخ) أى ان يفخروا بقتلك ويفرحوا به فلا يعظم علينا افتخارهم لان عندنا ما يخفف أذى افتخارهم وهو أنك أثرت فى عزهم بقتل رئيسهم فكأنك أخذت بثار نفسك قبل قتلك فلا افتخار لهم فى الحقيقة اه ع ق وقوله فقد ثللت باللام أى أذهبت وقوله عروشهم أى عزهم وقوله بعتيبة أى بقتله (قوله وتضعضع) أى ضعف (قوله قد ثل عرشهم) أى هلك عزهم (قوله وفرحوا به) تفسير (قوله وهدمت الخ) تفسير (قوله فان قيل هذا) أى البيت وقوله من تتابع الاضافات أى من ذى تتابع أى وهو مخل بالفصاحة كما مر (قوله اذا سلم من الاستكراه) أى بأن كان غير ثقيل فالمخل بالفصاحة هو ما فيه ثقل (قوله الحديث) تمامه ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم (قوله الجناس) بكسر الجيم مصدر جانس كقاتل قتالا وجامع جماعا قال ابن مالك فى الخلاصة لفاعل الفعال وأقسام الجناس خمسة التام والمحرف والناقص واللاحق والمضارع والمقلوب وفى كل منها تفصيل يأتى ان شاء الله تعالى وذلك أن اللفظين ان اتفقا فى كل شئ فهو التام وان اختلفا فى الهيئة فقط فهو المحرف وان اختلفا فى زيادة بعض الحروف فهو الناقص وان اختلفا فى ترتيب الحروف فهو المقلوب وان اختلفا فى نوع من الحروف فهو ما يشمل المضارع واللاحق أفاده ع ق (قوله وهو تشابههما فى اللفظ) قال فى العروس وقد يقال ان هذا الرسم يدخل فيه نحو قام زيد قام زيد وغيره من التأكيد اللفظى فان ادعى أن هذا فى الحقيقة لفظ واحد لاتحاد معناه ورد نحو وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه لان الخشية الثانية غير الاولى فان قال هما متحدان فى جنس الخشية ورد عليه نحو زيد بن عمرو وزيد بن بكر فان معناهما مختلف فليكن جناسا وليس كذلك ثم يرد عليه أنه غير جامع لخروج نحو يحيى يحيا أحدهما اسم والآخر فعل فانهما فى اللفظ متحدان لا متشابهان بل شئ واحد فان ادعى أنهما متشابهان فان حقيقتهما مختلفة فى المعنى وانما تشابها فى النطق فيدخل فى الجناس نحو زيد بن عمرو وزيد بن بكر كما سبق ويرد عليه أيضا نحو قام زيد وقام عمرو فليس بجناس ثم ان مطلق المشابهة فى اللفظ تصدق بما ليس بجناس كما اذا كانا متفقين فى لام الكلمة فقط أو عينها أو فائها اه وجوابه لائح فتأمله اه سم وهو أن المراد المشابهة فى جميع حروف اللفظين أو غالبها كما فى ع ق وعبارته ثم المعتبر فى التشابه كما أشرنا اليه أن يكون مجموع اللفظ كمجموع اللفظ كما تفيده الامثلة فلا يرد أن يقال التشابه المذكور صادق بالتشابه فى لام الكلمة أو عينها أو فائها نعم الاتكال فى التعريف على قرينة منفصلة مما يبحث فيه اه (قوله تشابههما فى اللفظ) أى مع اختلافهما فى المعنى لاخراج التأكيد اللفظى (قوله فى اللفظ) أى فى التلفظ انما فسره به لانه لا معنى لتشابه اللفظين فى اللفظ ضرورة مغايرة وجه الشبه للطرفين والمراد بالتشابه التناسب بوجه مخصوص يعرف تفصيله بتعديد أنواعه كما سيأتى اه سيرامى (قوله فيخرج) أى بقوله فى اللفظ وقوله التشابه فى المعنى أى بأن يكون وجه الشبه بين اللفظين اتحاد المعنى بأن يكون معناهما واحدا وكذا تقول فيما بعده

(قوله

نحو أسدوسبع أوفى مجرد العدد نحو ضرب وعلم أوفى مجرد الوزن نحو ضرب وقتل (والتام منه) أى من الجناس (أن يتفقا) أى اللفظان (فى أنواع الحروف) فكل من الحروف التسعة والعشرين نوع وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح (و) فى (أعدادها) وبه يخرج نحو الساق والمساق (و) فى (هيآتها) وبه يخرج نحو البرد والبرد فان هيئة الكلمة كيفية حاصلة لها باعتبار الحركات والسكنات فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف بخلاف ضرب وضرب مبنيا للفاعل والمفعول فانهما على هيئتين مع اتحاد الحروف (و) فى (ترتيبها) أى تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه وبه يخرج الفتح والحتف (فان كانا) أى اللفظان المتفقان فى جميع ماذكر (من نوع) واحد من أنواع الكلمة (كاسمين) أوفعلين أوحرفين (سمى مماثلا) جريا على اصطلاح المتكلمين من أن المماثلة هى الاتحاد فى النوع (نحو ويوم تقوم الساعة) أى القيامة (يقسم المجرمون مالبثوا غير ساعة) من ساعات الايام

(قوله نحو أسدوسبع) قال سم للرجل الشجاع اه والظاهر أنه غير متعين بل يصح أن يكون الحيوان المفترس (قوله أوفى مجرد العدد) أى فى العدد المجرد من النطق وكذا تقول فيما بعده (قوله أوفى مجرد الوزن) نحو ضرب وقتل فان قلت التشابه بينهما ليس فى مجرد الوزن بل فى عدد الحروف أيضا قلت الحصر المستفاد من لفظ مجرد اضافى بالنسبة الى التشابه المنفى فيهما فلا محذور اه فنرى (قوله والتام منه الخ) وجه حسن الجناس التام مطلقا أن صورته صورة الاعادة وهو فى الحقيقة افادة (قوله ان يتفقا الخ) خبر المبتدا (قوله فى أنواع الحروف) أى حقائقها بأن تكون حقيقة الحروف واحدة (قوله نوع) أى برأسه فالالف نوع وتحته أصناف لانها اما مقلوبة عن واو أوعن ياء أو أصلية والياء كذلك لانها اما مدغمة أو لامشددة أولا وعلى هذا القياس فلا يرد أن يقال النوع تحته أصناف والحروف الهجائية انما تحتها أشخاص لا أصناف وقد يجاب وهو أبعد من التكلف بأن المراد بالنوع هنا النوع اللغوى ولا يشترط فيه وجود أصناف تحته اه ع ق (قوله وبهذا) أى باشتراط الاتفاق فى الحروف وقوله يخرج أى عن التام فلا ينافى أن بينهما الجناس اللاحق وقوله نحو يفرح ويمرح فانهما اختلفا فى الفاء والميم (قوله وفى أعدادها) بأن يكون مقدار حروف أحد اللفظين هو مقدار حروف الآخر قال عبد الحكيم الاولى وفى عددها وفى هيئتها اذ ليس توافق الكلمتين فى اعداد الحروف والهيآت الا أنه أورد صيغة الجمع نظرا الى المواد اه (قوله وبه يخرج نحو الساق والمساق) قال ع ق ولو أخرج نحو هذا بالاتفاق فى أنواع الحروف الموجودة مابعد اه قال يس ولا اعتبار بكون الحرف المشدد بحرفين كما يأتى اه والمساق مصدر ميمى بمعنى السوق (قوله وبه يخرج نحو البرد والبرد) بفتح أحدهما وضم الآخر اه مطول (قوله فان هيئة الكلمة الخ) الظاهر أن يقول فان هيئة الحروف كيفية تحصل لها باعتبار الحركة والسكون اذ الكلام فى هيآت الحروف دون الكلمات اه عبد الحكيم (قوله فنحو ضرب وقتل الخ) أشار بهذا الى أن الاتحاد فى الهيئة لا يستلزم الاتحاد فى الحروف كما أن الاتحاد فى الحروف لا يستلزم الاتحاد فى الهيئة نعم الاتحاد فى الهيئة يستلزم الاتحاد فى العدد بناء على أن الهيئة كيفية تعرض اللفظ باعتبار كثرته وقلته وصفة حروفه (قوله وفى ترتيبها) بأن يكون المقدم والمؤخر فى أحد اللفظين هو المقدم والمؤخر فى الآخر ولو قال وفى ترتيبها لكان أوفق بما قبله فشروط التام أربعة قال سم فان اختلفا فى واحد من هذه الاربعة كان الجناس ناقصا ولا اعتبار هنا بحركة الحرف الاخير ولا سكونه لانه عرضة التغيير اه (قوله والحتف) هو الموت (قوله من أنواع الكلمة) أى الاسم والفعل والحرف (قوله أوفعلين) نحو فلما قال لهم قال لهم فالاول من القيلولة والثانى من القول (قوله أو حرفين) لم يوجد له مثال ويمكن أن يمثل له بقولك اذا مررت بزيد فاسأل به بناء على أن الاختلاف يكفى فيه الاختلاف ولو بحسب الحقيقة والمجاز (قوله سمى مماثلا جريا الخ) قال ع ق والمستحق أن يسمى بالمماثل جريا على ذلك الاصطلاح كل من المتجانسين لا الجناس بينهما ولكن لا يجرى فى الاصطلاح اه (قوله نحو ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون مالبثوا غير ساعة) فى الاتقان وأنكر بعضهم كون الآية من الجناس وقال الساعة فى الموضعين بمعنى واحد والتجنيس أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى ولا يكون أحدهما حقيقة والآخر مجازا بل يكونان حقيقتين وزمان القيامة وان طال لكنه عند الله فى حكم الساعة الواحدة فاطلاق الساعة على القيامة مجاز وعلى الآخر حقيقة وبذلك يخرج الكلام عن التجنيس كما لو قلت ركبت حمارا ولقيت حمارا تعنى بليدا اه مافى الاتقان بحروفه وأقول قضية تمثيل المصنف بهذه واقرار الشارح والسيد على ذلك عدم موافقتهم على ماقاله هذا البعض وعلى التسليم فلعل ماقاله مخصوص بما اذا كان أحدهما حقيقة والآخر مجازا عن تلك الحقيقة لا مطلقا لانه كثر تمثيلهم بما يكون أحدهما مجازا كقوله فانه يحيا الذى يحيى فان الاول مجاز اذ الحياة حقيقة لا يتصف بها الكرم والثانى حقيقة لان الاعلام تتصف بالحقيقة والمجاز وكقوله فدولته ذاهبة فانه مجاز فان وصف الدولة بالذهاب مجاز وكقوله البدعة شرك الشرك فان اطلاق الشرك على البدعة مجاز وكقوله من أيد عواص عواصم ان أريد الايدى حقيقة فان وصفها بعواص وعواصم مجاز الى غير ذلك مما يظهر بتتبع أمثلتهم والحكم برد جميع تلك الامثلة مما لامساغ له لكن تخصيص كلامه أعنى ذلك البعض بما قلناه ينافيه قوله بل

(وان كانامن نوعين) اسم وفعل أواسم وحرف أوفعل وحرف (سمى مستوفى كقوله مامات من كرم الزمان * فانه يحيا لدى يحيى

ابن عبد الله) لانه كريم يحيى اسم الكرم (وأيضا) للجناس تقسيم آخر وهوانه (ان كان أحد لفظيه مركبا) والآخر مفردا (سمى جناس التركيب) وحينئذ (فان اتفقا) أى اللفظان المفرد والمركب (فى الخط خص) هذا النوع من جناس التركيب (باسم المتشابه) لاتفاق اللفظين فى الكتابة (كقوله اذا ملك لم يكن ذاهبه *) أى صاحب هبة وعطاء (فدعه) أى اتركه (فدولته ذاهبه) أى غير باقية (والا) أى وان لم يتفق اللفظان المفرد والمركب فى الخط (خص) هذا النوع من جناس التركيب (باسم المفروق) لافتراق اللفظين فى صورة الكتابة (كقوله كلكم قد أخذ الجا * م ولا جام لنا * ما الذى ضر مدير الـ * جام) أى الكاس (لو جاملنا) أى عاملنا بالجميل هذا اذا لم يكن اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة والاخص باسم المرفو كقولك أهذا مصاب أم طعم مصاب (وان اختلفا) عطف على قوله التام منه ان اتفقا وعلى محذوف أى هذا ان اتفقا وان اختلف لفظا المتجانسين (فى هيآت الحروف فقط) أى اتفقا فى النوع والعدد والترتيب (سمى) التجنيس (محرفا) لانحراف احدى الهيئتين عن الهيئة الاخرى والاختلاف قد يكون بالحركة (كقوله جبة البرد جنة البرد) يعنى لفظ البرد والبرد بالضم والفتح (ونحوه) (قوله

يكونان حقيقتين فليتأمل اه سم وقال ع ق وقد يجاب على تقدير تسليم أن لاجناس بين اللفظ الحقيقى ومجازيه بأن الساعة صارت حقيقة عرفية فى القيامة اه هذا وقال الفنرى الالف واللام فى الساعة زائدة لاتعتبر ولا كذلك الميم فى مساق اه أى فلذلك كانت الآية من التام بخلاف ساق ومساق فليتأمل (قوله وان كانا من نوعين الخ) سيأتى مثال الاسم والفعل فى البيت ومثال الاسم والحرف رب رجل شرب رب آخر فرب الاول حرف جر والثانى اسم للعصير المستخرج ومثال الفعل والحرف علا زيد على جميع أهله أى ارتفع عليهم فعلا الاولى فعل والثانية حرف (قوله سمى مستوفى) لاستيفاء كل من اللفظين أوصاف الآخر اه ع ق (قوله كقوله) أى قول أبى تمام اه مطول (قوله مامات من كرم) ما موصولة موضعه رفع على الابتداء وخبره جملة فانه الخ ومن كرم الزمان بيان لما اه سم قال ع ق أى ماذهب عن أهل الوقت من كرم الزمان الماضى فصار كالميت فى عدم ظهوره فانه أى فان ذلك الميت من الكرم يحيا أى يظهر كالحى لدى أى عند يحيى بن عبد الله البرمكى وهو من عظماء أهل الوزارة فى الدولة العباسية اه وقال عبد الحكيم والمعنى كل كرم اندرس فانه يحيا و يتجدد عند هذا الممدوح ووقع فى ديوان مصحح له من مات من حدث الزمان والمعنى كل من مات من حوادث الزمان اذا ابتلى بالشدائد المفضية الى الموت يحيا لدى يحيى بن عبد الله و يتخلص منها ولك أن تجعل ما فى ماعات نافية ومن زائدة اه (قوله تقسيم آخر) أى الى ثلاثة أقسام متشابه ومفروق ومرفو فأقسام التام حينئذ خمسة (قوله أحد لفظيه) أى التام اه حربى (قوله مركبا) بأن لايكون مجموعه كلمة واحدة بل كلمتين وجزء كلمة أخرى أوجزأين من كلمتين (قوله والآخر مفردا) الاولى مفردا أو مركبا كما فى البيت الثانى الا أن يقال ان جاملنا مفرد تنزيلا فنزل معمول الكلمة منزلة الجزء منها فقوله مفردا أى حقيقة أو تنزيلا (قوله سمى جناس التركيب) أى لتركب أحد لفظيه (قوله وحينئذ) أى حين اذ يكون جناس التركيب (قوله كقوله) أى قول أبى الفتح البستى اه مطول (قوله وعطاء) تفسير (قوله كقوله) أى قول أبى الفتح اه مطول (قوله كلكم قد أخذ الخ) هذان بيتان من مجزوّ الرمل المخبون المحذوف والجام اناء يشرب فيه الخمر وقوله ولا جام لنا الخ قال الحفيد لايخفى أن الاول مركب من اسم لا وخبرها والثانى من الفعل والمفعول لكنه مفرد نظرا الى أن الضمير المتصل وان كان منصوبا لكنه بمنزلة الجزء من الفعل اه وقوله لكنه مفرد الخ أى فيصدق على هذا المثال المقسم وهو أن أحد اللفظين مركب والآخر مفرد كما نبهنا عليه سابقا وقوله ما الذى ضر الخ استفهام انكارى فيه عتاب على الحاضرين فى المجلس وتحسر على حرمانه من الشرب وقوله لو جاملنا فالميم فى جاملنا متصلة وفى جام لنا منفصلة (قوله هذا) اى كون المركب يقال له جناس مفروق اذا لم يكن الخ وقصده بهذا الاعتراض على المصنف حيث كان قوله والاخص باسم المفروق شاملا لما ليس من المفروق وهو المرفو (قوله خص باسم المرفو) أخذا من رفا الثوب جمع ماتقطع منه بالخياطة فكأنه رفى ببعض الكلمة فأخذنا الميم من طعم و رفينا بها صاب فصارت مصاب فالجناس بين مصاب وقولنا صاب بانضمام الميم الى صاب اه من ع ق وسم (قوله أهذا مصاب الخ) المصاب قصب السكر والصاب عصارة شجر مر صحاح اه سم (قوله وان اختلفا) شروع فى الاقسام الاربعة وهى ماعدا التام من الخمسة وهى خارجة من الامور الاربعة فى التام و بيان ذلك وجها أن ينعدم منها واحد وتوجد الثلاثة فان انعدم اثنان أو ثلاثة لايكون جناسا أصلا لبعد المشابهة (قوله عطف على قوله التام) فهو عطف جملة فعلية شرطية على جملة اسمية اه سم أى لانها فى تأويل الشرطية المناسبة لهذه اذ كأنه يقول فيها ان اتفق اللفظان فى جميع الاوجه السابقة فهو التام اه ع ق (قوله أو على محذوف) فيكون من عطف جملة فعلية على فعلية (قوله والاختلاف قد يكون بالحركة) أى فقط أى أو بالسكون فقط أو بهما معا فأقسامه ثلاثة وقد مثل لها على الترتيب (قوله كقولهم جبة البرد جنة البرد) الاول بالباء والثانى بالنون والبرد كساء مخطط أى ان الجبة المأخوذة من أصل البرد وهو الصوف وقاية من البرد (قوله يعنى لفظ البرد والبرد) وأما لفظ الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق اه مطول

فى أن الاختلاف فى الهيئة فقط قولهم (الجاهل امامفرط أومفرط) لان الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا وجعل التجنيس مما الاختلاف فيه فى الهيئة فقط ولذا قال (والحرف المشدد) فى هذا الباب (فى حكم المخفف) واختلاف الهيئة فى مفرط ومفرط باعتبار أن الفاء من أحدهما ساكن ومن الآخر مفتوح (و) قد يكون الاختلاف بالحركة والسكون جميعا (كقولهم البدعة شرك الشرك) فان الشين من الاول مفتوح ومن الثانى مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثانى ساكن (وان اختلفا) أى لفظ المتجانسين (فى أعدادها) أى أعداد الحروف بأن يكون فى أحد اللفظين حرف زائد أو أكثر اذا سقط حصل الجناس التام (سمى) الجناس (ناقصا) لنقصان أحد اللفظين عن الآخر (وذلك) الاختلاف (اما بحرف) واحد (فى الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق) بزيادة الميم (أو فى الوسط نحو جدى جهدى) بزيادة الهاء وقد سبق أن المشدد فى حكم المخفف (أو فى الآخر كقوله يمدون من أيد عواص عواصم) بزيادة الميم ولا اعتبار بالتنوين قوله من أيد فى موضع مفعول يمدون على زيادة من كما هو مذهب الاخفش أو على كونها للتبعيض كما فى قولهم هز من عطفه وحرك من نشاطه أو على انه صفة محذوف أى يمدون سواعد من أيد عواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالعصا وعواصم من عصمه حفظه وحماه وتمامه

* تصول بأسياف قواض قواضب *

(قوله فى أن الاختلاف فى الهيئة فقط) أى فليس من الجناس الناقص ودفع بقوله ونحوه الخ توهم انه من الجناس الناقص حيث كان فيه حرف مشدد (قوله الجاهل امامفرط) من الافراط وهو تجاوز الحد وقوله أومفرط من التفريط وهو التقصير فيما لا ينبغى التقصير فيه (قوله لان الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنهما الخ) قال يس عبارة السيد فى شرح المفتاح الا أن الحرف المشدد لما كان فى الصورة الخطية كالمخفف عد حرفا واحدا لا حرفين اه وأفهم بتثنيته الضمير أن هنا حذفا والتقدير لان الحرف المشدد وان كان بحرفين لكنه لما كان يرتفع اللسان عنهما الخ اه ع س قال الحربى والحاصل أن العبرة هنا بالحروف المكتوبة الثابتة وصلا ووقفا لا الملفوظة اه فتلخص أن الحرف المشدد فى هذا الباب فى حكم الواحد لوجهين الاول أن اللسان يرتفع عند النطق عن الحرفين دفعة واحدة كالحرف الواحد وان كان فى الحرفين ثقل ما الا أنه لم يعتبر لقرب أمره والثانى أنهما فى الكتابة شئ واحد (قوله فى هذا الباب) أى باب التجنيس (قوله البدعة شرك الشرك) أى شبكة الكفر فهى مؤدية اليه أى ان اتخاذ البدعة دينا وعادة يؤدى الى العقوبة بوقوع الشرك بمنزلة من اتخذ نصب الشرك عادة للصيد فانه يؤدى الى وقوعه فيه (قوله فان الشين الخ) ولا عبرة بهمزة الوصل لسقوطها فى الدرج ولا باللام المدغمة فى الشين لما عرفت فى مفرط ومفرط اه حربى (قوله حرف زائد) المراد بكونه زائدا أنه لا مقابل له فى اللفظ الآخر لا كونه من غير الاصول (قوله سمى ناقصا) وأقسامه ستة لان الزائد اما حرف أو أكثر من حرف وفى كل اما أن تكون الزيادة فى الاول أوفى الوسط أوفى الآخر (قوله فى الاول) الاولى وهو الاول لان الحرف عين الاول لا مظروف فيه حتى يلزم عليه ظرفية الشئ فى نفسه وكذا قوله أو الوسط أوفى الآخر تأمل ثم رأيت ع ق قال وقد تقدم ما فى قوله فى الاول أوفى الوسط أوفى الآخر من التسامح وأنه قصدها أماكن متوهمة فأطلق عليها ما هو وصف الحرف اذ الحرف هو نفس الاول والوسط والآخر على ما يتبادر والخطب سهل اه بحروفه (قوله بزيادة الميم) أى على الكلمة الثانية والباقى مجانس بمجموع المقابل (قوله جدى جهدى) الجد بفتح الجيم الغنى والحظ وأما الجد الذى هو أبو الاب فليس مرادا هنا والجهد بفتحها المشقة والتعب والتركيب يحتمل وجهين أحدهما أن يكون المعنى حظى وغناى من الدنيا مجرد اتعاب النفس فى المكاسب من غير وصول اليها ويكون تشكيا واخبارا بانه لا يحصل من سعيه فائدة والآخر أن يكون المعنى أن حظى من الدنيا وغناى فيها هو بمشقتى وجهدى لا بالوراثة عن الاب والجد ويكون اخبارا بالنجابة فى السعى وأن الغنى لا يتوقف على الوراثة اه ملخصا من ع ق (قوله وقد سبق الخ) جواب عما يقال ان جهدى بعد حذف الهاء منه يكون جدى بتخفيف الدال فلا يكون بينه وبين جدى جناس تام (قوله كقوله) أى قول أبى تمام اه مطول (قوله ولا اعتبار بالتنوين) أى فى عواص لزواله بالوقف والاضافة (قوله كما هو مذهب الاخفش) من جواز زيادتها فى الاثبات (قوله أو على كونها للتبعيض الخ) عبارة ع ق قوله من أيد يحتمل أن تكون فيه من للتبعيض اما بتقديره نعتا لمفعول محذوف أى يمدون سواعد كائنة من أيد اذ السواعد بعض الايدى فكانه يقول يمدون السواعد التى هى بعض الايدى وأما أن تجعل كهى فى قولهم هز من عطفه وحرك من نشاطه أى هز بعض العطف لان العطف الشق والعضو المهزوز منه الكتف مثلا وحرك بعض الاعضاء التى يظهر بتحريكها نشاطه اه (قوله هز من عطفه) عطفا الرجل جانباه وحركة العطف كناية عن السرور اه حفيد (قوله أو على أنه صفة محذوف) أى ومن للتبعيض (قوله من أيد) أى كائنة من أيد (قوله جمع عاصية) أى بمعنى ضاربة بالعصا بمعنى السيف لا عاصية بمعنى مذنبة (قوله ضربه الخ) أى لا من عصى بمعنى أذنب قال سم وقيل من العصيان اه والمراد بالعصا هنا السيف بدليل ما بعده (قوله قواض قواضب) فيه الشاهد أيضا فلو أتى به المصنف لكان أولى والقواضى جمع قاضية من قضى بكذا بمعنى

أي يمدون أيديا ضاربات للاعداء ٢٥٢ حاميات للاولياء صائلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة (وربما سمى هذا

القسم الذى تكون الزيادة فيه في الآخر (مطرفا وأما باكثر) من حرف واحد وهو عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر في هذا الضرب الا ماتكون الزيادة في الآخر (كقولها) أى الخنساء (ان البكاء هو الشفا * ء من الجوى) أى حرقة القلب (بين الجوانح) بزيادة النون والحاء (وربما سمى هذا) النوع (مذيلا وان اختلفا) أى لفظا المتجانسين (في انواعها) اى أنواع الحروف (فيشترط أن لا يقع) الاختلاف (باكثر من حرف) واحد والالبعد بينهما التشابه ولم يبق التجانس كلفظى نصر ونكل (ثم الحرفان) اللذان وقع فيهما الاختلاف (ان كانا متقاربين) في المخرج (سمى) الجناس (مضارعا وهو) ثلاثة أضرب لان الحرف الاجنبى (اما في الاول نحو بينى وبين كنى ليل دامس وطريق طامس أو في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه أو في الآخر نحو الخيل معقود في نواصيها الخير) ولا يخفى تقارب الدال والطاء وكذا الهاء والهمزة وكذا اللام والراء (والا) أى وان لم الحرفان متقاربين (سمى لاحقا وهو أيضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة) الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من أعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد (أو في الوسط نحو ذلكم افترق
بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون) وفي عدم تقارب الفاء والميم نظر فانهما شفويتان وان أريد بالتقارب

حكم به (قوله أى يمدّون أيديا) هذا على جعل من زائدة وقوله ضاربات معنى عواصل وقوله حاميات معنى عواصم وقوله للاولياء أى الاصدقاء والاصحاب وقوله حاكمة أى على الاعداء معنى قواض وقوله بالقتل متعلق بحاكمة والاسناد مجازى وقوله قاطعة أى لرقاب الاعداء معنى قواضب (قوله مطرفا) أى لتطرف الزيادة فيه (قوله ولم يذكر في هذا الضرب الا الخ) أى ولم يمثل لما اذا كانت الزيادة باكثر في الاول أو الوسط اما لعدم وجود ذلك في كلامهم أو قلة بحيث لا يعتبر (قوله كقولها) هو من الكامل المرفل فنصف البيت الالف من الشفاء والهمزة من النصف الثانى (قوله أى الخنساء) أخت صخر في رد كلام من لامها على البكاء عليه روى أنها بكت عليه حتى ابيضت عيناها اه ع ق (قوله بين الجوانح) هى الاضلاع التى تحت الترائب وهى مما يلى الصدر كالاضلاع مما يلى الظهر الواحدة جانحة صحاح اه سم والبينية كناية عن القلب (قوله هذا النوع) وهو ما زيد فيه أكثر من حرف ويحتمل أن يريد به الذى وجدت فيه هذه الزيادة آخرا وعبارته في المطول وربما سمى هذا الذى يكون أكثر من حرف اه وقال العصام في أطوله وربما سمى هذا الضرب الذى يكون أكثر من حرف في الآخر مذيلا وجعل مطلق ما يكون الزائد فيه أكثر مرجع الضمير كما في الشرح مما يؤثره ويبعد عن هذا الاسم وفي قوله وربما اشارة الى عدم اشتهار التسمية اه فتأمل (قوله مذيلا) لان الزيادة في آخره كالذيل (قوله في أنواعها) قال ع ق والاختلاف في أنواع الحروف أن يشتمل كل من اللفظين على حرف لم يشتمل عليه الآخر من غير أن يكون مزيدا والا كان من الناقص اه (قوله فيشترط الخ) جواب الشرط (قوله كلفظى نصر ونكل) قال في المطول ولفظى ضرب وفرق ولفظى ضرب وسلب اه قال الفنرى أورد ثلاثة أمثلة تنبيها على أن الحرف المتفق عليه اما في الاول أو في الوسط أو في الآخر اه (قوله متقاربين) كأن يكونا حلقيين معا أو شفويين معا اه ع ق فيكون المراد بمتقاربى المخرج ما يشمل المتحدين فيه لان الدال والطاء مخرجهما واحد وكذا الهاء والهمزة تأمل (قوله مضارعا) لمضارعة المباين لصاحبه في المخرج (قوله وهو ثلاثة أضرب الخ) لا يخفى أن الضمير عائد على الحرف والشارح جعله عائدا على المضارع ففسد المعنى فاحتاج الى تقدير وكانه لان الحديث في الجناس لا في الحرف (قوله لان الحرف الاجنبى) أى المباين لمقابله (قوله اما في الاول) في زائدة (قوله نحو بينى الخ) أى نحو قول الحريرى وهو نثر وقوله كنى بكسر الكاف وتشديد النون أى بيتى والدامس المظلم وقوله طامس أى مطموس العلامات لا يهتدى فيه الى المراد اه ع ق (قوله الخيل الخ) هو حديث وتمامه الى يوم القيامة والخير نائب فاعل معقود أو مبتدأ خبره معقود (قوله ولا يخفى تقارب الدال والطاء) أى في دامس وطامس لانهما من اللسان مع أصل الاسنان وقوله وكذا الهاء والهمزة أى في ينهون وينأون متقاربتان اذ هما حلقيتان وقوله وكذا اللام والراء أى في الخيل والخير متقاربان لانهما من الحنك واللسان (قوله وان لم يكن الحرفان متقاربين) أى لتباعدهما في المخرج (قوله سمى لاحقا) اذ أحد اللفظين ملحق بالآخر في الجناس باعتبار جل الحروف (قوله وهو) أى الحرف الاجنبى (قوله في الكسر من أعراض الناس) كسر العرض هتكه وابطاله بالزامه العيب وقوله والطعن فيها تفسير بان يلحق العيب بصاحبها (قوله وبناء فعلة الخ) عبارة ع ق وبناء فعلة بضم الفاء وفتح العين يدل على اللزوم والاعتياد لان هذا الوزن يدل في العربية على ذلك ولا يكفى في بناء ذلك الوصف وقوع المشتق منه في الجملة (قوله تفرحون في الارض) أى تبطرون وتتكبرون فيها وبما كنتم تمرحون أى تتوسعون في الفرح اه بيضاوى فالمرح نهاية الفرح (قوله وفي عدم تقارب الفاء والميم نظر) قد يجاب عنه بأن المراد من تقارب المخرج قدر المسافة بين المخرجين وان كانا مختلفين وليس بين مخرجى الفاء والميم تقارب بهذا المعنى لان الميم من ظاهر الشفتين والفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الاسنان وأنت خبير بان هذا الجواب يدل على عدم اتحاد مخرجيهما الاعلى طول المسافة بينهما فليتأمل اه فنرى وقال ع ق وقد يجاب بان جناس التقارب لا يكفى حتى يوجد نوع خاص منه كان يكون الحرفان من موضع واحد مع اختلاف ما وهنا

أن يكونا بحيث تدغم احداهما فى الاخرى فالهاء والهمزة ليستا كذلك (أو فى الآخر نحو واذا جاءهم أمر من المؤمن وان اختلفا) أى لفظا المتجانسين (فى ترتيبها) أى ترتيب الحروف بأن يتحد النوع والعدد والهيئة لكن قدم فى أحد اللفظين بعض الحروف وأخر فى اللفظ الآخر (سمى) هذا النوع (تجنيس القلب نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه ويسمى قلب كل) لانعكاس ترتيب الحروف كلها (ونحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض) اذلم يقع الانعكاس الا بين بعض حروف الكلمة (واذا وقع أحدهما) أى أحد اللفظين المتجانسين تجانس القلب (فى أول البيت و) اللفظ (الآخر فى آخره يسمى) تجنيس القلب حينئذ (مقلوبا مجنحا) لأن اللفظين بمنزلة جناحين للبيت كقوله

لاح أنوار الهدى فى
كفه فى كل حال

(واذا ولى أحد المتجانسين) أى تجانس كان ولذا ذكره بالاسم الظاهر المتجانس (الآخر يسمى) الجناس (مزدوجا ومكررا ومردد انحو وجئتك من سبا بنبا يقين) هذا من التجنيس اللاحق وأمثلة الأقسام الاخر ظاهرة مما سبق (ويلحق بالجناس شيآن أحدهما أن يجمع اللفظين الاشتقاق) وهو توافق الكلمتين فى الحروف الاصول مع الاتفاق فى أصل المعنى (نحو فاقم وجهك للدين القيم) فانهما مشتقان

افترق الموضعان لما علمت فالاولى لهذا البحث أن يمثل بنحو قوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان الدال والهاء متباعدتان مخرجا اذ الاولى من اللسان مع أصول الاسنان والثانية من الحلق اهـ (قوله أن يكونا بحيث تدغم احداهما فى الاخرى) أى والفاء والميم لا يدغمان وقوله فالهاء والهمزة علة لجواب الشرط المحذوف تقديره فلا يصح لان الهاء الخ وقوله ليستا كذلك أى لا تدغم احداهما فى الاخرى مع أنه مثل بهما للمتقاربين (قوله نحو واذا جاءهم أمر من الامن) فان الراء والنون متباعدان مخرجا لان الراء من شد اللسان على الحنك الباطنى على وجه التكرار والنون من شده على ما يقرب الاسنان العليا قال سم وفى هذا نظر لان النون والراء من حروف الذلاقة اهـ سيكى أى وحروف الذلاقة التى يجمعها قولك مر بنفل تخرج من طرف اللسان فالراء والنون يخرجان منه ولذا اختار الفراء والجرمى أن مخرجهما واحد وقد يجاب عنه بانه لما كانت الراء من صفاتها التفخيم والنون من صفاتها الترقيق نزلا لتباعدهما فى الصفة منزلة المتباعدين (قوله وأخر) أى ذلك البعض (قوله تجنيس القلب) لوقوع القلب أى عكس بعض الحروف فى أحد اللفظين بالنظر للآخر (قوله حسامه فتح الخ) هذا مأخوذ من قول الاحنف

حسامك فيه للاحباب فتح * ورمحك فيه للاعداء حتف

اهـ مطول والحسام بضم الحاء السيف القاطع أى سيفه نصر لاتباعه وموت لاعدائه (قوله لانعكاس ترتيب الحروف كلها) فيه نظر لان التاء وقعت فى اللفظين فى مكانها وهو الوسط اهـ ع ق قال الاحسن ما قاله فى المطول من أنه ان وقع الحرف الاخير من الكلمة الاولى أولا من الثانية والذى قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمى قلب الكل والا سمى قلب البعض اهـ (قوله اللهم استر عوراتنا) جمع عورة وهى الفعلة القبيحة اهـ أطول وقوله وآمن روعاتنا بفتح الراء جمع روعة الخوف أى آمنا مما نخاف (قوله بعض حروف الكلمة) وهو الراء والعين وما عداهما فهو فى محله (قوله حينئذ) اى حين اذ وقع أحدهما فى أول البيت والآخر فى آخره (قوله بمنزلة جناحين) أى للطائر وقوله للبيت متعلق باللفظين (قوله لاح أنوار الهدى الخ) الشاهد فى لاح وحال وهو رمل مجزو ووزنه فاعلاتن (قوله واذا ولى أحد المتجانسين) أى أحد اللفظين المتجانسين بأن لم يكن بينهما فاصل (قوله أى تجانس كان) أى كان تاما أو ناقصا أولاحقا أو مضارعا أو مقلوبا (قوله ولذا) أى لاجل أن المراد أى تجانس لا تجانس القلب فقط ذكره باسمه الظاهر مع أن المقام للاضمار لو كان المراد تجانس القلب (قوله من سبا) اسم رجل أو بلد والشاهد فى سبا ونبا والباء فى نبا لا دخل لها فى ذلك (قوله وأمثلة الاقسام الاخر ظاهرة مما سبق) فمثال التام أن يقال تقوم الساعة فى ساعة ونحو قولهم من طلب شيأ وجد وجد ومثال المحرف أن يقال هذه جبة وجنة من البرد البرد ومثال الناقص قولهم جدى جهدى ومثال المقلوب أن يقال حسامه للاولياء وللاعداء فتح وحتف (قوله ويلحق بالجناس) أى فى التحسين فهذان الشيئان ليسا من الجناس ولكنهما ملحقان به فى كونهما مما يحسن به الكلام كحسن الجناس (قوله أحدهما الخ) حاصله ان هذا الاحد هو الاشتقاق الصغير وان الثانى أمران الاشتقاق الكبير وغيره والغير ليس هو الصغير بل توافق آخر كما بين الارض وأرضيتم قال ع ق وهذا النوع سهل التناول كأن يقال قام قائم وقعد قاعد وقال قائل ونحو ذلك اهـ (قوله أن يجمع اللفظين الاشتقاق) بأن يكون اللفظان مشتقين من أصل واحد قال سم لعله أراد الصغير ولذا قيد فى المطول الحروف الاصول بكونها مرتبة وأراد بالشئ الثانى ما يعم الكبير ولا ينافى ذلك قوله الآتى وقد توهم الخ لجواز أن يريد توهم أنه الكبير فقط فليتأمل اهـ (قوله الاشتقاق) أى الصغير اذ الاشتقاق اذا أطلق لا ينصرف الا اليه وقوله فى الحروف الاصول أى على وجه الترتيب فلا بد من هذا القيد وقوله فى الحروف الاصول خرج به الاشتقاق الاكبر كالثلب والثلم وقولنا على وجه الترتيب خرج به الاشتقاق الكبير كالجذب والجبذ والمرق والرقم وقوله مع الاتفاق فى أصل المعنى يخرج به الجناس لان المعنى فيه مختلف (قوله نحو فاقم وجهك للدين القيم) أصل أقم أقوم والقيم صفة مشبهة وأصله قيوم على وزن فيعل قال فى الاطول والقيم المستقيم المعتدل لا افراط فيه

ولا تفريط أو القيم بمصالح العباد أو على الأديان السابقة بالشهادة بصحتها اهـ (قوله من قام) أي من مصدره وهو القيام (قوله أن يجمعهما المشابهة الخ) لو قال أن يجمعهما ما شابه الاشتقاق لكان أخصر وأظهر قال ع ق والمراد بالمشابهة الأمر المشابه فهي مصدر بمعنى اسم الفاعل بدليل تفسيرها بقوله وهي الخ اهـ وتحت المشابهة قسمان الاشتقاق الكبير وغيره (قوله فلفظة ما الخ) ان قلت في هذا التفريع نظر لأن هذا المذكور لا يتفرع على هذا التفسير وهو قوله أي اتفاق بل الذي يتفرع عليه أنها موصوفة فقط قلت وجه التفريع أنه لما علم أن ما معناها اتفاق صح كل من الموصولية والموصوفية لأنهما يؤديان ذلك المعنى فتأمله بلطف اهـ سم (قوله وزعم بعضهم أنها مصدرية) وعليه فالمشابهة على حقيقتها (قوله أي أشباه اللفظين) مصدر مضاف للفاعل أي مشابهة الخ (قوله لفظا ومعنى) أي من جهة اللفظ والمعنى وقوله أما لفظا أي أما بيان الغلط من حيث اللفظ (قوله جعل الضمير) أي المستتر وقوله للفظين أي لأنه جعل اللفظين فاعلا وهما مثنى فقد رجع الضمير المفرد للمثنى وهو لا يصح وقوله إلا بتأويل بأن يؤول بالمذكور وقوله بعيد أي بالنسبة لغيره أي والتأويل لا يرتكب إلا عند الاحتياج إليه فلذا قال فلا يصح أي التأويل عند الاستغناء عنه (قوله فلأن اللفظين لا يشبهان الاشتقاق) إذ الاشتقاق معناه التوافق فيما سبق نعم ان قدر مضاف صح أي أشباه توافق اللفظين قال سم ولعل التأويل هنا لما كان أبعد منه في الوجه الأول لم يتعرض له الشارح هنا اهـ (قوله بأن يكون الخ) فيه أن هذا الضابط لشبه الاشتقاق غير مانع من دخول الغير لشموله للجناس التام لأن في كل من اللفظين فيه جميع ما في الآخر وبعض أقسام الناقص كالمطرف نحو جدي جهدي وكالمذيل نحو الجوى والجوانح وأي فرق بين هذا المثال ومثال قال اني لعملكم من القالين وكالمضارع نحو طامس ودامس وغير ذلك فكيف يكون ملحقا ثم رأيت ع ق قال وذلك الشيء الذي يشبه الاشتقاق هو توافق اللفظين في جل الحروف أو في كلها على وجه يتبادر منه أنهما يرجعان إلى أصل واحد كما في الاشتقاق وليسا في الحقيقة كذلك لأن أصلهما في نفس الأمر مختلف وذلك نحو قال اني لعملكم من القالين فقال مع القالين في أحدهما من الحروف جل ما في الآخر ويتبادر لكون الأول فعلا مشتقا من المصدر والثاني وصفا أنهما من أصل واحد وليس كذلك لأن الأول من القول والثاني من القلى فبينهما ما يشبه الاشتقاق على الوجه المذكور فكان ما بينهما ملحقا بالجناس وإنما قلنا على وجه يتبادر منه أنهما يرجعان إلى أصل واحد كما في الاشتقاق لئلا يدخل في هذا القسم نحو عواص وعواصم والجوى والجوانح فإن في كل من لفظيهما جل ما في الآخر من الحروف وكذا نحو الحتف والفتح فإن في كل منهما مجموع ما في الآخر وليس من الملحق في شيء لعدم كون اللفظين فيما ذكر على الوجه المذكور اهـ بحروفه (قوله جميع ما يكون في الآخر من الحروف) أي الأصول كقال وقالين وقوله أو أكثرها كالأرض وأرضيتم لأن الهمزة في الأرض أصلية وفي أرضيتم للاستفهام فليست أصلية (قوله لكن لا يرجعان إلى أصل واحد) أي ولكن يتوهم في بادئ الرأي أنهما يرجعان إلى أصل واحد فبذلك خرج الجناس بجميع أنواعه لأنه لا يتأتى فيه هذا التوهم كما بيناه سابقا (قوله كما في الاشتقاق) راجع للنفي (قوله من القالين) أي المبغضين (قوله من القلى) بفتح القاف وسكون اللام لأن مصدر الفعل الثلاثي المعدى فعل كما قال في الخلاصة

فعل قياس مصدر المعدى * من ذي ثلاثة كرد ردا

وسمع بكسر القاف وفتح اللام (قوله هو الاشتقاق الكبير) أي فقط مع أن المراد به ما يشمله وغيره (قوله أيضا) أي كالغلط في ما المصدرية (قوله مثل القمر والرقم والمرق) فهذه الثلاثة بينها اشتقاق كبير ولعل الرقم والمرق مأخوذان من القمر بتقديم وتأخير (قوله وقد مثلوا) الواو للحال وقوله في هذا المقام أي شبه الاشتقاق (قوله اثاقلتم) أصله تثاقلتم أي ملتم إلى متاع الأرض قلبت التاء ثاء ثم أدغم وأتى بهمزة الوصل ومحل الاستشهاد الأرض وأرضيتم (قوله ليس كذلك) أي ليس بينهما اشتقاق كبير لوجهين الأول وجود الترتيب فيه والاشتقاق الكبير يشترط فيه عدم الترتيب الثاني أن الألف في الأرض أصلية بخلافها في أرضيتم كما بيناه فالتقييد بالكبير بناء على هذا المثال الذي مثلوا به فيتعين أن المراد به ما هو

من قام يقوم (والثاني أن يجمعهما) أي اللفظين (المشابهة وهي ما يشبه) أي اتفاق يشبه (الاشتقاق) وليس باشتقاق فلفظة ما موصولة أو موصوفة وزعم بعضهم أنها مصدرية أي أشباه اللفظين الاشتقاق وهو غلط لفظا ومعنى أما لفظا فلأنه جعل الضمير المفرد إلى اللفظين وهو لا يصح إلا بتأويل في يشبه بعيد فلا يصح الاستغناء عنه وأما معنى فلأن اللفظين لا يشبهان الاشتقاق بل توافقهما قد يشبه الاشتقاق بأن يكون في كل منهما جميع ما يكون في الآخر من الحروف أو أكثرها لكن لا يرجعان إلى أصل واحد كما في الاشتقاق (نحو قال اني لعملكم من القالين) فالأول من القول والثاني من القلى وقد توهم أن المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير وهذا أيضا غلط لأن الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الأصول دون الترتيب مثل القمر والرقم والمرق وقد مثلوا في هذا المقام بقوله تعالى اثاقلتم إلى الأرض أرضيتم بالحياة الدنيا ولا يخفى أن الأرض مع أرضيتم ليس كذلك (ومنه) أي من اللفظي

اعم

أعم (قوله ردالعجز) هو فى المشهور هنا كعضد وهو فى اللفظ على خمس لغات كفلس وقفل وعلم وكتف اه أطول أى ارجاع العجز للصدر بأن ينطق به كما نطق بالصدر (قوله وهو فى النثر) قال فى الاطول ظاهر كلام المفتاح اختصاص ردالعجز على الصدر بالشعر فرده المصنف بقوله وهو فى النثر ولاشتماله على الرد صاراً هم فقدم (قوله أى المتفقين فى اللفظ والمعنى) أى ولا يستغنى باحدهما عن الآخر (قوله أى المتشابهين فى اللفظ دون المعنى) فيه تصريح باشتراط اختلاف المعنى فى الجناس اه سم (قوله أو الملحقين بهما) تحته قسمان كما أشار له الشارح بقوله يعنى الخ (قوله وقد عرفت معناها) أى فى بحث الارصاد وهو أنها فى الاصل اسم لعظم الظهر ثم استعيرت للحلى المصوغ على هيئته ثم أطلقت على كل قطعة من قطع الكلام الموقوفة على حرف واحد لحسنها ولطافتها والتحقيق أنها لا يشترط فيها أن تكون مصاحبة لأخرى كما سيأتى فى السجع نقلا عن ع ق فصح التمثيل بقوله وتخشى الناس الخ وبقوله سائل اللئيم الخ لان كلا منهما ليس معه أخرى (قوله فتكون الاقسام أربعة) لان اللفظين الواقع أحدهما فى أول الفقرة والآخر فى آخرها اما مكرران أو متجانسان أو ملحقان بالمتجانسين اشتقاقا أو شبه اشتقاق فهذه أربعة (قوله والله أحق أن تخشاه) ولا يضر فى كونه فى آخرها اتصال الضمير به لانه لكونه مفعوله كأنه من تتمته. اه سم (قوله سائل اللئيم) الهمزة فيه أصلية أى طالب المعروف من الرجل الموصوف باللآمة والرذالة وقوله ودمعه سائل الهمزة فيه ليست أصلية اذ أصله الياء فقلبت همزة كما فى بائع والاول من السؤال والثانى من السيلان قال فى الاطول وضمير دمعه الى السائل فى المشهور ويحتمل الرجوع الى اللئيم وهو أبلغ فى ذم اللئيم حيث لا يطيق السؤال اه (قوله استغفروا الخ) فبين استغفروا وغفارا شبه التجانس بالاشتقاق لان مادتهما المغفرة قال فى عروس الافراح وانما جعل استغفروا فى أول الفقرة وان كان أولها فقلت لان المراد الفقرة فى كلام نوح عليه السلام المحكى لا فى الحكاية اه أى لان لفظ قلت لحكايتها (قوله فى الملحقين) أى بالجناس وقوله اشتقاقا تمييز (قوله فى الملحقين بشبه الاشتقاق) أى فى الملحقين بالجناس بسبب شبه الخ اه سم فصلة الملحقين محذوفة وباء بشبه سببية (قوله حاصلة من ضرب أربعة) وهى كون اللفظين مكررين أو متجانسين أو ملحقين اشتقاقا أو شبه اشتقاق وقوله فى أربعة وهى كون اللفظ الآخر فى صدر المصراع الاول أو حشوه أو آخره أو صدر المصراع الثانى اه سم (قوله ثلاثة عشر) أربعة فى المكررين وأربعة فى المتجانسين وأربعة فى الملحقين اشتقاقا وواحد فى الملحقين شبه اشتقاق (قوله وأهمل ثلاثة) أى من أمثلة شبه الاشتقاق قال فى المطول وأهملها اما لعدم ظفره بامثلتها واما اكتفاء بامثلة الاشتقاق اه قال العصام فى أطوله كذا ذكره الشارح المحقق وفيه بعد أما عدم الظفر فلانه جعل من الامثلة قول الحريرى فشغوف بآيات المثانى وهو متصل به قوله ومضطلع بتلخيص المعانى ومطلع الى تخليص عانى فيبعد غاية البعد أن يقال لم يظفر بهذا المثال لشبه الاشتقاق وأما الاكتفاء بامثلة قسم عن أمثلة قسم آخر فبعيد فالوجه أن يقال جعل الملحقين بالمتجانسين قسما واحدا فاكتفى بايراد أربعة أمثلة لكل قسم الا أنه زاد مثالا واحدا فى قسم اه باختصار (قوله كقوله) أى قول الاقيس الشاعر واسمه المغيرة بن عبد الله ينتهى نسبه لمضر بن نزار ولقب بالاقيس لحمرة وجهه وكان يغضب من ذلك اللقب وكان شريبا للخمر منهمكا به لا يدخل فى يده شئ الا أنفقه فيه وكان له ابن موسر فكان يسأله فيعطيه حتى كثر ذلك فمنعه وقال له الى كم أعطيك مالى وأنت لا تنفك عن شرب الخمر والله لا أعطيك شيأ أبدا فتركه حتى اجتمع قومه فى ناديهم وهو فيهم ثم جاء فوقف عليهم فشكاه اليهم وذمه فوثب اليه ابن عمه فلطمه فقال له. اه من معاهد التنصيص باختصار وهذا شروع فى أمثلة المكررين (قوله سريع الخ) أى هذا المذموم سريع الى الشر فى لطم وجه ابن العم وليس بسريع الى العمل بما يدعى اليه من الندى أى الكرم اه ع ق (قوله يلطم) بكسر الطاء فهو من باب ضرب كذا فى المصباح (قوله وقوله) أى قول صمة بن عبد الله القشيرى اه مطول والصمة بكسر الصاد الرجل الشجاع والذكر من الحيات سمى به هذا الشاعر (قوله تمتع) خطاب لصاحب يدل عليه السابق اه أطول والبيت السابق قوله

أقول لصاحبى والعيس تهوى * بنا بين المنيفة فالضمار

(ردالعجز على الصدر وهو فى النثر أن يجعل أحد اللفظين المكررين) أى المتفقين فى اللفظ والمعنى (أو المتجانسين) أى المتشابهين فى اللفظ دون المعنى (أو الملحقين بهما) أى بالمتجانسين يعنى اللذين يجمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق (فى أول الفقرة) وقد عرفت معناها (و) اللفظ (الآخر فى آخرها) أى آخر الفقرة فتكون الاقسام أربعة (نحو وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه) فى المكررين (ونحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل) فى المتجانسين (ونحو استغفروا ربكم انه كان غفارا) فى الملحقين اشتقاقا (ونحو قال انى لعملكم من القالين) فى الملحقين بشبه الاشتقاق (و) هو (فى النظم أن يكون أحدهما) أى أحد اللفظين المكررين أو المتجانسين أو الملحقين بهما اشتقاقا أو شبه اشتقاق (فى آخر البيت و) اللفظ (الآخر فى صدر المصراع الاول أو حشوه أو آخره أو صدر المصراع الثانى) فتصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب أربعة فى أربعة والمصنف أورد ثلاثة عشر مثالا وأهمل ثلاثة (كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه * وليس الى داعى الندا بسريع) فيما يكون المكرر الآخر فى صدر المصراع الاول (وقوله تمتع من شميم عرار نجد

وقوله من شميم مصدر كالشم قال سم وأكثر مايجيء فعيل في الاصوات كالصهيل والهدير وقوله نجد النجد ماارتفع من الارض والتهامة ماانخفض منها (قوله من عرار) قال في المطول وموضع من عرار رفع على أنه اسم ما ومن زائدة اه وفيه نظر لان ما اذا فصل بينها وبين اسمها أو تقدم خبرها بطل عملها اه سم (قوله وهي) أي العرار وقوله وردة أي تطلع وتفرش على وجه الارض لا ساق لها (قوله نعدمه) من باب علم (قوله وقوله) أي قول أبي تمام اه مطول (قوله ومن كان بالبيض) جمع بيضاء قال ع ق وهذه القضية شرطية اتفاقية لان الولوع بالكواعب يتوهم عمومه لطبيعة الانسانية فبين أنه اتفق له خلاف ذلك وان من كان مولعا بالكواعب فهو بخلافه وانه مولع بالسيوف واستعمالها في محلها بالحروب اه (قوله وهي الجارية) أي الانثى وقوله حين يبدو أي يظهر وقوله للنهود أي الارتفاع (قوله فمازلت بالبيض) جمع أبيض وهذا دليل جواب الشرط المحذوف أي فلا ألتفت اليه لاني مازلت الخ (قوله وقوله) أي في ذي الرمة (قوله معرّج) اسم مفعول بمعنى المصدر أي تعريج بمعنى اقامة قال في المطول والتعريج على الشئ الاقامة عليه اه (قوله ألما الخ) من الالمام وهو النزول قال ع ق والمعنى اني أطلب منكما أيها الخليلان أن تساعداني في الالمام بالدار التي ارتحل عنها أهلها فصار القيلولة فيها والنزول فيها موحشة وأنا لو وجدت أهلها فيها ما كان مقيلها موحشا اه (قوله بها أهلها) هذه الجملة في موضع المفعول الثاني لوجد ويصح نصب أهلها بدلا من الهاء في وجدتها وبها هو المفعول الثاني (قوله ما كان الخ) جواب لو وقوله وحشا أي موحشا خبر كان وقوله مقيلها أي موضع قيلولتها اسم كان (قوله صفة مؤكدة) أي ان لوحظ جعل قليلا صفة لمعرّج بعد تقييده بالاضافة لساعة وقوله مقيدة أي مخصصة أي ان لوحظ جعله صفة لمعرّج قبل تقييده بالاضافة لانه حينئذ يصدق بالقليل والكثير (قوله من اضافة التعريج الى الساعة) والاضافة على هذا لامية بخلافها على الثاني فانها بمعنى في لانها من اضافة الشئ الى ظرفه (قوله قليلها) ولا تضر الهاء في كونه في العجز لان الضمير المتصل حكمه حكم ما اتصل به (قوله والضمير للساعة) قال العصام في أطوله وضمير قليلها الى الساعة بتقدير مضاف أي قليل تعريج ساعة كما ذكره الشارح والاقرب أن يكون للتعريج بتأويل الاقامة اه (قوله فيما يكون المكرر الآخر) وهو قليلا (قوله وقوله) أي قول القاضي الارجاني اه مطول وهذا شروع في أمثلة المتجانسين (قوله أي اتركاني) اشارة الى أن دعاني تثنية دع من ودع يدع اه عبد الحكيم (قوله سفاها) جعله الفنري تمييزا ويفهم من حفيد الشارح أنه مفعول له وعبارة الفنري قوله هو الخفة وقلة العقل هذا على تقدير أن يكون سفاها بفتح السين المهملة فيكون نصبا على التمييز وقد يروى بكسر الشين المعجمة بمعنى المشافهة نصبا على المصدر أي ملامة مشافهة أو على الحال اه سم وقوله أنه مفعول له فالمعنى اتركاني من لومكما الواقع منكما لاجل سفهكما أي خفة عقلكما فاني لا ألتفت اليه لان داعي الشوق الخ (قوله فداعي الشوق) هو جمال المحبوب وقوله قبلكما دعاني أي فاجبته فلا أجيبكما بعده (قوله وقوله) أي قول الثعالبي اه مطول (قوله واذا البلابل) الشاهد في هذا مع الاخير وأما المتوسط فلا شاهد فيه عند المصنف كما سيأتي بيانه (قوله بلبل) بضم البائين (قوله وهو طائر) أي حسن الصوت (قوله أفصحت) أي نطقت ألسنتها انطلاقا خاليا من اللكنة قال عبد الحكيم يقال أفصح الاعجمي اذا انطلق لسانه وخلصت لغته عن اللكنة وحادث ولم يلحن والمراد باللغات النغمات وهي جعل كل كلمة نغمة اه (قوله فانف البلابل) أي أبعد الاحزان وقوله باحتساء الخ من الحسو وهو الشرب أي بالشرب من كاسات الخمر قال ع ق والمعنى أنه يأمر بشرب آنية الخمر لدفع الاحزان التي حركها صوت ذلك الطائر لان الصوت الحسن مما يحرك الاشواق اه (قوله بلبال) بفتح البائين قاله حفيد (قوله بلبلة بالضم) أي ضم البائين (قوله أعني البلابل الاول) اشارة الى أن المقصود بالتمثيل البلابل الثالث بالنسبة الى الاول وأما بالنسبة الى الثاني فقال في المطول فهو من هذا الباب على مذهب السكاكي دون المصنف اه أي لان السكاكي اعتبر قسما آخر وهو أن يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني ورأى المصنف تركه أولى

فما بعد العشية من عرار) فيما يكون المكرر الآخر في حشو المصراع الاول ومعنى البيت استمتع بشم عرار نجد وهي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة فانا نعدمه اذا أمسينا لخروجنا من أرض نجد ومنابته (وقوله ومن كان بالبيض الكواعب) جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود (مغرما* مولعا (فما زلت بالبيض القواضب) أي السيوف القواطع (مغرما) فيما يكون المكرر الآخر في آخر المصراع الاول (وقوله وان لم يكن الا معرّج ساعة*) هو خبر كان واسمه ضمير يعود الى الالمام المدلول عليه في البيت السابق وهو ألما على الدار التي لو وجدتها* بها أهلها ما كان وحشا مقيلها (قليلا) صفة مؤكدة لفهم القلة من اضافة التعريج الى الساعة أو صفة مقيدة أي الا تعريجا قليلا في ساعة (فاني نافع لي قليلها) مرفوع فاعل نافع والضمير للساعة والمعنى قليل التعريج في الساعة ينفعني ويشفي غليل وجدي وهذا فيما يكون المكرر الآخر في صدر المصراع الثاني (وقوله دعاني) أي اتركاني (من ملامكما سفاها*) أي ملامكما وقلة عقل (فداعي الشوق قبلكما دعاني) من الدعاء وهذا فيما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الاول (وقوله واذا البلابل) جمع بلبل هو طائر معروف (أفصحت بلغاتها* فانف البلابل) جمع بلبال وهو الحزن (باحتساء بلابل) جمع بلبلة بالضم وهو ابريق فيه الخمر وهذا فيما يكون المتجانس الآخر أعني البلابل الاول في حشو المصراع الاول

أولى اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني أصلا بخلاف المصراع الاول اه من سم ويس (قوله لان صدره الخ) جواب عما يقال انه في صدره (قوله وقوله) أي قول الحريري في المقامة الثامنة والار بعين وهي البصرية وقبل هذا البيت

بها ماشئت من دين ودنيا * واخوان تغالوا في المعاني

والضمير في بها راجع للبصرة وهذه الابيات في مدحها (قوله فشغوف) بالغين بعد الشين قال ع ق البيت في نفسه يحتمل معنيين أحدهما أن يكون الموصوف واحدا أي هذا مشغوف بآيات القرآن ومفتون مع ذلك لرقة قلبه برنة المزامير وأن يكون اثنين أي فهنالك مشغوف بالآيات يهتدي بها ويتذكر وآخر مفتون بنغمات المزامير غفلة منه عن الدار الآخرة ومقام انشاد البيت يعين أحدهما وقد تعين الثاني به لان البيتين للحريري ومقامها يقتضي المعنى الثاني ولم يجعل المثاني في الموضعين من الملحق اشتقاقا مع اشتراكهما في أصل المادة لان الوصفية تنوسيت فيهما اه (قوله أي القرآن) تفسير للمثاني وانما قيل فيه مثان لان القصص والوعد والوعيد تثنى فيه وتطلق المثاني أيضا على الفاتحة وعلى ما كان أقل من مائتين من الآيات (قوله أي بنغمات) أي أصوات تفسير لرنات وقوله أوتار المزامير تفسير للمثاني (قوله التي يضم الخ) أي يضم بعضها الى بعض وفي هذا اشارة الى التسمية (قوله وقوله) أي القاضي الارجاني والارجان من بلاد فارس اه أطول (قوله أملتهم الخ) من السريع وعروضه مطوية مكسوفة وضربه موقوف أي رجوتهم وقوله ثم تأملتهم أي تفكرت في أحوالهم هل هم ممن يرجى خيره أولا وقوله فلاح لي أي بعد التأمل قال في الاطول وقد أفاد باستعمال الفاء أنه ظهر بأدنى تأمل اه وقوله أن ليس فيهم فلاح بسكون الحاء قال الفنري ومن هذه القصيدة قوله

يا قوم قد طال مقامي بكم * من غير نفع الرواح الرواح

(قوله وقوله) أي قول البحتري اه مطول وهو من المتقارب وفي المعاهد البيت نسبه للبحتري غالب شراح التلخيص وليس الامر كذلك وانما هو للسري الرفاء الموصلي وقد سرق معناه من بيت البحتري فلذا سبق الوهم في نسبته اليه وبيت البحتري لفظه

بلونا ضرائب من قد نرى * فما ان رأينا الفتح ضريبا

وهو من قصيدة من المتقارب يمدح بها الفتح بن خاقان وبيت السري الرفاء من قصيدة يمدح بها أبا الفوارس سلامة بن عهد اه بتصرف وهذا شروع في أمثلة الملحقين اشتقاقا (قوله وطبع عليها) تفسير (قوله أبدعتها) قال ع ق فان قيل كونها طبائع وكونه أبدعها متنافيان اذ لا معنى لاحداث الطبائع وانما يتعلق الانشاء بالطبيعيات لا الطبيعيات قلنا المراد أنك أنشأت آثارها الدالة على أنك طبعت عليها من الاعطاء الانفع والبذل لكل نفيس أعظم بدليل قوله في السماح اه (قوله في السماح) أي في الكرم والعطاء (قوله وأصله المثل الخ) أي فهو في الاصل مثل مقيد ثم استعمل في مطلق مثل (قوله المثل في ضرب القداح) في بمعنى من وضرب بمعنى خلط والقداح السهام جمع قدح بكسر القاف وسكون الدال وهو سهم القمار واضافة الضرب من اضافة الصفة للموصوف أي المثل من القداح المضروبة أي المخلوطة فكل واحد منها يقال له ضريب لانه يضرب به في جملتها وهو مثلها في عدم التمييز في المضاربة (قوله فيما يكون الملحق الخ) لا يقال الضرائب والضريب من قبيل المتجانسين لان معنى الضرائب الطبائع والضريب المثيل وكلما اختلف معنى اللفظين كان من قبيل المتجانسين لانا نقول الاختلاف في المصدوقية لا ينافي الاتفاق في أصل الاشتقاق الذي يقتضي الاتحاد في مفهوم المشتق منه الذي هو المعتبر في المشتقات كما تقدم وجنس الضرب متحد فيهما ولو كان في الضرائب بمعنى الالزام بعد الايجاد الذي قد يحدث عادة عن الضرب كضرب الطابع على الدرهم وفي الثاني بمعنى التحريك الذي هو هنا أخص من مطلق التحريك الصادق على الضرب فافهم اه ع ق (قوله وقوله) أي امرئ القيس اه مطول (قوله يخزن) في المختار بابه نصر وقال في المصباح خزنت الشئ خزنا من باب قتل جعلته في المخزن وخزنت السر كتمته وخزن اللحم من باب تعب تغيرت ريحه مقلوب من خنز اه (قوله مما لا ضرر له فيه) أي وانما ضرره على

لان صدره هو قوله واذا (وقوله فشغوف بآيات المثاني *) أي القرآن (ومفتون برنات المثاني) أي بنغمات أوتار المزامير التي يضم طاق منها الى طاق هذا فيما يكون المتجانس الآخر في آخر المصراع الاول (وقوله أملتهم ثم تأملتهم * فلاح) أي ظهر (لي أن ليس فيهم فلاح) أي فوز ونجاة هذا فيما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الثاني (وقوله ضرائب) جمع ضريبة وهي الطبيعة التي ضربت للرجل وطبع عليها (أبدعتها في السماح * فلسنا نرى لك فيها ضريبا) أي مثلا وأصله المثل في ضرب القداح هذا فيما يكون الملحق الآخر بالمتجانسين اشتقاقا في صدر المصراع الاول (وقوله اذا المرء لم يخزن عليه لسانه * فليس على شئ سواه بخزان) أي اذا لم يحفظ المرء لسانه على نفسه مما يعود ضرره اليه فلا يحفظ على غيره مما لا ضرر له فيه وهذا مما يكون الملحق الآخر اشتقاقا في حشو المصراع الاول

(وقوله لواختصرتم من الاحسان زرتكم * والعذب) من الماء (يهجر للافراط في الخصر) أي البرودة يعني أن بعدي عنكم لكثرة انعامكم علي وقد توهم بعضهم أن هذا المثال مكرر حيث كان اللفظ الآخر في حشو المصراع الاول كما في البيت الذي قبله ولم يعرف أن اللفظين في البيت السابق مما يجمعهما الاشتقاق وفي هذا البيت مما يجمعهما شبه الاشتقاق والمصنف لم يذكر من هذا القسم الا هذا المثال وأهمل الثلاثة الباقية وقد أوردتها في الشرح (وقوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائري * أطنين أجنحة الذباب يضير) وهذا فيما يكون الملحق الآخر اشتقاقا وهو ضائري في آخر المصراع الاول (وقوله وقد كانت البيض القواضب في الوغى *) أي السيوف القواطع في الحرب (بواتر) أي قواطع لحسن استعماله اياها (فهي الآن من بعده بتر) جمع أبتر اذ لم يبق بعده من يستعملها استعماله وهذا مما يكون الملحق الآخر اشتقاقا في صدر المصراع الثاني (ومنه) أي من اللفظي (السجع قيل وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد) في الآخر (وهو معنى قول السكاكي هو) أي السجع (في النثر كالقافية في الشعر) يعني أن هذا مقصود كلام

غيره (قوله وقوله) أي قول أبي العلاء المعري من البسيط (قوله لواختصرتم) كان الظاهر أن يؤخر هذا بعد المثالين المذكورين بعده لانهما بقية الامثلة الاربعة للاشتقاق ومن التقديم توهم البعض ما ذكره أي لو تركتم كثرة الاحسان ولم تبالغوا فيه بل أتيتم بما يعتدل منه زرتكم ولكن أكثرتم من الاحسان فهجرتكم لتلك الكثرة لخروجها عن الاعتدال وقوله والعذب الخ أي ولا غرابة في هجران ما يستحسن لخروجه عن حد الاعتدال لان الماء العذب الذي هو مطلوب في أصله قد يهجر للافراط في الخصر أي لتجاوزه الحد في الصفة المستحسنة منه وهي خصره بفتح الخاء والصاد أي برودته اه ع ق (قوله في الخصر) في المختار بابه طرب قال سم في الصحاح الخصر بالتحريك البرد ومثله في القاموس ثم قال وكتف البارد اه (قوله لكثرة انعامكم علي) أي وعجزي عن شكره فاستحيت من الاتيان اليكم بلا قيام بحق الشكر فالبيت مدح خلافا لمن قال انه ذم بدليل قوله يهجر (قوله حيث كان اللفظ الآخر) وهو اختصرتم وقوله في حشو المصراع الاول أي لسبق لو عليه (قوله وفي هذا البيت مما يجمعهما شبه الاشتقاق) لانه يتبادر كونهما من مادة واحدة وليس كذلك فان الاول وهو الواقع في الحشو مأخوذ من مادة الاختصار الذي هو ترك الاكثار والثاني مأخوذ من خصر أي برد لا يقال لا مادة للخصر لانه نفسها اذ هو مصدر فليس هنا شبه اشتقاق اذ لم يؤخذ من شئ حتى يتبادر كونهما من أصل واحد لانا نقول يكفي فيه رعاية كونه مأخوذا من الفعل على قول اذ التبادر يكفي فيه التوهم وهذا بناء على أن له فعلا أفاده ع ق (قوله وقد أوردتها في الشرح) قال في المطول وأما الامثلة الثلاثة التي أهملها المصنف فمثال ما يقع أحد الملحقين اللذين يجمعهما شبه الاشتقاق في آخر البيت والملحق الآخر في صدر المصراع الاول قول الحريري

ولاح يلحي على جري العنان الى * ملهى فسحقا له من لائح لاح

فالاول ماضي يلوح والآخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع الملحق الآخر في آخر المصراع الاول قوله

ومضطلع بتلخيص المعاني * ومطلع الى تخليص عاني

فالاول من عنى يعني والثاني من عنى يعنو ومثال ما وقع الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني قول الآخر

لعمري لقد كان الثريا مكانه * ثراء فأضحى الآن مثواه في الثرى

فالثرى واوي من الثروة والثرى يائي اه وقوله قول الحريري أي في المقامة الرابعة والعشرين من قصيدة مطلعها

نهاني الشيب عما فيه أفراحي * فكيف أجمع بين الراح والراح

وقوله قوله ومضطلع الخ أي قول الحريري في المقامة الثامنة والاربعين قال الفنري والمضطلع بالشئ القوي عليه الناهض به وتلخيص المعاني اقتصار ألفاظها وتحسين عباراتها وتخليص العاني فكاك الاسير وبعد البيت المذكور

وكم من قارئ فيها وقاري * أضر بالجفون وبالجفان

وضمير فيها يرجع الى البصرة وقارئ الاول الذي يقرأ القرآن وقاري الثاني مطعم الضيفان واضرار الاول بالجفون لكثرة قراءته بالليل واضرار الثاني بالجفان لانه أطعم ما فيها وجعلها خالية اه (قوله وقوله فدع الوعيد الخ) في المعاهد البيت من الكامل ولا أعرف قائله ونسبه صاحب الدر الفريد لعبد الله بن محمد بن أبي عيينة المهلبي اه (قوله الذباب) سمي بذلك لانه كلما يطرد يرجع فاصله ذب فآب أي طرد فرجع وقوله يضير أي يضر فكل منهما مأخوذ من الضر والمعنى اترك وعيدك لانه ينشأ منه ضرر لانه كالعدم (قوله وقوله) أي قول أبي تمام في مرثية محمد بن نهشل حين استشهد وقبله

ثوى في الثرى من كان يحيا به الورى * ويغمر صرف الدهر نائله الغمر

اه مطول وقوله ثوى في الثرى أي أقام في التراب وقوله ويغمر أي يزيل نائله الغمر أي الكثير (قوله بتر) أي مقطوعة الاستعمال اذ لم يبق الخ (قوله ومنه السجع) قال ع ق وههنا أربعة ألفاظ ينبغي استحضار مسمياتها ليزول الالتباس في كثرة دورها على الالسن السجع والفاصلة والقرينة والفقرة فالقرينة قطعة من الكلام جعلت مزاوجة لاخرى والفقرة مثلها ان شرط فيها مقارنتها الاخرى والا كانت أعم سواء كانت مع تسجيع أولا كما هو ظاهر كلامهم والفاصلة الكلمة الاخيرة من القرينة والسجع توافق الفاصلتين أو نفس الفاصلة الموافقة لاخرى اه (قوله على حرف) على بمعنى في (قوله مقصود الخ) بمعنى

انه

أن تسمية الفاصلة سجعا انما هو لوجود التوافق فيها ولولا ذلك ما سميت فعاد الحاصل الى أن العلة التى أوجبت التسمية هى المسماة فى الحقيقة وفى القصد اهـ ع ق (قوله وعلى كلام السكاكى هو) أى السجع وفى نسخة هى أى الاسجاع (قوله فى أواخر الفقر) حال من اللفظ أى حالة كون اللفظ كائنا فى أواخر الفقر (قوله ولذا ذكره) أى لكون السجع نفس اللفظ (قوله ولذا ذكره الخ) استدلال على كونه على كلام السكاكى نفس اللفظ بأمرين أحدهما ذكره بلفظ الجمع والثانى قوله انها فى النثر كالقوافى ولم يبين وجه الدلالة من الاول لوضوحه وهو أنه لو كان على كلامه بمعنى المصدر لم يجمعه اذ المصدر يصدق على القليل والكثير ولا يجوز جمعه الا اذا أريد به الانواع ولا يتأتى ارادتها هنا لانه فى مقام التعريف لا ينظر فيه اليها وفيه نظر لورود مثله على تقدير ارادة اللفظ بأن يقال كيف ذكره بلفظ الجمع فى مقام التعريف الذى لا ينظر فيه الى الافراد فينبغى أن يقال وجه الدليل انه لا يجوز جمع المصدر الا اذا أريد به الانواع ولم يدل دليل من كلام السكاكى على ارادتها وأما وجه الثانى فبينه بقوله وذلك لان القافية الخ وحاصله أنه نظر بالقوافى التى هى ألفاظ قطعا فيكون هو كذلك اهـ سم (قوله وذلك) أى وجه دلالة القول المذكور على أن السجع نفس اللفظ (قوله أو غير ذلك) كأن تكون من المحرك قبل الساكنين الى الانتهاء اهـ ع ق (قوله على تفصيل المذاهب) أى الاثنى عشر مذهبا وقد ذكرها شيخ الاسلام على الخزرجية (قوله وليست) أى القوافى عبارة الخ أى فيدل التشبيه على أن السكاكى أراد بالسجع اللفظ اهـ ع ق (قوله ومرجع المعنيين واحد) وهو التوافق المذكور فان المعنى الثانى نفس التوافق والاول الكلمة من حيث التوافق فهو المسمى فى الحقيقة اهـ سم (قوله مطرف) على صيغة المفعول من التطريف وهو الحديث من المال لان الوزن فى الفاصلة الثانية حديث وليس الوزن الذى كان فى الفاصلة الاولى اهـ أطول وقال ع ق وانما سمى مطرفا لانه خارج فى التوغل فى الحسن الى الطرف بخلاف غيره كما يأتى أو لان ما وقع به التوافق وهو الاتحاد بين الفاصلتين انما هو فى الطرف وهو الحرف الاخير دون ما يم وهو الوزن اهـ (قوله أى الفاصلتان) أى الكلمتان الاخيرتان من القرينتين كما يدل له ما يأتى اهـ سم (قوله فى الوزن) قال فى العروس ينبغى أن يكون المعتبر هنا الوزن الشعرى لا التصريفى اهـ يس والوزن الشعرى مقابلة مطلق حركة بمطلق حركة وان اختلف نوع الحركة كمقابلة ضمة بفتحة والوزن التصريفى مقابلة حركة بنوع حركتها كمقابلة ضمة بمثلها (قوله نحو قوله تعالى ما لكم لا ترجون لله وقارا) الآية أى ما لكم لا تخافون لله عظمة اهـ فنرى والاطوار جمع طور كثوب رأى وقد خلقكم مراتب أولا عناصر ثم مركبات لتغذى الانسان ثم نطفا ثم علقا ثم مضغا ثم عظاما ولحوما ثم أنشأكم خلقا آخر اهـ أطول (قوله مختلفان وزنا) أى لان ثانى الاول متحرك والثانى ثانيه ساكن (قوله أى وان لم يختلفا فى الوزن) أى كما لم يختلفا فى التقفية لان قوله قبله ان اختلفا فى الوزن معناه مع الاتفاق فى التقفية اذ لا يشمل الاختلاف فى التقفية أيضا بقرينة تعريف السجع حيث اعتبر فيه التوافق فى الحرف الاخير وحينئذ فلا يشمل قوله ولا ما اذا اختلفا فيهما ولا ما اذا اختلفا فى الوزن فقط لانه نفاه ولا ما اذا اختلفا فى التقفية فقط لانتفائها عن السجع بمقتضى التعريف فينحصر المتوازى الذى هو من أقسام ذلك فيما ذكر فيشكل قول الشارح الآتى وقد يختلف الوزن فقط الخ أى فى المتوازى كما هو صريح عبارة المطول لان المتوازى لا يشمل ذلك كما تقرر ويجاب بان الشارح لم يقصد أن ذلك داخل فى كلام المصنف بل قصد الاستدراك عليه بأن هذه الاقسام خارجة من كلامه مع أنها من المتوازى نعم هذا الجواب لا يناسب عبارة المطول ولا يضرنا ذلك فليتأمل اهـ سم بتصرف (قوله فان كان ما فى احدى القرينتين) أى الفقرتين سميت بذلك لانها تقارن الاخرى أى جميعه بدليل قوله أو أكثره (قوله أى التوافق الخ) تفسير للتقفية (قوله فترصيع) أى فالسجع الكائن فى الفاصلتين على هذه الصورة يسمى ترصيعا تشبيها له بجعل احدى اللؤلؤتين فى العقد فى مقابلة الاخرى مثلها اهـ ع ق وانظر لم عبر فى هذا القسم بالمصدر أعنى قوله ترصيع وفى القسمين الآخرين باسم المفعول أعنى قوله مطرف ومتواز ولعله للتفنن فى التعبير تأمل (قوله يطبع الاسجاع الخ) قال ع ق شبه تزيين السجع بمصاحبته خيار الالفاظ بجعل الحلى مطبوعا بالجواهر فعبر بهذه العبارة على طريق الاستعارة بالكناية اهـ والمناسب

السكاكى ومحصوله والا فالسجع على التفسير المذكور بمعنى المصدر أعنى توافق الفاصلتين فى الحرف الاخير وعلى كلام السكاكى هو نفس اللفظ المتواطئ الآخر فى أواخر الفقر ولذا ذكره السكاكى بلفظ الجمع وقال انها فى النثر كالقوافى فى الشعر وذلك لان القافية لفظ فى آخر البيت اما الكلمة نفسها أو الحرف الاخير منها أو غير ذلك على تفصيل المذاهب وليست عبارة عن تواطؤ الكلمتين من أواخر الابيات على حرف واحد فالحاصل أن السجع قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار توافقها مع الكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى وقد تطلق على نفس توافقهما ومرجع المعنيين واحد (وهو) أى السجع ثلاثة أضرب (مطرف ان اختلفا) أى الفاصلتان (فى الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا) فان الوقار والاطوار مختلفان وزنا (والا) أى وان لم يختلفا فى الوزن (فان كان ما فى احدى القرينتين) من الالفاظ (أو) كان (أكثر) أى أكثر ما فى احدى القرينتين (مثل ما يقابله من) القرينة (الاخرى فى الوزن والتقفية) أى التوافق على حرف الاخير (فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه

ويقرع الأسماع بزواجر وعظه) بجميع ما في القرينة الثانية موافق لما يقابله من القرينة الاولى وأما لفظ فهو فلا يقابله شئ من الثانية ولو قيل بدل الاسماع الآذان كان مثالا لما يكون أكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله في الاولى (والا فتواز) أي وان لم يكن جميع ما في القرينة ولا أكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي (نحو فيها سرر مرفوعة وأكواب موضوعة) لاختلاف سرر وأكواب في الوزن والتقفية وقد يختلف الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا وقد تختلف التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت (قيل وأحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم) أي بعد أن لا تتساوى قرائنه فالاحسن (ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى أو) قرينته (الثالثة نحو قوله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه) من التصلية (ولا يحسن أن تؤتى قرينة) أي أن يؤتى بعد قرينة بقرينة أخرى (أقصر منها) قصرا (كثيرا) لان السجع قد استوفى

لكلامه أنها استعارة مصرحة تبعية والمناسب للكنية أن يكون المشبه الاسجاع تأمل واضافة جواهر لما بعده من اضافة المشبه به للمشبه وقوله ويقرع الاسماع الخ شبه الاسماع بابواب تقرع بالاصابع لتفتح فعبر بما ذكر على طريق الاستعارة بالكناية (قوله فلا يقابله الخ) جواب أما (قوله كان مثالا لما يكون الخ) اذ ليست الآذان موافقة للاسجاع في الوزن بحسب لفظها الآن وان كانت موافقة بحسب أصلها اذ أصلها أأذان بوزن أفعال لانه لا ينظر الى الاصل في مثل ذلك وليست موافقة لما في التقفية اذ آخر تلك العين وهذه النون ويجوز أن يكتفي بذلك في عدم التوافق وان كانت موافقة في الوزن بحسب الاصل اه سم (قوله فتواز) أي فهذا النوع من السجع يسمى متوازيا التوازي الفاصلتين وزنا وتقفية دون رعاية غيرهما والتسمية يكفي فيها أدنى اعتبار اه ع ق (قوله أي وان لم يكن الخ) أي بالنظر لما عدا الفاصلة اذ التوافق في الحرف الاخير منهما معتبر في مطلق السجع اه يس (قوله ولا أكثره) يراد بالاكثر ما قابل الاقل فيصدق بالمساوي كما في الآية فان النصف لم يوافق فصح التمثيل بالآية حينئذ (قوله فيها سرر مرفوعة) الآية السرر جمع سرير ومرفوعة عالية وأكواب جمع كوب وهو كوز لا عروة له موضوعة أي على حافات العيون معدة لشربهم (قوله وقد يختلف الوزن فقط الخ) هذا من جملة ما دخل تحت الا فهي صادقة بثلاث صور لان عدم الاتفاق في الوزن والتقفية صادق بالاختلاف فيهما أو في أحدهما (قوله نحو والمرسلات الخ) فالمرسلات مع العاصفات متفقتان تقفية ولم يتفقا وزنا وكل منهما نصف الفقرة كذا قيل وفيه نظر لان المعتبر من الوزن هنا الوزن الشعري كما قيل لا الوزن النحوي وعليه فهما متوافقان اذ المتحرك في مقابلة المتحرك والساكن في مقابلة الساكن وعدد الحروف المنطوق بها واحد فيهما وان كان وزن المرسلات في النحو المفعلات والعاصفات الفاعلات اه ع ق قال يس وفي المسائل السفرية لابن هشام علام انتصب عرفا الجواب ان كانت المرسلات الملائكة والعرف المعروف فعرفا اما مفعول لاجله واما منصوب على نزع الخافض وهو الباء والتقدير أقسم بالملائكة المرسلة للمعروف أو بالمعروف وان كانت المرسلات الارواح أو الملائكة وعرفا بمعنى متتابعة فانتصابها على الحال والتقدير أقسم بالارواح أو الملائكة المرسلة متتابعة اه (قوله وقد تختلف التقفية فقط) أي دون الوزن فحصل على وزن هلك وقافيتهما مختلفة فان قافية الاولى اللام وقافية الثانية الكاف وكذا يقال في ناطق وحاسد وأما بين الصامت والشامت فهما فاصلتان لا بد فيهما من التوافق في الحرف الاخير (قوله حصل الناطق والصامت) هذا آخر القرينة الاولى والباقي هو الثانية أي حصل عندنا اكتساب الناطق كالعبيد واكتساب الصامت كالدواب (قوله قيل الخ) ليس مراده التضعيف بل حكايته عن غيره (قوله ما تساوت قرائنه) نقل في المطول عن ابن الاثير كلاما يدل على أن المراد التساوي في عدد الكلمات ولا يشترط التساوي في عدد الحروف فلا حاجة لجعل المشدد كاللام في ظل بحرفين وان هذا مخالف لما سبق في الجناس من جعل المشدد في حكم المخفف اه يس قال ع ق وأحسن هذا الاحسن أقصره قرينة لصعوبة ادراكه وعزة اتفاقه ولقرب سجعه من السمع وأحسنه ما كان من لفظتين وينتهي الاقصر الى تسع كلمات وما زاد على ذلك تطويل وشرط الحسن أن لا تكون احدى القرينتين تكرارا للاخرى والا كان تطويلا كقوله طاروا واقين بظهورهم صدورهم وبأصلابهم نحورهم فان الظهور بمعنى الاصلاب والصدور بمعنى النحور اه (قوله في سدر مخضود وطلح منضود) السدر شجر النبق والمخضود الذي لا شوك له كأنه خضد أي قطع شوكه والطلح شجر الموز وله نور كثير طيب الرائحة وعن السدي شجر يشبه طلح الدنيا ولكن له ثمر أحلى من العسل والمنضود الذي نضد بالحمل من أسفله الى أعلاه فليست له ساق بارزة وفي الصحاح نضد متاعه ينضده بالكسر وضع بعضه على بعض وظل ممدود أي ممتد لا تنسخه الشمس اه فنري (قوله خذوه) قرينة وفغلوه قرينة ثانية وقوله ثم الجحيم صلوه قرينة ثالثة (قوله من التصلية) أي الاحراق بالنار (قوله أن تؤتى قرينة) في بعض النسخ بالتاء وفي بعضها بالياء أي بقرينة وفي بعضها أن تولى قرينة أخرى باللام وعلى هذه النسخة الاخيرة شرح العصام في أطوله حيث قال من الايلاء وأخرى مفعول ثان للايلاء والاول قرينة نائب عن الفاعل اه وكتب سم ونصه قوله أن تولي قرينة أخرى فالاقصر هي الوالية اه وحل الشارح بقوله

أى يؤتى بعـد قرينة الخ أنسب بنسخة تؤتى بالتاء أو الياء من نسخـة تولى (قوله أمده) أى غايته اه سم
(قوله يبقى الانسان عند سماعه الخ) لان السمع يطلب مثل الاولى أو قريبا منها واذا سمع القصـير كـثيرا
حصـل ماذكر اه سم (قوله فـيعثر) بابه نصر (قوله فيعثر دونها) ففاجأه خلاف ما يترقب وهو مما
يستقبح وذلك كما لو قيـل خاطبنى خليلى وشفانى بكلامه الذى هو كالجوهـر النفيس فاقتضيت به أحسن
تنفيس اه ع ق (قوله احترازا عن نحو قوله الخ) فان القرينة الثانية أقصر لـكن لا كثيرا قال ع ق
فان الاولى من تسع كلمات بحـروف الجر والثانية من ستة ولم يضر فيؤخـذ منه ان الزيادة بالثلث لا تضر
اه (قوله والاسجاع الخ) قال ع ق ثم أشار الى أمر يرتكب فى اكتساب حسن السجع وبين أنه مفتقر
حتى صار أصـلا فقال والاسجاع الخ أى الاصل الذى يرتكب ويفتقر لتحصيل الاسجاع ولتكثيرها هو
سكون الاعجاز بالوقف اه وهو واجب عنـد اختلاف الحركات الاعرابيـة ومستحسن عنـد اتفاقها
(قوله مبنيـة على سكون الاعجاز) أى لان المطلوب الوقف عليها اذ الغـرض أن يزاوج بينها ولا يـتم
فى كل صورة الا بالوقف واذا رأيتهـم يخرجون الـكلم عن أوضاعها للازدواج كما فى قولهـم آتيك بالغدايا
والعشايا أى بالغدوات فـاظنك بهم فى ذلك اه يس وقوله واذا رأيتهم أى رأيت البلغاء والعشايا جمع
عشية كقضية وقضايا وقوله أى بالغـدوات جـمع غـداة ولا تجمع على غـدايا وانمـا تكلموا به للازدواج
(قوله أى أواخر الخ) أشار بهـذا الى أن كلامه على حذف مضاف والفواصل تفسير للاعجاز (قوله اذ لا يتم
التواطؤ والتزاوج فى جميـع الصور الا بالوقف والسكون) وان تم فى بعض الصور بدونهـما بأن تتوافق
حـركة أواخر الفواصـل لا يقال كان يمكن اعتبار غـير السكون لان اخراج الحرف عن حركته الى السكون
أولى من اخراجـه الى حركة أخرى لاعتبار السكون فى الوقف والضرورة وغير ذلك ولانه الاصل فالرجوع
اليه أولى اه سم (قوله التواطؤ) أى التوافق والتزاوج أى التشابه (قوله ما أبعـد ما فات) لان ما فات من
الزمان ومن الحادث فيه لا يعود ابدا وقوله وما أقرب ماهو آت لانه لابد من بلوغه ولذا قال خير الثقلين عليه
الصلاة والسـلام بعثت أنا والساعـة كهاتين وأشار الى أصبعيه المباركتين السبابة والوسطى من ع ق
والاطول (قوله رعاية للادب وتعظيما) أى لا لعـدم وجوده فى نفس الامر (قوله اذ السجع فى الاصـل
هدير الحمام) أى ثم نقل لهـذا المعنى ع ق (قوله ونحوه) بالرفع عطفا على المضاف أى ونحو الهـدير
كتصويت الناقة لا على المضاف اليه اذ الهدير قاصر على الحمام (قوله اذ لم يقل أحد الخ) رده ع ق بأن
القرآن كلام الله فـلا يسمى كله ولا جزؤه الا بما لا ايهام فيه ولا نقصان قياسا على تسمية الذات والسجع
هدير الحمام ونغمات الـكهنة ففيه من النقصان ما يمنع من اطلاقه الا بالاذن ويؤيد هذا ما ورد فى الحديث
من النهـى فى قوله صلى الله عليه وسلم أسجعا كسجـع الجاهلية فتأمله اه (قوله وانمـا الـكلام فى أسماء
الله تعالى) أى الخلاف فى أنه يحتاج للاذن الشرعى أولا كما قال صاحب الجوهرة * واختير أن اسماه توقيفية *
(قوله بل يقال فواصل) لمناسـبة ذلك لقوله تعالى فصلت آياته ثم هـذا يدل على أن السجـع اسم للـكلمة
الاخـيرة اذ الفاصـلة هى الـكلمة الاخيرة وهو موافق لقول الشارح السابق فالحاصل أن السجع الخ وقد
يطلق على مجموع الفقرة ومنـه قول المصنف السابق وأحسن السجع ما تساوت قـرائنه وقـد يطلق على
مجموع الفقرتين مجازا كما فى قوله لان الشطر نفسه الخ ولهـذا احتاج الشارح الى قوله أعنى الـكلمة
الاخيرة من الفقرة اه يس (قوله وقيـل السجـع الخ) مقابـل قوله قيل هو تواطؤ الفاصلتين من النثر
(قوله غـير مختص بالنثر) أى بل يجرى فى النظم بأن يجعل كل شطر من البيت فقرتين لـكل فقرة سجعة
فان اتفق فقرتا الشطرتـين فهو غير تشطير والا فهو تشطـير أو بان يجعل كل شـطر فقـرة فيكون البيت
فقرتين وهذا كثير كألفية ابن مالك وجوهرة اللقانى وسلم الاخضرى (قوله قوله) أى قول أبى تمام من
قصيدة من الطويل يمدح بها نصرا (قوله تجلى به) هذا الضمير وما بعده عائد الى نصر المذكور فى البيت قبله
وهو قوله سأحمد نصرا ما حييت واننى * لأعلم أن قد جل نصر عن الحمد
اه سم أى مادمت حيا (قوله تجلى به رشـدى) أى ظهر بهـذا الممدوح رشدى أى بلوغى للمقاصد
بارشاده هـذه فقرة ذات سجعة فى النظم اه ع ق (قوله ذا ثروة) أى غنى (قوله وفاض به ثمدى) أى كثر

امده فى الاول بطوله فاذا
جاء الثانى أقصر منه كثيرا
يبقى الانسان عند سماعه
كمن يريد الانتهاء الى غاية
فيعثر دونها وانما قال كثيرا
احترازا عن نحـو قوله
تعالى ألم تر كيف فعـل
ربك بأصحاب الفيـل ألم
يجعل كيدهم فى تضليل
(والاسجاع مبنيـة على
سكون الاعجاز) اى أواخر
فواصـل القرائن اذ لا يتم
التواطـؤ والتزاوج فى
جميع الصور الا بالوقف
والسكون (كقولهـم ما
أبعد ما فات وما أقرب ماهو
آت) اذ لو لم يعتبر السكون
لفات السجـع لان التاء
من فات مفتوح ومن آت
منون مكسور (قيل ولا
يقال فى القـرآن أسجاع)
رعاية للادب وتعظيما له
اذ السجـع فى الاصل هدير
الحمام ونحوه وقيـل لعدم
الاذن الشرعى وفيـه نظر
اذ لم يقـل أحـد بتوقف
أمثال هذا على اذن الشارع
وانما الـكلام فى أسماء
الله تعالى (بـل يقال)
للاسجاع فى القـرآن أعنى
الـكلمة الاخيرة من الفقرة
(فواصل وقيـل السجـع
غير مختص بالنثر ومثاله من
النظم قوله تجلى به رشدى
وأثرت) اى صارت ذات ثروة
(به يدى * وفاض به ثمدى)

به مالى القليل قال سم لعله كالتأكيد لما قبله تأمله اه وفى المعاهد والرواية فى ديوانه بلفظ يجرى بدل ثمدى اه (قوله هو بالكسر الماء القليل الخ) قال العصام فى أطوله كذا ذكره الشارح فى المختصر وفى القاموس الثمد بالفتح ويحرك وككتاب الماء القليل لامادة له وفى الديوان أيضا جعله بالفتح ومثله الصحاح اه (قوله والمراد هنا المال) أى القليل وفى نسخة المال القليل (قوله أى صار ذاورى) أى نار قال فى المطول وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب اه (قوله ذاورى) يعنى أن الزناد صار ذانار بالممدوح فهذا يقتضى أن الممدوح محصل لشئ لم يكن حاصلا (قوله على أنه مضارع للتكلم) فى نسخة على أنه متكلم المضارع وعليها ففيها قلب أى مضارع المتكلم (قوله فتصحيف) أى تغيير للفظ لانه أبدل فتحة الهمزة ضمة وأبدل فتحة الراء كسرة (قوله فتصحيف ومع ذلك يأباه الطبع) أى لعدم مطابقته لما قبله فى الفاعل فى كونه من طريق الغيبة فلم يجر الكلام على نمط واحد وجريانه مع امكانه أنسب لبلاغة الشاعر وأيضا فيه الايماء الى ماينا فى المقام لان فيه الايماء الى أن عنده أصل الظفر بالمراد ثم استعان بالممدوح حتى بلغ المقصود وكون زنده لاورى له ثم صار بالممدوح ذاورى أنسب لمقام المدح من أن يخرج نار زنده باعانة الممدوح مع مباشرته الورى بالتسبب اه ع ق بتصرف واختصار (قوله مايسمى التشطير) فان قلت هذا لايشمله تعريف السجع السابق لاختلاف الحرف الاخير قلت بل يشمله باعتبار كل شطر فانه يشتمل على سجعتين متفقتى الآخر وان لم يشمله باعتبار مجموع الشطرين لعدم اتفاق آخرهما تأمل اه سم (قوله جعل كل من شطرى البيت الخ) أى ومن لازم ذلك أن يكون فى كل شطر سجعتان متفقتان ضرورة أن السجع موافقة فاصلة لاخرى فى الحرف فحيث حكم بأن السجعة فى الشطر مخالفة لسجعة الشطر الآخر لزم برعاية شرط السجع وهو الاتفاق فى الحرف الاخير أن فى كل شطر سجعتين ليتحقق معنى السجع فيه فحينئذ تكون سجعتاه مخالفتين لسجعتى الآخر فالمراد بالسجعة الجنس الشامل لاثنين فأكثر اه ع ق (قوله مخالفة لاختها) بأن لايتوافقا فى الحرف الاخير اه سم قال العصام فى أطوله أى مثلها واطلاق الاخت على المثل شائع فى اللغة قال الله تعالى كلما دخلت أمة لعنت أختها اه (قوله فى موضع المصدر) أى معناه المصدر (قوله أى مسجوعا سجعة) الظاهر أن سجعة بمعنى تسجيعا كما هو قضية كونها فى موضع المصدر وهو الموافق للمعنى لان كل شطر ليس سجعة بل سجعتين لكنه سجع تسجيعا فقوله أى مسجوعا تقدير للمفعول الثانى بجعل الذى هو عامل سجعة الذى هو فى موضع المصدر فتأمل اه سم وقال ع ق سجعة أى صاحب سجعة فلا اشكال ثم قال وانما قدرنا المضاف لما علم أن السجعة اما توافق الفاصلتين أو نفس الفاصلة وبكل تقدير لايكون الشطر نفس السجعة بل هو ذو سجعة اه (قوله لان الشطر ليس بسجعة) أى واحدة بل كل شطر فيه سجعتان (قوله أوهو مجاز الخ) فيكون أطلق السجعة على مجموع الشطر فيصح الكلام بلا تقدير اه ع ق (قوله تسمية للكل) هو الشطر وقوله باسم جزئه هو الكلمة الاخيرة من الشطر أو من آخر قرينته الاولى (قوله كقوله) أى قول أبى تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية بلدة بالروم وقوله تدبير مبتدأ خبره فى البيت الثالث وهو قوله

لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد * الا تقدمه جيش من الرعب

اه مطول وقوله عمورية بفتح الاول وتشديد الثانى مضموما وتشديد الياء وقوله فى البيت ينهد بفتح الهاء وضمها أى ينهض ماضيه نهد بفتحها قال فى القاموس نهد الثدى كمنع ونصر نهودا كعب والمرأة كعب ثديها والرجل نهض اه فما وقع لبعض من حشى المطول من المتأخرين من قوله ينهد بكسر الهاء خطأ (قوله بالله) متعلق بمعتصم ولله متعلق بمنتقم وفى الله متعلق بمرتغب فكل واحد متعلق بما قبله ولم يذكر لمرتقب معمولا قال ع ق وصف الممدوح فى البيت بانه ممن يعتصم بالله أى يتحصن به تعالى ويتوكل عليه وينتقم ممن انتقم منه فى الله أى لاجل أخذ حق الله من ذلك المنتقم منه ويرغب فيما عند الله ويرتقب من الله تعالى ثوابه ويرجو أن يرفع عنه عذابه فهو خائف راج كما هو صفة المؤمنين اه (قوله فالشطر الاول سجعة) ان كان اطلاق السجعة على جميع الشطر بالمعنى المجازى السابق فواضح والا فهو مشكل لانه سجعتان لاسجعة الا أن يراد بالسجعة هنا التسجيع بمعنى المسجع أى فالشطر الاول مسجع

هو بالكسر الماء القليل والمراد هنا المال (وأورى) أى صار ذاورى (به زندى) وأما أورى بضم الهمزة على أنه مضارع للتكلم من أوريت الزند أخرجت ناره فتصحيف ومع ذلك يأباه الطبع (ومن السجع على هذا القول) أى القول بعدم اختصاصه بالنثر (مايسمى التشطير وهو جعل كل من شطرى البيت سجعة مخالفة لاختها) أى للسجعة التى فى الشطر الآخر فقوله سجعة فى موضع المصدر أى مسجوعا سجعة لان الشطر ليس بسجعة أوهو مجاز تسمية للكل باسم جزئه (كقوله تدبير معتصم بالله منتقم * لله مرتغب فى الله) أى راغب فيما يقربه من رضوانه (مرتقب) أى منتظر ثوابه أو خائف عقابه فالشطر الاول سجعة

مبنية على الميم والثاني تسجعة مبنية على الباء (ومنه) أي من اللفظي (الموازنة وهي تساوى الفاصلتين) أي الكلمتين الأخيرتين من الفقرتين أو من المصراعين (في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة) فان مصفوفة ومبثوثة متساويتان في الوزن لا في التقفية اذ الاولى على الفاء والثانية على الثاء ولا عبرة بتاء التأنيث في القافية على ما بين في موضعه وظاهر قوله دون التقفية أنه يجب في الموازنة عدم التساوى في التقفية حتى لا يكون نحو فيها سرر مرفوعة وأكواب موضوعة من الموازنة ويكون بين الموازنة والسجع مباينة الا على رأي ابن الاثير فانه يشترط في السجع التساوى في الوزن والتقفية ويشترط في الموازنة التساوى في الوزن دون الحرف الاخير فنحو شديد وقريب ليس بسجع وهو أخص من الموازنة واذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية (فان كان ما في احدى القرينتين) من الالفاظ (أو أكثره مثل ما يقابله من) القرينة (الاخرى في الوزن) سواء ماثله في التقفية أو لا (خص) هذا النوع من الموازنة (باسم المماثلة) وهو لا يختص بالنثر كما توهمه البعض من ظاهر قولهم تساوى الفاصلتين ولا بالنظم على ما ذهب اليه البعض بل يجرى في القبيلين فلذلك أورد مثالين نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم (وقوله مها الوحش) جمع مهاة وهي البقرة الوحشية (الا أن هاتا) أي هذه النساء (أوانس * قنا الخط الا أن تلك) القنا (ذوابل) وهذه النساء نواضر والمثالان مما يكون أكثر ما في احدى

على الميم أو يراد بالسجعة هنا الجنس تأمل اه سم (قوله مبنية على الميم) أي ميم معتصم ومنتقم وقوله والثاني على الباء أي في مرتغب ومرتقب قال سم وهل تسكن الميم وفاء بقوله السابق مبنية على سكون الاعجاز أولا كما هو المتبادر وانما يحتاج للسكون ان لم يحصل التوافق بدونه اه باختصار (قوله أي الكلمتين الاخيرتين الخ) يعني ان مراد المصنف بالفاصلتين الكلمتان الاخيرتان أعم من أن يكونا فاصلتين حقيقة أو مصراعين بدليل ما يأتي له من التمثيل بالنظم للمماثلة التي هي نوع من الموازنة في قوله مها الوحش كما سينبه الشارح على ذلك فكان الاولى للشارح هنا أن يقول يعني الكلمتين الخ (قوله من الفقرتين) أي في النثر وقوله أو من المصراعين أي في الشعر اه سم (قوله نحو ونمارق الخ) ونحو قوله

هو الشمس قدرا والملوك كواكب * هو البحر جودا والكرام جداول

والجداول جمع جدول وهو النهر الصغير فكان الكرام تستقى منه (قوله ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة) النمارق جمع نمرقة بالضم والفتح وهي الوسادة الصغيرة والزرابي البسط الفاخرة جمع زربية مبثوثة أي مبسوطة اه فنرى وقوله بالضم والفتح أي ضم النون وفتحها وعبارة العصام في أطوله جمع نمرقة بضم الراء وفتح النون وضمها اه (قوله ولا عبرة بتاء التأنيث الخ) أي اذا كانت تبدل هاء في الوقف والا فتعتبر كتاء بنت وأخت (قوله على ما بين في موضعه) أي في علم القوافي اه سم (قوله وظاهر قوله دون التقفية الخ) قال في المطول ويحتمل أن يريد أنه يشترط فيها التساوى في الوزن ولا يشترط التساوى في التقفية وحينئذ يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة وأكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع في ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا اه (قوله عدم التساوى في التقفية) نحو شديد وقريب وأما شديد ومجيد فسجع لا موازنة (قوله حتى لا يكون نحو فيها سرر الخ) أي لانه وجد فيها التساوى في التقفية (قوله ويكون) عطف على النفي وهو لا يكون (قوله مباينة) أي لانه اشترط في السجع التساوى في التقفية واشترط في الموازنة عدم التساوى في التقفية (قوله الا على رأي ابن الاثير) أي فلا يتباينان وقوله فانه يشترط الخ تعليل لهذا المحذوف فعلى كلام ابن الاثير يكون وقارا وأطوارا ليس سجعا ولا موازنة فعلى كلامه يكون بينهما العموم والخصوص المطلق لانه اشترط في السجع الموافقة في الوزن والتقفية وفي الموازنة الموافقة في الوزن دون التقفية فتكون الموازنة أعم (قوله دون الحرف الاخير) أي ولا يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف الاخير الذي هو التقفية (قوله فنحو شديد وقريب الخ) أي اذا ختم بهما قرينتان أو مصراعان (قوله وهو أخص) أي مطلقا فكل سجع موازنة ولا عكس (قوله سواء ماثله الخ) هذا بالنظر الى كلام ابن الاثير المذكور لا على ظاهر كلام المصنف من أنه يشترط في الموازنة عدم التساوى في التقفية اذ لا يتأتى عليه هذا التعميم اه من سم وفيه نظر اذ هذا التعميم انما هو فيما عدا الفاصلتين لان ما عدا ذلك هو المحدث عنه وأما الفاصلتان فيشترط فيهما عدم التقفية كما حل به الشارح أولا فالتعميم ظاهر على ظاهر كلام المصنف خلافا لسم تأمل (قوله خص الخ) جواب ان أي فله اسمان موازنة ومماثلة (قوله بل يجرى) أي اسم المماثلة وقوله في القبيلين أي النثر والنظم (قوله نحو وآتيناهما الخ) في كل من الفقرتين أربع كلمات غير الفاصلتين والتوافق بينهما في ثلاثة من الاربعة وهي الفعل وفاعله ومفعولاه ولا تخالف الا في الفعل (قوله وقوله) أي نحو قول أبي تمام اه مطول (قوله مها الوحش) بضم الميم بقره اه معاهد وفي سم المها بالفتح جمع المهاة اه أي هن كمها الوحش في سعة الاعين وسوادها وأهدابها وقوله الا أن هاتا أي لكن هؤلاء أوانس يأنس بهن العاشق دون الوحشيات فزدن في الفضل بهذا المعنى وقوله قنا الخط أي في طول القد واستقامته والقنا جمع قناة وهي الرمح والخط بالفتح موضع بالهاجرة باليمن تنسب اليه الرماح المستقيمة اه ع ق (قوله هاتا) فيه ان هاتا للمفردة المؤنثة والنساء ليس مفردا أجيب بأنه مفرد حكما (قوله ذوابل) جمع ذابل من الذبول

القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لعدم تماثل آتيناهما وهدينا هما وزنا وكذا هاتا وتلك ومثال الجميع قول أبي تمام
فأجحم لما لم يجد فيك مطمعا * ٢٦٤ وأقدم لما لم يجد عنك مهربا وقد كثر ذلك فى الشعر الفارسى وأكثر مدائح أبى الفرج الرومى من شعراء العجم على المماثلة وقد اقتفى الانورى أثره فى ذلك (ومنه) أى من اللفظى (القلب) وهو أن يكون الكلام بحيث لو عكسته وبدأت بحرفه الاخير الى الاول لكان الحاصل بعينه هو هذا الكلام ويجرى فى النظم والنثر (كقوله مودته تدوم لكل هول * وهل كل مودته تدوم) فى مجموع البيت وقد يكون ذلك فى المصراع كقوله * أرانا الاله هلالا انارا * (وفى التنزيل كل فى فلك وربك فكبر) والحرف المشدد فى حكم المخفف وقد يكون ذلك فى المفرد نحو سلس وتغاير القلب بهذا المعنى لتجنيس القلب ظاهر فان المقلوب ههنا يجب أن يكون عين اللفظ الذى ذكر بخلافه ثمة ويجب ثمة ذكر اللفظين جميعا بخلافه ههنا (ومنه) أى من اللفظى (التشريع) ويسمى التوشيح وذا القافيتين (وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما) أى من القافيتين فان قيل كان عليه أن يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لان التشريع هو أن يبنى الشاعر أبيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين أو ضربين من بحر واحد فعلى أى القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما قلنا القافية انما هى آخر البيت فالبناء على قافيتين لا يتصور الا اذا كان البيت بحيث يصح الوزن و يحصل الشعر عند الوقوف على كل منهما والا لم تكن الاولى قافية (كقوله ياخاطب الدنيا) من خطب المرأة (الدنية) الخسيسة (انها * شرك الردى)

ضد النعومة والنضارة اه ع ق (قوله لعدم تماثل آتيناهما الخ) فيه مسامحة لان التخالف بين الفعلين فقط وأما الضميران فلا تخالف فيهما (قوله قول أبى تمام) الذى فى المطول أنه للبحترى قال الفنرى أى يمدح الفتح بن خاقان و يذكر مبارزته للاسد والضمير فى أحجم وأقدم للاسد اه (قوله فأحجم الخ) أى امتنع الاسد قال ع ق والمعنى أن هذا الاسد لما لم يجد فيك لقوتك عليه طمعا فى تناولك أحجم ولما عرف أنه لا ينجو منك أقدم داهشا فاقدامه تسليم منه لنفسه لعلمه بعدا النجاة لا للشجاعة اه وفيك وعنك متوازنان اتزانا عروضيا وهو كما تقدم مقابلة مطلق حركة بمطلق حركة وان اختلف نوع الحركة فصح كون البيت مثالا للجميع (قوله على المماثلة) أى وارد و جار عليها (قوله الى الاول) أى منتهيا الى الاول (قوله كقوله) أى قول القاضى الارجانى اه مطول (قوله مودته تدوم الخ) قال ع ق لا شك أنك لو بدأت بالميم الاخيرة من البيت وقرأت منها البيت الى أوله لوجدت الحاصل هو الموجود أولا لكن مع تبديل بعض الحركات والسكنات وتخفيف ما شدد أولا وتشديد ما خفف أولا وكل ذلك لا يضر فى القلب لان التغيير فى القلب جائز حتى فى قصر الممدود ومد المقصور وحذف الالف وتصييره همزة وتصيير الهمزة ألفا اه قال سم قال فى عروس الافراح هذا الذى ذكره المصنف قلب الحروف وبقى نوع آخر يقال له قلب الكلمات كقوله

عدلوا فما ظلمت لهم دول * سعدوا فما زالت لهم نعم
بذلوا فما شحت لهم شيم * رفعوا فما زالت لهم قدم

فهو دعاء لهم فاذا انقلبت كلماته صار دعاء عليهم اه (قوله وهل كل الخ) استفهام انكارى والمقصود وصف خليله من بين الاخلاء بالوفاء (قوله فى مجموع البيت) أى حال كون القلب فى مجموع الخ (قوله وقد يكون ذلك) أى القلب (قوله وربك فكبر) قال سم حرف العطف خارج عن ذلك اه (قوله فى حكم المخفف) أى فلا يضر اختلاف لامى كل وفلك مثلا تشديدا وتخفيفا وقال فى المطول لان المعتبر هو الحروف المكتوبة تامل اه سم وقوله وقال فى المطول لان الخ فى بعض نسخ المختصر هذا التعليل (قوله نحو سلس) بمهملتين كما هو فى النسخ الصحيحة قال ع ق وهو بفتح اللام وكسرها فالاول مصدر والثانى وصف اه قال فى المصباح سلس سلسا من باب تعب سهل وسلس البول استرساله وعدم استمساكه لحصول مرض بصاحبه اه قال يس وفى الاطول ما يقتضى أنه شكس بالشين المعجمة والكاف والسين فانه قال ولا اعتداد بالنقط حتى انه ذكر الشارح المحقق فى المختصر أن فى شكس قلبا اه وشكس كشرس وزنا ومعنى كما فى المصباح ودخل بنحو كشك وكعك وخوخ و باب وشاش وساس (قوله بخلافه ثمة) ففتح مثلا اذا قلبته صار حتفا فالاصل غير الذى حصل بالقلب (قوله ويجب ثمة الخ) لان التجانس لا يتحقق بدون ذكر اللفظين اه جرى (قوله ومنه التشريع) قال فى العروس وهى عبارة لا يناسب ذكرها فان التشريع قد اشتهر استعماله فيما يتعلق بالشرع المعظم فكان اللائق اجتنابها اه يس (قوله ويسمى التوشيح) بالحاء المهملة أى التزيين وقوله وذا القافيتين وهو أنسب الاسماء (قوله يصح المعنى الخ) المراد بصحة المعنى تمام المعنى وتمام البيت عند الوقوف على كل منهما (قوله فان قيل الخ) حاصل السؤال اعتراض على المصنف حيث لم يشترط مع اشتراط صحة المعنى صحة الوزن أيضا مع أن الشعر لا يتحقق بدونها أجاب عنه بقوله قلنا الخ وحاصله أن لفظ القافية يشعر بذلك وكذا قوله بناء البيت اه من جرى (قوله ذات قافيتين) صفة للقصيدة فلامها للجنس أو حال منها اه سم (قوله على بحرين) وهو قليل متكلف ولذا لم يمثل له المصنف (قوله كقوله) أى قول الحريرى فى المقامة الثالثة والعشرين وبعده

دار متى ما أضحكت فى يومها * أبكت غدا بعدا لها من دار
غاراتها لا تنقضى وأسيرها * لا يفتدى بجلائل الاخطار

أي حبالة الهلاك (وقرارة الاكدار) أي مقر الكدورات فان وقفت على الردى فالبيت من الضرب الثامن من الكامل وان وقفت على الاكدار فهو من الضرب الثاني منه والقافية عند الخليل من آخر حرف في البيت الى أول ساكن ٣٦٥ يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن فالقافية الاولى من هذا البيت هو لفظ الردى مع حركة الكاف من شرك والقافية الثانية هي من حركة الدال من الاكدار الى الآخر وقد يكون البناء على أكثر من قافيتين وهو قليل متكلف ومن لطيف ذي القافيتين نوع يوجد في الشعر الفارسي وهو أن تكون الالفاظ الباقية بعد القوافي الاول بحيث اذا جمعت كانت شعرا مستقيم المعنى (ومنه) أي من اللفظي (لزوم مالا يلزم) ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات (وهو أن يجيء قبل حرف الروي) وهو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية أوميمية مثلا من رويت الحبل اذا فتلته لانه يجمع بين الابيات كما أن الفتل يجمع بين قوى الحبل أو من رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال (أوما في معناه) أي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروي (من الفاصلة) يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقر موقع حرف الروي في قوافي الابيات وفاعل يجيء هو قوله (ماليس بلازم في السجع) يعني أن يؤتى قبله بشيء لو جعل القوافي أو الفواصل أسجاعا لم يحتج الى الاتيان بذلك الشيء ويتم السجع بدونه فمن زعم أنه كان ينبغي أن يقول ماليس بلازم في السجع أو القافية

(قوله أي حبالة) بكسر الحاء بمعنى الحبل أي حبل موصل للهلاك كالحبل الموصل الى الصيد (قوله فان وقفت على الردى الخ) بان اعتبرته تمام البيت أي وتفاعيله حينئذ أربعة ومصراعه على الياء الاولى من الدنية (قوله فالبيت من الضرب الثامن) لانه مجزو كذا في بعض النسخ بالميم قبل النون وهو الصواب وما في بعضها من الثاني غير صواب (قوله من الكامل) وزنه متفاعلن ست مرات فيسدس على الاصل تارة ويربع مجزوا أخرى وله تسعة ضروب وثلاثة أعاريض والعروض آخر المصراع الاول والضرب آخر المصراع الثاني وقد أشار الامام الخزرجي لضبطهما بقوله

وقل آخر الصدر العروض ومثله * من العجز الضرب اعلم الفرق باعتنا

(قوله وان وقفت على الاكدار الخ) بان اعتبرته تمام البيت وتفاعيله حينئذ ستة ومصراعه على الهاء من انها (قوله فهو من الضرب الثاني) لانه مقطوع والقطع اسقاط ساكن الوتد المجموع وهو حرفان متحركان يليهما ساكن وتسكين المتحرك الثاني كأن تسقط نون متفاعلن وتسكن اللام فيصير متفاعل نحو أكداري (قوله من آخر حرف في البيت الخ) فيه ادخال من على الآخر وادخال الى على الاول وهو خلاف المشهور فكان الاولى العكس (قوله يليه) أي يلي الحرف ذلك الساكن (قوله مع الحركة التي قبل ذلك الساكن) فحرف تلك الحركة خارج عنها اه سم وقد قال في المطول بعد قوله والقافية عند الخليل الخ ما نصه وروى عنه أيضا أن المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو أول القافية اه وعليه فحرف تلك الحركة منها (قوله وقد يكون البناء على أكثر من قافيتين) قال في المطول ولو قال هو بناء البيت على قافيتين أو أكثر لكان أحسن ليشمل نحو قول الحريري

جودي على المستهتر الصب الجوى * وتعطفي بوصاله وترحمي
ذا المبتلي المتفكر القلب الشجي * ثم اكشفي عن حاله لا تظلمي

اه قال الفنري وهذه الابيات على قواف عديدة الاولى رائية في المستهتر والمتفكر والثانية بائية في الصب والقلب والثالثة يائية في الجوى والشجي وعلى هذا القياس اه (قوله بحيث اذا جمعت الخ) أي بان يؤخذ ما بعد القافية الاولى من كل بيت ويجمع المأخوذ وينظم (قوله لزوم الخ) أي التزام مالا يلزم من حرف فقط أو حركة فقط أو هما كما سيأتي (قوله والتضمين) لتضمينه قافيته مالا يلزمها وقوله والاعنات أي الايقاع فيما فيه عنت أي مشقة لان التزام مالا يلزم فيه مشقة اه ع ق (قوله حرف الروي) قال يس يؤخذ من قول الشارح لانه يجمع الخ أن الاضافة غير بيانية والمعنى الحرف الذي يجمع بين الابيات ويحتمل أنها بيانية ولهذا قد يعبرون بالروي بدون حرف مرادا به الحرف المذكور اه (قوله اذا فتلته) ويلزمه الجمع (قوله لانه) أي الروي (قوله بين قوى الحبل) أي طاقاته (قوله الرواء) بكسر الراء والمد اه سم (قوله وما في معناه) أي أو يجيء قبل ما في معناه اه ع ق (قوله يعني الحرف الخ) فاطلق الفاصلة على الحرف الذي تختم به الفاصلة فهو من تسمية الجزء باسم الكل والظاهر أن الفاصلة باقية على معناها الحقيقي وهو الكلمة الاخيرة من الفقرة أي حال كونه كائنا من الفاصلة (قوله ماليس بلازم الخ) ما عبارة عن شيء كما قال الشارح والشيء أمور ثلاثة حرف وحركة معا كما في الآية والابيات وحرف فقط كالقمر ومستمر وحركة فقط كقول ابن الرومي

لما تؤذن الدنيا به من صروفها * يكون بكاء الطفل ساعة يولد
والا فما يبكيه منها وانها * لاوسع مما كان فيه وأرغد

حيث التزم فتح ما قبل الدال اه من المطول وقوله لما تؤذن من تقديم العلة على المعلول (قوله لو جعل القوافي) بان حولت القوافي عن وزن الشعر وجعلت سجعا اه ع ق (قوله فمن زعم أنه كان ينبغي الخ) قال حفيده انت خبير بان المعنى الذي ذكره الشارح قدس سره غير ظاهر من العبارة فتأمل اه قال سم

ليوافق قوله قبل حرف الروى أومافى معناه فهو لم يعرف معنى هذا الكلام ثم لا يخفى أن المراد به بقوله يجيء قبل كذا ماليس بلازم فى
السجع أن يكون ذلك فى بيتين أو أكثر ٢٦٦ أو فى فاصلتين أو أكثر والا ففى كل بيت أو فاصلة يجيء قبل حرف الروى أوما فى معناه ماليس
بلازم فى السجع (كقوله
قفا نبك من ذكرى حبيب
ومنزل * بسقط اللوى بين
الدخول فحومل)
قد جاء قبل اللام ميم
مفتوحة وهو ليس بلازم
فى السجع وقوله قبل حرف
الروى أوما فى معناه اشارة
الى أنه يجرى فى النثر
والنظم (نحو فأما اليتيم فلا
تقهر وأما السائل فلا تنهر)
فالراء بمنزلة حرف الروى
ومجيء الهاء قبلها فى
الفاصلتين لزوم ما لا يلزم
لصحة السجع بدونها نحو
فلا تقهر ولا تسخر (وقوله
سأشكر عمرا ان تراخت
منيتى * أيادى) بدل من
عمرا (لم تمنن وان هى جلت)
أى لم تقطع أو لم تخلط بمنة
وان عظمت وكثرت (فتى
غير محجوب الغنى عن
صديقه * ولا مظهر الشكوى
اذا النعل زلت) زلة
القدم والنعل كناية عن
نزول الشر والمحنة (رأى
خلتى) أى فقرى (من
حيث يخفى مكانها *) أى
لانى كنت أسيرها بالتجمل
(فكانت) أى خلتى (قذى
عينيه حتى تجلت) أى
انكشفت وزالت باصلاحه
اياها بأياديه يعنى من حسن
اهتمامه جعله كالداء
الملازم لاشرف أعضائه
حتى تلافاه بالاصلاح فحرف
الروى هو التاء وقد جيء
قبله بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم فى السجع لصحة السجع بدونها نحو جلت ومدت ومنت وانشقت ونحو
ذلك (وأصل الحسن فى ذلك كله) أى فى جميع ماذكر من المحسنات اللفظية (أن تكون الالفاظ تابعة للمعانى دون العكس) تابعة

أقول لكنه مجمل صحيح (قوله ليوافق قوله الخ) أى ويكون فيه حينئذ لف ونشر مشوش (قوله لم يعرف معنى هذا الكلام) أى معناه الذى أريد به فليتأمل اهـ سم قال ع ق وانما مراده أن الفواصل التى هى أعم من السجعة وغيرها وكذا القوافى لزوم ما لا يلزم فيهما لا يلزم تلك القوافى ولا تلك الفواصل على تقدير جعلها أسجاعا وتحويلها الى خصوص السجع ومعنى تحويلها الى السجع جعل جنسها الشامل لغير السجع مخصوصا بالسجعة اهـ فاندفع ما يقال لا معنى لجعل الفواصل أسجاعا لان الفواصل أسجاع وحاصل الدفع أن الفواصل أعم من السجع (قوله والا) أى والا يكن المراد أن يكون ذلك فى بيتين الخ يكون التعريف غير مانع لشموله كل بيت على حدته مع أن هذا البيت ليس من هذا النوع أى لزوم ما لا يلزم (قوله كقوله) أى امرئ القيس فى معلقته (قوله بسقط اللوى الخ) السقط بكسر السين المهملة معناه منقطع الرمل حيث يستدق من طرفه واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوى والدخول بفتح الدال المهملة موضع وحومل موضع آخر بفتح الحاء المهملة والميم واسكان الواو بينهما اهـ دمامينى وسيأتى ان شاء الله تعالى فى الفصل الآتى آخر الكتاب فى مبحث الابتداء كلام للشارح على هذا البيت (قوله وهو ليس بلازم فى السجع) أى لو حولناه وجعلناه سجعا (قوله نحو فأما اليتيم الخ) فيه لف ونشر مشوش (قوله لصحة السجع بدونها) أى لو حولناه الى سجع آخر (قوله وقوله سأشكر عمرا الخ) أى سأبالغ فى شكره والافاصل الشكر قد حصل قال الفنرى قيل الابيات لمحمد بن سعيد الكاتب يمدح الاشدق عمرو ابن سعيد دخل عليه فرأى كم قميصه مشقوقا من تحته فبعث اليه عشرة آلاف درهم فقال فيه الابيات اهـ وفى المعاهد الابيات من الطويل وقائلها عبد الله بن الزبير الاسدى فى عمرو بن عثمان بن عفان وكان سببها ما حكاه أبو عسابة قال بلغنى أن أول من أخذ نسيئة فى الاسلام عمرو بن عثمان بن عفان أتاه عبد الله بن الزبير الاسدى فرأى عمرو تحت ثيابه ثوبا رديئا فدعا وكيله وقال اقترض مالا فقال هيهات ما يعطينا التجار شيأ قال فاربحهم ما شاؤا فاقترض له ثمانية آلاف درهم بأثنى عشر ألفا فوجهها اليه مع ثياب فقال عبد الله بن الزبير الابيات اهـ قال فى المطول وفى الاساس شكرت لله نعمته واشكر والى وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمته وكأنه أى الشاعر أراد سأشكر لعمرو فحذف الجار وجعل أيادى بدل اشتمال من عمرو اهـ قال الفنرى فينبغى أن يقدر الرابطة أى أيادى له لوجوبه فى بدل البعض والاشتمال ثم قال قد جوز الفاضل المحشى فى شرح المفتاح كون أيادى مفعولا ثانيا أيضا وفيه نظر لانه مخالف لتصريح أئمة اللغة حيث صرحوا بعدم تعديته الا الى مفعول واحد اللهم الا أن يبنى على التسامح اهـ (قوله أيادى) جمع أيدو هى النعم والايدى جمع يد وهى النعمة فهو جمع الجمع اهـ ع ق (قوله أى لم تقطع) من المن وهو القطع وقوله أو لم تخلط بمنة أى لم يشبها منة من عمرو (قوله فتى) أى هو فتى وقوله غير محجوب قال سم يجوز رفعه نعتا للفتى بناء على عدم تعرف غير بالاضافة ونصبه على الحال منه أو من ضميره ان كان فيه ضمير بناء على أنه بمعنى متفت اهـ (قوله رأى خلتى) أى أبصر أمارة فقرى وهى تقطع كم القميص وفى المثل الخلة تدعو الى السلة أى السرقة (قوله أى فقرى) تفسير مراد والا فمفهوم الخلة أعم من الفقر اهـ سم (قوله قذى عينيه) أى كقذى عينيه فهو تشبيه بليغ والقذى ما يسقط فى العين من عود ونحوه فيعالجه حتى يخرجه (قوله من حسن اهتمامه) أى اهتمام عمرو الممدوح بازالة فقره وقوله جعله أى بجعل المادح فقره المعبر عنه بالخلة كالداء الخ (قوله الملازم لاشرف أعضائه) أى الممدوح وهو عيناه (قوله حتى تلافاه) بالفاء أى تداركه (قوله لصحة السجع بدونها) أى السجع المفروض أى لو جعلت القوافى سجعا لا يلزم فيه ذلك (قوله وأصل الحسن) أى شرطه فاطلق على الشرط أصلا باعتبار أنه لا بد منه كما أن الاصل كذلك (قوله من المحسنات اللفظية) اقتصر عليها لكثرة الغلط فيها والا فالاصل المذكور لكل من المعنوى واللفظى اهـ من ع ق (قوله تابعة للمعانى) أى فالمعانى هى المقصودة بالذات والالفاظ

تابعة لها (قوله أى لا أن تكون المعانى الخ) الوجه أنه تفسير لقوله دون العكس لا لقوله العكس لفساد المعنى تأمل اه سم (قوله توابع للالفاظ) أى الواقعة والحاضرة عنده (قوله متكلفة) أى متكلفا فيها غير متروكة على سجيتها وقوله مصنوعة أى قصد فيها الى الصناعة وتحصيل المحسنات اللفظية (قوله بخفاء الدلالات) أى اذا كانت الالفاظ مجازات أوكنايات وقوله وركاكة المعنى اى اذا كانت الالفاظ حقائق (قوله فيصير) أى اللفظ وفى نسخة فتصير بالتاء الفوقية أى الالفاظ البديعية (قوله على سيف من خشب) هو المعنى (قوله بل الوجه) أى الطريق وقوله أن تترك المعانى أى الواقعة والحاضرة عنده (قوله وعند هذا) أى عند الاتيان بالفاظ تليق بها (قوله وحين رتب الحريرى) أى أعطى وظيفة الانشاء ورتب فيها وطلب أن يكتب كما يؤمر فيأتى بالالفاظ تابعة للمعانى اه سم والحريرى هو أبو محمد القاسم بن على بن محمد بن عثمان البصرى الحرامى صاحب المقامات وفضلها أكثر من أن يحصر وأشهر من أن يذكر ومن عرفها حق معرفتها استدل بها على فضل هذا الرجل وغزارة مادته وكثرة طاعته ويقال ان الحريرى كان عملها أربعين مقامة وحملها من البصرة الى بغداد وادعاها فلم يصدقه فى ذلك جماعة من أدباء بغداد وقالوا انها ليست من تصنيفه بل هى لرجل مغربى من أهل البلاغة مات بالبصرة ووقعت أوراقه اليه فادعاها فاستدعاه الوزير الى الديوان وسأله عن صنعته فقال أنا رجل منشئ فاقترح عليه انشاء رسالة فى واقعة عينها فانفرد فى ناحية من الديوان وأخذ الدواة والورقة ومكث زمانا كثيرا فلم يفتح الله تعالى عليه بشئ فى ذلك فقام خجلان وكان الحريرى مولعا بنتف لحيته عند الفكرة فنهاه أمير البصرة وتوعده على ذلك وكان كثير المجالسة له فبقى كالمقيد لا يتجاسر أن يعبث بلحيته فتكلم فى بعض الايام بكلام أعجب الامير فقال له سلنى شيأ حتى أعطيك فقال له أعطنى لحيتى قال قد فعلت وكان يسكن فى مشان البصرة وكان أصله منها ويقال انه كان له بها ثمانية عشر ألف نخلة وانه كان من ذوى اليسار ولما رجع الى بلده عمل عشر مقامات أخر وسيرهن واعتذر من عيه وحصره فى الديوان بما لحقه من المهابة وجاءه شخص غريب يزوره ويأخذ عنه شيأ فلما رآه استزرى شكله ففهم الحريرى ذلك منه فلما التمس منه أن يملى عليه قال له اكتب

ما أنت أول سار غره قمر * ورائد أعجبته خضرة الدمن

فاختر لنفسك غيرى اننى رجل * مثل المعيدى فاسمع بى ولا ترنى

فخجل الرجل وانصرف وللحريرى تآليف حسان منها درة الغواص فى دفع أوهام الخواص ومنها ملحة الاعراب فى النحو وشرحها أيضا وله ديوان ورسائل وشعر كثير غير شعره الذى فى المقامات فمن ذلك قوله

قال العواذل ما هذا الغرام به * أما ترى الشعر فى خديه قد نبتا

فقلت والله لو أن المفند لى * تأمل الرشد فى عينيه ما ثبتا

ومن أقام بأرض لا نبات بها * فكيف يرحل عنها والربيع أتى

وله قصائد استعمل فيها التجنيس كثيرا وكانت ولادته فى سنة ست وأربعين وأربعمائة وتوفى سنة ست عشرة وقيل خمس عشرة وخمسمائة بالبصرة فى سكة بنى حرام نسبة الى طائفة من العرب سكنوا فى هذه السكة وخلف ولدين هما نجم الملك عبد الله وقاضى قضاة البصرة ضياء الاسلام عبيد الله رحمهم الله تعالى اه معاهد باختصار (قوله فى ديوان الانشاء) أى جعل كاتبا عند الملك يكتب الحجج والقضايا والدعاوى فقد كلف انشاء معان بألفاظ تطابق تلك المعانى (قوله عجز) أى عن أن يكتب كما يؤمر اه سم (قوله فقال ابن الخشاب) أى فى سبب عجزه اه سم وكان معاصرا له (قوله وذلك الخ) أى معنى كونه رجلا مقاماتيا (قوله فانى هذا) أى كتاب معانيه فرضية من كتاب معانيه واقعة وحاضرة (قوله فى الترجيح) أى التفصيل (قوله يكتب كما يريد) كالحريرى (قوله يكتب كما يؤمر) كابن الخشاب (قوله وبين الحالين بون بعيد) فان الحالة الثانية أبلغ من الاولى (قوله ولهذا) أى لان بينهما بونا بعيدا وعبارة ع ق وقد عرفت أن بين الحالين بونا بعيدا الا ترى الى الصاحب فانه طلب أن يجانس بين قم الذى هو فعل أمر وبين قم الذى هو اسم مدينة فلما لم يتيسر له معنى مطابق لمقتضى الحال واقع فى نفس الامر يكون اللفظ فيه بليغا أنشأ العزل بلا سبب القاضى تلك البلدة فكتب اليه أيها القاضى بقم قد عزلناك فقم فتفطن القاضى بانه لا غرض له فى المعنى

أى لا أن تكون المعانى توابع للالفاظ بان يؤتى بالفاظ متكلفة مصنوعة فيتبعها المعنى كيفما كانت كما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بايراد المحسنات اللفظية فيجعلون الكلام كأنه غير مسوق لافادة المعنى ولا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعانى فيصير كغمد من ذهب على سيف من خشب بل الوجه أن تنزل المعانى على سجيتها فتطلب لانفسها ألفاظا تليق بها وعند هذا تظهر البلاغة والبراعة ويتميز الكامل من القاصر وحين رتب الحريرى مع كمال فضله فى ديوان الانشاء عجز فقال ابن الخشاب هو رجل مقاماتى وذلك لان كتابه حكاية تجرى على حسب ارادته ومعانيه تتبع ما اختاره من ألفاظه المصنوعة فأين هذا من كتاب أمر به فى قضية وما أحسن ما قيل فى الترجيح بين الصاحب والصابى أن الصاحب كان يكتب كما يريد والصابى يكتب كما يؤمر وبين الحالين بون بعيد ولهذا

وانه لايناسب حاله وحال الملك فصار الكلام فيه كالهزل فقال القاضى الخ اه (قوله قال قاضى قم) اسم بلدة (قوله والله ماعزلنى الا فى هذه السجعة) مقول القول قال سم يعنى أنه ليس له غرض فى عزلى وحامل عليه الا ذكر هذه السجعة فهى المقصودة دون المعنى فصار اللفظ متبوعا والمعنى تابعا اه

﴿خاتمة نسأل الله حسنها﴾

(قوله فى السرقات الشعرية وما يتصل بها) قال ع ق انما جمع هذه الاشياء فى الخاتمة ولم يجعلها بابا من البديع أو يجعل كل واحد منها بابا على حدة لوجهين أحدهما أن كلا منها ليس أمرا يعم كل كلام أما فى السرقات فظاهر لخروج النثر وكذا فيما يتصل بها الاختصاصها بالاخذ عن الغير وأما فى الابتداء والانتهاء والتخلص فلخروج ما ليس فى تلك المحال وهذا الوجه بعينه يمكن أن يجعل هو السر فى جمعها لاشتراكها فيه والوجه الثانى أن الحسن فيها دون الحسن فى غيرها مع سهولة التناول فلم تجعل بابا لقلة الاهتمام بشأنها وتيسرها باعتبار غيرها وان كان الناس يهتمون بامورها أما فى السرقات فلما علم من أن الابتداع أرفع وأصعب من الاتباع وان كان فيه تغيير ما وكذا فيما يتصل بها وأما فى الابتداء وما والاه فلما علم من أن رعاية تمام الحسن فى جميع أجزاء الكلام أعلى وأصعب و يمكن جعل هذا أيضا هو السر فى جمعها اه (قوله مثل الاقتباس والتضمين الخ) ستأتى معانى هذه الالقاب ووجه اتصال هذه بالسرقات كون كل من القبيلين فيه ادخال معنى كلام سابق فى لاحق (قوله لان المصنف قال) أى فى الايضاح الذى هو كالشارح لهذا المتن (قوله من أصول) أى مسائل (قوله و بقيت أشياء الخ) ظاهر كما ترى فى كون تلك الاشياء من نفس الفن لا خارجة عنه والا فلا وجه للتعبير بالبقاء ولا بقوله يذكرها فى علم البديع الخ وكذا قوله والثانى مالا بأس بذكره لاشتماله الخ فانه ظاهر فى تعلق الخاتمة بهذا الفن اه سم (قوله وهو قسمان) أى الباقى أو مذكور بعض المصنفين وفى نسخة وهى (قوله ما يجب ترك التعرض له) أو لعده من المحسنات والا فهو مذكور أى وان ذكره ذلك البعض (قوله لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام) مثل الموصل وهو أن يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريرى

فتنتنى فجننتنى تجنى * بتجن يفتن غب تجنى

وقوله فجننتنى أى صيرتنى مجنونا وقوله تجنى فاعل فتنتنى وجننتنى وهو اسم امرأة وقوله بتجن أى باعراض وقوله يفتن أى يتنوع وقوله غب تجنى أى بعد اعراض ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط

وأدرك ان زرت دار ودو * ددراو وردا وو رداوو ردا

أى وأدرك ان زرت دار المحبوبة المسماة بودود الدر والورد المعلومين وو ردا أى عادة وو ردا أى فرسا بين الاشقر والاحمر ومثل التعديل و يسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع أسماء مفردة على سياق واحد كقوله وضعنا فى يديه زمام الحل والعقد والقبول والرد والامر والنهى والاثبات والنفى والبسط والقبض ومنه قول المتنبى

الخيل والليل والبيداء تعرفنى * والسيف والرمح والقرطاس والقلم

ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية كقوله تعالى هو الذى لا اله الا هو الملك القدوس السلام الآية اه مطول بزيادة (قوله لكونه داخلا الخ) مثل ما سماه بعض المتأخرين لايضاح وهو أن ترى فى كلامك خفاء دلالة فتاتى بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل فى الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور فى باب الاطناب اه مطول (قوله اتفاق الخ) هذا توطئة والمقصود بالذات قوله فالاخذ والسرقة الخ (قوله على لفظ التثنية) حال من القائلين وليس صلة لاتفاق ولا القائلين ووجه هذا الضبط و راء كونه الرواية أن الاثنين أقل ما يتصور فيه الاتفاق والمراد بالقائلين قائل المأخوذ منه ولو كان القائل متعددا وقائل المأخوذ ولو متعددا أيضا اه من يس باختصار (قوله فى الغرض على العموم) أى الكائن على العموم أى فى الغرض العام للناس بان تشترك الناس فى معرفته اه حربى أى مع الاختلاف فى وجه الدلالة أخذا من المقابلة قال سم قوله ان كان فى الغرض ذكر فى هذا الغرض أمرين الغرض وكونه على العموم فقابل الاول بقوله الآتى وان كان فى وجه الدلالة أى على الغرض لا فى

قال قاضى قم حين كتب اليه الصاحب أيها القاضى بقم قد عزلناك فقم والله ماعزلنى الا هذه السجعة

(خاتمة للفن الثالث)

(فى السرقات الشعرية وما يتصل بها) مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح (وغير ذلك) مثل القول فى الابتداء والتخلص والانتهاء وانما قلنا ان الخاتمة من الفن الثالث دون أن تجعلها خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كما توهمه غيرنا لان المصنف قال فى آخر بحث المحسنات اللفظية هذا ما تيسر لى باذن الله تعالى جمعه وتحريره من أصول الفن الثالث و بقيت أشياء يذكرها فى علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان أحدهما ما يجب ترك التعرض له لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام أو لعدم الفائدة فى ذكره لكونه داخلا فيما سبق من الابواب والثانى مالا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول فى السرقات الشعرية وما يتصل بها (اتفاق القائلين) على لفظ التثنية (ان كان فى الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء) وحسن الوجه والبهاء

ونحوذلك (فلايعد) هذا الاتفاق (سرقة) ولا استعانة ولا أخذا ونحوذلك مما يؤدى هذا المعنى (لتقرره) أى تقرر هذا الغرض العام (فى العقول والعادات) يشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم (وان كان) اتفاق القائلين (فى وجه الدلالة) أى طريق الدلالة على الغرض (كالتشبيه) والمجاز والكناية (وكذكر هيآت تدل على الصفة لاختصاصها بمن هى له) أى لاختصاص تلك الهيئات بمن تثبت تلك الصفة له (كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة) أى السائلين جمع عاف (و) كوصف (البخيل بالعبوس) عند ذلك (مع سعة ذات اليد) أى المال وأما العبوس عند ذلك مع قلة ذات اليد فمن أوصاف الاسخياء (فان اشترك الناس فى معرفته) أى معرفة وجه الدلالة (لاستقراره فيها) أى فى العقول والعادات (كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول) أى فالاتفاق فى هذا النوع من وجه الدلالة كالاتفاق فى الغرض العام فى أنه لا يعد سرقة ولا أخذا (والا) أى وان لم يشترك الناس فى معرفته (جاز أن يدعى فيه) أى فى هذا النوع من وجه الدلالة (السبق والزيادة) بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وأن أحدهما فيه أكمل من الآخر وأن الثانى زاد على الاول ونقص عنه (وهو) أى ما لا يشترك الناس فى معرفته من وجه الدلالة على الغرض (ضربان) أحدهما

الغرض ويبقى مقابل الثانى فانظر هل تركه ولم تركه أو يستفاد من كلامه ومن أين يستفاد اه أقول ذكر ع ق أن المصنف ترك مقابل الثانى لانه معلوم لا تفصيل فيه وانما تعرض لمفهوم الاتفاق فى نفس الغرض وهو الاتفاق فى الدلالة على الغرض لما فيه من التفصيل وعبارته ثم الاتفاق فى نفس الغرض وهو على العموم يتضمن شيئين أحدهما كون الاتفاق فى الغرض لا فى الدلالة عليه من الجهة المعهودة للاتحاد وهى الدلالة بالحقيقة وثانيهما كون الغرض عام الادراك نخرج به الغرض الخاص أى المعنى الدقيق الذى لا يستحضر به الا الاذكياء وان كانت الدلالة عليه بالحقيقة ومن المعلوم أن الاغراض أى المعانى الدقيقة مما يتفاوت الناس فى ادراكها فيمكن أن يدعى فيها السبق أى الغلبة والتقدم والزيادة وعدم ذلك ولكن هذا المعنى لم يتعرض له المصنف لانه معلوم لا تفصيل فيه اه وقال بعض الافاضل أقول قد يستفاد من كلامه بجعل المقصود من الغرض العام خصوص قيده وهو كونه عاما ويراد به ما لا يختص به البلغاء وغيرهم ويكون الخاص ما يختص به البلغاء تأمل (قوله ونحو ذلك) كالبلادة والذكاء واعتدال القامة (قوله فلا يعد سرقة) جواب الشرط (قوله مما يؤدى هذا المعنى) كالانتهاب والاغارة والغصب والمسخ وما أشبه ذلك مما يأتى من الالقاب وانما قلنا ان هذه الالقاب تؤدى هذا المعنى الواحد لانها كلها تشترك فى الاستناد الى الغير فى التوصل وانما اختلفت معانيها باعتبار العوارض على ما سيجيء اه ع ق (قوله والاعجم) هو ضد الفصيح هنا (قوله والمفحم) بفتح الحاء وهو ضد الشاعر أى الذى لا قدرة له على الشعر (قوله أى طريق الدلالة) المراد بطريق الدلالة اللفظ الدال على الوصف العام من حقيقة أو مجاز أو كناية أو تشبيه وقوله على الغرض متعلق بالدلالة والمراد الغرض العام أى فالقائلان متفقان فى الطريق أى وفى الغرض العام وأما اذا اختلفا فيهما أو اتفقا فى الطريق واختلفا فى الغرض لا يتأتى فيه السرقة لان السرقة هى أخذ المعنى كما سيأتى ان شاء الله تعالى (قوله كالتشبيه) تمثيل للوجه والمراد به الكلام الدال على التشبيه ليكون لفظا لان وجه الدلالة لفظ (قوله هيآت) أى صفات والمراد الجنس وقوله تدل على الصفة أى التى هى الغرض كالجود فى المثال الآتى (قوله لاختصاصها) علة لتدل أى لاجل اختصاصها بمن أى بموصوف هى أى تلك الصفة التى هى الغرض له أى لذلك الموصوف فيلزم أن تكون تلك الهيآت مستلزمة للصفة التى هى الغرض والانتقال من الملزوم الى اللازم كناية فعلم أن ذكر الهيآت داخل فيما يقابل الحقيقة الممثل لها بالتشبيه وذلك المقابل هو مطلق التجوز الشامل للكناية اه ع ق (قوله بالتهلل) أى البشاشة والسرور اه فنرى وعبارة ع ق أى تلون الوجه فرحا وسرورا فان هذه الهيآت أعنى كون الانسان متهلل الوجه وكون ذلك التهلل بسبب وكون ذلك السبب ورود السائلين ينتقل منها الى الوصف بالجود اه (قوله جمع عاف) ويجمع أيضا على عافون كقوله

* ياخير من يمم العافون ساحته * (قوله بالعبوس) وهو تلون الوجه تلونا يدل على الاغتمام اه ع ق (قوله عند ذلك) أى ورود العفاة وكذا ما بعده (قوله مع سعة ذات اليد) قال ع ق فان ذكر هذه الهيآت أعنى كونه عبوسا وكون ذلك عند ورود العفاة وكون ذلك عند سعة اليد يدل على البخل فهذا من الدلالة الكنائية أيضا اه (قوله أى المال) تفسير لمجموع ذات اليد اه سم وقال العصام فى أطوله وذات اليد المال سمى ذات اليد لان اليد تفعل معه ما لا تفعل بدونه فكأنه يأمر اليد بالعطاء والامساك واليد مملوكة له اه (قوله وأما العبوس الخ) أى لان عبوسه يدل على تأسفه على ما فات من مراتب السخاء بعدم وجدان المال (قوله فان اشترك الخ) دليل جواب الشرط فى قوله وان كان فى وجه الدلالة وجواب الشرط محذوف تقديره ففيه تفصيل فان اشترك الخ (قوله كتشبيه الخ) المراد به الكلام الدال عليه ليكون لفظا كما تقدم (قوله والا جاز الخ) هذه هى الحالة التى يمكن فيها تحقق السرقة لكن لا يتعين فيها السرقة ولذا فصلها كما سيأتى اه سم (قوله بان يحكم بين القائلين فيه الخ) فيه اشارة الى أنه ليس المراد بالسبق هنا مجرد التقدم فى الزمن بل السبق الى علو المرتبة والكمال فان المتبادر من هذا السياق أن قوله بان يحكم الى قوله أكمل من الآخر تفسير للسبق وان الثانى تفسير للزيادة فليتأمل اه سم

(خاصى فى نفسه غريب) لا ينال الا بفكر (و) الآخر (عامى تصرف فيه بما أخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر) فى باب التشبيه والاستعارة من تقسيمها الى الغريب الخاصى والمبتذل العامى الباقى على ابتذاله أو المتصرف فيه بما يخرجه الى الغرابة (فالاخذ والسرقة) أى مايسمى بهذين الاسمين (نوعان ظاهر وغير ظاهر أما الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كله) اما حال كونه (مع اللفظ كله أو بعضه أو) حال كونه (وحده) من غير أخذ شئ من اللفظ (فان أخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه) أى لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات (فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكى عن عبدالله بن الزبير أنه فعل ذلك بقول معن ابن اوس اذا أنت لم تنصف أخاك) أى لم تعطه النصفة ولم توفه حقوقه (وجدته * على طرف الهجران) أى هاجرا لك مبتذلا بك وبمؤاخاتك (ان كان يعقل ويركب حد السيف) أى يتحمل شدائد تؤثر فيه تأثير السيوف وتقطعه تقطيعها (من أن تضيمه *) أى بدلا من أن تظلمه (اذا لم يكن عن شفرة السيف) أى عن ركوب حد السيف وتحمل المشاق (مزحل) أى مبعد فقد حكى أن عبدالله بن الزبير دخل على معاوية فانشده هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدى

وعبارة ع ق قوله السبق أى اذا كان غريبا لكن ادعاء السبق أى غلبة أحد الآتيين به الآخر بان يكون أكمل منه وأفضل والزيادة أى زيادة أحدهما على الآخر فيه بالغلبة والآخر أنقص منه ويحتمل أن المراد بالسبق التقدم أى أن أحدهما أقدم والآخر أخذه منه اه (قوله وان أحدهما الخ) تفسير (قوله خاصى) أى منسوب الى الخاصة أى هذا المفهوم لا يطلع عليه الا الخاصة وهم البلغاء (قوله غريب) تفسير لقوله خاصى لقوله فى بحث الاستعارة أو خاصية وهى الغريبة قال الشارح هناك أى التى لا يطلع عليها الا الخاصة اه سم (قوله لا ينال الا بفكر) تفسير لغريب أى لا يدركه الا الاذكياء كتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل (قوله عامى) أى تشارك العامة الخاصة فيه (قوله كما مر) أى فى تشبيه الوجه البهى بالشمس فى قوله

لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا * الا بوجه ليس فيه حياء

فان تشبيه الوجه البهى بالشمس مبتذل عامى لكن أضاف الى ذلك كون عدم الحياء من الشمس هو الذى أوجب لها ادعاء المقابلة لهذا الوجه نخرج بذلك عن الابتذال اه ع ق (قوله الباقى على ابتذاله) زائد على ماهنا (قوله فالاخذ الخ) أى واذا تقرر هذا فالاخذ الخ اه أطول (قوله فالاخذ والسرقة الخ) تقسيم السرقة والاخذ الى النوعين المذكورين باعتبار كل من الضربين السابقين فكل منهما ينقسم الى ذلك اه سم (قوله أما الظاهر الخ) تحته ثلاثة عشر قسما لان المأخوذ ان كان المعنى مع اللفظ من غير تغيير النظم فهذا قسم وان كان المأخوذ هو المعنى مع اللفظ وغير النظم فتحته أقسام ثلاثة لان الثانى اما أبلغ من الاول أو مثله أو دونه وان كان المأخوذ المعنى مع بعض اللفظ فتحته أقسام ستة لانه اما أن يغير فيه النظم أولا ويأتى فيه ماتقدم من الثلاثة وان كان المأخوذ المعنى وحده فتحته أقسام ثلاثة أيضا (قوله مع اللفظ كله) أى سواء كان فيه تغيير للنظم أولا وكذا يقال فى قوله أو بعضه (قوله فان أخذ اللفظ كله من غير الخ) أتى المصنف بقيود ثلاثة وسيأتى محترزها فى كلامه على اللف والنشر المشوش (قوله ويسمى نسخا) لانه نسخ كلام الغير ونسبه لنفسه اه ع ق وعبارة سم قوله نسخا لانه نقله الى نفسه من قولهم نسخت الكتاب أى نقلت مافيه الى كتاب آخر وقوله وانتحالا يقال انتحل فلان شعر غيره وقول غيره اذا ادعاه لنفسه اه (قوله ابن الزبير) هو بفتح الزاى وكسر الباء كما فى القاموس لانه وازنه بأمير فليس هو الصحابى المشهور وعبارة ع ق وليس المراد به عبدالله بن الزبير بن العوام الصحابى المعلوم وانما المراد به شخص آخر كان قدم على عبدالله بن الزبير الصحابى المعروف فلما حرمه من العطاء قال ابن الزبير أعنى هذا المذكور هنا للسيد عبدالله بن الزبير الصحابى لعن الله ناقة حملتنى اليك فقال له السيد عبدالله ابن الزبير الصحابى ان وراكبها اه (قوله انه فعل ذلك) أى النسخ والانتحال وانه فعل يجوز كونه بدل اشتمال من عبدالله أى من فعله ذلك بقول معن ويجوز كونه بدلا مما حكى اه سم وانظر هلا جوز كونه نائب فاعل حكى بل هو الاظهر اه يس (قوله معن) بضم الميم وفتح العين وهو غير معن (قوله أخاك) اخوة الصداقة والنسب اه أطول (قوله النصفة) بفتح النون والصاد وهى اسم مصدر الانصاف اه ع ق (قوله ولم توفه حقوقه) عطف تفسير لما قبله اه يس (قوله على طرف الهجران) بكسر الهاء والاضافة بيانية اه سم (قوله ان كان يعقل) فيه اشارة الى أن ارتكابه الهجران هو قضية العقل فليتأمل اه سم وقال العصام فى أطوله من باب ضرب أى ان كان يبقى عقله بعد ظلمك وفيه اشارة الى انه يصير مجنونا بظلمك ويهجران بقى عقله اه (قوله من أن الخ) من تعليلية أى من أجل أن تضيمه كما فى قوله تعالى مما خطاياهم أغرقوا وظاهر كلام الشارح أنها بمعنى بدل كما فى قوله تعالى أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة (قوله عن شفرة السيف) شفرة السيف حده صحاح اه سم (قوله وتحمل المشاق) تفسير (قوله مزحل) بالزاى المعجمة والحاء المهملة اه فنرى وروى بالراء المهملة (قوله فانشده هذين البيتين) لانه كان أميرهم يتناشدون عنده القصائد وقيل لان معاوية كان حاقدا عليه وعنده غيظ منه وفى بعض النسخ فانشد فمفعوله الاول محذوف أى أنشده لما سيأتى (قوله شعرت) بضم العين أى صرت

يا أبا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن ابن أوس المزني فأنشد قصيدته التي أولها
لعمرك ما أدري وإني لأوجل على أينا تغدو المنية أول
حتى أتمها وفيها هذان البيتان فأقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال ألم تخبرني أنهما لك فقال اللفظ له والمعنى لي وبعد فهو أخي من الرضاعة وأنا أحق بشعره (وفي معناه) أي معنى مالم يغير فيه النظم (أن يبدل بالكلمات كلها أو بعضها ما يرادفها) يعني أنه أيضا مذموم وسرقة محضة كما يقال في قول الحطيئة
دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي
ذر المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس فإنك أنت الآكل اللابس
وكما قال امرؤ القيس
وقوفا بها صحبي على مطيهم يقولون لا تهلك أسا وتجمل
فأورده طرفة في داليته إلا أنه أقام تجلد مقام تجمل (وإن كان) أخذ اللفظ كله (مع تغيير لنظمه) أي نظم اللفظ (أو أخذ بعض اللفظ لا كله (سمي) هذا الأخذ (إغارة ومسخا) ولا يخلو إما أن يكون الثاني أبلغ من الأول أو دونه أو مثله (فإن كان الثاني أبلغ) من الأول (لاختصاصه بفضيلة) لا توجد في الأول كحسن السبك أو الاختصار أو الإيضاح أو زيادة معنى

شاعر راويه ظرف وقوله بعدي أي بعد علي بأنك غير شاعر (قوله يا أبا بكر) كنية عبد الله بن الزبير (قوله فأنشد قصيدته) أنشد يتعدى إلى مفعولين يقال أنشد في شعرا ومفعوله الأول هنا محذوف أي أنشده اه فنري (قوله وإني لأوجل) أي أخوف من الوجل وهو الخوف وموضع على أينا نصب لأنه مفعول لأدري وقوله وإني لأوجل اعتراض وتغدو بالغين المعجمة أي يصبح الموت وأول مبني على الضم لقطعه عن الإضافة منويا كما في قبل وبعد أي أول كل شيء وحاصل المعنى وبقائك ما أعلم أينا يكون أقدم من الآخر في غد والموت عليه وإني خائف مترقب اه فنري وقوله بالغين المعجمة ليس بمتعين بل يصح كونه بالعين المهملة من العدو بل قال بعضهم إنه الأنسب اللهم إلا أن تثبت الرواية بالمعجمة (قوله فأقبل معاويه الخ) أي التفت له لأنه معه في المجلس (قوله ألم تخبرني الخ) استفهام تقريري قال سم يفهم منه أن عبد الله ابن الزبير أخبر معاوية بذلك فكأنه لم يرد بنسبتهما إليه الافتخار بهما ودعوى معرفة الشعر وإلا ليس له بل وجها صحيحا إلا يوجب ذما وكان ذم هذا في حد نفسه مع قطع النظر عن مقصد صحيح يخرجه عن الذم تأمل اه وقوله بل وجها صحيحا أي كقوله هو أخي من الرضاع وأنا أحق بشعره وقوله في حد نفسه خبر كان (قوله كما يقال الخ) مثال لإبدال الكل نظرا لأن قوله فإنك أنت لما كان من الأمور العامة التي تشترك الناس في معرفته والتعبير به كان المراد ما عداه (قوله الحطيئة) بالحاء والطاء المهملتين اسم الشاعر سمي به لقصره وقيل لدمامته (قوله دع المكارم الخ) مقول القول أي طلبها بدليل قوله لا ترحل لبغيتها والمكارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة والبغية بكسر الباء وضمها الحاجة كما في المختار وقوله واقعد فإنك الخ أي حاصل القعود الطعام والكسوة فلا احتياج إلى طلب المكارم والرحلة اه سم بزيادة قال ع ق والمعنى لست أهلا للمكارم والمعالي فدعها لغيرك واقنع بالمعيشة وهي مطلق الأكل والستر باللباس فإنك تناله بلا طلب بشق اه (قوله ذر المآثر الخ) مقول يقال وذر في مقابلة دع والمآثر مقابل المكارم ولا تذهب مقابل لا ترحل ولمطلبها بدل لبغيتها واجلس بدل واقعد والآكل بدل الطاعم واللابس بدل الكاسي وأما فإنك أنت فمذكور في البيتين باللفظ (قوله وكما قال الخ) مثال لإبدال البعض (قوله وقوفا) جمع واقف كشاهد وشهود من الوقف بمعنى الحبس لا من الوقوف بمعنى اللبث لأنه لازم والمذكور في البيت متعد مفعوله مطيهم وصحبي فاعل به وانتصابه على الحالية من فاعل نبك أي قفا نبك في حال وقوف أصحابي مراكبهم على أي لأجلي قائلين لا تهلك بكسر اللام أسا أي من فرط الحزن وشدة الجزع وتجمل أي اصبر صبرا جميلا اه فنري بزيادة (قوله أخذ) يحتمل أنه مصدر وهو اسم كان ومع تغيير خبرها وعليه فقوله أو أخذ بعض اللفظ عطف على كان ويحتمل أنه فعل وهو خبر كان واسمها ضمير الشأن قال بعض ويصح أن يكون على صيغة اسم الفاعل (قوله مع تغيير لنظمه) محترز قوله السابق من غير تغيير لنظمه وقوله أو أخذ بعض اللفظ محترز قوله كله فهو على اللف والنشر المشوش كما قدمنا قال ع ق والمراد بتغيير النظم هنا أن يدل على المعنى الأول أو على بعضه بوجه آخر بحيث يقال هذا تركيب آخر سواء كان بتبديل نوع التركيب كتبديل جملة شرطية مثلا بغيرها أو بدون ذلك إما مع إفادة المعنى مثلا بطريق اللزوم إن أفيد أولا صراحة وهو الأكثر أو بدون ذلك ويدل على أن هذا هو المراد ما يأتي من الأمثلة اه (قوله أو أخذ بعض اللفظ) سواء كان مع تغيير النظم أولا فهذه ستة أقسام والأمثلة الآتية كلها لما إذا كان المأخوذ البعض (قوله إغارة) هي نهب المال اه سم (قوله ومسخا) لأنه بدل صورة ما للغير بصورة أخرى والغالب كونها أقبح اه ع ق وقال سم لأن المسخ تحويل الصورة إلى ما هو أقبح منها وهنا حول الترتيب من صورة إلى أخرى اه ومن هنا ينشأ أشكال فيما غير لمثل أو أبلغ إذ كل منهما ليس تغيير الأقبح ولعل الجواب أنهم اكتفوا بحكمة التسمية وهي لا يلزم أن تكون مطابقة للمعنى اللغوي في تعليله بل يكتفون فيها بأدنى مناسبة وقد يؤخذ هذا الجواب من قوله وهنا حول الترتيب الخ تأمل ع س وكان حاصل الجواب أن المراد بالمسخ مطلق التحول من صورة إلى صورة سواء كانت أقبح أولا فهو مجاز مرسل من إطلاق المقيد وإرادة المطلق (قوله كحسن السبك) المراد به الخلوص من التعقيد اللفظي والمعنوي (قوله أو الاختصار) أي

حيث يناسب المقام (قوله فممدوح) ويسمى حسن الاتباع (قوله كقول بشار الخ) قبله

قالوا حرام تلاقينا فقلت لهم * ما في التلاقي ولا في قبلة حرج

وبعده البيت المذكور وبعده

أشكو الى الله هما لا يفارقني * وشرما في فؤادي الدهر يعتلج

اه معاهد (قوله من راقب الناس) أي راعاهم ومشى على مزاجهم وعبارة ع ق أي راعاهم وحاذرهم فيما يكرهون فيترك وفيما يبتغون فيقدم عليه لم يظفر بحاجته كلها لانه ربما كرهها الناس فيتركها لاجلهم فتفوت مع شدة شوقه اليها اه (قوله القتال) تفسير الفاتك وقوله الحريص على القتل تفسير اللهج اه سم وعبارة ع ق قوله الفاتك أي المقدم على القتل أو غيره من غير مبالاة بأحد اللهج أي الملازم لمطلوبه الحريص عليه من غير مبالاة قتلا كان أو غيره اه (قوله وقول سلم) أي الخاسر بالخاء المعجمة سمي بذلك لخسرانه في تجارته في الاساس سمي سلم الخاسر لانه باع مصحفا ورثه واشترى بثمنه عودا يضرب به اه مطول وقبل هذا البيت

أهدى لي الشوق وهو حلو * أغن في طرفه فتور

وفاز الشاهد فيه مع قوله من راقب الناس حيث أخذ بعض اللفظ من غير تغيير للنظم (قوله أي الشديد الجراءة) عبارة ع ق الجسور وهو الشديد الجراءة فهو بمعنى الفاتك اللهج وهو أصرح في المعنى وأخصر فالمعنى في البيتين واحد وهو أن من لا يراقب الناس فاز بالمرغوب ومن راعاهم فاته المطلوب لكن بيت سلم أجود سبكا لدلالته على المعنى بلا حاجة لتأمل بما هو أخص وأوضح وأخصر لفظا كما لا يخفى وفي نفسي ان لفظ الفاتك اللهج أحسن من لفظ الجسور ولفظ الطيبات أحسن من لفظ اللذات والاقتصار قد يدعى عدم مناسبته لان الغرض التوجيه بترك مراقبة الناس وذلك يناسبه البسط الدال على الاهتمام والتاكيد فانظره اه (قوله فبيت سلم أجود سبكا) أي لان قول بشار الفاتك اللهج فيه غموض وخفاء وقيل من جهة أنه رتب على المراقبة الموت بخلاف بشار فانه رتب عليها عدم الظفر بالحاجة اه قال في المطول روي عن أبي معاذ راوية بشار أنه قال أنشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله بيتي فهو أخف منه وأعذب والله لا أكلت اليوم ولا شربت اه (قوله في البلاغة) أي الحسن وليس المراد بها مطابقة الكلام الخ لوجودها في كل منها (قوله كقول أبي تمام) هو الاصل وهو من بحر الكامل (قوله في مرثية محمد) بتخفيف الياء قال في المطول وكان قد استشهد في بعض غزواته اه (قوله ابن حميد) كرويد اه أطول (قوله هيهات) اسم فعل ماض معناه بعد وفاعله محذوف أي بعد اتيان الزمان بمثله بدليل ما بعده وهو قوله لا يأتي الزمان بمثله أو بعد نسياني له بدلالة ما قبله وهو قوله

أنسى أبا نصر نسيت اذا يدي * من حيث ينتصر الفتى وينيل

هيهات الخ اه مطول بزيادة قال الفنري قوله أنسى احدى الهمزتين فيه محذوفة على نمط قوله تعالى أفترى على الله كذبا والاستفهام انكاري وينيل من الانالة وهي الاعطاء اه (قوله ان الزمان بمثله لبخيل) قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة قال الشيخ أبو علي الفارسي في هذا البيت تقصير لان الغرض من هذا الكلام نفي المثل وأن يقال انه يعز وانه لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد أخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بالجود بمثله اه مطول (قوله وقول أبي الطيب) هو المأخوذ (قوله أعدى الزمان سخاؤه) أي سرى سخاؤه الى الزمان ولا يلزم من كون فعل بمعنى فعل أن يتعدى بما يتعدى به قال الفنري الاعداء أن يجاوز الشئ من صاحبه الى غيره والاسم العدوى وفي حديث لا عدوى أي لا يعدي شئ شيأ اه (قوله فسخا به) أي بايجاده على ما قاله ابن جني أو باظهاره على ما قاله ابن فورجة وكذلك تقول في ولقد يكون به الخ (قوله وأخرجه من العدم) تفسير على سخا به اه سم (قوله ولولا سخاؤه) أي الزمان وقوله الذي استفاد منه أي من الممدوح وقوله لبخل أي الزمان وقوله به أي بالممدوح (قوله كذا ذكره) أي هذا التفسير ابن جني فالبيت على ما ذكره ابن جني من الغلو كما تقدم في قوله

(فممدوح) أي فالثاني مقبول (كقول بشار من راقب الناس) أي حاذرهم (لم يظفر بحاجته * وفاز بالطيبات الفاتك اللهج) أي الشجاع القتال الحريص على القتل (وقول سلم) بعده (من راقب الناس مات هما) أي حزنا وهو مفعول له أو تمييز (وفاز باللذة الجسور) أي الشديد الجراءة فبيت سلم أجود سبكا وأخصر لفظا (وان كان الثاني دونه) أي دون الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الاول (فهو) أي الثاني (مذموم كقول أبي تمام) في مرثية محمد بن حميد (هيهات لا يأتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل وقول أبي الطيب أعدى الزمان سخاؤه) يعني تعلم الزمان منه السخاء وسرى سخاؤه الى الزمان (فسخا به) وأخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذي استفاده منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه كذا ذكره ابن جني وقال

ابن فورجة هذا تأويل فاسد لان سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخابه على وكان بخيلا به على فلما أعدى سخاؤه أسعدنى بضمى اليه وهدايتى له لما أعدى سخاؤه (ولقد يكون به الزمان بخيلا) فالمصراع الثانى ماخوذ من المصراع الثانى لابى تمام على كل من تفسيرى ابن جنى وابن فورجة اذ لا يشترط فى هذا النوع من الاخذ عدم تغاير المعنيين أصلا كما توهمه البعض والا لم يكن ماخوذا منه على تاويل ابن جنى أيضا لان أبا تمام علق البخل بمثل المرثى وأبو الطيب بنفس الممدوح هذا ولكن مصراع أبى تمام أجود سبكا لان قول أبى الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يقع موقعه اذ المعنى على المضى فان قيل المراد لقد يكون الزمان بخيلا بهلاكه أى لا يسمح بهلاكه قط لعلمه بانه سبب اصلاح العالم والزمان وان سخا بوجوده وبذله للغير لكن أعدامه وافناؤه باق بعد فى تصرفه قلنا هذا تقدير لا قرينة عليه وبعد صحته فصراع أبى تمام أجود لاستغنائه عن مثل هذا التكلف (وان كان) الثانى (مثله) أى مثل الاول (فابعد) أى فالثانى أبعد (من الذم والفضل للاول) كقول أبى تمام لو حار) أى تحير فى التوصل الى اهلاك النفوس (مرتاد المنية) أى الطالب الذى هى المنية على انها اضافة بيان (لم يجد * الا الفراق

وأخفت أهل الشرك حتى انه * لتخافك النطف التى لم تخلق

لان الجود قبل وجود الممدوح غير موجود حتى يعدى الزمان فهو ممتنع ومثل ذلك لا يقال فيه انه فاسد كما قاله ابن فورجة وانما يقال فيه غير مقبول تامل (قوله ابن فورجة) بفتح الفاء وضمها (قوله فاسد) الاولى غير مقبول لغلوه اذ ليس بفاسد كما قدمناه (قوله لان سخاء غير موجود) باضافة سخاء الى غير أى سخاء شخص غير موجود فسخاء اسم ان وقوله لا يوصف بالعدوى خبرها وهو السر يان للغير (قوله وانما المراد الخ) أى فالممدوح كان موجودا سخيا وكان الزمان بخيلا باظهاره لى وهدايتى له لغزارة أموره عند الزمان فلما أعدى الزمان سخاء ذلك الممدوح جاد به على أى بالاتصال به والوقوف عليه بعد خفائه عنى فالمعنى أن الزمان هدانى اليه بعد البخل بالهداية فعرفته فاغنانى فالمعنى ولقد كان الزمان بخيلا باظهاره لى اه ع ق (قوله لما أعدى سخاؤه) ظرف لقوله سخابه قال سم أى أعدى سخاؤه الزمان وهو بعد وجوده اه (قوله فالمصراع الثانى) فيه اشارة الى أن الشاهد فى المصراعين الاخيرين والا فالمصراع الاول من قول أبى الطيب أبلغ من المصراع الاول الذى لابى تمام تامل (قوله اذ لا يشترط الخ) علة لمحذوف تقديره ولا يضر فى كونه مأخوذا منه تغاير فى المعنى والتعبير اذا وقع الاشتراك فى الحاصل والمآل ولو مع زيادة شئ اذ لا يشترط فى هذا النوع الخ كما عبر بذلك ع ق أى لانهما اشتركا فى البخل وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الاخذ على تفسير ابن فورجة غير ظاهر لتغاير المعنيين كما لا يخفى (قوله أصلا) أى لا يشترط الاتحاد من كل وجه بل يكفى الاتحاد من بعض الوجوه كما هنا لانهما مشتركان فى أصل البخل على ما قاله ابن فورجة (قوله كما توهمه البعض) أى توهم أنه يشترط الاتحاد من كل وجه (قوله والا لم يكن مأخوذا الخ) فى الاستدلال بهذا اشعار بموافقة البعض على الاخذ على تأويل ابن جنى اه يس (قوله أيضا) أى كما لا يكون مأخوذا على تأويل ابن فورجة وانما لم يصرح به لان عدم الاخذ عليه حينئذ ظاهر فجعله كأنه أصل مقيس عليه وعبارة ع ق فعلى هذا التقدير أى تقدير ابن فورجة لا يكون مأخوذا من الاول أيضا لان المعنى عليه ولقد يكون الزمان بخيلا باظهاره وهو مخالف للبخل بايجاد مثله الذى فى المصراع الاول ولكونه أظهر فى عدم الاخذ لم يتعرض له فى الشرح ويرجع المعنى الى حاصل واحد أيضا على هذا التقدير لانه اذا بخل باظهاره لى لعزته فهو بخيل بفائدته اللازمة لوجوده الا لسبب فيلزم البخل بوجوده لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم فنفى فائدته كنفيه فيلزم البخل بأمثاله اه بتصرف وعبارة سم وانما اقتصر الشارح على بيان التغاير على تفسير ابن جنى لان هذا المتوهم اعتقد عدم التغاير عليه وسلم الاخذ عليه ومنعه على تفسير ابن فورجة لاعتقاده التغاير عليه تأمل اه سم (قوله لان أبا تمام الخ) أى فهناك مغايرة بحسب الظاهر وان كان فى نفس الامر لا مغايرة لان المراد من المثل الممدوح كما فى قولك مثلك لا يبخل أى أنت لا تبخل (قوله اذ المعنى على المضى) ان قلت من أين يستفاد المضى من قول أبى تمام * ان الزمان بمثله لبخيل * قلت من الجملة الاسمية الدالة على الثبات والدوام الشامل للمضى هذا وقد يقال العدول الى المستقبل فى كلام أبى الطيب قصد الى الاستمرار وحكاية الحال الماضية الا أن يقال لما لم يبق بخل الزمان بعد اعداء سخائه اياه لم يحسن حمل المضارع على ذلك اه يس وانما كان المعنى على المضى لان الغرض أنه جاد به ووجد بالفعل (قوله فان قيل المراد الخ) أى فيكون المضارع واقعا موقعه (قوله وبذله) عطف على وجوده أو على سخا (قوله لكن اعدامه الخ) حاصله أنه بعد ايجاده صار الذى فى تصرف الزمان انما هو اعدامه وأما ايجاده فلا يتعلق به لانه تحصيل للحاصل حينئذ (قوله باق بعد) أى بعد وجوده أو فى المستقبل وقوله فى تصرفه أى تصرف الزمان (قوله لا قرينة عليه) أى فلا يصح وبعد صحته الخ (قوله فأبعد من الذم) من بمعنى عن أى حقيق بأن لا يذم فأفعل التفضيل ليس على بابه (قوله مرتاد) اسم فاعل وأصله مرتيد (قوله الا الفراق) استثناء من دليلا ودليلا مفعول يجد ومفعوله الثانى ان كان الذى ينصب مفعولين محذوف أى موجودا الخ اه سم قال يس وفيه نظر والظاهر أن المفعول الثانى

على النفوس دليلا وقول أبي الطيب

لولا مفارقة الاحباب ماوجدت
لها المنايا الى أرواحنا سبلا)

الضمير في لها للمنايا وهو حال من سبلا والمنايا فاعل وجدت وروى يد المنايا فقد أخذ المعنى كله مع لفظ المنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح (وان أخذ المعنى وحده سمى) هذا الاخذ (الماما) من ألم اذا قصد وأصله من الم بالمنزل اذا نزل به (وسلخا) وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها فكأنه كشط من المعنى جلدا وألبسه جلدا آخر فان اللفظ للمعنى بمنزلة اللباس (وهو ثلاثة أقسام كذلك) أى مثل ماسمى اغارة ومسخا لان الثاني اما أبلغ من الاول أو دونه أو مثله (أولها) أى أول الاقسام وهو أن يكون الثاني أبلغ من الاول (كقول أبي تمام هو) ضمير الشان (الصنع) أى الاحسان والصنع مبتدأ خبره الجملة الشرطية أعنى قوله (ان يعجل نخير وان يرث *) أى يبطئ (فللريث في بعض المواضع أنفع) والاحسن أن يكون هو عائدا الى حاضر في الذهن وهو مبتدأ خبره الصنع والشرطية ابتداء كلام وهذا كقول أبي العلاء

دليلا والاستثناء مفرغ على حد ماعلمت الا الفقه اه (قوله على النفوس) أى على هلاكها (قوله وهو حال من سبلا) أى لانه في الاصل صفة لها فلما قدم صار حالا قال في المغنى تنبيه الظاهر أن لها من قول المتنبي

لولا مفارقة الاحباب ماوجدت * لها المنايا الى أرواحنا سبلا

جار ومجرور متعلق بوجدت لكن فيه تعدى فعل الظاهر الى ضميره المتصل كقولك ضربه زيد وذلك ممتنع فينبغي أن يقدر صفة في الاصل لسبلا فلما قدم عليه صار حالا منه كما أن قوله الى أرواحنا كذلك اذ المعنى سبلا مسلوكة الى أرواحنا ولك في لها وجه غريب وهو أن تقدره جمعا للهاة كحصاة وحصى وتكون المنايا مضافا اليه ويكون اثبات اللهوات للمنايا استعارة شبهت بشئ يبتلع الناس ويكون أقام اللها مقام الافواه لمجاورة اللهوات للفم اه ولم يستحضره سم فكتب ماهيأه التخمين اه يس وقول ابن هشام الظاهر أن لها أى لفظ لها وقوله ضربه زيد أى ضرب نفسه وقوله فينبغي أن يقدر صفة الخ فيكون المعنى هكذا ولولا مفارقة الاحباب ماوجدت المنايا سبلا أخرى لها مسلوكة الى أرواحنا وقوله كحصاة وحصى أى مما يكون فيه الفرق بين مفرد وجمعه بالتاء وقوله وتكون المنايا مضافا اليه الاظهر أن يقول وهى مضافة الى المنايا وقوله استعارة أى بالكناية وقوله لمجاورة الخ أو هو من باب ذكر الجزء وارادة الكل (قوله وروى يد المنايا) أى بدل قوله لها المنايا (قوله فقد أخذ المعنى كله) لقائل أن يقول ان الاول أفاد أن انحصار السبب في مفارقة الاحباب انما هو على تقدير التحير واشتباه الحال وقضية ذلك امكان سبيل آخر عند عدم التحير وكأن حاصل المعنى أن المنية لها طريق الى الهلاك لكنها اذا اشتبهت عليها لا تجد طريقا حينئذ غير المفارقة وهذا المعنى لم يفده الثاني فكيف حكم باخذ كل المعنى الا أن يقال ان هذه الزيادة التى قلنا ان الاول أفادها غير مرادة له أو انها غير معتبرة ههنا فليتأمل اه سم وعبارة ع ق وقد اجتمع البيتان على الحاصل وهو أنه لا دليل للمنية على النفوس الا الفراق أما في الاول فواضح وأما في الثاني فلان لولا تفيد ان نفي الفراق بنفي الموصل كما أشرنا اليه فلزم انحصار الموصل في الفراق على أنه دليل أو جزء دليل فمعنى كل من البيتين يعود الى معنى الآخر فما يقال من أن في الاول الحصر والتقييد بالحيرة فجاء أبلغ من الثاني لا عبرة به اه (قوله وبدل بالنفوس الارواح) الباء داخلة على المتروك (قوله وان أخذ المعنى وحده) أى دون اللفظ وهو عطف على قوله فان أخذ اللفظ (قوله وأصله من ألم بالمنزل الخ) فاصل الالمام النزول بالمنزل ثم أطلق على مطلق القصد ووجه المناسبة هنا أنه اذا أخذ المعنى فقد قصده وكأنه نزل به اه يس (قوله فكأنه كشط) بابه ضرب وقوله جلدا هو اللفظ (قوله أى مثل ماسمى اغارة) أى مثله في الانقسام الى ثلاثة أقسام وفي كون الاقسام هى كون الثاني أبلغ وكونه دونه وكونه مثله بدليل كلام الشارح (قوله والصنع مبتدأ خبره الجملة الشرطية) أى والجملة من المبتدا وخبره الجملة خبر ضمير الشأن وسكت الشارح عن ذلك لظهوره لا لان ضمير الشأن لا محل له كضمير الفصل لانه مما لم يقل به أحد اه يس (قوله نخير) أى فهو خير وقوله وان يرث من راث يريث اه سم وفي المختار وراث على خبره أبطأ وبابه باع وفي مثل رب عجلة تهب ريثا اه (قوله أى يبطئ) من باب شرف قال في المختار بطؤ بضم الطاء بطأ بضم الباء فهو بطئ بالمد وأبطأ فهو مبطئ اه (قوله أنفع) ألا ترى أنه يقع في العادة أنك لو وعدت أحدا باحسان ثم أبطأت عنه فاذا أعطيته زدته على ما كنت تعطيه لو عجلت حياء من ابطائك وجبرا للابطاء اه سم (قوله والاحسن أن يكون الخ) لعل وجهه أن كون الضمير للشان خلاف الظاهر مع افادة هذا الاعراب ما يفيده الاول من الاجمال والتفصيل ومع كونه أفيد لتعدد الحكم فيه اذ فيه الحكم بان ذلك المتعقل الصنع والحكم بأن الصنع من صفة ماذكر اه سم وقوله ان كون الضمير للشان خلاف الظاهر أى لانه مخالف للقياس من خمسة أوجه عوده على ما بعده لزوما وأن مفسره لا يكون الا جملة وأنه لا يتبع بتابع وأنه لا يعمل فيه الا الابتداء أو أحد نواسخه وانه ملازم الافراد اه يس (قوله الى حاضر في الذهن) وهو الموعود به (قوله وهذا كقول أبي العلاء الخ) لعل مقصوده التنظير في رجوع الضمير للمتعقل الحاضر في الذهن فان هذا هو المناسب في بيت أبي العلاء اذ لا يناسب فيه رجوع الضمير للشان اذ ما بعد الهجر لا يصلح للخبرية عنه فليتامل اه سم أقول في المغنى في الترجمة التى نصها المواضع التى يعود فيها الضمير على ما تأخر لفظا ورتبة

والثالث أن يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعني به الا بما يتلوه وأصله ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ومنه هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شاءت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه ولكن في تمثيله بهي النفس وهي العرب ضعف لامكان جعل النفس والعرب بدلين وتحمل وتقول خبرين وفي كلام ابن مالك ضعف لامكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون هي ضمير القصة فان أراد الزمخشري أن المثالين يمكن حملهما على ذلك لا أنه متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده اه والظاهر أن كلام أبي تمام والمعري من هذا القبيل وان ما ابتهج به الشارح أمر سهل قاله يس وبين البيتين مناسبة من وجه آخر وهو أن في كل منهما أن الشئ المكروه قد يكون سببا في المحبوب كما كان في الاول ابطاء الاحسان سببا في كثرته وفي الثاني الصدود سببا في الوصال الا أن الظاهر انه لم يرد هذا بدليل قوله وهذا نوع من الاعراب فانه يشعر بان كلامه من جهة الاعراب دون غيره أفاده سم (قوله حتى ما يلم خيال) ضمير يلم للهجر وأما ما فقيل نافية أي حتى اذا انتفى المامه وحصوله فهو خيال لعدم وجوده وقيل زائدة أي حتى اذا ألم فهو خيال لانه لعدم طلبه والاعتبار به بمنزلة المعدوم الذي هو خيال وقيل مصدرية أي حتى المامه خيال والمعنى كما في الثاني ويتعين رفع الفعل على هذا الثالث بخلاف الاولين فانه يجوز نصبه بحتى اه سم وعبارة ع ق حتى ما يلم أي ينزل خيال من هذا الذي يهجرنا و بعض صدود الزائرين وصال أي لم ننل ممن هجرنا حتى الصدود لانا لا نلقاه لا يقظة ولا مناما والصدود قد يعد وصالا بالنسبة لمثل هذا الهجر اه ويسلم بابه رد (قوله الراضة) أي المرتاضون الممارسون لصناعة الاعراب ومن العجب أنه تصحف في نسخة سم بالراضية فقال قال في الصحاح ان الراضية تجيء في بعض اللغات بمعنى العالية وهذا المعنى يمكن هنا وانظر هل يجوز أن تكون بمعنى المرضية أي المعتبرة اه قال يس وأصل راضة روضة جمع رائض ككامل وكملة وفي نسخة الرائضة أي المرتاضة للاعراب المتمرنة عليه وعبارة ع ق وهذا الاعراب أعني جعل الضمير عائدا على حاضر في الذهن لطيف لا يكاد يتنبه له الا الاذهان الراضة أي المرتاضة بالاعراب من أئمة العربية لان التفطن لحاضر ذهنا يلتئم الكلام فيه ويحسن بحيث يفيد الكلام معه فائدة البيان بعد الاجمال مما يدق الخ اه (قوله وقول أبي الطيب الخ) أخذ معنى وان يرث الخ فالبيتان مشتركان في معنى وهو اثبات النفع في البطء المستفاد من الشطر الثاني في البيت الاول ومن الشطر الاول في البيت الثاني (قوله الجهام) بفتح الجيم (قوله ففي بيت أبي الطيب الخ) قد يقال بينهما تفاوت أيضا فان بيت أبي الطيب يدل على أن بطء سيبه مطلقا من الخير بخلاف بيت أبي تمام فانه يدل على أنه قد يكون لقوله في بعض المواضع اه سم قال يس وفيه نظر لا يخفى اه (قوله واذا تألق الخ) من الكامل وشطر البيت على أل من قوله المصقول (قوله من عضبه) من زائدة (قوله أي سيفه القاطع) شبه لسانه بسيفه بجامع التأثير (قوله وقول أبي الطيب) من البسيط (قوله كان ألسنهم الخ) قال ع ق ولا شك ان كلا منهما أي الكلامين تضمن تشبيه اللسان بآلة الحرب في النفاذ والمضي وان كانت الآلة المعتبرة في الاول السيف والآلة المعتبرة في الثاني الرمح ولكن بيت البحتري أجود الخ (قوله ألسنهم) بضم السين ان جرد من التاء والا فبكسرها كما في ألسنة خداد وقوله في النطق في بمعنى عند وكذلك ما بعدها كما يدل عليه كلام الشارح وقوله على رماحهم متعلق بخرصانا (قوله بالضم والكسر) أي وسكون الراء قال بعضهم وهذا في المفرد وأما الجمع فبكسر الخاء لا غير قال في المختار والخرص بضم الخاء وكسرها الحلقة من الذهب أو الفضة (قوله في المضاء) أي كونها ماضية وقوله والنفاذ تفسير (قوله فبيت البحتري أبلغ الخ) وأيضا ففي بيت أبي الطيب لفظ كأن الذي يدل على الشك في التشبيه بخلاف بيت البحتري فان فيه لفظ خلت الذي يفيد الرجحان اه سم وفيه أن كأن قد تدل على اليقين كقوله * كأن الارض ليس بها هشام * نعم لا يعجبني قول أبي الطيب ألسنهم على رماحهم اه يس أي فان المتبادر من كلامه أن ألسنتهم قطعت وجعلت خرصانا وفيه من القبح ما لا يخفى (قوله من الاستعارة التخييلية) فيه تسمح والوجه أن أحدهما تخييل والآخر ترشيح (قوله بمنزلة الاظفار) التي اثباتها استعارة تخييلية كما سبق اه سم (قوله بمنزلة

هو الهجر حتى ما يلم خيال
و بعض صدود الزائرين وصال
وهذا نوع من الاعراب لطيف لا يكاد يتنبه له الا الاذهان الراضة من أئمة الاعراب (وقول أبي الطيب ومن الخير بطء سيبك) أي تأخر عطائك (عني * أسرع السحب في المسير الجهام) أي السحاب الذي لا ماء فيه وأما ما فيه ماء فيكون بطيأ ثقيل المشي فكذا حال العطاء ففي بيت أبي الطيب زيادة بيان لاشتماله على ضرب المثل بالسحاب (وثانيها) أي ثاني الاقسام وهو أن يكون الثاني دون الاول (كقول البحتري واذا تألق) أي لمع (في الندي) أي المجلس (كلامه المصقول) المنقح (خلت) أي حسبت (لسانه من عضبه) أي سيفه القاطع (وقول أبي الطيب كأن ألسنهم في النطق قد جعلت * على رماحهم في الطعن خرصانا) جمع خرص بالضم والكسر وهو السنان يعني أن ألسنتهم عند النطق في المضاء والنفاذ تشابه أسنتهم عند الطعن فكأن ألسنتهم جعلت أسنة رماحهم فبيت البحتري أبلغ لما في لفظي تألق والمصقول من الاستعارة التخييلية فان التألق والصقالة للكلام بمنزلة الاظفار

للنيـة ولزم من ذلك تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالـكناية (وثالثها) أى ثالث الاقسام وهـو أن يكون الثانى مثـل الاول (كقول الاعرابى) أبى زياد (ولم يك أكثر الفتيان مالا * ولـكن كان أرحبهم ذراعا) أى أسخاهـم يقال فلان رحب الباع والذراع أى سخى (وقـول أشجـع وليس) أى الممدوح يعنى جعفر بن يحيى (بأوسعهم) الضمير للملوك (فى الغنى * ولكن معروفه) أى احسانه (أوسع) فالبيتان متماثلان هذا ولـكن لا يعجبنى معروفه أوسع (وأما غير الظاهر فمنه أن يتشابه المعنيـان) أى معنى البيت الاول ومعـنى البيت الثـانى (كقول جرير فلا يمنعك من أرب) أى حاجة (لحاهم *) جمـع لحية يعنى كونهم فى صورة الرجال (سواء ذو العمامة والخمار) يعـنى أن الرجال منهـم والنساء سـواء فى الضعف (وقول أبى الطيب ومن فى كفه منهـم قناة * كمن فى كفه منهم خضاب) واعـلم أنه يجـوز فى تشابه المعنيين اختلاف البيتين

الاظفار للنية) فانهـما يخصان المشـبه به وهو السـيف (قوله ولزم من ذلك الخ) لان التخييلـية والمـكنية متـلازمان على ماسبق اه يس (قوله تشبيه كلامه) أى لسانه باعتبار اخراج الـكلام (قوله وهو استعارة بالـكناية) قال ع ق فان قلت ليس فى كلام البحترى استعارة بالـكناية وانما فيه ترشيح بالتشبيه لان المشـبه بالسيف فى الحقيقـة هو الـكلام لا اللسان لان الموصوف بوجـه الشـبه وهو النفوذ والتاثير فيما يتعلق به هو الـكلام لا اللسان قلت على تقدير تسليمه يلزم أن يكون أجود من بيت المتنبى بـترشيح التشـبيه كما زعمت على أنا لا نسـلم أن التشبيه ليس للسـان بل هو باعتبار تلبسـه بما يوجب التاثير والمضاء فى الارواح كالسيف فى تلبسه بما يوجب التأثير من الحد والقطع ولا ينافى ذلك اعتبار الاستعارة بالـكناية فيما يتحقق به وجه الشبه وهو الـكلام اه فان قلت فيه جمـع بين الطرفين أجيب بانهما مذكوران فى تركيبين لا فى تركيب واحد وأيضا ذكرا على وجه لا ينبئ عن التشبيه (قوله الفتيان) بالـكسر جمـع فتى اه أطول (قوله أرحبهم) خبر كان والرحب بفتح الراء الواسـع (قوله رحب الباع) هو قدر مـد اليدين وقوله والذراع بكسر الذال المعجمة طرف المرفق الى طرف الاصبـع الوسطى (قوله أى سخى) فهو مجاز مرسـل من اطلاق اسم الملابس وهو سعة الذراع والباع الذى هو مقدار اليدين مع ما يتصلان به أو الراحة على كثرة المعطى لان الراحـة والذراع والباع بهـا يحصل المعطى عند قصد دفعـه فاذا اتسـع كثر ما يملؤه فلابست السعة الـكثرة عنـد العطاء فأطلقت السعة على الـكثرة بتلك الملابسة مع القرينة اه ع ق (قوله الضمير للملوك) أى فى البيت قبله وهو

يروم الملوك مدى جعفر * ولا يصنعون كما يصنع

اه مطول وقوله يروم أى يقصد وقوله مدى جعفر أى الغاية التى بلغها جعفر فى الـكرم (قوله هـذا) أى افهـم هـذا (قوله لا يعجبنى الخ) أى لا يعجبنى هـذا الـكلام الذى هو قوله معروفه أوسع قال سم يعنى لان صـيغة معروفه واسع تستعمل فى العادة بمعنى دبره واسع وذلك ذم اه وعبارة ع ق ولـكن لا يخفى ان الاول فات الثانى فى التعبير عن الكرم بطريق التجوز ولهذا قيل ان معروفه لا يعجب وقيل ان وجه كونه لا يعجب أن المعروف قد يعبر به عن الدبر فيقال معروفه أوسع أى الشئ المعروف منه كناية عن الدبر ولا يخفى أن هذا التوجيه انما يتجه ان صح الاخبار عن المعروف بقوله أوسع مرادا به هذا المعنى على وجـه الـكثرة والا فلا يخفى فساده لوجود المعروف فى الـكلام البليـغ ولا يعـتريه الاستهـجان بوجه تأمل اه (قوله وأما غـير الظاهر) قال ع ق وأما الاخذ غير الظاهر فاقسام ولم يعدّدها الى الابلغ والادنى المذموم والمساوى الابعد عن الذم لان أقسام غير الظاهر كلها مقبولة من حيث ما أخذت منه لعدم ظهورها منـه فان اعتراها رد فمن جهـة أخرى خارجـة عن معنى الاخـذ كما يفيد ذلك قوله فيما يأتى وأكثر هذه الانواع يعنى كلها مقبولة اه وغير الظاهر أنواعـه كثير ذكر المصنف منها خمسة قال ع ق وضابطه أن يكون الثانى بحيث لا يدرك أنه مأخوذ من الاول الا بتأمل كما يتضح فى الامثلة وحينئذ فالمثال الآتى فى التشابه قريب من الظاهر بل ينبغى أن يجعل منه لان ادراك كون الثانى أصـله الاول ظاهر لا يحتاج الى تامـل اه (قوله أن يتشابه المعنيان) أى من غير نقل ليغاير ما بعـده (قوله معنى البيت الاول) أى المأخوذ منـه وقوله ومعـنى البيت الثانى أى المأخوذ (قوله من أرب) فى المختار الارب بالـكسر الحاجة وكذا الاربة والارب بفتحـين والمأربة والمأربة بفتح الراء وضمها قلت ونقل الفارابى أيضا مأربة بالـكسر (قوله لحاهم) بضم اللام وكسرها فاعـل يمنع (قوله جمع لحيـة) بكسر اللام لا غـير وهى شعر الخـدين والذقن وفى المختار واللحيـة معروفة والجمـع لحى بكسر اللام وضمها نظـير الضم فى ذروة وذرى اه (قوله سواء الخ) جـملة مستأنفة فى معنى العلة لما قبلها (قوله ذو العمامـة) بالـكسر وهى المغفر والبيـضة وما يلف على الرأس وحملها على الاولين أبلغ وعلى الثالث أوفق بقوله والخمار اه أطول (قوله وقول أبى الطيب) فى سيف الدولة يذكر خضوع بنى كلاب وقبائل العرب له اه مطول فالمعنيان متشابهان من جهة أن الرجال مثل النساء فى الضعف فالبيت الاول فيه هذا المعنى وكذا البيت الثانى والتغاير بينهما باعتبار أن البيت الاول حكم بالتساوى والبيت الثانى حكم بالتشابه (قوله قناة) أى رمح (قوله خضاب) أى صبـغ الحناء قال فى المختار الخضاب ما يختضب به وخضبه من باب ضرب واختضب هو وكف خضيب اه (قوله واعلم الخ) دخول على كلام المصـنف (قوله

تشبيبا أو مديحا أو هجاء وافتخارا ونحو ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال فى اخفائه فغيره عن لفظه ونوعه ووزنه وقافيته والى هذا أشار بقوله (ومنه) أى من غير الظاهر (ان ينتقل المعنى الى محل آخر كقول البحترى سلبوا) أى ثيابهم (وأشرقت الدماء عليهم * محمرة فكأنهم لم يسلبوا) لان الدماء المشرقة كانت بمنزلة ثياب لهم (وقول أبى الطيب يبس النجيع عليه) أى على السيف (وهو مجرد * عن غمده فكأنما هو مغمد) لان الدم اليابس بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف (ومنه) أى من غير الظاهر (أن يكون معنى الثانى أشمل من معنى الاول (كقول جرير اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا) لانهم يقومون مقام كلهم (وقول أبى نواس ليس من الله بمستنكر أن يجمع العالم فى واحد) فانه يشمل الناس وغيرهم فهو أشمل من معنى بيت جرير (ومنه) أى من غير الظاهر (القلب وهو أن يكون معنى الثانى نقيض معنى الاول كقول أبى الشيص أجد الملامة فى هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمنى اللوم وقول أبى الطيب أأحبه) الاستفهام للانكار والانكار باعتبار القيد الذى هو الحال أعنى قوله (وأحب فيه ملامة) كما يقال أتصلى وأنت محدث على تجويز واو الحال فى المضارع المثبت كما هو رأى البعض أو على حذف المبتدأ أى وأنا أحب ويجوز أن تكون الواو للعطف والانكار راجع الى الجمع بين الامرين أعنى محبته ومحبة الملامة فيه (ان الملامة فيه من أعدائه) وما يصدر من عدو المحبوب يكون مبغوضا وهذا نقيض معنى بيت أبى الشيص لكن كل منهما باعتبار آخر

تشبيبا) هو وصف الجمال وفى بعض النسخ تسيبا بالسين المهملة وهو التغزل فى النساء بذكر أوصافهن يقال نسب الشاعر بالمرأة ينسب بالكسر نسيبا اذا تشبب بها وقد يطلق على التغزل مطلقا (قوله والى هذا أشار بقوله الخ) وجه الاشارة أنه ذكر أنه ينقل المعنى الى محل آخر وذلك صادق بأن ينقله من التشبيب الى أحد المذكورات اه سم (قوله الى محل آخر) أى من موصوف الى موصوف آخر كالقتلى والسيف (قوله سلبوا) على صيغة المجهول اه فنرى (قوله النجيع) قال فى المختار والنجيع من الدم ما كان يضرب الى السواد وقال الاصمعى دم الجوف خاصة اه (قوله وهو مجرد) حال من السيف اه يس أى والحال أن السيف خارج من الغمد (قوله مقام كلهم) أى لجمعهم جميع ما فى الناس من الكمال اه سم (قوله وقول أبى نواس) بنون مضمومة بعدها واو مخففة كنى بذلك لانه كان له ذؤابتان تنوسان على عاتقه أى تنزلان عليهما قال ع ق أى قوله لهرون الرشيد لما سجن الفضل البرمكى غيرة منه حين سمع عنه التناهى فى الكرم مشيرا الى أن فى الفضل شيأ مما فى هرون وأن فى هرون جميع ما فى الفضل وما فى العالم من الخصال مبالغة

قولا لهرون امام الهدى * عند احتفال المجلس الحاشد
أنت على ما بك من قدرة * فلست مثل الفضل بالواجد

* ليس من الله بمستنكر * البيت فأمر هرون باطلاقه اه والاحتفال الاجتماع والحاشد بالشين المعجمة الجامع وقوله مثل الفضل مفعول الواجد أى لا تجد مثل الفضل فى خدمتك وطاعتك (قوله ليس من الله الخ) الرواية الصحيحة بدون الواو قبل ليس وهو من السريع مستفعلن مستفعلن فاعلات ودخله حذف السبب فصار فاعلن وفى بعض النسخ وليس بالواو قبل ليس ففيه من العيوب الخزم وهو زيادة ما دون خمسة أحرف فى صدر الشطر (قوله أن يجمع العالم) أى صفاته اه يس (قوله وغيرهم) أى من الملائكة والجن (قوله وهو أن يكون معنى الثانى نقيض معنى الاول) قال ع ق فان قلت ما وجه كون الكلام الذى هو نقيض معنى الاول مأخوذا من ذلك الاول فان المتبادر أن نقيض الشئ ينافيه لا أنه منه قلت هو هو بعينه ولم يزد الا السلب فى الاثبات أو العكس ونريد بالسلب والاثبات هنا الاتيان بالمنافى فى الجملة وأيضا نقيض الشئ فرع الشعور به فذلك الشئ هو الحامل على طلب النقيض فقد انتشأ النقيض عن الاول فافهم اه (قوله أجد الملامة) أى اللوم والانكار على وقوله فى هواك لذيذة بكسر الكاف خطاب المؤنث قال ع ق أى أجد لذلك اللوم فيك لذة لتناهى حبى فيك حتى صرت ألتذ بمطلق ذكرك على أى وجه كان اه وقوله فليلمنى اللوّم جمع لائم كصائم وصوّم قال العصام فى أطوله والمراد كل لائم كما يقتضيه المقام اه (قوله والانكار باعتبار القيد الذى هو الحال) أى انه لا يحب الملامة فيه بل يحبه هو فقط فالنفى المستفاد من الاستفهام الانكارى منصب على القيد على حد قوله تعالى أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم (قوله كما يقال أتصلى الخ) فالمنكر هو وقوع الصلاة مع الحدث لا وقوع الصلاة من حيث هى (قوله على تجويز الخ) أى بناء على تجويز الخ وهو مرتبط بقوله الذى هو الحال وعبارة العصام فى أطوله لتجويز كون المضارع المثبت حالا بالواو للضرورة أو على سبيل الشذوذ وأما تجويز البعض الحال اذا كان مضارعا مثبتا مطلقا كما يشعر به كلام الشارح فلم نعثر عليه مع التفحص البليغ اه (قوله ويجوز أن تكون الواو للعطف) قال الفنرى رجحت الحالية لما فى العطف من ايهام تجويز عدم محبته مع محبة الملامة فيه اه (قوله راجع الى الجمع بين الامرين) قال فى المطول بمعنى لا يكون الا واحد اه وعبارة ع ق ويحتمل أن تكون الواو للعطف والعطف بالواو وان كان لا يقتضى المعية لكن يقتضى الاجتماع فى الحكم فحبه وحب اللوم فيه يقتضى عطف أحدهما على الآخر اجتماعهما فى الوقوع من شخص واحد وهو الحكم وهذا الاجتماع هو محط الانكار أى كيف يجتمع حبه وحب اللوم فى الوقوع منى اه (قوله وهذا نقيض معنى بيت أبى الشيص) لان فى هذا نفى محبة الملامة وفى ذلك اثباتها اه سم (قوله لكن كل منهما الخ) أما الاول فهو باعتبار أن لومه يتضمن ذكر المحبوب له ونسبته هو الى محبته واظهار ذلك وهذا أمر محبوب

له وأما الثاني فباعتبار أنه صادر من العدو والصادر منه يكون مبغوضا اه سم (قوله ولهذا) أي لان كلا باعتبار (قوله قالوا الاحسن الخ) قال في المطول الا أن يكون ظاهرا كما في قول أبي تمام

ونغمة معتف جدواه أحلى * على أذنيه من نغم السماع

وقول أبي الطيب

والجراحات عنده نغمات * سبقت قبل سيبه بسؤال

أراد أبو تمام أن الممدوح يستلذ نغمات السائلين لما فيه من الكرم ونهاية الجود وأراد أبو الطيب أنه ان سبقت نغمة من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من المجروح لان عادته أن يعطي من غير سؤال اه قال الفنري عليه نغمة مبتدأ وأحلى خبره وجدواه أي اعطاءه مفعول معتف بمعنى سائل اه (قوله في هذا النوع) أي القلب (قوله أن يبين السبب) ليعلم أن التناقض ليس بحسب الحقيقة بل بحسب الصورة وقد بين في الاول أن سبب محبته اللوم تضمنه لذكر المحبوب وفي الثاني ان سبب عدم محبته صدوره من العدو اه يس قال ع ق فان قلت أي المعنيين أبلغ التلذذ بلومه في المحبوب أو بغض اللوم في المحبوب قلت الاظهر التلذذ باللوم لاقتضائه عدم الشغل عن حبه لعارض من العوارض ولو كان منافيا بخلاف بغض اللوم عند سماعه فانه يقتضي شغل القلب لبغض اللائم والفناء في الحبيب مطلقا بحيث لا يحسن الا بحبه اعظم من العداوة بسببه اه (قوله ويضاف اليه ما يحسنه) قال ع ق مفهومه أنه ان لم يضف اليه شئ أصلا فهو ظاهر لان أخذ المعنى من الاول لا لبس فيه كلا كان أو بعضا فيعد من الظاهر وأما اذا أضيف اليه ما لا يحسنه فالزيادة كالعدم فيكون المأخوذ ولو قل لا لبس فيه أيضا فيصير من الظاهر بخلاف البعض مع تزيينه بما أضيف اليه فان ذلك يخرجه عن سنن الاتباع الى الابتداع فكأنه مستأنف فيخفى اه (قوله كقول الافوه) الاودي وهو في اللغة الواسع الفم الطويل الاسنان بحيث خرجت من الشفتين اه أطول (قوله وترى الطير) جمع طائر ويقع على الواحد وجمعه طيور وأطيار وقوله على آثارنا جمع أثر بمعنى العلم أي مستعلية على أعلامنا متوقعة فوقها فتكون الاعلام مظللة بها قاله في الاطول وترى بصرية وقوله رأى عين مصدر مؤكد لترى قال ع ق وانما أكد قوله ترى بقوله رأى عين لئلا يتوهم أنها بحيث ترى بالنسبة لمن أمعن النظر بتكلف لبعدها ولئلا يتوهم أن المعنى أنها لما تبعتنا كأنها رئيت ولو لم تر لبعد لانه يقال ترى فلانا يفعل كذا بمعنى أنه يفعله فهو بحيث يرى في فعله لولا المانع اه (قوله حال) أي من الطير وقوله أي واثقة فثقة مصدر بمعنى اسم الفاعل أي تراها حال كونها واثقة (قوله مما يتضمنه الخ) أي من العامل الذي يتضمنه قوله على آثارنا وهو كائنة قال ع ق فثقة على هذا جواب سؤال مقدر اذ كأنه قيل لماذا كانت الطيور على آثاركم فقال كانت على آثارنا وتبعتنا لثقتها الخ اه (قوله أن ستمار) أي بان فحذف الجار وهو متعلق بثقة قال ع ق يقال ماره أتاه بالميرة أي الطعام وأطعمه اياه اه (قوله أي ستطعم) أي تأكل من طعم فلان يطعم أي أكل (قوله وقد ظللت) بالبناء للمجهول وقوله عقبان اعلامه من اضافة المشبه به للمشبه أي اعلامه التي هي كالعقبان في تلونها وضخامتها فالمراد بالعقبان الاعلام نفسها وقد كان للنبي صلى الله عليه وسلم راية تسمى العقاب لانها سوداء ولون العقاب أسود وكان من برد لعائشة رضي الله عنها ذكر ذلك أهل السير وقيل الاضافة على أصلها من مباينة الاول للثاني والمراد بعقبان الاعلام الصور المعمولة من ذهب أو فضة أو غيرهما على رؤس الاعلام وهذا يتوقف على أن تلك الصور صنعت على هيئة العقبان ولم يثبت اه ملخصا من ع ق ويس وقال الفنري العقاب الراية وهو العلم الضخم شبه بالعقاب من الطير لضخمه كذا في الصحاح اه وقوله بعقبان طير متعلق بظللت قال سم جمع عقاب للكثرة كغراب وغربان وجمع القلة أعقب اه وقوله في الدماء نواهل جمع ناهل اسم فاعل أي يؤل أمرها حال تظليلها الاعلام الان تكون بعد وقوع القتلى نواهل في الدماء فكأنه يقول ظللتها الرجائها النهل في الدماء افاده ع ق قال سم الناهل العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد اه اي مما يطلق على الاضداد (قوله اذا روى) يقال في ضد العطش روي يروى كهوي يهوى ويقال في رواية الحديث ونحوه روى يروي كهوى يهوي قال في المختار روى من الماء بالكسر روى بوزن رضا وريا ايضا بكسر الراء وفتحها وارتوى وتروى كله بمعنى وروى الحديث والشعر يروي

ولهذا قالوا الاحسن في هذا النوع أن يبين السبب (ومنه) أي من غير الظاهر (أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على آثارنا * رأى عين) يعني عيانا (ثقة) حال اي واثقة او مفعول له مما يتضمنه قوله على آثارنا اي كائنة على آثارنا لوثوقها (ان ستمار) اي ستطعم من لحوم من نقتلهم (وقول ابي تمام وقد ظللت) اي القي عليها الظل وصارت ذوات ظل (عقبان اعلامه ضحى * بعقبان طير في الدماء نواهل) من نهل اذا روى نقيض عطش (اقامت) اى عقبان الطير (مع الرايات) اى الاعلام ووثوقا بانها ستطعم لحوم القتلى (حتى كانها * من الجيش الا انها لم تقاتل

فان أباتمام لم يلم بشئ من معنى قول الافوه رأى عين) الدال على قرب الطير من الجيش بحيث ترى عيانا لا تخيلا وهذا مما يؤكد شجاعتهم وقتلهم الاعادى (ولا) بشئ (من معنى قوله ثقة أن ستمار) الدال على وثوق الطير بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا أيضا مما يؤكد المقصود قيل ان قول أبى تمام ظللت المام بمعنى قوله رأى عين لان وقوع الظل على الرايات مشعر ٢٧٩ بقربها من الجيش وفيه نظر اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو فى جو السماء بحيث لا يرى أصلا نعم لو قيل ان قوله حتى كأنها من الجيش المام بمعنى قوله رأى عين فانها انما تكون من الجيش اذا كانت قريبا منهم مختلطا بهم لم يبعد عن الصواب (لكن زاد) أبو تمام (عليه) أى على الافوه زيادات محسنة للمعنى المأخوذ من الافوه أعنى تساير الطير على آثارهم بقوله (الا انها لم تقاتل وبقوله فى الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبها) اى باقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش (يتم حسن الاول) يعنى قوله الا انها لم تقاتل لانه لا يحسن الاستدراك الذى هو قوله الا انها لم تقاتل ذلك الحسن الا بعد أن يجعل الطير مقيمة مع الرايات معدودة فى عداد الجيش حتى يتوهم أنها أيضا من المقاتلة هذا هو المفهوم من الايضاح وقيل معنى قوله وبها اى بهذه الزيادات الثلاث يتم حسن معنى البيت الاول (وأكثر هذه الانواع) المذكورة لغير الظاهر (ونحوها مقبولة) لما فيها من نوع تصرف (بل منها) أى من هذه الانواع (ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان أشد خفاء) بحيث لا يعرف كونه مأخوذا من الاول الا بعد مزيد تأمل (كان أقرب الى القبول) لكونه أبعد عن الاتباع وأدخل فى الابتداع (هذا) أى الذى ذكر فى الظاهر وغيره من ادعاء سبق أحدهما وأخذ الثاني منه وكونه مقبولا أو مردودا وتسمية كل بالاسامي المذكورة (كله) انما يكون (اذا علم أن الثاني أخذ من الاول)

بالكسر رواية فهو راو اه (قوله فان الخ) بيان لكون المأخوذ بعض المعنى لا جميعه وعبارة ع ق ثم بين ما أسقطه أبو تمام من المعنى الكائن فى البيت المأخوذ منه وما زاده فحسن به ما أتى به من ذلك المعنى بقوله فان أبا تمام الخ اه (قوله لم يلم بشئ) أى لم يقصد شيأ من معنى قول الافوه الخ أطول ويلم من ألم الرباعى وما تقدم من قوله حتى ما يلم خيال من لم الثلاثى (قوله مما يؤكد المقصود) أى شجاعتهم وقتلهم الاعادى اه سم (قوله المام) أى اتيان بمعنى الخ (قوله بحيث لا يرى أصلا) فيه نظر لان الظل يضمحل بالبعد الكثير الذى يوجب عدم الرؤية ولذلك لم يحفظ رؤية الظل من غير رؤية صاحبه اه ع ق (قوله قريبا) خبر كان ولم يؤنثه لانه يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يرد مختلطا لانه تابع (قوله لم يبعد عن الصواب) قال ع ق ويزيد هذا تأكيدا قوله أقامت مع الرايات لان صحبة الرايات فى المكانية تستلزم القرب اه (قوله محسنة للمعنى) عبارة المطول لبعض المعنى الذى أخذه من الافوه وهو تساير الطير على آثارهم اه (قوله أعنى) أى بالمعنى المأخوذ من الافوه (قوله بقوله الا انها الخ) أى زاد عليه بامور ثلاث أحدها قوله الا انها لم تقاتل وثانيها قوله فى الدماء نواهل وثالثها قوله أقامت مع الرايات الخ (قوله يعنى الخ) أى فالمراد بالاول الاول من الزيادات (قوله لانه لا يحسن الخ) لانه لو قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن اه مطول (قوله هذا هو المفهوم الخ) أى الذى ذكره فى معنى قوله وبها يتم الخ اه سم أى من مرجع الضمير فى بها للاخير من الزيادات ومن تفسير الاول بالاول من الزيادات وعبارة الايضاح وأما أبو تمام فالم بشئ من ذلك لكن زاد على الافوه بقوله الا أنها لم تقاتل ثم بقوله فى الدماء نواهل ثم باقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبذلك يتم حسن قوله الا انها لم تقاتل اه (قوله هذا هو المفهوم من الايضاح) قال فى المطول وعليه التعويل اه وفيه ترجيح له ويمكن أن يكون وجهه بعد كونه الموافق للايضاح أن كون هذه الزيادة محسنة علم من قوله ويضاف اليه ما يحسنه بخلاف كون بعض الزيادات محسنا للبعض فانه لم يعلم من ذلك اه سم (قوله وقيل معنى قوله الخ) عبر فى المطول بقوله ويحتمل أن يكون قوله وبها يتم حسن الاول أى بهذه الزيادات الخ (قوله يتم حسن معنى البيت الاول) أى المعنى الذى أخذه أبو تمام من بيت الافوه الاول وهو تساير الطيور على آثارهم واتباعها اياهم فى الزحف وفيه تكلف لاحتياجه الى التقدير وايهامه ان حسن معنى البيت الاول متوقف من حيث هو على هذه الزيادات وفيه مخالفة لما فى الايضاح أيضا اه ع ق (قوله وأكثر هذه الانواع ونحوها) الظاهر أن نحوها معطوف على هذه أى وأكثر نحو هذه الانواع مقبول وهذا الكلام يقتضى أن من هذه الانواع ما هو غير مقبول وان من نحو هذه الانواع ما هو غير مقبول أيضا وتعليلهم القبول بوجود نوع تصرف فيه يقتضى قبول جميع الانواع غير الظاهر أعنى ما ذكر منها وما هو نحو ما ذكر ويؤيد ذلك أن الظاهر يقبل بالتصرف فكيف بغير الظاهر وبهذا يعلم ان الاولى اسقاط لفظ الاكثر ويقول وهذه الانواع ونحوها مقبولة اه ع ق (قوله من قبيل الاتباع) أى كونه تابعا لغيره وقوله الى حيز الابتداع أى الاحداث والابتكار فكأنه غير مأخوذ قال ع ق فان حسن الصنعة يصير المصنوع غير أصله حتى فى المحسوسات فان الشئ كلما ازدادت فيه لطائف وأوصاف كان أقرب الى الخروج عن الاصل والجنس ألا ترى الى الجوهر مع الحجر والمسك مع الدم اه (قوله وكل ما كان) أى كل نوع من هذه الانواع يكون أشد خفاء وقوله كان أقرب الى القبول أى الى نهاية القبول والا فالجميع مقبول وبعد تجه أن نهاية المقبول خرجت عن هذا البيان فتامل قاله فى الاطول (قوله مزيد تامل) أى وأما أصل التامل فلابد منه فى غير الظاهر (قوله أى الذى ذكر الخ) فافراد هذا

بتاويل المشار اليه بما ذكر فلا منافاة بينه وبين التاكيد بقوله كله أفاده فى الاطول (قوله بان يعلم انه كان الخ) بيان لسبب علم أن الثانى أخذ من الاول وينبغى أن يكون منه أيضا أن يقر أحد أنه أنشد الثانى بيت الاول فتامله ثم عمل على نظيره ونحو ذلك اه سم (قوله حين نظم) أى حين نظم الثانى كلامه (قوله والا فلا يحكم الخ) أى بان لم يعلم أخذه من الاول بان علم الاول أو جهل الحال قال سم وعبارة المطول والا فلا يحكم بسبق أحدهما واتباع الآخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة اه فقوله هنا ذلك اشارة الى السبق والاتباع والاحكام المذكورة اه (قوله والا الخ) اشارة الى أن قول المصنف لجواز الخ علة لمحذوف تقديره ما أشار له الشارح (قوله لجواز أن يكون الاتفاق الخ) أى اتفاق القائلين فى اللفظ والمعنى جميعا أو فى المعنى وحده مطول (قوله أى مجيئه) أى الخاطر اه ع ق (قوله من غير قصد للاخذ) أى بلا قصد من الثانى للاخذ من الاول بمعنى أنه يجوز أن يكون اتفاقهما بسبب ورود خاطر هو ذلك اللفظ وذلك المعنى على قلب الثانى ولسانه كما ورد على الاول من غير سبق الشعور بالاول حتى يقصد الاخذ منه ويحتمل أن يراد بالخواطر العقول فيكون المعنى أنه يجوز أن يكون الاتفاق من توارد عقلين على أمر واحد أى ورودهما عليه وتلقيهما اياه من مدد التوفيق من غير أن يستعين الثانى بالاول لعدم شعوره بقوله حتى يقصد الاخذ عنه اه ع ق (قوله عن ابن ميادة) بفتح الميم وضبطه بعضهم بكسرها قال سم ميادة اسم امرأة صحاح اه فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتانيث وعبارة العصام فى أطوله المنسوب الى أمه ميادة وهى أمة سوداء اه (قوله مفيد) أى مستفيد للمال بشجاعته ومتلاف أى مفرق له لكرمه وتهلل تنوّر وجهه فرحا بالعطاء لكن مع ذلك مهيب يخاف منه كما يخاف من السيف المهند المتخذ من حديد الهند اه سيرامى (قوله أين يذهب بك) هذا كلام يقال للضال كقوله تعالى فاين تذهبون اه يس (قوله قيل) أى فى حكاية ما وقع من المتاخر بعد المتقدم وقوله قال فلان كذا أى من بيت أو قصيدة وقوله وقد سبقه اليه أى الى ذلك القول فلان الخ وانما قلنا أو قصيدة لجواز توارد الخواطر فى معنى القصيدة أيضا بل وفى لفظها فان الخالق على لسان الاول هو الخالق على لسان الثانى اه ع ق (قوله ليغتنم فضيلة الصدق) اذ لو ادعى سرقة مثلا أو عدمها لم يأمن أن يخالف الواقع وقوله من دعوى علم الغيب لو عين نوعا كالسرقة أو عدمها فتدبره اه سم (قوله ونسبة النقص) لو ادعى السرقة مثلا الى الغير الذى هو الشاعر الثانى (قوله ومما يتصل) خبر مقدم والقول مبتدأ مؤخر ومن تبعيضية قال فى الاطول وفى قوله ومما يتصل اشارة الى أن المتصل لا ينحصر فيما ذكر اه وفى بعض النسخ وما يتصل فالقول فاعل يتصل أى القول فى السرقات يتصل به القول أى الكلام فى الاقتباس الخ (قوله من لمحه) أى بالتشديد كفرّح اه يس (قوله وذلك) أى وجه اتصالها بالسرقات وعبارة ع ق ومعنى اتصالها بالسرقات تعلقها بها تعلق المناسبة من حيث ان فى كل من هذه الالقاب أخذ شئ من شئ سابق مثل ما فى السرقات اه (قوله لان فى كل منها) أى فى كل واحد من الخمسة المذكورة وفى بعض النسخ منهما بضمير التثنية أى من الخمسة والسرقات الشعرية (قوله اما الاقتباس الخ) هو جائز بلاغة واما شرعا فقال السيوطى فى كتابه الاتقان فى علوم القرآن فى آخر النوع الخامس والثلاثين وقد اشتهر عن المالكية تحريمه أى الاقتباس وتشديد النكير على فاعله وأما اهل مذهبنا فلم يتعرض له المتقدمون ولا أكثر المتأخرين مع شيوع الاقتباس فى أعصارهم واستعمال الشعراء له قديما وحديثا وقد تعرض له جماعة من المتأخرين فسئل عنه الشيخ عز الدين بن عبد السلام فاجازه واستدل بما ورد عنه عليه الصلاة والسلام من قوله فى الصلاة وغيرها وجهت وجهى الخ وقوله اللهم فالق الاصباح وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا اقض عنى الدين واغننى من الفقر وفى سياق كلام لابى بكر رضى الله عنه وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون فى آخر حديث لابن عمر لقد كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة اه وهذا كله انما يدل على جوازه فى مقام المواعظ والثناء والدعاء ولا دلالة فيه على جوازه فى الشعر وبينهما فرق فان القاضى أبا بكر من المالكية صرح بان تضمينه فى الشعر مكروه وفى النثر جائز واستعمله أيضا فى النثر القاضى عياض فى مواضع من خطبة الشفاء وقال الشرف اسمعيل بن المقرئ صاحب مختصر الروضة وغيره فى شرح بديعيته فما كان منه فى الخطب والمواعظ ومدحه صلى الله عليه وسلم

بان يعلم أنه كان يحفظ قول الاول حين نظم أو بان يخبر هو عن نفسه أنه أخذه منه والا فلا يحكم بشئ من ذلك (لجواز أن يكون الاتفاق) فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى وحده (من) قبيل (توارد الخواطر أى مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد للاخذ) كما يحكى عن ابن ميادة أنه أنشد لنفسه

مفيد ومتلاف اذا ما أتيته
تهلل واهتز اهتزاز المهند

فقيل له أين يذهب بك هذا للحطيئة فقال الآن علمت أنى شاعر اذ وافقته على قوله ولم أسمعه (فاذا لم يعلم) أن الثانى أخذ من الاول (قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا) ليغتنم فضيلة الصدق ويسلم من دعوى علم الغيب ونسبة النقص الى الغير (ومما يتصل بهذا) أى بالقول فى السرقات (القول فى الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح) بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا أبصره وذلك لان كل فى منها اخذ شئ من الآخر (أما الاقتباس فهو أن يضمن الكلام) نظما كان او نثرا

وآله وصحبه ولو في النظم فهو مقبول وغيره مردود وفي شرح بديعية ابن حجة الاقتباس ثلاثة أقسام مقبول ومباح ومردود فالاول ما كان في الخطب والمواعظ والعهود والثاني ما كان في الغزل والرسائل والقصص والثالث على ضربين أحدهما ما نسبه الله الى نفسه ونعوذ بالله ممن ينقله الى نفسه كما قيل عن واحد من بني مروان انه وقع على بطاقة فيها شكاية من عماله ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم والآخر تضمين آية في معنى هزل ونعوذ بالله من ذلك كقول الشاعر

أوحى الى عشاقه طرفه * هيهات هيهات لما توعدون
وردفه يهتز من خلفه * لمثل هذا فليعمل العاملون

قلت وهذا التقسيم حسن جدا وبه أقول اه باختصار وقد أشار الى ذلك في كتابه عقود الجمان في علمي المعاني والبيان بقوله

قلت وأما حكمه في الشرع * فمالك مشدد في المنع
وليس فيه عندنا صراحه * لكن يحيى النووي أباحه
في النثر وعظا دون نظم مطلقا * والشرف المقرئ فيه حققا
جوازه في الوعظ والزهد وفي * مدح النبي ولو بنظم فاقتفي
وتاجنا السبكي جوازه نصر * اذ التقي الجليل قد شعر
وقد رأيت الرافعي استعمله * وغيره من صلحاء كمله

وقوله فمالك مشدد في المنع قال شيخنا اللوذعي الكامل الشهير أبو الامداد الشيخ محمد الامير والظاهر حمل المنع على ما اذا تضمن شدة اساءة أدب فلا يكون تشديد كقول البهاء زهير

خط في الارداف سطر * من بديع الشعر موزون
لن تنالوا البر حتى * تنفقوا مما تحبون

وأما نحو قوله

تجرد في الحمام عن قشر لؤلؤ * وألبس من ثوب الملاحة ملبوسا
وقد جرد الموسى لتزيين شعره * فقلت لقد أوتيت سؤلك ياموسى

وقول محمد بن العفيف التلمساني

ياعاشقون حاذروا * مبتسما من ثغره
وطرفه الساحر قد * شككم في أمره
يريد أن يخرجكم * من أرضكم بسحره

فالظاهر كراهته لما أنه لم يبلغ مبلغ الاول في الاساءة وأما نحو قول ابن أبي زيد من أئمة المالكية آخر رسالته والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله فلا بأس به اه (قوله شيأ من القرآن الخ) مفعول ثان ليضمن والاول وهو الكلام مرفوع على أنه نائب أي يضمن الكلام كلاما يشبه القرآن أو الحديث وليس المضمن هو نفس القرآن أو الحديث لما سيأتي أنه يجوز في اللفظ المقتبس تغيير بعضه ويجوز فيه نقله عن معناه لو أراد فيه كما في قوله أنزلت حاجاتي الخ فلو كان المضمن هو القرآن حقيقة لكان نقله عن معناه كفرا وكذلك تغييره أفاده السيرامي قال ع ق وسمى الاتيان بالقرآن أو الحديث على الوجه المذكور اقتباسا أخذا من اقتباس نور المصباح من نور القبس وهو الشهاب لان القرآن والحديث أصل الانوار العلمية اه (قوله يعني على وجه الخ) أتى بالعناية اشارة الى أن النفي ليس منصبا على المقيد وهو الوجه والطريقة بل مصبه القيد وهو كونه من القرآن أو الحديث ففسر المتن أولا على ظاهره ثم أشار الى بيان المراد منه (قوله كما يقال الخ) راجع للنفي (قوله فالاول) وهو الاقتباس من القرآن في النثر (قوله كقول الحريري) أي في المقامة الثانية وتعرف بالحلوانية بعد انشاد قوله

فأمطرت لؤلؤا من نرجس وسقت * وردا وعضت على العناب بالبرد

(قوله فلم يكن الخ) أي لم يمض زمن يسير الا وأنشد أبو زيد انشادا غريبا وهو قوله

سألتها حين زارت نضو برقعها القاني وايداع سمعي أطيب الخبر

(شيأ من القرآن أو الحديث لا على أنه منه) أي لا على طريقة أن ذلك الشيء من القرآن أو الحديث يعني على وجه لا يكون فيه اشعار بأنه منه كما يقال في أثناء الكلام قال الله تعالى كذا وقال النبي صلى الله عليه وسلم كذا ونحو ذلك فانه لا يكون اقتباسا ومثل للاقتباس بأربعة أمثلة لانه اما من القرآن أو الحديث وكل منهما اما في النثر أو في النظم فالاول (كقول الحريري فلم يكن الا كلمح البصر أو هو أقرب حتى

فزحزحت شفقاغشى سناقمر * وساقطت لؤلؤامن خاتم عطر

(قوله فاغرب) بمعجمة فمهملة أى أتى بشئ غريب بديع (قوله والثانى) وهو الاقتباس من القرآن فى النظم (قوله ان كنت أزمعت الخ) قيل أزمعت يتعدى بنفسه يقال أزمعت الامر ولا يقال ازمعت على الامر بخلاف العزم فانه يتعدى بعلى وقيل يتعدى بنفسه وبعلى كاجمعته وأجمعت عليه والاول مذهب الكسائى والثانى مذهب الفراء وما فى قوله من غيرماجرم زائدة اه فنرى والجرم بالضم الذنب وقوله فصبر جميل أى فامرنا معك صبر جميل اقتبسه من قوله تعالى حكاية عن يعقوب على نبينا وعليه افضل الصلاة والسلام بل سولت لكم أنفسكم أمرا فصبر جميل والصبر الجميل هو الذى لاشكوى فيه والصفح الجميل هو الذى لاعتب فيه والهجر الجميل هو الذى لاغيبة فيه وقوله وان تبدلت بنا غيرنا أى اتخذت بدلا منا فى الصحبة والمحبة فحسبنا الله الخ اقتبسه من قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فانقلبوا بنعمة من الله وفضل اه ملخصا من المعاهد وع ق (قوله والثالث) وهو الاقتباس من الحديث فى النثر (قوله قول الحريرى قلنا الخ) أى فى المقامة التاسعة والثلاثين وتعرف بالصحارية وقبله فلما رأينا نارهم نار الحباحب وخبرهم كسراب السباسب قلنا الخ ونار الحباحب ماتطاير من الشرار فى الهواء بتصادم حجرين أو بضرب حجر فى حافر وتلك نار لا منفعة فيها وقيل الحباحب رجل بخيل كان يوقد نارا ضعيفة لئلا يقصد فان أحس بانسان أطفأها لئلا يقتبس أحد من ناره وقيل نار الحباحب نار سراجه ولبخله اذا جاء أحد يوقد نارا منه أطفأها وقيل الحباحب ذباب يطير بالليل له شعاع كالسراج وقوله خبرهم الخبر بضم الخاء مصدر خبرت أخبر اذ امتحنت والسباسب والبسابس الارض المستوية واحدها سبسب وبسبس اه شريشى (قوله من الحصى) فى نسخة من الحصباء وهى صغار الحصى (قوله وقال شاهت الوجوه) أى قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن اه مطول وعبارة ع ق أى قبحت وتغيرت بانكسارها وانهزامها وعودها بالخيبة مما تريد فلما فعل ذلك انهزم المشركون اه (قوله وقبح) بضم القاف وكسر الباء مخففة على وزن ضرب (قوله من قبحه) بابه منع وقوله بالفتح أى فتح الباء مخففة (قوله أى اللئيم) وقال العصام فى أطوله واللكع كصرد اللئيم والعبد الاحمق اه (قوله والرابع) وهو الاقتباس من الحديث فى النظم (قوله ان رقيبى سيئ الخلق فداره) الرقيب الحافظ والحارس والخلق بسكون اللام أى رقيبى قبيح الطبع غليظه فلاطفه لتنال معه المطلوب (قوله فداره) أى لئلا يمنعك عنى اه سم قال يس صوابه يمنعنى عنك اه (قوله والمخاتلة) هى المخادعة اه فنرى وفى نسخة والمحايلة وهى المخادعة والتحيل (قوله وجهك) مبتدأ خبره الجنة وما بعدها حال من الجنة باضمار قد اه يس (قوله أى أحيطت) أى فلا يتوصل الى كل منهما الا بارتكاب ذلك (قوله جنة وجهك) من اضافة المشبه به للمشبه (قوله مالم ينقل الخ) أى الاقتباس الذى لم ينقل فيه الخ أى بل أريد به فى كلام المقتبس بكسر الباء ذلك المعنى الاصلى بعينه (قوله عن معناه الاصلى) المراد به المفهوم منه وان كان الماصدق مختلفا فماصدقه فى القرآن والحديث غيره فى هذا الكلام والمفهوم واحد فحينئذ يكون الاستعمال حقيقة لانه مستعمل فى مفهومه وان اختلف الماصدق بخلاف ما اذا نقل فانه يكون مجازا (قوله كما تقدم من الامثلة) أى فان قوله كلمح البصر أو هو أقرب أريد به ذلك المقدار من الزمن كما أريد به فى الاصل وقوله فصبر جميل على معناه وكذا حسبنا الله ونعم الوكيل وشاهت الوجوه أريد به قبح الوجوه وتغيرها كما أريد فى الاصل وكذا حفت الجنة بالمكاره فان المفهوم فى الاصل والفرع واحد وان كان المراد بمصدوق الفرع خلاف الاصل لان الاختلاف فى المصدوق لاعبرة به اه ع ق (قوله والثانى خلافه) قال فى المطول ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم فى صبيح الوجه دخل الحمام وحلق رأسه

تجرد فى الحمام عن قشر لؤلؤ * وألبس من ثوب الملاحة ملبوسا

وقد جرد الموسى لتزيين شعره * فقلت لقد أوتيت سؤلك ياموسى اه

وأراد بقشر اللؤلؤ ثوبه واللؤلؤ بدنه وقوله ياموسى خطاب لآلة الحلق (قوله كقول ابن الرومى) قال فى المعاهد البيتان من الهزج وينسبان لابن الرومى لكن رأيت فى الاغانى نسبتهما لاسمعيل القراطيسى ولفظه حدث أحمد بن بشر المرثدى قال مدح اسمعيل القراطيسى الفضل بن الربيع فحرمه فقال فيه

أنشد فاغرب و) الثانى مثل (قول الا خوان كنت أزمعت) أى عزمت (على هجرنا * من غير ماجرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا * فحسبنا الله ونعم الوكيل و) الثالث (مثل قول الحريرى قلنا شاهت الوجوه) أى قبحت وهو لفظ الحديث على ماروى أنه لما اشتد الحرب يوم حنين أخذ النبى صلى الله عليه وسلم كفا من الحصى فرمى به وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه (وقبح) على البناء للمفعول أى لعن من قبحه الله بالفتح أى أبعده عن الخير (اللكع) أى اللئيم (ومن يرجوه و) الرابع مثل (قول ابن عباد قال) أى الحبيب (لى ان رقيبى * سيئ الخلق فداره) من المداراة وهى الملاطفة والمخاتلة وضمير المفعول للرقيب (قلت دعنى وجهك الجنة * حفت بالمكاره) اقتباسا من قوله صلى الله عليه وسلم حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات أى أحيطت يعنى لابد لطالب جنة وجهك من تحمل مكاره الرقيب كما أنه لابد لطالب الجنة من مشاق التكاليف (وهو) أى الاقتباس (ضربان) أحدهما (مالم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى كما تقدم) من الامثلة (و) الثانى (خلافه) أى مانقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى (كقوله) أى كقول ابن الرومى

وذكر البيتين اه باختصار (قوله لئن أخطأت الخ) قبلهما

ألا قل للذى لم يهده الله الى نفعى
لسانى فيك محتاج * الى التخليع والقطع
وأنيابى وأضراسى * الى التكسير والقلع

لئن أخطأت الخ (قوله لئن أخطأت فى مدحيك) أى حيث مدحتك وأنت لا تستحق المدح وقوله ما أخطأت فى منعى أى لاستحقاقى المنع حيث مدحت من لا يستحق المدح اه سم (قوله مقتبس من قوله تعالى ربنا الخ) أى حكاية عن سيدنا ابراهيم عليه السلام (قوله بواد غير ذى زرع) هو مكة المشرفة (قوله وقد نقله ابن الرومى الخ) أى على طريق المجاز المرسل أو الاستعارة قال ابن يعقوب لا يقال قوله وجهك الجنة حفت بالمكاره نقل الى جنة هى الوجه والى حفوف بالمكاره التى هى مشاق الرقيب والاصل الجنة الحقيقية والمكاره التى هى التكاليف فكيف يعد مما لم ينقل لانا نقول لا تجوّز هنا فان الوجه شبه بالجنة والمكاره أريد بها مصدوقها اذا أريد بها على تأويل مشاق الرقيب وهو أحد مصادقها وقد تقدم أن الاتحاد فى المفهوم يكفى ولا عبرة باختلاف المصدوق بعد اتحاد المفهوم بلا تجوّز اه (قوله بتغيير يسير) خرج الكثير قال سم وانظر ضابطهما اه يس وعبارة ع ق واما اذا غير كثيرا حتى ظهر أنه شئ آخر لم يسم اقتباسا كما لو قيل فى شاهت الوجوه قبحت الوجوه أو تغيرت الوجوه أو نحو ذلك اه (قوله أو غيره) كالتقفية اه مطول وقال ع ق كاستواء القرائن فى النثر (قوله كقوله) أى قول بعض المغاربة عند وفاة بعض أصحابه اه مطول (قوله أى وقع) فكان تامة (قوله ما خفت) أى الموت الذى كنت خائفا أن يكون (قوله وفى القرآن انا لله الخ) فقد نقص مما أخذ من الآية اللام من لله وانا والضمير من انا اليه قصد الاستقامة الوزن اه ع ق (قوله أن يضمن الشعر) خرج النثر فلا يجرى فيه التضمين وقوله من شعر الغير خرج به ما اذا ضمن شيأ من نثر الغير فلا يسمى تضمينا بل عقدا كما سيأتى اه ع ق قال فى المطول ولو قال مكان قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان أحسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيأ من قصيدته الاخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته فى أشعار العرب اه (قوله بيتا كان أو ما فوقه الخ) هذه الاربعة اما مع التنبيه أو عدمه ان كان مشهورا فالاقسام ثمانية قال ع ق والامثلة المطابقة لها ثمانية ولكن ينبغى الاستغناء بمثالى البيت عن مثالى الاكثر لطول الاكثر مع قلة وجوده ولكون طريق التنبيه فيهما واحد الانفصاله فيهما عن المضمن كما ينبغى الاستغناء بمثالى المصراع عن مثالى الاقل لان طريق التنبيه فيهما متصل مع المضمن فى بيت واحد غالبا مع قلة وجوده أيضا فالمحتاج اليه على هذا مثالان لتضمين البيت ومثالان للمصراع فامامثال تضمين المصراع مع التنبيه فأشار اليه المصنف بقوله كقوله على أنى سأنشد الخ وأما مثال تضمين المصراع بدون تنبيه لاشتهاره فاشار له الشارح بقوله كقول الشاعر قد قلت الخ وأما مثال تضمين البيت مع التنبيه على انه لغير المضمن فكقوله

اذا ضاق صدرى وخفت العدا * تمثلت بيتا بحالى يليق
فبالله أبلغ ما أرتجى * وبالله أدفع ما لا أطيق

فقوله تمثلت بيتا تنبيه على أن البيت من كلام غيره وأما مثاله بدون التنبيه لاجل وجود الشهرة فكقوله

كانت بلهنية الشبيبة سكرة * فصحوت واستبدلت سيرة مجمل
وقعدت أنتظر الفناء كراكب * عرف المحل فبات دون المنزل

فان البيت الثانى مشهور لمسلم بن الوليد الانصارى والبلهنية بضم الباء سعة العيش ورخاء الحال يقال فلان فى بلهنية أى فى سعة من العيش والشبيبة الشباب والصحو خلاف السكر والسيرة الطريقة والمجمل الآتى بشئ جميل وأراد بالفناء الموت وربما اجتمع الامران التنبيه والشهرة فيكون التنبيه للتأكيد وذلك كقوله كأنه كان مطويا على احن * ولم يكن فى قديم الدهر أنشدنى

ان الكرام اذا ما أسهلوا ذكروا * من كان يألفهم فى المنزل الخشن

(لئن أخطأت فى مدحيك ما أخطأت فى منعى * لقد أنزلت حاجاتى * بواد غير ذى زرع) هذا مقتبس من قوله تعالى ربنا انى أسكنت من ذريتى بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم لكن معناه فى القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومى الى جناب لا خير فيه ولا نفع (ولا باس بتغيير يسير) فى اللفظ المقتبس (للوزن أو غيره كقوله قد كان) أى وقع (ما خفت أن يكونا * انا الى الله راجعونا) وفى القرآن انا لله وانا اليه راجعون (وأما التضمين فهو أن يضمن الشعر شيأ من شعر الغير) بيتا كان أو ما فوقه أو مصراعا أو ما دونه (مع التنبيه عليه) أى على انه من شعر الغير

الضمير للصاحب المذكور في الابيات السابقة يشكو رجلا كان صاحبه في حال فقره وينشد له هذا البيت فلما أسر تركه ونسي ما كان ينشده والمطوى المشتمل والاحن الضغائن والشحناء وقوله ان الكرام أي أنشدني هذا البيت فقوله أنشدني تنبيه على أن البيت المذكور بعده لغيره وقوله اذا ما أسهلوا أي دخلوا في السهل واتساع العيش ومن مفعول ذكروا ثم تضمين أقل من البيت قد يكون مع تمام المعنى بلا تقدير كما تقدم في * أضاعوني وأي فتى أضاعوا * وقد يكون بتقدير ويسمى تضمينا أيضا كقوله

كنا معا أمس في بؤس نكابده * والعين والقلب منا في قذى وأذى
والآن أقبلت الدنيا عليك بما * تهوى فلا تنسني ان الكرام اذا

يعني اذا ما أسهلوا ذكروا الى آخر بيت أبي تمام السابق ولابد من تقديره ليتم المعنى ولكن لا يعدون هذا من تضمين البيت ولو توقف المعنى على تمامه نظرا الى أن الموجود بعضه وأراد بالامس الزمان القريب لا حقيقته والبؤس الشدة والمكابدة المقاساة وقوله في قذى وأذى فيه لف ونشر مرتب وقذى العين الخبث الذي يقع فيها حالة الوجع اهـ بزيادة من السيرامي والفنري وغيرهما (قوله ان لم يكن ذلك مشهورا) فان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه مطول (قوله وبهذا) أي بقيد التنبيه وما يقوم مقامه من الشهرة (قوله يتميز عن الاخذ والسرقة) لان فيهما تضمين شعر أيضا وانما افترقا في أن السارق يبذل الجهد في اظهار كونه له والمضمن يأتي به منسوبا جامع شعره مظهرا أنه لغيره وانما ضمه اليه ليظهر الحذق واظهار كيفية الادخال للمناسبة اهـ ع ق (قوله أي قول الحريري) أي في المقامة الرابعة والثلاثين وتعرف بالزبيدية من قصيدة من الوافر أولها

لحاك الله هل مثلي يباع * لكيما تشبع الكرش الجياع
وهل في شرعة الانصاف أني * أكلف خطة لا تستطاع
وان أبلى بروع بعد روع * ومثلي حين يبلى لا يراع

لحاك أبعدك والكرش العيال وكرش الرجل عياله وصغار أولاده والشرعة الطريقة والانصاف العدل والخطة الامر والروع الفزع (قوله الذي عرضه) في المختار عرض الجارية على البيع من باب ضرب اهـ وقوله أبوزيد أي السروجي الذي يقع في مقامات الحريري وقالوا لا أصل له (قوله على أني الخ) فأخبر الغلام عند العرض بأنه يوم البيع ينشد ما ذكر ونبه بقوله سأنشد على أن المصراع الثاني لغيره وقوله عند بيعي في بعض النسخ يوم بيعي اهـ سم (قوله أضاعوني الخ) مفعول أنشد (قوله للعرجي) بسكون الراء وهو عبد الله بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضي الله عنه ينسب الى العرج بسكون الراء وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لامية بن أبي الصلت اهـ مطول (قوله وتمامه الخ) وبعده

كأني لم أكن فيهم وسيطا * ولم تك نسبتي في آل عمرو

فنري (قوله لام التوقيت) بمعنى في متعلقة بأضاعوني كما يدل عليه كلام الشارح بعد وعبارة ع ق واللام في ليوم كريهة توقيتية وأي استفهام أريد به التعظيم كما تقول عندي غلام وأي غلام أي هو أكمل الغلمان واللام يحتمل أن تتعلق بأضاعوني فيكون المعنى انهم أضاعوني في وقت الكريهة ووقت حاجتهم لسد الثغر فقد أضاعوني أحوج ما كانوا الي ويحتمل أن تتعلق بما تفيده أي من الكمال أي أضاعوني وأنا أكمل الفتيان في وقت الكريهة وفي وقت الحاجة لسد الثغر اذ لا يوجد من الفتيان من هو مثلي في تلك الشدائد وعلى هذا يكون زمان الاضاعة غير زمان الكريهة وسد الثغر وعلى كل حال ففي الكلام تنديم المضيعين وتخطئتهم على اضاعة مثل هذا القائل اهـ (قوله بكسر السين) وأما بفتحها فهو القصد في الدين (قوله في وقت) اشارة الى ان اللام في ليوم بمعنى في كما قدمنا (قوله أحوج الخ) حال من الواو في يراعوا وما مصدرية وكان تامة وقوله الي متعلق باحوج أي حال كونهم أحوج الى مدة وجودهم وعبارة السيرامي أي حال كون هذا الوقت هو أحوج أوقاتهم الي والمقصود تنديمهم على اضاعتهم اياه اهـ (قوله أي كاملا) فمراده بأي فتى تفخيمه لا التعميم (قوله وفيه تنديم الخ) لانهم أضاعوا وباعوا من لا غنى عنه لكونه كاملا في الفتوة (قوله وتضمين)

(ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء) وبهذا يتميز عن الأخذ والسرقة (كقوله) أي قول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه أبو زيد للبيع (على أني سأنشد عند بيعي * أضاعوني وأي فتى أضاعوا) المصراع الثاني للعرجي وتمامه * ليوم كريهة وسداد ثغر اللام في ليوم لام التوقيت والكريهة من أسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان أي أضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقي أحوج ما كانوا الي وأي فتى أي كاملا في الفتيان أضاعوا وفيه تنديم وتخطئة لهم وتضمين المصراع بدون التنبيه لشهرته كقول الشاعر

قدقلت لما أطلعت وجناته * حول الشقيق الغض روضة آس
أعذاره الساري العجول ترفقا *
مافي وقوفك ساعة من باس
المصراع الاخير لابي تمام (وأحسنه) أي أحسن التضمين (مازاد على الاصل) أي شعر الشاعر الاول (بنكتة) لا توجد فيه (كالتورية) أي الايهام (والتشبيه في قوله اذا الوهم أبدى) أي أظهر (لي لماها) أي سمرة شفتيها (وثغرها *
تذكرت مابين العذيب وبارق
ويذكرني) من الاذكار (من قدها ومدامعي
مجر عوالينا ومجرى السوابق)
انتصب مجر على انه مفعول ثان ليذكرني وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله
تذكرت مابين العذيب وبارق
مجر عوالينا ومجرى السوابق
مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب وبارق موضعان ومابين ظرف للتذكر أو للمجر والمجرى اتساعا في تقديم الظرف على عامله المصدر أومابين مفعول تذكرت ومجر بدل منه والمعنى أنهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين فكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فالشاعر الثاني أراد بالعذيب تصغير العذب يعني شفة الحبيبة وببارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وهذا تورية وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وتتابع دموعه بجريان الخيل السوابق (ولا يضر) في التضمين (التغيير اليسير) لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول الشاعر في يهودي به داء الثعلب أقول

استئناف كلام وهو مبتدأ وقوله كقول الشاعر خبره (قوله قدقلت لما اطلعت الخ) الوجنات جمع وجنة وهي ما ارتفع من الخدين والشقيق ورد أحمر والغض بالمعجمتين الطري والمراد به خد الحبيب وروضة آس مفعول أطلعت والآس ورد أخضر كذا في شرح الايضاح للجلال الشاشي والمراد به ههنا الشعر النابت على وجهه والهمزة في أعذاره للنداء وعذار الرجل شعره النابت في موضع العذار وأراد الساري بالنصب على أنه صفة لعذار الا أنه سكنه للضرورة وترفقا أمر من ترفق يترفق أصله ترفقن قلبت النون الخفيفة الفا اه فنري وقوله ترفقا أمر الخ فهو بفتح الفاء المشددة وقرر الجربي أنه مصدر منصوب على المفعولية المطلقة وعليه فهو بضم الفاء (قوله المصراع الاخير لابي تمام) وهو صدر بيت وتمامه
تقضي حقوق الاربع الادراس (قوله بنكتة لا توجد فيه) بهذا يعلم أن منشأ الحسن هو كون المزيد لنكتة والا فالزيادة على المضمن لا بد منها فلم يحترز بمطلق الزيادة عن شئ وانما احترز بكونها النكتة زائدة على ما كان فالمحترز عنه هو الزيادة لغير ذلك أفاده ع ق (قوله كالتورية أي الايهام) مثال للنكتة وقد تقدم معناهما وهو أن يكون للكلام معنى بعيد وقريب ويراد به البعيد لقرينة (قوله في قوله) أي الموجودين في قوله أي قول صاحب التحبير بالحاء المهملة كتاب في المعاني والبيان (قوله اذا الوهم) المراد اذا تخيلت ذلك اه سم أي لماها وثغرها (قوله أي سمرة شفتيها) هي نهاية الحمرة وفي نسخة أي حمرة (قوله وثغرها) أي أسنانها وقوله تذكرت جواب اذا (قوله من الاذكار) أي بقطع الهمزة أي لا من الاذكار الذي هو الاتعاظ (قوله من قدها) متعلق بيذكرني ومن للابتداء اه سم (قوله على أنه مفعول ثان) والاول ياء المتكلم في يذكرني (قوله مطلع قصيدة لابي الطيب) أي أولها فالشاعر الثاني أخذ الشطر الاول وجعله شطرا ثانيا وأخذ الشطر الثاني وجعله شطرا ثانيا أيضا (قوله والعذيب الخ) شروع في بيان مراد أبي الطيب ثم بين مراد المضمن اه سم (قوله موضعان) هذا معناهما القريب المشهور وسيأتي معناهما البعيد (قوله ظرف للتذكر) أي لقوله تذكرت ومازائدة وعلى هذا فقوله مجر وما عطف عليه مفعول تذكرت (قوله أو للمجر والمجرى) بناء على انهما مفعولان ويكون التقدير تذكرت جر العوالي واجراء السوابق حين وقع ذلك الجر والاجراء بين العذيب وبارق (قوله على عامله المصدر) أي لان مجر معناه الجر ومجرى معناه الاجراء (قوله أومابين مفعول الخ) على ان ما موصولة وبين صلتها أي تذكرت الذي استقر بين العذيب الخ وقوله ومجر بدل منه أي من ما الواقعة مفعولا وحينئذ يكون المراد بمجر ومجرى المكان أو المصدر الذي هو جر الرماح واجراء الخيل (قوله والمعنى) أي معنى بيت أبي الطيب وقوله انهم أي القائل وقومه (قوله نزولا) جمع نازل كوقوف جمع واقف وقعود جمع قاعد (قوله فكانوا يجرون الرماح) أي التي هي العوالي وقوله عند مطاردة الفرسان جمع فارس أي طرد بعضهم بعضا وهذا معنى مجر عوالينا وقوله ويسابقون على الخيل معنى مجرى السوابق (قوله يعني شفة الحبيبة) هذا هو المعنى البعيد وكذا ما بعده (قوله الشبيه بالبرق) أي في اللمعان (قوله وهذا تورية) فالتورية في ثلاثة مواضع وقوله وشبه أي ضمنا لا صراحة قال سم فزاد على أبي الطيب بهذه التورية والتشبيه اه (قوله ولا يضر التغيير اليسير) احترز به من التغيير الكثير فانه يخرج به المضمن عن التضمين ويدخل في حد السرقة ان عرف انه للغير والفرق بين الكثير واليسير موكول الى عرف البلغاء فما يقال فيه هو ذاك بعينه ولا فرق بينهما الا هذا الامر الخفيف الظاهر فيسير وما يقال فيه ليس هو لمخالفته اياه في أمور تبعده فكثير اه ع ق (قوله لما قصد) متعلق بالتغيير واللام للتقوية وقوله ليدخل علة للتغيير (قوله ليدخل في معنى الكلام) أي لينتظم فيه ويناسبه اه سم (قوله في يهودي) أي ذماله بكونه أقرع (قوله به داء الثعلب) أي وهو أن تعظم احدى الرجلين وتنتفخ دون الاخرى اه سم وفي الصحاح وداء الثعلب علة معروفة يتناثر منها الشعر اه يس وما في الصحاح هو المناسب لقوله * متى يضع العمامة تعرفوه * أي تعرفوا أن فيه هذا الداء (قوله أقول

المعشر غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد وأنكروه هوابن جلا وطلاع الثنايا متى يضع العمامة يعرفوه البيت لسحيم بن وثيل وهو اناابن جلا على طريقة التكلم فغيره الى طريقة الغيبة ليدخل فى المقصود (ور بما يسمى تضمين البيت فازاد) عن البيت (استعانة وتضمين المصراع فادونه ايداعا) كانه أودع شعره شيأ قليلا من شعر الغير (ورفوّا) كانه رفا خرق شعره بشئ من شعر الغير (وأما العقد فهو أن ينظم نثر) قرآنا كان أوحديثا أو مثلا أو غير ذلك (لا على طريق الاقتباس) يعنى اذا كان النثر قرآنا أوحديثا فنظمه انما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا أو أشير الى أنه من القرآن والحديث وان كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد كيفما كان اذ لا يدخل فيه للاقتباس (كقوله ما بال من أوله نطفة وجيفة آخره يفخر) الجملة حال أى ما باله مفتخرا (عقد قول على رضى الله تعالى عنه وما لابن آدم

المعشر الخ) المعشر الجماعة وقوله غلطوا أى فى حقه وقوله وغضوا أى بصرهم عنه أى لم يحترموه وقوله من الشيخ يعنى ذلك اليهودى وقوله الرشيد قال فى المطول أراد به الغوى أى الضال على طريق التهكم اه وقوله هو ابن جلا الخ مقول القول (قوله وهو أنا ابن جلا الخ) فمراد هذا الشاعر الاول الافتخار وانه ابن رجل جلا أمره واتضح وانه متى يضع العمامة للحرب وتوجه له يعرف قدره فى الحرب وكناية بناء على ان المراد بالعمامة ملبوس الحرب أومتى يضع لثامه بالعمامة يعرف لشهرته ومراد الشاعر الثانى بقوله هو ابن جلا الخ التهكم باليهودى وانه ابن شعر أى صاحب شعر جلا الرأس منه وانكشف عن الرأس من هذا الداء أى داء الثعلب وانه طلاع الثنايا أى ركاب صعاب الامور وهى مشاق داء الثعلب ومشاق الذل والهوان ومراده بكونه متى يضع العمامة يعرفوه أنه متى وضع عن رأسه العمامة يعرف داؤه وعيبه وأراد بالمعشر اليهود وغلطهم ذكره على وجه التمليح لمناسبته لظاهر ما يفخر به والا فلم يغلطوا فى تبعيده وانكاره اه من ع ق (قوله ليدخل فى المقصود) أى ينتظم فيه ويناسبه وهو كون من نسب اليه ماذكر على وجه التهكم متحدثا عنه لا متحدثا عن نفسه كما فى ذلك البيت اه ع ق (قوله استعانة) لظهور التقوى بالبيت على تمام المراد بخلاف ماهو دون ذلك وربما على أصلها من القلة أخذا بالظاهر اه ع ق (قوله فادونه) كنصفه (قوله كأنه أودع الخ) كأن كان بالنظر للمعنى الحقيقى فى الموضعين وكأن اسقاط المطول لها بالنظر للمعنى المجازى للايداع والرفو فتأمل اه سم (قوله أو غير ذلك) بأن كان حكمة من الحكم المشهورة (قوله يعنى اذا كان النثر الخ) حاصله ان النثر فى قوله ان ينظم نثر شامل للقرآن والحديث وغيرهما وقوله لا على طريق الاقتباس قيد فى القرآن والحديث فقط لان الاقتباس لا يكون الا فيهما كما تقدم (قوله اذا غير تغييرا كثيرا) لانه لا يغتفر فى الاقتباس من التغيير الا اليسير كما تقدم اه سم فهذا القيد يفهم من قوله لا على طريق الاقتباس (قوله أو أشير) أى أو غير تغييرا يسيرا لكن أشير الخ (قوله أو أشير الى انه من القرآن) كقول الشاعر

انلنى بالذى استقرضت خطا * واشهد معشرا قد شاهدوه
فان الله خلاق البرايا * عنت لجلال هيبته الوجوه
يقول اذا تداينتم بدين * الى اجل مسمى فاكتبوه

اه مطول قال الفنرى عليه انلنى اعطنى والباء فى بالذى للبدل أى بدل الذى استقرضته والمعشر الجماعة وضمير شاهده راجع الى الاستقراض المدلول عليه باستقرضت أو الى الذى فى بالذى وقوله عنت أى خضعت وذلت جملة معترضة بين اسم ان وخبرها اه (قوله والحديث) كقول الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه

عمدة الخير عندنا كلمات * اربع قالهن خير البريه
اتق المشبهات وازهد ودع ما * ليس يعنيك واعملن بنيه

عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين و بينهما امور مشتبهات وقوله وازهد فى الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات اه مطول قال الفنرى عليه اراد بالمشبهات بسكون الشين المعجمة وكسر الباء الموحدة الشبه التى لا يعرف حلها وحرمتها اه (قوله اذ لا دخل فيه) اى فى غير القرآن والحديث للاقتباس لانه انما يكون فى القرآن أو الحديث كما علم من تعريفه السابق (قوله كقوله) اى قول ابى العتاهية من قصيدة من السريع وقبل هذا البيت

عجبت للانسان فى فخره * وهو غدا فى قبره يقبر

وبعد البيت

اصبح لا يملك تقديم ما * يرجو ولا تأخير ما يحذر
واصبح الامر الى غيره * فى كل ما يقضى وما يقدر

اه معاهد باختصار (قوله يفخر) من باب نفع ينفع اه مصباح (قوله الجملة) أى جملة يفخر كما فى ع ق

وعبارته

والفخر وإنما أوله نطفة وآخره جيفة وأما الحل فهو أن ينثر نظم) وإنما يكون مقبولا إذا كان سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم

وعبارته وجملة يفخر في محل نصب على الحال وصح مجيء الحال من المضاف اليه وهو من لان المضاف بصدد السقوط والعامل ما تضمنته ما والتقدير أسأل عنه مفتخرا ولو قيل أسأل عنه مفتخرا في هذه الحال صح اه (قوله والفخر) مفعول معه أي أي شيء ثبت لابن آدم مع الفخر وقوله أوله أي أصله نطفة وقوله وآخره جيفة أي وحاله الاخيرة حال جيفة فمن أين يأتيه الافتخار اه ع ق (قوله لا يتقاصر عن سبك النظم) أي في الحسن وهو تفسير لما قبله (قوله وأن يكون) عطف على كان سبكه بالنظر للمعنى اذ معنى قوله اذا كان سبكه الخ بشرط أن يكون سبكا مختارا أو الواو بمعنى مع وقوله الموقع الظاهر انه بمعنى الوقوع براسي اه سم (قوله كقول بعض المغاربة) أي في وصف شخص بأنه سيء الظن لقياسه على نفسه غيره اه ع ق والمغاربة جمع مغربي والياء للنسب والتاء في الجمع عوض عن ياء النسب (قوله فعلاته) أي أفعاله (قوله وحنظلت نخلاته) أي أفكاره وثمارها نتائجها اه جربي قال ع ق وهذه الجملة تمثيلية فانه شبه حال من تبدلت أوصافه الحسنة بغاية ما يستقبح من الاوصاف بحال من له نخلات تثمر الحلو ثم انقلبت تثمر مرا في كون كل منهما تبدل مما يستملح الى الاتصاف بما يستقبح فاستعمل الكلام الذي يدل على الحالة الثانية في الحالة الاولى على وجه التمثيل اه (قوله لم يزل سوء الظن يقتاده) أي لما كان قبيحا في نفسه قاس الناس عليه فساء ظنه بهم في كل شيء فصار سوء الظن يقوده الى ما لا حاصل له في الخارج من التخيلات الفاسدة وقوله ويصدق توهمه الذي يعتاده يعني انه لما كان يعتاد العمل القبيح من نفسه توهم أن الناس كذلك فصار يصدق ذلك التوهم الذي أصله ما اعتاد فلم يحصل بسبب ذلك الا الاثم والعداوة لان أكثر الظن اثم ومعاملة الناس باعتقاد السوء عداوة اه ع ق (قوله حل قول أبي الطيب) أي وزاد عليه قوله وحنظلت نخلاته وعبارة ع ق وقد حل في هذا السجع قول أبي الطيب الخ (قوله وصدق) أي في الناس ما يعتاده من توهم أي من أمر يتوهمه في الناس لاعتياد مثله في نفسه فان من الكلام المشهور ان الانسان لا يظن في الناس أن يفعلوا معه الا ما يعتقد أن يفعل معهم اه ع ق باختصار (قوله لقول أعدائه) أي أعداء أبي الطيب المتنبي (قوله بتقديم اللام الخ) تعريض بما سيرده اه سم (قوله من لمحه) بتشديد الميم (قوله ونظر اليه) فكأن الشاعر أو الكاتب نظر الى المشار اليه وراعاه أي لاحظه اه ع ق (قوله وكثيرا ما الخ) تأييد لكونه بتقديم اللام اه سم (قوله وان أخذ مذهبا) قال بعضهم انه يجوز ارادته ههنا وانه هو والتلميح بتقديم اللام واحد وسبق ذلك في الاستعارة اه سم (قوله في فحوى الكلام) أي في أثنائه (قوله أو مثل سائر) أي شائع (قوله أي ذكر واحد من القصة الخ) فالضمير للاحد لان العطف بأو (قوله والمذكور في الكتاب الخ) ومثال التلميح في النظم الى المثل قول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد أشار به الى المثل السائر وأصله لكليب وذلك انه لما سمع قول جساس لاعقرن فحلا هو أعز على أهله منها ظن أنه يريد فحلا لكليب يسمى عليان فقال دون عليان خرط القتاد فصار مثلا يضرب لكل أمر شاق لا يتوصل اليه الا بتكلف عظيم فيقال دونه خرط القتاد والقتاد شجر صلب له شوك كالابر وخرطه امرار اليد من أعلاه الى أسفله حتى يتناثر منه شوكه وأما في النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول الحريري فبت بليلة نابغية وأحزان يعقوبية فأشار بقوله لليلة نابغية الى قول النابغة

فبت كأني ساورتني ضئيلة * من الرقش في أنيابها السم ناقع

والمساورة المقاتلة والضئيلة بالضاد المعجمة الحية الرقيقة والرقش الحيات الرقيقات والناقع الشديد وأشار بقوله وأحزان يعقوبية الى قصة يعقوب عليه السلام في فقدان يوسف على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام والتلميح الى المثل كقول العتبي فيا لها من هرة تعق أولادها أشار الى المثل أعق من الهرة تأكل أولادها اه من ع ق بتصرف (قوله كقوله) أي قول أبي تمام وقبله

لحقنا بأخراهم وقد حوم الهوى * قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع

فردت علينا الشمس والليل راغم * بشمس لهم من جانب الخدر تطلع

وأن يكون حسن الموقع غير قلق (كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته) أي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة (لم يزل سوء الظن يقتاده) أي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة (ويصدق) هو (توهمه الذي يعتاده) من الاعتياد (حل قول أبي الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم) وعادى محبيه لقول عداته وأصبح في ليل من الشك مظلم * يشكو سيف الدولة واستماعه لقول أعدائه (وأما التلميح) بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا أبصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون لمح فلان هذا البيت فقال كذا وفي هذا البيت تلميح الى قول فلان وأما التمليح بتقديم الميم على اللام أعني الاتيان بالشيء المليح كما في التشبيه والاستعارة فهو ههنا غلط محض وان أخذ مذهبا (فهو أن يشار) في فحوى الكلام (الى قصة أو شعر) أو مثل سائر (من غير ذكره) أي ذكر واحد من القصة أو الشعر أو المثل فالتلميح اما في النظم أو في النثر والمشار اليه في كل منهما اما أن يكون قصة أو شعرا أو مثلا تصير ستة أقسام والمذكور في الكتاب مثال التلميح في النظم الى القصة والشعر (كقوله)

فوالله ما أدري أأحلام نائم * ألمت بنا أم كان في الركب يوشع

وصف لدوقه بالاحبة المرتحلين وطلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر فى ظلمة الليل ثم استعظم ذلك واستغرب وتجاهل تحيرا وتدلها وقال أهذا حلم أراه فى النوم أم كان فيما بين الركب يوشع النبى عليه السلام فرد الشمس (أشار الى قصة يوشع عليه السلام واستيقافه الشمس) على ماروى من أنه عليه السلام قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما أدبرت الشمس خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا الله تعالى فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم (وكقوله لعمرو) اللام للابتداء وهو مبتدأ (مع الرمضاء) أى الارض الحارة التى ترمض فيها القدم أى تحترق حال من الضمير فى أرق (والنار) مرفوع معطوف على عمرو أو مجرور معطوف على الرمضاء (تلتظى *) حال منها وما قيل انها صلة على حذف الموصول أى النار التى تلتظى فتعسف لا حاجة اليه (أرق) خبر المبتدا من رق له اذا رحمه (وأحفى) من حفى عليه تلطف وتشفق (منك فى ساعة الكرب أشار الى البيت المشهور) وهو قوله (المستجير) أى المستغيث (بعمرو عند كربته *) الضمير للموصول أى الذى يستغيث عند كربته بعمرو (كالمستجير من الرمضاء بالنار) وعمرو هو جساس بن مرة وذلك انه لما رمى كليبا ووقف فوق رأسه قال له كليب يا عمرو أغثنى بشربة ماء

نضا ضوءها صبغ الدجنة وانطوى * لبهجتها ثوب السماء المجزع

فوالله الخ والضمير فى أخواهم ولهم للاحبة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر فى اللفظ وحام الطير على الماء دار حوله وحوّمه غيره جعله دائرا فقوله وقد حوّم الهوى قلوبا أى جعلها حائمة أى دائرة حول الاحباب وطير القلوب ما يتخالج فيها من الخواطر والوقع بالتشديد جمع واقع كركع جمع راكع أى والحال ان تلك الطيور ساكنة والمراد بالشمس الاولى الشمس الحقيق ادعاء والراغم الذليل وأصله لصوق الانف بالرغام وهو التراب وذلة الليل محوه بظهور الشمس فيه والخدر الهودج نضا ذهب به وأزاله والضمير فى ضوءها وبهجتها للشمس الطالعة من الخدر والصبغ اللون والدجنة الظلمة وانطوى انضم والمراد بانطواء الثوب المجزع خفاء الكواكب والمجزع ذو لونين لان لون السماء غير لون الكواكب اه ملخصا من المطول والفنرى (قوله وصف) أى ذكر (قوله وطلوع شمس الخ) أى وجه الحبيب الشبيه بالشمس (قوله ثم استعظم ذلك) حتى كانه لا يمكن عادة كرد الشمس اه سم (قوله وتجاهل تحيرا الخ) فكانه يقول خلط على الامر لما شاهدت فلم أدر هل أنا نائم وما رأيته حلم أم شمس الخدر أى وجه الحبيب ألمت بنا أى أنزلت بالركب فعاد ليلهم نهارا أم حضر يوشع فرد الشمس اه ع ق فعلم من هذا ان فى البيت مقدمة محذوفة وهى أم شمس الخدر الخ (قوله وتدلها) مرادف (قوله أهذا حلم) بضم الحاء وسكون اللام أوضمها كما فى المختار ما يراه النائم فى نومه (قوله يوشع) بن نون فتى موسى عليه السلام أى صاحبه (قوله فرد الشمس) أى ردها عن الغروب وأمسكها وليس المراد انها كانت غربت فردها (قوله واستيقافه الشمس) أى طلبه من الله تعالى وقوف الشمس لما عزمت على الغروب اه ع ق والظاهر انه من عطف الخاص على العام لانه بعض القصة (قوله فلما أدبرت الشمس) أى كادت ان تغرب (قوله قبل أن يفرغ منهم) أى من قتالهم (قوله ويدخل السبت) لانه بالغروب تدخل ليلة السبت وهى مثله فى الحرمة (قوله فرد له الشمس) اى أمسكها عن الغروب (قوله مع الرمضاء) اى مع ذكر الرمضاء ومع ذكر النار أى لعمرو والذى ذكر معه الرمضاء وذكر معه النار وعمرو وهذا هو المذكور فى البيت الآتى والمعنى لعمرو والقاتل لكليب أرق منك يا مخاطب لان القاتل لكليب هو الذى ذكر معه الرمضاء والنار (قوله ترمض) من باب طرب اه مختار (قوله حال من الضمير فى أرق) لم يجعل الحال من المبتدا لان الجمهور على عدم مجيئها منه خلافا لسيبويه لكن يرد عليه ان أرق اسم تفضيل وحاله لا تتقدم الا فى مثل زيد مفردا أنفع من عمرو معانا وليس هذا الموضع منه فالحق تخريج البيت على مذهب سيبويه خصوصا والشارح ذهب اليه فى والنار تلتظى أفاده يس (قوله مرفوع) معطوف على عمرو اى من عطف المفردات لانه لم يقدر له خبر اخبره خبر المعطوف عليه وهو أرق وصح الاخبار باسم التفضيل عن شيئين لانه يلتزم افراده وتذكيره ان كان مجردا من أل والاضافة وان كان موصوفه مثنى أو جمعا او مؤنثا تقول الزيدان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو وكما قال ابن مالك

وان لمنكور يضف أو جردا * ألزم تذكيرا وأن يوحدا

قال يس لكن يرد عليه أن المعنى لا يساعده لانه ليس المقصود الاخبار عن النار بانها أرق من المخاطب مع عدم ظهور ذلك المعنى الا بتكلف والاظهر أن النار مبتدأ وجملة تلتظى خبره والجملة حال من عمرو فهى مترادفة أو من ضمير الظرف أعنى مع الرمضاء فهى متداخلة اه (قوله تلتظى) أى تتوقد (قوله حال منها) أى النار (قوله وما قيل انها) أى جملة تلتظى (قوله من حفى) بكسر الفاء كرضى (قوله وعمرو هو جساس بن مرة) فيه سهو لان عمرا هو عمرو بن الحرث وجساس هو جساس بن مرة فليس أحدهما الآخر وقد ذكر فى شرح مجمع الامثال أن جساسا ركب فرسه وأخذ رمحه واتبعه عمرو بن الحرث فلم يدركه حتى طعن كليبا فقصد صلبه ثم وقف عليه فقال يا جساس أغثنى بشربة ماء فقال جساس تركت الماء وراءك وانصرف عنه فلحقه عمرو فقال يا عمرو أغثنى بشربة ماء فنزل عمرو اليه وأجهز عليه وهذا

صريح فيما قلته اهـ فنرى قال فى المطول ولهذا البيت قصة وهى أن البسوس زارت أختها الهيلة وهى أم جساس بجار لها من جرهم بن ريان له ناقة وكليب قد حمى أرضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت فى ابل جساس ناقة الجرمى ترعى فى حمى كليب فأنكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا فصاحت البسوس واذلاه واغربتاه فقال جساس أيتها المرأة اهدئى فوالله لاعقرن فحلا هو أعز على أهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد عن الحى فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه فاتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو أغثنى بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو والبيت ونشب الشر بين تغلب وبكر أربعين سنة كلها لتغلب على بكر ولهذا قيل أشأم من البسوس اهـ وقوله وهى أن البسوس بفتح الباء اسم امرأة وهى خالة جساس وقوله الهيلة بسكون الياء المثناة تحت وقيل بفتحها وقوله بجار أى مع جار وقوله له ناقة أى للجار وقوله وكليب اسم شخص وهو ابن ربيعة أخو مهلهل الطاهر وخال امرئ القيس وكان أعز الناس فى العرب وبلغ من عزه أنه اتخذ جرو كلب فاذا نزل بمنزل فيه كلاب قذف ذلك الجرو فيه فعوى فحيث بلغ عواؤه لا يرعى أحد عشب ذلك الموضع الا باذنه واذا جلس لا يمر أحد بين يديه اجلالا له ولا يختبى أحد فى مجلسه غيره ولا توقد نار غير ناره ولا يجير تغلبى ولا بكرى رجلا ولا يحمى حمى الا باذنه وكان يحمى الصيد فيقول صيد كذا فى جوارى فلا يصيب أحد منه شيأ وقوله من العالية قال الفنرى هى ما فوق نجد الى أرض تهامة والى ما وراء مكة وهى الحجاز والنسبة اليها عالى ويقال أيضا علوى على غير قياس اهـ وقوله فأنكرها كليب أى لم يعرفها وقوله يشخب أى يسيل وقوله اهدئى أى اسكنى وقوله لاعقرن فحلا أراد به كليبا وظن كليب حين بلغته مقالته هذه أن المراد به فحل ابله عليان كما تقدم وقوله غرة كليب أى غفلته وقوله ونشب الشر أى علق وقوله كلها لتغلب أى ان قبيلة كليب التى هى تغلب كان لها الغلبة على قبيلة جساس التى هى بكر وأصل المثل المشهور وهو سد كليب فى الناقة هو هذه القصة (قوله فاجهز عليه) أى قتله

﴿فصل﴾ (قوله من الخاتمة) انما كان منها لان كلا اشتمل على محسن غير ذاتى (قوله ينبغى للمتكلم أن يتأنق) اعلم ان المصنف لم يتعرض لذكر حسن المطلب وهو أيضا مما يستحسن رعايته فى الكلام البليغ وهو أن يخرج المتكلم الى غرضه بعد الشروع فى الكلام بتقديم وسيلة موصلة اليه كقوله اياك نعبد واياك نستعين فانه قدم الوسيلة التى هى العبادة على المطلوب الذى هو الاستعانة لانه أسرع الى الظفر به كما يفعل ذلك عند الحضور الى الملوك والكبراء اهـ يس (قوله أو كاتبا) أى ناثرا لانه المقابل للشاعر (قوله الانق) بفتح الهمزة والنون بعدها قاف وضبطه بعضهم بكسر النون مع المد قال شيخنا العدوى والصواب الاول وقوله الاحسن تفسير (قوله تأنق فى الروضة) هى البستان قال سم ويقال تأنق فى الامر أجاد النظر فيه صحاح اهـ (قوله اذا وقع فيها متتبعا) أى نزل وعبارة ابن يعقوب يقال تأنق فى الروضة اذا وقع فيها متتبعا أى كان فيها حال كونه يتتبع أى يطلب وينظر ما يؤنقه اهـ (قوله فى ثلاثة مواضع) أى ينبغى للمتكلم أن يجتهد فى طلب أحسن الكلام ليأتى به فى ثلاثة مواضع اهـ ع ق (قوله حتى تكون) أى لاجل أن تكون فحتى تعليلية (قوله أعذب لفظا) أى من غيرها وعذوبة اللفظ حسنه وحلاوته من كل وجه ولكن خص تفسير اعذبيته هنا بكونه غاية فى البعد عن التنافر واستثقال الطبع لان العذب الحسى يقابله حسا ما ينافر الطبع ويثقل عليه فناسب تخصيصه بهذا المعنى لما ذكر مع ما فى ذلك من الخروج عن التكرار بما بعده اهـ ع ق وكذا يقال مثل هذا فيما بعد لان حسن السبك عام اريد به خاص وقوله أعذب لفظا متعلق بالمفردات كما يدل عليه قوله بان تكون الخ وقوله وأحسن سبكا متعلق بالمركبات لان التعقيد لا يكون الا فيها تأمل (قوله بأن تكون فى غاية البعد عن التنافر الخ) أورد عليه أن البعد عن التنافر والثقل يحترز عنه بعلم المعانى وحينئذ فالبعد عما ذكر يبحث عنه فى علم المعانى لانها كما قال الشارح وأجيب بان البعد عن ذلك يبحث عنه فى علم المعانى وغاية البعد عن ذلك يبحث عنه فى علم البديع كما قال الشارح فى غاية الخ والغاية أمر زائد

فاجهز عليه فقيل له المستجير بعمرو والبيت

﴿فصل﴾

من الخاتمة فى حسن الابتداء والتخلص والانتهاء (ينبغى للمتكلم) شاعرا كان أو كاتبا (أن يتأنق) أى يتتبع الانق الاحسن يقال تأنق فى الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه أى يعجبه (فى ثلاثة مواضع من كلامه حتى تكون) تلك المواضع الثلاثة (أعذب لفظا) بأن تكون فى غاية البعد عن التنافر

والثقل (وأحسن سبكا) بأن تكون في غاية البعد من التعقيد والتقديم والتأخير الملبس وأن تكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وأن تكون المعاني مناسبة لالفاظها من غير أن يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف اوعلى العكس بل يصاغان بصياغة تناسب وتلائم (وأصح معنى) بان يسلم من التناقض والامتناع والابتذال ومخالفة العرف ونحو ذلك (أحدها الابتداء) لانه أول مايقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى أقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا أعرض عنه وان كان الباقي في غاية الحسن فالابتداء الحسن في تذكار الاحبة والمنازل (كقوله

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل)

السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج ملتو والدخول وحومل موضعان والمعنى بين أجزاء الدخول (و) في وصف الدار (كقوله

قصر عليه تحية وسلام
خلعت عليه جمالها الايام)

خلع عليه اى نزع ثوبه وطرحه عليه (و) ينبغي (ان يجتنب في المديح ما يتطير به) اى يتشاءم به (كقوله موعد أحبابك بالفرقة غد) مطلع قصيدة لابن مقاتل الضرير أنشدها للداعي العلوي فقال له الداعي موعد أحبابك يا أعمى ولك المثل السوء (وأحسنه) أي أحسن الابتداء (ما ناسب المقصود) وقوله

محسن وأورد عليه أيضا انه كان عليه أن يذكر الغاية في البعد عن مخالفة القياس كما ذكر التنافر والثقل فكلام الشارح فيه قصور وأجيب بان الباء في بأن بمعنى الكاف كما وقع في كلام الامام النووى (قوله والثقل) عطف تفسير (قوله والتقديم والتأخير) الظاهر انه من عطف الخاص على العام لان التعقيد يكون به وبغيره وان حمل التعقيد على التعقيد المعنوى والتقديم والتأخير على التعقيد اللفظي كان من عطف المغاير كما يدل على هذا الاخير عبارة ع ق وقوله الملبس صفة للتقديم والتأخير لانهما شئ واحد (قوله وان تكون الالفاظ الخ) هلا قال وان تكون متقاربة الخ كسابقه فان تلك المواضع ألفاظ أيضا ولم أظهر في محل الاضمار ولم عبر بالالفاظ ولم يعبر بالمواضع وأجاب بعضهم بانه لو أضمر لعاد الضمير على المواضع الثلاثة فيفيد الكلام اشتراط تقاربها بعضها مع بعض وليس مرادا بل المراد تقارب ألفاظ كل منها تامل (قوله متقاربة) أى متشابهة (قوله في الجزالة) هي ضد الركاكة والمتانة بمعنى الجزالة والرقة والسلاسة بمعنى واحد أى لطف النطق وتناسبه ضد الغلظ المستقبح اه ع ق (قوله من غير أن يكسى الخ) تفسير للمناسبة (قوله الشريف) أى لاشتماله على المحسنات البديعية وقوله المعنى السخيف أى بان يكون غير مطابق لمقتضى الحال (قوله أوعلى العكس) الاولى حذف على أى يكسى اللفظ السخيف المعنى الشريف (قوله بل يصاغان) أى اللفظ والمعنى وقوله بصياغة تناسب وتلائم أى فيكون اللفظ شريفا والمعنى كذلك (قوله وأصح معنى) أى أزيد في صحة المعنى فبرعاية الزيادة كان من هذا الباب والا فصحة المعنى لابد منها في كل شئ اه ع ق (قوله بان يسلم) أى المعنى (قوله والامتناع) أى البطلان اه ع ق (قوله والابتذال) أى بان يكون في غاية الظهور يعرفه كل أحد (قوله ومخالفة العرف) أى لان مخالفة العرف البليغي كالغرابة المخلة بالفصاحة أوهي نفسها اه ع ق (قوله ونحو ذلك) كالسلامة من عدم المطابقة لمقتضى حال المخاطب اه ع ق قال بعض وفيه شئ لان هذا من علم المعاني (قوله لانه أول مايقرع الخ) أى الابتداء بمعنى المبتدا به (قوله يقرع) من قرع يقرع من باب نفع بمعنى أصاب اه مصباح وفي المختار قرع الباب من باب قطع والاقرع الذى ذهب شعر رأسه من آفة وقد قرع من باب طرب فهو أقرع وذلك الموضع من الرأس القرعة بفتح الراء اه (قوله فان كان عذبا الخ) الاولى التعبير بأفعل التفضيل ليوافق ما تقدم للمصنف فهو لف ونشر مرتب فقوله عذبا راجع لقوله أعذب لفظا الخ (قوله فوعى جميعه) في المختار وعى الحديث يعيه وعيا حفظه اه (قوله كقوله) أى قول امرئ القيس اه مطول (قوله قفا نبك الخ) هذا أول شعر قاله امرؤ القيس لانه راهق ولم يقل شعرا فقال أبوه هذا ليس ابني اذ لو كان كذلك لقال شعرا ثم قال لاثنين من خاصته خذاه واذهبا به الى مكان كذا فاذبحاه وأتياني بدمه فمضيا به حتى وصلا المحل المعين فشرعا ليذبحاه فبكى وقال البيت الى آخر القصيدة فرجعا به الى أبيه وقالا هذا أشعر من على وجه الارض قد وقف واستوقف وبكى واستبكى ونعى الحبيب والمنزل في نصف بيت فقام اليه واعتنقه وقبله وقال أنت ابني حقا قال ابن عبد البر افتتح الشعر بامرئ القيس وختم بذى الرمة اه قال في المطول وقدح بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك في نصفه الثاني بل أتى فيه بمعان قليلة في ألفاظ غريبة فباين الاول اه قال العصام في اطوله أقول قد نبه المصنف بايراده انه يكفي في حسن الابتداء حسن المصراع اه (قوله بسقط اللوى) بكسر السين والتثليث لغة قاله العيني في الشواهد (قوله منقطع الرمل حيث يدق) أى طرفه الدقيق (قوله ملتو) المراد به المنعطف بعضه على بعض (قوله والمعنى بين أجزاء الدخول) أى ليصح العطف بالفاء لان بين لا تضاف الا الى متعدد والا فلا تحسن الفاء وانما يحسن الواو (قوله الدار) المراد بها مطلق المنزل الصادق بالقصر وغيره بدليل المثال (قوله كقوله) أى أشجع السلمي اه مطول (قوله وطرحه عليه) اشارة الى تضمين خلع معنى الطرح فعدى بعلى اه سم (قوله وينبغي أن يجتنب) في نسخة ويجب وقوله في المديح أى في ابتدائه (قوله بالفرقة) بضم الفاء وسكون الراء اسم موضع الا انها توهم معنى آخر فبسببه كان يتطير منه (قوله العلوى) نسبة لعلى لانه من ذريته (قوله فقال له الداعي) أى ردا عليه

وقوله موعد أحبابك يا أعمى أي لا أحبابي وقوله ولك المثل السوء أي الحال القبيح قال في المطول وروى أيضا أنه دخل على الداعي في يوم المهرجان فانشده

لا تقل بشرى ولكن بشريان * غرة الداعي ويوم المهرجان

فتطير به الداعي وقال يا أعمى تبتدئ بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه أي ألقاه على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح أدبه أبلغ من ثوابه اهـ ويوم المهرجان أول يوم من فصل الخريف وهو يوم فرح وسرور ولعب وقوله أبلغ من ثوابه أي أحسن من الاعطاء له وفي الفنرى روى أنه لما بنى المعتصم بالله قصره بميدان بغداد وجلس فيه أنشده اسحق الموصلي

يا دار غيرك البلا ومحاك * يا ليت شعري ما الذي أبلاك

فتطير المعتصم وأمر بهدمه اهـ (قوله ويسمى كون الخ) يقتضى أن مسمى براعة الاستهلال نفس الكون المذكور مع انهم يقولون هي ان يأتي المتكلم في أول كلامه بما يدل على مقصوده تأمل وعبارة العصام في أطوله ويسمى أي الابتداء المناسب كما هو الظاهر وكون الابتداء موافقا للمقصود على ما فسره الشارح (قوله براعة الاستهلال) هو في الاصل أول ظهور الهلال ثم استعمل في مطلق افتتاح الشئ واضافة البراعة الى الاستهلال على معنى الملابسة أي البراعة الحاصلة من الشاعر أو الكاتب الملابسة للاستهلال أي لابتداء الكلام اهـ ع ق (قوله من برع) بضم الراء وفتحها اهـ سم لكن مجئ مصدره براعة على وزن فعالة يقتضى أنه بالضم فقط قال في الخلاصة

* فعولة فعالة لفعلا * وفي المختار انه من باب خضع وظرف (قوله اذا فاق أصحابه) أي فكأن هذا الكلام فاق على غيره مما لم يشتمل على البراعة (قوله في التهنئة) بالهمز قال ع ق وهي ايجاد كلام يزيد سرورا بمفروح به اهـ (قوله بشرى الخ) انما كان من البراعة لانه يشعر بأن ثم أمرا مسرورا به وأنه أمر حدث وهو رفيع في نفسه يهنأ به ويبشر من سر به ففيه الايماء الى التهنئة والبشرى التي هي المقصود من القصيدة وكذا قول أبي الطيب في التهنئة بزوال المرض

المجد عوفي اذ عوفيت والكرم * وزال عنك الى أعدائك السقم

اهـ ع ق (قوله وكوكب المجد الخ) يحتمل أن يريد بكوكب المجد المولود فانه كوكب سماء المجد جعل المجد كالسماء وأثبت له كوكبا هو المولود وأن يريد بكوكب المجد ما يعرف به طالع المجد أي ظهر بهذا المولود فوق طالع المجد وكون كوكبه في غاية الصعود اهـ اطول (قوله صعد) بكسر العين كما في المختار (قوله في المرثية) بالتخفيف مصدر رثى يرثي فله مصدران الرثاء والمرثية اهـ من القاموس (قوله هي) أي القصة وما بعد الضمير تفسير له وقوله بملء فيها أي فمها قال ع ق والملء بكسر الميم ما يملأ الشئ والمعنى انها تقول ذلك جهرة بلا اخفاء لان ملء الكلام الفم يشعر بظهوره والجهر به بخلاف الخفي ففي طرف من الفم اهـ قال سم ولا قول للدنيا والمراد تبديل الابدان وتقلب الاحوال والمصراع الآخر في محل النصب لانه مفعول قوله تقول اهـ وبعد البيت

فلا يغرركم مني ابتسام * فقولي مضحك والفعل مبك
بفخر الدولة اعتبروا فاني * أخذت الملك منه بسيف هلك
وقد كان استطال على البرايا * ونظم جمعهم في سلك ملك
فلو شمس الضحى جاءته يوما * لقال لها عتوا أف منك
ولو زهر النجوم أتت رضاه * تأبى أن يقول رضيت عنك
فامسى بعدما فرع البرايا * أسير القبر في ضيق وضنك
أقدر أنه لو عاد يوما * الى الدنيا تسربل ثوب نسك

يقال فرعت قومي أي علوتهم بالشرف أو بالجمال والضنك الضيق اهـ فنرى (قوله الساوي) نسبة لساوة مدينة بين الري وهمذان اهـ أنساب (قوله اي الخروج) اي وليس المراد به المعنى الاصطلاحي لما سيأتي

بان يشتمل على اشارة الى ماسبق الكلام لاجله (ويسمى) كون الابتداء مناسبا للمقصود (براعة الاستهلال) من برع الرجل اذا فاق أصحابه في العلم أو غيره (كقوله في التهنئة بشرى فقد انجز الاقبال ماوعدا)
وكوكب المجد في أفق العلا صعدا
مطلع قصيدة لابي محمد الخازن يهنئ الصاحب بولد لابنته (وقوله) في المرثية (هي الدنيا تقول بملء فيها * حذار حذار) أي احذر (من بطشي) أي أخذي الشديد (وفتكي) أي قتلي فجأة مطلع قصيدة لابي الفرج الساوي يرثي فخر الدولة (وثانيها) اي ثاني المواضع التي ينبغي للمتكلم أن يتأنق فيها (التخلص) أي الخروج (مما شبب الكلام به) أي ابتدئ وافتتح

فى كلام الشارح (قوله قال الامام الواحدى الخ) استدلال على مقدمة محذوفة تقديرها وأصل التشبيب ذكر أمور الشباب من ايامه واللهو والغزل (قوله واللهو) عطف على أيام وقوله والغزل هو ذكر النساء وذكر أوصافهن سمى غزلا أخذا من اجتماعهن للغزل كذا قيل (قوله وذلك) أى ذكر ايام الشباب الخ (قوله يكون فى ابتداء قصائد الشعر) قال العلامة السيوطى فى شرحه على بانت سعاد مانصه اعلم انه كان اكثر عادة شعراء العرب انهم اذا أتوا بقصيدة مدح افتتحوها بالتشبيب وهو المعبر عنه بالغزل وهو عند المحققين من اهل الادب يشتمل على اربعة انواع النوع الاول ذكر مافى المحب من الصفات التى تنشأ عن المحبة كالشغف والنحول والذبول والحزن ونحو ذلك النوع الثانى ذكر مافى المحبوب من الصفات التى هى أسباب المحبة سواء كانت حسية كحمرة الخدود رشاقة القدود ومافى معناهما أومعنويه كالدلالة والخفر وماأشبه ذلك ويسمى هذا النوع تشبيبا ايضا النوع الثالث ذكر مايتعلق بالمحب والمحبوب من هجر ووصل وسلوى واعتذار ووفاء واخلاف ونحو ذلك النوع الرابع ذكر مايتعلق بغيرهما بسببهما من الوشاة والرقباء ونحوهما اه (قوله فسمى ابتداء كل أمر تشبيبا) أى فهو مجاز مرسل علاقته الاطلاق والتقييد لانه استعمل اسم المقيد فى المطلق (قوله وان لم يكن فى ذكر الشباب) أى ولا اللهو ولا الغزل كما فى ع ق (قوله من نسيب) بيان لما وقوله الى المقصود متعلق بالتخلص وقوله مع رعاية الملاءمة بينهما هو محط الفائدة وفى نسخة من تشبيب وعلى هذه النسخة فالتشبيب مشترك بين وصف الجمال و بين الابتداء (قوله كالادب) أى الاوصاف الادبية وقوله غير ذلك كالهجو والمدح والتوسل اه ع ق (قوله واحترز بهذا) أى بقوله مع رعاية الخ (قوله معناه اللغوى) هو مطلق الخروج وقوله والا فالتخلص الخ أى والا يراد اللغوى فلا يصح لان التخلص فى العرف الخ أى فيلزم عليه التكرار لان قوله مما شبب أى افتتح الخ من جملة مدلوله لكن قال ع ق ظاهر قوله الى المقصود مع رعاية الملاءمة ان التخلص الكائن مع المناسبة ينبغى أن يتأنق فيه بشئ آخر زائد عليه والمقرر ان التخلص فى الجملة أعنى التخلص اللغوى وهو الخروج من أول الكلام لغيره فى الجملة ينبغى أن يتأنق فيه برعاية المناسبة بينه و بين المتخلص اليه فاذا رعيت فيه حصل التأنق وحصل التخلص الاصطلاحى وهو الخروج مما شبب به الكلام الى المقصود مع وجود المناسبة بينهما و يمكن تصحيح الكلام بان يراد بالتخلص المذكور اللغوى ثم يقدر ضمير يعود اليه على طريق الاستخدام وخبره تخلص يتعلق به قوله مما شبب الخ فيكون تقدير الكلام من المواضع التى ينبغى التأنق فيها التخلص والتخلص الذى حصل فيه ذلك التأنق هو التخلص مما شبب به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة الخ و بهذا يعلم ان الكلام لا يصح بمجرد جعل التخلص مرادا به معناه اللغوى مع تعلق مابعده به وذلك ظاهر اه بحروفه (قوله كيف يكون) أى الانتقال (قوله متلائم الطرفين) هما المقصود وماافتتح به الكلام (قوله من نشاطه) من زائدة (قوله على اصغاء مابعده) أى على استماع السامع لمابعده فهو من اضافة المصدر للمفعول (قوله كقوله) أى قول أبى تمام فى عبد الله بن طاهر اه مطول (قوله تقول) بالفوقية والتحتية وقوله فى قومس بضم القاف وفتح الميم والظرف متعلق بقوله قومى وهو فاعل تقول ولا يخفى شدة تناسب قومى وقومس سيما مع تناسب السين والياء لان أحدهما ينقلب بالآخر كما فى سادس وسادى اه أطول وقوله وقد أخذت جملة حالية وقوله منا أى من هذا الشخص وقومه والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلا و يقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسرى و بعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو أسد توهما أنهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من أبنية الجمع ويقل فى المصادر كذا فى الصحاح اه مطول وقوله يؤنث السرى والهدى أى يؤنث فعلهما بان يلحقه التاء مثلا كما هنا (قوله أى أثرفينا الخ) أشار به الى أن معنى أخذ أثر ومن بمعنى فى والسرى بمعنى السير ليلا (قوله ونقص من قوانا) بتخفيف القاف قال تعالى ومايعمر من معمر ولا ينقص من عمره (قوله عطف على السرى) أى أخذت منا السرى وأخذ منا خطا المهرية أى نقصت منا المهرية بخطاها ومشيها وتحريكها ايانا او بتكلف مسايرتنا معها اه ع ق (قوله لا على المجرور فى منا) أى لانه يكون التقدير نقصت منا السرى ونقصت السرى أيضا من خطا المهرية ولا معنى لنقص

قال الامام الواحدى معنى التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون فى ابتداء قصائد الشعر فسمى ابتداء كل أمر تشبيبا وان لم يكن فى ذكر الشباب (من نسيب) أى وصف للجمال (أوغيره) كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك (الى المقصود مع رعاية الملاءمة بينهما) أى بين ماشبب به الكلام و بين المقصود واحترز بهذا عن الاقتضاب وأراد بقوله التخلص معناه اللغوى والا فالتخلص فى العرف هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وانما ينبغى أن يتأنق فى التخلص لان السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فانه جاء حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاطه وأعان على اصغاء مابعده والا فبالعكس فالتخلص الحسن (كقوله تقول فى قومس) اسم موضع (قومى وقد أخذت منا السرى) أى أثرفينا السير بالليل ونقص من قوانا (وخطا المهرية) عطف على السرى لا على المجرور فى منا كما سبق الى بعض الاوهام وهى

السرى من خطا المهرية من حيث انها اخطا وحمله على ان السرى طال فنقص قوى المهرية كما نقص قوانا وكنى عن ذلك بنقص خطاها تكلف لا حاجة اليه لوجود غيره فان قلت فيه المبالغة فى نقص قواهم حيث أفضى بطوله الى نقص قوى ماهو أقوى منهم وهو المهرية قلت لا يتعلق غرض بهذه المبالغة فى المقام لان المقصود الاخبار بتشكيهم بطول السير ليخرج منه الى المقصود والمعنى الاول كاف فيه وعلى تقدير تسليمه فالعطف بدون اعادة الجار لا يرتكب مع امكان غيره وقد أمكن هنا اه ع ق (قوله جمع خطوة) بالضم اسم لما بين القدمين وبالفتح اسم لنقل القدم وتجمع على خطا كركوة وركا (قوله أبى قبيلة) أى من اليمن من قضاعة ابلهم أنجب الابل (قوله جمع اقود) قال فى الخلاصة * فعل لنحو أحمر وحمرا * (قوله مزاولة السرى) أى معالجته وقوله ومسايرة المطايا بالخطا أى مشينا معها بخطاها (قوله امطلع الشمس) مفعول لقوله تؤم والجملة مقول القول وضبطه العصام فى أطوله بالرفع على الابتداء وخبره تبغى أن تؤم أى قومه فالرابط محذوف (قوله تبغى أن تؤم بنا) ان قلت ما معنى طلبه قصد مطلع الشمس وهو انما طلب انما يطلب مطلع الشمس بعينه قلت المراد بالقصد التوجه والذهاب الى جهة مطلع الشمس وكثيرا ما يطلق عليه لتعلقه به فكأنهم قالوا أتطلب بهذا المشى ان تتوجه الى جهة مطلع الشمس ثم المراد بالجهة النهاية اه ع ق قوله ردع للقوم) أى ارتدعوا عما تقولون وانزجروا فانى لا أطلب لكم مطلع الشمس ولكن أطلب لكم مطلع الجود فقد خرج بالمناسبة الجوابية الى الممدوح الذى سماه مطلع الجود فكان فيه حسن التخلص اه ع ق قال فى المطول وأحسن التخلص ما وقع فى بيت واحد كقول أبى الطيب

نودعهم والبين فينا كأنه * قنا ابن أبى الهيجاء فى قلب فيلق

اه قال الفنرى عليه البين الفراق والفيلق الجيش والجمع فيالق اه فقد تخلص من التوديع الى وصف البين بالعظم الدال على عظم التوديع تأمل (قوله الى مالا يلائمه) أى الى مقصود لا يلائمه (قوله الاقتطاع) لان فى هذا اقطاعا عن المناسبة وقوله والارتجال بالجيم أى الانتقال من غير تهيؤ قال فى المختار ارتجال الخطبة والشعر ابتداؤه من غير تهيئة لذلك اه (قوله اى الذين أدركوا الجاهلية والاسلام) الشعراء على أربع طبقات الجاهليون كامرئ القيس وزهير وطرفة والمخضرمون الذين أدركوا الجاهلية والاسلام كحسان ولبيد والمتقدمون من أهل الاسلام كالفرزدق وجرير وذى الرمة وهؤلاء كلهم يستشهدون بكلامهم فى اللغة والمحدثون من أهل الاسلام الذين جاؤا بعد الصدر الاول من المسلمين كالبحترى وأبى الطيب ولا استشهاد بكلامهم الا أن يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ولا وجه لهذا الجعل وان صدر عن صاحب الكشاف فى أثناء تفسير قوله تعالى كلما أضاء لهم مشوا فيه واذا أظلم عليهم قاموا لان مبنى الرواية على الوثوق والضبط ومبنى القول على الدراية والاحاطة والاتفاق فى الاول يستلزم الاتفاق فى الثانى والقول بأن ما يقول بمنزلة نقل الحديث بالمعنى ليس بسديد بل هو بعمل الراوى أشبه وهو لا يوجب السماع اه فنرى (قوله جدع) بالدال المهملة أى قطع (قوله كأنما قطع نصفه الخ) المعنى أنه قطع منه شئ يشبه النصف وهو الجزء الذى فات من عمره فى الجاهلية فهو ملغى غير معتبر كأنه مقطوع (قوله كقوله) أى قول أبى تمام كما سيأتى فى كلام الشارح (قوله لو رأى الله أن فى الشيب الخ) قال فى الاطول يخالف نفى الخير عن الشيب ما جاء فى مدح الشيب وفضله فى الشرع فاللائق بحال الشاعر المسلم الاجتناب عن مثله اه وقوله خيرا الرواية فى الديوان فضلا بدل خيرا قاله فى المعاهد وقوله جاورته أى جاورت الله أى رحمته والابرار خيار الناس وقوله فى الخلد أى فى جنة الخلد (قوله جمع أشيب) أى بمعنى شائب (قوله الى مالا يلائمه) أى مقصود وهو مدح أبى سعيد فهذا مدح لابى سعيد وما قبله ذم للشيب ولا مناسبة بينهما قال سم قد يقال لا يتعين كون هذا من الاقتضاب لان أول كلامه يذم الشيب ويحتمل أن يكون أبو سعيد أشيب فيكون مناسبا لاول الكلام اه ومثله فى يس ورده ع ق بقوله وأما ما يقال من أنه لا يتعين أن يكون اقتضابا لاحتمال أن يكون أبو سعيد أشيب فيكون ذكره مناسبا لذم الشيب قبله فلا وجه له فان المتبادر مدح أبى سعيد ولان اللفظ لا يشعر بالمناسبة اذ ليس فى البيت الثانى ذكر الشيب نعم لو قال مثلا وأبو سعيد أشيب فلا

جمع خطوة وأراد بالمهرية الابل المنسوبة الى مهرة بن حيدان أبى قبيلة (القود) أى الطويلة الظهور والاعناق جمع أقود أى أثرت فينا مزاولة السرى ومسايرة المطايا بالخطا ومفعول تقول هو قوله (أمطلع الشمس تبغى) أى تطلب (ان تؤم) أى تقصد (بنا * فقلت كلا) ردع للقوم وتنبيه (ولكن مطلع الجود وقد ينتقل منه) أى مما شبب به الكلام (الى مالا يلائمه ويسمى) ذلك الانتقال (الاقتضاب) وهو فى اللغة الاقتطاع والارتجال (وهو) أى الاقتضاب (مذهب العرب الجاهلية (ومن يليهم من المخضرمين) بالخاء والضاد المعجمتين أى الذين أدركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال فى الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنها ومنه المخضرم الذى أدرك الجاهلية والاسلام كأنما قطع نصفه حيث كان فى الجاهلية (كقوله لو رأى الله أن فى الشيب خيرا جاورته الابرار فى الخلد شيبا) جمع أشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا الكلام الى ما يلائمه فقال (كل يوم تبدى) أى تظهر

صروف الليالي * خلقا من أبي سعيد غريبا) ثم كون الاقتضاب مذهب العرب والمخضرمين أى دأبهم وطريقتهم لا ينافى ان يسلكه الاسلاميون ويتبعوهم فى ذلك فان البيتين المذكورتين لابى تمام وهو من الشعراء الاسلامية فى الدولة العباسية وهذا المعنى مع وضوحه قد خفى على بعضهم حتى اعترض على المصنف بان ابا تمام لم يدرك الجاهلية فكيف يكون من المخضرمين (ومنه) أى من الاقتضاب (مايقرب من التخلص) فى انه يشوبه شئ من المناسبة (كقولك بعد حمد الله أما بعد) فانه كان كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة الانتقال من الحمد والثناء الى كلام آخر من غير رعاية ملاءمة لكنه يشبه التخلص حيث لم يؤت بالكلام الآخر فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله بل قصد نوع من الربط على معنى مهما يكن من شئ بعد الحمد والثناء فانه كان كذا وكذا (قيل وهو) أى قولهم بعد حمد الله أما بعد (فصل الخطاب) قال ابن الاثير والذى أجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو أما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه فى كل أمر ذى شأن بذكر الله وتحميده فاذا أراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله أما بعد وقيل فصل الخطاب معناه الفاصل من الخطاب أى الذى يفصل بين الحق والباطل على ان المصدر بمعنى الفاعل وقيل المفصول من الخطاب وهو الذى يتبينه من يخاطب به أى يعلمه بينا لا يلتبس عليه فهو بمعنى المفعول (وكقوله تعالى) عطف على قوله كقولك بعد حمد الله يعنى من الاقتضاب القريب من التخلص مايكون بلفظ هذا كما فى قوله تعالى بعد ذكر أهل الجنة (هذا وان للطاغين لشر مآب) فهو اقتضاب فيه نوع ارتباط لان الواو للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدا محذوف أى الامر هذا والحال كذا أو مبتدأ محذوف الخبر أى هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى بعدما ذكر جمعا من الانبياء عليهم السلام وأراد أن يذكر بعد ذلك الجنة وأهلها (هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب) باثبات الخبر أعنى قوله ذكر وهذا مشعر بانه فى مثل قوله تعالى هذا وان للطاغين مبتدأ محذوف الخبر قال ابن الاثير لفظ هذا فى هذا المقام من الفصل الذى هو أحسن من الوصل

يبقى فيه خير أمكن مالدى على مافيه من البرودة فافهم اهـ (قوله صروف الليالى) أى حوادثها ونوائبها وقوله خلقا أى طبيعة حسنة وقوله غريبا صفة لخلقا ورواه فى المعاهد رغيبا أى واسعا (قوله من الشعراء الاسلامية) المراد بهم من كان غير مخضرم وكان موجودا زمن الاسلام ولو كان كافرا قوله وهذا المعنى) أى قوله كون الاقتضاب الخ (قوله مايقرب من التخلص) أى اقتضاب أو انتقال كما فى ع ق ولم يجعل هذا القسم تخلصا قريبا من الاقتضاب لعدم المناسبة الذاتية فيه بين الابتداء والمقصود والتخلص مبناه على ذلك (قوله أما بعد) هذا مقول القول وقوله بعد حمد الله تقييد أى كقول أما بعد حال كونها واقعة بعد حمد الله (قوله فانه كان كذا وكذا) أشار به الشارح الى أن المراد أما بعد مع جملتها التى هى فيها وبه يندفع مايقال ان السياق فى أقسام الكلام التى ينبغى للمتكلم أن يتأنق فيها وأما بعد ليست كلاما (قوله والثناء) أى على الله ورسوله (قوله حيث لم يؤت بالكلام الآخر الخ) قال ع ق وتحقيق ذلك ان حسن التخلص فيه القصد الى ايجاد الربط بالمناسبة على وجه لا يقال فيه ان هنا كلامين منفصلين مستقلين أتى بأحدهما وهو الثانى بغتة والاقتضاب فيه القصد الى الاتيان بكلام بعد الآخر على وجه يقال فيه ان الاول منفصل عن الثانى ولا ربط بينهما وأما بعد لما كان معناه مهما يكن من شئ فكذا وكذا أفاد ان ذلك الكذا مربوط بكل شئ وواقع على وجه اللزوم بالدعوى بعد الحمد والثناء ولما أفاد ماذكر ارتبط بما قبله لافادته الوقوع بعده ولابد فلم يؤت به على وجه يقال فيه لم يرتبط بما بعده فأشبه بهذا الوجه حسن التخلص ولما كان مابعده شيأ آخر لا ربط فيه بالمناسبة كان فى الحقيقة اقتضابا وبه يعلم أن جعل وجه المشابهة انه لم يؤت بما بعده فجأة وحده لا يكفى لان حسن التخلص فيه الاتيان بشئ آخر فجأة ولكن بضرب من المناسبة فافهم اهـ (قوله فجأة) قال فى المصباح فجئت الرجل أفجؤه مهموز من باب تعب وفى لغة بفتحتين جئته بغتة والاسم الفجاءة بالضم والمد وفى لغة وزان تمرة اهـ (قوله من غير قصد الخ) بيان للفجأة وقوله وتعليق تفسير لما قبله (قوله بل قصد نوع من الربط) أى والربط يقتضى المناسبة بين المعلق والمعلق عليه فالتعليق يتضمن نوع مناسبة (قوله فصل الخطاب) المراد بالخطاب الكلام المخاطب به وكذا يقال فيما يأتى (قوله قال ابن الاثير الخ) القصد بنقل ذلك تأييد ذلك القيل والتورك على المصنف حيث حكاه بقيل مع ان المحققين أجمعوا عليه (قوله الفاصل من الخطاب) أى سواء كان ذلك الخطاب لفظ أما بعد أو غيرها (قوله على أن المصدر بمعنى الفاعل) أى والاضافة على معنى من وكذلك مابعده الاضافة فيه على معنى من (قوله المفصول من الخطاب) أى المبين المعلوم (قوله بينا) أى علما بينا (قوله لان الواو للحال) أى والحال تقتضى مصاحبة مابعدها لما قبلها فالحاصل لنوع الارتباط هو واو الحال مع لفظ هذا لانها متضمنة لمعنى عامل الحال وهو أشير (قوله أو مبتدأ محذوف الخبر) أى أو مفعول لفعل محذوف أى اعلم هذا (قوله بعدما ذكر جمعا من الانبياء عليهم السلام) أى بقوله تعالى واذكر عبادنا ابراهيم واسحق ويعقوب أولى الايدى والابصار الآية (قوله الجنة) أى هى قوله لحسن مآب وقوله وأهلها هو قوله للمتقين (قوله هذا ذكر) أى مذكور (قوله وهذا مشعر بأنه الخ) لان الجزء الثانى هنا لما كان هو الخبر لاسم الاشارة دل على أن اسم الاشارة مبتدأ أحيث حذف الخبر اهـ سم (قوله فى هذا المقام) أى مقام الانتقال من غرض الى غرض آخر

التخلص (قول الكاتب) هو مقابل الشاعر عند الانتقال من حديث الى آخر (هذا باب) فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدئ الحديث الآخر بغتة (وثالثها) أى ثالث المواضع التى ينبغى للمتكلم ان يتأنق فيها (الانتهاء) لانه آخر ما يعيه السمع ويرتسم فى النفس فان كان حسنا مختارا تلقاه واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبقه من التقصير والا كان على العكس حتى ربما أنساه المحاسن الموردة فيما سبق فالانتهاء الحسن (كقوله وانى جدير) أى خليق (اذ بلغتك بالمنى * أى جدير بالفوز بالامانى (وأنت بما أملت منك جدير فان تولنى) أى تعطنى (منك الجميل فاهله *) أى فانت أهل لاعطاء ذلك الجميل (والا فانى عاذر) اياك (وشكور) لما صدر عنك من الاصغاء الى المديح أو من العطايا السالفة (وأحسنه) أى أحسن الانتهاء (ما آذن بانتهاء الكلام) حتى لا يبقى للنفس تشوف الى ماوراءه (كقوله بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله

وهذا دعاء للبرية شامل) لان بقاءك سبب لنظام أمرهم وصلاح حالهم وهذه المواضع الثلاثة مما بالغ المتأخرون فى التأنق فيها وأما المتقدمون

آخر وقوله من الفصل أى القطع بين الكلامين وقوله الذى هو أحسن أى عند البلغاء من الوصل أى التخلص فليس المراد بالفصل والوصل ما تقدم فى المعانى قال ع ق ومما يدل على انها أحسن من التخلص وقوع الانتقال بها كثيرا فى الكلام المعجز وأيضا الربط بها انما هو على وجه الحالة الحقيقية وهى مطردة بخلاف الربط بالمناسبة كالحوابية فى قوله * فقلت كلا ولكن مطلع الجود * وكالتشبيه فى قوله وبدا الصباح كأن غرته * وجه الخليفة حين يمتدح

فقد لا يخلو من تمحل وعدم مطابقة ما فى نفس الامر اه وقال بعضهم المراد بالوصل وصل ما قبل هذا بما بعده بأن يحذف لفظ هذا (قوله وهو علاقة) أى لفظ هذا وصلة كالعلاقة الحسنية وقوله وكيدة أى قوية شديدة أى يتأكد الاتيان بها عند الخروج من الكلام الى كلام آخر (قوله ومنه قول الكاتب هذا باب) قال ع ق لانه ترجمة على ما بعده ويفيد أنه انتقل من غرض الى آخر والا لم يحتج للتبويب فلما كان فيه التنبيه على أنه أراد الانتقال لم يكن الاتيان بما بعده بغتة فكان فيه ارتباط ما وقد تقدم أن الربط بالمناسبة وجدت فيه البغتة أيضا لان المأتى به بغتت ماهو فيه لكن بمناسبة فعلية يقال فى البغتة لا يكفى فى الربط بل التنبيه على أنه أراد الانتقال من شئ الى غيره يتضمن الجمع بين الشيئين فى ذكرهما فهو نوع من مطلق الارتباط وقد يجاب بان الكلام الذى فيه الربط بالمناسبة لا بغتة فيه أصلا لان البغتة هى مجىء ما لا يترقب ولا يناسب وانما زدنا فى تقييد البغتة ما لا يناسب لان المناسبة تقتضى ان الثانى من طريق الاول ومن نمطه فلم يفجأ النفس ما هو بعيد عن نمط الارتقاب فتأمله فان فيه دقة اه قال فى المطول ومن هذا القبيل لفظ أيضا فى كلام المتأخرين من الكتاب اه قال سم ولعل المراد أيضا فى ابتداء الكلام نحو وأيضا كذا قلنا فليتأمل اه وقوله الكتاب جمع كاتب (قوله الانتهاء) أى انتهاء قصيدة أو خطبة أو رسالة ولا يخفى حسن ختم الكتاب بالانتهاء (قوله ويرتسم فى النفس) أى يدوم ويبقى فيها (قوله فالانتهاء الحسن) أى ما به الانتهاء وهو فى المثال جميع البيتين اه سم (قوله كقوله) أى قول أبى نواس فى الخصيب ابن عبد الحميد اه مطول (قوله وانى جدير الخ) فى كلام المصنف تور به لان معانى البيتين القريبة هى ما قصدها الشاعر والبعيدة هى ما قصدها المصنف باعتبار أن كتابه ختمه وبلغ مناه فيه وبعد ذلك يطلب من مولاه أن يثيبه على ذلك وفى البيت الاول رد العجز على الصدر (قوله خليق) أى حقيق (قوله اذ بلغتك) أى وصلت اليك بالمديح وقوله بالمنى متعلق بجدير وهو على حذف مضاف أى ببلوغ المنى وقد أشار لذلك الشارح (قوله بالامانى) جمع أمنية وهى ما يتمناه الانسان (قوله الجميل) أى الاحسان والافضال (قوله أى فانت أهل) أى فحذف المبتدأ (قوله عاذر) أى ملتمس لك عذرا وهو اما عدم تيسر المعطى فى ذلك الوقت أو كونه قدم فى الاعطاء من لا يعذر وهذا يقتضى أنه قبل العذر واذا قبله انقطع الكلام (قوله لما صدر) متعلق بشكور (قوله ما آذن بانتهاء الكلام) أى أعلم بختمه قال ع ق والاشارة الى الانتهاء اما بان يشتمل ما جعل آخرا على ما يدل على الختم كلفظ الختم ولفظ الانتهاء ولفظ الكمال وشبه ذلك واما بان يكون مدلوله مفيدا عرفا أنه لا يؤتى بشئ بعده فلا يبقى للنفس تشوف لغيره وراء ذلك كقوله بقيت بقاء الدهر الخ (قوله تشوف) أى انتظار (قوله كقوله) أى قول المعرى اه مطول وفى المعاهد البيت من الطويل ونسب لابى العلاء المعرى ونسبه ابن فضل الله لابى الطيب المتنبى ولم أره فى ديوان واحد منهما اه (قوله يا كهف أهله) يريد يا ملجأ أبناء جنسه بمعونة مقام المدح ويصح أن يعود ضمير أهله على الدهر وانما كان هذا مشعرا بالانتهاء لان العادة قد جرت بختم الكلام بالدعاء أى بان الدعاء شأنه ان يكون آخر الكلام كالموعظة نحو قول الخطيب آخر خطبته واتقوا الله حق تقواه وكالتحميد نحو قول من ختم كلامه والحمد لله رب العالمين الى غير ذلك وفى ختم الكتاب بهذا البيت اشارة الى أن هذا الكتاب قد ختم وكأن مؤلفه يدعو له بان يبقى بين أهل العلم بقاء الدهر لان بقاءه نفع صرف لجميع البرايا وأنه متضمن لزبدة جميع المصنفات فى هذا الفن (قوله وهذا دعاء) الاشارة لقوله بقيت الخ ووجه ذلك الشارح بقوله لان بقاءك سبب الخ فهو علة لقوله شامل (قوله وهذه المواضع الثلاثة مما بالغ الخ) خص ذلك فى

المطول بالموضع الثالث فقط ونصه وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع يعنى حسن الانتهاء والمتأخرون يجتهدون فى رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع اهـ (قوله فقد قلت عنايتهم بذلك) أى لانهم يؤثرون عدم التكلف لالقصورهم وعدم معرفتهم بذلك (قوله وجميع فواتح السور الخ) الفواتح جمع فاتحة وهو مابه الافتتاح كالجملة الاولى والسور جمع سورة وهى القطعة من القرآن المشتملة على آيات أقلها ثلاث آيات وعلى فاتحة وخاتمة ويقال فيها سؤرة بالهمز وتركه وهو المشهور وأما على الهمز فهى مأخوذة من أسار اذا أفضل بقية من السؤر وهو بقية الشرب وانما سميت بذلك لانها فضلة أى قطعة من القرآن وأما على تركه فقيل أصلها الهمز فيجرى فيه ماتقدم وقيل مأخوذة من السور وهو البناء المحيط بالبلد سميت بذلك لانها محيطة ومشتملة على آياتها كاحاطة السور ومنه السوار الذى يجعل فى اليد لانه محيط بها أو بالساعد وقيل سميت سورة لارتفاع شأنها لان السورة لغة تطلق على المنزلة المرتفعة وأما تسميتها بالبقرة ونحوها فهو متوقف على التعليم ولا يجوز استحداث اسم من عند الشخص وللسورة أسماء متعددة كالفاتحة والشافية والكافية وكالنمل والمهد والخواتم جمع خاتمة وهو مابه الختام ولفظ خواتم ولفظ أكمل مشعر بالختم أيضا وقوله واردة أى ثابتة على أحسن الخ فشبه الفواتح والخواتم بجماعة واردة على طريق الاستعارة بالكناية وواردة تخييل (قوله من البلاغة) نعت للوجوه أى الكائنة من البلاغة (قوله لما فيها الخ) علة لقوله واردة (قوله من التفنن) أى المعانى المختلفة وقوله وأنواع الاشارة قال سم يحتمل أن يريد اشارة البعيد واشارة القريب واشارة المتوسط ويحتمل أن يريد وجوه التعبير وفنون المعانى فليراجع اهـ وعبارة ع ق وأنواع الاشارة أى اللطائف المشار اليها بما يناسب كل منها مانزل لاجله ومن خوطب به اهـ (قوله وكونها) أى الفواتح والخواتم هذا ظاهره لكنه فى المطول خص الاول بالفواتح والثانى بالخواتم حيث قال فانك اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفرداتها رأيت من البلاغة والتفنن وأنواع الاشارة ماتقصر عن وصف كنهه العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها فى غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين أدعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التى لايبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوف الى شئ آخر وكيف لا وكلام الله الخ اهـ ويجاب بحمل مافى المختصر على التوزيع فقوله بما فيهما من التفنن وأنواع الاشارة راجع للفواتح وما بعد ذلك راجع للخواتم فيتفق الكتابان ويحتمل أن يبقى على عمومه وأن كلا من جميع المذكورات يناسب الابتداء والانتهاء خصوصا مثل التحميدات تأمل اهـ سم (قوله وكونها بين أدعية الخ) أى لاتخلو عن كونها واحدا من المذكورات المناسبة للابتداء والانتهاء (قوله أدعية) كما فى الفاتحة وآخر البقرة ووصايا كما فى آخر آل عمران ومواعظ كآخر اذا زلزلت وتحميدات كأول الانعام وآخر الزمر وقوله وغير ذلك كالوعد والوعيد كما فى آخر الانعام والتبجيل والتعظيم كآخر المائدة (قوله وأصاب محزه) أى محله الذى يليق به فالمحز فى الاصل موضع القطع والمراد هنا موضع الكلام واللفظ (قوله وكيف لا الخ) يصح رجوعه لكلام المصنف أى وكيف لاتكون واردة الخ ويصح رجوعه لكلام الشارح قبله (قوله هذا المعنى) هو ورودها على أحسن الوجوه (قوله من ذكر الاهوال الخ) أى التى قد يتوهم عدم مناسبتها للابتداء والختم اهـ يس (قوله الاهوال) كأول القارعة وآخرها وقوله والافزاع كأول الحج وقوله وأحوال الكفار كأول براءة وقوله وأمثال ذلك كذكر الغضب والذم كما فى آخر الفاتحة (قوله بالتأمل) أى فى معانى الفواتح والخواتم (قوله والقواعد) تفسير (قوله التى لايمكن الخ) ظاهر العبارة أن هذا نعت للاصول والقواعد المذكورة وعبارة ع ق ولطائف القرآن لايمكن استقصاؤها الا لعلام الغيوب (قوله وان كلا من السور الخ) الوقوف على ذلك لمن نور الله بصيرته (قوله مشتملة على لطف الفاتحة) أى الابتداء وقوله ومنطوية على حسن الخاتمة أى الختم وأشار به الى الختم قال ع ق مثلا سورة براءة لما نزلت للنابذة الى الكفار ومقاطعتهم بدئت بما يناسب ذلك من الامر بقتالهم وعذابهم والنبذ اليهم واسقاط عهدهم ولما انتهت الى ما يناسب التحريض على اتباع الرسل قيل لقد جاءكم رسول الآية فوصفه بما لاعذر لاحد يسمعه فى ترك اتباعه ثم

فقد قلت عنايتهم بذلك (وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على أحسن الوجوه وأكملها) من البلاغة لما فيها من التفنن وأنواع الاشارة فيها وكونها بين أدعية ووصايا ومواعظ وتحميدات وغير ذلك مما وقع موقعه وأصاب محزه بحيث تقصر عن كنهه وصفه العبارة وكيف لا وكلامه سبحانه فى الرتبة العليا من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة ولما كان هذا المعنى مما قد يخفى على بعض الاذهان لما فى بعض الفواتح والخواتم من ذكر الاهوال والافزاع وأحوال الكفار وأمثال ذلك أشار الى ازالة هذا الخفاء بقوله (يظهر ذلك بالتأمل مع التذكر لما تقدم) من الاصول والقواعد المذكورة فى الفنون الثلاثة التى لا يمكن الاطلاع على تفاريعها وتفاصيلها الا لعلام الغيوب فانه يظهر بتفكرها أن كلا من ذلك وقع موقعه بالنظر الى مقتضيات الاحوال وان كلا من السور بالنسبة الى المعنى الذى يتضمنه مشتملة على لطف الفاتحة ومنطوية على حسن الخاتمة

أمره بالاكتفاء بالله والتوكل عليه ان أعرضوا عنه والاستغناء به عن كل شئ فهذه ألفاظ هي النهاية في الحسن ومعان هي القصوى في المطابقة وكذا الفاتحة لما نزلت لتعليم الدعاء بدئت بحمد المسؤل ووصفه بالاوصاف العظام لانه أدعى للقبول ولتجمع النفس عليه في السؤال ثم قيد المسؤل بانه هو الذى لا يكون للمغضوب عليهم ولا للضالين اظهار اللاختصاص وتعريضا بغير المؤمنين أنهم لا ينالون ما كان للداعين اهـ (قوله ختم الله لنا بالحسنى) هي كلمة الشهادة التي هي سبب في دخول الجنة وختم من باب ضرب يقال ختمت الكتاب طبعت عليه ومنه الخاتم بالكسر والفتح والكسر أشهر قالوا والخاتم حلقة ذات فص من غيرها فان لم يكن فص فهي فتخة بوزن قصبة وقيل الخاتم بالكسر الفاعل و بالفتح ما يوضع على الطينة اهـ مصباح (قوله بالذخر) بالذال المعجمة ما يكون في الآخرة و بالدال المهملة ما يدخر في الدنيا من قوت وغيره * والله سبحانه وتعالى أعلم والحمد لله ما تعاقب الليل والنهار والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي المختار وآله السادة الاطهار وأصحابه الاخيار

* قال جامعها الفقير الفاني مصطفى بن محمد بن عبد الخالق البناني حقق الله له أحاسن الاماني و بلغه دار التهاني قد انتهت بقية ما أوردته ونهاية ما أردته في العاشر من شهر جمادى الثانية من شهور سنة ١٣١١ احدى عشرة بعد المائتين والالف من هجرة من له العزة والشرف مستعيذا برب السموات والارض من جاهل يتجاهل أو حاسد يعرف الحق و يتجاهل ضارعا اليه جل جلاله وعز سلطانه أن لا يخيب سعينا فهو الجواد الذى لا يخيب من أمله ولا يخذل من قطع عما سواه وأمله وأن يخلصنا من محن الدنيا وفتن الدين و يجعلنا من حزبه المفلحين وأن يغفر لنا ولوالدينا ولمشايخنا ولاحبابنا ولمن دعا لنا وللمسلمين انه منعم كريم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

ختم الله لنا بالحسنى ويسر لنا الفوز بالذخر الاسنى بحرمة النبي صلى الله عليه وسلم وآله الطاهرين والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

حمدا لك يا مبدع الكائنات وشكرا لنعمائك يا بارئ المسموكات وصلاة وسلاما على خلاصة سلالة عدنان الناطق بأفصح لسان وأبدع بيان وعلى آله وصحبه المتحلين بأصناف العلوم وأنواع العرفان المعجزين ببراعتهم فرسان البلغاء في كل ميدان (وبعد) فقد تم طبع هذه الحاشية الشهيرة بالتجريد الوحيدة في مقصدها المسفرة عن كل عقد ثمين وبعقد فريد ذات التحقيقات الرائقة والتدقيقات البديعة الفائقة كيف وهي جمع من لا يشركه في فضله ثاني المحقق العلامة الشيخ مصطفى البناني على مختصر العلامة سيدي سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح في علم البيان والبديع والمعاني مطرزا هامشها بالشرح المذكور الجدير بان يكتب بالنور على صفحات نحور الحور مع تقريرات فائقة وتحريرات رائقة من تقرير شيخ الاسلام شمس الدين الانبابي رحمه الله وكان هذا الطبع الجميل والوضع الجليل على نفقة ملتزمه الهمام الامثل والفاضل الاكمل (حضرة السيد محمد عبد الواحد بيك الطوبي وأخيه) نظر الله اليهما بعين عنايته وحفظهما بمزيد فضله ورعايته وذلك بالمطبعة العامرة العلميه ذات الادوات الباهرة البهيه الكائن مركزها بجوار الجامع الازهر لا زال لواء العلم به ينشر ادارة المتوسلين بابي القاسم (السيد عمر هاشم الكتبي وأخيه السيد محمد هاشم) كان الله لهما وبلغهما من الخيرات آمالهما

وذلك في أوائل ثاني الربيعين من عام ١٣١٦

من هجرة سيد الكونين عليه أفضل

الصلاة والسلام وعلى آله

الاعلام وأصحابه

الكرام


Bibliotheca Alexandrina
0380578